تاريخ الإسلام الثقافي والسياسي

مسار الإسلام بعد الرسول (ص) ونشأة المذاهب



صائب عبد الحميد



تاريخ الإسلام الثقافي والسياسي

مسار الإسلام بعد الرسول ونشأة المذاهب

تاريخ الإسلام الثقافي والسياسي

مسار الإسلام بعد الرسول (ص) ونشأة المذاهب

صائب عبد الحميد

عبد الحميد، صائب، ١٣٣٥ -
تاريخ الاسلام الثقافى والسياسى: مسار الاسلام بعد الرسول ونشأة المذاهب / صائب عبد الحميد.-- قم: مؤسسه دائرة المعارف فقه اسلامى، ١٣٨٤.
٨٧٦ ص.
ISBN: 964-8360-57-x

عربى.
فهرستنويسى بر اساس اطلاعات فيپا.
چاپ دوم.
كتابنامه: ص. [٨٥٥] - ٨٧٦؛ همچنين به صورت زيرنويس.

١. اسلام -- تاريخ. ٢. اسلام -- سرگذشتنامه. ٣. اسلام -- فرقه‌ها. الف. مؤسسه دائرة المعارف فقه اسلامى. ب. عنوان. ج. عنوان: مسار الاسلام بعد الرسول ونشأة المذاهب.
٢ ت ٢٤ ع/ ٦٣ / ٣٥ DS   ٩٠٩ / ٠٩٧٦٧١
كتابخانه ملى ايران   ٩٤٤٢ ـ ٨٤ م



هوية الكتاب

الكتاب: .... تاريخ الاسلام الثقافي والسياسي
تأليف: .... صائب عبد الحميد
الناشر: .... مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي
الطبعة: .... الثانية ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م
المطبعة: .... محمد
الكمية: .... ٣٠٠٠ نسخة

ISBN: 964-8360-57-x

دائرة معارف الفقه الإسلامي طبقاً لمذهب أهل البيت عليهم السلام

ص.ب ٣٧٩٦ / ٣٧١٨٥ ـ ☎ ٧٧٣٩٩٩٩

الجمهورية الإسلامية الإيرانية ـ قم المقدسة

وكلاء التوزيع:

- لبنان ـ بيروت ـ حارة حريك ـ بناية البنك اللبناني السويسري ـ دار الغدير للطباعة والنشر والتوزيع
هاتف: ٩٦١١٥٥٨٢١٥+ فاكس: ٩٦١١٢٧٣٦٠٤+
- العراق ـ النجف الأشرف ـ دار الغدير للطباعة والنشر. تلفون ٩٦٤٣٣٣٧٣٥٦٣+

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المركز

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله الطاهرين.

التاريخ هو السلوك البشري الذي تجسد في زمن مضى حقيقة في عالم الواقع. ولتدوين التاريخ ودراسته الأثر البالغ في تواصل المسير بين أجيال الأمة، كما له الأثر الكبير في وعيها وفهم هويتها.

ولقد اعتنى المسلمون بتدوين السيرة والتأريخ عناية فائقة، ووضعوا الأسس العلمية والمنهجية للكتابة والتدوين في هذين المجالين، فأغنوا المكتبة العلمية بكتب السيرة وبالمدونات التأريخية. إذ أرّخوا الحوادث والوقائع العسكرية والنزاعات والاتجاهات السياسية، وحياة الخلفاء والأئمة والحكام، كما أرّخوا للأفكار والمذاهب والفرق العقيدية والفقهية، والموقف من السنة النبوية... إلخ، وبذا وفّروا لنا مادة لفهم واقعنا الذي نعيش فيه، وما انتهى الينا من تلك القضايا.

ويأتي الاهتمام بالسيرة والتأريخ عند المسلمين منذ فجر الدعوة الإسلامية،

وحتى عصور المسلمين المتعاقبة؛ ذلك لأن السيرة والتأريخ عند المسلمين يمثلان مادة أساسية من مادة الفكر الإسلامي؛ لما فيهما من دروس ومواعظ وعبر، وتعبير عن السنن والقوانين الالهية في عالم المجتمع والإنسان؛ ولأن سيرة رسول الله ﷺ والأئمة من أهل البيت عليهم السلام مصدراً من مصادر الأحكام والتشريع؛ ولأن بعض المذاهب الاسلامية اعتبرت أيضاً سنة الصحابي مصدراً من مصادر الأحكام.

وعلى امتداد حقب التأريخ ورواية السيرة، كانت هناك محاولات التغييب للحقيقة والتزوير للكثير من حوادث السيرة والتاريخ ووقائعهما، ولعل أبرز تلك الأسباب، وأكثرها خطورة هي التسلط السياسي، وفرض الإرهاب السلطوي تأريخاً رسمياً يتماشى وإرادة الحاكم ومذهبه واتجاهه في الحياة. كما تدخّل مذهب المؤرخ واتجاهه السياسي والعقيدي كثيراً في تدوين التأريخ وتسجيل الوقائع والحوادث وتفسيرهما. ولعب التعصب الذميم دوراً بارزاً في تقرير المنقولات والموقف من وثائق التأريخ ذات الشأن في مسار الأمة وفكرها وعقيدتها.

وتشهد الحقائق والوقائع، أن الدول والسلطات التي تعاقبت على حكم الأمة الإسلامية، كان لها موقف متحفّظ تارة، وسلبي تارة أخرى، وعدواني تارة ثالثة، من أهل بيت النبوّة الكريم، ومدرستهم العقيدية والفقهية، واتجاههم السياسي، لذلك غُيّبت حقائق كثيرة، وزُوّرت أخرى، وأُوّلت ثالثة كجزء من هذا الصراع، ونشر العتمة لتطويق ذلك المسار المشرق.

إن خطورة تلك المحاولات التي شوهت حقائق فكرية وتأريخية، وحاولت أن تجعل منها سنة للأجيال القادمة تكمن في انعكاسها على أوضاع المسلمين الفكرية والسياسية التي تتلقاها الأجيال.

ولكي يكون التأريخ وثيقة أمينة صادقة المحتوى، ومصدراً نقياً للفكر والثقافة والوعي، يجب أن يخضع لعملية فرز وغربلة، وتحقيق وتحليل واستنتاج، مما يتطلّب إعادة البحث وكتابة التأريخ والسيرة على أساس منهج علمي إسلامي يتّسم بالموضوعية والأمانة. وللعلماء الباحثين، ممن اتّصفوا بالموضوعية والأمانة، جهود علمية مشكورة، تصلح أن تكون أساساً لكتابة تأريخ نقي أمين، إلى درجة تبعث على الثقة والاطمئنان.

قارئنا الكريم:

والكتاب الذي بين يديك «تاريخ الإسلام الثقافي والسياسي» هو بحث تحليلي، ودراسة في وقائع التاريخ، ومحاولة لتشخيص حقائق ذات شأن في أوضاع الأمة، وتشكيل وعيها وفهمها لحوادث التاريخ.

ولكي يستوفي الكتاب أهدافه، تناول الكاتب التعريف بالمؤرخين ومناهج التأريخ عند المسلمين، كما قام بالنقد والتقويم للمواقع التي تحتاج إلى مثل هذا التعامل، وتحدّث عن نشأة الفرق والمذاهب والاتجاهات والصراعات السياسية، وما امتدَّ إليها من تحريف وتزييف وتأثيرات سياسية، كما تحدّث عن حركات التصحيح والثورات، وعرَّف بالاتجاهات الفكرية، والمذهبية الكبرى.

وحاول الكاتب في مواقع الدراسة والمقارنة والاستنتاج، أن يُظهر المسار الإسلامي النقي الأصيل، وكيفية إقحام الغريب والدخيل على روح الإسلام ومنهجه بتقصي جذور الخلاف وتشخيص مناشئه، وهي محاولة علمية مشكورة من الكاتب تستحق التثمين والتقدير.

ومركز الغدير إذ يقدّم هذا الكتاب إلى القراء الكرام، ليكرر الدعوة إلى الكتّاب والباحثين للمشاركة في مثل هذه الدراسات والأبحاث والمساهمة في الكشف عن حقائق التاريخ والدفاع عن الحقيقة.

وأخيراً نسأله سبحانه التوفيق والسداد، إنه سميع مجيب.

إهداء

إلى الرحمة المهداة ..

إلى هداة الإنسانية إلى الحق والخير ..

إلى التابعين لهم بإحسان ..

إلى روح أُمّي وأبي ..

أُهدي ثواب عملي هذا .

هذا الكتاب
الدوافع والأهداف والمنهج

إنّ صلتنا بتاريخنا الإسلامي أبعد من مجرّد التعرّف على أحداث الزمن الماضي، وأبعد أيضاً من اقتناص التجارب وإضافتها إلى المخزون الثقافي.. ذلك أنّ تاريخنا الإسلامي بحكم أصالته، وبفعل العوامل الخاصّة التي ساهمت في تكوينه، قد أصبح شريكاً للقرآن والسنّة في تكوين الرؤى والمواقف، وصياغة الكثير من المعتقدات والمعارف، وهو لدى السواد الأعظم من الناس، ممّن ليس لديهم صلة واعية بالقرآن الكريم والسنّة المطهّرة وفقههما، أكثر ثقلاً وأعظم أثراً..

من هنا أصبح الوعي التاريخي جزءاً لا يتجزّأ من الوعي العقيدي..

وأصبح تصحيح المخزون التاريخي شرطاً أساساً في تصحيح الاعتقاد.

إننا بلا شك أُمّة ذات تاريخ عريق جدير أن تفخر به وتعتزّ؛ فلم تكن نقلة التوحيد الكبرى التي أحدثها الإسلام فغيّر بها صورة الحياة على الأرض بالأمر اليسير أو الهيّن.. ولا كانت رسالة القرآن الشاملة الخالدة بالأمر الذي يُطوى أو يقلّل من أهمّيته شيء على الاطلاق.. ولا كان المدّ الحضاري الذي صنعه المسلمون طوال ثلاثة عشر قرناً ملكوا فيها بالشيء الذي يغيب أثره.. إنّه جدير بنا أن نفخر بذلك كلّه، وأن نربّي أجيالنا على الفخر به، فنبرّز دوماً دواعي الفخر ونحفّها بالإطراء والتبجيل والتقديس..

لكنّنا في الوقت ذاته بحاجة أكيدة إلى الاعتراف بوقوع الخطأ والانحراف في المسار التاريخي، ثم تشخيص ذلك وتحديده وتتبّع أُصوله وجذوره لملاحظة مدى الأثر الذي تركه في الأُمّة فكرياً واجتماعياً، ذلك لما احتلّه التاريخ الاسلامي من دور معرفيّ خطير.. «فمّا لا شكّ فيه أنّه قد وقعت انحرافات كثيرة في المجال السياسي عن الخط الإسلامي الاصيل، وأنّ هذه الانحرافات قد وقعت في وقت مبكّر من تاريخ الإسلام لم يكن ينبغي أن تقع فيه»[1].

إذن فالذي ننظر إليه نظرة التبجيل والتقديس ونكرّس في إظهاره والدفاع عنه كل الطاقات والإمكانات ليس هو الواقع التاريخي الناجز بكلّ ما يحويه من حلو ومرّ، بل هو الأطروحة والموقف والإنجاز الذي يتحرّك مع أهداف الشريعة ومقاصدها بغضّ النظر عن مصدره؛ أهو السلطان والنظام السياسي القائم، أم الخطوط الإسلامية المعارضة للسلطان ونظامه..

فليس من الموضوعية في شيء أن نجعل الواقع التاريخي الناجز هو المقوّم للحقيقة وللتاريخ نفسه، بل الشريعة بنصوصها ومعالمها ومفاهيمها ومقاصدها هي المرجع في تقويم ذلك كلّه.

لا بدّ أن نتنبّه وننبّه دوماً إلى الفصل بين سيادة الإسلام وانتشاره كقيمة حضارية وإنسانية وبين الدولة السلطانية التي قد تلتقي معه فتكون جزءاً منه حيّاً فعّالاً دافعاً لحركته باتّجاهها الصحيح، وقد تفترق عنه فتكون أهمّ ما يعيق حركته من الداخل! «ألا إنّ رحا الإسلام دائرة، فدوروا مع الكتاب حيث دار، ألا إنّ الكتاب والسلطان سيفترقان فلا تفارقوا الكتاب، ألا إنّه سيكون عليكم أمراء يقضون لأنفسهم ما لا يقضون لكم فإذا عصيتموهم قتلوكم وإذا أطعتموهم

(١) محمد قطب / كيف نكتب التاريخ الإسلامي: ١٦.

أضلّوكم»[١]! فالمسيرة مع الكتاب ، التي قد يفارقها السلطان ، هي التي تمثل تاريخ الإسلام الحقّ الذي ينبغي أن نبرّزه ونقدّمه للاجيال منار هدى وراية فخر.. هذه الرؤية تشكّل المقدّمة الأولى لقراءة واعية في التاريخ يكون النقد الموضوعي البنّاء أهم لوازمها..

أمّا المقدّمة الثانية فتنصبّ على دواوين التاريخ الإسلامي : تلك الدواوين ، مراجع التاريخ ، التي إن كانت قد حملت الكثير والكثير جدّاً من حقائق التاريخ ، أو تكاد في مجموعها أن تكون قد حفظت جميع حقائقه ، فهي بلا شك قد حملت إلى جنب ذلك أباطيل كثيرة :

منها : ما هو إسرائيليّ الصنع !

ومنها ما هو من صنع الزنادقة الذين تستّروا بالإسلام فكادوا له شرّاً ، وهؤلاء كانوا دائماً أقدر على تزيين أساطيرهم وترويجها ، إذ كانوا يضعون أساطيرهم دائماً في خدمة أهواء أصحاب الفرق الدينية أو السياسية المتناحرة ، وفي أجواء هيجان الصراع الفكري بينها ، فمن الطبيعي أن تجد لها على الفور أنصاراً يتمسّكون بها ولا تعنيهم مصادرها ما دامت قد حقّقت مآربهم !

ومنها ما نُقل خطأً ، من غير قصد ، بتوهّم أنّه الحقّ.

ومنها أكاذيب القصّاصين وتحسيناتهم حين لم تكن غايتهم الكذب والكيد وإلقاء بذور الفتن ، بل حين يمضون وراء تجارتهم ، أو مواقعهم الاجتماعية ، أو نهجهم القصصي.

---

(١) حديث شريف أخرجه الطبراني / المعجم الصغير ١ : ٢٦٤ ، الهيثمي / مجمع الزوائد ٥ : ٢٢٨ ، ٢٣٨.

ومنها ما اختصّت به المصادر الحديثة، من كتب في التاريخ أو دراسات تاريخية، ممّا ترشّح عن مدارس الاستشراق، أو التفاسير المادية أو القومية للتاريخ الإسلامي!

من كلّ هذا تجمّع حول الحقيقة التاريخية غبار كثيف، وجاءت الحقائق مفرّقةً، موزّعة هنا وهناك.

فمن هنا اكتسبت الدعوة إلى تصحيح التراث وإعادة كتابة التاريخ مصداقيّتها، وأصبحت ضرورة لاغنى عنها في أيّ جهد معرفي، ابتداءً بالمطالعة العامّة، إلى التثقيف والتعليم، إلى التأصيل، وإلى إعادة الصياغة بما يتناسب مع لغة العصر وحاجاته وما توفّر فيه من أدوات للنقد ومناهج للبحث.. «إنّ هناك عدّة ملاحظات في أكثر من اتّجاه تجعلنا نلحّ على ضرورة إعادة كتابة التاريخ الإسلامي»[١].

فهي ضرورة قد أدركها عامّة المهتمين بشأن التاريخ، وعقدت لأجلها الجامعات العربية مؤتمراً علمياً كبيراً أُقيم في جامعة الكويت عام ١٩٧٤م، وانتهى المؤتمر بإقرار ضرورة تنفيذ مشروع لإعادة كتابة التاريخ الإسلامي[٢]. وقبل انعقاد هذا المؤتمر بعقود من الزمن كانت تتردّد مثل هذه الدعوة من مصادر مختلفة، لكنّ المشكلة في تلك الدعوات ـ وإن لم تخلُ من دعوات مخلصة ـ أنّها غالباً ما تكون دعوات مغرضة، تنوي حشر التاريخ الإسلامي في قوالب غريبة عليه؛ قومية، أو مادّية، أو متأثّرة بواحدة من الفلسفات الغربية والاتجاهات الاستشراقية الحديثة!

---

(١) محمد قطب / كيف نكتب التاريخ الإسلامي: ١١.

(٢) المسلم المعاصر (مجلّة) ـ العدد ١١ سنة ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م: ص ١٢٣.

وهذه الدعوات أخطر على تاريخ الإسلام من كلّ ما حملته دواوينه من أباطيل وظلمات ، لأنّك تجد إلى جنب هذه الأباطيل والظلمات حقائق لها نور تهتدي به ما أردت الهدى ، أما حين يصاغ التاريخ وفق قوالب غريبة عليه ، فسوف لا تجد بين ظلماته وأباطيله نوراً لحقيقة !

وحين ننتقل إلى الدعوات الإسلامية المنبعثة بإخلاص في هذا الاتّجاه ، فسوف نصطدم بمشكلة معقّدة أخرى ، وهي أنّ الكثير منّا ما زال لا يعرف ألف باء فقه الحرية ! فهو لا يرى الله إلّا من خلال السلطان ! فالسلطان عنده هو المعبّر دائماً عن إرادة الله وأهداف الشريعة !

إنّ وجود هذا الطراز من الناس بين طلائع المؤرّخين ونقّاد التاريخ قد شكّل في نظرنا أهمّ مبررات التصحيح وإعادة كتابة التاريخ ، دون أن يقلّل من أهمية المبرّرات الأُخرى .

ثمّ إنّ طائفة من نُقّاد التاريخ الإسلاميين قد قطعوا شوطاً طويلاً في فقه الحرية ، فأثارتهم ظاهرة الاستبداد في التاريخ ، فراحوا يحلّلون عناصرها ، فوجدوا (وعّاظ السلاطين) ظاهرة ملازمة لها ، فلمّا توّغلوا في التفصيل ليقدّموا نماذج من وعّاظ السلاطين وأدوارهم التخريبية ، إذا بهم ينتخبون (فرنسيس بيكون) مثلاً ! ذلك الفيلسوف الانجليزي الذي امتلك كلّ دواعي الفخر من علم وفطنة وقدرات شخصية ، إلّا الشرف ! ذلك لأنّه كان يرتشي ! وكان يقضي أحياناً بحسب رغبة السلطان ! !

إنّ رجالاً في تاريخنا القديم والمعاصر مثّلوا هذا الدور ودخلوا في تكوين العقلية المسلمة ـ نسبة إلى المسلم لا إلى الإسلام ـ هم أجدر بكثير أن يكونوا أمثلتنا عن وعّاظ السلاطين ونحن نواجه مشكلات تاريخنا الخاصّة ، ثمّ بعد ذلك

سوف لا تنتفي الفائدة من التمثيل بفرنسيس بيكون وغيره.

إنّ مجموع تلك الرؤى والملاحظات وما يتشعّب منها من فوائد قد صاغت لدينا المعالم الأساسية في المنهج المتكامل لنقد وقراءة التـاريخ الإسـلامي ، والتي بوسعنا تبيانها على النحو الآتي:

١ـ إنّ الدولة السلطانية والنُظُم السياسية بعد الرسول الأعظم ﷺ لا تعبّر بالضرورة عن كلمة الإسلام وأهدافه ، بل قد تختلف مـعها وتـقاطعها ، وهـذه حقيقة تاريخية ملموسة لا تضرّ أبداً في كون الإسلام مشروعاً حضارياً شاملاً قد أدخل في حسابه عناصر الزمان والمكان والفطرة البشرية .

٢ ـ عدم التسليم بكلّ ما تضمّنه تراثنا التاريخي من نصوص .

٣ ـ عدم التسليم بآراء الناقدين والمحلّلين من القدامى والمحدثين .

٤ ـ استبعاد المواقف المسبقة إزاء الأحداث والقضايا التاريخية ، والحكـم عليها وفق معطيات ونتائج البحث العلمي .

٥ ـ استبعاد المناهج الغريبة على الإسلام ، في القراءة والنـقد والتـحليل ، سواء في ذلك المناهج الاستشراقية ، والقومية ، والمادّية ، والباطنية ، والطائفية ، والفوضوية المتأثرة بالذوق الشخصي أو بالظروف الخارجية المتقلبة .

٦ـ اعتماد الأدوات العلمية والموضوعية اللازمة في محاكمة الرواية والرأي ، واختيار ما تُثبت الأدوات صحّته ، ونفي الآخر الذي لا تجد له أثراً في الطـرف الآخر من المعادلة ، فهو إنّما اندسّ في تراثنا عند غياب رقابة تلك الأدوات ، أو بالالتفاف عليها .

٧ ـ النظر إلى مناهج المؤرّخين المـتقدّمين وطـبيعة تـتبّعهم واخـتيارهم

للأخبار ، كواحدة من أدوات البحث ، فالذي يختاره واحد أو أكثر ممّن عُرف بالتثبّت ودقّة الاختيار أولى بالقبول من رواية من غلب على منهجة جمع الأخبار دون تمحيص ، حين تأتي روايته بلا إسناد أو بإسناد فيه ضعف بيّن .

وأصحاب التفصيل والإطناب حَكَمٌ على أصحاب الإيجاز في ما تحوم حوله شبهة إنكار .. وصاحب الهوى متّهم في ما يرمي به خصمه حين يتفرّد به ، أو حين لا يشاركه في روايته إلّا آخر مثله .. وهو متّهم أيضاً في ما يتفرّد به من مناقب وفضائل ينسبها إلى طائفته ، لكنّ شهادته مقبولة حين يشهد على طائفته بتقصير أو انحراف .. إلى غير ذلك من خصائص منهجية ذات صلة بهذا الموضوع .

٨ ـ سحب المرجعية والأصالة من المراحل التاريخة ورجال التاريخ كافة ، ووضعها في محلّها الصحيح ؛ في الكتاب الكريم والسنّة المطهّرة ، من قول النبيّ ﷺ وتقريراته وسيرته العملية ، وكلّ ما وراء هذين المصدرين من مراحل التاريخ ورجاله فهو موزون بهما ، معروض عليهما ، محكوم عليه بأحكامهما ، ولا يصحّ بحال اعتباره في نفسه مرجعاً تُرجع إليه القضايا التاريخية المتنازع فيها ، أو أصلاً تقاس إليه .. قال تعالى : ﴿ **فإن تنازعتم في شيءٍ فردّوهُ إلى الله والرسول إن كُنتم تؤمنونَ بالله واليوم الآخِرِ ذلك خيرٌ وأحسنُ تأويلا** ﴾[1] .

ولعلّ هذا الأصل المنهجي الأخير هو أهمّ ما يميّز هذه الدراسة عن غيرها من محاولات الإسلاميين السابقة على طريق التصحيح وإعادة كتابة التاريخ الإسلامي .

ولقد قرّرنا منهجياً أن يقتصر هذا الكتاب على المرحلة الحاسمة والأكثر

---

(١) النساء ٤ : ٥٩ .

حسّاسية في تاريخ الإسلام والمسلمين، والتي تبتدئ بوفاة الرسول الأعظم ﷺ، وتنتهي بظهور الفِرق والمذاهب الرئيسية وتمايزها.. ذلك لأنّ هذه المرحلة هي أصل النزاعات وأُمّ الخلافات الواقعة بين المسلمين، وإليها يرجع كلّ ما تدّعيه الفرق الإسلامية على تعدّدها[١].

وقد تقسّمت هذه الدراسة على خمسة أبواب، تراوحت فصولها بين الاثنين والثلاثة لكلّ باب..

ـ ركّزنا في الباب الأوّل على مجموعة من الاثارات الكبيرة والأرقام الهامّة الشاهدة على وقوع الاضطراب الكبير والتناقضات الكثيرة في مصادرنا التاريخية، سواء ما كان منها مختصّاً بتواريخ الفِرق والمذاهب وعوامل نشأتها، أو ما كان مختصّاً بالتاريخ السياسي والاجتماعي.. لنذكر أثناء ذلك الأبواب والمنافذ المحتملة لدخول الأخبار المتناقضة والمتضاربة، ليكون في هذه الفقرة ذاتها، التي انتظمت في الفصل الثاني، مع فقرات أخر تضمّنها الفصل ذاته ممّا يفي بتعضيد وتجسيد ضرورة القراءة النقدية الدقيقة لتاريخنا الإسلامي.

ـ وفي الباب الثاني تناولنا النظرية السياسية عند المسلمين منذ نشأتها، إذ كانت في يومها الأوّل مفتاحاً للواقع الجديد لمرحلة ما بعد الرسول ﷺ، ثمّ رأينا كيف ترك الواقع التاريخي نفسه أثره على صياغة النظرية السياسية وتطوّرها في مراحلها اللاحقة.. ذلك الأثر الذي كان مرآةً لأثر الواقع التاريخي نفسه في دواوين التاريخ وكتب الفِرق والمذاهب.

وابتداءً من هذا الباب فقد التزمنا البحث عن البديل الصحيح لكلّ قضية لا

---

(١) ذِكرنا للفِرق الإسلامية غير ناظر إلى الفرق الحديثة الخارجة من الدين؛ كالقاديانية، والبهائية والبابية ونحوها.

تصمد أمام النقد، ولا يسندها البرهان العلمي.

- وتناول الباب الثالث التفصيل في معالم المسار الجديد؛ سياسياً، ودينياً واجتماعياً، فتجاوز معالم السياسة إلى معالم الحركة الدينية المتمثّلة في الموقف من القرآن والسنّة والتصوّر الكامل لدورهما في الحياة السياسية والاجتماعية، وموقع الاجتهاد وتطوّره، وإلى معالم الحالة الاجتماعية، وحركة الفتوح الإسلامية.

- وانتقل الباب الرابع إلى مرحلة جديدة مرّ بها التاريخ الإسلامي، تميّزت بمحاولة الإصلاح والتصحيح لما وقع من أخطاء سياسية أو دينية أو اجتماعية في المرحلة السابقة، وتقويم أيّ اعوجاج أو انحراف قد طرأ في المسار لإعادة وصله بأصله الأوّل - مسار الإسلام في حياة الرسول ﷺ - مع التوقّف في أثناء ذلك على الصعوبات التي كانت تواجهها حركة التصحيح، والمشاكل الحادثة في طريقها، ذات الصلة الأكيدة بالمرحلة السابقة.

- أما الباب الخامس والأخير فقد توقّف عند معالم مرحلة جديدة، هي مرحلة انعطاف خطير في المسار التاريخي، كانت خصبةً بالخلافات والنزاعات التي كانت أسباباً مباشرة في نشأة الفِرق والمذاهب، مع التركيز على العوامل الخاصّة الداخلة في نشأة وتكوين كلّ واحد من هذه الفِرق والمذاهب.

- ثم ألحقناه بخاتمة جمعت في استعراض سريع أهم النتائج التي توصّلت إليها هذه الدراسة.. ثم دليلاً مفصّلاً في مطالب الكتاب، وآخر في المراجع والمصادر المعتمدة في هذا الكتاب، ضمّناه تعريفاً مفصّلاً بالنسخ المعتمدة لدينا لملاحظة اختلاف الطبعات في أرقام الصفحات، وفي تسلسل الأحاديث والتراجم أحياناً إن وجدت.

وأخيراً: أخصّ بوافر شكري من ساهم في تدعيم هذا الكتاب من العلماء

والأساتذه والأخوه الأفاضل ، من خلال نظرة شاملة ، أو مراجعة دقيقة لبعض أبوابه ، أو حوار في أفكاره العامّة وبعض فقراته ، أو توفير مصدر من مصادره ، أو توفير ظروف طباعته ، والأيدي التي ساهمت في الطباعة والإخراج في جميع مراحلها .. وكلّ منهم سيعلم حين يقف على هذا أنّه مقصود بـذكري وإعـجابي وشكري وخالص دعائي وتقديري وفخري .

كما أتقدّم بوافر شكري إلى الأساتذة الباحثين وذوي الخبرة الذين يُقوّمون ما يقفون عليه من خطأ أو قصور في هذه الدراسة ، فلستُ أدّعي لها الكمال ، وقد أبى اللهُ الكمال لكتاب إلّا كتابه !

وما عند الله خير وأبقى.. وهو حسبي ونعم الوكيل..

صائب عبد الحميد

الجمعة ٢٢ ربيع الثاني ١٤١٧ ـ ١٩٩٦/٩/٦ م

الباب الأول

كتب الفِرق ومراجع التاريخ الاسلامي

قراءة نقدية

الفَصْلُ الأَوَّلُ

كتب الفرق ونشأة المذاهب

قراءة نقدية

ثلاث وسبعون فرقة :

لقد اجتهد الكثير ممّن كتب في الفِرَق الإسلامية والملل والنحل أن يـقسّم المسلمين إلى ثلاث وسبعين فرقةً ، تمشّياً مع الحديث الوارد بافتراق الأُمّة عـلى ثلاث وسبعين فرقة[1].

ولأجل هذا فقد وضعوا قواعد ، وأصّلوا أُصولاً اعتمدوها في تمييز الفِرَق ليبلغوا بها هذا العدد ، ظانّين أنّهم إن لم يبلغوه ويَـقِفوا عـنده فـقد أخـطأوا في الإحصاء ، وطعنوا في الحديث المذكور !

وكأنّهم تعجّلوا قيام الساعة ، فحين أخبر الحديث بحصول هذا العدد فلا بدّ أن يكون قد تمّ ذلك على عهد هذا المصنّف أو ذاك !

وهذا تعجّل ، فالزمن لم يتوقّف عـندهم ، والأحـقاب التي أعـقبتهم قـد

---

(١) أخرجه الترمذي وأبو داود وابن ماجة ، من حـديث أبي هـريرة ، ونـصّه : « افـترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة ، وتفرّقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة ، وتفترق أُمّتي على ثلاث وسبعين فرقة » . سنن الترمذي : ح/٢٦٤٠ ، سنن ابن ماجة : ح/٣٩٩١ ، المستدرك ١ : ١٢٨.

أفرزت فرقاً جديدة لم يعرفوها ، فإذا كان تقسيمهم صحيحاً فقد زاد العدد بعدهم على الثلاث والسبعين !

إنّهم لم يعرفوا البابيّة[١] ، ولا البهائيّة[٢] ، ولا الوهّابيّة[٣] ، ولا القاديانيّة[٤] ، بل لم يعرفوا اليزيديّة والعَدَوية[٥] التي نجمت في أواخر القرن السادس الهجري ، وربّما أتى الزمان بالجديد ، فالاختلاف سنّة من سنن هذه الحياة !

أُسس خاطئة في التمييز :

وثَمَّ خطأ آخر قادهم إليه هذا الظنّ ، إذ وجدوا أنفسهم مضطرّين إلى التوسّع في التفريع ، حتى عدّوا فرقاً وميّزوها في حين لم تكن تملك شيئاً من مقوّمات الفِرقة المستقلّة ، وغالباً ما تكون قول رجل واحد أو بضعة رجال[٦] .

---

(١) فرقة أنشأها الميرزا علي بن محمّد الشيرازي سنة ١٨٤٣م ، وهو آنذاك ابن تسع عشرة سنة ، وتلقّب بالباب .

(٢) فرقة أسّسها خليفة الباب صاحب البابيّة ، وتَلقَّب بالبهاء ، وتوفّي سنة ١٨٩٢م .

(٣) فرقة أسّسها محمّد بن عبدالوهاب النجدي ، وقد ابتدأ دعوته سنة ١١٤٣هـ/ ١٧٢٣م .

(٤) فرقة أسّسها ميرزا غلام أحمد القادياني ، المتوفّى سنة ١٩٠٨م .

يراجع في تعريف هذه الفِرق : محمّد أبو زهرة /المذاهب الإسلامية ، شريف يحيى الأمين /معجم الفرق الإسلامية ، الندوة العالميّة للشباب الإسلامي (الرياض) /الموسوعة الميسّرة في الأديان والمذاهب المعاصرة ، العقّاد /الإسلام في القرن العشرين .

(٥) هذه الفِرق ـ باستثناء الوهّابيّة ـ خارجة عن أُصول الإسلام ، إمّا بدعوى الأُلوهيّة ، أو بدعوى النبوّة ، أو بدعوى نسخ الشريعة ، وإنّما دخلت في كتب الفرق الإسلامية باعتبار انفصالها أوّلاً عن الإسلام ، وباعتبار انتساب مؤسّسيها قبلاً إلى الإسلام .

(٦) انظر مثلاً : فِرق الشيعة /للنوبختي ـ من أعلام القرن الثالث الهجري ، الفَرق بين الفِرق / للإسفرائيني (٤٢٩هـ) .

وقد طعن الشهرستاني هذه الطريقة، فقال: من المعلوم الذي لا مراء فيه أن ليس كلّ من تميّز عن غيره بمقالةٍ مّا عُدَّ صاحب مقالة، وإلّا فتكاد تخرج المقالات عن حدّ الحصر والعدّ، فلا بدّ من ضابط في مسائل هي أُصول وقواعد يكون الاختلاف فيها اختلافاً يعتبر مقالةً، ويُعدّ صاحبه صاحب مقالة[1].

لكنّ الشهرستاني حين وضع هذا الضابط، عاد فوجّهه على النحو الذي ينتهي بالفرق إلى ثلاث وسبعين فرقة قد تحقّق وجودها فعلاً حتى ذلك العهد، فهو لم يخرج إذن عن دائرة التعسّف في محاولة تفسير هذا الحديث.

تحديد أُصول المذاهب وتاريخ نشوئها:

ثُمّ ظهرت ألوان خطيرة من التعسّف حين ذهب المتكلّمون والمؤرّخون إلى تحديد تاريخ نشأة كلّ واحدة من الفِرق، وتعيين الأُصول التي استقت منها عقائدها.

فعند غياب المعالم الثابتة لذلك التاريخ، وغياب الأدلّة القطعية على انتسابها إلى تلك الأُصول، فسوف يُضطرّ هؤلاء إلى إقحام آرائهم الشخصيّة في ذلك، ولم تخلُ الآراء دائماً من ميلٍ إلى فئة، وهوىً مع طائفة، وتحامل على أُخرى.

فأدّى ذلك إلى ظهور أخطاء كثيرة، وقاد إلى مزيد من الغموض، كما حمّل كثيراً من الفرق أبعاداً غريبةً عليها.

ومن أمثلة ذلك: ما ذهب إليه البعض من إرجاع الكثير من الفِرق الإسلامية إلى أُصول غريبة عن الإسلام، كاليهودية والنصرانية والمجوسية واليونانيّة والهندية.

---

(١) الملل والنحل ١: ٢١.

وقد ظهر هذا الاتّجاه قديماً في كتب الملل والنحل، ومضى عليه ابن تيميّة وتطرّف فيه[١].

وأخذ به الكثير من المتأخّرين، وأكثر المستشرقين[٢].

بينما ذهب بعض المتأخّرين إلى نظرية مضادّة نفت ذلك النوع من التأثّر، ورأت أصالة الفِرق الإسلامية على اختلافها، فقال الدكتور النشّار ملخّصاً وجهة نظره في هذه المسألة: إنّ فلسفة أيّة أُمّة من الأمم هي انبعاث داخلي عقلي يعبّر عن الروح الحضارية لهذه الأمّة، وأنّه ليس من المعقول أن تتشابه الانبعاثات الداخلية العقلية لأُمّتين مختلفتين أشدّ الاختلاف جنسياً وعقلياً ولغوياً، وأنّ فلسفة أُمّةٍ ما من الأُمم لا تخرج عن دائرة السنّة التي تضعها هذه الأُمّة، ومن خرج عن هذه الفلسفة لُفظ حتماً من الدائرة العقلية، ولم يَعُد يمثّل فلسفياً سوى فكره الذاتي[٣].

وقال الدكتور محسن عبدالحميد: إنّنا لو راجعنا بدء تحرّك الأحداث السياسية والاجتماعية الكبرى في صدر الإسلام، لحصل عندنا يقين كامل أنّه هو الذي ولّد الحركة الفكريّة التي حدثت في ما بعد، والتي أرادت أن تلتمس من القرآن الكريم أُسس انطلاقها في المجتمع[٤].

---

(١) كما في: (الحمويّة الكبرى) و(اقتضاء الصراط المستقيم) و(منهاج السنّة: ج ١) ومن عباراته المتكرّرة في وصف بعضهم قوله: (هؤلاء أفراخ الفلاسفة، وأتباع الهند واليونان، وورثة المجوس والمشركين وضلّال اليهود والنصارى والصابئين).

(٢) من أمثال: جولد تسهير، ونيكلسون.

(٣) نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ١: ٢١١، وعنه الدكتور أحمد محمود صبحي / نظرية الإمامة: ١٠.

(٤) تطوّر تفسير القرآن: ١٠٠.

ـ فبينما ذهب أصحاب الرأي الأوّل إلى أنّ عقيدة الجبريّة ؛ التي دعا إليها الجهم بن صفوان ترجع إلى أصل يهودي ، وأنّ أوّل من تكلّم بها : طالوت بن أعصم اليهودي ، وقد بثّها إلى إبان بن سمعان ، وبثّها إبان إلى الجعد بن درهم ، وأخذها الجهم بن صفوان من الجعد بن درهم[١] .

وإنّ عقيدة القدرية ؛ التي دعا إليها معبد الجهني ، وغيلان الدمشقي ، إنّما ترجع إلى أصل نصراني ، فإنّ رجلاً نصرانيّاً يدعى سوسن كان قد أظهر الإسلام فأخذ عنه غيلان الدمشقي هذه العقيدة ، وأخذها معبد عن غيلان ، ثمّ إنّ ذلك النصراني قد ارتدّ وعاد إلى نصرانيّته[٢] .

فإنّ أصحاب الرأي الثاني القائل بالأصالة قد ذهبوا إلى غير ذلك ، فقالوا : إنّ ظهور الجبريّة والقدرية معاً كان من داخل المجتمع الإسلامي ، ومن أثر الأحداث السياسية والاجتماعية الكبرى فيه ، وذلك : أنّ انتهاء حكم الخلافة الراشدة ، وانتقاله إلى الأُمويّين وتسلّطهم على العباد وابتعادهم عن تطبيق العدالة الإسلامية ، كان مقدّمة منطقية للحركات المضادّة التي قامت ضدّهم ، ممّا دفعهم إلى العنف الدموي ، فاحتاجوا حينئذٍ إلى تأويل بعض الآيات القرآنية التي يدلّ ظاهرها على الجبر لتسويغ أعمالهم والقول بإنّ الإرادة الإلهيّة اقتضت أن يفعلوا ذلك ، وأنّهم مجبرون في أعمالهم .. أو أنّ تلك الإرادة هي التي قدّرت أن يأتوا إلى الحكم ليفعلوا ما يفعلوا ..

ثمّ إنّ دعوة الأُمويّين لتثبيت دعائم هذه النظرية ، كانت سبباً مهمّاً لظهور الاتّجاه القَدَري الذي أنكر الجبر ونادى بحرّية الاختيار الإنساني ، وأوّل من

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٥ : ٢٠ ، المذاهب الإسلامية : ١٧٤ .
(٢) المذاهب الإسلامية : ١٨٧ .

نادى بذلك : التابعي الجليل والمحدّث الصدوق مَعبد الجهني[١] !

فمعبد الجهني حسب النظرية الأُولى واحد من فراخ النصارى ، وأمّا في هذه النظرية فهو التابعي الجليل والمحدّث الصدوق !

والذي يبدو أنّ هذه النظرية الأخيرة هي أكثر مساساً بالواقع ، وأبعد عن تعسّفات المتكلّمين وإقحامهم الآراء إقحاماً ، وتحميلهم الوقائع أبعاداً قد تكون غريبةً عليها .

ـ ويذهب أصحاب الرأي الأوّل إلى أنّ التصوّف يعود إلى أُصول غير إسلامية ، إذ صنّف أحمد أمين الصوفيّة إلى ثلاثة أصناف : صنف تأثّر بالفلسفة اليونانيّة ، وصنف تأثّر بالفلسفة الهندية ، وأخذ الصنف الثالث أُصوله من النصرانية .

وعن الصنف الثالث يقول : أخذوا : (شيخ الطريقة) و(المريد) كما عند النصارى : (الكاهن) و(المهتدي) ! وأخذوا منهم نظام الرهبنة ، وأخذوا منهم أيضاً حلقات الذكر ونظامها[٢] .

وهذا التصنيف أقرب إلى تصنيف المستشرقين منه إلى تصنيف ابن تيميّة ، فابن تيميّة يستثني طائفة من الصوفية فيصحّح عقائدهم وسلوكهم ، ويذكر من أمثلتهم : الجُنيد ، وعبدالقادر الجيلي ، وسهل التستري[٣] .

أمّا المستشرقون : فمنهم من ذهب إلى أنّ الصوفية أُخذت عن النصرانية[٤] ،

---

(١) نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ١ : ٣١٤ ـ ٣٣٦ ، تطوّر تفسير القرآن : ١٠١ .

(٢) يوم الإسلام : ٨٦ ـ ٨٧ .

(٣) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان : ٩٨ ، وغيره .

(٤) مثالهم نيكلسون ، انظر : تطوّر تفسير القرآن : ١٠٠ .

ومنهم من جعلها يونانيّة الأصل حتّى من حيث التسمية ، حين رأى مناسبةً بين كلمة (صوفية) وكلمة (سوفيا) اليونانية التي تعني : الحكمة . فهي تُشابه الصوفية لفظاً ومعنىً[١] !

لكنّ هذه النظرية الأخيرة بالخصوص تعرّضت للنقض من قِبَل مستشرق آخر ـ تيودور نولدكه ـ حين رأى أنّ السين اليونانيّة تثبت عند التعريب سيناً ، ولا تقلب صاداً ، فكلمة (فيلوسوفيا) تصبح بالتعريب (فلسفة) لا (فلصفة)[٢] .

بينما ذهب أصحاب الرأي الثاني إلى أنّ حركة الزهد والتصوّف الإسلامي كانت ثمرة طبيعية للمبادئ الأخلاقية التي رسمها القرآن الكريم للحياة البشرية وطبّقها الرسول الكريم وصحابته الكرام في حياتهم[٣] .

والحقّ أنّه ينبغي أن يضاف إلى هذا ما كان للأوضاع السياسية من أثر كبير في لجوء الكثير من أهل العلم إلى طلب العزلة وحياة الزهد ، والذي يعدّ النواة الأُولى لحركة التصوّف في الإسلام .

وقد أشار الغزالي إلى هذا إشارة واضحة في قوله : إنّه لمّا انقرض عهد الخلفاء الراشدين أفضت الخلافة إلى قومٍ تولّوها بغير استحقاق ولا استقلال بعلم الفتاوى والأحكام ، فاضطرّوا إلى الاستعانة بالفقهاء وإلى استصحابهم في جميع أحوالهم ، وقد كان بقي من العلماء من هو مستمرّ على الطراز الأوّل وملازم صفو الدين ، فكانوا إذا طُلبوا هربوا وأعرضوا[٤] .

---

(١) انظر : عمر فرّوخ / التصوّف في الإسلام : ٢٤ .
(٢) التصوّف في الإسلام : ٢٤ .
(٣) تطوّر تفسير القرآن : ١٠٠ .
(٤) حجّة الله البالغة / الدهلوي ١ : ٣٢٢ .

كما ساعد على نموّ التصوّف اليأسُ الذي أصاب الناس من الحكومات المتعاقبة المتطاحنة ، والبعدُ عن حقيقة الفقه في الدين ، فدفعهم كلّ ذلك إلى الانزواء عن حياة يرونها مليئة بالمظالم والمفاسد ، مع غياب الأمل في الإصلاح ، فوجدوا في الصوامع والتكايا أُنساً في العبادة ينقذهم من كلّ اضطراب يبعثه في النفوس أزيز الدنيا وتناقضاتها .

بين التأصيل والتهجين :

إنّ النظرية الأُولى وإن بدت وكأنّ لها شواهد من الواقع ، إلّا أنّها لم تكن موفّقة تماماً ؛ لأنّها جاوزت حدّ الاعتدال أحياناً كثيرة ، إذ إنّ ما اعتمدته من شواهد واقعيّة هو في الغالب لا يصلح دليلاً على ما قطعت به تلك النظرية من قول ، كما أنّه كثيراً ما يكون من رصيد النظرية الثانية ، نظرية التأصيل .

ـ فإذا كانت السبئيّة[1] والراوندية من آثار الديانات القديمة[2] ، فإنّ مصيرهما هو النبذ والطرد من الدائرة العقلية الإسلامية . .

ـ وإذا كان المعتزلة قد تأثّروا بالفلسفة القديمة ، فهم لم يأخذوا عقائد اليونان والهنود والفرس ، وإنّما أخذوا مناهج البحث والاستنباط ، فتأثّروا مثلاً بالمنطق الأرسطي ، والمنطق لغة نافعة في البحوث العقلية ، وليس هو لغة عقيدة ، أي أنّهم أخذوا آلة البحث ، ولم يأخذوا سَيره ونتائجه .

ولكن كلّ هذا لا يعني انعدام التأثّر بالعقائد الغريبة بالكامل ، وأظهر

---

(١) السبئيّة كما يصوّرها المؤرّخون ليس لها حقيقة تثبت أمام التحقيق . وتفصيل القول في شأنهم سيأتي في محلّه من هذا الكتاب .

(٢) انظر : المذاهب الإسلامية : ١٨ .

ما يكون هذا التأثّر لدى الفرق الغالية على وجه الخصوص ، ومع هذا فالغلو ليس كلّه اقتباس ، بل لمّا كان الغلوّ هو منتهى التطرّف الديني ، فقد يصيب الشذّاذ من كلّ ملّة دون أن يقتبس بعضهم من بعض .

ربما نرى في النقطة اللاحقة بعض آثار التأثر والاقتباس عند غير الغلاة ..

أين يُصنّف أصحاب التجسيم؟ :

اتّفق أصحاب النظريّتين الأُولى والثانية على أنّ القول بالتجسيم دخل إلى المسلمين من عقائد اليهود واليونان وغيرهم[1] . وقد تجسّد هذا القول كمذهب خالص لدى الكرّامية ، أتباع محمّد بن كرّام[2] . وقد اخترنا هذا الاتّفاق على أصل عقيدة المجسّمة بالذات لأنّه أمر يثير الاستغراب حقّاً ..

إذ إنّ القائلين بالتجسيم هم أكثر الناس رجوعاً إلى الحديث ، حتى عُدّ التجسيم من خصائص الحشوية من أصحاب الحديث ، والظاهرية المتمسّكين بظواهر النصوص[3] !

فإذا كانت أُولى العقائد التي دُوّنت على المجسّمة قولهم : إنّ الله تعالى على العرش استقراراً ، وأنّه بجهة الفوق لا غير ، مماسّ للعرش من جهته العليا ، وأنّه قد امتلأ به العرش ، أو أنّه ـ تعالى شأنه ـ على بعض أجزاء العرش ، على قولين لهم ، كما جوّزوا عليه تعالى الانتقال والتحوّل والنزول[4] ..

---

(١) انظر : الملل والنحل ١ : ٨٤ ، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ١ : ٣٣١ ، تطوّر تفسير القرآن : ١٠٢ .

(٢) انظر : الملل والنحل ١ : ٩٩ .

(٣) انظر : الملل والنحل ١ : ٩٦ ، أبو الفرج ابن الجوزي / تلبيس إبليس : ١٣٤ .

(٤) الملل والنحل ١ : ٩٩ .

إذا كانت تلك هي عقائد المجسّمة ، فهذه جميعها داخلة في عقائد أصحاب الحديث والظاهرية ، بل قد تطرّقت إلى الفقهاء من أصحاب الحديث ! ولعلّ أشهرهم في ذلك ابن تيميّة . .

لقد نصر ابن تيميّة تلك العقائد بكلّ قوّة وكافح عنها طويلاً ، وصنّف فيها كثيراً ، وأثبت القول بالجهة والاستواء والانتقال والنزول[١] . ودافع عن القول بامتلاء العرش به تعالى ، ومع ذلك فهو لم ينكر القول بأنّه تعالى على بعض العرش ، ولا عدّه في الأباطيل والموضوعات !

واحتجّ ابن تيميّة لتلك العقيدة برواية عبدالله بن خليفة التي تنصّ على : « أنّ كرسيّه وسع السماوات والأرض ، وأنّه ليقعُد عليه فما يفضل منه مقدار أربع أصابع ، وإنّ له أطيطاً كأطيط الرحل الجديد إذا رُكب ، من ثقله » !

فقال ابن تيميّة : يروى هذا الحديث بالنفي ـ أي « ما يفضل منه أربع أصابع » ـ ويروى بالإثبات ـ أي « ما يفضل منه إلّا أربع أصابع » ـ قال : ولفظ النفي لا يَرِد عليه شيء[٢] !

غيبة المعايير الثابتة :

ومنهجيّاً : إنّ هنا حقيقة مهمّة ، وهي أنّه حين تُفتح الأبواب لإقحام الآراء من غير أن تكون هناك ضوابط محدّدة يتمّ التزامها ، فسوف تغيب معالم الحقيقة ، وتظهر للتاريخ وجوه شتّى قد لا تتشابه في شيء ، بل قد تكون متنافرة تماماً .

نعرض هنا أُنموذجاً واحداً خالٍ من التعقيد يعطينا صورة عن تلك الوجوه

---

(١) انظر له : الحموية الكبرى ، شرح حديث النزول ، مجموع الفتاوى ج ٥ ، ٦ .

(٢) ابن تيميّة / منهاج السنّة ١ : ٢٦٠ ـ ٢٦١ .

المتنافرة لحقيقة واحدة ، ومثالنا هذا عن المعتزلة :

ـ في تفسير نشأة المعتزلة ، قال بعض الكتّاب : إنّ منشأ الاعتزال كان على أيدي جماعة من أصحاب عليّ عليه‌السلام اعتزلوا السياسة واعتزلوا كلّ الناس بعد الصلح الذي تمّ بين الحسن عليه‌السلام ومعاوية بن أبي سفيان[1].

ـ فيما نسبهم آخرون إلى الجماعة الذين اعتزلوا الحرب في خلافة عليّ عليه‌السلام ، ومنهم : سعد بن أبي وقّاص ، وعبدالله بن عمر ، ومحمّد بن مسلمة ، وأُسامة بن زيد ، فقالوا : هؤلاء هم سَلَف المعتزلة إلى الأبد[2].

في حين ليس لهذين الاعتزالين أي صلة بجملة العقائد التي ميّزت فرقة المعتزلة !

وأيضاً فإذا كان مجرّد الاعتزال هو الأصل الذي يصحّ أن تُنسب إليه الفرقة المعروفة ، فلماذا لا يكون سعد بن عبادة هو إمام المعتزلة وسلفها ؟

فسعد بن عبادة ، شيخ الأنصار ، هو أوّل من اعتزل الناس بعد وفاة الرسول صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم وبقي معتزلاً حتّى قُتل بعد سنين في عهد عمر !

ـ أمّا عبدالرحمن بدوي ، فقد ذهب إلى أنّ انطلاق أوّل مبادئ المعتزلة ـ وهو القول بالمنزلة بين المنزلتين في مرتكب الكبيرة ـ إنّما كان فكرةً سياسية بحتة اتّخذوها ذريعة لاعتزال التنازع المحتدم بين أهل السنّة والخوارج في هذه المسألة السياسية الدينية الخطيرة[3].

---

(١) المذاهب الإسلامية : ٢٠٧ نسبه إلى أبي الحسن الطرائفي في كتابه (ردّ أهل الأهواء والبدع).

(٢) النوبختي / فِرق الشيعة : ٥ .

(٣) مذاهب الإسلاميّين ١ : ٣٧ .

ـ بينما ذهب بعض المستشرقين إلى أنّهم سمّوا معتزلة لأنّهم كانوا زهّاداً أتقياء، ابتعدوا عن الدنيا وملاذّها [١].

ـ ويزداد الأمر غموضاً في الرأي الذي يضيفه أحمد أمين بقوله: لنا فرض آخر بتسمية المعتزلة، لَفَتَنا إليه ما قرأناه في (خطط الشام) للمقريزي، من أنّ بين الفرق اليهودية التي كانت منتشرة في ذلك العصر وما قبله طائفة يقال لها «الفروشيم» وأنّ معناها: المعتزلة!

قال: وذكر بعضهم أنّ هذه الفرقة كانت تتكلّم في القدر، فلا يبعد أن يكون هذا اللفظ قد أطلقه على المعتزلة قوم ممّن أسلموا من اليهود لما رأوا بين الفرقتين من الشبه[٢]!

ـ وهذا مخالف لما قال به آخرون من أنّ شيوخ المعتزلة الأوائل قد تأثّروا بمَعْبَد الجهني الذي كان قد أخذ عقيدته في القَدَر عن سوسن النصراني الذي أسلم ثمّ ارتدّ نصرانياً[٣]!

ـ وخالف القولين معاً الشيخ أبو زهرة حين رأى أنّ عقائد المعتزلة قد ظهرت نتيجة التأثّر بالفلسفة القديمة، يونانية وهندية وفارسية، لا اليهودية ولا النصرانية[٤]!

ـ وخالف الجميع من نَسَب المعتزلة إلى أبي الأسود الدؤلي (٦٩هـ) صاحب الإمام عليّ عليه السلام [٥].

---

(١) المذاهب الإسلامية: ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(٢) المذاهب الإسلامية: ٢٠٩ عن فجر الإسلام لأحمد أمين.

(٣) الملل والنحل ١: ٣٥.

(٤) المذاهب الإسلامية: ١٨ ـ ١٩.

(٥) محمّد عمارة / الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية: ١٨٠.

وهكذا تتعدّد التفسيرات وتتناقض لحقيقة واحدة !

تسميةُ الفِرَق :

كيف وقع الاختيار على هذه الأسماء التي عُرفت بها الفرق الإسلامية ؟

من المسلّم أنّ الاسم لم يولد مع الفرقة ، وإنّما يطلق عليها بعد ولادتها ، فكيف تمّ اختيار هذا الاسم أو ذاك ؟

هل كان زعيم كلّ فرقة هو الذي يتولّى تسمية فرقته ؟ أم كان أصحاب الرأي فيها يتشاورون ليتّخذوا لفرقتهم اسماً تُعرف به ؟

إنّه ليس من المعقول أبداً أن ينبري زعماء فرقةٍ ما وكبراؤها ـ وهم بلا شكّ يعتقدون أنّهم أولى الناس بالحقّ لأنّهم دون سواهم على هدى القرآن والسنّة ـ ثمّ ينتخبون لأنفسهم اسماً مثل : « المعطّلة » أو « المعتزلة » أو « الخوارج » !

فكيف مع أسماء أُخرى هي أشدّ فضاضة وأدعى للنُفرة ، من مثل : « الرافضة » أو « الخشبية » أو « الشيطانيّة » ؟ !

إنّ نظرة واحدة إلى تلك الأسماء ونظائرها تبعث إلى يقين لا شكّ فيه بأنّها أسماء لا تصدر عن أصحاب هذه الفرقة ، أو تلك ، أنفسهم ، ولا عن جهة محايدة تنظر إلى شتّى الفرق بعين واحدة ، إنّما يستطيع المرء أن يقطع بأنّها لا تصدر إلّا عن خصم لا يعرف اللين والمداهنة .

فأيّ خصمٍ هذا الذي إذا أذاع بياناً ذاع وانتشر ، وإذا أطلق على طائفة اسماً نفذ واشتهر ، حتى تستجيب له تلك الفرقة نفسها وترتضيه عَلَماً عليها ؟ !

لا بُدّ أن يكون هو الخصم الأقوى في الميدان ! !

ـ صحيح أنّه قد تأتي التسمية نسبةً إلى الرجل الذي تنتسب إليه الطائفة ، فقيل : « الزيدية » ، نسبة إلى زيد بن علي بن الحسين عليه السلام ، و« الجهمية » نسبةً إلى الجهم بن صفوان ، و« الكرّامية » نسبة إلى محمّد بن كرّام ، وهكذا . .

ـ أو قد تلاحظ في الطائفة مناسبة ما ، فتُشتق التسمية من تلك المناسبة ، فقيل : « الخوارج » لأنّهم خرجوا على الإمام الواجب الطاعة ، و« الرافضة » لأنّهم رفضوا زيد بن عليّ ، و« الخشبية » لأنّهم قاتلوا بالخشب ، أو طافوا حول الخشبة التي صُلب عليها زيد . .

غير أنّه في الحالين لم يخرج الأمر عن تلك القاعدة الواقعية ، فهي تسميات صدرت من خارج تلك الطوائف لا من أصحابها ، ومن الخارج الغالب ، فليس من شأن المغلوب أن يفرض دعاياته على الغالب الأقوى ، كما ليس من المعقول أن تختار تلك الطوائف لأنفسها مثل تلك الأسماء المنفّرة ، بل لو ترك الأمر إليها لما انتخبت إلّا أتمّ الأسماء وأكثرها دلالة على ملازمة الصراط المستقيم !

ولو قُدّر أن يكون المغلوب غالباً لكان من الطبيعي أن تتبدّل الأسماء بتبدّل المواقع !

وهذه أمثلة من الواقع شاهدة على تلك الحقيقة :

١ ـ في أثناء ثورة زيد الشهيد عليه السلام جاءته طائفة من جُنده فطلبوا إليه أن يبرأ من الخليفتين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، فرفض ذلك ، فرجع أُولئك عنه ورفضوا القتال معه .

ففي هذه الواقعة ـ على فرض صحّتها ـ رفضان : زيد يرفض مبدأ أُولئك ، وأُولئك رفضوا قيادة زيد . . ويلاحظ أيضاً أنّ زيداً عليه السلام هو الذي ابتدأ بالرفض ،

فلمّا رفض ما طلبوه منه اعتزلوه..

إذن كان بمقدور أُولئك أن يطلقوا على زيد الشهيد وأتباعه اسم «الرافضة»! لكنّ الذي حصل هو العكس تماماً، فإنّ زيداً وأتباعه هم الذين أطلقوا على أُولئك هذا الاسم ليثبت عَلَماً عليهم فلا يُعرفون إلّا به!

والسبب في ذلك واضح، وهو أنّ زيداً وأتباعه كانوا هم أصحاب الرأي الغالب وأصحاب الثورة التي استمرّت بعد تخاذل أُولئك وانسحابهم من الميدان.

ولا يفهم من هذا أنّنا ندين زيداً الشهيد، معاذ الله، وإنّما نسجّل تلك الواقعة التي أفرزت طائفةً جديدةً واسماً جديداً، نسجّلها كما هي.

ـ والمذكور آنفاً في أصل الرافضة هو المشتهر بين أصحاب الفِرق[1] وبعض أصحاب التاريخ[2]، لكنّه لا يصمد للتحقيق رغم شهرته، وكم من مشهورٍ لا أصل له!!

فالرفض مصطلح سياسي يراد به مخالفة الحاكم وترك طاعته، وأصحاب هذا الموقف يسمّون: «الرافضة».

قال ابن منظور: الروافض جنود تركوا قائدهم وانصرفوا، فكلّ طائفة منهم رافضة، والنسبة إليهم رافضيّ[3]. وقد أطلق معاوية هذا اللفظ على طائفة من أنصاره تركوا عليّاً عليه السلام وقدموا إليه يقودهم مروان بن الحكم، فكتب معاوية إلى عمرو بن العاص ـ وكان في فلسطين ـ كتاباً قال فيه: أمّا بعد، فإنّه كان من أمر

---

(١) الفَرق بين الفِرق: ٢٥، الملل والنحل ١: ١٣٩، منهاج السنّة ١: ٨.

(٢) تاريخ الطبري ٧: ١٨٠ ـ ١٨١، الكامل في التاريخ ٥: ٢٤٢ ـ ٢٤٣، تاريخ ابن خلدون ٣: ١٢٤، البداية والنهاية ٩: ٣٦١.

(٣) لسان العرب ـ (رفض).

عليّ وطلحة والزبير ما قد بلغك ، وقد سقط إلينا مروان بن الحكم في رافضة أهل البصرة[١] . .

فهؤلاء الرافضة نواصب إذن ! !

وأيضاً فهم أسبق نشأةً من رافضة زيد ، فلماذا انصرف اسم الرافضة إلى أُولئك دون هؤلاء ؟ إنّها مصداق آخر من مصاديق ما ذكرناه في تسمية الفِرق .

ومن ناحية أُخرى فقد ذكر أبو الفرج الأصفهاني ثورة زيد مفصّلةً ولم يذكر فيها هذه القصّة ، بل الذي ذكره ـ وهو مذكور عند غيره أيضاً ـ يفيد تكذيبها ، إذ ذكروا أنّ زيداً قد اضطُرّ إلى المواجهة قبل الموعد الذي عيّنه لأصحابه وأنّ الكثير منهم قد حبسهم الوالي في المسجد الجامع قبل التحاقهم بالمعركة التي وقعت فجأةً قبل أوانها المحدّد عندهم ، فلمّا وجد زيد نفسه في قلّة من أصحابه يقاتل يوماً بعد آخر ، قال لأحد قادة جنده : أتخاف أن يكونوا قد فعلوها حسينية ؟ يريد أنّهم يخذلوه كما خذلوا الحسين عليه السلام ! فلو كان يعلم أنّهم قد رفضوه ، وأنّ شيئاً من ذلك الحوار والرفض قد حصل ، لما قال هذا . . ثمّ بعد ذلك توجّه بمن معه نحو المسجد الجامع لإخراج المحبوسين فيه فلم يتمكّن من إخراجهم[٢] . . وأيضاً فقد سبق من أهل الكوفة مثل هذا الخذلان مع عليّ والحسن والحسين عليهم السلام ولم يكن هناك أثر لهذه النغمة ، نغمة البراءة من الخليفتين أبي بكر وعمر !

فمن كان وراء هذه التسمية إذن ؟ !

٢ ـ أيُّ الفريقين كان أولى باسم « القَدرية » : القائلين بالجبر ، أم القائلين بالتخيير ؟

---

(١) وقعة صفّين : ٣٤.

(٢) مقاتل الطالبيّين : ٣٤ ـ ٣٥ ، تاريخ الطبري ٧ : ١٨٤ ، الكامل في التاريخ ٥ : ٢٤٤ .

إنّ القائلين بالجبر كانوا يقولون : إنّ كلّ فعل يفعله المرء ، من طاعة أو معصية ، فإنّما هو بقضاء وقَدَر . . وقد رأينا قبل قليل أنّهم قالوا ذلك تبريراً لأعمال خلفاء بني أُميّة ، فالخليفة حين يقتل الخيرة من الصحابة والتابعين فهو بقضاء وقَدَر ! وحين يستبدّ بأموال المسلمين ويترك عامّتهم يقرض الجوع أمعاءهم قرضاً ، فهو بقضاء وقدر ! وإذا استوى على الخلافة الرجل الفاسق ، فبقضاء وقدر ! وما علينا إلاّ الطاعة والتسليم والرضا بالقضاء والقدر ! !

وفي مقابل هؤلاء ظهرت الطائفة التي تقول : إنّ الله بريء من معاصي عباده وظلمهم وعدوانهم ، منزّه عن القبائح ، وقد فوّض لعباده أُمورهم وترك لهم الخيار ، فإنّ شاء العبد فعل الطاعات فاستحقّ الثواب ، وإن شاء فعل المعاصي فاستحقّ العقاب .

فأيُّ الفريقين كان أولى باسم « القدرية » ؟

إنّ الفريق الأوّل هو أوْلى الناس بهذا الاسم ، ولا يشاركه فيه أحد ، وإنّ الفريق الثاني لهو أبعد الطوائف عن هذا الاسم .

لكنّ الذي حصل قديماً وثبت إلى اليوم هو العكس من ذلك ، فأصحاب التفويض والتخيير هم الذين سُمُّوا « قدريّة » ! تماماً كما يسمّى الأبيض أسود ، والأسود أبيض !

إنّها تسمية للشيء بضدّه ، ولكن لا كما يقال للأعمى : بصير . وللّديغ : سليم ، فشتّان بين الأمرين ! !

والسبب في ذلك أكثر وضوحاً ، فالقائلون بالقضاء والقدر هم فئة الخلافة ، وقد كان يبلغهم الحديث المروي : « القدرية مجوس هذه الأُمّة »[1] ! فمن يا ترى

---

(١) سنن أبي داود : ح ٤٦٩١ .

يستطيع أن يقول أنّ هؤلاء هم القَدرية الذين أخبر عنهم ذلك الحديث النبويّ ؟!

إنّ ذلك يعني أنّ الخلفاء الذين قامت هذه العقيدة لأجل نصرتهم وتبرير سياساتهم هم كبار مجوس هذه الأُمّة !! وهل يستطيع أحد أن يشير إلى هذا بأدنى إشارة ؟

ثمّ على أيّ الطوائف سيقع هذا الاسم إن لم يقع على الطائفة التي انبرت للردّ على تلك العقيدة وتفنيدها ؟ حتّى لو كانت هذه الطائفة هي أبعد الطوائف عن هذه التسمية ومصاديقها !!

وهكذا أصبح القدرية هم الذين ينفون القدر اللازم ويقولون بالتخيير، ليصبحوا هم مجوس هذه الأُمّة !!

وبعد أن أطلقت الفئة الغالبة هذا الاسم على خصومها أدركت أنّها قد أوقعت نفسها موقع السخرية، فتداركت الأمر بوضع أحاديث تفسّر معنى القدرية المذكورة في الحديث الأوّل على النحو الذي أرادوه، وبِلُغةٍ تناسب أفهام العامّة وتستهويهم، فيتعلّقون بها ويتّخذونها ديناً !

ومن تلك الأحاديث التفسيرية :

حديث يقول : « القدرية يقولون : الخير والشرّ بأيدينا »[١]!

وحديث يقول : « القدرية يقولون : لا قَدَر »[٢]!

---

(١) راجع : ابن الجوزي / العلل المتناهية ١ : ١٦٢ / ٢٤٨ .

(٢) العلل المتناهية ١ : ١٥٢ / ٢٢٧ . والحديث في سنن أبي داود ح٤٦٩٢ وفي إسناده ضعف وجهالة، ففيه : عمر مولى غفرة عن رجل من الأنصار . فهذا الرجل مجهول، وعمر مولى غفرة ضعّفه ابن معين والنسائي، وتركه مالك، وقال فيه ابن حبّان : كان يقلب الأخبار، لا يُحتجّ بحديثه ! تهذيب التهذيب ٧ : ٤١٥ .

وقول ابن حبّان في راوي الحديث الأخير: «إنّه كان يقلب الأخبار» هو أدقّ بيان لهذا الحديث، والذي قبله أيضاً، إذ يتّحد معه معنىً.

أحاديث تشهد على أنفسها أنّها موضوعة لإتمام اللعبة، وإحكام الطوق حول الخصم، وسَلْبِهِ أيّ قدرة على النفوذ في الوسط الاجتماعي.

٣ ـ هكذا ظهر أنّ السنّة النبويّة لم تكن قادرة على أن تفرض أحكامها وأهدافها على ذلك الواقع، بل كان الواقع هو الذي يُخضع السنّة لإرادته ويوجّهها في خدمته، وإن تطلّب ذلك قلب المعاني الظاهرة، ووضع الحديث!!

٤ ـ ومرّة أُخرى يمحو الواقع آثار السنّة:

ذلك مع طائفتين جاءت بذكرهما السنّة، حيث ورد بطرق عديدة عن عليّ عليه السلام أنّه قال غير مرّة: «عهد إليَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أُقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين»[1].

لقد عُرف المارقون بالخوارج ..

أمّا الناكثون، فهم الذين قاتلوا عليّاً يوم الجمل، بعد أن بايعوه، فقد نكثوا بيعتهم ..

---

(١) أخرجه ابن كثير في البداية والنهاية ٧: ٣٣٨ ـ ٣٤٠ بأسانيد عديدة عن عليّ وابن مسعود وأبي سعيد الخدري وأبي أيّوب الأنصاري. وإذا قال بعضهم إنّ في كثير من هذه الأسانيد ضعف، فهذا لا ينفي القدر المشترك في جميعها، وهو قتال علي عليه السلام للناكثين والقاسطين والمارقين، خصوصاً وأنّ أحداً لم يقل إنّ هذه الأحاديث كلّها موضوعة، وأمّا استنكار بعضهم لهذه النصوص فلم يكن من قِبل أسانيدها، وإنّما من قِبل اعتقاده هو إذ لا يرتضي أن يُوصف خصوم عليّ أُولئك جميعاً بتلك الأوصاف، وإن ارتضى ما يصيب الخوارج منها، إلّا أنّه لا يرتضي ما يصيب أصحاب الجمل وصفّين. وهذا موقف مذهبي، وليس هو موقف علمي تحقيقي.

وأمّا القاسطون فهم معاوية وأصحابه الذين قسطوا، أي جاروا وظلموا واعتدوا.

فإذا كان أصحاب الجمل لم يُظهروا شيئاً من العقائد تميّزهم كفرقة مستقلّة، فليس القاسطون كذلك، بل استحقّ القاسطون أن يُفْرَزوا كفرقة بأسباب ثابتة فيهم، حين وُجِدَ نظير تلك الأسباب عند غيرهم أصبحوا فرقاً متميّزة، فمن تلك الأسباب:

أ ـ رفضوا الإمام الذي تمّت له البيعة، وأظهروا سبّه والبراءة منه ومن أهل بيته: الحسن والحسين، سبطي النبيّ وسيديّ شباب أهل الجنّة، ولم يكتفوا بذلك حتّى قاتلوه وقاتلوا أبناءه من بعده، وفي أقلّ من ذلك تميّزت الفرقة التي عُرفت بالرافضة كما تقدّم عند أصحاب الفرق والتاريخ!

فلماذا لا تكون براءة هؤلاء من عليّ وسبطي النبيّ كافية في جعلهم فرقة كالرافضة؟

ذلك لو فرضنا عدم صحّة ما جاء في تسميتهم بالقاسطين، فلماذا لا يكونوا «رافضة» وقد زادوا على الرافضة بأن قاتلوا الإمام؟ فهم شرٌّ من أُولئك الرافضة لو صحّ ما قيل فيهم من أنّهم رفضوا زيداً وأظهروا البراءة من الشيخين. فهم قد رفضوا عليّاً، وأظهروا البراءة منه ومن السبطين، وقاتلوه ثمّ قاتلوا من بعده السبطين!!

ب ـ هؤلاء هم الذين أظهروا عقيدة الجبر، وأنّ كل ما يصنعه الخليفة قضاء وقدر، وبها كانوا أولى أن يُعرَفوا بالقَدَرية!

فلماذا لم يُطلق عليهم شيء من هذا أو ذاك؟

السبب واضح جدّاً، فهم الفئة المتغلّبة التي بسطت نفوذها وآراءها لتصبح هي الفئة التي تمثّل جمهور المسلمين.. فمن سيحكم عليها وهي الحاكمة على الناس؟!

إنّه ليسير جدّاً بعد ذلك أن تنتحل ما يحلو لها من الأسماء، وأن يكون من خالفها في شيء فأُولئك هم الفرق المخالفة للسنّة والمنسوبة إلى البدعة!!

خاتمة ونتيجة:

من هذه القراءة السريعة نخلص إلى ما يلي:

١ ـ إنّ كثيراً ممّا نقرأه عن الفرق الإسلاميّة هو مفتعل مصنوع لا أصل له، وإنّما أفرزه أمران:

الأوّل: النزاع الطائفي المحتدم في المراحل الأُولى من نشأة المذاهب والفِرق.

والثاني: آراء الدارسين والنقّاد، التي حلّقت في فضاء رحب، فلا يكاد يضبطها ضابط.

٢ ـ ليس من الضرورة أن يكون اسم الفرقة تعبيراً صادقاً عن هويّتها ومبادئها، ليكون وحده كافياً في إعطاء صورة كلّية واضحة عنها، فقد يكون هناك تطابق تامّ، وقد يكون على درجات متفاوتة، وقد لا يكون أصلاً.

عند استحضار هاتين الملاحظتين نستطيع أن نكوّن نظرةً موضوعيّة، وفهماً موضوعيّاً، ننطلق منه لدراسة الفِرق الإسلامية كمبادئ ومفاهيم مجرّدة، بعيداً عن التحميلات الخارجيّة، سلبية كانت أم إيجابية، وبعيداً عن أجواء التسميات وما تضفيه من ألوان جذّابة، أو أُخرى منفّرة.

وهذه خطوة منهجيّة لا غنى عنها في أيّ دراسة موضوعيّة تتّصل بالفرق الإسلامية أو الموروث الفكري، فهي الخطوة الأساس في قنوات شتّى، منها:

أ ـ قناة التقريب بين المذاهب الإسلامية.

ب ـ قناة التعرّف على حقيقة المذاهب الإسلاميّة .

ج ـ قناة التعرّف على مساحات الحركة الفكرية والعقلية والاجتهادية لدى الأُمّة الإسلامية ، والتي تُعدّ أساساً في التعريف بالمستوى الحضاري الذي بـلغته الأُمّة في كلّ مرحلة من مراحل تاريخها .

د ـ قناة الصياغة النظرية لنشوء مفهوم إسلامي معيّن ، وتطوّره .

هـ ـ قناة الإفادة من التراث الإسلامي في مصادره المتعدّدة .

وإنَّ (تصحيح التراث الإسلامي) سيكون الميدان الذي تـلتقي فـيه هـذه القنوات مجتمعة .

الفَصلُ الثَّاني

مراجع التاريخ الإسلامي

قراءة نقدية

عُيون التاريخ

نعني بعيون التاريخ : الكتب الأُولى التي عُنيت بتدوين أحداث التاريخ الإسلامي حتّى صارت في ما بعد المصادر المعوّل عليها في معرفة تاريخ الإسلام وسِيَرَ رجاله .

ويمكن تقسيم هذه المصادر إلى قسمين : اختصّ الأوّل بتدوين حياة الرسول ﷺ وعصر الرسالة . فيما اتّسع الثاني لجهود الخلفاء بعد الرسول وحتّى عصر المؤرّخ غالباً .

مصادر القسم الأوّل :

اتّسمت مصادر هذا القسم بِسِمةٍ بارزة تمثّلت بالعناية الفائقة بأمر الحروب والمغازي ، حتى قُصِر الكثير منها على هذا الباب ، ومن هنا غلب اسم (المغازي) على هذه المصادر ، فيما كان اسم (السيرة) أقلّ ظهوراً .

وأبرز مَن عُرِف من مؤرّخي هذا القسم :

١ ـ عروة بن الزبير بن العوّام (٩٣ هـ) : كان من فقهاء المدينة ، اعتزل

الحياة السياسية في عهد أخيه عبدالله بن الزبير ، وقد أكثر الرواية عن أُمّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها [١].

٢ ـ أبان بن عثمان بن عفّان (١٠٥ هـ) : عمل والياً على المدينة لعبدالملك بن مروان سبع سنين [٢].

٣ ـ وهب بن منبه (١١٠ أو ١١٤ هـ) : لم يكن معتمداً في الحديث وأخبار الإسلام ، وإنّما كانت غزارة علمه في الإسرائيليّات ، وعمل قاضياً على صنعاء [٣].

٤ ـ عاصم بن عمر بن قتادة (١٢٠ هـ) : تابعي حدّث عن أبيه وعن جابر ابن عبدالله وأنس ، والإمام عليّ بن الحسين والحسن بن محمّد ابن الحنفية وعبيدالله الخولاني ، وحدّث عنه ابن إسحاق كثيراً ، وأبو الأسود ربيب عروة . أمره عمر بن عبدالعزيز أن يجلس في المسجد الأُموي بدمشق فيحدّث الناس بالمغازي ومناقب الصحابة [٤]. ووثّقه أبو زرعة والنسائي وغيرهما .

٥ ـ شرحبيل بن سعد (١٢٣ هـ) : كان من أعلم الناس بالمغازي إلّا أنّه كان يجعل لمن لا سابقة له سابقةً ، فأسقطوا مغازيه وعلمه [٥]. لكن سفيان بن عُيينة قال فيه : لم يكن أحد أعلم بالمغازي والبدريّين منه . ووثّقه يحيى بن معين وابن حبّان ، وخرّج له ابن حبّان وابن خزيمة في صحيحيهما [٦].

٦ ـ ابن شهاب الزهري (١٢٤ هـ) : له كتاب المغازي ، حفظت أجزاء منه

---

(١) الطبقات الكبرى ٥ : ١٧٨ ، سير أعلام النبلاء ٤ : ٤٢١ .

(٢) الطبقات الكبرى ٥ : ١٥١ ، سير أعلام النبلاء ٤ : ٣٥١ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٤ : ٥٤٤ ، معجم الأُدباء ١٩ : ٢٥٩ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٥ : ٢٤٠ ، تهذيب التهذيب ٥ : ٤٧ .

(٥) تهذيب الكمال ٢٩ : ١١٩ ، سير أعلام النبلاء ٦ : ١١٦ ضمن ترجمة موسى بن عقبة .

(٦) تهذيب التهذيب ٤ : ٢٨٢ ، ابن حبّان /الثقات ٤ : ٣٦٥ .

في كتاب (المصنّف) لعبدالرزاق الصنعاني. وكان الزهري صاحب شرطة بني أُميّة، ولم يزل مع عبدالملك بن مروان وأولاده: هشام وسليمان ويزيد، ثمّ استعمله يزيد بن عبدالملك على القضاء[١].

٧ ـ يزيد بن رومان الأسدي المدني (١٣٠ هـ): له كتاب المغازي، منه قطع في طبقات ابن سعد، وجلّ اعتماده على عروة والزهري، وروى عنه ابن إسحاق[٢].

٨ ـ أبو الأسود الأسدي (١٣١ هـ): ربيب عروة بن الزبير، ومعظم روايته عنه، له كتاب المغازي، منه قطع في (الإصابة)[٣].

٩ ـ عبدالله بن أبي بكر بن حزم (١٣٥ هـ): صاحب المغازي، أخذ عن أبيه وعروة بن الزبير، وحدّث عنه الزهري وابن إسحاق[٤].

١٠ ـ داود بن الحصين الأُموي (١٣٥ هـ): تلميذ عكرمة، يذهب مذهب «الخوارج» حدّث عنه ابن إسحاق[٥].

١١ ـ موسى بن عقبة (١٤١ هـ): هو مولى آل الزبير بن العوام، له كتاب المغازي، اعتمد فيه رواية الزهري بالدرجة الأُولى[٦]، وله أحاديث عن نافع مولى ابن عمر، وسالم بن عبدالله بن عمر، وأخذ عن مغازيه الطبري في تاريخه

---

(١) وفيات الأعيان ٣: ٣٧١، ميزان الاعتدال ١: ٦٢٥.

(٢) تهذيب التهذيب ١١: ٢٨٤، تاريخ التراث العربي ٢: ٨١.

(٣) سير أعلام النبلاء ٦: ١٠، تاريخ التراث العربي ٢: ٨١.

(٤) سير أعلام النبلاء ٥: ٣١٤.

(٥) تهذيب التهذيب ٣: ١٥٧.

(٦) سير أعلام النبلاء ٦: ١١٤.

والبلاذري في أنساب الأشراف وغيرهما [١].

١٢ ـ محمّد بن إسحاق بن يسار (١٥١ هـ) : صاحب كتاب السيرة ، وهو أتمّ ما كُتب في هذا القسم وأحسنه ترتيباً ، وبه صار ابن إسحاق شيخ كُتّاب السيرة ، وصار من جاء بعده عيالاً عليه .

ولم يصلنا كتاب ابن إسحاق كاملاً بل وصلت منه أجزاء فقط ، وأمّا الكتاب بتمامه فقد اختصره ابن هشام في (السيرة النبويّة) فحذف منه أشياء كثيرة ، وقد أشار ابن هشام إلى هذا الحذف ، وسيأتي ذكره لاحقاً .

١٣ ـ معمر بن راشد (١٥٤ هـ) : له كتاب (المغازي) أكثر مروياته عن الزهري ، ويبدو أن الطبري قد نقل مادّة هذا الكتاب في تاريخه [٢].

١٤ ـ يحيى بن سعيد الأموي (١٩٤ هـ) : روى عن هشام بن عروة بن الزبير ، ومحمّد بن إسحاق وغيرهما ، له كتاب (المغازي) أورد منه البخاري قطعاً كثيرةً في قسم المغازي من صحيحه ، وأفاد منه الطبري أيضاً [٣].

١٥ ـ أبو العبّاس الوليد بن مسلم الأُموي (١٩٥ هـ) : كان يلقّب بعالم الشام ، له كتاب (المغازي) قطعٌ منه في صحيح البخاري ـ كتاب المغازي ـ وتاريخ الطبري [٤].

١٦ ـ محمّد بن عمر الواقدي (٢٠٧ هـ) : صاحب (المغازي) وقد عمل

---

(١) تهذيب الكمال ٢٩ : ١١٥ ـ ١٢٢ ت/٦٢٨٢ ، سير أعلام النبلاء ٦ : ١١٤ ، الأعظمي / دراسات في الحديث النبوي: ٢١٣ ، ٢٨٨ .

(٢) تاريخ التراث العربي ٢ : ٩١ ـ ٩٣ .

(٣) تاريخ التراث العربي ٢ : ٩٧ .

(٤) تاريخ التراث العربي ٢ : ٩٨ .

الواقدي قاضياً بشرقي بغداد لهارون الرشيد، ثمّ للمأمون من بعده أربع سنين، كان عالماً بالمغازي والسير والفتوح والأحكام واختلاف الناس. وأكثر اعتماده في مغازيه على موسى بن عقبة ومعمر بن راشد وهما تلميذا الزهري، وأخذ كثيراً من كتاب ابن إسحاق دون أن يذكر اسمه[١].

وهناك أعلام آخرون كانوا أقلّ أثراً في التاريخ المحفوظ، وسيأتي ذكر بعضهم أثناء البحث.

مصادر القسم الثاني :

أمّا القسم الثاني من عيون التاريخ فيبرز فيه :

١ ـ تاريخ محمّد بن جرير الطبري (٣١٠ هـ): ويعدّ أكبر موسوعة تاريخيّة جمعت أحداث القرون الثلاثة الأُولى من تاريخ الإسلام، إذ ختم الطبري تاريخه بذكر أحداث سنة ٣٠٢ هـ.

فكان تاريخ الطبري المصدر الأوّل والأساس لمن جاء بعده، ومنهم من توقّف عنده في أخبار القرون الثلاثة ولم يتعدّاه إلى غيره، كما فعل ابن الأثير في كتابه (الكامل في التاريخ) وابن خلدون في تاريخه، وغيرهما.

هذا مع أنّه لم تخلُ تلك الفترة من كتابات مهمّة جديرة بالعناية، وربّما كانت أكثر دقّة وأصدق نقلاً لكثير من الأحداث على الرغم من إيجازها بالنسبة إلى تاريخ الطبري، ومن تلك المصادر :

٢ ـ مصنّفات المدائني، عليّ بن محمّد بن عبدالله (١٣٥ ـ ٢٢٥ أو ٢٢٨ هـ)،

---

(١) معجم الأُدباء ١٨ : ٢٧٧، سير أعلام النبلاء ٩ : ٤٥٧، تاريخ التراث العربي ٢ : ١٠٠.

وهي مؤلّفات كثيرة أهمّها كتاب (تاريخ الخلفاء) وكتاب (الأحداث) وله كتب أُخرى في السيرة النبويّة وأيّام الرسول ﷺ.

يقول فيه الذهبي : كان عجباً في معرفة السير والمغازي والأنساب وأيام العرب ، مصدَّقاً فيما ينقله ، عالي الإسناد .

كان أهم شيوخه : عوانة بن الحكم ، وأشهر الرواة عنه : خليفة بن خياط ، والزبير بن بكار .

تكرّر ذكره في تاريخ الطبري نحو ٢٩٠ مرّة ، أوّلها في أحداث سنة ١١ هـ في أخبار (الردّة)، وآخرها في أحداث سنة ١٩٨ هـ في أخبار الدولة العباسية ، ثمّ ذكر وفاته في أحداث سنة ٢٢٨ هـ .

٣ـ الإمامة والسياسة ـ أو تاريخ الخلفاء : لابن قتيبة الدينوري المتوفّى سنة ٢٧٦ هـ .

٤ـ تاريخ اليعقوبي : لأحمد بن أبي يعقوب الكاتب ، من أعلام القرن الثالث الهجري .

٥ـ فتوح البلدان : للبلاذري المتوفّى سنة ٢٧٩ هـ.

٦ـ الفتوح : لابن أعثم الكوفي المتوفّى سنة ٣٠٤ هـ.

٧ـ مروج الذهب : للمسعودي المتوفّى سنة ٣٤٦ هـ.

٨ـ أخبار الزمان : للمسعودي أيضاً ، وهو كتاب كبير كما وصفه صاحبه في (مروج الذهب) غير أنّه مفقود ، وهو الكتاب الوحيد المفقود من هذه المجموعة .

أمّا كتب التاريخ الأُخرى فقد أضافت أحداث السنين اللاحقة التي لم يدركها الطبري ولم يدوّنها .

نتيجة :

من هنا يمكن أن نخلص إلى القول بأنّه قد انتظمت للتاريخ الإسلامي عينان ، هما :

١ ـ السيرة النبويّة لابن هشام ، وهي مجموع ما انتخبه ابن هشام من سيرة ابن إسحاق .

٢ ـ تاريخ الطبري .

مؤرّخون تجزيئيّون شكّلوا أهم مصادر الطبري وغيره :

هؤلاء مؤرّخون أرّخوا لحدثٍ أو أحداث ، أو واقعة أو وقائع ، أو أيّام محدّدة من تاريخ الدولة الإسلامية بعد الرسول ﷺ ، ولم يكتبوا كتاباً جامعاً لتاريخ هذه المرحلة كلّها ، ثمّ كان هؤلاء المؤرّخون أهمّ المصادر التي يعتمدها من يأتي بعدهم ، فدخلوا كلّهم في تاريخ الطبري ، وفي غيره أيضاً من كتب التاريخ الجامعة ، وهؤلاء هم :

١ ـ عوانة بن الحكم (١٤٧ هـ) : كتب (سيرة معاوية وبني أُميّة) و(كتاب التاريخ) يتناول فيه أحداث القرن الهجري الأول . وصلت كتبه وأخباره عن طريق ابن الكلبي والمدائني والهيثم بن عدي .

وهو يقدّم الرواية الأُمويّة دائماً ، وأحياناً يورد إلى جانبها الرواية العراقية أو المدنية التي تقابلها [1] .

---

(١) فؤاد سزگين / تاريخ التراث العربي ٢: ١٢٧.

وفي تاريخ الطبري يرد اسمه ٤٧ مرّةً ، أوّلها في أحداث سنة ١١ هـ ، وآخرها في أحداث سنة ٨٦ هـ ، لا يبدو في أكثر مرويّاته منحازاً ، لكن بعضها ، وهو الأقلّ ، فيه نزعة أُمويّة ، أو ميلٌ ما إلى بني أُميّة .

٢ ـ أبو مخنف ، لوط بن يحيى (١٥٧ هـ) له كتب في (الردّة) و(وقعة الجمل) و(وقعة صفّين) و(أخبار الخوارج) و(مقتل الحسين عليه السلام) وعن الحوادث الأُخرى في العراق حتى نهاية العصر الأُموي . وهو يقدّم الرواية العراقية ، قال عبدالعزيز الدوري : «أخباره على العموم ليست متحزّبة» وهكذا رآها فؤاد سزگين[1] .

ورد اسمه في تاريخ الطبري أكثر من ٢٣٠ مرّة ، أوّلها في مرض النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم سنة ١١ هـ ، وآخرها في أحداث سنة ١٣٢ هـ .

٣ ـ سيف بن عمر (١٧٠ هـ) : له كتاب (الفتوح الكبير والردّة) اعتمده الطبري بالدرجة الأُولى في أخبار الردّة وأخبار الخلفاء حتى معركة الجمل في نحو ٢٣٠ مورداً تنتهي عند سنة ٣٦ هـ .

وسيف أكثر من وقع عليه الطعن من أصحاب التاريخ ، فوصف بالكذب ، والوضع ، وأوجبوا ترك رواياته ، ورموه بالزندقة[2] .

لذا يُعدّ ترجيح الطبري لرواية سيف أمراً مستغرباً ، لقد رجّحه دائماً في أخبار (الردّة) ومقتل عثمان ، رغم وجود مؤرّخين أحسن منه حالاً قد أرّخوا لهذه الأحداث! وكذا مع معركة الجمل! ومن هؤلاء المؤرّخين الذين تركهم

---

(١) فؤاد سزگين / تاريخ التراث العربي ٢ : ١٢٧ ـ ١٢٨ ، محمّد فتحي عثمان / المدخل إلى التاريخ الإسلامي : ١٣٣ .

(٢) انظر تهذيب التهذيب ٤ : ٢٥٩ ، فؤاد سزگين ٢ : ١٣٤ .

الطبري : المدائني ، وهو من أوثق أصحاب التاريخ عند الطبري وغيره من المؤرّخين ، والواقدي ، وأبي مخنف ، وهما وإن ضعّفهما كثير من أهل الجرح والتعديل إلّا أنّ كلّ ما قيل فيهما هو دون ما قيل في سيف بن عمر ، فإذا لم يترجّحا عليه فلا ينبغي أن يكونا دونه .

ويتفرّد سيف في ما يذكره من قصّة عبدالله بن سبأ ، يرويها عن يزيد الفقعسي ، فيعتمدها الطبري رغم أنّ يزيد الفقعسي هو الآخر رجل مطعون ، وكذا الراوي الوحيد عن سيف ، وهو شعيب ، ومثله الراوي الوحيد عن شعيب وهو السريّ!

٤ ـ أبو مجاهد ، عليّ بن مجاهد (١٨٢هـ) : له كتاب (المغازي) وكتاب (أخبار الأُمويّين) ولا تعدّ رواياته موضع ثقة كاملة[1] ، قال فيه بعضهم : «كان يضع الحديث» وقال آخرون : «كذّاب»[2] ، وقد أخذ عنه الطبري في نحو خمسة وثلاثين وضعاً ، آخرها في أحداث ١٥٨هـ.

٥ ـ هشام بن محمّد بن السائب الكلبي (٢٠٤هـ) : له كتب كثيرة منها : (فتوح الشام) و (الجمل) و(أخبار صفّين) و(الجمهرة) في الأنساب ، وقد جمع الروايات المدنية والعراقية والشامية ، جرحه بعض أصحاب الحديث ، وأثنى عليه ياقوت الحموي .

ومن كتبه أخذ الطبري روايات عوانة بن الحكم وأبي مخنف ، وتكرّر ذكره في تاريخ الطبري نحو (٢٥٠) مرّة ، وأفاد ابن حجر في (الإصابة) من كتابه (فتوح الشام) ، وأفاد ابن أبي الحديد في (شرح نهج البلاغة) من كتابيه (الجمل)

---

(١) فؤاد سزگين ٢: ١٣٥، تهذيب الكمال ٢١: ١١٨ ـ ١١٩.

(٢) تهذيب التهذيب ٧: ٣٣٠.

و(أخبار صفّين)، ومن كتابه في (الألقاب) أفاد ابن ماكولا في كتاب (الإكمال)[١].

٦ ـ نصر بن مزاحم (٢١٢هـ): له كتاب (وقعة صفّين) ميوله عراقية علوية، لكنّه لا يخفي بعض ما وجّهه خصوم العلويّين للعلويّين من انتقادات[٢].

لم يأخذ عنه الطبري إلّا في أربعة مواضع، كلّها في معركة الجمل[٣]، في اثنين منها كان نصر يحدّث عن سيف بن عمر! وفي الحديثين ينقل نصر عن سيف من أخبار عائشة رضي الله عنها مثل ما ينقله غيره من المؤرّخين دون أن تظهر نزعة الانحياز الغالبة على سيف ضدّ عليّ عليه السلام.

٧ ـ الزبير بن بكار (٢٥٦هـ): له كتاب (الموفّقيات) جمع أحداثاً متفرّقة من التاريخ، كتبه للموفّق بن المتوكّل العبّاسي، وكان الزبير قد عمل قاضياً للمتوكّل على مكّة، وقد اشتهر الزبير بن بكار بعدائه للعلويّين، ومع ذلك فقد نقل في (الموفقيات) كثيراً من الأخبار التي يبدو فيها بعيداً عن الانحياز.

وقد أثنوا عليه كثيراً، ولم يرد ذكره في تاريخ الطبري إلّا في ثمانية مواضع[٤]، لكن اعتمده ابن أبي الحديد كثيراً في كتابه (شرح نهج البلاغة).

---

(١) فؤاد سزگين ٢: ٥١ ـ ٥٦.

(٢) فؤاد سزگين ٢: ١٣٤.

(٣) تاريخ الطبري ٤: ٤٥٨، ٤٦٥، ٤٨٥، ٤٨٧.

(٤) تاريخ الطبري ٢: ٢٧١، ٢٧٣، ٤٤٣، ٤: ٤٣١، ٨: ٦٢، ٧١، ٨٨، ٤٣١.

نقد التاريخ الاسلامي

لقد قسمنا البحث في هذا الموضوع على ثلاثة محاور، تتحرّك بالبحث تدريجيا من الاجمال إلى التفصيل:

المحور الأول ـ الخصائص العامّة:

إنّ المدوّنات التاريخية الإسلامية تحمل بمجموعها أشياء كثيرة، وكثيرة جدّاً من حقائق التاريخ، موجزةً ومطوّلة، وقائع وأحداثاً، مشاهدات ونقولاً، نصوصاً ووثائقَ، أرقاماً ومحاكمات ..

وقد لا نجد بين سائر الأُمم من سبق مؤرّخي الإسلام في طبيعة التدوين التاريخي؛ أصالةً، وعمقاً، وسعةً، وتطوّراً.

ـ لقد امتاز التاريخ عند المسلمين، في المرتبة الأُولى: برساليّته، فلم يكن دافع المؤرّخ نحو التدوين هواية ورغبة شخصية وحبّاً للشهرة ونحوها، إنّما كان استلهاماً من دروس القرآن الكريم وهو يسلّط الأضواء على حُقب من تواريخ الأُمم السالفة، فيبرز أهم الأحداث فيها وأسباب نموّها وتدهورها، ثمّ بدافع الحبّ لتدوين وحفظ سِيَر الرسول ﷺ ودعوته وجهاده وانتصاراته، فكان من هذا وذاك تاريخاً إسلامياً في منطلقه، وفي أهدافه، وفي مضامينه.

ذلك حين نستثني ، ولا بدّ أن نستثني ، فصيلتين أقحمتا نـفسيهما في هـذا الميدان إقحاماً :

أُولاهما : فصيلة أهل الكتاب الذيـن أسـلموا فـاهتموا بـتاريخ مـا قـبل الإسلام ، فكانوا مصدر الإسرائيليّات في التاريخ .

والثانية : فصيلة القـصّاصين والوضّـاعين الذيـن دفـعتهم الشهـوات أو الأهواء والعصبيات ، أو الكيد للإسلام ، دفعتهم إلى الوضع والدسّ ، إمّا لتزيين الأخبار ، أو لتشويش الحقائق ، أو قلبها إظهاراً للباطل .

ـ وحين كان تـاريخ الرسـول ﷺ والرسـالة هـو أهـمّ وأوّل مـا أولاه المؤرّخون عنايتهم ، فقد سلكوا فيه مسلكاً فريداً في التعمّق والتتبّع ، فأثبتوا كلّ شيء يتّصل بالرسول الأعظم ﷺ منذ إرهاصات ولادته ، ثمّ مولده ونشأته ، ثمّ سيرته في أهله وفي بيته ، ولم تشغلهم الأحداث الكبرى عن تتبّع سيرته الشخصية وآدابه وسجاياه ، بل وصفاته البدنية ، وصفة سلاحه ، وأسماء ما كان عنده مـدّة حياته من سلاح ودواب ، وحين تابعوا غزواته لم يتركوا حتى أسماء من أُصيب فيها من أصحابه جرحاً أو قتلاً ، ومن أصابه من المشركين ، وأسماء من أُصيب من المشركين ومن أصابه من المسلمين ، كلّ ذلك محفوظ .

كما نقلوا من مواقف الصحابة وأحوالهم ما يعطيك صورة واضـحة عـن المجتمع الإسلامي ومستوى الوعي الديني والحضاري فيه ، إضـافة إلى السـيرة الفردية لكثير من الصحابة ، ممّا يقلّل من مساحة التكهّنات والتحميلات التي قد تشطّ بعيداً عن الصواب .

ـ ثمّ توسّع التدوين التاريخي ، فـدخلت فـترة مـا بـعد الرسـول ﷺ ، فسلكوا فيها المنهاج ذاته عمقاً وتفصيلاً ، فنُقلت الأحداث الجزئية ، والمساجلات

بين رجلين أو امرأتين أو رجل وامرأة ، إلى جنب الأحداث الكبرى في التغيرات السياسية والفتوح ، وتناولوا سير الخلفاء بتتبّع شديد ، فلم يرحموا أحداً منهم ، فدوّنوا خصالهم وسجاياهم ومدى عزوفهم عن الدنيا أو إقبالهم عليها ، وحظوظهم من العلم والاجتهاد في أُمور الدين والسياسة ، فوضعوا بين أيدينا لوحة بيانيّة دقيقة إلى حدّ كبير ، تجد عليها منحنى السلوك والسيرة الشخصية والعلم والفضيلة وسائر المؤهّلات لقادة الدولة والأُمّة الإسلامية ، ابتداءً بالرسول الأعظم ﷺ وانتهاءً بآخر خلفاء بني العبّاس وأُمراء الطوائف وسلاطين بني عثمان .

وإنّ هذا النهج الذي لا يرحم أحداً خصوصاً من الحكّام والولاة لهو النهج الإسلامي القويم ، وليس كما يراه بعض المتأخّرين نهجاً قاسياً على الخلفاء عامّة حين يضعهم إلى جنب النبيّ المعصوم ﷺ ، وقاسياً على المتأخّرين منهم مرّة أُخرى حين يضعهم أمام الخلفاء الأوّلين . . فهذه رؤية تنمّ عن انعطاف خطير يريد أن يبرّر للحاكم سقطاته بل وانحرافاته أيضاً لأنّه لم يكن نبيّاً ، ويعتذر للمتأخّرين إذا انحدروا في السلّم لأنّهم لم يكونوا كالذين صحبوا النبيّ وعاشوا أيّام نزول الوحي ، في الإيمان والاستقامة سواء !

هذه رؤية تجاوبت مع الواقع ، لا مع ميزان الإسلام وضوابطه ، فالإسلام الذي يقول : ﴿ **لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ** ﴾[1] لم يعذر متأخّراً من هذا التأسّي لتأخّره ، ولا ميّز فيه متقدّماً لتقدّمه !

والإسلام الذي قال : ﴿ **إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ** ﴾[2] لم يخاطب جيلاً من الأجيال ، ويعفو عن اللاحقين .

---

(١) الأحزاب ٣٣ : ٢١ .

(٢) النساء ٤ : ٥٨ .

وثمّة رؤية مستحدثة أُخرى قريبة من هذه ، وجّهت الإدانة للتاريخ لأنّه لم يستر عيوب وأخطاء الحكّام وما شجر بين الكبار وما وقع من فتن ونزاعات .. رؤية تريد أن تختزل التاريخ ، وترتضي بكل ما سوف يصحب هذا الاختزال من تشويه وتحريف للحقيقة ، لا دفاعاً عن الإسلام فكراً وعقيدةً ومنهاجاً ، ولكن دفاعاً عن رجال حكموا وسياسات انتُهِجتْ ، بغضّ النظر عن مدى قربهم وقربها أو بعدهم وبعدها عن الإسلام في منهاجه ورؤاه .

وفي ذلك كلّه كان التدوين التاريخي هو الموفّق ، وما هذه الإدانات إلّا رؤىً مصلحيّة قاصرة .

ومضى التدوين التاريخي عند المسلمين صُعُداً ، في تطوّر ظاهر وسريع ، فظهرت تباعاً المدوّنات التاريخية المتكاملة قبل منتصف القرن الثاني ، أي بعد ما يقرب من نصف قرن فقط من بدايات التدوين التاريخي ، فكانت سيرة ابن إسحاق ، المتوفّى سنة ١٥١ هـ ، أُنموذجاً فريداً للعمل التاريخي الموسوعي ، ثمّ ظهر التطوّر بعد المئة الثانية في مناهج جديدة ومتنوّعة على أيدي مؤرّخين عمالقة ، كابن سعد الزهري في (الطبقات الكبرى) ، واليعقوبي في تاريخه ، وابن قتيبة في (المعارف) و(عيون الأخبار) و(الإمامة والسياسة)[1] ، وأبي حنيفة الدينوري في(الأخبار الطوال) وآخرين ، ثمّ كان القرن الرابع ، قرن الطبري[2] والمسعودي ،

---

(١) هناك كلام على صحّة نسبة هذا الكتاب إلى ابن قتيبة ، مصدره أنّ الكتاب يذكر تفاصيل في نزاعات حدثت حول الخلافة ، كما جاء الكتاب « قليل العطف على معاوية وخلفائه أو قليل الإعجاب بهم » !! ونقّاد الكتاب لا يرتضون ذكر ذلك ، ويحرجهم ثبوته عن ابن قتيبة ، فكذّبوا بنسبة الكتاب إليه .. وهذه واحدة من مشاكل النقد التاريخي .

(٢) أمضى الطبري معظم حياته في القرن الثالث وتوفي على رأس العقد الأول من القرن الرابع .

الذي ترك أهمّ وأوسع دواوين التاريخ ، ليأخذ التاريخ في ما بعد ميدانه الجديد : علماً وفلسفة ، عند ابن الطِقطقي (٧٠٩ هـ) وابن خلدون (٨٠٨ هـ) والسخاوي (٩٠٢ هـ) ونظرائهم .

ـ وممّا ميّز التدوين التاريخي عند المسلمين : اعتماد أُسلوب المحدّثين في الرواية وأسانيدها ، وهذا الأُسلوب قد أغنى التاريخ بلا شكّ بعنصر مهم من عناصر القوّة والتوثيق . لكن هذا الأُسلوب نفسه قد ساعد في الوقت ذاته على تشتّت الحقيقة التاريخية وتوزّعها ، إذ ظهرت روايات كثيرة موضوعة ، لا أصل لها ، تحت تأثير أغراض متعدّدة ، بعضها بحسن نيّة ، وبعضها بعكس ذلك ، فلمّا كان همّ المؤرّخ أن يجمع كلّ ما روي أو ما بلغه في الحادثة الواحدة ، فقد جمع الروايات المختلفة والمتناقضة والمتنافرة في القضية الواحدة التي لا بدّ وأنّها قد وقعت بصورة واحدة في حينها ، ولم تقع بهذه الصور المتعدّدة ، فأصبح تمييز الصورة الصادقة من بين هذه الصور مشكلة عسيرة أمام المؤرّخ وأمام الناقد والقارئ . .

فإذا كان المؤرّخون قد سلكوا سلوك المحدّثين ، فحفظوا للروايات أسانيدها ، فينبغي أن يبقى قبولها أو ردّها رهن بهذه الأسانيد وبالقرائن الصادقة التي لا ينازع فيها ، ولكن المشكلة تصبح أكثر تعقيداً حين تكون الأهواء والميول هي قانون الترجيح الأوّل ، بل الأوحد ! والذي زاد في تعزيز هذا القانون : أنّ هذه الأهواء والتحزّبات ذاتها هي دائماً الأصل الأوّل في توثيق الرواة وجرحهم ، لا سيّما في ما يخصّ التاريخ والعقائد ! !

فحين دخلت هذه الروايات المكذوبة دواوين التاريخ ، وصارت أساساً لمتبنّيات ومواقف قرّائها ، بحكم وجودها في مصادر التاريخ المهمّة ، فتمسّك كلّ بما

يلائم ميوله وتحزّبه المذهبي، ثمّ وصف سائر ما يخالف ذلك بأنّه مكذوب موضوع، حتى ولو كان العكس هو الصحيح، ودون أدنى رجوع إلى الأسانيد وإلى القرائن الصادقة، إلّا في ما يوفّر المصلحة في الانتصار للمذهب! نشأت إثر ذلك بيننا هذه الاتّجاهات المختلفة والمتنافرة، وكلّ يتسلّح بطائفة من تلك المرويات ويردّ بها على الآخرين!

وهذه الأخبار أيضاً كانت أساساً لتحميلات المستشرقين وتمحّلاتهم التي جاء أكثرها فاسداً ومفسداً، لكنّه لم يأت من الهواء، إنّما أتى من الأهواء التي وجدت ما يوفّر لها مادّتها في هذه المرويّات.

إنّنا نجد الكثير من النقّاد من مسلمين ومستشرقين يأخذون بهذه الرواية ويطرحون الأُخرى، ويوثّقون هذا الراوي ويطعنون الآخر، لا اعتماداً على الأُسس العلمية الصحيحة في القبول والردّ، بل تحت تأثير الاتّجاهات المسبقة من التاريخ وأحداثه، فكم قبلوا روايات الوضّاعين والمتروكين، وأعرضوا عمّا هو أحسن منها وأولى بالقبول!

وإلى أكثر من ذلك يذهبون: «فتحت تأثير عواطف الحبّ يجعلون كلّ ما ليس بحسنٍ حسناً، ويجتهدون في تأويل الحوادث بوجه ليس فيه غضاضة، حتّى ما أدّى منها إلى سقوط فاعله وخيبته!

وعاطفة الكراهة تدعو إلى ضدّ ذلك فتجعل الحسن قبيحاً، وتستنبط من الخير شرّاً!

ولم يخلص من هذا الشرّ العظيم، الذي يطمس معالم التاريخ ويضيّع الفائدة من تجارب الأُمم، إلّا نفر قليل جدّاً»[1].

---

(١) محمّد الخضري / محاضرات في تاريخ الأُمم الإسلاميّة ـ الدولة الأُمويّة ١ : ٣ ـ ٤.

كلّ هذا الشطط كان من جرّاء وجود الأخبار الكاذبة في التاريخ . .

المحور الثاني ـ الدوافع نحو الكذب في التاريخ :

١ ـ (المصلحة) و (التحزّب) ظهرت في الأسطر السالفة كعناصر تختفي وراء الكذب في التاريخ ، رجل يكذب لنفسه : للشهرة ، للموقع ، للمنفعة الشخصية ، أو تحزّباً لقبيلة ، أو مذهب سياسي ، أو مذهب عقيدي ، ونحو ذلك ممّا يمكن أن يندرج تحت عنوان « الدوافع الذاتية » التي كمنت في ضمير الراوي وحرّكته باتّجاهها .

ويدخل تحت هذا العنوان الإسرائيليّات التي بثّها بعض من أسلم من أهل الكتاب خدمةً لأُصولهم وانتماءاتهم الأُولى ، كما يدخل تحته أيضاً أحاديث الزنادقة الذين أرادوا كيداً للإسلام انتصاراً لمذاهبهم الفاسدة أيّاً كانت هويّتها .

هذا هو أوّل وأهمّ الدوافع نحو الكذب في التاريخ ، وفي الحديث أيضاً .

٢ ـ وغير « الدوافع الذاتية » هناك دافع من نوع آخر يخضع له المؤرّخ فيغضّ عن الحقيقة التاريخية ويُعرض عنها ، وربّما انساق إلى ذكر ما يخالفها ممّا ينبغي أن يترك ويُرَدّ على أصحابه ، إنّه « سلطان الرأي العام »[1] . . ومهما أحسنّا الظنّ بالقائمين على الرواية والتدوين ، فإنّ شيئاً فوق طاقتهم من المؤثّرات السياسية والاجتماعية لا بدّ أن يتدخّل من قريب أو بعيد « لأنّ عاملي الرهبة القاهرة والرهبة المغرية كانا يسودان الحياة في تلك العصور »[2] .

● ولقد وقف كبار علماء وفلاسفة التاريخ عند هذا العنوان « الدوافع نحو

---

(١) د . جواد علي / تاريخ العرب في الإسلام : ١٤ .

(٢) صادق إبراهيم عرجون / عثمان بن عفّان : ٢٢٨ ـ جماعة الأزهر للنشر والتأليف / القاهرة ـ ١٩٤٧م

الكذب في التاريخ » فذكروا لذلك تفاسير فيها دقّة وفوائد جليلة ، وأهمّ من كَتب من المسلمين في ذلك رجلان : التاج السبكي ، وابن خلدون .

التاج السبكي: يرى أنّ الجهل ، واعتماد مَن لا يوثَق به ، والتعصّب ، هي الأُمور التي يرجع إليها كلّ ما في التاريخ من أوهام وأباطيل ، ويرى أنّ هذه الأُمور هي الغالبة على التاريخ « فالجهل في المؤرّخين أكثر منه في أهل الجرح والتعديل ، وكذلك التعصّب ؛ قلّ أن تجد تاريخاً خالياً منه » !

« فلا بدّ أن يكون المؤرّخ : عالماً .. عدلاً .. عارفاً بحال من يترجمه .. ليس بينه وبينه من الصداقة ما قد يحمله على التعصّب له ، ولا من العداوة ما قد يحمله على الغضّ منه ..

وربّما كان الباعث له على الضعة من أقوام : مخالفة العقيدة ، واعتقاد أنّهم على ضلال ، فيقع فيهم ، أو يقصّر في الثناء عليهم لذلك »[1] .

ومثّل السبكي على أثر هذا الباعث الأخير بشيخه الحافظ الذهبي ، إذ « قد غلب عليه مذهب الإثبات ـ إثبات صفات الله تعالى بما يفيده ظاهر النصّ المجرّد ـ والغفلة عن التنزيه ، حتّى أثّر ذلك في طبعه انحرافاً شديداً عن أهل التنزيه ، وميلاً قوياً إلى أهل الإثبات » .

« ولقد استطال بلسانه على كثير من أئمّة الشافعية والحنفيّين ، وقال وأفرط على الأشاعرة ، ومدح وزاد في المجسّمة » .

ثمّ حذّر من تاريخه « فإنّه ، على حسنه وجمعه ، مشحون بالتعصّب المفرط ، فلا يجوز الاعتماد على الذهبي في ذمّ أشعري ، ولا شكر حنبلي ..

---

(١) انظر : السخاوي /الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ : ٧٣ ـ ٧٦، أخذه عن كتاب (معيد النعم) للتاج السبكي .

وهو شيخنا ومعلّمنا ، غير أنّ الحقّ أحقّ أن يتّبع : لقد وصل من التعصّب المفرط إلى حدٍّ يُسخر منه !! وأنا أخشى عليه يوم القيامة من غالب علماء المسلمين »[1] !

ـ ذلك حين كان السبكي شافعياً أشعرياً له مع الحنبلي خصومات مذهبيّة حادّة ، فقد لحظ ما نال أصحابه من خصم لهم في بعض الرؤى العقيدية ، فأدرك أنّ مخالفة العقيدة أساس لكثير من ظلمات التاريخ وأباطيله !

لكن ألا يوخذ هذا على السبكي نفسه ، إذ وقَفَ انتصاره هذا على الأشاعرة الشوافع ، وربّما الأحناف أيضاً ، أمّا غيرهم من الطوائف ـ كالشيعة الإماميّة ، أو الزيدية ، أو المعتزلة ـ فليس ثمّة إشارة إلى نصيبهم عند الذهبي ؟ !

ربّما لأنّ السبكي نفسه ، وهو الناقد هنا ، يتّفق مع الذهبي المؤرّخ في موقفه العقيدي إزاء هذه الطوائف ! ولا نحتاج إلى شيء من البرهان على أنّ ناقداً شيعيّاً لو مارس حقّه في النقد لبرّز لنا بالدرجة الأُولى ما خاض به المؤرّخ من جَور بحقّ أعلام الشيعة ومعتقداتهم على أساسٍ من اختلاف العقيدة واعتماد الأكاذيب والموضوعات !

وليس غريباً ألّا نجد للأشاعرة حظّاً في ذلك ولو يسيراً .. أمّا المعتزلة فلا يعرفهم إلّا أخوهم المعتزلي الذي سوف ينسى لأجلهم سائر الناس !

فالدوافع الذاتية إذن كانت أوّلاً وراء وضع الأخبار لدى الروائيّين ، وثانياً وراء انتقائها من قِبل المؤرّخين ، وثالثاً وراء محاكمتها عند النقّاد !

ذلك أهمّ ما أفادنا به السبكي ، وما أفدناه نحن منه .

---

(١) انظر : السخاوي / الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ : ٧٣ ـ ٧٦ عن كتاب (معيد النعم) للتاج السبكي .

ابن خلدون : ابن خلدون له جولة واسعة في نقد التاريخ يخلص منها إلى نتائج مهمّة ، فثمّة مجموعة كبيرة من العلوم يجب أن يتوفّر عليها صاحب هذا الفن : العلم بقواعد السياسة ، وطبائع الموجودات ، واختلاف الأُمم والبقاع والأعصار في السير ، والأخلاق ، والعوائد ، والنِحَل ، والمذاهب ، وسائر الأحوال ، والاحاطة بالحاضر من ذلك ومماثلة ما بينه وبين الغائب من الوفاق أو الخلاف ، وتعليل المتّفق منها والمختلف ، والقيام على أُصول الدول والملل ، ومبادئ ظهورها ، وأسباب حدوثها وأحوال القائمين بها وأخبارهم .. ليكون عندئذٍ مستوعباً لأسباب كلّ حادث ، واقفاً على أُصول كلّ خبر .

ومن تلك العلوم سوف تتهيّأ بين يديه القواعد والأُصول ، وحينئذٍ يعرض الخبر المنقول على ما عنده من القواعد والأُصول ، فإن وافقها وجرى على مقتضاها كان صحيحاً ، وإلّا زيّفه واستغنى عنه[١] .

إذن فمن خلال وقوف المؤرّخ على كلّ ما له صلة بحركة التاريخ وبالخبر التاريخي سوف تتّضح له جملة من الضوابط ، هي بمثابة «القواعد والأُصول» التي يزن بها الأخبار والتحليلات والآراء ، وما لم تتّضح له تلك القواعد والأُصول فسوف يُخفق حتماً ..

«فكثيراً ما وقع للمؤرّخين والمفسّرين وأئمّة النقل من المغالط في الحكايات والوقائع ، لاعتمادهم فيها على مجرّد النقل ، غثّاً أو سميناً ، ولم يعرضوها على أُصولها ، ولا قاسوها بأشباهها ، ولا سبروها بمعيار الحكمة والوقوف على طبائع الكائنات ، وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار»[٢] .

---

(١) ابن خلدون / المقدّمة : ٣٧ .

(٢) ابن خلدون / المقدّمة : ١٣ .

لكنّ تحديد هذه القواعد والأُصول هو الآخر عرضة للخطأ، تحت ضغط الدوافع الذاتية للمؤرّخين أنفسهم!

أمّا الأسباب الداعية إلى الكذب في الأخبار، فهي عند ابن خلدون أكثر تفصيلاً، فمنها:

١ ـ التشيّعات للآراء والمذاهب: وهذا ما عرفناه تحت عنوان «الدوافع الذاتية».

٢ ـ الذهول عن المقاصد: فكثير من الناقلين لا يعرف القصد بما عايَن أو سمع، فينقل الخبر على ما في ظنّه وتخمينه، فيقع في الكذب.

٣ ـ توهّم الصدق: وإنّما يجيء في الأكثر من جهة الثقة بالناقلين، وهذا يرجع إلى التعديل والجرح.

٤ ـ الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع لأجل ما يداخلها من التلبّس والتصنّع، فينقلها المخبر كما رآها، وهي إنّما كانت بالتصنّع على غير الحقّ في نفسه.

٥ ـ تقرّب الناس في الأكثر لأصحاب التجلّة والمراتب بالثناء والمدح وتحسين الأحوال، وإشاعة الذكر بذلك، فيستفيض الإخبار بها على غير حقيقة! وهذا هو دافع (المصلحة) العائد إلى «الدوافع الذاتية».

٦ ـ الجهل بطبائع الأحوال في العمران (الاجتماع البشري): وهذا عند ابن خلدون مقدّم على كلّ ما سبق، فالمعرفة بطبائع العمران هي أحسن الوجوه وأوثقها في تمحيص الأخبار وتمييز صدقها من كذبها، وهو سابق على الجرح والتعديل، فلا يُرجَع إلى تعديل الرواة حتى يُعلم أنّ ذلك الخبر في نفسه ممكن أو ممتنع، أمّا إذا كان مستحيلاً فلا فائدة للنظر في التعديل والجرح[1].

---

(١) ابن خلدون / المقدّمة: ٤٦ ـ ٤٩.

اثنتان فقط ، الأُولى والخامسة ، من هذه النقاط الستّ تدخل مباشرة في الدوافع إلى الكذب والوضع والتزوير ابتداءً ؛ التشيّعات للآراء والمذاهب ، والتقرّب إلى أصحاب المراتب ، وتدخل معها بالدرجة الثانية النقطة الثالثة (توهّم الصدق) الصادر عن الثقة بالناقلين ، إذ غالباً ما يخضع التعديل والجرح للتشيّعات للآراء والمذاهب .

أمّا النقاط الأُخرى فعائدة إلى سبب تطرّق الكذب إلى التاريخ ، الكذب الصادر عن أنواع شتّى من الخطأ ، دون العمد .

في الفكر الغربي الحديث :

والغربيون أيضاً أدلوا بدلوهم هنا ، فكتبوا في الدوافع نحو الكذب في التاريخ أشياء تتّحد إلى حدّ بعيد مع كلّ ما تقدّم ، فقد عدّ الفرنسيان (لانجلوا ، وسنيوبوس) ستّ حالات تدفع المؤلّفين عادة إلى الكذب :

الأُولى :أن يكون المؤلّف له مصلحة في الكذب ، وتلك حالة معظم الوثائق الرسمية .. وهذه تتّحد مع النقطة الخامسة عند ابن خلدون .

والثانية :أن يكون المؤلّف في موقف أرغمه على الكذب .. وهذا ما تقدّم سابقاً بعنوان (سلطان الرأي العام) .

والثالثة : أن يستشعر المؤلّف عطفاً أو كراهية لجماعة من الناس (أُمّة ، حزب ، فرقة ، إقليم ، مدينة ، أُسرة) أو لمجموع من المذاهب أو المؤسّسات (دين ، فلسفة ، فرقة سياسية) وهذا الشعور حَمَلَهُ على تشويه الوقائع ابتغاء أن يعطي فكرة حسنة عن أصدقائه ، وسيّئة عن خصومه .. وهذا ما عرفناه بالتشيّع للآراء والمذاهب ، وإن دخلت هنا محاور جديدة يمكن أن يتشيّع لها الكتّاب .

والرابعة : أن يكون المؤلّف قد انساق وراء غرور فردي أو جماعي ، فكذب ابتغاء تمجيد شخصه ، أو الجماعة التي ينتمي إليها .. وهذه الحالة يمكن أن تلحق بالمصلحة ، ويمكن أن تلحق بالأهواء ، وقد يجتمع فيها الأمران .

والخامسة : أن يكون المؤلّف قد أراد أن يتملّق الجمهور ، فتراه يعبّر عن العواطف والأفكار المتّفقة مع أخلاق جمهوره ، أو البدع السائدة عنده ، وحتّى لو كان هو شخصياً ذا عواطف وأفكار مخالفة ، فإنّه يشوّه الوقائع ابتغاء تكييفها مع أهواء جمهوره وأحكامه السابقة .

والسادسة : أن يكون المؤلّف قد حاول تملّق الجمهور بحيل أدبيّة ، فشوّه الوقائع ليجعلها أجمل حسب تصوّره للجمال[1] .

فهذه العناوين الستّة يمكن أن تندرج كلّها تحت العنوانين الرئيسين اللذين أثبتناهما سلفاً : « الدوافع الذاتية » و« الرأي العام » على تفصيل فيهما ، فلننظر في آثار كلّ منهما في أهمّ مصادرنا التاريخية .

المحور الثالث ـ الاتّجاه وأجواء التدوين :

بين المنتمي واللامنتمي ، أين وقفت عيون التاريخ الإسلامي ؟

هل كان القدر المنتمي منها هو هذه النسبة إلى الإسلام وحسب ؟

تلك نسبة طبيعيّة صيغت من الموضوع الذي تناوله الكتاب من غير أن تكون هناك ضرورة لهيمنة هذا الموضوع على مادّة الكتاب ، فكتاب التاريخ الذي يُعنى بأحداث حقبة زمنية يُنسب إليها ، والذي يُعنى بأخبار طائفة من

---

(١) (المدخل إلى الدراسات التاريخية) ـ عبدالرحمن بدوي / النقد التاريخي : ١٢٩ ـ ١٣٣ .

الطوائف أو أُمّة من الأمم يُنسب إليها ، والذي يُعنى بأحداث بلد من البلدان ينسب إليه ، وكلّها نِسبٌ لا تتعدّى التعريف بموضوع الكتاب .

لكن حين ينحصر الأمر بتاريخ أُمّة قد ظهرت فيها الاختلافات ، وتوزّعت أبناءها الفِرَقُ والطوائف ، وتغلّبت الأهواء التي تفرض هيمنتها في صياغة أفكار الناس ورؤاهم للأحداث .. عندئذٍ أين سيقف التاريخ ؟

هل سيكون بعيداً عن معترك الميول والأهواء ، منفصلاً عن قيود الزمان والمكان ليُسجّل الأحداث والأخبار كما هي تماماً ، وبكامل أسبابها ودواعيها المباشرة وغير المباشرة ، ثمّ بكامل تفاصيلها وما خلّفته من آثار كما هي قبل أن تنفعل معها الميول والأهواء ؟

لا شكّ أنّ هذا هو الأمل المنشود ، وهو الذي تقتضيه الأمانة للتاريخ وللحقيقة .

ولكن لا شكّ أيضاً أنّ التاريخ لم يكتب في الفضاء ، ولا كان المؤرّخ يستقلّ بساطاً سحريّاً يُقلّه فوق آفاق زمانه ومكانه ..

إنّه يكتب من على الأرض ، وفي زمانٍ ما ومكانٍ ما ..

وإنّه يكتب ما يسمع ، لا ما يرى ..

وإنّما يُحدّثه رجال لهم حيال الأحداث مواقف وميول ، فهو لم يسمع في الحقيقة حدثاً مجرّداً ، وإنّما سمع الحدث ممزوجاً به أو مضافاً إليه انفعالات الناقلين ..

وأيضاً فإنّ المؤرّخ نفسه هو واحد من أُولئك البشر ، يعيش في عصرٍ من الأعصار .. وللبشر ميول ، ولكلّ عصر لونه ونغماته التي ميّزته عن غيره من العصور ، فهو ينفر من كلّ لون ونغمة لا تنسجم معها .

وفَرقٌ بين رجل يعيش فكرته لنفسه ولأصحابه الذين يُتابعونه

ويوافقونه، وبين آخر يكتب فكرته لتكون بين أيدي الناس، كلّ الناس، علمائهم وعامّتهم، فإذا كان الأوّل قد يجد نفسه في مأمن ومعزلٍ عن الرُقباء، فإنّ الثاني يرى عيون الناس وكأنّها ترصد أفكاره وتحصي عليه حتّى ما لم يَرِد بحسبانه! فهي لا تكتفي بقراءة ما سطّره على الورق، بل تتعدّى إلى ما وراء ذلك لتقرأ دوافعه وميوله أيضاً، لتصدر أحكامها عليه بحقّ وبغير حقّ.

وحين يكون عصر من العصور قاسياً في مواجهة النغمات التي لا توافق نغماته فإنّما جاءت قسوته من أُناسه، لا من أرضه ولا سمائه..

ففي حالٍ كهذه هل يبعد أن يكون المؤرّخ مَسوقاً من حيث يدري أو لا يدري، ومن حيث يريد أو لا يريد لُمجاراة تلك النغمات، أو مداراتها؟

إنّه عندئذٍ سوف يقتطع من الحقيقة التاريخيّة أجزاءً مساويةً لمقدار ذلك الانسياق.

ولعلّ هذا هو أقلّ الأخطار الثلاثة التي قد تتعرّض لها الحقيقة التاريخية..

أمّا الخطر الثاني: فيتمثّل في الانسياق التامّ لنغمات العصر وأهواء أهله، والسير مع تيّاره الجارف الذي سيجرف معه أهمّ الحقائق التاريخيّة التي تعاكس اتّجاه سيره.

وأمّا الخطر الثالث: فهو أن يكون المؤرّخ نفسه من أصحاب الأهواء الذين لا يقبلون إلّا ما وافق أهواءهم، ولا ينظرون إلى الأحداث والحقائق إلّا بمنظار الهوى.

ثمّ إنّ هذا الكتاب أو ذاك من كتب التاريخ سوف يصبح مصدراً لثقافة الأجيال، تستقي منه رؤيتها للتاريخ التي ستساهم مساهمةً فعّالة في صياغة عقائدها.

فحين يجتمع الناس على مصدر من مصادر التاريخ التي نُسجت فيها الأحداث تحت إحدى المؤثّرات الثلاثة المتقدّمة، على حساب الحقيقة التاريخيّة، فمن البديهي أن تُحَمّل أذهانهم برؤى مغايرة للحقيقة.

ومن هنا تتسرّب العقائد الدخيلة إلى الأذهان، فيعتقد الناس بأشياء ومفاهيم ليست هي من الإسلام ومفاهيمه الحقّة، وهم يظنّون أنّها الحقّ الذي لا تشوبه شائبة لكثرة ما يرونه من تسطير المؤرّخين لها وربّما دفاعهم عنها.

وسوف لا يكون العوامّ وحدهم ضحيّة هذه الخطيئة، بل العلماء أيضاً يقعون في ذلك حين يقفون علومهم على هذا النوع من المصادر، وحين يكونون هم أيضاً منفعلين بتلك المؤثّرات الثلاثة أو بعضها.

فكيف اجتازت عيون التاريخ الإسلامي تلك الأجواء لتحفظ لنا حقائقه ؟

لا شكّ أنّ الوقوف على المشاهد الحيّة لإثبات حقيقةٍ ما هو أهمّ بكثير من البحوث النظريّة والبراهين الفلسفية.

مشاهد حيّة من عيون التاريخ

أوّلاً ـ مع مصادر القسم الأوّل :

١ ـ قال الزبير بن بكّار[1] :

قَدِم سليمان بن عبدالملك إلى مكّة حاجّاً سنة ٨٢ هـ، فأمر أبان بن عثمان أن

---

(١) الزبير بن بكّار : هو أبو عبدالله الزبير بن أبي بكر ـ ويسمّى بكّار ـ بن عبدالله بن مصعب ابن ثابت بن عبدالله بن الزبير، صاحب النَّسَب، تولّى القضاء بمكّة للمعتصم العبّاسي، وبقي على القضاء حتّى توفّي سنة ٢٥٦هـ ـ وفيات الأعيان ٢ : ٣١١.

يكتب له سِيَر النبيّ ﷺ ومغازيه . فقال له أبان : هي عندي ، قد أخذتها مصحّحةً ممّن أثق به .

فأمر سليمان عشرة من الكتّاب بنسخها ، فكتبوها في رقّ ، فلمّا صارت إليه نظر فإذا فيها ذكر الأنصار في العقبتين[١] وفي بدر ، فقال : ما كنت أرى هؤلاء القوم هذا الفضل ، فإمّا أن يكون أهل بيتي غمصوا عليهم ، وإمّا أن يكونوا ليس هكذا !

فقال أبان : أيّها الأمير ، لا يمنعنا ما صنعوا بالشهيد المظلوم مِن خذلانه أن نقول بالحقّ ، هم على ما وصفنا لك في كتابنا هذا .

فقال سليمان : ما حاجتي إلى أن أنسخ ذاك حتّى أذكره لأمير المؤمنين ، لعلّه يخالفه ، ثمّ أمر بالكتاب فخُرِّق ، ورجع فأخبر أباه عبدالملك بن مروان بذلك الكتاب ، فقال عبدالملك : وما حاجتك أن تقدّم بكتاب ليس لنا فيه فضل ، تُعرّف أهل الشام أُموراً لا نريد أن يعرفوها ؟ !

قال سليمان : فلذلك أمرتُ بتخريق ما نسخته[٢] .

ومن هذه الواقعة تظهر عدّة ملاحظات مهمّة :

ـ لم يكن أهمها تخريق الكتاب . .

ـ ولا كلمة عبدالملك بن مروان ـ وهو الخليفة ـ التي تُعدّ دستوراً نافذاً في تحديد المنهج الثقافي إبّان الحكم الأُموي . .

---

(١) يعني بيعة العقبة الأُولى وبيعة العقبة الثانية حيث كان الأنصار يبايعون رسول الله (ص) على الإسلام وعلى النصرة .

(٢) الموفّقيّات للزبير بن بكّار : ٣٣٢ ـ ٣٣٣ / ١٨٤ .

ـ بل أهمّ من ذلك اختفاء أهمّ مناقب الأنصار ، وفي الوقـائع الحـاسمة في تاريخ الإسلام : بيعة العقبة الأُولى ، والعقبة الثانية ، ومعركة بـدر ! غـابت عـن السواد الأعظم من المسلمين ، وحتّى عن سليمان بن عبدالملك الذي سيصبح عن قريب خليفة المسلمين ، هذا وما زال الناس في القرن الأوّل من عمر الإسلام !

لا شكّ أنّ جناية الأنصار الذين كانوا أنصار رسول الله والمجاهدين مـعه وأنصار دين الله ، هي أنّهم لم يكونوا في ما بعد أنصاراً لبني أُميّة . وهذه وحدها حجّة كافية في غلق أبواب الجدال فيهم ، وفي تخريق الكتاب .. هذا إن لم نعطف عليه ما سيراه الأُمويّون إذن في الأنصار من نظرة عداء قديم ثبت ظاهراً بالفعل على مدى عشر سنين ، ابتداءً ببيعة العقبة الأُولى ، ومـروراً بمـعركة بـدر وأُحـد والخندق ، وانتهاءً بفتح مكّة !

ـ وثمّة ملاحظة أُخرى خفيّة لم تتطرّق إليها نصوص هذه الواقـعة ، لكـن الناظر الفطن يراها ظاهرةً ظهور النصوص الجلية ..

فماذا لو وقف سليمان بن عبدالملك في تلك الصحف على مواقف عليّ بن أبي طالب وبني هاشم ومناقبهم ، ألم يكن سينكرها أشدّ من إنكاره لمواقف الأنصار ؟

إنّ هذه الواقعة لتنطق بصوت خفي بأنّ تلك الصحف التي حفظت من حقّ الأنصار ما أثار انتباه الأمير ودهشته ثمّ استنكار الخليفة من بعده ، لم تكن تحفظ شيئاً من حقّ عليّ وبني هاشم الذين هم لبني أُميّة خصوم العقيدة والتاريخ .

ولهذه الملاحظة ما يؤيّدها من سيرة أبان بن عثمان ، إذ كـان هـواه عـلى الدوام مع خصوم عليّ ؛ ففي مستهلّ شبابه في السادسة عشرة من عمره خرج مع أصحاب الجمل لقتال عليّ ، ثمّ كان هواه مع الأُمويّين وعمل لهم والياً على المدينة المنوّرة سبع سنين .

وإذا كانت هذه الملاحظة قد جاءت هنا خفيّة ، فإنّها قد استولت بالكامل على المشهد الآتي :

٢ ـ قال المدائني :

أخبرني ابن شهاب بن عبدالله ، قال : قال لي خالد القسري[1] : اكتب لي السيرة . فقلت له : فإنّه يمرّ بي الشيء من سير عليّ بن أبي طالب ، فأذكره ؟

قال : لا ، إلّا أن تراه في قعر الجحيم[2] !

فهذا القول الصريح لا يقصر عن أن يكون برهاناً على ما نسبناه إلى تاريخ أبان بن عثمان آنفاً .

٣ ـ من أصحاب التاريخ الذين عرفناهم في القسم الأوّل :

عروة بن الزبير والزهري وموسى بن عقبة ، فكيف كان موقفهم من سير عليّ بن أبي طالب عليه السلام ؟

كان عروة بن الزبير واحداً من كبار علماء المدينة ، هذا حقّ ، وكان قد اعتزل السياسة أيّام النزاع بين أخيه عبدالله وبين الأُمويّين ، هذا ما حفظه له التاريخ ، ولكن هل اعتزل أيضاً إزاء النزاع الذي حصل حول الخلافة ؟

الذي ثبت عنه يفيد القطع بأنّه لم يكن معتزلاً ذلك النزاع . .

فالذي ثبت عنه أنّ أكثر حديثه كان عن أُمّ المؤمنين عائشة ، ولا شكّ أنّها كانت طرفاً من أطراف النزاع في مراحله الأخيرة ، كما كان لها ميل صريح إلى

---

(١) الدمشقي ، والي مكّة للوليد بن عبدالملك ثمّ لسليمان بن عبدالملك ، ووالي العراق لهشام ابن عبدالملك . سير أعلام النبلاء ٥ : ٤٢٥ .

(٢) الأغاني ٢٢ : ٢١ ، أخبار خالد بن عبدالله القسري .

أحد طرفي النزاع منذ أيّامه الأولى، بل ربّما قبل ذلك أيضاً.

ولقد ثبت عن عروة أنّه قد تأثّر بهذا الميل تأثّراً كبيراً، بل الأرجح أنّ ميله هذا هو الذي دعاه إلى الاختصاص بعائشة دون سواها، فهو ابن الزبير بن العوّام الذي كان إلى جانب عائشة في طليعة الداعين إلى نقض بيعة عليّ بن أبي طالب وإعلان الحرب ضدّه، تلك الحرب التي كان الزبير من أوّل ضحاياها.

وكان عروة قد حاول الخروج معهما في تلك الحرب، لكن ردّوه لصغره، إذ كان عمره ثلاث عشرة سنة[1].

فلم يكن اختصاصه بأُمّ المؤمنين عائشة لكونها خالته أُخت أُمّه أسماء إذن، فلقد كان بنو هاشم أخواله أيضاً، فأُمّ أبيه هي صفيّة بنت عبدالمطّلب أُخت أبي طالب.

ولقد كان هذا الميل ثابتاً في حديثه حتّى عُدّ في المنحرفين عن عليّ عليه السلام، نسبه إلى ذلك من لا يُتّهم فيه:

قال معمر: كان عند الزهري حديثان عن عروة عن عائشة في عليّ عليه السلام، فسألته عنهما يوماً، فقال: ما تصنع بهما وبحديثهما؟ الله أعلم بهما! إنّي لأتّهمهما في بني هاشم[2]!

إذن فهذا المصدر متّهم أيضاً، متّهم لا في إخفاء بعض حقائق التاريخ وحسب، بل في إدخال الأخبار المختلقة التي نسجها خصوم بني هاشم للنيل منهم والتنقّص من منزلتهم!

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤: ٤٢٣، الطبقات الكبرى ٥: ١٧٩.

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤: ٦٤.

إنّه متّهم بذلك حتى عند الزهري الذي لم يكن له ميل إلى عليّ وبني هاشم ، بل على العكس كان قريباً من بني أُميّة مقرّباً لديهم ، كما سيأتي ذكره .

٤ ـ مغازي ابن شهاب الزهري :

الفائدة الأُخرى التي تظهر من الخبر المتقدّم هي أنّ الزهري كان أكثر إنصافاً لحقائق التاريخ من عروة .

ومرّة أُخرى يبدو الزهري أكثر إنصافاً من آخرين ممّن عاصروه حين يوجّه الطعن للتاريخ الذي كان يُكتب على عيون بني أُميّة .

قال معمر : سألت الزهري ، عن كاتب الكتاب يوم الحديبية ، فضحك ،وقال : هو عليّ بن أبي طالب ، ولو سألت هؤلاء ـ يعني بني أُميّة ـ لقالوا : عثمان[١]!!

إذن لم يقتصر الأمر هنا على كتمان مواقف عليّ وسِيَره ، بل تعدّى إلى سلبها منه وإضافتها إلى غيره !

ـ لا شكّ أنّ الخبرين المذكورين قد حفظا للزهري موقفاً فريداً ، إذ نزّه قلمه فيهما عن لونين من ألوان اغتصاب الحقيقة التاريخية ، فأبى أن يسوق أحاديث عَلِمَ أنّها وضعت للنيل من عليّ وبني هاشم ، كما أبى أن يسلبهم حقّهم ليمنحه آخرين من غيرهم .

وللزهري موقف ثالث يحفظه له التاريخ ، موقف شجاع دون شكّ ، والخليفة الوليد بن عبدالملك يقرأ ، والزهري عنده : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنكُمْ ـ إلى قوله تعالى ـ وَالَّذِي تَوَلَّىٰ كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[٢] فالتفت إلى

(١) أخرجه عبدالرزّاق في المصنّف ٥ : ٣٤٣ ح / ٩٧٢٢ .
(٢) سورة النور ٢٤ : ١١ .

وقال: الذي تولّى كبره منهم عليّ!

قال الزهري: قلت: لا، لكنّه عبدالله بن أُبَيّ[١].

وله مثل هذا أيضاً مع هشام بن عبدالملك وقد سعى السعي نفسه، إذ دخل عليه سليمان بن يسار، فقال له هشام: الذي تولّى كبره مَن هو؟

قال: ابن أُبَيّ.

قال هشام: كذبت، هو عليّ!

قال ابن يسار: أمير المؤمنين أعلم بما يقول!

فدخل الزهري، فأعاد عليه هشام السؤال، فقال: هو ابن أُبَيّ، فزجره هشام ليقول هو عليّ، أو ينسلّ من الجواب انسلال ابن يسار، لكنّ الزهري لم يرضخ ورفض أن يكذب لهشام[٢].

ويبقى السؤال: هل استطاع الزهري أن يكون أميناً على السِيَر فيثبتها في محلّها بلا زيادة ولا نقصان، وحتّى سِيَر عليّ وبني هاشم والأنصار، في تلك الأجواء التي لم تتوقّف عند كتمان سِيَرهم، بل تعدّت ذلك فأثارت حولها سحباً كثيفة لتعكس لهم صورةً أُخرى تماما؟

هل وفى الزهري للحقيقة وأدّى الأمانة على أتمّ وجه؟

الحقّ أنّ من تتبّع رواية الزهري للسِيَر والمغازي يجد أنّه لم يكن كذلك، فعلى امتداد سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومغازيه لا تجد لعليّ بن أبي طالب ذكراً، إلّا حين

---

(١) الشوكاني/فتح القدير (تفسير) ٤: ١٥ وقال: أخرجه البخاري وابن المنذر والطبراني وابن مردويه والبيهقي في الدلائل. وأخرجه السيوطي/الدر المنثور ٦: ١٥٧.

(٢) سير أعلام النبلاء ٥: ٣٣٩، الدر المنثور ٦: ١٥٧، فتح القدير ٤: ١٥.

لا ينطوي ذكره على فضيلة تميّزه على غيره[١]، وحين سُئل عن فضيلة له جحدها !

ففي ذكر أوّل مَن أسلم نقل عبدالرزاق ما نقله معمر عن غير الزهري : أنّ أوّل مَن أسلم عليّ بن أبي طالب . لكنّ الزهري قال : ما علمنا أحداً أسلم قبل زيد ابن حارثة[٢]. في حين لا يكاد يعرف هذا عن أحد غير الزهري[٣].

ثمّ يواصل الزهري ذكر مَن أسلم فلا يذكر إسلام عليّ ولا أحد من بني هاشم .

ثمّ يمضي في ذكر السيرة والمغازي فلا تجد عليّاً فيها إلّا رجلاً غريباً ليس له فيها خبر ولا أثر ، مع أنّه لا يمرّ على أثر لأبي بكر وعمر إلّا فصّل فيه وزيّنه ، أمّا عليّ فلا ذكر له لا في العهد المكّي ، ولا في الهجرة ، ولا في المؤاخاة ، ولا في بدر ، ولا في أُحد ، ولا في الخندق ، ولا في خيبر ، ولا في فتح مكّة ، ولا في حنين ، ولا في تبوك ، ولا في غير ذلك !!

إنّه ليبدو لقارئ مغازي الزهري أنّ عليّاً رجل غريب على السيرة !

ولقد استشعر عبدالرزاق ذلك وهو يروي مغازي الزهري فتداركه في مواضع معدودة فقط :

---

(١) رواية الزهري لمغازي الرسول جمعها عبدالرزّاق في المصنّف ـ كتاب المغازي ٥ : ٣١٣ ـ ٤٣٩ .

(٢) المصنّف ٥ : ٣٢٥ .

(٣) انظر : كتاب الأوائل : ٩١ ـ ٩٣ ، سيرة ابن إسحاق : ١٣٧ ، الطبقات الكبرى ٣ : ٢١ ، البدء والتاريخ ٤ : ١٤٥ ، السيرة النبويّة من تاريخ الإسلام للذهبي : ٧٠ ، تاريخ الخلفاء للسيوطي : ١٣٢ ، وترجمة الإمام عليّ في (الاستيعاب) و(أُسد الغابة) و(الإصابة) .

فروى خبر إسلام عليّ من حديث معمر عن قتادة وعن عثمان الجزري[١].

وروى مبيت عليّ عليه السلام على فراش النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم يوم الهجرة من حديث معمر عن عثمان الجزري وعن قتادة[٢]. أمّا حديث الزهري فكان يرويه عن عروة عن عائشة، وليس فيه ذكر لعليّ[٣].

وروى قول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لعليّ عليه السلام حين خلّفه أميراً على المدينة يوم تبوك «أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى، إلّا أنّه لا نبيّ بعدي» رواه من حديث معمر عن قتادة وعليّ بن زيد بن جدعان[٤].

هذا مع أنّ الزهري يُثبت في مغازيه حديث ابن عبّاس الذي يدين فيه أُمّ المؤمنين عائشة للسبب نفسه؛ كتمان مواقف عليّ!

قال الزهري: أخبرني عبيدالله بن عبدالله بن عتبة أنّ عائشة أخبرته، قالت: أوّل ما اشتكى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيت ميمونة، فاستأذن أزواجه أن يُمَرَّض في بيتي، فأذِنَّ له ـ قالت ـ فخرج ويد له على الفضل بن عبّاس، ويد أُخرى على يد رجل آخر، وهو يخطّ برجليه في الأرض.

فقال عبيدالله: فحدّثت به ابن عبّاس، قال: أتدري من الرجل الذي لم تُسَمِّ عائشة؟ هو عليّ بن أبي طالب، ولكن عائشة لا تطيب نفساً بخير[٥].

---

(١) المصنّف ٥ : ٣٢٥.

(٢) المصنّف ٥ : ٣٨٩.

(٣) المصنّف ٥ : ٣٨٥ ـ ٣٨٩، ٣٩٠ ـ ٣٩٢.

(٤) المصنّف ٥ : ٤٠٥ ـ ٤٠٦ ح / ٩٧٤٥.

(٥) المصنّف ٥ : ٤٢٩ ـ ٤٣٠.

استظهار :

من هذه القراءة في مغازي الزهري يظهر بما لا يدع مجالاً للشكّ أنّ ذلك المؤرّخ الذي سمّاه المدائني (ابن شهاب ابن عبدالله) والذي طلب إليه خالد القسري أن يكتب له السيرة ، أنّه هو ابن شهاب الزهري هذا ، فابن شهاب هو الغالب على تسمية الزهري ، وهو محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب ، فوقع اللبس لما فيه من نسبة إلى الجدّ الاعلى مع تقديم وتأخير .

ويؤيّد ما قلناه أنّه لم يكن أحد من أهل العلم بالسير ممّن عاصر خالد القسري يعرف بابن شهاب إلّا ابن شهاب الزهري .

إذن هذه هي مغازي ابن شهاب الزهري التي عرّف بها بنفسه ، فقال : قال لي خالد القسري : اكتب لي السيرة .

فقلت له : فإنّه يمرّ بي الشيء من سِيَر عليّ بن أبي طالب ، فأذكره ؟

فقال : لا ، إلّا أن تراه في قعر الجحيم[١] !

فلمّا لم يجد الزهري عليّاً في قعر الجحيم ، لم يورد له ذكراً في مغازيه !

دهاء الزهري :

تجنّب الزهري شيئاً من أخبار شيخه عروة حين اتّهمه في بني هاشم ، وهذه فضيلة يحفظها له التاريخ . وفي مقابل ذلك أعرض عن ذكر سير عليّ ومناقبه إرضاءً لبني اُميّة أو تقيّةً ، وهذه حفظها له بنو اُميّة .

---

(١) تقدّم في الفقرة ٢ ، عن كتاب الأغاني ٢٢ : ٢١ من رواية المدائني .

وربّما ظنّ أنّه قد سلك مسلكاً وسطاً، فلا هو أرضاهم في النيل من عليّ وبني هاشم، ولا هو أسخطهم بذكر سير عليّ وبني هاشم!

وبهذا نجح الزهري فكان حظيّاً عند الأمويّين لا يقدّمون عليه أحداً حتى توفّي.

ولكن لم يأت هذا النجاح إلّا بما هدره من حقائق الدين والتاريخ التي لو أظهرها لكان الزهري عندهم غير الزهري!

ثمّ ألم يكن في إخفاء صفحات مهمّة من السيرة تغييراً لوجه السيرة، وعرضها بوجه جديد مخالف لوجهها الحقيقي؟ فكيف يعدّ هذا مسلكاً وسطاً؟!

ويزيد في تغيير وجه السيرة ما يقع أثناء الحديث من ذكرٍ لموقف اشترك فيه مع عليّ بن أبي طالب رجل آخر، فحين يحذف اسم عليّ سيبرز الآخر في صورة جديدة لم تكن هي الصورة التي تحقّقت في الواقع.

فحين يذكر الزهري أنّ النبيّ ﷺ أمّر أبا بكر ﷺ على الحجّ[١]. ثمّ يخفي ما وراءها من أنّه ﷺ قد بعث عليّاً ﷺ على أثره وأمره أن يأخذ منه (براءة) فيبلّغها في الموسم، فعاد أبو بكر إلى رسول الله ﷺ فقال: أَنزَلَ فيَّ شيء يا رسول الله؟ فقال الرسول ﷺ: «لا، ولكنّي أُمرتُ ألّا يبلّغ عنّي إلّا أنا أو رجلٌ منّي»[٢]. إنّه عندما يقطع هذا الجزء فسوف تظهر الواقعة بوجه آخر.

إنّ الذي سخر منه الزهري آنفاً من قول بني أُميّة في كاتب الكتاب يوم

---

(١) المصنّف ٥: ٣٨٢.

(٢) هذا الحديث في: مسند أحمد ١: ٣، ٣٣١ و٣: ٢١٢، ٢٨٣ و٤: ١٦٤، ١٦٥، سنن الترمذي ٥: ح/٣٧١٩، سنن النسائي ـ كتاب الخصائص: ٥ح/٨٤٦١، جامع الأُصول ٩: ح/٦٤٩٦، مجمع الزوائد ٩: ١١٩، تاريخ اليعقوبي ٢: ٧٦، البداية والنهاية ٧: ٣٩٤.

الحديبية[1]، قد وقع في مثله في مواضع كثيرة من مغازيه.. وأكثر هذه المواقع وضوحاً ما نقله في سدّ أبواب المسجد، فقال:

قال النبيّ ﷺ: «سدّوا هذه الأبواب الشوارع في المسجد إلّا باب أبي بكر ﷺ فإنّي لا أعلم رجلاً أحسن يداً عندي من الصحابة من أبي بكر»[2].

وحديث سدّ الأبواب إنّما هو لعلّي لا لأبي بكر، حتى اشتهر أنّه لا يدخل المسجد جنباً إلّا رسول الله ﷺ وعليّ.

وقوله ﷺ: «سدّوا هذه الأبواب إلّا باب عليّ» رواه أحمد والترمذي والنسائي وابن كثير والعسقلاني وغيرهم[3].

قال ابن أبي الحديد المعتزلي: حديث سدّ الأبواب كان لعليّ عليه السلام فقلبه البكرية لأبي بكر[4].

ومن أوضح الدلائل على أنّ حديث سدّ الأبواب كان لعليّ، وليس لأبي بكر:

أ ـ ما ثبت عن عمر في قوله المشهور: «لقد أُوتي ابن أبي طالب ثلاث خصال، لئن يكون لي خصلة منها أحبّ إليّ من أن أُعطى حمر النعم: تزويجه

---

(١) تقدّم قول الزهري: إنّ كاتب الكتاب يوم الحديبية هو عليّ، ولو سألت بني أُميّة لقالوا: هو عثمان!

(٢) المصنّف ٥: ٤٣١.

(٣) مسند أحمد ١: ٣٣١، سنن الترمذي ٥: ح / ٣٧٣٢، سنن النسائي ـ كتاب الخصائص: ٥ ح / ٨٤٢٣، البداية والنهاية ٧: ٣٧٩، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٧: ١٣، الإصابة ٤: ٢٧٠، جامع الأُصول ٩: ح / ٦٤٩٤، مجمع الزوائد ٩: ١١٤ ـ ١١٥.

(٤) شرح نهج البلاغة / ابن أبي الحديد ١١: ٤٩.

فاطمة، وسكناه المسجد مع رسول الله يحلّ له ما يحلّ له، والراية يوم خيبر»[١]!

ب ـ حديث ابن عبّاس الذي يذكر فيه هذه الخصلة لعليّ في خصال لم يشركه فيها أحد[٢]. كان هذا وصفاً مجملاً لمغازي الزهري.

٥ ـ مغازي تلامذة عروة والزهري:

كان من أصحاب المغازي: يزيد بن رومان تلميذاً لعروة والزهري، وأبو الأسود تلميذاً لعروة وهو ربيبه، وموسى بن عقبة تلميذاً للزهري، وقد جعل هؤلاء اعتمادهم بالمرتبة الأُولى على رواية عروة والزهري[٣]. فلا شكّ إذن أن تأتي مغازيهم بتلك الخصائص نفسها.

مثال ذلك: ما رواه يزيد بن رومان عن عروة بن الزبير في قصّة مهاجري الحبشة وحديث النجاشي معهم، فقال: إنّما كان يكلّم النجاشي عثمان بن عفّان!

قال ابن إسحاق: وليس كذلك، إنّما كان يكلّمه جعفر بن أبي طالب[٤].

والذي ذكره ابن إسحاق هو الذي عليه سائر أصحاب السير[٥]. أمّا رواية يزيد بن رومان عن عروة فهي من جنس ما ذكره الزهري عن بني أُميّة في

---

(١) المستدرك ٣: ١٢٥، الصواعق المحرقة: باب ٩ ـ فصل ١: ١٢٧، مجمع الزوائد ٩: ١٣٠، تاريخ الخلفاء: ١٣٦.

(٢) مسند أحمد ١: ٣٣١، الخصائص / بتخريج الاثري ح / ٢٣، المستدرك ٣: ١٣٢ ـ ١٣٤، البداية والنهاية ٧: ٣٧٤، الإصابة ٤: ٢٧٠.

(٣) تقدّم ذكره عن مصادره في بداية هذا الفصل.

(٤) سيرة ابن إسحاق: ٢١٧ ـ ٢١٨.

(٥) تاريخ اليعقوبي ٢: ٢٩، السيرة النبوية لابن حبّان: ٧٩، المنتظم لابن الجوزي ٢: ٣٨٣، الكامل في التاريخ ٢: ٨٠، السيرة النبويّة للذهبي: ١٨٩ ـ ١٩٠، عيون الأثر ١: ١٥٥، البداية والنهاية ٣: ٨٩، ولا يعرف خلاف في ذلك.

حديث كاتب الكتاب يوم الحديبية !

٦ ـ مغازي عاصم بن عمر بن قتادة :

هذا المصدر نجا نسبيّاً من أسر التطرّف أو الانحياز الذي وقعت فيه المصادر السابقة ، فذكر كثيراً من سير الأنصار وأخبارهم وأطرافاً من سير عليّ عليه السلام[١] .

ولعلّ السرّ في ذلك يعود إلى أمرين :

الأوّل : أنّه كان من الأنصار ، فجدّه قتادة بن النعمان الأنصاري الذي سقطت عينه إثر ضربة في معركة اُحد ، فردّها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيده الشريفة فعادت أحسن من قبل .

والثاني : أنّه كان يحدّث في عهد عمر بن عبدالعزيز ، وهو عهد أكثر اعتدالاً ، استطاع فيه بعض أهل العلم أن يظهروا من العلم ما لم يكن يظهر في عهود سائر خلفاء بني اُميّة قبل عمر بن عبدالعزيز وبعده .

لكنّه كان يُحدّث في مسجد دمشق ، فهو بلا شكّ لم يستطع أن يقول كلّ ما يعلم فيصدم أهل الشام بما ينكرونه ، وهم كما وصفهم معاوية بن أبي سفيان : « لا يعرفون عليّاً ولا قرابته ، ولا عمّاراً ولا سابقته ، ولا الزبير ولا صحبته ، ولا طلحة ولا هجرته ، ولا يهابون ابن عوف ولا ماله ، ولا يتّقون سعداً ولا دعوته »[٢] .

٧ ـ آخَرون :

أمّا الآخرون من أصحاب المغازي والسير الذين لم يقفوا عند تلك الحدود

---

(١) نقل بعض مرويّاته ابن إسحاق في سيرته ، والطبري في تاريخه .
(٢) الإمامة والسياسة : ٤٦ .

ولا خضعوا لتلك الضوابط ، فأثبتوا من السير ما صحّ لديهم أو ما بلغهم حتّى من سير عليّ وبني هاشم والأنصار ، فكان من اليسير جدّاً أن يُنبَزوا بالتشيّع ، وعندما يقال لمؤرّخ أو محدّث إنّه يتشيّع فليس المراد التعريف بمذهبه وحسب ، بل المراد الطعن بروايته وردّها .

وهكذا كان نصيب الكثير من مؤرّخي تلك المرحلة ، والمرحلة اللاحقة أيضاً ، فقيل فيهم : «كان أصحاب المغازي يتشيّعون ؛ كابن إسحاق ، وأبو معشر ، ويحيى بن سعيد الأُمويّ وغيرهم»[١] .

ـ قد تقدّم التعريف بابن إسحاق وسيأتي بتفصيل أكثر في الفقرة اللاحقة .

ـ **أبو معشر** : نجيح بن عبدالرحمن السندي (١٧٠ هـ) ـ مولى أُمّ موسى بن المهدي العبّاسي[٢] ، أشخصه المهدي معه من المدينة إلى بغداد سنة ١٦٠ هـ وأمر له بألف دينار ، وقال له : تكون بحضرتنا فتُفقِّه مَن حَولنا[٣] . فهذا من أين يأتيه التشيّع ، إلّا أن يكون قد روى من سير عليّ وبني هاشم ما كان لا يأذن به الأُمويّون من قبل ؟

لقد لاحظ بعض المحقّقين أنّ مغازي أبي معشر كانت تضمّ كلّ أحداث حياة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم[٤] .

فهو إذن لم يقتطع تلك الأجزاء التي اقتطعها عروة والزهري وتلاميذهم ، وهذا هو التشيّع !

---

(١) معجم الأُدباء ١٨ : ٧ .

(٢) من هنا قالوا له : مولى بني هاشم .

(٣) سير أعلام النبلاء ٧ : ٤٣٥ ـ ٤٤٠ ، تهذيب التهذيب ١٠ : ٣٧٤ .

(٤) تاريخ التراث العربي ٢ : ٩٤ .

هذا رغم أنّ الظاهر من رواية أبي معشر أنّه كان متحفّظاً في نقل هذا النوع من الحديث، كما هو ظاهر في الرواية الوحيدة التي نقلها عنه الطبري في ما يخصّ عصر الرسول ﷺ، وهي روايته لإمارة أبي بكر ﵁ على الحجّ وبعث عليّ ﵇ على أثره وتبليغ سورة براءة، فقد أخفى أبو معشر ما في هذه الواقعة من مزيّة لعليّ ﵇ في قول النبي ﷺ: «أُمرتُ ألّا يبلّغ عنّي إلّا أنا أو رجل منّي» فلم يأت هذا الحديث في روايته[1].

وأمّا في عهود الخلفاء فقد روى الطبري عنه كثيراً[2]، ولكن لم يرو عنه في الغالب إلّا تاريخ غزوة، أو تاريخ وفاة، أو اسم مَن ولي الحجّ في كلّ سنة من السنين!

ـ **يحيى بن سعيد**: بن أبان بن سعيد بن العاص الأُمويّ (١٩٤هـ) تلميذ ابن إسحاق، أخذ عنه المغازي[3]، وروى عنه كتاب الخلفاء[4]. من هنا لحق به ما لحق بابن إسحاق، ورغم أنّه روى عن هشام بن عروة بن الزبير وآخرين من خصوم الشيعة إلّا أنّ هذا لم يمحُ عنه سمة التشيّع التي لم يمحها نسبه الأُمويّ أيضاً!

وقد أخرج له الطبري ستّ روايات ليس فيها ما يمتّ إلى التشيّع أو سير عليّ وبني هاشم بصلة، بل منها ما هو من رواية عروة والزهري[5].

---

(١) تاريخ الطبري ٣: ١٢٣.

(٢) لا عن مغازيه التي تختصّ بعهد النبيّ ﷺ وإنّما كتابه الآخر (تاريخ الخلفاء) الذي يبدو أنّه استوعب فيه التاريخ إلى سنة وفاته.

(٣) سير أعلام النبلاء ٩: ١٣٩.

(٤) معجم الأُدباء ١٨: ٩ ترجمة ابن إسحاق.

(٥) انظر تاريخ الطبري ١: ٢٤٦، ٢: ٣٦٤، ٣: ٢٧، ٦٨، ١٦٢، ١٩٤.

٨ ـ سيرة ابن إسحاق :

الكتاب الجامع للسيرة النبويّة والمغازي، وهو كتاب كبير اختصره ابن هشام في كتابه الشهير (السيرة النبويّة لابن هشام). رواه عنه ثلاثة من تلامذته، وإحدى الروايات هي التي اختصرها ابن هشام، وهي رواية البكائي[١].

وقد عدّد ابن إسحاق مصادر كتابه فروى عن الزهري ويزيد بن رومان وفاطمة بنت المنذر بن الزبير زوجة هشام بن عروة بن الزبير، كما روى عن عاصم بن عمر بن قتادة، وروى عن الأعمش وعبدالله بن الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

أمّا تشيّعه ففسّره بعضهم بقوله: كان له انقطاع إلى عبدالله بن الحسن بن الحسن، وكان يأتيه بالشيء فيقول له: أثبت هذا في علمك. فيُثبته ويرويه عنه[٢].

تُرى لماذا لا يقال في من وقف كتابه على رواية عروة والزهري إنّه كان بكريّاً أو عثمانيّاً، فيجعل ذلك عيباً قادحاً فيه؟

على أيّ حال فقد أثبت ابن إسحاق كثيراً من سير عليّ والأنصار التي أعرض عنها غيره ممّن تقدّم ذكرهم، وربّما تكون من أبرز رواياته في ذلك: حديث سلمان الفارسي وهو يسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: يا رسول الله، إنّه ليس من نبيّ إلّا وله وصيّ وسبطان، فمن وصيّك وسبطاك؟

---

(١) طبعت أجزاء من رواية ثانية ـ رواية يونس بن بكير ـ في مجلّد واحد بتحقيق د. سهيل زكّار. غير أنّ أيّاً من تلك الروايات لم تصل كاملة.

(٢) معجم الأُدباء ١٨ : ٧.

فيجيبه النبيّ ﷺ بقوله: «والذي نفسي بيده لأنا خير النبيّين، وإنّ وصيّي لخير الوصيّين ـ يعني عليّاً عليه السلام ـ وسبطاي خير الأسباط ـ يعني الحسن والحسين عليهما السلام »[١].

اختصار ابن هشام:

عمد ابن هشام إلى أشياء في سيرة ابن إسحاق فحذفها، وقال: تركت ذكرها للاختصار، ولأجل الأمانة فقد أوضح عن تلك الأشياء التي حذفها في مقدّمته، وقد تضمّنت: بعض أخبار ما قبل النبوّة، وبعض الأنساب التي لا تّتصل بالرسول ﷺ، وأشعاراً تفرّد بذكرها ابن إسحاق، ثمّ ذكر أشياء أُخرى حذفها فقال:

«وأشياء: ـ بعضها يشنع الحديث به.

ـ وبعض يسوء بعض الناس ذكره.

ـ وبعض لم يقرّ لنا البكائي بروايته».

ولعلّ هذه الأشياء هي أخطر ما حذف من سيرة ابن إسحاق، وبالخصوص الثاني منها الذي قال عنه «يسوء بعض الناس ذكره» وسوف تظهر معالم هذه الأشياء المحذوفة عند الحديث عن تاريخ الطبري، وعن منهاج التدوين في تلك المرحلة، علماً أنّ ابن هشام قد توفّي في سنة ٢١٣ هـ.

ثانياً ـ مع مصادر القسم الثاني:

وأهمّها كما قدّمنا هو تاريخ الطبري الموسوم بتاريخ الأُمم والملوك.

---

(١) سيرة ابن إسحاق: ١٢٤ ـ ١٢٥، وانظر مقدّمة د. سهيل زكّار على السيرة: ١٣ ـ ١٤.

فكيف تعامل الطبري مع الأحداث، وبالخصوص ما يتّصل منها بمواضع النزاع المذهبي وإرضاء الرأي العام أو إسخاطه؟

النقاط التالية ستقدّم لنا الجواب الشافي بأكبر قدر ممكن من الإيجاز:

١ ـ اعتمد الطبري كثيراً من كتب المغازي والسير المتقدّمة، وأضاف إليها كثيراً ممّا سمعه من مشايخه ومن رواة الأخبار، فأسند رواياته غالباً، ونسبها إلى مصدرها أحياناً، وخروجاً من العهدة فقد ذكر ذلك في مقدّمته، ثمّ قال: فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين ممّا يستنكره قارئه، أو يستشنعه سامعه من أجل أنّه لم يعرف له وجهاً في الصحّة ولا معنى في الحقيقة فليعلم أنّه لم يؤت في ذلك من قِبَلنا، وإنّما أُتي من قِبَل بعض ناقليه إلينا [١].

لقد دافع بعبارته هذه عن نفسه، لا عن الحقيقة التاريخية بل تستبطن عبارته إدانة للتاريخ.. فهو بريء ممّا جاء في بعض مرويّاته من تهافت أو مناقضة للحقيقة، وإنّما التبعة في ذلك على الرواة.

ولا يخفى أنّ عبارته هذه تستبطن الإدانة للتاريخ، الذي حمل الغثّ والسمين.

وإذا كان وجه العذر في أنّه حين عرّف بالأسانيد فقد ترك الطريق واضحاً أمام الدارسين ليعرفوا الصحيح منه، ويعرفوا الضعيف والباطل المفترى كذلك من خلال معرفة حال الرواة، وهو أمر قد أصبح هيّناً بعد إحكام علم الجرح والتعديل، إذا كان هذا هو وجه العذر فلا شكّ أنّه وجه صحيح لو تمّ كما أراد له صاحبه.

---

(١) تاريخ الطبري ١: ٨.

ولكن هنا مسألتان :

الأولى : إنّ الذين سينتفعون من ذلك إنّما هم الخاصّة من أهل العلم ذوي الباع الطويل في علوم الرواية والدراية ، وأهل التخصّص في هذا الفنّ ، وهؤلاء أندر من الكبريت الأحمر في كلّ عصر ومصر ، أمّا السواد الأعظم من الناس بما فيهم الكثرة الغالبة من أهل المعرفة والاطّلاع وحتّى بعض المتخصّصين في التاريخ فهم بعيدون عن معرفة ذلك والتقحّم فيه ، وإنّما يقرؤون تاريخاً مسطوراً ومنظّماً ، وممّا يزيد في تقبّلهم لكلّ ما فيه واطمئنانهم إليه هو هذه الأسانيد نفسها !

وهنا انقلب دور هذه الأسانيد لتأتي بالنتيجة المعكوسة تماماً عند الغالبية العظمى ، بل عند عامّة الأُمّة وسائر طبقات المتعلّمين من أبنائها على مدى العصور وتعاقب الأجيال !

هذه هي الحقيقة الواقعة .. وهذه هي العاقبة الخطيرة لتلك الطريقة من الحذر ..

وسوف تتّضح لنا خطورة هذه النتيجة أكثر حين نلتفت إلى أنّه ليس المهمّ في كتابة التاريخ تبرئة الكاتب المصنّف أو إلقاء اللوم عليه ، إنّما المهمّ فيه والمطلوب منه هو ما سيتركه كتابه من أثر في ثقافة الأجيال ورؤيتها لحقائق التاريخ وأحداثه المهمّة .

الثانية : إنّ كبار المؤرّخين الذين أخذوا عن الطبري ـ وهم عادةً من خاصّة أهل العلم والتحقيق ـ قد وقعوا في ذلك المحذور في كثير ممّا أخذوه عنه ، حيث اعتمدوا أشدّ الروايات ضعفاً وأكثرها تهافتاً ومناقضةً للواقع .

وهذه حقيقة لائحة للناظر في تاريخ ابن الأثير (الكامل في التاريخ) ، وتاريخ ابن كثير (البداية والنهاية) ، وتاريخ ابن خلدون ، بل حتى تاريخ

المسعودي (مروج الذهب) الذي أثنى على تاريخ الطبري أشدّ الثناء ولم يشر إلى روايته عن المتروكين والضعفاء.

ومن أمثلة تلك الروايات المتهافتة الروايات التي تنتهي إلى سيف بن عمر ، فلعلّه لم يُعرف في التاريخ روايات أضعف منها سنداً ولا أشدّ منها نكارةً!!

فسيف بن عمر معروف عند أهل الجرح والتعديل بلا خلاف بينهم : أنّه متروك ، كذّاب ، يضع الحديث ، متّهم بالزندقة[١].

أضف إلى ذلك أنّ الرجل الذي روى كتب سيف ـ وهو شعيب بن إبراهيم ـ هو رجل مجهول ليس بالمعروف[٢]. لكنّ هذه المعرفة بحال سيف بن عمر وراوي كتبه لم تمنع أكابر المؤرّخين من اعتماده بالدرجة الأُولى وخاصّة في أكثر مراحل التاريخ الإسلامي حسّاسيّةً ، وهي المرحلة التي سنعرّف بها في النقطة التالية.

٢ ـ إنّ أكثر مراحل التاريخ الإسلامي حسّاسيّة هي المرحلة التي تبتدئ بمرض رسول الله ﷺ ووفاته وابتداء عهد الخلافة وما نجم فيها من خلافات وفتن ابتداءً بأحداث سقيفة بني ساعدة لانتخاب أوّل الخلفاء ، وانتهاءً بمعركة الجمل التي قادها نصف من بقي من أعضاء الشورى[٣] ـ طلحة والزبير ـ لقتال رابع الخلفاء وهو ربع من بقي من أعضاء الشورى ، فيما اعتزل الربع الآخر ـ سعد ابن أبي وقّاص ـ ولكن كان قلبه ولسانه مع الربع المستهدَف في تلك الحرب ـ عليّ ابن أبي طالب عليه‌السلام.

---

(١) انظر ترجمته في ميزان الاعتدال ٢ : ٢٥٥ / ٣٦٣٧.

(٢) ميزان الاعتدال ٢ : ٢٧٥ / ٣٧٠٤، لسان الميزان ٣ : ١٧٦ / ٤١٠٠.

(٣) كان أعضاء الشورى ستّة نفر من كبار المهاجرين وهم : عثمان وعليّ وطلحة والزبير وسعد وعبدالرحمن بن عوف ، فتوفّي عبدالرحمن وعثمان وبقي الأربعة المذكورون.

وقد تمخّضت تلك المرحلة عن أحداث كانت بمثابة النواة الأُولى لأوّل خلاف وقع بين المسلمين، ذلك الخلاف الذي أخذ ينمو مع الزمن ومع تعاقب الأحداث، ومع نموّه كان يظهر في الميدان مزيد من الأهواء التي اتّخذت أشكالاً شتّى دخلت في الأحاديث المنسوبة إلى النبيّ ﷺ وفي مواقف الصحابة ونزعاتهم.

في مرحلة كهذه ينبغي أن يكون المورّخ حذراً كلّ الحذر فلا يجنح إلى رواية من عرف بالكذب ووضع الحديث، ولا إلى صاحب الهوى وهو ينتصر لهواه.

فكيف كان اختيار الطبري في تاريخه لهذه المرحلة؟

إنّه ممّا يلفت النظر أنّ الطبري قد جعل جلّ اعتماده في تدوين أحداث هذه المرحلة بطولها على رواية سيف بن عمر، المعروف بالكذب ووضع الحديث والمتّهم بالزندقة!

في هذه المرحلة، ابتداءً من مرض الرسول ﷺ، وانتهاءً بمعركة الجمل، لا يفارق الطبري رواية سيف إلّا حين يضع إلى جانبها رواية أُخرى، وغالباً ما تجد الفرق شاسعاً بين رواية سيف وغيره[1].

ولعلّه سيتّضح السبب في اعتماد رواية سيف عند المرور على النقاط التالية.

٣ ـ وقف الطبري عند قصّة أبي ذرّ مع بني أُميّة، فرآها من أخطر الأحداث

(١) راجع تاريخ الطبري ٣: ١٨٤ ـ ٤: ٥٦٢ تجد رواية سيف بن عمر تكتسح هذه الصفحات اكتساحاً غريباً. وأمّا المقارنات بين رواية سيف ورواية غيره في كلّ واحدة من الأحداث والوقائع فقد جمعها العلّامة السيّد مرتضى العسكري في كتابين هما: (عبدالله بن سبأ وأساطير أُخرى) و(خمسون ومائة صحابة مختلق) وكلّ منهما في مجلّدين.

التي تصف مسار التاريخ وتكشف عن وجهه الحقيقي ، فأعرض عن كلّ ما روي فيها باستثناء ما رواه سيف بن عمر ، لأنّه الكاتب الوحيد الذي حفظ للسلطان ماء وجهه واستنقذه من عواقب تلك الأحداث كما صرّح بذلك الطبري نفسه في مستهلّ حديثه عن هذه القصّة ، فقال :

« في هذه السنة ـ سنة ٣٠ هـ ـ كان ما ذُكر من أمر أبي ذرّ ومعاوية ، وإشخاص معاوية إيّاه[١] ، أُمور كثيرة كرهتُ ذكر أكثرها ، فأمّا العاذرون معاوية فإنّهم ذكروا في ذلك قصّة كتب بها إليَّ السريّ يذكر أنّ شعيباً حدّثه سيف ... » .

ويسرد الطبري هذه القصّة مردّداً بين فقراتها « قال سيف » « قال سيف » حتّى أتى على آخرها ، ثمّ قال : « وأمّا الآخرون فإنّهم رووا في سبب ذلك أشياء كثيرة وأُموراً شنيعة كرهت ذكرها »[٢] !

إذن لا شيء عن هذا الحدث الحاسم الذي يكشف كثيراً من أسرار التاريخ ، لا شيء عنه في هذه الموسوعة التاريخية الكبرى إلّا ما يرويه المتزندق سيف ، وينقله عنه راويته المجهول شُعيب ، ولا شيء بعد ذلك ، فهؤلاء هم العاذرون معاوية ، وأمّا الآخرون فلا بدّ من وضع الأكفّ على أفواههم ، فالطبري يكره ذكر أخبارهم !

ترى لماذا نسي الطبري منهجه في الرواية ؟

ألم يقرّر في مقدّمته أنّه يروي ما بلغه ، ثمّ إذا كان فيه ضعف أو خلاف للواقع فالعُهدة فيه على الناقلين ، لا عليه ؟

---

(١) يعني تسيير معاوية لأبي ذرّ من الشام إلى المدينة .

(٢) تاريخ الطبري ٤ : ٢٨٣ ـ ٢٨٦ .

فلماذا إذن تجنّب رواية الطرف الآخر وكره ذكرها، ألم يكن الأولى أن يذكرها أيضاً ثمّ يترك الأمر من بعده لأهل التمحيص فينظروا أي الروايتين أحسن إسناداً وأولى بالاعتماد ؟

ربّما يظهر من كلام الطبري أنّ رواية هذا الطرف ـ العاذرين أبا ذرّ ـ قد حوت أُموراً شنيعة، فكره ذكرها، ولم تكن رواية سيف كذلك.

لكنّ هذا العذر مردود بأمرين :

الأوّل : أنّ رواية سيف جاءت بما هو شنيع، بل بما هو أشنع من تلك الأُمور التي كره الطبري ذكرها..

فأمّا الشناعة التي كره الطبري ذكرها فمفادها : أنّ معاوية كان يحبّ المال والزينة، وأنّه سيّر الصحابي الكبير أبا ذرّ من الشام إلى المدينة على بعير بلا وطاء حتى تآكل لحم فخذيه. وحين قدم أبو ذرّ المدينة أمر الخليفة عثمان بن عفّان بنفيه إلى الربذة بعد جدل دار بينهما أصرّ فيه أبو ذرّ ألّا يكفّ عن طعن الأُمراء الذين شغلتهم الدنيا وجمع الثروات الطائلة، وخرج أبو ذرّ إلى الربذة ولم يجرؤ أحد أن يودّعه سوى عليّ وولديه الحسن والحسين[١].

وأمّا رواية سيف التي لا يذكر الطبري سواها، فأوّلها : « لمّا ورد ابن السوداء[٢] الشام لقي أبا ذرّ، فقال : يا أبا ذر، ألا تعجب إلى معاوية، يقول : المال مال الله ؟! ألا إنّ كلّ شيء لله، فكأنّه يريد أن يحتجبه دون المسلمين ويمحو اسم المسلمين !

---

(١) راجع القصّة في : تاريخ المدينة المنوّرة ٣ : ١٠٣٤، تاريخ اليعقوبي ٢ : ١٧١ ـ ١٧٣، أنساب الأشراف : القسم الرابع ٥٤٢ ـ ٥٤٥، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣ : ٥٤ ومنه أيضاً ١ : ١٩٩ و٣ : ٢٨.

(٢) يريد عبدالله بن سبأ، اليهودي الذي أسلم كيداً للإسلام والمسلمين.

فأتاه أبو ذرّ فقال: ما يدعوك إلى أن تسمّي مال المسلمين مال الله! .. قام أبو ذرّ بالشام وجعل يقول: يا معشر الأغنياء واسوا الفقراء.. فما زال حتى ولع الفقراء بمثل ذلك وأوجبوه على الأغنياء.. ثمّ يذكر تسيير معاوية أبا ذرّ إلى المدينة على أحسن هيئة، ويكرمه الخليفة ﷺ أحسن إكرام ويتلطّف به، غير أنّ أبا ذرّ يصرّ على أن يهجر المدينة ليرتدّ أعرابياً!!

فهذه القصّة التي حملت على رابع الإسلام ـ أبي ذرّ[١] ـ فجعلته تابعاً لإرادة ذلك اليهودي الماكر، ثمّ جعلت منه رجلاً متمرّداً على الخليفة بإيعاز من ذلك اليهودي، ثمّ جعلت منه مرتدّاً أعرابياً بعد الهجرة..

أليس في هذه القصّة من الشناعة ما يكفي لنفور المؤرّخ منها حين يكون عهده النفور من أمثالها وما هو أدنى منها؟!

الثاني: إنّ الطبريّ باختياره هذا يصرّح قولاً وعملاً أنّه قد وقف في تاريخه إلى جانب الأمير الغالب، ملتمساً له العذر على كلّ حال وإن لم يجد هذا العذر إلّا عند الزنادقة كسيف بن عمر!!

ألا تراه كيف كان صريحاً في إعراضه عن سائر أحاديث العاذرين أبا ذرّ ـ الطرف المغلوب ـ واكتفائه برواية العاذرين معاوية ـ الأمير الغالب ـ رغم أنّه لا يجد هذا العذر إلّا عند الموصوف بالزندقة والمعروف بالكذب والوضع سيف بن عمر، ومن طريق روايته المجهول شُعيب؟!

إنّ موقفاً كهذا ينبغي ألّا يظهر في تدوين التاريخ، وبالخصوص تاريخ الإسلام.

---

(١) فقد أسلم أبو ذرّ بعد خديجة وعليّ وزيد بن حارثة ـ انظر: سيرة ابن إسحاق ـ تحقيق سهيل زكّار: ١٣٧ ـ ١٣٨.

ـ وهنا نلحظ أنّ عذر الطبري بترك تلك الروايات بأنّها حوت أُموراً شنيعة ، قد جاء مطابقاً لعذر ابن هشام في حذف أشياء من سيرة ابن إسحاق حين قال عنها : « يشنع الحديث به » !

٤ ـ موقف آخر يتبنّاه الطبري في تاريخه :

وقف الطبري على مكاتبات جرت بين محمّد بن أبي بكر لمّا ولي مصر ، وبين معاوية بن أبي سفيان ، فقال الطبري : عن يزيد بن ظبيان أنّه قال : « إنّ محمّد بن أبي بكر كتب إلى معاوية بن أبي سفيان لمّا ولي » وقطع الطبري الكلام إلى هنا ثمّ قال : « فذكر يزيد بن ظبيان مكاتبات جرت بينهما كرهت ذكرها لما فيه ممّا لا يحتمل سماعه العامّة »[١] !

وهذا كلام صريح بأنّ أذهان العامّة قد شُحنت بثقافة منحازة ، وقد تعصّبت لها كثيراً فهي لا تحتمل سماع ما يناقضها وإن كان هو الحقّ .

إنّ عبارة الطبري هذه تحدّد لنا بوضوح ما عناه ابن هشام حين حذف أشياء من سيرة ابن إسحاق فقال عنها : « يسوء بعضَ الناس ذِكرُه » !

فما هي معالم هذه الثقافة التي شُحنت بها أذهان العامّة ؟

لقد تقدّمت نُبذ من ذلك عند ذكر كتاب أبان بن عثمان الذي خرّقه سليمان ابن عبدالملك لما فيه من ذكر للأنصار ، وفي حديث خالد القسري لابن شهاب حين طلب منه أن يكتب المغازي شريطة أن لا يأتي لعليّ عليه السلام بذكر إلاّ أن يجده في قعر جهنّم ، وفي حديث الزهري عن كاتب الكتاب يوم الحديبية : لو سألت بني أُميّة لقالوا هو عثمان .

---

(١) تاريخ الطبري ٤ : ٥٥٧ .

وسنأتي على مزيد من معالم تلك الثقافة في فقرة لاحقة أعددناها لهذا الغرض، بعنوان (منهاج التدوين).

عودة إلى اختصار ابن هشام :

بعد هذا الاستعراض لم يعد مستغرباً أن نجد في ما شمله اختصار ابن هشام ـ سواء كان ممّا يشنع الحديث به، أو ممّا يسوء بعض الناس ذكره ـ هذين الحديثين :

١ ـ حديث سلمان الفارسي، وسؤاله النبيّ عن وصيّه، وقول النبيّ ﷺ له : «إنّ وصيّي عليّ».

وهذا حديث مثبت في القسم الموجود من سيرة ابن اسحاق[1]، وليس له في سيرة ابن هشام أثر !

فهذا بعض ما حذفه ابن هشام لأعذاره المتقدّمة.

٢ ـ حديث عليّ عليه السلام في قصّة إنذار النبيّ ﷺ قومه من بني هاشم وبني المطّلب عند نزول قوله تعالى : ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ وقوله في آخرها وهو آخذ بيد عليّ : «إنّ هذا أخي، ووصيّي، وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا».

رواه الخازن في تفسيره نقلاً عن ابن إسحاق[2]، وليس له في سيرة ابن هشام أثر !

فهذا بعض ما حذفه ابن هشام لأعذاره المتقدّمة.

---

(١) بتحقيق د. سهيل زكّار : ١٢٥.

(٢) تفسير الخازن ٣ : ٣٧١.

مؤرّخون على أثر الطبري :

وجاء المؤرّخون اللاحقون من أصحاب التصانيف الكبيرة في التاريخ فاقتفوا أثر الطبري حذو القُذَّة بالقُذَّة[1]، فلم يقتصروا على اعتماده مصدراً وحيداً لتلك الحقبة من التاريخ، بل اجتهدوا في توثيقه إلى أبعد الحدود، غافلين عن أسانيده التي كانت في أغلب ما يخصّ هذه الحقبة الحسّاسة من أوهى الأسانيد وأبعدها عن دواعي القبول، فألبسوا الطبري ما أراد أن يتبرّأ منه من تبعات ذلك !

أ ـ **ابن الأثير** : في كتابه الكبير (الكامل في التاريخ) تابع الطبري في نصوصه ومنحاه، فنقل ما اختاره الطبري كاملاً أو أوجزه في أغلب الأحيان، ولم يخالفه في شيء أثبته، ولا عارضه على إسناد ضعيف ولا متن منكر، بل على العكس حاول توثيق كلّ ما جاء فيه.

قال ابن الأثير في مقدّمة كتابه وهو يعرّف بمنهجه ويذكر مصادره : « أقول : إنّني قد جمعت في كتابي هذا ما لم يجتمع في كتاب واحد.. فابتدأت بالتاريخ الكبير الذي صنّفه الإمام أبو جعفر الطبريّ، إذ هو الكتاب المعوّل عند الكافّة عليه، والمرجوع عند الاختلاف إليه، فأخذت ما فيه من جميع تراجمه، لم أُخلّ بترجمة واحدة منها.. ».

قال : « فلمّا فرغت منه أخذت غيره من التواريخ المشهورة فطالعتها وأضفت منها إلى ما نقلته من تاريخ الطبري ما ليس فيه.. إلّا ما يتعلّق بما جرى بين أصحاب رسول الله ﷺ.. ».

هذه هي النقطة الخطيرة التي استوعبت تلك المرحلة الحسّاسة من تاريخ

---

(١) يُضرب مثلاً للشيئين يستويان ولا يتفاوتان.

الإسلام، فما هو موقف ابن الأثير إزاء ما فيها من أحداث حاسمة في تشخيص الحقائق ؟

قال ابن الأثير مواصلاً كلامه : « إلّا ما يتعلّق بما جرى بين أصحاب رسول الله ﷺ ، فإنّي لم أُضف إلى ما نقله أبو جعفر شيئاً .. وإنّما اعتمدت عليه من بين المؤرّخين إذ هو الإمام المُتقن حقّاً، الجامع علماً وصحةَ اعتقادٍ وصدقاً »[١].

فهل غفل ابن الأثير عمّا قدّمه الطبري على مرويّاته من أسانيد، وما صرّح به من أنّه لم ينقلها ثقةً بها وإنّما هي روايات بلغته والعهدة فيها على رواتها ؟

لقد أسقط ابن الأثير تلك الأسانيد وأبقى النصوص وكأنّها الحقائق التي لا شكّ فيها ولا غبار عليها !

فإذا تذكّرنا أنّ هذه الحقبة الحاسمة من التاريخ قد حصرها الطبري برواية سيف بن عمر في الأغلب الأعمّ، وإذا تذكّرنا من هو سيف، ومن هو راويته الأوّل، علمنا عندئذٍ فداحة الأمر الذي ارتكبه ابن الأثير.

وعلمنا أيضاً مدى ما لقوله الآتي من حقيقة، ومدى ما له من أثر فادح في ثقافة الأجيال وعقائدها .. ذلك قوله وهو يصف مصادره التي اعتمدها في تاريخه وفي مقدّمتها روايات الطبري عن كتب سيف، فيقول : « على أنّي لم أنقل إلّا من التواريخ المذكورة، والكتب المشهورة، ممّن يُعلَم بصدقهم في ما نقلوه، وصحّة ما دوّنوه.. ولم أكن كالخابط في ظلماء الليالي، ولا كمن يجمع الحصباء واللآلي »[٢].

فكم بين هذا وبين ما قاله الطبري في ديباجته ؟

---

(١) الكامل في التاريخ ١ : ٣ مقدّمة المصنّف.

(٢) الكامل في التاريخ ١ : ٣ ـ ٤.

فالطبري لم يوثّق ما نقله ، بل على العكس علم أنّ فيه ما يُستنكر ويُستشنع لما فيه من مجانبة الصواب ، فقدّم عذره إلى قرّائه بأنّ هذا قد أتى من رواته لا منه هو ، وجعل وسيلته إلى هذا العذر أن ذكر الأسانيد كاملة ليقف القارئ عليها فيأخذ بروايات الصادقين والممدوحين ويترك روايات الكذّابين والمتروكين .

أمّا ابن الأثير فقد أتى على تلك الأسانيد فحذفها ، ثمّ حكم بصحّة كلّ ما وراءها ، معلّلاً ذلك بأنّ الطبري قد رواها في تاريخه ، والطبري إمام لا شكّ في علمه وصدقه !!

إنّ هذا لفادح من الأُمور ..

ولم يكن الطبري وحده ضحّيته ، بل ضحيّته هذه الأجيال التي عُرضت لها الأباطيل وكأنّها الحقائق ، ورسم لها تاريخ الإسلام في كثير من فصوله منكوساً على رأسه وهي تخالُ أنّه قائم على قدميه !

وهكذا تستولي الأباطيل على عقائد الناس ، حين يغترّ الناس بكلام معسول كديباجة ابن الأثير هذه ..

ب ـ **ابن خلدون** : ابن خلدون أيضاً يؤكّد اعتماده على ما نقله الطبري دون غيره ، ثمّ يزيد على ذلك فيهاجم المؤرّخين الذين نقلوا أخباراً غير التي نقلها سيف بن عمر والعاذرون ، فيقول بعد أن فرغ من ذكر وقعة الجمل : « هذا أمر الجمل ملخّصاً من كتاب أبي جعفر الطبري ، اعتمدناه للوثوق به ، ولسلامته من الأهواء الموجودة في كتب ابن قتيبة[١] وغيره »[٢] .

---

(١) يريد كتاب (الإمامة والسياسة) فهو الكتاب الذي فصّل فيه ابن قتيبة تلك الأحداث ، وهذا إقرار من ابن خلدون بأنّ كتاب (الإمامة والسياسية) هو لابن قتيبة حقّاً ، لم يشكّ ابن خلدون في ذلك ، ولا بلغه أنّ أحداً قد شكّ في ذلك!

(٢) تاريخ ابن خلدون ٢ : ٦٢٢ .

وفي موضع آخر وبعد أن فرغ من الكلام في أمر الخلافة الإسلامية، قال:

«هذا آخر الكلام في الخلافة الإسلامية وما كان فيها من الردّة والفتوحات والحروب، ثمّ الاتّفاق والجماعة، أوردتها ملخّصةً عيونها ومجامعها من كتاب محمّد بن جرير الطبري، وهو تاريخه الكبير، فإنّه أوثق ما رأيناه في ذلك، وأبعد عن المطاعن والشُبَه في كبار الأُمّة من خيارها وعدولها من الصحابة والتابعين. فكثيراً ما يوجد في كلام المؤرّخين أخبار فيها مطاعن وشُبَه في حقّهم أكثرها من أهل الأهواء، فلا ينبغي أن تُسَوّد بها الصحف»[١].

إنّ ما قيل في حقّ ابن الأثير يقال هنا أيضاً في حقّ ابن خلدون.

ج ـ **ابن حزم**: أورد ابن حزم في سيرته أخبار الخلفاء باختصار شديد، وفي حديثه المختصر عن خلافة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام وذِكر وقعة الجمل وصفّين، قال: «وفي أيّامه كانت وقعة الجمل وصفّين، وعَلِم الناس منه فيها كيف قتال أهل البغي».

ثمّ انتقل فوراً ليوجّه القارئ إلى المصادر التي تكفّلت ذكر الغزوتين، فقال: «وحديثهما قد اعتنى به ثِقات أهل التاريخ، كأبي جعفر بن جرير وغيره»[٢].

فقد اكتفى بذكر الطبري من بين ثقات أهل التاريخ، في حين لم يعتمد الطبري في أخبار معركة الجمل سوى رواية سيف بن عمر!!

د ـ **محمّد أبو زهرة**: نقل أخبار عبدالله بن سبأ من تاريخ الطبري، ثمّ قال: وهكذا نرى شيخ المؤرّخين يبيّن كيف كانت مؤامرة هؤلاء لإفساد أمر المسلمين، واتّخذوا من الشكوى من بعض ولاة عثمان ذريعةً للدعوة إلى الانتقاص وبثّ

---

(١) تاريخ ابن خلدون ٢: ٦٥٠.

(٢) جوامع السيرة: ٣٥٥.

الأفكار المنحرفة المفرّقة[1].

هكذا، جزماً، دون أن يلتفت أدنى التفاتة إلى الأسانيد التي حرص الطبري على إثباتها، ونبّه عليها في مقدّمته!!

طريقة الانتقاء وشروط الصحّة:

لمسنا بوضوح أنّ شيخ المؤرّخين الإمام الطبري قد التزم منهاجاً خاصّاً في انتقاء الأخبار، بالخصوص ما يُعنى منها بأحداث تلك المرحلة الحسّاسة والحاسمة في تاريخ الإسلام.

وقد كشف الطبري عن بعض حدود منهاجه هذا بصريح القول أحياناً، وأحياناً أُخرى بما التزمه بالفعل من شروط الانتقاء وإن لم يصرّح بها قولاً.

ومن ذلك:

١ ـ انتقاؤه أخبار العاذرين معاوية وترك ما سوى ذلك.

وحجّته في ذلك حفظ السَلَف. ولكنّ الحقّ أنّه مهما أجهد نفسه في انتقاء الأخبار وتهذيبها فلا يستطيع إعذار معاوية حتّى ينال من خصومه وهم دائماً من كبار السلف الذي لا يُقرن بهم معاوية.

إذن فالسَلَف الذي يُعنى الطبري بحفظه هو معاوية وفئته فقط، لا كل السَلَف.

٢ ـ إنتقاؤه ما يرضي العامّة ويوافق أهواءها دون سواه.

---

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية ١: ٣٠ ـ ٣١، ط. دار الفكر العربي ـ القاهرة ١٩٧٦، وعنه: الفكر السياسي الشيعي: ٢٤٩.

فإذا تذكّرنا أنّ العامّة كانت تهوى هوى الفئة الغالبة، وتعتقد بما أذِن المتغلّبون بنشره من عقائد، أدركنا أنّ التاريخ قد مال أيضاً إلى هذه الفئة، وغمص الآخرين حقّهم.

٣ ـ متابعة الأمر الواقع والذبّ عنه ما وجد لذلك سبيلا.

وهذا النهج واضح، أوّلاً: في التزام الشرطين المتقدّمين.

وثانياً: في التزام رواية سيف بن عمر على طول هذه المرحلة الحسّاسة، ابتداءً بوفاة الرسول وانتهاءً بمعركة الجمل. وسيف هو الراوي الذي نذر نفسه لهذا الغرض وصنع لأجله الأساطير وزوّر الحقائق وقلب الأخبار[١].

وعلى هذا النحو سار الآخرون، كما رأينا ذلك واضحاً عند ابن الأثير وابن خلدون وقد جعلا تلك الأُمور شروطاً في صحّة الخبر. وثمّة ترابط وثيق بين هذه الأُمور الثلاثة سيظهر جليّاً في الفقرة اللاحقة.

ـ ومع حذر الطبري الشديد وتمسّكه بتلك النقاط لم ينج من أُولئك العامّة، فقد اتّهموه بمناصرة الشيعة[٢]! فكيف بُنيت إذن ثقافة العامّة؟!

منهاج التدوين ومعالم الثقافة:

سير الصحابة ومناقبهم هي القضيّة الحاسمة في هوية التاريخ..

فمنذ أن ظهر الاختلاف بين المسلمين بعد وفاة رسول الله ﷺ كانت هذه

---

(١) من طريف أخباره أنّه اختلق ٣٩ صحابياً، وعدّهم أبطالاً فاتحين في ٣٩ واقعة، ولكن لم يخلق الله أحداً من أُولئك الذين عدّهم في الصحابة، ولا كان شيء من تلك الوقائع التي ذكرها. انظر: مرتضى العسكري / خمسون ومائة صحابي مختلق.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء ١٤ : ٢٧٧.

القضية المحور الأهمّ في محاور الخلاف ، وما زالت تنمو حتى بلغت أوجها في عهد معاوية بن أبي سفيان .

وأهمّ من ذلك أنّه في هذا العهد وُضِعت اللبنات الأُولى لهذه المرحلة من مراحل التدوين . فلم تشأ السياسة آنذاك أن تدع الثقافة تجري بعيداً عن سلطانها ، بل بسطت عليها سلطانها كما بسطته على شؤون الإدارة والأجناد ، فرسمت لها مساراً لا تتعدّاه .

وقد تمّت معالم هذا المسار مبكّراً على يد معاوية بن أبي سفيان ، الذي كان قد أنجز منها شوطاً مهمّاً في حدود سلطانه أيّام ولايته على الشام .

ولقد حفظ لنا التاريخ ذلك في نصوص شهد لها الواقع بجزئيّاته ، نُقلت عن أئمّة ثقات كالإمام محمّد الباقر عليه السلام ، والمدائني ، ونفطويه . واتّفقت هذه النصوص في وصف الخلاصة التي تُمثّل هوية هذا المسار الجديد ، فيما كان حديث المدائني معنيّاً بتحديد المراحل التي اُتّبعت في ذلك ، فقال :

ـ كتب معاوية نسخةً واحدةً إلى عمّاله بعد عام الجماعة : « أن برئت الذمّة ممّن روى شيئاً في فضل أبي تراب وأهل بيته » .

هذه هي الخطوة الأُولى من خطوات هذا المشروع ؛ أن يمنع التحدّث بسيرة عليّ وأهل البيت وفضائلهم لئلا تنتقل إلى العامّة فتدخل في ثقافاتهم وعقائدهم .

وعلى أثر هذه الخطوة ، قال المدائني : «قامت الخطباء في كلّ كورة وعلى كلّ منبر يلعنون عليّاً ويبرؤون منه ويقعون فيه وفي أهل بيته» .

فعليّ وأهل بيته لم يكونوا مجرّدين من الفضائل غرباء على السيرة فقط ، وإنّما هم هؤلاء الذين يلعنهم خطباء المسلمين ويبرؤون منهم !!

وهكذا ابتدأ المشروع الجديد بهدم ما في أذهان العامّة الذين يعلمون أنّ عليّاً عليه السلام هو أحد خلفاء المسلمين، وأنّه صاحب السابقة والعلم والجهاد والزهد، وأنّ أهل بيته هم أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

ثمّ جاءت الخطوة الثانية :

قال المدائني: وكتب معاوية إلى عمّاله في جميع الآفاق: «ألّا يجيزوا لأحد من شيعة عليّ وأهل بيته شهادة».

هؤلاء الذين ما زالوا يحتفظون بحبّ عليّ، تُهدر كرامتهم ويعاملون معاملة الفسّاق فلا تُقبل لهم شهادة، ومن كانت هذه حاله فلو حدّث بحديث فحديثه باطل ومردود بلا كلام، فكيف تؤخذ أحاديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ممّن لا تُقبل شهادته؟!

وهكذا فعلاً رُدّت شهادات أهل هذه الطائفة، وتُركت أحاديثهم، فلمّا جاء أهل الجرح والتعديل في فترة لاحقة علّلوا ترك أحاديثهم بأنّهم كانوا يتشيّعون، وصار كلّ حديث يرِد عنهم بخلاف ما ألِفه الناس يُعدّ حديثاً منكراً.

ثمّ جاءت الخطوة الثالثة:

قال المدائني: وكتب إلى عمّاله: «أن انظروا مَن قِبَلَكُم من شيعة عثمان ومحبّيه وأهل بيته والذين يروون فضائله ومناقبه فأدنوا مجالسهم وقرّبوهم واكتبوا لي بكلّ ما يروي كلّ رجل منهم واسمه واسم أبيه وعشيرته.

ففعلوا ذلك حتّى أكثروا في فضائل عثمان ومناقبه، لما كان يبعثه إليهم معاوية ويفيضه عليهم، وكثُر ذلك في كلّ مصر، وتنافسوا في المنازل والدنيا. فلبثوا بذلك حيناً..».

فهذه هي الخطوة الثالثة من خطوات هذا المشروع الثقافي الجديد .

ثمّ كانت الخطوة الرابعة :

قال المدائني: ثمّ كتب إلى عمّاله : « إنّ الحديث في عثمان قد كثُر وفشا في كلّ مصر وفي كلّ وجهٍ وناحية . فإذا جاءكم كتابي هذا فادعوا الناس إلى الرواية في فضائل الصحابة والخلفاء الأوّلين . .

ولا تتركوا خبراً يرويه أحد من المسلمين في أبي تراب إلّا وتأتوني بمناقض له في الصحابة ، فإنّ هذا أحبّ إليَّ وأقرّ لعيني ، وأدحض لحجّة أبي تراب وشيعته ، وأشدّ عليهم من مناقب عثمان وفضائله » .

فقُرئت كتبه على الناس ، فرُويت أخبار كثيرة في مناقب الصحابة مفتعلة لا حقيقة لها . .

وجدّ الناس في رواية ما يجري هذا المجرى حتى أشادوا بذكر ذلك على المنابر . . واُلقيَ إلى معلّمي الكتاتيب ، فعلّموا صبيانهم وغلمانهم من ذلك الكثير الواسع . . حتّى رووه وتعلّموه كما يتعلّمون القرآن . . وحتى علّموه بناتهم ونساءهم وخدمهم وحشمهم ، فلبثوا بذلك ما شاء الله . .

فظهر حديث كثير موضوع . . وبهتان منتشر . .

ومضى على ذلك : الفقهاء ، والقضاة ، والولاة ، والقرّاء والمراؤون ، والمستضعفون الذين يُظهرون الخشوع والنسك فيفتعلون الأحاديث ليحظوا بذلك عند الأئمّة ، يصيبوا به الأموال والضياع والمنازل . .

حتّى انتقلت تلك الأخبار والأحاديث إلى الديّانين الذين لا يستحلّون الكذب والبهتان ، فقبلوها ورووها وهم يظنّون أنّها حقّ ، ولو علموا أنّها باطلة

لما رووها ولا تديّنوا بها [١]!!

وإلى مثل هذا انتهى حديث الإمام الباقر عليه السلام وهو يصف حال أهل البيت وشيعتهم في ذلك العهد، إلى أن قال: «وحتّى صار الرجل الذي يُذكر بالخير ـ ولعلّه يكون ورعاً صدوقاً ـ يحدّث بأحاديث عظيمة عجيبة من تفضيل بعض مَن قد سلف من الولاة، ولم يخلق الله تعالى شيئاً منها، ولا كانت وقعت، وهو يحسب أنّها حقّ لكثرة من رواها ممّن لم يُعرف بالكذب ولا بقلّة ورع» [٢]!!

وإلى مثله أيضاً انتهى كلام نفطويه في تاريخه حيث يقول: «إنّ أكثر الأحاديث الموضوعة في فضائل الصحابة اختُلِقت في أيّام بني أُميّة تقرّباً إليهم بما يظنّون أنّهم يُرغمون به أُنوف بني هاشم» [٣]!!

الخلاصة :

تلك هي مصادر ثقافة العامّة .. وهذه هي مادّة عقائدها!!

وكلّ ما جاء بخلاف ذلك فهو ممّا يسوء العامّة ذكره.. فتجنّب التاريخُ ذِكرَه!

وكل حديث لا ينسجم في مؤدّاه مع هذا الحديث المنتشر فهو حديث منكَر، لا يُكتب ولا يُتديّن به.

ثمّ جاء اللاحقون من أهل الجرح والتعديل وتدوين الحديث والتاريخ

---

(١) عن كتاب الأحداث للمدائني، نقلها ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ١١ : ٤٤ ـ ٤٦.

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١١ : ٤٤.

(٣) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١١ : ٤٦.

فاعتمدوا على ما ثبت في ذلك العهد من أحاديث وأخبار مدوّنة أو محفوظة ، فمن وثّقه المعتمدون المأذونون في ذلك العهد فهو الثقة المأمون ، ومن مضى على مثل طريقه فهو مثله على امتداد العصور ، ومن طعنه أُولئك فهو المطعون وحديثه المتروك ، ومن مضى على مثل طريقته فهو مثله .. فهؤلاء هم أهل الأهواء الذين ينبغي ألّا تُسَوّد الصُحف بأحاديثهم ، كما قال ابن خلدون ، وكما صنع ابن هشام والطبري .

هكذا يكشف لنا التاريخ عن هويّته ..

هوية حدّدتها تلك المدرسة الثقافية الشاملة التي أُنشئت في أوّل عصور التدوين وإنّ هذه الحقيقة لتستدعي إثارة الشكوك حول الكثير ممّا جمعته عيون التاريخ وكأنّه الحقيقة التي لا مراء فيها ..

إنّها تستدعي أن يُحاكم هذا التاريخ محاكمة جادّة حتى يتميّز ما ثبت فيه ممّا هو حقّ ، وما ثبت فيه تأثّراً بتلك المدرسة وما خلّفته في أذهان الناس ، حتّى وجد ابن هشام والطبري نفسيهما مكتوفي الأيدي لا يستطيعان أن يُثبتا حقيقة واحدة تصطدم وعقائد الناس وما ترسّخت عليه أهواؤهم .. بل حتّى وجدا نفسيهما منساقَين لتلك الآثار ، يعدّان ما خالفها في عِداد الأُمور الشنيعة التي يجب ألّا تُكتب !

إنّ الآثار التي تركتها تلك المدرسة في أذهان عامّة الناس قد بلغت حدّاً يصعب تصوّره !

التاريخ في محكمة السُنّة :

ـ ماذا عساه أن يكون نصيب أبي ذرّ في تاريخ يكتبه العاذرون معاوية ؟ !

لقد عزم هذا التاريخ أن ينفي أبا ذرّ كما نفاه خصومه.. وأن يتركه وحيداً كما عاش وحيداً ومات وحيدا!!

ـ وماذا عساه أن يكون نصيب عمّار؟!

لقد سعى هذا التاريخ في محو أثره بعدما غاله سيف الفئة الباغية!!

ـ وماذا عساه أن يكون نصيب الأنصار بعد ما مضّت فيهم الأَثَرة فلم يجدوا إلّا الصبر، فاتّخذوه شعاراً ودثاراً؟ فالذي استأثر عليهم بحقّهم أيّام حياتهم، هل سيرعى لهم حقّهم بعد مماتهم؟!

ـ وماذا سيكون نصيب الخصم الألَدّ!! خصم الأبد.. أبي تراب وأهل بيته؟!

من هذه النوافذ التي نفتحها على التاريخ تتجلّى لك أسرار النبوّة.. فتهتف من الأعماق بشعور وبلا شعور: الصلاة والسلام عليك يا خير خلق الله، أشهد أنّك رسول الله حقّا!

فتعال نطلّ إطلالة تأمّل من تلك النوافذ:

فالنبيّ ﷺ يخصّ أبا ذرٍّ بقولٍ عَجَب!! ويمنح عمّاراً شهادة عجباً!! ويخبر الأنصار بنبأ عَجَب!! ويُخبر عليّاً بمثله وزيادة!! ويقرن بين الأنصار وعليٍّ بما يثير الدهشة والعجب!!

١ ـ **أبو ذرّ**: النبي ﷺ يخصّ أبا ذرّ بقولٍ عجب، فيقول ﷺ: «ما أقلّت الغبراء، ولا أظلّت الخضراء أصدق لهجةً من أبي ذرّ»[1]!!

---

(١) سنن الترمذي ٥ ح / ٣٨٠١ و٣٨٠٢، سنن ابن ماجة ١ ح / ١٥٦، الطبقات الكبرى لابن سعد ٤: ٢٢٨، المستدرك ٣: ٣٤٢.

لِمَ هذا الاختصاص لأبي ذرّ وحده ، وفي الصحابة كثير من أهل الصدق الذين لم يُعرف لأحدهم كذبة قطّ ؟

إنّ الإطلالة على هذا التاريخ تُنبئك أنّ النبيّ ﷺ لم يكن بقوله الشريف هذا يريد الإطراء على أبي ذرّ وحسب ، وإنّما كان النبيّ ﷺ يريد أن يقف بنفسه المقدّسة وبحديثه الشريف إلى جنب أبي ذرّ حين تقف الدولة ضدّه بكامل ثقلها .. يريد أن يشهد له ويصدّقه حين تكذّبه الناس ، وحين يتّهمه التاريخ !

وحين يبقى أبو ذرّ الرجل الذي ينطق وحده ، ويُنفى وحده ، ويموت وحده !

حين يكون خصمه الدولة بكامل ثقلها ، بأُمرائها وقُضاتها ومحدّثيها ومؤرّخيها ، فيعلو عليه الضجيج لتضيع أصداء صوته المخنوق !!

حينئذٍ يقف رسول الله ﷺ بشخصه الكريم وسنّته المطهّرة فيشهد له بأنّه الأصدق قولاً من كلّ ذلك الرعيل ، وأنّه الأثبت لهجةً من كلّ ذلك الضجيج ..

فإنْ جفاه الناس ، وأعرض عنه التاريخ ، فلا ضير عليه ، فإنّه كان وحده أُمّة في مقابل تلك الأُمّة ، وسيُبعث وحده يوم القيامة[1]!! وفي الحالين هو الأُمّة الأصدق لهجة والأمضى حجّةً والأعزّ ناصرا .

إنّ رسول الله ﷺ قد قال لنا بهذا الحديث : إذا رأيتم أُمّةً تتّهم أبا ذرّ وتردّ عليه ، فصدّقوه وكذّبوها ، ولا يغرّكم أنّ فيها رواة ومحدّثون ، فأبو ذرّ هو الأصدق لهجةً على الدوام ..

ولا يغرّكم فيها كثرة أو غلبة ، فأبو ذرّ وحده أُمّة !

وقبل ذلك كان النبي ﷺ قد أخبر أبا ذرّ بما سيكون معه ، إذ دخل المسجد

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢ : ٧٨ ، الإصابة ٤ : ٦٤ .

يوماً فوجده منجدلاً فيه، فقال له: «ألا أراك نائماً؟».

فقال أبو ذرّ: فأين أنام، هل لي من بيت غيره؟

فجلس إليه رسول الله ﷺ ثمّ قال له: «كيف أنت إذا أخرجوك منه؟».

قال: ألحق بالشام، فأكون رجلاً من أهلها.

فقال له: «كيف أنت إذا أخرجوك من الشام؟».

قال: أرجع إليه فيكون بيتي ومنزلي.

فقال له: «فكيف أنت إذا أخرجوك منه الثانية؟»[١].

فهذا الذي أخبر النبيّ ﷺ بوقوعه هو الذي كذّب به العاذرون لأنّ فيه أُموراً شنيعة بحقّ بعض السَلَف!!

ثمّ إنّ رسول الله ﷺ هو الذي أخذ على أبي ذرّ ألّا تأخذه في الله لومة لائم.

قال أبو ذرّ: «بايعني رسول الله ﷺ خَمساً، وواثقني سبعاً، وأَشْهَدَ اللهَ عليَّ سبعاً ألّا أخاف في الله لومةَ لائم»[٢].

أمّا عاذرو السَلَف فقالوا: إنّما أغواه ابن سبأ!!

تلك قصّة أبي ذرّ بين السُنّة والتاريخ.

لقد أراد رسول الله ﷺ أن يُسلّط الضوء على ذلك الفريق الساعي في تزييف التاريخ.

٢ ـ عمّار: ومثل الذي كان مع أبي ذرّ كان مع عمّار الذي قال فيه

---

(١) مسند أحمد ٦: ٤٥٧، سير أعلام النبلاء ٢: ٦١.

(٢) مسند أحمد ٥: ١٧٢، سير أعلام النبلاء ٢: ٦٢.

النبيّ ﷺ : « إذا اختلف الناس كان ابن سميّة مع الحق »[١] !

وهكذا عرّف به الصحابي الكبير حذيفة بن اليمان ، حيث سئل عن الفتن وانشقاق الأُمّة فِرقاً ، فقال : « انظروا الفئة التي فيها ابن سُميّة ـ عمّار ـ فاتّبعوه ، فإنّه يدور مع كتاب الله حيث دار »[٢].

وأعجب من هذا فإنّ عمّاراً قد أجاره الله من الشيطان على لسان نبيّه ﷺ ، وبهذا كان يعرفه أصحاب رسول الله ﷺ[٣].

فحين يأتي التاريخ ليصف عمّاراً بأنّه كان من أوّل المتأثّرين بدعوة ابن سبأ ، تأثّر به فأظهر الخلاف على عثمان ﷺ ! وتأثّر به فتعصّب لعليّ ﷺ وشدّد على حقّه في الخلافة[٤] ! عندئذٍ تظهر أبعاد تلك الأحاديث الشريفة .

فكأنّه ﷺ يقول لنا : إذا جاءكم أحد بمثل هذا عن عمّار فاعلموا أنّما هو افتراء باطل ، فإنّ عمّاراً قد أجاره الله تعالى من الشيطان ، فما كان يقوله عمّار فهو دينه وعقيدته ، وهو الحقّ ، وما هو من وحي شيطان .. ذلك غبار يُثار بوجه الفئة التي انتظم فيها عمّار ، وهي الفئة المحقّة ، فمهما تعدّدت الفئات فإنّ عمّاراً مع الفئة المُحقّة ، لا يفارقها ، يدور مع كتاب الله حيث دار .. فلا يصدّنّكم هذا عنه ، ولا يغرّنّكم أنّه يقال من قِبَل الفئة القويّة المتغلّبة على الأرض وعلى تدوين التاريخ ، فإنّ تلك هي الفئة الباغية .. فإنّ عمّاراً « تقتله الفئة الباغية » !!

---

(١) سير أعلام النبلاء ١ : ٤١٦ رجاله ثقات .

(٢) المستدرك ٣ : ٣٩١ وصحّحه الحاكم والذهبي .

(٣) صحيح البخاري ٣ : ١٣٦٨ ـ كتاب فضائل الصحابة ـ باب ٢٠ مناقب عمّار وحذيفة .

(٤) انظر : تاريخ الطبري ٤ : ٣٤١ ـ أحداث سنة ٣٥ ـ من رواية سيف بن عمر ، وعنه : الكامل في التاريخ ٣ : ١٥٥ ، تاريخ ابن خلدون ٢ : ٥٨٧ .

إنّها معجزة النبوّة..

فقد علم ﷺ أنّ عمّاراً سيكون قطباً من الأقطاب التي يدور عليها اختلاف الناس، فسوف يكون له أعداء يحاربونه بأكثر من سلاح، منها:

أ ـ أنّهم سيتّهمونه في عقيدته ويزعمون أنّه قد تأثّر بشياطين الإنس فأغوته ومالت به عن الرشاد.

ب ـ سيصفونه بإثارة الفُرقة والفتنة في هذه الأُمّة..

ج ـ سيقاتلونه فيقتلونه.

فردّ النبيّ ﷺ على الأوّل بإبلاغه أصحابه أنّ عمّاراً قد أجاره الله من الشيطان!! فمن اتّهم عمّاراً بشيء من ذلك فكذّبوه واعلموا أنّه مفترٍ من حزب الشيطان.

وردّ على الثاني فقال: «اذا اختلف الناس كان ابن سميّة مع الحقّ» «يدور مع كتاب الله حيث دار» فإذا رأيتم فئة تخالف عمّاراً فاعلموا أنّ تلك هي فئة الباطل والضلال!

وإذا دعاهم عمّار إلى شيء فردّوه وكذّبوه فإنّما يدعوهم إلى الحقّ، وهم يدعون إلى الباطل.. وتعجّب النبيّ ﷺ من أمر الناس مع عمّار فقال: «ما لهم ولعمّار؟! يدعوهم إلى الجنّة ويدعونه إلى النار!»[١].

وردّ على الثالث، فقال: «تقتله الفئة الباغية».

وقال: «من يعاد عمّاراً يعاده الله، ومن يُبغض عمّاراً يُبغضه الله»[٢]!!

---

(١) صحيح البخاري ١ ح/٤٣٦ ـ أبواب المساجد ـ باب ٣٠.

(٢) مسند أحمد ٤: ٩٠، المستدرك ٣: ٣٨٩ وصحّحه الحاكم والذهبي.

إنّهما شهادتان في آنٍ واحد : شهادة ببراءة عمّار ، وشهادة بجناية التاريخ .

شهادة لعمّار بأنّه مع الحقّ ، وشهادة على التاريخ بأنّه مع الباطل .

وهكذا رسمت السنّة مساراً ، وسار التاريخ في مسارٍ آخر .

٣ ـ الأنـصار : قال النبيّ ﷺ للأنصار : « ستلقون بعدي أَثَرَةً ، فاصبروا حتّى تلقوني على الحوض »[١] !

فهناك الجزاء ، وهناك النبيّ ﷺ معهم ، خصم لمن استأثر عليهم ، ومـن كان النبيّ خصمه فقد خسر !!

وذاق الأنصار تلك الأَثَرَة ، وذاقوا مُرَّ الصبر عليها ..

وقال ﷺ : « آية الايمان حبّ الأنصار ، وآية النفاق بُغض الأنصار »[٢] !

وقال ﷺ : « الأنصارُ لا يحبّهم إلّا مؤمن ، ولا يُبغضهم إلّا منافق ، فمن أحبّهم أحبّه الله ، ومن أبغضهم أبغضه الله »[٣] .

فتغلّب أُناس على أُمور المسلمين أبـغضوا الأنـصار واسـتأثروا عـليهم ، فطاوعهم التاريخ على ذلك !

٤ ـ عليّ : أُولئك الذين نالَ منهم التاريخ ـ أبو ذرّ ، وعمّار ، والأنصار ـ هم فئة عليّ عليه السلام : أبو ذرّ وعمّار هما اللذان لم يفارقا عليّاً قطّ ، ولا قدّما عليه بشراً غير رسول الله ﷺ .. والأنصار هم الذين أحبّوا عليّاً وأحبّهم ، حتّى جرّ عليهم حُبّه تلك الأَثَرَة .

---

(١) صحيح البخاري ٣ : ١٣٨١ ح / ٣٥٨١ ـ ٣٥٨٣ ـ كتاب فضائل الصحابة ـ باب ٣٨ .

(٢) صحيح البخاري ٣ : ح / ٣٥٧٣ ـ كتاب فضائل الصحابة ـ باب ٣٤ .

(٣) صحيح البخاري ٣ : ح / ٣٥٧٢ ـ كتاب فضائل الصحابة ـ باب ٣٤ .

وبعد ، فعليّ هو العنوان المستهدَف على الدوام من قِبَل خصومه السياسيّين المتغلّبين على البلاد .

وكما جعلَ النبيّ ﷺ حبّ الأنصار آية الإيمان ، وبغضهم آية النفاق ، وجعل ذلك لعليّ عليه السلام ، فعهد إليه عهداً : « لا يحبّك إلّا مؤمن ، ولا يبغضك إلّا منافق »[١] !

وقال له : « من كنت مولاه فعليّ مولاه ، اللّهمّ والِ من والاه ، وعادِ مَن عاداه »[٢] !

وقال له ولأهل بيته : « أنا حربٌ لمن حاربتم ، وسلم لمن سالمتم »[٣] !

فجاء التاريخ مسالماً وعاذراً بل مطاوعاً لمن أبغضهم وعاداهم وحاربهم !!

النتيجة ومنهج البحث :

أبو ذرّ ؛ قرّبته السنّة ، ونفاه الحاكمون ، فنفاه التاريخ !

وعمّار ؛ نصرته السنّة ، وقتله الباغون ، فغاله التاريخ !

والأنصار ؛ أدنتهم السنّة ، وأبعدهم المتغلّبون ، فأبعدهم التاريخ !

وعليّ ؛ حالفته السنّة ، وخاصمه القاسطون ، فخاصمه التاريخ !

ذاك مسار السنّة ، وهذا مسار التاريخ !!

---

(١) صحيح مسلم ١ : ٨٦ / ١٣١ ـ كتاب الإيمان ، سنن الترمذي ٥ : ٦٤٣ ح / ٣٧٣٦ ، سنن النسائي ٨ : ١١٦ ـ كتاب الإيمان ، سنن ابن ماجة ١ : ٤٢ ح / ١١٤ .

(٢) مسند أحمد ١ : ١١٩ ، ١٠٢ و ٤ : ٢٨١ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، سنن ابن ماجة ١ : ٤٣ ح / ١١٦ ، سنن النسائي ـ كتاب الخصائص بعدّة طرق .

(٣) مسند أحمد ٢ : ٤٤٢ ، سنن الترمذي ٥ : ٦٩٩ ح / ٣٨٧٠ ، سنن ابن ماجة ١ : ٥٢ ح / ١٤٥ ، مصابيح السنّة ٤ : ١٩٠ .

فالسنّة قد أدانت التاريخ مرّات ومرّات ، وقطعت معه موعداً يوم اللقاء على الحوض ! فجناية التاريخ ليست في اصطناع الأعذار فقط ، بل في مبادلة الأدوار أيضاً . .

فحين يكون أبو ذرّ وعمّار قد تأثّرا بابن سبأ ، أو انحرفا عن الجادّة بإثارة الفتنة ، فسوف يكون الحقّ مع خصومهم ، فالخصوم إذن هم الذين لزموا الصراط المستقيم ، وما كان عليه أبو ذرّ وعمّار هو الباطل ! !

فهذا هو مصير السنّة حين يكتب التاريخ بأقلام العاذرين ولإرضاء العامّة واستجلاب رضا المتغلّبين .

إنّه لفصام كبير بين مسار الإسلام كما أراده الله ورسوله ، وبين المسار الواقعي الذي شهده تاريخ الإسلام في بعض مراحله ، ومضى عليه التدوين في كثيرٍ من فصوله . . تلك حقيقة وقف عليها الكثير من الدارسين والمحقّقين ، ولم تَعُد من الأُمور الغامضة التي قد تُثير حفائظ المتمسّكين بكلّ ما يُنسَب إلى التراث .

لقد أدرك الجميع حقيقة أنّ معظم المؤرّخين الذين صاغوا هذا التاريخ هم من الموالين للسلطات سياسيّاً ، في عهود تأجّج فيها النزاع السياسي وازدادت حدّته حتّى امتدّ إلى كلّ ميادين الحياة ، فكان أقلّ ما يفعله المؤرّخون هو تبرير أعمال الخلفاء والأُمراء ، أيّاً كانوا ، ومهما كانت أعمالهم ، والكفّ عن ذكر ما يزعجهم من حقائق التاريخ ، وما لا يأذنون بكتابته !

كما أنّ معظم المؤرّخين كانوا أيضاً موالين للسلطات مذهبيّاً ، في عهود كان فيها النزاع المذهبي على أشدّه « وقد صار كلّ الفرق يحكي الشرّ عن مخالفيه ويكتم الخير ، ويروي الكذب والبهتان ، وينتحل الأحاديث النبويّة والمأثورات عن

السَلَف خدمةً لأغراض المتخاصمين »[١]!

ووجد المتديّنون والفقهاء في هذا التاريخ مادةً دسمةً في الانتصار لأوليائهم في السياسة والمذهب.

تذكير: ولا بدّ من التذكير بما قدّمناه أوّلاً من محاسن مراجعنا التاريخية ونقاط القوة فيها، ليزول اللبس، ويُعلم أنّ هذه الظاهرة لم تمتدّ على كلّ مساحات التاريخ، فهناك المساحات الحرّة التي لا تثير أحداً، وهناك ما يمرّ موضوعياً بين الروايات المتعدّدة، وهناك ما يمكن تقبّله ولو على مضض، وهناك فترات تضعف فيها رقابة الرأي العامّ، وهناك شجاعة المؤرّخ وإخلاصه للحقيقة، كلّ ذلك يقلّص من مساحة الأثر السياسي والمذهبي على التاريخ، لكنّه لا يلغيه.. وتلك الحقائق التي قدّمناها آنفاً شاهدة عليه.

تلك الحقائق هي التي جمعت الدارسين والمنصفين من أهل التحقيق والنظر على قولٍ واحد مفاده: إنّ معلوماتنا عن التاريخ بحاجة إلى مراجعة جادّة ودراسة في ضوء رؤية شمولية للتاريخ الإسلامي..

رؤية تحيط بجوهر رسالة الإسلام..

رؤية تكون فيها الشريعة الإسلامية بمصدريها الأساسين ـ القرآن والسنّة ـ هي المعيار الذي تقوم على أساسه الأطراف المتنازعة والفئات المختلفة.

ـ وهذا هو الذي أردناه في هذا الكتاب..

- فالقرآن والسنّة هما المصدران المعصومان اللذان يحكمان على كلّ ما عداهما، ولا شيء يحكم عليهما.

---

(١) د. محمود إسماعيل / الحركات السرّية.

● وإنّ القرآن والسنّة يعكسان الصورة التامّة لمسار الإسلام، في حياة الرسول ﷺ وبعده.

● وأمّا الواقع الذي صنعه المسلمون بعد الرسول ﷺ فهو من صنع المسلمين أنفسهم، وهو خاضع لميزان القرآن والسُنّة، فما كان منه موافقاً لهما فهو من الإسلام ومن مساره الشرعي الذي لا شكّ فيه، وما كان منه مخالفاً لهما فهو مسار آخر أولى أن يُنسب إلى أصحابه.

كما نرفض في دراستنا نوعين من الموازين خضعت لهما أكثر الدراسات في التاريخ والعقيدة، وهما:

● ميزان مَنَحَ أُصول المذهب سمة العصمة، فجعل نصوص القرآن والسنّة وحقائق التاريخ كلّها خاضعةً له، فما وافق المذهب فهو الحقّ عنده، وما خالف المذهب أُعمل فيه التأويل ولو إلى حدّ التعطيل وخصوصاً مع آيات الكتاب الكريم، وما لا يمكن تأويله من السنّة والحقائق التاريخية أنكرها بالمرّة وكذّب بها.

● وميزان مَنَحَ السياسة النافذة والأمر الواقع في مرحلةٍ ما سمة العصمة، وجعلها هي الحاكمة على نصوص القرآن والسنّة، فلا يقبل إلّا ما وافقها، وأمّا ما خالفها فمصيره إمّا إلى التأويل الذي يبلغ أحياناً منزلة النسخ والتعطيل، وإمّا إلى التكذيب والإنكار الذي ينال الكثير من السنّة النبويّة والوقائع التاريخية.

والله المسدّد للصواب ..

الباب الثاني

أساس نظام الحكم في الإسلام
بين الواقع والتشريع

الفَصلُ الأَوَّلُ

الصياغة النظرية
وآثار الواقع السياسي

وَأَنَّ هَـٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ ...
وَلَا تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ . .
ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ[1]

الذي يعرفه علماء الاجتماع ومتكلّمو المسلمين أنّ وجود النظام ضرورة لازمة لحفظ الاجتماع ، وعَدَمَه يعني الفوضى التامّة .

وقد عبّر ابن خلدون عن هذا النظام بأنّه : «قوانين سياسيّة مفروضة يُسلّمها الكافّة وينقادون إلى أحكامها ، فإذا خَلَت الدولة من مثل هذه السياسة لم يستتبّ أمرها ولم يتمّ استيلاؤها ﴿ سُنَّةَ اللهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْل ﴾ »[2] .

ورأى ابن حزم أنّ ذلك معلوم بضرورة العقل وبديهته ، وأنّ قيام الدين ممتنع غير ممكن إلّابالإسناد إلى واحد ـ (إمام) (خليفة) ـ يكون على رأس هذا النظام[3] .

فما هو موقف الإسلام من هذه الضرورة ؟

إنّها لمن دواعي الاستغراب أن تكون الضرورة وسنّة الله في خلقه هي مفترق الطرق بين المسلمين !

---

(١) الأنعام ٦ : ١٥٣ .

(٢) مقدّمة ابن خلدون : فصل ٢٥ ـ ص٢٣٨ .

(٣) الفِصَل ٤ : ٨٧ .

هل تفاعل الإسلام ـ كدين ومنهج للحياة ـ مع هذه الضرورة ، سنّة الله في خلقه ؟

الإسلام الذي تشعّبت أحكامه وتشريعاته حتّى استوعبت الجزئيّات الصغيرة في حياة الإنسان ، هل نتوقّع أنّه أهمل أوّل الضرورات وأهمّها ؛ ضرورة حفظ المجتمع وحفظ الدين وإقامة حدوده وأحكامه ؟

إنّ فريقاً كبيراً منّا يقول : نعم ، أهمل الإسلام ذلك .

عندئذٍ أوقف هذا الفريق نفسه أمام الحاجة الملحّة إلى مَلء هذا الفراغ الكبير في النظام الإسلامي .

فالإسلام الذي أخذ على عاتقه تنظيم حياة بني الإنسان كافّة إلى يوم القيامة سيأتي بفراغ كبير حين لا يقدّم جواباً محدّداً لأوّل أسئلة الحياة والمجتمع والشريعة[١] .

وأمام هذه الحاجة الملحّة قالوا : نعم ، إنّ الإسلام قد ترك هذا الأمر للأُمّة ، تختار لنفسها ما تراه الأصلح لحفظ نظامها وحفظ الشريعة ، فعندئذٍ لا يعدّ هذا إهمالا .

وهنا يتصدّر سؤال جديد ، يقول : ما هي الضوابط اللازم توفّرها لضمان شرعية ما تختاره الأُمّة ؟

فمن البديهي أنّ (نظام الحكم) موضوع مشترك بين الإسلام وغيره من الأنظمة ، سماوية كانت أو أرضية ، إنّما الذي يميّزه عن غيره هو هذه النسبة الملحقة به (إسلامي) . فكونه إسلامي يعني بالضرورة أن يكون محدّداً بمبادئ الإسلام وأحكامه ، فمن هنا فقط يستمدّ إسلاميّته ، لا من هوية الشخص الحاكم .

---

(١) وهذا الفراغ هو الذي دفع الشيخ علي عبدالرزاق أن ينفي أيّ صلة للدين الإسلامي بالسياسة والدولة المدنية ـ علي عبدالرزّاق / الإسلام وأُصول الحكم : الكتاب الثالث .

أمام هذا السؤال برز أُفق جديد ، حين أُسند الأمر هنا بالكامل إلى الواقع التاريخي للأُمّة في عصر الصحابة ، ورغم أنّ الكلام هنا سيدور على نفسه ، إذ يصبح اختيار بعض الأُمّة هو الدليل على شرعيّة ما اختاروه ، رغم ذلك فهو قول لا مناص منه !

وبهذا أصبح الواقع التاريخي للأُمّة ـ كما سيتّضح قريباً ـ جزءاً من الدين ، ومصدراً من مصادر العقيدة .

وأصبح الواقع الذي يسود في الأُمّة ، والقرار النافذ الذي يتّخذه الخليفة ، جزءاً من الشريعة يجب أن ننظر إليه كما ننظر إلى السنّة النبويّة .

وهذا المبدأ هو الذي شكّل السبب المباشر ـ ولو ظاهراً ـ في إقصاء عليّ بن أبي طالب عليه السلام عن الخلافة يوم الشورى ، إذ عرض عليه عبدالرحمن بن عوف البيعة على كتاب الله وسنّة رسوله وسيرة الشيخين أبي بكر وعمر ، فلمّا أظهر عليّ عليه السلام اعتقاده بالالتزام بكتاب الله وسنّة رسوله وحسب ، وبأنّه غير ملزم باتّباع سيرة الشيخين لأنّها ليست من مصادر الشريعة ، عندئذٍ رأى ذلك الفريق أنّ هذا الاعتقاد يعدّ مبرّراً كافياً في إقصاء صاحبه عن الخلافة وإسنادها إلى رجل آخر يتعهّد بالتزام ذلك الشرط مصدراً ثالثاً مع الكتاب والسنّة[١] .

---

(١) راجع : تاريخ اليعقوبي ٢ : ١٦٢ ، تاريخ الطبري ٤ : ٢٣٨ ، الكامل في التاريخ ٣ : ٧١ ، البداية والنهاية ٧ : ١٦٤ ـ ١٦٥ .

● تعقيب : أرى على دعاة السلفية أن يقفوا أمام هذه المسألة بجدّ ، فإنّها تناقض أصل دعوتهم التي ترفض الالتزام التامّ بأيّ مصدر آخر غير الكتاب والسنّة ، فدخول هذا الشرط الجديد في البيعة باطل إذن ، فإمّا أن تكون هذه البيعة باطلة ، وإمّا أن يكون أصل دعوتهم بحاجة إلى إعادة نظر . إنّ عليهم وفق مبدئهم أن يَنظَمّوا إلى شيعة عليّ ، أو أن يذعنوا للشيعة بأنّهم هم السلفيّون حقّاً .

إذن دخلت سياسة الأمر الواقع في التقسيم العملي لمصادر التشريع ، وبالخصوص في مجال النظام السياسي الإسلامي ، كما في المثال السابق ، وكما في الأعمّ الأغلب من تفاصيل هذا النظام كما سنرى . .

فحين جُعل اختيار الإمام ـ رأس النظام السياسي وفاتحة مساره المُقبل ـ منوطاً بالأُمّة ، فلا بدّ من مزيد بيانٍ وتحديد ، فما معنى أنّ الأمر منوط بالأُمّة ؟

هل يعني أن تجتمع الأُمّة بكامل أفرادها على رجل واحد في وقت واحد لتتمّ له البيعة فتصحّ خلافته ؟

ـ ذهب إلى هذا بعض المعتزلة ـ كأبي بكر الأصمّ والهشامية ـ ولكن لم يوافقهم عليه أحد لأنّه أمر لم يتحقّق قطّ ، ولا يمكن تحقّقه في الواقع بحال من الأحوال ، فهو تكليف ما لا يطاق .

لذا خفّف آخرون من شدّة ذلك ، فقالوا : إنّ المراد بالأُمّة هنا فضلاؤها من كل بلد ومدينة ، لا سائر أفرادها .

ـ لكنّ هذا الرأي هو الآخر لم يحظ بالقبول لأنّه لم يكن له في الواقع مصداق ، بل رأى البعض فساد هذا الرأي لأنّه لا بدّ من ضياع أُمور المسلمين قبل أن يُجمع جزء من مئة جزء من فضلاء أهل البلاد الإسلامية المتعدّدة الأطراف[1] .

وإلى هنا لم يكن لهذه الآراء دليل من الشرع ولا من الواقع .

ـ أمّا الجمهور فذهب إلى أنّ الإمامة تنعقد باختيار أهل الحلّ والعقد فقط ،

---

(١) الفِصَل ٤ : ١٦٨ .

لا جميع الأُمّة ولا جميع فضلائها .

مَن هم أهل الحلّ والعقد ؟

سؤال كبير يواجه النظرية الأخيرة ، تتفرّع منه أسئلة أُخرى :

فمن هم أهل الحلّ والعقد ؟

ما هي مواصفاتهم ؟ ومَن الذي يتولّى اختيارهم ؟ وكيف يتمّ اختيارهم ؟ وكم يكون عددهم ؟ وما هي حدود صلاحياتهم ؟ وما هو الأُسلوب الذي سيعتمدونه في انتخاب الخليفة ؟

ليس هناك نصّ من الشرع ولا شيء من السيرة النبويّة يمكن الرجوع إليه في الإجابة على شيء من هذه الأسئلة ، من هنا تعدّدت الإجابات وتناقضت ، ومع ذلك فإنّ أيّاً منها لم يقدّم حلّاً شافياً لتلك الأسئلة . .

ـ فبعضهم قال : لا تنعقد الإمامة إلّا بجمهور أهل الحلّ والعقد من كلّ بلد ، ليكون الرضا بهم عامّاً ، والتسليم لإمامته إجماعاً .

ـ وردّه الآخرون ، فقالوا : هذا مذهب مدفوع ببيعة أبي بكر ﷺ على الخلافة باختيار من حضرها ، ولم يُنتَظر قدوم غائب عنها .

ومن هؤلاء من قال : أقلّ ما تنعقد به الإمامة خمسة من أهل الحلّ والعقد يجتمعون على عقدها ، أو يعقدها أحدهم برضا الأربعة ، واستدلّوا لذلك بأمرين :

الأوّل : أنّ بيعة أبي بكر انعقدت بخمسة اجتمعوا عليها ثمّ تابعهم الناس فيها . والخمسة هم : عمر بن الخطّاب ، وأبو عبيدة بن الجرّاح ، وسالم مولى أبي حذيفة ، وأُسيد بن حُضير ، وبشير بن سعد .

والثاني: أنّ عمر بن الخطّاب جعل الشورى في ستّة ليُعقد لأحدهم برضا الخمسة.

ومنهم من قال: بل تنعقد بثلاثة، يتولّاها أحدهم برضا الاثنين، ليكونوا حاكماً وشاهدين، كما يصحّ عقد النكاح بوليّ وشاهدين.

ومنهم من قال: بل تنعقد بواحد، لأنّ العبّاس قال لعليّ عليه السلام: امدُد يدك أُبايعك، فيقول الناس: عمّ رسول الله بايع ابن عمّه. فلا يختلف عليك اثنان. ولأنّه حكم، وحكم واحد نافذ[1].

والاضطراب واضح في هذه الاجابات، ومصدره رجوعها إلى الأمر الواقع في وجوهه المختلفة، وإلى أقيسة غير صحيحة لاختلاف الموضوع بين عقد الخلافة وعقد النكاح أو حكم الواحد.

ـ وقد كشف ابن حزم عن فساد هذه الآراء في أثناء عرضه لها، وقال: كلّ قول في الدين عريّ عن دليل من القرآن أو من سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو من إجماع الأُمّة المتيقّن فهو باطل بيقين، قال تعالى: ﴿ **قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ** ﴾[2] فصحّ أنّ مَن لا برهان له على صحّة قوله فليس صادقاً فيه[3].

ثمّ قال: فإذ قد بطلت هذه الأقوال كلّها فالواجب النظر في ذلك على ما أوجبه الله تعالى في القرآن والسنّة وإجماع المسلمين، كما افترض علينا عزّ وجلّ إذ يقول: ﴿ **أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ** ﴾[4].

---

(١) راجع: الأحكام السلطانية / للماوردي: ٦ ـ ٧.

(٢) النمل ٢٧: ٦٤.

(٣) الفِصَل ٤: ١٦٨.

(٤) الفِصَل ٤: ١٦٩، والآية من سورة النساء ٤: ٥٩.

ولكن ابن حزم حين أبطل هذه الآراء كلّها لأنّها كانت عريّة عن الدليل الشرعي ، لم يُفلح في إيجاد البديل المتماسك كما سنرى ذلك في محلّه من هذا الفصل .

وجوه تعيين الخليفة :

هذه المسألة الكبرى في نظام الدين والدنيا كيف تجد لها حلّاً حين يغفلها التشريع بمصدريه الرئيسين ـ القرآن والسنّة ـ ويفوّض أمرها إلى الأُمّة ؟

فهل هناك قاعدة ثابتة تستند إليها الأُمّة في تعيين الخليفة ؟

وما مدى شرعية هذه القاعدة ؟

الحقّ أنّنا لم نقف من خلال هذه النظرية على قاعدة واحدة محدّدة المعالم اعتمدتها الأُمّة في اختيار الإمام لتكتسب شرعيّتها من الإجماع ، وإنّما وجدنا أساليب مختلفة لا يترجّح أحدها على الآخر بدليل شرعي .

عندئذٍ وجدنا أنفسنا مضطرّين إلى قبول تلك الأساليب كلّها ، لا لكونها مؤيّدة بدليل من الشرع ، بل لأنّها قد حصلت في الفترة المتقدّمة من تاريخ الأُمّة ، أي في عهد الصحابة ، مع أنّها كانت عريّة عن دليل الإجماع أيضاً . .

فقالوا : هناك ثلاثة وجوه لتعيين الخليفة :

الوجه الأوّل : اختيار أهل الحلّ والعقد ، ويطلق عليه (نظام الشورى) أيضاً .

لكنّ نظام الشورى هذا لم يتّخذ شكلاً واحداً عند الصحابة ، لذا فقد فصّلوا فيه تبعاً لذلك الاختلاف ، فقالوا : الشورى على شكلين :

الأوّل : نظام الشورى ابتداءً ، كما حدث في بيعة أبي بكر وعليّ بن أبي طالب .

والثاني : نظام الشورى بين عدد يعيّنهم الخليفة السابق ، كما صنع عمر .

الوجه الثاني : العهد .

وهو أن ينصّ الخليفة قبل موته على مَن يخلفه . وقد اتّخذ هذا العهد أشكالاً ثلاثة :

الأوّل : أن يعهد الخليفة إلى واحد ، كما صنع أبو بكر في عهده إلى عمر .

الثاني : أن يعهد إلى جماعة يكون الخليفة واحداً منهم ، كما صنع عمر في عهده إلى ستّة نفر ينتخبون الخليفة القادم من بينهم .

الثالث : أن يعهد إلى اثنين فأكثر ويرتّب الخلافة فيهم بأن يقول : الخليفة بعدي فلان ، فإذا مات فالخليفة بعده فلان ، وفي هذا النظام تنتقل الخلافة بعده على الترتيب الذي رتّبه ، كما عهد سليمان بن عبدالملك إلى عمر بن عبدالعزيز بعده ثمّ إلى يزيد بن عبدالملك ، وكذلك رتّبها هارون الرشيد في ثلاثة من بنيه : الأمين ، ثمّ المأمون ، ثمّ المؤتمن[1] .

الوجه الثالث : القهر والاستيلاء ، أو الغَلَبة بالسيف[2] .

قال الإمام أحمد : « ومن غلبهم بالسيف حتّى صار خليفة وسمّي أمير المؤمنين فلا يحلّ لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماماً ، برّاً كان أو فاجراً » .

وعند وجود إمام مستقرّ ثمّ يخرج عليه آخر طلباً للملك ، فقد قال الإمام

---

(١) راجع : الأحكام السلطانية / للماوردي : ٦ ـ ١٤ ، الأحكام السلطانية / للفرّاء : ٢٣ ، مآثر الإنافة ١ : ٣٩ ـ ٥٨ .

(٢) الأحكام السلطانية / للفرّاء : ٢٠ ، مآثر الإنافة ١ : ٥٨ ، شرح المقاصد ٥ : ٢٣٣ .

أحمد : « الإمامة لمن غلب » واحتجّ لذلك بأنّ ابن عمر صلّى بأهل المدينة في زمن الحرّة ، وقال : « نحن مع من غلب »[١] .

والأمر مطّرد ، فلو ثبتت الإمامة لواحد بالقهر والاستيلاء ، فيجيء آخر ويقهره ويستولي على الأمر ، ينعزل الأوّل ويصير الإمام هو الثاني[٢] .

وظاهر جدّاً أنّ هذه النظرية إنّما هي نظرية تبرير ، لا نظرية تشريع .

إنّها نظريّة تبرير الأمر الواقع وإضفاء الشرعية عليه ، والدافع الوحيد إلى هذا التبرير هو إعفاء الصحابة من تهمة العمل في هذا الأمر الخطير بدون دليل من الشرع ، وإعفاؤهم ممّا ترتّب على ذلك من نتائج .

لأجل هذا ظهر في هذه النظرية من التكلّف والتعسّف ما لا يخفى ، ومن ذلك :

١ ـ إنّ أيّاً من هذه الوجوه الثلاثة لا يستند إلى دليل شرعي ألبتّة ، ولم يكن يعرفه حتّى فقهاء الصحابة قبل ظهوره على الواقع . ومن هنا طعن ابن حزم هذه الوجوه كلّها كما تقدّم .

٢ ـ إنّ مبدأ الشورى المذكور في الوجه الأوّل والمأخوذ من بيعة أبي بكر ﵁ لم يكن قد تحقّق في تلك البيعة ، وليس لأحد أن يدّعي ذلك بعد أن وصفها عمر ﵁ ـ في خطبته التي رواها البخاري وغيره وأصحاب السير ـ بأنّها كانت فلتة ، عن غير مشورة !

ولم يكن هذا قول عمر وحده ، بل كان يقيناً في أذهان الصحابة وعلى

---

(١) الأحكام السلطانية / للفرّاء : ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ .
(٢) مآثر الإنافة ١ : ٧١.

ألسنتهم ، لذا قال بعضهم : لئن مات عمر لأُبايعنّ لفلان ، فما كانت بيعة أبي بكر إلّا فلتة .

فلمّا بلغ عمر ذلك لم ينكره بل أكّده ، فقال : « لا يغترَّنَّ امرؤٌ أن يقول إنّما كانت بيعة أبي بكر فلتة وتمّت ، ألا إنّها قد كانت كذلك ، ولكن وقى الله شرّها »[1] !

وشتّان بين الشورى والفلتة !

والغريب أنّ عمر قد نهى عن تكرار مثل تلك البيعة ، وحذّر من العودة لمثلها تحذيراً شديداً خشية أن يكون عاقبتها القتل ، فقال : « فمن بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه تغرّة أن يقتلا » .

إنّه يقول : « من عاد لمثلها فاقتلوه »[2] !!

وفي هذا وحده دليل كافٍ على إلغاء صفة الشرعيّة عن تلك البيعة ، فإنّما هي بيعة ساقتهم إليها الأحداث ، فلا يصحّ العودة لمثلها بحال .

وهكذا رآها أبو عليّ الجُبّائي والقاضي عبدالجبّار ، فقالا : إنّ الفلتة ليست هي الزلّة والخطيئة ، وإنّما تعني البغتة من غير رويّة أو مشاورة ، ويقصد عمر بقوله : « من عاد إلى مثلها فاقتلوه » أنّ من عادَ إلى الطريقة التي تمّت بها البيعة لأبي بكر من غير مشاورة أو عذر ولا ضرورة ، ثمّ طلب من المسلمين البيعة ، فينبغي قتله[3] .

هذا ما كان يعرفه الصحابة وكثير غيرهم عن تلك البيعة إذن . .

---

(١) صحيح البخاري ـ كتاب المحاربين باب١٦ / ح ٦٤٤٢ ، مسند أحمد ١ : ٥٦ ، سيرة ابن هشام ٤ : ٣٠٨ ، تاريخ الطبري ٣ : ٢٠٥ .

(٢) الملل والنحل ١ : ٣٠ ، شرح المواقف ٨ : ٣٥٨ .

(٣) المغني ٢٠ : ٣٤٠ ، وعنه د . مصطفى حلمي / نظام الخلافة بين أهل السنّة والشيعة : ٤٦ .

أمّا عامّة المتأخّرين فكأنّهم قد عزّ عليهم أن ينظروا إليها بتلك النظرة ، فأضفوا عليها صبغة الشورى ليجعلوا منها ـ في ثوبها الجديد ـ الوجه الشرعي الأوّل في اختيار الخليفة .

ولم يكتف بعضهم بهذا القدر حتّى أضفى عليها صبغة الإجماع ابتداءً ، كما فعل ابن تيمية[١] !

غير أنّها دعوى لا يؤيّدها شيء من النقل الصحيح ، بل حتّى غير الصحيح ، فليس في شيء من أخبار تلك البيعة ما يُشير إلى ذلك الإجماع من قريب أو بعيد .

والذي دعا ابن تيميّة إلى هذا هو عقيدته في شرط صحّة البيعة ، إذ كان يرى وفقاً للمذهب الحنبلي أنّه يُشترط لصحّة البيعة اجتماع جمهور أهل الحلّ والعقد في بلد الخليفة[٢] .

لكنّ الآخرين ردّوا هذا الشرط تصحيحاً لبيعه أبي بكر خاصّة ، فقالوا : هذا مذهب مدفوع ببيعة أبي بكر ، فقد تمّت بعقد رجل واحد ورضا أربعة ، ولم يُنتظر فيها حضور من لم يحضرها [٣] .

وهذا الكلام الأخير هو الموافق لما صحّ عن عمر في خطبته المتقدّمة ، والموافق لسائر ما ورد من النقل في أخبار السقيفة .

٣ ـ الخوف من وقوع الفتنة ، كان هو العذر المنتخب في تبرير أوّل بيعة لأوّل خليفة حين تمّت عن غير مشورة ، ولم يُنتظر فيها حضور الكثير من كبار

---

(١) انظر : منهاج السنّة / لابن تيميّة ٣ : ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢١٨ .

(٢) الأحكام السلطانية / للفرّاء : ٢٣ .

(٣) الأحكام السلطانية / للماوردي : ٦ ـ ٧ .

المهاجرين والأنصار ممّن ينبغي أن يكون في طليعة أهل الحلّ والعقد .

فالعذر في هذا التعجّل هو خوف الاختلاف والفتنة ، وهذا ظاهر أيضاً في نصّ خطبة عمر ﷺ .

لكنّ الغريب أنّ (الفتنة) قد عادت لتصبح طريقاً شرعياً من طرق تعيين الخليفة !

ففي الوجه الثالث يرون القهر والاستيلاء والتغلّب بالسيف طريقاً إلى الخلافة ، والمتغلّب دائماً هو الخليفة الشرعي الواجب الطاعة ! وما يزال الطريق مفتوحاً أمام كلّ طامح !

وهل الفتنة شيء غير هذا ؟ !

ثمّ كيف يقول بهذا من يعتمد بمبدأ الشورى ، واختيار أهل الحلّ والعقد ؟ !

إنّ المضيّ على طريقة تبرير الأمر الواقع هو الذي أدّى إلى ظهور هذا التناقض وأمثاله .

٤ ـ هل يستدعي قبول الأمر الواقع كلّ هذا القدر من التنظير والتبرير ؟

أليس من الأولى أن تكون هناك نظرية ثابتة محدّدة المعالم تُبنى باعتماد نصوص الشريعة ومفاهيم الإسلام وروح الإسلام ، ثمّ بعد ذلك توزن عليها عقود الخلافة التي تمّت بالفعل ، فكل عقد وافق هذه النظرية وانسجم معها فهو عقد شرعي صحيح ، يكون عنده الخليفة الذي تمّت له البيعة إماماً وأميراً للمؤمنين وخليفة من خلفاء رسول الله ﷺ بحقّ ، وكلّ عقد لم يوافق تلك النظرية فهو عقد غير صحيح ؟

وعندئذٍ يكون قبول الأمر الواقع المخالف للشروط الصحيحة حالة من

حالات الضرورة ما دامت الأُمّة عاجزة عن إصلاحه.

وهذا القول هو الذي تؤيّده السنّة، إذ أطلقت على هذا النوع من الحكم اسم «الملك العضوض» أي الذي فيه عسف وظلم، فكأنّهم يُعَضّون فيه عضّاً!

وروي أيضاً «مُلوك عُضوض» وهي صيغة جمع، مفردها: مَلكٌ عِضّ، وهو الخبيث الشرس[١].

فكيف يجتمع هذا مع الخلافة الشرعية؟

إمامة المفضول:

هل تعدّ الأفضلية شرطاً في الإمامة؟

قالوا: نعم. ثمّ قالوا: لا. وفي كلا القولين غاب الدليل الشرعي.

والأمر الوحيد الذي قَلَبَ الموقف من اشتراط الأفضلية هنا: هو القبول بشرعيّة التغلّب بالسيف طريقاً إلى الخلافة، بعد أن كان طريقها الشورى والعهد!

فحين كان لزاماً تبرير خلافة معاوية بن أبي سفيان وتقديمه على سائر الصحابة، كان لزاماً أن يُلغى القول باشتراط الأفضليّة في الإمامة!

هذا فيما كان الرأي أنّ الإمامة لا تكون إلّا للأفضل[٢]، حتّى اشتدّ النزاع وطال في تفضيل بعض الصحابة على بعض تثبيتاً لهذا المبدأ، وحتّى ظهرت العقيدة بأنّ الخلفاء الراشدين هم أفضل الأُمّة، وأنّ ترتيبهم في الفضل موافق لترتيبهم في

---

(١) لسان العرب ـ مادة (عضض).

(٢) شرح المقاصد / للتفتازاني ٥ : ٢٩١.

الخلافة، فأفضل الأُمّة: أبو بكر، ثمّ عمر، ثمّ عثمان، ثمّ عليّ[١].

وشدّد بعضهم في التزام هذه القاعدة حتّى قال: مَن فضّل عليّاً على عثمان فقد أزرى على المهاجرين والأنصار[٢]. ليصوّر في ذلك أنّ المهاجرين والأنصار لم يقدّموا عثمان في الخلافة إلّا لاعتقادهم أنّه أفضل من عليّ.

لكن لمّا أُريد تبرير قبول خلافة معاوية ومَن بعده، كان لا بدّ من ظهور قولٍ آخر:

ـ قال الجويني إمام الحرمين: والذي صار إليه معظم أهل السنّة أنّه يتعيّن للإمامة أفضل أهل العصر، إلّا أن يكون في نصبه هَرْجٌ وهيجان فتن، فيجوز نصب المفضول إذ ذاك.

وقال: مسألة امتناع إمامة المفضول ليست بقطعيّة.

ثمّ علّل ذلك بأنّ الشرع لا يمنع منه، كيف ولو تقدّم المفضول في إمامة الصلاة لصحّت الصلاة وإن تُرِكَ الأولى[٣]؟

ـ وبرّر الرازي ذلك بأنّ دخول الفاضل تحت إمامة المفضول ممّا يُسهّل على من هو أنقص فضلاً من الأمير الدخول تحت طاعته، ففي إمامة المفضول رياضة للفاضل وكسر ما فيه من نخوة[٤]!

ـ ودافع ابن حزم عن إمامة المفضول من عدّة وجوه:

---

(١) شرح المقاصد / للتفتازاني ٥: ٢٩٠، العقيدة / لأحمد بن حنبل: ١٢٣، الاقتصاد في الاعتقاد / للغزالي: ١٥٣.

(٢) العقود الدريّة: ٢٠٩، عن ابن تيميّة.

(٣) الإرشاد / للجويني: ٣٦٣.

(٤) الرازي / نهاية العقول، عنه نظرية الإمامة: ١٥٩.

الأوّل : أنّه لا يمكن معرفة الأفضل إلّا بالظنّ ، والظنّ لا يغني من الحقّ شيئاً .

الثاني : أنّ قريشاً قد كثرت وطبّقت الأرض من أقصى الشرق إلى الغرب ، ولا سبيل إلى معرفة الأفضل من قوم هذا مبلغ عددهم .

والثالث : إجماع الأُمّة على بطلان شرط الأفضلية في الإمامة ، فإنّ جميع الصحابة ممّن أدرك ذلك العصر أجمعوا على صحّة إمامة الحسن أو معاوية ، وقد كان في الناس أفضل منهما ، كسعد بن أبي وقّاص وسعيد بن زيد وابن عمر ، فلو كان ما قاله الباقلّاني ـ في وجوب إمامة الأفضل ـ حقّاً ، لكانت إمامة الحسن ومعاوية باطلة[1] .

ملاحظات :

ألا يظهر أنّ الموضوعيّة قد غابت بالكامل عن هذه النظريّة ؟

انظر في الملاحظات التالية :

١ ـ إنّ الخوف من وقوع الهرج وهيجان الفتن الذي كان مبرّراً لقبول خلافة معاوية وفي الناس مَن هو أفضل منه ، هذا العذر نفسه قد جرى على لسان عمر بن الخطّاب ﵁ في تقديم أبي بكر ﵁ على عليّ ﵇ !

قال عمر في حديث له مع ابن عبّاس يذكر فيه أمر الخلافة وحقّ عليّ ﵇

---

(١) الفصل ٤ : ١١ . ونقله عنه الدكتور أحمد محمود صبحي ثمّ عقّب عليه فقال : وهكذا يُنكر ابن حزم أنّ معاوية قد استولى على أمر هذه الأُمّة قهراً بالسيف ، أمّا إمامة الحسن فهذا هو رأيه الشخصي في الحسن ، وإن لم يكن رأي جميع من بايعوه حيث اعتقدوا بأفضليّته بعد عليّ ـ نظرية الإمامة : ٢٥٩ .

فيها، قال: لقد كان في رسول الله من أمره ذروٌ من قول[١].. ولقد أراد في مرضه أن يصرّح باسمه فمنعت من ذلك إشفاقاً وحيطةً على الإسلام! وربّ هذه البنية لا تجتمع قريش عليه أبداً[٢]!

ومرّةً أُخرى قال عمر لابن عبّاس ﷺ: أتدري ما منع الناس منكم؟

قال: لا.

قال عمر: لكنّي أدري، كرهت قريش أن تجتمع فيكم النبوّة والخلافة فتجخفوا جخفاً[٣]، فنظرت قريش لنفسها فاختارت[٤].

ـ وفي ثالثة قال: ما أظنّهم منعهم عنه إلّا أنّه استصغره قومه[٥].

ـ وفي رابعة قال فيه: والله لولا سيفه لما قام عمود الإسلام، وهو بعد أقضى الأُمّة، وذو سابقتها، وذو شرفها.

فقيل له: فما منعكم عنه يا أمير المؤمنين؟

قال: حداثة السنّ، وحبّه بني عبدالمطّلب[٦].

ـ وفي خامسة قال: استصغرناه، وخشينا ألّا تجتمع عليه العرب وقريش لما قد وَتَرَها[٧].

---

(١) أي طرف من قول.

(٢) شرح ابن أبي الحديد ١٢ : ٢١ عن ابن طيفور في كتابه (تاريخ بغداد).

(٣) الجخف: التكبّر.

(٤) تاريخ الطبري ٤ : ٢٢٣، الكامل في التاريخ ٣ : ٦٣ ـ ٦٥، شرح ابن أبي الحديد ١٢ : ٥٣ ـ ٥٤.

(٥) الموفّقيات / للزبير بن بكّار، شرح ابن أبي الحديد٦ : ٤٥، ١٢ : ٤٦.

(٦) أمالي أبي بكر الأنباري، شرح ابن أبي الحديد ١٢ : ٨٢.

(٧) محاضرات الأُدباء / للراغب الأصفهاني ٢ : ٤٢٨.

ـ وفي سادسة : في خطبته التاريخيّة في وصف قصّة السقيفة ، إذ قال في ختامها : « فارتفعت الأصوات ، وكثر اللغط ، فلمّا أشفقت الاختلاف قلت لأبي بكر : ابسط يدك أُبايعك ، فبسط يده ، فبايعته وبايعه المهاجرون وبايعه الأنصار... خشينا إن فارقنا القوم ولم تكن بيعة أن يُحدِثوا بعدنا بيعة ، فإمّا أن نتابعهم على ما لا نرضى ، أو نخالفهم فيكون فساد[1] !

إذن لماذا لا يقال إنّ تقديم أبي بكر رضي الله عنه كان لهذه الأعذار أو بعضها ، وليس على أساس التفضيل ؟

إنّ الإغضاء عن كلّ هذه النصوص ، وعن غيرها ممّا ثبت عن كثير من الصحابة في تفضيلهم عليّاً عليه السلام على غيره أمرٌ لا يقرّه البحث الموضوعي .

٢ ـ أغرب من ذلك أنّهم استدلّوا على جواز إمامة المفضول بجواز إمامته في الصلاة ، فكما تصحّ إمامة المفضول في الصلاة تصحّ إمامته على الأُمّة .

هذا مع أنّ الإمامة في الصلاة كانت هي الدليل الأوّل على تفضيل أبي بكر رضي الله عنه وعلى إمامته ، فحين قلنا بتفضيل أبي بكر وأحقّيّته في الخلافة ، قلنا : إنّ أوّل الأدلّة على ذلك تقدّمه في الصلاة !

فلماذا لا يقال إنّه قُدّم في الصلاة لجواز تقديم المفضول على الفاضل ؟

إنّه تناقض ظاهر ..

٣ ـ إنّ طريقة انتخاب أبي بكر كانت صريحةً تماماً بغياب مبدأ التفضيل ، وكلمة عمر المتّفق على صحّتها : « إنّ بيعة أبي بكر كانت فلتةً ، ولكن وقى الله شرّها » من أهم الأدلّة على ذلك .

---

(١) صحيح البخاري ـ كتاب المحاربين ـ باب ١٦ ح / ٦٤٤٢ .

فلا يستطيع أحد أن يدّعي إذن أنّ الصحابة قد أجمعوا على أنّ الإمام لا يكون إلّا الأفضل، ثمّ أجمعوا على تفضيل أبي بكر فبايعوه على هذا الأساس!

إنّ أيّ دعوى من هذا القبيل تنهار أمام كلمة عمر المتقدّمة، كما تنهار أمام تفاصيل أحداث السقيفة والبيعة.

٤ ـ قول أبي بكر في أوّل خطبةٍ له: «وليتكم ولستُ بخيركم» إنّما كان ـ كما رأى الباقلّاني ـ لكي يدلّهم على جواز إمامة المفضول عند عارض يمنع من نصب الفاضل[١].

إذن لماذا لا نذهب إلى أنّ المفضول هنا هو أبو بكر، مع تصريحه بذلك، ثمّ نجتهد في تبرير العارض الذي منع من نصب الفاضل؟!

نتيجة:

ألا يظهر من هذه الملاحظات أمران مهمّان:

الأوّل: أنّ هذه النظرية قد تقلّبت مع تقلّب الأحداث متابعةً للأمر الواقع، وأنّها لم تستند على دليل شرعي ثابت لتكتسب منه الثبات؟

والثاني: أنّ هذه العقيدة في ترتيب الخلفاء في الفضل بحسب ترتيبهم في الخلافة إنّما هي عقيدة ظهرت متأخّرة عن عهد الخلفاء من أجل تثبيت طرق البيعة وإضفاء الشرعية عليها؟

وإلى مثل هذا خلص الدكتور أحمد محمود صبحي، حيث قال: الواقع أنّ متكلّمي أهل السنّة وفقهائهم لم يسلّموا بجواز إمامة المفضول مستندين إلى أصل

---

(١) الباقلّاني /التمهيد: ١٩٥، عنه: نظام الخلافة بين أهل السنّة والشيعة: ٥٦.

من أُصول الدين ، ولكنّهم جوّزوا ذلك إمّا تبريراً لسلطان الخلفاء ولخلع الصفة الشرعية على خلافتهم ، وإمّا على سبيل معارضة آراء خصومهم من الشيعة[١].

والأمران معاً ـ تبرير الواقع ، ومعارضة الخصوم ـ كانا أصلاً في ولادة مبدأ جديد رافق هذه النظرية ، ألا وهو مبدأ « إعذار السَلَف » .

إعذار السَلَف :

لا شكّ أنّه مبدأ حسن وجذّاب ، فمن الجميل المستحسن أن نذكر سَلَفنا المتقدّم بكلّ خير ، ونعرف لهم حقوقهم ، ونذبّ عنهم ما وجدنا إلى ذلك سبيلاً .

لكنّ الحقّ أنّ الناظر إلى هذا المبدأ بتجرّد لا يراه إلّا مبدءاً متهافتاً قد صيغ أصلاً لتبرير الواقع ومعارضة الخصوم ! ! فمثلاً : حين كان ينبغي لهذا المبدأ أن يتّسع للسلف الصالح قاطبةً ، نراه قد توجّه توجّهاً منحازاً إلى الفئة المتنفّذة وصاحبة القرار السياسي ، فلا يتردّد أصحاب هذا المبدأ في صبّ اللوم على رجال من كبار الصحابة حين أظهروا خلافاً ، أو أبدوا رأياً معارضاً للخلافة في بعض عهودها ، دون أن يراعى فيهم مبدأ « إعذار السَلَف » . .

فيقع اللوم على المقداد وعمّار حين تكلّما في أمر الخلافة بحجّة أنّهما ليسا من قريش فلا يحقّ لهما التدخّل في اختيار الخليفة ، فهذا الأمر من حقّ قريش وحدها . .

ولكن حين تدخّل فيه سالم مولى أبي حذيفة أصبح سالم معدوداً في أهل الحلّ والعقد الذين تنعقد بهم البيعة . . هذا ولم يكن سالم قرشياً ، بل لم يكن عربياً أيضا !

---

(١) نظرية الإمامة : ١٥٨ .

والسرّ في هذا التناقض أنّ سالماً كان أحد الخمسة الذين انعقدت بهم البيعة لأبي بكر، بينما كان المقداد وعمّار يدعوان إلى حقّ عليّ عليه السلام في الخلافة.

ولما نجمت الخلافات أيّام عثمان كان ينصبّ اللوم على عبدالله بن مسعود وأبي ذرّ وعمّار وعبادة بن الصامت ومحمّد بن أبي حذيفة وعمرو بن الحَمِق الخزاعي رضي الله عنهم دون خصومهم، فلم يُنظر فيهم إلى مبدأ « إعذار السلف »!

لكنّ هذا المجرى لم يمض مطّرداً، بل توقّف عن دورته هذه مرّةً، وفي مرحلة واحدة من مراحل الخلافة.. فلم يكن الصحابة الذين أظهروا خلافاً على عليّ عليه السلام أيام خلافته محلّ لوم وتعنيف، بل ولا محلّ عتاب.. ففي هذا العهد وحده فتح مبدأ إعذار السَلَف بابه على مصراعيها، فخصوم عليّ عليه السلام كانوا دائماً مجتهدين مأجورين على خلافهم ذاك حين أخطأوا في الاجتهاد، وكلّ ما ثبت عنهم من الخلاف فلا بدّ أن « يُستنبط له تأويلاً، فما تعذّر عليك تأويله، فقل: لعلّ له تأويلاً وعذراً لم أطّلع عليه »[1]!

وهكذا مع من قاتل عليّاً عليه السلام من الصحابة جميعا..

فمعاوية ومن معه مخطئون، مجتهدون، مأجورون أجراً واحداً[2]، حتى وإن تواتر الحديث: « من كنت مولاه فعليّ مولاه »! وحتىّ مع أبي الغادية قاتل عمّار، رغم أنّه قد صحّ الحديث في عمّار: « قاتِلُه وسالِبُه في النار »[3]!

---

(١) النصّ للإمام الغزالي في كتابه (الاقتصاد في الاعتقاد) : ١٥٣.

(٢) الفِصَل ٤ : ١٦١، ١٦٣، الاقتصاد في الاعتقاد : ١٥٣، البداية والنهاية ٧ : ٣١٠.

(٣) الطبقات الكبرى ٣ : ٢٦١، أُسد الغابة ٤ : ٤٧، سير أعلام النبلاء ١ : ٤٢٠، ٤٢٥، ٤٢٦، مجمع الزوائد ٩ : ٢٩٧، وقال : رجاله رجال الصحيح.

يقول ابن حزم: « فأبو الغادية ﷺ متأوّل مجتهد مخطئ فيه، باغٍ عليه، مأجور أجراً واحداً »[١]!!

لكنّ الأمر مع خصوم عثمان مختلف تماماً.. يقول ابن حزم: « وليس هذا كقتلة عثمان ﷺ، لأنّه لا مجال للاجتهاد في قتله »[٢]!!

وجاوز بعضهم الحدّ فعكس اتّجاه دوران هذا المبدأ « إعذار السَلَف » في عهد عليّ عليه السلام بمقدار مئة وثمانين درجة عن اتّجاهه في العهود السابقة، فصار اللوم يقع هنا على الخليفة الحاكم، لا على مخالفيه.

فابن تيميّة يرى أنّ عليّاً عليه السلام لم يكن على شيء، لأنّه إنّما كان يقاتل على الملك، ولأجل أن يطاع هو، ولم يكن يقاتل لله[٣]!

حتّى إذا انقضى عهد عليّ عليه السلام عاد مبدأ إعذار السَلَف يستأنف دورته الأُولى، فكلّ من أظهر خلافاً على الخلفاء فهو صاحب فتنة! فلا الحُسين السبط كان معذوراً، ولا مئات المهاجرين والأنصار من أهل المدينة المنوّرة كانوا معذورين في خلافهم ليزيد[٤]!

هذا هو مبدأ إعذار السَلَف، يظهر مرّة، ويختفي مرّة، ويتنقّل من موقع إلى موقع، دفاعاً عن الواقع التاريخي النافذ، لا دفاعاً عن السَلَف.

وهكذا يبدو بما لا يدع مجالاً للشكّ أنّ هذه النظريات إنّما استمدّت أُصولها وتفاصيلها من الواقع التاريخي للنظام السياسي الذي ظهر بعد وفاة الرسول

---

(١) الفِصَل ٤: ١٦١.

(٢) الفِصَل ٤: ١٦١.

(٣) منهاج السنّة ٢: ٢٠٢ ـ ٢٠٥، ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

(٤) منهاج السنّة ٢: ٢٤١ ـ ٢٤٢، ٢٥٣.

الأكرم ﷺ وحتّى بدايات العهد الأُمويّ .

لقد أُقصي التشريع الإسلامي هنا عن رسم مسار الإسلام بعد رسول الله ﷺ ، فيما أُسند هذا الأمر كلّياً إلى الواقع التاريخي . فهل كان التشريع الإسلامي مفتقراً للمبادئ التي تساهم في تحديد مسار الإسلام ؟

دور التشريع في رسم النظام السياسي :

رأى ابن خلدون أنّ الدليل على وجوب نصب الإمام هو إجماع الصحابة والتابعين ، ذلك « لأنّ أصحاب رسول الله ﷺ عند وفاته بادروا إلى بيعة أبي بكر رضي الله عنه وتسليم النظر إليه في أُمورهم ، وكذا في كلّ عصر بعد ذلك ، ولم تترك الناس فوضى في عصر من الأعصار ، واستقرّ ذلك إجماعاً دالاًّ على وجوب نصب الإمام »[١] .

فالأمر إذن من إبداع المسلمين وصياغتهم حين وجدوا أنفسهم أمام الأمر الواقع بعد غياب الرسول ﷺ ، ولا شيء من الكتاب والسنّة .

لكنّ هذا الرأي يواجه سؤالاً شديد الإحراج : فهل يصحّ لهذه الشريعة أن تغفل أُولى ضرورات النظام وحفظ المجتمع ، ثمّ تكون هي شريعة الإنسان إلى يوم الدين ؟

لقد أظهر الغزالي بعبارة واضحة ردّه على الرأي المتقدّم الذي أسند الموضوع إلى الإجماع ، فقال : لسنا نكتفي بما فيه من إجماع الأُمّة ، بل ننبّه على مستند الإجماع ، ونقول : نظام أمر الدين مقصود لصاحب الشرع عليه السلام قطعاً ، وهذه مقدّمة قطعيّة لا يُتصوّر النزاع فيها ، ونضيف إليها مقدّمةأُخرى : وهو أنّه لا يحصل

---

(١) مقدّمة ابن خلدون : ٢١٢ .

نظام الدين إلّا بإمام مطاع . فيحصل من المقدّمتين صحّة الدعوى ، وهو وجوب نصب الإمام[١]. إستناداً إلى مقصد صاحب الشريعة ، وليس إلى الإجماع .

وهنا يبدو السؤال أكثر وضوحاً ، فإذا كان نظام أمر الدين مقصود صاحب الشريعة ﷺ قطعاً ، وهذا النظام لا يحصل إلّا بإمام مطاع ، فكيف نظنّ بصاحب الشريعة ﷺ أن يترك مقصوده عرضةً للضياع ؟

ورأى آخَرون أنّ هذا الإجماع على وجوب نصب الإمام لم يكن مؤيّداً بمقصد صاحب الشريعة وحسب ، بل بنصوص من القرآن والسنّة أيضاً ، فقالوا : الإمامة واجبة سمعاً ، لقوله تعالى : (أَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الْأَمْرِ مِنكُمْ)[٢] وطاعة أُولي الأمر تقتضي وجوب نصبهم وإمامتهم ، فأُولي الأمر هم الأئمّة المتأمّرون[٣]. وزاد ابن حزم على ذكر الآية الشريفة فقال : مع أحاديث كثيرة في طاعة الأئمّة ، وإيجاب الإمامة أيضا[٤].

إذن حين أُسند وجوب نصب الإمام إلى الشريعة[٥]، فهل هناك ما نلتمس

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد : ١٤٧ .

(٢) النساء ٤ : ٥٩ .

(٣) الأحكام السلطانية / للماوردي : ٥ . وقوله « أُولو الأمر هم الأئمّة المتأمّرون » إنّما هو من أثر الواقع السياسي في الفكر الديني كما أشرنا سابقاً ، وإلّا فقد يكون وليّ الأمر نبيّاً لكنّ الناس تعصيه وتطيع طاغوتاً يحاربه ، فهذا لا يعني أنّ حقّ الولاية قد انتقل من النبيّ إلى الطاغوت لأنّ الأخير هو المتأمّر ! وكذا لو جعل النبيُّ رجلاً من أصحابه وليّاً لأُمور المسلمين ، فحقّ الولاية والطاعة ثابت له وإن كان المتأمّر غيره .

(٤) الفِصَل ٤ : ٨٧ ـ ٨٨ .

(٥) هناك رأي يقول إنّ الإمامة واجبة عقلاً قبل وجوبها شرعاً ، فإنّ لطف الله تعالى بعباده يقضي أن لا يخلو زمان من رجل مؤهّل لهداية البشرية والحكم فيها بالعدل ، إمّا نبيّ أو إمام هدى ، فإذا أطاعته الناس تحققت الإمامة الصالحة .

منه أنّ الشريعة قد تقدّمت خطوةً أُخرى لأجل التفصيل في هذا الوجوب ، كتعيين شرائط الإمامة وفي مَن تكون ، أم تركت ذلك للأُمّة تختار لنفسها ؟

إنّ النظرية التي نعيش معها تقول بأنّ الأمر متروك للأُمّة .. وهنا وقع اضطراب كبير عند البحث عن الدليل الشرعي في تفويض هذا الأمر إلى الأُمّة ، وعند محاولة إثبات شرعيّة الأُسلوب الذي سوف تسلكه الأُمّة في الاختيار .

لقد رأوا في قوله تعالى : ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾[1] أفضل دليل شرعي يدعم هذه النظرية ، ومن هنا قالوا : إنّ أوّل وجوه انتخاب الخليفة هو الشورى .

لكن ستأتي الصدمة لأوّل وهلة حين نرى أنّ مبدأ الشورى هذا لم يطرق أذهان الصحابة آنذاك .. فانتخاب أوّل الخلفاء كان بمعزل عن هذا المبدأ تماماً ، فإنّما كان « فلتةً » كما وصفه عمر ، وهو الذي ابتدأه وقاد الناس إليه !

ثمّ كان انتخاب ثاني الخلفاء بمعزلٍ أيضاً عن هذا المبدأ !

نعم ، ظهر هذا المبدأ لأوّل مرّة على لسان عمر ﷺ في خطبته الشهيرة التي ذكر فيها السقيفة وبيعة أبي بكر ﷺ فحذّر من العودة إلى مثلها ، فقال : « فمن بايع رجلاً من غير مشورةٍ من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه ، تغرّة أن يُقتلا »[2] . لكنّه حين أدركته الوفاة أصبح يبحث عن رجل يرتضيه فيعهد إليه بالخلافة بنصّ قاطع بعيداً عن الشورى !

فقال : لو كان أبو عبيدة حيّاً لولّيته[3] . ثمّ قال : لو كان سالم مولى أبي

---

(١) الشورى ٤٢ : ٣٨ .

(٢) صحيح البخاري ـ كتاب المحاربين ٦ : ح / ٦٤٤٢ ، مسند أحمد ١ : ٥٦ ، سيرة ابن هشام ٤ : ٣٠٨ .

(٣) الكامل في التاريخ ٣ : ٦٥ ، صفة الصفوة ١ : ٣٦٧ .

حذيفة حيّاً لولّيته[١]. ثمّ قال: لو كان معاذ بن جبل حيّاً لولّيته[٢].

إذن لم يكن عمر يرى أنّ الأصل في هذا الأمر هو الشورى، وإن كان قد قال بالشورى في خطبته الأخيرة إلّا أنّه لم يعمل بها إلّا اضطراراً حين لم يجد من يعهد إليه. لقد أوضح عن عقيدته التامّة في هذا الأمر حين قال قبيل نهاية المطاف: «لو كان سالم حيّاً ما جعلتها شورى»[٣]!!

والراجح أنّ الذي دعا عمر إلى تقديم نظرية الشورىٰ هو قطع الطريق على عليّ عليه السلام! ذلك ما كشف عنه حديث الزهري في هذه الخطبة ذاتها ونقله العسقلاني وغيره وصحّح فيه أن الرجل الذي ردّ عليه عمر في خطبته هذه هو الزبير، وإنّما كان الزبير قد قال: «لو قد مات عمر لبايعنا عليّاً»[٤]! ولعلّ تفاصيل الشورىٰ ونتائجها الآتي ذكرها ستؤكد أنّ هذا هو السرّ في ولادة نظرية الشورىٰ في هذا الوقت بالذات.

ثمّ كانت الشورى.. وأيّ شورى!!

إنّها شورى محاطة بشرائط عجيبة لا مجال للمناقشة فيها، وجملتها:

١ ـ إنّها شورى بين ستّة نفر، وحسب، يعيّنهم الخليفة وحده دون الأُمّة.

٢ ـ أن يكون الخليفة المنتخب واحداً من هؤلاء الستّة، لا من غيرهم.

٣ ـ إذا اتّفق أكثر الستّة على رجل وعارض الباقون، ضُربت أعناقهم.

٤ ـ إذا اتّفق اثنان على رجل، واثنان على آخر، رجّحت الكفّة التي فيها

---

(١) الكامل في التاريخ ٣: ٦٥، صفة الصفوة ١: ٣٨٣، طبقات ابن سعد ٣: ٣٤٣.

(٢) صفة الصفوة ١: ٤٩٤.

(٣) طبقات ابن سعد ٣: ٢٤٨.

(٤) فتح الباري ـ المقدمة: ٣٣٧، إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري ١٤: ٢٧٩.

عبدالرحمن بن عوف ـ أحد الستّة ـ وإن لم يُسَلّم الباقون ضُربت أعناقهم .

٥ ـ ألّا تزيد مدّة التشاور على ثلاثة أيام ، وإلّا ضُربت أعناق الستّة أهل الشورى بأجمعهم .

٦ ـ يتولّى صهيب الرومي مراقبة ذلك في خمسين رجلاً من حَمَلَة السيوف ، على رأسهم أبو طلحة الأنصاري[١] .

فالحقّ أنّ هذا النظام لم يترك الأمر إلى الأُمّة لتنظر وتعمل بمبدأ الشورى ، بل هو نظام حدّده الخليفة ، ومنحه سمة الأمر النافذ الذي لا محيد عنه ، ولا تغيير فيه ، ولا يمكن لصورة كهذه أن تُسمّى شورى بين المسلمين ، ولا بين أهل الحلّ والعقد .

ولقد كان فريق من كبار الصحابة يقدّر نتائج تلك الشورى قبل انعقادها ، ويعلم أنّها ستنتهي إلى ما انتهت إليه .. لقد استشفّوا ذلك من تلك القيود التي أُحيطت بتلك الشورى ! أدرك ذلك عليّ بن أبي طالب عليه السلام والعبّاس رضي الله عنه ..

ـ فأشار العبّاس على عليّ أن لا يدخل في هذه الشورى[٢] .

ـ وقال عليّ لجماعة من بني هاشم : عُدِلَت عنّا ! قالوا له : وما علمك ؟

قال : «قَرَنَ بي عثمان ، وقال : كونوا مع الأكثر ، فإن رضي رجلان رجلاً ، ورجلان رجلاً ، فكونوا مع الذين فيهم عبدالرحمن بن عوف .. فسعد لا يخالف ابن عمّه[٣] ، وعبدالرحمن صهر عثمان لا يختلفون ، فلو كان الآخران معي لم ينفعاني»[٤] !

---

(١) الكامل في التاريخ ٣ : ٦٦ ـ ٦٧ .

(٢) الكامل في التاريخ ٣ : ٦٦ .

(٣) سعد بن أبي وقّاص ، وابن عمّه عبدالرحمن بن عوف ، فهما من بني زهرة .

(٤) تاريخ الطبري ٤ : ٢٢٩ ـ ٢٣٠ ، الكامل في التاريخ ٣ : ٦٧ .

لقد كانت تلك الظروف إذن كفيلة بتعطيل أوّل شورى في تاريخ الإسلام عن محتواها، فطعنت إذن في تلك القاعدة الأساسيّة المفترضة « قاعدة الشورى ».

والحقّ أنّ هذه القاعدة معطّلة من قبل.. فلم يكن أبو بكر مؤمناً بمبدأ الشورى قاعدةً للنظام السياسي وأصلاً في انتخاب الخليفة، ولا مارس ذلك بنفسه، بل غلق دونها الأبواب حين سلب الأُمّة حقّ الاختيار وممارسة الشورى إذ نصّ على عمر خليفةً له، ولم يُصغ إلى ما سمعه من اعتراضات بعض كبار الصحابة على هذا الاختيار.

علماً أنّ هؤلاء الصحابة المعترضين لم يعترضوا على طريقة اختيار الخليفة التي مارسها أبو بكر ﷺ، ولا قالوا: انّ الأمر ينبغي أن يكون شورى بين الأُمّة، ولا احتجّ أحدهم بقوله تعالى: ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾، وإنّما اعتراضهم على اختياره عمر بالذات، فقالوا له: استخلفت على الناس عمر، وقد رأيت ما يلقى الناس منه وأنت معه، فكيف به إذا خلى بهم؟! وأنت لاقٍ ربّك فسائلك عن رعيّتك[1]!

فلا كانت خلافة أبي بكر قد تمّت وفق مبدأ الشورى، ولا خلافة عمر، ولا خلافة عثمان كما رأينا تفاصيلها، ولا كان الصحابة قد احتجّوا بهذا المبدأ في عهد من العهود.

فإذا تجاوزنا خلافة أبي بكر وقلنا ما قاله عمر فيها: « انّها فلتة وقى الله شرّها » فماذا يقال في خلافة عمر؟

لو كان الخليفتان يعتقدان بأنّ مبدأ الشورى هو الأصل في انتخاب الخليفة لما حصل من ذلك شيء، ولدعوا الصحابة للتشاور في الأمر تشاوراً حرّاً، لكنّ

---

(١) الكامل في التاريخ ٢ : ٤٢٥.

الذي حصل من نصّ أبي بكر على عمر، وقبول عمر بذلك، ثمّ تمنّيه في عهده أن لو كان أبو عبيدة، أو سالم، أو معاذ حيّاً، كلّ ذلك ليدلّ بوضوح على عدم اعتقادهما بصلاحية الشورى لحلّ هذا الأمر، في ذلك الزمان على الأقلّ.

بل كان عمر صريحاً كلّ الصراحة في ذلك حين قال: «لو كان سالمٌ حيّاً لما جعلتها شورى»[١]!!

إنّ عهداً كهذا ليلغي رأي الأُمّة بالكامل، وحتّى الجماعة التي يُطلق عليها (أهل الحلّ والعقد)!

ـ قالوا: إذا عهد الخليفة إلى آخر بالخلافة بعده، فهل يُشترط في ذلك رضى الأُمّة؟

فأجابوا: إنّ بيعته منعقدة، وإنّ رضى الأُمّة بها غير معتبر، ودليل ذلك: أنّ بيعة الصدّيق لعمر لم تتوقّف على رضى بقيّة الصحابة[٢]!

لم يكن إذن لقاعدة الشورى أثر في تعيين الخليفة.

نعم، كان للشورى أثر في ما هو دون ذلك، فربّما لجأ الخليفة إلى الشورى في بعض ما ينتابه من أُمور طارئة لا يملك لها حلّاً عاجلاً أو تامّاً، أمّا أن تكون الشورى على رأس النظام السياسي اتّفق المسلمون على اعتمادها في تعيين الخليفة، فهذا ما لم يتحقّق في عهود الخلافة الأُولى ولا بعدها، إلّا ما كان بعد مقتل عثمان ﷺ إذ حصل شبه الإجماع لدى أهل المدينة المنوّرة بالبيعة لعليّ عليه السلام، ولكن حتّى هذا لم يأخذ أوّل الأمر شكل الشورى، ثمّ هو لم يدم آخر الأمر غير ليالٍ

---

(١) طبقات ابن سعد ٣: ٢٤٨.

(٢) مآثر الإنافة ١: ٥٢، الأحكام السلطانية / للماوردي: ١٠، الأحكام السلطانية / للفرّاء: ٢٥، ٢٦.

حتّى خرج عليه كبار الداعين إليه ؛ طلحة والزبير .

لعلّ هذه الملاحظات هي التي دفعت ابن حزم إلى تأخير مبدأ الشورى وتقديم النصّ والتعيين الصريح مِن قِبَل الخليفة السابق ، فقال : « وجدنا عقد الإمامة يصحّ بوجوه ، أوّلها وأصحّها وأفضلها : أن يعهد الإمام الميّت إلى إنسان يختاره إماماً بعد موته »[1] !

إبرام ونقض :

لقد أدركنا جيداً هبوط مبدأ الشورى في الواقع عن المرتبة التي احتلّها في النظرية ، فتنازلنا عنه تنازلاً صريحاً ـ بعد إقراره ـ حين ذهبنا إلى تصحيح واعتماد كلّ ما حدث في الواقع رغم منافاته الصريحة لمبدأ الشورى .

ولم نكتف بهذا ، بل ذهبنا إلى تبرير تلك الوجوه المتناقضة بلا استثناء ، وبدون الرجوع إلى أيّ دليل من الشرع ، ودليلنا الوحيد كان دائماً : « فعل الصحابة » رغم أنّنا نعلم علم اليقين أنّ الصحابة لم يجتمعوا على رأي واحد من تلك الآراء والوجوه .

كما أنّنا نعلم علم اليقين أيضاً أنّ خلاف المخالفين منهم وإنكار المنكرين كان ينهار أمام الحكم الغالب .

ورغم ذلك فقد عمدنا إلى القرار الغالب والنافذ في الواقع ، فمنحناه صبغة الإجماع ، بحجّة أنّه لم يكن لينفذ في عهدهم إلّا بإجماعهم عليه ، أو إقرارهم إيّاه .

وبهذا تنكّرنا لحقيقة أنّ القرار النافذ كان يبتلع كلّ ما صادفه من أصوات

---

(١) الفِصَل ٤ : ١٦٩ .

المخالفين والمنكرين ، ولا يلق لها بالاً ، وهذا هو الغالب على كلّ ما يتّصل بالخلافة والمواقف السياسية الكبرى . .

فماذا أغنى اعتراض بني هاشم ومَن معهم مِن المهاجرين والأنصار على نتائج السقيفة ؟

وما أغنى إنكار الصحابة على أبي بكر يوم استخلف عمر ؟

وما أغنى إنكار الصحابة سياسة عثمان في تقديمه بني أُميّة على خيار الصحابة مع ما كان عليه أُولئك من حرص على الدنيا وبعد عن الدين ؟

ثمّ لم يشتدّ هذا الإنكار ويعلو صداه حتّى تغلّب على شؤون الأُمّة والخليفة غلمان بني أُميّة ممّن لم يكن معه كثير دين وورع ، كمروان بن الحكم ، وعبدالله بن سعد بن أبي سرح ، والوليد بن عقبة ، وعمرو بن العاص ، ومعاوية .

ومع هذا فلم يكن إنكارهم عندنا حجّة ، بل كانوا به ملومين !

فمتى إذن كان إنكار الصحابة حجّة ، ليكون سكوتهم إقرارا ؟ !

فإذا كانت الخطوة الأُولى في التراجع عن مبدأ الشورى هي القبول بتسليم الأمر إلى الخليفة القائم ليستخلف بعده من يشاء ، فإنّ الخطوة الثانية كانت خطوة مرّة حقّاً . .

فلمّا تجنّب الخلفاء مبدأ الشورى ومبدأ النصّ والاستخلاف معاً ، واختاروا مبدأ القهر والاستيلاء والتغلّب بالسيف ، قبلنا به واحداً من طرق الخلافة !

فكم بين الشورى ، والتغلّب بالسيف ؟

إنّ إقرار مبدأ التغلّب بالسيف ليعدّ أكبر انتكاسة لمبدأ الشورى !

وإذا كانت الشورى مستمدّة من القرآن ، فمن أين استمدّت قاعدة التغلّب بالسيف ؟

وثمّ سؤال أشدّ إحراجاً من هذا :

فإذا كانت الشورى هي القاعدة الشرعية المستمدّة من القرآن ، فماذا عن عهود الخلافة التي لم تتمّ وفق هذه القاعدة ؟

وحين لم يتوفّر الجواب الذي ينقذ هذه النظرية من هذا المأزق الكبير ، رأينا أنّ المهرب الوحيد هو أن نبرّر جميع صور الخلافة التي تحقّقت في الواقع : فمرّةً بعقد رجل واحد ومتابعة أربعة ، ومرّة بنصّ من الخليفة السابق ، ومرّة في ستّة يجتمعون لانتخاب أحدهم ، ومرّة بالقهر والاستيلاء ، حتّى أدّى هذا المبدأ الأخير إلى أن تصبح الخلافة وراثة بحتة لا أثر للدين فيها .

مصير شروط الإمامة :

يقول الشيخ محمّد رشيد رضا : بنو أُميّة هم الذين زحزحوا بناء السلطة الإسلامية عن أساس الشورى ، إذ كوّنوا لأنفسهم عصبية بالشام هدموا بها سلطة أُولي الأمر بالحيلة والقوّة[1] .

لكنّ هذه الطريقة لم تسقط الشورى وحدها إن كان ثَمَّة شورى ، بل أسقطت معها أهمّ شروط الإمامة الواجبة لصحّة عقدها ، والتي منها :

١ ـ **العدالة** : إذ قالوا أوّلاً في بناء نظرية الخلافة : لا تنعقد إمامة الفاسق ، لأنّ المراد من الإمام مراعاة النظر للمسلمين ، والفاسق لم ينظر لنفسه في أمر دينه ،

---

(١) تفسير المنار ٥ : ١٩٨ .

فكيف ينظر في مصلحة غيره[1]؟

وقالوا: إنّ هذا الفسق يمنع من انعقاد الإمامة، ومن استدامتها، فإذا طرأ على من انعقدت إمامته خرج منها[2].

٢ ـ الاجتهاد: إذ عدّوا في شروط الإمام: أن يكون من أفضلهم في العلم والدين، والمراد بالعلم هو العلم المؤدّي إلى الاجتهاد في النوازل والأحكام، فلا تنعقد إمامة غير العالم بذلك، لأنّه محتاج لأن يصرّف الأُمور على النهج القويم ويُجريها على الصراط المستقيم، ولأن يعلم الحدود ويستوفي الحقوق ويفصل الخصومات بين الناس، وإذا لم يكن عالماً مجتهداً لم يقدر على ذلك[3].

لكن سرعان ما انهارت هذه الشروط حين تغلّب على الخلافة رجال لم يكن فيهم شيء منها، لا العدالة، ولا العلم المؤدّي إلى الاجتهاد..

قال الفرّاء: قد روي عن الإمام أحمد ﷺ ألفاظ تقتضي إسقاط اعتبار العدالة والعلم والفضل، فقال: « ومن غلبهم بالسيف حتّى صار خليفةً وسمّي أمير المؤمنين، فلا يحلّ لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماماً عليه، برّاً كان أو فاجراً، فهو أمير المؤمنين »[4].

وقال القلقشندي: إن لم يكن الخليفة المتغلّب بالقهر والاستيلاء جامعاً لشرائط الخلافة، بأن كان فاسقاً أو جاهلاً، فوجهان لأصحابنا الشافعية،

---

(١) مآثر الإنافة ١: ٣٦، الأحكام السلطانية / للماوردي: ٦، الأحكام السلطانية / للفرّاء: ٢٠.

(٢) الأحكام السلطانية / للماوردي: ١٧.

(٣) مآثر الإنافة ١: ٣٧، الأحكام السلطانية / للفرّاء: ٢٠.

(٤) الأحكام السلطانية / للفرّاء: ٢٠.

أصحّها : انعقاد إمامته أيضاً [١].

إنّ أوّل ما في هذا الكلام هو نقض ما اتّفقوا عليه من تعريف الإمـامة في الإسلام بأنّها «رئاسة عامّة في أُمور الدين والدنيا لشخص من الأشخاص نيابة ـ أو خلافة ـ عن النبيّ ﷺ» [٢] فكيف تكون حكومة الجائر الفـاسق الجـاهل خلافة نبوّة؟!

التبرير:

إنّ مثل هذا الرأي الذي ينقض شرائط الخلافة بعد أن نقض أساسها، لا بدّ له من تبرير مقبول. والتبرير الذي قدّمته نظريّتنا هنا هو: «الاضطرار».. لأنّا لو قلنا لا تنعقد إمامته، لزم ذلك بطلان أحكامه كلّها المالية والمدنية، فيتعيّن على الخليفة الذي يأتي بعده وفق الشروط الشرعية أن يقيم الحدود ثانياً، ويسـتوفي الزكاة والجزية ثانياً، وهكذا [٣]. والضرورة أيضاً تقتضي صحّة خلافته: لحفظ نظام الشريعة، وتنفيذ أحكامها [٤]، ولأنّه لا بدّ للمسلمين من حاكم [٥].

إذن قبولها على هذه الصورة يستدعي السعي الدائم لإزاحـتها وإرجـاع الأمر إلى صيغته الشرعية.

هذا ما ذهب إليه الشيخ رشيد رضا وقد استعرض هـذه الآراء، فـقال:

---

(١) مآثر الإنافة ١ : ٥٨.

(٢) التفتازاني / شرح المقاصد ٥ : ٢٣٤، ابن المطهّر الحلّي، والمقداد السيوري / شرح الباب الحادي عشر : ٦٩، الجرجاني/ شرح المواقف ٨: ٣٤٥.

(٣) انظر : مآثر الإنافة ١ : ٥٨.

(٤) مآثر الإنافة ١ : ٧١.

(٥) الأحكام السلطانية / للفرّاء : ٢٤.

معنى هذا أنّ سلطة التغلّب كأكل الميتة ولحم الخنزير عند الضرورة، تنفذ بالقهر، وتكون أدنى من الفوضى.

ومقتضاه أنّه يجب السعي دائماً لإزالتها عند الإمكان، ولا يجوز أن توطّن الأنفس على دوامها، ولا أن تجعل كالكرة بين المتغلّبين يتقاذفونها ويتلقونها كما فعلت الأُمم التي كانت مظلومة وراضية بالظلم[١].

لكنّ الواقع كان على العكس من ذلك، فقد حرّموا دائماً الخروج على السلطان الجائر والفاسق، وعدّوا أيّ محاولة من هذا القبيل من الفتن التي نهى عنها الدين وحرّم الدخول فيها..

يقول الزرقاني: أمّا أهل السنّة فقالوا: الاختيار أن يكون الإمام فاضلاً عادلاً محسناً، فإن لم يكن فالصبر على طاعة الجائر أولى من الخروج عليه، لما فيه من استبدال الخوف بالأمن، وإهراق الدماء، وشنّ الغارات، والفساد، وذلك أعظم من الصبر على جوره وفسقه[٢].

كما ثبت عن الإمام أحمد بن حنبل أنّه قال بلزوم «الصبر تحت لواء السلطان على ما كان منه من عدلٍ أو جور، ولا يخرج على الأُمراء بالسيف وإن جاروا»[٣].

استعرض الشيخ أبو زهرة هذين القولين، ثمّ قال: وهذا هو المنقول عن أئمّة أهل السنّة؛ مالك، والشافعي، وأحمد[٤].

---

(١) الخلافة: ٤٥، عنه: نظام الحكم والإدارة في الإسلام: ١٢٦.

(٢) شرح الموطّأ ٢: ٢٩٢، عنه: المذاهب الإسلامية: ١٥٥.

(٣) المذاهب الإسلامية: ١٥٥.

(٤) المذاهب الإسلامية: ١٥٥.

فهل ينسجم هذا الاعتقاد مع أحكام الاضطرار والإكراه ؟ !

لقد طعن الشيخ محمّد رشيد رضا هذه العقيدة في الصميم حين قال بوضوح وبكل يقين : إنّ توسيد الأُمّة الإسلامية أمرها إلى غير أهله لا يمكن أن يكون باختيارها وهي عالمة بحقوقها قادرة على جعلها حيث جعلها كتاب الله تعالى ، وإنّما يسلبها المتغلّبون هذا الحقّ بجهلها وعصبيّتهم التي يعلو نفوذها نفوذ أُولي الأمر حتّى لا يجرؤ أحد منهم على أمر ولا نهي ، أو يعرّض نفسه للسجن أو النفي أو القتل . .

هذا ما كان ، وهذا هو سبب سقوط تلك الممالك الواسعة وذهاب تلك الدولة العظيمة .

وقد عُني الملوك المستبدّون بجذب العلماء إليهم بسلاسل الذهب والفضّة والرُتَب والمناصب ، وكان غيرهم أشدّ انجذاباً ، ووضع هؤلاء العلماء الرسميّون قاعدة لأُمرائهم ولأنفسهم هدموا بها القواعد التي قام بها أمر الدين والدنيا في الإسلام ، وهي : أنّه يجوز أن يكون أولياء الأُمور فاقدين للشروط الشرعية التي دلّ على وجوبها واشتراطها الكتاب والسنّة ، وإن صرّح بها أئمّة الأُصول والفقه ، فقالوا : يجوز ، إذ فُقِدَ الحائزون لتلك الشروط .

مثال ذلك : إنّه يشترط فيهم العلم المعبَّر عنه بالاجتهاد . وقد صرّح هؤلاء بجواز تقليد الجاهل ، وعدّوه من الضرورة ، وأطلق الكثيرون هذا القول ، وجرى عليه العمل . وذلك من توسيد الأمر إلى غير أهله الذي يقرّب خطوات ساعة هلاك الأُمّة ، ومن علاماتها : ذهاب الأمانة ، وظهور الخيانة . . ولا خيانة أشدّ من توسيد الأمر إلى الجاهلين . .

روى مسلم وأبو داود حديث ابن عبّاس : « من استعمل عاملاً من المسلمين وهو يعلم أنّ فيهم أولى بذلك منه وأعلم بكتاب الله وسنّة نبيّه ، فقد خان

الله ورسوله وجميع المسلمين »[١].

وطعنها أيضاً في قوله : ما أفسد على هذه الأُمّة أمرها وأضاع عليها ملكها إلّا جعل طاعة هؤلاء الجبّارين الباغين واجبة شرعاً على الإطلاق ، وجعل التغلّب أمراً شرعياً كمبايعة أهل الحلّ والعقد للإمام الحقّ ، وجعل عهد كلّ متغلّب باغٍ إلى ولده أو غيره من عصبته حقّاً شرعياً وأصلاً مرعيّاً لذاته[٢] !

وهذه حقيقة أدركها عالم مستقصٍ حريص ، وليست دعوى مجازفٍ أو متهاون .

صوَر ثلاثة :

صور نقف عندها يسيراً بعد هذا الشوط المضني ، لنواصل بعدها المشوار .

الصورة الأُولى : لماذا أُسقط مذهب أبي حنيفة ؟

حين نقل أبو زهرة كلمات بعض الأئمّة في وجوب إطاعة الخليفة الفاسق والجاهل والجائر ، قال : هذا هو المنقول عن أئمّة أهل السنّة ؛ مالك ، والشافعي ، وأحمد[٣].

فأسقط ذكر أبي حنيفة ، وهكذا فعل سائر المتكلّمين في هذه المسألة ، وكأنّ أبا حنيفة ليس من أئمّة أهل السنّة !

وعلّة ذلك أنّ أبا حنيفة كان على خلاف هذه العقيدة ، فهو لا يرى صحّة

---

(١) تفسير المنار ٥ : ٢١٥ ـ ٢١٦ ، باختصار .

(٢) الخلافة ٥١ ، عنه : نظرية الحكم والإدارة في الإسلام : ١٢٦ .

(٣) المذاهب الإسلامية : ١٥٥ ، وقد تقدّم آنفاً .

الخلافة للمتغلّب الفاقد للشرائط ، بل كان يُسمّيهم « اللصوص » !

وكان يحرّم إطاعتهم حتّى في المعروف ، فكان يقول : « لو أرادوا بناء مسجد ، وأرادوني على عدّ آجره ، لما فعلت » !

وكان يرى وجوب الثورة عليهم ، فناصر ثورة زيد الشهيد بكلّ ما يستطيع ، حتّى أصدر فيه فتواه الشهيرة : « لقد ضاهى خروجه خروج رسول الله في بدر » . وبعد استشهاد زيد ونهوض محمّد ذي النفس الزكية بايعه أبو حنيفة وناصره سرّاً وعلانيّةً ، وبقي على بيعته حتى مات في سجن المنصور[1] .

لأجل هذا أُسقطت رؤية أبي حنيفة بالكامل عن نظرية أهل السنّة ، وكأنّ هذه النظرية قد قامت على أساس قبول إمامة الفاسق والجائر والجاهل ، وكلّ قول لا ينسجم مع هذا فلا يُحسب على أهل السنّة ، ولا يعدّ قائله في أئمّة أهل السنّة الذين يُرجَع إليهم في مثل هذه المسائل !

الصورة الثانية : مذهب عظماء السَلَف

لم يكن هذا شأن أبي حنيفة وحده ، بل هو شأن عظماء السلف أيضاً ، فلا يذكر لهم اسم ، ولا يُشرَك لهم قول في هذه النظرية . .

فلا ذكر للسبط الشهيد الإمام الحسين بن عليّ وثورته[2] . . ولا مئات

---

(١) انظر : الملل والنحل ١ : ١٤٠ ، الكشّاف /للزمخشري ـ تفسير الآية ١٢٤ من سورة البقرة ﴿ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ .

(٢) قُتل الإمام الحسين (ع) مع نيّف وسبعين من أهل البيت والتابعين وفيهم الصحابي أنس ابن الحارث الذي روى حديث رسول الله (ص) : « إنّ ابني هذا ـ يعني الحسين ـ يُقتل بأرض يقال لها كربلاء ، فمن شهد منكم ذلك فلينصره » البداية والنهاية ٨ : ٢١٧ ، أُسد الغابة ، والإصابة /ترجمة أنس بن الحارث .

المهاجرين والأنصار وبقيّة الصحابة في مدينة الرسول ﷺ ونهضتهم على يزيد ابن معاوية[١].. ولا عبدالله بن الزبير.. ولا الإمام الشهيد زيد بن عليّ بن الحسين.. ولا الصحابي سليمان بن صُرَد الخزاعي ومن معه أصحاب ثورة التوّابين.. ولا القُرّاء في الكوفة وثورتهم!

كلّ أُولئك أُسقطوا من هذه النظرية، فأُخرجوا عن دائرة أهل السنّة!

لقد بالغ بعض كبار المتكلّمين باسم أهل السنّة في النَيل من أُولئك العظماء الأشراف، ولعلّ من أشهرهم ابن تيميّة الذي وصف نهضة سيّد شباب أهل الجنّة سبط الرسول وريحانته بأنّها فساد كبير، ولا يرضى بها الله ورسوله! وكذا وصف نهضة بقيّة المهاجرين والأنصار في المدينة المنوّرة، ثمّ بالغ في إعذار يزيد في التصدّي لهم وقتلهم جميعاً لأجل حفظ ملكه، ولم ينكر على يزيد إلّا أنّه أباح المدينة ثلاثة أيّام[٢]!

وقال في هذا الأمر أيضاً: ممّا يتعلّق بهذا الباب أن يُعلَم أنّ الرجل العظيم في العلم والدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى يوم القيامة، أهل البيت وغيرهم، قد يحصل منه نوع من الاجتهاد مقروناً بالظنّ ونوع من الهوى الخفيّ، فيحصل بسبب ذلك ما لا ينبغي اتّباعه فيه وإن كان من أولياء الله المتّقين، ومثل هذا إذا وقع صار فتنة[٣]!

ترى لماذا كان ابن تيميّة أعلم بمداخل الفتنة وأبعد عن الهوى الخفي من

---

(١) قُتل منهم ثمانون صحابياً ولم يبق بدريّ بعد ذلك، وقتل من قريش والأنصار سبع مئة، ومن التابعين والعرب والموالي عشرة آلاف، وأُبيحت المدينة ثلاثة أيّام وانتهكت الأعراض حتّى ولدت الأبكار لا يعرف من أولدَهنّ!

(٢) انظر: منهاج السنّه ٢: ٢٤١ ـ ٢٤٣، ٢٥٣، الوصية الكبرى: ٥٤.

(٣) منهاج السنّة ٢: ٢٤٥.

أُولئك العظماء من الصحابة وأهل البيت ؟ هل لأنّه رضي إمامة الفاجر والجاهل ، ورفضها أُولئك ؟

هكذا تلقي هذه النظرية بنفسها في مأزقٍ حرج حين تُعرض عن ذلك الأثر الضخم من آثار عظماء السَلَف وأئمّتهم .

الصورة الثالثة : الخارج المأجور

ما زال إظهار الخلاف للإمام محرّماً ، والخروج عليه فتنةً وفساداً كبيراً ، ما زال هذا الحكم ثابتاً لا يتزحزح ..

إذن لماذا أصبح الخارج على الإمام ، مرّة واحدة فقط في تاريخ الإمامة ، مأجوراً ؟ !

حين كان الإمام هو عليّ بن أبي طالب ، أخصّ الناس برسول الله وأكثرهم علماً وجهاداً وأولاهم بالعدل ، عندئذٍ فقط حقّ للناس أن يخرجوا على الإمام !

وسوف لا يكون خروجهم ـ هذه المرّة ـ فتنة وفساداً ، بل هو اجتهاد ، وهم مأجورون عليه ، مثابون لأجله وإن أخطأوا ! !

إنّها صور لو عرضت أيّاً منها على تلك النظرية لوجدت فتقاً لا يُرتَق إلّا بتكلّفٍ ظاهر ، والتواء سافر .

ولنعد الآن إلى دعائم هذه النظرية .

ضرورة النصّ بين الخليفة والنبيّ :

لا نزاع في ثبوت حقّ الخليفة في النصّ على مَن يخلفه ، ولا شكّ في نفاذ هذا النصّ ، لأنّ الإمام أحقّ بها ، فكان اختياره فيها أمضى ، ولا يتوقّف ذلك على

رضا أهل الحلّ والعقد[١].

وإنّما صار ذلك للخليفة خوفاً من وقوع الفتنة واضطراب الأُمّة[٢].

فمن أجل ذلك كان بعض الصحابة يراجع عمر ويسأله أن ينصّ على من يخلفه[٣].

هذا كلّه حقّ، ولكن أليس النبيّ ﷺ أولى بالتفكير في ذلك، وبرعاية هذه المصلحة؟

إنّه الرحمة المهداة، بلا شكّ.. أليس من تمام الرحمة وجمالها أن يجنّب أُمّته المحذور من الاختلاف بعده؟

لقد أحبّ أُمّته وحرص عليها ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾[٤].

وأيضاً فقد كان ﷺ يعلم أنّنا سوف لا ننتظر بعده نبيّاً يعيد نظم أمرنا!

لقد بصر ابن حزم بذلك، فحاول أن يتداركه، فقال: وجدنا عقد الإمامة يصحّ بوجوه: أوّلها وأصحّها وأفضلها أن يعهد الإمام الميّت إلى إنسان يختاره إماماً بعد موته، سواء فعل ذلك في صحّته أو عند موته، كما فعل رسول الله ﷺ بأبي بكر، وكما فعل أبو بكر بعمر، وكما فعل سليمان بن عبدالملك بعمر بن عبدالعزيز.

---

(١) الأحكام السلطانية/للفرّاء: ١٠، الأحكام السلطانية/للبغوي: ٢٥، ٢٦.

(٢) الفصل ٤: ١٦٩، تاريخ الأُمم الإسلامية / للخضري ١: ١٩٦.

(٣) الكامل في التاريخ ٣: ٦٥.

(٤) التوبة ٩: ١٢٨.

قال: وهذا هو الوجه الذي نختاره، ونكره غيره، لما في هذا الوجه من اتّصال الإمامة، وانتظام أمر الإسلام وأهله، ورفع ما يتخوّف من الاختلاف والشغب ممّا يُتوَقّع في غيره من بقاء الأُمّة فوضى، ومن انتشار الأمر وحدوث الأطماع[1].

لقد لحظ ابن حزم أكثر من ثغرة في تلك النظرية، فأظهر مهارةً في محاولة رتقها، بأن جمع بين الضرورات الدينية والعقلية والاجتماعية وبين الأمر الواقع، ليخرج بصيغة أكثر تماسكاً..

ـ فتَرْكُ الأُمّة دون تعيين وليّ الأمر الذي يخلف زعيمها يعني بقاء الأُمّة فوضى، وتشتّت أمرها، وظهور الأطماع في الخلافة لا محالة.. وهذا ممّا ينبغي أن يدركه النبيّ ﷺ فيبادر إلى تلافيه، ولو في مرضه الذي توفّي فيه.

ـ وتعيين الخليفة بهذه الطريقة سيضمن اتّصال الإمامة، وانتظام أمر الإسلام.

ـ وإذا كان أبو بكر قد أدرك ذلك فنصّ على من يخلفه، وأدركه أيضاً عمر، وأدركه سليمان بن عبدالملك، فكيف نظنّ بالنبيّ ﷺ أنّه قد أغفل ذلك؟

إنّها إثارات جادّة دفعته إلى حلٍّ وحيد يمكنه أن ينقذ هذه النظرية، كما ينقذ الأمر الواقع بعد الرسول ﷺ، وتمثّل هذا الحلّ عنده بنصّ النبيّ على أبي بكر بالخلافة.

إذن فلا النبيّ ﷺ قد ترك هذا الأمر للأُمّة، أو تركها فوضى، ولا كانت بيعة أبي بكر فلتة.

---

(١) الفِصَل ٤: ١٦٩.

إنّها أُطروحة متينة ، كفيلة بقطع النزاع ، لو تمّت . .

ولكنّها ـ للأسف ـ لم تكن سوى مجازفة ، فمن البديهي عندئذٍ أن تكون عاجزةً عن تحقيق الأمل المنشود منها ! فلا هي تداركت تلك النظرية وعالجت ثغراتها ، ولا هي أنقذت الأمر الواقع !

وذلك لسبب بسيط ، وهو أنّ النصّ على أبي بكر لم يثبت ، بل لم يدّع وجوده أحد ، بل تسالمت الأُمّة على عدمه . فمن أراد أن يثبت مثل هذا النصّ على أبي بكر ﷺ بالخصوص ، فعليه أن ينفي حادثة السقيفة جملةً وتفصيلاً .

عليه أن يكذّب بكلّ ما ثبت نقله في الصحاح من كلام أبي بكر وعمر وعليّ والعبّاس والزبير في الخلافة . .

عليه أن يهدم بعد ذلك كلّ ما قامت عليه نظرية أهل السنّة في الإمامة ، فلم تُبنَ هذه النظرية أوّلاً إلّا على أصل واحد ، وهو البيعة لأبي بكر بتلك الطريقة التي تمّت في السقيفة وبعدها !! فمن تلك الواقعة أوّلاً جاءت نظرية الشورى بين أهل الحلّ والعقد .

عليه أن ينفي ما تحقّق عندهم من « الإجماع على أنّ النصّ منتفٍ في حقّ أبي بكر »[1] !

لقد ساق الغزالي كلاماً موافقاً لهذا الإجماع قوّض فيه ما بنى عليه ابن حزم قوله . .

قال الغزالي متسائلاً : فهلّا قلتُم إنّ التنصيص واجب من النبيّ والخليفة ، كي يقطع ذلك دابر الاختلاف ؟

---

(١) شرح المقاصد ٥ : ٢٥٥ .

ثمّ أجاب قائلاً: قلنا إنّه لو كان واجباً لنصّ عليه الرسول ﷺ، ولم ينصّ هو، ولم ينصّ عمر أيضاً[١]!

وحين يواصل ابن حزم عرضَ نظريّته تراه يلغي بالكامل مبدأ الشورى واختيار أهل الحلّ والعقد، ويسند أمر اختيار الخليفة إلى النصّ!

ولم يكن هذا الطرح منسجماً مع هذه المدرسة ومبادئها، وإنّما هو محاولة لسدّ ثغراتها، ومقابلة للإلحاح الذي تقدّمه النظرية الأُخرى القائمة على أساس النصّ، ولقطع دابر النزاع، كما ذكر هو، وكما أشار الغزالي في تساؤله.

إنّه كان مقتنعاً بضرورة النصّ، ولكنّه أراد نصّاً منسجماً مع الأمر الواقع، وإن لم يسعفه الدليل!!

إقرار بقدر من النصّ:

لم يختفِ النصّ إلى الأبد في هذه النظرية، والشورى هنا ليست مطلقة العنان، فليس لأهل الحلّ والعقد أن ينتخبوا من شاءوا بلا قيد. إنّ هناك حدّاً تلتزمه الشورى، وهذا الحدّ إنّما رسمه النصّ الثابت.

قالوا: إنّ من شرط الإمامة: النَسَب القرشي، فلا تنعقد الإمامة بدونه.. وعلّلوا ذلك بالنصّ الثابت فيه، فقد ثبت عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «الأئمّة من قريش».

وقال: «قدّموا قريشاً ولا تتقدّموها». وليس مع هذا النصّ المسلّم شبهة لمنازع، ولا قول لمخالف[٢].

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد: ١٥١.

(٢) الأحكام السلطانية/للماوردي: ٦.

واشترطوا لهذا القرشي أن يكون قرشيّاً من الصميم، من بني النضر بن كنانة، تصديقاً للنصّ[١].

وقال الإمام أحمد: «لا يكون من غير قريش خليفة»[٢].

واستدلّوا على تواتر هذا النصّ بتراجع الأنصار وتسليمهم الخلافة للمهاجرين القرشيّين حين احتجّوا عليهم بهذا النصّ في السقيفة[٣].

وقال ابن خلدون: بقي الجمهور على القول باشتراطها ـ أي القرشية ـ وصحّة الخلافة للقرشيّ ولو كان عاجزاً عن القيام بأُمور المسلمين[٤].

وهكذا ثبت النصّ الشرعي، وثبت تواتره، وثبت الإجماع عليه.

وحين تراجع بعضهم عن الالتزام بهذا النصّ ـ كأبي بكر الباقلّاني ـ فسّر ابن خلدون سرّ تراجعه، وردّ عليه، فقال: لمّا ضعف أمر قريش، وتلاشت عصبيّتهم بما نالهم من الترف والنعيم، وبما أنفقتهم الدولة في سائر أقطار الأرض، عجزوا بذلك عن أمر الخلافة وتغلّبت عليهم الأعاجم، فاشتبه ذلك على كثير من المحقّقين حتى ذهبوا إلى نفي اشتراط القرشية، وعوّلوا على ظواهر في ذلك مثل قوله ﷺ: «اسمعوا وأطيعوا وإنّ ولي عليكم عبد حبشي»[٥].

---

(١) الأحكام السلطانية/للفرّاء: ٢٠، الفِصَل ٤: ٨٩، مآثر الإنافة ١: ٣٧، وانظر: مقدّمة ابن خلدون: فصل ٢٦، ص٢٤٢ ـ ٢٤٥.

(٢) الأحكام السطانية/للفرّاء: ٢٠.

(٣) الفصل ٤: ٨٩.

(٤) المقدّمة: ٢٤٣.

(٥) والمارقون (الخوارج) أيضاً احتجّوا بهذا حين لم يجدوا بينهم قرشياً يسندون إليه الزعامة فيهم!

قال : وهذا لا تقوم به حجّة في ذلك ، لأنّه خرج مخرج التمثيل ، للمبالغة في إيجاب السمع والطاعة[١].

وثبت النصّ واستقرّ ، ولا غرابة ، فهو نصّ صحيح ، بل متواتر .

وهو فوق ذاك ينطوي على فائدة أُخرى ، فهو النصّ الذي يعزّز أركان هذه النظرية إذ يضفي الشرعية على الخلافة في عهودها كافّة ، ابتداءً من أوّل عهود الخلافة الراشدة ، وانتهاءً بآخر خلفاء بني العبّاس ، فهذا كلّ ما يتّسع له لفظ القرشيّة هنا .

لمّا تغلّب معاوية بالسيف بلغه أنّ عبدالله بن عمرو بن العاص يحدّث أنّه سيكون ملك من قحطان ، فهبّ معاوية غضِباً فجمع الناس وخطبهم قائلاً : أمّا بعد ، فإنّه بلغني أنّ رجالاً منكم يحدّثون أحاديث ليست في كتاب الله ولا تؤثر عن رسول الله ، أُولئك جهّالكم ! فإيّاكم والأماني التي تضلّ أهلها ، فإنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إنّ هذا الأمر في قريش ، لا يعاديهم أحد إلّا كبّه الله في النار على وجهه »[٢].

وقفة مع هذا النصّ :

عرف المهاجرون القرشيّون الثلاثة ـ أبو بكر وعمر وأبو عبيدة ـ هذا النصّ فاحتجّوا به على الأنصار في السقيفة ، فأذعن الأنصار ، وعاد القرشيّون بالخلافة ، أبو بكر ، ثمّ عمر ، ثمّ مالت عن أبي عبيدة ، لا لعدم كفاءته وهو القرشيّ المهاجر ، بل لأنّه قد توفّي في خلافة عمر ، فلمّا حضرت عمر الوفاة تأسّف عليه ، وقال :

---

(١) مقدّمة ابن خلدون : فصل ٢٦ ، ص ٢٤٣ .

(٢) صحيح البخاري ـ كتاب الأحكام : باب ٢/ح ٦٧٢٠ .

« لو كان أبو عبيدة حيّاً لولّيته »[١]. والأمر ماضٍ مع النصّ.

ولكن حين لم يكن أبو عبيدة حيّاً كاد ذلك المبدأ ـ النصّ ـ أن ينهار، وكاد ذلك النصّ المتواتر أن يُنسىٰ، كلّ ذلك على يد الرجل الذي كان من أوّل المحتجّين به على الأنصار، عمر بن الخطّاب!

إنّه لمّا لم يجد أبا عبيدة حيّاً، قال: « لو كان سالم مولى أبي حذيفة حيّاً لولّيته »[٢].

ولمّا لم يكن سالم حيّاً، قال: «لو كان معاذ بن جبل حيّاً لولّيته»[٣].

فهل كان سالم قرشياً؟ أم كان معاذ كذلك؟

أمّا سالم: فأصله من إصْطَخْر، من بلاد فارس، وكان مولى لأبي حذيفة[٤]!

وأمّا مُعاذ: فهو رجل من الأنصار!

هذا في وقت تزدحم فيه المدينة بشيوخ المهاجرين القرشيّين، وفيهم مَن هو أفضل من هذين الرجلين بالإجماع.

ورغم أنّ ابن خلدون قد دافع عن النظرية القائمة على هذا النصّ « الأئمّة من قريش » وردّ قول عمر هذا بأنّه قول صحابي واحد، ومذهب الصحابي ليس

---

(١) مسند أحمد ١ : ١٨، الكامل في التاريخ ٣: ٦٥، صفة الصفوة ١ : ٣٦٧، سير أعلام النبلاء ١ : ١٠.

(٢) الكامل في التاريخ ٣: ٦٥، صفوة الصفوة ١ : ٣٨٣، طبقات ابن سعد ٣: ٣٤٣.

(٣) مسند أحمد ١:١٨، صفة الصفوة ١: ٤٩٤، طبقات ابن سعد ٣: ٥٩٠، سير أعلام النبلاء ١: ١٠.

(٤) سير أعلام النبلاء ١ : ١٦٧.

بحجّة[1]، إلّا أنّ هذا لا يقطع دابر الأسئلة التي يثيرها هذا الموقف..

فلو قُدّر لأحد الرجلين أن يكون حيّاً لتولّى الخلافة، ولعطّل النصّ الذي كان يوم السقيفة حجّةً في انتزاع الخلافة من غير القرشيّ!

وممّا يدعم هذا الفرض أنّ أحداً من الصحابة لم يردّ على عمر، ويذكّره بأنّ الإمامة في قريش دون سواهم، بذلك النصّ الذي أجمعوا عليه من قبل، وبشرط السقيفة أيضاً!!

ـ فإمّا أن يكون سكوتهم إقراراً بعدم اشتراط القرشيّة، وهذا مخالف للنصّ الذي أجمعوا عليه من قبل!

ـ أو أنّهم سكتوا هيبةً للخليفة، وهذا لا ينبغي أن يكون مع وجود النصّ!

ـ أو أنّهم سكتوا حين لم يجدوا هناك حاجةً للتسرّع في بحث الموضوع ما دام الرجلان قد ماتا، وما دام الخليفة لم يبتّ بالأمر بعد، ثمّ رأوا أنّ الحاجة إلى ذلك قد انتفت حين أُسند الأمر إلى ستّة كلّهم من قريش، وهذا أحسن الأعذار لو يتمّ.

وأيّا كان، فإنّ هذه الوجوه جميعاً تثير الشكوك حول قيمة الاحتجاج بسكوت الصحابة على أنّه دائماً يمثّل الإجماع الإقراري!

أمّا حين يتوجّه السؤال إلى عقيدة عمر نفسه في هذه النظرية فإنّه يحتاج إلى توجيه آخر، وقد حاول ذلك ابن خلدون، فقال: إنّ مولى القوم منهم، وعصبيّة الولاء حاصلة لسالم مولى أبي حذيفة في قريش، وهي الفائدة في اشتراط النسب! ولمّا استعظم عمر أمر الخلافة ورأى شروطها كأنّها مفقودة في ظنّه عدل إلى سالم لتوفّر شروط الخلافة عنده فيه حتّى من النسب المفيد للعصبية، ولم يبق

---

(١) مقدّمة ابن خلدون: فصل ٢٦، ص٢٤٣.

إلاّ صراحة النسب، فرآه غير محتاج إليه، إذ الفائدة في النسب إنّما هي العصبية، وهي حاصلة من الولاء، فكان ذلك حرصاً من عمر ﷺ على النظر للمسلمين[١].

ولا يعدو هذا الكلام أن يكون اجتهاداً في مقابلة النصّ، أمّا تأويل النَسَب بالعصبية فهو من صياغة ابن خلدون، ومن خصوصيّات نظريته في السياسة، وليس من الضروري أن يكون هو المراد من النصّ على قريش، فثمّة أحاديث صحيحة ميّزت قريشاً بمنزلة ليست لغيرها، كحديث: « إنّ الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة.. » الحديث[٢].

وذهب آخرون إلى تبرير آخر، فاحتجّوا بالحديث: « مولى القوم منهم، ومن أنفسهم، وابن أُخت القوم منهم » فاعتمدوا نصّاً جديداً في توسيع النصّ الأوّل، بدلاً من اللجوء إلى التأويل والاجتهاد في مقابلة النصّ.

لكنّ هذا أيضاً لم يقع موقع الرضا لدى الجمهور، إذ هو مخالف للإجماع.. قال ابن حزم: إنّ الإجماع قد تيقّن وصحّ على أنّ حكم الحليف والمولى وابن الأُخت كحكم من ليس له حليف ولا مولى ولا ابن أُخت. فإذا صحّ البرهان بأن لا تكون ـ الخلافة ـ إلاّ في قريش، لا في من ليس قرشياً، صحّ بالإجماع أنّ حليف قريش ومولاهم وابن اختهم كحكم من ليس قرشيّاً[٣].

هذا كلّه عن سالم مولى أبي حذيفة، ولكن ليس ثمّ هناك جواب عن اختيار مُعاذ، وهو من الأنصار الذين أغار عليهم القرشيّون الثلاثة في السقيفة، وفيهم عمر، واحتجّوا عليهم بأنّ الأئمّة من قريش، وهيهات أن ترضى العرب

---

(١) مقدّمة ابن خلدون: ٢٤٣.

(٢) صحيح مسلم ـ كتاب الفضائل: ح/١.

(٣) الفصل ٤: ٨٩ ـ ٩٠.

بغير قريش ! هذا الكلام قاله عمر في خطابه للأنصار في السقيفة ، ثمّ واصل خطابه قائلاً : « ولنا بذلك الحجّة الظاهرة ، مَن نازعنا سلطانَ محمّد ونحن أولياؤه وعشيرته ، إلّا مُدلٍ بباطلٍ ، أو متجانفٍ لإثمٍ ، أو متورّط في هَلَكة ؟! »[1].

إنّ تعدّد هذه المواقف المختلفة أضفى كثيراً من الغموض على عقيدة عمر في الخلافة ، ممّا يزيد في إرباك نظرية الخلافة والإمامة إذا ما أرادت أن تُساير المواقف جميعها ، من هنا اضطرّوا إلى الضرب على اختلافات عمر حفاظاً على صورة أكثر تماسكاً لهذه النظرية ، كلّ ذلك لأجل تثبيت هذا المبدأ القائم على النصّ الشرعي : « الأئمّة من قريش » .

واضح إذن كيف تمّ الانتصار للنصّ على الرأي المخالف .

وواضح أيضاً كيف كان قد تمّ الانتصار لمبدأ النصّ على مبدأ الشورى ، وذلك حين رأى الخليفة ضرورة النصّ على من يخلفه .

فدخل النصّ إذن في قمّة النظام السياسي ، رغم أنّه يلغي قاعدة الشورى بالكامل .

ومرّة أُخرى ، تمشّياً مع النصّ النبوي الشريف « الأئمّة من قريش » ينهزم مبدأ الشورى أمام السيف ! فمن تغلّب على الأُمّة وانتزع الخلافة بالسيف وكان قرشياً ، صحّت خلافته ، لأنّها لا تخرج عن النصّ المتقدّم .

بل أمام هذا النصّ قد انهارت جميع الشروط الواجب توفّرها في الخليفة ، كالاجتهاد والعدل والتقوى ، فإذا كان الخليفة قرشياً صحّت خلافته وإن كان ظالماً جاهلاً فاسقاً ، بل عاجزاً عن أمر الخلافة !

---

(١) راجع : الكامل في التاريخ ٢ : ٣٢٩ ـ ٣٣٠ ، الإمامة والسياسة : ١٢ ـ ١٦ .

هذه هي حقيقة موقع النصّ ، أمّا النظريّة فما زالت تتنكّر له ، وتتبنّى مبدأ الشورى ابتداءً في المرتبة الأُولى ، ولكن ينبغي لهذه الشورى ألّا تخرج عن دائرة هذا النصّ ، فلا تنتخب إلّا قرشياً من الصميم .

أمّا ابن حزم فقد تبنّى مبدأ النصّ أوّلاً ، ثمّ ادّعى نصّ النبيّ ﷺ على أبي بكر ﵁ ، قطعاً للنزاع ، لكنّه لم يفلح حين خالف حقيقةً معلومة بالإجماع وبشواهد التاريخ .

إذاً ثبت لدينا نصّ صريح صحيح وفاعل في هذه النظرية ، وهو الحديث الشريف « الأئمّة من قريش » وقد أخرجه البخاري ومسلم وأصحاب السنن والسير بألفاظ مختلفة وهذا هو محصّلها .

ضرورة التخصيص في النصّ :

١ ـ إنّ قراءة سريعة في تاريخنا السياسي والاجتماعي توقفنا على حقيقة أنّ النصّ المتقدّم « الأئمّة من قريش » بمفرده لا يحقّق للإمامة الهدف المنشود منها في حراسة الدين والمجتمع .

وأوّل من لمس هذه الحقيقة هم الصحابة أنفسهم رضي الله عنهم منذ انتهاء الخلافة الراشدة ، ثمّ أصبحت الحقيقة أكثر وضوحاً لدى من أدرك ثاني خلفاء بني أُميّة ـ يزيد بن معاوية ـ ومَن بعده .

ففي صحيح البخاري : لمّا كان النزاع دائراً بين مروان بن الحكم وهو بالشام ، وعبدالله بن الزبير وهو بمكّة ، انطلق جماعة إلى الصحابي أبي برزة الأسلمي ﵁ فقالوا له : يا أبا برزة ، ألا ترى ما وقع فيه الناس ؟ فقال : إنّي أحتسب عند الله أنّي أصبحت ساخطاً على أحياء قريش ، إنّ ذاك الذي بالشام

والله إن يقاتل إلاّ على الدنيا، وإنّ الذي بمكّة والله إن يقاتل إلاّ على الدنيا!![١]

٢ ـ وأهمّ من هذا أنّه ثمّة نصوص صحيحة توجب تضييق دائرة النصّ المتقدّم، فلقد حذّر النبيّ ﷺ من الاغترار بالنسب القرشي وحسب، وأنذر بأنّ ذلك سيؤدّي إلى هلاك الأُمّة وتشتّت أمرها!

في صحيح البخاري عنه ﷺ أنّه قال: «هَلَكَةُ أُمّتي على يَدي غلمةٍ من قريش»[٢]

كيف إذن سيتمّ التوفيق بين النصّين: «الأئمّة من قريش» و«هَلَكَة أُمّتي على يدي غلمة من قريش»؟

أليس لقائل أن يقول: ما هو ذنب الأُمّة؟ إنّها التزمت نصّ النبيّ ﷺ «الأئمّة من قريش» فقادها هذا النصّ إلى هذا المصير حين ذُبح خيارُ الأُمّة بسيوف قريش أنفسهم!

أليس النصّ هو المسؤول؟

حاشا لرسول الله ﷺ أن يضع أُمّته على حافّة هاوية، وهو الذي كان قد استنقذها من الهاوية.

---

(١) صحيح البخاري: الفتن ـ باب ٢٠ ح/٦٦٩٥.

(٢) صحيح البخاري: الفتن ـ باب ٣ ح/٦٦٤٩، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١٣: ٧ ـ ٨. وممّا يثير الدهشة أن تجد هذه الأحاديث وأكثر منها في آل أبي سفيان وآل مروان، تجدها في كتاب (البداية والنهاية) لابن كثير تحت عنوان «إخباره (ص) لما وقع من الفتن من بني هاشم بعد موته»! ج٦: ٢٥٥ ط. دار إحياء التراث العربي سنة ١٩٩٢ وج٦: ٢٢٧، ط. مكتبة المعارف سنة ١٩٨٨. علماً أنّه وضعها وفق ترتيبه التاريخي في أحداث العهد الأموي!! ولعلّ المتّهم في هذا ناسخ أُمويّ الهوى غاظه ذكر بني أُميّة في هذا العنوان فقلبه على بني هاشم!!

إنّهم أرادوا أن يحفظوا الرسول بحفظ جميع الصحابة وإضفاء الشرعية حتى على المواقف المتناقضة تجاه القضيّة الواحدة، فوقعوا في ما فرّوا منه !

بل وقعوا في ما هو أكبر منه حين صار النصّ النبويّ هو المسؤول عمّا آل إليه أمر الأُمّة من فتن، ثمّ هَلَكة !

إنّ العقيدة التي تؤكّد على تبرئة الرسول ﷺ، وتصفه دائماً بالعصمة والكمال وأداء الأمانة، ينبغي لها أن لا تنزلق في هذا المنزلق الخطير.

إنّه ينبغي لها وفق هذه العقيدة في الدفاع عن الرسول ﷺ أوّلاً، وممّا بين أيديها من السنّة الصحيحة ثانياً، ومن شواهد الواقع ثالثاً، ينبغي لها أن تلتزم بأنّ الرسول ﷺ لا يمكن أن يكتفي بهذا القدر من النصّ، فيقول: «الأئمّة من قريش» ويقف عند هذا القدر، ثمّ يقول مرّة أُخرى: «هَلَكة أُمّتي على يَدي غلمة من قريش» !

فهؤلاء الغلمة إنّما يكون هلاك الأُمّة على أيديهم عندما يملكون أمر الأُمّة، لكنّ الأُمّة لم ترض بهم إلاّ اتّباعاً للنصّ الأوّل «الأئمّة من قريش» فهل يكون هذا إلاّ إغراء ؟!

حاشا لرسول الله أن يكون ذلك منه، وإنّما هو من علامات التهافت في هذه النظرية التي أغضت عن كلّ ما ورد في السنّة ممّا يفيد تخصيص ما ورد في حقّ قريش.

نوعان من التخصيص:

ورد في السنّة نوعان من التخصيص في أمر قريش؛ تخصيص سلب، وتخصيص إيجاب.

١ ـ **تخصيص السلب** : ثمّة نصوص صريحة تستثني قوماً من قريش ، فتبعدهم عن دائرة التكريم ، ناهيك عن التقديم ! قال ابن حجر الهيتمي : في الحديث المروي بسندٍ حَسَن أنّه صلى الله عليه وآله وسلم قال : « شرّ قبائل العرب : بنو أُميّة ، وبنو حنيفة ، وثقيف » .

قال : وفي الحديث الصحيح ـ قال الحاكم : على شرط الشيخين ـ عن أبي برزة رضي الله عنه أنّه قال : كان أبغض الأحياء ـ أو الناس ـ إلى رسول الله بنو أُميّة[1] .

والذي ورد في ذمّ آل الحكَم ـ أبو مروان ـ خاصّةً كثير ومشهور .

فهل يصحّ أن تُسند الإمامة إلى شرّ قبائل العرب ، وأبغض الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ !

ومن دقائق النصّ الأوّل إقرانه بني أُميّة ببني حنيفة ، وبنو حنيفة هم قوم مسيلمة الكذّاب ،وقوم نافع بن الأزرق ونجدة بن عوير من أئمّة المارقين ! !

فإذا أصبح هؤلاء هم الحكّام في الواقع فعلينا أن نشهد أنّ هذا الواقع منحرف عن النصّ ، بدلاً من أن نسعى لتبريره وإخضاعه للنصّ .

٢ ـ **تخصيص الإيجاب** : الحديث الذي ميّز قريشاً بالاصطفاء على سائر القبائل لم يقف عند دائرة قريش الكبرى ، بل خصّ منها طائفة بعينها ، فقال : « إنّ الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل ، واصطفى قريشاً من كنانة ، واصطفى من قريش بني هاشم ، واصطفاني من بني هاشم »[2] .

---

(١) تطهير الجنان واللسان : ٣٠ .

(٢) صحيح مسلم ـ كتاب الفضائل : ح / ١ .

وهذا تقديم لبني هاشم على سائر قريش :

ساق ابن تيمية هذا الحديث الصحيح ، وأضاف قائلاً: (وفي السنن أنّه شكا إليه العباس أنّ بعض قريش يحقّرونهم ! فقال ﷺ : « والذي نفسي بيده لا يدخلون الجنّة حتّى يحبّوكم لله ولقرابتي » وإذا كانوا أفضل الخلائق فلا ريب أنّ أعمالهم أفضل الأعمال .. ففاضلهم أفضل من كلّ فاضل من سائر قبائل قريش والعرب ، بل وبني إسرائيل وغيرهم)[1].

وليس المقام مقام تفضيل وحسب ، بل إنّ قريشاً لا يصحّ لها إيمان ما لم تحبّ بني هاشم حبّين : لله ، ولقرابة الرسول !

فهل يصحّ أن تكون قريش كلّها سواء في حقّ التقدّم والإمامة ، وفيها بنو هاشم الذين رفعهم النصّ إلى أعلى منزلة ، وفيها بنو أُميّة الذين خفظهم النصّ إلى أردى الرتب ؟ !

إذا كان الواقع قد آل إلى هذه الحال ، فعلينا أن نشهد أنّه واقع منحرف عن النصّ ، لا أن نسعى إلى تبريره .

نتيجة البحث :

ممّا تقدّم يبدو بكلّ وضوح أنّنا هنا قد أخفقنا في تحقيق نظرية منسجمة متماسكة في موضوع الإمامة ، وأنّ السبب الحقيقي لهذا الإخفاق هو متابعة الأمر الواقع والسعي لتبريره وجعله مصدراً رئيساً في وصف النظام السياسي .

---

(١) ابن تيمية / رأس الحسين : ٢٠٠ ـ ٢٠١ ، مطبوع مع استشهاد الحسين للطبري .

إنّ تناقضات الأمر الواقع في أدواره المتعدّدة قد ظهرت جميعها في هذه النظرية ، ممّا أفقدها قيمتها كنظرية إسلامية في معالجة واحدة من قضايا الإسلام الكبرى ..

ـ فالقول بالنصّ الشرعي لم يقف عند جوهر النصّ ، ولا التزم شروطه وحدوده .

ـ والقول بالشورى تقهقر أمام نصّ الخليفة السابق ، وصلاحيات الشورى ، والقهر والاستيلاء ، والتغلّب بالسيف .

ـ أمّا نظام أهل الحلّ والعقد فهو أشدّ غموضاً ..

فمرّة يكون أهل الحلّ والعقد رجلاً واحداً نصب نفسه فتابعه اثنان كما في عقد الزواج ، أو تابعه أربعة ، أو يكونوا ستّة يعيّنهم الخليفة السابق دون الأُمّة ، بل « تطوّر » الأمر عن هذا كثيراً ، حتّى « إنّ فيلسوفاً مدقّقاً كابن خلدون قد جعل حاشية الخليفة وبطانته وأقاربه ـ بصرف النظر عن مدى علمهم واجتهادهم وتقواهم ـ هم أهل الحلّ والعقد الذين عارضوا الخليفة المأمون أن ينقل الخلافة إلى عليّ الرضا من بعده »[1] !

والحقيقة التي نرجو أن لا تصدم أحداً أنّ هذا قد ظهر من قبل ، في النصف الثاني من خلافة عثمان حيث برز على رأس أصحاب الرأي والمشورة رجال من قرابته ـ بني أُميّة ـ خاصّة ، لم يكونوا من أُولي الفضل والاجتهاد والسابقة في الدين ، مع كثرة من اجتمعت فيهم هذه الخصال في ذلك الوقت !

وكان أهل الحلّ والعقد هؤلاء هم : عبدالله بن عامر ، وعبدالله بن سعد بن

---

(١) نظرية الإمامة /د . أحمد محمود صبحي : ٢٦ .

أبي سرح[١]، وسعيد بن العاص، ومعاوية بن أبي سفيان، ومروان بن الحكم!

نقل الطبري من طريقين: أنّ عثمان أرسل إلى معاوية وعبدالله بن سعد بن أبي سرح وسعيد بن العاص وعمرو بن العاص وعبدالله بن عامر، فجمعهم ليشاورهم في أمره، فقال لهم: إنّ لكلّ امرىءٍ وزراء ونصحاء، وإنّكم وزرائي ونصحائي وأهل ثقتي.. وقد صنع الناس ما قد رأيتم، وطلبوا إليَّ أن أعزل عمّالي، وأن أرجع عن جميع ما يكرهون إلى ما يحبّون، فاجتهدوا رأيكم وأشيروا عليّ.

فلمّا أشاروا عليه عمل بما رآه من مجموع مشوراتهم؛ فردّهم على أعمالهم، وأمرهم بالتضييق على من قِبَلهم، وأمرهم بتجمير الناس في البعوث[٢]، وعزم على تحريم أُعطياتهم ليطيعوه ويحتاجوا إليه[٣].

هذه الوجوه المتناقضة كلّها من المستحيل أن تجتمع في نظرية واحدة، فتكون نظرية منسجمة وذات تصوّر واضح ومحدّد ومفهوم.

هذا كلّه، وبقدر ما يثيره من شكوك حول صلاحية هذه النظرية، فإنّه يرجّح الرأي الآخر الذي يذهب إلى اعتماد النصّ الشرعي في تعيين خليفة الرسول.

إلى هذه النتيجة أيضاً خلص الدكتور أحمد محمود صبحي وهو يدرس نظرية الإمامة، إذ قال: «أمّا من الناحية الفكرية فلم يقدّم أهل السنّة نظرية

---

(١) وهو الذي ارتدّ مشركاً في عهد الرسول فهدر الرسول دمه يوم فتح مكّة، وأمر بقتله ولو وجد تحت أستار الكعبة! ـ راجع ترجمته في: الاستيعاب، وأُسد الغابة، والإصابة.

(٢) أي إرسالهم إلى أطراف البلاد بحجّة حماية الحدود، ومنعهم عن العودة إلى أهليهم.

(٣) تاريخ الطبري ـ أحداث سنة ٣٤ ـ ج ٤: ٣٣٣ ـ ٣٣٥.

متماسكة في السياسة تُحدّد مفاهيم البيعة والشورى وأهل الحلّ والعقد، فضلاً عن هوّة ساحقة تفصل بين النظر والتطبيق، أو بين ما هو شرعي وبين ما يجري في الواقع.

لقد ظهرت نظريات أهل السنّة في السياسة في عصر متأخّر بعد أن استقرّ قيام الدولة الإسلامية على الغَلَبة.. كما جاء أكثرها لمجرّد الردّ على الشيعة.. والتمس بعضها استنباط حكم شرعي من أُسلوب تولّي الخلفاء الثلاثة الأوائل.

وإنّ الهوّة الساحقة بين تشريع الفقهاء وبين واقع الخلفاء، فضلاً عن تهافت كثير من هذه الآراء وإخفاقها في استنباط قاعدة شرعية، هو ما مكّن للرأي المعارض ـ القول بالنصّ ـ ممثّلاً في حزب الشيعة»[1].

---

(١) الزيدية: ٣٥ ـ ٣٧. وانظر أيضاً: محمّد عبدالكريم عتّوم / النظرية السياسية المعاصرة للشيعة الإمامية الاثني عشرية: ٥٢ فقد انتهى إلى النتيجة ذاتها.

الفصل الثاني

معالم المسار كما صاغها التشريع

لم يكن الرجوع إلى النصّ الشرعي في تحديد معالم المسار الإسلامي بعد الرسول من مختصّات الشيعة وحدهم، لقد شركهم فيه غيرهم..

لقد أحسّ الكثير من المتكلّمين وأصحاب الحديث بالحاجة إلى النصّ في تعيين أوّل الخلفاء على الأقلّ، لتتّخذ الأدوار اللاحقة له شرعيّتها من شرعيّته.

فجزم ابن حزم بالنصّ على أبي بكر صراحةً، فتابعه البعض، فيما اقتنع آخرون بأنّ في هذه النصوص إشارة كافية على وجوب تقديم أبي بكر، لكن دون التصريح بذلك، وربّما رأوا في هذا مذهباً وسطاً بين الشورى والنصّ الصريح، كما رأوا فيه تثبيتاً لمبدأ الشورى، لا نقضاً، حين وفّقوا بين نتائج الشورى وبين إشارة النصّ.

وليس غريباً أنّ تتعدّد أوجه الاستدلال بتعدّد المتكلّمين وتعدّد أساليبهم وتعدّد النصوص التي يعتمدونها، وكثيراً ما يتعلّق المتكلّمون بما يشفع لمذاهبهم وإن كانوا يلمحون فيه علامات الوضع!

لقد عرض المتكلّمون في تثبيت خلافة أبي بكر نصوصاً من القرآن ونصوصاً من السنّة، نستعرض أهمها بتركيز وإيجاز مبتدئين بنصوص السنّة

لكونها أكثر تصريحاً ، ولأنّ النصوص القرآنية اعتُمدت في تصحيح خلافته لا في إثبات النصّ عليه .

أوّلاً ـ نصوص من السُنّة :

النصّ الأوّل : قوله ﷺ في مرضه الذي توفّي فيه : « مُروا أبا بكر فليصلّ بالناس » فرأى بعضهم في هذا الحديث نصّاً صريحاً على الخلافة لعدم الفصل بين إمامة الصلاة والإمامة العامّة . واستدلّوا لذلك بقول بعض الصحابة لأبي بكر : ارتضاك رسول الله لديننا ، أفلا نرضاك لدنيانا ! وأهمّ شيء في هذا القول الأخير أن ينسب إلى عليّ بن أبي طالب[١] !!

غير أنّ جملة من الإثارات تحيط بهذا النصّ وبهذه الواقعة ، قد تبتلع كلّ ما يُبنى عليهما من استنتاجات :

الإثارة الأُولى : إنّ القول بعدم الفصل بين إمامة الصلاة والإمامة العامّة قول غريب ، وأغرب منه قول الجرجاني « لا قائل بالفصل »[٢] !

ـ فابن حزم يقطع بأنّ هذا قياساً باطلاً ، ويقول : « أمّا من ادّعى أنّه إنّما قُدِّم قياساً على تقديمه إلى الصلاة ، فباطل بيقين ، لأنّه ليس كلّ من استحقّ الإمامة في الصلاة يستحقّ الإمامة في الخلافة ، إذ يستحقّ الإمامة في الصلاة أقرأ القوم وإن كان أعجمياً أو عربياً ، ولا يستحقّ الخلافة إلّا قرشيّ ، فكيف ؟ والقياس كلّه باطل »[٣] .

---

(١) شرح المواقف ٨ : ٣٦٥ .

(٢) شرح المواقف ٨ : ٣٦٥ .

(٣) الفصَل ٤ : ١٠٩ .

ـ والشيخ أبو زهرة ينتقد هذا النوع من القياس ووجه الاستدلال بـه، فيقول: اتّخذ بعض الناس من هذا ـ النصّ ـ إشارة إلى إمـامة أبي بكـر العـامّة للمسلمين، وقال قائلهم: « لقد رضيه عليه السلام لديننا، أفلا نرضاه لدنيانا » ولكنّه لزوم ما ليس بلازم، لأنّ سياسة الدنيا غـير شـؤون العـبادة، فـلا تكـون الإشـارة واضحة.. وفوق ذلك فـإنّه لم يحـدث في اجـتماع السـقيفة، الذي تـنافس فـيه المهاجرون والأنصار في شأن القبيل الذي يكون منه الخـليفة، أن احـتجّ أحـد المجتمعين بهذه الحجّة، ويظهر أنّهم لم يعقدوا تلازماً بـين إمـامة الصـلاة وإمـرة المسلمين[١].

والذي يُستشفّ من كلامه استبعاد صحّة نسبة هـذا الكـلام إلى الإمـام عليّ عليه السلام؛ هذه النسبة التي لا تحتمل الصحّة، لما ثبت في الصحاح من أنّ عليّاً عليه السلام لم يبايع إلّا بعد ستّة أشهر[٢]، كما أنّ الصحيح المشهور عن عليّ عليه السلام خـلاف ذلك، فجوابه كان حين بلغه احتجاج المهاجرين بأنّ قريشاً هم قوم النبيّ وأولى الناس به، قال: « احتجّوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة »[٣]!

الإثارة الثانية: إنّ إمامة الصلاة وفقاً لفقه هذه المدرسة لا يترتّب عليها أيّ فائدة في التفضيل والتقديم، فالفقه هنا يجيز مطلقاً إمامة المفضول على الفاضل، بل يجيز إمامة الفاسق والفاجر لأهل التقوى والصلاح، وكثيراً ما نرى الاستدلال

---

(١) المذاهب الإسلامية: ٣٧.

(٢) صحيح البخاري ـ باب غزوة خيبر: ح/٣٩٩٨، صحيح مسلم ـ كتاب الجهاد والسير ٣: ١٣٨٠ ح/٥٢، السنن الكبرى للبيهقي ٦: ٣٠٠. ورواه أصحاب التاريخ أيضاً: الطبري ٣: ٢٠٢، ابن الأثير/الكامل في التاريخ ٢: ٣٣١، ابن أبي الحديد/شرح نهج البلاغة ٦: ٤٦.

(٣) نهج البلاغة: ٩٧ الخطبة ٦٧. وانظر: ابن قتيبة/الإمامة والسياسة: ١١.

لذلك بصلاة بعض الصحابة خلف الوليد بن عقبة وهو سكران ، وصلاتهم خلف أُمراء بني أُميّة ممّن لم تكن له فضيلة تذكر !

الإثارة الثالثة : أخرج أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجة ، والنسائي : أنّ عبدالرحمن بن عوف قد صلّى إماماً بالمسلمين وكان فيهم رسول الله ﷺ[١]. وهذه الرواية أثبت ممّا ورد في تقديم أبي بكر ـ كما سيأتي ـ فالحجّة فيها إذن لعبدالرحمن بن عوف أظهر ، فتقديمه أولى وفقاً لذلك القياس[٢].

الإثارة الرابعة : في صحيح البخاري: كان سالم مولى أبي حذيفة يؤم المهاجرين الأوّلين وأصحاب النبي ﷺ في مسجد قباء ، وفيهم : أبو بكر ، وعمر ، وأبو سلمة ، وعامر بن ربيعة[٣].

وكان عمرو بن العاص أميراً على جيش ذات السلاسل ، وكان يؤمّهم في الصلاة حتى صلّى بهم بعض صلواته وهو جنب ، وفيهم : أبو بكر ، وعمر ، وأبو عبيدة[٤].

فهل يُستدلّ من هذا أنّ سالماً وعمرو بن العاص أفضل من أبي بكر وعمر وأبي عبيدة ، وأولى بالخلافة منهم ؟

الإثارة الخامسة : نتابعها في النقاط التالية :

---

(١) مسند أحمد ٤ : ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، صحيح مسلم : الطهارة ـ باب المسح على الناصية والعمامة ، سنن أبي داود ـ المسح على الخفّين ح/١٤٩، ١٥٢ ، سنن ابن ماجة : ح/١٢٣٦ ، سنن النسائي ـ الطهارة : ح/١١٢ .

(٢) انظر ابن الجوزي /آفة أصحاب الحديث : ٩٩ .

(٣) صحيح البخاري ـ كتاب الأحكام ح/٦٧٥٤ .

(٤) سيرة ابن هشام ٤: ٢٧٢، البداية والنهاية ٤: ٣١٢ .

أ ـ ثبت في جميع طرق هذا الحديث بروايته التامّة أنّه بعد أن افتتح أبوبكر الصلاة ، خرج النبيّ ﷺ يتهادى بين رجلين ـ عليّ والفضل بن العباس ـ فصلّى بهم إماماً وتأخّر أبو بكر عن موضعه فصلّى مؤتمّاً بالنبيّ ﷺ عن يمينه .

أثبت ذلك تحقيقاً أبو الفرج ابن الجوزي في كتاب صنّفه لهذا الغرض ، فقسمه إلى ثلاثة أبواب : فجعل الباب الأوّل في إثبات خروج النبيّ ﷺ إلى تلك الصلاة وتأخيره أبا بكر عن إمامتها ، وخصّص الباب الثاني في بيان إجماع الفقهاء على ذلك ، فذكر منهم: أبا حنيفة ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، وأثبت في الباب الثالث وهن الأخبار التي وردت بتقدّم أبي بكر في تلك الصلاة ، ووصف القائلين بها بالعناد واتّباع الهوى[١].

وقال ابن حجر العسقلاني: تضافرت الروايات عن عائشة بالجزم بما يدلّ على أنّ النبيّ ﷺ كان هو الإمام في تلك الصلاة[٢]

ومن هنا قال بعضهم : متى نظرنا إلى آخر الحديث احتجنا إلى أن نطلب للحديث مخرجاً من النقص والتقصير ، وذلك أنّ آخره : أنّ رسول الله ﷺ لمّا وجد إفاقةً وأحسّ بقوّة خرج حتّى أتى المسجد وتقدّم فنحّا أبا بكر عن مقامه وقام في موضعه . فلو كانت إمامة أبي بكر بأمره ﷺ لَتَركه على إمامته وصلّى خلفه ،كما صلّى خلف عبدالرحمن بن عوف[٣].

ب ـ ممّا يعزّز القول المتقدّم ما ورد عن ابن عباس من أنّه قبل أن يؤذّن بلال لتلك الصلاة قال النبيّ ﷺ : « اُدعوا عليّاً » . فقالت عائشة : لو دعوت أبا بكر !

---

(١) أبو الفرج ابن الجوزي / آفة أصحاب الحديث .

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٢: ١٢٣. .

(٣) ابن الإسكافي /المعيار والموازنة : ٤١ ـ ٤٢ .

وقالت حفصة : لو دعوت عمر ! وقالت أُمّ الفضل : لو دعوت العباس ! فلمّا اجتمعوا رفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأسه فلم ير عليّاً [١]!!

ج ـ ويشهد لذلك كلّه ما ثبت عن عليّ عليه السلام من أنّه كان يقول : إن عائشة هي التي أمرت بلالاً أن يأمر أباها ليُصَلّ بالناس ، لأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « ليصلّ بهم أحدهم » ولم يعيّن .. وكان عليّ عليه السلام يذكر هذا لأصحابه في خلواته كثيراً ، ويقول : إنّه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل : « إنّكنّ لَصُويحبات يوسف » إلّا إنكاراً لهذه الحال ، وغضباً منها لأنّها وحفصة تبادرتا إلى تعيين أبويهما ، وأنّه صلى الله عليه وآله وسلم استدركها بخروجه وصرفه عن المحراب[٢] .

فهذه صور منسجمة ومتماسكة لا تُبقي أثراً للاستفادة من هذا النصّ أو تلك الواقعة ، ويمكن أن يضاف إليها ملاحظات أُخر ذات قيمة لا يُستهان بها :

منها : الاختلاف الشديد والتعارض بين روايات هذه الواقعة ، وقد صرّح بهذا ابن حجر العسقلاني ، ثمّ حاول التوفيق بينها بعد جهد[٣] .

ومنها : ملاحظة بعض نقّاد الحديث أنّ هذا الحديث لم يصحّ إلّا من طريق عائشة ، لذا لم تقم حجّته[٤] .

ومنها : أنّ ابن عبّاس قد طعن هذا الحديث طعناً عبقريّاً لم يتنبّه له الرواة ، إذ كانت عائشة تقول في روايتها لهذا الحديث : «خرج النبيّ يتهادى بين رجلين ، أحدهما الفضل بن العبّاس » ولا تذكر الرجل الآخر ، فلمّا عرض أحدهم حديثها

---

(١) مسند أحمد ١ : ٣٥٦ ، وأخرجه الطبري في تاريخه ٣ : ١٩٦ ولم يذكر فيه قول أُمّ الفضل .
(٢) ابن أبي الحديد /شرح نهج البلاغة ٩ : ١٩٧ .
(٣) فتح الباري في صحيح البخاري ٢ : ١٢٢ ـ ١٢٣ .
(٤) المعيار والموازنة : ٤١ .

على عبدالله بن عباس، قال له ابن عباس: فهل تدري من الرجل الذي لم تُسَمِّ عائشة؟ قال: لا.

قال ابن عبّاس: هو عليّ بن أبي طالب، ولكن عائشة لا تطيب نفساً له بخير[١]!

الإثارة السادسة: أثبت كثير من أصحاب التاريخ والسير أنّ أبا بكر كان أيّام مرض رسول الله ﷺ الأخير هذا، كان مأموراً بالخروج في جيش أُسامة، وكان النبيّ ﷺ يشدّد كثيراً بين الآونة والأُخرى على التعجيل في إنفاذ هذا الجيش.. فكيف ينسجم هذا مع الأمر بتقديمه في الصلاة؟ ناهيك عن قصد الإشارة إلى استخلافه!

لقد أدرك ابن تيمية ما بين الأمرين من منافاة وتعارض صريحين، فنفى نفياً قاطعاً كون أبو بكر ممّن سُمّي في بعثة أُسامة[٢]!!

لكنّ مثل هذا النفي لا ينقذ الموقف، خصوصاً وأنّ ابن تيمية لم يقدّم برهاناً ولا شبهة في إثبات دعواه، فيما جاء ذكر أبي بكر ودخوله في ذلك الجيش في مصادر عديدة وهامّة، أصحابها جميعاً من القائلين بصحّة تقدّم أبي بكر[٣]!

أمّا نفي ذلك، أو تحرّج بعض المؤرّخين عن ذكره، فإنّما مرجعه إلى الاختيار الشخصي في مساندة المذهب، لا غير، حين أدركوا بيقين أنّ شيئاً ممّا

---

(١) عبدالرزاق /المصنّف ٥: ٤٢٩ ـ ٤٣٠، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٢: ١٢٣.

(٢) ابن تيميمة / منهاج السنّة ٣: ٢١٣.

(٣) الطبقات الكبرى ٤: ٦٦، تهذيب تاريخ دمشق ٢: ٣٩٥، ٣: ٢١٨، مختصر تاريخ دمشق ٤: ٢٤٨ / ٢٣٧ و٥: ٥٦/١٢٩ ترجمة أُسامة بن زيد وأيّوب بن هلال، تاريخ اليعقوبي ٢: ٧٧، تاريخ الخميس ٢: ١٧٢، شرح نهج البلاغة ١: ١٥٩، ٢٢٠ و٩: ١٩٧.

استدلّوا به على إمامته سوف لا يتمّ لو كان أبو بكر في مَن سُمّي في جيش أُسامة ؛ إذ هو مأمور بمغادرة المدينة المنوّرة أيّام وفاة رسول الله ﷺ ، تحت إمرة أُسامة بن زيد الشاب ابن الثماني عشرة سنة[١] !

نصوص أُخر :

لم يقف القائلون بالنصّ عند النصّ المتقدّم ، بل رجعوا إلى ما رأوا فيه نصّاً جليّاً على الخلافة ، لكنّها في الحقيقة نصوص تثير على نفسها بنفسها شكوكاً كثيرة لا تُبقي احتمالاً لصحّتها ، شكوكاً تثيرها الأسانيد والمتون معاً .. وأهم هذه النصوص :

١ ـ أنّ امرأةً سألت رسول الله ﷺ شيئاً ، فأمرها أن ترجع إليه ، فقالت : يا رسول الله ، أرأيت إن جئتُ فلم أجدك ؟ ـ كأنّها تُريد الموت ـ فقال : « فإن لم تجديني فأتي أبا بكر »[٢] !

وهذا الحديث متّحد عند الشيخين في سلسلة واحدة ، وهي (إبراهيم بن سعد ، عن أبيه ، عن محمّد بن جُبير بن مطعم ، عن أبيه جُبير بن مطعم : أنّ امرأةً سألت رسول الله . . .) .

فلم يروه من الصحابة إلّا جُبير بن مطعم ، ولم يروه عن جُبير إلّا ولده محمّد ، ولم يروه عن محمّد غير سعد (وهو ابن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف) ولم يروه عن سعد غير ولده إبراهيم ، ثمّ أخذه الرواة عن إبراهيم بن سعد !

---

(١) الطبقات الكبرى ٤ : ٦٦ .

(٢) أخرجه البخاري ومسلم في باب فضائل أبي بكر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٧ : ١٤ ـ ١٥ ، صحيح مسلم بشرح النووي ٨ : ١٥٤ ، وانظر : تثبيت الإمامة وترتيب الخلافة : ٥٦/٩٠ .

الإسناد: نظرة واحدة في هذا الإسناد، بعيداً عن التقليد، تُحبط الآمال التي يمكن أن تُعقد عليه: فجبير بن مطعم: هو صاحب أبي بكر، تعلّم منه الأنساب وأخبار قريش[١]، وكانت عائشة تُسمّى له وتُذكر له قبل أن يتزوّجها النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم[٢]، وذكره بعضهم في المؤلّفة قلوبهم وفي من حَسُن إسلامه منهم[٣]. وكان شريفاً في قومه بني نوفل وهم حلفاء بني أُميّة في الجاهلية والإسلام. وهو أحد الخمسة الذين اقترحهم عمرو بن العاص على أبي موسى الأشعري للمشورة في التحكيم، وهم: (جبير بن مطعم، وعبدالله بن الزبير، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وأبو الجهم بن حذيفة، وعبدالرحمن بن الحرث بن هشام بن المغيرة)[٤] وكلّهم مائل عن عليّ عليه السلام، فابن الزبير وعبدالرحمن بن الحرث كانا في أصحاب الجمل الذين قاتلوا عليّاً في البصرة، وعبدالله بن عمرو مع أبيه عمرو بن العاص في أصحاب معاوية، وجبير وأبو الجهم من مسلمي الفتح هواهما مع بني أُميّة[٥]!

وجُبير بن مطعم هو سيّد الغلام الحبشي وحشيّ، وهو الذي قال له يوم أُحد: إن قتلت محمّداً فأنت حُرّ، وإن قتلت عليّاً فأنت حُرّ، وإن قتلت حمزة فأنت حُرّ[٦]!

---

(١) ترجمة جبير بن مطعم في: سير أعلام النبلاء ٣: ٩٧، الإصابة ١: ٢٢٦/١٠٩٢.

(٢) ابن أبي الحديد/شرح نهج البلاغة ١٤: ٢٢.

(٣) الاستيعاب بهامش الإصابة ١: ٢٣١، مختصر تاريخ دمشق ٦: ٧، سير أعلام النبلاء ٣: ٩٥، ٩٧، وهؤلاء الذين حسن إسلامهم معدود فيهم مع جبير: أبو سفيان ومعاوية، كما في المعارف/لابن قتيبة: ٣٤٢.

(٤) سير أعلام النبلاء ٣: ٩٨.

(٥) راجع تراجمهم في: الاستيعاب، وأُسد الغابة، والإصابة، ومختصر تاريخ دمشق، وسير أعلام النبلاء.

(٦) راجع أخبار غزوة أُحد في: تاريخ الطبري، تاريخ اليعقوبي، الكامل في التاريخ، البداية والنهاية. وراجع ترجمة حمزة في الاستيعاب وأُسد الغابة والإصابة وغيرها.

ولمّا قسم النبيّ ﷺ خُمس خيبر لبني هاشم وبني المطّلب حـاكَ ذلك في صدور قوم من بني نوفل ـ قوم جبير ـ وبني أُميّة ، فكان جبير بن مطعم وعثمان بن عفان هما المعترضان على النبيّ ﷺ نيابة عن قوميهما ، قال جبير: مشـيتُ أنـا وعثمان بن عفّان إلى النبيّ ﷺ فقلنا: أعـطيت بـني المـطّلب مـن خُمس خـيبر وتركتنا ، ونحن بمنزلة واحدة منك! فقال: «إنّمـا بـنو هـاشم وبـنو المـطّلب شيء واحد»[1].

وروي لابن عبّاس معه حـديث هـامّ: كـان ابـن عـبّاس يحـدّث عـن رسول الله ﷺ في المتعة ، فقال جُبير بن مطعم: كان عمر ينهى عنها . فـقال له ابن عبّاس: يا عُدَيّ نفسه ، من هنا ضللتُم ! أُحدّثكم عن رسول الله ، وتحدّثني عن عمر[2] !!

ـ ثُمّ إنّ محمّد بن جبير بن مطعم: هو القائل لعبدالملك بن مروان وقد سأله: هل كنّا نحن وأنتم ـ يعني أُميّة ونوفل ـ في حلف الفضول[3] ؟

فقال له محمّد بن جُبير بن مطعم: لا والله يا أمير المؤمنين ، لقد خرجنا نحن وأنتم منه ، ولم تكن يدنا ويدكم إلّا جميعاً في الجاهلية والإسلام[4] !

---

(١) مسند أحمد ٤: ٨١ ، ٨٣ ، ٨٥ ، صحيح البخاري ـ كتاب الخمس ـ باب ١٧ ح /٢٩٧١ ، سنن أبي داود ح /٢٩٧٨ ـ ٢٩٨٠ ، سنن النسائي ـ كتاب الخمس ـ بـاب ١ ح /٤٤٣٨ ، ٤٤٣٩ .

(٢) ابن أبي الحديد/شرح نهج البلاغة ٢٠ : ٢٥ . وروى مثله أحمد في عروة بن الزبير بدلاً من جُبير بن مطعم .

(٣) حلف الفضول : حلف جمع بني هاشم وزُهرة وتيم اجتمعوا عـند عـبدالله بـن جـدعان فتحالفوا جميعاً على دفع الظلم واسترداد الحقّ من الظالم وإعادته إلى صاحبه المظلوم .

(٤) الأغاني ١٧ : ٢٩٥ .

وقد اعتزل محمّد عليّاً والحسن عليهما السلام في حربهما مع معاوية، فلمّا تمّ الصلح كان محمّد ممثّلاً في وفد المدينة إلى معاوية للبيعة[١].

ـ وأمّا سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف: فقد كان قاضياً لبعض ملوك بني أُميّة على المدينة[٢].

ـ وأمّا ولده إبراهيم بن سعد: فهو صاحب العُود والغناء، كان يعزف ويغنّي، وجاءه أحد أصحاب الحديث ليأخذ عنه، فوجده يغنّي، فتركه وانصرف، فأقسم إبراهيم ألّا يحدّث بحديث إلّا غنّى قبله! وعمل والياً على بيت المال ببغداد لهارون الرشيد[٣].

وخطوة أُخرى إلى الأمام في التحقيق تضعنا أمام صورة أكثر وضوحاً، حيث تُرينا كيف حلّ هذا الحديث محلّ الحديث الصحيح الوارد في عليّ عليه السلام بعين هذا المتن!

لمّا حضر رسول‌الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت صفيّة أُمّ المؤمنين: يا رسول الله، لكلّ امرأةٍ من نسائك أهل تلجأ إليهم، وإنّك أجليت أهلي، فإن حَدَثَ حَدَثٌ فإلى مَن؟

قال: «إلى عليّ بن أبي طالب» أخرجه النسائي، وأخرجه الطبراني ورجاله رجال الصحيح[٤].

فإذا لم نكن قد نسينا ما قرأناه في «نقد التاريخ»[٥] فإنّ نظرة واحدة في هذه

(١) انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١٣: ٩٨.
(٢) تاريخ بغداد ٦: ٨٣، الأغاني ١٥: ٣٢٩.
(٣) تاريخ بغداد ٦: ٨١ ـ ٨٦، الأعلام ١: ٤٠.
(٤) السنن الكبرى / للنسائي ٥: ١٥٤ ح/٨٥٣٩، ٨٥٤٠، مجمع الزوائد ٩: ١١٣.
(٥) راجع ص ١٠٩ ـ ١١٢ من هذا الكتاب.

السلسلة الواحدة لهذا الحديث تكشف لنا الكثير عن حقيقته، وربّما مصدره أيضاً حين نرى أنّ رأس هذه السلسلة ـ جبير بن مطعم ـ قد عاش نحو سبع عشرة سنة في خلافة معاوية على أغلب الأقوال، لم يُفرّقهما شيء في جاهلية ولا في إسلام.. والمفترض أن يكون جبير أبعد أفراد هذه السلسلة عن تهمة الوضع في الحديث[1].

كما تجيبنا قراءتنا في «نقد التاريخ» عن أهمّ ما يعترضنا هنا، وهو: كيف أصبح هؤلاء جميعاً في عِداد رجال الشيخين ـ البخاري ومسلم ـ فيما أُقصيَ آخرون لا يقاس هؤلاء بهم، كالإمام جعفر الصادق، الذي كان ينبغي أن يكون حديثه أكثر اعتماداً، إذ لا يفصله عن البخاري سوى واسطة واحدة أو واسطتين، توفّي الصادق عليه السلام سنة ١٤٨ هـ، وولد البخاري سنة ١٩٤ هـ!

---

(١) ثمّة رواية تُنسب إلى الإمام جعفر الصادق (ع)، تقول: «ارتد الناس بعد الحسين (ع) إلّا ثلاثة: أبو خالد الكابلي، ويحيى بن أُمّ الطويل، وجبير بن مطعم، ثمّ إنّ الناس لحقوا وكثروا» غير أنّ في هذه الرواية أكثر من مشكلة تقف دون اعتمادها:

أ ـ فمن الناحية السندية: وردت في مصدرين، الأوّل: رجال الكشي ـ ترجمة يحيى بن أُمّ الطويل ـ وفي إسنادها مجهول، والثاني: كتاب (الاختصاص) ولا يُعرف مؤلّفه على وجه التحديد، ونسبته إلى الشيخ المفيد موضع خلاف.

ب ـ الثابت أنّ جبير بن مطعم قد توفّي قبل استشهاد الحسين بنحو أربع سنين على الأقلّ!

وفي بعض طرق هذه الرواية ما يحلّ الإشكال الثاني، إذ ورد فيها (محمّد بن جبير بن مطعم) لكن حتّى هذا لم يثبت، إذ كشف المحقّق التستري أنّ هذا محرّف عن حكيم بن جبير! ـ قاموس الرجال / ترجمة محمّد بن جبير بن مطعم.

والحقّ أنّ هذه الرواية فيها أكثر ممّا تقدّم، فهي تذكر بعد هؤلاء جماعة منهم سعيد بن المسيّب، وتقول إنّه نجا من الأُمويّين لأنّه كان آخر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم! وهذا لا يصحّ لأنّ سعيد بن المسيّب تابعي وليس صحابياً. وهذا أيضاً ممّا وقف عليه المحقّق التستري في ترجمة سعيد بن المسيب من (قاموس الرجال).

هذا النصّ، الذي جاء بهذه السلسلة الوحيدة، هو الذي رأى فيه ابن حزم وغيره نصّاً جليّاً على خلافة أبي بكر[١]! غير أنّ الجرجاني والتفتازاني لم يذكراه أصلاً في احتجاجاتهما لخلافة أبي بكر، فيما ذكرا نصوصاً كثيرة أضعف منه سنداً، وأقلّ منه دلالة[٢]!

٢ ـ قالت عائشة: قال لي رسول الله ﷺ في مرضه: «ادعي لي أبا بكر أباك، وأخاك، حتّى أكتب كتاباً، فإنّي أخاف أن يتمنّى متمنٍّ ويقول قائل: أنا أولى. ويأبى الله والمؤمنون إلّا أبا بكر»[٣].

الإسناد: أسند مسلم هذا الحديث كما يلي: عبيدالله بن سعيد، عن يزيد بن هارون، عن إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

فقد ظهر إبراهيم بن سعد في هذا الحديث أيضاً، وهو صاحب الحديث المتقدّم، صاحب العود والغناء، صاحب هارون الرشيد. أمّا الزهري وعروة وعائشة فقد عرفنا بدقّة موقفهم من الخلافة ومن عليٍّ عليه السلام خاصّة وبني هاشم عامّة.

وأورده البخاري من طريق آخر ينتهي أيضاً إلى عائشة، فهي وحدها رأس هذا الحديث في جميع طرقه.

---

(١) الفصل ٤: ١٠٨. وانظر أيضاً: تثبيت الإمامة وترتيب الخلافة: ٩٠ ـ ٩١ ح/٥٦، نظام الخلافة بين أهل السنّة والشيعة: ٣٩.

(٢) انظر: الجرجاني/شرح المواقف ٨: ٣٦٤ ـ ٣٦٥، التفتازاني/شرح المقاصد ٥: ٢٦٣ ـ ٢٦٧.

(٣) صحيح البخاري ـ كتاب الأحكام ـ باب الاستخلاف ٦: ح/٦٧٩١، صحيح مسلم ـ باب فضائل أبي بكر ٥ ح/٢٣٨٧ والنصّ منه.

ولعلّ أقوى ما يُثار هنا : أنّ هذه الأحاديث قد رواها الشيخان ، فكيف يمكن الشكّ فيها والطعن عليها ؟ وما أيسر الجواب لمن تجرّد للحقيقة دون سواها ، فقبل قليل فقط قرأنا تفسير ذلك على ألسنة الكبار ممّن حقّق في طبيعة هذا الأمر وتطوّره :

ـ قرأنا عن نفطويه : أنّ أكثر الأحاديث الموضوعة في فضائل الصحابة اختُلِقت في أيّام بني أُميّة تقرّباً إليهم في ما يظنّون أنّهم يُرغمون به أُنوف بني هاشم !

ـ وقرأنا عن المدائني قوله : فرويتْ أخبار كثيرة في مناقب الصحابة مفتعلة ، لا حقيقة لها .. حتّى انتقلت تلك الأخبار والأحاديث إلى الديّانين الذين لا يستحلّون الكذب والبهتان ، فقبلوها ورووها وهم يظنّون أنّها حقّ ، ولو علموا أنّها باطلة لما رووها ولا تديّنوا بها !

ـ وقرأنا عن الإمام الباقر قوله : حتّى صار الرجل الذي يُذكر بالخير ، ولعلّه يكون ورعاً صدوقاً ، يحدّث بأحاديث عظيمة عجيبة من تفضيل بعض من قد سلفَ من الولاة ، ولم يخلق الله تعالى شيئا منها ، ولا كانت وقعت ، وهو يحسب أنّها حقّ لكثرة من رواها ممّن لم يُعرف بالكذب ولا بقلّة ورع !

فليس بمستنكرٍ إذن أن تنفذ هذه الأخبار إلى الصحيحين وغيرهما .. فمن أين يأتي الاستنكار وهم ما رووها إلّا وهم يعتقدون صحّتها ؟ !

وهذا الحديث بالذات ممّا شهد المعتزلة بأنّ البكرية وضعته في مقابل الحديث المرويّ عنه ﷺ في مرضه : « ائتوني بدواةٍ وبياض أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعده أبداً » فاختلفوا عنده ، وقال قوم منهم : لقد غلبه الوجع ، حسبنا كتاب الله[١] !

---

(١) ابن أبي الحديد /شرح نهج البلاغة ١١ : ٤٩ .

وممّا يشهد لهذا القول، بل يجعله يقيناً لا شكّ فيه، ما ثبت عن ابن عبّاس في وصف اختلافهم عند النبيّ الذي حال دون كتابة ذلك الكتاب، فقد كان ابن عبّاس يصف هذا الحدث بأنّه «الرزيّة، كلّ الرزيّة» ويذكره فيقول: «يوم الخميس، وما يوم الخميس!» ويبكي حتى يبلّ دمعه الحصى[1]! فلو كان الأمر كما وصفه الحديث المنسوب إلى عائشة «يأبى الله والمؤمنون إلّا أبا بكر» لم تكن ثمّة رزيّة يبكي لها ابن عبّاس كلّ هذا البكاء ويتوجّع كلّ هذا التوجّع.

إنّ بكاء ابن عبّاس وتوجّعه الشديد لهذا الحدث هو دليل لا شيء أوضح منه على أنّ الذي أراده النبيّ ﷺ من ذلك الكتاب لم يتحقّق، بل تحقّق شيء آخر غيره لم يكن النبيّ ﷺ أراده ولا أشار إليه أدنى إشارة. وتزداد هذه الحقيقة رسوخاً حين ندرك أنّ ابن عبّاس هو واحد من سادة بني هاشم الذين لم يبايعوا لأبي بكر إلّا بعد ستّة أشهر[2]!

فمع هذه الثوابت لا يبقى احتمال لصحّة الحديث المنسوب إلى عائشة!

٣ ـ حديث: «اقتدوا باللَّذَيْن من بعدي، أبي بكر وعمر».

أخرجه الترمذي وابن ماجة[3]، واعتمده كثيرون في إثبات النصّ على أبي بكر وعمر، أو في إثبات صحّة خلافتهما[4].

---

(١) صحيح البخاري ـ كتاب المرضى ـ باب ١٧ ح/٥٣٤٥ صحيح مسلم ـ كتاب الوصية ح/١٥، ٢١، ٢٢، مسند أحمد ١ : ٣٢٤، السيرة النبوية للذهبي : ٣٨٤، البداية والنهاية ٥ : ٢٤٨.

(٢) السنن الكبرى ٦ : ٣٠٠، تاريخ الطبري ٣ : ٢٠٨، مروج الذهب ٢ : ٣١٦، الكامل في التاريخ ٢ : ٣٣١، جامع الأُصول ٤ : ٤٨٢.

(٣) سنن الترمذي ـ مناقب أبي بكر ٥ : ح/٣٦٦٢، سنن ابن ماجة ١ : ح/٩٧.

(٤) شرح المواقف ٨ : ٣٦٤، شرح المقاصد ٥ : ٢٦٦، تثبيت الإمامة : ٥٩/٩٢.

لكنّ ابن حزم استهجن كثيراً الاستدلال بهذه الرواية، وعدّه عيباً يترصّد أمثاله الخصوم، فقال ما نصّه: ولو أنّنا نستجيز التدليس والأمر الذي لو ظفر به خصومنا طاروا به فرحاً، أو أبلسوا أسفاً، لاحتججنا بما روي «اقتدوا باللّذَين من بعدي أبي بكر وعمر» ولكنّه لا يصحّ، ويُعيذنا الله من الاحتجاج بما لا يصحّ[1].

٤ ـ نصوص أُخر نُسبت إلى عليّ عليه السلام، إمعاناً في سدّ الثغرات أو قطع الطريق على الخصم، استبعد المحبّ الطبري صحّة شيء منها لتخلّف عليّ عن بيعة أبي بكر ستّة أشهر، ونسبته إلى نسيان الحديث في مثل هذه المدّة بعيد[2]. وهذا حقّ، يؤيّده ما اشتهر عن عليّ عليه السلام من ذكر حقّه في الخلافة[3].

هذه جملة ما اعتمدوه من النصوص الحديثيّة في النصّ على أبي بكر وتقديمه.

ثانياً ـ نصوص من القرآن الكريم:

١ ـ قوله تعالى: **﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ ﴾**[4].

قالوا: الخطاب هنا للصحابة، فوجب أن يوجد في جماعة منهم خلافة يتمكّن بها الدين، ولم يوجد على هذه الصفة إلّا خلافة الخلفاء الأربعة، فهي التي وعد الله

---

(١) الفصل ٤: ١٠٨.

(٢) الرياض النضرة ١: ٤٨ ـ ٤٩.

(٣) سيأتي في هذا الفصل.

(٤) النور ٢٤: ٥٥.

بها [١]. حتّى صرّح بعضهم بأنّ الآية نازلة فيهم، أو في أبي بكر وعمر خاصّةً [٢].

وهذا الاستدلال ضعّفه المفسّرون بأمرين:

الأوّل: ما ذهبوا إليه من أنّ المراد في هذه الآية هو (الوعد لجميع الأُمّة في ملك الأرض كلّها تحت كلمة الإسلام، كما قال عليه الصلاة والسلام: «زُوِيَتْ لي الأرض، فرأيت مشارقها ومغاربها، وسيبلغ مُلك أُمّتي ما زُوِيَ لي منها» والصحيح في هذه الآية أنّها في استخلاف الجمهور، واستخلافهم هو أن يملّكهم البلاد ويجعلهم أهلها.

وأنّ هذه الحال ـ التي تصفها الآية ـ لم تختصّ بالخلفاء الأربعة رضي الله عنهم حتّى يُخَصُّوا بها من عموم الآية، بل شاركهم في ذلك جميع المهاجرين، بل وغيرهم. ألا ترى إلى إغراء قريش المسلمين في أُحد وغيرها، وخاصّةً الخندق، حتى أخبر الله تعالى عن جميعهم فقال: ﴿ **إِذْ جَاءُوكُم مِن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا * هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالاً شَدِيداً** ﴾[٣] ثمّ إنّ الله ردّ الكافرين فلم ينالوا خيراً، وأمّن المؤمنين وأورثهم أرضهم وديارهم وأموالهم، وهو المراد بقوله: ﴿ **لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ** ﴾. وقوله: ﴿ **كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ** ﴾ يعني بني إسرائيل، إذ أهلك الله الجبابرة بمصر، وأورثهم أرضهم وديارهم، فقال: ﴿ **وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا** ﴾[٤]. وهكذا كان الصحابة مستضعفين خائفين، ثمّ إنّ الله تعالى أمّنهم

---

(١) شرح المواقف ٨: ٣٦٤، شرح المقاصد ٥: ٢٦٥.

(٢) تفسير القرطبي ١٢: ١٩٥.

(٣) الأحزاب ٣٣: ١٠ و ١١.

(٤) الأعراف ٧: ١٣٧.

ومكّنهم وملّكهم ، فصحّ أنّ الآية عامّة لأُمّة محمّد ﷺ غير مخصوصة ، إذ التخصيص لا يكون إلّا بخبر ممّن يجب له التسليم ، ومن الأصل المعلوم التمسّك بالعموم)[١].

وهذا يعني بوضوح أنّ الخطاب غير محصور بالصحابة رضي الله عنهم ، بل هو عام لكلّ أُمّة محمّد في كلّ زمان[٢].

والثاني : ما ذكروه في سبب نزول الآية ، فإنّه منطبق تماماً على ما ذُكر آنفاً ، لا يُساعد على تخصيصها في الخلفاء الراشدين أو بعضهم ، وإن كان فيه ما يفيد تخصيصها بالنبي ﷺ وأصحابه[٣].

ففي رواية البراء ، قال : فينا نزلت ونحن في خوف شديد.

وفي رواية أبي العالية ، يصف حال أصحاب الرسول وهم خائفون ، يُمسون في السلاح ويُصبحون في السلاح ، فشكوا ذلك إلى النبيّ ﷺ فأنزل الله الآية ، فأظهر الله نبيّه على جزيرة العرب ، فأمنوا ووضعوا السلاح .

ومثلها رواية أُبيّ بن كعب ، وقوله في رواية ثانية عنه : لمّا نزلت على النبيّ ﷺ ﴿ **وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ** ﴾ الآية ، بشّر هذه الأُمّة بالسَنا والرفعة والدين والنصر والتمكين في الأرض ، فمن عمل منهم عمل الآخرة للدنيا لم يكن له في الآخرة من نصيب[٤].

---

(١) تفسير القرطبي ١٢ : ١٩٦ ـ ١٩٧ باختصار . وانظر أيضاً : تفسير الطبري ١٨: ١٦٠، مجمع البيان ٧: ٢٣٩، تفسير الشوكاني (فتح القدير) ٤ : ٤٧ .

(٢) فتح القدير ٤ : ٤٧ .

(٣) كما تقدّم في آخر الكلام المنقول عن القرطبي ، وهو ما ذهب إليه محمّد جواد مغنية في تفسيره الكاشف ٥ : ٤٣٦ .

(٤) الدرّ المنثور ٦ : ٢١٥ ـ ٢١٦ .

أمّا رواية عبد بن حُميد عن عطيّة ففيها تخصيص آخر مخالف للتخصيص المذكور في الخلفاء الراشدين ، إذ قال عطيّة : هم أهل بيتٍ هاهنا ! وأشار بيده إلى القبلة[١].

وفي هذا عطف على ما ذهب إليه بعض مفسّري الشيعة من أنّ الآية في المهدي الموعود عليه‌السلام الذي تواترت الأخبار على أنّه سيظهر فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً ، وأنّ المراد بالذين آمنوا وعملوا الصالحات هنا : النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم والأئمّة من أهل بيته عليهم‌السلام[٢].

لكنّ المفسّر الطباطبائي الذي يمنع التخصيص هنا لعدم وجود قرينة من لفظ أو عقل تدلّ عليه ، يؤكّد أنّ الآية نصّ على بعض الأُمّة ، لا جميعها ، وهم الذين آمنوا وعملوا الصالحات[٣] ، وأنّ هذا المجتمع الطيّب الطاهر كما تصوّره الآية ، إن انطبق فلينطبق على زمن ظهور المهديّ عليه‌السلام على ما ورد من صفة ذلك الزمان في الأخبار المتواترة عن النبيّ وأئمّة أهل البيت ، لكن على أن يكون الخطاب للمجتمع الصالح ، لا للمهدي عليه‌السلام وحده[٤].

وهذا موافق لما روي عن الإمام زين العابدين عليه‌السلام في الآية[٥].

هذه هي الآية الأُولى ، ومع ظهور ما تقدّم من إفادتها العموم ، لا يبقى وجه للتمسّك بها هنا ، وأيضاً فهي لم تكن عند المحتجّين بها نصّاً في الاستخلاف ، إنّما أرادوا الاستدلال بها على صحة الخلافة ، فلم تنهض دليلاً حتى بالقدر الذي

---

(١) الدرّ المنثور ٦ : ٢١٦ .

(٢) مجمع البيان ٧ : ٢٣٩ ، الميزان ١٥ : ١٦٦ ـ ١٦٧ ، الإفصاح في الإمامة : ١٠٢ .

(٣) الميزان ١٥ : ١٦٧ .

(٤) الميزان ١٥ : ١٦٨ .

(٥) الميزان ١٥ : ١٧٢ .

أرادوه! وكذا مع الآية الثانية:

٢ ـ قوله تعالى: ﴿ قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِن تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا ﴾(١).

فقد جعل الداعي مفترض الطاعة، والمراد به أبو بكر وعمر وعثمان، فوجبت طاعتهم بنصّ القرآن، وإذ قد وجبت طاعتهم فرضاً فقد صحّت إمامتهم وخلافتهم(٢).

والصحيح الذي يوافق تاريخ نزول الآية الكريمة، ويوافق الوقائع، هو ما ذكره الرازي من أنّ الداعي هو النبيّ ﷺ(٣)، إذ كانت الآية المذكورة نازلة في الحديبية بلا خلاف، وهي في سنة ستّ للهجرة، وبعدها غزا النبيّ هوازن وثقيف وهم أُولوا بأس شديد، في وقعة حنين الشهيرة وذلك بعد فتح مكّة في السنة الثامنة للهجرة، وفتح مكّة هو الآخر دعوة إلى قتال قوم أُولي بأس شديد قاتلوا الإسلام وأهله حتّى أظهره الله عليهم في الفتح، ثمّ كانت غزوة مؤتة الشديدة، ثمّ غزوة تبوك وهي المعروفة بجيش العسرة، التي استهدفت محاربة الروم على مشارف الشام، ثمّ دعاهم مرّة أُخرى لقتال الروم في جيش أُسامة الذي جهّزه وأمر بإنفاذه وشدّد على ذلك في مرضه الذي توفّي فيه.

فكيف يقال إنّ النبيّ ﷺ لم يدعهم إلى قتالهم بعد نزول الآية؟

ولأجل الفرار من هذا المأزق ذهبوا إلى آية سورة التوبة النازلة في المخلّفين: ﴿ فَإِن رَّجَعَكَ اللَّهُ إِلَىٰ طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ فَاسْتَأْذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا

---

(١) سورة الفتح ٤٨: ١٦.

(٢) الفِصَل ٤: ١٠٩ ـ ١١٠، شرح المواقف ٨: ٣٦٤، شرح المقاصد ٥: ٢٦٦.

(٣) تفسير الرازي ٢٨: ٩٢ ـ ٩٣.

﴿وَلَن تُقَاتِلُواْ مَعِيَ عَدُوّاً﴾[١]. قال ابن حزم بعد أن ذكر هذه الآية ما نصّه: وكان نزول سورة براءة التي فيها هذا الحكم بعد غزوة تبوك بلا شكّ التي تخلّف فيها الثلاثة المعذورون الذين تاب الله عليهم في سورة براءة، ولم يغزُ عليه السلام بعد غزوة تبوك إلى أن مات ﷺ. وقال تعالى أيضاً: ﴿سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انطَلَقْتُمْ إِلَىٰ مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَامَ اللهِ قُل لَن تَتَّبِعُونَا كَذَٰلِكُمْ قَالَ اللهُ مِن قَبْلُ﴾[٢] فبيّن أنّ العرب لا يغزون مع رسول الله ﷺ بعد تبوك[٣]!

وهذا أوّل التهافت، فالآية الثانية، آية سورة الفتح، نزلت في الحديبية سنة ستّ للهجرة بلا خلاف، أي قبل تبوك بثلاث سنين! ويتّضح التهافت جليّاً حين يواصل القول مباشرةً: «ثمّ عطف سبحانه وتعالى عليهم إثر منعه إيّاهم من الغزو مع رسول الله ﷺ وغلق باب التوبة فقال تعالى: ﴿قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ فأخبر تعالى أنّهم سيدعوهم غير النبيّ ﷺ إلى قومٍ يقاتلونهم أو يُسلمون»[٤].

وهكذا قلب ترتيب الآيات، فقدّم آية التوبة النازلة بعد تبوك سنة تسع، وأخّر آية الفتح النازلة في الحديبية سنة ستّ، ليتّفق له ما يريد!

وهذا هو الخطأ الأوّل، فكيف يكون ما نزل سنة تسع من الهجرة مقدّماً على ما نزل سنة ستّ؟!

وأمّا الخطأ الثاني فليس بأقلّ ظهوراً من الأوّل: فآية سورة الفتح النازلة في

---

(١) التوبة ٩: ٨٣.

(٢) الفتح ٤٨: ١٥.

(٣) الفِصَل ٤: ١٠٩.

(٤) الفِصَل ٤: ١٠٩.

الحديبية في السنة السادسة قد جاء فيها الإخبار عن وقوع الدعوة، وتعليق الثواب والعقاب بالطاعة والعصيان منهم، فنصّ الآية يقول: ﴿ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ... ﴾ وقد وقعت الدعوة منه ﷺ حقّاً في حُنين ومؤتة وتبوك.

أمّا آية سورة التوبة في المخلّفين المنافقين فقد أغلقت عليهم طريق التوبة ومنعت خروجهم مع النبيّ ومع غيره أيضاً، إذ كيف يدعوهم أبو بكر أو عمر إلى جهاد الكفّار وهم قد شهد عليهم الله ورسوله بالكفر والموت على الضلال، فقال تعالى في تلك الآية نفسها ﴿ فَإِن رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَأْذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَن تَخْرُجُواْ مَعِي أَبَداً وَلَن تُقَاتِلُواْ مَعِيَ عَدُوّاً إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَاقْعُدُواْ مَعَ الْخَالِفِينَ * وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْهُم مَاتَ أَبَداً وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُواْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُواْ وَهُمْ فَاسِقُونَ ﴾.

وهذا صريح في حكم الله تعالى عليهم بالكفر وقت نزول الآيات، وأنّهم يموتون على الكفر والضلال، وأكّد ذلك بقوله في الآية التالية مباشرة: ﴿ وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا فِي الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ ﴾[1].

فهؤلاء إذن المقطوع بكفرهم وموتهم على الكفر، غير أُولئك الذين ذكرتهم سورة الفتح ووعدتهم بالثواب إن هم استجابوا للداعي!

وهذه المفارقات الظاهرة لا تخفى على كبار المتكلّمين لولا التقليد والإصرار على نصرة المذهب! وهذه العلّة هي التي أوقعت الكثير من كبار المتكلّمين في العقائد بمثل هذه التناقضات والمفارقات الغريبة التي لا تخفى على البسطاء، لكنّها بلا شكّ محلّ اعتصام المقلّدين الذين يعجبهم كلّ ما من شأنه

---

(١) سورة التوبة ٩: ٨٣ ـ ٨٥.

نصرة المذهب ! وهذه ظاهرة عامّة ، فلا فرق بين مقلّد متعصّب ، وآخر مثله .

ـ ثمّة التفاتة لم أجد من أشار إليها مع أنّها داخلة في صلب هذا الموضوع إلى حدّ الحسم في تحديد غايته ! وهي : أنّه في ذات الواقعة التي نزلت فيها الآية الأولى : ﴿ قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِن تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا ﴾ أي في الحديبية ذاتها ، قال النبيّ ﷺ لوفد قريش : « يا معشر قريش ، لتنتهنَّ أو لَيبعثنَّ اللهُ عليكم من يضرب رقابكم بالسيف على الدين ، قد امتحن قلبه على الإيمان » قالوا : من هو يا رسول الله ؟ فقال أبو بكر : من هو يا رسول الله ؟ وقال عمر : من هو يا رسول الله ؟ قال : « خاصف النعل » وكان قد أعطى عليّاً نعلاً يخصفها .

أخرجه الترمذي والنسائي وابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة[1] .

ونحو هذا ثقيف ، قال لهم النبي ﷺ : « لتسلمنَّ أو لأبعثنّ عليكم رجلاً منّي ـ أو قال : مثل نفسي ـ ليضربنّ أعناقكم ، وليسبينّ ذراريكم ، وليأخذنّ أموالكم » قال عمر : فوالله ما تمنّيت الإمارة إلّا يومئذٍ ، فجعلت أنصب صدري رجاء أن يقول : هو هذا . فالتفت إلى عليّ فأخذ بيده وقال : « هو هذا ، هو هذا »[2] .

ونحوه ما أخبر به النبيّ ﷺ أنّه واقع بعده ، فقال : « إنّ منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلتُ على تنزيله » فاستشرف له القوم ، وفيهم أبوبكر

---

(١) سنن الترمذي ٥ : ح /٣٧١٥ ، سنن النسائي ٥ : ح /٨٤١٦ ، كتاب الخصائص بتخريج الأثري ح /٣٠ ، المصنّف /ابن أبي شيبة : ج ٧ ـ فضائل علي ح /١٨ .

(٢) أخرجه عبدالرزّاق /المصنّف ١١ : ٢٢٦ ح /٢٠٣٨٩ ، ابن أبي شيبة / المصنّف : ج ٧ ـ فضائل عليّ ـ ح /٢٣ و ٣٠ ، النسائي / السنن ـ كتاب الخصائص ح /٨٤٥٧، ابن عبدالبرّ / الاستيعاب ٣ : ٤٦.

وعمر، فقال أبو بكر: أنا هو؟ قال: «لا». قال عمر: أنا هو؟ قال: «لا، ولكن خاصف النعل» وكان عليّ يخصف نعل النبيّ ﷺ[١].

وهذه نصوص اجتمعت صراحةً على نفي وإثبات:

- نفت صراحةً أن يكون الداعي أبو بكر أو عمر..

- وأثبتت صراحةً إن كان داعٍ بعد الرسول فهو عليّ!

وبعد وجود هذه النصوص الموثّقة المتظافرة فلا مسوّغ للرجوع إلى مداخلات المتكلّمين.

إثارة في الختام:

إنّ هذا المضيّ وراء تبرير الأمر الواقع ليمنح المرء حقّاً في التساؤل، ولا حرج، ما دام للتساؤل موضوع، وما دام فرض المحال ليس بمحال..

- فماذا يقال إزاء النصّ الوحيد الذي ظهر يوم السقيفة على لسان عمر حين قال لأبي عبيدة: أبسط يديك لأُبايعك فأنت أمين هذه الأمّة[٢]؟ بل الذي نقله الطبري وابن الأثير أنّ أبا بكر هو الذي قال ذلك لأبي عبيدة[٣]!

هذا هو النصّ الوحيد الذي تناقلته أخبار السقيفة بعد نصّ «الأئمّة من قريش» فصاحب هذا النصّ أولى بالخلافة إذن، ولو بسط يده وبايعوه لكان هو أفضل الصحابة بلا جدال! ولأصبح هذا النصّ «أمين الأمّة» هو النصّ الذي

---

(١) مسند أحمد ٣: ٨٢، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان ٩: ٤٦/٦٨٩٨، المصنّف/ابن أبي شيبة ج٧ - فضائل عليّ - ح/١٩، المستدرك ٣: ١٢٣، البداية والنهاية ٧: ٣٩٨.

(٢) الطبقات الكبرى ٣: ١٨١، تاريخ الإسلام ٣: ٩.

(٣) تاريخ الطبري ٣: ٢٠٢، الكامل في التاريخ ٢: ٣٢٥.

يتصدّر جميع بحوثنا الكلامية في الإمامة، ولما وجدنا للنصوص التي يذكرها المتكلّمون في أبي بكر عيناً ولا أثراً!

ـ وماذا لو قُدِّر أن تتمّ الخلافة لعمرو بن العاص أوّلاً؟

عندئذٍ سوف تنتقل كلّ تلك البراهين والنصوص باتّجاه عمرو، بلا أدنى شكّ، وله بذلك حجّة ظاهرة: ـ فقد نصبه النبيّ ﷺ أميراً على جيش فيه أبو بكر وعمر وأبو عبيدة جميعاً، في ذات السلاسل! وكانوا مأمورين بطاعته وملازمته! وكان أثناء ذلك كلّه يؤمّهم في الصلاة[١]، حتّى أمّهم في بعض صلواته جُنُباً[٢]! فهاتان خصلتان كبيرتان تقدّم فيهما على المهاجرين الثلاثة الذين شهدوا السقيفة؛ أبي بكر وعمر وأبي عبيدة؛ إمارة عليهم جميعاً، وإمامة الصلاة عليهم جميعاً!

وله بعد ذلك منقبة لم تكن لواحد منهم، فقد بعثه النبيّ ﷺ أميراً على سرية إلى عُمان، فآمن أهلها على يديه[٣]. ثمّ هو قرشيّ أيضاً يصدق عليه الحديث «الأئمّة من قريش»! وقد أسلم قبل الفتح وهاجر إلى المدينة[٤]!

وسوف يدعم ذلك كلّه برهان طالما اعتمدوه في إثبات شرعية الخلافة، وهو أنّه لو كانت الإمامة لغيره وقدّمته الأُمّة لكانت هي شرّ أُمّة لانتزاعها الإمامة من صاحبها والأحقّ بها ثمّ منحها لمن هو دونه، ولكنّها خير أُمّة كما أخبر القرآن الكريم[٥].

---

(١) الكامل في التاريخ ٢: ٢٣٢.

(٢) البداية والنهاية ٤: ٣١٢.

(٣) الكامل في التاريخ ٢: ٢٣٢.

(٤) الكامل في التاريخ ٢: ٢٣٠.

(٥) انظر هذا البرهان ونحوه في إثبات شرعية خلافة أبي بكر في: شرح المواقف ٨: ٣٦٤، الفصل ٤: ١٠٨، شرح المقاصد ٥: ٢٦٦ ـ ٢٦٧.

بعد هذا كلّه تتجلّى الحقيقة التي تقول : إنّ الرجوع إلى النصّ ، لم يحدث إلّا في وقت متأخّر ، فحينما قال الشيعة بولاية عليّ ونصّ النبيّ عليه ، التمس أهل السنّة من إشارات النصّ ما ينبئ بخلافة أبي بكر[1].

لكن لما كانت هذه النظرية قائمة أساساً على تبرير الأمر الواقع الذي تحقّق بعد الرسول ﷺ فهي لم تبحث عن النصوص بحثاً موضوعياً لغرض الوقوف على النصوص الصحيحة قطعاً والتي تفيد فائدة حقيقية في تعيين خلفاء الرسول ، وإنّما ذهبت تفتش عن نصوص تسند ذلك الواقع التاريخي ، وتضفي عليه سمة الشرعية ، فحين لم تجد ما يسعفها في ذلك راحت تتلمّس غايتها وراء النصوص المصنوعة ، بغضّ النظر عن سلامة أسانيدها وضعف دلالاتها ! أو من خلال إقحام الآراء على النصوص وتحميلها ما لا تتحمّل ، فقادها هذا وذاك إلى جملة من التهافتات والتناقضات المؤسفة !

ومهما كان ، فإن هذه المحاولات تصطدم مرّة أُخرى بعقبة كؤود : فلم يثبت عن أحد من الصحابة أنّه ادّعى النصّ على أبي بكر ، بل الثابت عنهم هو العكس تماماً ، كما ثبت عن عمر حتّى آخر حياته ، وكما ثبت حتى عن السيّدة عائشة التي نسبوا إليها بعض النصوص المتقدّمة ، فقد نقلوا عنها شهادتها بأنّ النبيّ ﷺ لم يستخلف ، فقالوا لها : من كان رسول الله مستخلفاً لو استخلف ؟ فقالت : أبا بكر . قالوا : ثمّ مَن ؟ قالت : عمر . قالوا : ثمّ من ؟ قالت : أبا عبيدة[2] !

ولا يخفى أيضاً أنّ هذا الترتيب هو الترتيب الذي أفرزته السقيفة ، وأفرزه

---

(١) د . أحمد محمود صبحي /نظرية الإمامة : ٣٧ ، د . مصطفى حلمي /نظام الخلافة : ٣٩ ، البيومي / الإمامة وأهل البيت ١ : ١٧٨ .

(٢) صحيح مسلم ـ فضائل الصحابة : ح /٩ .

تتابُعُ عهود الخلافة : أبو بكر ، ثمّ عمر ، ثمّ تمنّي عمر لو كان أبو عبيدة حيّاً ليستخلفه .. وليس هو الترتيب الذي تفرزه سير الصحابة حول الرسول ، ولا هو الترتيب المتّبع في التفضيل عند أهل السنّة !

ورغم ذلك فإنّ ابن حزم ينسب عمر وعائشة إلى الغفلة عن ذلك ، وأنّه قد خفي عليهما النصّ كما خفي عليهما كثير من أمر رسول الله(١) !!

وهذا تبرير لا يرتضيه أحد ، ولا يقوم إلّا على الظنّ ، بل لو كان ثمّة نصّ على أبي بكر وأمكن أن يخفى ، لخفي على الجميع إلّا عمر وعائشة اللذين كانا أكثر الناس اجتهاداً في تثبيت خلافته ! وأيضاً فثمّة ما يشبه الإجماع عند أهل السنّة على عدم النصّ ، وشذّت طائفة من المعتزلة عن قول أسلافها فزعمت أنّ النبيّ ﷺ نصّ على صفة الإمام ونعته ، ولم ينصّ على اسمه ونسبه ، وهذا قول أحدثوه قريباً ، وكذلك قالت جماعة من أهل الحديث ، هربت حين عضّها حِجاج الإمامية ، ولجأت إلى أنّ النبيّ ﷺ نصّ على أبي بكر ، فتركت مذهب أسلافها(٢) !

النصوص الصحيحة الحاكمة :

نصوص أيقن بها طائفة من الصحابة ، على رأسهم عليّ ، يقيناً لا يسمح أن يتسرّب إلى مدلولها شكّ .. يقيناً دفع عليّاً عليه السلام أن يردّ بدهشة على من دعاه لتعجيل البيعة بعد وفاة الرسول ﷺ ، قائلاً : « ومن يطلب هذا الأمر غيرنا ؟ ! »(٣).

---

(١) الفصل ٤ : ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٢) النوبختي /فرق الشيعة : ٨.

(٣) الإمامة والسياسة : ١٢.

لكنّ تسارع الأحداث في تلك الأثناء، وإحكام القبضة، لم يتركا لشيء من تلك النصوص موقعاً يرتجى، أمّا حين تحقّقت بارقة أمل يوم اجتماع الأصحاب الستّة للشورى ولم يُبَتّ في الأمر بعد، فلم يتوانَ عليّ عليه السلام عن التذكير بطائفة منها [١]..

وبعد أن تمّت له البيعة كانت الأذهان أكثر استعداداً للإصغاء، وأوسع فسحةً للتأمّل.. فبالغ في التذكير ببعضها، نصّاً أو دلالة، حتى امتلأت بها خطبه الطوال والقصار، وكان لا يخلو تذكيره أحياناً من تقريع، ظاهر، أو خفيّ!

وبواحد من مواقفه نستهلّ هذه الطائفة من النصوص:

١ ـ «مَن كنت مولاه فعليٌّ مولاه».

خطب عليّ عليه السلام في الناس، فقال: أُنشدُ الله مَن سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم غدير خُمّ: «مَن كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه» لمَا قام فشهد!

فقام إثنا عشر بدرياً، فقالوا: نشهد أنّا سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم غدير خُمّ: «ألستُ أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟» قلنا: بلى، يا رسول الله.

قال: «فمن كنت مولاه فعليٌّ مولاه، اللّهمّ والِ من والاه، وعادِ مَن عاداه» [٢].

وحديث غدير خُمّ لم يُروَ في مسند أحمد أكثر منه طُرُقاً إلّا حديثاً

---

(١) انظر: الاستيعاب/بحاشية الإصابة ٣: ٣٥، شرح نهج البلاغة ٦: ١٦٧ ـ ١٦٨.

(٢) مسند أحمد ١: ٨٤، ٨٨، ١١٨، ١١٩ طريقين، سنن النسائي ـ كتاب الخصائص: ح/٨٤٦٤ ـ ٨٤٧٣، ح/٨٤٧٨ ـ ٨٤٨١، البداية والنهاية ٥: ٢٢٩ ـ ٢٣٢ و٧: ٣٨٣ ـ ٣٨٥ من نحو عشرين طريقاً.

واحداً[١]! أمّا في كتاب السنّة لابن أبي عاصم (٢٨٧ هـ) وتاريخ ابن كثير فلا يضاهيه حديث[٢]!!

ورواه غيرهم بأسانيد صحيحة، كالترمذي، وابن ماجة، والنسائي، وابن أبي شيبة، والحاكم[٣]، ونصَّ الذهبي على تواتره[٤].

لكن بعد هذا جاء دور المتكلّمين، فبذلوا جهوداً مضنيةً في تأويله وصرفه عن معناه، بل تجريده من كلّ معنى!!

فحين رأوا أنّ الإقرار بدلالته على الولاية العامّة يفضي إلى إدانة التاريخ وتخطئة كثير من الصحابة، ذهبوا إلى تأويله بمجرّد النصرة والمحبّة، فيكون معنى الحديث: يا معشر المؤمنين، إنكم تحبّونني أكثر من أنفسكم، فمن يحبّني يحبّ عليّاً، اللّهمّ أحبَّ من أحبّه، وعادِ من عاداه[٥]!

وحين رأوا أنّ جماعة من الصحابة قد عادَوه وحاربوه، ومنهم: عائشة

---

(١) أخرج أحمد حديث الغدير من تسع عشرة طريقاً، المسند ١: ٨٤، ٨٨، ١١٨ ثلاث طرق، ١١٩ طريقين، ١٥٢، ٣٣١، و ٤: ٢٨١، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٢ طريقين، و ٥: ٣٤٧، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٢، ٤١٩. ولا يضاهيه إلّا حديث «من كذب عليَّ متعمّداً فليتبوّأ مقعده من النار» فقد خرّجه من نحو ٢٥ طريقاً.

(٢) انظر: كتاب السنّة ح/١٣٥٤ ـ ١٣٧٦، ح/١٣٨٦، ١٣٨٧، البداية والنهاية ٥: ٢٢٨ ـ ٢٣٣، ٧: ٣٨٣ ـ ٣٨٦، فقد خرّجه من نحو ٤٠ طريقاً بما فيها طرق حديث المناشدة المتقدّمة.

(٣) سنن الترمذي ٥: ح/٣٧١٣، سنن ابن ماجة ١: ح/١١٦، ١٢١، الخصائص/النسائي بتخريج الأثري: ح/٨٠، ٨٢ ـ ٨٥، ٩٠، ٩٥، ١٥٣، المصنّف/ابن أبي شيبة: ج ٧ ـ باب فضائل عليّ ـ ح/٩، ١٠، ٢٩، ٥٥، المستدرك ٣: ١٠٩ ـ ١١٠.

(٤) انظر: البداية والنهاية ٥: ٢٣٣.

(٥) الآلوسي/روح المعاني ٦: ١٩٥ وما بعدها.

وطلحة والزبير، وأنّ آخرين قد أسّسوا دينهم ودنياهم على بغضه، ومنهم: معاوية وعمرو بن العاص والمغيرة ومروان.. ذهبوا إلى حقّ هؤلاء في الاجتهاد مقابل ذلك النصّ، فهم معذورون وإن أخطأوا، بل مأجورون أجراً واحداً لأجل اجتهادهم[١]!!

وهكذا أصبح الخروج على نصوص الشريعة، حتّى في مثل تلك الطرق السافرة، إجتهاداً يُثاب صاحبه، وليس بينه وبين الآخر الذي تمسّك بالشريعة وقاتل دونها إلّا فرق الأجر، فالذي قاتل الشريعة له نصف أجر الذي قاتل دونها! لقد كان الأولى بهم أن يتابعوا سنّة الرسول، ويوقِّروا نصّه الشريف الثابت عنه، بدلاً عن إفراطهم في متابعة الأمر الواقع الذي ظهر فيه اختلاف كثير.. ثمّ إذا أرادوا بعد ذلك أن يعذروا الصحابة، فما أوسع أبواب الأعذار، ولقد أجاد ابن تيمية خاصّة في إعذارهم في ما ثبت عنهم من فتاوى أو أفعال تخالف السنّة الثابتة[٢].

فالحقّ أنّ هذا نصّ صريح في ولاية عليّ عليه السلام، لا يحتمل شيئاً من تلك التأويلات التي ما كانت لتظهر لولا الانحياز للأمر الواقع ومناصرته. وممّا يزيد في ظهور هذا النصّ وامتناع صحّة شيء ممّا قيل في تأويله: أنّه لم يأت يتيماً، فاقداً لما يشهد لمضمونه، بل في السنّة ما ينصره ويفسّره، وأهمّها:

٢ ـ قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّ عليّاً منّي وأنا منه، وهو وليّ كلّ مؤمن بعدي» حديث صحيح[٣].

---

(١) انظر: الفِصَل في الملل والنحل ٤: ١٦١، ١٦٣، البداية والنهاية ٧: ٣١٠، الباعث الحثيث: ١٨٢.

(٢) انظر كتابه: رفع الملام عن الأئمّة الأعلام.

(٣) مسند أحمد ٤: ٤٣٧ ـ ٤٣٨، سنن الترمذي ٥: ح/٣٧١٢، الخصائص/النسائي بتخريج الأثري: ح/٦٥، ٨٦، المصنّف/ابن أبي شيبة: ج ٧ ـ فضائل عليّ ـ ح/٥٨، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان ٩: ٤١ ح/٦٨٩٠.

ـ ومثله قوله ﷺ في عليّ: « إنّه منّي وأنا منه، وهو وليّكم بعدي.. إنّه منّي وأنا منه وهو وليّكم بعدي » يكرّرها [١].

ـ ومثله قوله ﷺ لعليّ: « أنت وليّي في كلّ مؤمن بعدي » أو « أنت وليّ كلّ مؤمن بعدي ومؤمنة »[٢].

وبعد اليقين بصحّة هذه الأحاديث، لا يمكن أن تفسّر بحسب ظاهرها فتدين الواقع التاريخي.. فلمّا أرادوا تفسير الولاية هنا أيضاً بالنصرة والمحبّة، نظير ما في قوله تعالى: ﴿ وَالْمُؤْمِنُون وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾[٣]، صدمهم قوله: « بعدي » الذي لا يمكن أن يتشابه معناه!

ولما كانت قدسية الرجال أعظم من قدسية النصّ، رغم ثبوت صحّته عندهم، شهروا سيف التكذيب، فقالوا: إسناده صحيح مع نكارة في متنه، لشذوذ كلمة « بعدي »!

ولمّا أرادوا البرهان على هذه النكارة والشذوذ فمن اليسير جدّاً أن يرموا بها « شيعيّاً » ورد في إسناد بعضها [٤]!

لكن من البديهي أنّ مثل هذا البرهان الأخير يحتاج إلى توثيق، خصوصاً إزاء حديث يرد بأسانيد صحيحة متعدّدة، فكيف وثّقوه؟

ليتهم لم يوثّقوه، ليتهم تركوه مجازفةً كمجازفات الكثير من أصحاب الأذواق!!

---

(١) مسند أحمد ٥: ٣٥٦، الخصائص/بتخريج الأثري: ح/٨٧.

(٢) مسند أحمد ١: ٣٣١، الخصائص/بتخريج الأثري: ح/٢٣، المستدرك ٣: ١٣٤.

(٣) التوبة ٩: ٧١.

(٤) علماً أنّ التشيّع في مصطلحهم: هو تفضيل عليّ على عثمان لا غير، والطعن على ملوك بني أميّة!

قالوا في توثيقه : يؤيّده أنّ الإمام أحمد روى هذا الحديث من عدّة طرق ليست في واحدة منها هذه الزيادة[١].

إنّها مقالةُ مَن لا يخشى فضيحة التحقيق !!

فالنصوص الثلاثة التي ذكرناها لهذا الحديث ، وفي جميعها كلمة « بعدي » جميعها في مسند أحمد[٢]

وأغرب من هذا أنّ المحقّق الذي ينقل قولهم المتقدّم ويعتمده ، يخرّج بعضها على مسند أحمد نفسه[٣]!

ومرّة أُخرى ينهار ذلك البرهان وتوثيقه أمام الحديث الذي رواه أحمد في مسنده ، وفيه : « أنت وليي في كلّ مؤمن بعدي »[٤]، وليس في إسناده واحد من أُولئك « الشيعة » الذين اتّهموا به ! بل اتّفق على صحّته: الحاكم والذهبي والألباني[٥]!

إنّ هذه الدلائل ليست فقط تثبت صحّة قوله : « بعدي » ، إنّما تثبت أيضاً ـ مع المعرفة بحقائق التاريخ وموقف الرواة من فضائل عليّ ـ أنّ الرواية التي وردت في مسند أحمد أو غيره وليس فيها كلمة « بعدي » إنّما قام « بتهذيبها » أنصار التاريخ الذين نصروه حتّى في أوج انحرافه عن السنّة . .

كيف لا ، وهي إدانة صريحة لمساره المنحرف الذي صار عقيدةً يتديّنون

---

(١) انظر : أبا إسحاق الأثري ـ في تخريجه الحديث ٦٥ من كتاب الخصائص .

(٢) مسند أحمد ١ : ٣٣١ ، ٤ : ٤٣٨ ، ٥ : ٣٥٦ . وقد ذكرناها في تخريج النصوص كلٌّ في محلّه .

(٣) الأثري /كتاب الخصائص للنسائي : ح /٨٧.

(٤) مسند أحمد ١ : ٣٣١ ، من حديث ابن عبّاس .

(٥) المستدرك ٣ : ١٣٣ ـ ١٣٤ وتلخيصه /للذهبي في الصفحة ذاتها ، كتاب السنّة /ابن أبي عاصم ـ بتخريج الألباني : ٥٥٢ .

بها ، ويضلّلون من خالفهم فيها ؟ !

٣ ـ الحديث الذي غاب عن « السنن » وأظهره أصحاب التاريخ والتفسير :

« إنّ هذا أخي ، ووصيّي ، وخليفتي فيكم ، فاسمعوا له وأطيعوا »[١].

فإذا كان الذي دهش قريشاً في جاهليّتها هو أن يؤمر أبو طالب بأن يسمع لابنه ويطيع[٢]، فقد دهشها بعد الإسلام أن يؤمر كلّ الصحابة بذلك !

ولعلّ الذي صرف عنه أصحاب السنن هو من نحو ما ذكره ابن كثير في تعليقه على الحديث ، قائلاً : ذكروا فيه عبدالغفّار بن القاسم ، وهو كذاب ، شيعي ، اتّهمه عليّ ابن المديني بوضع الحديث ، وضعّفه الباقون[٣].

لكنّ أبا مريم ، عبدالغفار بن القاسم ، قد حفظ له التاريخ غير ما ذكر ابن كثير !

حفظ لنا خلاصة سيرته ، وصلته بالحديث ، ومنزلته فيه ، ثمّ حفظ علّة تركهم حديثه : قال ابن حجر العسقلاني : « كان ـ أبو مريم ـ ذا اعتناء بالعلم وبالرجال .. وقال شعبة : لم أرَ أحفظ منه .. وقال ابن عديّ : سمعت ابن عقدة يثني على أبي مريم ويُطريه ، ويجاوز الحدّ في مدحه ، حتّى قال : لو ظُهر على أبي

---

(١) تاريخ الطبري ٢ : ٣٢١ ، الكامل في التاريخ ٢ : ٦٢ ـ ٦٤ ، السيرة الحلبية ١ : ٤٦١ ، شرح نهج البلاغة ١٣ : ٢١٠ ، ٢٤٤ ، وصحّحه ، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر /ابن منظور ١٧ : ٣١٠ ـ ٣١١ ، تفسير البغوي (معالم التنزيل) ٤ : ٢٧٨ ، تفسير الخازن ٣ : ٣٧١ ـ ٣٧٢ ، نقلاً عن سيرة ابن إسحاق ، المنتخب من كنز العمّال ـ بهامش مسند أحمد ٥ : ٤١ ـ ٤٢ .

(٢) حين قال النبيّ صلى الله عليه وآله ذلك لعليّ ، قام الناس يضحكون ويقولون لأبي طالب : قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع !

(٣) البداية والنهاية ٣ : ٥٣ .

مريم ما اجتمع الناس إلى شعبة »[١]!!

إذن لأمرٍ ما لم يُظهَر على أبي مريم ؛ قال البخاري : عبدالغفار بن القاسم ليس بالقويّ عندهم . . حدّث بحديث بُرَيدة « عليٌّ مولى من كنتُ مولاه »[٢]!

لكنّ حديث بريدة هذا قد أخرجه ابن كثير نفسه من طريق آخر وصفه بأنّه إسناد جيّد قويّ رجاله كلّهم ثقات[٣]!

ذلك هو أبو مريم!

٤ ـ خلاصة وصيّة النبيّ لأُمّته في حفظ رسالته :

« ألا أيّها الناس إنّما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربّي فأُجيب ، وأنا تارك فيكم الثقلين : أوّلهما كتاب الله ، فيه الهدى والنور ؟ ، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به . . وأهل بيتي ، أُذكّركم الله في أهل بيتي ، أُذكّركم الله في أهل بيتي ، أُذكّركم الله في أهل بيتي »[٤].

« إنّي تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي : كتابَ الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي ، ولن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض . . فانظروا كيف تخلفوني فيهما »[٥].

« إنّي تارك فيكم خليفتين : كتاب الله ، وأهل بيتي . . . »[٦].

---

(١) لسان الميزان ٤ : ٥١/٥٢٢٩ .

(٢) لسان الميزان ٤ : ٥٠/٥٢٢٩ .

(٣) البداية والنهاية ٥ : ٢٢٨ .

(٤) صحيح مسلم ٤ : ح/٢٤٠٨ من عدّة طرق .

(٥) سنن الترمذي ٥:ح/٣٧٨٨ ، مسند أحمد ٣ : ١٧ .

(٦) مسند أحمد ٥ : ١٨٢ ، ١٨٩ .

تلك خلاصة رسالة السماء.. ومفتاح المسار الصحيح الذي أراده النبيّ لشريعته.

وهذا كلام لا يختلف في فهمه عاميٌّ وبليغ.. فمن أين يأتيه التأويل؟!

إنّه لو قُدّر أن تتحقّق الخلافة لعليّ أوّلاً، لما ارتاب أحد في هذا النصّ الصريح الصحيح.. لكنّ اختلاف المسار الجديد عنه، وتقديس الرجال، هما وراء كلّ ما نراه من ارتياب وتجاهل لنصّ لا شيء أدلّ منه على تعيين أئمّة المسلمين، خلفاء الرسول!!

إنّ أغرب ما جاء في «تعطيل» هذا النصّ قول متهافت ابتدعه ابن تيمية حين رأى أنّه ليس فيه إلّا الوصيّة باتّباع الكتاب، وهو لم يأمر باتّباع العترة، ولكن قال: «أُذكّركم الله في أهل بيتي»[1]!

فقط وفقط، ولا كلمة واحدة!!

ولهذا القول المتهافت مقلّدون، والمقلّد لا يقدح في ذهنه ما يقدح في أذهان البسطاء حتّى! ليعيد على شيخه السؤال: أين الثقل الثاني إذن؟! أين الخليفة الثاني إذن؟! مَن هذان اللذان لن يفترقا حتّى يردا الحوض معاً؟!

وليست هذه الأسئلة من شأن المقلّد، كما لم تكن من شأن المتأوّل، لأنّ شأنهما أن يستترا وراء التأويل، عن لمعان النصّ ودويّه!

«كتاب الله» و«عترتي أهل بيتي» إنّهما المحوران اللذان سيمثّلان محلّ القُطب في مسار الإسلام الأصيل غداً بعد وفاة الرسول ﷺ.

وليس بعد هذا الحديث، وحديث غدير خم، ما يستدعي البحث عن

---

(١) منهاج السنّة ٤: ٨٥، الفرقان بين الحقّ والباطل: ١٣٩.

نصوص أُخر لمن شاء أن يؤمن بالنصوص...

الخطاب الجامع.. مفترق الطرق:

في حديث صحيح، جمع الخطاب وأوجز: قال الصحابي زيد بن أرقم: لمّا رجع النبيّ ﷺ من حجّة الوداع ونزل غدير خم، أمر بدوحات فقُمِمْنَ[١]، ثمّ قال: «كأنّي دُعيتُ فأجبتُ، وإنّي تارك فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله، وعترتي أهل بيتي. فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض».

ثمّ قال: «إنّ الله مولاي، وأنا ولي كلّ مؤمن» ثمّ أخذ بيد عليّ عليه السلام، فقال: «من كنت وليّه فهذا وليّه، اللّهمّ والِ من والاه وعادِ من عاداه».

قال أبو الطفيل: قلتُ لزيد: سمعتَه من رسول الله ﷺ؟

قال: نعم، وإنّه ما كان في الدوحات أحد إلّا رآه بعينيه وسمعه بأُذنيه[٢]. هذا الخطاب، على نحو مئة ألف من المسلمين شهدوا حجّة الوداع، وعند مفترق طرقهم إلى مدائنهم، لم يعشِ النبيّ ﷺ بعده إلّا نحو ثمانين يوماً[٣]، ليكون هذا الخطاب ذاته بعد اليوم الثمانين مفترق الطرق بين المسلمين، وحتّى اليوم!!

---

(١) أخرجه: النسائي/السنن الكبرى ٥:ح/٨٤٦٤، الأثري/تخريج خصائص علي عليه السلام ح/٧٦ وذكر له عدّة مصادر منها: مسند أحمد ١: ١١٨، البزّار: ٢٥٣٨ ـ ٢٥٣٩، وابن أبي عاصم: ١٣٦٥، والحاكم/المستدرك ٣: ١٠٩، وأخرجه ابن كثير/البداية والنهاية ٥: ٢٢٨، وقال: قال شيخنا الذهبي: هذا حديث صحيح، واليعقوبي/ التاريخ ٢: ١١٢.

(٢) أي كُنِسْنَ.

(٣) كانت خطبته ﷺ في غدير خم يوم ١٨ ذي الحجّة سنة ١٠هـ، ووفاته (ص) يوم ٢ أو ١٢ ربيع الأوّل من سنة ١١هـ، حسب اليعقوبي والطبري.

ثمانون يوماً لا تكفي لنسيانه !!

ودواعي الذكرى التي أحاطت به لا تسمح بتناسيه !!

لكن لم يحدّثنا التاريخ أنّ أحداً قد ذكره في تلك الأيّام الحاسمة التي ينبغي ألّا تعيد الأذهان إلى شيء قبله ، فهو النصّ الذي يملأ ذلك الفراغ ، ويسكن له ذلك الهيجان ، وتنقطع دونه الأماني ، أو فرص الاجتهاد ..

« إنّي يوشك أن أُدعى فأُجيب ..

وإنّي تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي : كتاب الله ، وعترتي أهل بيتي ..

من كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه .. » .

والعهدُ ، بعدُ ، قريبٌ ، جدُّ قريب ..

فإذا وجدنا اليوم من لم يؤمن بالنصّ على خليفة النبيّ ، فليس لأنّ النبيّ لم يَقُلْهُ ، بل لأنّ الناس يومئذٍ لم يذكروه !!

٥ ـ « أنت منّي بمنزلة هارون من موسى ، إلّا أنّه لا نبيّ بعدي » حديث متواتر لا خلاف فيه[1] ، لكنّ الكلامَ في تأويله ، وما أغنانا عن التأويل الذي ما أبقىٰ من النصّ إلّا حروفه !!

غريب جدّاً ما ذهب إليه المتأوّلون من أنّ النبيّ ﷺ لم يقُلْه إلّا تطييباً لخاطر عليّ وترغيباً له في البقاء في المدينة لمّا أرجف به المنافقون وقالوا : خلّفك مع

---

(١) مسند أحمد ١ : ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ٣٣١ ، صحيح البخاري ـ فضائل عليّ ـ : ح /٣٥٠٣ ، صحيح مسلم ـ فضائل علي ـ ح /٢٤٠٤ ، مصنّف ابن أبي شيبة ـ فضائل علي ٧ : ٤٩٦ ح /١١ ـ ١٥ .

النساء والصبيان ! وليس فيه من تشابه المنزلتين إلّا القرابة[١] !

ـ غريب في نسبة هذه الأغراض إلى حديث نبويّ ظاهر ، إلى حديث النبيّ الذي لا يقول إلّا حقّاً ، ومع عليّ بالذات ، ربيب النبيّ وبطل الملاحم !!

ـ وغريب في تناسي القرآن ، وكأنّ القرآن لم يذكر شيئاً من منزلة هارون من موسى !!

ـ وغريب في الغفلة عمّا يضفيه هذا التأويل إلى عليّ وسعد وابن عبّاس ، على الأقلّ ، من سذاجة في التفكير وقصور في الفهم !!

ألم يكن عليّ يعرف قرابته من رسول الله قبل ذلك اليوم ؟!

أم كان سعد لم يتمنّ إلّا هذه القرابة وهو يقول : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول في عليّ ثلاث خصال لئن يكون لي واحدة منهنّ أحبّ إليّ من حمر النعم ، سمعته يقول : « إنّه منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي .. »[٢] فهل فهم منه القرابة ، لا غير ؟!

أمّ كان ابن عبّاس لا يريد إلّا القرابة حين يذكر لعليّ عشر خصال ليست لأحدٍ من الناس ، فيعدّ فيها هذا الحديث[٣] ؟!

هذا وأنّ لابن عبّاس من قرابة النبيّ مثل ما لعليّ عليه السلام فكلاهما ابن

---

(١) ابن حزم /الفصل ٤ : ٩٤ ، ابن تيمية /منهاج السنّة ٤ : ٨٧ ـ ٨٨ .

(٢) صحيح مسلم ـ فضائل علي ح /٣٢ ، الخصائص / بتخريج الأثري :ح /٩ ، ١٠ ، ٤٣ ، ٥٢ ، المصنّف / ابن أبي شيبة ـ فضائل علي : ح /١٥ .

(٣) مسند أحمد ١ : ٣٣١ ، الخصائص /بتخريج الأثري : ح /٢٣ ، المستدرك ٣ : ١٣٢ ـ ١٣٣ ويأتي لاحقا .

عمّه ﷺ !! ويساويهما في هذه القرابة كلّ أولاد أبي طالب وأولاد العبّاس وأولاد أبي لهب !

ـ ولا يخفى أيضاً أنّ قرابة عليّ للرسول ليست كقرابة هارون لموسى ، فليست هي المعنية في النصّ قطعاً .. وغريب أن يخفى على هؤلاء ما هو ظاهر لمن هو دونهم .. فقوله : « أنت منّي بمنزلة هارون من موسى » ظاهر في عمومه واستيعابه جميع مصاديق تلك المنزلة ، ومن هنا استثنى النبوّة ، فقال : « إلاّ أنّه لا نبيّ بعدي » فلمّا استثنى النبوّة فقد نصّ على ثبات المصاديق الأُخر ، وهي : الوزارة والخلافة .

فلو لم يرد النصّ إلاّ في غزوة تبوك ، لما أفاد ذلك تخصيصه بتلك الغزوة ما دام الحديث نصّاً في العموم . ومع هذا فقد ورد هذا النصّ فى غير تلك الواقعة أيضاً ، كما رواه ابن حبّان وغيره في خبر المؤاخاة[1] .

٦ ـ « يكون بعدي إثنا عشر خليفة ، كلّهم من قريش » متواتر ، لا نزاع فيه[2] !

أهل البيت أوّلاً :

يقول ابن تيمية : إنّ بني هاشم أفضل قريش ، وقريش أفضل العرب ،

---

(١) السيرة النبوية /لابن حبّان : ١٤٩ ، وصحّحه سبط ابن الجوزي /تذكرة الخواص : ٢٣ نقله عن الإمام أحمد في المناقب ، وقال : رجاله ثقات .

(٢) صحيح البخاري ـ الأحكام : باب ٥١ ح / ٦٧٩٦ ، صحيح مسلم ـ الإمارة ح /١٨٢١ ـ ١٨٢٢ ، مسند أحمد ١ : ٣٩٨ ، ٤٠٦ ، سنن أبي داود ح /٤٢٨٠ ، سنن الترمذي ـ كتاب الفتن : ٤ /٢٢٢٣ ، مصابيح السُنّة ٤ /ح ٤٦٨٠ ؛ لذا فإنّ قول الدكتور النشّار /نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ١ : ٤٤٨ و٢ : ٢١٨ : « إنّ فكرة ١٢ خليفة لا وجود لها في الإسلام » إنّما هي كبوة فارس !

والعرب أفضل بني آدم، كما صحّ عن النبيّ ﷺ قوله في الحديث الصحيح: «إنّ الله اصطفى بني إسماعيل، واصطفى كنانة من بني إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى بني هاشم من قريش».

ـ وفي السنن أنّه شكا إليه العبّاس أنّ بعض قريش يُحقّرونهم، فقال: «والذي نفسي بيده، لا يدخلون الجنّة حتّى يحبّوكم لله ولقرابتي».

ـ ثمّ قال: وإذا كانوا أفضل الخلائق فلا ريب أنّ أعمالهم أفضل الأعمال[1].

ولا ريب أنّ أهل البيت أفضل بني هاشم:

يقول ابن تيميّة في الموضع ذاته: وفي صحيح مسلم عنه ﷺ أنّه قال يوم غدير خمّ: «أُذكّركم الله في أهل بيتي، اذكّركم الله في أهل بيتي، اذكّركم الله في أهل بيتي».

وظاهر أنّ ابن تيمية لا يريد أن يذكر مقدّمة الحديث: «إنّي تارك فيكم الثقلين: كتاب الله.. وأهل بيتي» لأنّه لا يريد أن يرى الأمر جليّاً بوجوب التمسّك بأهل البيت!

ويمكن أن يضاف إلى هذا كثير:

ـ «اللّهمّ هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً» عليّ وفاطمة والحسن والحسين، ولا أحد سواهم[2].. ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ

---

(١) ابن تيمية/رأس الحسين: ٢٠٠ ـ ٢٠١.

(٢) صحيح مسلم ـ فضائل الصحابة ـ ح/٢٤٢٤، سنن الترمذي ٥ ح/٣٢٠٥، ٣٧٨٧، ٣٨٧١، مسند أحمد ٤: ١٠٧ و٦: ٢٩٢، ٣٠٤، مصابيح السنّة ٤: ١٨٣ ح/٤٧٩٦، أسباب النزول: ٢٠٠.

الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾[١].

ـ « نحن بنو عبدالمطّلب سادة أهل الجنّة : أنا ، وحمزة ، وعليّ ، وجعفر ، والحسن ، والحسين ، والمهديّ »[٢].

ـ « الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنّة »[٣].

ـ « المهدي من عترتي ، من ولد فاطمة »[٤].

فلم يبق في الأمر أدنى غموض ، بعد تقديم بني هاشم الصريح ، وتقديم أهل البيت خاصّة على سائر بني هاشم ، وصراحة النصوص المتقدّمة ، لا سيّما الغدير والولاية والثقلين ، وببساطة كبساطة هذا الدين الحنيف ، وبعيداً عن شطط التأويل بُعد هذا الدين عن التعقيد والتنطُّع ، تبدو عندئذٍ كم هي ظاهرة إمامة اثني عشر سيّداً من سادة أهل البيت .. وتحديداً ؛ أوّلهم عليّ ، فالحسن ، فالحسين ، وآخرهم المهدي .

ومن لحظ الاضطراب الشديد والتهافت الذي وقع فيه شرّاح الصحاح عند حديث الخلفاء الاثني عشر[٥] ، ازداد يقيناً في اختصاص سادة أهل البيت بهذا الحديث ، دون سواهم .

وقد اهتدى إلى هذا المعنى بعض من شرح الله صدره للإسلام من أهل

---

(١) الأحزاب ٣٣ : ٣٣ .

(٢) سنن ابن ماجة ٢ ح / ٤٠٨٧ .

(٣) مسند أحمد ٣ : ٣ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٨٠ ، ٨٢ .

(٤) سنن أبي داود ح / ٤٢٨٤ ، تاريخ البخاري ٣ : ٣٤٦ ، مصابيح السنّة ح / ٤٢١١ .

(٥) انظر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١٣ : ١٨٠ ـ ١٨٣ ، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ١٥ : ٢١٢ ـ ٢١٣ ، صحيح مسلم بشرح النووي ١٢ : ٢٠١ ـ ٢٠٣ ، البداية والنهاية ٦ : ٢٧٨ ـ ٢٨١ .

الكتاب لمّا رأوا في أسفارهم الخبر عن اثني عشر إماماً يكونون بعد النبي العظيم من ولد إسماعيل[١]، فناقضهم ابن كثير، نقلاً عن شيخه ابن تيمية، ليجعل هؤلاء العظماء هم الخلفاء الذين يعدّون فيهم معاوية ويزيد ومروان وعبدالملك وهشام، أو الذين لا يدرون من هُم[٢]!!

وأهل البيت أوّلاً ..

لو لم يكن ثمّة نصّ في الإمامة، وكان للأُمّة أن تُرشّح لها أهلها، وبعد ما تقدّم في تفضيل بني هاشم، وأهل البيت خاصّة، فهم الأولى بالإمامة بلا منازع.

وأهل البيت أوّلاً ..

لو كانت الخلافة محصورة في قريش، إمّا لنصّ النبيّ ﷺ، أو لقول المهاجرين في السقيفة: «أنّ قريشاً أولياؤه وعشيرته»، «وقومه أولى به»، «وهيهات أن يجتمع سيفان في غمد»، «ولا تمتنع العرب أن تولّي أمرها من كانت النبوّة فيهم».. وأخيراً: «فمن ينازعنا سلطان محمّد ونحن أولياؤه وعشيرته، إلّا مُدلٍ بباطلٍ، أو متجانف لإثمٍ، أو متورّط في هَلَكة؟!»[٣].

فإنّ هذا كلّه لا يرشّح أحداً قبل بني هاشم، فإذا كان قومه أولى به فلا ينازعهم إلّا ظالم، فما من أحد أولى به من بني هاشم، ثمّ أهل البيت خاصّة!

فبنو هاشم، دون سواهم من بطون قريش، هم المعنيّون بآية الإنذار في بدء الدعوة النبوية: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾.

وبنو هاشم هم المعنيّون بالمحاصرة في شعب أبي طالب ثلاث سنين، وليس

---

(١) العهد القديم ـ سفر التكوين ـ إصحاح ١٧ : آية ٢٠.

(٢) انظر: البداية والنهاية ٦ : ٢٨٠.

(٣) انظر: الإمامة والسياسة: ١٢ ـ ١٦، الكامل في التاريخ ٢ : ٣٢٩ ـ ٣٣٠.

معهم إلّا بني المطّلب ، أمّا بطون قريش الأُخر ، تيم وعديّ وأُميّة ومخزوم وزهرة وغيرها ، فهم الذين تحالفوا على محاصرة عشيرة محمّد الأقربين ، بني هاشم وبني المطّلب ! !

فهل خفي هذا على أحد ، لو خفيت عليه النصوص ؟ !

فالذي جادل في النصوص ودَفَعها بأنّها لو صحّت ، أو لو أفادت الخلافة ، لما خفيت على عظماء الصحابة وجمهورهم .. عليه أن يقف أمام هذه الحقيقة ، كيف خفيت عليهم ؟ !

ـ فالحقّ إذن .. إنّ التشريع الإسلامي لم يغفل النصّ الحاسم في تحديد معالم مسار الإسلام بعد الرسول ..

ـ والحقّ أيضاً .. إنّه مهما تنازع الناس في هذا النصّ ومؤدّاه فإنّ كفّة عليّ ابن أبي طالب هي الراجحة ..

سلوك النبيّ في ترشيح عليّ :

عمليّاً كان النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم يمارس إعداد عليّ لخلافته ، ومنذ بدء الدعوة ، ويُظهر لصحبه وللناس أنّه يرشّحه لذلك ، عملاً مشفوعاً بالقول أحياناً [١].

منذ البدء ، نشأ عليّ في بيت النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم يتبعه اتّباع الظلّ ، حتّى بُعث صلى الله عليه وآله وسلم فكان عليّ أوّل من آمن به مع زوجته خديجة [٢].

---

(١) انظر : د . عبد الجبار شرارة / الإعداد التربوي والفكري لولاية عليّ عليه السلام وخلافته .

(٢) الطبقات الكبرى ٣ : ٢١ ، سيرة ابن هشام ١ : ٢٢٨ ، كتاب الأوائل : ٩١ ـ ٩٣ ، البدء والتاريخ ٤ : ١٤٥ ، السيرة النبوية / ابن حبّان : ٦٧ ، جوامع السيرة / ابن حزم : ٤٥ ، السيرة النبوية / الذهبي : ٧٠ ، الإصابة ٤ : ٢٦٩ .

ـ وكان النبيّ ﷺ يخرج إلى البيت الحرام ليصلّ فيه، فيصحبه عليّ وخديجة فيصلّيان خلفه، على مرأىً من الناس، ولم يكن على الأرض من يصلّي تلك الصلاة غيرهم[١]..

وكان عليّ يصف أيّامه تلك، فيقول: «وقد علمتم موضعي من رسول الله ﷺ بالقرابة القريبة والمنزلة الخصيصة، وضعني في حِجره وأنا ولد، يضمّني إلى صدره.. وكان يمضغُ الشيء ثمّ يُلقمنيه، وما وجد لي كذبةً في قول، ولا خَطلةً في فِعل.. ولقد كنتُ أتّبعه اتّباع الفصيل أثَرَ أُمّه، يرفعُ لي في كلّ يوم من أخلاقه عَلَماً ويأمرني بالاقتداء به، ولقد كان يجاور في كلّ سنةٍ بحراء فأراه ولا يراه غيري، ولم يجمع بيت واحد يومئذٍ في الإسلام غير رسول الله ﷺ وخديجة وأنا ثالثهما، أرى نور الوحي والرسالة وأشمّ ريح النبوّة..»[٢].

ـ ويوم أنذر عشيرته الأقربين، رفع شأن عليّ عليهم جميعاً، وخصّه بمنزلة لا يشركه فيها غيره.

ـ ويوم هجرته إلى المدينة، اختار عليّاً يبيت في فراشه، ثمّ يؤدّي ما كان عند النبيّ من أمانات، ثمّ يهاجر بمن بقي من نساء بني هاشم.

ـ ثمّ اختصّه بمصاهرته في خير بناته سيّدة نساء العالمين[٣]، بعد أن تقدّم لخطبتها أبو بكر ثمّ عمر فردّهما ﷺ[٤]! وقال لها: «زوّجتك أقدم أُمّتي سلماً،

---

(١) مسند أحمد ١: ٢٠٩، المستدرك ٣: ١٨٣ وتلخيصه للذهبي، الخصائص/بتخريج الأثري ح/٢، ٣، تاريخ الطبري ٢: ٣١١، مجمع الزوائد ٩: ١٠٣.

(٢) نهج البلاغة ـ بشرح صبحي الصالح ـ خطبة ١٩٢ ـ ص ٣٠٠ ـ ٣٠١.

(٣) الخصائص/بتخريج الأثري: ح/١٢٧، ١٢٨، ١٢٩.

(٤) الخصائص/بتخريج الأثري ح/١٢٠.

وأكثرهم علماً، وأعظمهم حلماً »[١].

ـ وآخى بين المهاجرين والأنصار، ثمّ اصطفى عليّاً لنفسه فقال له: « أنت أخي في الدنيا والآخرة »، أو « أنت أخي وأنا أخوك »[٢]. فكان رسول الله ﷺ سيّد المرسلين وإمام المتّقين ورسول ربّ العالمين الذي ليس له خطير ولا نظير من العباد، وعليّ بن أبي طالب، أخوَين[٣].

ـ وفي سائر حروبه كان لواؤه ﷺ أو راية المهاجرين بيد عليّ عليه السلام[٤].

ـ وفي خيبر بعث أبا بكرٍ بالراية، فرجع ولم يصنع شيئاً، فبعث بها عمر، فرجع ولم يصنع شيئاً، فقال: « لأُعطينّ الراية رجلاً يحبّ الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله، لا يخزيه الله أبداً، ولا يرجع حتّى يفتح عليه » فدعا عليّاً ودفع إليه الراية ودعا له، فكان الفتح على يديه[٥].

وفي عبارة بعضهم: بعث أبا بكر فسار بالناس فانهزم حتّى رجع إليه، وبعث عمر فانهزم بالناس حتّى انتهى إليه[٦].. وفي عبارة بعضهم: فعاد يُجبّن

---

(١) مسند أحمد ٥: ٢٦.

(٢) مسند أحمد ١: ٢٣٠، سنن الترمذي ٥: ح/٣٧٢٠، مصابيح السنّة ٤: ح/٤٧٦٩، الطبقات الكبرى ٣: ٢٢، البداية والنهاية ٧: ٣٧١، دلائل النبوّة/البيهقي ٤: ٢٠٩.

(٣) سيرة ابن هشام ٢: ١٠٩.

(٤) تاريخ الإسلام/الذهبي ـ الخلفاء الراشدين: ٦٢٥، الإصابة/العسقلاني ٢: ٣٠.

(٥) المصنّف/ابن أبي شيبة: ج٧ فضائل علي ح١٧، سنن النسائي ٥: ح/٨٤٠٢، الخصائص/ بتخريج الأثري: ح/١٤ وصحّحه، المستدرك ٣: ٣٧ وصحّحه ووافقه الذهبي، سيرة ابن هشام ٣: ٢١٦، تاريخ الطبري ٣: ١٢، الكامل في التاريخ ٢: ٢١٩، البداية والنهاية ٧: ٣٧٣.

(٦) ابن أبي شيبة/المصنّف ٧: ٤٩٧ ح/١٧ فضائل عليّ.

أصحابه ويحبّونه[١].

ـ ويقول لأصحابه: «إنّ منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلتُ على تنزيله» فيستشرفون له، كلّ يقول: أنا هو؟ وفيهم أبو بكر وعمر، فيقول: «لا» «لا» «لكنّه عليّ»[٢].

ـ ويبعث أبا بكر بسورة براءة أميراً على الحجّ، ثمّ يبعث خلفه عليّاً فيأخذها منه، فيعود أبو بكر إلى النبيّ ﷺ فيقول: أحَدَثَ فيَّ شيء، يا رسول الله؟

فيقول ﷺ: «لا، ولكنّي أُمرتُ ألّا يبلّغ عنّي إلّا أنا أو رجل منّي»[٣]!

ـ وكان لبعض الأصحاب أبواب شارعة في المسجد، فقال لهم: «سدّوا هذه الأبواب، إلّا باب عليّ»[٤].

ـ وكان الصحابة عنده في المسجد، فدخل عليّ، فلمّا دخل خرجوا، فلمّا خرجوا تلاوموا، فرجعوا، فقال لهم ﷺ: «والله ما أنا أدخلته وأخرجتكم، بل

---

(١) الحاكم والذهبي/المستدرك ٣: ٣٧ وتلخيصه.
(٢) مسند أحمد ٣: ٨٢، صحيح ابن حبّان ٩: ٤٦ ح/٦٨٩٨، المصنّف/ابن أبي شيبة: ج٧ ـ فضائل علي ـ ح/١٩، البداية والنهاية ٧: ٣٩٨. وراجع تخريجه مع حديثين قبله في ص٢١١ ـ ٢١٢.
(٣) مسند أحمد ١: ٣، ٣٣١ و٣: ٢١٢، ٢٨٣ و٤: ١٦٤، ١٦٥، سنن الترمذي ٥: ح/٣٧١٩، سنن النسائي ٥: ح/٨٤٦١، الخصائص/بتخريج الأثري: ح/٢٣، ٧٢، ٧٣ وصحّحها جميعاً، البداية والنهاية ٧: ٣٧٤، ٣٩٤، تفسير الطبري ١٠: ٤٦ كتاب الأموال: ٢١٥ ح/٤٥٧.
(٤) مسند أحمد ١: ٣٣١، سنن الترمذي ٥: ح/٣٧٣٢، الخصائص/بتخريج الأثري: ح/٢٣، ٤١، البداية والنهاية ٧: ٣٧٤ و٣٧٩، فتح الباري ٧: ١٣، الإصابة ٤: ٢٧٠، وقد رأينا كيف قلبوه لأبي بكر! راجع ص(٨٧).

الله أدخله وأخرجكم »[١].

ـ ودعاه يوم الطائف يناجيه ، فقال بعضهم : لقد طال نجواه مع ابن عمّه !!

فقال لهم ﷺ : « ما أنا انتجيته ، ولكنّ الله انتجاه »[٢].

ـ وربّما أراد أن يعلّم أصحابه أدباً ، فيقول لهم : « ألا قلتم كما قال عليّ بن أبي طالب »[٣] ؟ !

ـ في حجّة الوداع أشركه في هديه ، دون غيره من أصحابه أو ذوي قرباه[٤].

ـ وفيها خطب خطبته الشهيرة في عليّ في طريق عودته من حجّة الوداع ، وهو آخذ بيده يرفعها حتى يراها الجمع الكبير : « إنّما أنا بشر يوشك أن أُدعى فأُجيب ، وإنّي تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا : كتاب الله ، وعترتي أهل بيتي » « ألستُ أولى بالمؤمنين من أنفسهم ؟ فمن كنت مولاه فعليّ مولاه »[٥].

ـ وخصّه النبيّ ﷺ مدّة حياته الشريفة بمنزلةٍ ليست لأحد ، خصّه بساعةٍ من السَحَر يأتيه فيها كلّ ليلة[٦].

---

(١) الخصائص /بتخريج الأثري ح /٣٨.

(٢) سنن الترمذي ٥ ح /٣٧٢٦ ، مصابيح السنّة ٤ ح /٤٧٧٣ ، جامع الأُصول ٩ ح /٦٤٩٣ ، البداية والنهاية ٧ : ٣٦٩.

(٣) رسالة الإمام مالك إلى هارون الرشيد : ٣٥.

(٤) الكامل في التاريخ ٢ : ٣٠٢.

(٥) الخصائص /بتخريج الأثري ح /٧٦ ، المستدرك وتلخيصه ٣ : ١٠٩ ، البداية والنهاية ٥ : ٢٢٨ ، وقد تقدّم.

(٦) الخصائص /بتخريج الأثري ح /١١٢ ، ١١٣ ، وخرّجه على النسائي وابن ماجة وابن خزيمة من وجوه.

ـ وإذ نزل قوله تعالى : ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ ﴾[١] كان النبيّ ﷺ يأتي باب عليّ كرّم الله وجهه صلاة الغداة كلّ يوم ، ويقول : « الصلاة ، رحمكم الله ، إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهّركم تطهيراً »[٢] .

ـ وحين يُتوفّىٰ رسول الله ﷺ يخصُّ عليّاً بميراثه دون عمّه العبّاس ، فسئل ولد العبّاس عن ذلك فقالوا : إنّ عليّاً كان أوّلنا به لحوقاً ، وأشدّنا به لصوقاً[٣] . وغير هذا كثير ، وقد عرفه الصحابة في حياة الرسول . .

الصحابة والمعرفة بالترشيح :

سمع الصحابة وشهدوا نصوص النبيّ وسلوكه في ترشيح عليّ وتعيينه لخلافته مباشرةً ، فأدركوا ذلك ووعوه ، حتّى ظهر في أقوال بعضهم ، وظهر عند آخرين قولاً وعملاً .

ـ فاشتهر عن بعضهم تمنّيه أن لو كانت له واحدة من تلك الخصال التي خُصَّ بها عليّ عليه‌السلام ، كما عرف ذلك عن : عمر بن الخطّاب ، وسعد بن أبي وقّاص ، وعبدالله بن عمر[٤] .

ـ واشتهر عن آخرين متابعتهم له حتّى عرفوا في ذلك العهد بشيعة عليّ ، منهم : أبو ذر ، وعمّار ، وسلمان ، والمقداد[٥] .

---

(١) طه ٢٠ : ١٣٢ .

(٢) تفسير القرطبي ١١ : ١٧٤ ، تفسير الرازي ٢٢ : ١٣٧ ، روح المعاني ١٦ : ٢٨٤ والنصّ عنه .

(٣) السنن الكبرى ٥ : ١٣٩ / ٨٤٩٣ ، ٨٤٩٤ .

(٤) منهاج السنّة ٣ : ١١ ـ ١٢ ، المستدرك ٣ : ١٢٥ ، مجمع الزوائد ٩ : ١٣٠ ، الصواعق المحرقة : باب ٩ فصل ١ : ١٢٧ ، تاريخ الخلفاء : ١٦١ .

(٥) أبو حاتم الرازي / كتاب الزينة : ٢٥٩ تحقيق عبدالله سلوم السامرائي ، تاريخ ابن خلدون ٣ : ٢١٤ ـ ٢١٥ .

ـ بل كان عامّة المهاجرين والأنصار لا يشكّون في أنّ عليّاً هو صاحب الأمر بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم[١].

وأبو بكر سمع بنفسه قول ابنته عائشة لرسول الله بصوت عالٍ: « والله لقد علمتُ أنّ عليّاً أحبّ إليك من أبي » ! فأهوى إليها ليلطمها، وقال: يا ابنة فلانة، أراك ترفعين صوتك على رسول الله[٢]!

ـ قال معاوية بن أبي سفيان في رسالته إلى محمّد بن أبي بكر، وهي الرسالة التي أشار إليها الطبري ثمّ قال: كرهت ذكرها لأُمور لا تحتملها العامّة[٣]، قال فيها معاوية مخاطباً محمّد بن أبي بكر: « قد كنّا وأبوك معنا في حياة نبيّنا نرى حقّ ابن أبي طالب لازماً لنا، وفضله مبرزاً علينا »[٤].

ـ وشهيرة كلمة عمر بن الخطّاب يوم غدير خمّ: « هنيئاً لك يابن أبي طالب، أصبحت مولى كلّ مؤمن ومؤمنة »[٥]. علماً أنّ هذه الكلمة « مولى » و« وليّ » لم تُعرف لأحد من الصحابة إلّا لعليّ عليه السلام في جملة من الأحاديث النبوية: « من كنت مولاه فعليّ مولاه ». « وهو وليّكم بعدي ». « أنت وليّ كلّ مؤمن ومؤمنة بعدي ».

---

(١) الموفقيات: ٥٨٠/٣٨٠ الاستيعاب ٣: ٥٥٠، تاريخ اليعقوبي ٢: ١٢٤، تاريخ الطبري ٣: ٢٠٢، الكامل في التاريخ ٢: ٣٢٥، شرح نهج البلاغة ٦: ٢١.

(٢) أخرجه النسائي بإسناد صحيح ـ السنن الكبرى ٥: ١٣٩ ح/٨٤٩٥.

(٣) راجع ص١٠١.

(٤) مروج الذهب ٣: ٢١، وقعة صفّين: ١١٨ ـ ١٢٠، شرح نهج البلاغة ٣: ١٨٨. وللرسالة تتمّة تأتي في محلّها من الفصل اللاحق.

(٥) مسند أحمد ٤: ٢٨١، تفسير الرازي ١٢: ٤٩ ـ ٥٠، سبط ابن الجوزي/تذكرة الخواص: ٢٩ ـ ٣٠.

بل في القرآن أيضاً: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾[١]. قال الآلوسي: غالب الأخباريّين على أنّها نزلت في عليّ بن أبي طالب[٢]، وعليه شبه إجماع لدى المفسّرين[٣]، وطائفة من أصحاب الحديث[٤].

وهذا كلّه كان يعرفه الصحابة من المهاجرين والأنصار خاصّة لقربهم من النبيّ ﷺ.

ـ ومن قول محمّد بن أبي بكر في رسالته إلى معاوية، يصف عليّاً عليه السلام: « وهو وارث رسول الله ﷺ ووصيّه، وأبو ولده، أوّل الناس له اتّباعاً، وأقربهم به عهداً، يخبره بسرّه، ويُطلعه على أمره »[٥].

ـ وعبدالله بن عبّاس، حبر الأمّة، يصفه أيضاً لمعاوية، فيسمّيه « سيّد الأوصياء »[٦].

ـ وأبو ذرّ الغفاري يقول: « وعليّ بن أبي طالب وصيّ محمّد ووارث علمه »[٧].

---

(١) المائدة ٥: ٥٥.

(٢) روح المعاني ٦: ١٦٧.

(٣) معالم التنزيل/للبغوي ٢: ٢٧٢، الكشّاف ١: ٦٤٩، تفسير الرازي ١٢: ٢٦، تفسير أبي السعود ٢: ٥٢، تفسير النسفي ١: ٤٢٠، تفسير البيضاوي ١: ٢٧٢، الشوكاني/فتح القدير ٢: ٥٣، الواحدي/أسباب النزول: ١١٤، السيوطي/لباب النقول: ٩٣.

(٤) أخرجه عبدالرزاق، وعبد بن حميد، وابن جرير، وأبو الشيخ، وابن مردويه، والخطيب في المتّفق والمفترق. انظر: الشوكاني/فتح القدير ٢: ٥٣.

(٥) مروج الذهب ٣: ٢١، وقعة صفّين: ١١٨، شرح نهج البلاغة ٣: ١٨٨.

(٦) مروج الذهب ٣: ٨.

(٧) تاريخ اليعقوبي ٢: ١٧١.

ـ وحذيفة بن اليمان : « إلحقوا بأمير المؤمنين ، ووصيّ سيّد المرسلين »[١].

ـ وعمرو بن الحمق الخزاعي ، الصحابي الذي دعا له النبيّ أن يُمتَّع بشبابه ، فبقي إلى آخر عمره يتمتّع بكل سيماء الشباب ، يقول لعليّ : أحببتك بخصال خمس : إنّك ابن عمّ رسول الله ، ووصيّه[٢]...

ـ والحسن السبط عليه السلام خطب خطبته الأُولى بعد وفاة أبيه فذكر : «علياً خاتم الأوصياء »[٣].

ـ وخزيمة بن ثابت ، ذو الشهادتين ، يصفه للسيّدة عائشة ، فيقول :

وصيّ رسول الله من دون أهله وأنتِ على ما كان من ذاكَ شاهدة[٤]

ـ وحُجر بن عديّ ، حجر الخير ، الصحابي الذي بكاه أهل السماء ، يصفه في أُرجوزة له يقول في آخرها :

واحفظه ربّي واحفظ النبيّا
فيه ، فقد كان له وليّا
ثمّ ارتضاه بعده وصيّا[٥]

---

(١) ابن أبي الحديد ٢ : ١٨٨ .
(٢) وقعة صفّين : ١٠٣ ـ ١٠٤ ، ابن أبي الحديد ٣ : ٨١ ـ ٨٢ .
(٣) مجمع الزوائد ٩ : ١٤٦ .
(٤) شرح نهج البلاغة ١ : ١٤٣ ـ ١٥٠ فصل (ما ورد في وصاية عليّ من الشعر) أورد فيه أربعاً وعشرين مقطوعةً للصحابة والتابعين ، ثمّ قال : والأشعار التي تتضمّن هذه اللفظة كثيرة جداً تجلّ عن الحصر وتعظم عن الإحصاء والعدّ . وانظر أيضاً : الكامل/للمبرّد ٢ : ١٧٠ ـ ١٧١ في رثاء عليّ بن أبي طالب .
(٥) شرح نهج البلاغة ١ : ١٤٥ .

ـ والنقيب البدري أبو الهيثم بن التيهان ، يقول فيه :

إنّ الوصيّ إمـــامنا ووليّــنا ..... بَرَحَ الخفاءُ وباحت الأسرارُ[١]

ـ فكما عرفوه « وليّاً » عرفوه « وصيّاً » أيضاً ، وذو الشهادتين حين أدلى بشهادتيه على أنّ عليّاً وصيّ النبيّ ﷺ ، لم يقف عند هذا الحدّ ، بل ألزم عائشة أيضاً الشهادة على ذلك .

وقبل هذا كلّه بكثير ظهرت كلمة (الوصي) في شعر الصحابة ، فبعد وفاة النبيّ ﷺ وحادثة السقيفة ، وإبّان ما شجر من نزاع بين الأنصار وبعض قريش من بني أُميّة خاصّة ، أنشد النعمان بن العجلان ردّاً على عمرو بن العاص :

وقلتُم حرامٌ نصب سعدٍ ، ونـصبكُم ..... عتيقَ بن عثمان ـ حلالٌ ـ أبـا بكـر

وأهـــلٌ أبـو بكـر لهـا خـير قـائمٍ ..... وإنّ عــليّاً كــان أخـلق بـالأمر

وكــان هــوانــا في عـليٍّ ، وإنّـه ..... لأهل لها ياعمرو من حيث لاتدري

فذاك بـعون الله يـدعو إلى الهـدى ..... وينهى عن الفحشاء والبغي والنُكر

وصيُّ النبيّ المـصطفى وابـن عـمّه ..... وقاتلُ فرسان الضـلالة والكـفرِ[٢]

وقد نسب إلى حسّان بن ثابت شعر في تلك الأيام أيضاً يذكر فيه عليّاً عليه‌السلام فيعرفه بالوصيّ ، رواه اليعقوبي والزبير بن بكّار[٣] ، يقول:

ألستَ أخـــاهُ في الهـدى ووصـيّه ..... وأعلمَ منهم بالكتاب وبـالسنن؟!

وربّما تردّد المحقّقون في قبول كثير من الشعر المنسوب إلى حسّان ، وهذه

---

(١) شرح نهج البلاغة ١ : ١٤٣ ـ ١٤٤ .

(٢) الزبير بن بكار / الموفقيات : ٥٩٣ في عدة أبيات ، وعنده شرح نهج البلاغة ٦ : ٣١ .

(٣) تاريخ اليعقوبي ٢: ١٢٨، الموفقيات: ٥٩٨ والنصّ منه.

الأبيات ليست في المختار من ديوانه ، لكنّ أحداً لا يقطع بأنّ هذا المختار هو كلّ ما أنشده حسّان .. وأيضاً فالزبير بن بكّار واليعقوبي لا يوردان من مثل هذه الأخبار إلّا ما اشتهر منها ، كما يلاحظ بالتتبّع في كتابيهما .

إذن لم يكن لقب « الوصيّ » محدثاً كما صوّره بعض الدارسين الذين أغفلوا شهادة التاريخ ثمّ أسقطوا نزعاتهم الشخصية على المفاهيم ، وعلى التاريخ كلّه ، فصوّروا « الوصيّ » وكأنّه من صنع اليهود ، ومنهم انتقل إلى المسلمين ، عن طريق عبدالله بن سبأ المزعوم أو غيره[1] ، أو هو من صنع الشيعة ، ابتدعه هشام بن الحكم (١٩١ هـ) ولم يكن معروفاً قبله لا من ابن سبأ ولا من غيره[2] ! فالأشعار المتقدّمة المحفوظة عن الصحابة سبقت ميلاد هشام بن الحكم بنحو ثمانين سنة !

كلّا ، بل ذاك ممّا عرفه الصحابة أو بعضهم لعليّ ، وحفظه تاريخهم ، لهم أو عليهم !

وربّما يقال إنّ في تلك المصادر نزعة شيعية ، والشيعة ليس من حقّهم أن يساهموا في كتابة التاريخ ، بل ليس من حقّهم أن يكتبوا تاريخهم الخاصّ أيضاً !

لكن هل يقال هذا في ابن حجر العسقلاني ؟

في شرحه لصحيح البخاري يُثبت ابن حجر أنّ (الشيعة) كانوا يتداولون أحاديث الوصيّة ، فنهضت السيّدة عائشة في مواجهة ذلك التيّار بحديثها الذي أثبته البخاري ، تقول فيه : إنّ النبيّ ﷺ لمّا نزل به الموت ورأسه على فخذي غُشيَ عليه ثمّ أفاق ، فقال : « اللّهمّ الرفيق الأعلى » فكانت آخر كلمة تكلّم بها « اللّهمّ الرفيق الأعلى » .

---

(١) د . حسن إبراهيم / تاريخ الاسلام ١ : ٣٩٥ و ٢ : ٢ ، د . مصطفى حلمي / نظام الخلافة : ١٥٧ .
(٢) د . محمّد عمارة / الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية : ١٥٥ .

قال العسقلاني نقلاً عن الزهري في ما يرويه عن جماعة من أهل العلم فيهم عروة بن الزبير: كأنّ عائشة أشارت إلى ما أشاعته الرافضة أنّ النبي ﷺ أوصى إلى عليّ بالخلافة وأن يوفي ديونه[١]!

فخبر الوصية إذن كان يطرق آذانها، حتى واجهته بهذا الخبر...

لكن لا العسقلاني ولا الزهري ولا جماعة أهل العلم يشاؤون أن يتقدّموا في التحقيق خطوة واحدة إلى الأمام، لأنّ الخطوة اللاحقة سوف تنفض أيديهم ممّا وضعه فيها حديث السيّدة عائشة!

فالسيّدة أُمّ سَلَمة أقسمت على كذب الحديث المروي عن عائشة، حين أقسمت أنّ آخر الناس عهداً بالنبي هو عليّ بن أبي طالب عليه السلام! قالت: «والذي أحلف به إن كان عليّ لأقرب الناس عهداً برسول الله ﷺ، عُدنا رسول الله ﷺ غداةً بعد غداة يقول: «جاء عليّ» مراراً، فجاء بعد، فخرجنا من البيت فقعدنا عند الباب وكنتُ من أدناهم إلى الباب، فأكبّ عليه عليّ، فجعل يُسارّه ويناجيه، ثمّ قبض ﷺ من يومه ذاك وكان أقرب الناس به عهداً»[٢].

فالصحابة إذن كانوا يعرفون ذلك، وإن أنكرته عائشة فدخل حديثها صحيح البخاري دون حديث أُمّ سلمة الذي كان رجاله رجال الصحيح!

وأخيراً، فالوصية التي يفخر بها هذا العدد من الصحابة سوف تبقى أكبر من «وصيّة على قضاء الديون الخاصّة» قد لا تكون محلّاً لمثل هذا الذكر والفخر..

ـ وفي محاورة السيّدة أُمّ سَلَمة للسيّدة عائشة وقد أغضبتها البيعة لعليّ

---

(١) فتح الباري في شرح صحيح البخاري ٨: ١٢٢.

(٢) مسند أحمد ٦: ٣٠٠، ابن كثير/البداية والنهاية ٧: ٣٩٧، عن ابن أبي شيبة، وصحّحه الهيثمي/مجمع الزوائد ٩: ١١٢.

فعزمت على المسير إلى البصرة، أعادت عليها أُمّ سَلَمة أشياءً كثيرة تذكّرها ما تعلمه من حقّ علي، ومن ذلك: «قالت أُمّ سلمة: ويوم كنتُ أنا وأنتِ مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره، فأقبل أبوك وعمر فاستئذنا، فقمنا إلى الحجاب، فدخلا ثمّ قالا: يا رسول الله، إنّا والله ما ندري ما قدر ما تصحبنا، أفلا تعلّمنا خليفتك فينا فيكون مفزعنا إليه؟

فقال ﷺ: أمَا إنّي قد أرى مكانه، ولو فعلتُ لنفرتم عنه كما نفرت بنو إسرائيل عن هارون بن عمران! فلمّا خرجا خرجت أنا وأنتِ فقلتِ له وكنتِ جريئةً عليه: يارسول الله، من كنت مستخلفاً عليهم؟ فقال: خاصف النعل.

فنظرتِ إلى عليّ فقلتِ: ما أرى إلّا عليّ بن أبي طالب!

فقال: هو ذاك. أتذكرين هذا؟ قالت: نعم». هذا الحوار نقلته مصادر مهمّة[1].

ـ والحوارات التي أدارها عمر بن الخطّاب مع ابن عبّاس هي الأُخرى حوارات كاشفة عن هذا المعنى:

ففي أحدها: يكشف عمر عن معرفته بذلك فيقول: «لقد كان النبيّ يَربَع في أمره وقتاً ما، ولقد أراد في مرضه أن يصرّح باسمه، فمنعتُ من ذلك، إشفاقاً وحيطةً على الإسلام! وربِّ هذه البنية لا تجتمع عليه قريش أبداً».

أمّا ابن عبّاس فيؤكّد له أنّ النبيّ ﷺ قد نصّ على عليّ، وأنّه سمع ذلك من عليّ والعبّاس[2].

---

(١) ابن أعثم /الفتوح ١: ٤٥٦، ابن الإسكافي /المعيار والموازنة: ٢٧ ـ ٢٩، ابن أبي الحديد/ شرح نهج البلاغة ٦: ٢١٧ ـ ٢١٨، عمر رضا كحالة /أعلام النساء ٣: ٣٨.

(٢) شرح نهج البلاغة ١٢: ٢١، عن أحمد بن أبي طاهر في تاريخ بغداد.

وفي أُخرى : يؤكّد عمر إرادة قريش ، فيقول : كرهت قريش أن تجتمع فيكم النبوّة والخلافة فتجخفوا جخفاً[١]، فنظرتْ قريش لنفسها فاختارت . .

لكنّ ابن عبّاس يحمل على هذه الحجّة حملاً عنيفاً ، متسلّحاً بآي القرآن هذه المرّة ، فيقول : « أمّا قولك : كرهت قريش ! فإنّ الله تعالى قال لقوم : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ ﴾[٢].

وأمّا قولك : إنّا كنّا نجخف ! فلو جخفنا بالخلافة جخفنا بالقرابة ، لكنّا قوم أخلاقنا مشتقّة من أخلاق رسول الله ﷺ الذي قال له الله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾[٣] وقال له : ﴿ وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[٤].

وأمّا قولك : فإنّ قريشاً اختارت ! فإنّ الله تعالى يقول : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ﴾[٥].

وقد علمت يا أمير المؤمنين أنّ الله اختار مِن خَلقه لذلك مَن اختار ! فلو نظرت قريش من حيث نظر الله لها لَوُفِّقت وأصابت ! !

ولهذا الحوار مصادره المهمّة أيضاً[٦].

وهذه هي نظريّة النصّ في إطارها التامّ : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ﴾ وإنّ الله اختار من خلقه لهذا الأمر من اختار . . النظرية التي

---

(١) الجخف : التكبّر .

(٢) محمّد (ص) ٤٧ : ٩ .

(٣) القلم ٦٨ : ٤ .

(٤) الشعراء ٢٦ : ٢١٥ .

(٥) القصص ٢٨ : ٦٨ .

(٦) تاريخ الطبري ٤ : ٣٢٣ ، الكامل في التاريخ ٣ : ٦٣ ـ ٦٥ ، شرح نهج البلاغة ١٢ : ٥٣ ـ ٥٤ .

أصبحت من مقولات الشيعة ومن خصائص التشيّع وأعمدته[١]، ومن لا يحبّ أن يكون شيعيّاً فعليه أن يخالف فيها ولو بمجرّد الإعراض عنها !

ـ وفي أُخرى : إنّ ابن عمّك قد أجهد نفسه في العبادة ، يرشّح نفسه بين الناس للخلافة !

قال ابن عبّاس : وما يصنع بالترشيح ! قد رشّحه لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصُرفت عنه[٢]!

ـ والحوار الطويل الذي أداره عثمان أيام خلافته مع ابن عبّاس يكشف عن وضوح تامّ لهذه القضيّة ، إذ يختم عثمان حديثه بقوله : « ولقد علمتُ أنّ الأمر لكم ، ولكنّ قومكم دفعوكم عنه ، واختزلوه دونكم » !

فأكّد ابن عبّاس هذا المعنى في جوابه ، وذكر العلّة فيه كما يراها ، ويرى أنّها لم تكن خفيّةً أيضاً على عثمان ، فيقول : « أمّا صرفُ قومنا عنّا الأمرَ فعن حسدٍ قد والله عرفتَه ، وبغيٍ قد والله علمتَه ، فالله بيننا وبين قومنا »[٣]!

هذا كلّه وكثير غيره عرفه الصحابة ، وحفظه التاريخ لهم أو عليهم !

فحقّ إذن لقائل أن يقول : إنّ غالبية المسلمين حين توفّي النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كانوا مع الاتّجاه الذي يمثّله عليّ بن أبي طالب وأصحابه ، لأنّ النبيّ كان زعيم هذا الاتّجاه[٤].

---

(١) انظر : ابن المطهّر الحلّي /الألفين : ٣٦ ، آل كاشف الغطاء /أصل الشيعة وأُصولها : ٩٨ .

(٢) شرح نهج البلاغة ١٢ : ٨٠ ، عن أمالي أبي جعفر محمّد بن حبيب ، صاحب المحبّر ، من علماء بغداد باللغة والشعر والأخبار والأنساب . ترجمته في معجم الأُدباء ١٨ : ١١٢ .

(٣) أخرجه الزبير بن بكار / الموفّقيّات : ٦٠٦ ، وعنه ابن أبي الحديد /شرح نهج البلاغة ٩ : ٩ .

(٤) أحمد عبّاس صالح /مجلّة الكاتب القاهرية ـ يناير ١٩٦٥ ، وعنه : محمّد جواد مغنية / الشيعة في الميزان : ٤٣١ .

فقبل ذلك قيل لقد كان عامّة المهاجرين والأنصار لا يشكّون في عليّ[١].

النصّ والترشيح في حديث عليّ:

واضح جدّاً في قراءة تلك الحقبة من التاريخ أنّ عليّاً عليه السلام هو أكثر من تبنّى إظهار النصوص والإشارات الدالّة على ترشيحه لخلافة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، أو النصّ عليه بالاسم . وصحة نسبة هذه الكلمات إليه قد فرغ منها أصحاب التحقيق حين تجرّدوا عن الأهواء ، وسكن إليها أكثر من خمسين علماً من شرّاح كلماته ، ودافعوا عنها دفاعاً معزّزاً بالبراهين الباعثة على الاطمئنان[٢].

في حقّه خاصّة :

عليّ عليه السلام هو الذي أعاد إلى الأذهان أحاديث نبويّة تبرز حقّه بالخلافة بلا منازع ، كانت قد حُجِرَ عليها أيّام الخلفاء إذ منعوا من الحديث إلّا ما كان في فريضة ، يريدون بها الأحكام وفروع العبادات :

١ ـ فقد جمع الناس أيّام خلافته فخطبهم خطبته المنقولة بالتواتر ، يناشد فيها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مَن سمع منهم رسول الله بغدير خمّ يخطب فيقول : « من كنت مولاه فعليّ مولاه » إلّا قام فشهد[٣].

---

(١) الاستيعاب ٣ : ٥٥٠ ترجمة النعمان بن العجلان ، تاريخ اليعقوبي ٢ : ١٢٤ ، ابن أبي الحديد ٦ : ٢١ .

(٢) راجع : شرح نهج البلاغة /صبحي الصالح : ١٢ ، ١٨ ، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم ١ : ٨ ، وابن أبي الحديد ١٠ : ١٢٧ ـ ١٢٩ ، والمسعودي /مروج الذهب ٢ : ٤٣١ ، ط. دار المعرفة ـ تحقيق محمّد محيي الدين عبدالحميد ، عبدالزهراء الخطيب /مصادر نهج البلاغة وأسانيده .

(٣) تقدّم مع مصادره ، راجع ص٢١٦ .

٢ ـ وعليٌّ هو الذي أعاد نشر حديث آخر يرشّحه على أبي بكر وعمر خاصّة ، إذ أخبر النبيّ أنّ من أصحابه من يقاتل بعده على تأويل القرآن كما قاتل هو ﷺ على تنزيله ، فتمنّى أبو بكر أن يكون هو ذلك الرجل ، فلم يصدّق النبيّ أُمنيّته ، بل قال له « لا » ! فتمنّى ذلك عمر لنفسه فلم يكن أحسن حظّاً من أبي بكر ، ثمّ قطع النبيّ الأماني كلّها حين أخبرهم أنّه عليّ ، لا غير[١] !

هذه الأحاديث وغيرها وإن رويت عن غيره إلّا أنّ روايتها عنه امتازت بكونها خطبةً على جمهور الناس ، لا حديثاً لواحد أو لبضعة نفر ، وهذا أبلغ في التأكيد على حقّه الذي أيقن به ، وأيقن بأنّ كثيراً من الصحابة كانوا يعرفونه ولا يجهلونه .

٣ ـ وقد ذكر عنه أكثر من هذا بكثير في يوم الشورى أو بعدها ، لكن اختلفوا في تفصيله وفي إسناده أيضاً ، وإن كان قد ثبت عندهم ذلك بالجملة ، وأقلّ ما ذُكر من مناشدته تلك ما أخرجه ابن عبدالبرّ : قال عليّ لأصحاب الشورى : « أنشدكم الله ، هل فيكم أحد آخى رسول الله بينه وبينه ، إذ آخى بين المسلمين ، غيري ؟ » .

وقال ابن عبدالبر بعده : روينا من وجوه عن عليّ عليه السلام أنّه كان يقول : « أنا عبدالله وأخو رسول الله ، لا يقولها أحد غيري إلّا كذّاب »[٢] .

ورواها في كنز العمّال حديثاً طويلاً عن أبي الطفيل أنّه سمع عليّاً يوم الشورى يقول ـ الحديث[٣] ، وما أخرجه ابن عبدالبر قطعة منه ، لكنّ إسناد كنز

---

(١) سنن الترمذي ٥ ح/٣٧١٥ ، السنن الكبرى للنسائي ٥ ح/٨٤١٦ . وقد تقدّم .

(٢) الاستيعاب ٣ : ٣٥ .

(٣) كنز العمّال ٥ : ٧٢٤ ح/١٤٢٤٣ .

العمّال فيه جهالة[١]، وقد دار حوله جدل، فقيل: رواه زافر عن رجل، فالرجل مجهول، وزافر لم يتابع عليه، وأنكره بعضهم لأجل متنه، ولا يعتدّ بهذا الإنكار لأنّه مبنيّ على فهم لا أصل له يصوّر البيعة لأبي بكر على أنّها كانت إجماعاً أو شبه إجماع، وما خالف هذا التصوّر فهو عنده منكر، وهذا فرط خيال كما هو ثابت.

وأمّا الإسناد فقد توبع عليه زافر كما في الإسناد الذي أورده ابن عبدالبرّ في (الاستيعاب)[٢]، وقد قال ابن حجر العسقلاني: إنّ زافراً لم يُتّهم بكذب، وأنّه إذا توبع على حديث كان حَسَناً[٣].

وفي أوّل هذا الحديث، قال أبو الطفيل: كنت على الباب يوم الشورى فارتفعت الأصوات بينهم، فسمعت عليّاً يقول: «بايع الناس لأبي بكر، وأنا والله أولى بالأمر منه، وأحقّ به منه، فسمعتُ وأطعتُ مخافةَ أن يرجعَ الناسُ كفّاراً يضربُ بعضهم رقاب بعض بالسيف، ثمّ بايعَ الناسُ عمرَ وأنا والله أولى بالأمر منه، وأحقّ به منه، فسمعتُ وأطعتُ مخافة أن يرجعَ الناسُ كفّاراً يضربُ بعضهم رقاب بعضٍ بالسيف، ثمّ أنتم تريدون أن تبايعوا عثمان! إذاً أسمع وأطيع» ثمّ ذكر أمر الشورى وشرع يحصي عليهم من فضائله وخصائصه التي امتاز بها عليهم، وكانت أولاها القطعة التي رواها ابن عبدالبرّ في المؤاخاة[٤].

---

(١) زافر، عن رجل، عن الحارث بن محمّد، عن أبي الطفيل.

(٢) عبدالوارث، حدّثنا قاسم، حدّثنا أحمد بن زهير، حدّثنا عمرو بن حمّاد القناد، حدّثنا إسحاق بن إبراهيم الأزدي، عن معروف بن خربوذ، عن زياد بن المنذر، عن سعيد بن محمّد الأزدي، عن أبي الطفيل.

(٣) انظر: كنز العمّال ٥: ٧٢٦ ـ ٧٢٧.

(٤) وانظر خبر المناشدة هذه في: الصواعق المحرقة / باب ١١ ـ آية ٩، والمناقب للخوارزمي: ٢١٣ عن أبي ذرّ، وفيه أنّها بعد الشورى حين عزموا على مبايعة عثمان.

ولهذا الكلام ما يشهد له أيضاً ممّا سيأتي في فقرات لاحقة.

٤ ـ وعليّ جدّد التذكير أيضاً بما يبرز حقّه فوق أبي بكر خاصّة، حين ذكّر الناس بقصّة أخذه سورة براءة من أبي بكر!

روى النسائي بإسناد صحيح عن عليّ عليه السلام: أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث ببراءة إلى أهل مكّة مع أبي بكر، ثمّ أتبعه بعليّ فقال له: «خذ الكتاب فامض به إلى أهل مكّة» قال: فلحقته فأخذتُ الكتاب منه، فانصرف أبو بكر وهو كئيب، فقال: يا رسول الله، أنزل فيَّ شيء؟ قال: «لا، إنّي أُمرت أن أُبلّغه أنا أو رجل من أهل بيتي»[1].

وفي كلّ واحد من هذه الأحاديث ردّ على من يقول إنّ عليّاً لم يذكر شيئاً يدلّ على أحقيّته في الخلافة، هذا ولمّا ندخل بعد رحاب نهج البلاغة.

٥ ـ ومن أشهر أقواله، قوله بعد أن بلغه خبر السقيفة ومبايعة الناس لأبي بكر: «ماذا قالت قريش؟».

قالوا: احتجّت بأنّها شجرة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

فقال: «احتجّوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة»[2]!

٦ ـ وفي احتجاجه المشهور على نتائج السقيفة أيضاً، قوله:

فإن كنت بالشورى ملكت أُمورهم ... فكيف بهذا والمشيرون غُيَّبُ
وإن كنت بالقربى حججت خصيمهم ... فغيرُك أولى بالنبيّ وأقربُ[3]

---

(١) سنن النسائي ٥: ١٢٨ ح/٨٤٦١.

(٢) نهج البلاغة: ٩٧ ـ الخطبة ٦٧.

(٣) المصدر نفسه: ٥٠٢ ـ قسم الحكم/ ١٩٠.

٧ ـ خطبته الشقشقيّة، التي حضيت دائماً بمزيد من التوثيق[١]، وهي من أكثر كلماته المشهورة وضوحاً ودلالة وتفصيلاً:

«أمّا والله لقد تقمّصها فلان، وإنّه ليعلم أنّ محلّي منها محلّ القطب من الرحا، ينحدر عنّي السيّل ولا يرقى إليَّ الطير..

فسدلتُ دونها ثوباً وطويت عنها كَشحاً، وطفقت أرتئي بين: أن أصول بيدٍ جذّاء، أو أصبر على طخيةٍ عمياء! .. فرأيت أنّ الصبر على هاتا أحجى، فصبرتُ وفي العين قذىً، وفي الحلق شجا، أرى تراثي نَهْباً!

حتّى مضى الأوّل لسبيله، فأدلى بها إلى فلان بعده..

فيا عجباً، بينا هو يستقيلها[٢] في حياته، إذ عقدها لآخر بعد وفاته!!

لشدّ ما تشطّرا ضَرعيها!..

---

(١) نقل ابن أبي الحديد عن بعض مشايخه قوله: والله لقد وقفتُ على هذه الخطبة في كتب صنّفت قبل أن يُخلق الرضيّ بمائتي سنة! ثمّ قال: وقد وجدت أنا كثيراً من هذه الخطبة في تصانيف شيخنا أبي القاسم البلخي إمام البغداديّين من المعتزلة [مولده سنة ٢٧٩هـ ووفاته سنة ٣١٧ ـ علماً أنّ الشريف الرضي ولد سنة ٣٦٠هـ] ـ شرح نهج البلاغة ١: ٦٩.

ونقلها سبط ابن الجوزي من مصادر غير التي اعتمدها الشريف الرضي، فقال: خطبة أُخرى وتعرف بالشقشقيّة، ذكر بعضها صاحب نهج البلاغة وأخلّ بالبعض، وقد أتيت بها مستوفاة، أخبرنا بها شيخنا أبو القاسم النفيس الأنباري بإسناده عن ابن عبّاس.. ـ تذكرة الخواص: ١٢٤.

وأسندها (الراوندي ٥٧٣ هـ) في شرحه إلى الحافظ ابن مردويه، عن الطبراني، بإسناده إلى ابن عبّاس. ـ منهاج البراعة ١: ١٣١ ـ ١٣٢.

ولأجل الوقوف على مزيد من مصادرها، راجع: مصادر نهج البلاغة وأسانيده ١: ٣٠٩ ـ ٣١٨.

(٢) إشارة إلى قول أبي بكر: أقيلوني، أقيلوني.

فصبرت على طول المدّة ، وشدّة المحنة .. حتّى إذا مضى لسبيله جعلها في جماعةٍ زَعَم أنّي أحدهم ، فيالله وللشورى ، متى اعترضَ الريبُ فيَّ مع الأوّل منهم حتّى صرتُ أُقرن إلى هذه النظائر !..»[1].

إذن أبو بكر أيضاً كان يعلم أنّ محلّ عليّ من الخلافة محلّ القطب من الرحا !

وقد يبدو هذا في منتهى الغرابة لمن ألِفَ التصوّر القدسي لتعاقب الخلافة ، ذاك التصوّر الذي صنعه التاريخ وفق المنهج الذي قرأناه في الفصول المتقدّمة ، ومن هنا استنكروه ، كما استنكروا سائر كلامه في الخلافة ، وقبله استنكروا جملةً من الحديث النبويّ الشريف الذي يصدم تلك القداسة !

لكنّ الحقيقة ، كلّ الحقيقة ، أنّك لو تلمّست لذاك التصوّر القدسي شاهداً من الواقع مصدّقاً له لعدت بلا شيء ! لكن لم يألف التاريخ الإصغاء لعليّ !!

التاريخ الذي أثبت ، بما لا يدع مجالاً لشبهة ، أنّ عليّاً لم يبايع لأبي بكر ، إلّا بعد ستة أشهر ، صمّ آذانه عن سماع أيّ حجّةٍ لعليّ في هذا التأخّر !

تناقضٌ لم يستوقف أحداً من قارئي التاريخ !

وكيف يستوقفهم على عيوب نفسه ، وهو وحده الذي صاغ تصوّراتهم وثقافتهم ؟

٨ ـ من كلام له بعد الشورى ، وقد عزموا على البيعة لعثمان :

« لقد علمتم أنّي أحقّ بها من غيري ، ووالله لأُسلمنَّ ما سلمت أُمور المسلمين ولم يكن فيها جَورٌ إلّا عليَّ خاصّة ؛ التماساً لأجر ذلك وفضله ، وزهداً في

---

(١) نهج البلاغة ـ الخطبة ٣.

ما تنافستموه من زخرفه وزبرجه »[١].

وجد ابن أبي الحديد أنّ هذه الكلمة هي آخر ما قاله علي عليه السلام آنذاك في كلام نقله هنا بعد أن أزاح عنه كلّ شكّ في صحّته، فقال: نحن نذكر في هذا الموضع ما استفاض في الروايات من مناشدته أصحاب الشورى، وقد روى الناس ذلك فأكثروا، والذي صحّ عندنا أنّه لم يكن الأمر كما روي من تلك التعديدات الطويلة، ولكنّه قال لهم بعد أن بايعوا عثمان وتلكّأ هو عليه السلام عن البيعة: « إنّ لنا حقّاً إن نُعْطَه نأخُذه، وإن نُمْنَعْه نركب أعجاز الإبل وإن طال السرى » في كلام قد ذكره أهل السّيرة..

ثمّ قال لهم: أنشدكم الله؛ أفيكم أحد آخى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بينه وبين نفسه غيري؟ قالوا: لا.

قال: أفيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « مَن كنتُ مولاه فهذا مولاه » غيري؟ قالوا: لا.

قال: أفيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « أنت منّي بمنزلة هارون من موسى » غيري؟ قالوا: لا.

قال: أفيكم من اؤتُمنَ على سورة براءة وقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « إنّه لا يؤدّي عنّي إلّا أنا أو رجل منّي » غيري؟ قالوا: لا.

قال: ألا تعلمون أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرّوا عنه في مأقِط الحرب[٢] في غير موطن، وما فررتُ قطّ؟ قالوا: بلى.

---

(١) نهج البلاغة: الخطبة ٧٤ ـ ص١٠٢.

(٢) أي موضع القتال.

قال : ألا تعلمون أنّي أوّل الناس إسلاماً ؟ قالوا : بلى .

قال : فأيّنا أقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نسباً ؟ قالوا : أنت .

فقطع عليه عبدالرحمن بن عوف كلامه ، وقال : يا عليّ ، قد أبى الناس إلّا عثمان ، فلا تجعلنَّ على نفسك سبيلاً !

ثمّ توجّه عبدالرحمن إلى أبي طلحة الأنصاري[١] ، فقال له : يا أبا طلحة ، ما الذي أمرك عمر ؟

قال : أن أقتل من شقّ عصا الجماعة !

فقال عبدالرحمن لعليّ : بايع إذن ، وإلّا كنتَ متّبعاً غير سبيل المؤمنين !! وأنفذنا فيك ما أُمرنا به !!

فقال عليّ عليه السلام كلمته هذه : « لقد علمتم أنّي أحقّ بها من غيري ، ووالله لأُسلمنّ ما سلمت أُمور المسلمين ولم يكن فيها جورٌ إلّا عليّ خاصّة ... »[٢] .

إذن هذا كلام خبره مستفيض ، وليس هو من غرائب الأخبار أو منكراتها .

٩ ـ « وقد قال قائل : إنّك على هذا الأمر يابنَ أبي طالب لحريص . فقلتُ : بل أنتم والله لأحرص وأبعد ، وأنا أخصّ وأقرب ، وإنّما طلبتُ حقّاً لي ، وأنتم تحولون بيني وبينه ، وتضربون وجهي دونه ! فلمّا قرّعته بالحجّة في الملأ الحاضرين هبَّ كأنّه بُهِتَ لا يدري ما يجيبني به »[٣] !!

---

(١) الرجل الذي أمّره عمر على خمسين من حملة السيوف يوم الشورى ليقتلوا من خالف الفئة التي فيها عبدالرحمن .

(٢) ابن أبي الحديد /شرح نهج البلاغة ٦ : ١٦٧ ـ ١٦٨ .

(٣) نهج البلاغة : الخطبة ١٧٢ ، ص٢٤٦ .

والقائل إمّا سعد بن أبي وقّاص يوم الشورى على قول أهل السنّة، أو أبو عبيدة بعد يوم السقيفة على قول الشيعة، وأيّاً كان فهذا الكلام مشهور يرويه الناس كافّة كما يقول المعتزلي السنّي ابن أبي الحديد[1].

١٠ ـ «اللّهمّ إنّي أستعديك على قريش ومن أعانهم، فإنّهم قطعوا رحمي، وصغّروا عظيم منزلتي، وأجمعوا على منازعتي أمراً هو لي، ثمّ قالوا: ألا إنّ في الحقّ أن تأخذه وفي الحقّ أن تتركه»[2]!

١١ ـ «أمّا بعد.. فإنّه لمّا قبض الله نبيّه ﷺ قلنا: نحن أهله وورثته وعترته وأولياؤه دون الناس، لا ينازعنا سلطانه أحد، ولا يطمع في حقّنا طامع، إذ انبرى لنا قومنا فغصبونا سلطان نبيّنا، فصارت الإمرة لغيرنا...».

هذه هي مقدّمة خطبته في المدينة المنوّرة في أوّل إمارته ولمّا يمض على إمارته أكثر من شهر[3]!

١٢ ـ «أمّا الاستبداد علينا بهذا المقام.. فإنّها كانت أثرةً شَحَّت عليها نفوس قوم، وسَخَتْ عنها نفوس آخرين، والحَكَمُ اللهُ، والمَعْوَدُ إليه القيامة».

قاله في جواب سائل سأله: كيف دفعكم قومكم عن هذا المقام وأنتم أحقّ به؟

ثمّ يصل جوابه بما ينقله إلى ما هو أولى بالاستنكار، فيقول:

---

(١) ابن أبي الحديد / شرح نهج البلاغة ٩: ٣٠٥.

(٢) نهج البلاغة: الخطبة ١٧٢، ص٢٤٦.

(٣) ابن أبي الحديد/شرح نهج البلاغة ١: ٣٠٧ عن المدائني. والمدائني له كتاب خاصّ في خطب عليّ وكلماته، كما له كتاب في أخبار الخلفاء، ولعلّه لم يحظ أحد من المؤرّخين بمثل التوثيق الذي حظيَ به المدائني.

وَدَعْ عنك نهباً صيح في حجراته ولكن حديثاً ما حديثُ الرواحِل

وهلمّ الخطب في ابن أبي سفيان ، فلقد أضحكني الدهر بعد إبكائه . . . »[١] .

في أهل البيت :

مثل ما ظهر هناك من وضوح وتركيز في استعراض حقّه خاصّة ، يظهر هنا في شأن أهل البيت في جملة من كلماته :

١ ـ « اللّهمّ بلى ، لا تخلو الأرض من قائم لله بحجّة ، إمّا ظاهراً مشهوراً ، وإمّا خائفاً مغموراً ، لئلّا تبطل حجج الله وبيّناته »[٢] .

يرى ابن أبي الحديد المعتزلي أنّ هذا يكاد يكون تصريحاً بمذهب الإمامية[٣] .

٢ ـ « لا يقاسُ بآل محمّد ﷺ من هذه الاُمّة أحد » .

« هم أساس الدين ، وعماد اليقين . .

وهم خصائص حقّ الولاية ، وفيهم الوصيّة والوراثة . . . »[٤] .

فبعد ذكر حقّ الولاية ، هذا واحد من مواضع يذكر فيها الوصية تصريحاً أو تلميحاً[٥] ، ثمّ هو الموضع الأكثر صراحةً في نسبة الوصية إلى نفسه وأهل البيت ،

---

(١) نهج البلاغة : الخطبة ١٦٢ ـ ص ٢٣١ .

(٢) نهج البلاغة ـ الحِكم /١٤٧، ص ٤٩٧.

(٣) شرح نهج البلاغة ١٨: ٣٥١ ح /١٤٣.

(٤) نهج البلاغة ـ الخطبة ٢: ٤٧.

(٥) انظر: نهج البلاغة أيضاً الخطبة ٨٨ و١٨٣.

مع هذا فهو الموضع الذي أهمله الدكتور محمّد عمارة وهو يستقصي هذه المفردة في كلام عليّ، أو غفل عنه، لأجل أن يقول: إنّنا لا نجد في خطب عليّ وكلامه ومراسلاته التي ضمّها نهج البلاغة وصفه بهذا اللفظ!

هذا كلّه لأجل أن يدعم مقالةً حلّق فيها بدءاً حين نسب كلمة (وصيّ) في الحديث النبوي « أنت أخي ووصيّي » إلى صنع الشيعة الذين وضعوها بدلاً من كلمة (وزيري)[١]! مع أنّ الرواية السنّية للحديث لم تعرف غير كلمة (وصيّي)[٢].

٣ ـ « إنّ الأئمّة من قريش، غُرسوا في هذا البطن من هاشم، لا تصلح على سواهم، ولا تصلح الولاة من غيرهم »[٣].

وقد وقفنا قبل على طائفة من النصوص الصحيحة التي اصطفت بني هاشم من قريش وقدّمتهم عليهم، وطائفة من الوقائع وأحداث السيرة التي قدّمت بني هاشم على سواهم، فلا تحتجّ قريش بحجّة إلّا وكان بنو هاشم أولى بها.

٤ ـ « أين تذهبون! وأنّى تؤفكون! والأعلام قائمة، والآيات واضحة، والمنار منصوبة، فأين يُتاه بكم؟!

وكيف تعمهون وبينكم عترة نبيّكم وهم أزمّة الحقّ، وأعلام الدين، وألسنة الصدق؟! فأنزلوهم بأحسن منازل القرآن، ورِدُوهم ورود الهيم العطاش.

---

(١) د. محمّد عمارة /الخلافة ونشأة المذاهب الإسلامية: ٣٣، ١٥٧ ـ ١٥٨.

(٢) البغوي /معالم التنزيل ٤: ٢٧٨، ابن الأثير /الكامل في التاريخ ٢: ٦٤، وقد تقدّم مع مزيد من التوثيق في ص١١٨.

(٣) نهج البلاغة ـ تحقيق د. صبحي الصالح /الخطبة ١٤٤ ص٢٠١.

أيّها الناس ، خذوها عن خاتم النبيّين صلى الله عليه وآله : إنّه يموت من مات منّا وليس بميّت ، ويبلى من بلي منّا وليس ببالٍ »[١].

استنكار لاذع ، وأسف على هؤلاء الناس الذين تركوا عترة نبيّهم ، رغم وضوح الدلائل على لزوم اتّباعهم !

٥ ـ « إنّا سنخُ أصلاب أصحاب السفينة ، وكما نجا في هاتيك من نجا ينجو في هذه مَن ينجو ، ويلٌ رهينٌ لمن تخلّف عنهم .. وإنّي فيكم كالكهف لأهل الكهف ، وإنّي فيكم باب حطّة ، مَن دخل منه نجا ومن تخلّف عنه هلك ، حجّةٌ من ذي الحجّة في حجّة الوداع : (إنّي تركت بين أظهركم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي أبداً : كتاب الله وعترتي أهل بيتي) »[٢].

٦ ـ « انظروا أهل بيت نبيّكم ، فالزموا سَمْتَهم ، واتّبعوا أثَرهم ، فلن يخرجوكم من هدىً ، ولن يعيدوكم في ردى .. فإن لبَدوا فالبدوا ، وإن نهضوا فانهضوا .. ولا تسبقوهم فتضلّوا ، ولا تتأخّروا عنهم فتهلكوا »[٣].

٧ ـ « .. ألم أعمل فيكم بالثَقَل الأكبر ، وأتركُ فيكم الثَقل الأصغر ؟[٤] » .

الثَقل الأكبر : القرآن الكريم ، والثقل الأصغر : الحسن والحسين عليهما السلام .

٨ ـ « المهديّ منّا أهل البيت ، يصلحه الله في ليلة » أخرجه أحمد والسيوطي ، عن علي عليه السلام[٥].

---

(١) المصدر نفسه : الخطبة ٨٧ ص ١١٩ .

(٢) تاريخ اليعقوبي ٢ : ٢١١ ـ ٢١٢ .

(٣) نهج البلاغة : الخطبة ٩٧ ص ١٤٣ .

(٤) نهج البلاغة : الخطبة ٨٧ ـ ص ١١٩ .

(٥) مسند أحمد ١ : ٨٤ ، الجامع الصغير ٢ : ٦٧٢ ح / ٩٢٤٣ .

« المهدي منّا ، من ولد فاطمة » أخرجه السيوطي عن عليّ عليه السلام[١] .

وهكذا تقسّمت كلمات علي هذه بين حديث نبويّ بحرفه أو بمضمونه ، وبين وصف أو تقييم لحدثٍ تاريخيّ حاسم ، وليس في هذا كلّه على الإطلاق ما يشذّ عن وقائع التاريخ في صغيرة ولا كبيرة .

خلاصة يقين عليّ بحقّه:

أيقن علي عليه السلام بحقّه في الخلافة يقيناً من موقعه الممتاز عند الرسول صلى الله عليه وآله ومن حياته الخالصة في الإسلام ، فلقد كان في حياة الرسول يقول : « إنّ الله يقول : ﴿ أَفَإِن مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ ﴾[٢] والله لانقلب على أعقابنا بعد إذ هدانا الله ، والله لئن مات أو قُتل لأُقاتلنَّ على ما قاتل عليه حتى أموت ، والله إنّي لأخوه ووليّه وابن عمّه ووارث علمه ، فمن أحقّ به منّي »[٣] ؟ !

وهو القائل : « فلمّا مضى صلى الله عليه وآله وسلم تنازع المسلمون الأمر من بعده ، فوالله ما كان يُلقى في رُوْعِي ولا يخطر ببالي أنّ العربَ تُزْعِجُ هذا الأمرَ من بعده عن أهل بيته ! ولا أنّهم مُنَحُّوه عنّي من بعده ! فما راعني إلّا انثيال الناس على فلان يبايعونه . . . »[٤] .

هكذا إذن « أراده حقّاً يطلبه الناس ، ولا يسبقهم هو إلى طلبه »[٥] .

---

(١) السيوطي /مسند فاطمة : ٩٤ ح /٢٢٤ .

(٢) آل عمران ٣ : ١٤٤ .

(٣) المستدرك ٣ : ١٢٦ ، مجمع الزوائد ٩ : ١٣٤ ، قال : رجاله رجال الصحيح . وقد جادل فيه بعضٌ متابعةً للمذهب ، لا قدحاً في إسناده !

(٤) نهج البلاغة ـ الكتاب ٦٢ ـ ص٤٥١ . في كتابه إلى أهل مصر .

(٥) عباس محمود العقّاد /فاطمة الزهراء والفاطميّون ـ المجلّد الثاني من المجموعة الكاملة : ٣٢٦ .

البيعة :

من تلك النصوص النبوية الثابتة ، وخلاصتها في نصّ الثقلين ونصّ الغدير والاثني عشر خليفة ، أصبحت الإمامة في اثني عشر إماماً من أهل البيت تعييناً ، في عليّ بعد الرسول مباشرةً ؛ لأنّ تلك النصوص بمثابة العهد بالخلافة والإمامة ، وهو عهد من الرسول ، فهو ناجز وثابت لهم ، فهم الأئمّة بالحقّ سواء بايعت لهم الناس أم لم تبايع ، أمّا طريقهم إلى ممارسة الحكومة والإدارة ، فهو البيعة ، بلا ريب .

فالبيعة هي عقد الطاعة للإمام ليمارس دوره كحاكم ومرشد سياسي وديني ، أمّا كونه هو صاحب هذا المكان فقد تمّ بعهد النبيّ ﷺ لا بالبيعة .

«ولا شكّ أنّ البيعة للقائد المعصوم واجبة ، لا يمكن التخلّف عنها شرعاً ، ولكنّ الإسلام أصرّ عليها واتّخذها أُسلوباً من التعاقد بين القائد والأُمّة لكي يركّز نفسياً ونظرياً مفهوم الخلافة العامّة للأُمّة»[١].

وكون الإمامة حاصلة بالعهد ، قد مضى عليه أهل السنّة أيضاً . .

قالوا : إذا عهد الخليفة إلى آخر بالخلافة بعده ، فإنّ بيعته منعقدة ، وإنّ رضى الأُمّة بها غير معتبر ، ودليل ذلك أنّ بيعة الصدّيق لعمر لم تتوقّف على رضى بقيّة الصحابة[٢].

---

(١) محمّد باقر الصدر / الإسلام يقود الحياة: ١٤٦ ـ المجموعة الكاملة م١٢ ـ القسم الثاني.

(٢) مآثر الإنافة ١: ٥٢، الماوردي /الأحكام السلطانية: ١٠، الفرّاء /الأحكام السلطانية: ٢٥، ٢٦.

هذا مع أنّنا لا نجد بين أبي بكر وعمر بيعة، وإنّما هو عهد بالخلافة لا غير..

فعهد النبيّ ﷺ أولى أن يُتّبع، بلا مسوّغ للخلاف، فهو ماضٍ، وبه تحققت الخلافة لعليّ عليه السلام بعد الرسول ﷺ مباشرةً سواء بايعته الأُمّة على الطاعة أو لم تبايع، فالبيعة إذن إنّما تُنشئ عقد الطاعة وتسليم مقاليد الحكم والإدارة، فهذا لا يتمّ إلّا بالبيعة، وقد عُرضت على عليّ عليه السلام مِن قِبَل العبّاس فرفض أن تكون إلّا جهرة على الملأ وعامّةً في المسجد النبوي الشريف، ثمّ لمّا أتته الخلافة أتته بالبيعة فبايع الناس على ذلك، فكانت البيعة طريقه إلى الحكم، وهكذا كان الأمر مع الحسن عليه السلام. وحين حُبست البيعة عن الأئمّة الذين اختارهم الله ورسوله فقد حيل بينهم وبين ممارسة الحكم والإدارة العامّة، دون أن يسلبهم ذلك حقّ الإمامة الثابت لهم، شأنهم في ذلك شأن الكثير من الأنبياء الذين عصتهم أُممهم وحالت بينهم وبين ممارسة دورهم الحقيقي في القيادة والإرشاد والتوجيه، دون أن يسلبهم ذلك منزلتهم التي أنزلهم الله تعالى بها.

أثر الواقع الجديد في الموقف من هذه النصوص :

لقد آمن أهل السنّة بلا شكّ بالكثير من فضائل أهل البيت عليهم السلام، وعلى تفاوت بينهم في مدى هذا الايمان، لكنّه مهما ترقّى في درجاته فهو دائماً الإيمان الذي لا يناقض الواقع الجديد المتمثّل ببيعة (الخلفاء الراشدين). فكلّ نصّ عندهم محكوم لهذا الواقع، فما خالفه فينبغي تأويله، وما لا يمكن تأويله بوجه من الوجوه فينبغي ردّه.

ومن هنا أنكر متكلّموهم صحّة نسبة نهج البلاغة إلى الإمام عليّ لأجل احتوائه على تلك النصوص وأمثالها، فيما اكتفى المدافعون عن نهج البلاغة من

شرّاحه خاصّةً بشرح غريبه فقط دون الوقوف عند مفاهيم كلماته ومدلولاتها. وكلا الموقفين ينطوي على الفرار من مواجهة التناقض الذي يبدو حاسماً في مواضع كثيرة بين نصوص نهج البلاغة وبين وذلك الواقع الجديد.

فلم تقف هذه النصوص عند نقد وسيلة اختيار الخلفاء، كما صوّرها الدكتور صبحي ملتمساً ذلك من بعض تعليقات ابن أبي الحديد[1].

بل في تعليقات ابن أبي الحديد ما يشير بوضوح إلى أنّ في كلامه عليه السلام ما يفيد تعيينه عليه السلام خليفةً بالنصّ، الأمر الذي استنكروا بعض لوازمه، فاستنكروه لذلك، فيما حاول المعتزلة أن يتّخذوا منه موقفاً وسطاً:

قال ابن أبي الحديد: وأصحابنا يحملون ذلك كلّه على ادّعائه الأمر بالأفضلية والأحقّية، وهو الحقّ والصواب، فإنّ حمله على الاستحقاق بالنصّ تكفير أو تفسيق لوجوه المهاجرين والأنصار.

قال: ولكنّ الإمامية والزيدية حملوا هذه الأقوال على ظواهرها، وارتكبوا بها مركباً صعباً!

ثمّ قال: ولعمري إنّ هذه الألفاظ موهمةٌ مغلّبةٌ على الظنّ ما يقوله القوم ـ أي الإمامية والزيدية ـ لكنّ تصفّح الأحوال يبطل ذلك الظنّ، ويدرأ ذلك الوهم، فوجب أن يجري مجرى الآيات المتشابهات الموهمة ما لا يجوز على الباري[2]!

ومرّةً أُخرى يرى ابن أبي الحديد أنّ بعض كلمات عمر دالّة صراحة على

---

(١) أحمد محمود صبحي /نظرية الإمامة: ٨٧.

(٢) شرح نهج البلاغة ٩: ٣٠٧.

وجود النصّ على عليّ عليه السلام ، لكنّه يعود ويستبعد من الصحابة ردّ النصّ[١].

كيف يقال إذن: غاية رأي عليّ في كيفية نصب الإمام أنّه نقد وسيلة اختيار الخلفاء قبله.

ولكنّه لم ينقد الاختيار عامّةً كوسيلة مؤدّية إلى نصب الإمام ؟

إنّه استقراء ناقص ، لكنّه بلا شكّ أقرب إلى الموضوعيّة كثيراً من نفي أيّ نقد يمسّ وسيلة اختيار الخلفاء !

إنّ المعتزلة لو استطاعوا أن يدفعوا شبهة التكفير أو التفسيق المترتّبة ظاهراً على ما تفيده ظواهر كلمات الإمام عليّ عليه السلام من استحقاقه الخلافة بالنصّ ، لآمنوا بها كما هي دون اللجوء إلى هذا التأويل بالذات .

بل لو استطاع الأشاعرة وأصحاب الحديث وغيرهم من أنصار مدرسة الخلفاء دفع هذه الشبهة لما اضطرّوا إلى التكذيب بهذه الكلمات كلّها أو جلّها !

لكن لماذا لم يدفعوا هذه الشبهة بناءً على تصفّح الأحوال ؟

لماذا لا يكون تصفّح الأحوال قرينةً على دفع شبهة التكفير أو التفسيق ، مع الإبقاء على ما تفيده ظواهر كلماته المتعدّدة المتعاضدة من استحقاقه الإمامة بالنصّ ؟ خصوصاً مع وفرة ما يؤيّدها من النصوص النبويّة المتّفق عليها ، إنّهم لو فعلوا ذلك لأصابوا حقيقةً لا يضطربون بعدها ، ولا يفرّطون بهذا الكمّ الكبير من الأحاديث الهادية ـ أحاديث النبيّ وعليّ ـ نفياً ، أو تأويلاً يشبه التعطيل . .

ولو فعلوا ذلك لأْتَلَفوا من بعد اختلاف ، ولعادت الطوائف التي تعدّدت أُمّةً

---

(١) شرح نهج البلاغة ١٢ : ٨٢.

واحدة كأن لم تختلف قطّ ، ولعاد الاختلاف الذي عقب وفاة النبيّ ﷺ درساً من دروس التاريخ لا يستهوي أحداً أبداً . .

ولو فعلوا ذلك لارتفعوا كثيراً فوق مواطن الاضطراب التي تكشف عن ضعف وهزيمة ورغبة مذهلة في غلق ذلك الملفّ . .

لماذا تكفير ؟

لماذا ، وعليّ عليه السلام صاحب تلك الكلمات لم يُكفِّر أحداً من خصومه ، وحتّى محاربيه ؟ !

فلو كفّر أصحاب الجمل لأباح سَلبهم ، لكنّه منع من ذلك ، كما منع من ملاحقة مدبريهم ، والإجهاز على جرحاهم !

ولو كفّر الخوارج لما نهى عن مقاتلتهم بعده ، إذ قال : « لا تقاتلوا الخوارج بعدي فليس من طلب الحقّ فأخطأه كمن طلب الباطل فأدركه »[1] .

فلم يكن قتاله إيّاهم بناءً على مقولاتهم المذهبية ، ولا بما رموه به عليه السلام من الشرك والكفر ، بل قاتلهم لعدوانهم على المؤمنين الأبرياء وسفكهم الدماء وإخافة السبيل بغير حقّ[2] .

وقد جاءه رجل يذكر له رجلاً من الخوارج ، فقال: يا أمير المؤمنين إنّي وجدت هذا يسبّك! قال علي عليه السلام : فسبّه كما سبّني .

---

(١) نهج البلاغة ـ الخطبة ٦١ ـ ص ٩٤ .

(٢) انظر : ابن ميثم البحراني /شرح نهج البلاغة ٢ : ١٥٦ ، محمّد جواد مغنية /في ظلال نهج البلاغة ١ : ٣١٦ ، محمّد حسين فضل الله /مجلّة الثقافة الإسلامية ـ العدد ٣٤ ـ ص ٣٨ ، ابن سلّام /الأموال : ٢٢٨ ح /٤٧٦ .

قال : ويتوعّدك! قال عليّ عليه السلام : لا أقتل من لم يقتلني... ثمّ قال عليه السلام : «لهم علينا ثلاث: أن لا نمنعهم المساجد يذكروا الله فيها ، وأن لا نمنعهم الفيء ما دامت أيديهم مع أيدينا ، وأن لا نقاتلهم حتى يقاتلونا». قال أبو عبيد: أفلا ترى عليّاً رأى للخوارج في الفيء حقّاً ما لم يُظهروا الخروج على الناس ، وهو مع هذا يعلم أنّهم يسبّونه ويبلغون منه أكثر من السبّ ، إلّا أنّهم كانوا مع المسلمين في أُمورهم ومحاضرهم ، حتى صاروا إلى الخروج بعدُ[1].

ثمّ هو عليه السلام القائل في احتجاجه على الخوارج :

« ووالله إن جئتُها ـ أي القبول بالتحكيم ـ إنّي للمُحقّ الذي يُتّبع ، وإنّ الكتابَ لمعي ما فارقته مذ صحبته ، فلقد كنّا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإنّ القتل ليدور على الآباء والأبناء والإخوان والقرابات فما نزداد على كلّ مصيبةٍ وشدّة إلّا إيماناً ومضيّاً على الحقّ وتسليماً للأمر وصبراً على مضض الجراح . .

ولكنّا إنّما أصبحنا نقاتل إخواننا في الإسلام على ما دخل فيه من الزيغ والاعوجاج والشبهة والتأويل ، فإذا طمعنا في خصلة يلمُّ الله بها شعثنا ونتدانى فيها إلى البقية فيما بيننا رغبنا فيها وأمسكنا عمّا سواها »[2].

لماذا إلّا التكفير ؟ ! إنّ الشيعة الذين تمسّكوا بهذه النصوص من دون تأويل ، لم يُلزموا أنفسهم تكفير أحد بناءً على هذه النصوص ، بل استبعدوه كثيراً [3] ؟ !

---

(١) أبو عبيد القاسم بن سلّام /الأموال : ٢٩٦ ـ ٢٩٧ /٥٦٧.

(٢) نهج البلاغة خ /١٢٢ ص ١٧٩ .

(٣) انظر : الكافي ٢ : ٣٨ خ/٤ ، محمّد حسين آل كاشف الغطاء /أصل الشيعة وأُصولها : ٩٤ ، محمّد جواد مغنية /الشيعة في الميزان : ١٥ ، الدكتور الوائلي /هوية التشيّع : ٣٨ ـ ٣٩ ، جعفر سبحاني /مع الشيعة الإمامية في عقائدهم : ١٨١ ـ ١٨٣ .

لكنّ المعتزلة حين ابتكروا مقولتهم التي تميّزوا بها ، مقولة المنزلة بين المنزلتين ، فمرتكب الكبيرة عندهم ليس بكافر ، لكنّه أيضاً ليس بمؤمن ، إنّما هو فاسق ! فحينئذٍ وجدوا أنفسهم مضطرّين إلى القول بفسق عدد كبير من الصحابة لو أنّهم أخذوا بظاهر تلك النصوص ! فلم يذهبوا إذن إلى تعديل مقولتهم عملاً بالنصوص وموافقة لتصفّح الأحوال ، بل ذهبوا إلى تأويل النصوص حفظاً لسلامة مقولتهم !

وهذا هو الخطر الكبير الذي يرتكبه التقليد المذهبي ، فمقولة المذهب دائماً مقدّمة على نصوص الشريعة ، وتقدّم قولنا أنّ أبا الحسن الكرخي إنّما كان يحكي عن لسان حال المذهبية حين قال : « الأصل أنّ كلّ آية تخالف قول أصحابنا فإنّها تحمل على النسخ ، أو الترجيح ، والأولى أن تُحمل على التأويل من جهة التوفيق ، وكذا الحال مع الحديث »[1] !

وإذا قدّرنا أنّ كلّ مذهب من المذاهب الإسلامية المتعدّدة سوف يفعل مثل هذا إزاء كلّ نصّ يصطدم مع مقولاته ، فسوف نقترب من إدراك مدى الانحرافات الطارئة على مسار الإسلام فكراً وعقيدة !

لقد كان حريّاً بهم أن يوفّقوا بين تلك النصوص وبين الثابت من أحوال صاحب النصوص وحقائق التاريخ ، ليخرجوا بالحكم الموضوعي المتماسك ، لكنّهم أدخلوا إلى عناصر الحكم مصدراً آخر ، وهو مقدّماتهم الاعتقادية التي ارتكزت عليها مذاهبهم وتميّزت بها ، وهذا العنصر الأخير هو الأصل الثابت دائماً وفق الرؤية المذهبية ، فلا يخرج عنه فهم لشيء من نصوص الشريعة ، أو استنباط شيء

---

(١) أبو الحسن الكرخي /الأُصول التي عليها مدار فروع الحنفية : ٤ ، د . محمّد أديب صالح /مصادر التشريع الإسلامي : ٢٨٧ .

من أحكامها، أو تفسير ظاهرة ما!

هذا الذي صرف المعتزلة إذن عن هذه النصوص.

غير أنّ لبعض طوائف المعتزلة كلاماً قد يكون أقرب إلى التوفيق بين النصّ وأحوال صاحب النصّ منه إلى التأويل، فأبو القاسم البلخي وأصحابه قالوا: لو أنّ عليّاً نازع عقيب وفاة رسول الله ﷺ وسلّ سيفه، لحكمنا بهلاك كلّ من خالفه وتقدّم عليه، كما حكمنا بهلاك من نازعه حين أظهر نفسه، ولكنّه مالك الأمر وصاحب الخلافة، إذا طلبها وجب علينا القول بتفسيق من ينازعه فيها، وإذا أمسك عنها وجب علينا القول بعدالة من أغضى له عليها، وحكمه في ذلك حكم رسول الله ﷺ، لأنّه قد ثبت عنه في الأخبار الصحيحة أنّه قال: «عليّ مع الحقّ والحقّ مع علي، يدور معه حيث ما دار». وقال له غير مرّة: «حربك حربي، وسلمك سلمي».

عندئذٍ قال ابن أبي الحديد: هذا المذهب هو أعدل المذاهب عندي، وبه أقول[1].

وغنيّ عن التذكير أنّ إغضاء صاحب الحقّ عن حقّه لا يعني دائماً الإقرار بعدالة خصمه.

لقد رأينا كثيراً من الأساتذة المعاصرين قد أُعجب كثيراً بالفكر المعتزلي وتراثه[2]، لكن دون أن يذهبوا معهم إلى القول بأنّ عليّاً «مالك الأمر، وصاحب الخلافة» الذي هو أقرب شيء إلى القول بالنصّ!

---

(١) شرح نهج البلاغة ٢: ٢٩٦ ـ ٢٩٧.

(٢) انظر: محمّد عمارة/الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية: ٢٠٢ ـ ٢٠٧، وله أيضاً/المعتزلة وأُصول الحكم، و/المعتزلة والثورة، و/المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية.

أمّا الذي صرف الجمهور عن تلك النصوص والتصريحات فقياسهم الأشياء ، نصوصاً ووقائع ، على أساس التسليم بصحّة وشرعيّة نظام الخلافة الذي تحقّق بعد الرسول ، وكلّ نصٍّ أو حالٍ لا ينسجم مع هذا فهو عندهم مرفوض أو فأُوّل ، وتبرز هنا مساحة أكبر للتنكّر لوقائع التاريخ أو الإغضاء عنها ، تمشّياً مع المبدأ الذي عرف في ما بعد بمبدأ « عدالة الصحابة » الذي أصبح حاكماً على النصّ وعلى وقائع التاريخ أيضاً ، علماً أنّ هذه النصوص والوقائع قد حُفظت غالباً في دواوينهم الحديثيّة والتاريخية ، على تفاوت في الكم والتفصيل ، حتّى بلغ الكثير والأهمّ منها حدّ التواتر في مجموع تلك الدواوين كحديث « من كنتُ مولاه فعليّ مولاه » ، وحديث الثقلين « كتاب الله وعترتي » فيما لم ترد الرواية الأُخرى « كتاب الله وسنّتي » إلّا مرسلة في مصدر واحد من مصادرهم المهمّة (موطأ مالك)[1] ، وقد وصل إسنادها بعده ابن عبدالبرّ فكان إسناداً واهياً عُرف مصدره بالوضع والكذب[2] ! ورغم ذلك فقد اعتمدها أهل السنّة في بحوثهم ومجادلاتهم وتعليم أجيالهم ، وأغفلوا الأُخرى الصحيحة المتواترة ! كلّ ذلك لأنّها لا تحفظ لهم سلامة الواقع الجديد بعد النبيّ ﷺ ، وربّما مسّت مبدأ عدالة الصحابة أيضاً !

وآخرون أدركوا حقّاً أنّ التمسّك برواية « وسنّتي » لا تغني وحدها في الخلاص من تبعة الرواية الأصحّ والأشهر « كتاب الله وعترتي » فذهبوا إلى تأويل الأخيرة تأويلاً عجيباً ، ومبتدع هذا التأويل هو ابن تيمية .

---

(١) الموطأ ـ كتاب القدر : ح /٣.

(٢) قال السيوطي: وصله ابن عبدالبرّ من حديث كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف، عن أبيه، عن جدّه / تنوير الحوالك ٣: ٩٣. وقد قالوا في كثير بن عبدالله هذا: إنّه متروك ومن أركان الكذب ، وإنّ نسخته عن أبيه عن جدّه موضوعة ! انظر ترجمته في ميزان الاعتدال ٣ : ٤٠٦ ـ ٤٠٧ .

حيث يقول : الحديث الذي في مسلم إذا كان النبيّ ﷺ قد قاله فليس فيه إلّا الوصيّة باتّباع الكتاب ، وهو لم يأمر باتّباع العترة ، ولكن قال : « أذكّركم الله في أهل بيتي »[١] !

ورغم أنّ تأويل ابن تيميّة هذا كان مكابرة صارخة بوجه النصّ ، قد تكون أيضاً مدعاة للسخرية ، إلّا أنّ هناك من يأنس به ويطمئن بها مهرباً من إلزام النصّ !

ما العمل إذا كان الناس يأنسون ويستمتعون انتصاراً لمذاهبهم ، ولو بمثل هذا التصريف المتهافت !

ولعلّ (منهاج السنّة) لابن تيميّة هو أكبر موسوعة سنّية في تأويل الأحاديث الخاصّة في عليّ وأهل البيت عليهم السلام وفي التنكّر للوقائع المهمّة التي قدّمتهم على غيرهم تقديماً لا يبقى معه أيّ مسوّغ لصرف الخلافة عنهم[٢] .

ويلحظ المتتبّع لتأويلات ابن تيميّة في هذا القسم من الحديث أنّه قد تأثّر كثيراً بطريقة القاضي عبدالجبار المعتزلي في كتابه (المغني) وأخذ عنه كثيراً من تأويلاته .. لكنّ الفارق يبقى كبيراً بين الطرفين ، فمنزلة عليّ عند المعتزلة هي أسمى منها بكثير عند ابن تيميّة .

فحين لا يريد ابن تيميّة لحديث « من كنت مولاه فعليّ مولاه » أن يتجاوز حدود المحبّة التي يشاركه فيها جميع المسلمين ، فلا مزيّة فيه لعليّ على أحد[٣] ! يرى

(١) منهاج السنّة ٤ : ٨٥ ، الفرقان بين الحقّ والباطل : ١٣٩ .

(٢) لقد عرضنا نماذج مهمّة منه وبيّنا مواقع التهافت فيها ، في كتابنا / ابن تيمية .. حياته ، عقائده : ٢٩١ ـ ٤٢٨ .

(٣) منهاج السنّة ٤ : ٨٧ ـ ٨٨ .

فيه المعتزلة لعليّ منزلة لا يشاركه فيها أحد ، فإذا أوجب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم موالاته عليه السلام ولم يقيّده بوقت فيجب أن يكون باطنه كظاهره في سائر الأوقات ، وهذه منزلة عظيمة تفوق منزلة الإمامة[١] ، ويختصّ بها هو دون غيره[٢] .

ويبالغ ابن تيميّة فينكر الشطر الثاني من الحديث « اللّهمّ والِ من والاه ، وعادِ من عاداه »[٣] لأنّها قادحة بلا شكّ بمبدأ « عدالة الصحابة » ! ولأنّها مستلزمة قطعاً البراءة من رجال دخلوا في عداد الصحابة لم يتورّعوا في إظهار بغضهم لعليّ وعدائهم له ومحاربتهم إيّاه ، فيما لم يتردّد المعتزلة في القول بهلاك هؤلاء[٤] .

وجدير بالتذكير أنّ ابن تيميّة الذي كان من أوسع الناس تأويلاً لهذا الباب من الحديث ، حفظاً للمذهب ، هو من أشدّ الناس طعناً في التأويل وأكثرهم تمسّكاً حرفياً بظواهر مفردات النصّ ، في باب الصفات خاصّةً ، حفظاً لمذهبه في التجسيم !

ـ وأثر آخر من آثار الواقع السياسي لمسناه في (النصّ المعارض) الذي كان يخوض المعركة جنباً إلى جنب مع تأويل النصّ وتكذيب الحدَث . .

فلمّا كان الحديث الصحيح ، حديث السيّدة صفية ، تسأل النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قبيل

---

(١) لأنّ الإمامة عندهم منزلة سياسية يجوز فيها تقديم المفضول على الفاضل .

(٢) المغني ٢٠/ ق١ : ١٤٦ ، عنه : الشافي ٢ : ٢٨٣ .

(٣) منهاج السنّة ٤ : ٨٧. لكنّ الذهبي يقرّ لهذا الشطر بقوّة الإسناد (البداية والنهاية ٥ : ٢٣٣) وهي في سنن ابن ماجة ١ : ٤٣/١١٦ ، وسنن النسائي في ثمان طرق : ٥ ح/٨٤٧٣، ٨٤٧٨، ٨٤٧٩، ٨٤٨٠، ٨٤٨١، ٨٤٨٣، ٨٤٨٤، ٨٥٤٢، ومسند أحمد في سبع طرق ١ : ١١٩ طريقين ، ١٥٢ ، ٤ : ٢٨١ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ طريقين .

(٤) تقدّم آنفاً عن البلخي وابن أبي الحديد ، راجع ص٢٦٦ .

وفاته : إن حَدَث بك حَدَثٌ فإلى مَن ؟ فيقول : « إلى عليّ بن أبي طالب »[١] ..

جاء الحديث المعارض « إن لم تجديني فأتِ أبا بكر » عن سلسلة من الرواة ذوي الأهواء الأُموية[٢]، جاء ليذاع ويشتهر فيطغى على الحديث الأول ، حتّى أتى الشيخان فوجداه مألوفاً على ألسن الرواة ومنهم من لا يُتّهم بكذب ، فأدخلاه في المختار من صحيحيهما ..

ولمّا كان حديث السيّدة عائشة في تكذيب أحاديث الوصيّة ، هو المنسجم مع العهد الجديد دون حديث السيّدة أُمّ سَلَمة ، فكان لا بدّ أن يذاع بواسطة عروة ابن الزبير والزهري وأصحابهما ، إلى صدور الحفّاظ وبطون الدواوين ، حتّى يجده الشيخان أولى بالنقل من غيره[٣].

وهكذا مع نظائرها ، كالذي تقدّم في حديث «ادعي أباك وأخاك أكتب كتاباً»[٤] وحديث سدّ الأبواب[٥].

ثمّ يأتي المتأخّرون فيعضّون بالنواجذ على كلّ ما أورده الشيخان ويسقطون من الاعتبار كلّ ما خالفها ، ليكون الأوّل ديناً يدان به بحجّة اختيار الشيخين أو اتّفاقهما .. فلم انتخبه الشيخان حتى وجداه ديناً يدان به .. وهذا حقّ .. ولكن خطوة واحدة إلى الأمام ستفتح العينين على كلّ الحقّ ..

إنّ الحقّ كلّ الحقّ أنّ الشيخين ما وجداه ديناً إلّا بفضل كفاح دؤوب واصله

---

(١) مسند أحمد ٦ : ٣٠٠.

(٢) راجع ص١٠٣ ـ ١٠٤ من هذا الكتاب .

(٣) راجع ص ١٣٠ .

(٤) راجع ص٢٠١.

(٥) راجع ص٨٧.

حرّاس العهد الجديد مئتي عام حتى جاء الشيخان!!

مئتا عام، قبل مجيء الشيخين وتدوين أوسع دواوين الحديث، قضاها خصوم عليّ وبنيه في كفاح دؤوب لإقصاء ما لا يروق لهم ونشر ما يريدون، بكل ما عرفوه من فنون الإقصاء والنشر(١)!

مئتا عام والتيار هادر، لم يسكن إلّا أيّاماً لا تكفي حتّى لمراجعة الذاكرة(٢)!

فكم بين نصيب أحاديث تجري بعكس اتّجاه ذاك التيّار، ونصيب أحاديث حملها ذاك التيّار على ظهره؟!

هذا ما لم يلتفت إليه المتأخّرون.. لأنّ لفتةً واحدةً إليه ستعني الكثير.. ستعني إدانة التاريخ وإعادة النظر في كثير من قضاياه..

جديد:

حاول بعض المعاصرين أن يكتشف طريقاً جديداً يأخذ به بعيداً عن أسر كلمات عليّ عليه السلام، فراح يبرهن على أنّ أهل البيت لم يذكروا ما يدلّ على اختصاصهم بنصّ أو وصيّة، من خلال ما وجدوه من كلمات منقولة عن السبطين عليهما السلام وليس فيها تصريح بهذا(٣)..

وهكذا ببساطة يُعرضون عن كلّ ما أُثِر عن عليّ عليه السلام!

---

(١) راجع ص٤٣ ـ ٤٥ من هذا الكتاب.

(٢) ربّما سكن أيّام عمر بن عبدالعزيز الذي حكم عامين فقط، وبعضاً من أيام المأمون.

(٣) انظر: د. أحمد محمود صبحي / نظرية الإمامة: ٨٦، د. مصطفى حلمي / نظام الخلافة: ١٦٢.

وأكثر من هذا حاولوا حين حرّفوا شرط الإمام الحسن عليه السلام على معاوية في بنود الصلح الذي تمّ بينهما، فقالوا: إنّ الحسن عليه السلام كتب في شروطه على معاوية: « وليس لمعاوية بن أبي سفيان أن يعهد إلى أحد من بعده عهداً، بل يكون الأمر من بعده شورى بين المسلمين ».

إذن أقرّ الحسن عليه السلام مبدأ الشورى، ولم يدع مجالاً لدعوى النصّ حتّى على عليّ عليه السلام خاصّة[1]!

لقد ارتضوا من هذا العهد نصّه المحرّف، لا غير، نصرة للمذهب، دون تحقيق!

ونصّ هذا العهد ينقله: ابن قتيبة، وابن الأثير، والذهبي وابن كثير، وابن حجر العسقلاني وغيرهم، وفيه: « أنّ لمعاوية الإمامة ما دام حيّاً، فإذا مات فالأمر للحسن من بعده »[2].

فليس لمعاوية إذن أن يعهد لأحدٍ من بعده، لأنّ الخلافة بعده للحسن عليه السلام، ولا شيء وراء ذلك!

الدكتور محمّد عمارة أدرك هذا التحريف، لكنّه لا يريد أن يفرّط بذاك النصّ المحرّف لأنّه كان عمدته في ما أراد، فلفّق بين النصّين باعتماد الأصل المحرّف أساساً للعهد، فقال: كتب الحسن في العهد: « ليس لمعاوية أن يعهد لأحد من بعده

---

(١) انظر: د. مصطفى حلمي / نظام الخلافة: ١٨٠، د. محمّد عمارة / المعتزلة وأُصول الحكم: ٤٧.

(٢) الإمامة والسياسة: ١٤٠، أُسد الغابة / ٢: ١٤، تاريخ الاسلام ـ عهد معاوية ـ: ٥، البداية والنهاية ٨: ٤٥، فتح الباري ١٣: ٥٥، الإصابة ١: ٣٣٠ ـ ٣٣١، مختصر تاريخ دمشق ٧: ٣٥.

ـأي من بعد الحسن ـوأن يكون الأمر شورى »[1]!

فأدخل عبارة(أي من بعد الحسن) لكـي لا يـقع في لائمـة تـرك النـصّ الصحيح ..وارتضى هذا النوع من تدليس الأخبار على ما فيه من بُعد ونكارة لا ترتضيها لغة العرب !

والأكثر غرابةً أن نرى هذا النصّ المحرّف « ليس لمعاوية أن يعهد لأحد من بعده ، بل يكون الأمر بعده شورى » يتسرّب إلى مصادر شيعية معاصرة !

لقد تناقله كتّاب جيّدون لهم منازل مرموقة في البحث والمعرفة ، لكنّي لا أشكّ في أنّهم نقلوه غفلة ، عن حسن قصد وحسن ظنّ حين رأوا كثرة من تناقله من كتّاب معاصرين خاصّة ، ومن هؤلاء السادة : الشيخ محمّد جـواد مـغنية ، والدكتور حسن عباس حسن[2].

كما وردت عند بعضهم زيادة اُخرى على النصّ لم نعثر لها على مصدر أسبق من النسّابة ابن عنبة الحسني (٨٢٨هـ) جعل الشرط فيه : أنّ للحسن ولاية الأمر بعد معاوية ، فإن حدث به حدث فللحسين[3].

وهذا ليس ممّا يستنكر ، لكنّه صحّ أو لم يصحّ ليس فيه مزيد أثر على ما نحن فيه من نفي اشتراط الحسن عليه‌السلام للشورى من جديد ، بل فيه مزيد تأكيد على حفظ الخلافة في أهل البيت .

بعد هذه الجولة اليسيرة جدّاً في موضوع طويل كهذا نستطيع أن نشخّص

---

(١) د . محمّد عمارة / المعتزلة واُصول الحكم : ٤٧ .

(٢) محمّد جواد مغنية / الشيعة والحاكمون : ٧٠ ـ ٧١، د . حسـن عـباس حسـن : الفكـر السياسي الشيعي : ٣٣٧ .

(٣) عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب : ٦٧ .

أُمّهات المشاكل التي حجبت الحقيقة الواحدة عن الناس جيلاً بعد جيل ..

رأينا كيف ساهم: التاريخ السياسي، والرؤى المذهبية، والغفلة أحياناً، في إضفاء الغموض ومزيد من الغموض على قضيّة حاسمة في معرفة الوجهة الأصحّ في مسار الإسلام كلّه.

الباب الثالث

المسار الجديد

السياسة ـ الثقافة ـ الإدارة

الفَصْلُ الأَوَّلُ

الوجهة السياسية في ربع قرن

(١١ ـ ٣٥هـ)

بواكير:

كاد الأمر أن يُحسَمَ إلى الأبد في إجرائين عبقريّين ، لو تمّا :

إجراء عملي ، وآخر نظري .. كان كلّ منهما كفيلاً بقطع طرق النزاع ، وتفويت الفرصة أمام أيّ منازع ..

ـ فحين أوشك أن يجيب داعي ربّه ، جهّز النبيّ جيشاً كبيراً جمع فيه جلّ المهاجرين والأنصار ، وفيهم أبو بكر وعمر وأبو عبيدة[1] ، وأمّر عليهم الشاب الأمير أُسامة بن زيد ، ابن السابعة عشر أو الثامنة عشر ، وأمره أن يسير بجيشه صوب فلسطين[2] ، وأن يعجّل المسير ، وكلّما ثقل عليه المرض ودنا أجله قال : « أنفذوا بعثة أُسامة » يكرّرها [3]! ويغلظ القول في المتباطئين عنها [4]!

---

(١) الطبقات الكبرى ٤ : ٦٦ ، فتح الباري ٨ : ١٢٤ ، الكامل في التاريخ ٢ : ٣١٧ ، تاريخ اليعقوبي ٢ : ٧٧ ، ١١٣ ، تهذيب تاريخ دمشق ٢ : ٣٩٥ و٣ : ٢١٨ ، مختصر تاريخ دمشق ٤ : ٢٤٨/٢٣٧ و٥ : ٥٦/١٢٩ ، شرح نهج البلاغة ١ : ١٥٩ ، ٢٢٠ ، تاريخ الخميس ٢ : ١٧٢ .

(٢) الكامل في التاريخ ٢ : ٣١٧ .

(٣) الطبقات الكبرى ٤ : ٦٨ ، المغازي /الواقدي ٣ : ١١١٩ ، تاريخ ابن خلدون ٢ : ٤٨٤ ، عيون الأثر ٢ : ٣٥٢ ، تاريخ اليعقوبي ٢ : ١١٣ .

(٤) الملل والنحل ١ : ٢٩ .

إنّه تمهيد عمليّ لا شكّ فيه لخلافة عليّ الذي أبقاه إلى جنبه، وتهيئة المدينة لمبايعته بعد خلوّها من المنافسين الذين كانوا يحولون ليس دون المبايعة لعليّ، بل حتّى دون ما يُحتّمها من أمر النبيّ!

فلم تنفذ بعثة أُسامة، رغم مرور نحو شهر ونصف على الأمر بإنفاذها عاجلاً [١]، ورغم تكرّر أمر النبيّ بإنفاذها!!

واعتذروا لتأخّرهم: بمرض النبيّ، وبأنّهم لا يريدون أن يغيبوا عنه ساعة وفاته [٢]، ولا يريدون أن يسألوا عنه الركبان.

لكنّ النبيّ ﷺ كان يريد ذلك!! كان يريد ذلك بوضوح، وإلّا لماذا هذا التأكيد على إنفاذ البعثة أيّام اشتداد مرضه بالخصوص؟!

لقد كان يؤكّد ذلك في أثقل ساعات مرضه، وحين يصعب عليه الكلام كان يؤكّده بالإشارة [٣]!

إنّه أوضح شيء باختلاف الإرادتين، إرادته في أن يذهبوا وألّا يشهدوا ساعة وفاته، وإرادتهم أن يتأخّروا حتّى يشهدوها!

واليوم فينا كثرة كاثرة هي أشدّ ما تكون تحمّساً لهذه الإرادة الأخيرة وتجعلها عذراً لا شيء أقوى منه على تخلّفهم وعدم استجابتهم لأمر النبيّ!

---

(١) الكامل في التاريخ ٢: ٣١٧، ٣٢٣؛ جهّز الجيش في المحرّم بعد عودته من حجّة الوداع، وابتدأ به المرض في أواخر صفر، وتوفّي في الثاني عشر من ربيع الأوّل.

(٢) كان النبيّ ﷺ قد أخبرهم بوفاته قبل وقوعها بشهر، وكان جيش أُسامة في أيّام استعداده الأُولى وتجمّعه. انظر: الكامل في التاريخ ٢: ٣١٩ ـ ٣٢٠.

(٣) الطبقات الكبرى ٤: ٦٨، سيرة ابن هشام ٤: ٣٠١، الكامل في التاريخ ٢: ٣٢١، ابن أبي الحديد ١: ١٦٠، الروض الأُنف ٧: ٥٤٤.

وبين ذلك الجمع الكبير لم نجد من كان يثيره هذا التباطؤ إزاء التأكيد المستمرّ من قبل النبيّ، لم نجد من صرخ فيهم وعاب عليهم تباطأهم وحثّهم على تلبية أمر النبيّ الذي هو أعلم بما يصلحهم، وأحرص عليهم من أنفسهم !

ـ **أمّا إجراؤه النظريّ الأخير:** فكان قُبيل وفاته وحين كان يشتدّ عليه المرض حيناً بعد حين، وعلى الأرجح أنّه كان قبل وفاته بنحو أربعة أيّام، وتحديداً كان يوم الخميس، ذاك الذي بكاه حبر الأُمّة ابن عبّاس بكاءً عجباً، فصوّر رواة حديثه بكاءه كما صوّروا حديثه: يتوجّع ابن عبّاس ويقول: يوم الخميس، وما يوم الخميس!!ثمّ يبكي حتى يبلّ دمعه الحصى.. قيل له: يابن عبّاس، وما يوم الخميس ؟

فقال وكأنّه يترقّب هذا السؤال: اشتدّ برسول الله ﷺ وجعه، فقال: « ائتوني أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعدي ».

فقال عمر: إنّ رسول الله قد غلب عليه الوجع، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله !!

فكان ابن عبّاس يقول: إنّ الرزيّة كلّ الرزيّة ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغطهم[١].

فحالوا إذن دون ذلك أيضاً..

إنّ مبدءاً يفصل بين كتاب الله وبين رسول الله ﷺ، لم يكن يعرفه الإسلام من قبل، ولا عرفه من بعد! فإن كان « حسبنا كتاب الله » فكتاب الله يقول:

---

(١) صحيح البخاري ـ كتاب المرضى، صحيح مسلم ٣: ١٢٥٧/١٦٣٧ و١٢٥٩، مسند أحمد ١: ٢٢٢، الكامل في التاريخ ٢: ٣٢٠.

﴿ مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ ﴾[١].

ويقول: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُواْ ﴾[٢].

ويقول: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾[٣].

ويقول: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَى اللهِ وَرَسُولِهِ ﴾[٤].

ويقول: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لَا تَرْفَعُواْ أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾[٥].

لكنّ هذا النزاع الذي اجتمع فيه: تقديمٌ بين يدي الرسول، ورفع الأصوات فوق صوته، وردّ أمره، وعصيانه، ثمّ نسبته إلى الهجر والهذيان، هذا أيضاً لم يعدم العذر والتبرير، فما صنع عمر ذلك إلّا حرصاً على الإسلام[٦]!!

فهل أوشك النبيّ أن يفرّط في الإسلام أو يدمّره، فهبّ عمر لاستنقاذه؟!

أي عذر هذا؟!

نتّهم النبيّ مرّة بعد مرّة، لأجل أن نعتذر لصحابي!!

---

(١) النساء ٤: ٨٠.

(٢) الحشر ٥٩: ٧.

(٣) الأحزاب ٣٣: ٣٦.

(٤) الحجرات ٤٩: ١.

(٥) الحجرات ٤٩: ٢.

(٦) ابن أبي الحديد / شرح نهج البلاغة ١: ١٨٣.

لكنّ الذي سمّوه « حرصاً على الإسلام » هو الذي سمّاه حبر الأُمّة « الرزيّة كلّ الرزيّة » !!

لقد أدرك عمر بحدسه الثاقب وحذره الشديد ما كان النبيّ يوشك أن يمليه على الصحابة وقد أمرهم أن يكتبوه ، فلا يُغيَّر ، ولا يُنسى ، فحال دون ذلك بكلّ ما يستطيع « وخالف حتّى رَفَضها »[١].

لقد وضع عمر بذلك أوّل دعامة سوف ينهض عليها المسار الجديد ، مهّد لها ذلك التباطؤ الشديد في إنفاذ بعثة أُسامة ، ثمّ عمّا قريب سيجني لها هذا التباطؤ ثمارها ..

ـ تفرّقوا عن النبيّ ﷺ ، وجاء يوم الاثنين ولم يزل الجيش لم يغادر المدينة ، فدعا النبيّ أُسامة وحثّه على المسير ، فخرج وخرج من معه إلى عسكرهم يترقّبون ، فأتاهم النبأ بوفاة الرسول ، فأقبل أُسامة ومعه أبو بكر وعمر وأبو عبيدة[٢]. هذا خبر منسجم مع ما سبقه وما يتلوه من أحداث ..

لكنّ خبراً آخر يقول : إنّ أبا بكر وعمر لم يخرجا مع أُسامة ذلك اليوم ، أمّا عمر فهو في المدينة وقد بلغته وفاة الرسول قبل أبي بكر فأقبل يكذّب الخبر ويصيح في الناس : إنّ رجالاً من المنافقين يزعمون أنّ رسول الله توفي ، وأنّ رسول الله ما مات ولكنّه ذهب إلى ربّه كما ذهب موسى فغاب عن قومه أربعين ليلة !

وأمّا أبو بكر فكان في بيته بالسُنح ، ولمّا بلغه خبر الوفاة جاء فوجد عمر في مقالته تلك[٣].

---

(١) مسند أحمد ٣ : ٣٤٦.

(٢) شرح نهج البلاغة ١ : ١٦٠.

(٣) تاريخ الطبري ٣ : ٢٠٠.

وأي الخبرين صحّ فما كان ليتمّ لو تمّت بعثة أُسامة !

وهكذا استقرّت الدعامتان اللتان نهض عليهما المسار الجديد إلى السقيفة ، ليتّخذ من هناك صورته النهائية ، وسط خلاف استمرّ على الواقع ستّة أشهر ، ليكون فيما بعد نواةً لخلافات متجدّدة .

وكان للخلاف وجوه متعدّدة ومسالك مختلفة ،كان كثير منها ظاهرة صحّية وحيويّة لا بدّ من ظهورها ، أمّا الذين يفزعهم ذكر ذلك الخلاف أو الإشارة إليه فإنّما يذهبون مذهباً سطحياً ، ناهيك عن كونه متهافتاً مناقضاً للوقائع الثابتة .

ويتجلّى عمق هذا الاختلاف في التباعد الكبير بين تصوّر عمر وبين تصوّر ابن عبّاس للواقع الجديد . إذ رأى فيه عمر أنّه المصلحة التي من أجلها حال دون كتابة وصيّة النبيّ ﷺ ، فيما صوّره ابن عبّاس بأنّه « الرزيّة ، كلّ الرزيّة » !

ومن كلمة ابن عبّاس المتّفق عليها نرى أنّه ليس ثمّة أرضيّة لما ذهب إليه ابن تيميّة من أنّ النبيّ ﷺ حين كفّ عن كتابة ذلك الكتاب إنّما كان لعلمه بأنّ الله سيجمعهم على ما عزم عليه !

وصدرُ مقولة ابن تيمية أصدق من ذيلها : « إنّ النبيّ لمّا رأى الشكّ قد وقع ، علمَ أنّ الكتاب لا يرفع الشكّ ، فلم يبق فيه فائدة ! وعلم أنّ الله سيجمعهم على ما عزم عليه »[١] !

إذن قد وقع الشكّ بين الصحابة .. وفي حياة الرسول .. وبين يديه .. وإزاء أمره الأخير ووصيّته الكبرى التي رسمت مسار الإسلام من بعده !

وإذا وقع الشكّ وقع الاختلاف .. فهم بين شاكّ يقول : « غلب عليه

---

(١) منهاج السنة ٣ : ١٣٥ .

الوجع ، حسبنا كتاب الله » وبين آخر يقول : « قرّبوا يكتب لكم رسول الله ما لا تضلّوا بعده أبداً » . .

ثمّ تفرّقوا على ذلك الاختلاف . .

وغداً يغمض النبيّ عينيه مفارقاً الدنيا وأهلها ، لينطلق الفريق الذي غلب عليه الشكّ ، ينطلق وحده إلى السقيفة ، لينتخب وحده الخليفة !

ومرّة أُخرى : حين وقع الشكّ ، واختلفوا بين يدى الرسول ، وإزاء أمره الواجب السمع والطاعة ؛ فليس كلّ الصحابة إذن كانوا دائماً مصداق قوله تعالى : ﴿ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴾ ! ولا كلّ المهاجرين كانوا كذلك ، فالذي نطق بشكّه لأوّل مرّة ، ورفع نداء الشكّ حتّى نهاية المطاف ، كان رجلاً من المهاجرين ! !

وبهذه البساطة تنهار الدعامة الكبرى ، إن لم تكن الوحيدة ، التي يستند إليها أصحابنا في حماية اختيار الصحابة .

والمهاجر الكبير الذي رفع نداء الشكّ لأوّل مرّة ، وأثار الشك في آخرين من حوله ، هو الذي شكّ مرّة أُخرى ، بعد ثلاثة أو أربعة أيّام ، شكّ بوفاة الرسول ، ونادى بشكّه بأعلى صوت أيضاً ، إلّا أنّه زاد هذه المرّة تهديداً بالقتل لمن خالفه في ما يرى ! ثمّ بعد ساعة لا غير ، من ذلك النهار ، سيتولّى لوحده اختيار خليفة رسول الله !

لقد ساعده على إنجاز ذلك مبكّراً الفرصة التي هيّأها له الأنصار وهم لا يشعرون ، وبسرعة مذهلة لم يخطّط لمثلها ، حين اجتمع أكابرهم فوراً وفي أجواء الذهول التي خلّفها زلزال عنيف أصاب قلوب أهل المدينة فجأةً بوفاة الرسول ، خاتم النبيّين ، اجتمعوا يسوقهم إلى سقيفة بني ساعدة قلق ساورهم على مستقبل الأنصار في دولة تتزعّمها قريش بعد النبيّ ، وكادت كلمتهم تجتمع على

سعد بن عبادة ، سيّد الخزرج ..

وحين فزع عمر وأبو بكر وأبو عبيدة لهذا النبأ ، ولمّا يتمّ بعد ولم ينفضّ أصحابه ، لم يكن ذلك الفزع سوى المحفّز الأهمّ نحو المبادرة الآتية في أوانها .. ونفذ الثلاثة في تجمّع الأنصار أتمّ نفوذ وأتقنه ، فأصغى الجميع لكلماتهم ، ودار جدل يسير لم يجد فيه المهاجرون كبير مشقّة في عرض ما يريدون : « فهم أوّل من عَبَدَ الله في الأرض ، وآمن بالله وبالرسول ، وهم أولياؤه وعشيرته ، وأحقّ الناس بهذا الأمر بعده ، ولا ينازعهم ذلك إلّا ظالم .. وأنتم يا معشر الأنصار لا يُنكر فضلكم في الدين ، ولا سابقتكم العظيمة في الإسلام ، رضيكم الله أنصاراً لدينه ورسوله .. فنحن الأُمراء ، وأنتم الوزراء »[1].

« هيهات ! لا يجتمع سيفان في غمد واحد ، إنّه والله لا ترضى العرب أن تؤمّركم ونبيّها من غيركم ، ولكنّ العرب لا تمتنع أن تولّي أمرها مَن كانت النبوّة فيهم ، وولي أُمورهم منهم ، ولنا بذلك على من أبى من العرب الحجّة الظاهرة والسلطان المبين .. مَن ذا ينازعنا سلطان محمّد وإمارته ونحن أولياؤه وعشيرته ، إلّا مُدْلٍ بباطل ، أو متجانفٍ لإثم أو متورّط في هَلَكة »[2] ؟ !

لم يجدوا كثير عناء إلّا حيال تهديد الحُباب بن المنذر الذي جعل السيف جوابه الوحيد على من يقف أمام رغبة الأنصار : « يا معشر الأنصار ، املكوا على أيديكم ولا تسمعوا مقالة هذا وأصحابه .. فإن أبوا عليكم ما سألتموه فاجلوهم عن هذه البلاد .. فأنتم والله أحقّ بهذا الأمر منهم ، فإنّه بأسيافكم دان لهذا الدين مَن دان .. أنا جُذَيلُها المحكّك ، وعُذَيقُها المُرَجَّب .. أمّا والله لئن شئتم لنعدينّها

---

(١) من كلمة أبي بكر في السقيفة : ابن قتيبة / الإمامة والسياسة ١ : ١٤ ـ ١٥ ، الطبري / التاريخ ٣ : ٢٢٠ .

(٢) من كلمة عمر في السقيفة : الإمامة والسياسة ١ : ١٥ ، تاريخ الطبري ٣ : ٢٢٠ .

جَذَعةً[1]! والله لا يردّ عليَّ أحد ما أقول إلّا حطمت أنفه بالسيف »!

لا يذكر أحد هنا لأبي بكر كلاماً، أمّا عمر فقد برّر سكوته بأنّه كان بينه وبين الحباب منازعة أيام رسول الله ﷺ وقد نهاه النبيّ أن ينازع الحُباب!! فأقسم حينها أن لا يكلّمه كلمة تسوؤه أبداً[2]. لكنّ الطبري ينقل أنّ عمر قد ردّ على الحُباب قائلاً: إذن يقتلك الله!

فأجابه الحُباب: بل إيّاك يقتل[3]!

وانقطع الجدل، عند نهاية كانت كفيلة أن تُعيد المهاجرين بلا شيء، لولا أن تدارك أبو عبيدة الأمر بكلمة هادئة حكيمة خاطب بها الأنصار عامّة، فطوت ذاك الوعيد والتهديد، وانسلّت لها الأيدي خجِلَةً عن مقابض السيوف، قال أبو عبيدة: « يا معشر الأنصار، أنتم أوّل من نصر وآوىٰ، فلا تكونوا أوّل من يبدّل ويغيّر »!

لحظات من الصمت أحدثتها هذه الكلمة، فكان أوّل من اغتنمها بشير بن سعد، السيّد الخزرجي، اغتنمها لصالح المهاجرين هذه المرّة، إمّا حسداً لسعد بن عبادة كما قال الحباب بن المنذر في حينها، وارتضاها ابن قتيبة، أو معرفةً بحقّ قريش الذين هم « قومه وأحقّ به وأولى، ولا يراني اللهُ أُنازعهم هذا الأمر أبداً، فاتّقوا الله ولا تخالفوهم ولا تنازعوهم » كما قال هو.

فاغتنم المهاجرون الثلاثة ذلك ولم ينتظروا موافقة الأنصار أو ردّهم، فطفقوا يقدّم بعضهم بعضاً، فظهر أنّهم لم يروا أنّ واحداً منهم بعينه يجب تقديمه بلا منازع لنصٍّ ورد فيه، أو مزيّة رشّحته فعلاً فرفعته فوق غيره..

---

(١) أي نعيد الحرب بيننا وبينكم فتيّة.

(٢) الإمامة والسياسة ١: ١٥.

(٣) تاريخ الطبري ٣: ٢٢١.

قال أبو بكر : هذا عمر ، وهذا أبو عبيدة ، فأيّهما شئتم فبايعوا [١]..

وقال عمر : يا أبا عبيدة ، ابسط يدك أُبايعك ، فأنت أمين هذه الأُمّة[٢]..

قال أبو بكر : يا عمر ، ابسط يدك نبايع لك . فقال عمر : أنت أفضل منّي .

قال أبو بكر : أنت أقوى منّي ! قال عمر : قوّتي لك مع فضلك[٣]..

فبويع أبو بكر ، بايعه عمر وأبو عبيدة ، وبشير بن سعد الخزرجي ، ثمّ أقبل الأوس يبايعون لمّا رأوا من أصحابهم الخزرج ما رأوا .

عندئذٍ ظهرت أهم معالم المسار الجديد :

المَعْلَم الأوّل :

خلافة لرسول الله ﷺ تتمّ بالبيعة ولو على مثل هذه الطريقة ، التي وصفها عمر فيما بعد بأنّها « فلتة ، وقى الله شرّها ، ومن عاد لمثلها فاقتلوه » .

واعتذر عنها بمباغتة السقيفة : « وإنّا والله ما وجدنا أمراً هو أقوى من مبايعة أبي بكر ، خشينا إن فارقنا القوم ولم تكن بيعة أن يُحدثوا بعدنا بيعة ، فإمّا أن نتابعهم على ما لا نرضى ، أو نخالفهم فيكون فساد »[٤]!

---

(١) الإمامة والسياسة ١ : ١٥ ، تاريخ الطبري ٣ : ٢٢١ ، وهذا كلّه أورده ابن الأثير / الكامل في التاريخ ٢ : ٣٢٥ ـ ٣٣١.

(٢) الطبقات الكبرى ٣ : ١٨١ .

(٣) ابن الجوزي / المنتظم ٤ : ٦٧ ، السيوطي / تاريخ الخلفاء : ٦٥ .

(٤) صحيح البخاري ـ كتاب المحاربين ٦ ح /٦٤٤٢ ، سيرة ابن هشام ٤ : ٣٠٨ ، تاريخ الطبري ٣ : ٢٠٦ .

المَعْلَم الثاني :

أبو بكر ، على رأس المسار الجديد ، أوّل خليفة للرسول .. وغداً في المسجد النبويّ الشريف ، حيث ستكون بيعة على نطاق أوسع ، سيشير إلى أشياء هي من أهمّ ما سيميّز المسار الجديد عمّا كان في عهد النبيّ ﷺ ، فيقول في أوّل خطبة له : « أمّا بعد ، فإنّي وليت هذا الأمر وأنا له كاره ، ووالله لوددت أنّ بعضكم كفانيه ..

ألا وإنّكم إن كلّفتموني أن أعمل فيكم بمثل عمل النبيّ عليه الصلاة والسلام لم أقم به ..

كان النبيّ عليه الصلاة والسلام عبداً أكرمه الله بالوحي وعصمه به ، ألا وإنّما أنا بشر ، ولست بخير من أحدكم ، فراعوني ، فإذا رأيتموني استقمتُ فاتّبعوني ، وإذا رأيتموني زغت فقوّموني ..

واعلموا أنّ لي شيطاناً يعتريني ، فإذا رأيتموني غضبت فاجتنبوني لا أُؤثر في أشعاركم وأبشاركم »[١] .

المَعْلَم الثالث :

إنّ كلّ ذلك كان ، وما زال بنو هاشم وطائفة من المهاجرين والأنصار لم يفارقوا جثمان النبيّ المسجّى ، ولم يشاركوا في شيء ممّا وقع !

بل قبل لحظات كان عليّ يردّ على عمّه العباس حين عرض عليه البيعة ،

---

(١) تاريخ الخلفاء : ٦٦ ، تاريخ الطبري ٣ : ٢٢٤ ، الإمامة والسياسة ١ : ٢٢ ، صفة الصفوة ١ : ٢٦١ ، البداية والنهاية ٦ : ٣٣٤ ، الموفقيات: ٣٧٩/٥٧٩.

قائلاً : « وهل يطمع فيها أحد غيرنا »[١] ؟ !

فلمّا فجاءهم نبأ السقيفة ، أنكره عليّ ولم يصدّق ما سمع ، وأنكره آخرون معه ، فقالوا : ما كان المسلمون يحدثون حدثاً نغيب عنه ، ونحن أولى بمحمّد !

لكنّ العبّاس قال : فعلوها وربّ الكعبة[٢] !

وبعد أن واروا جثمان النبيّ الطاهر في اليوم التالي ، انحاز بنو هاشم جميعاً ومعهم طائفة من المهاجرين ، فيهم : طلحة والزبير وعمّار وأبو ذر وسلمان والمقداد ، وطائفة من الأنصار ، فيهم : أبو أيّوب الأنصاري وحذيفة بن اليمان وأُبي بن كعب والبراء بن عازب وأبو الهيثم بن التيّهان وعبادة بن الصامت ، وانحاز إليهم من وجوه بني أُميّة خالد بن سعيد بن العاص[٣] . وكان خالد بن سعيد أقدم بني أُميّة إسلاماً ، أسلم قبل عثمان بن عفّان ، وهاجر إلى الحبشة وقدم منها مع جعفر بن أبي طالب يوم خيبر[٤] .

انحاز هؤلاء في بيت عليّ وفاطمة ، إذ أبَوْا أن يبايعوا إلّا لعليّ . . وكان الزبير يقول : لا أغمد سيفاً حتى يبايع لعليّ .

ليس هذا بالأمر الذي يستهان به : بنو هاشم ، ومعهم طائفة من وجهاء المهاجرين والأنصار وأهل السابقة والجهاد والصلاح . . وفي بيت محلّه في أوسط

---

(١) الإمامة والسياسة ١ : ١٢ .

(٢) تاريخ اليعقوبي ٢ : ١٢٤ .

(٣) انظر : تاريخ أبي الفداء ٢ : ٦٣ ، ابن أبي الحديد ٢ : ٤٩ ، ٥٦ و٦ : ١١ ، تاريخ اليعقوبي ٢ : ١٢٤ ، تاريخ الطبري ٣ : ٢٠٥ ، الكامل في التاريخ ٢ : ٣٢٥ ، ٣٣١ ، تاريخ الخلفاء : ٥١ .

(٤) انظر : البداية والنهاية ٦ : ٣٦٥ .

بيوت النبيّ، وبابه شارعة على المسجد النبويّ حيث تقام الجماعة والجمعة ويجتمع الصحابة..

فكيف سيعالج هذا الأمر؛ أبالرجوع إلى المشاورة والحوار، واتّباع الحجّة والبرهان، أم بماذا؟

كلّ الذي حفظه التاريخ الصحيح ـ بعيداً عن تحليل المتأخّرين وآرائهم ـ كان وفق لغةٍ أُخرى لا تُصغي إلى الحجّة والبرهان.

لقد بعث إليهم عمر في جماعة، فناداهم، فأبوا أن يخرجوا.. فدعا بالحطب، وقال: والذي نفس عمر بيده، لتخرجنّ أو لأُحرِّقنّها على من فيها [(١)]!

قيل: يا أبا حفص، إنّ فيها فاطمة! قال: وإن[(٢)]!

ابن أبي شيبة، واحد من أهمّ شيوخ البخاري ومسلم ينقل أنّ ذلك كان تهديداً من عمر أنذر به فاطمة عليها السلام إن اجتمع أحد في بيتها، وليس حبّه لفاطمة وأبيها بمانعه من أن يُحْرِقَ عليهم بيتها [(٣)]!!

لكنّ الرجال قد اقتحموا البيت على أيّ حال.. وقد ثبت عن أبي بكر قوله حين حضرته الوفاة: «وددتُ أنّي لم أكشف عن بيت فاطمة، وتركته ولو أُغلق على حرب»[(٤)].

---

(١) تاريخ الطبري ٣: ١٩٨، العقد الفريد ٤: ٨٧، ابن أبي الحديد ٢: ٥٦، ٦: ٤٨، تاريخ أبي الفداء ٢: ٦٤، مسند فاطمة / السيوطي ح/٣١.

(٢) الإمامة والسياسة ١: ١٩.

(٣) ابن أبي شيبة / المصنّف ٨: كتاب المغازي ـ باب٤٣ ح/٤.

(٤) الإمامة والسياسة ١: ٢٤، تاريخ الطبري ٣: ٤٣٠.

اذن عهد جديد طرأ على أهل هذا البيت :

هذا البيت كان يقرع كلّ فجر ، برفقٍ وحنان ، بِيَدِ نبيّ الرحمة ، فَيُصبح أهلُه على نبرات الرحمة : « الصلاة ، الصلاة ، إنّما يُريدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُم الرجسَ أهلَ البيتِ وَيُطهّركم تطهيراً »[1] ..

لكنّه أمسى عشيّة دفن جثمان النبيّ ﷺ على غير ذلك .. على غضبٍ وهيجان ، وتهديدٍ ووعيد ، وعيدٍ بحريق ، حريقٍ يلتهم البيت ومن فيه ، وإن كان فيه فاطمةُ بضعةُ الرسول وسيدة نساء أهل الجنة ، والحسنان ريحانتاه ! وسيّدا شباب أهل الجنّة ، وكفيلهم أخو رسول الله ! هؤلاء هم الذين باهل النبيّ بهم وفود النصارى ، وقال : « اللّهمّ هؤلاء أهلي »[2] ! هم الذين أدار عليهم كساءه فقال : « اللّهمّ هؤلاء أهل بيتي ... »[3] !

هنا تبرز جليّةً صورة « انقلاب » طارئ ربّما كان أكثر عنفاً ممّا عرفته العصور الأخيرة في بعض « الثورات البيضاء » !

هكذا ظهر الأمر في ساعاته الأُولى ، وهكذا عاد إلى الظهور في أيّام شتّى من التاريخ ..

فليس من جموح العاطفة أن نراه « انقلاباً » ! ولا من فرط الخيال أن نراه

---

(١) انظر : القرطبي / التفسير ١١ : ١٧٤ ، الرازي /التفسير ٢٢ : ١٣٧ ، الآلوسي / التفسير ١٦ : ٢٨٤ (سورة طه /آية ١٣٢) ، ابن كثير / البداية والنهاية ٥ : ٣٤٣ .

(٢) صحيح مسلم ٤ : ١٨٧١ /٢٤٠٤ ، سنن الترمذي ٥ ح /٢٩٩٩ ، مصابيح السنّة ٤ ح /٤٧٩٥ ، وانظر آية ٦١ من آل عمران في سائر التفاسير .

(٣) صحيح مسلم ٤ : ١٨٨٣ ح /٢٤٢٤ وقد تقدّم مع مزيد من التوثيق .

« مساراً جديداً » وليس عهداً جديداً وحسب ..

ذلك لأنّ النبيّ ﷺ طالما قال لهؤلاء المحصورين المهدّدين بالحريق : « أنا حرب لمن حاربتم ، وسلم لمن سالمتم »[١] ! لكنّ البيعة الجديدة استُهِلّت بحرب عليهم وعلى مَن سالمهم !

ومَن سالمهم : طائفة من المؤمنين ما زالت تمتزج ضمائرهم بنداءات النبيّ منذ حجّة الوداع ، والعهد قريب جدّاً قريب : « ألا أيّها الناس ، إنّما أنا بشر ، يوشك أن أُدعَى فأُجيب ، وإنّي تارك فيكم الثقلين ـ ما ان تمسّكتم بهما لن تضلّوا بعدي ـ كتاب الله ، وعترتي أهل بيتي ، وإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض » .

« من كنت مولاه ، فعليّ مولاه ... » .

« عليّ مع القرآن ، والقرآن مع عليّ ، لن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض »[٢] .

لكنّ هذا ، وأكثر منه ، لا محلّ له الآن وكلّ شيء يَنصبُّ بكلّ قوّة في تثبيت العهد الجديد .. ولم تختفِ ملامح هذا الموقف بدخول المعتصمين في البيعة وتعاملهم مع العهد الجديد بكلّ صدق وإخلاص ، بل ما زال « إقصاء أهل البيت » عن منافذ الوصول إلى الحكم مبدءاً ثابتاً في مبادئ المسار الجديد ، مورس باتقان على مدى خلافة أبي بكر وعمر وعثمان .

ذلك هو ثالث معالم المسار الجديد ..

---

(١) مسند أحمد ٢ : ٤٤٢ ، سنن الترمذي ٥ ح/٣٨٧٠ ، سنن ابن ماجة ١ ح/١٤٥ ، مصابيح السنّة ٤ : ١٩٠/٤٨١٧ ، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان ٩ ح/٦٩٣٨ .

(٢) صحّحه الحاكم والذهبي/المستدرك وتلخيصه ٣ : ١٢١ ، ١٢٨ .

وعمر دائماً كان أكثر صراحة في التعبير قولاً عن هذا المبدأ المجسّد عملاً : «كرهتْ قريش أن تجتمع فيكم النبوّة والخلافة»[١].

ولم يولَّ أحدٌ من بني هاشم على ولاية ، ولو صغيرة ونائية ، طيلة عـهود الخلفاء الثلاثة . .

وعمر أيضاً هو الأكثر صراحة في التعبير عن هذا المبدأ ، فيوم هلك والي حمص خطر بباله أن يستعمل عليها عبدالله بن عبّاس ، فذكر له ذلك ، لكنّه قال له في الأثناء : في نفسي منك شيء لم أره منك ، إنّي خشيت أن يأتي عليَّ الذي هو آتٍ وأنت في عملك ، فتقول : هلمّ إلينا . .[٢] !

في العهود اللاحقة :

ذاك كان ذريعة لرجال العهود اللاحقة في المضيّ قدماً بهذا المبدأ ، فحورب عليّ حروباً نكراء لم يتورّع رجال من كبار الصحابة عـن افـتتاحها في مـعركة الجمل ، ليكون الباب أوسع أمام معاوية ، الذي صار يتذرّع صراحةً بما كان من إقصاء عليّ عن الخلافة أوّلاً في رسالة خاطب بها عليّاً عليه السلام[٣] ، ثمّ أعاد ذكر مثل ذلك في خطابه للحسن[٤] ، لينتقل بعد ذلك في إقصاء أهل البيت ، لا عن مـنافذ الحكم ، بل عن الحياة الدنيا ؛ فبتدبير من معاوية قُتل الحسن سـبط رسـول الله بالسم[٥] ، وبسيوف يزيد بن معاوية قُتل الحسين سبط رسول الله وسبعة عشر من

(١) تاريخ الطبري ٤ : ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، الكامل في التاريخ ٣ : ٦٣ ، شرح نهج البلاغة ١٢ : ٩ ، ٥٣ .
(٢) مروج الذهب ٢ : ٣٣٠ .
(٣) انظر جواب الإمام عليّ على رسالته / نهج البلاغة : ٣٨٥ ـ ٣٨٨ ـ الكتاب رقم ٢٨ .
(٤) مقاتل الطالبيّين : ٦٧ .
(٥) مقاتل الطالبيّين : ٦٠ ، ٨١ .

بني هاشم ، ليهون بعد ذلك قتل من بعدهم من أبنائهم ومحبّيهم ، حتّى صار ذلك (سنّة) لدى خلفاء بني أُميّة وبني العبّاس لم (يعطّلها) إلّا نفر قليل منهم[١].

وحتى التهديد بالحريق صار سنّة !

كان عروة بن الزبير يعذر أخاه عبدالله في حصر بني هاشم في الشِّعب ، وجمعِهِ الحطب ليُحرِقهم ، ويقول : إنّما أراد بذلك ألّا تنتشر الكلمة ، ولا يختلف المسلمون ، وأن يدخلوا في الطاعة ، فتكون الكلمة واحدة ، كما فعل عمر بن الخطّاب ببني هاشم لمّا تأخّروا عن بيعة أبي بكر ، فإنّه أحضر الحطب ليُحْرِقَ عليهم الدار[٢] !

مع بني أُميّة :

الأمر مع بني أُميّة مختلف جدّاً ..

فرغم منع أبي سفيان وبنيه نصيب المؤلّفة قلوبهم بأمر عمر ، ورغم قوله : الحمد لله الذي أذلّ أبا سفيان في بطحاء مكّة[٣] .. ورغم ثورة أبي سفيان على خلافة أبي بكر ، وقوله لعليّ : لئن شئت لأملأنّها عليهم خيلاً ورجالاً[٤] .. ورغم

---

(١) راجع : مقاتل الطالبيّين / من أوّله إلى آخره ، بل نظرة عجلى في عناوين فصوله تغنيك عن الكثير .

(٢) مروج الذهب ٣: ٩٠ من حديث حماد بن سلمة، مختصراً، وذكر أنّ تفصيله في كتابه الآخر (حدائق الأذهان)، شرح نهج البلاغة ٢٠ : ١٤٧ ، وقصّة عبدالله بن الزبير هذه مع بني هاشم متّفق عليها ، وقد كانت سبباً في وفاة عبدالله بن عبّاس ﷺ ، انظر ترجمة عبدالله ابن عبّاس في : أُسد الغابة ٣: ١٩٤ ـ ١/٩٥ ، تهذيب تاريخ دمشق ٧: ٤ ـ ٤١٢ ، سير أعلام النبلاء ٣: ٣٥٦ .

(٣) ابن الجوزي / تاريخ عمر بن الخطّاب : ٩٢ .

(٤) تاريخ الطبري ٣: ٢٠٩ .

مقولة عمر في بني أُميّة وهو يحدّث المغيرة بن شعبة : يا مغيرة ، هل أبصرتَ بهذه عينك العوراء منذ أُصيبت ؟ أمَا والله ليُعْوِرَنّ بنو أُميّة الإسلام كما أُعوِرتْ عينك هذه ، ثمّ لَيُعْمِينّه حتّى لا يدري أين يذهب ولا أين يجيء[1] !

ورغم عدائهم العتيق لصاحب الرسالة ولرسالته .. رغم ذلك كلّه كان لهم الحظّ الأوفر :

فأوّل لواء عقده أبو بكر كان ليزيد بن أبي سفيان ، وجعل له دمشق ! وذلك بعد حروب الردّة .

وقصّة هذا اللواء ناطقة بشيء .. كان أبو بكر قد عقد هذا اللواء أوّلاً لخالد ابن سعيد بن العاص الأُموي ، ثمّ عزله قبل أن يسير ، ذلك أنّ خالداً لم يبايع لأبي بكر شهرين ، وحرّض بني عبدمناف ، ومال إلى عليّ والداعين إليه ، فحملها عليه عمر ، فلمّا أمّره أبو بكر جاءه عمر فقال : أتؤمّره وقد صنع ما صنع وقال ما قال ؟ ! فلم يزل به حتّى عزله وولّى يزيد بن أبي سفيان[2] !

هذه القصّة التي أوردها ابن سعد والطبري من طريقين مختلفين ، أعرض عنها ابن كثير إلى رواية سيف بن عمر ، وهو أعرف بحال سيف! ذلك لأنّ الأخيرة ألصق بالرأي (السلفي) في الصحابة ، دون الأولى[3]!

ولم يقف أحد منهم على رواية الزبير بن بكّار ، وهو البكري الشهير ببغضه عليّاً وبني هاشم ، ومع ذلك فهو يقول : إنّ خالد بن سعيد لم يبايع لأبي بكر إلّا بعد

---

(١) الزبير بن بكار / الموفّقيّات ـ عنه ابن أبي الحديد ١٢ /٨٢ .

(٢) الطبقات الكبرى ٤ : ٩٧ ـ ٩٨ ، تاريخ الطبري ٣ : ٣٨٧ ، تاريخ اليعقوبي ٢ : ١٣٣ .

(٣) البداية والنهاية ٧ : ٦ ـ ٧ وقد ذكرها ابن سعد والطبري عن سيف بعد ذكرهما القول الأول .

سنة كاملة ، ثمّ مرّ به أبو بكر وخالد جالس على بابه ، فناداه : يا أبا بكر ، هل لك في البيعة ؟ قال : نعم . قال : فادنُ ! فدنا منه فبايعه خالد وهو قاعد على بابه[١] !

وفيما كان أبو سفيان ما زال يلجّ في استنكار الخلافة ، إذ دخل على قوم وهو يقول : ما لَنا ولأبي فَصيل[٢] ! إنّما هي بنو عبدمناف !

قيل له : إنّه قد ولّى ابنك .. قال : وصَلَتْهُ رَحِم !

ـ ثمّ كان لواء عمرو بن العاص على فلسطين .. وذلك بعد أن سار شرحبيل ابن حسنة على جنده ، وأبو عبيدة على جنده إلى الشام أيضاً كالمدد ليزيد[٣] .

ـ ثمّ أرسل معاوية بن أبي سفيان مدداً لأخيه يزيد[٤] .

ولمّا مات يزيد بن أبي سفيان في عهد عمر استخلف مكانه أخاه معاوية ، فأمضى له عمر ذلك واستقرّ معاوية على ولاية دمشق[٥] . واستقرّ عمرو بن العاص على مصر ، وعتبة بن أبي سفيان على كنانة[٦] .

واستعمل الوليد بن عقبة بن أبي معيط على ربيعة بالجزيرة[٧] .. والوليد

---

(١) ابن أبي الحديد ٦ : ٤١ .

(٢) يعرّض بأبي بكر ، فالعرب تسمّي الفتى من الابل (بكر) وأصغر منه (فصيل) إذا انفصل عن أمّه !

(٣) البداية والنهاية ٧ : ٦ .

(٤) البداية والنهاية ٧ : ٧ .

(٥) البداية والنهاية ٧ : ١٠٩ .

(٦) تاريخ الطبري ٤ : ٢٢٠ .

(٧) تاريخ الطبري ٤ : ٢٥٢ .

هذا هو الذي ذمّه القرآن الكريم وسمّاه فاسقاً في موضعين[١]! وربّما كان الأخيران على الصدقات دون الإمارة.

ـ فلما كان عهد عثمان بسط بنو أُمّية أيديهم على الأمصار.. فزاد في الولاة: عبدالله بن عامر ـ ابن خال عثمان بن عفّان ـ، والوليد بن عقبة، وعبدالله بن سعد ابن أبي سرح ـ وهو الذي أسلم قبل الفتح ثمّ ارتدّ فأباح النبيّ دمه يوم الفتح ولو وجد متعلّقاً بأستار الكعبة ـ وسعيد بن العاص.

أمّا مروان ـ الذي كان طريداً مع أبيه، أخرجهما النبيّ من المدينة وما زالا طريدين مدّة أبي بكر وعمر ـ فقد صار بعد ذلك بمنزلة الوزير لعثمان.

وإذا كان هؤلاء الولاة يخشون عمر ومحاسبته وشدّته، فقد أمنوا بعده وحازوا كلّ ما يشتهون من أموال المسلمين بحقّ وبغير حقّ.. حتّى أنّ عتبة بن أبي سفيان كان قد أخذ منه عمر مالاً ووضعه في بيت المال، فلمّا جاء عثمان قال لأبي سفيان: إن طلبتَ ما أخذ عمر من عُتبة رددته عليه[٢]!

فكانت في هذا العهد صورة أكثر وضوحاً لمسار جديد يستولي فيه على شؤون السياسة والمال رجال من بني أُميّة طالما حاربوا الإسلام وأهله، وكادوا له، وقلّما خالط الإيمان والتقوى قلوبهم، ولم يمنعهم استياء الناس وشكاواهم عن المضيّ في استهتارهم بالحقوق والقيم، حتى كان ذلك السبب المباشر في ثورة الناس على الخليفة، ومصرعه.

---

(١) انظر: تفسير قوله تعالى: ﴿ أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستوون ﴾ السجدة: ١٨، وقوله تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبيّنوا... ﴾ الحجرات: ٦، في تفسير الطبري م ١١ ـ ج ٢١: ١٠٧ و م ١٣ ـ ج ٢٦: ١٢٤ وفي غيره.

(٢) تاريخ الطبري ٤: ٢٢٠.

عذر الخلافة في إقصاء عليّ وبني هاشم :

جملة من الأعذار فيها دلالة واضحة على يقين الأصحاب بحقّ عليّ بالخلافة ، بأهليّته لها ، وإرادة رسول الله ﷺ ذلك ، لكن لهذه الأعذار أو بعضها صرفوها عنه :

١ ـ كراهة قريش :

لقد تقدّم غير مرّة : التصريح بكراهة قريش أن تجتمع النبوّة والخلافة في بيت ، فيمضي هذا البيت في علوٍّ لا يحتمله كبرياء قريش .

لكنّها الكبرياء التي مقتها الإسلام ، وكان ينبغي لها أن تذوب في تعاليمه ..

ثمّ ليس ثمّة أبلغ من ردّ ابن عبّاس لهذه الحجّة بقوله : « لو أنّ قريشاً اختارت لأنفسها حيث اختار الله عزّ وجلّ لها لكان الصواب بيدها غير مردود ولا محسود .. وأنّ الله عزّ وجلّ وصف قوماً بالكراهية ، فقال : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ ﴾[1] .

وما كان لعلي وأهل بيته أن يتعالوا على الناس وقلوبهم من قلب رسول الله ، وهم الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً[2] » !

غير أنّ عدم ارتياحهم لشموخ بني هاشم كان أعمق من أن تزحزحه حجّة ، وكلّ خيار صعب هو دون هذا ، وحتّى وضع بني أُميّة على منافذ الحكم ، وإلقاء مفاتحه بأيديهم ، مع اليقين الذي أقسم عليه عمر؛ أنّهم لَيُعْوِرُنَّ الإسلام ، ثمّ

---

(١) سورة محمّد : ٩ .

(٢) تاريخ الطبري ٤ : ٢٢٣ ـ ٢٢٤ .

ليُعْمِينّه حتّى لا يدري أين يذهب وأين يجيء! حتّى هذا الخيار الذي بدا في أوّل أمره تأليفاً لقلب أبي سفيان، هو أهون بكثير من أن ينظروا إلى شموخ بني هاشم وقد اجتمعت فيهم النبوّة والخلافة! وإن كان في هذا الاجتماع الضمان الأكيد لحفظ مسار الإسلام مستقيماً كما أراد له الله ورسوله!

وكلّ محذور على الإسلام من بني أُميّة لم يمنع عمر أن يقول لسعيد بن العاص الأموي: سيلي الأمر بعدي من يصل رحمك[١].

٢ ـ إنّ العرب لا تستقيم لعليّ[٢]:

ترى هل استقامت لغيره وهي بين مرتدّ عن الدين بالكلّية، وبين متمرّد على الخليفة البديل، ترجَمَ تمرّده بالامتناع عن إعطائه أموال الزكاة والصدقات، فقالوا: نأخذها من أغنيائنا ونعطيها لفقرائنا.. وقالوا:

فإن قام بالدين المحوّق قائم أطعنا، وقلنا الدين دين محمّد[٣]

ومنهم من كان يقول: لا والله، لا نبايع أبا فصيل أبداً[٤]!

واعتزلت الأنصار أبا بكر، فغضبت قريش لذلك، وكثر بينهم الكلام، حتّى انتصر بنوهاشم للأنصار، وأفرد لهم أبو بكر رايةً أعطاها ثابت بن قيس، فسكن الأمر[٥]!

---

(١) ابن سعد / الطبقات الكبرى ٥: ٢٠.
(٢) شرح نهج البلاغة ١٢: ٢١، محاضرات الأُدباء / للراغب الأصفهاني ٢: ٤٧٨.
(٣) الاصابة ٣: ٣٥٧، وفي رواية «فإن قام بالأمر المجدّد» وأُخرى «الدين المخوّف».
(٤) تاريخ الطبري ٣: ٢٥٣. وفيه أيضاً ٣: ٢٨٠.
(٥) تاريخ اليعقوبي ٢: ١٢٨ ـ ١٢٩، الزبير بن بكار / الموفّقيات: ٥٨٣ ـ ٥٩٩، عنه ابن أبي الحديد ٦: ٢٣، ٣٣.

وما كان الأنصار ليعتزلوا عليّاً، وقد قال أكثرهم: لا نبايع إلّا عليّاً[١]!

ولا كانت قبائل العرب لتتمرّد على عليّ وهي لا تعرف في أعرافها أحداً أولى منه بخلافة محمّد ﷺ ..

ألم نقرأ عند الآلوسي وغيره في تبرير ردّ أبي بكر وإنفاذ عليّ بسورة براءة، وقوله ﷺ: «لا يبلّغ عنّي إلّا أنا أو رجل منّي» أنّ ذلك جارٍ على عادة العرب أن لا يتولّى تقرير العهد ونقضه إلّا رجل من الأقارب لتنقطع الحجّة بالكلّية[٢]؟!

هذا والآلوسي ينقل نصّ النبيّ هكذا: «لا يبلّغ عنّي غيري أو رجل منّي، سواء كان بوحي أو لا»! فكيف إذن سوّغنا هنا أن ترتضي العرب رجلاً ليس منه، ولا تستقيم لعليّ الذي هو منه كما تعرفه العرب، وكما نصّ عليه النبيّ مراراً؟!

وحتى أبي قحافة، والد أبي بكر، يندهش لنبأ استخلاف ابنه وفي الناس بنو عبدمناف[٣]!

الحق إنّ الذي لا يستقيم له ليس العرب أو قريش، بل هذا النفر من المهاجرين لا غير، ولو استقام له هؤلاء وآزروه كما آزروا أبا بكر أو أدنى من ذلك بكثير، لما استقامت العرب لأحد كما تستقيم له، وحتّى بني أُمّية الذين جاء زعيمهم أبو سفيان يبايعه ويحرّضه ويعده بنصرته برجاله «لأن شئت لأملأنّها عليهم خيلاً ورجالاً»! كما جاء خيرهم وأقدمهم إسلاماً خالد بن سعيد بن

---

(١) تاريخ الطبري ٣: ٢٠٢، الكامل في التاريخ ٢: ٣٢٥، تاريخ اليعقوبي ٢: ١٢٤، الاستيعاب ٣: ٥٥٠، الموفّقيات / الزبير بن بكار ـ عنه ابن أبي الحديد ٦: ٢١.

(٢) الآلوسي /روح المعاني ١٠: ٤٥.

(٣) تاريخ الطبري ٣: ٢٠٢، ٢٠٩، الكامل في التاريخ ٢: ٣٢٥، الطبقات الكبرى ٣: ١٨٤.

العاص رافضاً بيعة أبي بكر محرّضاً بني هاشم مناصراً لهم، وتربّص حتى يأس فبايع لأبي بكر!

أمّا طلحة والزبير فقد كانا آنذاك من أقوى أنصاره، والزبير هو القائل: لا أغمد سيفاً حتى يبايع لعليّ[1]!

فمن الذي لا يستقيم لعليّ؟ إنّها لو تمّت له البيعة لما ظهر شيء من العنف والإكراه الذي ظهر في البيعة لأبي بكر، ولحفظت كثير من الدماء التي قد سفكت تحت عنوان (حروب الردّة) وما كان كثير منها إلّا حروب بيعة! اللّهمّ إلّا المرتدين حقّاً: مسيلمة وسجاح والأسود العنسي وأصحابهم وأضرابهم.

يقول الخضري: «لا مراء في أنّ كون الخليفة من آل بيت النبوّة أحبّ إلى قلوب الجمهور من الأُمم الإسلامية، وهم لهم أطوع، لأنّ المؤثّر الديني يكون مستحكماً، ولذلك صادفت الدعوة إلى أهل البيت نجاحاً عظيماً في صدر المئة الثانية من الهجرة»[2].

٣ـ صغر سنّه:

وليس ثمّة أبلغ من جواب ابن عبّاس، حين اعتذر عمر بهذا العذر، فقال: ما أظنّهم منعهم عنه، إلّا أنّه استصغره قومه. فقال ابن عبّاس: والله ما استصغره الله حين أمره أن يأخذ براءة من صاحبك[3]!

ثمّة رواية تلقي بالتبعة على المغيرة بن شعبة، تقول: مرّ المغيرة بن شعبة بأبي

---

(١) العقد الفريد ٤: ٨٥.

(٢) محمّد الخضري/ تاريخ الأُمم الإسلامية ـ الدولة العباسية: ٤٩٧.

(٣) ابن أبي الحديد ٦: ٤٥، ١٢: ٤٦ عن الزبير بن بكّار، ولم أجده في الموفقيات المطبوع.

بكر وعمر وهما جالسان على باب النبيّ حين قُبض ، فقال : ما يُقعدكما ؟

قالا : ننتظر هذا الرجل يخرج فنبايعه ـ يعنيان عليّاً ـ فقال : أتريدون أن تنظروا حَبَل الحَبَلَة من أهل هذا البيت[1] ! وسّعوها في قريش تتّسع ! فقاما إلى سقيفة بني ساعدة[2] .

فإن صّح هذا الخبر ، فهو عذر فطنوا إليه هنالك ، بعد أن كانوا لا يرون إلّا عليّاً ، كالبديهة المسلّمة لديهم ! وأيّاً كان ، فهو العذر الذي كمن له ابن عبّاس .

٤ ـ الله لم يرد ذلك :

« أراد رسول الله ﷺ الأمر له ، فكان ماذا إذا لم يُرد الله تعالى ذلك !

إنّ رسول الله ﷺ أراد أمراً ، وأراد الله غيره ، فنفذ مراد الله تعالى ولم ينفذ مراد رسوله ، أوَ كلّما أراد رسول الله ﷺ كان ؟ ! إنّه أراد إسلام عمّه ولم يُرده الله ، فلم يُسلم »[3] !

عذرٌ فتح الباب أمام (القَدَر) ! (فالقضاء والقدر) هو الذي أتى بالخليفة ، لا نصّ ، ولا شورى ، ولا حادثة السقيفة !

الله أراد ذلك فكان ، ولا أحد مسؤول ، وإن كان بخلاف ما أراد النبيّ ! !

فهذا العذر ماضٍ إذن في تبرير أيّ مخالفة لأمر النبيّ ﷺ . . فالرماة الذين أمرهم النبيّ ألّا يبرحوا أماكنهم ، غير مسؤولين عند تركهم ذلك الموضع حتّى صار ثغرةً خلف جيش المسلمين نفذت منه خيول المشركين فكان ما كان من

---

(١) قيل : معناه حمل الكرمة ـ أراد به الكناية عن صغر سنّ عليّ عليه السلام .

(٢) شرح نهج البلاغة ٦ : ٤٣ .

(٣) شرح نهج البلاغة ١٢ : ٧٨ ـ ٧٩ .

كارثة قلبت ميزان المعركة ، ليسوا مسؤولين ، وليس ثمّة تقصير وإن أراد منهم النبيّ أمراً فخالفوه « فكان ماذا إذا لم يُرد الله تعالى ذلك » ؟ !

وليس ثمّة تقصير في عدم إنفاذ بعثة أُسامة ، وإن كان النبيّ يُشدّد الأمر بتعجيل انفاذها ساعة بعد ساعة ، فماذا إذا كان الله لم يرد ذلك ؟ !

لكن متى علموا أنّ هذا مراد الله ، أقبْلَ وقوعه ، أم بعد وقوعه ؟ !

أم كان النبيّ يصدر عن رأي ورغبة شخصيّة ، فلا يُنفّذ الصحابة أمره إلّا بوحي مباشر إليهم يُعلمهم بمراد الله ؟ !

إن صحّ هذا القول عن عمر أو لم يصحّ ، فقد صار فيما بعد شعاراً للأُمويّين روّجوا لأجله مذهب الجبرية .

المَعْلَم الرابع من معالم المسار الجديد : « حسبنا كتاب الله » :

ظهرت هذه المقولة لأوّل مرّة قبيل وفاة النبيّ ﷺ ، على لسان عمر أيضاً ، حين أمر النبيّ ﷺ أن يحضروا لوحاً ودواةً ليكتبوا عنه ما لا يضلّوا بعده ، فهتف عمر : « غَلَبه الوجع ـ أو إنّه ليهجر ـ حسبنا كتاب الله » ! لكن هل تعني هذه المقولة الضرب على السنّة النبويّة بالكلّية ؟

لا ؛ لأنّ عمر نفسه لم يستطع ، ولا يستطيع أن يستغني عن السنّة في شيء من عباداته ، ولا في قضائه .

لقد ثبت عن عمر حقّاً ، لا خلاف فيه ، أنّه منع من تدوين السنّة ، ومنع الصحابة من التحدّث إلى الناس بأحاديث النبيّ ﷺ لرأي رآه[1] ، كما منع من

---

(١) انظر : سنن الدارمي ١ : ٨٥ ، سنن ابن ماجة ١ : ١٢ ح /٢٨ ، الطبقات الكبرى ٦ : ٧ ، المستدرك ١ : ١١٠ ، و ١٢٥ ، تذكرة الحفاظ ١ : ٧ .

ذلك أبوبكر قبله[١].

لكن حتّى في قرارات المنع تلك كانت تُستثنىٰ (السنن) أي الأحكام : « أقِلّوا الرواية عن رسول الله ، إلّا فيما يُعمَل به »[٢].

وحين نرى أبا بكر يشدّد في النهي عن الحديث وعن الفُتيا بالأحاديث حتّى يقول : « فلا تحدّثوا عن رسول الله شيئاً ، فمن سألكم فقولوا : بيننا وبينكم كتاب الله ، فاستحلّوا حلاله وحرّموا حرامه »[٣].

نراه في أوّل مشكلة تواجهه في خلافته ـ مشكلة فدك ـ يلجأ إلى الحديث ، فيقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث ، ما تركناه صدقة » . وحين يحتجّ عليه خصمه ـ السيّدة الزهراء عليها السلام التي لم تسمع بهذا الحديث هي وأهل بيتها على الأقلّ ـ حين تحتجّ عليه بالقرآن الكريم ، وأنّ هذا الحديث مخالف لظواهر القرآن في ميراث الأنبياء ، لم يلتفت إلى حجّتها[٤].

ونراه في آخر أيّام حياته ، وهو يذكر أشياء ندم عليها ، فيذكر ندمه أنّه لم يسأل رسول الله ﷺ عن ميراث الجدّ والجدّة[٥].

وبين اليومين كان له رجوع إلى السنن كثير ، وبحث عمّن معه حديث من رسول الله ﷺ في مسألة نزلت به ، وإن كان تحريقه كتاباً جمع فيه خمسمائة حديث[٦] يصادر كثيراً ممّا يمكن أن يقال في تلمّس موقف إيجابي من السنّة ، أمّا

---

(١) تذكرة الحفّاظ ١ : ٢ ـ ٣.

(٢) البداية والنهاية ٨ : ١٠٧.

(٣) تذكرة الحفّاظ ١ : ٢ ـ ٣.

(٤) انظر : بلاغات النساء : ٢٩ ، ٣١.

(٥) تاريخ الطبري ٣ : ٤٣٠ ، الإمامة والسياسة ١ : ٢٤.

(٦) تذكرة الحفّاظ ١ : ٥.

الممنوع قطعاً فهو تناقل الصحابة لأحاديث رسول الله ﷺ والتحدّث بها والرجوع إليها حتّى في الفُتيا، وهذا هو الصريح في قرار أبي بكر المذكور «فلا تُحدّثوا عن رسول الله شيئاً، فمن يسألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلّوا حلاله وحرّموا حرامه».

وهذا هو الممنوع قطعاً في عهد عمر الذي أظهر تشدّداً في تنفيذه، تجاوز مراقبة المنع من التحديث والتدوين إلى حبس أيّ صحابي لم يطمئنّ من التزامه بهذا القرار، وحبسه إيّاهم كان بمنعهم من الخروج من المدينة، ليظلّوا تحت الرقابة[1]..

هذه سمة هامّة ميّزت هذا العهد بموقف جديد من السنّة النبويّة المطهّرة، والتي حثّ النبيّ كثيراً على حفظها وتبليغها، بل وتدوينها أيضاً، ولهذا الأمر كلام آخر يأتي في بحث لاحق..

أمّا ما يناسب هذا الموضع، فالاستنتاج الموضوعي المستفاد من هذا الموقف الجديد، وهو: إذا كان من الصعب البرهان على أنّ الهدف من هذا الموقف هو إلغاء السنّة المحمدية بالكامل، فمن اليسير أن نرى أنّ مقولة «حسبنا كتاب الله» التي عزّزها هذا الموقف إنّما كانت لأجل إلغاء الركن الثاني من أركان الاعتصام والهداية والمرجعية في حديث «إنّي تارك فيكم الثقلين: كتاب الله، وأهل بيتي» وهذا ما تحصّل في الواقع بيقين لا نزاع فيه، وقفنا على جملة من مصاديقه آنفاً.

بديـــل:

ذلك الواقع هو الذي مهّد لظهور نصٍّ يقول: «إنّي تارك فيكم الثقلين:

---

(١) المستدرك ١ : ١١٠، وتلخيصه / للذهبي ـ نفس الصفحة.

كتاب الله ، وسنّتي » الذي أُريد له أن يكون بديلاً عن الأوّل ، وإن لم يكن في الحقّ كذلك .. فلا نصّه يفيد نسخ الأوّل ، ولا إسناده يرقى إلى إسناد الأوّل ..

فهذا حديث لم يرو في شيء من الكتب المعتمدة سوى موطّأ مالك ، مُرسَلاً ، وحين وصل ابن عبدالبرّ إسناده وجده مبتلى بوضّاع افترى نسخةً مكذوبة يرويها عن أبيه عن جدّه ، وليس لها أصل[1] !

وأمّا رواية ابن هشام لهذا الحديث ، فعلّتها في عكرمة الخارجي ، الذي اشتهر بكذبه على ابن عبّاس خاصّة[2]. وحين أورده الطبري بإسناد آخر ، كان عليلاً أيضاً برجلين متّهمين معاً بالكذب[3] !

وقد أخطأ بعض المتحمّسين[4] فنسب هذا الحديث إلى الإمام أحمد والترمذي ، ولم يخرجه أحمد ، فيما أخرج الحديث الأوّل « كتاب الله وعترتي أهل

---

(١) كما ذكره السيوطي في /تنوير الحوالك ٣ : ٩٣ ، وقد تقدّم ذكره ، وقولهم فيه إنّه من أركان الكذب وإنّ نسخته هذه عن أبيه عن جدّه موضوعه ، كما قال الذهبي في /ميزان الاعتدال ٣ : ٤٠٦ ـ ٤٠٧ .

(٢) سيرة ابن هشام ٤ : ١٨٦ ، وانظر ما قيل في عكرمة في تهذيب التهذيب ٧ : ٢٣٧ .

(٣) هما : سلمة بن الفضل الأبرش ، ومحمّد بن حميد الرازي ، انظر حاليهما في /تهذيب التهذيب ٤ : ١٥٣ ، ٩ : ١٢٩ .

(٤) محمود الزعبي /البيّنات في الردّ على المراجعات ١ : ٩ . وقد أسقطه فرط حماسه في كثير من الغرائب نذكر منها نقضه على صاحب المراجعات تسمية ابن بابويه القمّي بـ (الصدوق) ، إذ يقول في الجزء الثاني ص ١٧٠ : « والقمّي هذا إنّما هو من أحفاد الشريف القمّي الذي والى التتر ووقف بجانبهم يوم غزوهم ديار المسلمين ـ انظر البداية والنهاية ١٤ : ٩ » .

والذي نقله عن البداية والنهاية في ذكر الشريف القمّي إنّما كان في أحداث سنة ٦٩٩هـ ، بينما كانت وفاة الصدوق سنة ٣٨١هـ ، فقد عاش هذا (الحفيد) إذن قبل جدّه بثلاثة قرون ! !

بيتي » من ستّة طرق .. ولا رواه الترمذي الذي روى الحديث الأوّل وحده[١]!

فنحن لا نقطع بأنّ النصّ الثاني لم يصدر من النبيّ ﷺ ، لكنّه لا يكون بأي حال بديلاً عن الأوّل وناسخاً له ، وقد رأى بعض علماء أهل السنّة أنّ الجمع بينهما من الواضحات ، فالحاصل منهما « أنّ الحثّ قد وقع على التمسّك بالكتاب والسنّة وبالعلماء بهما من أهل البيت »[٢].

وليس بغريب أن ينسب ابن حجر في قوله هذا إلى التشيّع ، فهو عين اليقين وإن رأى فيه الناسبون قدحاً ، لأنّ الشيعة وحدهم الذين تمسّكوا في الحديث الأوّل وأصرّوا على تطبيقه في الواقع ، دون أن يجدوا حرجاً في قبول الحديث الثاني ، فأهل البيت عليهم السلام هم أهمّ مَن جمع السنّة ووعاها ، وطالما رجع إليهم فيها علماء الصحابة والتابعين ، وإنّ أحداً من الناس سوف لا يفهم من حديث « كتاب الله وعترتي » أنّ أهل البيت سيأتون بأمر جديد غير سنّة النبيّ ﷺ ، بل هو نصّ صريح بأنّهم عليهم السلام هم الحافظون للسنّة والملازمون للكتاب ، لا يفارقونه في حكم ولا في فهم « وإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض » .. مع ما فيه من تصريح بلزوم الرجوع إليهم في كلّ ما يتّصل بالهداية ويُخشى فيه من الضلال .. وما في هذا من إشارة غير خافية بضرورة الرجوع إليهم في الحكم والسياسة وإدارة شؤون المسلمين على منهاج لا تُخشى عواقبه « ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي » .

إذن ليس في النصّ الجديد ما يكون بديلاً عن النصّ الأوّل الثابت ، لكن لمّا كان الواقع الجديد هو الذي قد حلّ بديلاً ، أُريد لهذا النصّ أن يعزّز ذلك الواقع ..

---

(١) مسند أحمد ٣ : ١٤ ، ١٧ و٤ : ٣٦٧ ، ٣٧١ و٥ : ١٨٢ ، ١٨٩ . سنن الترمذي ٥ ح /٣٧٨٨.

(٢) ابن حجر الهيتمي /الصواعق المحرقة : ١٥٠ ـ باب ١١ ـ فصل ١ .

ولكن الحقّ أنّه لم يسعفه بشيء إلّا في مخيّلة من أراد أن يرضي نفسه بمثل هذا التعليل .. فلا الحديث كان ناسخاً للأول معطّلاً لحكمه ، ولا صحبة السنّة المطهّرة في العهد الجديد كانت على أحسن ما يرام(١) .

أوّل فرقة :

هكذا نشأت أوّل فرقة في الإسلام ، وهكذا أرست قواعدها ..

وهكذا كان ابتداء نشوء الفرق في الإسلام ، وكلّ ما قيل في خلاف ذلك فهو خطأ نشأ من تبرير الواقع الجديد والنظر إليه وكأنّه الامتداد الطبيعي والسليم لعهد الرسول .

فيما ظلّ المسار الأصيل متمثّلاً بعترة الرسول وفقههم الذي لا يفترق مع كتاب الله في شيء « ولن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض » ففقههم إذن هو فقه كتاب الله وسنّة نبيّه صلى الله عليه وآله وسلم ، فما قال قائلهم قطّ « حسبنا كتاب الله » ! بل قالوا : إنّ ما عندنا هو « تعلّم من ذي علم » و « حديثنا حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم »(٢) .

والذي كان ينبغي أن تصنعه الأُمّة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو ما تركته واعتذرت عنه بتلك الأعذار السالفة ، كان عليها أن تبايع عليّاً عليه السلام ، بلا تنازع ، الأمر الذي سوف لا يلجئها بعد إلى الاعتذار ، إذ أصابت الحقّ ، ووافقت أمر النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وإرادته .

---

(١) كما تقدّم آنفاً ، وفي غير موضع ، وكما سيأتي في فقرة « السنّة في ربع قرن » .

(٢) انظر : نهج البلاغة ـ الخطبة ١٤٩ من كلام له عليه السلام قبل موته : ص٢٠٧ ، والخطبة ٨٩ ، ص١٢٢ ، والخطبة ١٠٠ ، ص١٤٦ ، والخطبة ١٢٠ ، ص١٧٦ ، والخطبة ١٢٨ ، ص١٨٦ ، والخطبة ١٣١ ، ص١٨٩ الفقرة الأخيرة ، والخطبة ١٧٥ ، ص٢٥٠ ، والخطبة ٢١٠ ، ص٣٢٨ ، والخطبة ٢٣٩ ، ص٣٥٨ .

الأمر الذي كان يرتقبه عليّ بيقين، وينتظره جمهور المهاجرين والأنصار، وتسكن إليه أحياء الإسلام النائية، فلا تتردّد في أداء بيعة، ولا أداء زكاة.

النافذة المفتوحة على آل الرسول:

حين استقرّ الأمر بالخلافة، وأعطى عليّ وبنو هاشم بيعتهم، بعد ستّة أشهر من الجفاء، كان ينبغي أن تختفي آثار الماضي القريب بما يعود على الخلافة بالقوّة، وعلى الأُمّة بالصلاح والرشاد واجتماع الكلمة.

وهذا بالذات ما ذكره عليّ عليه السلام في تبرير بيعته لأبي بكر: «... فأمسكتُ يدي، حتّى رأيت راجعة الناس قد رجعت عن الإسلام يدعون إلى محق دين محمّد صلى الله عليه وآله وسلم، فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله، أن أرى فيه ثلماً أو هدماً تكون المصيبة به عليَّ أعظم من فوت ولايتكم..»[1].

وذكره أيضاً في تبرير بيعته لعثمان: «لقد علمتم أنّي أحقّ الناس بها من غيري، ووالله لأُسْلِمَنَّ ما سَلِمَتْ أُمور المسلمين ولم يكن فيها جَور إلّا عليَّ خاصّة، التماساً لأجر ذلك وفضله، وزهداً فيما تنافستموه من زخرفه وزبرجه»[2].

فلم تعد تلك «الثورة الصغيرة» التي فجّرها الحسن السبط، وهو آنذاك في الثامنة من العمر، حين رأى أبا بكر يرقى منبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المرّة بعد المرّة، فيناديه بكلّ ما يمتلكه ابن الثامنة من صوت: «إنزل عن منبر أبي، واذهب إلى منبر أبيك»! لم تعد تشكّل في نظر أبي بكر تهديداً يمسّ أمن الخلافة، بل لم تكن

(١) نهج البلاغة / الكتاب ٦٢: ٤٥١.

(٢) نهج البلاغة / الخطبة ٧٤: ١٠٢.

عنده مدعاة لاتّهام علي بها بعدما أمِن جانبه(١).

وحين يكون الأمر دون اجتماع النبوّة والخلافة في آل النبي ، لم يتردّد أبو بكر في إظهار بعض ما يعرفه لهذا البيت من منزلة ، فيقول مرّةً : « ارقبوا محمّداً في أهل بيته »(٢).

ويكشف مرّة عن أسفه الكبير عمّا بدر منه أوّل الأمر من اقتحام هذا البيت لإكراه أهله وخاصّة أنصارهم على البيعة ، فيقول : « وددت أنّي لم أكشف عن بيت فاطمة ولو أُغلق على حرب »(٣).

غير أنّ خلافة أبي بكر التي انقضى ثُلثها الأوّل ولمّا يبايعه عليّ وبنو هاشم ، حتى إذا بايعه كان أبو بكر يدرك أنّ هذه البيعة لم تكن رجوعاً من عليّ عن رأيه في الخلافة ، ولم يكن أبو بكر بالذي ينسى ما تركه في قلوب الهاشميّين من أثر استدعى أن يكتموا عليه نبأ وفاة الزهراء عليها السلام بوصيّة منها ، فلم يشهد الصلاة عليها ودفنها غير عليّ ونفر من خاصّة أصحابه ، الأمر الذي جدّد في قلب أبي بكر أثراً ، كما جدّد فيه يقيناً أنّه لم يعد مَرْضيّاً عند أهل هذا البيت . .

لمّا كان كلّ ذلك ، لم نشهد من أبي بكر انفتاحاً على أهل البيت كالذي نشهده لاحقاً في عهد عمر . .

بل لم نشهد من عليّ أيضاً شيئاً من ذلك ، لم نشهده راجع أبا بكر في شيء من فتاويه وأقضيته كالذي عرف منه مع عمر وعثمان .

والقصّة التي يُذكر فيها رجوع أبي بكر إلى عليّ في قضيّة ، هي صريحة أيضاً

---

(١) وورد مثلها عن الحسين مع عمر / مختصر تاريخ دمشق ٧ : ١٢٧ .

(٢) صحيح البخاري ـ فضائل الصحابة ح/٣٥٠٩.

(٣) تاريخ الطبري ٣ : ٤٣٠ ، وقد تقدّم .

بأنّه لم يكن رجوعاً مباشراً منه ، بل بعد أن استشار جماعة من الصحابة ، فلمّا لم يكن عندهم فيها شيء أشاروا عليه أن يسأل عليّاً ، فاستدعاه لذلك ، فكشف عنه كربها [١].

لكن أهمّ من هذه ما ذكره اليعقوبي في مشاورة عليّ في حرب الروم : « أراد أبو بكر أن يغزو الروم ، فشاور جماعة من أصحاب رسول الله ، فقدّموا وأخّروا ، فاستشار عليّ بن أبي طالب فأشار أن يفعل ، فقال : إن فعلت ظفرت . فقال : بشّرت بخير . فقام في الناس خطيباً وأمرهم أن يتجهّزوا إلى الروم »[٢].

ولعلّ هذين الحديثين أشهر مصاديق ما نقله ابن سعد من أنّ أبا بكر كان إذا نزل به أمر يريد فيه مشاورة أهل الرأي ، دعا رجالاً من المهاجرين والأنصار : عمر وعثمان وعليّ وعبدالرحمن ، ومعاذ وأُبيّ وزيد بن ثابت ، وكلّ هؤلاء كان يفتي في خلافة أبي بكر[٣].

وهذا لا يعني أنّه كان يجمع هؤلاء السبعة جميعاً عند كلّ أمر ، بل غالباً ما كان يكتفي ببعضهم ، ولو واحد ، فإن لم يكن عليّ أقلّهم حظّاً من هذه المشورة ، فالذي لا شكّ فيه أنّ أكثرهم حظّاً فيها : عمر ، ثمّ زيد ، ثمّ معاذ ، ثمّ أُبيّ . . والذي لا نعرفه أيضاً ، لا نعرف أنّ أبا بكر استشار عليّاً في شيء ثمّ ترك قوله إلى قول غيره .

---

(١) رواها : الكليني / الكافي ٧ : ١٦/٢١٦ ، ٤/٢٤٩ ، والمفيد /الإرشاد ١ : ١٩٩ ، والطوسي / تهذيب الأحكام ١٠ : ٩٤ /٣٦١ .

(٢) تاريخ اليعقوبي ٢ : ١٣٢ ـ ١٣٣ .

(٣) الطبقات الكبرى ١ : ١٦٨ .

والحال في عهد عمر كان أكثر انفراجاً :

ـ فربّما كان عمر قادراً على أن يصوّر نفسه وكأنّه كان يجري في ظلّ أبي بكر ، فما بدر منه تجاه أهل البيت فَتَبِعَتُهُ تقع بالدرجة الأُولى على أبي بكر ، لا عليه .

ـ وطالما حرص على صحبة عبدالله بن عبّاس ، ابن عمّ عليّ عليه‌السلام ، وهو الصحابي الشاب الذي كان يتفتّق ذكاءً ونباهةً ، كثير التذكير بحقّ قومه وعليّ خاصّة كلّما سنحت لذلك فرصة ، بذكاء وبحزم ليس فيه مساومة .

ـ وطالما أنسَ عمر بابن عبّاس ، فأباح له بما تنطوي عليه سريرته من معرفة بحقّ أهل البيت ، وسيدهم عليّ خاصّة :

فقوله مرّة لابن عبّاس : « ما أرى صاحبك إلّا مظلوماً » معرفة بحقّ عليّ ، وليس هذا كالجحد بالحقّ ..

فلما فجأه ابن عبّاس بردّه المحرج : « فاردد إليه ظلامته » أخذ يلتمس لذلك عذراً ، فقال : « ما أظنّهم منعهم عنه ، إلّا أنّه استصغره قومه » فهو مع اعتذاره ، يلقي بتبعة ذلك على جماعة « ما أظنّهم منعهم ... » .

فلمّا ألقاه ابن عبّاس بما هو أشدّ إحراجاً بقوله : « والله ما استصغره الله ورسوله حين أمراه أن يأخذ براءة من صاحبك » أعرض عنه وتركه[1] .. وفي هذا أيضاً إقرار بحقّ لا مفرّ منه ، وبينه وبين المكابرة واللجاجة بون شاسع !

ونحو هذا كثير مضى ذكره ، كلّه ينطوي على إقرار مصحوب باعتذار

---

(١) الزبير بن بكار / الموفّقيات ، عنه ابن أبي الحديد ١٢ : ٥٢ ، وقد تقدّم .

دائماً[١]، ولا بأس عليه بشيء من هذا حين يأمن المنازعة الجادّة على الخلافة .

ـ وحين أنشده ابن عبّاس أبياتاً لزهير بن أبي سلمى يمدح قوماً من غطفان :

لو كان يقعد فوق الشمس من كرمٍ — قومٌ بأوّلهم أو مجدهم قعدوا
قومٌ أبوهم سنان حين تنسُبُهم — طابوا وطاب من الأولاد ما ولدوا
إنسٌ إذا أمِنوا ، جنٌّ إذا فزِعوا — مُرزَّءون بهاليلٌ إذا حشدوا
مُحَسَّدون على ما كانَ من نِعَمٍ — لا ينزعُ اللهُ منهم مالهُ حسدوا

قال عمر : والله لقد أحسن ، وما أرى هذا المدح يصلح إلّا لهذا البيت من هاشم ، لفضل رسول الله ﷺ وقرابتهم منه . ثمّ شرع منبسطاً يقرّر معرفته بحقّهم في الصدارة ، ويعتذر عن (القوم) في تأخيرهم[٢] .

ـ وتقرّب إلى أهل البيت عليهم السلام أكثر حين أصرّ على التزويج من أُمّ كلثوم بنت الإمام عليّ وبنت فاطمة الزهراء ، طمعاً أن يربطه بهم نسب ، وهو يكرّر في ذلك ما سمعه من النبيّ ﷺ من قوله الشريف « كلّ سبب ونسب منقطع يوم القيامة ، إلّا سببي ونسبي »[٣] .

ـ وقد كان صريحاً بتفضيل أبناء عليّ وفاطمة عليهما السلام على أبنائه وعلى نفسه أيضاً ، بقوله للحسين يفضّله على ابنه عبدالله بن عمر : « وأنت عندي مثله ؟ وهل أنبت الشعر على الرأس غيركم ؟ »[٤] .

---

(١) راجع (عذر الخلافة في إقصاء علي) من هذا الفصل : ص ٢٩٩ وبعدها .

(٢) وهو ما تقدّم في الفقرة (١) من (عذر الخلافة) ص ٢٩٩ .

(٣) انظر : ترجمة أُمّ كلثوم في (الاستيعاب) و(أُسد الغابة) و(الإصابة) . وانظر : الشيخ المفيد /المسائل السروية : المسألة العاشرة .

(٤) مختصر تاريخ دمشق ٧ : ١٢٦ ، شرح نهج البلاغة ١٢ : ٦٦ .

ـ ولمّا كتب ديوان العطاء وأشار عليه بعضهم أن يبدأ بذكر نفسه، قال: لا، ولكن أبدأ برسول الله ﷺ ثمّ الأقرب فالأقرب. فبدأ ببني هاشم وبني المطّلب[1].

ـ وحين قسم الناس على طبقات في العطاء وجعل أعلاهم البدريّين، ألحق بالبدريّين أربعة لم يشهدوا بدراً، وهم: الحسن، والحسين، وأبو ذر، وسلمان[2].

ـ وهو القائل في عليّ عليه السلام: « والله لولا سيفه لما قام عمود الإسلام.. وهو بعدُ أقضى الأُمّة، وذو سابقتها، وذو شرفها ». فلمّا جبهه أحدهم بالقول المحرج: « فما منعكم عنه؟! » التمس لذلك ما رآه عذراً، ولم يجحد حقّه[3].

هذا رأيناه من عمر أيام خلافته، ولم يُظهر عمر شيئاً من هذا القبيل أيّام أبي بكر!

ـ وظهر من عمر ما لم يظهر من أبي بكر قبله ولا من عثمان بعده، إذ استعمل رجلين من أخصّ أصحاب عليّ والداعين إلى إمامته جهرةً: عمار، وسلمان.. عمار على الكوفة، وسلمان على المدائن. ولا يخلو هذا من رغبة في الاقتراب إلى عليّ عليه السلام وتقريبه إليه، رغبة لم يكن يكتمها، رغم أنّه كان شاعراً على الدوام أنّ عليّاً لم ينس حقّه الأوّل، ولا نسي استئثارهم به.

ـ في هذه الفترة ظهر من عليّ عليه السلام في الفُتيا والقضاء والحديث والتفسير ما لم يظهر مثله في العهد السابق.. فلم يقف عمر عند استفتاء عليّ واستشارته في أُمور السياسة والحرب والقضاء، بل كان أحياناً يأمر أصحاب المسائل بالرجوع إليه،

---

(١) ابن الجوزي / تاريخ عمر بن الخطّاب: ٩٦.

(٢) ابن الجوزي / تاريخ عمر بن الخطّاب: ١٠٣، ابن سلّام /الأموال: ٥٥١/٢٨٦، ٥٥٢.

(٣) شرح نهج البلاغة ١٢: ٨٢.

في مصنّف عبدالرزاق أنّ رجلاً سأل عمر عن بيض النعام يصيبه المُحرم، فقال له عمر: أرأيت عليّاً؟ اسأله، فإنّا أُمرنا أن نشاوره[1].

ومثل هذا كثير، يمكن أن يقال أنّه شكّل ظاهرة في سياسة عمر، رأى فيها البعض سبباً وحيداً في اغتيال عمر، بتدبير من بني أُمّية وتواطؤ المغيرة وكعب الأحبار، إذ ظنّوا أنّه سوف ينقل الخلافة إلى عليّ عليه السلام[2]! خصوصاً وقد ازداد طمعهم فيها إثر إبعاد عليّ عنها مرّتين، واستقرار رجالهم في أمصار مهمّة وكبيرة كالشام ومصر، ولما سبق من أبي بكر في تقديم عثمان، وفي ترشيحه للخلافة أيضاً بقوله: «لو تركتُ عمر لما عَدَوْتُك»[3].

لكن إن لم يكن فزع بني أُميّة لهذه الظاهرة بمستبعد، فإسناد عمر الخلافة إلى عليّ هو المستبعد وفق الظروف التي حافظ عليها عمر حتّى وفاته، مع اعتذاره المستمرّ عن توليته رغم أنّه الأحقّ و«الأولى إن وليهم أن يحملهم على المحجّة البيضاء والصراط المستقيم» كما وصفه عمر.

ومسألة أُخرى لم يحسمها عمر مع بني هاشم كما ينبغي، وهي حقّهم في الخُمس، سئل ابن عبّاس عن سهم ذوي القربى، فقال: «هو لنا، لقربى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قسمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لنا، وقد كان عمر عرض علينا شيئاً رأيناه دون حقّنا فأبينا أن نقبله»[4].

وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أعطاه لبني هاشم وبني المطّلب دون غيرهم من قريش، وقد سأله جبير بن مطعم وعثمان بن عفّان لِمَ لم يعطهم شيئاً مع قرابتهم

---

(١) د. محمّد روّاس قلعجي / الموسوعة الفقهية ـ موسوعة فقه عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

(٢) هاشم معروف الحسني / سيرة الأئمّة الاثني عشر ١ : ٣٤٧.

(٣) تاريخ الطبري ٣ : ٤٢٨.

(٤) سنن النسائي ـ كتاب الخُمس باب ١ ح/١ و٢، سنن أبي داود ٣ : ١٤٦ ح/٢٩٨٢.

كما أعطى بني المطّلب ؟

فقال ﷺ : « إنّهم لم يفارقوني في جاهليّة ولا في إسلام ، إنّما بنو هاشم وبنو المطّلب شيء واحد » وشبّك بين أصابعه[١].

وتحويل سهم بني هاشم في الخمس كان قد وقع في مطلع خلافة أبي بكر واستمر في عهد عمر ، إذ جعلوا سهم الرسول وسهم ذوي القربى في الخيل وعدّة الحرب[٢].

في عهد عثمان :

حين توفّي عمر على خطّة الشورى السداسية ، أدرك عليّ مبكّراً أنّها تجري لغير صالحه[٣]، كما أدرك أنّه يودّع عهد الانفراج النسبي ليُقبل على عهد تشوبه فتن يصعب الإمساك بعقالها ، من هنا جاء ثناؤه على عهد عمر[٤] في قوله : « لله بلاد فلان ، فلقد قوّم الأوَد ، وداوَى العمَد ، وأقام السنّة ، وخلّف الفتنة .. ذهب

---

(١) صحيح البخاري ـ كتاب الخُمس ـ باب ١٧ ح /٢٩٧١ سنن النسائي ـ كتاب الخمس باب١ ح /٤ و٥ ، باب٢ ، مسند أحمد ٤ : ٨١ ، ٨٣ ، ٨٥ ، سنن أبي داود ح /٢٩٧٨ ـ ٢٩٨٠ وقد تقدّم .

(٢) سنن النسائي ـ كتاب الخمس ح /١١ .

(٣) راجع صفحة ١٥٤ .

(٤) كما هو راجح عند ابن أبي الحديد ١٢ : ٣ ـ ٥ ، ومحمّد جواد مغنية /في ظلال نهج البلاغة ٣ : ٣٣٠ ، أمّا ابن ميثم البحراني فقال : « المنقول أنّ المراد بفلان عمر » لكنّه رجّح كون المراد أبو بكر (شرح نهج البلاغة ٤ : ٩٧) ، لكن ابن أبي الحديد عزّز رأيه برأي الشريف الرضي إذ وجد نسخة نهج البلاغة بخطّ الشريف الرضي ، وفيها تحت كلمة « فلان » : « عمر » .

وقد تشهد لها رواية ابن السمان في الموافقة ، إذ أوّلها : « لله درّ باكية عمر ، واعمراه ! قوّم الأود ... » مع اختلاف في بعض ألفاظها . الرياض النضرة ١ : ٣٥٨ ـ ٣٥٩ .

نقيّ الثوب ، قليل العيب ، أصاب خيرها ، وسبق شرّها .. أدّى إلى الله طاعته ، واتّقاه بحقّه .. رحل وتركهم في طرق متشعّبة ، لا يهتدي بها الضالّ ، ولا يستيقن المهتدي » !

ومن عبارته الأخيرة تظهر دواعي المقارنة بين عهدين ، ويظهر أيضاً أنّه ليس ثمّة تناقض بين هذا الثناء ، وبين ما ذكره من قدح في بعض سياسة عمر في خطبته الشقشقيّة ، ويظهر أيضاً أنّه لا تناقض بين هذا ، وبين ما كان عليه عليّ عليه السلام من خلاف مع عمر في كثير من الفتاوى وفي السياسة المالية والإدارية أيضاً .

أمّا أهم أوجه المقارنة التي تجعل عهد عمر حرياً بهذا الذكر ، فمنها :

ـ اجتهاد عمر في مشاورة علماء الصحابة ، وعلى رأسهم عليّ وابن عبّاس وزيد بن ثابت ، في القضايا والنوازل .. فيما أحاط بعثمان طائفة من بني أُميّة لم يكن مع أحدهم كثير دين وورع ، ولا سابقة ، ولا علم يُعتمد ، ولا معرفة بسنّة ، بل غلبت عليهم روح الأَثَرة والتسلّط وجمع الأموال بغير حقّ .

ـ ومنها : شدّة عمر على الولاة والأُمراء ، ومحاسبته الدقيقة لهم كلّ عام ، محاسبة لم تقف دون التعزير بالضرب الموجع مع أدنى مبرّر؛ كما صنع بأبي هريرة وبعامل له على مصر ، أو إقامة الحدّ إذا وجب ؛ كما صنع مع قدامة بن مضعون ، أو العزل ؛ كما صنع مع النعمان بن عدي بن نضلة ، أو مصادرة الأموال أو مشاطرتها [(١)] .. فيما كان ولاة عثمان مطلوقي الأيدي؛ فلا دين وازع ، ولا سلطان رادع .

---

(١) انظر : ابن أبي الحديد / شرح نهج البلاغة ١٢ : ٢٣ ، ٢٦ ، ٤٢ ـ ٤٤ ، ابن سعد / الطبقات الكبرى ٥ : ٥٦٠ ، ابن سلّام / الأموال : ٣٤٢ ـ ٣٤٣. لكنّ معاوية وحده ، الأمير على دمشق ، لم ينله شيء من ذلك ، وحتّى مشاطرة الأموال التي استكثر منها ، فربّما نجا بدهائه ، وأيّاً كان فقد مكّن له هذا ما سوف يصنعه غداً من انقلاب وتمرّد في أكبر انحراف تعرّض له مسار الإسلام في الواقع .

وحقيقة المقارنة هذه شاخصة في أذهان الناس، حتّى المتحمّسين منهم في الدفاع عن عثمان؛ فالأُستاذ محمّد قطب يقول: «إذا وصلنا إلى عهد عثمان ﷺ فستقابلنا أوّل فتنة حقيقية في تاريخ الإسلام، إذا أسقطنا من حسابنا فتنة الردّة.. فقد وقعت في عهد عثمان ﷺ هفوات في سياسة الحكم، ولكن ضمير عثمان يجب أن يظلّ فوق مستوى الشبهات، فما كان الأمر في نفسه استهتاراً بمصالح المسلمين، ولا تفريطاً في واجبات الإسلام.. إنّما كان فرط السماحة في نفسه، وفرط الثقة في قوم من قرابته أساءوا استخدام هذه الثقة وحادوا بها عن خط الالتزام الصارم الذي ألزم أبو بكر وعمر نفسيهما به من قبل، وألزما به من يولّونهما من الولاة.. إنّ الهفوات التي حدثت بكلّ حسن النيّة في عهد عثمان ﷺ تبدو لنا جسيمة لأنّها تجيء في الفترة المثالية للتطبيق بعد حكم الشيخين، وإلّا فإنّ أضعاف هذه الهفوات قد ارتُكِب في ما بعد، ومع ذلك فنحن أنفسنا الذين نَسْتَهول ما حدث في عهد عثمان نمرّ بها في سهولة، لا تثير في نفوسنا الكثير».

فهذه الكلمة الأخيرة حقّ أبلج، لكنّها لا تبرّر ما حصل، فنحن حين نستهوِل ما حصل فمعنا كلّ الحقّ في ذلك، لكنّنا نحن الذين نقع في التناقض حين نمرّ على أمثال تلك الأخطاء في تاريخنا الماضي وواقعنا المعاصر، فلا تؤثّر في نفوسنا، بل ربّما نُسِرُّ ونجاهر بالولاء لأصحابها في الوقت الذي نُدين عليها أُولئك!

وليس هذا تناقض فحسب، بل هو نفاق، نفاق جليّ، غير خفيّ، لأصحاب العناوين، سواء كانت عناوين سياسية أو دينية أو طبقيّة أو غيرها، منتَحَلَة كانت أم واقعيّة.. نفاق لأنّها ليست فقط لا تؤثّر في نفوسنا، ولسنا فقط نغضّ الطرف عنها ونصفح، بل لأنّنا أصبحنا ندافع عنها بكلّ حماس: مرّةً بالتكذيب بها ونحن نعلم أنّها واقعة، ومرّة بتبريرها بألوان التبرير والتي سيبقى أبشعها على الإطلاق تبرير يضفي عليها صفة الشرعية! وهذا ونحن نعنّف،

وبحماس أيضاً، على مثلها حين حصلت في ذلك العصر !

صحيح أنّ حصول هذا المدى من الانحراف في عصر الصحابة ولَمْ يمضِ عن وفاة النبيّ عشرون عاماً بعد، له وقعه الخاص، لكنّ البعد عن عصر النبيّ لم يكن بحال مبرّراً لظهور الانحراف، ولا مُهوّناً من خطورته، إذ هو تَعَدٍّ على حقوق الله وحقوق الأُمّة، كما وصفه الأُستاذ نفسه حين قال: «إنّ تقويم هذه الهفوات، ومحاولة ردّ الأمر إلى نصابه، كان مطلوباً من الأُمّة المسلمة دون شكّ، وقد كان عليّ بن أبي طالب وغيره من الصحابة رضوان الله عليهم يحاولونه، ولو قصّروا فيه لكانوا مقصّرين في حقّ من حقوق الله، وحقّ من حقوق الأُمّة»[1].

الاضطرابات وبداية النهاية:

هذه هي النافذة التي أطلّ منها عليّ بن أبي طالب عليه السلام على الحياة الاجتماعية والسياسية في هذا العهد.

لقد أقحم عليّ نفسه إقحاماً لتلافي ما يمكنه تلافيه، فردّ فتاوى، وصحّح أحكاماً، ووقف على إمضاء حدود كادت أن تُعطّل، وربّما باشر إجراءها بنفسه[2].

وصحابة آخرون وقفوا صراحةً من أجل التصحيح، فكان لهم أثرهم بلا شكّ في عرقلة عجلة الانحراف، أو تأخيرها على الأقلّ، لكن لمّا لم تكن لهم مثل منزلة الإمام عليّ الاجتماعية فقد نالهم من الأذى ما كان سبباً حتّى في وفاة بعضهم:

---

(١) محمّد قطب / كيف نكتب التاريخ الإسلامي: ١١٠ ـ ١١٢.

(٢) انظر: صحيح مسلم ـ كتاب الحدود ح /١٧٠٧، الذهبي / تاريخ الإسلام ـ عهد الخلفاء الراشدين: ٦٦٧، ابن حبّان /السيرة النبويّة وأخبار الخلفاء: ٥٠٣، ٥٠٦، ٥١٣ ـ ٥٢٠.

ـ أبو ذرّ الغفاري، خامس الإسلام[١]، الأصدق لهجةً، استنكر بحزم تقديم كعب الأحبار على كبار الصحابة من أهل الفضل والعلم والسابقة، فلم يحتمل الخليفة ذلك منه، وأمره أن يغيّب وجهه عنه، فترك المدينة إلى الشام، وهناك استنكر بحزمه المألوف وصرامته في الحقّ ما رآه من استئثار أمير الشام، معاوية، وخاصّته بالأموال، وتضييعهم حقوق الناس، وشيوع تجارة الخمرة برعاية الأمير، فضاق به أمير الشام ورأى أنّ بقاءه فيها سوف يُفسد عليه حكمه ويثير عليه شعباً مسلماً سوف يتنبّه حتماً إلى مصداقية دعوى هذا الصحابي المخلص، خصوصاً.

ـ وقد سبقه في الشام صحابي آخر نادى بنداء أبي ذرّ ذاته، وهو العَقَبي[٢] البدري، عبادة بن الصامت! كان ذلك منه في عهد عمر أولاً، ثمّ تكرّر ثانية في هذا العهد[٣].

ـ وعبدالله بن مسعود، المهاجر البدري الشهير، وقف بحزم أمام النهب الأُموي، وكان أميناً على بيت المال في الكوفة، فامتنع عن وضع بيت المال بأيديهم ليأخذوا منه ما يشاءون، وتحمّل لأجل ذلك كثيراً حتّى ضربه الأمويّون وجرّوا برجليه وضربوا به الأرض حتّى كُسر له ضلعان، فبقي طريح فراشه حتّى توفّي، وقد أوصى عمّار بن ياسر أن يتولّى الصلاةَ عليه ودَفْنَه ولا يخبر به الخليفة[٤]!

---

(١) الذهبي / تاريخ الإسلام ـ الخلفاء الراشدون: ٤٠٦.

(٢) شهد بيعة العقبة ـ بيعة الأنصار لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل الهجرة.

(٣) انظر: تاريخ المدينة ٣: ١٠٣٤، تاريخ اليعقوبي ٢: ١٧١ ـ ١٧٣، سير أعلام النبلاء ٢: ٧، ٩ ـ ١٠. وهذه الأحداث قد أحجم الطبري عن ذكرها كما بيناه في فصل (نقد التاريخ) حين اكتفى بأخبار العاذرين معاوية، فغابت عن تاريخ ابن حزم وابن الأثير وابن كثير وابن خلدون الذين اعتمدوا الطبري بشكل رئيسي في تاريخ ذلك العهد.

(٤) الطبقات الكبرى ٣: ١٥٠ ـ ١٥٨، تاريخ المدينة ٣: ١٠٤٩، الرياض النضرة ٣: ٨٤.

ـ وعمّار بن ياسر، المهاجر القديم، الذي لا يفارق الحقّ مهما اختلف الناس، كان حليفاً لإخوانه المتقدّمين في مسيرة الإصلاح الواعية والرشيدة، حتّى انتهى أمره إلى أن يُضرب، بحكم من مروان، حتى فُتق بطنه وغشي عليه[١]!

ـ وجندب بن كعب الأزدي، الذى نهض بوجه والي الكوفة الوليد بن عقبة لشربه الخمر وتقريبه السَّحَرة، حتى سلّ سيفه وضرب عنق الساحر في مجلس الوليد، فأراد الوليد قتله، فقام رجال في المجلس فاعترضوه، وقالوا: تقتل صاحب رسول الله بعلج ساحر؟! فسجنه، فعلم السجّان أنّ الوليد ينوي قتله في السجن، فأتاه وفتح له السجن، وقال له: أُنج بنفسك.

فقال: تُقتَل بي! قال: ليس ذلك بكثير في مرضاة الله والدفع عن وليّ من أولياء الله!

فلما أصبح الوليد دعا بجندب فلم يجده، فقتل السجّان وصلبه بالكناسة[٢]!

ـ ونهض أهل الكوفة على واليها الآخر سعيد بن العاص الأُموي، الذي كان يرى أنّ العراق كلّه بستان لقريش، والناس أُجَراءهم فيها! فذهب خيارهم إلى الخليفة وشكوه إليه، فلم يعزله الخليفة، فعزلوه هم وارتضوا عليهم أبا موسى الأشعري فأقرّه عثمان، وكان في طليعة هؤلاء المصلحين: مالك الأشتر، وثابت ابن قيس الأنصاري، وكُميل بن زياد، وزيد بن صوحان، وصعصعة بن

---

(١) تاريخ المدينة ٣: ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، الاستيعاب ٢: ٤٧٧، الإمامة والسياسة ١: ٣٢ ـ ٣٣، الرياض النضرة ٣: ٨٥. وهذه الأخبار كلّها ذكرها البلاذري في القسم الرابع من أنساب الأشراف.

(٢) مروج الذهب ٢: ٣٥٦، أُسد الغابة ١: ٣٠٥، الذهبي/تاريخ الإسلام ـ الخلفاء الراشدون: ٦٦٧.

صوحان، والحارث الأعور، وجندب بن زهير وآخرون[١].

إذن هناك حركة إصلاح واعية يقودها الطليعة من الصحابة عليهم التحيّة والرضوان..

فلا يمدّ خصوم الإسلام ـ من مستشرقين وغيرهم ـ آنافهم إلى هذه الثغرة، فإذا كان ثمّة انحراف ظاهر، فسببه رجال حاربوا الإسلام بكلّ ما يملكون حتّى غلبهم ودخل عليهم مكّة، فلم يجدوا منه مفرّاً، ووجدوا ديناً سمحاً لا يعاقب على ما سلف، ولا يفتّش عن السرائر وما تُخفي الصدور.. ثمّ وقف بوجههم خيار الصحابة الذين عاشوا حول النبيّ ﷺ وعاصروا الإسلام في أيّامه الأُولى، وخاضوا حروبه كلّها، فهم أحرى أن تقصدهم الأنظار، خصوصاً حين كانوا بنهضتهم الإصلاحية الواعية روّاداً لمسار الإسلام الأصيل.

وهناك دعوات أُخرى واجهت هذا الانحراف الظاهر، لكنّها جنحت إلى التطرّف فخرجت عن كونها إصلاحية، لكنّها على أيّ حال كانت حركة رافضة لما يجري، ومنها:

ـ نداءات السيّدة عائشة، وهي تقول: اقتلوا نعثلاً، فقد كفر[٢]!!

ـ مكاتبات طلحة إلى أهل البصرة يحرّضهم على النهوض لقتل عثمان[٣]!

ـ تحريض عمرو بن العاص الكثير والشنيع منذ أن عزله عثمان عن مصر،

---

(١) الذهبي / تاريخ الإسلام ـ الخلفاء الراشدون: ٤٣٠ ـ ٤٣١.

(٢) تاريخ الطبري ٤: ٤٥٩، الكامل في التاريخ ٣: ٢٠٦، الإمامة والسياسة ١: ٥١، الفتوح /لابن أعثم ١: ٤٣٤.

(٣) تاريخ الطبري ٤: ٤٦٩، الكامل في التاريخ ٣: ١٧٤، ٢١٦، الإمامة السياسة: ٦٥.

فكان يقول: والله إني كنت لألقى الراعي فأحرّضه على عثمان[1].

ـ قول عبدالرحمن بن عوف لعثمان: لمَ فررتَ يوم أُحد، وتخلّفت عن بدر، وخالفتَ سنّة عمر[2]؟!

فإذا كان في كلمة عبدالرحمن الأخيرة «وخالفتَ سنّة عمر» ما يصلح أن يكون بحقّ تذكيراً لأجل الإصلاح، فالذي في أوّل كلامه تجريح في غير محلّه، بل قد يؤخذ على عبدالرحمن نفسه، فعلى يده كان اختيار عثمان للخلافة، فإذا كان يرى فيهما قدحاً فليذكرهما آنذاك، أمّا الآن فقد تعدّى أوانهما.

أمّا موقف السيّدة عائشة وطلحة وعمرو، فهو موقف متطرّف بلا شكّ، وسوف يتّخذون لأنفسهم بعد مقتله موقفاً نقيضاً، وهو الآخر في غاية التطرّف!

الميزان:

بقي الميزان الذي لا يجور في يد عليّ عليه السلام، في موقفه وكلماته..

إنّه الرجل الذي ما غضب إلّا للحقّ، ولا أخرجه غضبه قطّ عن الحقّ، ولا نَدرتْ منه كلمة تُلجئه إلى الاعتذار، أو تُظهر الأيّام قصورها.. بل ما اتّخذ موقفاً ولا قال كلمةً إلّا صارت ميزاناً توزن به المواقف والكلمات، وفرقاناً يفصل بين الحقّ والباطل، والصواب والخطأ، ويتمثّل فيه الاعتدال، بين الإفراط والتفريط، بين المهادنة على حساب الحقّ، وبين العدوان ومجاوز الحقّ.

وعليّ، هو الرجل الذي كان يرى منذ البداية أنّه أحقّ من عثمان بمجلسه، وأولى به منه، وقد عرفنا كيف بايع له يوم بايع وهو يقول «لأُسلِمنَّ ما سَلِمَت

---

(١) الذهبي/تاريخ الاسلام ـ الخلفاء الراشدون ٤٣٢.

(٢) تاريخ الطبري ٤: ٣٥٦ ـ ٣٥٧، ٣٦٠، الكامل في التاريخ ٣: ١٦٣.

أُمور المسلمين، ولم يكن جور إلّا عليَّ خاصّة» ولم يكن أحد غيره يقول مثل هذا، وإذا قد تأخّر بعضهم عن أبي بكر، فإنّ أحداً لم يتأخّر عن عثمان!

ومع كل ذلك فلم يجد عثمان ناصحاً في أيّام شدّته ومحنته، غير عليّ، ولا وجد عاذراً غيره، لا من أصحاب الشورى، ولا من خاصّته، ولا من غيرهم..

فهؤلاء صاروا ثلاث طوائف: طائفة تفتنه وتجرّ الشرّ إليه، وطائفة تؤلّب عليه الجماهير الغاضبة، وطائفة نكصت عنه وخذلته.

أمّا عليّ عليه السلام فقد كان يرى أنّ لهذه الجماهير الغاضبة حقّاً ينبغي أن تعود به، فهي لم تغضب عبثاً، ولا بلغ بها غضبها هذا الحدّ حتّى بلغ تجاهل الولاة والمقرّبين من الخليفة لحقوق الله وحقوق الناس مبلغه.. كما كان يرى أنّ للخيفة حرمة ينبغي أن تُصان، وكان يعلم من أخبار هذه الأُمّة أنّه سوف يُقتل فيها خليفة، يفتح قتلُه على المسلمين باب القتل وبحور الدماء..

ـ فحين اجتمع إليه الناس وذكروا عنده ما نقموه على عثمان، نهض إليه فكلّمه كلاماً طويلاً رأينا أن ننقله بطوله، لما فيه من غِنى عن كلّ التفاصيل، ولما يعطيه من صورة تامّة عن تلك الأحداث إلى ذلك الوقت، بما فيها موقفه الحكيم المتّزن، إذ قال له:

«إنّ الناس ورائي وقد استسفروني[1] بينك وبينهم.. ووالله ما أدري ما أقول لك! ما أعرف شيئاً تجهله، ولا أدلّك على أمرٍ لا تعرفه، إنّك تعلم ما نعلم، ما سبقناك إلى شيء فنُخبرك عنه، ولا خَلَونا بشيء فنبلّغكَهُ، وقد رأيتَ كما رأينا، وسمعتَ كما سمعنا، وصحبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما صحبنا..

وما ابن أبي قحافة ولا ابن الخطّاب بأولى بعملِ الحقّ منك.. وأنت أقربُ

---

(١) أي اتّخذوني سفيراً.

إلى رسول الله ﷺ[١] وشيجة رحمٍ منهما، وقد نِلتَ مِن صهره ما لم ينالا..

فالله اللهَ في نفسك، فإنّك والله ما تُبصَّرُ من عمىً، ولا تُعلَّمُ مِن جهلٍ، وإنّ الطرق لواضحة، وإنّ أعلام الدين لقائمة..

فاعلم أنّ أفضل عباد الله عند الله إمامٌ عادلٌ، هُديَ وهَدَى، فأقام سنّةً معلومة، وأمات بدعةً مجهولة.. وإنّ السنن لَنَيِّرةٌ لها أعلام، وإنّ البدَعَ لظاهرةٌ لها أعلام. وإنّ شرّ الناس عند الله إمامٌ جائرٌ، ضَلَّ وَضُلَّ به، فأماتَ سنّةً مأخوذةً وأحيا بدعةً متروكة، وإنّي سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: (يؤتى يوم القيامة بالإمام الجائر وليس معه نصير ولا عاذر، فيُلقى في نار جهنّم فيدور فيها كما تدور الرحى، ثمّ يَرْتَبِط في قعرها)..

وإنّي أنشُدك الله ألّا تكون إمام هذه الأُمّة المقتول! فإنّه كان يقال: « يُقتل في هذه الأُمّة إمام يَفتح عليها القتل والقتال إلى يوم القيامة، ويَلْبِس أُمورها عليها، ويبثُّ فيها الفِتنَ، فلا يُبصرون الحقّ من الباطل، يموجون فيها موجاً، ويمرجون فيها مَرْجاً[٢].. فلا تكونَنَّ لمروان سيِّقةً يسوقك حيث شاء بعد جلال السنّ وتقضّي العمر »!

فقال له عثمان ﷺ: « كلّم الناس فيأن يؤجّلوني حتى أخرج إليهم من مظالمهم ».

فقال عليه السلام: « ما كان في المدينة فلا أجَلَ فيه، وما غابَ فأجَلُه وصولُ أمرك إليه »[٣].

---

(١) عند الدكتور صبحي الصالح: « وأنت أقرب إلى أبي رسول الله... ».
(٢) أي يخلطون فيها خلطاً.
(٣) نهج البلاغة/صبحي الصالح: ح/١٦٤، تاريخ الطبري ٤: ٣٣٧.

فطلب عثمان من عليّ عليه السلام أن يخرج إليهم ويكلّمهم ليرجعوا على أن يفي لهم بما طلبوا ، فكلّمهم عليّ ، فرجع المصريّون إلى مصر ، ولكن تأخَّرَ عثمان عن تنفيذ ما وعدهم به ، وكان الذي صرفه عن ذلك مروان بن الحكم ، إذ قال لعثمان : تكلّم وأعلِم الناس أنّ أهل مصر قد رجعوا ، وأنّ ما بلغهم عن إمامهم كان باطلاً ، قبل أن يجيء الناس إليك من أمصارهم ويأتيك ما لا تستطيع دفعه ! ففعل عثمان ذلك[١] !

فثارت الفتنة من جديد ، ورجع المصريون إلى حصار عثمان ، فذهب إلى عليّ عليه السلام فدخل عليه بيته فقال له : « يا ابن عمّ ، إنّ قرابتي قريبة ، ولي عليك حقّ عظيم ، وقد جاء ما ترى من هؤلاء القوم ، وهم مُصَبِّحِيَّ ، ولك عند الناس قدر وهم يسمعون منك ، وأُحبّ أن تركب إليهم فتردّهم عنّي »

فقال عليّ : « على أيّ شيء أردّهم عنك ؟ »

قال : « على أن أصير إلى ما أشرتَ إليه ورأيته لي » .

فقال عليّ : « إنّي قد كلّمتك مرّة بعد أُخرى ، فكلّ ذلك نخرج ونقول ، ثمّ ترجع عنه ، وهذا من فعل مروان وابن عامر ومعاوية وعبدالله بن سعد ، فإنّك أطعتهم وعصيتني » .

قال عثمان : « فأنا أعصيهم وأُطيعك » .

فأمر الناس فركب معه من المهاجرين والأنصار ثلاثون رجلاً ، فأتى المصريّين فكلّمهم ، فذكر لهم ما وعد به عثمان من إرضائهم[٢] .

---

(١) تاريخ الطبري ٤ : ٣٦٠ ، الكامل في التاريخ ٣ : ١٦٣ .
(٢) الكامل في التاريخ ٣ : ١٦٢ ـ ١٦٣ .

فلمّا رجع عليّ من عندهم قال لعثمان : تكلّم كلاماً يسمعه الناس منك ، ويشهدون عليك ، ويشهد الله على ما في قلبك من النزوع والإنابة ، فإنّ البلاد قد تمخّضت عليك ، فلا آمن أن يجيء ركب آخرين من الكوفة ، فتقول : يا عليّ اركب إليهم ، ولا أقدر أن أركب إليهم ولا أسمعُ عذراً ، ويقدم ركب من البصرة ، فتقول : يا علي اركب إليهم ، فإن لم أفعل رأيتني قد قطعت رحمك واستخففتُ بحقّك .

فخرج عثمان فخطب الناس ، فقال بعد الحمد والثناء : أمّا بعد أيّها الناس ، فوالله ما عابَ من عاب منكم شيئاً أجهله ، وما جئت شيئاً إلّا وأنا أعرفه ، ولكني فتنتني نفسي وكذبتني وضلّ عنّي رشدي ، ولقد سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من زلّ فليتب ، ومن أخطأ فليتب ، ولا يتماد في الهلكة ، إنّ من تمادى في الجور كان أبعد من الطريق » فأنا أوّل من اتّعظ ، أستغفر الله ممّا فعلت وأتوب إليه ، فمثلي نزع وتاب ، فإذا نزلتُ فليأتني أشرافكم فليُروني رأيهم ، فوالله لئن ردّني الحقّ عبداً لأستنّ بسنّة العبد ، ولأذلّنّ ذلّ العبد ، ولأكوننّ كالمرقوق ، إن مُلِكَ صبر ، وإن عُتِق شكر ، وما عن الله مذهب إلّا إليه .

فلا يعجزنّ عنكم خياركم أن يدنوا إليّ ، لئن أبت يميني لتُتابعنّي شمالي[١] .

فوالله لأُعطينّكم الرضا ، ولأُنَحِيَنَّ مروان وذويه ولا أحتجب عنكم[٢] .

فَرَقَّ الناس له ، وبكوا ، وبكى هو أيضاً .

---

(١) تاريخ الطبري ٤ : ٣٦٠ ـ ٣٦١ ، الكامل في التاريخ ٣ : ١٦٤ .

(٢) الكامل في التاريخ ٣ : ١٦٤ ، البداية والنهاية ٧ : ١٩٢ ـ ١٩٣ .

وكان الناس قبل هذا قد اصطلحوا مع عثمان حين بعث إليهم عليّاً في واحدة من المرّات ، فأقبل معه وجوههم ، فاصطلحوا على خمس :

١ ـ أنّ المنفيّ يُقلَب ـ أي يعاد إلى بلده .

٢ ـ المحروم يُعطى .

٣ ـ يوفّر الفيء .

٤ ـ يُعدَل في القَسم .

٥ ـ يُستعمل ذوو الأمانة والقوّة[1] .

فلمّا نزل عثمان من خطبته قصد بيته فوجد مروان ونفراً من بني أُميّة ، فأراد مروان أن يتكلّم ، فنهرته نائلة زوجة عثمان ، وكانت امرأة صالحة تحثّ عثمان على الإصلاح وتحذّره من مروان وصحبه ، فتنازعا الكلام ، حتّى تكلّم مروان فعاب على عثمان إقراره بالخطأ وما أعطاهم من الوعد بالتغيير والإصلاح .. فركن عثمان إلى كلامه وقال له : أُخرج إلى الناس فكلّمهم ، فإنّي أستحي أن أُكلّمهم !

فخرج مروان إلى الباب ! والناس على الباب مثل الجبال ، فقال لهم : ما شأنكم قد اجتمعتم كأنّكم جئتم لنهب ! شاهت الوجوه ! جئتم تريدون أن تنزعوا ملكنا من أيدينا ! اخرجوا عنّا .. ارجعوا إلى منازلكم فإنّا والله ما نحن مغلوبون على ما في أيدينا [2] .

هذه هي كلّ الحقيقة التي آمن بها مروان وصحبه ! إنّه الملك في أيديهم ، وليس لأحد أن يقف دون أمانيهم ودون ما يشتهون !

---

(١) الذهبي / تاريخ الإسلام ـ الخلفاء الراشدون : ٤٤٣ .

(٢) تاريخ الطبري ٤ : ٣٦٢ ، الكامل في التاريخ ٣ : ١٦٥ ، البداية والنهاية ٧ : ١٩٣ .

هذا المبدأ الذي ظهر منذ الآن سوف يكون في المستقبل القريب أُسّ الدولة الأُموية اللاحقة !

فلمّا بلغ عليّاً هذا الكلام ، قال : أي عباد الله ، ياللمسلمين ! إنّي إن قعدت في بيتي قال لي : تركتني وقرابتي وحقّي ، وإنّي إن تكلّمتُ فجاء ما يريد ، يلعب به مروان ..

وقام مغضباً حتّى دخل على عثمان فقال له : أما رضيت من مروان ولا رضي منك إلّا بتحريفك عن دينك وعن عقلك .. والله ما مروان بذي رأي في دينه ولا نفسه ، وايمُ الله إنّي لأراه يوردك ولا يُصدِرك ! وما أنا بعائد بعد مقامي هذا لمعاتبتك ، أذهبت شرفك ، وغُلبت على رأيك[1] !

هكذا يتحرّق قلب هذا الناصح الكبير وهو يرى ضعف الخليفة ، واستهتار مروان وصحبه (بالملك !) حتّى فتحوا على هذه الأُمّة أبواب فتن عظيمة ، جرّت وراءها فتناً لا تنتهي ، نعيش آثارها ونتائجها حتّى اليوم !

وندم عثمان ، وأنّبته زوجته الصالحة نائلة ودعته إلى إرضاء عليّ فإنّ في ذلك صلاحه وصلاح الأُمّة ، فبعث إلى عليّ يستصلحه ، فقال علي : أخبرته أنّي غير عائد ..

واشتدّ الأمر على عثمان ، إذ حصروه في بيته ، ومنعوا عنه الماء ..

فأرسل عليٌّ ولديه الحسن والحسين ، يحملان سيفيهما ، فوقفا عند باب عثمان يمنعان الناس عنه ، فهما سبطا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولهما في قلوب الناس هيبة

---

(١) تاريخ الطبري ٤ : ٣٦٣ ، الكامل في التاريخ ٣ : ١٦٦ .

وجلال ومنزلة لا يقتحمها أحد في ذلك العهد..

أمّا الماء فالذي منعه عنه: طلحة، ومن حوله جماعة!

فأدرك عليّ أنّه لا أحد لهذا الأمر غيره، فتناسى كلّ معنى من مخالفة عثمان لرأيه التي جرّت إلى هذه الحال، وقصد طلحة، فقال له: يا طلحة، ما هذا الأمر الذي وقعت فيه؟!

قال: يا أبا الحسن، بعد ما مسّ الحزام الطبيّين[1]!

فتركه عليّ وقصد بيت المال، فقال: افتحوه. فلم يجدوا المفاتيح، فكسر الباب وأعطى الناس، فانصرفوا من عند طلحة حتّى بقي وحده!

وسُرَّ بذلك عثمان، وقد دخلت عليه الرَوايا بالماء..

وجاء طلحة فدخل على عثمان، وقال له: يا أمير المؤمنين، أردتُ أمراً، فحال الله بيني وبينه!

فقال عثمان: والله ما جئت تائباً، ولكن جئت مغلوباً! الله حسيبك يا طلحة[2]!

لكنّ الأمر كان أكثر تعقيداً من هذا..

فالمصريّون الذين كلّمهم عليّ ومحمّد ابن مسلمة ورجعوا، كانوا قد رجعوا

---

(١) الكامل في التاريخ ٣: ١٦٧.

(٢) الكامل في التاريخ ٣: ١٦٧. وانظر أيضاً ـ الصفحة ١٧٤ منه، وتاريخ الطبري ٤: ٣٧٩ ـ قول عثمان: «هذا ما أمر به طلحة بن عبيد الله، اللّهمّ اكفني طلحة، فإنّه حمل عليَّ هؤلاء وألّبهم عليَّ، والله إنّي لأرجو أن يكون منها صفراً، وأن يسفك دمه! إنّه انتهك منّي ما لا يحلّ له!

ظافرين ، إذ اشترطوا على عثمان أن يعزل عبدالله بن سعد ويولّي عليهم محمّد بن أبي بكر ، فأعطاهم ذلك فرجعوا ومعهم محمّد بن أبي بكر ، فبينما هم في بعض الطريق رأوا راكباً أمره مريب ، فأخذوه وفتّشوه ، فإذا هو غلام عثمان يحمل كتاباً بختم عثمان إلى عبدالله بن سعد أن يفعل بهم ويفعل ! وكان مروان هو الذي زوّر هذا الكتاب(١) !

فرجعوا من هناك وشدّدوا الحصار على عثمان ، وخيّروه بين ثلاث : أن يخلع عمّاله الذين شكتهم الناس ، أو أن يخلع نفسه ، أو يقتلوه !

فلمّا كان عاجزاً عن الخيار الأوّل ، امتنع عن الخيار الثاني بقوله : « ما كنت لأخلع سربالاً سَرْبَلَنِيهُ اللهُ عزّ وجلّ » ! وأسلم نفسه للخيار الأخير ، ومنع مَن حوله مِن أن يقاتلوا دونه(٢) !

وقد كان على بابه الحسن والحسين وقنبر مولى عليّ وطائفة فيهم عبدالله ابن الزبير ومحمّد بن طلحة ، وكان معهم عبدالله بن العبّاس ، فبعثه عثمان قبل أيّام أميراً على الحاجّ ذلك الموسم ، فلم يقتحم الناس الباب ، ولكن تسوّروا الجدران فقتلوه في بيته .. قتلوه قِتلة تنمّ عن نقمة توغّرت بها صدورهم ، فطعنوه مراراً والمصحف في يده !

قال عليّ عليه السلام : « أنا جامع لكم أمره : استأثر فأساء الأَثَرة ، وجزعتم فأسأتم الجزع ، ولله حكم واقع في المستأثر والجازع »(٣) .

---

(١) الذهبي / الخلفاء الراشدون : ٤٥٨ ـ ٤٥٩ .

(٢) تاريخ الطبري ٤ : ٣٧١ .

(٣) نهج البلاغة : ٣٠/٧٣ .

كان ذلك في ١٨ / ذي الحجّة / ٣٥ للهجرة، بعد أكثر من ٨٢ سنة من العمر، وبعد ١٢ سنة من الخلافة، و٢٥ سنة (ربع قرن) من وفاة النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم[1].

(١) أنظر تاريخ الطبري ٤ : ٤١٥ ـ ٤١٨.

الفصل الثاني

الثقافة ومصادرها في ربع قرن

(١١ ـ ٣٥هـ)

مصادر التشريع في ربع قرن

١ ـ القرآن الكريم في ربع قرن :

القرآن الكريم ، أوّل مصادر التشريع في الإسلام ، كان مكتوباً كلّه في عهد الرسول وبإشرافه المباشر ، إذ كان ﷺ منذ البداية يأمر عدداً من الصحابة بكتابة ما ينزل من الوحي ، أوّلاً بأوّل ، ويعيّن لهم موضعه من القرآن ، فيقول : ضعوه في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا ، في الموضع كذا [١].

وقد عرف أُولئك الصحابة بكتّاب الوحي ، وكان أبرزهم : عليّ بن أبي طالب ، والأرقم بن أبي الأرقم ، وعبدالله بن مسعود ، ثمّ كثر الكتّاب في العهد المدني ، فبرز فيهم : أُبيّ بن كعب ، وزيد بن ثابت ، ومعاذ بن جبل ، وأبو الدرداء ، وآخرون [٢].

وكان جبريل يعرض القرآن على النبيّ في كلّ عام مرّة ، وفي العام الذي

---

(١) الإتقان في علوم القرآن ١ : ١٦٤ ، ١٧٦ .

(٢) أسماء كتّاب الوحي التي ذكرها الزنجاني في (تاريخ القرآن) فيها خلط بين كتّاب الوحي وغيرهم ، وكأنّه اعتمد فيه ما كتبه ابن كثير في (السيرة النبوية ٤ : ٦٦٩) ـ أو غيره ـ في أسماء كتّاب الوحي وغيرهم ممّن كتب بين يديه ﷺ ، دون تمييز .

توفّي فيه عرضه عليه مرّتين[١]..

وكان الأصحاب يعرضون القرآن أحياناً على الرسول، ويسمعون منه قراءته السور الطوال وغيرها في صلواته في الليل خاصّة، وكانوا هم أيضاً يملؤون بها لياليهم، وقد وصفهم القرآن الكريم فقال: ﴿ **تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ ٱللهِ وَرِضْوَاناً سِيمَاهُمْ في وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ** ﴾[٢]..

إذن فالقرآن كان مجموعاً عندهم، وقد ترتّبت آيات كلّ سورة منه ترتيباً توقيفياً لا خلاف فيه[٣].

● فلمّا توفّي الرسول الأكرم ﷺ كان جمع سور القرآن الكريم وضمّ بعضها إلى بعض مهمّة بالغة الأهمّية، وقد ثبت تاريخياً أنّ عليّاً قد تفرّغ لهذه المهمّة مبكّراً جدّاً، فلم يخرج من بيته إلّا للصلاة، حتّى جمعه عنده. وهو أوّل مصحف، جَمَع فيه القرآن من قلبه.

والمشهور عن هذا الجمع أنّه مضى على ترتيب سور القرآن بحسب ترتيب نزولها؛ إقرأ، المدّثر، ن، المزّمل، تبّت، التكوير .. وهكذا إلى آخر المكّي فالمدني، وكان قد كتب في حواشيه أشياء في الناسخ والمنسوخ وأسباب النزول.

ذكره ابن سيرين (١١٠ هـ) وقال: طلبت ذلك الكتاب، وكتبت فيه إلى المدينة، فلم أقدر عليه[٤].

---

(١) الإتقان في علوم القرآن ١ : ١٤٢.

(٢) الفتح : ٢٩.

(٣) الإتقان في علوم القرآن ١ : ١٤٢، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٨.

(٤) انظر: الفهرست للنديم: ٤٢، الإتقان في علوم القرآن ١ : ١٦٦.

لقد اختصّ به عليّ لنفسه ، فمن الطبيعي أن يحفظه من بعده أولاده السادة الأشراف .

قال النديم : وكان المصحف عند أهل جعفر ، ورأيت أنا في زماننا عند أبي يعلى حمزة الحسني ﷺ مصحفاً قد سقط منه أوراق ، بخطّ عليّ بن أبي طالب ، يتوارثه بنو حسن على مرّ الزمان[١] . ومن الطبيعي أيضاً أن لا يُنسَخ ثانيةً بعد أن تمّ الجمع الرسمي للقرآن الكريم .. وكلّ ما كتبه أهل البيت عليهم السلام من المصاحف بعد ذلك بخط أيديهم كان وفق الترتيب المتعارف ، وليس بحسب تاريخ النزول ، كما تشهد بذلك النسخ المحفوظة بخطوطهم[٢] .

● ثمّ كان الجمع الرسمي للقرآن الكريم ، بأمر من الخليفة أبي بكر (أيام خلافته) وبإشرافه ، وقد أسند ذلك إلى الصحابي زيد بن ثابت الأنصاري ، وهو من أشهر كتّاب الوحي ، وحفّاظ القرآن .. لكن كيف جَمَعَهُ زيد ؟

إنّ الأصحّ الأثبت ، والذي عليه المعوّل ، أنّ زيداً قد جمع القرآن من « العُسُب ، واللخاف[٣] ، وصدور الرجال » . ولا يعني ذلك أنّه كان يأخذ بعضه من المكتوب على العُسُب واللخاف ، وبعضه من صدور الرجال ، بل المراد أنّه كان يُشهد الحفّاظ على هذا المكتوب أنّه قد كتب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ويطلب ما سمعه من الحفّاظ أن يجده مكتوباً على تلك العُسُب واللخاف بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

---

(١) الفهرست : ٤٢ .

(٢) منها نسخ بخطّ علي وأُخرى بخطّ الحسن والحسين والرضا عليهم السلام ، بعضها في مكتبة النجف وبعضها في مكتبة مشهد .

(٣) اللخاف : صحائف من الصخر الأبيض الرقيق .

هكذا أرّخه ابن أبي داود في (المصاحف) وشرحه ابن حجر والسخاوي وأبو شامة(١).

أمّا ما ورد في خلاف ذلك من أخبار في أُسلوب جمع القرآن وفي اختلاف بعض مصاحف الصحابة، فهي أخبار متعارضة في كثير من دلالاتها، ومعارضة لما هو ثابت تواتراً وإجماعاً من أنّ القرآن الكريم كان مكتوباً كلّه على عهد النبي ﷺ على الألواح والرقاع والعُسُب واللخاف ونحوها (٢).

كما أن كثيراً منها معلول الأسانيد، كالمنسوب إلى ابن مسعود من إنكاره كون سورة الفاتحة والمعوذتين من القرآن الكريم!

قال الرازي: هو أمر في غاية الصعوبة، لأنّا إن قلنا: إنّ النقل المتواتر كان حاصلاً في عصر الصحابة بكون ذلك من القرآن، فإنكاره يوجب الكفر.. وإن قلنا: لم يكن التواتر حاصلاً، فيلزم أنّ القرآن ليس بمتواتر في الأصل.. ثمّ رجّح أنّ نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل باطل، وكذا أبطله القاضي أبو بكر.

وقال النووي: أجمع المسلمون عن أنّ المعوذتين والفاتحة من القرآن، وأنّ من جحد منها شيئاً كفر، وما نُقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح.

وأدقّ من ذلك كلّه ما أجاب به ابن حزم، قال: هذا كذب على ابن مسعود وموضوع، وإنّما صحّ عنه قراءة عاصم، عن زِرّ، عنه، وفيها المعوذتين والفاتحة(٣).

---

(١) الإتقان في علوم القرآن ١: ١٦٦ ـ ١٦٧.

(٢) انظر: السيّد الخوئي / البيان: ٢٦٥.

(٣) الإتقان في علوم القرآن ١: ٢٢٠ ـ ٢٢١.

ومثل هذا يقال حتّى مع البسملة ، حيث رأى البعض أنّها ليست آية من القرآن ، وجعلها البعض آية من سورة الفاتحة فقط .. فقد أخرج السيوطي طائفة من الأحاديث قال في آخرها : فهذه الأحاديث تعطي التواتر المعنوي بكونها قرآناً منزّلاً في أوائل السور[١]. وهكذا وجدها الرازي بعد بحث مفصّل ، زاد فيه أنّ النبيّ ﷺ كان يأمر بكتبها أيضاً في خط المصحف ، وأنّ الخلاف حولها إنّما يدور في أحكام شرعية هي من خواصّ القرآن ، مثل أنه : هل يجب قراءتها في الصلاة أم لا ، هل يجهر بها أم لا ، هل يجوز للمُحدِث مسّها وللجنب قراءتها أم لا ؟[٢]

● ثم كان الجمع الثالث أيّام عثمان ، ولم يكن قصد عثمان أن يجمع القرآن بين لوحين ، فقد كان القرآن كذلك ، ولكن لمّا تسامحت الناس في تلاوته وصارت كل قبيلة تقرأه بلغتها كان ذلك مدعاةً لاختلاف كثير ، فعزم عثمان على توحيد المصاحف وفق القراءات الثابتة عن النبي ﷺ ، وبعد مشورة من وجهاء الصحابة ، فأسند هذه المهمة إلىٰ زيد بن ثابت ومعه أربعة ، وقيل اثنا عشر من قريش والأنصار ، واعتمدوا النسخة الأُولى التي جمعت علىٰ عهد أبي بكر ، ثم أمر بجمع النسخ التي انتشرت بين القبائل ، فأحرقها ، ثمّ وزّع النسخ الجديدة محلّها .[٣]

وقد كان توحيده للقراءات أمراً مرضيّاً جدّاً عند الصحابة ، لكن ظهر من البعض انتقاد لإجرائه في حرق المصاحف التي كانت متداولة ، حتّى سمّوه حرّاق المصاحف .[٤]

---

(١) الاتقان في علوم القرآن ١ : ٢٢٠ .

(٢) انظر : تفسير الرازي ١ : ١٩٥ ، ٢٠٠ .

(٣) الاتقان في علوم القرآن ١ : ١٧٠ ، ١٧١ ، البيان : ٢٧٧ .

(٤) البيان : ٢٧٧ .

ويشهد لهذين الشطرين، الرضا والسخط، ما روي عن عليّ عليه السلام من قوله: «لا تقولوا في عثمان إلّا خيراً، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلّا علىٰ ملأ منّا، قال: ما تقولون في هذه القراءة؟ فقد بلغني أنّ بعضهم يقول: إنّ قراءتي خير من قراءتك، وهذا يكاد يكون كفراً. قلنا: فما ترىٰ؟ قال: أرى أن يُجمع الناس علىٰ مصحف واحد، فلا تكون فرقة ولا اختلاف. قلنا: نِعْمَ ما رأيت»[1].

خلاصة في روايات التحريف:

كلّ ماورد عند المسلمين من روايات تفيد وقوع النقيصة أو الزيادة أو تبديل كلمة بكلمة أو نحو ذلك في القرآن الكريم، فمردّه إلىٰ ثلاثة أُمور:

الاول: اختلاف القراءات؛ وليس لهذا الأمر أدنىٰ صلة بالتحريف كما هو معروف عند العلماء.

والثاني: الوهم؛ كدعاء كان يسمعه من النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم علىٰ الدوام، فظنّ أنّه قرآناً، كما في ما أسماه بعضهم: (سورة الحفد) و (سورة الخَلع).[2]

وربّما يكون حديثاً سمعه أو حكماً رآه، فرسخ في ذهنه رسوخاً ما، حتّىٰ خُيّل إليه أنّه كان يجده في القرآن، كالمروي عن عمر في (الشيخ والشيخة) و(الرغبة عن الآباء)..[3] وربّما يكون منه ما ورد في ذكر سورة أُنزلت ثمّ نسخت فمحاها الله تعالىٰ من قلوب حفّاظها بما فيهم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم!![4] فمثل هذه المزاعم

---

(١) الإتقان في علوم القرآن ١: ١٧٠، ١٧١.

(٢) انظر: الاتقان في علوم القرآن ١: ١٨٤ ـ النوع التاسع عشر.

(٣) صحيح البخاري ـ باب رجم الحبلىٰ، صحيح مسلم ٤: ١٦٧ و ٥: ١١٦، مسند أحمد ١: ٢٢ و ٥: ١٣٢، ١٨٣.

(٤) انظر: الذهبي /تاريخ الإسلام ـ السيرة النبوية: ٤١١ ـ ٤١٢.

« لا يقبلها إنسان يحترم نفسه ويقدّر ما وهبه الله تعالى من نعمة العقل » ![١]

والثالث : الكذب والدسّ؛ كذّابون يدسّون أشياءً يُعرف بعضها علىٰ حقيقته ، وبعضها ينسبوه زوراً إلىٰ الثقات فيأتي بأسانيد صحيحة ، وهو باطل ، كالذي وجدناه في المنقول عن ابن مسعود في الفاتحة والمعوذتين ، وربما يكون من هذا الباب ما نُقل عن طول سورة الأحزاب ، عن عائشة[٢].

وربما يكون من هذا الباب ما نقل عن عبدالله بن عمر ، أو نسب إليه ، أنّه قال : « لا يقولنَّ أحدكم قد أخذتُ القرآن كلّه ، وما يدريك ما كلّه ؟ ! قد ذهب منه قرآن كثير ! ولكن ليقل : قد أخذت منه ما ظهر » ! ![٣]

وربّما يكون هذا كلّه من باب الوهم ، وإنْ حَمَلَهُ المتأوّلون علىٰ نسخ التلاوة ! وربّما يكون هذا كلّه ، إنّ صحّ ، من الوحي الذي ليس بقرآن ، كالحديث القدسي ، فتوهّم بعضهم أنّه من القرآن[٤].

ومن هذا الباب ـ الكذب والدسّ ـ ما ورد منسوباً إلىٰ أئمّة أهل البيت عليهم السلام ، قال الصدوق : إعتقادنا أنّ القرآن الذي أنزله الله تعالىٰ علىٰ نبيّه محمّد صلى الله عليه وآله وسلم هو ما بين الدفّتين ، وهو ما في أيدي الناس ، ليس بأكثر من ذلك .. ثمّ قال : « و مَن نَسب إلينا أنّا نقول إنّه أكثر من ذلك ، فهو كاذب » ![٥]

---

(١) ابن الخطيب / الفرقان : ١٥٧ ، وفي استهجان فكرة نسخ التلاوة ، انظر أيضاً : الشيخ محمد الغزالي / كيف نتعامل مع القرآن الكريم .

(٢) الاتقان في علوم القرآن ٣ : ٧٢، ٧٣.

(٣) الإتقان في علوم القرآن ٣ : ٧٢.

(٤) انظر في أوهام الصحابة في هذا الشأن : ابن الخطيب ـ محمد محمد عبداللطيف / الفرقان : ١٥٩ (دار الكتب العلمية ـ بيروت) .

(٥) الاعتقادات : ٥٩ .

وهذا كلام صريح بأنّ كلّ ما وجد من روايات تفيد وقوع التحريف بأيّ نحوٍ كان فهي كاذبة ومدسوسة، حتّىٰ لو وجدت بإسناد صحيح.

ويؤيد هذا، ما ثبت عن الشريف المرتضىٰ والشيخ الطوسي، والشيخ الطبرسي، من اتّفاق تام مع ما أقّره الصدوق، مع مزيد من البرهان عليه[١].

أمّا ما ذكره بعض المتأخّرين من دعوى وقوع التحريف والنقيصة في القرآن الكريم بعد جمعه، كما هو حال الشيخ النوري (١٣٢٠ هـ) في (فصل الخطاب) فهو باطل، وقد ردّه أهل التحقيق، ويكفي في ردّه القول المتقدم من الشيخ الصدوق في تكذيب كل ما يفيد مثل هذه المعاني، لكنّ هناك ردود مباشرة على كلامه لعل أهمّها قول الامام الخميني: «إنما هو إيراد روايات ضعاف أعرض عنها الأصحاب وتنزّه عنها أولوا الألباب.. هذا حال كتب روايته غالباً، كالمستدرك، ولا تسأل عن سائر كتبه المشحونة بالقصص والحكايات الغريبة التي غالبها بالهزل أشبه منه بالجد، وهو ﵀ شخص صالح متتبّع، إلّا أنّ اشتياقه لجمع الضعاف والغرائب والعجائب وما لا يقبلها العقل السليم والرأي المستقيم أكثر من الكلام النافع! والعجب من معاصريه من أهل اليقظة كيف ذهلوا وغفلوا حتى وقع ما وقع ممّا بكت عليه السموات وكادت تتدكدك على الأرض؟!»[٢].

كما تناوله الشيخ معرفة فردّه ردّاً حازماً وحاداً، وقد تناول معه نعمة الله الجزائري (١١١٢ هـ)، وربّما بالغ في قدحهما والنيل منهما، وليس ذلك إلّا انتصاراً للقرآن الكريم والعقيدة السليمة[٣].

---

(١) التبيان ١ : ٣، مجمع البيان ١ : ١٥.

(٢) الإمام الخميني / أنوار الهداية ١ : ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(٣) محمد هادي معرفة / صيانة القرآن من التحريف، ١٥٧ ـ ١٥٨، ١٧٥ ـ ١٧٦.

التفسير والمفسّرون :

أهم مصادر التفسير ، في هذا العهد وبعده ، هي :

أ ـ **السنّة النبويّة** : فمهمّة النبي ﷺ لم تنته بالتبليغ ، بل امتدت إلىٰ البيان أيضاً : ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[(١)].

﴿ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِي ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾[(٢)].

قال ﷺ : « ألا وإنّي قد أوتيت الكتاب ومثله معه ، ألا يوشك رجل شبعان علىٰ أريكته يقول : عليكم بهذا القرآن ، فما وجدتم فيه من حرام فحرّموه » .

فقوله : « أوتيت الكتاب ومثله معه » قيل : فيه وجهان :

أحدهما : أنّه أوتي من الوحي الباطن غير المتلو مثل ما أوتي من الظاهر المتلو .

والثاني : أنّه أوتي الكتاب وحياً يُتلىٰ ، وأوتي من البيان مثله[(٣)].

فروىٰ الصحابة ﭫ ما صدر عنه ﷺ من تفسير ومعاني وأحكام القرآن .. لكن الذي روىٰ عنه ذلك عدد قليل من الصحابة ، وبقي آلاف منهم لم تحفظ لهم عنه رواية لا في التفسير ولا في غيره ، وهذا أمر طبيعي راجع إلىٰ

---

(١) النحل : ٤٤ .

(٢) النحل : ٦٤ .

(٣) تفسير القرطبي ١ : ٢٩ .

اختلافهم في العلم والحفظ ، ثمّ اختلافهم في مدىٰ ملازمتهم له ﷺ .

وهذا العدد القليل الذي روىٰ تفسير النبيّ ﷺ هو الآخر مختلف في الكمّ أيضاً ، وللأسباب نفسها .

فحين يقال إذن أنّ عليّاً أكثر من عُرف عنه التفسير[١] ، فهذا أمر مألوف يسبق إليه الظنّ ، ويجلّيه الاستقراء ، فهو أكثر الصحابة ملازمةً للنبيّ واختصاصاً به ، نشأ في بيته ، ثمّ سكن إلىٰ جواره ، طريقهما الى بيوتهما واحد ، هـو المسـجد النبوي ، ليس لهما طريق غيره ، هذا إلىٰ ما امتاز به عليّ من سبق في العلم ، حتّىٰ وصفه النبي بأنّه « أكثرهم علماً »[٢] .

ثمّ عبدالله بن عباس ، ذاك وإن كانت صحبته للنبيّ قصيرة ، إلّا أنّ حافظته النادرة ، ووعيه الثاقب ، ودعاء النبيّ له « اللهم فقّهه في الدّين وعلّمه التأويل » . وملازمته لعليّ بن أبي طالب مدّة حياته وكثرة أخذه عنه ، ذلك كـلّه جـعله في المرتبة الاولىٰ بين علماء الصحابة ومفسّريهم .

قال ابن عطيّة : فأما صدر المفسّرين والمؤيّد فيهم ، فعليّ بن أبي طالب عليه السلام ، ويتلوه عبدالله بن عباس ، وهو تجرّد للأمر وكمّله ، وقال ابن عباس : « ما أخذتُ من تفسير القرآن فعن عليّ بن أبي طالب »[٣] .

ويتلو ابن عباس : عبدالله بن مسعود ، وأُبَيّ بن كعب ، وزيد بن ثـابت ، وعبدالله بن عمرو بن العاص[٤] .

---

(١) الإتقان في علوم القرآن ٤ : ٢٠٤ .

(٢) مسند أحمد ٥ : ٢٦ .

(٣) تفسير القرطبي ١ : ٢٧ .

(٤) تفسير القرطبي ١ : ٢٧ .

كما روي التفسير عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة ، وقليل نادر عن آخرين .

ب ـ تاريخ النزول وأسبابه : فهو المصدر الأهم في معرفة المحاور التي تدور حولها الآيات ، والنقاط التي تنطلق منها إلىٰ ماوراءها ، و في معرفة الناسخ والمنسوخ ، ومعرفة التدرّج في الأحكام القرآنية ، وغير ذلك ممّا لا غنىٰ عنه في فهم القرآن و تفسيره .

روي أنّ عليّاً عليه السلام كان يقول : سلوني ، فوالله لا تسألوني عن شيء إلّا أخبرتكم ، وسلوني عن كتاب الله ، فوالله ما من آية إلّا وأنا أعلم أبليل نزلت ، أم بنهار ، أم في سهل ، أم في جبل[١] .

ورَوىٰ البخاري نحوه عن عبدالله بن مسعود ، إذ قال : « و الله ما من آية إلّا و أنا أعلم فيَم نزلت ، وفي مَن نزلت »[٢] .

ج ـ اللغة : فالقرآن نزل بلغة العرب ، فهي إذن ديوان معانيه ، وقد اشتهر عند الصحابة تفسير مفردات القرآن بمرادفاتها من لغة العرب ، و موارد استعمالها ، كما يظهر في كتاب التفسير في صحيح البخاري وغيره . وقد توسّع في ذلك ابن عباس كثيراً حتّىٰ صار تفسيره أوسع ديوان للتفسير باللغة في عصر الصحابة[٣] .

د ـ القرآن الكريم : وكانو قد عهدوا نبيّهم صلى الله عليه وآله وسلم يفسّر بعض آياته بعطفها علىٰ آياتٍ أُخر ، فعندما تلا قوله تعالىٰ : ﴿ ٱلَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ

---

(١) الاستيعاب ٣ : ٤٣ ، الاتقان في علوم القرآن ٤ : ٢٠٤ .

(٢) الإتقان في علوم القرآن ١ : ٢٤ .

(٣) انظر : الإتقان في علوم القرآن ٢ : ٥٦ ـ ٨٨ .

أُولَئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ شقّ ذلك على أصحابه، فقالوا: أيّنا لم يلبس إيمانه بظلم؟! فقال ﷺ: «إنّه ليس بذلك، ألا تسمع إلىٰ قول لقمان لابنه: ﴿ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾؟»[1]. وغيره أيضاً.

وقد عُرف عن الصحابة من هذا شيء كثير، كالمشهور عن عليّ عليه السلام في آيات الحمل والفصال، حين أُتيَ عثمان بامرأة ولدت لستة أشهر فأراد رجمها، فتلا عليه عليّ عليه السلام قوله تعالىٰ: ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْراً ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾ قال: بقي بينهما ستّة أشهر، هي أقصر مدّة الحمل[2].

هـ ـ الرأي والاجتهاد: فقد اجتهد بعض الصحابة بآرائهم في ما لم يحفظوا فيه نقلاً عن النبي ﷺ، وربّما ظهر القول بالرأي والاجتهاد مع وجود السنّة، كالمعروف عن عمر في آية الفيء[3]، ومتعة النساء ومتعة الحج[4].

و ـ الإسرائيليات: آخر مصادر التفسير، إذ ظهر رجوعٌ إلى بعض من أسلم من أهل الكتاب، لا سيّما في أخبار الأمم الماضية التي أشار إليها القرآن الكريم أو مرّ عليها مروراً دون الغوص في تفاصيلها، ويكاد هذا الدور ينحصر في ما رواه أبو هريرة عن كعب الأحبار وعبد الله بن سلام.

---

(١) تفسير الطبري م ٥ ـ ج ٢٥٦/٧. والآيتان من سورتي الأنعام: ٨٢، ولقمان: ١٣ على الترتيب.

(٢) مالك / الموطّأ ٢: ٨٢٥ ـ كتاب الحدود ـ باب ١١/١ البيهقي السنن الكبرىٰ ٧: ٤٤٢ وروىٰ تكرّر القصّة مع عمر ومع عثمان: ابن كثير / التفسير ٤: ١٥٨. والآيتان من سورتي الاحقاف: ١٥، ولقمان ١٤ على الترتيب.

(٣) ابن سلام /الأموال: ٢٧٣، ٢٧٤.

(٤) انظر في تشريعها: تفسير الطبري ٤: ٢٢ ـ ٢٤ ـ وفي نهي عمر عنها: صحيح مسلم ـ كتاب النكاح ـ باب ٣ ح/١٥ ـ ١٧، السنن الكبرىٰ ٧: ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

وأشدّ ما في هذا الأمر هو اختلاط رواية أبي هريرة عن كعب بروايته عن رسول الله ﷺ، إذ حصل هنا اختلاطان:

ـ اختلط على أبي هريرة نفسه، فيقول: قال رسول الله، ويأتي برواية كعب، و يقول: قال كعب، ويأتي بحديث رسول الله ![1]

ـ كما اختلط علىٰ تلامذته، فيحدّثهم عن رسول الله وعن كعب، فيخرجون من عنده فيخلطون هذا بذاك ![2]

وربما ردّ أبو هريرة على كعب وابن سلام وخطّأهما، لكنّ الحقّ أنّ ذلك نادرٌ جداً، لم يتجاوز الموردين أو الثلاثة[3].

ولم تكن مرويات كعب بالمرضية عند الصحابة، ولا بعدهم، فقد جاء عن كثير من الصحابة تكذيبه واتّهامه في عقيدته: فقد قال له عمر: لتتركنّ الحديث، أو لأُلحقنّك بأرض القِرَدة[4].

وقال ابن عباس في بعض أحاديث كعب: كذب كعب، أما ترك يهوديّته بعد ![5] ونحوه عن ابن مسعود، قال: كذب كعب، ما ترك يهوديّته! أو قال:

---

(١) البداية والنهاية ٨: ١١٧.

(٢) انظر: القسطلاني/إرشاد الساري ٢: ٦٩٠ ـ كتاب الجمعة، سير أعلام النبلاء ٢: ٦٠٦، البداية والنهاية ٨: ١١٧.

(٣) انظر: د. محمد حسين الذهبي/الاسرائيليات: ٧٤. أمّا ما أورده في ص ٧٨ من ثناء كعب على أبي هريرة بقوله: « ما رأيت رجلاً لم يقرأ التوراة أعلم بما في التوراة من أبي هريرة » فهو قول ضعيف جداً، بل أشبه بالموضوعات، وكان ينبغي أن لا يحتجّ به لشده ضعفه، فانظر تخريجته في/سير أعلام النبلاء ٢: ٦٠٠ هامش (١).

(٤) البداية والنهاية ٨: ١١٥.

(٥) تفسير القرطبي ١٤: ٢٢٨.

ما تنكت اليهودية في قلب عبد فكادت أن تفارقه(١).

وكذّبه حذيفة بن اليمان أيضاً في بعض ما بلغه من حديثه، فقال: كذب كعب(٢).

وقد علم المحقّقون أنّ كعباً قد «أدخل على المسلمين شيئاً كثيراً من الاسرائيليات الباطلة والمختَرعة، وخفيَ على كثير من المحدّثين كذبه ودجله لتعبّده»(٣).

٢ـ السنّة في ربع قرن:

مدخل في حجيّة السنّة:

السنّة النبوية الشريفة ـ قول النبي ﷺ، وفعله وتقريره ـ ثاني مصادر التشريع في الإسلام، بعد القرآن الكريم.

والسنّة بعد ثبوت صدورها عنه ﷺ، حجّة، وحجّيّتها ضرورة من ضروريات الدين، من جحدها فقد كذّب بالدين، وأنكر القرآن الكريم، إذ إنّا لم نعرف أنّ القرآن الكريم هو كتاب الله تعالىٰ إلاّ من قول النبيّ ﷺ، فإذا لم يكن قوله حجّة، فلا أثر للقرآن إذن!!

وإن لم تكن السنّة حجّة، فلا معنىٰ لجميع العبادات والأحكام التي جاء

---

(١) تفسير القرطبي ١٤: ٢٢٧، تفسير الطبري م ١٢ ـ ج ٢٢: ١٤٥، تفسير ابن كثير ٣: ٥٦٢.

(٢) البداية والنهاية ٣: ٣١٦، الدر المنثور ٧: ٣٥.

(٣) محمد رشيد رضا/تفسير المنار ٨: ٤٤٩.

تفصيلها من طريق السنّة فقط، كصورة الصلاة، وأحكام الزكاة والصوم وحدودهما، ومناسك الحج، وغيرها من الأحكام التي أمر بها القرآن الكريم، ثمّ جاءت السنّة بتفصيلها ووضع حدودها وشرائطها !!

فحجّية السنّة النبوية إذن من أكبر ضروريات الدين، بلا أدنىٰ نزاع في ذلك بين المسلمين،[١] بل هي بديهيّة لا تخفىٰ علىٰ غير المسلمين أيضاً.

القرآن الكريم يثبت حجيّة السنّة ويلزم حفظها واتّباعها :

ـ قال تعالىٰ : ﴿ **قُل إنْ كُنتم تُحِبّون اللهَ فاتَّبعوني يُحبِبكم اللهُ ويغفرْ لكم** ﴾[٢].

ـ وقال تعالىٰ : ﴿ **يا أيُّها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسولَ وأُولي الأمرِ منكم فإن تنازعتم في شيء فردّوه إلىٰ الله وإلىٰ الرسول** ﴾[٣].

ـ وقال تعالىٰ : ﴿ **مَن يطع الرسول فقد أطاع الله** ﴾[٤].

فاتّباع الرسول وإطاعته تشمل اتّباع سنّته قطعاً، مع اتّباع ما جاء به من القرآن المنزل عليه من ربه، واتّباع سنّته متوقّف على حفظها بداهةً، والردّ الىٰ الرسول ردّ إلىٰ سنّته، وهو متوقف بالكامل علىٰ حفظها بداهةً.

ـ وقال تعالىٰ : ﴿ **وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا** ﴾.

ـ وقال تعالىٰ : ﴿ **وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضىٰ الله ورسوله أمراً أن**

---

(١) راجع : د. عبدالغني عبدالخالق حجية السنّة : ٢٤٥ ـ ٣٨٢.

(٢) آل عمران ٣ : ٣١.

(٣) النساء ٤ : ٥٩.

(٤) النساء ٤ : ٨٠.

يكون لهم الخِيَرةُ من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبينا ﴾[١].

ـ وقال تعالىٰ : **﴿ فلا وربّك لا يؤمنون حتّىٰ يحكّموك في ما شَجَر بينهم ثمّ لا يجدوا في صدورهم حرجاً مما قضيت ويسلّموا تسليما ﴾**.[٢]

وإنّما يكون حكم الله تعالىٰ بيننا من خلال كتابه الكريم وما أنزله فيه من أحكام ، وما يحكم به الكتاب فهو قضاء الله تعالىٰ بيننا ، وإلىٰ هذا الأمر الواضح يرجع قبول الإمام عليّ عليه السلام بتحكيم كتاب الله بينه وبين البغاة .. والأمر هكذا مع السنّة النبويّة ، وقد أمرنا أن نردّ إليها نزاعاتنا وخلافاتنا ، فما حكمت به فهو قضاء رسول الله ، وإلىٰ هذا الفهم يرجع أمر الإمام عليّ عليه السلام لعبد الله بن عباس حين بعثه للاحتجاج علىٰ الخوارج ، حيث أمره أن يحاكمهم إلىٰ سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .. وكلّ ذلك ، صغيره وكبيره ، ماضيه وحاضره ، رهن بحفظ السنّة النبويّة المطهّرة الشريفة .

أمر النبيّ بحفظ السنّة :

ـ قال صلى الله عليه وآله وسلم : « نضّر اللهُ امرأً سمع منّا حديثاً فحفظه حتّىٰ يبلّغه غيره ، فرُبّ حامل فقه ليس بفقيه ، وربّ حامل فقه إلىٰ مَن هو أفقه منه »[٣].

ـ وكان صلى الله عليه وآله وسلم في بعض خُطبه التي شحنها بالأحكام ، من أمر ونهي وبيان ، يكرّر مراراً قوله : « ألا فليبلّغ الشاهدُ الغائب » كما هو ظاهر في خطبته في حجّة الوداع ، وفي خطبته بغدير خُمّ .

---

(١) الأحزاب ٣٣ : ٣٦ .

(٢) النساء ٤ : ٦٥ .

(٣) جامع بيان العلم : ح / ١٦٠ ـ ١٧٥ .

وغير هذا كثير في منزلة السنّة ولزوم حفظها، وهو بديهيّ أيضاً في شأن ثاني مصادر التشريع، المصدر الذي كانت مهمّته الأولىٰ التبيين عن المصدر الأول ـ القرآن ـ وتفصيله، وترجمة أحكامه وتعاليمه في الواقع المعاش، الأمر الذي لا يمكن إيكاله الىٰ مصدر آخر غير النبيّ ﷺ وسنّته، فحفظ السنّة شرط حفظ الدين كلّه إذن.

ثمّ عزّز النبيّ ﷺ ذلك بلزوم صيانتها من أي دخيل في قول أو عمل، فقال ﷺ:

ـ «إنّ كذباً عليَّ ليس ككذب علىٰ غيري، مَن يكذب عليّ بُني له بيت في النار».

ـ «من كذب عليَّ فليتبوّأ مقعده من النار»[1].

ـ «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه، فهو رَدٌّ»[2].

ـ «كلّ بدعة ضلالة، وكلّ ضلالة في النار»[3].

حصيلة واحدة:

من قراءة لتلك المقدّمات، أيَّ قراءة، وبأيّ اتجاه، سوف نتوقّع حصيلة واحدة، وهي أنّ تدوين السنّة في عهد النبي ﷺ كان أمراً مألوفاً، يزاوله بعض من قدر عليه من الصحابة، وليس أمراً محتملاً وحسب.

فهل لهذه الحصيلة ما يؤيّدها من الواقع في ذلك العهد، فتكون حقيقةً ثابتة،

---

(١) مسند أحمد ٣: ١٧٦، ٥: ٤١٢، وغيره كثير.

(٢) مسند أحمد ٦: ٢٤٠، ٢٧٠، سنن ابن ماجة ١: ح/١٤.

(٣) مسند أحمد ٣: ٣١٠، الكافي ١ ـ كتاب ٢ ـ باب ١٩ ح/٨، ١٢.

تستوي عندها قراءتنا لتلك المقدّمات الصحيحة علىٰ قوائمها.. أم الواقع خلاف ذلك، فتبقىٰ تلك المقدمات الصحيحة نظريات عائمة ليس لها قرار ؟

هذا ما نقرأه في بحثنا الأساس الآتي، حيث تداخُلُ الأرقام، وتعانق الأدلّة، ورجوع إلىٰ العهد النبوي، الأصل، بين فقرة وأخرىٰ.

السنّة والتدوين في ربع قرن:

هنا ثلاث علامات فارقة، أجملها الذهبي، ونُفصّلها في نقاط مع مزيدٍ من التوثيق:

الأولىٰ ـ الاحتياط في قبول الأخبار:

قال الذهبي: كان ـ أبو بكر ـ أوّل من احتاط في قبول الأخبار.. إنّ (الجدّةَ) جاءت إلىٰ أبي بكر تلتمس أن تورث، فقال: ما أجد لك في كتاب الله شيئاً، وما علمتُ أنّ رسول الله ﷺ ذكر لكِ شيئاً! ثمّ سأل الناس، فقام المغيرة فقال: حضرتُ رسول الله ﷺ يعطيها ـ أي الجدّة ـ السُدس. فقال له أبو بكر: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك، فأنفذه لها أبو بكر[1].

هذا الخبر تضمّن فوائد جليلة، كان (الاحتياط في قبول الأخبار) أوّلها، وثمّ فائدتان لم يذكرهما الذهبي هما:

أ ـ في عدالة الصحابي: إنّ هذا الاحتياط كان إزاء رواية الصحابي عن رسول الله مباشرةً، فالمغيرة، الصحابي، كان يروي عن مشاهدة قد يصحبها سماع أيضاً، يقول: «حضرتُ رسول الله ﷺ يعطيها السدس» ومع ذلك كان

---

(١) تذكرة الحفّاظ ١ : ٢.

أبو بكر يحتاط في قبول روايته، حتىٰ وجد لها شاهداً حضر ذلك أو سمعه من رسول الله ﷺ.

وهذا مبدأ متين، منسجم مع ما قرّره النبيّ ﷺ في حفظ السنّة وصيانتها، و هو مخالف تماماً لمبدأ (عدالة الصحابي) وقبول روايته مطلقاً، وإعفائه من قواعد الجرح والتعديل.

وسوف نجد أنّ موقف أبي بكر هذا قد سلكه عمر، وسلكه عثمان، وسلكه عليّ عليه السلام، سلكوه جميعاً إزاء رواية الصحابي عن رسول الله ﷺ مباشرةً، ليتّضح من هذا كلّه بما لا شك فيه: أنّ مبدأ (عدالة الصحابي) قد ولد متأخّراً، ولم يكن له أثر حتىٰ نهاية خلافة عليّ عليه السلام، بل وبعدها أيضاً بزمن غير قليل!

قال الخطيب البغدادي في الردّ علىٰ من زعم أنّ العدالة هي إظهار الإسلام و عدم الفسق الظاهر: يدلّ علىٰ صحّة ما ذكرناه أن عمر بن الخطاب ردّ خبر فاطمة بنت قيس، وقال: « ما كنّا لندع كتاب ربّنا وسنّة نبيّنا لقول امرأة لا ندري أحفظت أم لا ». قال: وهكذا اشتهر الحديث عن علي بن أبي طالب انّه قال: « ما حدّثني أحد عن رسول الله ﷺ إلّا استحلفته » ومعلوم أنّه كان يحدّثه المسلمون[١] ويستحلفهم مع ظهور إسلامهم، وأنّه لم يكن يستحلف فاسقاً ويقبل خبره، بل لعلّه ما كان يقبل خبر كثير ممن يستحلفهم مع ظهور إسلامهم وبذلهم له اليمين!

وكذلك غيره من الصحابة روي عنهم أنّهم ردّوا أخباراً رويت لهم ورواتها ظاهرهم الاسلام، فلم يطعن عليهم في ذلك الفعل، ولا خولفوا فيه، فدلّ علىٰ أنّه مذهب لجميعهم، إذ لو كان فيهم من يذهب إلى خلافه لوجب بمستقر

---

(١) أي من الصحابة، فالذي يحدّث عن رسول الله ﷺ ينبغي أن تكون له صحبة.

العادة نقل قوله إلينا[١]..

إذن فمبدأ (عدالة الصحابي) ليس له عين ولا أثر في عهد الصحابة ، وسوف يأتي في الفقرات اللاحقة مزيد من الشواهد الحيّة على ذلك .

ب ـ **في علم الصحابي** : تحدّث المغيرة هنا عن قضاء النبيّ في سهم الجدّة ، وكان قد شهده بنفسه ، وتحدّث محمد بن مسلمة عن شهوده ذلك القضاء أيضاً ، في حين ما زال غائباً عن أبي بكر ، ونحو هذا قد حصل مع عمر أيضاً ، فربّما غابت عنه سنّة مشهورة ، كما في قصّته مع أبي موسىٰ الأشعري حين حدّثه بحديث : « إذا سلّم أحدكم ثلاثاً فلم يُجَب فَلْيَرجِع » فقال له عمر : لتأتينّي علىٰ ذلك ببيّنة أو لأفعلنّ بك !!

فانطلق إلىٰ مجلس من الأنصار ، فقالوا : لا يشهد إلّا أصاغرنا ! فقام أبو سعيد الخدري فشهد له عند عمر ، فقال عمر : خَفِيَ عليَّ هذا من أمر النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ، ألهاني الصفق بالأسواق ![٢]

فهذه سنّة مشهورة كان يتعلّمها أصاغر القوم ، وقد خفيت عليه ..

وكذا غاب عنه حكم السَقط ، حتّىٰ أخبره المغيرة ومحمد بن مسلمة بقضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ،[٣] وغير ذلك أيضاً .

فهذه نافذة مطلّة علىٰ حقيقة واقعة ، وهي أنّ الصحابي ليس بوسعه أن يحيط بجميع السنّة ، أقوال النبيّ وأفعاله وتقريراته ، فمنها ما يغيب عنه فلا يشهده ،

---

(١) الكفاية في علم الرواية : ٨٣ مختصراً .

(٢) صحيح البخاري ـ الاعتصام بالكتاب والسنّة ـ باب ٢٢/ ٦٩٢٠ ، تذكرة الحفّاظ ١ : ٦ .

(٣) صحيح البخاري ـ الاعتصام بالكتاب والسنّة ـ باب ١٣/ ٦٨٨٧ تذكرة الحفّاظ ١ : ٧ ـ ٨ ، المستدرك وتلخيصه ١ : ح/٣٢٦ .

ولا يسمع به بعد ذلك إلّا في نازلة كهذهِ.

وأيضاً فهم في ما يشهدوه علىٰ تفاوت كبير في الحفظ والوعي:

قال البراء بن عازب: ما كلّ الحديث سمعنا من رسول الله ﷺ، كان يحدّثنا أصحابنا، وكنّا مشتغلين في رعاية الإبل[١].

وقال مسروق ـ التابعي ـ: جالستُ أصحاب محمد ﷺ فكانوا كالإخاذ[٢]، الإخاذة تروي الراكب، والإخاذة تروي الراكبين، والإخاذة لو نزل بها أهل الأرض لأصدرتهم، وإنّ عبدالله ـ يعني ابن مسعود ـ من تلك الإخاذ[٣].

ومسروق أيضاً قال: شاممتُ أصحاب محمد ﷺ فوجدتُ علمهم انتهىٰ إلىٰ ستّة: عليّ، وعمر، وعبد الله، وزيد، وأبي الدرداء، وأُبَيّ.. ثمّ شاممتُ الستّة فوجدت علمهم انتهىٰ إلىٰ عليّ وعبدالله![٤]

وأنهى غيره علم الصحابة إلىٰ ستّة أيضاً، هم المتقدّمون بأعيانهم إلّا أبا الدرداء فقد أبْدَله بأبي موسىٰ الأشعري، ثمّ أنهىٰ علم الستّة إلى عليّ وعمر.[٥]

وخلاصة القول عند ابن خلدون: إنّ الصحابة كلّهم لم يكونوا أهل فُتيا، ولا كان الدين يؤخذ عن جميعهم، وإنّما كان ذلك مختصّاً بالحاملين للقرآن

---

(١) الكفاية في علم الرواية: ٨١، ٨٣ مختصراً.

(٢) الاخاذ: واحدها إخاذة، وهي الغدير.

(٣) الطبقات الكبرىٰ ٢: ٣٤٣.

(٤) الطبقات الكبرىٰ ٢: ٣٥١، سير أعلام النبلاء ١: ٤٩٣ ـ ٤٩٤، والنووي في التقريب / تدريب الراوي ٢: ١٩٣.

(٥) الطبقات الكبرىٰ ٢: ٣٥١.

العارفين بناسخه ومنسوخه ، ومتشابهه ومحكمه ، وسائر دلالاته ، بما تلقّوه من النبيّ ﷺ أو ممّن سمعه منهم وعن عليتهم ، وكانوا يسمّون لذلك : (القرّاء) لأن العرب كانوا أمّة أميّة[١].

الفارقة الثانية ـ المنع من التحديث :

قال الذهبي : إنّ الصدّيق جمع الناس بعد وفاة نبيّهم ، فقال إنّكم تحدّثون عن رسول الله ﷺ أحاديث تختلفون فيها ، والناس بعدكم أشدّ اختلافاً ، فلا تُحدّثوا عن رسول الله شيئاً ، فمن سألكم فقولوا : بيننا وبينكم كتاب الله ، فاستحلّوا حلاله وحرّموا حرامه ![٢]

فهنا أكثر من مشكلة ظاهرة ، منها :

أ ـ ما يعود إلى (عدالة الصحابي) فيعزّز ما ذكرناه آنفاً .

ب ـ ظهور الاختلاف بين الصحابة في نقل السنّة ، الىٰ القدر الذي دعا أبا بكر إلىٰ منعهم من ذكر شيء من حديث رسول الله ﷺ .

لكن هناك من الاختلاف ما لا ضير فيه ، كاختلاف اللفظ مع حفظ المعنىٰ تامّاً ، كحديث « من كذب عليّ فليتبوّأ مقعده من النار » ويروىٰ « من قال عليّ ما لم أقل فقد تبوّأ مقعده من النار » فهما شيء واحد وإن اختلف اللفظ ، وليس في هذا محذور بلا خلاف ، والحديث كلّه قد يكون عرضةً لهذا ، إذ الغالب أنّ الصحابي إنّما يسمع الحديث من النبيّ ﷺ مرّةً ، فإذا نقله من حفظه بعد زمن غير يسير ، فهو عرضة لاختلاف اللفظ ، وليس هذا مطّرداً في كلّ الأحوال ، فربّ لفظ

---

(١) مقدمة ابن خلدون : ٥٦٣ ـ الفصل السابع من الباب الرابع / في علم الفقه .

(٢) تذكرة الحفاظ ١ : ٢ ـ ٣ .

إذا تبدّل بآخَر فقد بعض دلالته ، أو جاء اللفظ بدلالة زائدة لم تكن من الحديث !

وهناك اختلافات أُخرىٰ خطيرة ، مصدرها وهم الصحابي أو نسيانه ، أو سماعه طرفاً من الحديث فقط ، ونحو ذلك ، ولقد ردّ كثير من الصحابة اختلافات ظهرت من هذا النوع ، فمن ذلك :

ـ حديث عمر وعبدالله بن عمر : « إنّ الميت يعذّب ببكاء أهله عليه » فردّته عائشة ، فقالت : إنّكم تحدّثون عن غير كاذبين ولكن السمع يخطىء ، والله ما حدّث رسول الله أنّ الله يعذِّب المؤمن ببكاء أهله عليه ! حسبكم القرآن ﴿ ولا تزر وازرة وزر أُخرىٰ ﴾ إنّما قال : « إنّه ليعذّب ، بخطيئته وذنبه ، وإنّ أهله ليبكون عليه » .

وقد استدركت عائشة كثيراً علىٰ أحاديث ابن عمر وأبي هريرة وأنس بن مالك وغيرهم ، جمعها الزركشي في كتاب أسماه (الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة علىٰ الصحابة) .

ـ وردّ الزبير رجلاً كان يحدّث عن رسول الله ﷺ ، فقال له : أنت سمعت هذا من رسول الله ؟

قال الرجل : نعم .

قال الزبير : هذا وأشباهه مما يمنعاني أن أتحدّث عن النبي ! قد لعمري سمعتَ هذا من رسول الله ، وأنا يومئذٍ حاضر ، ولكن رسول الله ابتدأ بهذا الحديث فحدّثناه عن رجل من أهل الكتاب ، فجئت أنت بعد انقضاء صدر الحديث ، فظننتَ أنّه حديث رسول الله ![1]

---

(١) محمود أبو ريّة / أضواء على السنّة المحمدية : ١١٦ ـ ١١٧ عن ابن الجوزي .

ـ ومن هذا الصنف ما تقدّم في اختلاط أحاديث أبي هريرة عن النبيّ ﷺ بأحاديثه عن كعب الأحبار.

ـ ومنه قول عمران بن حصين: « و الله إن كنت لأرىٰ أنّي لو شئت لحدّثتُ عن رسول الله يومين متتابعين، ولكن بطّأني عن ذلك أنّ رجالاً من أصحاب رسول الله ﷺ سمعوا كما سمعتُ، وشهدوا كما شهدت، ويحدّثون أحاديث ما هي كما يقولون! وأخاف أن يُشَبّه لي كما شُبِّه لهم، فأُعلمك أنّهم كانوا يغلطون ـ وفي رواية يخطئون ـ لا أنّهم كانوا يتعمّدون »[1].

هذه نبذة عن اختلاف الصحابة في الحديث، الذي سيكون سبباً في اختلافات أكبر حين ينتقل إلىٰ المواضيع المستفادة من الحديث، في العقيدة والفقه والتفسير، وغيرها من نواحي المعرفة، وهذه كلّها سوف تكون بلا شكّ محاور نزاع الأجيال اللاحقة، وهذا ما رآه أبو بكر، فلجأ إلىٰ قراره الأخير في المنع من الحديث والاكتفاء بالقرآن.

لكن هل كان المنع من رواية الحديث النبوي ومن الرجوع إليه في الفُتيا هو الحلّ الأمثل لهذه المشكلة؟ هذا علىٰ فرض كونه من صلاحيات الخليفة، وأنّ الخليفة مخوّل أن يوقف السنّة النبوية متىٰ شاء، روايةً وفتيا، وتدويناً أيضاً كما سيأتي!

أمّا إذا كان هذا كلّه فوق الخليفة وصلاحياته، فثمّة ما ينبغي التوقّف عنده طويلاً إذن!

وفي جميع الأحوال يتردّد السؤال: هل كان المنع من رواية الحديث النبوي واعتماده في الفُتيا، هو الحلّ الأمثل لهذه المشكلة؟

---

(١) ابن قتيبة / تأويل مختلف الحديث: ٤٩ ـ ٥٠.

ج ـ والمشكلة الثالثة التي يثيرها حديث أبي بكر، هي: ما سيعقب قرار المنع من ضياع لبعض السنن، كثيراً كان أو قليلاً! خصوصاً حين يمضي الأمر هكذا لعدّة سنين.

ـ في عهد عمر:

استمرّ هذا المنع من الحديث زمن عمر كلّه، ولم يقتصر حكمه علىٰ أبي هريرة وكعب الأحبار اللذين اتهمها في الحديث، وتوعّدهما بالطرد إلى ديارهما الأُولى إن هما لم يكفّا عن الحديث..

بل سرىٰ إلى رجال من خيار الصحابة، فيهم: عبدالله بن مسعود، وأبو الدرداء، وأبو مسعود الأنصاري، فقال لهم: قد أكثرتم الحديث عن رسول الله! فحبسهم في المدينة[1].

وسرىٰ أيضاً إلىٰ أُمَرائه، فقد كان يأخذ عليهم العهد باجتناب الرواية عن رسول الله ﷺ، وربّما بالغ في هذا فمشىٰ مع عماله بعض الطريق يودّعهم، ثم يذكر لهم أنّه إنّما خرج معهم لأجل هذه الوصية: «إنكم تأتون أهل قرية لهم دويّ بالقرآن كدويّ النحل، فلا تصدّوهم بالأحاديث فتشغلوهم، جرّدوا القرآن، وأقلّوا الرواية عن رسول الله، وأنا شريككم».

فلمّا قدم بعضهم العراق قالوا له حدّثنا. قال: نهانا عمر[2].

حتّى توفّي عمر على هذه السيرة آخر سنة ٢٣ هـ.

وهذه السيرة أيضاً جاءت علىٰ خلاف الحديث الذي رواه أبو موسىٰ

(١) تذكرة الحفاظ ١: ٧.

(٢) تذكرة الحفاظ ١: ٧، المستدرك ١ح/ ٣٤٧ وصححه الحاكم والذهبي.

الغافقي عن رسول الله ﷺ أنّه قال : « عليكم بكتاب الله وسترجعون إلىٰ قوم يحبّون الحديث عنّي ـ أو كلمة تُشبهها ـ فمن حفظ شيئاً فليُحدّث به ، ومن قال عليَّ ما لم أقل فليتبوّأ مقعده من النار » وقال أبو موسىٰ : هذا آخر ما عهد إلينا رسول الله ﷺ ![(١)]

ـ وفي عهد عثمان :

خطب الناس ، فقال : « لا يحلّ لأحد يروي حديثاً لم يُسمع به في عهد أبي بكر ولا في عهد عمر ، فإنّه لم يمنعني أن اُحدّث عن رسول الله أن لا أكون من أوعىٰ أصحابه ، إلّا أنّي سمعته يقول : من قال عليّ ما لم أقل فقد تبوّأ مقعده من النار ». [(٢)]

لكنّ عثمان لم يتّبع شدّة عمر وسيرته في هذا الأمر ، فأطلق الصحابة الذين حبسهم عمر في المدينة ، وقد ذُكر فيهم مع ابن مسعود وأبي الدرداء وأبي مسعود الانصاري ، ثلاثة آخرون ، هم : صادق اللهجة أبو ذرّ ، وعبدالله بن حذيفة ، وعقبة بن عامر ، فكل هؤلاء لم يلتزموا أمر عمر في ترك الرواية عن رسول الله ﷺ .[(٣)]

لنعرف من ذلك أنّ قرار المنع لم يكن إجماعاً ، وإنّما كان رأياً يراه الخليفة فيحمل الصحابة عليه ، ثم لم يكن جميعهم ممّن استجاب لهذا الأمر وتقيّد به ، فكان تمرّدهم هذا سبباً في حفظ الكثير من السنن التي قد يطالها النسيان حين تأتي عليها السنون وهي في طيّ الكتمان .

---

(١) المستدرك وتلخيصه ١ : ١٩٦ح / ٣٨٥.

(٢) منتخب كنز العمّال ٤ : ١٧٢ عن ابن سعد وابن عساكر (وهو في الطبعة القديمة في هامش مسند أحمد ٤ : ٦٤ ـ ٦٥) .

(٣) ابن حبان / كتاب المجروحين ١ : ٣٥.

د ـ حديث المنع والنبوءة الصادقة : وآخر المشكلات وربّما أخطرها دلالةً ، أننا نجد في هذا النصّ المنقول عن أبي بكر ، أوّل ظهور لتلك النبوءة الصادقة التي أخبر بها النبي الأعظم ﷺ في تحذيره الخطير وقوله الشهير : « يوشك الرجل متّكئاً علىٰ أريكته ، يُحَدَّثُ بحديثٍ من حديثي ، فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله عزّ وجلّ ، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه ، وما وجدنا فيه من حرام حرّمناه ! ألا وإنّ ما حرّم رسول الله مثل ما حرّم الله »[١].

انظر ثانية في نصّ حديث أبي بكر : « ... فلا تحدِّثوا عن رسول الله شيئاً ، فمن سألكم فقولوا : بيننا وبينكم كتاب الله ، فاستحلّوا حلاله ، وحرّموا حرامه » !

إنّه ظهور مبكّر جدّاً لتلك النبوءة ، ولقد كان حديث النبي ﷺ يُشعر بقرب ظهورها ، إذ استهل الحديث بقوله : « **يوشَك** » ولم يقل : (يأتي على الناس زمان) كما في إخباره عن الغيب البعيد .[٢]

الفارقة الثالثة ـ منع تدوين الحديث :

قالت عائشة : جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ ، وكانت خمسمائة حديث ، فبات ليلته يتقلّب كثيراً ، فلمّا أصبح قال : أي بُنيّة ، هلمّي الأحاديث التي عندك ، فجئته بها ، فدعا بنار فحرقها ! فقلتُ : لِمَ أحرقتها ؟ قال : خشيت أن أموت وهي عندي فيكون فيها أحاديث عن رجل قد ائتمنته ووثقت به ، ولم

---

(١) سنن ابن ماجة ١ح / ١٢ والنصّ عنه ، ح / ١٣ ، ح / ٢١ ، سنن الترمذي ٥ح / ٢٦٦٣ ،ح / ٢٦٦٤ ، سنن أبي داود ٣ح / ٣٠٥٠ و٤ح / ٤٦٠٤، ح / ٤٦٠٥ ، مسند أحمد ٤ : ١٣١ ،١٣٢، و٦ : ٨، المستدرك ١ : ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٢) في لسان العرب (وشك) / الوشيك : السريع .. أمر وشيك : سريع .. وأوشك : أسرع ، ومنه قولهم : يوشك أن يكون كذا .

يكن كما حدّثني ، فأكون قد نقلتُ ذاك ![1]

لكنّ هذه الحيطة وهذه الدقّة ينبغي أن لا تتجاوز أحاديث سمعها من بعض الصحابة يحدّثون بها عن رسول الله ﷺ ، كما هو صريح في قوله : « فيكون فيها أحاديث عن رجل قد ائتمنته ووثقت به ، ولم يكن كما حدّثني » .

أما الأحاديث التي سمعها هو مباشرةً من النبيّ ﷺ فهي في منجاة من ذلك ، إلّا أن يقال إنّه لم يميّز بين ما سمعه هو مباشرةً وبين ما نُقل له ، وهذا غير وارد ، وحتّىٰ لو حصل مع بعضها فلا يمكن حصوله مع جميعها حتّىٰ لم يعد يعرف حديثاً واحداً سمعه من فم النبيّ ﷺ ! فلماذا أوقع الحرق علىٰ الجميع ؟!

لعل هذا الاضطراب هو الذي حمل الذهبي علىٰ تكذيب الخبر ، فقال : فهذا لا يصحّ ، والله أعلم[2] .

فإذا لم يصحّ هذا ،فلم يثبت عن أبي بكر غيره في شأن تدوين الحديث النبوي الشريف ، إلّا ما ورد في كتابته بعض كتب النبيّ ﷺ ، والتي ضمّنها جملة من السنن ،ككتاب فرائض الصدقة ـ الزكاة ـ الذي كتبه أبو بكر إلىٰ عمّاله فجعل أوّله : « إنّ هذه فرائض الصدقة التي فرضَ رسول الله ﷺ على المسلمين ،التي أمر الله عزّ وجلّ بها رسول الله ﷺ فمن سُئل من المسلمين علىٰ وجهها فليُعْطِها . . . » الكتاب[3] .

فهذا يعني أنّ تدوين الحديث علىٰ أصل الإباحة ، وهي مستفادة حتى من الحديث الأوّل على فرض صحّته ، فمبادرة أبي بكر بجمع الحديث وتدوينه في

(١) تذكرة الحفّاظ ١ : ٥ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) مسند أحمد ١ : ١١ ، صحيح البخاري ـ كتاب الزكاة ـ زكاة الغنم ، سنن أبي داود ـ كتاب الزكاة ح /١٥٦٧ ـ ١٥٧٠ ، سنن النسائي ح /٢٢٣٥ .

كتابٍ دليلٌ على أنّه لم يعرف فيه إلّا الإباحة ، ثمّ لمّا حرقه لم يكن حرقه لورود النهي عن كتابة الحديث ، وإنّما لخشية تطرّق الوهم إليه ..

ومضىٰ الأمر على هذه الحال حتّىٰ جاء عمر ، فأراد أن يكتب السنن ، فاستفتىٰ أصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك ، فأشاروا عليه بأن يكتبها ، ثم بدا له أن لا يكتبها .. ثمّ بعث إلىٰ الأمصار : من كان عنده شيء فليمحه ![1]

وحدّث مالك بن أنس : أنّ عمر بن الخطّاب أراد أن يكتب هذه الأحاديث ، أو كتبها ، ثم قال : لا كتاب مع كتاب الله ![2]

هذه أيضاً أدلّة كافية على عدم ورود شيء في النهي عن تدوين السنّة ، وإلّا لما همّ عمر بكتابتها ، واستشار الصحابة فأجمعوا على كتابتها .

فما كان المنع إذن إلّا برأي رآه عمر ، ولم ينسبه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

وراح الصحابة من وراء الخليفة يكتبون الحديث والسنن ، ما سمعوه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما حدّثهم به إخوانهم عنه صلى الله عليه وآله وسلم ، حتّى كثرت عندهم الكتب[3] ، فبلغ خبرها عمر ، فقام فيهم خطيباً ، فقال : « إنّه قد بلغني أنّه قد ظهرت في أيديكم كتب ، فأحبّها إلى الله أَعْدَلُها وأَقْوَمُها ، فلا يُبقينّ أُحدٌ عنده كتاباً إلّا أتاني به ، فأرىٰ فيه رأيي » . فظنّوا أنّه يريد أن ينظر فيها ويقوّمها على أمر لا يكون فيه اختلاف ، فأتوه بها ، فأحرقها بالنار ![4]

---

(١) جامع بيان العلم ١ : ٧٨ ح /٣١٣ ، ٣١٥ .

(٢) جامع بيان العلم ١ : ٧٨ ح /٣١٢ .

(٣) أحصى الدكتور الأعظمي ٥٢ صحابياً كتبوا الحديث أو أجازوا كتابته ، انظر : دراسات في الحديث النبوي : ٩٢ .

(٤) الطبقات الكبرىٰ ٥ : ١٨٨ ، تقييد العلم : ٥٢ .

كتابة السنّة تصدّ عن القرآن!!

تلك هي أهم الحجج التي تمسّك بها المانعون من تدوين السنّة، ومن رواية الحديث أيضاً، خشية أن يشغلهم ذلك عن القرآن، كما انشغل أهل الكتاب بكتب أحبارهم عن كتاب ربّهم![١]

لكن هل يصحّ ذلك، وما السنّة، بالدرجة الاولى، إلّا تبياناً للقرآن وتفصيلاً لأحكامه؟!

نترك الجواب للصحابي الفقيه الذي بعثه عمر بن الخطاب إلى البصرة يفقّه أهلها، عمران بن حصين[٢]: كان عمران بن حصين جالساً ومعه أصحابه، فقال له رجل: لا تحدّثونا إلّا بالقرآن.

فقال عمران: أُدْنُهْ! فدنا منه[٣]، فقال له: أرأيت لو وكِلتَ أنت وأصحابك إلى القرآن أكنت تجد فيه صلاة الظهر أربعاً، وصلاة العصر أربعاً، والمغرب ثلاثاً تقرأ في اثنتين؟!

أرأيت لو وكِلتَ أنت وأصحابك إلى القرآن أكنت تجد الطواف بالبيت سبعاً، والطواف بالصفا والمروة؟! ثم قال: أي قوم، خذوا عنّا، فإنّكم والله إن لا تفعلوا لتضلُّنّ![٤]

---

(١) انظر: سنن الدارمي ١ح/٤٧٥، تقييد العلم: ٥٣، ٥٦، جامع بيان العلم: ٧٩ح/٣١٨ و ٣١٩، أصول الحديث: ١٥٤، ١٥٦، ١٥٨، علوم الحديث ومصطلحه: ٣٠ ـ ٣١.

(٢) انظر ترجمته في أُسد الغابة والإصابة.

(٣) في رواية ابن عبدالبر ـ قال له: إنّك امرؤ أحمق...

(٤) الكفاية في علم الرواية: ١٥، جامع بيان العلم: ٤٢٩ واختصرها.

ـ والتابعي أيوب السختياني كان يقول : « إذا حدّثتَ الرجل بالسنّة ، فقال : دعنا من هذا وحدّثنا بالقرآن . فاعلم أنّه ضالّ مُضِلّ » ![١]

ـ وقال مكحول والأوزاعي : « الكتاب أحوج إلىٰ السنّة ، من السنّة إلىٰ الكتاب »[٢].

ولعلّ هذا من الواضحات التي ينبغي ألّا ينازَع فيها .

وبعد ذلك فإن السنّة إنّما تدعو إلى القرآن : تلاوته ، والتدبّر فيه ، وفهمه ، والائتمام به باتّباع أمره وإرشاده ، وتُحذّر من تركه ومخالفته ومجافاته .

فليست إذن بشاغلةٍ عن القرآن ، ولا لقارىء القرآن عنها غنى .

إذن ثمّة فرق كبير بين موقع السنّة من القرآن وبين موقع كتب الأحبار والرهبان من التوراة والإنجيل !

ـ ومما يثير الدهشة والاستفهام ، أنّه في الوقت الذي كان يُشدَّد فيه علىٰ المنع من رواية الحديث بحجّة شَغْل القلوب بالقرآن وحده ، كانت تصدر في الوقت ذاته وصايا بتعلّم الشعر والاهتمام به !

فقد كتب عمر إلى أبي موسىٰ الأشعري ـ عامله على البصرة ـ أن يأمر أهلها برواية الشعر « فإنّه يدلّ علىٰ معالي الأخلاق » وأبلغ منه ما كتبه إلى المغيرة في الكوفة ، يأمره بجمع كلّ ما أنشده شعراؤها في الجاهلية والاسلام ![٣]

تُرىٰ والحديث النبوي؛ ألا يدلّ على صواب فهم القرآن ومعرفة الأحكام

---

(١) الكفاية في علم الرواية : ١٦ .

(٢) جامع البيان العلم : ٤٢٩ .

(٣) كنز العمال ١٠ : ٣٠٠ح/٢٩٥١٠ ، ٣ح/٨٩٣٥ .

والسنن ومعالي الأخلاق ؟!

وأيّما أشغلُ للناس عن القرآن ومعرفته؛ رواية الحديث ، أم رواية الشعر ؟!

ألا يثير هذا استفهاماً لا تحمل له كلّ أخبار المنع من التدوين وما قيل في تبريرها جواباً ؟!

أهو مجرّد تناقض بين قولين ، أم الأمر كما وصفه بعض المحقّقين ، حين رأىٰ أن السبب الحقيقي لمنع رواية الحديث هو صدّ الناس عن أحاديث تُذكّر بحقوق أهل البيت عليهم السلام ومنزلتهم ، لما في تذاكرها وتداولها من آثار غير خافية على الخليفة ![1]

فلنقل إذن إنّ (مصلحة أمن الدولة) هي التي اقتضت منع رواية أحاديث النبيّ ﷺ ، وليس شيئاً آخر تعود فيه التهمة إلى الحديث النبوي نفسه ، كما في هذا العذر الذي رأىٰ الحديث يصدّ عن القرآن .. أو تعود فيه التُهم والطعون على القرآن الكريم نفسه ، كما في العذر الآخر ، الآتي :

اختلاط السنّة بالقرآن :

هو ثاني أهم الحجج التي فُسّر بها المنع من تدوين السنّة[2].

فإذا كان في الصحابة من يقع في مثل هذا الوهم ، كالذي حصل في دعاء الخلع ، ودعاء الحفد ، وسنّة الرجم ، وعدد الرضعات أو غيرها[3]..

---

(١) محمد رضا الحسيني الجلالي / تدوين السنة الشريفة : ٤٠٩ ـ ٤٢١ .

(٢) انظر : تقييد العلم : ٥٦ ، أُصول الحديث : ١٥٩ .

(٣) انظر : صحيح البخاري ـ كتاب المحاربين ـ باب رجم الحبلى ح/٦٤٤٢ ، الاتقان ١ : ١٨٤ ـ ١٨٥ .

فإنّ هذا كلّه قد حسمه جمع القرآن في المصحف المرتّب ، وقد حصل هذا مبكّراً جدّاً بعد وفاة الرسول ﷺ ، فلم يبق بعد ذلك أدنى قيمة لوهمٍ يحصل من هذا النوع ، فهذه الأوهام المنقولة في الصحاح والسنن عن بعض الصحابة ، لم تؤثر شيئاً ، ولا زادت في القرآن ولا نقصت منه .

أما إذا حصل الوهم والخلط بعد جيل الصحابة ، فهو أولىٰ أن يهمل ولا يُعتنىٰ به .

إنّ التمسّك بمثل هذه الشبهة يوقع أصحابه بأكثر من تناقض :

ـ فمرّة يناقضون ما سلّموا به من انتهاء جمع القرآن في مصحف على أتمّ صورة ، وعلى شرط التواتر . .

ـ ومرّةً يناقضون ما سلّموا به من إعجاز القرآن ، وأنّ الحديث النبوي ليس معجزاً ، بل ولا الحديث القدسي معجز .

ـ ومرةً يناقضون ما احتجّوا به لسلامة القرآن من أدنى تغيير أو تحريف ، من قوله تعالى : ﴿ **إنّا نحن نزلنا الذكر وإنّا له لحافظون** ﴾ فكيف يخشون اختلاط الحديث بالقرآن ، وقد نزلت هذه الآية قبل هذا العهد ، تقول لهم : اكتبوا أحاديث نبيّكم ، واكتبوا العلم ولا تخشوا اختلاط ذلك بالقرآن ، لأنّا ﴿ **نحن نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون** ﴾ !

ومهما كان فلا تنجو هذه الحجّة من أن تمسّ سلامة القرآن الكريم ، وهذا ما لا يريده أصحابها بحال ، ولكن أوقعهم به من حيث لا يشعرون دفاعهم عن هذه السيرة وما رأوه من لزوم تبريرها ، والحقّ أنه ليس شيء من ذلك بلازم ، فما كلُّ رأي يتّخذه صحابي يلزمنا تبريره والدفاع عنه ، ولا كلّ قرار يتخذه الخليفة كذلك .

خلاصة ونتائج :

من هذه القراءة السريعة لتاريخ السنّة في ربع قرن تحصّل أنّ السنّة في هذا العهد كانت تواجه معركة حقيقية متّصلة الحلقات :

ـ فالرجوع إليها في الفُتيا قد صدر فيه المنع مبكّراً .

ـ والتحدّث بها ونشرها لمن لم يسمعها صدر فيه أكثر من قرار بالمنع .

ـ ومن عُنيَ بالحديث ونشره صَدَرَ بحقّه قرار الحبس في المدينة مع الإنذار والتهديد .

ـ وما كُتب منها تعرّض للحرق والإتلاف ، دون تمييز بين الأحكام والفرائض وبين الآداب والمفاهيم والعقائد ، فكان الحرق والإتلاف يقعان على الكتاب بمجرّد العثور عليه ، دون أدنىٰ نظر فيه ، كما مرّ عن عمر في ما جمعه من كتب الحديث التي كتبها بعض الصحابة ، وكما روي عن عبد الله بن مسعود في كتاب جمع شيئاً من أحاديث النبي ﷺ في أهل البيت :

عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه ، قال : جاء علقمة بكتاب من مكّة أو اليمن ، صحيفة فيها أحاديث في أهل البيت ، بيت النبي ﷺ ، فاستأذنّا على عبد الله فدخلنا عليه فدفعنا إليه الصحيفة ، فدعا الجارية ثم دعا بطست فيه ماء ، فقلنا له : يا أبا عبد الرحمن ، اُنظر ، فإنّ فيها أحاديث حساناً .. فجعل يُميثُها فيها ويقول : ﴿ **نحن نقصّ عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك هذا القرآن** ﴾ القلوب أوعية فأشغِلوها بالقرآن ولا تشغلوها بما سواه !![1]

---

(١) تقييد العلم : ٥٤ ، وانظر : أصول الحديث ١٥٥ ـ ١٥٦ .

لكن ثبت عن ابن مسعود موقف آخر من التدوين في خلاف هذا، إذ أخرج ابنه عبدالرحمن كتاباً وحلف أنّه خطّ أبيه بيده[١].

ويمكن حمل هذا التناقض بين الموقفين على أكثر من وجه؛ منها: أنّه قد عدل عن رأيه، فأجاز الكتابة وكتب بنفسه بعد أن كان يمنع من ذلك.. ومنها: أن يكون قد كتب لنفسه خاصّة لأجل أن يحفظ فلا ينسى .. ومنها: أن يكون واثقاً بحفظه وصحّة ما يكتبه، شاكّاً بضبط غيره، إلى حدٍّ جعله كالمتيقّن من تسرّب الوهم والغلط إليهم، ذلك لشدّة اعتداده بضبطه، كما هو شأنه المعروف في القرآن الكريم إذ كان قد غضب غضباً شديداً على عثمان حين أسند مهمّة جمع القرآن إلى زيد بن ثابت ولم يسندها إليه، فكان يقول: ولقد قرأتُ من في رسول الله ﷺ سبعين سورةً وزيدٌ له ذؤابة يلعب مع الغلمان»![٢] .. ومنها : أن يكون موقفه من تلك الصحيفة التي أماثها عائداً إلى موضوعها، فهي صحيفة خاصّة بأحاديث في أهل البيت عليهم السلام، فأماثها لأجل اختصاصها بهذا الموضوع وليس لكونها كتاباً في الحديث النبوي !! لكنّ هذا أضعف الوجوه حين يُنسَب إلى عبدالله بن مسعود الذي ورد عنه حديث كثير في فضائل أهل البيت عليهم السلام، بل أثبت في مصحفه: ﴿ **يا أيها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك من ربّك** ـ أنّ علياً مولى المؤمنين ـ **وإن لم تفعل فما بلّغت رسالته** ﴾[٣].

ومنها : وهو الأرجح والأظهر، أن يكون معتقداً جواز التدوين، فكتب بنفسه، وهو في الوقت ذاته متحفّظ من نشر كتب الحديث لعلّة كان يراها، وقد أفصح عنها في حديثه المتقدّم بقوله: «القلوب أوعية فأشغلوها بالقرآن

(١) جامع بيان العلم : ٨٧ ح /٣٦٣.
(٢) مسند أحمد ١ : ٣٨٩، ٤٠٥، ٤١٤، سير أعلام النبلاء ١ : ٤٧٢.
(٣) الشوكاني / فتح القدير ٢ : ٦٠.

ولا تشغلوها بما سواه» ولأجله أتلف الكتاب الذي رآه. وهذا ظاهر من نصّ كلام ابنه حين أخرج كتاباً وأقسم أنّه من خطّ أبيه بيده، فلو لم يكن المشهور عن أبيه المنع من الكتابة لما اضطر إلى القسم، ولو لم يكن أبوه يجيز الكتابة لما كتب بنفسه واحتفظ بكتابه حتّى صار إلى ولده من بعده، ولما أقسم ولده على ذلك.

وأيّ واحد من هذه الوجوه الخمسة تختار تجده كاشفاً عن قناعة ابن مسعود بأنّ الأصل في السنّة جواز التدوين، وإنّما كان المنع قد صدر منه لرأي رآه، وليس بأمر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

أسئلة تواجه الموقف من السنّة :

ـ ولو رضينا بكل ما قيل في تبرير هذه السياسة والاعتذار عنها، فهل ستجيب تلك التبريرات علىٰ بضعة أسئلة تطرحها هذه الحالة ؟ ومن هذه الأسئلة :

١ ـ **لماذا السنّة** : هل ترك النبيّ سنّته للحرق والإتلاف، أم تركها نوراً وتبياناً وهدى ودستوراً ؟ !

٢ ـ **منزلة السنّة** : هل يحقّ للصحابة مجتمعين تطويق السنّة النبويّة ومحاصرتها بهذه الطريقة أو بما هو أدنىٰ منها ؟ !

٣ ـ **الأمانة على السنّة** : هل وجد الصحابة الذين واجهوا السنّة بهذه الطريقة، أو الذين تحفّظوا عن روايتها خشية الوهم، هل وجدوا أنفسهم مستأمنين على السنّة النبويّة وحفظها وصيانتها ونشرها وتعليمها لمن لم يعلم، وتبليغها لمن يبلغه منها إلّا القليل في عصرهم، ولمن لم يبلغه منها شيء من الأجيال اللاحقة ؟ !

٤ ـ **السنّة لمن** : هل الأجيال اللاحقة ملزمة بهذه السنّة النبوية بكاملها، أم

كانت السنّة خاصّة بجيل الصحابة ليحتفظوا بها لأنفسهم ، عن طريق التورّع عن الحديث ، أو سدّاً لباب الاختلاف في الرواية ، أو خشية الانشغال عن القرآن ، أو خشية الهلاك كما هلك أهل الكتاب ؟ !

٥ ـ حفظ السنّة : أليس المرجّح أن تنتهي هذه السياسة إلىٰ ضياع أشياء من السنّة النبوية ؟ !

لقد قيل في تبرير قلّة الرواية عن بعض الصحابة : إن وفاتهم كانت مبكّرة ، ولو عاشوا إلىٰ عصر نشاط التابعين واهتمامهم بجمع الحديث لظهر منهم حديث كثير .

وهذا بالنظرة الأولىٰ لعلّه يكون مقبولاً ، لكن حين نراه يقال في رجال كانوا في حياتهم يمنعون من رواية الحديث ، ويمتنعون عن تدوينه وربما يمنعون عنه أيضاً ، عندئذٍ سنجده اعتذاراً حاول أن يلقي باللائمة على القَدَر ! دون أن يدفع من المشكلة القائمة شيئاً ، بل هو تأكيد وتثبيت لها .

فالذي قيل في أبي بكر ـ مثلاً ـ : « إنّما لم يرو عنه من الأحاديث المسندة إلاّ القليل ، لقصر مدّته ، وسرعة وفاته بعد النبيّ ﷺ ، وإلاّ فلو طالت مدّته لكثر ذلك عنه جدّاً . . . » ![١]

فهذا صريح بأنّ أحاديث كثيرة جدّاً قد ضاعت بوفاة أبي بكر ، وكذا مع غيره من الصحابة ،[٢] وربما يكون بعض هذا المضاع قد رواه غيره من الصحابة ، لكن رواية أبي بكر ـ مثلاً ـ له سترفعه من درجة الغريب إلىٰ درجة أعلىٰ ، وربّما

---

(١) السيوطي / تاريخ الخلفاء : ٣٩، ٨١، تدريب الراوي ٢ : ١٩٢ .

(٢) وهو كثير ، واستقصاؤه يطول ، وتجد منه أرقاماً جيدة عند مروان خليفات / وركبت السفينة ـ فصل ضياع السنة .

رفعته من مرتبة الآحاد إلى مرتبة التواتر ، من هنا كان ترك التدوين سبباً في ندرة المتواتر من الحديث ، حتّىٰ صرّح بعضهم بعدمه ! مع ما في هذا الادعاء من مبالغة ظاهرة[1].

أما تعليل ذلك بسرعة الموت ، ففيه أمران :

الأمر الأول : أنّ بوسع أبي بكر أن يكتب ما حفظه من الحديث ما دام حيّاً ، ولقد باشر ذلك فعلاً فدوّن خمسمئة حديث ، لكنّه لم يُصبح حتّى أفناها حرقاً !

والأمر الثاني : كان بوسعه أن يدعو الصحابة إلى كتابة ما لديهم ، ثمّ يشكّل شورىٰ واسعة من حُفّاظهم وعلمائهم ليضبطوا ذلك كلّه ، لكنّه ليس فقط لم يصنع هذا ، بل حال دونه ، كما حال دونه عمر ، وبالغ جدّاً حين جمع ما كتبه بعض الصحابة فأفناه بالنار !

إذن لم يكن أولئك الصحابة رضي الله عنهم يشعرون بأنّهم كانوا أُمناء على السنّة النبوية مُستَحفَظين عليها ، يلزمهم جمعها وحفظها وتبليغها لمن وراءهم ، ذلك ، وليس القَدَر وحده هو المسؤول !

وإذا كان الله تعالىٰ قد اخترم أعمارهم قبل تمام الانتفاع بعلمهم وأدائهم ما يحملونه من السنن ، فلم يكن الله تعالىٰ بالذي يُضيع دينه وسنّة نبيّه الذي لا ينطق عن الهوىٰ ، تلك السنّة التي أوحاها إلى نبيّه تبياناً لشريعته وتفصيلاً لأحكامها وآدابها ، وإذا كان ذلك كذلك فقد ضمن الله تعالىٰ لسنّة نبيه من يحفظها ، ولم يكلها إلى رجال لم يبذلوا في حياتهم ما في وسعهم لأجل حفظها مجموعةً ، ولا إلى رجال

---

(١) انظر : تدريب الراوي ٢ : ١٥٩، ١٦١ .

وقفوا دون ذلك لعذر أو لآخر وهذا أوّل ما ينبغي التسليم به، انسجاماً مع الإيمان بضرورة حفظ هذه الرسالة، خاتمه رسالات السماء!

٦ ـ **صيانة السنّة**: كان توقف تدوين الحديث في عصر الصحابة سبباً مباشراً في مشكلة أكبر خطراً، وهي مشكلة الوضع في الحديث، حيث وجد الوضّاعون الأبواب مشرّعة أمامهم ليدسّوا ما يحلوا لهم من أكاذيب وينسبونها إلى الصحابة الذين لم تدوّن أحاديثهم مجتمعةً.

فكان هذا سبباً في فتن واختلاف كبير[١]، لا يقاس إليه أكبر اختلاف كان قد يظهر بين الصحابة في متن حديث، أو نسخِهِ، أو نحو ذلك، مما رآه أبو بكر والزبير وعمران بن حصين عذراً يمنعهم من تدوينها أو روايتها.

ـ قال ابن أبي العوجاء لمّا قُدِّم ليُضرَب عنقه على الزندقة: والله لقد وضعتُ فيكم أربعة آلاف حديث، أُحرّم فيها الحلال، وأُحلّ فيها الحرام![٢]

ـ قال حمّاد بن زيد: وضعت الزنادقة علىٰ النبيّ ﷺ أربعة عشر ألف حديث![٣]

ـ ذكر البخاري أنّه يحفظ مئة ألف حديث صحيح، ومئتي ألف حديث غير صحيح!![٤]

فلو قُدِّر للحديث أن يُجمع ويحفُظ لكان الباب أضيق بكثير على الوضّاعين، إن لم يكن قد يوصد بوجوههم إلىٰ الأبد.

---

(١) يأتي عنها حديث موجز في محلّه لاحقاً.

(٢) الدكتور نور الدين عتر/منهج النقد: ٣٠٢.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) تدريب الراوي ١: ٣٠.

٧ ـ في مرجعية الصحابة : فكلّ الفروع المتقدّمة تلتقي هنا . .

فحين لم يجد كثير من الصحابة أنفسهم مستَحفَظين علىٰ السنّة النبويّة المطهّرة ، ولا بذلوا قصارىٰ الجهود في جمعها وحفظها . . فإمّا أن يكون مصير بعضها النسيان والضياع ، وإمّا أن يكون النبيّ ﷺ قد وضع من الضوابط ما يضمن حفظها ، إن كان لا يريد لها الضياع .

وحين كان النبيّ ، بديهةً ، لا يريد لسنّته الضياع ، ولم تكن السنّة خاصّة بأهل الجيل الأول دون سواهم ، فلا بد من مُستحفَظٍ عليها ، يُسند إليه حفظها وصيانتها ، أهلاً لهذه المهمّة ، معزّزاً بشيء من نصوص الشريعة الهادية إلى هذا المعنىٰ .

هذا ما سوف تكشفه بحوث لاحقة .

أما ما وصفه ابن القيم من حال الصحابة عامّة ، بقوله : « و ألقوا إلىٰ التابعين ما تلقّوه من مشكاة النبوّة خالصاً صافياً ، وكان سندهم فيه عن نبيّهم ﷺ ، عن جبريل ، عن ربّ العالمين ، سنداً صحيحاً عالياً ، وقالوا : هذا عهد نبيّنا إلينا وقد عهدناه إليكم ، وهذه وصيّة ربنا وفرضه علينا وهي وصيّته وفرضه عليكم »[1] . أمّا هذا الكلام فهو الوصف الأمثل لما كان ينبغي أن يكون عليه عهد الصحابة عامّةً وشأنهم ، وليس هو من وصف الحقيقة الواقعة التي لمسها ابن القيم وغيره في شيء ، وقد رأيناكم بذلوا من الجهود من أجل الاعتذار للصحابة وتبرير امتناعهم رواية أحاديث رسول الله ﷺ وتدوينها ، ومنعهم من ذلك بشتّى الأساليب !

لم يكتبوها ، ولم يحدّثوا بها ، كما رأيناه في شأن بعض مشاهيرهم ، لأنهم لم يكونوا يدركوا أنّ تلك مسؤليتهم ، ولا رأوا أنّ ذلك من عهد النبي إليهم ليعهدوا به إلى التابعين . .

---

(١) اعلام الموقّعين ١ : ٦ .

ـ كان عبد الله بن عمر ، الذي تأخّرت وفاته الى سنة ٧٤ هـ ، إذا سأله بعض التابعين ، يقول : « إيّاكم عنّي ، فإنّي كنت مع من هو أفقه منّي ، ولو علمتُ أنّي أبقىٰ حتّىٰ يُفْتَقَر إليّ لتعلّمت لكم »(١).

ـ وقال بعض التابعين : كنت أجلس إلى عبد الله بن مسعود حولاً ، لا يقول : قال رسول الله ﷺ ! فإذا قالها استقلّته الرعدة ، وقال : هكذا ، أو نحو ذا ، أو قريب من ذا ، أو .. أو(٢).

فعبد الله بن مسعود ، المعدود في أكابر علماء الصحابة ، يجلس إليه التابعون حولاً لا يسمعون منه شيئاً من حديث الرسول ﷺ ، إلاّ نادراً ! يصرفه عن ذلك شدّة الورع وخشية الوهم والاختلاف . والنتيجة واحدة : إنّه لم يكن يعتقد أنّه يحمل عهداً من النبي ووصيّةً بنقل أحاديثه إلى التابعين .

ـ وهذا بعينه منطبق على الزبير وعمران بن حصين وغيرهم ممّن حبس الحديث خشية الاختلاط .

ـ وزيد بن أرقم ، كان إذا أتاه التابعون فقالوا : حدّثنا عن رسول ﷺ ، قال : « كبرنا ونسينا »(٣).

هذه صورةُ بعض الذي كان ، أمّا ما وصفه ابن القيم فهو الذي كان ينبغي أن يكون عليه علماء الصحابة ، فلمّا لم يتحقّق ذلك كانت النتيجة التي رآها جلّ العلماء شاخصة بين أعينهم ، حتّى تمنّوا لو أنّ القدر أمهل الصحابة عقوداً أُخَر من السنين ليبثّوا كلّ ما لديهم من الحديث أو معظمه !

---

(١) تذكرة الحفّاظ ١ : ٤٠ .

(٢) تذكرة الحفاظ ١ : ١٥ .

(٣) مختصر تاريخ دمشق ٩ : ١٠٨ .

لكنّ الأمر لا ينبغي أن يكون كذلك، فالله تعالىٰ حين أوحىٰ بالسنّة الى نبيّه المصطفىٰ خاتم الأنبياء ﷺ كان يريد لها أن تبقىٰ ديناً و دستوراً إلى جنب القرآن الكريم..

والنبيّ ﷺ حين بثّ سنّته وأحاديثه لم يرد لها النسيان والضياع من بعده.. فلابدّ من مستحفَظين عليها يعتقدون أنّ لزاماً عليهم حفظها وأداؤها.

وهذا ما يضعنا أمام قراءة واعية للحديث النبوي المعروف لدىٰ سائر المسلمين: «إنّي تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، وإنّهما لن يتفرّقا حتّى يردا عليَّ الحوض» ومصاديقه الإيجابية الثابتة تكشفها بحوث لاحقة.

مقولات فيها مصادرة:

ـ الاستاذ الدكتور نور الدين عتر /منهج النقد في علوم الحديث.

ـ محمود أبو ريّة /أضواء على السنّة المحمّدية.

ـ الدكتور محمد سلام مدكور /مناهج الاجتهاد في الإسلام.

الدكتور نور الدين عتر: نسب منع تدوين السنّة إلى إجماع الصحابة! فبعد أن نقل رغبة عمر في التدوين أوّلاً، واستشارته الصحابة وإشارتهم عليه بالتدوين، ثمّ تبدل رأي عمر، قال: وقد أعلن عمر هذا على ملأ من الصحابة رضوان الله عليهم، وأقرّوه، مما يدل على استقرار أمر هذه العلّة في نفوسهم[١]!

وهذا القول ناشئ عن رؤية مثالية أولاً،وفيه مصادرة لآراء الصحابة ثانياً:

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث: ٤٤.

فالرؤية التي تصوّر سكوت الصحابة، أمام أي قرار تصدره الخلافة، على أنه إجماع إقراري، رؤية مثالية، وهذا الخبر هو واحد من أهم الأدلّة على ذلك، فقبل شهر واحد فقط من صدور هذا القرار كانوا قد أعطوا رأيهم المؤيّد لتدوين السنّة بالإجماع، ولم يظهر في ذلك أدنى خلاف حتى صدر قرار الخليفة بعكسه، فبعد أن أعطوه الرأي ثمّ عزم على خلافه فلا محل إذن للمعارضة.

وإذا زعمنا أن سكوتهم كان إقراراً كاشفاً عن الإجماع، فما هي قيمة إجماعهم السابق على خلافه؟!

هل سيبقي هذا التصوّر على شيء من قيمة (إجماع الصحابة)؟! لا في هذه المسألة وحدها، بل في كل مسألة! وثمّة دليل عملي على إقرار الصحابة بقرار المنع:

لقد راحوا من وراء الخليفة يكتبون الحديث والسنن، حتّى كثرت عندهم الكتب، فوصل خبرها إلى عمر، فقام فيهم خطيباً، فقال: «أيّها الناس، إنّه قد بلغني أنّه قد ظهرت في أيديكم كتب، فأحبّها إلى الله أعدلها وأقوَمُها، فلا يُبقينّ أحدٌ عنده كتاباً إلّا أتاني به، فأرى فيه رأيي».

فظنّوا أنّه يريد أن ينظر فيها ويقوّمها على أمر لا يكون فيه اختلاف، فأتوه بها، فأحرقها بالنار![1]

فما زال الصحابة إذن عند إجماعهم الأوّل، وما زال عمر عند رأيه المخالف.

محمود أبو ريّة: خلص إلى إثبات النهي عن تدوين السنّة، وانصياع الصحابة لهذا انصياعاً تاماً، ليقضي على السنّة كلّها بالضياع، ولم يُبقِ منها إلّا حديثين صحّا عنده، وبلغا التواتر، وهما: حديث النهي عن التدوين، وحديث!

---

(١) الطبقات الكبرى ٥: ١٨٨، تقييد العلم: ٥٢.

«من كذب عليّ فليتبوّأ مقعده من النار» مؤكداً عدم ورود كلمة «متعمداً» في هذا الحديث، ليجعل من الكذب عليه رواية الحديث بالمعنى! متمسّكاً بأدلة حاكمة عليه، لا له[١].

فكل ما ورد عن أبي بكر وعمر والصحابة في عهديهما كان صريحاً جـدّاً بعدم ورود النهي عن تدوين السنّة من قبل النبيّ ﷺ.. أضف إلى ذلك ما هو ثابت من تدوينها بأمر النبيّ ﷺ أو بإذنه، ومن ذلك:

ـ الصحيفة التي كانت في قائم سيفه ﷺ فيها بعض السنن، ثم صارت عند عليّ عليه السلام[٢].

ـ وما ثبت من كتابة عبدالله بن عمرو بن العاص، قال: فـنهتني قـريش وقالوا: أتكتب كلّ شيء تسمعه ورسول الله ﷺ يتكلّم في الرضا والغـضب؟ فأمسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأومأ بإصبعه إلى فمه وقال: «اكتب، فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلّا حقّ»[٣].

ـ وقول أبي هريرة: إنّ عبدالله بن عمرو كان يكتب، وكنت لا أكتب[٤].

ـ وحين طلب أبو شاه اليماني من النبيّ ﷺ أن يكتبوا له خطبة النبيّ ﷺ يوم فتح مكة، وكان أبوشاه قد شهدها، فقال النبيّ ﷺ: «اكتبوا لأبي شاه»[٥].

---

(١) راجع كتابه (أضواء على السنّة المحمّدية: ٤٦ ـ ٦٥) والذي ارتضى أن يسميه في طـبعته الثانية باسم (دفاع عن السنّة) !!

(٢) ذكرها البخاري ومسلم وأصحاب السنن.

(٣) مسند أحمد ٢: ٢٠٧، سنن أبي داود ٣ ح/٣٦٤٦، المستدرك وتلخيصه ١: ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٤) صحيح البخاري ـ كتاب العلم ـ ١ ح/١٣٣.

(٥) صحيح البخاري ـ كتاب العلم ـ باب ٣٩ ح/١١٢، سنن الترمذي ٥ ح/٢٦٦٧، سنن أبي داود ٣ ح/٣٦٤٩.

ـ وحديث أنس عن رسول الله ﷺ: «قيّدوا العلم بالكتاب»[١]

ـ وكان أنس قد كتب حديثاً كثيراً بين يدي رسول الله ﷺ، وحفظه حتى وقت متأخّر من عهد الصحابة، فكان يملي الحديث حتّى كثر عليه الناس يوماً يطلبون الحديث، فجاء بمجالٍّ[٢] من كتب، فألقاها ثم قال: «هذه أحاديث سمعتها وكتبتها عن رسول الله ﷺ وعرضتها عليه»[٣].

ـ وكتب رسول الله ﷺ أكثر من كتاب في الصدقات، والديات، والفرائض، والسنن عمّاله[٤].

ـ وقال في مرضه الأخير: «هلمّوا أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعده»[٥].

وغير هذا كثير، وقد تناولت الكتابة في عهده ﷺ قسماً كبيراً من الحديث يبلغ في مجموعه ما يضاهي مصنفاً كبيراً من المصنّفات الحديثة[٦].

أما موقف الصحابة من الكتابة فقد عرفناه، وقد ذكر ابن عبد البر وغيره عدداً كبيراً من كتب الصحابة، ومنها كتاب عبدالله بن مسعود الذي عدّوه في المانعين من الكتابة، فقد أخرج ابنه عبدالرحمن كتاباً وحلف أنّه خطّ أبيه بيده[٧].

---

(١) جامع بيان العلم ١: ٨٦ ـ ٨٧.
(٢) المجالّ: جمع مجلّة، وهي الصحيفة التي يكتب فيها.
(٣) تقييد العلم: ٩٥ ـ ٩٦.
(٤) نور الدين عتر / منهج النقد: ٤٧ ـ ٤٨.
(٥) صحيح البخاري ح/١١٤، ح/٥٣٤٥، صحيح مسلم ٣ ح/١٦٣٧ وغيرها.
(٦) نور الدين عتر / منهج النقد: ٤٥، وانظر: د. محمد عجاج الخطيب / أُصول الحديث: ١٨٧ ـ ١٩٠، والدكتور وليد الأعظمي / دراسات في الحديث النبوي الشريف.
(٧) جامع بيان العلم: ٨٧، أُصول الحديث: ١٦٠ ـ ١٦٥، ١٩١.

الدكتور محمد سلام مدكور: أرجع الموقف من التدوين إلى اختلاف الصحابة في فهم النص إزاء الحديث الذي رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري: «لا تكتبوا عنّي غير القرآن، ومن كتب عنّي غير القرآن فلمحه، وحدّثوا عنّي ولا حَرَج، ومن كذب عليّ فليتبوّا معقده من النار».

قال: فقد اتّجه فقهاء الصحابة في ذلك إلى وجهتين متعارضتين:

ـ فريق منهم، وكانت له الغَلَبة: فهموا أنّ ذلك نهي عام وليس قاصراً على كتّاب الوحي! فامتنعوا عن تدوين السنّة، إذ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.. وقالوا: إنّ ما دوّنه بعض الصحابة منها إنّما كان تدويناً مؤقتاً حتّى يحفظه ثم يُمحى المكتوب بعد ذلك.

ـ بينما ذهب الفريق الآخر إلى أنّ ذلك كان خاصّاً بكتّاب الوحي دون سواهم، خشية أن يختلط بالقرآن ما ليس منه، بدليل أنّه أباح الكتابة عند أمن الاختلاط، كما ثبت في حديث عبدالله بن عمرو..[1]

وهذا التفصيل كلّه لا يقوم على حجّة صحيحة، بل الحجّة الصحيحة تنقضه بكامله، كما سنتابعه في الفقرات الآتية:

أ ـ الحديث الذي رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري، تقدّم أنه موقوف عليه وليس من حديث النبيّ ﷺ كما قال البخاري وغيره.

ب ـ إنّ الفريق الأول، والذي كانت له الغلبة، لم يحتجّ يوماً ما بأنّ النبيّ ﷺ قد نهى عن كتابة السنّة، فهذا لم يحدث منهم ألبتّة.

ج ـ إنّ هذا الفريق نفسه قد باشر تدوين السنّة أحياناً ابتداءً، كما صنع

---

(١) مناهج الاجتهاد في الاسلام: ٨٥.

أبوبكر، أو أمر بتدوينها وشاور الصحابة على ذلك فأجمعوا على كتابتها دون تردّد. وفي ذلك كلّه لم يظهر لهذا الحديث المروي عن أبي سعيد ذكر ولا أثر.. بل فعلهم هذا، وهم الفريق المانع، لهو أوضح دليل على أن النبيّ ﷺ لم يمنع من تدوين السنّة قط، لا منعاً خاصّاً ولا عامّاً.

د ـ الحديث المذكور عن أبي سعيد الخدري يقول فيه أيضاً: «وحدّثوا عنّي ولا حرج» وهذا الفريق الغالب قد منع عن التحديث عنه ﷺ بنفس القوّة التي منع فيها عن التدوين! فكيف يدّعى أنهم امتنعوا عن التدوين تمسّكاً بنهي النبيّ عنه؟ فماذا عن رواية حديثه وسنّته التي أمر بها على أيّ حال إلّا أن يقعوا بالكذب؟!

هـ ـ إنّ الاعتذار بخوف اختلاط القرآن بالسنّة اعتذار واهٍ ومتهافت، وقد مرّ نقده مفصّلاً.

و ـ إنّ هذا التمييز بين كتّاب الوحي وغيرهم في شأن كتابة السنّة تمييز لم يُعرف في عهد الصحابة قطعاً، ولا يستطيع أحد نسبته إليهم بصدق، وإنّما هو من تبرير المتأخرين دفعاً لما يلزمهم من تخطئة المانعين من كتابة السنّة، ليس أكثر من ذلك.

جديد في مصادر التشريع

انقطع الوحي بوفاة الرسول الأعظم خاتم النبيّين ﷺ ، فكان الطريق في معرفة الأحكام هو الرجوع إلىٰ مصدرَي الوحي : القرآن والسنّة .

والحياة المتغيّرة بطبيعتها تأتي بمشكلات جديدة لابدّ من تحديد الموقف منها اعتماداً على الشرع ، ومشكلات تستوجب أقضية وفتاوىٰ ، وكلّها لابدّ أن تسند إلى دليل من الشرع . فظهر الاجتهاد في استنباط الأحكام من القرآن والسنّة ، وقد غلب عليه نوعان من مصادر الاستنباط ، هما : القياس ، والنظر إلى المصلحة (المصالح المرسلة) .

وقد ذكر ابن قيّم عدّة عشرات من الأمثلة على القياس في هذا العهد ، وصوّبها وفق مبانيه[1] .

والاجتهاد في استنباط الأحكام ، وفق الأُصول التي يبيحها الشرع ، ضرورة لابدّ منها ، وهي بعدُ من مميزات الإسلام ، ولوازم صلاحيته لكلّ زمان ومكان ، إذ كان النبيّ ﷺ قد فتح هذا الباب وأذِن لبعض أصحابه أن يُفتون بين يديه ، كما أذِن ببعض ما اختلفوا فيه أيضاً حين كان جارياً وفق الأصول

---

(١) انظر : أعلام الموقعين / الجزء الثاني .

الصحيحة، كما في قصّة اختلافهم في صلاة العصر حين بعثهم لمحاصرة بني قريضة بعد الخندق، فقال لهم: «لا يصلّين أحدٌ العصر إلّا في بني قريضة» فجدّوا في السير فأدركتهم الصلاة وهم في بعض الطريق، فتوقف بعضهم لأداء الصلاة إذ رأوا أنّ قصد النبيّ هو الإسراع والمبادرة، وذلك لا يقتضي تأخير الصلاة عن وقتها، بينما رأىٰ الفريق الآخر الوقوف عند ظاهر اللفظ، فقالوا: لا نصلّي إلاّ في بني قريضة. فذكروا ذلك بعدُ لرسول الله ﷺ فأقرّهما جميعاً.[1]

ولعل من هذا الباب أيضاً ما روي عن عليّ عليه السلام من قوله: «علّمني رسول الله ﷺ ألف باب من العلم، وتشعّب لي من كل باب ألف باب».[2] فالتشعّب هو التفريع علىٰ الأُصول.

والاجتهاد عملية حضارية، لا نزاع في ضروريّتها وأهمّيتها.

وهنا ثلاث مساحات للاجتهاد:

المساحة الأولى ـ الاجتهاد في فهم النصّ: وهو أثر طبيعي لإعمال الفكر والنظر، بل ربّما ينقدح الفهم في الذهن للوهلة الأولى، فور سماع النصّ، بغضّ النظر عن كونه فهما صحيحاً تامّاً، أو ناقصاً، أو خاطئاً. لذا فمن المألوف جدّاً أن يجد المستقصي عدّة عشرات من أمثلة هذا النوع من الاجتهاد ظهرت في عهد النبي ﷺ، وقد كان ﷺ يقول فيها كلمته؛ فعزّز بعضها وثبّته، وأقرّ بعضها كما في الحديث المتقدّم عن صلاة العصر في بني قريظة، وأنكر بعضاً آخر وأرجع أصحابه إلى الصواب، كالذي اشتهر عن عمّار بن ياسر في التيمّم من الجنابة، إذ

---

(١) أخرجه البخاري ومسلم، انظر: أعلام الموقعين ١ : ٢٠٣.

(٢) تفسير الرازي ٨ : ٢١، كنز العمال ١٣ : ١١٤ ح/٣٦٣٧٢.

ظنّ أنّه التمرّغ في التراب وجهاً وقفا، وقد فعله، فضحك له النبيّ ﷺ وقال: إنما كان يكفيك هكذا. وضرب بكفّيه الأرض ومسح وجهه وكفّيه مرّة واحدة. أما عمر فقد ظنّ أن ليس على من أجنب ولم يجد ماءً صلاة![١]

وعن عدي بن حاتم في تأوّله لقوله تعالىٰ: ﴿ **وكلوا واشربوا حتّىٰ يتبيّن لكم الخيطُ الأبيضُ من الخيطِ الأسود من الفجر** ﴾[٢] بأن عمد إلى عقالين أحدهما أسود والآخر أبيض فجعلها فوق رأسه، فإذا تبيّن له الخيط الأبيض من الأسود أمسك! فلما بلغ النبي ﷺ ذلك، علّمه أنّه بياض النهار من سواد الليل[٣].

وعن عمر بن الخطاب في قوله تعالىٰ: ﴿ **لتدخلنّ المسجد الحرام إن شاء الله آمنين** ﴾[٤] فظنّ أنّهم يدخلون في نفس العام الذي نزلت فيه الآية بل في أوّل لقاء مع مشركي قريش مهما قرب عهده، فلّما كان صلح الحديبية بعد هذا النصّ ولم يدخلوا مكّة، شكّ عمر، فقال للنبيّ ﷺ: أفلم تكن تخبرنا أنّا سنأتي البيت ونطوف به؟!

قال ﷺ: «بلىٰ، أفأخبرتك أنّك تأتيه عامك هذا؟!». قال: لا!

قال ﷺ: «فإنّك آتيه ومطوّف فيه»[٥].

وقد ذكر ابن قيّم الجوزية أمثلة كثيرة ممّا أنكره النبيّ ﷺ علىٰ بعض

---

(١) انظر تفسير الطبري ٤: ١١١.
(٢) البقرة ٢: ١٨٧.
(٣) تفسير الطبري ٢: ١٧١ ـ ١٧٢.
(٤) الفتح: ٢٧.
(٥) تفسير ابن كثير ٤: ٢٠٢.

الصحابة في بعض ما فهموه من النصوص[١].

المساحة الثانية ـ الاجتهاد في ما لا نصّ فيه : وهذا كثير في الفتاوىٰ والأقضية و الحوادث المستجدّة ، وهي مساحة واسعة جداً ، وفي اتّساع مطّرد مع امتداد الحياة وتجدّد الحوادث ، وهي المساحة التي جعلت الحاجة إلى الاجتهاد في الدين ماسّة في كل زمان ، لمواجهة القضايا والمشاكل الحادثة ، على صعيد الفرد والمجتمع و الدولة ، تنظيراً و تقنيناً .

والأصل فيها الاهتداء بالنصوص من قرآن وسنّة ، وأقضية الرسول ﷺ ، باعتماد العقل ، فكلّما كانت النصوص أكثر وفرةً وشمولاً ، قلّ الرجوع إلى العقل المطلق في الأحكام .

وفي هذا العهد ، حيث لا رجوع إلىٰ النبيّ ﷺ ، ظهرت الحاجة إلى إعمال العقل في استنباط الأحكام ، فظهر مصدران جديدان للاستنباط ، إلى جانب القرآن والسنة ، وهما : الإجماع ، والقياس .

ـ والإجماع الذي كان ، ليس هو إجماع الصحابة كافةً ، أو علمائهم كافّةً ، بل هو إجماع نفر يشاورهم الخليفة في المسألة الحادثة ، وقد يكونوا رجلين لا غير ، كما هو ظاهر لمن تتبّع هذه القضية في هذا العهد .

وقد ظهر عند المتأخّرين تعبير عن نوع آخر من الإجماع في عهد الخلافة الراشدة خاصّة ، وهو الإجماع السكوتي ، أو (الإقراري) وعمّموه على كلّ مسألة أفتىٰ بها أحد الخلفاء ولم يعارض الصحابة المعارضة التي تنتهي الى ردّها .

وهذا تعميم فيه تجوّز ظاهر ، فصحيح أنّه ثمّة إجماع إقراري ، لكن تعميمه

---

(١) انظر أعلام الموقعين ١ : ٣٥١ وبعدها .

على كلّ فتوىٰ وقضاء يصدره الخليفة فيمضي، غير صحيح، ولقد مرّ بنا قريباً إنفاذ قرار عمر بمنع كتابة الحديث النبوي الشريف رغم ما سبقه من إجماع الصحابة على خلافه، فإذا كان سكوتهم على قرار الخليفة داخل في الإجماع السكوتي، فما قيمة إجماعهم على قول واحد في لزوم كتابة الحديث، قولاً لا سكوتاً، قبل شهر واحد فقط من سكوتهم هذا؟!

وقد مرّت بنا في بحث سابق نماذج هامّة من هذا النوع، يستخدم فيها الخليفة مكانته كرئيس قوم وزعيم دولة، ويعرف الصحابة ذلك جيداً، فيسكتون مع اختلافهم معه، وربّما أظهر بعضهم خلافه لكنّه اضطُرّ أخيراً إلى الانصياع لأمر الخليفة .. وربّما صوّر البعض هذا الرجوع إلى رأي الخليفة رجوعاً ناشئاً عن قناعة ورضا بعد أن يتبيّن له صحّة ما ذهب إليه الخليفة، كالذي كان بين عمر وأبي بكر في قتال مانعي الزكاة .. لكن الأمر ليس كذلك دائماً، فلربما سكت الصحابة، وليس صحابي واحد، حين يرون أنّ الخليفة يمارس سلطته في أوامره، كسكوتهم أمام أمر عمر بمنع تدوين السنّة، ثمّ راح بعضهم يكتبها سرّاً، فلمّا بلغ نبأها الخليفة احتال عليهم بجمعها، فأحرقها!

ـ أمّا القياس: فهو أحد طرق الاجتهاد في ما لا نصّ فيه، عند تحقق شروطه، فالاجتهاد أعمّ منه[1]، والأصل فيه تتّبع الأشباه والنظائر لردّ الفروع إلىٰ الأُصول، وذلك بناءً على أنّ حكم الأصل ليس قاصراً على واقعة النصّ، وإنّما يتعدّاها إلى كلّ واقعة تشاركها في العلّة، فناطه العلّة المشتركة، بكون علّة الحكم في الأصل ثابتة بعينها في الفرع، كما هو الحال في تحريم كل مسكر قياساً

---

(١) وقد يطلق القياس على الاجتهاد أيضاً. انظر: أعلام الموقعين ١: ٢٠٢ ـ ٢٠٥، مناهج الاجتهاد في الاسلام: ٣٤١.

على الخمر للاشتراك بعلّة التحريم، وهي الإسكار وذهاب العقل.

وهذا هو الأعمّ في القياس، ويسمّىٰ (قياس الطرد)، وهناك قياس آخر معكوس ويسمّىٰ (قياس العكس) وهو أن يجد المجتهد أنّه ليس في المسألة المستجدة أوصافاً تجمعها مع المسألة المنصوص عليها، فينفي الحكم عن المسألة المستجدّة.

ومناط الحكم (العلّة) على نوعين:

أ ـ علّة قد نصّ عليها الشارع عند الحكم على المسألة المنصوص عليها، والقياس على هذا النوع من العلل جارٍ بلا خلاف.

ب ـ وعلّة لم ينصّ عليها الشارع، وإنّما يستنبطها المجتهد ثمّ يقيس عليها. وهذه الأخيرة على نوعين أيضاً: منها ما يمكن العقل استنباطه وإدراكه. ومنها ما لا يمكن إدراكه، كما في الأحكام التعبّدية، كعدد الصلوات وعدد الركعات ومقادير الزكاة والكفّارات والحدود المقدّرة، وهذا النوع الأخير كلّه لا يجري فيه القياس، بلا خلاف.

من دواعي اللجوء الىٰ القياس:

إذا كان القياس مصدراً للأحكام في مالا نصّ فيه، فسوف تتّسع مساحته أو تضيق بحسب زيادة النصوص وشمولها، أو قلّتها ومحدوديّتها، في تناسب عكسي.

وإذا كان عدم تدوين الحديث والحدّ من روايته قد صارا سبباً في ضياع شيء من السنن، أو حظٍّ عظيمٍ منها، ولو في عدم ظهورها في أثناء الحاجة إليها وأثناء صدور الفتوىٰ، فعدم تدوين الحديث وقلّة النصوص كانا إذن سبباً مباشراً في كثرة اعتماد القياس.

وقد حدّثتنا الآثار أنّ بعض الصحابة كان يجتهد رأيه في المسأله ، فإذا أتاه بعض من بلغته فتواه بحديثٍ عن رسول الله ﷺ وافق هذه الفتوىٰ ، يبتهج ويحمد الله على موافقة السنّة ، وإذا أتاه بما يخالفها ، انقبض ورجع عن فتواه ، فلو كان الحديث عنده أوّل مرّة لما اضطرّ إلىٰ هذا .

إذن لو كان الصحابة قد عُنوا بتذاكر السنّة وجمعها لاختفى الكثير من اجتهاداتهم القائمة على الرأي والقياس ، والتي صارت في ما بعد مصدراً للأحكام بعد القرآن والسنّة والإجماع ، اعتمده أكثر فقهاء التابعين ومن جاء بعدهم ، ودخل في مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ، وقد استكملت هذه المذاهب ، أُصولاً وفروعاً ، قبل أن يتمّ جمع الحديث في الجوامع الموسّعة كالصحاح و السنن ، وإنّما وضعت هذه الدواوين الحديثية في عصر التقليد ، فكان شأن المقلّدين أن ينتصروا لمذاهبهم بما وافقها من الحديث ، ويعرضوا عمّا سواه ، أو يؤوّلوه .

ـ كان أبو حنيفة يقدّم آثار الصحابة على القياس والرأي[(١)] .

ـ وكان مالك يُلحق قول الصحابي بالسنّة ، ويعتزّ به لذلك ، ويردّد ما قاله عمر بن عبدالعزيز : سنّ رسول الله ﷺ وولاة الأمر بعده سنناً ، الأخذ بها تصديق لكتاب الله واستكمال لطاعته ، فمن اقتدىٰ بما سنّوا فقد اهتدىٰ ، ومن خالفها واتّبع غير سبيل المؤمنين ، ولاّه الله ما تولّى !

بل قد ورد أنّ مالكاً ترك خبر الآحاد أخذاً بقول الصحابي[(٢)] .

---

(١) أعلام الموقعين ١ : ٧٧ .

(٢) محمد سلام مدكور / مناهج الاجتهاد في الإسلام : ٦٣٦ ، وانظر : الموافقات للشاطبي ٤ : ٤٢ .

ـ ووضع الشافعي قول الصحابي بعد النصّ والإجماع، وقدّمه على القياس[١].

ـ أمّا أحمد بن حنبل فقد جعل فتوىٰ الصحابي هي الأصل الثاني بعد النصّ، قال ابن القيم: الأصول التي بُنيت عليها فتاوىٰ ابن حنبل خمسة: ـ الأصل الأوّل: النصوص، الأصل الثاني: فتاوىٰ الصحابة التي لا يعرف لها مخالف منهم، الأصل الثالث: الاختيار من أقوال الصحابة إذا اختلفوا، الأصل الرابع: الحديث المرسل، الأصل الخامس: القياس للضرورة.[٢] فرأي الصحابي الواحد إذن مقدّم عنده على الحديث المرسل.

يقول ابن القيّم: ومن تأمّل فتاواه وفتاوىٰ الصحابة رأىٰ مطابقة كلّ منهما على الأُخرى، ورأىٰ الجميع كأنّها تخرج من مشكاة واحدة، حتّىٰ إنّ الصحابة إذا اختلفوا على قولين جاء عنه في المسألة روايتان، وكان تحريّه لفتاوىٰ الصحابة كتحرّي أصحابه لفتاويه ونصوصه، بل أعظم، حتّىٰ إنّه ليقدّم فتاواهم على الحديث المرسل، قال إسحاق في مسائله: قلتُ لأبي عبدالله أحمد بن حنبل، حديث عن رسول الله ﷺ مرسل برجال ثبت أحبّ إليك، أوحديث عن الصحابة والتابعين متّصل برجال ثبت؟

قال أحمد: عن الصحابة أعجب إلي.[٣]

والمسألة تكمن في احتمال ورود الرأي بخلاف نصّ قد غاب عن الصحابي، بسبب ما تقدّم من تحفّظ وتشدّد في رواية الحديث وتدوينه.

---

(١) مناهج الاجتهاد في الاسلام: ٦٦٧.

(٢) أعلام الموقعين ١: ٢٩ ـ ٣٢.

(٣) أعلام الموقعين ١: ٢٨ ـ ٢٩.

المساحة الثالثة ـ الاجتهاد في قبال النصّ : وهذا أوّل أنواع الرأي الباطل ، كما أحصاها ابن القيّم[١] ، وقال : وهذا مما يُعلَم بالاضطرار من دين الإسلام فساده وبطلانه ، ولا تحلّ الفُتيا به ولا القضاء وإن وقع فيه من وقع بنوع تأويل وتقليد .

غير أنّ هذا النوع من الرأي قد ظهر في هذا العهد أيضاً ، ظهر تحت عنوان النظر إلىٰ المصلحة كما يقدّرها صاحب الرأي .

أي أنّ المجتهد هنا يرىٰ أنّ المصلحة ـ مصلحة الدولة والأمّة ـ هي الأصل ، و أنّ نصوص الكتاب والسنّة ماجاءت إلاّ لرعاية مصالح العباد ، فعندما يرىٰ أنّ النصّ القرآني أو الحديثي يضرّ بالمصلحة ، وأنّ المصلحة بتعطيله واستبداله بما يوافقها ، عندئذٍ يفتي بما يراه بديلاً عن النصّ .

ولقد كان هذا ظاهراً في فقه عمر أكثر ما يكون ، وربّما ظهر منه ذلك حتّى بين يدي النبيّ ﷺ ، كالذي كان يوم الخميس ، قُبيل وفاة النبيّ ﷺ ، والنبيّ يقول : « إيتوني أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعدي » فيصيح عمر بالحاضرين : « مالَهُ ! أهَجَر ؟ ! حسبنا كتاب الله » ! ومازال يمنع منها حتّىٰ كثر التنازع فغضب النبيّ وأخرجهم من عنده .

فعل هذا عمر حين قدّر ما كان النبيّ يُضمرهُ ، وقدّر أنّ ذلك سوف لا يحقّق المصلحة ، وأنّ المصلحة في خلافه . هذا ما قاله هو في تفسير موقفه[٢] .

إذن رأىٰ لنفسه الحقّ في الوقوف أمام النبيّ وأَمْرِه ، حين رأىٰ أنّه كان أقدر من النبيّ علىٰ تشخيص المصلحة وإصدار الأحكام المناسبة !

ولو جاز ذلك التصوّر ، في منطقٍ ما ، وكان الذي قدّره عمر هو الأوفق

---

(١) أعلام الموقعين ١ : ٦٧ .

(٢) تقدّم في ص ١٤٤ من هذا الكتاب .

بالمصلحة، لكانت تلك هي المصلحة العاجلة الظاهرة له، دون المصلحة الحقيقية التي كره عمر بواكيرها.

وماذا لو كره نفر من قريش ما أراده النبيّ اليوم لحفظ الدين وصونه، ألم يكن ذلك النفر قد كره دعوة النبيّ في أيّامها الأولىٰ، ثمّ صار بعد يقاتل دونها؟ ألم يكن منهم من كره النبيّ ودعوته وأفنىٰ خيله ورَجِلَه في محاربتها حتّى أُسقِط في يديه يوم دخلت عليه جيوش النبيّ مكّة؟ فهل كانت المصلحة في ما يُحبّون، أم كان الخير كلّه في ما يكرهون؟!

ولئن كان الذي رآه عمر مصلحة عاجلة، هو حقّاً كما رآه، فلسريعاً ما كان مفتاحاً لمفسدةٍ وأيّ مفسدة!

إنّه الباب الذي كان مهيّئاً لكلّ ذي ضغينة علىٰ هذه الرسالة وصاحبها أن يقتحموه إلىٰ حيث يطمحون، ألم يكن هو الباب إلى «الرزيّة، كلّ الرزيّة»؟!

هذا ما قاله حبر الأمّة ابن عباس[1]، وهو الذي نقشته الأحداث على جبين التاريخ الإسلامي، أحبَّ ذلك أحد أم كره.

ـ ولقد أخذ عمر على نفسه مرّةً ردّه على النبيّ ﷺ حسب تقديره للمصلحة، وذلك في قصّة الحكم بن كيسان، إذ جيء به أسيراً إلىٰ النبيّ ﷺ، فجعل النبيّ ﷺ يدعوه إلىٰ الإسلام، فأطال، فقال عمر: علامَ تكلّم هذا يا رسول الله؟ والله لا يُسلم هذا آخر الأبد، دعني أضرب عنقه ويقدم علىٰ أُمّه الهاوية!

فكان النبيّ ﷺ لا يُقبِل على عمر، حتّى أسلم الحكم!

---

(١) وأخرجه البخاري ومسلم وأحمد وغيرهم.. وقد تقدم.

قال عمر : فما هو إلاّ أن رأيته أسلم حتّى أخذني ما تـقدّم ومـا تأخّـر ، وقلتُ : كيف أرُدُّ علىٰ النبيّ ﷺ أمراً هو أعلم به منّي ، ثمّ أقول إنّما أردتُ بذلك النصيحة لله ولرسوله ؟ ! قال عمر : فأسلم والله ، فحسن إسلامه ، وجاهد في الله حتّىٰ قُتل شهيداً ببئر معونة ورسول الله راضٍ عنه ، ودخل الجنان ![1]

هذا ما قاله عمر بإخلاص عن نفسه : « كيف أرُدُّ علىٰ النبيّ أمراً هو أعلم به منّي ، ثمّ أقول إنّما أردت بذلك النصيحة لله ولرسوله ؟ ! » .

فكيف يحقّ لمن جاء بعده أن يتمسّك بهذه المقولة ذاتها التي أنكرها عمر على نفسه ، كلّما وقف علىٰ مسألة لعمر ردّ فيها علىٰ النبيّ ﷺ أو ردّ فيها نصّاً من نصوص القرآن الكريم ؟

ـ وأُخرىٰ :

الله تعالى في كتابه الكريم قد عنّف عمراً ، وأبا بكر معه ، لتقديمها الرأي بين يدي النبيّ ﷺ بغير إذن منه ، وبحسب تقديرهما للمصلحة ! عنّفهما بآيات شداد :

قال تعالىٰ : ﴿ يا أيّها الذين آمنوا لا تُقَدِّمُوا بين يدي الله ورسوله واتّقوا الله إنّ الله سميع عليم ﴾ .

« يقول : لا تعجلوا بقضاء أمرٍ في حروبكم أو في دينكم قبل أن يقضي الله لكم فيه ورسوله ، فتقضوا بخلاف أمر الله وأمر رسوله » ، « نُهوا أن يتكلّموا بين يدي كلامه »[2] .

وقال تعالىٰ في الآية اللاحقة : ﴿ يا أيّها الذين آمنوا لا تَرفعوا أصواتَكم

---

(١) الطبقات الكبرىٰ ٤ : ١٣٧ ترجمة الحكم بن كيسان .

(٢) تفسير الطبري ١٣ : ١١٦ .

فوقَ صوتِ النبيّ ولا تَجهروا له بالقول كَجَهْرِ بعضِكُم لبعضٍ أن تَحْبَطَ أعمالُكُم وأنتم لا تَشعرون ﴾[1].

وقصّتها أنّه قدم وفد تميم، منهم الأقرع بن حابس، فكلّم أبو بكر النبيّ ﷺ أن يستعمله علىٰ قومه، فقال عمر: لا تفعل يا رسول الله! فتكلّما حتّى ارتفعت أصواتهما عند النبيّ ﷺ، فنزلت الآيات[2].

قال ابن أبي مُلَيكة: كاد الخيّران أن يهلكا، أبو بكر وعمر رضى الله عنهما! رفعا أصواتهما عند النبيّ ـ القصّة[3].

الذي يُخشىٰ أن تكون عاقبته حَبط الأعمال، إنّما هو التّقديم بالرأىٰ بغير إذن منه، ورفع الصوت فوق صوته، فكيف مع ردّ أمره وتعطيل شيء من سننه؟

أيحقّ مع كلّ هذا أن يقال إنّهما أرادا المصلحة والنصيحة لله ولرسوله؟

هذا قول مختلف عن قول الله عزّ وجلّ: **﴿ لا تُقَدِّمُوا بينَ يَدَي اللهِ ورَسُولِهِ ﴾** و**﴿ لا تَرفعوا أصواتَكم فوقَ صوتِ النبيّ ﴾**، **﴿ أَنْ تَحْبَطَ أعمالُكُم وأنتُم لا تَشعرون ﴾**.

فكما لا يصحّ هذا الاعتذار لما وقع في عهد النبيّ ﷺ وأيّام صحّته ونشاطه، فلا يصحّ شيء منه أيضاً مع ما وقع أيّام مرضه وبعد وفاته!

وبعد وفاته، وفي ربع قرن، ظهر شيء كثير من هذا النوع من الاجتهاد،

---

(١) الآيتان من سورة الحجرات ٤٩: ١ ـ ٢.

(٢) انظر: تفسير الطبري ١٣: ١١٩، سنن الترمذي ٥ ح/٣٢٦٦، سنن النسائي/ كتاب القضاء ـ باب ٨ ح/٥٩٣٦، اسباب النزول / للواحدي: ٢١٥، لباب النقول / للسيوطي: ١٩٤، الدر المنثور ٧: ٥٤٦، ٥٤٧.

(٣) صحيح البخاري/ كتاب التفسير ـ تفسير سورة الحجرات ـ باب ٣٢٩ / ٤٥٦٤.

اجتهاد مع وجود النص ، ومن أشهره :

١ ـ المنع من رواية الحديث : فيما كان رسول الله ﷺ قد حثّ كثيراً على رواية الحديث ، وأوصىٰ بها ، وأمر بها ، ومن كلماته المشهورة في ذلك :

قوله : « نضَّر الله امرأً سمع مقالتي فبلّغها ، فربّ حاملِ فقهٍ غير فقيه ، وربّ حامل فقهٍ إلىٰ من هو أفقه منه »(١).

وقوله : « الناسُ لكم تَبَع ، وسيأتيكم أقوام من أقطار الأرض يتفقّهون ، فإذا أتوكم فاستوصوا بهم خيراً وعلّموهم ممّا علّمكم الله »(٢).

وقوله بعد أن يحدّث الناس : « فليبلّغ الشاهد الغائب » .

ـ كما حذّر النبيّ ﷺ من ترك رواية الحديث ولو بحجّة الاكتفاء بالقرآن الكريم :

قال : « يوشَك الرجل متّكئاً على أريكته يحدِّث بحديث من حديثي ، فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله ، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه ، وما وجدنا فيه من حرام حرّمنا ! ! ألا وإنّ ما حرّم رسول الله مثل ما حرّم الله »(٣).

٢ ـ المنع من تدوين الحديث : وقد أباح النبيّ التدوين لأصحابه :

حين كان عبد الله بن عمرو بن العاص يكتب حديث النبيّ ﷺ فقالت له قريش : أتكتب عن رسول الله كلّ ما تسمع وإنّما هو بشر يغضب كما يغضب

---

(١) سنن ابن ماجة ١ : ح / ٢٣٠ ـ ٢٣٦ ، سنن الترمذي ٥ ح / ٢٦٥٧ ـ ٢٦٥٨ ، سلسلة الأحاديث الصحيحة ح / ١٧٢١ ، وقد أحصى له بسيوني زغلول في موسوعة أطراف الحديث ٤٧ طريقاً .

(٢) انظر : كنز العمال ١٠ : ح / ٢٩٥٣٣ ـ ٢٩٥٣٥ .

(٣) سنن ابن ماجة ١ : ح / ١٢ ، ١٣ ، ٢١ وقد تقدّم مع مزيد من التوثيق .

البشر ؟! فذكر ذلك للنبيّ ، فقال له ﷺ وهو يشير إلى شفتيه الشريفتين : « أُكتب ، فوالذي نفسي بيده ما يخرج ممّا بينهما إلاّ حق »[١].

وشكا إليه صحابي كان يسمع الحديث فلا يحفظه ، فقال له ﷺ : « استعن بيمينك » وأشار بيده إلىٰ الخط[٢].

وكما في كتبه الكثيرة في المدينة ، وإلىٰ عمّاله ، وهي مشحونة بالسنن .

ـ ولقد أمر بكتابة الحديث أيضاً ، فقال : « قيّدوا العلم بالكتاب »[٣].

وقال : « اكتبوا لأبي شاه » وقد طلب أبو شاه أن يُكتَب له خطبته ﷺ بمنىٰ[٤].

وقال : « إيتوني بكتاب ، أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعده » .[٥]

وكثير غير هذا ، وقد تقدّم بحثه آنفاً ، فهل يصحّ أن يقال إنّ المنع من رواية الحديث وتدوينه إنّما كان لمصلحة الدين والأمّة ؟!

٣ ـ سهم ذوي القربى من الخمس : وقد نزل به القرآن ، وأعطاه النبيّ ﷺ لبني هاشم وبني المطّلب ، فمنعه أبو بكر وعمر ، ونقلاه عن موضعه إلىٰ موضع آخر في بيت المال باجتهاد رأيَاه ، وربّما منح عثمان بعضه لبعض قرباه من بني أُميّة ، مع أنّ عثمان هو الذي كان قد سأل النبيّ ﷺ : لمْ يُعطهم ـ أي بني أُمية ـ شيئاً مع قرابتهم ، فيما أعطىٰ بني المطّلب مع بني هاشم ؟

---

(١) مسند أحمد ٢ : ٢٠٧ ، وصححه الحاكم والذهبي / المستدرك ١ : ١٠٤ ـ ١٠٥ .

(٢) سنن الترمذي ٥ ح /٢٦٦٦ ، تقييد العلم : ٦٦ ـ ٦٨ .

(٣) المستدرك ١ : ١٠٦ ، تقييد العلم : ٦٩ ـ ٧٠ ، المحدّث الفاصل : ٣٦٥ ح /٣١٨ .

(٤) صحيح البخاري ـ كتاب العلم ـ باب ٣٩ ح /١١٢ ، سنن الترمذي ٥ ح /٢٦٦٧ .

(٥) هذا نصّ البخاري في كتاب العلم : ح /١١٤ .

فقال له النبيّ ﷺ : « إنّما بنو هاشم وبنو المطّلب شيء واحد » ![١]

ثمّ استقرّ رأي أبي بكر وعمر عند فقهاء المذاهب أبي حنيفة ومالك وأحمد ، وخالفهم الشافعي والطبري فأثبتا حق قربىٰ الرسول فيه[٢].

٤ ـ **سهم المؤلّفة قلوبهم** : نزل به القرآن ، وعمل به النبيّ ﷺ ، فمنع منه عمر في مطلع خلافة أبي بكر ، فوافقه أبو بكر ، فتُرك هذا الباب لا يُنظَر إليه .

وأغرب ما في هذا الباب دعوىٰ الإجماع ، لسكوت الصحابة وعدم مخالفة أحدهم ! ناسين أنّ هذا الأمر لم يُرفَع إلىٰ الصحابة ليُنظَر ما يقولون ، ولا خرج مخرجاً يوحي بوجود مطمع في تعديله أو مناقشته ، وإنّما صدر أمراً سلطانياً لا ترديد فيه : جاء نفر من مؤلَّفة المسلمين إلىٰ أبي بكر يطلبون سهمهم ، فكتب لهم به ، فذهبوا إلى عمر ليعطيهم وأروه كتاب أبي بكر ، فأبىٰ ومزّق الكتاب ، فرجعوا إلى أبي بكر ، فقالوا : أنت الخليفة أم عمر ؟ ! فقال : بل هو ، إن شاء ! فأيّ محلّ الآن لمراجعة صحابي ومعارضته ؟ وكيف يسمّىٰ مثل هذا إجماعاً ؟ ![٣]

أمّا دعوىٰ أنّ عثمان وعليّا لم يعطيا أحداً من هذا الصنف ، فقد أجيب عنها ، بأنّها « لا تدلّ على ما ذهبوا إليه من سقوط سهم المؤلفة قلوبهم ، فقد يكون ذلك لعدم وجود الحاجة إلى أحد يتألّفوه آنذاك ، وهذا لا ينافي ثبوته لمن احتاج إليه من الأئمّة ، علىٰ أنّ العمدة في الاستدلال هو الكتاب والسنّة ، فهما المرجع الذي لا يجوز العدول عنه بحال »[٤].

---

(١) صحيح البخاري ـ كتاب الخمس ـ باب ١٧ ح /٢٩٧١ ، النسائي ح /٤٤٣٨ ، ٤٤٣٩ .

(٢) انظر : د . أحمد الحصري / السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الاسلامي : ١٩٥ ـ ٢٠٣ .

(٣) انظر : تفسير المنار ١٠ : ٤٩٦ .

(٤) سيد سابق / فقه السنّة ١ : ٣٤٣ .

وفسّر بعضهم رأي عمر بأنّه اجتهاد منه ، إذ رأىٰ أنّه ليس من المصلحة إعطاء هؤلاء بعد أن ثبت الاسلام في أقوامهم وأنّه لا ضرر يُخشى من ارتدادهم عن الإسلام .

وعلى هذا فلا يُعَدّ سهم المؤلفة قلوبهم ساقطاً ليقال بمعارضة الكتاب والسنّة ، وإنّما توقّف العمل به لانتفاء موضوعه ، وإذا ما وجدت الحاجة إليه عاد للظهور في أي زمان ومكان .

وبهذا قال بعض فقهاء الجمهور[١] ، وهو جيّد حين يكون تقدير الموضوع دقيقاً وحكيماً ، فيكون حكمه حكم سهم (الرقاب) المخصّص لتحرير الرقيق ، فحين يمرّ على المسلمين عهد ليس فيهم رقيق يُطلب عتقهم ، فسوف يتوقّف العمل بهذا السهم ولكن من غير أن يكون ذلك ناسخاً للحكم .

لكنّ السؤال ما زال قائماً : هل كانت علّة هذا الحكم هي ضعف الإسلام وحاجته إلى قوّة هؤلاء ، لا غير ، لينتفي عند انتفاء علّته ؟

قال بعض فقهاء الجمهور : إنّ المقصود من دفعها إليهم ترغيبهم في الاسلام لأجل إنقاذ مُهَجِهم من النار ، لا لإعانتهم لنا حتّى يسقط بفُشُوّ الإسلام[٢] .

وقال محمد رشيد رضا : « إنّنا نجد دول الاستعمار الطامعة في استعباد جميع المسلمين وفي ردّهم عن دينهم ، يُخصّصون من أموال دولهم سهماً للمؤلفة قلوبهم

---

(١) محمد رشيد رضا / المنار ١٠ : ٤٩٦ ـ ٤٩٧ ، الدكتور وهبة الزحيلي / الفقه الإسلامي وأدلّته ٢ : ٨٧٢ ، سيد سابق / فقه السنة ١ : ٣٤٣ . وهو مذهب الطبري كما في تفسيره م ٦ ج ١٠ : ١٦٣ وقد نقله أيضاً عن أبي جعفر الباقر فهو مذهب أهل البيت عليهم السلام .

(٢) راجع : الدكتور وهبة الزحيلي / الفقه الإسلامي وأدلّته ٢ : ٨٧٢ .

من المسلمين ؛ فمنهم من يُؤلّفونه لأجل تنصيره وإخراجه من حضيرة الإسلام ، ومنهم من يُؤلّفونه لأجل الدخول في حمايتهم ومشاقّة الدول الإسلامية والوحدة الإسلامية ، ككثير من أمراء جزيرة العرب وسلاطينها ! ![1] أفليس المسلمون أولىٰ بهذا منهم ؟ »[2].

فليس الأمر إذن منوطاً بعلّة واحدة استطاع عمر استنباطها بدقّة ، فوقف الحكم عليها .

ولقد قسم فقهاءُ الإسلام المؤلّفةَ قلوبهم إلى أصناف عديدة ، لا يكاد يخلو زمان من بعضها ، ولا تشترك صفاتهم بالصفة التي اعتمدها عمر في اجتهاده ، بل لكل صنفٍ صفته الخاصّة ، ولقد كان تصنيفهم قائماً أساساً علىٰ اختلاف صفاتهم ، حتىٰ جعلوهم ستّة أصناف على هذا الاساس[3] .

وأخيراً ، حتّىٰ عند الرضا بما قيل في تصحيح اجتهاد عمر ، فإنّ مثله لا يصلح جواباً علىٰ اجتهاده وأبي بكر السابق في إسقاط سهم ذوي القربىٰ من الخمس وصرفه إلىٰ أيّ جهة أُخرىٰ ، فإنّ الله تعالىٰ الذي أنزل هذا النصّ أنزله علىٰ علم بمصالح عباده ، وحكمة في وضع الأشياء في مواضعها ، علم وحكمة غنيّان عن استدراكات البشر ، سواء كانوا حكّاماً أو لم يكونوا ، ومن ناحية أُخرى فإنّ الذي يمنع بني هاشم وبني المطّلب حقّهم من الخُمس لا يستطيع أن يبيح لهم خطّاً من الزكاة والصدقات التي حرّمت عليهم !

---

(١) علامتا التعجّب منه ، لا منّا .

(٢) المنار ١٠ : ٤٩٥ .

(٣) انظر الأصناف الستّة في تفسير المنار ١٠ : ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، الفقه الاسلامي وأدلّته ٢ : ٨٧١ ـ ٨٧٢ .

٥ ـ متعة الحج ومتعة النساء :

متعة الحج ـ نزل بها القرآن : ﴿ **فمن تمتّع بالعمرة إلىٰ الحجّ فما استيسر من الهدي** ﴾[١].

ـ وصنعها النبيّ ﷺ في حجّته الوحيدة ، المعروفة بحجّة الوداع[٢].

ومتعة النساء ـ نزل بها القرآن : ﴿ **فما استمتعتم به منهنّ فآتوهنّ اجورَهنّ** ﴾[٣].

وأذِن بها النبيّ ﷺ لأصحابه .

ـ قال عمر في خطبة له : « متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ أنا أنهىٰ عنهما ، وأُعاقِب عليهما » ![٤]

وفي متعة الحج خاصّة : أخرج البخاري عن عمران رضي الله عنه قال : « تمتّعنا على عهد رسول الله ﷺ فنزل القرآن ، قال رجل برأيه ماشاء »[٥] قال الشارح في هامش الحديث : (فنزل القرآن) أي بجوازه ، بقوله تعالى « فمن تمتّع

---

(١) البقرة ٢ : ١٩٦ .

(٢) صحيح البخاري ـ كتاب الحج ـ باب ٣٣ ، باب ٣٥ باب ٣٦ ، وباب ١٠١ ، ابن القيم / زاد المعاد ١ : ٢٠٤ ـ ٢٠٨ وانظر سائر كتب التفسير عن هذه الآية (١٩٦) من سورة البقرة ، وانظر وصف حجة النبيّ ﷺ في سائر كتب السنن .

(٣) النساء ٤ : ٢٤ . وفي قراءة أُبيِّ بن كعب وابن عباس ﴿ **فما استمتعتم به منهنّ** ﴾ إلى أجلٍ مسمّىً ﴿ **فآتوهن اجورهن** ﴾ تفسير الطبري ٥ : ١٢ ـ ١٣ .

(٤) تفسير الرازي ١٠ : ٥٠ ، الجصّاص / أحكام القرآن ٢ : ١٥٢ ، البيهقي / السنن الكبرى ٧ : ٢٠٦ .

(٥) صحيح البخاري كتاب الحج ـ باب ٣٥ (التمتّع) ح / ١٤٩٦ .

بالعُمرة الى الحجّ » . « و قال رجل رأيه ما شاء » أي فليقل أي إنسان ماشاء أن يقول في جوازها أو عدمه ، فقد جاء بها القرآن . وأول من نهى عن المتعة عمر رضي الله عنه وتابعه عثمان رضي الله عنه ... »[١] وأخرجه النسائي ، وفيه : « لم تنزل آية تنسخ آية متعة الحج ـ ولم ينه عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتّى مات ، قال رجل برأيه ما شاء »[٢] .

ـ وقيل لابن عمر في المتعة : كيف تخالف أباك وقد نهىٰ عن ذلك ؟

فقال : ويلَكم ! ألا تتّقون الله ؟ ! إن كان عمر نهىٰ عن ذلك فيُبتَغَىٰ فيه الخير ؟

فلَم تُحرّمون ذلك وقد أحلّه الله ، وعمل به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، أفَرسول الله أحق أن تتّبعوا سنّته ،أم سنّة عمر ؟[٣] وروي نحوه عن سالم بن عبدالله بن عمر[٤] .

وفي **متعة النساء خاصّة**: أخرج مسلم عن جابر بن عبدالله الانصاري ، قال : « استمتعنا علىٰ عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأبي بكر ، حتّى نهىٰ عنه عمر »[٥] .

ـ قال عروة بن الزبير لابن عباس : ألا تتّقي الله ! ترخّص في المتعة ؟ !

قال ابن عباس : سل أمّك يا عُريّة !

فقال عروة : أمّا أبو بكر وعمر فلم يفعلا .

قال ابن عباس : والله ما أراكم منتهين حتّىٰ يعذّبكم الله ، نحدّثكم عن

---

(١) صحيح البخاري / ضبط الدكتور مصطفىٰ ديب البُغا / ج ٢ : ٥٦٩ ، هامش الحديث المتقدّم في باب ٣٥ من كتاب الحج .

(٢) سنن النسائي ـ كتاب التفسير ـ البقرة ١٩٦ ـ ج ٦ : ٣٠٠ ح / ٣٢ ، ١١٠ .

(٣) مسند أحمد ٢ : ٩٥ (وفي الطبعة المرقّمة ٢ : ٢٢٦ ح / ٥٦٦٧) ، البداية والنهاية ٥ : ١٥٩ .

(٤) جامع بيان العلم : ٤٣٥ / ٢١٠٠ ، ٢١٠١ .

(٥) صحيح مسلم ـ كتاب النكاح ـ باب ٣ ح / ١٥ ، ١٦ ، ١٧ .

رسول الله ﷺ وتحدّثون عن أبي بكر وعمر !!

أو قال : أراهم سيهلكون ، أقول : قال رسول الله ، ويقولون : قال أبو بكر وعمر !![١]

إذن حلّ اجتهاد الرأي محلّ النصّ بشكل واضح هنا ، والذي دعا عمر إلىٰ هذا الاجتهاد حادثة وقعت أيّام خلافته في شأن عمرو بن حُريث وقد ولد له من المتعة أيام عمر ، فقال عمر : « لا أُوتىٰ بأحد تزوّج متعةً إلاّ عذّبته بالحجارة ، ولو كنت تقدّمت فيها لرجمتُ » أي لو كان قد تقدّم نهيه عنها قبل هذه الحادثه لرجم عليها الآن .

وأما متعة الحجّ فقد فسّر رأيه فيها بقوله : قد علمتُ أنّ رسـول الله ﷺ فعلَها وأصحابُه ، ولكن كرهتُ أن يظلّوا بها معرسين تحت الأراك ، ثمّ يرجـعوا بالحجّ تقطر رؤوسهم !

فهو صريح بالرأي أمام النصّ والسنّة ، لكن ابن أبي الحديد يـقول : لقـد اعتذر عمر لنفسه ، وقال ما قدّمنا ذكره ، وإذا كان قد اعتذر لنفسه فقد كفانا مؤنة الاعتذار ![٢]

إلاّ أنّه اعتذار لم يره الفقهاء حجّه ، فلا يكاد يوافقه عليه أحد ، وإن كان لعثمان رأي يُشبهه :

ـ لما حجّ عثمان بن عفّان بالناس أيّام خلافته كان ينهىٰ عن المتعة ، فقال له عليّ عليه السلام : لقد علمت أنّا تمتّعنا مع رسول الله ﷺ . قال : أجل ، ولكنّا كنّا خائفين !

---

(١) مسند أحمد ١ : ٣٣٧ ، جامع بيان العلم ح / ٢٠٩٥ ، ٢٠٩٧ ، ٢٠٩٩ ، ابن تيمية /رفـع الملام : ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) شرح نهج البلاغة ١٢ : ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

أو قال : ذلك رأيي ! فخرج عليّ مغضباً وهو يقول : ما كنتُ لأدع سنّة رسول الله بقول أحد من الناس . أخرجه ابن كثير عن مسلم والبخاري وأحمد ومالك ، وقال : فهذا اعتراف من عثمان بما رواه علي ﵄ [١] .

ومن قبلُ اختلفوا فيها علىٰ رسول الله ﷺ :

عن البراء بن عازب ، قال : خرج رسول الله ﷺ وأصحابه ، فأحرمنا بالحجّ ، فلّما قدمنا مكّة قال : « اجعلوا حجّكم عُمرةً » فقال الناس : يا رسول الله ، كيف نجعلها عمرةً وقد أحرمنا بالحج ؟ قال : « انظروا الذي آمُرُكم به ، فافعلوه » فردّوا عليه القول ، فغضب ، ثمّ انطلق حتّى دخل علىٰ عائشة غضبان ، فرأت الغضب في وجهه فقالت : مَن أغضبك ، أغضبه اللهُ ؟ !

قال : « و ما لي لا أغضب وآنا آمُرُ بالأمر فلا أُتَّبَع » ! !

قال الذهبي : هذا حديث صحيح ، من العوالي ، أخرجه ابن ماجة [٢] .

فهل يصحّ أن يقال كان هذا الخلاف والردّ على الرسول لأجل المصلحة التي رآها هؤلاء الصحابة ؟ !

٦ ـ **صلاة المسافر** : صلّىٰ عثمان وعائشة في السفر تماماً ، ولم يُقصرا ، فيما كان القرآن والسنّة يأمران بالقَصر .

أتمّها عثمان بمنىٰ ، وفعلها معه طوائف ، وكان ابن عمر إذا صلّىٰ معه أربع ركعات ، انصرف إلىٰ منزله فأعادها ركعتين !

---

(١) البداية والنهاية ٥ : ١٤٤ ، ١٤٧ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٨ : ٤٩٨ ، والحديث في سنن ابن ماجة : ٢٩٨٢ ومسند أحمد ٤ : ح/٢٨٦ .

وسئل عروة بن الزبير : لم كانت عائشة تُتمّ في السفر وقد علمتْ أن الله تعالى فرضها ركعتين ؟

فقال : تأوّلتْ من ذلك ما تأوّل عثمان من إتمام الصلاة بمنىٰ !

واعتلّ عثمان بمنى فأتىٰ عليّ ، فقيل له : صلّ بالناس . فقال : إن شئتم صلّيت بكم صلاة رسول الله ﷺ يعني ركعتين .

قالوا : لا ، إلاّ صلاة أمير المؤمنين ! يعنون صلاة عثمان ، فأبىٰ[1] .

فيما كان ابن عمر يقول : « صلاة السفر ركعتان ، من ترك السنّة فقد كفر » رفعه مرّة إلىٰ رسول الله ﷺ ، ورويَ مرّةً موقوفاً عليه[2] .

٧ ـ **وفي الطلاق** : الذي نزل به القرآن : ﴿ **الطلاق مرّتان** ﴾ بينهما رجعة ، فإن تراجعا بعد الطلاق الثاني ثمّ طلّقها ثالثاً ﴿ **فلا تحلّ له من بعد حتّى تَنكِحَ زوجاً غيره** ﴾[3] . أمّا أن يكرّر لفظ الطلاق ثلاث مرّات ، فهذا طلاق واحد ، والتكرار هذا « لعب بكتاب الله » كما وصفه النبيّ ﷺ ![4]

ولقد كان هذا النوع الأخير من الطلاق ، والمعروف بالطلاق الثلاث في مجلس واحد ، معدوداً طلاقاً واحداً على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين

---

(١) انظر ذلك كله في المحلّىٰ ٤ : ٢٦٩ ـ ٢٧٠ . وفي المطبوع بعد كلمة (أبىٰ) زادوا (عثمان) وليست من الأصل ! انظر هامش الصفحة المذكورة من المحلّىٰ .

وانظر : ابن القيم / زاد المعاد ١ : ١٢٨ ـ ١٣٠ فقد ذكره بتفصيل وفنّد بروح علمية جميع ما تمسّكوا به من أعذار وتبريرات .

(٢) المحلّىٰ ٤ : ٢٦٦ ، ٢٧٠ .

(٣) البقرة ٢ : ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٤) سنن النسائي ـ كتاب الطلاق ـ باب ٧ ـ ج ٣ : ٣٤٩ ح / ٥٥٩٤ ، إرشاد الساري ٨ : ١٢٨ .

من خلافة عمر ، حتىٰ قال عمر : « إنّ الناس قد استعجلوا في أمر قد كان لهم فيه أناة ، فلو أمضيناه عليهم » ! فأمضاه عليهم[1].

فهذا الذي أمضاه عمر ، ومضىٰ عليه أصحاب المذاهب الأربعة ، ولم يخالف فيه إلاّ نفر من فقهائهم (شذّوا في ذلك !) منهم ابن تيمية وابن القيم ، ووافقهم بعض المتأخّرين ، هذا الحكم سوف يترتّب عليه حكم آخر هو في غاية الخطورة والشناعة :

فالطلاق الثالث لارجعة بعده حتىٰ تتزوّج المرأة رجلاً آخر ، ويقع بينهما طلاق بائن ، بخلاف الطلاق الأوّل إذ لهما أن يتراجعا ما لم تنقَضِ العدّة ، فبحسب اجتهاد عمر أُعطي الطلاق الأوّل أُعطي حكم الطلاق الثالث ، فمنع رجوع الزوجين ، وأوجب نكاحاً جديداً !

وأغرب ما قاله المتأخّرون في تبرير هذا الاجتهاد ، قول ابن القيّم بأنّ هذا مما تغيّرت به الفتوىٰ لتغيّر الزمان !!

هذا القول الذي جعل فتوىٰ الصحابي تشريعاً مقابلاً للكتاب والسنّة !!كذا قال ابن القيم صراحةً ، قال : « فهذا كتاب الله ، وهذه سنّة رسول الله ﷺ ، وهذه لغة العرب ، وهذا عُرف التخاطب ، وهذا خليفة رسول الله ﷺ والصحابة كلّهم معه في عصره ، وثلاث سنين من عصر عمر على هذا المذهب ، فلو عدّهم العادّ بأسمائهم واحداً واحداً لوجد أنّهم كانوا يرون الثلاث واحدة إمّا بفتوىٰ وإمّا بإقرار ... ولهذا ادّعىٰ بعض أهل العلم أنّ هذا إجماع قديم ، ولم تُجمع الأُمّة على

---

(١) صحيح مسلم ـ كتاب الطلاق ـ باب طلاق الثلاث ح/١٤٧٢ ، مسند أحمد ١ : ٣١٤ ، سنن البيهقي ٧ : ٣٣٦ ، وصححه الحاكم والذهبي على شرط الشيخين : المستدرك ٢ : ١٩٦ .

خلافه ، بل لم يزل فيهم من يُفتي به ، قرناً بعد قرن ، وإلىٰ يومنا هذا » فذكر جماعة من الصحابة أفتوا بهذا بعد فتوىٰ عمر ، مخالفين رأيه ، ماضين على ما كان على العهد الأوّل ، منهم : عليّ ، وابن عباس ، والزبير ، وعبدالرحمن ، وابن مسعود ، ثم ذكر بعض التابعين وتابعيهم ، ثم قال :

« و المقصود أنّ هذا القول قد دلّ عليه الكتاب والسنّة والقياس والإجماع القديم ، ولم يأت بعد إجماع يبطله ، ولكن رأىٰ أمير المؤمنين عمر ﷺ أنّ الناس قد استهانوا بأمر الطلاق ، وكثر منهم إيقاعه جملةً واحدة ، فرأىٰ من المصلحة عقوبتهم بإمضائه عليهم .. فرأىٰ عمر أن هذا مصلحة لهم في زمانه ، ورأىٰ أنّ ما كانوا عليه في عهد النبيّ ﷺ وعهد الصدّيق وصدراً من خلافته كان الأليق بهم ...

ـ فهذا ممّا تغيّرت به الفتوىٰ لتغير الزمان !

ـ وعلم الصحابة رضي الله عنهم حسن سياسة عمر وتأديبه لرعيّته في ذلك ، فوافقوه على ما ألزم به ..

ـ فليتدبّر العالم الذي قَصْدُه معرفة الحقّ واتّباعه من الشرع والقَدَر في قبول الصحابة هذه الرخصة والتيسير على عهد رسول الله ﷺ وتقواهم ربّهم تبارك وتعالىٰ في التطليق ، فجرت عليهم رخصة الله وتيسيره شرعاً وقدراً .

فلمّا ركبت الناس الأحموقة وتركوا تقوى الله أجرىٰ الله على لسان الخليفة الراشد والصحابة معه ، شرعاً وقَدَراً ، إلزامهم بذلك وإنفاذَه عليهم .. وهذه أسرار من أسرار الشرع والقَدَر لا تُناسب عقول أبناء الزمن » ![1]

---

(١) انظر : اعلام الموقّعين ٣ : ٣٤ ـ ٣٧ .

فهذا مصدر جديد من مصادر التشريع لم يعرّفنا به القرآن، ولا عرّفنا به النبيّ، بل الذي عرّفنا به القرآن والسنّة هو خلاف ذلك تماماً.

هل عرّفنا القرآن أو السنّة أنّ الله تعالى سوف ينسخ أحكاماً منزلة بعد موت النبي، بوحيٍ جديد من نوع آخر، فيُجري على لسان الخليفة الراشد أحكامه الجديدة الناسخة لأحكام القرآن والسنّة ؟!

أليس هذا من جنس عقائد غلاة الباطنية بأئمّتهم ؟!

خلاصة :

إذن قد ظهر ثمّة اجتهاد مع وجود النصّ، وليس هو من نحو درء الحدود بالشبهات، كالتوقّف في قطع يد السارق في المجاعة، أو السارق المحتاج، ولكنّه اجتهاد يأتي بتشريع جديد في مقابل التشريع الذي أحكمه القرآن وأحكمته السنّة، تشريع باقٍ متّبع، صار ناسخاً لحكم القرآن والسنّة.

والذي قال به ابن القيم من الشرع الجديد والقَدَر الجديد، ووصفه بأنه « سرّ من أسرار الشرع والقدر لا يناسب عقول أبناء الزمن » صار أكثر مناسبة لعقول أبناء هذا الزمن من العلمانيين الذين عجزوا عن مواجهة الإسلام فراحوا يبثّون مبادءَهم باسم الاسلام وبأدلّة يستقونها من تاريخ المسلمين، فروّجوا لهذا « السرّ من أسرار الشرع والقدر » مدخلاً إلىٰ ديمقراطية بديلة عن الإسلام :

يقول خالد محمد خالد في كتابه (الديمقراطية) : ترك عمر بن الخطّاب النصوص الدينية المقدّسة من القرآن والسنّة عندما دعته المصلحة لذلك، فبينا يقسم القرآن للمؤلّفة قلوبهم حظّاً من الزكاة، ويؤيّده الرسول وأبو بكر، يأتي عمر فيقول : لا نعطي علىٰ الاسلام شيئا ..

وبينا الطلاق الثلاث في مجلس واحد يقع واحداً بحكم السنّة والإجماع، جاء عمر فترك السنّة وحطّم الإجماع[١].

وأخيراً عبّر العلمانيون العاملون تحت غطاء الإسلام عن هذا المبدأ باصطلاح جديد، أطلقوا عليه «تاريخية النصّ»!

ومفاده أنّ نصوص القرآن والسنة قد عالجت مشكلات عصر النزول، وربّما يمتد بعضها إلىٰ زمن ما، لكن تبدّل الأزمان باب مفتوح لتبدّل المصالح، والمصالح الجديدة تقتضي أحكاماً جديدة، وإن خالفت النصوص، لأنّ النصوص إنّما جاءت لزمن معيّن أو هي وليدة تاريخ النزول ومتأثّرة بذلك التاريخ وملابساته.

هذا المبدأ بالذات هو الذي أصدرت بسببه لجنة قضاء الأزهر في العام ١٩٩٥م حكمها على الكاتب نصر حامد أبو زيد، بالردّة؛ وحكمت بالتفريق بينه و بين زوجته! ذلك لأنّه مبدأ ينتهي إلىٰ نتيجة واحدة، وهي تعطيل أحكام القرآن والسنّة بالمرّة واستبدالها بأحكام وضعية.

ولربّما استفاد هؤلاء من أصل صحيح، فاتخذوه ذريعةً لمقصدهم الفاسد..

والأصل الصحيح هو تعليل الأحكام، فبعض الأحكام جاءت منوطة بعلل، فثبوت الحكم منوط بثبوت علّته، كتحريم كلّ مسكر، فإذا لم يعد هذا الشراب المعيّن مسكراً كثيره، انتفت علّة التحريم، فارتفع الحكم.

فاتّخذ هؤلاء من هذا الأصل ذريعةً، فجعلوا لكلّ حكم علّةً يقدّرونها بآرائهم، أو قل بأهوائهم، ويعلّقون الحكم عليها، وغالباً ما يخطئون، فينسخون أحكاماً ثابتة في الشرع، رادّين حكم الله ورسوله من حيث يعلمون أو لا يعلمون.

---

(١) الديمقراطية: ١٥٠.

وقديماً وقع بعض الفقهاء بمثل هذا .

ومثاله : ما ذكره ابن حزم عن بعض الفقهاء الذين ذهبوا إلى تعليل أمر النبي ﷺ بخروج النساء إلى صلاة العيد ، فقالوا : إنّما كان ذلك إرهاباً للعدوّ ، ولقلّة المسلمين يومئذٍ ليكثروا في عين من رآهم .. إذن لمّا انتشر الإسلام انتفت تلك العلّة ، فسقط الحكم .

قال ابن حزم : وهذه عظيمة ، لأنّها كذب على رسول الله ﷺ ، وقول بلا علم ، وهو ﷺ قد بيّن أن أمره بخروجهنّ ليشهدنَ الخير ودعوة المسلمين ، فأُفٍ لمن كذّب قول النبيّ وافترىٰ كذبةً برأيه !

ثمّ إنّ هذا القول مع كونه كذباً بحتاً ، فهو بارد سخيف جدّاً ، لأنّه عليه السلام لم يكن بحضرة عسكر يرهّب عليهم ، ولم يكن معه عدوّ إلاّ المنافقين ويهود أهل المدينة الذين يدرون أنّهنَّ نساء ، فاعجبوا لهذا التلخيط ![1]

وربّما يظهر من يحاول أسلمة مبدأ « تاريخية النص القرآني والنبوي » من خلال إظهار أنّه فهم جديد يجعل النصّ معقول المعنىٰ مطابقاً لمصالح العباد ، بنفس الطريقة التي تمّ بها الاعتذار لكلّ رأي استنبطه واحد من الخلفاء فيه نقض لنصّ القرآن أو للسنّة ، أولهما معاً :

قال الدكتور محمد سلام مدكور : قد كان من أبرز ما في نواحي عمر العلمية ناحية الفقه والافتاء والعمل بالرأي وتحكيم العقل مع النصّ تحكيماً يعطي النصّ صبغة فقهية غير ما تعطيه النظرة غير الفاحصة الدقيقة الغوّاصة المثمرة ، فقد يبدو في فقهه أحياناً أنّه يخالف ظواهر النصوص ، وعند التأمّل يبدو أنّه يعمل بالنصّ في

---

(١) المحلّىٰ ٣ : ١٣٤ .

دائرة تجعله معقول المعنى مطابقاً لمصالح العباد ![١]

وهذا يحقّ أن يقال في استنباط المعاني الدقيقة من النصوص، والتي لا يدركها من توقّف نظره على الظواهر، ومن هذا الباب في اجتهادات الصحابة كثير، غير خافٍ، في الفقه وفي التفسير، وأيضاً في مناهج التفكير واستكشاف معاني النصوص وأبعادها.

لكنّ هذا شيء، ومخالفة النصّ شي آخر .. وكيف يكون العمل بنقيض النصّ تماماً وهجر النصّ، اجتهاداً يجعل النصّ معقول المعنىٰ ؟

كيف وقد جعل النصّ لاغياً وحكمه منسوخاً ؟!

ومأخذ آخر على هذا التفسير: فكون النصّ معقول المعنىٰ مطابقاً لمصالح العباد، سوف يلغي أيّ ذريعة لمخالفته إلىٰ اجتهاد آخر تقتضيه المصلحة! وقد رأينا كيف كان الاعتذار بمتابعة مصالح العباد وراء كلّ اجتهاد يخالف النصّ، حتّىٰ صرّحوا بأن النصّ كان مطابقاً لمصالح العباد في زمن الرسول وأبي بكر، ثمّ صارت المصلحة بخلافه فاقتضت شرعاً وقدراً جديداً، كما وصفه ابن القيّم!

فهو تشريع جديد بخلاف النصّ، وليس نظرةً دقيقة غوّاصة في النصّ تجعله معقول المعنىٰ مطابقاً لمصالح العباد.

ولقد أدرك الدكتور مدكور هذا المعنىٰ جيّداً، فحاول الانتصار له بأحاديث مرويّة تجعل الحقّ على لسان عمر، رغم أنّه قد علم أنّها أحاديث منكرة، كما أثبت ذلك في تهميشه عليها في الصفحة ذاتها!

والمفتاح في فهم ذلك كلّه ليس هو الدفاع عن هذه المسألة أو استنكارها،

---

(١) مناهج الاجتهاد في الاسلام: ٥٤٣.

إنّما هو معرفة المنهج الذي اعتمده المجتهد في تعامله مع النصوص ، فالذي يصرّح به الجميع ، كما رأينا ، ويشهد له الواقع ، أنّ عمر كان ينظر أوّلاً إلىٰ المصلحة كما يقدّرها هو في حينها ، فإذا جاء النصّ كما يريد كان حجّته على رأيه ، وإذا جاء النصّ بخلاف تقديره وقف بوجهه بكلّ قوّة وأنفذ ما يراه موافقاً للـمصلحة التي قدّرها هو بنفسه ... هذه هي طريقتهُ في التعامل مع النصوص منذ عهد النبيّ ﷺ والتي ابتدأت تتّضح أكثر منذ صلح الحديبية ، وصراحة عمر في شكّه بما نزل في القرآن من قوله تعالىٰ : ﴿ **لَتَدْخُلُنَّ المَسجدَ الحَرامَ إن شاءَ اللّٰهُ آمنين** ﴾ وإنكاره على النبيّ هذه المصالحة التي سمّاها الله تعالى في كتابه ﴿ **فتحاً مبيناً** ﴾ ! ثم تتابعت أحداث كان آخرها أمر الكتاب الذي أمر النبي بكتابته حفظاً لهذا الديـن مـن الضياع ولهذه الأمّة من الضلال ، فخالف عمر حتّىٰ منع منه !

وهذه رؤيةٌ للوحي كلّه ولمنزلة الرسول والرسالة ، وليست اجتهاداً في فهم النصّ .

ولقد كان لهذه الرؤية ظهور في بعض آراء أبداها آخرون من الصحابة في مسائل ، كبعض الذي قدّمناه ، وكالحديث المتّفق عليه عن عائشة ، قالت : « لو رأىٰ رسول الله ﷺ ما أحدث النساء بعده لمنعهنّ المسجد » وتمسّك به طـائفة من الفقهاء على أنّه اجتهاد ناظر إلىٰ المصلحة واختلاف الزمن ، لكن ردّه آخرون أدركوا سرّ صدور مثل هذه الآراء ، وأنّه عائد إلى رؤية غير صحيحة للـوحي والرسالة :

قال ابن حزم : أمّا ما حدّثت به عائشة ، فلا حجّة فيه ، لوجوه :

أوّلها : أنّه ﷺ لم يمنعهنّ ، فإذا لم يمنعهنّ فَمَنْعُهُنّ بدعةٌ وخطأ .. ومـا نـعلم احتجاجاً أسخف من احتجاج من يحتجّ بقول قائل : (لو كان كذا لكان كذا) على إيجاب مالم يكن .

و الثاني : أنّ الله تعالىٰ قد علم ما يُحدِث النساء ، ومن أنكر هذا فقد كفر ، فلم يوح قطّ إلىٰ نبيّه بمنعهنّ من أجل ما استحدثنه ، ولا أوحىٰ قطّ إليه أن أخبر الناس إذا أحدث النساء فامنعوهنّ من المسجد ! فإذا لم يفعل الله تعالىٰ هذا فالتعلّق بمثل هذا القول هجنة وخطأ .[1]

كان ذلك عند بعض الصحابة إذن رؤية للنصّ ومكانته ودوره ومدىٰ إلزامه .

وليس هذا عامّاً فيهم ، بل كانت طائفة أُخرىٰ ترىٰ أنّ دور العقل والاجتهاد إنّما يكون في فهم النصوص ، وتطبيقاتها ، والاهتداء بها في الاجتهاد في ما لا نصّ فيه ، بالقياس الشرعي في إرجاع الفروع إلى الأُصول ، أو بمعرفة روح النصّ وأهدافه ، وروح الشريعة الإسلامية ومقاصدها العامّة ، والتي منها رعاية مصالح العباد ، وترىٰ أنّ ذلك كلّه لا يخوّلها خيار نقض النصّ ومخالفته ، إذ لا يمكن أن نتصوّر أنّ مصالح العباد تكمن في نقض أحكام الله تعالىٰ ونسخها ، مادمنا نؤمن بأنّها أحكام الله تعالىٰ ، وأنّه جلّ شأنه هو العالم بمصالح العباد وتقلّب أحوالهم ، وأنّه إنّما أنزلها لتُتَّبَع فلا تُعصىٰ ولا تُهجَر ، وإنّما أرسل رسوله ليُطاع فلا يُرَدُّ له قول .

فكلّ ما نسب إلىٰ الصحابة من إجماع علىٰ فتوىٰ في خلاف النصّ فهو مصادرة ، وكلّ ما سُمّي إجماعاً سكوتياً أو إقرارياً علىٰ أمر من هذا القبيل ، فهي دعوىٰ لا تصحّ ، وتحكّم لا أصل له ، وحتّىٰ مع افتراض وجوده فليس فيه حجّة ما دامت الحجّة في النصّ قائمة ، وهذا هو الأصل ، لأنّ القول بمثل هذا الاجماع

---

(١) المحلّىٰ ٣ : ١٣٢ ـ ١٣٥ باختصار .

يعني « إيجاب مخالفة أوامره ﷺ ما لم يُجمِع الناس عليها ! وهذا عين الباطل ، بل إذا تنازع الناس رددنا ذلك إلىٰ ما افترض الله تعالىٰ علينا الردّ عليه من القرآن والسنّة ، ولا نراعي ما أجمعوا عليه مع وجود بيان السنّة »[1].

والإجماع السكوتي قد أنكره طائفة من الفقهاء ، فلم يعدّوه إجماعاً ولا حجّة ، وهذا مذهب المالكية ، وقول الشافعي وداود الظاهري ، وإليه ذهب الآمدي والفخر الرازي والبيضاوي[2].

---

(١) ابن حزم / المحلىٰ ٧ : ١٦٥ ـ ١٦٦ .

(٢) انظر : الآمدي / الاحكام ١ : ٣١٢ ، سعدي أبو جيب / موسوعة الإجماع في الفقه الاسلامي ١ : ٣١ .

الفصل الثالث

فقه الحكومة وتطوّره في ربع قرن

(١١ ـ ٣٥هـ)

مدخل في منهج البحث :

لا شكّ أنّ النظرية السياسية التي يصوغها الماوردي في القرن الخامس الهجري لم تكن على هذه الدرجة من التحديد والوضوح عند الجيل الأول من الصحابة الذين عاصروا وفاة الرسول ﷺ وواجهوا هذا التحدّي الواقعي لأوّل مرّة في تاريخ الاسلام. إنّ التتبّع التاريخي الدقيق لأحداث تلك المرحلة يثبت بيقين تفاوتاً كبيراً بين الصحابة في طبيعة تصوّر فقه الحكومة الاسلامية بعد الرسول ﷺ، كما يُثبت أيضاً أنّ السنين والتجارب قد أضفت على ذلك التصوّر الشيء الكثير.. بل إنّ بعض الاتّجاهات في تفسير التاريخ قد جعلت الظروف اللاحقة، كحركة الفتوح الواسعة، عاملاً أساسياً في تغيير فقد الحكومة والنظرية السياسية في الإسلام تغييراً كاملاً لتظهر بمعالم جديدة وثوب جديد.

وقد بحثنا هنا فقه الحكومة في نقاط لأجل تبرير المواقف المتباينة والمحافظة على الحدود الفاصلة في ما بينها، لتكون الصورة أكثر دقّة وشمولاً.. يتلوه البحث في فلسفة الإمارة في هذه المرحلة التاريخية ذاتها.. ثمّ أدخلنا بحث (الحروب والفتوح) في هذا الفصل للبحث في ما أسند إليها من أثر في فقه الحكومة، ولكون مبادىء الحروب عائدة في النهاية إلى فقه الحكومة والسياسة.

مظاهر فقه الحكومة :

١ ـ ابتدأ السعي إلى الخلافة عند الأنصار ، خوفاً من مستقبل يتنازع فيه القرشيون فيغلب عليها أقوام منهم من أهل الدنيا طالما حاربهم الأنصار على الدين . علىٰ هذا اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة ، وبه صرّحوا حين خاطبهم أبوبكر مذكّراً بحق قريش وسبق المهاجرين ، فقالوا له : « و الله ما نحسدكم على خير ساقه الله إليكم ، ولا أحد أحبّ إلينا ولا أرضىٰ عندنا منكم ، ولكنّا نشفق ممّا بعد هذا اليوم ، ونحذر أن يغلب علىٰ هذا الأمر مَن ليس منّا ولا منكم ، فلو جعلتم اليوم رجلاً منكم بايعنا ورضينا ، علىٰ أنّه إذا هلك اخترنا واحداً من الأنصار ، فإذا هلك كان آخر من المهاجرين ، أبداً ما بقيت هذه الأُمّة »[١] .

وحين كانت كلمة الأنصار تميل إلى سعد بن عبادة الخزرجي ، دبّ مثل ذلك الخوف في نفوس بعض زعماء الأوس من الأنصار أنفسهم ، تخوّفوا أن يُمسك الخزرجيون بالخلافة فلا يكون فيها للأوس نصيب ، فانتهزوا أوّل فرصة سنحت لإبعادها عن خصمهم ولو إلىٰ قريش[٢] .

هكذا إذن جَمَعَهم فَرَقٌ ، وفرّقهم حَسَد ، دونما مبدأ في الإمامة يثبت عند المحكّ ، وإن كان قد ظهر في بادىء أمرهم مبدأ (الأحقّ بالإمامة) فركّزوا علىٰ أنّهم أحقّ الناس بخلافة الرسول ، لنصرتهم حتّىٰ دان الناس لهذا الدين بأسيافهم ، فيما كان المهاجرون في مكّة لا يقدرون على نصرة النبي ولا علىٰ إعزاز دينه ولا

---

(١) ابن أبي الحديد / شرح نهج البلاغة ٦ : ٨ ، عن أبي بكر الجوهري في كتاب (السقيفة) .
(٢) انظر : الكامل في التاريخ ٢ : ٣٣١ ، ابن أبي الحديد ٦ : ٩ ـ ١٠ .

على دفع ضيم[١].

٢ ـ السقيفة لم تجمع كلّ الأنصار، ولا جُلَّهم، فما عساها أن تجمع تلك الظُّلّة! بل كان كثيرهم غائباً عنها، لم يسمع بخبرها، وكان هؤلاء على رؤية في خلافة الرسول قد استقرّت في أذهانهم من قبل، ولا يظنّون أنّ خلافاً سيقع، أو أنّ أحداً تحدّثه نفسه بخلاف! فكانوا مستسلمين ليقين كائن لا محالة!

يقين شاركهم فيه عامّة المهاجرين، إذ (كان عامّة المهاجرين وجلّ الأنصار لا يشكّون أنّ عليّاً هو صاحب الأمر بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم)[٢].

كأنّهم كانوا على نصٍّ صريح، أو ما هو في درجة النصّ الصريح من أقوال النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وأفعاله في تقديم عليّ عليه السلام.

٣ ـ الفريق الأوّل من الأنصار، والذين انتهوا إلى بيعة أبي بكر في السقيفة «ندموا على بيعته، ولام بعضهم بعضاً، وذكروا علياً، وهتفوا باسمه، وإنّه في داره لم يخرج إليهم»[٣]. عندئذ عادوا إلى ما عرفوه من حقّ عليّ، الذي دهشهم عنه فزعهم من استئثار قريش عليهم، ولكن بعد فوات الأوان!

٤ ـ فلمّا هتف الانصار باسم عليّ، جزعت لذلك رجالٌ من قريش، كان في طليعتهم: سهيل بن عمرو، والحارث بن هشام، وعكرمة بن أبي جهل، والوليد ابن عقبة بن أبي معيط، وكلّهم من مسلمة الفتح (الطلقاء)! فسعوا في قريش

---

(١) انظر: الكامل في التاريخ ٢: ٣٢٨ ـ ٣٣٠.

(٢) كما قاله عامّة المؤرّخين، انظر: الزبير بن بكار / الموفقيات: ٥٨٠ ح/٣٨٠، تاريخ الطبري ٣: ١٩٨، الكامل في التاريخ ٢: ٣٢٥، الاستيعاب ٣: ٥٥٠، تاريخ اليعقوبي ٢: ١٢٤، ابن أبي الحديد ٦: ٢١.

(٣) الزبير بن بكار / الموفّقيات: ٣٨٢/٥٨٣، ابن أبي الحديد ٦: ٢٣.

يحذّرونها من هتاف الأنصار ، ويحرّضونها على إلزامهم بتجديد البيعة لأبي بكر ، فإن أبوا فليقتلوهم !

وجاء دور أبي سفيان ، فقال : يا معشر قريش ، إنّه ليس للأنصار أن يتفضّلوا علىٰ الناس حتّىٰ يُقرّوا بفضلنا عليهم .. وَايْمُ الله لئن بطروا المعيشة وكفروا النعمة لنضربنّهم علىٰ الإسلام كما ضربونا عليه ! فأمّا عليّ بن أبي طالب فأهلٌ والله أن يُسَوَّد علىٰ قُريش وتطيعه الأنصار .

قال الزبير بن بكار : ثمّ قدم عمرو بن العاص من سفر كان فيه ، فأدلىٰ بدلوه ، وقال : لقد قاتلنا الأنصار بالأمس فغلبونا علىٰ البدء ، ولو قاتلناهم اليوم لغلبناهم علىٰ العاقبة ![1]

ولم يحدّثنا التاريخ الذي نقل هذه الخصومات أنّ أبا بكر أو عمر قد استنكرا علىٰ هؤلاء طعونهم على الأنصار ، ولا ما صنعوه في تهييج الفتنة .

ويلاحظ أيضاً أنّ هؤلاء الذين تزعّموا الفتنة ضدّ الأنصار ، وفي نصرة بيعة أبي بكر ، قد كانوا جميعاً من وجوه قريش الذين قاوموا الاسلام عشرين عاماً أو تزيد ! أمّا الذين ردّوا عليهم وانتصروا للأنصار فهم : عليّ بن أبي طالب وفتيان بني هاشم ، وخالد بن سعيد بن العاص ، وهو أوّل أُموي أسلم ،أسلم قبل عثمان ، وكان قد امتنع عن بيعة أبي بكر وقال : لا أبايع إلاّ عليّاً .

قال الزبير بن بكار : كان لخالد بن سعيد بن العاص ولأخيه أثر عظيم في الاسلام ، وهما من أوّل من أسلم من قريش ولهما عبادة وفضل ، فغضب للأنصار وشتم عمرو بن العاص ، وقال : « يا معشر قريش ، إنّ عمراً دخل في

(١) الموفقيّات : ٥٩١ ح / ٢٨٤ ، عنه ابن أبي الحديد ٦ : ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٣٦ .

الاسلام حين لم يجد بدّاً من الدخول فيه ، فلمّا لم يستطع أن يكيده بيده ، كادَه بلسانه » !![١]

الكيد للاسلام :

وِسامُ شؤم ! تقلّده في مطلع هذا العهد ، وبعد أيام معدودات من وفاة الرسول ﷺ ، رجلان :

أوّلهما : أبو سفيان ، حين قدم علىٰ أمير المؤمنين عليّ عليه السلام يحرّضه على مناجزة القوم الذين بايعوا لأبي بكر ، ويقول له : « و الله لئن شئت لأملأنّها عليه خيلاً ورَجِلاً » .

فقال له عليّ عليه السلام : « و الله إنّك ما أردت بهذا إلاّ الفتنة ، وإنّك والله طالما بغيتَ للإسلام شرّاً !! لاحاجة لنا في نصيحتك »[٢] .

وثانيهما : عمرو بن العاص ، كما وصفه من هو خير منه بلا خلاف ، خالد ابن سعيد المشهود له بالسابقة والفضل والاستقامة بعد الرسول ﷺ ، فقال فيه على الملأ : « إنّ عَمراً دخل في الاسلام حين لم يجد بدّاً من الدخول فيه ، فلمّا لم يستطع أن يكيده بيده ، كاده بلسانه » .

لكنّ ذلك الذي طالما بغىٰ للإسلام شرّاً ، وهذا الذي يكيد للإسلام بيده فإن لم يستطع فبلسانه ، هذان لم يجدا في الحال من الخلافة ما يردعهما ويردّهما خائبين ، بل سيجدان شيئاً فشيئاً ما يُقِرّ أعينهما ، حتّىٰ صارت لهما في ما بعد اليد الطليقة والطولىٰ في الكيد وابتغاء الشرّ للإسلام .

---

(١) الموفقيات : ٥٩٤ .

(٢) تاريخ الطبري ٣ : ٢٠٩ ، الكامل في التاريخ ٢ : ٣٢٦ .

أنشد حسّان بن ثابت :

تنادىٰ سهيلٌ ، وابنُ حربٍ وحارثٌ   و عكرمةُ الشاني لنا ابنُ أبي جهلِ
أُولئك رهطٌ من قريش تَبايعوا   علىٰ خطّةٍ ليست من الخُطَط الفُضلِ
وكلّهم ثانٍ عن الحقّ عِطْفَهُ   يقولُ اقتلوا الأنصار ، يابئس من فعل
وأعجبُ منهم ، قابلوا ذاك منهمُ   كأنّا اشتملنا من قريشٍ علىٰ ذحلِ[١]

٥ ـ ومبدأ التفضيل ، ظهر لأوّل مرّة عند أنصار عليّ عليه‌السلام الداعين إلى حقّه بالإمامة ، ردّاً علىٰ مبايعة أبي بكر ، أنشد عتبة بن أبي لهب بن عبد المطّلب :

ما كنتُ أحسَبُ أنّ الأمرَ منصرفٌ   عن هاشمٍ ، ثمّ منها عن أبي الحسنِ
عن أوّل الناس إيماناً وسابقةً   و أعلمِ الناس بالقرآن والسُننِ
وآخر الناس عهداً بالنبيِّ ، ومَن   جبريلُ عونٌ له في الغُسل والكفنِ
مَن فيه ما فيهمُ لا يمترون به   و ليس في القوم ما فيه من الحسَنِ[٢]

وأنشد حسان بن ثابت :

جزى اللهُ عنّا والجزاءُ بكفّه   أبا حسنٍ عنّا ، ومَن كأبي حَسَن ؟
سبقتَ قريشاً بالذي أنت أهله   فصدرك مشروحٌ وقلبُك ممتَحنْ
تمّنت رجالٌ من قريش أعزّةٌ   مكانَك ، هيهات الهُزال من السَمِنْ
و أنت من الاسلام في كلّ موطنٍ   بمنزلة الدلو البطينِ من الرسَنْ
حفظت رسولَ الله فينا وعهدَه   إليكَ ، ومن أولى به منكَ ، مَن ومَنْ ؟

---

(١) في أبيات له رواها الزبير بن بكار في الموفقيات : ٥٨٥ ، والذَحْل : الثأر ، أو العداوة والحقد .

(٢) الموفقيّات : ٥٨٠ تاريخ اليعقوبي ٢ : ١٢٤ ، الإرشاد ١ : ٣٢ ونَسَبها إلى خزيمة بن ثابت .

ألستَ أخـــاه في الهـــدىٰ ووصـــيّه   و أعلمُ منهم بالكتاب وبالسنن ؟ ![١]

ويلحق بهذه الطائفة المهاجرون والأنصار الذيـن قـالوا : « لا نـبايع إلاّ عليّاً » .

وحتّىٰ ذلك الحين لم يقل أحد بتفضيل أبي بكر ، وإنّما ظـهر مـن بـعضهم تفضيله بعد ذلك ، وبعد أن استقرّ له الأمر .

٦ ـ النصّ أيضاً : كان عامّة المهاجرين والأنصار يعيشون في محيطه ودائرة تأثيره ، حين كانوا لا يشكّون في أنّ الأمر صائر إلىٰ عليّ عليه السلام بـعد الرسـول .. وآخرون كانوا يصرّحون به حيث تكون هناك أرضية لذكره ، كالذي ذكره ابن عباس لعمر ، حين سأله عمر عن عليّ ، فقال : أيزعُم أنّ رسول الله نصَّ عليه ؟

قال ابن عباس : نعم ، وأزيدك : سألتُ أبي عن ذلك ، فقال : صدق[٢] .

ـ وفي سؤال عمر هذا ما يشير إلىٰ حقيقة كان يعلمها ، وفي قـوله لابـن عباس بعد ذلك : « لقد كان من رسول الله في أمره ذروٌ من قول[٣] لا يُثبت حجّةً ولا يقطع عذراً ، ولقد كان يَرْبَعُ في أمره وقتاً ما ، ولقد أراد في مرضه أن يُصرّح باسمه ، فمنعتُ من ذلك .. » ! في قوله هذا أكثر من دليل على تلك الحقيقة .

ـ تلك الحقيقة التي أقرّ بها حتى سعد بن عبادة ، فيما بعد ، إذ ذكر عليّاً ، فذكر في أمره نصّاً يوجب ولايته ، نسيه الراوي !

---

(١) في أبيات له رواها الزبير بن بكّار في الموفقيات : ٥٩٨ ، وابن أبي الحـديد / شرح نهـج البلاغة ٦ : ٣٥ .

(٢) شرح نهج البلاغة ١٢ : ٢١ .

(٣) أي طرف من قول .

ـ فقال له ابنه قيس بن سعد : أنت سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا الكلام في عليّ بن أبي طالب ، ثمّ تطلب الخلافة ، ويقول أصحابك : منّا أمير ومنكم أمير ؟ ! لا كلّمتك والله من رأسي بعد هذا كلمةً أبداً ![1]

ـ وفي كلامٍ آخر لابن عباس مع عمر وضوح تامّ ، حين ذكر له عمر حقّ عليّ عليه‌السلام في الخلافة وكراهة قريش ذلك « كرهت قريش أن تجتمع فيكم النبوّة والخلافة » .

فتكلّم ابن عباس فجعل حق الاختيار في هذا الأمر لله تعالىٰ ، وليس لقريش ، قال : « إن الله تعالىٰ يقول : ﴿ **وربّك يخلق ما يشاء ويختارُ ما كانَ لهم الخِيَرَة** ﴾ وقد علمتَ يا أمير المؤمنين أنّ الله اختار من خلقه لذلك من اختار ، فلو نظرتْ قريش من حيث نظرَ اللهُ لها لوفِّقت وأصابت » . . « وأمير المؤمنين يعلم صاحب الحقّ مَن هو » .

ثمّ أنكر ابن عباس أن يكون لقريش حقّ النقض علىٰ هذا الخيار ، فقال : « أمّا قولك إنّ قريشاً كرهتْ ، فإنّ الله تعالى قال لقوم : ﴿ **ذلك بأنّهم كرهوا ما أنزل اللهُ فأحبط أعمالهم** ﴾ » ![2]

٧ ـ الرأي الآخر ، الذي غلب الجميع ، يقوم علىٰ مبدأ حصر الخلافة في قريش « فهم أولياؤه وعشيرته ، وأحقّ الناس بهذا الأمر من بعده ، لا ينازعهم إلاّ ظالم » / أبو بكر الصديق ـ سقيفة بني ساعدة .

« من نازعنا سلطان محمد ونحن أولياؤه وعشيرتُهُ ، إلاّ مدلٍ بباطل ،

---

(١) شرح نهج البلاغة ٦ : ٤٤ .

(٢) تاريخ الطبري ٤ : ٢٢٣ أحداث سنة ٢٣ ، الكامل في التاريخ ٣ : ٦٣ ـ ٦٥ ، شرح نهج البلاغة ١٢ : ٥٣ ـ ٥٤ .

أو متجانفٍ لإثم ، أو متورّط في هلكة ؟ ! » / عمر بن الخطاب ـ سقيفة بني ساعدة .

« ألا إنّ محمّداً ﷺ من قريش ، وقومه أولىٰ به ، وايم الله لا يراني الله أُنازعهم هذا الأمر » / بشير بن سعد الخزرجي ـ سقيفة بني ساعدة[1].

وتمّت الغلبة لهذا الرأي في داخل السقيفة بفعل الشقّ الذي أحدثه كلام الأنصاري الخزرجي بشير بن سعد ، ومبادرته إلى مبايعة أبي بكر ، وقبل ذلك بفضل مبادرة المهاجرين الثلاثة الذين حضروا السقيفة إلىٰ ترشيح أنفسهم ثم اتّفاقهم علىٰ أبي بكر .

وتمّت له الغَلَبة أيضاً وراء السقيفة بفضل ما أبداه أنصاره من حزم كبير ، وجرأة فائقة علىٰ اقتحام مجالس خصومهم والمنكرين عليهم ، ليأخذوا منهم البيعة ولو بغير رضى ، فما انتصف نهار اليوم التالي حتّىٰ أنجزوا أهمّ التدابير التي أحرزت لهم الغلب ، إذ وجدوا أنفسهم قادرين علىٰ أن يجمعوا الناس في المسجد فيُلقوا عليهم خُطَب البيعة ، فيأتوا مبايعين ، وإن لم تجتمع قلوبهم على ذلك ، حتّىٰ إذا خرجوا ظَهَرَ الخلاف ، فأنذر أبو سفيان بحرب ! وهتف الأنصار باسم عليّ ! وأوشكت الفتنة بين قريش والأنصار أن تنتهي إلى حرب إبادة حتّى أخمدها عليّ و خالد بن سعيد !

فهي غَلَبة إذن تحقّقت داخل السقيفة ، ثم خارجها في مجتمع المدينة ، ثمّ في المسجد النبوي ، وليس ثَمَّ في المواضع الثلاثة شورىٰ ، ولو ناقصة . .

والحقّ أنّ هذه الغلبة قد تحققت بواكيرها قبل ذلك كله ، وقبل وفاة الرسول ﷺ ، وفي بيته ، منذ أمر أن يكتبوا عنه وصيّته الكبرىٰ لئلّا يضلّوا بعده ،

---

(١) الكامل في التاريخ ٢ : ٣٢٩ ـ ٣٣٠ ، الإمامة والسياسة ١ : ١٢ ـ ١٦ .

فصاح عمر : « غلبه الوجع ، حسبنا كتاب الله » وصاح معه نفر بصيحته ﴿ فوق صوت النبيّ ﴾ ! منذ ذلك الحين أُقصي صوت الرسول ﷺ عن التخطيط لمستقبل الاسلام والأمّة ، وتغلّب صوت عمر الذي قاد عملية التخطيط لهذا المستقبل ، يسابق الأحداث ، ويراقبها بدقّة وحذر حتى ساقها إلىٰ حيث يريد .

وقبل ذلك أيضاً كانت بوادر إقصاء الرسول ﷺ عن موقع القيادة والتخطيط ، حين أكثروا في الاعتراض علىٰ تأمير أسامة رغم أنّ النبي ﷺ قد نصّ على إمارته وعَقَدَ له اللواء بيده !

وحين تردّدوا في الخروج معه وتباطؤوا وتعلّلوا ، والنبيّ ﷺ يكرّر أمره مرّةً بعد أُخرىٰ : « أنفذوا بعثة أُسامة » ! حتّىٰ توفّي النبيّ ولم تنفذ البعثة !

فمع مثل تلك الحقائق الثابتة بلا جدال ، هل سيبقىٰ موضع لاعتراض معترض يقول : لو كان هناك نصّ علىٰ عليّ لاحتجّ به ؟ إنّه اعتراض في منتهىٰ السذاجة ، فأين سيقع احتجاج عليّ بالنصّ وأنت ترىٰ موقفهم من النصّ وهو يخرج من فم النبيّ ﷺ مؤكّداً ، ومحاطاً بكل دواعي الإصغاء والتسليم ؟ !

وأين سيقع نصّ النبيّ عندهم ، وأنت ترىٰ كيف استطاعوا إقصاء النبيّ بنفسه عن موقع القيادة والتخطيط ، بل حتّىٰ عن موقع الإرشاد ، بشعارهم الجديد « حسبنا كتاب الله » ؟ !

٨ ـ إذن بمبدأ الغَلَبة ، ومبدأ حق القرابة ، تحقق اختيار أول الخلفاء ، عبدالله ابن عثمان التيمي (أبي بكر بن أبي قحافة) .

ثمّ مبدأ الغَلَبة الواقعية هذا سرعان ما وصفه بعضهم بأنّه شورىٰ ، ليصبح الأصل في اختيار الخليفة هو (الشورىٰ) مع التزام (حقّ القرابة) فلا تخرج الخلافة عن قريش ، ولا ينازعهم إلاّ ظالم .

وأمام هذين المبدأين ـ الشورىٰ والقرابة ـ جاء احتجاج عليّ عليه السلام بقوله :

فإن كنتَ بالشورىٰ ملكتَ أمورهم فكيف بهذا والمشيرون غُيَّبُ ؟ !
وإن كنتَ بالقُربىٰ حججتَ خَصيمهم فغيرك أولى بالنبيّ وأقربُ ![1]

فليس ثمّة شورىٰ ، إنّما كان في السقيفة غَلَبة ، فتغلّب النفر من المهاجرين ودفعوا سعداً عن موقع رشّحه إليه طائفة من الأنصار ، حتّى قال قائلهم « اقتلوا سعداً ، قتل الله سعداً »[2] !

أما وراء السقيفة فكانت دعوة حاسمة لا مجال للرأي فيها والردّ عليها .. وحول بني هاشم كان اقتحام الديار ونذير بالحريق !

وبهذه الصورة الأخيرة أقرّ عمر حين وصف طريقة الانتخاب تلك بأنّها « فلتة ، لكن وقىٰ اللهُ شرّها ـ فمن عاد لمثلها فاقتلوه »[3] .

٩ ـ إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قد ترك الأمر بالكامل للأمّة ، فلم ينصّ على أحد ، ولم يوص ، ولم يعهد ، ولم يَهدِ الأمّة إلىٰ رجل تُبايع له بالطاعة فيقودها على المحجّة البيضاء ..

هذا هو المبدأ الأساس ، الذي يقوم عليه كل مبدأ لاحق ، من شورىٰ ، أو غَلَبة ، أو نظرية قرابة أو غير ذلك .

---

(١) نهج البلاغة / صبحي الصالح : ٥٠٢ / ١٩٠ ، محمد عبده ٣ : ١٩٥ / ١٩٠ .
(٢) قالها عمر ، انظر : صحيح البخاري ـ كتاب المحاربين ـ باب ١٦ / ٦٤٤٣ وهي خطبته التي يفصّل فيها أمر السقيفة ، مسند أحمد ١ : ٥٦ سيرة بن هشام ٤ : ٣٠٨ ـ ٣٠٩ ، تاريخ الطبري ٣ : ٢٠٠ ، الكامل في التاريخ ٢ : ٣٢٦ .
(٣) خطبة عمر في المصادر السابقة ، وقد تقدم ذكرها .

فكان الأصل الأوّل الذي قام عليه العهد الجديد : أنّ النبيّ لم يستخلف ، وأنّ الحقّ للأمّة ، وهي التي تختار لنفسها .

١٠ ـ لما قارب أبو بكر الموت دعا كاتبه عثمان بن عفّان فأملىٰ عليه عهده إلىٰ خليفته عمر بن الخطاب ، وما علىٰ الناس إلاّ أن يبايعوا له ، فهو عهد ونصّ ، لا خيار فيه لأحد .

فإذا كان أبو بكر بالأمس قد آمن بحق الأمّة ، فهو اليوم ينقض ذاك الايمان ، وينتزع ذلك الحقّ من الأمّة !

١١ ـ ثمّ جاء عمر ، فقال : إنْ أستخلف فقد استخلف من هو خيرٌ منّي ـ يعني أبا بكر ـ وإن أترك فقد ترك من هو خير منّي ، يعني رسول الله ﷺ . فجعل سنّة أبي بكر ، وسنّة رسول الله سواء ، يقتدي بأيهما شاء !

ـ ثمّ قال : لو كان أبو عبيدة حياً لوليته ! لو كان معاذ بن جبل حياً لولّيته ! لو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً لما جعلتها شورىٰ !

فنقض المبدأين معاً : الشورىٰ (حق الأمّة) ، والقرابة (الأئمّة من قريش) ، لأن معاذاً كان من الأنصار وسالم مولى أبي حذيفة فارسي النسب !

ـ ثم جعلها شورىٰ بين ستّة اختارهم هو بنفسه ، ولم تكن الأمّة هي التي اختارتهم ! فهو أقرب إلىٰ النصّ منه إلى الشورىٰ .

١٢ ـ وفي عهد عثمان ظهر مبدأ جديد ، قال عثمان : « ما كنت لأخلع سربالاً سَرْبَلَنِيهُ الله »[١] قالها حين طلبوا منه أن يعزل الولاة الفاسدين ويستبدلهم بالصالحين من الصحابة ، فلم يستطع ، أو لم يفعل ، فطلبوا إليه أن يعزل نفسه عن

---

(١) تاريخ الطبري ٤ : ٣٧١.

الخلافة مادام عاجزاً عن الاصلاح ليختاروا الخليفة الأقوىٰ، فردّ عليهم بجوابه ذاك، الذي ألغىٰ أيّ حقّ للأمّة حين جعل الخلافة هِبةً من الله تعالىٰ، إذا وهبها أحداً فلا يحقّ له التنصّل منها بأيّ عذر، ولا يحق للأمّة أن تأخذ علىٰ يده وتستبدله بغيره إن هو شذّ عن الجادّة.

هذا المبدأ لم يكن يعرفه أبو بكر من قبل، حين قال: «أقيلوني، لاحاجة لي في بيعتكم»[1] فلم يكن يرى الخلافة سربالاً سربله إيّاه الله فلا يحقّ له خلعه، بل رآها عقداً بينه وبين من بايع له، فلهم أن يخلعوه، كما كان لهم أن يبايعوه.

أمّا مروان بن الحكم فقد عبّر عن هذا المبدأ بلغته الخاصة، حين وقف على باب عثمان وهو محصور، فخاطب الناس بأمرٍ من عثمان، فقال لهم: «جئتم تريدون أن تنزعوا ملكنا من أيدينا ؟!»[2]

فلم يكن مروان يدافع عن خليفة ونظام خلافة، إنّما كان يدافع عن ملك في أيديهم!

وهذا انحطاط كبير في فهم الخلافة ونظام الحكم في الإسلام، كان حريّاً بالخليفة أن يتداركه، لكنّه الفهم الذي استقرّ في أذهان كبراء بني أُميّة منذ البداية، ولم يتزعزع، فقديماً نظر أبو سفيان إلىٰ جيوش الرسول ﷺ تحيط بمكّة من جوانبها، فالتفت إلىٰ العباس فقال له: «لقد أصبح ملك ابن أخيك عظيماً»! لكنّ العباس ردعه في الحال فقال له: ويحك، إنّها النبوّة!

كان ذلك بعد أن أسلم أبو سفيان ونطق بالشهادتين، لا قبل إسلامه![3]

---

(١) الإمامة والسياسة ١ : ٢٠.

(٢) تاريخ الطبري ٤ : ٣٦٢، الكامل في التاريخ ٣ : ١٦٥.

(٣) انظر: الكامل في التاريخ ٢ : ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

وبقي هذا التصوّر، الذي لم يصدر عن فهم للإسلام ولو فهماً منحرفاً، وإنّما صدر عن طباعهم وأمزجتهم فهو لا يفارقها ولا ينفكّ عنها، بقي يقودهم ويوجّه سياساتهم حتّىٰ جعلوا الخلافة ملكاً مطلقاً، يتوارثونه علىٰ سَنن لا تُشبه في شيء سنن الإسلام، ولا تهتدي بشيء من هديه، فلا ينظرون في الملك إلى فضل ولا دين ولا علم ولا عدل ولا شورىٰ أُمّة، ولا شورىٰ أهل الحلّ والعقد، إنّما هي الوراثة لا غير، إلاّ أن يتغلب متغلّب بالسيف، لينتقل الملك وراثةً إلى بنيه، كما حصل مع مروان بن الحكم.

١٣ ـ بعد مقتل عثمان في أجواء من الغضب الجماهيري العارم، لم يكن ثمّة فرصة للخليفة أن يوصي أو يعهد لأحد بخلافته، ولا ثمّة فرصة تسنح لطامح، أو مجتهد في مصلحة يقدّرها، فينفذ منها إلىٰ مرامه.

فكان لأوّل مرّة في تاريخ الخلافة الاسلامية أن تطلق الجماهير صوتها، في خيار جماهيري شجاع، ليتمّ بهذه الطريقة الجماهيرية انتخاب الخليفة الجديد.

وهذا لا يعني بالضرورة سلامة ونقاء هذه الحركة الجماهيرية في جميع خطواتها، إذ لا يمكن أن يُستَشفّ من تفاصيل أحداثها أنّها كانت تتحرّك وتتطوّر وفق أهداف مرسومة طبق أحكام الشريعة وموازينها، بل لم تكن النتيجة التي بلغتها داخلة في حسابها، وإنّما سيقت إليها سوقاً حين ألجأها إليها إصرار عثمان، واستفزّها تمادي مروان.. فلقد كانت كتائبها قد رجعت إلى أوطانها بمجرّد أن وعدها عثمان خيراً، لكن أثارها من جديد وألهب غضبها ما صنعه مروان في قلب قرار عثمان، وفي تزوير كتاب إلى أهل مصر على لسان عثمان وبختمه! وحتّى بعد ذلك كلّه لم تكن هذه الجموع الغاضبة تحسب أنّ الامر سينتهي إلى مقتل عثمان، لم تكن تحسب أنه سيصرّ كلّ هذا الاصرار على إبقاء جميع عمّاله الذين شكاهم الناس، أو أن يتردد عن ردّ المظالم، أو عن إبعاد مروان عن دار الخلافة ومركز

القرار ثمّ بعد ذلك كلّه يمتنع عن اعتزال الخلافة ويختار القتل!!

الولاة وتبادل الأدوار:

ابتدأ في السقيفة مبكّراً تحديد وجهة نظر المهاجرين في تعيين الولاة علىٰ الأمصار والمستشارين، إذ كان أبو بكر قد شارط الأنصار على الفور أن يكون الولاة منهم، فقال: « منّا الأُمراء ـ أي الخلفاء ـ ومنكم الوزراء »[1].

فلمّا استقرّت الخلافة لأبي بكر، قال له أبو عبيدة: أنا أكفيك المال، وقال له عمر: أنا أكفيك القضاء. فكانا معاً وزيرا أبي بكر ويداه، وهما صاحباه اللذان أتمّا له الأمر في السقيفة.

ولما انقضت حروب الردّة ومانعي الزكاة عن الخليفة، وشرع أبو بكر يعيّن أُمراء الأجناد والولاة، ابتدأ ببني أُميّة وغيرهم من قريش دون الأنصار، فاختار خالد بن سعيد بن العاص وهو رجل صالح ترضاه الأنصار، لكن عمر أصرّ على أبي بكر أن يعزله لأنّه كان قد صرّح بميله إلى عليّ وتأخّر عن بيعة أبي بكر شهرين! فعزله أبو بكر واختار يزيد بن أبي سفيان، عند ذلك رضي أبو سفيان وترك الانكار على أبي بكر! وانتدب مع يزيد بن أبي سفيان أخاه معاوية وسهيل ابن عمرو.

ثمّ اختار بعده: عمرو بن العاص إلى فلسطين، وأمّره عليها.

واختار الوليد بن عقبة بن أبي معيط على الأردن، وأمّره عليها.

واختار خالد بن الوليد على الجند كلّه وعلى فتوح العراق[2].

---

(١) الكامل في التاريخ ٢: ٣٢٥، تاريخ الاسلام للذهبي / عهد الخلفاء الراشدين: ٦.

(٢) انظر: الكامل في التاريخ ٢: ٤٠٢ ـ ٤٠٣ ـ ٤٠٦ ـ ٤٢١، البداية والنهاية ٧: ٦.

وهؤلاء الثلاثة ـ عمرو والوليد وخالد ومعهم سهيل بن عمرو ـ قد كانوا أشدّ قريش على الأنصار، وكانوا رأس الفتنة بين المهاجرين والأنصار، إلاّ أنّهم كانوا يخوضون ذلك كلّه في نصرة خلافة أبي بكر[1].

فكان حظّ بني أُميّة والاتجاه القريش المحالف لهم هو الأوفر، وحظ الأنصار هو الأدنىٰ، ولم يرفع منه كثيراً اختيار معاذ بن جبل عاملاً على الجَنَد[2]، وزيد بن ثابت علىٰ جمع القرآن الكريم، فما زال أُولئك هم الاوفر حظّاً والأقوىٰ موقعاً، فجيوش المسلمين كلّها تحت إمرة رجالهم: خالد بن الوليد، ويزيد بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص، والوليد بن عقبة، ومعاوية بن أبي سفيان، وسهيل ابن عمرو، وعكرمة بن أبي جهل أيضاً الذي كان أخيراً على جند كبير في حروب المرتدّين ومانعي الزكاة عن الخليفة، وهو خامس القرشيين الذين كانوا وراء الفتنة بين المهاجرين والأنصار، يطعنون الأنصار ويدعون إلى قتلهم!

وما زال رجال الاتجّاه الأُموي القرشي هم المُعتَمدون على الولايات المهمّة: الشام وفلسطين والأردن والعراق. وهذا ما كان يخشاه الأنصار منذ البدء، وحقَّ لهم أن يخشوه.

وحين نستقبل الأيام الجديدة نرىٰ الطريق تتّسع أمام بني أُميّة، فيما تضيق أمام الأنصار .. فلقد أحسن عمر ظنّه بأولئك النفر من بني أُميّة وحلفائهم، ووسّع في سلطانهم مطلع خلافته منذ ثبّت معاوية خَلَفاً لأخيه على دمشق، وأضاف إليه بعلبك والبلقاء، وولّىٰ عمرو بن العاص فلسطين والأردن، ثم بعثه إلى مصر فافتتحها فولّاه عليها.

---

(١) من أعمال اليمن وكانت اليمن ثلاثة أقسام: الجَنَد، وصنعاء، وحضرموت. معجم البلدان (الجَنَد) ٢: ١٦٩.

(٢) تقدّم ذكره آنفاً.

وغير هؤلاء كان لعمر ولاة صالحون منهم: عمار بن ياسر، وحذيفة بن اليمان، وعبد الله بن مسعود، وسعد بن أبي وقّاص، وآخرون، كما عمل له أبو هريرة والمغيره بن شعبة وغيرهم، وما زال الأنصار عند مثل حظّهم الأوّل، فحين تقدّم حذيفة بن اليمان في الكوفة كان معاذ بن جبل قد توفّي قبل ذلك في الشام، وسهل بن حنيف الذي ارتفع اسمه الآن لم تكن له ولاية ولا جيش، وإنّما كان مشرفاً على مسح أراضي العراق المفتوحة حديثاً، فبينهم وبين بني أُميّة بون شاسع، بل ربّما يبدو ـ قياساً بعهد الرسول ـ تبادلاً في المواقع، فما كان عليه الأنصار من عزٍّ ومنزلة عند الرسول، قد تمتّع اليوم بها بنو أُميّة عند الخلفاء، وتقهقر الأنصار إلى الوراء!

أمّا بنو هاشم، آل الرسول، فهم الوجه المغيّب بالكامل حتّىٰ الآن، وهنا تكتمل حقيقة تبادل الأدوار.

ـ وبعد عمر أخذت تلك الظاهرة تتسع بشكل خطير، منذ أن جمع عثمان لمعاوية الشام كلّها فصار حاكما واسع السلطان له عمّاله الذين يختارهم هو على الولايات التابعة له، وجيوش عظيمة تحت إمرته، ثم أحكم بنو أُميّة قبضتهم، وامتدّ نفوذهم إلىٰ مجلس الخليفة وإدراته وقراره، ساعد علىٰ ذلك كلّه أُمور سلكها الخليفة في سياسته الجديدة في السنين الستّ الأخيرة من حكومته، حين اعتمد رجالاً من بني أُميّة تعرفهم الأمّة بالفسوق والفجور، فاستطالوا على الناس، واستأثروا بالأموال، وقد كان الخليفة نفسه قد فتح لهم هذا الباب حين آثرهم على الناس، فمنح الحكم بن أبي العاص خمس غنائم إفريقيا! ومنح مروان ابن الحكم فدكاً، التي كانت لفاطمة الزهراء فأخذها أبو بكر وجعلها في خزينة الدولة للشؤون الحربية خاصّة .. هذا وقد كان الحَكَم طريداً طرده رسول الله ﷺ هو وولده مروان لأنّه كان يعيب على النبيّ ﷺ ليُضحِك

المنافقين ، وبقيا طريدين مدّة خلافة أبي بكر وعمر ، ثمّ أعادهما عثمان وحازا منه علىٰ تلك المنح ، وترقّىٰ أمر مروان حتّىٰ أصبح صاحب النفوذ حتى على قرار الخليفة نفسه !

ومن غرائب التأويل ما قاله ابن تيمية في تبرير قرار عثمان في إعادتهما إلى المدينة ، قال : « و غايةُ النفي المقدّر سَنةٌ ، وهو نفي الزاني والمخنّث ، وإذا كان كذلك فالنفي كان في آخر الهجرة ، فلم تطل مدّته في زمن أبي بكر وعمر ، فلمّا كان عثمان طالت مدّته » ! ![1] وهكذا تبلغ السخرية مداها حين تكون العصبية هي رائد الفكر والقول .

تلك هي أهم معالم الثقافة والسياسة والادارة التي تبنّاها المسار الجديد ، لتشكّل مجتمعةً معالم فرقة متكاملة ، سوف تنمو وتتطوّر لاحقاً ، ثمّ تنقسم إلىٰ فرق شتّىٰ ، تكاد تلتقي جميعها عند هذه المعالم ، الأُصول .

الحروب والفتوحات في ربع قرن :

انقضىٰ معظم السنة الاولىٰ من خلافة أبي بكر في حروب داخلية كبيرة وخطيرة ، شغلت إحدىٰ عشرة جبهةً ، جهّز لها أحد عشر جيشاً حتى أخمدها ، ثمّ توجه في السنة التالية الى الفتوحات .

الحروب الداخلية :

لقد توزّعت تلك الحركات الداخلية علىٰ طائفتين رئيسيتين :

الطائفة الاولى : المرتدّون ، الذين اعلنوا جهرةً ارتدادهم عن الاسلام إلىٰ

---

(١) منهاج السنة ٣ : ١٩٦ .

أديان أُخرىٰ، وهؤلاء قبائل، بعضها ادّعىٰ رؤساؤها النبوّة، أوّلهم: مسيلمة الكذاب، علىٰ قبيلة بني حنيفة، شرقي جزيرة العرب، ادّعىٰ النبوّة قبل وفاة النبيّ ﷺ. ثم الأسود العنسي بصنعاء، كلاهما ادّعى النبوّة إما قبيل حجة الوداع أو بعدها في مرض النبيّ ﷺ وحين كان يُعِدّ جيش أُسامة لردع الروم(١).

ثم ادّعى النبوّة طليحة بن خويلد الأسدي في بلاد بني أسد، في مرض النبيّ ﷺ الذي كانت فيه وفاته(٢).

ثم ادّعت النبوّة سجاح بنت الحارث التميمية بعد وفاة الرسول ﷺ، وكان رجل من أصحابها ينشد شعراً:

أمست نبيّتنا أُنثىٰ نطيفُ بها وأصبحت أنبياء الناس ذُكرانا

وانتهىٰ أمرها أن تزوّجها مسيلمة في قصّة تنبئ عن المستوى المتدنّي الذي كانت عليه أعراب تلك القبائل(٣).

والطائفة الثانية: قبائل من المسلمين لم يرضوا بالبيعة لأبي بكر، فامتنعوا عن أداء الزكاة له، فبعضهم حبسها، وبعضهم توقّف يترقّب ما يصير إليه أمر الخلافة، وبعضهم قال: نأخذها من أغنيائنا ونعطيها فقراءنا.

وقد تأخّر قتال هذه الطوائف جميعاً حتى عاد أُسامة وجيشه، إذ كان أبو بكر قد سيّره حيث أمره النبيّ ﷺ بعد أن استقر أمره في الخلافة وهدأت النزاعات بين القرشيين والأنصار.

---

(١) انظر: سيرة ابن هشام ٤: ١٨٢، تاريخ الطبري ٣: ١٤٦ ـ ١٤٧.
(٢) تاريخ الطبري ٣: ١٤٧.
(٣) انظر: تاريخ الطبري ٣: ٢٧٣ ـ ٢٧٤، الأغاني ٢١: ٣٩.

فنفّذ أُسامة ما كان قد أمره بـه النـبيّ ﷺ مـن قـبل ، ولم يـقع قـتال ، واستغرقت حملته أربعين يوماً سوىٰ مقامه ومنقلبه راجعاً[١] .

بعد ذلك عزم أبو بكر على مقاتلتهم ، دون تمييز بين مـرتدّ ، وبـين مـانع للزكاة ، أو متريثٍ فيها ، أو مؤدياً لها إلى قومه دون الخليفة .

انتصارات : كانت كلمة المسلمين على مقاتلة المرتدّين واحدة ، بل كان هذا القتال أَهمّ داع إلىٰ توحيد الكلمة في المدينة المنوّرة عاصمة الخلافة ، إذ كـانت حروباً طويلة وكثيرة ، وإن تخلّلها حروب مع الطائفة الثانية ، فكان ذلك مبرّراً كافياً عند عليّ عليه السلام لأن يُنهي عُزلته عن الخليفة والدولة ، ويدعو أبا بكر إلى بيته ليبايع له ، وفي ذلك قال علي عليه السلام أيام خلافته مبيّناً سبب بيعته لأبي بكر وإنهاء مقاطعته ، قال : « فأمسكتُ يدي حتّىٰ رأيتُ راجعةَ النـاسِ قـد رجـعت عـن الاسلام يدعون إلى محقّ دين محمّد ﷺ فخشيتُ إنْ لم أنصُر الإسلام وأهله أنْ أرىٰ فيه ثلماً أو هدماً تكونُ المصيبةُ به عليَّ أعظم من فوتِ ولايتكم التي إنّما هي متاعُ أيّامٍ قلائل . . . »[٢] .

منعطفات حرجة : مع الطائفة الثانية كانت منعطفات حرجة استطاع الخليفة أن يخرج منها بحزم كبير ، قطع دابر المنازعات بجرأة وبحسم لا يشوبه تردّد :

ـ فبادئ الأمر استطاع أن يصوّر موقف هذه القبائل عـلى أنّـه تـعطيل لفريضة الزكاة ، لا غير ، ويسدل ستاراً كثيفاً أمام اعتراضهم على الخلافة ، الذي كان هو الأصل وهو الأساس في امتناعهم عن أداء الزكاة إلىٰ الخليفة !

لقد كان لهذه القبائل ، أو بعضها ، كلام صريح في استنكار بيعة أبي بكـر ،

---

(١) تاريخ الطبري ٣ : ٢٢٧ .

(٢) نهج البلاغة / الكتاب ٦٢ .

واستنكار موقف قريش في إبعاد خلافة النبيّ عن أهل بيته :

ـ فهذا حارث بن سراقة ، أحد شيوخ كندة في حضرموت يقول : « نحن إنّما أطعنا رسول الله ﷺ إذ كان حياً ، ولو قام رجل من أهل بيته لأطعناه ، وأمّا ابن أبي قحافة فلا والله ما له في رقابنا طاعة ولا بيعة » !

ثمّ أنشد في ذلك أبياتاً ، أوّلها :

أطعنا رسولَ الله إذ كان بيننا ... فيا عجباً ممّن يطيع أبا بكرِ[١]

ـ والأشعث بن قيس ، زعيم كندة ، كان يقول لقومه : « إن كنتم علىٰ ما أرىٰ فلتكن كلمتكم واحدة ، إلزموا بلادكم ، وحوطوا حريمكم ، وامنعوا زكاة أموالكم ، فإنّي أعلم أنّ العرب لا تقرّ بطاعة بني تيم بن مرّة ، وتدع سادات البطحاء من بني هاشم إلى غيره .. » .[٢]

ـ وبنو ذهل ، من كندة ، سار إليهم زياد بن لبيد أمير حضرموت ، يدعوهم إلىٰ السمع والطاعة ، فقالوا له : إنك لتدعو إلىٰ طاعة رجل لم يُعْهَد إلينا ولا إليكم فيه عهد !

قال زياد : صدقتم ، فإنّه لم يُعهد إلينا ولا إليكم فيه عهد ، ولكنّا اخترناه لهذا الأمر .

فقالوا له : أخبرنا لم نحّيتم عنها أهل بيته وهم أحقّ الناس بها ؟! لأنّ الله ﷻ يقول : ﴿ **وأُولوا الأَرحام بعضهم أولىٰ ببعض في كتاب الله** ﴾ .

---

(١) ابن أعثم / الفتوح ١ : ٥٨ ، ياقوت / معجم البلدان : (حضرموت) .
(٢) ابن أعثم / الفتوح ١ : ٥٩ ـ ٦٠ .

فقال زياد لمتكلّمهم : إنّ المهاجرين والأنصار أنظر لأنفسهم منك .

فقال له الحارث بن معاوية الذهلي الكندي : لا والله ، ما أزلتموها عن أهلها إلاّ حسداً منكم لهم ! وما يستقرّ في قلبي أنّ رسول الله ﷺ خرج من الدنيا ولم ينصب للناس عَلَماً يتّبعونه !! فارحل عنّا أيّها الرجل فإنّك تدعو إلى غير رضا .

فوثب آخر من قومه فقال : صدق والله الحارث ، أخرجوا هذا الرجل عنكم ، فما صاحبه بأهل للخلافة ، ولا يستحقّها بوجه من الوجوه ، وما المهاجرين والأنصار بأنظر لهذه الأمّة من نبيّها محمد ﷺ !![1]

فهؤلاء أفصحوا عن نداء الفطرة والبداهة ، وأتوا بحجج لا يصمد أمامها كلّ ما خرج به اختيار السقيفة من حجج .

فأين هذه المواقف من دعوى منع الزكاة وتعطيل حدّ من حدود الله ؟!

فلو كانت قريش قد اختارت من حيث اختار الله ورسوله لها ، لكان هؤلاء وأمثالهم من أطوع الناس لها ، ولما كان شيء من هذه الحروب الطاحنة التي ذهبت بآلاف الأنفس رجالاً وصبياناً ونساءً ، بل لكانوا للإسلام وأُمّته قوّة على قوّة .

وأنكىٰ من هذا أن يأتي التاريخ فيدرج هؤلاء في المرتدّين ، فلا تجد لهم ذكراً في مدوّنات تاريخنا إلاّ في باب « حروب الردّة » ثم يأتيك العنوان الخاص بهؤلاء مثلاً ضمن هذا الباب ، لنقرأ في تاريخ الطبري : « ذكر خبر حضرموت في ردّتهم » !! وفي فتوح ابن اعثم : « ذكر ارتداد أهل حضرموت من كندة ومحاربة المسلمين إيّاهم » !!

---

(١) ابن اعثم / الفتوح ١ : ٦٠ ـ ٦١ .

فهذا أليق بالتاريخ « الرسمي » لا تاريخ « الأُمّـة » الذي يحـفظ قـضاياها بأمانة .

نزاع كندة : الحقّ الذي لا تقرأ غيره في كتب التاريخ أنّ كندة هـذه وأهـل حضرموت لم يبدأوا نزاعاً ، ولا صرّحوا باستنكارهم هذا حتّى استفزّهم الأمير زياد بن لبيد ، ثمّ زادهم صلابة ما بعثه لهم من تهديد بالحرب ، بعد أن ساق إبل الصدقة التي كانوا قد أعطوها ابتداءً ، وابتعد عن ديارهم !

وكلّ الذي دعا إلى هذا التهديد الذي جرّ وراءه حروباً طويلة ، نـزاع في ناقة واحدة ، نعم واحدة ، أخذها الأمير ووسمها بوسام الصدقات وكان صاحبها مولعاً بها ، فالتمس الأمير أن يُعيدها إليه ويأخذ مكانها ما يشاء ، فأبىٰ الأمير ، فاستشفع هذا بكبير قومه حارث بن سراقة ، فلم يشفّعه الأمير ! فانطلق حارث إلى الناقة فردّها إلى صاحبها ، فغضب زياد وخرج وساق معه الصدقات حـتىٰ ابتعد عن ديارهم فأرسل الصدقات إلى أبي بكر وبقي هو وجنده فبعث إلى أهل حضرموت يهدّدهم بالحرب ، وقصد ذُهَل فسمع منهم ما سمع من اسـتنكارهم على قريش تقديم أبي بكر وتأخير بني هاشم ، فرجع إلى أبي بكر يخـبره خـبر هذه القبائل « إنها أزمعت على الارتداد والعصيان » ! هكذا يصفها التاريخ ، فجهّز له أبو بكر جيشاً لمحـاربتهم ، وأمـدّه بـعكرمة بـن أبي جـهل في مـن مـعه مـن الجُند[١] .

مأزق مالك بن نُوَيرة : والمأزق الحرج الآخر الذي وقعت فيه الدولة كان : مأزق مالك بن نويرة ! الذي غطّىٰ بماصحبه من بشاعة علىٰ كل ما حـدث مـن مذابح كان ينبغي ألاّ تسيل فيها قطرة دم واحدة :

---

(١) انظر : تاريخ الطبري ٣ : ٣٣٣، الفتوح ١ : ٥٧ ـ ٦٢ .

مالك استعمله النبيّ ﷺ علىٰ صدقات قومه، فلمّا بلغته وفاة النبيّ، فرّق الصدقات على فقراء قومه، ولم يبعث بها إلى الخليفة، وأنشأ يقول:

فقلتُ خذوا أموالكم غير خائفٍ ... و لانَـظرٍ فيما يجيء من الغَدِ

فإن قام بالدين المُحَوّق[١] قائمٌ ... أطعنا، وقلنا الدينُ دينُ محمّدِ

فمشكلتهم إذن مشكلة الخليفة القائم بعد النبيّ ﷺ، كانوا يريدون الخليفة الذي تطمئن له قلوبهم وتنقاد له نفوسهم، عندئذ لا تمرّد ولاعصيان! ومع ذلك فإن مالكاً حين نشبت الحروب الداخلية نهىٰ قومه أن يتجمّعوا، وأَمَرَهم أن يتفرّقوا في حيّهم تجنّباً لما قد يكون في نظر الخلافة، وسائر القبائل، تحزّباً واستعداداً لحرب، وفي حالهم هذه دهمتهم خيول سرايا خالد فما راعهم إلاّ الخيل تحيط بهم، فدهشوا لذلك وقالوا: من أنتم؟ قالوا: نحن المسلمون! قال مالك وأصحابه: ونحن المسلمون!

قالوا: فضعوا أسلحتكم إن كنتم صادقين. فوضع أصحاب مالك أسلحتهم، فأذّن أصحاب خالد، وأذّن أصحاب مالك، وصلّىٰ أصحاب خالد فصلّى أصحاب مالك معهم في صلاة واحدة، بعد ذلك ساقوهم أُسارىٰ إلىٰ خالد، فكانت طائفة فيها مالك وزوجته وبني عمّه، فأمر خالد أن يُقتل رجالهم صبراً أمام مالك! فصاحوا: إنّا مسلمون، فعلىٰ ماذا تأمر بقتلنا؟!

قال: والله لأقتلنّكم!! فضربت أعناقهم صبراً واحداً بعد واحد، ثمّ جاء الدور لمالك، فلم يشفع له عند خالد احتجاجه بإسلامه وصلاته، ولا شفع له

---

(١) المحوّق: يجوز أن تكون من (الحُوق) وهو الإطارُ المحيطُ بالشيء المستديرُ حوله، فيكون هنا مجازاً أراد به الدين المحفوظ بحدوده ومعالمه.

شهادة أبي قتادة الأنصاري الذي كان على الخيل التي حصرتهم! أدرك مالك ما في نفس خالد، فالتفت الى زوجته وهي معه وكانت على درجة من الجمال، وقال لخالد: بهذه تقتلني! قال: بل الله يقتلك! لكن قتله خالد، وسرعان ما صدق ظنّ مالك، فحاز خالد زوجته فتزوّجها من يومها!!

أقبل أبو قتادة بالنبأ إلى الخليفة، وكان قد عاهد الله ألّا يشهد مع خالد حرباً بعد هذه! وتكلّم عمر في خالد عند أبي بكر رجاء أن يقيم عليه حدّ الله، لقتله هؤلاء المسلمين، ودخولهِ بزوجة المقتول من ليلتها، قال: «عدوّ الله، عدا على امرئٍ مسلم، فقتله، ثمّ نزا على امرأته»!

لكن عند أبي بكر رأي آخر، فردّ على عمر قائلاً: «هيه يا عمر! تأوَّلَ فأخطأ، فارفع لسانك عن خالد»! هذا مع أنّه أقرّ بأن مالكاً وأصحابه كانوا مسلمين لم يرتدّوا، فوداهم وردّ سباياهم![(١)]

ولقد أزرىٰ ابن الأثير عند ترجمته لمالك بن نويرة في (أُسد الغابة) على المؤرّخين الذين صنّفوا في تراجم الصحابة ولم يذكروا مالكاً، مع أن كلّ شيء يدلّ على إسلامه، ومع أنّهم ذكروا رجالاً أبعد من هذا بكثير!

● وهذه هي المرّة الاولى في تاريخ الاسلام يظهر فيها هكذا حكم لهكذا حدث: ـ قتل مسلمين مع إقرارهم بالاسلام وأذانهم وصلاتهم، والله تعالى يقول: ﴿**ولا تقولوا لمن ألقىٰ إليكم السلام لست مؤمناً تريدون عَرَض الدنيا**﴾!! هذا مع المشركين عَبَدَة الاوثان، فكيف بالمسلمين؟

---

(١) انظر: تاريخ الطبري ٣: ٢٧٨ ـ ٢٨٠ رغم أنّه اعتمد رواية سيف بن عمر فقط! الفتوح لابن أعثم ١: ٢١ ـ ٢٣، أُسد الغابة والإصابة ترجمة مالك بن نويرة، تاريخ اليعقوبي ٢: ١٣١ ـ ١٣٢.

ـ ثم الدخول بامرأة مسلمة قُتلَ زوجها ضحىٰ اليوم !

ـ ثم يكون جزاء ذلك : « تأوّل فأخطأ » !

ولعلّ هذه الحادثة وهذا الحكم ، هي التي فتحت باب « التأوّل » في القتل والقتال ، وجرّأت المفتين أن يقولوا لكلّ مَن صنع ذلك ممن أحبّوه وارتضوه ، مهما أسرف ، بأنّه تأوّل فأخطأ ، ولمّا كان المتأوّل المخطىء له أجر على اجتهاده في الدين ، فهؤلاء مأجورون إذن على هذا الصنيع وأضرابه .. ولا غرابة ما دامت الفتوىٰ في خدمة الاتجاه الرسمي الغالب !

الفتوحات :

في أواخر السنة الثانية من خلافته ، ١٢ هـ، وقد فرغ من الحروب الداخلية ، الدينية والسياسية ، أمر خالد بن الوليد بالتوجّه إلى العراق لمناصرة المثنىٰ بن حارثة الشيباني الذي يخوض مع الفرس حروباً أضعفته كثيراً ، فخاض خالد سلسلة حروب مع الفرس في عدّة نواح ، وقد صالحته هذه النواحي كلّها على الجزية[١].

وفي مطلع (١٣ هـ) عزم أبو بكر على محاربة الروم ، فشاور جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ ، فقدّموا وأخّروا ، فاستشار عليّ بن أبي طالب ، فأشار عليه أن يفعل ، وقال له : إن فعلتَ ظفرت . فقال : بشّرت بخير[٢].

لكنّ الناس لم يكونوا سراعاً في تلبية أمر أبي بكر ، بل حين أمرهم بالتجهّز

---

(١) تاريخ الطبري ٣ : ٣٤٣ وبعدها ، الفتوح لابن أعثم ١ : ٨٨ وبعدها .

(٢) تاريخ اليعقوبي ٢ : ١٣٢ ـ ١٣٣ .

سكتوا ، حتّى قام عمر فقال : « لو كان عرضاً قريباً وسفراً قاصداً لاتّبعتموه » ![(١)]

فردّ عليه عمرو بن سعيد بن العاص : لنا تضرب أمثال المنافقين يابن الخطّاب ! فما يمنعك أنتَ ما عبت علينا فيه ؟ !

فأسكته أخوه خالد بن سعيد وقال : ما عندنا إلّا الطاعة .

فاختاره أبو بكر لقيادة الجيوش وعقد له اللواء ، لكن ثناه عمر ، فقال : أتولّي خالداً وقد حبس عنك بيعته وقال لبني هاشم ما بلغك ؟ فحلّ لواءه ودعا أربعة رجال ، هم : يزيد بن أبي سفيان ، وشرحبيل بن حسنة ، وأبو عبيدة بن الجراح ، وعمرو بن العاص . وعلى أيدي هؤلاء الأربعة كانت طلائع فتوح الشام .

ثم أمدّهم بخالد وجنده ، فكانت حروب عظيمة يحقّق فيها المسلمون انتصارات متوالية ، افتتحوا خلالها عدة مدن أهمّها : بُصرىٰ ، وفِحل ، وأجنادين من فلسطين ، وآخرها كانت أجنادين في ٢٧ ـ ٢٨ جمادى الاولىٰ / سنة ١٣ هـ .

وتوفي أبوبكر في ٢١ ـ ٢٢ جمادى الآخرة من سنة ١٣ هـ (أواخر آب / ٦٣٤ م) والحروب قائمة في العراق والشام .

وولي عمر : فكان أوّل عمل يقوم به ؛ أن ردّ سبايا الحروب الداخلية (الدينية ، والسياسية) إلىٰ عشائرهم ، وقال : إنّي كرهت أن يصير السبي سنّةً علىٰ العرب ![(٢)]

---

(١) حريٌّ بهذا أن يعيدنا إلى أيام النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وهو يأمر بتجهيز جيش أُسامة والتعجيل بإنفاذه ، والناس يتباطؤون ، فكم كان عظيماً من عمر أن يقول مثل قوله هذا آنذاك !

(٢) تاريخ اليعقوبي ٢ : ١٣٩ .

إجراء إصلاحي كبير، تدارك خطأً سياسياً وشرعياً وقع بحق القبائل المسلمة التي رفضت أن تبايع لأبي بكر، وفيها نساء أصبحن سبايا يتقاسمهنّ الجنود الفاتحون، ليصبحن مرغمات علىٰ الاذعان للردّة، وإلاّ صرن بغايا!

فانتزُع منهنَّ الدين عنوةً، وانتزُعت منهن الحرية والإحصان والطُهر عنوةً، وذنبهنَّ أنّ رجال القبائل رفضوا البيعة لأبي بكر وطلبوا أن يخلف النبيّ سيّد أهل بيته!

وكأنّ عمر عاد إلى رأيه الأوّل في خلاف أبي بكر في محاربة (مانعي الزكاة) عن الخليفة.

ثمّ واصل عمر حروب الفتوح، فعزّز جيوش المثنّىٰ بن حارثة الشيباني بجيش عليه أبو عبيد بن مسعود الثقفي، ثمّ أمدّهم بجرير بن عبدالله البجلي في جيش من أهل اليمن، فتوغّلت هذه الجيوش في نواحي العراق، لكن عاد الفرس فطردوهم منها إلىٰ الأطراف، فاستشار عمر وجوه الصحابة في أن يخرج بنفسه في جيش آخر لمواصلة الحرب، فأشار عليه بعضهم بذلك، فاستشار علياً فنهاه عن الخروج بنفسه وبيّن له خطأ ذلك في كلام كاشف عن عمق الحكمة والصدق والأمانة، في كلام طويل، منه: «نحنُ علىٰ موعودٍ من الله، والله منجزُ وعده، وناصر جُنده.. ومكانُ القَيِّم بالأمر مكانُ النظام من الخرز، يجمعهُ ويضمّه، فإذا انقطع النظام تفرّق الخرز وذهب ثمّ لم يجتمع بحذافيره أبداً.. والعرب اليوم وإن كانوا قليلاً، فهم كثيرون بالإسلام، عزيزون بالاجتماع، فكن قُطباً، واستدر الرحا بالعرب .. إنّك إن شخصت من هذه الأرض انتقضت عليك العرب من أطرافها وأقطارها حتّى يكون ما تَدَع وراءك من العورات أهمّ إليك ممّا بين يديك.. إن الأعاجم إن ينظروا إليك غداً يقولوا: هذا أصلُ العرب، فإذا

اقتطعتموه استرحتم ، فيكون ذلك أشدّ لِكَلَبِهم عليك وطمعهم فيك » ![1]

فكان حقيقاً بالقوم أن يُطأطئوا عنده ، حقيقاً بعمر أن يتواضع أمام جبل من المعرفة والإخلاص والحكمة !

وقد استبشر بها عمر ، ففيها تماسك الدولة ، وفيها إخبار بالنصر والفتح ، فأمّر سعد بن أبي وقّاص في ثمانية آلاف مقاتل ، فكان النصر على يديه في القادسية ، ثمّ المدائن ، ثمّ جلولاء ، وفيها آخر هزائم الفرس في العراق .

أمّا الشام ، فقد ابتدأ عمر فيها بإقصاء خالد عن قيادة الجيش ، واستبداله بأبي عبيدة ، لرأيه السابق في خالد ولكلمة قالها فيه خالد إثر ذلك ، وكان خالد في تلك الأثناء يحاصر دمشق ، فستر أبو عبيدة الكتاب حتّى توالت عليه كتب الخليفة فعلم خالد بالأمر ، ووصل كتاب آخر من عمر إلىٰ أبي عبيدة : « إن كذّب خالد نفسه في ما كان قاله فعمِّله ، وإلاّ فانزع عمامته وشاطره ماله » ! فأبى خالد أن يكذّب نفسه ، فقام بلال فنزع عمامته ، وشاطره أبو عبيدة ماله حتّى نعله ، فأفرد واحدة عن الأُخرىٰ !

واستقرّ أبو عبيدة في قيادة الجيش ، وبقي خالد على كتائبه ، والقادة الآخرون كذلك : يزيد بن أبي سفيان ، وعمرو بن العاص ، وشرحبيل بن حسنة ، فافتتحوا دمشق ، وحمص ، وقنّسرين ، وحلب .

ثم بعث عمرو بن العاص ليتولّىٰ فتح الأُردنّ وفلسطين ، ثمّ تولّىٰ فتح مصر بعد ذلك .

وظهر مالك بن الحارث الأشتر وعياض بن غنم الفهري في قادة كتائب أبي

---

(١) نهج البلاغة ـ صبحي الصالح : خ ١٤٦ / ص ٢٠٣ .

عبيدة التي يوجهها إلى جموع الروم.

وطال حصار بيت المقدس في فلسطين وقد شهده أبو عبيدة وخالد أيضاً، فاشترط أهل القدس وكانوا نصارىٰ، اشترطوا أن يكون الخليفة هو الذي يعقد لهم الصلح، فسار عمر إلى بيت المقدس، فدخلها صلحاً، وكتب لأهلها كتاباً، فيه: «بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب كتبه عمر بن الخطاب لأهل بيت المقدس: إنكم آمنون على دمائكم وأموالكم، وكنائسكم لا تُسكَن ولا تُخرّب، إلاّ أن تُحدِثوا حَدَثاً عامّاً».

وأقام فيها معاوية بن أبي سفيان فأتمّ فتح ما بقي من مدن فلسطين، وتوجّه عمرو بن العاص الى مصر في أربعة آلاف، ثم أمدّه بأربعة آلاف آخرين، عليهم: الزبير بن العوام، والمقداد بن الأسود، وعبادة بن الصامت، وخارجة بن حذافة، وقيل: مسلمة بن مخلّد. ففتحت مصر كلّها على أيديهم.

وتقدّمت جيوش المسلمين في بلاد فارس حتىٰ نهاوند، ففُتحت في سنة ٢١ هـ بقيادة النعمان بن مقرّن المزني، وقد قتل هناك. وفُتحت همذان على يد نعيم بن مقرّن، وأصبهان على يد عبد الله بن عتبان، وقيل: عبدالله بن بديل بن ورقاء.

وفي سنة ٢٢ هـ فتحت قومس وجرجان وطبرستان، من بلاد فارس، بقيادة سويد بن مقرّن، وقزوين بقيادة البراء بن عازب، والريّ بقيادة نعيم بن مقرّن، وأذربيجان بقيادة بُكير بن عبد الله، وخراسان على يد الأحنف بن قيس.. وغزا عبدالرحمن بن ربيعة بَلَنْجَر في بلاد الترك، فظفر ورجع.. وغزا معاوية بلاد الروم في عشرة آلاف فارس، فظفر ورجع.. وفي إفريقية توسّعت فتوح عمرو بن العاص الى برقة وطرابلس.

وفي سنة ٢٣ شملت الفتوح معظم بلاد فارس، وسجستان (في بلاد الأفغان).

وقتل عمر آخر هذه السنة / ٢٣ من ذي الحجّة ، طعنه أبو لؤلؤة مولى المغيرة بن شعبة بخنجر مسموم ، فمات علىٰ هذه الخارطة الوسيعة .

وفي عهد عثمان : استمرّت حروب الفتوح شرقاً وغرباً وشمالاً ، في سنة ٢٤ هـ هاجم معاوية ويزيد بن الحرّ العبسي الروم ، فوصلوا إلىٰ أنطاكية ، وابتدأ عبدالله بن سعد بن أبي سرح غزو شمال إفريقية ، وكانت جائزته من عثمان إن هو ظفر خُمس الخُمس نفلاً !

فافتتح بعض إفريقية في سنة ٢٥ هـ فأعطاه عثمان الخُمس ، واستكمل فتح إفريقية عام ٢٧ هـ فبعث الخُمس إلى المدينة فأعطاه عثمان لمروان بن الحكم ! وكان هذا ممّا أُخذ على عثمان في مطلع خلافته .

وافتتحت الأندلس في نفس العام نفسه بقيادة عبد الله بن نافع بن الحصين ، وعبدالله بن نافع بن عبد القيس .

وفُتحت قبرص عام ٢٨ هـ على يد معاوية .

وفي سنة ٣٠ هـ غزا سعيد بن العاص طبرستان ، قيل كان معه : الحسن والحسين عليهما‌السلام وابن عباس وابن عمر وابن الزبير وحذيفة بن اليمان ، وغزا حذيفة الباب صوب أذربيجان .

وكانت غزوة ذات الصواري في البحر عام ٣١ من أشدّ حروب المسلمين في هذا العهد ، غزاهم الروم في البحر بقيادة قسطنطين ، فهزمهم الله وأعزّ نصر المسلمين . . وانتقضت خراسان فأُعيد فتحها ،وكذا كرمان ، وسجستان ، وفُتحت كابل .

وفي هذه السنة تصاعدت الاعتراضات الداخلية على سياسة الخليفة

والأُمراء ودخل التمرّد مرحلة جادّة، فاتّخذ صورة ثورة شعبية، تتصاعد باطّراد، ويزداد أنصارها، بفعل الاستياء المستمر من أُمراء استأثروا على الناس دون أن يُظهروا عدلاً في حكم، ولا حفظاً للدين، فلم يحفظ هؤلاء الأُمراء من الدين إلاّ عنواناً أعادوا تحت ظلاله مآثر أُموية كانت قبل الاسلام.. هذا شيء كان يعرفه أهل ذلك الزمان، مَن ثار منهم ومن هادَن، لكنّ أفراداً دخلوا الميدان بعد قرون بفرط حماس سمّوه (سلفياً) فأهانوا كلّ السلف في تبرئة أُمراء قد شهد القرآن الكريم والسنّة الصحيحة بما نقمه منهم السلف الصالح، فلم يكن خافياً على أُولئك أنّ الوليد بن عقبة هو الذي فسّقه القرآن الكريم مرّتين، وعبد الله بن سعد قد هدر النبيّ دمه ولو وُجِد متعلّقاً بأستار الكعبة، ومروان فضض من لعنة رسول الله، ومثله معاوية، ولم يكن هؤلاء قطّ من صالحي الصحابة ولا قريباً منهم، ولكن مكّنت لهم الأيام أن يكونوا قادة لجيوش الفتوح، فأبلوا فيها بلاءً حسناً، فهم إذن محاربون، لا ولاة!

ولم تكن الأُمّة آنذاك شحيحة بنظراء لهم في الحروب ليبزّونهم في العدل والدين والصلاح، لكنّ الأيّام انبسطت لأولئك وضاقت على هؤلاء، حين كان أولئك هم الأقرب إلىٰ الخلفاء هوىً ونَسَباً..

فلم يكن مثلاً، ابن سرح بأَشجع وأقوىٰ على الحروب من محمد بن أبي حذيفة، بل كان الأخير أكفأ منه بكثير، إذ استطاع بكل يُسر أن يزيحه عن ولايته و يجلس مكانه في عهد الخليفة عثمان، وفوق هذا فقد شدّ الناس إليه ما كان عليه من صلاح وعدل وعقل، فلو كان الخليفة قد اعتمده أوّلاً لما جلب عليه شيئاً من هذا الغضب الجماهيري المتصاعد، وهكذا قل مع الوليد بن عقبة ومعاوية بن أبي سفيان وسعيد بن العاص ومروان بن الحكم الذين جلبوا كلّ شرّ لهذه الأُمّة وللخليفة نفسه، وإن كانوا قد وطّدوا لمستقبل أُمويّ، كان نصب أعينهم غايةً!

رؤيتان في آثار الفتوح :

١ ـ آثار الفتوح في الفكر والاجتماع/ رؤية (شيعية) :

دافع المفكّر المعاصر الشيخ الدكتور مرتضى المطهّري عن طبيعة الفتوح وموقف الشعوب منها، ردّاً على ما أثاره بعض المستشرقين حولها، إذ صوّروها وكأنّها حروب قمع وقهر واحتلال، واستشهد بعضهم (السير جان ملكم) بالشعب الايراني، فسمّىٰ القرنين الهجريين الأول والثاني من تاريخ إيران : (قرنا السكوت) وأصدر بهذا العنوان كتاباً مفرداً، ركّز فيه فكرة أنّ الاسلام قد فُرِضَ فرضاً على إيران، وأن الشخص الايراني لم يقبله رغبةً وطواعية، حيث كان منطق القوّة سائداً، وبما أنّ الخليفة لم يكن من الايرانيين أنفسهم لذلك خيّم السكوت علىٰ إيران خلال تلك الفترة.

والشهيد المطهّري ردّ هذا مقدّماً بشهادة مستشرق آخر (إدوارد براون) قال في كتاب (تاريخ الآداب) مخطّئاً جان ملكم : حاولت أن أتجنّب خطأً فادحاً وقع فيه غيري من أبناء قومي وجلدتي، هو تسميتهم للقرنين الأوّلين للاسلام في إيران بقرني السكوت !

أُحاول أن لا أرتكب مثل هذا الخطأ، لأنّنا لو ألقينا نظرة على تأريخ إيران خلال تلك الفترة لم نجد شعباً في نشاطه وحيويته كالشعب الايراني، لهذا فالقرنان ليسا قرنَي السكوت، بل قرني النشاط والحركة.

قال المطهّري : هذا هو الصحيح، لأنّنا لو استقرأنا تاريخ إيران خلال العصر الساساني، وحتّى ما قبل العصر الساساني، حيث كانت إيران في أوج

عظمتها من الناحية السياسية والعسكرية ، لما رأينا فيه علماء كالعلماء الذين برزوا خلال نصف ذينك القرنين .

والواقع أنّ ذلك العصر ـ القرنين الاولين ـ هو عصر تحرّر الشعب الإيراني ، ولا أُريد أن أُدافع عن الحكم العربي الذي كان بنو أُميّة علىٰ رأسه ، لأنّ وضع هؤلاء واضح عندنا ، لكن رغم وجودهم فإنّ الشعب الايراني تمتّع بحريّة من الناحية العلمية والثقافية لم يعهدها من قبل .

وثمّة سؤال آخر : كيف تمكّن الاسلام أن ينسخ الدين الزرا دشتي ؟ وكيف حلّت الأبجدية العربية محل الأبجدية البهلوية ؟

لعلّ من المستشرقين من يتشبث بمنطق القوة ، ليجعله الوسيلة الوحيدة الى ذلك ، لكن التاريخ يدلّل على أنّ الشعب الإيراني ترك الزرادشتية رغبة وطواعية ، وتمسّك بالإسلام واختاره ديناً له ـ في شهادة أُخرىٰ لإدوارد براون ـ يقول : إنّنا كأجانب ، لامسلمين ولازرادشتيين ، لو وضعنا القرآن أمامنا ووضعنا كتاب الزند وتفسيره (كتاب الدين الزرادشتي) فإنّنا سنلاحظ عدم وجود نسبة بينهما ، ولا مجال أصلاً للمقارنة بينهما ، وشتّان بين الاثنين ، فالقرآن كتاب حيّ خالد ، ولا زال حيّاً حيث إنّ الإنسان لا يرىٰ نفسه مستغنياً عنه ، أمّا آثار زرادشت فإنّها ليست شيئاً ذا بال يستحق الاهتمام والمطالعة[١] .

وهكذا الحال مع سائر الشعوب التي قدم إليها الفاتحون ، والحال مع الشعوب التي اختارت الاسلام دون أن يصلها الفاتحون أكثر وضوحاً .

---

(١) الدكتور الشهيد مطهّري /الاسلام ومتطلبات العصر ـ تعريب علي هاشم : ١٨٤ ـ ١٨٥ .

ويعزّز هذه الفكرة ويتمّمها المفكر المعاصر الآخر : السيد الشهيد محمد باقر الصدر ، وهو أهمّ وأبرز منظّر إسلامي عاش في القرن العشرين[١]، وهو يقارن بين الفتوح الاسلامية والاستعمار الغربي ، فيقول في واحد من أوجه التمايز : « ومن المدلولات السياسية للدولة الاسلامية : تعاملها على الساحة الدولية ، فإنّها تتعامل لا على أساس الاستغلال وامتصاص الشعوب الضعيفة كما تصنع الحضارة الغربية ، ولا على أساس المصالح المتبادلة كما تدّعي هذه الحضارة ، بل على أساس الحق والعدل ونصرة المستضعفين على الأرض ـ قال ـ وفي تاريخ التجربة الاسلامية مُثُل فريدة في هذا المجال نجدها حتّى في الفترات التي شحبت فيها التجربة وعصفت بها أهواء كثير من الظالمين ، ولنذكر مثالاً لا من عهد الرسول الأعظم والخلفاء ، بل من عهدٍ أقلّ تألّقاً منه بكثير ، ففي عصر عمر بن عبدالعزيز كان جيش المسلمين بقيادة قُتيبة قد اتّفق مع أهل سمرقند على بنود معيّنة ، ودخل البلد ولم يفِ لأهل البلد بما اتّفق معهم عليه ، فرُفع الأمر إلى الخليفة فأمر الخليفة قائدَه الفاتح وممثّلي أهالي البلد بالمثول بين يدي القاضي ليحكم بينهم بالعدل ، فحكَمَ القاضي لأهل البلد ، وألزم الجيش الفاتح بالانسحاب ، فهل رأيتم أو سمعتم أنّ جيشاً فاتحاً يُرغم على الانسحاب ، لا من قِبَل هيئة دولية أو مؤسسة عالمية ، بل من قِبَل القضاء الذي ينتمي إلى نفس الدولة التي ينتمي إليها الجيش ؟ »[٢].

---

(١) له في الأثر التأسيس على مستوى الصياغة النظرية : (إقتصادنا) و(المنهج الموضوعي في تفسير القرآن الكريم) و(الاسس المنطقية للاستقرار) و(النبك اللاربوي) و(فلسفتنا) وبحوث مهمّة ومعمّقة في الفقه والأُصول ودستور الدولة الاسلامية وغيرها . طُبعت مؤلفاته في ١٥ مجلّداً ، ومحاضراته الأُصولية في ٧ مجلّدات ، توفي شهيداً عام ١٩٨٠ م وعمره (٤٥) سنة !

(٢) منابع القدرة في الدولة الإسلامية / مجلّد ١٢ من المجموعة الكاملة ـ الكتاب الخامس : ١٧٠ .

٢ ـ آثار الفتوح في الوضع السياسي ونظام الحكم / رؤية (سُنّية) :

باحثون في التاريخ ، منهم : طه حسين ، ضياء الدين الريّس ، صادق عرجون ، محمد فتحي عثمان ، حمّلوا هذه الفتوح أهم المسؤولية في اضطراب الأمر على عثمان ، وابتعد بعضهم الى أكثر من هذا فحمّلها وحدها المسؤولية في الغياب الكامل للشورىٰ ولو بشكلها الصوري ، وحلول الغَلَبة والوراثة بديلاً عنها في مشروع نظام الحكم :

ـ إنّ المجتمع المسلم كان يتطوّر ، كان ينمو ، والنموّ تصاحبه آلام ، لأنّ النسيج الذي كان يوائم الجسم الصغير لم يعد يلائم اليافع الكبير ! والمجتمع المسلم زمن عثمان كان ينمو ، كان يتحوّل من مجتمع بسيط ساذج إلى مجتمع مركّب ، من مجتمع عربي إلىٰ مجتمع عالمي يختلط فيه عرب وفرس وروم وأقباط ، والدولة كانت تتطوّر من أُسلوب القبيلة في الادارة والحكم إلى أُسلوب الدولة الضخمة الواسعة التي تحتاج إلى كومنولث أو نظام فدرالي أو كونفدرالي ، ولم تكن هناك دراسات دستورية وتجارب دولية تعين أسلافنا . .

وعثمان يحمّله الناس وحده نتائج هذا كلّه ، كان عليه وحده أن يواجه مشكلات المجتمع المركّب والدولة الموسّعة ، وبأيّ خبرات ؟ بخبرات شخصيّة مستمدّة من ظروف تحدّد لصاحبها مصادر الثقافة ومصادر الخبرة[١] .

لكنّك تبصر في هذا العطف الجميل مسّاً من وراء حجاب ! فليس ثمّة رجال من أهل (الحلّ والعقد) يشاورهم الخليفة حقّ المشاورة ويستعين بآرائهم

---

(١) انظر : محمد فتحي عثمان / المدخل إلى التاريخ الإسلامي : ٣٨٢، طه حسين / الفتنة الكبرىٰ (عثمان) : ١٠٤ ـ ١٠٦ .

ويعتمدهم في استطلاع وتقصّي ونظر ! إنّما « كان عليه وحده أن يواجه مشكلات المجتمع المركّب والدولة الموسّعة .. وبأيّ خبرات ؟ بخبرات شخصية عادية » .

لقد أطاح هذا التفسير بالنظرية التي حاول الدكتور محمد عمارة تشييدها تحت عنوان « هيئة العشرة » والتي منحها من عناصر الوجود وأسباب القوّة مالا تمتلك ، وتلمّس لها أدنى عنوان يربط الرجال العشرة ولو من بُعدٍ بعيد ليجعل منها الرابطة الحقيقية والمؤسسة الشرعية الرسمية الحاكمة[1] ، ولو لم يكن همّه تثبيت وجود هكذا هيئة ، لوجد أن عناصر الاختلاف والتباعد بين هؤلاء العشرة أكبر بكثير وأظهر بكثير من عناصر الوفاق ، وظهر التباعد بينهم على أوجهٍ منذ اليوم الأول لوفاة الرسول ﷺ في شأن خليفته ، فكان عليّ والزبير وطلحة هم رأس الخلاف على أبي بكر وعمر وأبي عبيدة ، والزبير خرج بسيفه على هؤلاء وهو يقول : « لا أُغمد سيفاً حتّى يبايع لعلي » .. وعثمان كان أكثر من متحفّظ يلتفّ حوله جماعة من قومه ، والتحق عبدالرحمن وسعد بعد ذلك ، ولم يكن لسعيد بن زيد أثر يُذكر في التاريخ السياسي كلّه وربّما حتى الفكري أيضاً ! وآخر مظاهر هذا الخلاف هي أيّام هذا النزاع الأخير في السنين الأخيرة من حكم عثمان واضطراب أمر الخلافة ، ثم معركة الجمل ! !

إذن أطاحت تلك الرؤية بنظرية « هيئة العشرة » لأنها أقرب منها إلى الواقع وأصدق تعبيراً عنه .

نعود إلىٰ تلك الرؤية التي جعلت الفتوح هي المسؤول الوحيد عن كل اضطراب وفتنة وقعت منذ عهد عثمان ، بل وقبله أيضاً : « فإنّ طلائع التململ والقلق قد بدت منذ عهد عمر ، واستهلّت الثغرات والخلافات ، وقد بلغ الضيق

---

(١) انظر : محمد عمارة / الخلافة ونشأة الأحزاب الاسلامية : ٥٤ ـ ٦٤ .

بابن الخطّاب في آخر أيّامه مداه، حتّى أكثر من تمنّي الموت.. كما سمع بإذنه انتظار الناس لنهايته..

فليست القضية إذن قضية عثمان، إنّما هي قضيّة مجتمع يتطوّر، ودولة تتطوّر.. ولو عاش عمر لواجه ما واجه عثمان.. إن التطوّر كان أكبر من عثمان مهما يكن عثمان» ![1]

هذه رؤية فيها من الموضوعية كثير، لكن ثمّة حقائق تجاهلتها، إمعاناً في تبرئة عثمان، ودفعاً لأدنىٰ شبهة تجلب انتقاداً موجّهاً بحقّ إلىٰ طبيعة الادارة نفسها ومؤهّلات أصحابها.

من بين تلك الحقائق التي تجاهلتها: ثنتان ينقلهما نصير تلك الرؤية وجامع أطرافها! عن بعض مصادره، هما:

أ ـ «هؤلاء الأحداث الذين تقدّموا في بعض المواطن إلى قيادة الناس وولاية أمرهم، يسوسونهم، وليس لهم في الإسلام سابقة»[2].

ب ـ «انسياح رجال من قريش في البلاد، فلمّا رآهم الناس انقطع إليهم من لم يكن له طَول ولا مرتبة في الإسلام وكان مغموراً في الناس، فصاروا أوزاعاً، وأمّلوهم وتقدّموا في ذلك، فقالوا: يملكون فنكون قد عرفناهم وتقدّمنا في التقرّب والانقطاع إليهم، فكان ذلك أوّل وهن دخل على الإسلام، وأوّل فتنة كانت في العامّة، ليس إلاّ ذلك» ![3]

---

(١) انظر: محمد فتحي عثمان / المدخل: ٣٨٥ ـ ٣٨٩.

(٢) صادق ابراهيم عرجون / عثمان بن عفان: ٧٧ ـ ٧٨، نقله صاحب المدخل: ٣٨٣.

(٣) المدخل: ٣٨٤ عن ابن بكر الأشعري في التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان.

وفي هذا إشارة واضحة إلى طلحة والزبير وقد انقطع أهل البصرة إلى طلحة ، وأهل الكوفة إلى الزبير .

ـ إنّ آخرين ممّن ألقوا اللوم على الفتوح ونتائجها ، قد نظروا أيضاً من زاوية أُخرىٰ فأصابوا (أهلية القائد) فجمعوا بين عنصرين في القول : « توالت الأزمات التي جعلت الأيام الأخيرة من خلافة عثمان مكدّرة أيَّ تكدير ، ولم يكن عثمان ـ من الناحية السياسية فقط ـ من طرز أبي بكر وعمر ، هؤلاء الإداريين الحازمين ، وعلى كلّ فقد شاءت له ظروفهُ أن يوجد في هذه الأوقات العصيبة ! »[١] .

ـ لكن ثمّة رؤية أُخرىٰ تكاد تبرّئ ساحة الفتوحات من تلك المسؤولية ، لتلقي بها علىٰ الخليفة نفسه وأهليّته القيادية :

سيّد قطب ، يقول : « لو تقدّم الزمن بعثمان لكان الخير ، حيث لم تضعف قوّته بعد ، ولو تأخّرت به فوليها عليّ بعد الشيخين ، قبل أن تنمو البذرة الأموية ويستفحل أمرها في الشام وغير الشام ، وقبل أن تتضخّم الثروات نتيجةً لسياسة عثمان ، وقبل أن تُخلخِل الثورة علىٰ عثمان بناء الأمّة وارتباطها بروح الدين ، لو كان هذا لتغيّر وجه التاريخ الإسلامي ، ولسار في طريق غير الذي سار فيه »[٢] .

المَلَكية الوراثية نتاج طبيعي للفتوح !!

وتطرّف بعضهم فجعل الفتوح هي المسؤولة عن ظهور نظام الحكم المَلَكي الوراثي « فمعاوية لم يخترعه ولم يصنعه ، ولم يأت هذا النظام من وحي الخاطر أو عفو الساعة » ! وإنَّ « وجود النظام الملكي وقتها كان تطوّراً طبيعياً ، نقلةً من النظام القبلي » !

---

(١) ضياء الدين الريّس / النظريات السياسية الإسلامية : ٣٣ ـ ط ١ ـ القاهرة .

(٢) سيد قطب / العدالة الاجتماعية في الإسلام : ١٨٥ ـ ط ١ ـ القاهرة .

ذلك لأنّ « نظرية التطوّر التاريخي للنظم السياسية والدستورية تؤدي ، كما يرىٰ بارتلمي Berthlmy ، إلى تقرير مبدأ هامّ ، هو : إنّ أفضل نظام للحكم هو ذلك النظام الذي يُرىٰ أكثر ملائمةً لدرجة تطوّر الشعب ومستواه من المدنية في زمن من الأزمنة » !

« كذلك كانت لوجود النظام الملكي وقتذاك أسباب جغرافية واجتماعية ، فهذه الرقعة الفسيحة من الأرض باختلاف تضاريسها وتعسّر طرق المواصلات .. والعدد الضخم من السكان .. والقوميات والعصبيات المتعدّدة .. كيف يتسنىٰ مع ذلك أن ينجح نظام انتخابي في ذلك الماضي البعيد ! تُرىٰ هل يكون نظاماً على نسق الكومنولث البريطاني ، أو الولايات المتحدّة الأمريكية ، أو الاتحاد السوفييتي ؟ !! »[١] .

إذن هذه النظرية اعتمدها الاوربيون في تبرير أنظمة الحكم التي مالوا إليها ، النظرية التي « تُساند كلّ فجور واضطهاد .. حين تجعل نوع نظام الحكم المعقول رهن بالنصر الحربي ـ الغَلَبة ـ وإرادة الدولة القائمة .. النظرية التي علّمت الناس عبادة القوة ، حتّى عرّفها ، النقّاد بفلسفة الحكم السرّي »[٢] ! قد لجأ إليها مؤرّخنا هنا من أجل تبرير الملكية الأُموية !

وبعد تلك « الحتمية التاريخية » تراه قد لجأ إلى عوامل أُخرى تُعدّ حركة الفتوح الاسلامية المسؤول الوحيد عنها !

أبَعْدَ قيادة النبيّ الجامعة الموحّدة تأتي الملكية الوراثية في أسوء صورها ، والنزوّ على الكرسي ، تطوّراً في أساليب الحكم ؟ ! وكأنّ الرسالة ما جاءت بهذا

---

(١) محمد فتحي عثمان / المدخل : ٣٩٩ ، ٤٠٢ ـ ٤٠٣ .

(٢) د . عماد الدين خليل / التفسير الاسلامي للتاريخ : ٣٦ ـ ٣٧ .

البذل السخيّ إلّا لتخدم كرسياً لخلافة! وتُشبع نهماً لزعامة! وتحيي رمياً لتقاليد!!

ثمّ لا يتمّ له ما يريد من التحليق بمكانة معاوية وخَلَفه حتّى يهدر كلّ ما اعتقده من نزاهة (الخلافة الراشدة) ويُطيح بها من شاهق!

«فلو تركنا الفقه الإسلامي النظري، إلىٰ التجارب العملية في تاريخ الحكم قبل معاوية، رأينا هذه التجارب لا تبتعد عن المَلَكية كثيراً!»[1] هذا بعد أن لمّح قبل قليل إلىٰ أنّها كانت أنظمة قبلية، ثم جاء النظام المَلَكي الأُموي «تطوّراً طبيعياً، نقلةً من النظام القبلي»!!

ثمّ يأتي بعد ذلك البرهان الغريب علىٰ شرعية المَلَكيّة الوراثية الأُموية: «فإذا صحّ أن نتّهم معاوية، فكيف نتّهم أجيال المسلمين المتتابعة خلال القرون المتوالية، بعلمائها وفقهائها وثقاتها، وقد رضيت عن هذا النظام أو قبلته، وربما استفادت منه أو عاشت في ظلّه وادعة!

فإذا قيل: بل أُجبروا وأُكرهوا وغلبوا وقُهروا.. قلنا: فهذا الركب من الأئمّة الأعلام، مالك وأبو حنيفة والشافعي وابن حنبل والثوري والأوزاعي ومحمد بن الحسن وأبو يوسف وزُفر وداود وابن حزم وابن تيمية وابن القيّم، بعضهم كان متقرّباً للخلفاء، وبعضهم كان ثائراً عليهم مضطهداً منهم، فما بال المقرّبين أعطوا الدنيّة وركبوا الهوان وارتضوا نظاماً يخالف الشرع؟ وما بال الثائرين لم يجعلوا في رأس قائمتهم الهجوم علىٰ الشكل الذي آل إليه الحكم في الدولة الاسلامية؟!»[2].

هكذا يقلبون (الاستدلال) فيجعلون سكوت العلماء على الخطأ

---

(١) محمد فتحي عثمان / المدخل: ٤٠٤.

(٢) المصدر السابق: ٣٩٩ ـ ٤٠٠.

ومهادنتهم، دليلاً علىٰ شرعية الخطأ، وحجّةً في تصويبه!

علىٰ أنّ في هذا الاستدلال من التزوير وتحميل كثير من العلماء أوزار غيرهم، ما لا يخفىٰ:

ـ فأبو حنيفة مثلاً كان صريحاً في مهاجمة الشكل الذي آل إليه الحكم، وكان لا يسمّي ملوك بني أُميّة إلّا «اللصوص المتغلّبين» وهكذا شأنه مع ملوك بني العباس،[1] وليست هذه مهاجمة للاشخاص بقدر ما هي مهاجمة للاسلوب الذي أوصلهم الى الحكم.

ـ والسلف المتقدّمين علىٰ هؤلاء، والذين عاصروا معاوية وتوريثه يزيداً قد قالوا كلمتهم ولم يتهيّبوا أن يصفوها بالهرقلية والقيصرية! وهؤلاء كثيرون فيهم صحابة وفيهم كبار التابعين..

ثم لما استقرّ الأمر للوراثة الأُموية بقهر ما عليه غبار؛ إلماع بالسيف على رؤوس المعارضين، وقتل لأشرافهم، ومَن أشرفُ من الحسين بن علي سبط رسول الله؟! فكان في هذا بلاغ وأيّ بلاغ لمن يفصح عن استنكاره، فصار جلّ أهل العلم يهادنون، لا يداهنون، وليست بخافية على الكاتب نفسه نهاية الصحابي حُجر الخير وأصحابه، أو سعيد بن جبير، أو أبي حنيفة حين لم يهادنوا!

وليس بخاف عليه كيف كان يهادن غيرهم:

فهذا الامام الشافعي، وقد بلغ هارون الرشيد عنه أنّه يقول: «إنّ للخلافة

---

(١) انظر: الكشاف للزمخشري ـ عند تفسير قوله تعالىٰ (ولا ينال عهدي الظالمين) البقرة ١٢٤.

أهلاً » ![1] وكان الشافعي في اليمن ، فاستدعاه هارون إلى بغداد ومعه جماعة من أصحابه ، فكان الشافعي يقول : فأُدخلنا على هارون عشرة عشرة ، وقد مضى أكثر الليل ، فجعل يقيم منّا واحداً واحداً فيتكلّم من وراء الستر ، فيأمر بضرب عنقه ، حتّى انتهىٰ ذلك إليّ ، فقلت : يا أمير المؤمنين ، عبدك وخادمك محمد بن إدريس الشافعي ! فقال : اضرب عنقه ! فقلت : يا أمير المؤمنين أقول وتسمع ويدك الباسطة وسلطانك المنيع ، ولا يفوتك منّي ما تريد .. ثم تكلّم فبرأ من مقالته وهادن .

أفي مثل هذا يُحتجّ ويقال إنهم ما كانوا ينكرون الشكل الذي آلت إليه الخلافة ؟ !

ولماذا يغفل عاذرو معاوية عن حقيقة أنّ حال كثير من علماء الفقه والحديث مع الملوك السابقين هي كحال كثيرهم مع ملوك اليوم ، ثمّ يأتي كلّ ساذج ومغفّل ، وينضمّ إليهم كلّ طفيلي على هذا الدين ، ليتّخذوا من المداهنات ،

---

(١) هكذا هي في الأصل ، وقد وهم المحقق حين قرأها خطأً أو هكذا بدت له : « إنّه للخلافة أهل » ثمّ ذكر في هامشه قائلاً : في الأصل (أهلاً) ثمّ ذهب يبرّرها نحوياً لكن بناءً على قراءة مغلوطة ، لأنه قرأ أوّلها « إنّه » ولو قرأها « أنّ للخلافة أهلاً » لما احتاج إلى هذا التكلف والاغراب في التبرير ! ويشهد لما أثبتناه نصّ الحكاية ، فالحكاية تتكلّم عن بعض العلويّين يدعون إلى حقّهم في الخلافة ، فكان الشافعي يناصرهم « فيعمل بلسانه ما لا يعمل المقاتل بسيفه » كما قالت الحكاية ، وأيضاً فدفاع الشافعي عن نفسه صريح بأنّ التهمة كانت على أساس مناصرته للعلويين ، فكان يقول لهارون : « هل في الأرض علويّ إلاّ وهو يظنّ الناس عبيداً له ؟ فكيف أُخرج رجلاً يريد أن يجعلني عبداً له » ـ فهل هناك كلام أوضح من هذا يستفاد في ضبط قول الشافعي المتقدّم ؟ ! .. هذه واحدة من نماذج التزوير في التاريخ الذي يكون سببه أوهام المحقّقين أو أغلاطهم ! وهذه الفقرات من قصة الشافعي وهارون هي في (مناقب الشافعي) للبيهقي : ١١١ ـ ١١٢ ، ١٤٣ .

بل حتى المهادنات ذرائع لعقائدهم المنحرفة !!

ـ وثمّة حقيقة أُخرىٰ يكشف عنها الشيخ الغزالي ، فيقول : إنّ محاولة إصلاح الحكم عندنا تأثرت بما شاع من أحاديث وأحكام كثيرة ! تسوّغ الظلم ، وتجعل الخروج على الحكم كأنّه الكفر ، أو دونه الكفر .. وهذه مسألة خطيرة في تاريخنا .. عندنا أحاديث كثيرة ، أكثرها ضعيف أو موضوع ، للأسف ، جعلت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يدخل في نطاقٍ ضيّق محدود ، حتّى لا يتجاوز هذا النطاق للمساس بالحاكم أو الحكم ! فالمسألة لابدّ من أن نقول : هذا خطأ ![١]

وفي ظلال هذا الخطأ ينطلقون من أجل إضفاء الشرعية على كل انحراف في التاريخ وفي الشريعة كان مصدره الحكّام !

ولا غرابة ، فهذه مدرسة قد أصحرت بأهدافها ، حين أخذت على عاتقها تبرئة معاوية والحكم الأموي كلّه .. فالكاتب يعلن في إهدائه الذي صدّر به كتابه أنه من السائرين على منهج محب الدين الخطيب في نقد التاريخ ، ثم يقول وهو يناقش هذه الأحداث : « لقد عُرف العلاّمة الجليل محبّ الدين الخطيب رحمه الله وأجزل مثوبته بدراساته العميقة في بيان حقائق الأحداث ـ الفتنة ـ وتحليل شخصيات الضالعين فيها ، وفي الدفاع عن عثمان ومعاوية في شخصيهما وحكمهما » ![٢]

فهذه هي نتائجُ تلك (الدراسات العميقة) التي حدّدتها من قبل أهدافها المعلنة سلفاً !!

---

(١) محمد الغزالي / كيف نتعامل مع القرآن : ٩٥ ـ مدارسة أجراها الاستاذ عمر عبيد حسنة ـ ط ٣ ـ المعهد العالمي للفكر الاسلامي .

(٢) محمد فتحي عثمان / المدخل : ٣٩٣ تحت عنوان (معاوية) .

الباب الرابع

تصحيح المسار ـ آفاقه ومعوّقاته

الفَصْلُ الأَوَّلُ

عهد التصحيح ـ المعالم والآفاق

إشارات ماهدة

ما العُقدة التي قتلت أُبيّاً ؟

في المسجد النبويّ الشريف ، وأصحاب رسول الله ﷺ حَلَقٌ يتحدّثون ، وأُبَيّ بنُ كعب الأنصاري يُحدِّث في واحدة من تلك الحَلَق ، إذا به يقول كلاماً مبهماً : « هلك أصحاب العقدة وربّ الكعبة ، ولا آسىٰ عليهم » !! قال راوي الحديث : فتبعته إلىٰ بيته أسأله ، فقال بعد حديث بينهما : « اللهمّ إنّي أُعاهدك لئن أبقيتني إلىٰ يوم الجمعة لأتكلّمنّ بما سمعتُ من رسول الله ، لا أخاف فيه لومة لائم » !! « والله لئن عشتُ إلىٰ هذه الجمعة لأقولنّ فيها قولاً لا أُبالي أستحييتموني عليه أو قتلتموني » !! قال : فلمّا كان يوم الخميس خرجت لبعض حاجتي ، فإذا السكك غاصّة من الناس ، فقلت : ما شأن الناس ؟ قالوا : إنّا نحسبك غريباً ! قلت : أجل . قالوا : مات سيّد المسلمين أُبَيّ بن كعب !![1]

حديث يثير أسئلة شتّىٰ :

ـ لماذا يخشىٰ أُبَيّ أن يحدّث الصحابة أنفسهم بما سمعه من رسول الله ؟ حتى

---

(١) نظر : ابن سعد / الطبقات الكبرىٰ ٣ : ٥٠٠ ـ ٥٠٢ ، الحاكم / المستدرك ٣ : ٣٠٤ ـ ٣٠٥ ، الذهبي / تلخيص المستدرك ، سير أعلام النبلاء ١ : ٣٩٩ .

يقول : « لأتكلّمنّ .. لا أخاف في الله لومة لائم » !! « لا أُبالي أستحييتموني أو قتلتموني » !! فلعلّ بعضهم سيقتله لو حدّث بهذا الحديث إذن !!

ـ إلىٰ أين ذهبوا بعيداً عن نهج النبيّ ﷺ وسنّته ، حتّىٰ إنّهم ليقتلون رجلاً كانوا يُسمّونه سيّد المسلمين ! إن هو كشف سرّ تلك (العُقدة) بما سمعه من فم رسول الله ﷺ ؟ !

فإذا كانوا لابدّ قاتليه ، فلم لا يقتلوه قبل الفضيحة ؟ !

ذلك كان في عهد عمر بن الخطاب ، سنة ٢٢ أو ١٩ للهجرة[١] .

التاريخ يعلم أنّ أُبيّاً مات يوم الخميس قبل أن تأتي الجمعة التي أنذر بها ، أما كيف اتّفق موته الآن بعد هذا القَسَم والإنذار ، وقبل أن يحين موعده ؟ فالتاريخ هنا أبكم ، والله تعالىٰ أعلم ..

وليس هذا هو الأهم ، بل الأهم أن نُدرك حجم هذا الأمر الفادح الخطير الذي طغىٰ وهيمن وذلّت له الناس ، حتّى إنّ صحابياً له منزلة أُبيّ بن كعب يخشىٰ ، لو حدّث بحديث رسول الله ﷺ الذي سيكشف سرّ هذا الفادح ، أن يُقتل ، فنذر نفسه للقتل في سبيل إحياء أمر رسول الله ﷺ ، فذهب رضي الله عنه شهيداً سواء مات حتف أنفه أم بغير ذلك ..

وأن ندرك أيضاً ما صنعته سياسة المنع من رواية الحديث وتدوينه . لقد استطاعت هذه السياسة أن تُغيّب معالم كثيرة وهامّة من نهج النبوّة ، لتظهر بدلاً منها معالم أُخرىٰ تخالفها ، فلا تلتقي معها .. وإلاّ فلماذا يتوقّعون القتل لو حدّثوا بمثل هذه (الأسرار) ؟

---

(١) هذا الذي رجّحه الذهبي (سير أعلام النبلاء ١: ٤٠٠) وابن كثير (البداية والنهاية ٧: أحداث سنة ١٩ هـ) ، وقال آخرون: كان ذلك في عهد عثمان سنة ٣٠ هـ.

وليس أُبيّ وحده، فحذيفة، صاحب الأسرار، كان مثله يخشىٰ القتل لو حدّث بتلك الأسرار، كان حذيفة يقول: « لو كنتُ علىٰ شاطىء نهرٍ وقد مددت يدي لأغترف، فحدّثتكم بكل ما أعلم، ما وصلت يدي إلى فمي حتّىٰ أُقتَل »!![1] أي قبل أن ينطق بشيء!!

من هذا وأمثاله نقف على معنىٰ ذلك الحديث الخطير الذي حدّث به النبيّ ﷺ فقال: « هذا أوان يُختَلسُ العلم من الناس اختلاساً حتّى لا يقدروا منه علىٰ شيء » فقال له زياد بن لبيد الانصاري: يا رسول الله، وكيف يُختلَس منّا وقد قرأنا القرآن؟ فوالله لنقرأنّه ولنُقرئنّه نساءَنا وأبناءنا!

فقال رسول الله ﷺ « ثكلتك أمّك يا زياد، إنّي كنت لأعدّك من فقهاء أهل المدينة! هذه التوراة والإنجيل عند اليهود والنصارىٰ، فماذا يغني عنهم؟!»[2].

مع حذيفة صاحب السرّ:

حذيفة بن اليمان: وفد هو وأبوه إلى النبيّ في المدينة قُبيل معركة بدر، آخا النبيّ بينه وبين عمّار بن ياسر، وأسرّ النبيّ إليه أسماء المنافقين والفتن الكائنة في الأمّة، عمِلَ واليا لعمر على المدائن، ثم سكن الكوفة وتوفّي فيها بعد مقتل عثمان بأربعين يوماً[3].

لقد جاءت الصورة في حديث حذيفة متكاملة الأجزاء، متّصلة، كاشفة

(١) كنز العمال ١٣: ٣٤٥ ح/٣٦٩٦٩.

(٢) المستدرك ١: ٩٩ ـ ١٠٠ بعدة طرق صححها ووافقه الذهبي.

(٣) انظر ترجمته في كتاب فضائل الصحابة من صحيحي البخاري ومسلم، وسير أعلام النبلاء ٢: ٣٦١ ـ ٣٦٩.

عن الكثير ممّا (ستره) التاريخ ، لتضع المرء علىٰ صورة واضحة منسجمة لا يوفّرها له أيّ كتاب في كتب التاريخ ، نقف عليها في جملة فقراتها :

أ ـ حديث النفاق :

أين ذهب المنافقون ؟

أين ﴿ **المؤلفة قلوبهم** ﴾ ؟ أين الذين ﴿ **مردوا على النفاق** ﴾ ؟ أين الذين قالت عنهم سورة براءة : ﴿ **لتزهق أنفسهم وهم كافرون** ﴾ ؟

فما أن أغمض النبيّ عينيه حتّى مدّت (العدالة) جناحيها علىٰ رؤوس الجميع ، كلّ من سمع النبيّ أو رآه ، حتىٰ أُولئك الذين تحدّثت عنهم تلك الآيات !

أكان النبيّ هو الحائل دون إخلاصهم ، فلمّا قبضه الله حَسُنَ إسلامهم ؟!

أم ماذا حصل ؟

حذيفة بن اليمان (صاحب السرّ) يُخبر بيقين أن المنافقين كَثُروا بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، وفي ربع قرن ، إذ توفي حذيفة على رأس ربع القرن هذا بعد وفاة عثمان بأربعين يوماً أو أقل من ذلك :

ـ قال حذيفة : « إنكم اليوم معشر العرب لتأتون أُموراً إنّا لفي عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نعدّها النفاق على وجهه »[١] .

ـ وقال : « إنْ كان الرجل ليتكلّم بالكلمة علىٰ عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيصير منافقاً ، و إني لأسمعها من أحدكم في المقعد الواحد أربع مرّات » ![٢]

---

(١) مسند أحمد ٥: ٣٩١ وفي الطبعة المرقمة ج ٦ ح / ٢٢٨١١ .

(٢) مسند أحمد ٥: ٣٩٠ (٦ ح / ٢٢٨٠١) .

ـ ويزداد حديثه حسماً حين يقول : « إنّ المنافقين اليوم شرٌ منهم على عهد النبيّ ، كانوا يومئذٍ يسرّون واليوم يجهرون » !![١]

وهذا الذي يحدّث عنه حذيفة قد رآه بعينه ، في ربع القرن هذا . .

ـ وأكثر منه رأىٰ ، فقال : « إنّما كان النفاق علىٰ عهد النبيّ ﷺ ، فأمّا اليوم فإنّما هو الكفر بعد الإيمان » !![٢]

ب ـ مطالع الفتن :

ليس بعيداً عن يوم وفاة النبيّ ﷺ :

ـ قال حذيفة : كان النبيّ ﷺ بين أصحابه في المسجد ، فذكروا عنده الدجّال ، فقال ﷺ : « لأنا لفتنة بعضكم أخوف عندي من فتنة الدجّال » !![٣]

هذا حديث واقع وليس بحديث خرافة . . وسترىٰ في المثل العظيم الذي يضربه لهم رسول الله ﷺ رأساً من رؤوس تلك الفتنة ، إن لم يكن هو رأسها وبابها :

ـ يقول حذيفة : ضرب لنا رسول الله ﷺ أمثالاً ، واحداً وثلاثة وخمسةً وسبعة وتسعة وأحد عشر ، قال : فضرب لنا منها مثلاً وترك سائرها ، فقال : « إنّ قوماً كانوا أهل ضعف ومسكنة ، قاتَلَهم أهل تجرّد وعدد ، فأظهر الله أهل الضعف عليهم ، فعمدوا إلىٰ عدوّهم فاستعملوهم وسلّطوهم !! فأسخطوا الله عليهم إلىٰ يوم يلقونه » !![٤]

---

(١) صحيح البخاري / كتاب الفتن ح / ٦٦٩٦ .

(٢) صحيح البخاري / كتاب الفتن ـ ح / ٦٦٩٧ .

(٣) مسند أحمد ٥: ٣٨٩ (٦ح / ٢٢٧٩٣) .

(٤) مسند أحمد ٥: ٤٠٧ (٦ح / ٢٢٩٥٢) .

فما أحكمه مثلاً ، وما أصدق انطباقه على هذه الأُمّة ، إنّه حديث النبيّ الذي يتحدّث عن غيب أطلعه الله عليه حتى لكأنه الشهادة ، فذلك أوّل الفتنة وقد أسفر عن وجهه .. فهؤلاء رجال قريش الذين قاتلوا الاسلام وأهله حتى أظهره الله عليهم يوم فتح مكة ، والذين قاتلوه حتّىٰ عام الفتح وقريباً منه فأيقنوا بظهوره ، فهؤلاء اليوم هم أهل النفوذ ، أُمراء وعمال وولاة ووزراء ، هؤلاء أنفسهم الذين دعوا جهاراً بعد وفاة الرسول أن يعيدوا الحرب على أنصار محمد من أهل الضعف والمسكنة !![1] فوجدوا الأبواب تفتح أمامهم عاجلاً ، فوجدوا أنفسهم مبكّراً موضع الثقة والاعتماد ، فكانوا أُمراء وكانوا ولاة .. ثم بسطوا أيديهم في ما بعد وساروا بما يريدون وليس عليهم رقيب .. هو المثل الذي اكتفىٰ به النبيّ وترك الأُخرىٰ ، فما أغناهم إذن بهذا المثل عن غيره !

ج ـ عيون الأُمراء علىٰ حذيفة :

الأظهر أنّ حذيفة قد حدّث بهذه الاحاديث ونظائرها في عهد عثمان ، وقد ضعف سلطانه ، ومع ذلك فما زالت له عيون تتابع هذا الأمر .. لقد بلغ حذيفة أنّ رجلاً يرفع أحاديثه إلىٰ عثمان ، فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « لا يدخلُ الجنّة قتّات » هكذا ورد اسم عثمان صريحاً في روايتين لهذا الحديث[2] ، وفي طرق أُخرىٰ جاء ذكر (الأُمراء) بدلاً من اسم عثمان .

د ـ النبيّ يُسمّي قادة الفِتن :

لقد كان أُناس ممّن حذّر منهم النبيّ ظاهرين ، يقودون الأُمّة في طرق

---

(١) الزبير بن بكار / الموفقيات: ٥٨٣ ـ ٥٩٦ ، وسيأتي في هذا الباب .

(٢) مسند أحمد ٥: ٣٨٩، ٣٩٧ (٦ ح / ٢٢٧٩٩، ٢٢٨٥٩) .

ملتوية إلىٰ مهاوى الفتن ، يراهم حذيفة ، ولا يستطيع أن يصرّح بأسمائهم ، لأن ذلك دونه القتل ، فكان يعتصر ألماً ، ويقول :

ـ « والله ما أدري أنسيَ أصحابي ، أم تناسوا ؟ ! والله ما ترك رسول الله ﷺ من قائد فتنة إلىٰ أن تنقضي الدنيا ، بلغ من معه ثلثمئة فصاعداً ، إلا قد سمّاه لنا باسمه واسم أبيه واسم قبيلته » ! ![1]

وللإمام عليّ عليه‌السلام حديث نحو هذا ، يقول فيه : « فاسألوني قبل أن تفقدوني ، فوالذي نفسي بيده لا تسألوني عن شيء فيما بينكم وبين الساعة ، ولا عن فئة تهدي مئة وتُضلُّ مئة إلاّ أنبأتكم بناعقها وقائدها وسائقها ومُناخ ركابها . . . » ثم يكون حديثه أكثر تحديداً فيقول : « ألا وإنّ أخْوَفَ الفتن عندي عليكم فتنة بني أُميّة . . »[2] .

فالنسيان والتناسي اللذان أدهشا حذيفة كلاهما من ثمرات المنع من السنّة روايةً وتدويناً ، حتّىٰ غابت معالم كثيرة ، فغابت أسماء دعاة الضلالة ، وقبلها أو معها غابت أسماء الهُداة . . وكلّ ذلك معالم مسار جديد منفصل عن المسار الأصل الذي تحدّد فيه حتّىٰ الأسماء ، أسماء دعاة الضلالة وأسماء الهداة . . تلك إذن معالم أوّل فرقة ظهرت في الإسلام بعد غياب الرسول الأعظم ﷺ .

هـ ـ طريق النجاة :

لما قتل عثمان أُتي حذيفة فقيل له : يا أبا عبد الله ، قُتل هذا الرجل ، وقد اختلف الناس .

---

(١) سنن أبي داود ـ كتاب الفتن ـ باب ١ ح / ٤٢٤٣ .

(٢) نهج البلاغة: ١٣٧ خ / ٩٣ .

قال : أسندوني ، فأسندوه ، فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « أبو اليقظان علىٰ الفطرة ، لا يدعها حتّى يموت »[1].

ـ وأتاه بنو عبس ، فقالوا : إنّ أمير المؤمنين عثمان قد قتل ، فما تأمرنا ؟

قال : « آمركم أن تلزموا عمّاراً » . قالوا : إنّ عمّاراً لا يفارق عليّاً !!

قال : « إنّ الحسد هو أهلك الجسد ، وإنّما ينفّركم من عمّار قربه من علي ! فوالله لَعليّ أفضلُ من عمّار أبعد ما بين التراب والسحاب ، وإنّ عمّاراً لمن الأحباب » . قال رواة الحديث : وهو ـ أي حذيفة ـ يعلم أنّهم إن لزموا عمّاراً كانوا مع عليّ[2].

فهؤلاء لم يسمعوا بشيء من أحاديث النبيّ الهادية ، وآخرون كانوا قد سمعوا لكنّهم نسوا ، وآخرون تناسوا ، وقبل كلّ ذلك كان آخرون اجتهدوا أن تُنسَىٰ مثل هذه الأحاديث حين منعوا من روايتها وتدوينها .. حتّىٰ صار العهدُ عند بعضهم أن يقصىٰ عليٌّ أبداً عن الخلافة .. ألا ترىٰ إلى هؤلاء يدهشون من حذيفة حين يأمرهم بملازمة عمار ، فيقولون : « إنّ عماراً لا يفارق عليّاً » ؟!

هكذا غيّبت أسماء الهداة ، كما غيّبت أسماء دعاة الضلالة ..

والذي ذكره حذيفة في جوابهم : « إن الحسد هو أهلك الجسد » هو الحقيقة التي عرفها حذيفة لذلك الجذر الأبعد لإقصاء عليّ وتغييب حقّه و منزلته ، فقوهم

---

(١) البزار والطبراني ، ورجالهما ثقات / مجمع الزوائد ٩: ٢٩٥ ، وفيه زيادة كلمة « أو يمسّه الهرم » فإن صحّت فلا تضر بعد أن تحقّق فيه وعد النبيّ « تقتلك الفئة الباغية » .. وليس ببعيد أن تكون هذه الكلمة دسيسة أُموية ، لما ثبت في الصحيح من تزكية تامّة لعمّار ، كحديث: « أجاره الله من الشيطان » و« ملىء إيماناً إلىٰ مشاشه » و« دم عمّار ولحمه حرام علىٰ النار أن تطعمه » و« إذا اختلف الناس فابن سمية مع الحق » .

(٢) رواه الطبراني ورجاله ثقات / مجمع الزوائد ٧: ٢٤٣ .

القديم: «كرهتْ قريش أن تجتمع فيكم النبوّة والخلافة»[١] أصدق صورة للحسد، وأصدق تعبير أفصحت عنه قريش في أصل مشروعها الذي أقحمته في مسار الإسلام، ثمّ حملت الناس عليه.. لكن هذا قد صحبه مشروع ثقافي من ورائه قوّة الخلافة والإمارة، وليس كلّ الناس تُدرك أنّ الحسد هو أصل هذه الثقافة، فصار ذلك عندهم واحداً من ثوابت الوعي والمعرفة.. وهذه هي أرجىٰ ثمرات ذلك المشروع الثقافي والسياسي الذي اتّصلت حلقاته لربع قرن حتّىٰ ذلك الحين.

ـ حذيفة أيضاً، في مواقف أُخرىٰ، لم يقف عند الإشارة إلى عليّ من خلال عمّار، بل يتعدّىٰ إلى ذكره صراحة فقد جاءته طائفة تستهديه، فقال: «انظروا الفرقة التي تدعو إلىٰ أمر عليّ فالزموها، فإنّها علىٰ الهدىٰ».[٢]

هذه هي بقية الأمل في عودة المسار إلىٰ اتجاهه الأوّل: «الفرقة التي تدعو إلىٰ أمر عليّ، فالزموها، فإنّها علىٰ الهدىٰ» وما الهدىٰ إلاّ هدي محمد ﷺ، والمحجّة البيضاء التي ترك الناس عليها..

ـ وإذا كان أبو مخنف متّهماً في ما يرويه، وقد روىٰ قول حذيفة لأهل الكوفة: «إلحقوا بأمير المؤمنين، ووصيّ سيد المرسلين، فإنّ من الحقّ أن تنصروه»[٣] فلنترك الوقوف عندها، وفي ما تقدّم غنىً عنها..

---

(١) قاله عمر لعبد الله بن عباس وهما يذكران حق عليّ، وقد تقدّم من رواية الطبري وابن الأثير وابن أبي الحديد.

(٢) العسقلاني / فتح الباري ١٣: ٤٥، مجمع الزوائد ٧: ٢٣٦ عن البزار ورجاله ثقات.

(٣) ابن أبي الحديد ٢: ١٨٨. وقد أرّخه بقدوم الحسن وعمار الكوفة لدعوة أهلها الى نصرة أمير المؤمنين قبل معركة الجمل، والأشهر أن حذيفة لم يعش إلى هذا اليوم إلاّ في ما ذكره ابن سعد في الطبقات من أنّه قد عاش بعد عثمان أشهراً، فهذا يشفع لخبر أبي مخنف.

و ـ تباشير الاصلاح :

« أيّها الناس .. إنّ الناس قد بايعوا علياً ، فعليكم بتقوىٰ الله ، وانصروا عليّاً ووازروه ، فوالله إنّه لعلىٰ الحقّ آخراً وأوّلاً ، وإنّه لخير من مضىٰ بعد نبيّكم ومن بقي إلى يوم القيامة » ذلك حذيفة بن اليمان في خطابه العامّ على المنبر وقد بلغه النبأ ببيعة الناس لعليّ عليه السلام .. وإثر هذا الكلام أطبق يمينه علىٰ يساره ثمّ قال : « اللهم اشهد ، إني قد بايعت علياً .. الحمد لله الذي أبقاني إلىٰ هذا اليوم » . ثمّ قال لولديه : « احملاني ، وكونا معه ، فستكون له حروب كثيرة ، فيهلك فيها خلق من الناس ، فاجتهدا أن تستشهدا معه ، فإنّه والله علىٰ الحقّ ، ومن خالفه علىٰ الباطل » ![1] هذا النصّ الذي رواه المسعودي تجدله شواهد عند غيره :

ـ فعند ابن الأثير في ذكر وفاة حذيفة سنة ٣٦هـ، قال : « و قُتل ابناه صفوان وسعيد مع عليّ بصفّين بوصية أبيهما »[2].

ـ وعند الحاكم : لما حضر حذيفةَ الموتُ قال لنا : « أُوصيكم بتقوىٰ الله ، والطاعة لأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب »[3].

لقد أدّىٰ حذيفة ما عليه ، وبلّغ ما استطاع ، وممّا بلّغه : أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له : « أتاني جبرئيل فقال : إنّ الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة » ..[4] ثمّ مضىٰ رحمه الله ولم يدرك شيئاً من أحداث هذا العهد الذي أحبّه .

---

(١) مروج الذهب ٢: ٤٠٢ .

(٢) الكامل في التاريخ ٣: ٢٨٧ .

(٣) المستدرك ٣: ٣٨٠ وتلخيصه للذهبي .

(٤) مسند أحمد ٥: ٣٩٢.

الخلافة الجديدة

خيار جماهيري:

« فما راعني إلاّ والناس ينثالون عليَّ من كلّ جانب ، حتّىٰ لقد وُطِئ الحسنان ، وشُقّ عِطفاي . . » .[1]

ـ وتصميم لا يثنيه شيء : « و بسطتم يدي ، فكففتها . . ومددتموها ، فقبضتها . . ثمّ تداككتم عليّ تداكّ الإبل الهيم علىٰ حياضها يوم وردها ، حتّىٰ انقطع النعل وسقط الرداء ووُطِئ الضعيف . . » .[2]

بيعة لم يسبق لها نظير ، بيعة الناس ، جمهور الناس ، بهذا الاندفاع وبهذا الحماس . .

ـ **وقبل أن يستجيب لهذه الرغبة الجامحة:** يضعهم أمام صورة الغد الصعب ، وأمام مفاتح سياسته الواضحة : « دعوني والتمسوا غيري ، فإنّا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان ، لا تقوم له القلوب ، ولا تثبت عليه العقول . . وإنّ الآفاق قد أغامت ، والمحجّة قد تنكّرت . .

---

(١) نهج البلاغة: ٤٩ خ / ٣.

(٢) نهج البلاغة: ٣٥٠ خ / ٢٢٩ . وانظر: ص ١٩٥ خ / ١٣٧ .

واعلموا أنّي إن أجبتكم ركبتُ فيكم ما أعلم ، ولم أصغِ إلىٰ قول القائل وعتب العاتب »[١].

وهم بعد ذلك مصرّون علىٰ بيعته ، لا يرتضون لها بدلاً .. ثم كان لها في قلوبهم وقع ليس له نظير :

« وبلغ سرور الناس ببيعتهم إيّاي أن ابتهج بها الصغير ، وهَدَج إليها الكبير ، وتحامَل نحوها العليل ، وحَسَرت إليها الكِعاب .. »[٢].

وجه مشرق للبيعة أطلّ في تاريخ الإسلام .. ولكن بعد تجربة مرّة ، لم تظهر كلّ مرارتها بعد !!

جناحان في شرعية الخلافة :

المخوِّل الشرعي والمخوِّل الواقعي : جناحان نشرهما الإمام علـيّ عليه السلام في طرفي خلافته ، وضع في بيانهما كثيراً من خطبه ، خطب لم يُنقل في معناها كثير ولا قليل عمّن سبقه إلىٰ الخلافة !

إذن أراد أن يُلفت أنظار الناس إلى درس من دروس الدين والعقيدة ما زال محجوباً عنهم حتّىٰ الآن :

١ ـ قال : « لا يقاس بآل محمد صلى الله عليه وآله وسلم من هذه الأُمّة أحد .. ولا يسوّىٰ بهم مَن جرَت نعمتهم عليه أبداً ..

---

(١) نهج البلاغة: خ/٩٢.

(٢) نهج البلاغة: ٣٥٠ ـ ٣٥١ / ٢٢٩ (الهدج: مشية الكبير .. وحسرت الكعاب: خرجت الجواري مسارعات).

هم أساس الدين ، وعماد اليقين .. ولهم خصائص حقّ الولاية ، وفيهم الوصيّة و الوراثة ..

الآن إذ رجع الحقّ إلىٰ أهله ، ونُقل إلىٰ منتقَلِه » ![١]

فهل استطاع أحد سبقه أن يقول مثل هذا ؟ لقد علمت قريش ، وإن نَسِيَتْ أو تناست ، أنّ الله اصطفىٰ عليها بني هاشم ، وعلم بنو هاشم أن الله اصطفىٰ عليهم آل محمد .. هذا هو المخوِّل الشرعي ، وقد شادته النصوص التي مرّ منها شيء كثير .

٢ ـ قال : « تالله لقد عُلِّمتُ تبليغ الرسالات ، وإتمامَ العِدات ، وتمامَ الكلمات .. وعندنا أهلُ البيت أبوابُ الحكم ، وضياء الأمر »[٢] .

إذن هو الرجل الذي علّمه النبيّ ﷺ تبليغ الشرائع والأحكام ، علّمه « إتمام العِدات » وهي أصناف : منها ما هو وعد لواحد من الناس ، نحو أن يقول له النبيّ ﷺ : سأعطيك كذا .. ومنها وعد بأمر يحدُث ، كأخبار الملاحم والوقائع المهمّة التي ستظهر في حياته أو بعدها ، وقد ورد عن عليّ عليه السلام من هذا القبيل الشيء الكثير ، حتىٰ نسبه بعض الناس إلى علم الغيب ، فردّ ذلك وأخبرهم بأنّه تعلّمٌ من النبيّ ﷺ ..[٣] وعلّمه « تمام الكلمات » بيانها الذي تتمّ به ، لأنّ في كلام الله تعالى المُجمل الذي لا يَستغني عن مقسّم ومبيّن .. ثم جمع ذلك كلّه في قوله :

« وعندنا أهل البيت أبواب الحكم » سياسة العباد وإدارة البلاد « وضياء

---

(١) نهج البلاغة: ٤٧ خ / ٢ .

(٢) نهج البلاغة: ١٧٦ خ / ١٢٠ .

(٣) نهج البلاغة: ١٨٦ خ / ١٢٨ .

الامر » العقليات والعقائد، أو علم الكتاب والسنّة. « وهذا مقام عظيم لا يجسر أحد من المخلوقين أن يدّعيه سواه عليه‌السلام ، ولو أقدم أحد سواه على ادّعائه لكذب! وكذّبه الناس »![1] وهذا هو المخوِّل الواقعي، المؤهّلات الشخصيّة لإشغال هـذا المقام، خلافة الرسول..

هذان جناحان في شرعية الخلافة في الاسلام، خلافة الرسـول خـاصّةً، وإلى حين يسمح بتعميم بلاغات الرسول ونشر الشرائع والأحكـام وتـثبيتها، وبيان الكتاب والسنّة بتمامها، وأيضاح كلّيات العقائد ودقـائقها، حـفظاً لهـذا الدين، ومنعاً لوقوع الاختلاف فيه والنزاع في أحكـامه ومـقاصده ومـعانيه.. وهذا هو مراد الشارع مما جاء في الحديث الشريف: « أني تارك فيكم الثقلين، خليفتين، ما إن تمسّكتهم بهما لنا تضلّوا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، وأنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض ». وهكذا الأمر حـيث وُجِـد النـصّ ووُجـدتْ مصاديقه.

ذانك الجناحان عرضهما عليّ عليه‌السلام كثيراً على أنّهما ركـنا خـلافة الرسـول الشرعية.

البعد الآخر في الإمامة:

فوق ذلك البعد الدنيوي الذي لمسناه في العهد السـابق وقـد أُنـيطت بـه الخلافة، فوق ذلك يعرّف الإمام علي عليه‌السلام بعداً آخر، هو البعد الأصيل للإمامة، ولاغرابة أن تسمعه من عليّ دون غيره، فليس علومهم من صنف علمه:

إنه يقول: « إنّما الأئمة قُوّام الله على خلقه، وعرفاؤه على عباده.. لا يدخل

---

(١) الشرح مستفاد من شروح نهج البلاغة، والنص الأخير من تعقيب ابن أبي الحديد.

الجنّة إلاّ من عرفهم وعرفوه ، ولا يدخل النار إلاّ من أنكرهم وأنكروه »[١]!

وهذه من القضايا التي يعرض عنها بعض الباحثين ، ويُقذع بعض في نقدها وكأنّها مقولة ثيوقراطية اخترعها الشيعة لأئمّتهم ! وهذا كلّه ناجم من التأثر بالمألوف شعورياً ولا شعورياً ، إذ غلب علىٰ الخلافة منذ وفاة الرسول طابع الزعامة الدنيوية ، السياسية والادارية والثقافية ، أما البعد الروحي والعبادي فأمر منفصل عنها ، قد اختفى منذ وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وبدا وكأنّه من خصائص النبوّة لاغير ، لذا لا تجد نزاعاً في صدق كلمة الامام عليّ هذه في شأن النبوّة ، أمّا الإمامة فقياسها دائماً علىٰ طبيعة الخلافة التي تحقّقت بالفعل بعد الرسول .. وأمّا في لغة الفكر المعاصر حيث أنظمة الحكم الحديثة فالأمر أكثر وضوحاً والفصل أكثر تجسيداً .. فمن هنا وهناك ، من الواقع البشري المألوف ، تُستقىٰ تلك المواقف ، لا من حقيقة دينية !

فالحقيقة الدينية الغائبة أو المُغَيّبة ناطقة بمصاديق ما قاله الامام عليّ في كلمته هذه ، إذ جعلت معرفة الامام والبيعة له فيصلاً بين الإسلام والجاهلية !! فكيف لاتكون فيصلاً بين الجنّة والنار ؟!

أليس في الحديث المتّفق على صحته : « من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية »[٢] ؟

وفي الصحيح أيضاً : « من مات بغير إمام مات ميتةً جاهلية »[٣] ؟

---

(١) نهج البلاغة: ٢١٢ خ / ١٥٢ . قال الشارحون: إن الواو العاطفة الأخيرة قبل « أنكروه » بمعنى « أو » فالمعنى « إلّا من أنكرهم أو أنكروه » .

(٢) صحيح مسلم ـ كتاب الإمارة ـ ٣: ٤٧٨ ح / ٥٨ ـ (١٨٥١) ، السنن الكبرىٰ ٨: ١٥٦ ، تفسير ابن كثير ١: ٥٣٠ عند الاية (..وأولي الامر منكم) ٥٩ من سورة النساء .

(٣) مسند أحمد ٤: ٩٦ ، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٧: ٤٩ / ٤٥٥٤ .

ألسنا نقرأ في القرآن الكريم : ﴿ **يوم ندعو كلّ أُناسٍ بإمامهم** ﴾[١] ؟

لكن لما كان الواقع البشري قد تتابع علىٰ خلاف هذه الحقيقة الدينية وبعيداً عن أضوائها ، صارت قضية مستنكرة ، ومن وقف عندها فإنّما يقف على نحوٍ من التأويل الذي لايصدم هذا الواقع المألوف الذي لا يراد (الشذوذ) عنه ! أو إدانته !

وهكذا تصبح حقيقةٌ دينيةٌ قضيةً (مثاليةً) (ثيوقراطيةً) ليست من الإسلام . . لأن الإسلام قد ترك أمر الخلافة للأمّة مطلقاً ، فكيف سيكون لها الأثر الحاسم في علاقة الإنسان بربّه وفي مصيره الأُخروي ! !

والذي يدفع هذا التساؤل ، ويحفظ للحقيقة الدينية بقاءها : هو ثبوت النصّ من النبيّ علىٰ من يخلفه . .

وليس هذا بالأمر المتكلّف ، أو البحث العقلي المجرّد ، بل هو من صميم النص وروح الشريعة ، فهل عبثاً يقول النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم : « إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلّوا بعدي » ؟ أم عبثاً يقول : « من كنت مولاه فعليّ مولاه ، اللهم والِ مَن والاه ، وعادِ مَن عاداه » ؟

أمّا هذا الاستنكار ، وربما التكذيب ، فجذره بعيد ، ممتدّ إلىٰ تلك الكلمة الحاسمة التي ألقاها عمر بن الخطاب وأثار بها ضجيجاً حول الرسول فمنع من كتابة وصيته الأخيرة في أُمّته « هلمّوا أكتب لكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي » !

فمنذ ذلك الحين فُصلت الإمامة عن نهج النبوّة ومعالمها !

إنّ الفرق بين الصورتين كبير ، ومن عاش بالكامل في أجواء الصورة الأخيرة ، فأصبح يفكر ويرى من خلال إشراقاتها ومنافذها ، يصعب عليه جداً

---

(١) الإسراء: ٧١.

أن يرىٰ للصورة الأُولى معنىً، وأن يجد لها فرصة إمكان في الفكر، ناهيك عن إمكان في الواقع.. من هنا فقط جاء هذا التصور لتلك الحقيقة الدينية الراسخة على أنّها مقولة خرافية، ثيوقراطية، غنّوصية، باطنية!

وهذه واحدة من نماذج الانحراف في الفهم عن روح الشريعة وأهدافها وعن ظاهرها أيضاً، فهذه قضية يشير إليها القرآن وتتكلّم عنها السنّة النبوية بصراحة وحسم، ويبيّنها الابن الأول للقرآن والسنّة، وأوسع الناس وأدقّهم فهماً لهما.. فمن أين يتسرّب إليها الشكّ، إلاّ من انحراف في التصوّر والفهم عن الفكر الإسلامي في مصادره الأساس وينابيعه الأُولى؟!

نقد الوعي العام أمسِ:

عليٌّ عليه السلام في مطلع خلافته ينقد الوعي العام إزاء الدين، وإزاء الخلافة والامامة بالخصوص، ليحمّله المسؤولية كاملةً في ما آلَ إليه أمر الأُمّة في ربع قرن فقط بعد غياب الرسول! فهو عليه السلام بعد أن يصف حالهم أيّام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، فيقول: «لم يمنّوا على الله بالصبر، ولم يستعظموا بذل أنفسهم في الحق... حملوا بصائرهم على أسيافهم، ودانوا لربّهم بأمر واعظهم».

بعد ذلك يصف حالهم بعد الرسول، فتقرأ لديه وصفاً صعباً، في غاية الصعوبة، وأصعب مافيه وضوح معانيه!

ـ يقول: «..حتّى إذا قَبضَ اللهُ رسولَه صلى الله عليه وآله وسلم رَجَعَ قومٌ على الأعقاب[1]!! واتّكلوا على الولائج[2]!! ووصَلوا غيرَ الرَحِم! وهَجروا السبب

---

(١) لا يعني بهم المرتدين كما سيتّضح من تتمة الكلام.

(٢) اي الروابط والأواصر، ووليجة الرجل: خاصّته.

الذي أُمِروا بمودّته[١]!! ونَقلوا البناء عن رصّ أساسهِ!! فبنوه في غير موضعه »!!

هذا الذي أراده بالرجوع على الأعقاب إذن، ليس هو الارتداد في الدين، ولكن: هجر السبب الذي أُمروا بمودّته، ونقل البناء عن رصّ أساسه، وبناؤه في غير موضعه!

وسريعاً ينقلنا هذا الحديث إلى ذلك المثل الذي ضربه لهم النبيّ ﷺ وتقدّم آنفاً، في القوم الذين أعطوا القيادة والسيادة لقوم طالما حاربوهم على حقّهم![٢]

وسوف يمضي علي عليه السلام في حديثه ليضع هؤلاء في موضعهم الحقيقي من الدين:

« معادن كلّ خطيئة! وأبواب كلّ ضاربٍ في غمرةٍ[٣]! قد ماروا في الحَيرة، وذهلوا في السكرة، على سنّةٍ من آل فرعون!! مِن مُنقَطِعٍ إلى الدنيا راكنٍ، أو مفارقٍ للدين مباين »[٤].

فمن لم تحجبه حُجُب القداسة، ونظر إلى أيّام أُمّة بما فيها من وفاقٍ وخلاف، خيرٍ وشرّ، صلاحٍ وضدّه، استطاع أن يجد لهذا الكلام محلّه الثابت ومصداقه الكامل في ذلك التاريخ، ولو من زاوية بعيدة كما صنع ابن أبي الحديد المعتزلي

---

(١) يشير الى قوله تعالى: ﴿ قل لا أسئلكم عليه أجراً إلاّ المودّة في القربى ﴾ قربى الرسول، وما في معنى الآية من أحاديث نبوية كثيرة، حديث الثقلين وغيره.

(٢) انظر المثل النبوي في ص ٤٢٩ من هذا الباب تحت عنوان (مطالع الفتن).

(٣) أي في الضلال والجهل.

(٤) نهج البلاغة: ٢٠٩ خ/ ١٥٠.

الذي صرّح بأنّه يتعامل مع هذا النصّ الصحيح تعامله مع الآيات المتشابهات التي تتحدّث عن صفات الله تعالى[١]!

ومع أنّنا نتّفق معه في مبدأ اعتمده في تفسير هذا الكلام ونظائره من كلام أمير المؤمنين علي عليه السلام، يقول فيه: «إنّا نحمل كلام أمير المؤمنين عليه السلام على ما يقتضيه سؤدده الجليل ومنصبه العظيم ودينه القويم من الإغضاء عمّا سلف، فقد كان صاحبهم بالمعروف برهةً من الدهر، فالواجب علينا أن نطبّق بين آخر أفعاله وأقواله بالنسبة إليهم وبين أوّلها»[٢]!

لكنّا نجد في تطبيق هذا الكلام على بني أُمية وحدهم وأنصارهم، تطبيقاً صعباً بعيداً يتقلقل على محاملهِ التي لا تبدو متماسكة في تضخيم الفاصل الزمني الذي لا تجد له في هذا الحديث عيناً ولا أثراً، فهو يقول: «حتى إذا قبض اللهُ رسولَه رجع قوم على الأعقاب» فهي صريحة بالفور والمفاجأة.

ولو أنّ الشارح قسم هذا الكلام، وإن كان لا يحتمل التقسيم، على ثلاثة طوائف: طائفة «رجعت على الأعقاب...» فيجعلهم المرتدّين، وطائفة «وصلوا غير الرحم، وهجروا السبب...» وهؤلاء هم الذين تركوا أهل البيت ونقلوا الخلافة منهم ووضعوها في غيرهم منذ قَبضَ اللهُ رسولَه، وطائفة ثالثة «معادن كلّ خطيئة...» وهم بنو أُمية ومن انتظم في مسلكهم! إنه لو رضي بهذا التقسيم الذيقد لا يحتمله الكلام لكان أقرب مما اختاره من تأويل يجعل كلام أمير المؤمنين مجرّد تهويل لا واقع له!! ثمّ يقول إنّا نحمله على ما يقتضيه سؤدده الجليل ومنصبه العظيم.

---

(١) ابن ابي الحديد / شرح نهج البلاغة ٩: ١٣٦.
(٢) ابن أبي الحديد / شرح نهج البلاغة ٩: ١٣٦.

اليوم وغداً.. ثمرات الأمس :

إذا اتّصل يومُ قومٍ بأمسه جَنى ثمراته، فالأمس حُبلى تلد اليوم وغداً.. فالأمس الذي وصفه الإمام عليّ له آثاره التي نقلت الأُمّة بعد ربع قرن الى حال أُخرى لاتشبه ما كانت عليه أيام الرسول، أما حالهم الجديدة هذه، اليوم وغداً، فيصفها في يوم بيعته، مبكراً، مذكّراً، ومنذراً:

« ..ألا وإنّ بليّتكم قد عادت كهيئتها يوم بعث الله نبيّه!! والذي بعثه بالحقّ لَتُبَلْبَلُنَّ بَلْبَلَةً، ولَتُغَربَلُنَّ غربلةً، ولَتُساطُنّ سوط القِدر، حتى يعود أسفلكم أعلاكم وأعلاكم أسفلكم، وليسبقُنّ سابقون كانوا قصّروا، ولَيُقَصِّرنّ سبّاقون كانوا سبقوا.. واللهِ ما كتمتُ وشمةً، ولا كذبتُ كذبة.. ولقد نُبّئتُ بهذا المقام وهذا اليوم:

حقٌّ وباطل، ولكلٍّ أهل.. فلئن أمِرَ الباطلُ، لَقديماً فَعل! ولئن قلَّ الحقّ، فلربّما ولعلّ! ولقلّما أدْبَرَ شيءٌ فأقبل»[1]!!

«وهذه الخطبة من جلائل خطبه ومشهوراتها، وقد رواها الناس كلّهم، وفيها زيادات حذفها الرضي إمّا اختصاراً، أو خوفاً من إيحاش السامعين»[2].

---

(١) نهج البلاغة: ٥٧ ـ ٥٨ خ / ١٦، وروى بعضها: ابن قتيبه (٢٧٦ هـ) / عيون الأخبار ٢: ٢٣٦، الجاحظ (٢٥٥ هـ) / البيان والتبيين ٢: ٥٠ ـ ٥٢ وكلاهما (ابن قتيبة والجاحظ) قد تُوفّيا قبل ميلاد الشريف الرضي بنحو قرن من الزمن..

و قوله فيها: «ما كتمت وشمة» أي ما كتمت كلمةً... وقوله «أَمِرَ الباطل» أي كثُرَ.

(٢) هكذا قال ابن أبي الحديد في تعليقه، وضمّ إليها فقرات أُخرى عن مشايخه ـ انظر: شرح نهج البلاغة ١: ٢٧٥.

وقد قدّم الامام علي لكلامه هذا بقوله : « ذمّتي بما أقول رهينة ، وأنا به زعيم » !

إذن بلبلة وغربلة ، سيثبت لها من يثبت ، ويرتفع فيها أُناس ويهبط آخرون ، ولربما هبط رجال كانوا قد سبقوا في أيام النبي ﷺ ، ولربما تقدّم رجال لم يكن لهم حتى اليوم سبقٌ يُذكر . .

لماذا البلبلة؟

إنّه جهاد على تأويل الكتاب والسنّة وتطبيقاتها الحقّة . .

وليس وضوح التأويل كوضوح التنزيل . .

لكن قد سبق الانذار : « إنّ منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله » أبو بكر ؟ « لا » عمر ؟ « لا » « إنّه علي » ومن أنذر فقد أعذر . .

« حق وباطل ، ولكلٍّ أهل » « ولقد نبئت بهذا المقام وهذا اليوم » . .

تلك حقيقة الدين ، وتلك حقيقة التاريخ التي وقعت كما أنبأ بها ، وكما نُبِّىء بها ، فقد أنبأه الصادق المصدَّق رسول الله ﷺ .

قانون الحضارة :

هذا الذي يقرّره الامام عليّ هنا في هذه الأدوار التاريخية ـ أمس ، واليوم ، وغداً ـ إنّما هو قانون هامّ في فلسفة الحضارة ، إذ « إنّ سلبية الانسان تجاه حضارته أمر يمتدّ أثره إلى الأجيال اللاحقة ، وكأن المسؤولية الحضارية جهاد متواصل وفعّالية متّقدة تتسلّمها الأجيال تباعاً وتسلّمها إلى من بعدها ، وهكذا

يتواصل الحدث الحضاري في التاريخ، وتنمحي الفواصل الزمنية بين الماضي والحاضر والمستقبل، ويصبح الكيان الحضاري كلاًّ لا يتجزّأ على المستويين: الفكري والتاريخي »[١].

المعالم الجديدة:

١ ـ حياطة التشريع: لأوّل مرّة سنقف تجاه خليفة تتقدّمه نصوص شرعية لتقول إنّ الاقتداء به وطاعته لهي محض الايمان والطاعة لله ولرسوله!

ـ ولأوّل مرّة نقف تجاه خليفة حُبّه إيمان وبغضه نفاق: « لا يحبّك إلاّ مؤمن، ولا يبغضك إلاّ منافق »![٢]

« و لقد كنّا نعرف المنافقين ببغضهم عليّ بن أبي طالب »![٣]

ـ ولأول مرّة نقف أمام خليفة تتقدمه الشريعة بحكم صريح لتجعل طاعته طاعة لله ولرسولِهِ: « من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع عليّاً فقد أطاعني، ومن عصى عليّاً فقد عصاني »![٤]

---

(١) د. سليمان الخطيب / فلسفة الحضارة عند مالك بن نبي: ١٠٦.

(٢) صحيح مسلم ـ كتاب الايمان ـ ١: ٨٦ ح / ١٣١، سنن الترمذي ٥ / ٣٧٣٦، سنن ابن ماجة ١ح / ١١٤، سنن النسائي ـ كتاب الخصائص ٥: ١٣٧ ح / ٨٤٨٥ ـ ٨٤٨٧، كتاب الأيمان.

(٣) سنن الترمذي ٥ ح / ٣٧١٧، المستدرك ٣: ١٢٩ على شرط مسلم، الاستيعاب ٣: ٣٦، أسد الغابة ٤: ٣٠، جامع الاصول ٩ ح / ٦٤٨٦، وانظر ترجمة الامام علي في مختصر تاريخ دمشق... من حديث: ابي سعيد الخدري، وأبي ذر، وجابر بن عبدالله الانصاري.

(٤) صحّحه الحاكم والذهبي / المستدرك وتلخيصه ٣: ١٢١ ـ ١٢٨.

« علي منّي وأنا منه ، وهو وليّ كلّ مؤمنٍ بعدي » ![(١)]

ـ ولأول مرّة نحن أمام خليفة يحمل الإذن الشرعي لا بخلافة النبيّ وحسب ، بل ليحلّ محلّه في القتال لنصرة هذا الدين ، وفي القتال الأصعب والأشدّ ، إنّه القتال على تأويل القرآن ، فهو قتال مع مسلمين إذن ! !

« إنّ منكم من يقاتل على تأويل القرآن » قال أبو بكر : أنا هو ؟ وقال عمر : أنا هو ؟ قال ﷺ : « لا ، ولكنّه عليّ » ! فأَتوا عليّاً فبشّروه ، فلم يرفع رأسه ، وكأنّه قد سمعها من النبيّ قبل ذلك[(٢)].

٢ ـ **مشروع الإصلاح الكبير** : تقدّم الامام عليّ بمشروعه في الحكم إلى جمهوره مبكّراً ، فقال موجّهاً نداءه بالمرتبة الأُولى إلى الله تعالى :

« اللهم إنّك تعلم أنّه لم يكن الذي كان منّا منافسةً في سلطان ، ولا التماس شيءٍ من الحطام ، ولكن :

أ ـ لنردّ المعالم من دينك . .

ب ـ ونُظهر الإصلاح في بلادك . . فيأمن المظلومون من عبادك ، وتُقام المعطّلة من حدودك . . »[(٣)].

هذه هي واجبات الخلافة إذن ، وهي تُنبؤك صراحة بأُمور هامّة : فثمّة

---

(١) تقدم مع توثيقاتِهِ ص ٢١٨ ـ ٢٢٠ .

(٢) مسند أحمد ٣: ٨٢ ، صحيح ابن حبان ٩: ٤٦ ح / ٦٨٩٨ ، المستدرك ٣: ١٢٣ على شرط الشيخين ، البداية والنهاية ٧: ٣٧٥ .

(٣) نهج البلاغة: ٨٨٨ خ / ١٣١ ، ورواها ابن أبي الدنيا بإسناده المتّصل إلى علي عليه السلام ، رواها عنه سبط ابن الجوزي / تذكرة الخواص: ١٢٠ .

معالم لهذا الدين قد غُيّبت ، وثمّة مظالم تنتظر الردّ ، وحدود معطّلة ، دون إنفاذها نفود الظالمين من أُمراء وولاة ومتنفّذين . .

فعلى مشروع الخلافة أن يستوعب ذلك كلّه ، ويعيد المعالم الغائبة والحدود المعطّلة والمظالم المجمّدة . .

إنّه مشروع خطير سيواجه مشكلات ، في السياسة والإدارة والإجتماع ، قد استعصت على الحلّ ، وفي زمن تفرّقت فيه الكلمة ، وتنافرت الأقطاب ، وظهرت طموحات في الزعامة وفي الثروة لم تكن تُعرف قبل ، أو لم تجد فرصتها إلّا في مثل هذه الأجواء التي انتهى إليها المجتمع الإسلامي حينئذ .

لكنّه على أيّ حال هو المشروع الذي تنتظره معالم الدين وحدوده ، وتنتظره العدالة الاجتماعية . .

إن نتائج هذا المشروع سوف تضعنا مرّة أُخرى أمام واقع المجتمع آنذاك ، ومدى قربه أو بعده من مجتمع الرسول ، أو المجتمع الرسالي .

الفصل الثاني

ميادين التصحيح ومعوّقاته

سوح الاصلاح :

السوح الثلاث الكبرى ؛ الدينية ، والاجتماعية ، والسياسية ، قد استوعبها مشروعه الاصلاحي الكبير الذي نقلناه في خاتمه الفصل السابق.

وقد توفّرت دراسات قيّمة[1] ، غلب عليها الايجاز ، تناولت الساحتين الأخيرتين بحثاً ونقداً وتحليلاً ، لكن تبق الساحة الاولى غائبة أو شبه غائبة رغم كونها الأهم دائماً . . وهنا سنعرض لجوهر الحركة الاصلاحية في سوحها الثلاث : الدينية ، والاجتماعية ، والسياسية .

الإصلاح الديني

ويشمل كلّ ما يتّصل بالقرآن الكريم وعلومه ، وما يتّصل بالسنّة النبوية علماً وعملاً وروايةً وتدوينا .

---

(١) منها : د . محمد عمارة / الفكر الاجتماعي لعلي بن أبي طالب ، د . نوري جعفر / فلسفة الحكم عند الامام علي ، د . نوري جعفر / علي ومناوئوه : ١٨٥ ـ ١٩٢ (فلسفة الحكم) ، عباس محمود العقاد / عبقرية الامام علي (فصل : حكومته) ، د . أحمد محمود صبحي / الزيدية : ٤٢ ـ ٤٨ ، سعيد أيّوب / معالم الفتن ١ : ٤٦٢ ـ ٤٩٥ .

١ ـ القرآن وعلومه :

أ ـ القرآن هو القرآن ، بِسُوَره وآياته وكلماته ، الذي جمعه الامام عليّ عليه السلام ، والذي جمعه زيد بن ثابت وشركاؤه أيّام أبي بكر ثمّ أعادوا توحيده أيّام عثمان ، هو ذاته وإن اختلف ترتيب سُوَرِه : الطوال ، فالمئين ، فالقصار ، بترتيب زيد بن ثابت ، والمكّي فالمدني وبحسب ترتيب النزول لجملة السور ، لا كلّ آية من آياتها ، بحسب ترتيب الامام عليّ عليه السلام .

ب ـ ولم يستبدل عليّ هذه النُسَخ التي تمّ جمعها رسمياً وفق الترتيب الموحّد ، لم يستبدلها بما اختاره هو من ترتيب ، بل أقرّها ومضى عليها قارئاً ومعلّماً ومرشداً ومدافعاً . .

أمّا دفاعه عنها ، فشهير ، وقد تقدّم[١] . .

وأمّا إرشاده ، فكان يحثّ على تجديد كتابتها والاستزادة من نُسخها مؤكّداً على جودة الخطّ ووضوحه . .[٢]

وأمّا تعليمه ، فهو الحفظ الحق لهذا الكتاب الكريم ، والفخر الدائم ، فهذه القراءة التي يألفها المسلمون اليوم ، والمعروفة بقراءة حفص عن عاصم ، إنّما هي قراءته عليه السلام ، أخذها عنه تلميذه أبو عبدالرحمن السلمي ، الذي أصبح بعد ذلك شيخ القرّاء ، فحفظها عنه أشهر تلاميذه ، عاصم بن أبي النجود[٣] .

---

(١) راجع ص ٣٢٧ ، ٣٤١ .

(٢) انظر : كنز العمال ١٠ : ٣١٢ ح / ٢٩٥٦٠ عن سعيد بن منصور ، والبيهقي في شُعَب الايمان .

(٣) انظر : الطبقات الكبرى ٦ : ١٧٢ .

كما حفظ هذه القراءة وصانها حين كان حفظُها وصيانتُها هو دافعه الأول لوضع مبادئ علم النحو وإعطائها لتلميذه أبي الأسود الدؤلي ليمضي وراءها في التفريع والتفصيل، لقد كان ذلك بدافع ما ظهر في أيّامه من لحنٍ بعض الناس في قراءة القرآن[١].

ج ـ وأمّا علوم القرآن ومعانيه؛ فهو الأعلم بها، والأوعب لها، والذي لا تفوته منها شاردة ولا واردة، فهو القائل: « سلوني عن كتاب الله » ولم يقل أحد سلوني قبله[٢]! وهو صدر المفسّرين والمؤيّد فيهم، يتلوه ابن عباس، وقد قال ابن عباس: « ما أخذتُ من تفسير القرآن فعن عليّ »[٣].

وقال أيضاً: « أُعطي عليّ تسعة أعشار العلم، وإنّه لأعلمهم بالعُشر الباقي »[٤]!

لقد ازدهر تفسير القرآن في حياته، وأخذ عنه أُناس، كلٌّ بقدره، وأخذ عنه ابن عباس حتّى صار ترجمان القرآن.. فقد تحدّثوا عن تفسيره لسورة النور يوم عرفة ـ وكان عليّ عليه السلام قد جعله أميراً على موسم الحج في أول أعوام خلافته ـ فقالوا فيه قولاً عجيباً، قالوا: « والله ما سمعنا كلام رجلٍ مثل هذا، لو سمعته فارس والروم والترك لأسلمت »[٥]!

---

(١) انظر: كنز العمال ١٠ ح / ٢٩٤٥٦، ٢٩٤٥٧ عن البيهقي وابن عساكر وأبي القاسم الزّجاجي.

(٢) ابن عبد البر / الاستيعاب ٣: ٤٠، القرطبي / التفسير ـ المقدّمة ـ: ٢٧.

(٣) القرطبي / التفسير ـ المقدمة ـ ٢٧.

(٤) طبقات الفقهاء: ٤٢.

(٥) المستدرك ٣: ٣٥٧، الاستيعاب ـ بهامش الاصابة ـ ٢: ٣٥٣، الاصابة ٢: ٣٣٣، سير أعلام النبلاء ٣: ٣٥١.

وعنده ﷺ علم الكتاب : علمٌ مفصّل ، علّمه النبيّ الأمين إتماماً لتبليغ رسالته .. ذكر عليّ ﷺ عامّة أبواب علوم القرآن ومفاتح كشف معانيه وتفسيره وتأويله ، وأنّ النبيّ ﷺ قد أدّى ذلك كلّه ، في إشارة واضحة إلى أنّ ذلك كلّه عنده ﷺ ، فقال :

« ثمّ اختار سبحانه لمحمّد ﷺ لقاءَه ، ورضيَ له ما عنده ... وخلّف فيكم ما خلَّفتِ الأنبياء في أُممها ـ إذ لم يتركوهم هَمَلاً بغير طريق واضحٍ ولا عَلَمٍ قائم ـ :

كتابَ ربّكم فيكم ، مبيّناً : حلالَه وحرامَه ، وفرائضه وفضائله[1] ، وناسخه ومنسوخه ، ورُخَصَهُ وعزائمه[2] ، وخاصَّه وعامَّه ، وعِبَرَه وأمثالَه ، ومرسَلَه ومحدودَه[3] ، ومحكمه ومتشابهه ..

مفسِّراً مُجْمَلَه ، ومبيّناً غوامِضَه : بين مأخوذٍ ميثاقُ علمه ، وموسَّعٍ على العباد في جهلِه ..

وبين مُثبتٍ في الكتابِ فرضهُ ، ومعلومٍ في السنّة نسخُه ..

وواجبٍ في السنّة أخْذُه ، ومُرخَّصٍ في الكتاب تركه ..

وبين واجبٍ بوقته ، وزائلٍ في مستقبَلِه ..

ومباين بين محارمِه : من كبيرٍ أوعد عليه نيرانه ، أو صغيرٍ أرصَد له غفرانه .

---

(١) الفضائل: المستحبات والنوافل .

(٢) الرخصة: الإذن بفعل ما كان ممنوعاً ، وذلك لسبب موجب ، كأكل الميتة للمضطرّ .. والعزيمة: الإلزام بإيجاب .

(٣) المرسل: المطلق غير المقيّد ، مثل (أو تحرير رقبة) المائدة: ٨٩.. والمحدود: المقيّد ، مثل ﴿ فتحرير رقبة مؤمنة ﴾ النساء ٩٢ .

وبين مقبولٍ في أدناهُ، موسَعٍ في أقصاه[١]»[٢].

ـ وفي حديث، قال ابن كثير: إنّه مرسَل، أخرجه سعيد بن منصور وابن مردويه وأبو نعيم، من طريق مكحول عن عليّ بن أبي طالب، في قوله الله تعالى: ﴿ وتعِيَها أُذُنٌ واعية ﴾[٣] ـ قال: قال لي رسول الله ﷺ: «سألتُ الله أن يجعلها أذنك يا عليّ» فقال علي: ما سمعتُ من رسول الله ﷺ شيئاً فنسيته[٤].

ورواه الطبري أيضاً، والماوردي، وقال القرطبي: عن الحَسَن نحوه[٥].

ومن حديث الإمام عليّ: «وليس كلّ أصحاب رسول الله ﷺ مَن كان يسأله ويستفهمه، حتّى إن كانوا لَيُحبّون أن يجيءَ الأعرابي والطارئ فيسأله عليه السلام حتّى يسمعوا، وكان لا يمرّبي من ذلك شيء إلاّ سألته عنه، وحفظته»[٦].

تأسيس علم المصطلح:

إذا كان عليّ عليه السلام في حديثه الطويل الآنف الذكر يُخبر عن أصناف من العلوم تركها رسول الله ﷺ وحَفِظَها هو عليه السلام، فإنّ هذا الكلام يعدّ في الوقت ذاته

---

(١) كقوله تعالى: ﴿ فاقرءُوا ما تيسّر منه ﴾ ـ المزّمل: ٢٠ ـ فالقليل منه مقبول، والكثير مرخَّص في تركه.. وكقوله تعالى في حنث اليمين: ﴿ فكفّارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة ﴾ ـ المائدة: ٨٩ ـ فأدناه الإطعام وهو مقبول، وأقصاه تحرير رقبة وهو مرخّصٌ فيه.

(٢) نهج البلاغة: ٤٤ ـ ٤٥ خ / ١. وهي من خطبة طويلة شهيرة تعدّدت مصادرها، انظر: مصادر نهج البلاغة وأسانيده ١: ٢٩٦ ـ ٢٩٧.

(٣) الحاقة: ١٢.

(٤) الشوكاني / فتح القدير ٥: ٨٨٢.

(٥) تفسير الطبري ٢٩: ٥٥، تفسير الماوردي ٦: ٨٠، تفسير القرطبي ١٨: ١٧١.

(٦) نهج البلاغة: ٣٢٧ ـ ٣٢٨ خ / ٢١٠.

تأسيساً لعلم المصطلحات في الاسلام، بفروعه: مصطلح علوم القرآن، ومصطلح الحديث، والفقه، والأصول، التي استوعب هذا الكلام أمّهاتها ممّا لم يظهر في كلام أحد سبقه.

٢ ـ السنّة النبويّة ـ تدويناً ورواية وعملاً:

كان موقف الامام عليّ مختلفاً تماماً عن مواقف أبي بكر وعمر وعثمان من السنّة النبوية، وعلى الأبعاد الثلاثة:

أ ـ تدوين السنّة:

إنّه قبل كلّ شيء كان كاتباً للحديث بين يدي النبي ﷺ، وإذا كان قد اشتهر عنه أمر الصحيفة (صحيفة عليّ) التي كتبها من حديث رسول الله ﷺ، وكان يحملها معه في قائم سيفه، وذكرها البخاري ومسلم وأصحاب السنن بطرق شتّى، فلم تكن هي كلّ ما كتبه عليّ من حديث النبي ﷺ، بل كان له صحف أُخرى غير هذه، وكان له كتاب كبير ليس فيه إلاّ أحاديث الرسول ﷺ عُرف بـ(كتاب علي) وهو غير تلك الصحيفة التي اختلفوا في حجمها.

ـ قالت أُمّ سَلَمة: «دعا النبيّ بأديم، وعليّ بن أبي طالب عنده، فلم يزل رسول الله ﷺ يُملي وعليّ يكتب، حتّى ملأ بطن الأديم وظهره وأكارعه»[١].

الصحيفة: مشهورة جدّاً أنباء الصحيفة، لايكاد يخلو منها واحد من كتب الحديث والسنن، البخاري وغيره[٢]، نقلوا منها نصوصاً متفرّقة، بعضها أشبه

---

(١) الرامهرمزي / المحدث الفاضل: ٦٠١ ح / ٨٦٨، السيوطي / تدريب الراوي.

(٢) صحيح البخاري / كتاب العلم ـ باب كتابة العلم / كتاب الديات ـ باب الدية على العاقلة، سنن ابن ماجة ٢: ح / ٢٦٥٨، سنن أبي داود: ح / ٢٠٣٥.

بعناوين لما تحويه، وبعضها فيه تفصيل، وقد جمع ابن حجر العسقلاني كثيراً ممّا نُقل عن تلك الصحيفة، وقال: الجمع بين هذه الأحاديث أنّ الصحيفة كانت واحدة، وكان جميع ذلك مكتوباً فيها، ونَقل كلّ واحد من الرواة عنه ما حفظه(١).

وجمع الدكتور رفعة فوزي ما نُقل عن هذه الصحيفة في كتب الحديث السنّية، في كتاب أسماه: (صحيفة علي بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ: دراسة توثيقية فقهية)(٢).

كتاب علي: حديث أم سَلَمة المتقدّم يصف كتاباً أكثر من هذه الصحيفة التي لا تفارق قائم سيفه، أو قراب سيفه!

وأصبح (كتاب علي) عَلَماً يتكرّر في أحاديث أهل البيت عليهم السلام، كتاب كبير كانوا يحتفظون به ويتوارثونه:

ـ أخبر أحمد بن حنبل أنّ كتاباً كهذا كان عند الحسن بن عليّ يرجع إليه(٣).

ـ وأخرج الامام محمد الباقر هذا الكتاب أمام طائفة من أهل العلم منهم الحكم بن عُتيبة، وسَلَمة وأبو المقدام، فرأوه كتاباً مدرجاً عظيماً، فجعل ينظر فيه حتّى أخرج لهم المسألة التي اختلفوا فيها، فقال لهم: «هذا خطّ عليّ وإملاء رسول الله ﷺ» ثمّ توجّه إلى الحكم بن عُتيبة فقال له: يا أبا محمد اذهب أنت وسلمة وأبو المقدام حيث شئتم يميناً وشمالاً، فوالله لا تجدون العلم أوثق منه عند

---

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١: ١٦٦، والقسطلاني / إرشاد الساري ١: ٣٥٨ ـ ٣٥٩.

(٢) طبع سنة ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م.

(٣) كتاب العلل ومعرفة الرجال ١: ٣٤٦ / ٦٣٩، الجامع في العلل ومعرفة الرجال ١: ١٣٧ / ٦٢٤.

قومٍ كان ينزل عليهم جبريل عليه السلام[١]!

ـ وعرض هذا الكتاب أيضاً الامام الصادق، والامام الهادي عليّ بن محمد ابن عليّ الرضا، غير مرّة، يقول: «إنّه بخطّ عليّ وإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله، نتوارثها صاغراً عن كابر»[٢].

دعوته إلى تدوين السنّة: دعوة صريحة يعلنها على الملأ في مواضع كثيرة:

ـ خطب الناس مرّةً، فقال: «قيّدوا العلم، قيّدوا العلم» يكرّرها[٣].. أي اكتبوه واحفظوه لئلا يدرس.

ـ وقال في خطبة أُخرى له: «مَن يشتري منّي علماً بدرهم»؟ قال أبو خيثمة: يعني يشتري صحيفةً بدرهم يكتب فيها العلم..

فاشترى الحارث صحفاً بدرهم ثمّ جاء بها عليّاً عليه السلام فكتب له علماً كثيراً[٤].

وكانت الكتابة عند عليّ وبين يديه مشهورة، حدّث بها غير الحارث كثير، منهم الشعبي، وعطاء[٥]، وأبو رافع وولداه عبيد الله وعليّ وكانا كاتبين عند عليّ عليه السلام، والأصبغ بن نباتة، وغيرهم[٦]. وعبدالله بن عباس

---

(١) رجال النجاشي: ٣٦٠ / ٩٦٦ ترجمة محمد بن عُذافر الصيرفي.

(٢) الشيخ الطوسي ح / تهذيب الأحكام ١ ح / ٩٦٣، ٩٦٦، ٥ ح / ١٣٣٧.. وقد أحصى السيد محمد رضا الحسيني الجلالي عشرات الموارد عن أهل البيت عليهم السلام في ذكر هذا الكتاب (كتاب علي)، انظر: تدوين السنّة الشريفة: ٦٥ ـ ٧٩.

(٣) تقييد العلم: ٨٩، ٩٠، وانظر في أمره بتدوين الحديث: كنز العمال: ١٠ ح/٢٩٣٨٩.

(٤) الطبقات الكبرى ٦: ١٦٨، تقييد العلم: ٨٩.

(٥) انظر: فؤاد سزكين / تاريخ التراث العربي ج ١ ـ ج ١: ١٢٧.

(٦) الجلالي / تدوين السنة الشريفة: ١٣٧ ـ ١٤٣.

أيضاً[١]، وكان يكتب الحديث ويأمر بكتابته أيضاً[٢].

لقد عادت الحياة إذن إلى السنّة النبوية، وتبدّد خطر ضياعها ونسيانها.. وتلك هي أمانة الرسالة ووعيها.

من أدب الكتابة عند عليّ عليه السلام: تقرأ في أحاديثه اهتماماً كبيراً ورعاية لأمر الكتابة، في أروع صورة لوعي حضاري بأمر الكتابةِ آنذاك:

ـ يقول: «الخطّ علامة، فكلّ ما كان أبْيَن كان أحسن»[٣].

ـ ويقول للكاتب: «ألقِ دواتك، وأطِل شقّ قلمك، وأفرج بين السطور، وقرمط بين الحروف»[٤]. وله كلام من نحو هذا فيه تفصيل في هندسة الحروف[٥].

ب ـ رواية السنّة:

الرواية، قبل التدوين، دخلت عهداً جديداً، رُفع عنها الحظر، ودُعيت إلى سماعها طوائف الناس:

ـ قال عليّ عليه السلام لأصحابه: «تزاوروا وتدارسوا الحديث، ولا تتركوه يدرس»[٦]!

ـ وخطب في الناس مرّةً فقال: «خرج إلينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: اللهم

(١) صحيح مسلم / المقدمة.
(٢) سير أعلام النبلاء ٣: ٣٥٤ ـ ٣٥٥.
(٣) كنز العمال ١٠ ح / ٢٩٥٦٢.
(٤) كنز العمال ١٠ / ٢٩٥٦٣.. وقرمط: أي قارب.
(٥) أُنظر: كنز العمال ١٠ ح / ٢٩٥٦٤.
(٦) كنز العمال ١٠ ح /٢٩٥٢٢ عن الخطيب في الجامع.

ارحم خلفائي ـ ثلاث مرّات ـ قيل : يا رسول الله ومن خلفاؤك ؟ فقال : الذين يأتون من بعدي ، يروون أحاديثي وسنّتي ويعلّمونها الناس »[١]!

ـ وكم قام عليّ في الناس فذكّرهم أحاديث قد غابت عنهم زمناً طويلاً ، مُنع التحديث بها لربع قرن ! كمُناشَدته في الرحبة بحديث الغدير ، وتذكيره بحديث « إنّ منكم من يقاتل على تأويل القرآن ... » وأحاديث كثيرة في التعريف بمنزلته ، وفي ذكر أهل البيت وفضلهم[٢] ، والحديث الذي أعاده على الزبير يوم الجمل ، وغيرها كثير .

هكذا كان عهده مع السنّة رواية وتدويناً ، فهما السبيل الى نشرها وحفظها ، وإلاّ فمصيرها النسيان والضياع !

التحذير من الكذب : في أثناء فتحه لباب الرواية والتدوين كان يكثر التحذير من الكذب على رسول الله ﷺ ، فيقرع أسماعهم بين الحين والحين بحديث النبيّ ﷺ : « من كذب عليَّ فليتبوّأ مقعده من النار »[٣] .

وحتّى من كذب عليه في الرؤيا فادّعى مناماً يكذب فيه على النبيّ ﷺ[٤] .

مع القصّة : هذه الحرفة التي تستدرج أصحابها شيئاً فشيئاً نحو الكذب

---

(١) شرف أصحاب الحديث: ٣١ ح / ٥٨ ، كنز العمال ١٠ ح / ٢٩٤٨٨ عن الرامهرمزي ، والقشيري ، وأبي الفتح الصابوني ، والديلمي ، وابن النجار وآخرين .

(٢) انظر: سنن النسائي ٥: ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١٢٨ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ـ ١٤٢ ، ١٥٠ ـ ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٦١ ـ ١٦٥ ، وقد تقدّم غيرها .

(٣) انظر: البخاري / كتاب العلم ـ باب من كذب على النبي ، فتح الباري ١: ١٦١ ـ ١٦٢ ، مسند أحمد ١: ٧٨، ١٣٠ ، كنز العمال ١٠ ح / ٢٩٤٩٨ .

(٤) انظر: مسند أحمد ١: ٩٠، ١٢٩ .

والسخرية والأساطير، كانت ممنوعة في الاسلام، وأوّل ماظهرت في عهد عمر ابن الخطاب حين أذِن لتميم الداري بالجلوس في المسجد للقصّة، فكان تميم الداري أوّل قاصٍّ مأذون في الاسلام.

وتميم الداري هذا هو الرجل النصراني الذي قدم في عشرة من قومه من أرض فلسطين إلى النبيّ ﷺ في العام التاسع للهجرة، بعد فتح مكة بعام، وهو صاحب قصّة «الجسّاسة» التي يرويها عنه مسلم وأحمد[1].

هذه القصّة التي لم يحدّث بها أحد من الصحابة خلا فاطمة بنت قيس، ولا حفظها عنها سوى الشعبي، رغم مافيها من العرض الخطير، والتهويل، إذ تقول: إنّ منادي رسول الله ﷺ نادىٰ: الصلاة جامعة، فهرع الناس إلى المسجد، وكانت هي في من حضر، فقام النبيّ علىٰ المنبر خطيباً وهو مستبشر، يزفّ اليهم بشرى، فيقول: «ليلزم كلّ إنسان مصلّاه ـ ثم قال ـ أتدرون لم جمعتكم؟ جمعتكم لأنّ تميماً الداريّ كان رجلاً نصرانياً فجاء فبايع وأسلم وحدّثني حديثاً وافق الذي حدّثتكم عن مسيح الدجّال»! ثم ينقل لهم بنفسه ما حدّث به تميم الداري من أنّه قذفت به السفينة إلى جزيرة لا يدري ماهي! فرأى فيها دابّة لا يعرف قُبُلَها من دُبُرِها من كثرة شعرها! وهذه الدابّة تتكلّم، فكلّمته بلسان طليق! وأمرته أن يتوجّه إلى رجل في دير في تلك الجزيرة، فتوجّه إليه فوجده مكبّلاً بأصفاد الحديد! فحدّثه هذا الرجل بأشياء من الغيب، ثمّ عرّفه بنفسه، إنّه المسيح الدجّال!!

هذا الخبر على هذه الصورة، ينبغي أن يرويه غير واحد، فالنبيّ يجمع له الناس ويأمرهم أن يلزموا أماكنهم حتّى يحدّثهم بحديث مصدّق لحديثه!

---

(١) صحيح مسلم ٦: ح/٢٩٤٢، ٢٩٤٣، مسند أحمد ٦: ٣٧٣ ـ ٣٧٤.

ومنذ ذلك الحين والبحر يُطوى كلّ يوم مرّات ، تجوبه السفن المدنية والعسكرية ، وتحلّق فوقه الأقمار الصناعية ، ولم يزل أمر هذه الجزيرة مجهولاً ! وما بلغ دارون وأصحابه نبأ هذه الدابّة الناطقة باللسان العربي ! !

لكن البسطاء وذوي القلوب السليمة طفقوا يستلهمون من هذه القصّة العبر ، فوجدوا فيها درساً متقدّماً في الدراية ، فهي مثال رائع لرواية الفاضل عن المفضول ، فهذا رسول الله ﷺ يحدّث عن نصرانيّ أسلم لتوّه !

وأيضاً فقد كشفت عنهم كرباً وحلّت لغزاً كان يحيّرهم وهم يقرأون : **﴿ وإذا وقع القول عليهم أخرجنا لهم دابّةً من الأرض تكلّمهم أنّ الناس كانوا بآياتنا لا يوقنون ﴾**[١] حتّى أتاهم تميم بنبأ « الجسّاسة » هذه ! وقالوا : إنّما سمّيت الجسّاسة لأنّها تجسّ الأخبار للمسيح الدجّال[٢] ! !

فمعهم الحقّ بعد ذلك أن يحيطوا تمياً بهالة من الأساطير . .

ـ فلما أسلم قال لرسول الله ﷺ : إنّ الله مُظهرك على الأرض كلّها ، هب لي قريتي من بيت لحم !

فقال له النبي : هي لك . وكتب له بها ، فلمّا فتحت فلسطين جاء تميم بالكتاب الى عمر ، فقال عمر . أنا شاهد ذلك . . فأمضاه ! وذكروا أنّ النبيّ قال له « ليس لك أن تبيع » فهي في أيدي أهله إلى اليوم[٣] . ولم تُجعل هذه الأرض في

---

(١) النمل : ٨٢ .

(٢) انظر هذا كلّه في / صحيح مسلم بشرح النووي مج ٩ / ج ١٨ : ٧٨ ـ ٨٤ قصّة الجسّاسة . .
ومن المعاصرين الذين اطمئنوا الى هذا التفسير : د . محمد السيد حسين الذهبي ، في كتابه / الإسرائيليات في التفسير والحديث : ٩٣ ! !

(٣) سير أعلام النبلاء ٢ : ٤٤٣ .

بيت المال، ولا صُرف ريعها في الكراع والسلاح.. فلا الأرض كانت فدكاً، ولا تميم كان فاطمة الزهراء!

لكن هل احتاج النبيّ إلى بشرى تميم هذه ليهب له تلك القرية؟ أم أنّ تميماً قد أحرز لِغَدِهِ ثمن إسلامه كما فعل النبيّ مع المؤلّفة قلوبهم؟!

لاغرابة، فإنّ تميماً لم يزل في المدينة حتّى قُتل عثمان، فلما قُتل عثمان فرّ تميم إلى الشام[1]!!

ذلك لأنّه حسن إسلامه جدّاً، فهو لا يطيق أن يرى علياً في الخلافة! ولا يسعه إلّا جوار معاوية!

ولأجل تأكيد حسن إسلامه وعظمة إيمانه، قالوا: إنّه كان يختم القرآن كلّه في ركعة[2]!! هكذا، كلّه في ركعة واحدة!!

وأساطير مضحكة نسجوها حول تميم، صاحب القصص والأساطير:

قالوا: كان عمر يسمّيه «خير المؤمنين»! لقد جاءه رجل كان قد أذنب ذنباً، فلبث في المسجد ثلاثاً لا يأكل، ثمّ جاء عمرَ فقال: تائب من قبل أن تقدر عليه. فقال له عمر: إذهب الى خير المؤمنين فانزل عليه. فذهب الرجل طوعاً إلى تميم الداري! فهو خير المؤمنين، لا يشكّ هذا الرجل[3]!!

وذات ليلة خرجت نار بالحرَّة، ناحية المدينة، فجاء عمر إلى تميم، فقال: قم إلى هذه النار!

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢: ٤٤٣، الطبقات الكبرى ٧: ٤٠٩.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢: ٤٤٥.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢: ٤٤٦.

قال : يا أمير المؤمنين ، ومن أنا ؟ ومَن أنا ؟ فلم يزل عمر به حتّى قام معه ، فانطلقا إلى النار فجعل تميم يحوشها بيده حتّى دخلت الشعب ودخل تميم خلفها ، فجعل عمر يقول : ليس من رأى كمن لم يرَ ! قالها ثلاثاً !

هاتان أُسطورتان يرويهما معاوية بن عجلان ، قال الذهبي : رجل قالوا إنّه لا يُعرَف[1].

لكن ابن حجر العسقلاني سمّاه (معاوية بن حرمل) وعدّه في الصحابة ، وقال : هو صهر مسيلمة الكذاب ! وكان مع مسيلمة في الردّة ، ثم قدم على عمر تائباً !

ثم يقول ابن حجر عن هذه القصّة : « له قصّة مع عمر فيها كرامة واضحة لتميم ، وتعظيم كثير من عمرٍ له »[2] !!

ومن هنا يستدلون على وثاقة تميم وعلوّ منزلته[3] .. من شهادة صهر مسيلمة الكذّاب الذي كان معه في الردّة !!

وأمّا قصّته هو عن « الجساسة » ومسيح الدجّال ، فلو لا ما حضي به صحيح مسلم من قداسة لما ارتاب فيها عاقل !

وهذه القداسة هي التي حالت دون السؤال : كيف صحّح مسلم هذه الرواية ؟

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢: ٤٤٧ .

(٢) انظر: الاصابة / ترجمه تميم الداري ١: ١٨٤ ، وترجمة معاوية بن حرمل ٣: ٤٩٧ .

(٣) انظر: د . محمد سيد حسين الذهبي / الاسرائيليات في التفسير والحديث: ٩١ ـ ٩٤ وهو يكافح لأجل توثيق تميم ، وانظره في ص ٩٥ ـ ٩٦ وهو يوثق كعب الاحبار ، ويجعل واحداً من أهم ادلته على هذه الوثاقة: أنّ معاوية بن أبي سفيان كان يعظمه !!

إنّ مسلماً رجلاً نشأ في وسط يوثّق رجالاً ويأخذ عنهم الحديث، فوثّقهم مسلم. لقد وثّقهم ذلك التاريخ الذي عرفناه وعرفنا كيف وثّقهم! وحين تُغفل هذه الحقيقة فقط تنفذ مثل هذه الأساطير..

وأغرب ما في الدفاع عن هذه القصّة، دفاع الناقد الدكتور الذهبي الذي عاد إلى فقرات من القصّة نفسها، وأكثر فقراتها محلاًّ للتهمة والريبة، ليجعلها دليلاً على صحّتها، إذ يقول: «وهل يُتصوَّر من رسول الله ﷺ وهو المؤيّد بوحي السماء أن يتقبّل من رجل يلوّث الاسلام بمسيحياته حديثاً كحديث الجسّاسة، ثمّ هو لا يكتفي بذلك بل يجمع أصحابه ويحدّثهم به ويقرّر من فوق منبره صدق حديثه..؟»[1]!!

فانظر كيف أخذ أهم علامات كذب الرواية ليجعله الشاهد على صدقها..

فمن قال لك أن النبيّ ﷺ قد قام مصدقاً لهذه الرواية؟ هل سمعته من أحد غير هذه الرواية نفسها؟

إنّ مثل هذه القصة ليست مما يرتاب العقل في تكذيبها بعد المسح العلمي الدقيق، إنّها تماماً من قبيل روايات تقول: إنّ الارض تقف على قرن ثور، والثور على ظهر حوت، وهو النون التي في قوله تعالى: ﴿ ن والقلم ﴾!!

فإذا كان يصدّقها بالأمس أُناس عمدتهم وثاقة الرواة، فليس لهذه الوثاقة اليوم محل أمام الكشف العلمي الدقيق والمباشر.. ولا يعاب في ذلك المتقدّمون ولكن يعاب الذين قرضوا القرن التاسع عشر والقرن العشرين ومازالوا يلتمسون ذلك وراء وثاقة الراوي وأهميّة المصدر، بدلاً من أن يضعوا

---

(١) الاسرائيليات في التفسير والحديث: ٩٣.

ذلك كلّه موضع الاختبار بناءً على هذه الحقائق الملموسة .

تميم هو الذي ابتدأ فاستأذن عمر أن يقصّ ، فأذِن له بعد أن ردّه أوّلاً ، فهو أوّل قاصٍّ مأذون في الاسلام[1] ، فكان يقوم في المسجد كلّ جمعة (يعِظ) أصحاب رسول الله ! قبل أن يخرج عمر إلى الجمعة .. فلمّا جاء عثمان طلب منه تميم أن يزيده ، لأنّ موقفاً واحداً في الاسبوع لا يكفيه ، فزاده عثمان يوماً آخر يُتحف فيه أصحاب رسول الله بمزيد من مواعظه !

لكن في تلك السنين كان التحدّث بأحاديث رسول الله ﷺ ممنوعاً ، وكان خيار الصحابة من أُولي السابقة والجهاد يُحبَسون في المدينة إذا ما حدّثوا خارجاً عنها بشيء من سنن النبيّ ومواعظه !!

إنّ لتميم سرّاً هو من صنف سرّ كعب الأحبار ، لكن تميماً تقدّم على كعب حين أدرك النبيّ فسمّي صحابياً !

ولما قتل عثمان لم يعد أمر تميم بتلك الدرجة من الخفاء ، إنّه لم يأت عليّاً يستأذنه في المضيّ على شأنه ، أو يستزيده ، كلاّ ، بل ترك المدينة كلّها ، ضاقت عليه بما رحبت أرض يحكمها عليّ ، فليس أمامه إلاّ الشام في أجواء تنتظر تميم ونظرائه ، فخرج إلى الشام دون أن يضيع مزيداً من الوقت !

لقد كان عمر يمنع من القصص ، ويكذّب محترفيها ، حتى أقنعه تميم في نفسه خاصّة ، لكنّ عليّاً لم يأذن بشيء من ذلك ، ولم يكن تميم بالرجل الساذج أو الغبي الذي يلتمس مثل ذلك من عليّ ! ولا هو بتارك مهنته ! فترك بلاداً تدين لعليّ ، قافلاً إلى حيث تنفق سلعته ، وله في كنف معاوية أوسع جوار .

---

(١) انظر ترجمة تميم بن أوس الداري في / الاستيعاب ، أسد الغابة ، الإصابة ، سير أعلام النبلاء .

ـ والذي لانزاع فيه أن القصص قد انتشرت في أواخر عهد عثمان، وبرز قصّاصون يقصّون في المساجد، حتّى طردهم عليّ ﷺ، كما أثبته المروزي وغيره[١].

والشيخ الغزالي يثبّت ذلك أيضاً، ويقول: إنّ علياً ﷺ منع القصّ في المساجد، ولم يأذن إلاّ للحسن البصري[٢].

والشيخ أبو زهرة يثبّت ذلك بشكل أكثر وضوحاً، فيقول: ظهر القصص في عهد عثمان ﷺ، وكرهه الإمام عليّ ﷺ حتّى أخرج القصّاصين من المساجد، لما كانوا يضعونه في أذهان الناس من خرافات وأساطير، بعضها مأخوذ من الديانات السابقة بعد أن دخلها التحريف وعراها التغيير!

قال: وقد كثر القصّاص في العصر الأُموي، وكان بعضه صالحاً وكثير منه غير صالح، وربما كان هذا القصص هو السبب في دخول كثير من الإسرائيليات في كتب التفسير وكتب التاريخ الاسلامي..

وإنّ القصص في كل صورها التي ظهرت في ذلك العصر كانت أفكاراً غير ناضجة تُلقى في المجالس المختلفة، وإنّ من الطبيعي أن يكون بسببها خلاف، وخصوصاً إذا شايَع القاصُّ صاحبَ مذهب أو زعيم فكرة أو سلطان، وشايع الآخر غيره، فإن ذلك الخلاف يسري إلى العامة، وتسوء العُقبى، وكثيراً ما كان يحدث ذلك في العصور الاسلامية المختلفة[٣].

فلماذا لا يكون كلا الأمرين قد أرادهما تميم الداري: دخول الإسرائيليات

---

(١) انظر كنز العمال ١٠ ح/ ٢٩٤٤٩، وبعده.

(٢) محمد الغزالي / كيف نتعامل مع القرآن: ٦٧.

(٣) محمد أبو زهرة / المذاهب الاسلامية: ٢٠.

والأساطير في التفسير والتاريخ، وظهور الخلافات والنزاعات بين المسلمين؟! لماذا إذن فرّ من عليّ إلى معاوية؟!

والأمران اللذان أرادهما تميم، ونشط فيهما كعب الأحبار أيضاً في عهد عثمان، وساهم فيهما آخرون، كلاهما قد أراد عليّ عليه‌السلام أن يقطع دابرهما، ويخيّب آمال هؤلاء الذين يكيدون للإسلام وأهله كلّ شرّ، ويظهرون بمظاهر النسك التي ألفوها في اليهودية والنصرانية.

ج ـ احياء السنّة:

في غير الرواية والتدوين، تُحدّثنا الأخبار الدقيقة عن مشكلات أُخرى قد تعرّضت لها السنّة، فتداركها عليّ:

أولاً ـ قال أبو موسى الأشعري: «لقد ذكّرنا عليّ بن أبي طالب صلاةً كنّا نُصلّيها مع رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم، إمّا نسيناها، أو تركناها عمداً»[1] ومثل هذا الكلام قاله عمران بن الحصين أيضا[2].. إذن هذه الصلاة أيضاً قد أُصيبت في صورتها، وطريقة أدائها؟!

ثمّة شهادة أُخرى على ذلك، شاهدها الصحابي الجليل أبو الدرداء، الذي توفّي في خلافة عثمان[3]!

ـ قالت أُمّ الدرداء: دخل عليَّ أبو الدرداء مغضباً، فقلتُ: مَن أغضبك؟

---

(١) مسند أحمد ٤: ٣٩٢ من طريقين.

(٢) صحيح البخاري ـ كتاب صفة الصلاة ـ باب ٣٣ ح/٧٥١ و باب ٣٤ ح/٧٥٣، صحيح مسلم ـ كتاب الصلاة ـ باب ١٠ ح/٣٩٣.

(٣) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٢: ٣٥٣، والإصابة ٣: ٤٦.

قال : « والله لا أعرف فيهم من أمر محمد ﷺ شيئاً إلاّ أنّهم يصلّون جميعاً »[١]!

إذن كلّ شيء قد تغيّر عن أمر محمد ﷺ ولم تَعُد تلك السنن التي ميّزت المجتمع أيّام الرسول ظاهرة ، ولم يبق فيهم إلاّ صورة الاجتماع في الصلاة ، الاجتماع وحده ، لا سُنن الصلاة التي تحدّث عنها أبو موسى وعمران بن حصين آنفاً .

ثانياً ـ وقبلُ قرأنا صلاة عثمان وعائشة في السفر تماماً ، لا يُقصران ، وقد أبى عليٌّ ذلك وأنكره نفر من الصحابة ، وحين مرض عثمان في تلك الأثناء ودعوا علياً للصلاة بهم ، قال : « إن شئتم صلّيت بكم صلاة رسول الله ﷺ » . فقال أكثرهم : لا ، إلاّ صلاة أمير المؤمنين ! !

وهكذا تتغير السنن وتختفي لتحلّ محلّها محدثات ينصرها كثير وكثير من السلف ، ثمّ تصل إلى اللاحقين فيأخذونها عن سلفهم برضا وتسليم لفرط حسن الظنّ بهم حتّى أعفاهم من النقد ، ومن ضوابط التحقيق والنظر !

ثالثاً ـ وقصّة عليّ مع صلاة التراويح جماعةً ، أيّام خلافته ، هي الأُخرى من هذا القبيل ، فحين أمر عليه السلام بتفريقهم ليعيدهم على ما كان أيّام رسول الله ﷺ ، قالوا : « واعمراه »[٢]! !

فهم يعلمون أنّها سنّة عمر ، وأنّ الذي يدعوهم إليه عليّ عليه السلام هي سنّة النبيّ ! ! تقرأ صريحاً في صحيح البخاري ، وغيره ، أنّها سنّة عمر[٣] .

وفي صحيح البخاري أنّ عمر لما جمع الناس عليها قال : « نِعْمَ البدعة

---

(١) مسند أحمد ٦ : ٤٤٣ من طريقين (٧ح / ٢٦٩٥٤ ، ٢٦٩٥٥) .

(٢) شرح نهج البلاغة ١٢ : ٢٨٣ .

(٣) صحيح البخاري ـ كتاب صلاة التراويح .

هذه »[١]. قال القسطلاني في شرحها : سمّاها بدعة لأنّ رسول الله ﷺ لم يسنّ لهم ، ولا كانت في زمن الصدّيق ﷺ ، ولا أوّل الليل ، ولا هذا العدد . .[٢]!

رابعاً ـ وتقرأ في أوّليّات عمر[٣] : « هو أول من حرّمَ المُتعة » وتقدّم حديثها ، وأمّا قول عليّ عليه السلام فيها فهو المشهور : « لولا أنّ عمر نهى عن المتعة مازنى إلاّ شقيٌ » أو « إلاّ شقيّ »[٤].

خامساً ـ وفي أوّليات عمر أيضاً : « هو أوّل من جمع الناس على أربع تكبيرات في صلاة الجنائز »[٥].

أخرج أحمد من حديث حذيفة بن اليمان ، أنّه صلّى على جنازة فكبّر خمساً ، ثمّ التفت إلى الناس ، فقال : « ما نسيتُ ولا وهمتُ ، ولكن كبّرت كما كبّر رسول الله ﷺ »[٦]! يريد أن يذكّرهم بأمر نسوه واستبدلوه بأمر مُحدَث مضوا عليه حتّى نسوا الأمر الأوّل ، وكم توجّع حذيفة لهذا النسيان أو التناسي ! كما تقدّم عنه آنفاً .

ومثله ثبت عن زيد بن أرقم ، كبّر علىٰ الجنازة خمساً ، فاستنكروا عليه ، فقال : « سنّة نبيّكم » « ولن أدعها لأحد بعده » « ولن أدعها أبداً »[٧].

---

(١) صحيح البخاري ـ كتاب صلاة التراويح ـ ج ٢ ح / ١٩٠٦ .

(٢) إرشاد الساري ٤: ٦٥٦ .

(٣) انظر : أبو هلال العسكري / الأوائل: ١١٢ ، السيوطي / تاريخ الخلفاء: ١٢٨ .

(٤) تفسير الطبري م ٤ ـ ج ٥ : ١٣ ، البحر المحيط ٣ : ٢١٨ .

(٥) العسكري / الاوائل: ١١٣ ، ابن الاثير / الكامل في التاريخ ٣: ٥٩ ، السيوطي / تاريخ الخلفاء: ١٢٨ .

(٦) مسند أحمد ٥: ٤٠٦ .

(٧) مسند أحمد ٤: ٣٧٠ ـ ٣٧١ ، سنن الدار قطني ٢: ٧٥ .

والتكبيرات الخمس هي التي مضى عليها عليّ عليه السلام[١]، ومثله صنع الإمام الحسن عليه السلام[٢]، وعليها فقه أهل البيت.

سادساً ـ ومع عثمان، في أمر الزكاة، بعث إليه عليّ عليه السلام بكتاب فيه حكم النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في الزكاة، بعثه بيد ولده محمد ابن الحنفية، فقال له عثمان: أغنها عنّا!!

فرجع بها إلى أبيه عليه السلام فذكر له ما قال عثمان، فقال له عليّ عليه السلام: ضع الصحيفة حيث وجدتها[٣].

سابعاً ـ زكاة الفطر: ابن عباس وهو عامل علي على البصرة يعلّم الناس في عهده زكاة الفطرة لأوّل مرّة! إذ خطب الناس في آخر رمضان على منبر البصرة، فقال: أخرجوا صدقة صومكم. فكأنّ الناس لم يعلموا!

فقال: مَن ههنا من أهل المدينة؟ قوموا إلىٰ إخوانكم فعلّموهم فإنّهم لا يعلمون...[٤].

هذه سُنن طرأ عليها هذا النحو من التبديل والتغيير أو الإهمال، فكان تداركها لإحياء السنّة النبوية الثابتة هو من أهم ما وضعه عليّ عليه السلام نُصب عينيه وهو يتولّى الحكم: «لنردّ المعالم من دينك».

قضايا أمضاها:

تلك سُنن عراها تبدّل تحت عنوان الرأي والاجتهاد، ولا يصحّ فيها رأي

---

(١) مصنّف عبدالرزاق ٣: ٤٨١، منتخب الكنز بهامش مسند أحمد ١: ٢٢١ ـ ٢٢٢.
(٢) الأخبار الطوال: ٢١٦، شرح نهج البلاغة ٦: ١٢٢.
(٣) صحيح البخاري ـ كتاب الخمس ـ باب ٥ ح / ٢٩٤٤، ابن حزم / الأحكام ١: ٢٥٣.
(٤) سنن أبي داود: ٢ ح/١٦٢٢.

واجتهاد بعد ما ثبت فيها نصّ النبيّ ﷺ وفعله ، فكان الامام فيها حاسماً ماوجد إلى ذلك سبيلاً .

لكن ثمّة قضايا أمضاها كما كانت في عهد الخلفاء من قبله ، وإمضاؤها يكون مرّةً عن إقرار وموافقة ، ومرّة سكوت إلى حين عن غير رضا وموافقة ، وإنّما كان يلمس ردود فعل الناس أمام تغيير أُمور قضى بها أبو بكر وعمر وعثمان ولو في خلاف السنّة ، كما في بعض الأمثلة المتقدّمة ، فإذا كان القضاء اجتهاداً لم ينقض شيئاً من القرآن والسنّة ، فيمكن له إمضاؤه إلى حين يكون الناس أكثر وعياً وأكثر معرفةً به وطاعةً له .

ـ عن الشعبي ، قال : قال عليّ : « ما قدمتُ ههنا لأحلَّ عقدةً شدّها عمر »[1].

ـ وعن عبيدة قال : قال عليّ : « اقضوا كما كنتم تقضون ، فإنّي أكره الاختلاف ، حتّى يكون للناس جماعة ، أو أموت على ما مات عليه أصحابي »[2].

فليس كلّ قضاء قضوا به كان خاطئاً !

ولا كلّ قضاء خاطئ يكون ناقضاً لصريح الكتاب أو السنّة !

فكثير ممّا محلّه الاجتهاد يحتمل الصواب ويحتمل الخطأ ، فما كان منه خطأً وصوابه عند عليّ عليه السلام فقد أمضاه لذلك السبب الذي تحدّث عنه هو ، فهو كما وصفه .

---

(١) ابن سلّام / الأموال: ٤١٧ / ٨٤٩.

(٢) الأموال: ٤١٧ / ٨٥٠.

لذا لا نعرف أنّ الامام علياً عليه السلام قد أعاد الأذان إلى عهده الأوّل، لم يبلغنا أنّه أعاد «حيّ على خير العمل» ورفع من أذان الفجر «الصلاة خير من النوم» في الأذان العامّ وكلاهما من رأي عمر في عهده، وإن خالفه بعض السلف فبقي على صورة الأذان الأُولى علىٰ عهد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، ومنهم: عبدالله بن عمر، وسهل بن حنيف وكان عامل عليّ عليه السلام على المدينة المنوّرة، وأبو محذورة أحد مؤذّني النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وزيد بن أرقم، وعلي بن الحسين زين العابدين[1]، كما روي هذا عن أمير المؤمنين عليه السلام أيضاً[2].

ـ وفي عهده المشهور إلى مالك الأشتر كتب يقول: «ولا تَنقُض سُنّةً صالحةً عمل بها صدور هذه الأُمّة، واجتمعتْ بها الأُلفة، وصلحتْ عليها الرعيّة..

ولا تُحدِثنَّ سنّةً تضرُّ بشيءٍ من ماضي تلك السنن فيكون الأجرُ لمن سنّها والوِزرُ عليكَ بما نقضتَ منها..

وأكْثِر مدارسةَ العلماء ومناقشةَ الحكماء في تثبيت ما صلح عليه أمر بلادِك، وإقامة ما استقام به الناسُ قبلك»[3]!

وربّما سكت عليه السلام عن قضايا نازع فيها الخلفاء في أيّامهم، لكنّه سكت عنها في أيّامه لأنّها مما يعود له ولأهل بيته خاصّة، كقضية فدك، ونصيب قربى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من سهم الخُمس، فهذه قد نازع فيها هو وغيره من أهل البيت

---

(١) انظر: القوشجي / شرح التجريد: ٤٨٤ طبعة حجرية، البيهقي / السنن الكبرى ١: ٤٢٤ ـ ٤٢٥، عبدالرزاق / المصنّف ١: ٤٦٠ ـ ٤٦٤، ابن أبي شيبة / المصنّف ١: ١٤٥، ميزان الاعتدال ١: ١٣٩، لسان الميزان ١: ٢٦٨، الشوكاني / نيل الأوطار ٢: ٤٤.

(٢) الروض النضير ١: ٥٤٢ بواسطة: محمد روّاس قلعجي / موسوعة فقه علي بن أبي طالب: ٣٠.

(٣) نهج البلاغة: ٤٣١ / الكتاب ٥٣، نهاية الأرب ٦: ٢٢.

وبني هاشم ، وهذا هو الدليل على أنّه سكت عنها عن غير إقرار بها ، وهو لم يَنس عهده الأوّل ، ففي أيّام خلافته كان يذكر فدك ، فيقول : « بلىٰ ، كانت في أيـدينا فَدك من كلّ ما أظلّته السماء ، فشحَّت عليها نفوس قوم ، وسخت عنها نفوس قوم آخرين ، ونِعْمَ الحَكَمُ الله ! وما أصنع بفدَكٍ وغير فَدَك والنفسُ مـظانُّها في غـدٍ جَدَثٌ تَنقطعُ في ظُلمته آثارُها ، وتَغيبُ أخبارها ، وحُفرةٌ لو زيـدَ في فُسْـحَتِها وأوسـعتْ يـدا حـافرها ، لأضـغطها الحَـجَر والمَـدَر ، وسَـدَّ فُـرَجَها التراب المتراكم ...[١] » . فهذا صريح في سكوته عن فدك زهداً بها ، لا موافـقة لقـضاء الخلفاء السابقين فيها .

أمّا إمضاؤه لقضائهم في سهم ذوي القربى ، فثابت أيضاً في مثل ذلك :

ـ أخرج ابن سلّام في كتاب (الأموال) مـن حـديث جـعفر بـن محـمد الصادق ، أنّه سُئل عن عليّ بن أبي طالب حيثُ ولي من أمر الناس ماولي ، كيف صنع في سهم ذي القربى ؟ فقال : سلك به سبيل أبي بكر وعمر .

قيل : وكيف ، وأنتم تقولون ما تقولون ؟

قال : ما كان أهله يصدرون إلاّ عن رأيه[٢] .

قيل : فما منعه ؟ قال : كره والله أن يُدَّعىٰ عليه خلاف أبي بكر وعمر[٣] .

ولعليّ عليه‌السلام كلام يوافق هذا المعنى ، يقول فيه : « لو استوت قدماي من هذه المداحض لغيّرتُ أشياء »[٤]

---

(١) نهج البلاغة : الكتاب ٤٥ .

(٢) أي إن الذي يقوله أهله اليوم إنّما هو قوله ، وهم لا يأتون بشيء يخالف قوله .

(٣) الأموال : ٤١٦ ـ ٤١٧ / ٨٤٨ .

(٤) نهج البلاغة ـ قصار الحكم ح / ٢٧٢ .

٣ـ الكتاب والسنّة مصدرا التشريع :

يركّز عليّ عليه السلام هذا المعنى في سياسته وتعاليمه على الدوام، وله فيه كلام كثير، هذا قبس منه :

ـ قال الله سبحانه : ﴿ فإنْ تَنازَعْتُم في شيءٍ فَرُدُّوه إلىٰ اللهِ والرَّسُول ﴾ ..

فردّه إلى الله : أن نحكم بكتابه، وردّه إلى الرسول : أن نأخذ بسنّته[١].

ـ اللهَ اللهَ أيّها الناسُ فيما اسْتَحْفَظَكُمْ من كتابه، واستودَعكم من حقوقه، فإنّ اللهَ سبحانه لم يخلقكُم عَبَثاً، ولم يترككُم سدىً ...

وأنزلَ عليكم الكتاب تبياناً لكلّ شيء، وعمّر فيكم نبيَّه أزماناً حتّى أكمل له ولكم فيما أنزل من كتابه دينَه الذي رضيَ لنفسه، وأنهى إليكم على لسانه مَحابَّه من الأعمالِ ومكارِهَه، ونواهيه وأوامره.. فاستدركوا بقيّة أيّامكم..

ولا تُرَخِّصوا لأنفسكم فتذهبَ بكم الرُخَصُ مذاهبَ الظَلَمة !

ولا تُداهِنوا فيهجمُ بكمُ الإدهانُ على المعصية[٢]!

إذن احذروا أيضاً هذا التساهل والتسامح في أمر الدين، واحذروا متابعة الضعيف والواهي، وتضييع السنن الحقّة، واحذروا النفاق والرياء، فذانك قائدان إلى مذاهب الظلمة، وإلى حياض المعصية.

---

(١) نهج البلاغة: ١٨٢ خ/ ١٢٥ .

(٢) نهج البلاغة: ١١٦ ـ ١١٧ خ/ ٨٦.

الشورى ـ الاجتهاد ـ الرأي ، أين موقعها ؟

ـ قال عليه السلام مخاطباً طلحة والزبير وقد اشترطا عليه أن يشاورهما في كلّ حكم وقضاء :

« . . فلمّا أفْضَتْ إليَّ نظرتُ إلى : كتاب الله وما وضع لنا وأمَرنا بالحكم به فاتّبعتُه ، وما استنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فاقتديته . .

فلم أحتجْ في ذلك إلى رأيكما ولا رأي غيركما . .

ولا وقع حكمٌ جَهلته فأستشيركما وإخواني من المسلمين ، ولو كان ذلك لم أرغب عنكما ولا عن غيركما »[١] .

ـ وفي موضع آخر ، أُرّخ ببعض أيّام صِفّين ، في خطاب جامع ، قال : « فلا تكفّوا عن مقالةٍ بحقّ . . أو مشورةٍ بعدل . . فإنّي لستُ في نفسي بفوق أن أُخطئ ! ولا آمَنُ ذلك من فعلي ، إلاّ أن يكفيَ اللهُ من نفسي ما هو أملكُ به منّي »[٢] .

إذن هو إقرار لمبدأ شورى الحاكم ، المبدأ الذي شرّعه القرآن الكريم : ﴿ وأَمْرُهُم شُورىٰ بينَهم ﴾[٣] ، ﴿ وشَاوِرهُم في الأمر ﴾[٤] ، وتَرْجَمَتْهُ السنّة العملية بمشاورة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه .

---

(١) نهج البلاغة: ٣٢٢ خ / ٢٠٥ ، وقد رواها بنصّها الكامل قبل الشريف الرضي: أبو جعفر الاسكافي في (نقض العثمانية) . انظر: الخطيب / مصادر نهج البلاغة وأسانيده ٣: ١٠٢ .

(٢) نهج البلاغة: ٣٣٥ خ / ٢١٦ .

(٣) الشورى: ٣٨ .

(٤) آل عمران: ١٥٩ .

لكنّها الشورى في مواطن الاجتهاد وتبادل النظر، حيث لم يكن في الموطن نصّ من قرآن أو سنّة، أمّا مع وجود النصّ فلا محلّ للاجتهاد، ولا موضع للمشاورة، فقد قال الله تعالى حكمه النافذ، وهو القول الفصل.

وهذا من أهمّ ما ميّز هذا العهد عن العهود السابقة التي ظهر فيها اجتهاد كثير في مقابل النصّ كما رأيناه في أرقامه الثابتة.

٤ ـ الكتاب والسنّة مصدرا العقيدة:

﴿ **إنّ هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم** ﴾ في الاعتقاد، كما هو في الأحكام الشرعية، والهداية في العقيدة هي الأَولى لأنها هي الأصل.

﴿ **لِيُخرِجَكُم من الظُّلُماتِ إلىٰ النُّور** ﴾ والظلمات إن كانت عامّة فقد شملت العقيدة، وإن كانت خاصّة فأولى ما تختصّ به هو الاعتقاد، ليخرج الناس من عقائدهم الفاسدة في أصناف الشرك والجحود، إلى العقيدة الحقّة في معرفة الله وتوحيده والايمان به وبقدرته وقيمومته وبما أنزل.

وهذا من أبين المعاني في معرفة أوّل مصادر المعرفة العقيدية كما يقرره المنهج الإسلامي.

ومع عليّ عليه السلام وقفنا على أهمّ وأعمق بيانٍ في تحديد مصادر الاعتقادات، ممّا لم يُسمع من أحد قبله، وهذه محطّات وقفة في بُعديه الرئيسين:

البعد الأوّل ـ تأسيس الفهم الصحيح:

انتخبنا في هذا البُعد التوحيد والصفات أُنموذجاً:

أ ـ قال عليه السلام: « فما دلّك القرآنُ عليه من صِفَته عزّ وجلّ ـ فائتمّ به واستضئ

بنوره ، وما كلّفك الشيطان علمه ممّا ليس في (الكتاب) عليك فرضه ، ولا في (سنّة النبيّ) ﷺ و (أئمّة الهُدى) أثره ، فكِلْ علمه إلى الله سبحانه ، فإنّ ذلك منتهى حقّ الله عليك ..

واعلم أنّ الراسخين في العلم هم الذين أغناهم عن اقتحام السُدَد المضروبةِ دون الغيوب ، الإقرارُ بجملة ما جهلوا تفسيره من الغيب المحجوب ، فمدح الله اعترافهم بالعجز عن تناول ما لم يحيطوا به علماً ، وسمّى تركهم التعمّق فيما لم يكلّفهم البحثَ عن كنهِهِ رُسوخاً ! فاقتصر على ذلك ..[١]

تلك إذن مصادر معرفة صفات الله تعالى : الكتاب ، وسنّة النبيّ ، وقول أئمّة الهدى الذين قولهم تبيان للكتاب والسنّة على أُسس تعلّموها من صاحب السنّة ، فلا يختلفون مع القرآن والسنّة في قول ، وليس قولهم فيه كقول فيلسوفٍ أو مجتهد ـ يخطئ ويصيب ، إنّما قولهم فهمٌ للقرآن والسنّة لا يفارقهما ولا يختلف معهما ألبتة ، بعهد معهود : « كتاب الله وعترتي أهل بيتي ، ولن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض » . وليس ثمّة مصدر آخر ؛ لا قول الفلاسفة والمتكلّمين ، ولا قول أهل الكشف والباطن ، ولا أهل الحشو والظاهر .

ب ـ « أوّلُ الدين معرفتُه ..

من أشارَ إليه فقد حَدَّه ! ومن حَدّه فقد عَدَّه !

---

(١) نهج البلاغة: ١٢٥ خ/ ٩١. وهي خطبة طويلة أخذها الشريف الرضي من كتاب مسعدة بن صدقة (خطب أمير المؤمنين) يرويها عن الامام جعفر الصادق عن آبائه ، وروى أوّلها وقصّتها ابن عبد ربه في العقد الفريد ، وروى الزمخشري قطعاً منها في (ربيع الابرار) في باب الملائكة ، ورواها الصدوق باختلاف يسير في (التوحيد) ص ٣٤ وهذا الاختلاف دليل على طريق أُخرى غير التي أخذ منها الشريف الرضي .

ومن قال : « فِيمَ ؟ » فقد ضمّنه !.. ومَن قال : « عَلامَ ؟ » فقد أخلى منه !

مع كلّ شيءٍ لا بمقارنة .. وغيرُ كلّ شيء لا بمزايلة »[١].

« الأوّل ، الذي لم يكن له قبلٌ فيكون شيءٌ قبله ،

والآخِر ، الذي ليس له بَعدٌ فيكون شيء بعده ،

ولا كان في مكانٍ فيجوز عليه الانتقال .. »[٢].

« ولا يُنْظَرُ بعَين ، ولا يُحَدّ بأين .. »[٣].

« ما وَحَّده من كيَّفه .. ولا حقيقَتَه أصابَ مَن مَثّلَهُ .. » .

« فاعِلٌ لا باضطراب آلة .. مقَدِّرٌ لا بِجَولِ فكرةٍ » .

« ولا يجري عليه السكون والحركة ، وكيف يجري عليه ما هو أجراه ؟ ويعود فيه ما هو أبداه ؟! »

« ولا يوصَف بشيءٍ من الأجزاء ، ولا بالجوارحِ والأعضاء .. » .

« ولا يقال له حدّ ولا نهاية ... ولا أنّ الاشياء تحويه ... أو أنّ شيئاً يحمِلُه .. » .

« يُخبِر ، لا بلسان ولَهَوات .. ويستمعُ لا بخروقٍ وأدوات .. » .

---

(١) نهج البلاغة: ٣٩ ـ ٤٠ خ / ١ ، ورواها الراوندي في شرحه لنهج البلاغة باسناد متّصل ، وعلي بن محمد بن شاكر في (عيون المواعظ والحكم) والزمخشري روى قطعاً منها في (ربيع الابرار) وغيرهم .

(٢) نهج البلاغة: ١٢٤ ـ ١٢٦ / ٩١ فقرات متفرقة منها .

(٣) نهج البلاغة: ٢٦٢ خ / ١٨٢ .

« و إنّما كلامه سبحانه فعلٌ منه أنشأه ومثّلَه ، لم يكن من قبل ذلك كائناً ، ولو كان قديماً لكان إلهاً ثانياً ! ! » .[١]

ج ـ « كذب العادلون بك إذ شبّهوك بأصنامهم . . ونَحلوك حِليةَ المخلوقين بأوهامهم . . وجزّأوك تجزئة المجسّمات بخواطرهم . .

العادلُ بك كافرٌ بما تنزّلت به محكماتُ آياتِك ، ونطقتْ عنه شواهدُ حُجَجِ بيّناتِك »[٢] .

هذه هي صورة التوحيد الخالص ، مستقاة من محكم الكتاب الكريم ومحكم السنّة الثابتة ، لا في ظواهر متشابهات تخالف تلك المحكمات ، تمسَّك بها خطأً أصحاب الظاهر من مشبّهة ومجسّمة ، ولا في تأويلات الفلاسفة والباطنين التي تنتهي إلى التعطيل[٣] .

البعد الثاني ـ تصحيح الانحراف فكراً وسلوكاً :

وفي هذا البعد انتخبنا نماذج ثلاثة :

الأول ـ الرأي والتأويل الباطل :

التأويلُ هو المَركَبُ الذي لم يَبقَ معه للنصّ سلطان ! ذلك حين رَكِبَهُ أصحابُ كلّ مدرسة في تثبيت قواعدهم وآرائهم ، دون هدىً من المُحكَمات ، وإنّما برجوعٍ إلى قواعدَ قعّدوها وزعموا أنّها مسلّمات عقلية ، أو بنقل نسبوه

(١) نهج البلاغة: خ / ١٨٦ فقرات متفرّقة منها .

(٢) نهج البلاغة: ١٢٦ خ / ٩١ .

(٣) انظر في التوحيد والصفات أيضاً خطبتيه الطويلتين في العقد الفريد ٣: ٢٤٨ ـ ٢٥٢ .

زوراً إلى صاحب الرسالة، أولئك يقول فيهم عليّ عليه السلام :

١ ـ « إلى الله أشكو من معشرٍ يَعيشون جُهّالاً ويموتون ضُلّالاً : ليس فيهم سِلعةٌ أبْوَرُ من الكتاب إذا تُلِيَ حقّ تلاوته ! ولا سِلعةٌ أَنفقُ بيعاً ولا أغلى ثَمناً من الكتاب إذا حُرّف عن مواضعه » ! ![1]

فالمراد بالتلاوة في قوله « إذا تُلي حقَّ تلاوته » هو الفهم السليم، والتفسير الصحيح المستقيم لكلام الله المجيد، لا تلك التأويلات الغريبة التي تُحرّفه عن مواضعه اتّباعاً للرأي، بعيداً عن ضوابط الفهم الصحيح للنصّ الشريف، تلك الضوابط التي يمكن حصرها بما يلي :

ـ **أوّلها**: ضابط من القرآن الكريم نفسه، فالقرآن يفسّر بعضه بعضاً ويبيّنه.

ـ **ثانيها**: حديث صحيح وسنّة ثابتة حقّاً في تفسيره وتأويله، لا من الاسرائيليات، ولا أخبار الضعفاء والكذّابين وأصحاب المعتقدات والآراء المنحرفة الذين يضعون الأحاديث في تصديق مذاهبهم.

ـ **ثالثها**: ضابط من اللغة القويمة التي نزل بها القرآن، وبحسب معانيها المعروفة في زمن النزول، لا المعاني المحدَثة والمولّدة، ولا مصطلحات الفلاسفة والمتكلّمين، فالقرآن نزل في لغة عصر النزول ومعانيها، لا بهذه اللغات : ﴿ **بلسانٍ عربيّ مبين** ﴾، ﴿ **قرآنا عَربياً لعلّكُم تعقِلون** ﴾، ﴿**ولقد يسّرنا القرآن للذكر فهل من مُدَّكر**﴾ ؟ ﴿ **أفلا يتدبّرون القرآن أم على قلوبٍ أقفالها** ﴾ ؟

فلغة القرآن ومعانيها المألوفة أصدق أداةٍ للفهم السليم بعد القرآن نفسه والسنّة المطهّرة الصحيحة.

---

(١) نهج البلاغة: ٦٠ خ / ١٧ ورواها ابن قتيبة في (غريب الحديث) وشرح غريبها، وأبو طالب المكّي في (قوت القلوب) مسنداً، والكليني في الكافي ١: ٥٥ من طريقين.

أمّا اتّجاهات التفسير التي تركت ضابط اللغة وراء معانٍ تنصر فيها مدارسها، فهي أوضح مصاديق « تحريف القرآن عن مواضعه » التي ذكرها الامام عليّ عليه السلام.

ولا تجد أبداً من يتجاوز ضوابط اللغة العربية في موضعٍ ما إلاّ وهو يقصد نصرة مذهبه ورؤيته! على رغم إرادة القرآن الكريم وما تحتمله معانيه.

ـ **ورابعها**: ضابط من السياق القرآني الهادي إلى المعنى المراد في مواضع كثيرة، إلاّ أن يرد نصّ صحيح ثابت في إرادة معنى آخر غير الذي يرجّحه السياق، وبدون وجود النص الصحيح هذا، يبقى السياق دليلاً متيناً على المراد لا يصحّ تخطّيه.

تلك هي ضوابط الفهم السليم المبرّأ من الهوى، ومن الروح المذهبية، والفلسفية، تلك الروح التي ترى في مقولات المذاهب والمدارس أصلاً ثابتاً يخضع له القرآن الكريم والسنّة أيضاً، فتندفع دائماً (لتأويل) كلّ نصّ لا ينسجم مع تلك المقولات، لتُحمّله المعنى الذي ينسجم معها مهما كان منكراً تأباه اللغة ويأباه السياق! وهذا هو تحريف القرآن عن مواضعه، وهؤلاء هم الذين « ليس فيهم سِلعة أبْوَرُ من الكتاب إذا تُلي حقّ تلاوته، ولا سِلعة أنفقُ بيعاً ولا أغلى ثمناً من الكتاب إذا حُرّف عن مواضعه »!

٢ ـ وعن هؤلاء تحدّث ثانيةً، فقال: « سيأتي عليكم من بعدي زمانٌ ليس فيه شيءٌ أخفى من الحقّ، ولا أظهَر من الباطِل! ولا أكثر من الكذب على الله ورسوله!

وليس عند أهل ذلك الزمان سلعةٌ أبْوَرَ من الكتاب إذا تُليَ حقَ تلاوته! ولا أنفقَ منه إذا حُرِّف عنه مواضعه!

كأنّهم أئمّةُ الكتابِ ، وليس الكتابُ إمامَهم » ! ![1]

هؤلاء هم أئمّة الكتاب ، يفسّرونه كما يشتهون ويوافق آراءهم ومقولاتهم المذهبية ، وليس القرآن إمامهم يتّبعونه كما يقول ويحدّد مراده من خلال تلك الضوابط السليمة التي لا تُحمّل القرآن معنىً مسبقاً يراد له اتّباعه ، بل هم دائماً يقدمون على القرآن بأذهان محمّلة بعقائد يزعُمون أنّها عقلية أو شرعية ، ثمّ يحاولون إخضاع القرآن لها .

حقّاً قال أصدق تلميذ للقرآن والسنّة في وصف الزمن الآتي بعده ، فمنذ ظهرت التفاسير ظهرت محمّلةً بآراء المذاهب ومعتقداتها ومقولات الفلاسفة وآثارها !

إنّ المفسّرين تمذهبوا قبل أن يُفسّروا ! ! وهذا أصدق برهان على ما نقول ، ولا ينهض في دفعه شيء بحجّة الدفاع عن مفسّرينا !

وليس المراد من هذا إلغاء هذه التفاسير كلّها ، وتخطئة مفسّري القرآن كلّهم في كلّ ما أوردوهُ في تفاسيرهم .

إنّما المراد تثبيت الحقيقة التي توقظ المسلم وهو يقرأ في هذه التفاسير ، فلا يأخذ من المفسّرين مذاهبهم ، بل يأخذ منهم ما يجده من تفسير حقّ وفق الضوابط الحقّة .

إنّ حقيقة : « إنّ المفسّرين تمذهبوا قبل أن يُفسّروا » حقيقة لا يجادل فيها أحد . .

ولو أنّهم فسّروا وفق منهج قرآني خالص قبل أن يكونوا منتمين إلى هذه

---

(١) نهج البلاغة: ٢٠٤ ـ ٢٠٥ خ / ١٤٧ .

المدرسة العقلية أو ذلك المذهب العقيدي ، لخرجوا بلا شك بغير هذه التفاسير في مواضع عديدة من تفاسيرهم .

ولا ننفي وجود مفسّرين تحرّروا إلى حدّ معقول من ضغط المواقف المسبقة ، فكانوا محقّقين لم يتجاوزوا ضوابط التفسير الحقّة وروح القرآن الكريم ، إمّا على امتداد تفاسيرهم ، وإمّا في الأغلب الأعمّ منها ، فإذا كان سائر المفسّرين جديرين بكل تقدير وتكريم لعمر طويل قضوه مع القرآن الكريم ، وجهد كبير بذلوه فيه ، وأثر نافع تركوه ، فإنّ هذا القسم الأخير منهم هو المقدّم بلا شك[١] .

٣ ـ وفي هذه الظاهرة أيضاً يصدق قوله عليه‌السلام :

« ومالي لا أعجبُ من خطأ هذه الفِرق على اختلاف حُججها في دينها ! !

... المعروف فيهم ما عرفوا ! والمُنكر عندَهم ما أنكروا !

مفزعهم في المُعضلات إلى أنفسهم ، وتعويلهم في المهمات على آرائهم !

كأنَّ كلُّ امرىءٍ منهم إمامَ نفسه »[٢] ! !

وهكذا ، ليبقى القرآن الكريم « إذ تُلِيَ حقّ تلاوته » هو المصدر الأوّل لعقائد الاسلام في تفاصيلها وجزئيّاتها ، تتلوه السنّة النبويّة المطهّرة ، مبيّنة ومتمّمةً ، وما سواه ممّا ليس في القرآن ذكره ولا في سنّة النبيّ ولا بيانات أئمّة الهدى

---

(١) نحيل في هذا الموضوع إلى كتابنا (حوار في العمق من أجل التقريب الحقيقي / باب التفسير ص ٢٣ ـ ٦٣) ففيه أرقام وتفاصيل لاغنى عنها ، وذكرها هنا يخرج بالبحث عن إطاره .

(٢) نهج البلاغة: ١٢١ خ / ٨٨ ، ورواها الكليني في الجزء الثامن من الكافي عن كتاب مسعدة بن صدقة (خطب امير المؤمنين) ، ومنها فقرة في (النهاية) لابن الأثير ـ مادة (أزل) . وآخرون .

الشارحة والمفصّلة فيما ثبت حقّاً عنهم بالسند الصحيح والمتن السليم، فهو القول المحدَث والمبتدع في الدين، وقد قال رسول الله ﷺ : ! «كلّ بدعةٍ ضلالة، وكلّ ضلالةٍ في النار»[1].

الثاني ـ النجوم والكهانة:

مصدر آخر من مصادر البدع والضلالة، بعيداً عن القرآن والسنّة والفهم السليم:

لمّا عزم عليّ عليه السلام على المسير إلى قتال المارقين في النهروان، قال له بعض أصحابه: إن سرتَ يا أمير المؤمنين في هذا الوقت خشيتُ ألاّ تظفر بمرادك! زعمَ ذلك من طريق علم النجوم.

فردّ عليه الإمام قائلاً:

ـ «أتزعمُ أنّك تهدي إلى الساعة التي من سار فيها صُرِفَ عنه السوء؟! وتُخوِّف من الساعة التي من سارَ فيها حاقَ به الضُرُّ؟!

فمن صدَّقك بهذا فقد كذّب القرآن.. واستغنى عن الاستعانة بالله في نيل المحبوب ودفع المكروه».

هذه هي بصيرة صاحب القرآن والمهتدي بهديه في معرفة التوحيد كما يفصّله القرآن..

ـ ثمّ التفت عليه السلام على الناس، فقال:

---

(١) صحيح مسلم ـ كتاب الجمعة / باب ١٣ ح / ٤٣، الكافي ١ ـ كتاب ٢ / باب ١٩ ح /٨، ١٢.

« أيّها الناس ، إيّاكم وتعلّمُ النجوم ، إلاّ ما يُهتدى به في برٍّ أو بحر ، فإنّها تدعوا إلى الكهانة ، والمنجّم كالكاهن ، والكاهن كالساحر ، والساحر كالكافر ، والكافر في النار !

سيروا على اسم الله »[١] !

وفي جوابه لهذا المنجّم قال أيضاً : « من صدّقك بهذا فقد كذّب بالقرآن ! قال الله تعالى : ﴿ . . .**وما تدري نفسٌ ماذا تكسِبُ غداً وما تدري نفسٌ بأيّ أرض تموت** ﴾[٢] . . .

ـ إنّ محمداً ﷺ ما كان يدّعي علمَ ما ادّعيتَ علمه ! !

ـ أما والله لئن بلغني أنّك تعمل بالنجوم لأُخلّدنّك في السجن أبداً ما بقيت ، ولأحرمنَّك العطاء ما كان لي من سلطان » فلمّا خالف قول المنجّم ، وأظفره الله بالخوارج ، قال : « لو سرنا في الساعة التي أمرنا به المنجّم لقال الناس : سار في الساعة التي أمره بها المنجّم فظفر وظهر ! !

ـ أما إنّه ما كان لمحمّد ﷺ منجّم ، ولا لنا من بعده حتّى فتح الله لنا بلاد كسرىٰ وقيصر . .

أيّها الناس ، توكّلوا على الله ، وثِقوا به ، فإنّه يكفي ممّن سواه »[٣] .

---

(١) نهج البلاغة: ١٠٥ خ / ٧٩، وهي مشهورة ، فمن رواها قبل الرضي: ابن ديزيل المحدّث في (كتاب صفّين) ، والمبرّد (٢٨٥ هـ) في (الكامل في اللغة والأدب) ٢ : ٩٣، وقد ذكر أنّ اسم هذا المنجّم المتكهّن هو عفيف بن قيس والشيخ الصدوق في (عيون أخبار الرضا) من ثلاثة طرق ، وفي أماليه / المجلس ٦٤ .

(٢) لقمان: ٣٤ .

(٣) مصادر نهج البلاغة وأسانيده ٢: ٨٣ ـ ٨٤ .

ولا غرابة أن يكذّب السيد ابن طاووس[1] بهذا الحديث أو يكذّب به غيره من أنصار علم النجوم الذين اعتادوه وأنِسوا به، أو الذين اعتادوا نظائره مما يشترك معه في علّة التحريم والتهويل التي نصّ عليها هذا الحديث، فهناك فنون أُخر لاستكشاف الغيوب إجمالاً، وإن انضوت تحت عناوين مشروعة، كما يجري تحت عنوان الاستخارة من فنون لاستكشاف عاقبة الفعل، خير أو شرّ، كما ادّعىٰ ذلك المنجّم علمه، في فنٍّ ما ادّعى النبيّ الأعظم علمه، ولا ثبت في جواز صنعه شيء صحيح، إلاّ أخباراً أصطنعوها ولا يصحّ منها شيء، ولا يدخل في علّة التحريم هذه ما كان من باب التَفَأُل، كمن يتفأّل بالقرآن الكريم أو بكلام يسمعه أو شيء يراه، ما لم يصحب ذلك دعوىٰ العلم بعاقبة الأمر مثل ما ادّعاه هذا المنجّم ومثل ما يدّعيه الكهّان والعرّافون.

ولمّا كان السيد ابن طاووس شغوفاً بهذا الفن مبالغاً فيه فقد دعاه شغفه المفرط الىٰ التكذيب بهذه الكلمة الجليلة متعلّقاً بكلام غريب في غاية التهافت!!

فأوّل طعونه عليها أنه قال: رواها نصر بن مزاحم عن عمر بن سعد، فلا يمكن التعويل عليها وفيها عمر بن سعد بن أبي وقاص قاتل الحسين عليه‌السلام!

وهذه سقطة عجيبة من مثل السيد ابن طاووس، فكيف توهّم أن نصر بن مزاحم المتوفّى سنة ٢٠٢ هـ يروي عن عمر بن سعد هذا الذي قتله المختار سنة (٦٦ هـ)؟! بل كيف غاب عنه أنّ هذا الرجل الذي يروي عنه نصر بن مزاحم هو عمر بن سعد بن أبي الصيد الأسدي، الشيعي المعروف، وقد ذكره نصر بن

---

(١) في كتابه الموسوم (فرج المهموم في تاريخ علم النجوم) ص ٥٧ ـ ٥٩.

مزاحم باسمه الكامل في أول كتابه (وقعة صفّين)؟! وعلى هذا فقس سائر اعتراضاته[1].

إنّما الاستخارة التي صحّت في الإسلام ليس فيها استكشاف علم بالعاقبة من علم الغيب، وإنّما فيها التوكّل على الله والتسليم له والثقة به، فهي ركعتان يصلّيهما المرء ويدعو بعدهما بدعاء الاستخارة ثمّ ينطلق بحسب ما يستقرّ في قلبه من عزم[2].

وهكذا مضى عليه‌السلام مع كلّ ما يتّصل بالعقائد، إحياءً لتعاليم القرآن والسنّة على صورتها المُثلى، وامتداداً مع روحها ومقاصدها في إخلاص التوحيد وحسن التوكّل على الله تعالى، وتمام الثقة به وبما عنده، والرجوع إليه تعالى والاستعانة به، مضى على ذلك قولاً وعملاً، فكان عمله وسيرته أصدق أُنموذج لعقائد الاسلام، وكان كلامه المحفوظ عنه في (نهج البلاغة) وغيره أصدق تفصيل لتوحيد القرآن والسنّة وأصدق تعبير عنه، إلى حدّ أغلق على المتأوّلين والمتسامحين في شأن العقائد كلّ طريق، فلا يجدون لأنفسهم في كلامه الكثير، في هذا الباب، منفذاً إلى أمانيّهم.

والثالث ـ الابتداع في طرق العبادة:

وأخطر ما في البدع المحدثة في الاعتقاد والسلوك ما يزعم أهله أنّه من طرق العبادة وثمراتها، ومما يراد به وجه الله تعالى، كذلك النوع من المعارف التي

---

(١) انظر: مصادر نهج البلاغة وأسانيده ٢: ٨٤ فيه الاعتراض وردّه، وانظر ترجمة عمر بن سعد بن أبي الصيد الأسدي في/ وقعة صفّين: ٣، وله ترجمة غير تامّة في: معجم رجال الحديث ١٣: ٣٨/ ٨٧٤٤، الجرح والتعديل ٦: ١١٢/ ٥٩٥.

(٢) انظر: مرآة العقول ١٥: ٤٥١ ح/١، ٤، ٥، صحيح البخاري: الدعوات ح/٦٠١٩.

لا تستطيع أن تنهض إلاّ حيث « يحرَّف الكتاب عن مواضعه » فلا يُتلى « حق تلاوته ».

ـ وما زال عليّ عليه السلام متحركاً بالقرآن ومعه في تصحيح الأفهام وتقويم المسيرة، في أمثلة يطول جمعها جدّاً، وليس حديثه مع أهل « التقشّف » إلاّ واحداً منها، ذلك في لقائه عاصم بن زياد الذي كان قد تقشّف حتّى آذى أهله وولده، فقال له عليه السلام في كلام هو لغة القرآن ومنهاجه : « أترَى الله أباح لكَ اللّذات، وهو يكره ما أخذت منها ؟!

أوَ ما سمعته يقول : ﴿ **مرج البحرين يلتقيان** ﴾ ثمَّ يقول : ﴿ **يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان** ﴾ ؟ وقال : ﴿ **ومن كلٍّ تأكلون لحماً طريّاً وتستخرجون حليةً تلبسونها** ﴾ ؟ أما واللهِ إنّ ابتذال نِعَمِ الله بالفعال أحبّ إليه من ابتذالها بالمقال، وقد سمعتم الله تعالى يقول : ﴿ **وأمّا بنعمة ربّك فحدّث** ﴾ ثمّ يقول : ﴿ **قل من حرّم زينة الله التي أخرجَ لعباده والطيّبات من الرزق** ﴾ ؟

إنّ الله خاطب المؤمنين بما خاطب به المرسلين، فقال : ﴿ **يا أيّها الذين آمنوا كلوا من طيّبات ما رزقناكم** ﴾ وقال : ﴿ **يا أيّها الرُسُل كلوا من الطيّبات واعملوا صالحاً** ﴾ !

وقال رسول الله صلى الله عليه وآله لبعض نسائه : « مالي أراكِ شعثاءَ مرهاء سلتاءَ »[١] !

ألا ترى القرآن والسنّة كيف يؤسّسان الوعي العقيدي والمعرفي والسلوكي في منهاج الاسلام ؟

---

(١) شرح نهج البلاغة ١١ : ٣٦.

خلاصة موقع القرآن في معارف الاسلام :

هو الموقع المتقدّم دائماً : « منهاجاً ، لا يضلُّ نهجهُ ..

وفرقاناً ، لا يخمُدُ برهانُه .. وتبياناً ، لا تُهدَمُ أركانُه .. وحقّاً ، لا تُخذَلُ أعوانُه ..

فهو معدِن الإيمان ، وبحبوحتهُ[1] .. وينابيع العلم وبحوره ..

ورياضُ العدل وغدرانه .. وأثافيّ[2] الإسلام وبُنيانه ..

جعله اللهُ : هدىً لمن ائتمّ به .. وبرهاناً لمن تكلّم به ..

وشاهداً لمن خاصم به .. وفَلْجاً لمن حاجَّ به ..

وحديثاً لمن روى .. وحكماً لمن قضى »[3] .

٥ ـ مفاتِح علم الدراية ومصطلح الحديث :

علم الدراية : علم يُبحث فيه عن متن الحديث ، وطرقه : من صحيحها ، وسقيمها ، وعليلها ، وما يحتاج إليه من شرائط القبول والردّ ، ليُعرَف المقبول منه والمردود .

وموضوعه : الراوي ،والمروي ، أي السند والمتن ، من حيث تلك الشرائط .

---

(١) البُحبوحة من كلّ شيء: وسطه وخياره .

(٢) الأثافي: أي القواعد التي يقوم عليها الاسلام .

(٣) نهج البلاغة: خ /١٩٨ .

وغايته : معرفة ما يُقبَل من الحديث ليُعَملَ به ، وما يُرَدّ منه ليجتنب عنه[١] .

وهذا علم أوّل من تكلّم فيه ووضع قواعده وحدوده هو الامام عليّ عليه السلام ، لم يشركه فيه أحد عاصره ، وهذه نُبذ من كلامه التأسيسي في هذا العلم :

أ ـ في الرواية وطرق التحمّل :

ـ قال عليه السلام : « إذا كتبتم الحديث ، فاكتبوه بإسناده ، فإن يكُ حقّاً كنتم شركاء في الأجر ، وإن كان باطلاً كان وزره عليه »[٢] .

هذا في كتابة الحديث ، وفي ثبت الاسناد وأهمّيته .

ـ وقال : « إذا قرأت العلم على العالم فلا بأس أن ترويه عنه »[٣] .

وهذا في القراءة على الشيخ ، ويُسمّى (العَرض) ، وهو أحد طرق تحمّل الرواية ، والرواية به سائغة بالإجماع[٤] .

ـ وقال : « قراءتُك على العالم وقراءتُه عليك سواء »[٥] .

وهذا تقرير لأوّل طريقين من طرق تحمّل الحديث : (السماع) و(العَرض)[٦] ، ثمّ تسويته عليه السلام بينهما من حيث سماع الرواية عن الشيخ وصحّة نسبتها إليه .

---

(١) الشهيد الثاني / الدراية: ٥ .

(٢) كنز العمال ١٠ ح / ٢٩١٧٤ عن الحاكم وأبي نعيم وابن عساكر .

(٣) كنز العمال ١٠ ح / ٢٩٤٨٧ عن المرهبي .

(٤) انظر : الشهيدالثاني /الدراية : ٨٦ ، د . نورالدين عتر /منهج النقد في علوم الحديث: ٢١٤ .

(٥) كنز العمال ١٠ ح / ٢٩٥٢٤ عن الدينوري والديلمي .

(٦) انظر: الدراية: ٨٦ ، منهج النقد في علوم الحديث: ٢١٤ .

ـ وقال: «اعقلوا الخبر إذا سمعتموه عقل رعاية، لا عقل رواية، فإنّ رواة العلم كثير ورعاته قليل»[1].

وهذا حديث جامع في فقه الحديث وفي روايته أيضاً.

ب ـ في علم المتن:

في بيانه لاختلاف الحديث، وعلله، من حيث المتون، قال: «إنّ في أيدي الناس» أي من الحديث المنسوب إلى النبيّ ﷺ وهو في معرض الحديث عنه، أصنافاً: «حقّاً، وباطلاً.. وصدقاً، وكذباً.. وناسخاً ومنسوخاً.. وعامّاً وخاصّاً.. ومحكماً ومتشابهاً.. وحفظاً ووهماً».

فهذه هي الاقسام الجامعة لمتون الحديث، والتي لا غنى عن معرفتها في فقه الحديث ومعرفته وتمييزه.

ج ـ في علم الاسناد وعلل الحديث:

وعليّ عليه السلام هو أوّل من صنّف الرواة من حيث أهليتهم لحمل الحديث، وما يصحب ذلك من علل، فجعلهم على أربعة أقسام، فقال:

«إنّما أتاك بالحديث أربعةُ رجال، ليس لهم خامس:

ـ رجل منافق، مُظهِرٌ للإيمان، متصنّع بالإسلام، لا يتأثّم ولا يتحرّج، يكذب على رسول الله ﷺ متعمّداً.. فلو علم الناسُ أنّه منافق كاذب لم يقبلوا منه ولم يصدّقوا قوله، ولكنّهم قالوا: (صاحبُ رسول الله ﷺ رأى وسَمِع منه ولَقِفَ عنه، فيأخذون بقوله!) وقد أخبرك الله عن المنافقين بما أخبرك...».

---

(١) نهج البلاغة: ٤٨٥ خ/ ٩٨.

وليس القرآن والسنّة وحدهما شاهدان على هذا الوصف، بل الواقع أيضاً كان كذلك، لترى أنّ نظرية (عدالة الصحابي) لم تولد إلاّ بعد هذا الزمان، حمايةً للعهد الآتي والنهج الذي تبنّاه وأحياه، ليس إلاّ.

ـ ورجل سمع من رسول الله ﷺ شيئاً لم يحفظه على وجهه، فَوَهِمَ فيه، ولم يتعمّد كذباً.. يقول: أنا سمعته من رسول الله ﷺ، فلو علِم المسلمون أنّه وهِم فيه لم يقبلوه منه، ولو علِم هو أنّه كذلك لرفضه.

ـ ورجل ثالث: سمع من رسول الله ﷺ شيئاً يأمر به، ثمّ نهى عنه وهو لا يعلم.. أو سمعه ينهى عن شيء، ثمّ أمر به وهو لا يعلم.. فحفظ المنسوخ، ولم يحفظ الناسخ!

فلو علم أنّه منسوخ لرفضه، ولو علم المسلمون إذ سمعوه منه أنّه منسوخ لرفضوه.

ـ وآخر رابع: لم يكذب على الله ولا على رسوله، مبغض للكذب خوفاً من الله وتعظيماً لرسوله ﷺ..

ولم يَهِم، بل حفظ ما سمع على وجهه، فجاء به على ما سمعه، لم يزِد فيه ولم ينقُص منه، فحفظ الناسخ فعمل به، وحفظ المنسوخ فجنّب عنه.. وعرف الخاصّ والعام، فوضع كلّ شيءٍ موضعه.. وعرف المتشابه ومحكمه.

بينه وبين الصحابة:

بعد ذلك التقسيم والبيان، وما ذكره من أنّ في حديث النبيّ ﷺ خاصّ والعام، والمحكم والمتشابه، والناسخ والمنسوخ، قال: «وليس كلّ أصحاب رسول الله ﷺ مَن كان يسأله ويستفهمه، حتّى إن كانوا ليحبّون أن يجيءَ

الأعرابي والطارئ فيسأله عليه السلام حتّى يسمعوا!

وكان لا يمرّ بي من ذلك شيء إلاّ سألته عنه، وحفظته.. فهذه وجوه ما عليه الناس في اختلافهم، وعللهم في رواياتهم»[١].

مصادر علمه عليه السلام:

تلك إذن مصادر علمه عليه السلام كما كرّرها غير مرّة:

- «**وكان لا يمرّ بي من ذلك شيء إلاّ سألتُه صلى الله عليه وآله وسلم عنه، وحفظته**»[٢].
- «ليس هو بعلم غيب، وإنّما هو تعلّمٌ من ذي علمٍ»[٣].
- «علّمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألف باب من العلم، لكلّ باب ألف باب»[٤].
- «كنتُ إذا سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطاني، وإذا سكتُّ ابتدأني»[٥].

بذلك، وبدعاء النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم له، واصطفاء الله تعالى له سيّداً لأهل بيت النبيّ بعده صلى الله عليه وآله وسلم، بذلك كلّه تميّز علمه على سائر الناس، وتميّزت منزلته. حتى كان يقول: «سلوني قبل أن تفقدوني، فوالذي نفسي بيده لا تسئالوني عن شيء في ما بينكم وبين الساعة ولا عن فئة تهدي مائة وتضلّ مائة إلاّ أنبأتكم بناعقها

---

(١) نهج البلاغة: ٣٢٥ خ/ ٢١٠، ورواه قبل الشريف الرضي كثيرون، منهم: التوحيدي/ الإمتاع والمؤانسة ٣: ١٩٧، وآخرون في (مصادر نهج البلاغة ٣: ١١٥) وأسنده سبط ابن الجوزي الى الشعبي/ تذكرة الخواص: ١٤٢.

(٢) هو المتقدّم آنفاً.

(٣) نهج البلاغة: خ/ ١٢٨.

(٤) تفسير الرازي ٨: ٢١ قوله تعالى: ﴿إنّ الله اصطفى آدم ونوحاً وآل ابراهيم...﴾ آل عمران: ٢٣، كنز العمال ١٣ ح/ ٣٦٣٧٢.

(٥) سنن الترمذي ٥ ح/ ٣٧٢٢، ح/ ٣٧٢٩، مصابيح السنة ٤ ح/ ٤٧٧١.

وقائدها وسائقها ومناخ ركابها ومحطّ رحالها، ومن يُقتل من أهلها قتلاً ومن يموت منهم موتاً»[١]

٦ ـ معالم الدين :

معالم الدين وأركانه وفروعه كان لها حظٌ وافر في تعاليم عليّ عليه السلام ، ضمن مشروعه الثقافي والحضاري الكبير ، وقد وردت مُفَرّقةً في العديد من أحاديثه وخطبه ، غير أنّ له موقفين كانا أكثر جمعاً لعدد من مفرداتها ، مصحوباً ببيان وجيز ، ونقلة إلى فقه جديد ، ألا وهو « تعليل الاحكام » ، وإلى معرفة جديدة ، وهي « عواقب الاعمال وجزائها » ، ففي الأُولى ترى :

أ ـ أركان الدين : « إنّ أفضل ما توسّل به المتوسّلون إلى الله تعالى :

الايمان بالله وبرسوله .. والجهادُ في سبيله ، فإنّه ذِروَةُ الإسلام ..

وكلمةُ الإخلاص ، فإنّها الفطرة .. وإقامُ الصلاةِ ، فإنّها الملّة .. وإيتاءُ الزكاة ، فإنّها فريضة واجبة .. وصومُ شهر رمضان ، فإنّه جُنّة من العِقاب .. وحجّ البيت واعتماره ، فإنّهما ينفيان الفقر ويَرْحَضان الذنب .. وصلةُ الرحم ، فإنّها مثراةٌ في المال ، ومَنْسَأةٌ في الأجَل ..

وصدقةُ السرّ فإنّها تكفِّر الخطيئة ، وصدقة العلانية فإنّها تدفع ميتة السوء .. وصنائع المعروف ، فإنّها تقي مصارع الهوان .

ب ـ عمارة القلب : ـ أفيضوا في ذكر الله ، فإنّه أحسنُ الذكر .. وارغبوا في ما وعدَ المتّقين ، فإنّ وعده أصدق الوعد .

---

(١) نهج البلاغة : ١٣٧ خ/٩٣ .

ج ـ في السنّة: ـ واقتدوا بهديِ نبيّكم، فإنّهُ أفضل الهَدي.. واستنّوا بسنّته، فإنّها أهدى السنن.

د ـ في القرآن: ـ وتعلّموا القرآن، فإنّه أحسنُ الحديث.. وتفقّهوا فيه، فإنّه ربيع القلوب.. واستشفوا بنوره، فإنّه شفاء الصدور.. وأحسنوا تلاوته، فإنّه أنفع القصص.

هـ ـ في العَمل: ـ إنّ العالِمَ العامِلَ بغير علمه كالجاهل الحائر الذي لا يستفيق من جهله، بل الحجّةُ عليه أعظمُ، والحسرةُ له ألزم، وهو عند الله ألْوَم[1].

وفي الثانية: حيث يبرز فقه تعليل الاحكام، ترى أركان الدين ودعائم البناء الاجتماعي: «فرض الله الإيمانَ، تطهيراً من الشرك.. والصلاةَ، تنزيهاً عن الكبر.. والزكاةَ، تَسبيباً للرزق.. والجهادَ، عزّاً للإسلام.. والأمرَ بالمعروف، مصلحةً للعوام.. والنهيَ عن المنكر، ردعاً للسفهاء.

ـ وصلةَ الرحم، مَنْماةً للعَدد.. والقِصاصَ، حقناً للدماء.. وإقامةَ الحدود، إعظاماً للمحارم.. وتَرْكَ شربِ الخمر، تحصيناً للعقل.. ومجانبة السرقة، إيجاباً للعفّة.. وترك الزنى، تحصيناً للنَسب.. والشهادات، استظهاراً على المجاحدات...

ـ والسلامَ، أماناً من المخاوف.. والأمانةَ، نظاماً للأُمّة.. والطاعةَ، تعظيماً للإمامة»[2].

---

(١) نهج البلاغة: ١٦٣ خ/ ١١٠، والصدوق بإسناده/ علل الشرايع ـ باب: علل الشرائع وأصول الاسلام، من لا يحضرهُ الفقيه ١: ١٣١، ابن شعبة الحراني/ تحف العقول: ١٠٤. البرقي/ المحاسن ـ باب محاسن: ٢٣٣.

(٢) نهج البلاغة: ٥١٢ خ/ ٢٥٢ باختصار، والنويري/ نهاية الارب ٨: ١٨٢، وابن طلحة الشافعي/ مطالب السؤول ١: ١٧٦، راجع مصادر نهج البلاغة ٤: ١٩٣ ـ ١٩٥.

فمع تأكيد معالم الدين وأعمدة البناء الاجتماعي ، قد فتح للناس باباً إلى علمين في غاية الأهمّية ، هما : علم « مقاصد الشريعة » ، وعلم « فلسفة العبادات » .

علمان جديران بأن يعطيا للفقه روحاً جديداً وحياةً متجدّدة ، فهو في حركة دائمة ستدخل في ثقافة المجتمع في مختلف طبقاته ، والعلمان مازالا جديدان حتى يومنا هذا ، لم يأخذا حظّهما من الدرس والتطوير رغم صدور محاولات كثيرة وجادّة ونافعة ورغم القناعة الراسخة بشدّة الحاجة إليهما ، فثمّة اعتراف ضمني ، إن لم يكن صريحاً ، بالقصور عنهما أو التقصير فيهما .

تلك إذن دائرة واسعة للإصلاح الديني ، لم تحل دونها تلك الأزمة الحقيقية الهائجة التي واجهت الامام عليّ عليه السلام منذ الأيام الأُولى لخلافته ، وحتى مصرعه ، لم تهدأ ، ولم يضعف أثرها على وحدة الأُمّة وأمنها الداخلي والمعيشي .

الإصلاح الاجتماعي

العدل الواسع الذي يسع الناس جميعاً لينتظموا في ميزان واحد ، هو الأمل الذي كان يحدوا عليّاً ويقطع عليه طريق زهده في الحكومة .

والعدل الواسع ، إن كان هو أُنشودة الفقراء والضعفاء والصالحين ، وسكن الفؤاد لعشّاق الآخرة ، وهدفاً رسالياً لأنصار الرسالة ، وإنسانياً للعارفين بحقّ الإنسانية ، إن كان لهؤلاء كذلك ، فهو بلاشك شبح مخيف لآخرين مدّوا النمارق الوثيرة ، وتغلغل في عروقهم النعيم ، همّهم أن يزدادوا ثراءً وبسطة ، ولا يرون ذلك لأنفسهم إلاّ حقّاً ، بيقين ! يقين صمّ آذانهم عن أنين المحرومين ، وأغشى أبصارهم عن شقاء المعدَمين ، فرانَ على قلوبهم ، وأحاط ببصائرهم من كلّ صوب .

لا شكّ أن يتمرّد على العدل من وجد فيه (عدوّاً) يقطع عليه طريقه إلى المزيد من ألوان النعيم ، ومن وجد فيه (غاصباً) ينتزع من بين يديه ثروةً جمعها من هنا وهناك ، بحقّ أو بغير حقّ ، ليس هذا شأنه ، إنّه أصبح المالك لهذه الثروة ، أمّا أن يكون لأُولئك الأشقياء المعدمين فيها حقّ وقد سِيق عنهم إليه ، فهذا مالا يراود خاطره ، ولا يؤرّق مضجعه !

وما زال العدل والمساواة هما مشكلة الأقوياء والأثرياء والكبراء مذ تمدّد الآدمي على هذه البسيطة !

لقد كان إذن مبتدءاً صعباً هذا الذي ابتدأه عليّ !

العدل والمساواة التي أقسم على إجرائهما على الجميع سواء ، ابتداءً بنفسه وبنيه ، لم يكونا فقط مفتاح الخير والرحمة وعودة الحقوق المهدورة ، بل كانا أيضاً مفتاح الاختيار الصعب ، ومحك الايمان ، وغربال الرجال !

« والذي بعثه بالحقّ لَتُبلبَلُنَّ بلبلةً ، ولتُغربَلُنَّ غربلةً ، ولتساطُنَّ سوط القِدر ، حتّى يعودُ أسفلكم أعلاكم ، وأعلاكم أسفلكم » !!

هذه الخصلة كانت قريش قد قدّرتها في عليّ بكلّ دقّة منذ أيّام الرسول ﷺ ، فُقراؤها وأثرياؤها ، عشّاق العدل والمساواة فيها وأصحابُ الأَثَرة ، فكان عليّ هو الذي قد انعقدت عليه آمال الفقراء وأنصار العدل في « استمرار المنهج الاجتماعي الذي شهدته شبه الجزيرة على يد دعاة الإسلام ، وأيضاً الضمانة الأساسية كي لا يعود ملأ قريش وأغنياؤها للإمساك بالسلطة والسلطان من جديد تحت رايات الدين الجديد وأعلامه »[1].

وأمّا الملأ من قريش فإنّما كانوا يخشون من عليّ هذا ، فكانوا له بالمرصاد ، لصرف الخلافة عنه بأيّ ثمن !

« ولقد قالها عمر بن الخطاب صراحةً لعبدالله بن عباس عندما حدّثه أنّ قريشاً قد قرّرت ألاّ تُعطي السلطة للهاشميين بعد وفاة الرسول ، قال عمر : كرهت قريش أن تجتمع فيكم النبوّة والخلافة ... فنظرت قريش لنفسها فاختارت !

---

(١) محمد عمارة / الفكر الاجتماعي لعلي بن أبي طالب: ١٢ .

...إنّهم ينظرون إليكم نظر الثَور إلى جازره »[١]!

« إنّ الملأ من قريش الذين مالوا بالخلافة عن عليّ بن أبي طالب كانوا يخشون من عليّ نهجاً اجتماعياً ثورياً ومتقدّماً...

وإنّ هذا التيار القرشي القديم الذي يمثّله هذا النفر من الأغنياء ومن سار في طريقهم قد عجزوا عن أن يحقّقوا مطامحهم الاجتماعية والطبقية في زمن أبي بكر وزمن عمر بن الخطاب لأسباب كثيرة، لكنّهم قد حقّقوا مطامحهم الاجتماعية على حساب التعاليم الاجتماعية الثورية التي بشّر بها الإسلام، وعلى حساب جماهير الفقراء عندما تولى الخلافة عثمان بن عفّان »[٢].

ومنذ ذلك العهد ارتفع صوت عليّ بضرورة الاصلاح الاجتماعي لحفظ حقوق الناس والتسوية بينهم، وقد حفظ التاريخ من كلامه مع عثمان في هذا الأمر الشيء الكثير: قال له يوماً، مبتدِءاً بالتذكير بمن سبقه: « أمّا التسوية بينك وبينهما فلستَ كأحدهما.. إنّهما وليا هذا الأمر فظلفا[٣] أنفسهما وأهليهما عنه، وعُمتَ فيه وقومك عومَ السابح في اللجّة! فحتّى متى، وإلى متى ؟!

ألا تنهى سفهاء بني أُميّة عن أعراض المسلمين وأبشارهم وأموالهم ؟

والله لو ظَلَمَ عاملٌ من عمّالك حيث تغربُ الشمس لكان إثمه مشتركاً بينه وبينك »[٤]!

---

(١) محمد عمارة / الفكر الاجتماعي لعلي بن أبي طالب: ٢٦.

(٢) محمد عمارة / الفكر الاجتماعي لعلي بن أبي طالب: ١٢، ٢٦.

(٣) أي كفّا.

(٤) شرح نهج البلاغة ٩: ١٥.

ويوم آلت الخلافة اليه :

باشر عليّ مشروعه في التغيير الاجتماعي بإعلان معالم مشروع ثقافي وحضاري أصيل ، فقال للناس :

ـ « إن الله سبحانه أنزل كتاباً هادياً بيّن فيه الخير والشرّ ، فخذوا نهج الخير تهتدوا ، واصدِفوا عن سمت الشر تقصدوا . .

ـ الفرائض ، الفرائض ! أدّوها إلى الله ، تُؤدّكم إلى الجنّة . .

ـ إنّ الله حرّم حراماً غير مجهول ، وأحلّ حلالاً غير مدخول ، وفضّل حُرمة المسلم على الحُرَم كلّها . . وشدّ بالإخلاص والتوحيد حقوق المسلمين في معاقِدها . . .

ـ بادروا أمر العامّة . . وخاصّة أحدكم ألا وهو الموت . .

ـ اتّقوا الله في عباده وبلاده ، فإنّكم مسؤولون حتّى عن البقاع والبهائم . . »[1] .

وإنّ وراء كلّ واحد من هذه المعالم تفاصيل ، وقد أدّى لكلٍّ منها حقّه : بياناً عاماً للناس ، وخاصاً لعمّاله ، ومباشرةً وتنفيذاً بأمره ويده ، وبواسطة عمّاله على الأمصار الذين لم يشغله عن أخبارهم وسياستهم كلّ ما كان حوله من اضطراب وحروب .

وقد حفظ لنا التاريخ الشيء الكثير مما يحقق قراءة وافيةً في إدارة شؤون

---

(١) نهج البلاغة / ١٦٧ ، تاريخ الطبري ٤: ٤٣٦ أحداث سنة ٣٥ هـ ، الكامل في التاريخ ٣: ١٩٤ .

الولايات ومتابعة تنفيذ العدل والمساواة بين الناس ، ومراقبة العمال والأُمراء[١].

الهيكل الاجتماعي :

لقد غير الاسلام ترتيب الهرم الاجتماعي القائم في الجاهلية ، فلم تعد أُميّة في قمّته ، ولا قريباً منها ، بل استقلّ فيها النبيّ المصطفى ، وتأخّر بنو أُميّة الى القاع ، وتقدّم الأنصار فوقهم بكثير وفي محاذاة القمّة ، وانزاح مبدأ التقدّم بحسب الانتماء القبلي لتحلّ معايير أُخرى تنظر إلى التقوى وإلى الكفاءة والأهلية ، فكان عمّار وبلال وسلمان وأبو سعيد الخدري كلّهم فوق بني أُميّة بكثير ، وكثير جدّاً ، ومضى الحال على عهد النبي ﷺ وما زالت قريش تنظر إلى النبيّ ﷺ فتراه هاشمياً قبل أن تراه نبيّاً !

فإذا انتقل الحديث إلى وارثه الطبيعي ، أقرب الناس إليه في قمّة الهرم الاجتماعي الاسلامي ، عليّ بن أبي طالب ، فليس ثمّة نبوّة في أعينهم ، فلم تبق إلاّ الهاشمية ! و« كرهت قريش أن تجتمع فيكم النبوّة والخلافة » أمّا الأولوية والأهلية ووصايا النبوّة فكلّها إلى الوراء حتّى ترضى قريش !

ورويداً رويداً استعادت قريش بناءها الأوّل ، حتّى ظهر بلا خفاء أيام عثمان ، فعاد بنو أُميّة إلى القمّة ، وتحدّر بنو هاشم هذه المرّة إلى القاع ، يشاركهم

---

(١) أحصينا له عليه السلام ٣٢ كتاباً في هذا الباب خاصّة ، مثبتة في عدّة مصادر جمعها صاحب نهج البلاغة فانظر في نهج البلاغة ـ قسم الرسائل ـ الرسالة / ٣ ، ٤ ، ٥ ، ١٨ ـ ٢١ ، ٢٥ ـ ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٨ ، ٤٠ ـ ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٥١ ـ ٥٣ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٩ . هذا كلّه في شؤون الادارة والسياسة ورعاية المجتمع ، غير كتبه اليهم في ما يختص بشأن الحروب ورسائله الى أُمراء الأجناد . وانظر في ذلك كله: مصادر نهج البلاغة وأسانيده ٣: ١٩٧ ـ ٤٨٠ .

أُولئك النفر الذين رفعهم الإسلام، ويشاركهم عامّة الأنصار !

فكان مجيء عليّ رجوعٌ بهذا (الهرم المقلوب)[1] إلى وضعه الذي حتمه الاسلام.. وهذا ما لا ترضى به قريش ولا تستسلم له ما وجدت إلى ذلك سبيلا.

كيف وهم يرون المستضعفين وسائر الأنصار قد نظروا إلى خلافة عليّ وكأنّها الثأر الحقيقي والأمل الوحيد الذي سيعيد لهم اعتبارهم الأول على عهد الرسول ﷺ، فينظر إلى إخلاصهم وصدقهم وتفانيهم دون أن ينظر إلى أُصولهم القبلية أو الطبقية ؟

فما كان عليّ ليتردد في تقديم صالحي المؤمنين من مهاجرين وأنصار وغيرهم على هذه الطبقة الجديدة التي استعادت ذلك الهرم الاجتماعي الجاهلي تحت رايات الاسلام ! فهل يستوي عنده : عمرو بن العاص وعمّار، أم يستوي معاوية وسهل بن حنيف ؟ أم هل يستوي مروان وعبدالله بن عباس ؟ !

إذن سيعود ذلك الهيكل الاجتماعي الذي بناه الاسلام على عهد نبيّ الاسلام، سيعود اليوم على يد عليّ عليه السلام.

سيعود مبدأ « لو أنّ فاطمة بنت محمّد سرقت لقطعت يدها » ! سيعود الناس أمام القضاء سواء، وفي بيت المال سواء، والتفاضل في التقوى ﴿ **وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارَفوا إنَّ أكرمكم عند الله أتقاكم** ﴾[2].

« لافضل لعربي على أعجمي، ولا لأعجميّ على عربيّ، ولا لأبيض على

---

(١) انظر: د. أحمد محمود صبحي / الزيدية: ٤٦.
(٢) الحجرات: ١٣.

أسود ولا لأسود على أحمر إلاّ بالتقوى »[١].

توزيع الثروة :

الخطوة الأُولى :

هذا المال الذي يعود إلى بيت مال المسلمين ، كان الناس فيه سواء أيّام رسول الله ﷺ ، وعلى ذلك مضى أبو بكر فكان أوّل مال قسمه أبو بكر نصف دينار لكلّ إنسان[٢]. فلمّا كان عهد عمر اجتهد برأيه ففاضل بين الناس في القسمة على أساس السبق في الاسلام ، كما ميّز نساء النبيّ ثمّ ميّز بينهنّ أيضاً ، ومضى على ذلك مدّة خلافته فأدرك في عامه الأخير أنّه قد تسبّب في استشراء تفاوت طبقي خطير ، إذ تكدّست الأموال عند رجال ، فما كان الأكثرون قد لا يرتفعون عن مستوى الفقر كثيراً ، فأخذ على نفسه عهده المشهور أن يرجع عن رأيه هذا إلى التسوية بين الناس في العطاء ، فقال على الملأ : « لئن عشتُ إلى هذا العام المقبل لأُلحِقَنَّ آخر الناس بأوّلهم حتّى يكونوا بياناً واحداً »[٣].

لكنّه قُتل في عامه ذاك قبل أن يتولّى قسمة عطاء جديد !

تُرى هل كان قراره الأخير هو الداعي إلى اغتياله ومعاجلته ؟ !

إذا كنّا لا نجد من يقول بذلك فليس لاستحالته ، وإنّما (المصلحة) تقتضي أن يُحصر الأمر في الغلام المجوسي فيروز الذي باشر اغتياله بنفسه ، لكن أيّ غرابة

---

(١) مسند أحمد ٥: ٤١.

(٢) ابن سلام / الأموال : ٣٣٥ ح /٦٤٨.

(٣) ابن سلام / الأموال: ٣٣٦ ح / ٦٥١.

في ذلك وقد كان هذا القرار نفسه كلّ السبب في تمرّد رجال من كبار الصحابة على عليّ عليه السلام بعد البيعة له؟ وإن اتّخذ تمرّدهم شعارات أُخرى ليس لها واقع ولا مصداق، ولم تكن سيوفهم آنذاك تفرّق بين عليّ وبين غيره من جنده وأنصاره!

اغتيل عمر قبل أن ينفّذ قراره الأخير، وعثمان بعده أهمل هذا القرار وأسدل عليه ستاراً كثيفاً، فلم يذكره بالمرّة، وإنّما سار على السيرة السابقة بالمفاضلة وكأنّ عمر لم يرجع عنها! فهل في هذا إشارة إلى أنّه قد أدرك أنّ ذلك القرار هو الذي أودى بحياة عمر؟ وأنّ قراراً أودى بحياة عمر لقادر على أن يودي بحياته أيضاً؟ أم كان هو يرى المفاضلة أساساً، ويرفض التسوية؟

أيّما كان فقد ازداد التفاوت الطبقي عاماً بعد عام، خصوصاً بعد أن دخل عنصر جديد في المفاضلة، وهو (قربى الخليفة)! فقد كان عثمان يرى أنّ له أن يعطي قرباه من بيت المال ما يشاء، ويفسّر ذلك بأنّه صلة للقربى!

وثمّة ماهو جدير بالملاحظة؛ إنّ السهم الأوفر من العطاء إنّما كان يختصّ به البدريون، لكنّا نجد بين البدريّين أنفسهم أصدق أُنموذج للتفاوت الطبقي الهائل، ففيما تنامت الثروات عند بعضهم حتّى صارت عنواناً بارزاً في شخصياتهم الجديدة، كان آخرون لم يفارقوا عهدهم الأوّل، فهذا أبوذر واحد من أولئك البدريّين، له مثل نصيبهم، لكن كيف عاش أبوذرّ؟

وهذا عمّار، وسلمان أيضاً ألحقه عمر بالبدريين منذ البداية، فهل كان بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يسطع الزهد في جبينه وبيته وقلبه كهؤلاء؟ أمّا عليّ فقد كان أوفر حظّاً منهم جميعاً، وكان أقدر على الثراء من أثراهم، لقد كان يدخل بيته سهام ثلاثة بدريين، سهمه وسهما الحسنين إذ ألحقهما عمر بالبدريين منذ البداية، لكنّ بيت عليّ والحسنين لايزال هو تلك الحجرة الطينية التي اختارها

في أوسط بيوت النبيّ! ولا زالت تلك مدرعته يتقادم عليها العهد حتّى ليصعب على الفنّان تصويرها وقد قال عنها صاحبها: «لقد رقّعت مدرعتي حتّى استحييتُ من راقعها»! ولا زال هو ذلك الكادح الذي أحبّ الأرض وسقاها من عرق جبينه الساعات الطوال!

هؤلاء، وآخرون مثلهم، كانوا يعيشون هموم الفقراء ويأنسون بمواساتهم أبداً في كلّ شيء، من هنا كانوا يداً واحدةً وقلباً واحداً، لم يفرّقهم حدث، ولا باعد بينهم شيء حتّى الموت.

ومن هنا أيضاً صاروا رمزاً للكفاح والجهاد والزهد والطهر والثورة والحريّة والخلاص.

وقبل ذلك كانت تجمعهم قناعة راسخة بإمامة أهل البيت عليهم السلام ومرجعيّتهم السياسية والفكرية والروحية، وعليها ثبتوا يوم تميّزت السقيفة بأُطروحتها الجديدة ثمّ جرّت وراءها عامّة الناس في التفصيل الذي تقدّم في محلّه.

ومن هنا وهناك أفرد الله لهم حبّاً ميّزهم فيه، واشتاقت لهم الجنّة!

ففي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّ الله أمرني أن أُحبَّ أربعةً، وأخبرني أنّه يحبّهم: عليٌّ منهم، عليٌّ منهم، عليٌّ منهم، وأبو ذر والمقداد وسلمان»[(١)]!

و«اشتاقت الجنة إلى أربعة: عليّ، وسلمان، وعمار، والمقداد»[(٢)]!

فما زال إذن أمام جمهور المسلمين قدوات يقتدون بها، وأمل ينشدونه، ولم

---

(١) مسند أحمد ٥: ٣٥١، ٣٥٦ سنن الترمذي ٥ ح / ٣٧١٨، سنن ابن ماجة ١ ح / ١٤٩.

(٢) سنن الترمذي ٥ ح / ٣٧٩٨ وفيه ثلاثة ليس معهم المقداد قال: حسن غريب، حلية الأولياء ١: ١٩٠، والطبراني ح / ٦٠٤٥.

يُخْطِئوه حين بلغت نقمتهم مداها وانقضّوا على النظام الطبقي الجديد في طوفان لم يقف دون مصرع الخليفة .

ـ أمّا الذي صنعه عليّ عليه السلام فهو الإعلان المبكّر عن إلغاء أسباب هذا التمايز الطبقي بالتسوية بين الناس في العطاء في بيان حاسم قطع آمال هذه الطبقة الجديدة مبكّراً :

« ألا لا يقولَنَّ رجالٌ منكم غداً قد غمرتهم الدنيا فاتّخذوا العقار وفجّروا الأنهار وركبوا الخيول الفارهة واتّخذوا الوصائف الروقة[1] ، فصار ذلك عليهم عاراً وشناراً إذا ما منعتُهم ما كانوا يخوضون فيه ، وأصَرْتُهم إلى حقوقهم التي يعلمون ، فينقِمون ذلك ويستنكرون ويقولون : حَرَمَنا ابن أبي طالب حقوقنا ! »[2] .

فلمّا كان الغد غدا الناس لقبض حقوقهم ، فقال لعبيد الله بن أبي رافع كاتبه : ابدأ بالمهاجرين فنادِهم ، وأعط كل رجل ممّن حضر ثلاثة دنانير ، ثمّ ثنّ بالأنصار فافعل معهم مثل ذلك ، ومن حضر من الناس كلّهم الأحمر والأسود فاصنع به مثل ذلك !

فتخلّف عن هذا القسم يومئذٍ رجالٌ ، فيهم : طلحة والزبير وعبدالله بن عمر وسعيد بن العاص ومروان بن الحكم !

وكثُر ممّن أنِفَ هذا القسم كلامٌ بلغَ عليّاً ، فخطبهم ثانية فذكّر بكتاب الله وحكمه وبعهد رسول الله وسيرته ، فقال : « هذا كتاب الله بين أظهرنا ، وعهد

---

(١) اي الحسان .

(٢) أبو جعفر الاسكافي في (نقض العثمانية) ـ عنه ابن أبي الحديد / شرح نهج البلاغة ٧: ٣٧ .

رسول الله وسيرتُه فينا، لا يجهل ذلك إلا جاهل عانَدَ عن الحقّ، منكِر، قال تعالى:

﴿ يا أيها النَّاسُ إنّا خَلقناكُم من ذَكَرٍ وأُنثىٰ وجَعلناكُم شُعوباً وقبائِلَ لِتَعارَفُوا إنّ أكرَمَكُم عندَ الله أتقاكُم ﴾ ـ ثمّ صاح بأعلى صوته ـ أطيعوا الله وأطيعوا الرسول، فإن تولَّيتُم فإنَّ الله لا يحبّ الكافرين!

أتمنُّون على الله ورسوله بإسلامكم؟! **﴿ بل الله يمنُّ عليكم أن هداكم للإيمان إن كنتم صادقين ﴾**! أنا أبو الحسن، ألا إنّ هذه الدنيا التي أصبحتم تَمَنَّونها وترغبون فيها، وأصبحت تُغضِبُكم وتُرضيكم، ليست بداركم ولا منزلكم الذي خُلقتم له، فلا تغرّنّكم فقد حذّرتكموها..

فأمّا هذا الفيء فليس لأحدٍ على أحدٍ فيه أثَرَة، وقد فَرَغ الله من قسمته، فهو مال الله وأنتم عباد الله المسلمون.. وهذا كتاب الله به أقررنا وله أسلمنا، وعهدُ نبيّنا بين أظهرنا، فمن لم يرضَ به فليتولَّ كيف شاء! فإن العامل بطاعة الله والحاكم بحكم الله لا وحشة عليه»[1]!

ـ «أتأمرونِّي أن أطلب النصر بالجور فيمن وُلّيتُ عليه! والله لا أطورُ به ما سَمر سمير، وما أمَّ نَجمٌ في السماء نجما!

لو كان المال لي لسوّيتُ بينهم، فكيف وإنّما المال مالُ الله؟!»[2].

والذين كان عليّ يعبأ بأمرهم من بين الكارهين للتسوية طلحة والزبير خاصّة، فدعاهما إلى عتاب صادق وإعذار بسط فيه الحجّة وكاشفاه بما لديهما،

---

(١) ابن أبي الحديد/ شرح نهج البلاغة ٧: ٤٠.

(٢) نهج البلاغة: ١٨٣ / ١٢٦، ورواه: المدائني، وابن قتيبة وآخرون، انظر: مصادر نهج البلاغة وأسانيدة ٢: ٢٨٢.

فبعد أن ذكّرهما ببيعتهما له وهو كاره، قال: ما دعاكما بعد إلى ما أرى؟ ماالذي كرهتما من أمري حتى رأيتما خلافي؟!

قالا: «أعطيناك بيعتنا على أن لا تقضي الأُمور ولا تقطعها دوننا، وأن تستشيرنا في كلّ أمر ولا تستبدّ بذلك علينا..

إنّك جعلت حقّنا كحقِّ غيرنا وسوّيت بيننا وبين من لا يماثلنا في ما أفاء الله علينا بأسيافنا ورماحنا.. ولنا من الفضل على غيرنا ما قد علمت، فأنت تقسم القَسْم وتقطع الأمر، وتُمضي الحكم بغير مشاورتنا ولا علمنا.

فقال: أمّا ما ذكرتما من الاستشارة فوالله ما كانت لي في الولاية رغبة ولكنّكم دعوتموني إليها وجعلتموني عليها.. فلمّا أفْضَتْ إليَّ: نظرت في (كتاب الله) و(سنّة رسوله) فأمضيتُ ما دلاّني عليه واتّبعتُه، ولم أحتج إلى آرائكما فيه ولا رأي غيركما.. ولا وقع حكم جهلته فأستشيركما وإخواني من المسلمين، ولو كان ذلك لم أرغب عنكما ولا عن غيركما.

وأمّا ما ذكرتماه من الأُسوة فإنّ ذلك أمرٌ لم أحكم أنا فيه برأيي، ولا وَلِيتُهُ هوىً منّي، بل وجدتُ أنا وأنتما ما جاء به رسول الله ﷺ قد فُرِغ مِنه فلم أحتج إليكما في ماقد فرغ الله من قَسْمِه وأمضى فيه حكمه!

رحمَ الله رجلاً رأى حقاً فأعان عليه، أو رأى جَوراً فردّه[1].

وأمّا قولكما: جعلت فيئنا سواء بيننا وبين غيرنا، فقديماً سبق إلى الإسلام قوم ونصروه بسيوفهم ورماحهم فلم يُفضّلهم رسول الله ﷺ في القَسْم،

---

(١) نهج البلاغة: ٢٢١ ـ ٢٢٣ خ/ ٢٠٥، ورواه ابن الاسكافي في (نقض العثمانية) وعنه ابن أبي الحديد/ شرح نهج البلاغة ٧: ٤٠ ـ ٤١.

ولا آثَرهم بالسبق ! والله سبحانه موفّ السابق والمجاهد يوم القيامة أعمالهم[١].

لقد أِلفوا التفاضل وارتضوه حتّى رأوه سنّة ! فرأوا الذي صنعه عليّ ماهو إلاّ اجتهاد رأي لو أُضيفت إليه آراء الكبار لازداد نضجاً !

وهذا التصوّر قد سرى بعدهم إلى جلّ الدارسين الذين وقفوا على هذه المسأله، وفاتَ المتأخّرين ما فاتَ السابقين من الوقوف على مثل حجّة الامام عليّ في أنّ هذا حكم قد فُرِغ منه في كتاب الله وسنّة نبيّه ! فاتّهم ذلك، فمازلنا نقرأ أنّ المسألة اجتهادية ! والحقّ بخلاف ذلك، فالذي نقرأه في جواب عليّ وإعذاره وحججه هو لغة القرآن والسنّة وحكم الله وحكم رسوله حتى ولو لم يصحّ منه عن عليّ حرف واحد !

يعاتبونه على هذه التسوية التي أنصفَت الضعفاء والمساكين، وقوّضت هرماً قد قوّضه الاسلام أوّل الأمر.

لقد كان قرار التسوية في حينه ثورة اجتماعية عارمة صدمت كثيراً من رجال قريش وغيرها، لقد كان هذا القرار ذاته « هو السبب الخفيّ والحقيقي لخروج مَن خرج على عليّ، ولنكوث مَن نكث بيعته، وإن توارى ذلك وراء دعوى مفتعلة اسمها دم عثمان »[٢]!

ولم تعد هذه الحقيقة خافية على أحد، وإنّما يسعى في إخفائها نفر جاهدون في (التأويل) لستر أخطاء الماضي وابتداع الأعذار، وإن أدّى ذلك، لا إلى مسخ الحقيقة فقط، بل إلى الاكتفاء برؤية (عمياء)! لا تهدي الى الصواب ولا يرتجى منها ذلك.

---

(١) شرح نهج البلاغة ٧: ٤١ ـ ٤٢.

(٢) د. أحمد صبحي / الزيدية: ٤٤.

ـ لقد التقى ذلك السبب الخفي والحقيقي لدى رجال من قادة (الجَمَل) مع الحقد الأُموي الدفين على عليّ لدى مروان والوليد بن عُقبة بن أبي مُعيط وغيرهم من حلفاء البيت الأُمويّ، مع الموقف النفسي والسياسي العتيق لدى عائشة، فتمخّضت عن هذا التلاقي معركة الجمل المنكرة، أوّل نكثٍ لبيعة! ومن وجوه كهذه! وتحت شعار زائف، وحجّة داحضة، ودعوى باطلة! فكانت أوّل مأساة حقيقية في هذا العهد، شقّت الأمّة إلى يومنا هذا، وإلى مالا يعلم مداه إلّا الله!

والذي يتحمّل وزر هذا الشقّ الكبير اليوم بعد أبطاله الأوائل هم الدارسون الذين جهدوا في اختلاق الأعذار وتزييف الحقائق، حتى اختلط بالحق الأبلج باطلٌ كثير، فاضطربت بينهما الأتباع «حقٌّ وباطلٌ، ولكلٍّ أهل» كما قال عليّ في هذه المأساة نفسها!

جماعة من الدارسين، مؤرّخون وفقهاء ومتكلّمون، ارتضوا لأنفسهم أن يقولوا: «إنّ طلحة والزبير وعائشة قد خرجوا لطلب الإصلاح بين المسلمين»! ارتضوا أن يقولوا هذا دون أن يعبأوا بما سيعود به هذا الكلام على سمعتهم كعلماء، وما سيخلّفه لهم من صورة في أذهان قرّاء لم يستهينوا بعقولهم إلى هذا القدر! فمتى قامت في البصرة فتنة ليخرج هؤلاء إلى هناك لإخمادها ؟!

ومتى كان طلب الاصلاح بتجييش الجيوش تمرّداً على الخليفة وتحدّيا له ؟!

ومتى كان طلب الاصلاح باقتحام المدن وقهر أهلها وقتل بعضهم وأسر آخرين وانتهاب بيت المال، كما فعله الناكثون في البصرة عند قدومهم عليها، وزادوا على ذلك غدرهم بوالي البصرة الصحابي عثمان بن حنيف وأخذه والتمثيل به حيّاً بنتف لحيته وجفون عينيه، بأمر القادة طلحة والزبير

وعائشة[١]، متى كانت هذه سيماء الاصلاح ؟!

أي طلب للإصلاح يكون بهذه الطريقة، وراء الخليفة وقهراً له ؟!

أيّ إصلاح والزبير القائد يشهد على نفسه بأنّه خرج مقاتلاً لعلي وإنّه لَظالمٌ له، فينقلب راجعاً نادماً !!

ذلك حين دعاه عليّ عليه السلام قبل التحام الحرب وذكّره بنذير النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، قال له: أتذكر يوم مررتَ مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بني غنم فنظر إليّ فضحك وضحكتُ إليه، فقلتَ له: لا يدع ابن أبي طالب زَهْوَه ! فقال لك: «ليس به زَهْوٌ، لَتُقاتِلَنّه وأنت ظالمٌ له» ؟

فقال الزبير عندها: اللهم نعم، ولو ذكرتُ ما سرتُ مسيري هذا، والله لا أُقاتلك أبداً[٢].

فلو كان يعلم أنّه قد خرج للإصلاح ولم ينوِ القتال، فلِمَ يقول ذلك ؟ لماذا لم يقل خرجت مصلحاً لا مقاتلاً ؟ هذا ولم تنشب الحرب بينه وبين عليّ بعد !

هذا كلّه يغفلونه ويتركونه وراءهم بحثاً عن العذر والتبرير ولو كان تكذيباً لحديث النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ولشهادة الزبير على نفسه !

ومثل هذا يقال في المكابرة الصريحة إزاء حديث الحوأب والسيّدة عائشة ! لقد ذكّرتها الحديث أصوات الكلاب التي نُبِّأت بها، فبينا هم سائرون نحو البصرة

---

(١) انظر: الكامل في التاريخ ٣: ٢١٥، سير أعلام النبلاء ٢: ٣٢٢، تاريخ ابن خلدون ٢: ٦١٠، الامامة والسياسة: ٦٩، تاريخ اليعقوبي ٢: ١٨١.

(٢) تاريخ الطبري ٥: ٢٠٠ الأخبار الطوال: ١٤٧ ـ ١٤٨، الكامل في التاريخ ٣: ٢٤٠، البداية والنهاية ٦: ٢٣٨، تهذيب تاريخ دمشق ٥: ٣٦٧ ـ ٣٦٨، والحديث اخرجه: الحاكم المستدرك ٣: ٣٦٦ ـ ٣٦٧، والبيهقي / دلائل النبوّة ٦: ٤١٤.

وقد مرّوا بماء إذ نبحتهم كلابه في هدأة الليل، فقدح في ذهنها أمر كان قد تراكمت عليه هموم وأحداث، فقالت : ماهذا الماء ؟!

قالوا : ماء الحوأب.

قالت : إنّا لله وإنّا إليه راجعون! هذا الماء الذي قال لي رسول الله ﷺ : «لا تكوني التي تنبحك كلاب الحوأب» ثمّ صرخت بهم : ردّوني، ردّوني!!

فلِمَ هذا الفزع والندم لو كان السير إلى إصلاح وصلاح ؟!

لكن صحبها (المصلحون) وقد سمعوها تُحدّث بذلك عن رسول الله ﷺ، أيّ خشوع سيخشعون! وأيّ عودة سيعودون!! لقد أتوا لها بأربعين رجلاً يشهدون لها أنّ هذا ليس بماء الحوأب! هكذا صدّقوا قول النبيّ! في شهادة زور ثبت أنّها أوّل شهادة زور علنية في الاسلام!

وكان بين الذين أقسموا زوراً عبد الله بن الزبير!!

وحديث الحوأب هذا حديث صحيح، رواه أحمد وأبو يعلى والبزّار وصحّحه، وابن حِبّان والحاكم على شرط الصحيح، وصححه ابن كثير وغيرهم كثير[1]، فلا يُجدي صراخ ابن العربي، أو محب الدين الخطيب في التكذيب وهو يقول بلا بينة ولا برهان صدق : لم تقُل عائشة! ولم يقل النبي ﷺ[2]!

---

(١) مسند أحمد ٦: ٥٢، ٩٧، مسند أبي يعلى ٨: ٢٨٢ ح / ٥١٢، المستدرك ٣: ١١٩ ـ ١٢٠، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١٣: ٤٥، دلائل النبوّة ٦: ٤١٠، البداية والنهاية ٦: ٢١٧، ٢١٨، الخصائص الكبرى ٢: ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

(٢) ابن العربي / العواصم من القواصم : ١٥٢، ١٦٢ ـ ١٦٣ مع تعليقات محب الدين الخطيب.

وقصّة الحوأب هذه مما أجمع عليه المؤرّخون بلا شذوذ ولا نكران[١]، بعد ما رأيت من توافق أصحاب الحديث، ولكن لما عزّ عليه التأويل، فلا مفرّ من التكذيب!!

ومرّة أُخرى مع رحلة الإصلاح وحوارات رجالها:

ـ في طريقهم إلى البصرة لقيهم سعيد بن العاص الأُموي، فقال لمروان بن الحكم: أين تذهبون وتتركون ثأركم على أعجاز الإبل وراءكم؟ ـ يعني عائشة وطلحة والزبير ـ اقتلوهم ثمّ ارجعوا إلى منازلكم[٢]!

ـ وفي البصرة، وقد حضرتهم الصلاة، تنازع طلحة والزبير، وجذب كلّ واحد منهما صاحبه حتّى فات وقتها، فصاح الناس: الصلاة الصلاة يا أصحاب محمد! فقالت عائشة: يصلّي محمد بن طلحة يوماً، وعبدالله بن الزبير يوماً[٣]!!

إنّها مسيرة تجمّعت فيها تلك العناصر الثلاثة ـ أَنَفَة طلحة والزبير، وحقد بني أُميّة، ونزعة عائشة ـ وتجدّد تظاهر قريش ضدّ الهاشميين بعد وفاة الرسول، ولكن بعد أن بايعوا لعليّ هذه المرّة ومضوا على طاعته إماماً وخليفةً نحو أربعة أشهر!

فنكثوا بيعتهم «ولم يُصْغِ طلحة والزبير لنُصح الناصحين، ولم يرعيا حرمةً

---

(١) تاريخ الطبري ٤: ٤٥٧، الكامل في التاريخ ٣: ٢١٠، الفتوح ١: ٤٦٠، تاريخ اليعقوبي ٢: ١٨١، الامامة والسياسة ١: ٦٣، تاريخ ابن الوردي ١: ٢٠٨، البداية والنهاية ٦: ٢١٧ ـ ٢١٨، شرح نهج البلاغة ٦: ٢٢٥.

(٢) الكامل في التاريخ ٣: ٢٠٩، تاريخ ابن خلدون ٢: ٦٠٨، الامامة والسياسة ١: ٦٣.

(٣) الطبقات الكبرى ٥: ٥٤، تاريخ اليعقوبي ٢: ١٨١.

لوحدة المسلمين التي كانت تتمزّق شرّ ممزّق ! بل لم يكن لنصيحة أُمّ سَلَمة أيَّ أثر في نفس عائشة ! »[١].

ـ أمّا دعوى الطلب بدم عثمان فأشدّ من كلّ الدعاوى تهافتاً ، لقد « نصح عليٌّ الذين طالبوا بدم عثمان أن يتريّثوا ، حتّى إذا هدأت النفوس وعاد الأمن إلى نصابه أجرى الحقّ مجراه »[٢].

قال لهم : « يا إخوتاه ! إنّي لست أجهل ما تعلمون ، ولكن كيف لي بقوّة والقوم المجلبون على حدّ شوكتهم ، يملوكننا ولا نملكهم ! وها هم هؤلاء قد ثارت معهم عبدانكم والتفّت إليهم أعرابكم ، وهم خلالكم يسومونكم ماشاؤوا !

وهل ترون موضعاً لقدرة على شيء تريدونه ؟

إنّ هذا الأمر أمر جاهلية ، وإنّ لهؤلاء القوم مادّة ، إنّ الناس من هذا الأمر إذا حُرِّكَ على أُمور : فرقة ترى ما ترون ، وفرقة ترى مالا ترون ، وفرقة لا ترى هذا ولا ذاك !

فاصبروا حتّى يهدأ الناسُ وتقع القلوبُ مواقعها ، وتؤخذ الحقوق مُسْمَحَةً ، فاهدؤوا عنّي وانظروا ماذا يأتيكم به أمري ، ولا تفعلوا فِعلةً تُضعضع قوّةً ..

وسأُمسكُ الأمر ما استمسك ، وإذا لم أجد بُدّاً فآخِر الدواء الكيّ »[٣].

ثمّ هؤلاء الطالبون بدم عثمان اليوم ، كانوا بالأمس فِرقاً ؛ فرقة حرّضت

---

(١) د . حسن ابراهيم حسن / تاريخ الاسلام ١: ٣٦٥ .

(٢) د . حسن ابراهيم حسن / تاريخ الاسلام ١: ٣٦٤ .

(٣) نهج البلاغة: ٢٤٣ خ / ١٦٨ ، تاريخ الطبري: أحداث سنة ٣٥ ، الكامل في التاريخ ٣: ١٩٥ ـ ١٩٦ .

صراحة على قتله، وعلى رأسهم عائشة وطلحة.. وفرقة حرّكت الناس عليه وأثارتهم ضدّه، وعلى رأسهم الزبير وعمرو بن العاص.. وفرقة كانت سبباً مباشراً في إفساد أمره ونقمة الناس عليه، وهم أُمراؤه وذووه من بني أُميّة: مروان ومعاوية وابن سرح وابن عامر وأصحابهم، ثمّ تفرّد معاوية بموقف آخر وهو خذلان عثمان والتباطؤ في نصرته ورفع الحصار عنه، وقد كان في طاعته أهل الشام كلّهم!! هؤلاء هم الذين أظهروا الطلب بدم عثمان!!

،، وقد تقدّم آنفاً قول سعيد بن العاص الأُموي وهو يحمّل طلحة والزبير وعائشة دم عثمان بالكامل[1]!

،، ومروان بن الحكم يرمي طلحة بسهم وهو يقاتل معه يوم الجمل ضد عليّ! يرميه فيرديه فيقول: لا أطلب بثأري بعد اليوم[2]!!

هذه هي حقيقة مسيرة الجمل، لا شيء من سيماء الاصلاح، ولا شبهة حقّ في الطلب بدم عثمان!

تلك طائفة خرجت على الأُمّة، وعلى الامام العادل، ونكثت بيعةً عقدتها له، فسمّوا لأجل ذلك: (الناكثون).

أُولئك هم الناكثون..

فلم يكن (الناكثون) فرقة جديدة تمتاز بأُطروحة جديدة في الامامة وفي المعرفة ومصادر التشريع، إنّما كانت تعبيراً جديداً عن موقف قريش الأوّل منذ

---

(١) الطبقات الكبرى ٥: ٥٤، تاريخ اليعقوبي ٢: ١٨١.

(٢) تاريخ خليفة بن خياط ١٣٥ ـ ١٣٩، سير أعلام النبلاء ١: ٣٦ ترجمة طلحة، وصحّحه ابن حجر/ الاصابة ٢: ٢٣٠.

وفاة الرسول ﷺ ، هي امتداد ومواصلة لذلك الموقف ولأُطروحة السقيفة في ظاهرها الصريح ، وفي باطنها الذي أفصح عنه عمر غير مرّة ، وأفصحت عنه الأحداث ، في انعقاد القناعة على إبعاد الخلافة عن عليّ خاصّة !

هذا عمرو بن العاص الذي قاد تلك الفتنة ضد الأنصار الذين هتفوا باسم عليّ بعد البيعة لأبي بكر ، معه الوليد بن عقبه ، وابن سرح ، هذا هو اليوم ينفث بمكنون نفسه حين بلغه مقتل عثمان ، فيقول : « أنا أبو عبدالله ! أنا قتلته وأنا بوادي السباع[1] ! إن يَلِ هذا الأمر طلحة فهو فتى العرب .. وإن يَلِهِ ابن أبي طالب فهو أكرهُ من يليه إليّ » !

فبلغه بيعة عليّ ، فاشتدّ عليه وأقام ينتظر ما يصنع الناس ، فأتاه مسير عائشة وطلحة والزبير ، فأقام ينتظر ما يصنعون ـ فأتاه الخبر بوقعة الجمل ـ ومقتل طلحة والزبير ـ فأُرتج عليه أمره[2] ..

ليقود بعد ذلك إلى فتنة عمياء يشهد فيها على نفسه بالضلالة على طول مسيرته ، ولكن هذه الضلالة كانت أحبَّ إليه من أن يليَ الخلافة عليٌّ فيُطاع !! وسيفصح عن أسباب ذلك أو بعضها في غير موضع .

والجديد الذي اكتسبتهُ الفرقة الأُولى ، تلك التي ظهرت فور وفاة النبيّ ﷺ ، أنّها اكتسبت اليوم رجلين كانا في رصيد عليّ حتّى توفّي عمر وعقدت البيعة لعثمان ، هما طلحة والزبير !

فحتّى الآن لم تظهر فرقة جديدة بالمعنى الحقيقي للفرقة ، أمّا صراعهم مع

---

(١) إذ كان يحرّض على قتله ، ويقول عن نفسه: والله إنّي كنت لألقى الراعي فأُحرّضه على عثمان ! تاريخ الطبري ٤: ٣٥٦ ـ ٣٥٧ ، ٣٦٠ ، الكامل في التاريخ ٣: ١٦٣ .

(٢) الكامل في التاريخ ٣: ٢٧٥ .

عثمان وتحريضهم عليه فهو الآخر لم يكن تعبيراً عن (فرقة) جديدة ، وإنّما نقمات ، بعضها بحقّ ، وبعضها بدوافع شخصية ومطامع شتّى ، وقد ألزم عثمان نفسه حين منح خصومه ، باختلاف مقاصدهم ، حججاً ظاهرة في مخالفته والتمرّد عليه ، من خلال سياسته مع بني أُميّة ، وسياسته المضادّة مع رجال من خيار الأصحاب ، كعمّار والمقداد وأبي ذر ، ومن خلال بعض ما أحدثه في الدين في مخالفة السنّة من غير تأويل يُعتمد ، ولا هيبة سلطان تُلجم الأفواه[١] !

فلم تكن فرقة جديدة ، إنّما هي الفرقة التي مسكت زمام الامور منذ وفاة النبيّ ﷺ ، وقد اختلّ توازنها وفقدت قرارها الحاسم تحت وطأة الغضب الجماهيري العنيف الذي قاد الأمر الى عليّ عليه السلام ، ولكن في مثل ذلك الجو المضطرب ، فلمّا استقرّ عليّ في الحكم وابتدأ يمارس أوليّات سياسته الإصلاحية ، ظهر هذا التمرّد تعبيراً عن صوت كان قد أُخمد ، لكنه مازال حيّاً !

الخطوة الثانية :

وفي خطوة أُخرى مع توزيع الثروة كانت تلك القطائع والهدايا الضخمة التي منحها عثمان بن عفّان لخاصّته من بني أُميّة ، تلك أيضاً أقسم عليّ لَينتزعنّها منهم ، ويُعيدها إلى وضعها الطبيعي الذي يعود بنفعها إلى سائر المسلمين ، فقال : « والله لو وجدته قد تُزوِّج به النساء ، ومُلِكَ به الإماء لرددتُه ، فإنّ في العدل سعة ، ومن ضاق عليه العدلُ فالجورُ عليه أضيق »[٢] !

فأبصر بنو أُميّة أموالاً جمعوها تُنتزَع لتعود ملكاً للمسلمين عامّة ، فهالهم

---

(١) انظر: العسكري / الاوائل: ١٢٣ ـ ١٣٣ ، ابن أعثم / الفتوح ٢ : ٢٢٥ ، العقد الفريد ٤ : ١٠٥ ـ ١٠٧ ، ١١٨ ـ ١٢١ ، د. حسن ابراهيم / تاريخ الاسلام ١ : ٣٥٤ ـ ٣٥٦ .

(٢) نهج البلاغة: ٥٧ خ / ١٥ ، أبو هلال العسكري / الأوائل: ١٣٩ .

ماراأوا ، وكتب عمرو بن العاص عاجلاً إلى صديقه معاوية ، يقول له : « ما كنت صانعاً فاصنع ! إذ قَشَرك ابنُ أبي طالب كلّ مالٍ تملكه كما تُقشَر من العصا لحاها » !

وهكذا التقى هذا السبب (الخفي) والحقيقي عند معاوية ، مع كلّ ما يحمله بيت أبي سفيان من بغض لعليّ وبني هاشم ، مع كلّ ما يحمله من حبّ لمنصب تربّع فيه عشرين سنة ، وطموح إلى سلطان أوسع ، فخلّف ذلك كلّه معركة صفّين !

ذلك اليوم الحاسم (صفّين) لم يولد فجأة ، إنّما مهّد له تاريخ يمتد إلى ربع قرن ، منذ ابتدأ بنو أُميّة يستعيدون بالتدريج موقعهم الذي كسبوه في الجاهلية فأزاحهم عنه الاسلام ، الاسلام الذي (أحسنوا) الاستفادة منه طريقاً إلى ملك جديد واسع مترامي الأطراف ، بدلاً من أن يُعيدوا على ضوء تعاليمه صياغة قيمهم وأرواحهم !

لكنّ أساليبهم تلك ، بما فيها من خوض في دماء بريئة ، وحدود معطّلة ، وغدر وفجور ، أصبحت تُسمّى (دهاءً) لا غير ! وبهذا (الدهاء) تحقّق على أيديهم انتكاس البناء الاجتماعي الذي بناه الاسلام ، وتحقق بناء جديد « أصبح في قمّته بنو أُميّة ، وهم من الطلقاء الذين أسلموا متأخّرين ، وفي سفحه الأنصار الذين رضوا أن تكون الخلافة في قريش ، ثمّ رضوا أن تستأثر قريش بولاية الأمصار ، وامتلاك الأرض والمال ، ولم يشاركهم في أسفل السلّم الاقتصادي إلاّ الشعوب المغلوبة من أصحاب الأقطار المفتوحة حديثاً . .

هذا هو البنيان المختلّ الذي ورثه عليّ ، فأراد أن يقوّمه ، فاستنكر عليه سادة قريش عزمه على الإصلاح ، بينما التفّ حوله الأنصار والمستضعفون في الأرض ومَن آثروا دينهم على دنياهم »[1] .

---

(١) د . أحمد محمود صبحي / الزيدية: ٤٦ .

طبقات المجتمع :

الركن الأشمل والأوسع في المشروع الحضاري الذي قدّمه عليّ عليه السلام ، ذلك الركن الذي استوعب المجتمع في جميع طبقاته وأصنافه ، ووضع البرنامج الحضاري الاسلامي الخاص بكل طبقة ، والجامع لسائر الطبقات والأصناف في بناء اجتماعي متكامل ومتكافىء .

وقد نجد تفصيلاً واسعاً عن ذلك المشروع في ما تضمّنه عهده الذي كتبه لمالك الأشتر حين ولّاه مصر ، وهو في غاية الدقّة والشمول ، أمّا أعمدته ففي قوله :

« إعلم أنّ الرعيّة طبقات ، لا يصلُح بعضها إلّا ببعض ، ولا غِنى ببعضها عن بعض :

فمنها (جنود الله) ، ومنها (كتّاب العامة والخاصة) ، ومنها (قُضاة العدل) ، ومنها (عمّال الإنصاف والرفق) ، ومنها (أهل الجزية والخراج من أهل الذمّة ومسلمة الناس) ، ومنها (التجّار وأهل الصناعات) ، ومنها (الطبقة السفلى من ذوي الحاجة والمسكنة) .

وكلّاً قد سمّى الله سهمه ، ووضع على حدّه فريضته في كتابه أو سنّة نبيّه صلى الله عليه وآله وسلم عهداً منه عندنا محفوظا :

فالجنود : بإذن الله حصون الرعية ، وزين الولاة ، وعزّ الدين ، وسبل الأمن ، وليست تقوم الرعية إلاّ بهم .

ثمّ لا قوام للجنود إلاّ بما يُخرجُ الله لهم من الخراج ..

ثمّ لا قوام لهذين الصنفين إلاّ بالصنف الثالث من القُضاة والعمّال والكتّاب ، لِما يُحكِمونَ من المعاقِد ويجمعون من المنافع ويؤتمنون عليه من خواص الأُمور وعوامّها .

ولا قوام لهم جميعاً إلاّ بالتجّار وذوي الصناعات ...

ثمّ الطبقة السفلى من أهل الحاجة والمسكنة الذين يحقّ رِفدهم ومعونتهم ..

ولكلٍّ على الوالي حقٌّ بقدر ما يُصلِحُه .. »[١] .

ولكلّ واحدة من هذه الشُعَب تفصيل يطول ذكره ، ولم يأت القانون المدني الحديث بأتمّ منه ولا بمزيد عليه ، لكن ثمّة « إطار من الحنان الانساني العميق يحيط به الإمامُ دستورَه في المجتمع ، ولا تحيط الأمم المتّحدة وثيقتها بمثله »[٢] .

ومنه تعلّم الناس الآداب والقضايا والأحكام والسياسة[٣] . ففيه : نظام الادارة ، ونظام القضاء ، ونظام السياسة ، ونظام العدالة ، ونظام التضامن الاجتماعي ، ونظام عمارة الأرض ، وأُصول العمران ، وعزّ الدولة وهيبتها ، وأمن الناس وسعادتها[٤] .

---

(١) نهج البلاغة : ٤٢٧ ـ ٤٤٥/ الكتاب ٥٣ ، وانظر: مصادر نهج البلاغة وأسانيده ٣ : ٤٢٤ ـ ٤٣١ .

(٢) جورج جرداق / الامام علي صوت العدالة الانسانية .

(٣) ابن أبي الحديد / شرح نهج البلاغة .

(٤) لهذا الكتاب شروح عديدة مفردة لعلّ أهمّها: (الراعي والرعية) للمحامي توفيق الفكيكي .

الاصلاح السياسي

السياسة الشرعية :

من هو الحاكم ، ماذا له ، وماذا عليه ؟ ما هي فلسفة الحكم ؟

من هو عليّ الحاكم ، وما هي صلته بالأمّة ؟

مادّة مُحكمة للدستور الاسلامي في السياسة الشرعية يضعها عليّ عليه السلام على الملأ مفصّلاً :

« ـ قد جعل الله لي عليكم حقاً بولاية أمركم .. ولكم عليّ من الحق مثلُ الذي لي عليكم .. جعل سبحانه من حقوقه حقوقاً افترضها لبعض الناس على بعض ، فجعلها تتكافأ في وجوهها :

ـ وأعظم ما افترض سبحانه من تلك الحقوق : حقّ الوالي على الرعـية ، وحق الرعية على الوالي .. فريضةً فرضها الله سبحانه لكلٍّ على كلٍّ ، فجعلها : نظاماً لأُلفتهم ، وعزّاً لدينهم .

ـ فليست تصلح الرعية إلا بصلاح الولاة ، ولا تصلح الولاة إلاّ باستقامة الرعيّة : فإذا أدّت الرعية إلى الوالي حقّه ، وأدّى الوالي إليها حقّها عزَّ الحقُ بينهم وقامت مناهجُ الدين واعتدلت معالم العدل ، وجرت على أَذْلالها السُنَن ، فصَلُحَ

بذلك الزمان، وطُمِعَ في بقاء الدولة، ويئست مطامع الأعداء.

وإذا غلبت الرعيّة واليها، وأجحف الوالي برعيّته، اختلفت هنالك الكلمة، وظهرت معالم الجَور، وكثُر الإدغالُ في الدين، وتُركت محاجُّ السنن فعُمل بالهوى وعُطّلت الأحكام وكثرت علل النفوس. فلا يُستَوحَشُ لعظيم حقٍّ عُطِّل! ولا لعظيم باطلٍ فُعل!

فهنالك تذلُّ الأبرار! وتعِزُّ الأشرار!

فعليكم بالتناصح في ذلك وحُسن التعاون عليه، فليس أحدٌ ـ وإن اشتدّ على رضاء الله حرصه وطال في العمل اجتهاده ـ ببالغٍ حقيقةَ ما اللهُ أهله من الطاعة له..

وليس امرؤٌ ـ وإن عظُمتْ في الحق منزلته وتقدّمت في الدين فضيلته ـ بفوق أن يعان على ما حمّله الله من حقّه.

ولا امرؤٌ ـ وإن صغّرته النفوس واقتحمته العيون ـ بدون أن يعين على ذلك أو يعان عليه».

عليّ الحاكم:

ـ فلا تكلّموني بما تُكلّم به الجبابرة.. ولا تتحفّظوا منّي بما يُتَحفّظُ به عند أهل البادرة! ولا تخالطوني بالمصانعة!

ـ ولا تظنّوا بيَ استثقالاً في حقٍّ قيل لي، ولا التماسَ إعظامٍ لنفسي، فإنّه من استثقل الحقَّ أن يقال له، أو العدل أن يُعرضَ عليه كان العملُ بهما أثقَل عليه..

ـ فلا تكفّوا عن مقالةٍ بحقٍ، أو مشورةٍ بعَدل..

فإنّي لستُ في نفسي بِفَوق أن أُخطِئَ ، ولا آمَنُ ذلك من فعلي إلاّ أن يكفِيَ اللهُ من نفسي ما هو أملَكُ به منّي ، فإنّما أنا وأنتم عبيدٌ مملوكون لربٍّ لا ربّ غيرهُ ، يملك منّا ما لا نملكُ من أنفسنا »[١].

الواقع الجديد :

حين جاء قرار عليّ باستبدال الولاة مبكّراً ، كان وراءه تلك الدوافع الدينية والاجتماعية ، فانتخب رجالاً « من الذين أُبعِدوا في عهد سابقيه دون سبب ، إلّا أن يكون : السبق إلى الاسلام أو القرابة لرسول الله سبباً يحجب المرء عن الولاية ! »[٢].

وحين عزل ولاةً فإنّما عزَلَ من ضجّت الأُمّة من سيّئاتهم؛ رجلاً سمّاه القرآن فاسقاً ، كالوليد بن عقبة بن أبي معيط[٣] ، المجلود حدّاً في الخمر ، ورجلاً مرتدّاً أمر رسول الله ﷺ بقتله ولو وجدوه معلقاً بأستار الكعبة ، كعبدالله بن سعد بن أبي سرح الذي انتفضت عليه مصر أيضاً ، ورجلاً بلا علم ولا سابقة ولا ورع ، كعبد الله بن عامر؛ ورجلاً متجبّراً ، كمعاوية !

أمّا الذين انتخبهم عليّ بدائل عن هؤلاء ، فهم : قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري المؤتمن عند رسول الله ﷺ ، والأنصاريان الجليلان المجاهدان سهل ابن حنيف ، وعثمان بن حنيف .

فكان هؤلاء الأجلّاء من الأنصار بدائل عن ابن أبي سرح وابن عامر

---

(١) نهج البلاغة: ٣٣٥ خ / ٢١٦ ، الكافي ٨: ٣٥٢ .
(٢) د . أحمد محمود صبحي / الزيدية: ٤٦ ـ ٤٧ .
(٣) انظر : أسباب النزول : ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ، ٢٦١ .

ومعاوية، على مصر والبصرة والشام[١]. وجعل عُبيد الله بن عباس علىٰ اليمن، وقُثَم بن عباس علىٰ مكّة. ولم تكن ثمّة عقبة دون استبدال أحد من الولاة، خَلا معاوية في الشام، ولا كان أحد من الولاة أولى بالخلع منه!

إنّه الوالي الذي كاد ينفرد بسلطانه، فعزّز وجوده السياسي بنشاط ثقافي واسع عمّم من خلاله في البلاد ديناً مقلوباً ومشوّهاً، جعل أهل الشام لا يعرفون من الدين إلّا ما يُعرّفهم، ولا يعرفون لرسول الله ﷺ قرابة يرثونه إلّا بني أُميّة! ولا يعرفون للمهاجرين والأنصار ذكراً ولا فضلاً[٢]!

وهو لأجل أن يحبك مشروعه هذا فقد مكر وعمل على أن لا يُبقي في بلاد الشام صحابياً يردّ عليه ويبيّن للناس انحرافه، فأخرج أباذر في قصّته المشهورة، وأخرج عبادة بن الصامت لأنّه أنكر عليه إباحته الخمرة[٣]! وكثير غير هذا تمهيداً لسلطان أوسع يرتقبه.

لقد كان معاوية في سياسته تلك أشدَّ على الإسلام وأضرّ به من غيره، ذلك حين نرى الاسلام كما أراده الله تعالى: ديناً، ومنهاجاً للحياة، ودستوراً خالداً، وميزاناً للأعمال، وضابطاً للأخلاق والقيم، وليس كما يراه العاذرون والمستشرقون والمغالون: إمبراطوريةً وفتوحاً عسكريةً وتمدّداً على الأرض قبل كلّ شيء، ولأجله يبيحون كلّ خروج على ثوابت الشريعة، وكلّ تمرّد على مبادئ الإسلام.

---

(١) الأخبار الطوال: ١٤١.

(٢) انظر: الامامة والسياسة: ٤٦، سير أعلام النبلاء ٣: ١٢٨، الموفقيات: ٣٨٨ ح / ٢٥٨، النزاع والتخاصم فيما بين بني أُمية وبني هاشم: ٦٨.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢: ٩ ـ ١٠.

إنّ معاوية في ميزان الشريعة وميزان الأخلاق والعدالة أولى بالإعفاء من منصبه ليوضع حيث يضعه الإسلام، واحداً من المسلمين الذين نطقوا بالشهادتين، له ما لهم وعليه ما عليهم، وربما أعيد له نصيبه من سهم المؤلّفة قلوبهم، وربّما تألّفه الخليفة بنحوٍ آخر كأن يبعثه على سرية من السرايا، أو على جباية صدقات قبيلة من القبائل وفق ضوابط يحدّدها له، كما كان النبيّ ﷺ يصنع مع بعضهم أحياناً.

ومعاوية يعرف ذلك جيداً، ويعلم أنّ عليّاً عليه السلام سوف لا ينظر إلى (القرابة) و(الدهاء) قبل أن ينظر إلى الاستقامة والعدل وإحياء السنّة وإماتة البدعة، ولأجل ذلك فقط تحصّن معاوية من عليّ على الفور وراء شعاره الكاذب «الطلب بدم عثمان»! حتى إذا تغلّب واستقرّ أمْرُه ترك ذكر عثمان ودم عثمان بالكامل، وأخذ يتتبّع أصحاب عليّ وشيعته، تقتيلاً وتشريداً وحرماناً من العطاء!! نسيَ بالكامل قَتَلَة عثمان والطلب بثأره[١]، ونسيَ معه العاذرون فلم يعرضوه على المحكّ، ولا أثاروا أمام مسيرته سؤالاً جديراً أن يُثار!

«دم عثمان» شعار كاذب أوّل من سخر منه حليف معاوية وقَسيمه عمرو بن العاص، حين قال له: واسوأتاه! إنّ أحقّ الناس أن لا يذكر عثمان لا أنا ولا أنت!

قال معاوية: ولمَ ويحك؟!

قال: أما أنت فخذلتَه ومعك أهل الشام! وأمّا أنا فتركتُه عياناً وهربتُ إلى فلسطين!!

وقال له: أما والله إن قاتَلنا معك نطلب بدم الخليفة إنّ في النفس ما فيها، حيث

---

(١) انظر: البداية والنهاية ٨: ١٤١.

نقاتل مَن تعلم سابقته وفضله وقرابته، ولكنّنا أردنا هذه الدنيا[١]!

أو قال: يا معاوية قد أحرقتَ كبدي بقصصك! أترى إنْ خالفنا علياً لفضلٍ منّا عليه؟ لا والله، إن هي إلاّ الدنيا نتكالب عليها! أما والله، لتَقطعنَّ لي من دنياك أو لأُنابذنّك! فأعطاه معاوية مصر[٢].

لكنّ معاوية لم يكن يعنيه صدق الدعوى أو كذبها، إنّها فَعلتْ فعلها في أهل الشام فكانوا له أطوع جند باعوا أنفسهم ودينهم دونه!

على مثل ذلك تحالفوا، فتمرّدوا وأعدّوا العدّة لمحاربة الخليفة الامام عليّ، فحاربوه في معركة صفّين الشهيرة فخرجوا بذلك لا على عليّ الخليفة فقط، بل خرجوا على عليّ المحفوف بنصوص النبيّ التي جعلته فيصلاً بين الايمان والنفاق، فيصلاً بين أولياء الله وأعداء الله: ـ «إنّه وليّ كلّ مؤمن بعدي».

ـ «من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللهم والِ من والاه، وعادِ من عاداه».

ـ «لا يحبّك إلاّ مؤمن، ولا يبغضك إلاّ منافق».

فكانت رايات معاوية هي رايات النفاق يحملها أعداء الله، لتقاتل رايات الايمان التي يحملها أولياء الله.

فمن هنا قال عمّار بن ياسر «الذي لا يفارق الحقّ» لمّا نظر إلى راية

---

(١) انظر قصّتها في تاريخ الطبري ٤: ٥٦٠ ـ ٥٦١، الكامل في التاريخ ٣: ٢٧٥ ـ ٢٧٦، المنتظم ٥: ١٠٠، سير أعلام النبلاء ٣: ٧٢، تاريخ اليعقوبي ٢: ١٨٤ ـ ١٨٦، تاريخ ابن خلدون ٢: ٦٢٥، وقعة صفّين: ٣٤ ـ ٣٩، شرح نهج البلاغة ٢: ٦٢ ـ ٦٦، أحداث التاريخ الاسلامي ج١ / م ١: ٥٨ ـ ٥٩.

(٢) الذهبي / سير أعلام النبلاء ٣: ٧٢، وتاريخ الاسلام ـ عهد معاوية: ٩٣ وانظر فيه ص ٩٤ ـ ٩٥ حديث ابن عباس في كشف ما كان عليه من بُعد قَصيّ عن الدين!

معاوية، قال: لقد قاتلتُ هذه الراية مع رسول الله ثلاث مرّات، وهذه الرابعة[١]!!

أُولئك هم القاسطون..

لقد خرجوا على الأُمّة كلّها، أضلّوا شطرها ثمّ ساقوه ليقاتل شطرها الآخر، فأحدثوا في هذه الأُمّة شقّاً لم يُرتَق حتّى يومنا هذا، وليس في المنظور إمكان رتقه!

ذلك كان هو المنعطف الأكثر خطورة في تاريخ الاسلام، وتلك كانت « هي نقطة الانكسار في منحنى التطوّر التاريخي، وهي لحظة انقلاب القيم داخل حضارة معيّنة »[٢].

الجمل وصفّين ـ وحدة المنطلق والهدف:

ثمّة وثائق صادقة تركها زعماء الانشقاقين تثبت وحدتهما في المنطلق وفي الغاية أيضاً، فقد جمعهما معاً كراهة خلافة عليّ، وكراهة التسوية بينهم وبين غيرهم، مع ما تجمّع فيهم من طموح غذّته السنوات الأخيرة من خلافة عثمان بشكل أكثر وضوحها:

ـ عمرو بن العاص: حين استشار ولديه، أيكون مع عليّ أم مع معاوية، فقال له عبد الله: إن كنت لابدّ فاعلاً فإلى عليّ، قال عمرو: ثكلتك أُمّك! إنّي إن أتيتُه قال لي: إنّما أنت رجل من المسلمين! وإن أتيتُ معاوية خلطني بنفسه

---

(١) الكامل في التاريخ ٣: ٣٠٩.

(٢) مالك بن نبي / وجهة العالم الاسلامي: ٣٦.

وشركني في أمره ! فأتى معاوية[١].

ـ طلحة والزبير : لما عاد سهل بن حنيف الأنصاري ـ وكان قد أرسله الامام علي أميراً على الشام ـ فأخبر عليّاً عليه‌السلام بتمرّد معاوية ، دعا عليٌّ طلحة والزبير ، فقال لهما : إنّ الأمر الذي كنتُ أُحذّركم قد وقع ، وإنّ الذي قد وقع لا يُدرك إلّا بإماتته ، وإنّها فتنة كالنار ، كلّما سُعّرت ازدادت واستثارت .

فهو إذن يدعوهما لمثل هذا الأمر ويشركهما في الرأي ، فماذا سيقولان ؟

قالا : ائذن لنا نخرج من المدينة ! فإمّا ان نكاثر وإمّا تدعنا[٢].

ـ وفي المدينة أتاهما عبدالله بن عامر ، وكان والي عثمان على البصرة ، فقصدهما بعد دخوله المدينة ، فقالا له : لا مرحباً بك ولا أهلاً ! تركتَ العراق والأموال ،وأتيتالمدينة خوفاً من عليّ . .فهلاّ أقمت حتّى يكون لك بالعراق فئة ؟ !

قال : فأمّا إذا قُلتما هذا ، فلكما عليَّ مئة ألف سيف وما أردتما من المال[٣]!

هكذا ذكر ابن حبان ، أمّا الطبري وابن قتيبة فذكرا ـ كما سيأتي ـ أنّ هذا اللقاء قد تمّ في مكّة ، بعد أن قدما مكة واجتمعا عند عائشة ومعهم عبدالله بن عامر . فاللقاء والحديث ثابت ، والأرجح كونه في مكّة لاستبعاد ذهاب ابن عامر إلى المدينة .

ـ وفي مكّة : أوّل من تكلّم عائشة تدعو الى الثأر لعثمان والطلب بدمه ! هكذا تمرّداً دون رجوع إلى إمام قد تمّت له بيعة !! فكان أوّل مجيب هو عبدالله

---

(١) سير اعلام النبلاء ٣: ٧٢ .

(٢) الكامل في التاريخ ٣: ٢٠٢ .

(٣) ابن حبان / السيرة النبوية وأخبار الخلفاء: ٥٢٨ ، ابن أعثم / الفتوح ٢ : ٢٧١ .

الحضرمي وهو عامل عثمان على مكّة وقد عزله عليّ، وأجاب سائر بني أُميّة، وقدم طلحة والزبير فاجتمعا بها ومعهما عبدالله بن عامر، فتشاوروا، فقالوا: نأتِ الشام!

قال ابن عامر: قد كفاكم الشام معاوية! فأتوا البصرة فإنّ لي بها صنائعاً، ولهم في طلحة هوى!

قالوا: قبّحك الله! فوالله ما كنت بالمسالم ولا بالمحارب! فهلّا أقمت كما أقام معاوية، فنُكفى بك ثمّ نأتِ الكوفة فنسدّ على هؤلاء القوم المذاهب[١]؟!

ـ لكنّ بعضهم كان يرى غير ذلك، فقالوا: نسير إلى عليٍّ فنقاتله!

هكذا روى الطبري عن أحمد بن زهير، من حديث الزهري[٢].

ـ معاوية يخاطب الزبير، فيحالفه أو يمكر به، فيقول في كتاب بعثه إليه: «لعبد الله الزبير أمير المؤمنين، من معاوية بن أبي سفيان: سلام عليك، أما بعد، فإنّي قد بايعت لك أهل الشام، فأجابوا واستوسقوا، فدونك الكوفة والبصرة لا يسبقك إليها ابن أبي طالب، فانّه لا شيء بعد هذين المصرين، وقد بايعتُ لطلحة من بعدك، فأظهِرا الطلب بدم عثمان، وادعُوَا الناس إلى ذلك، وليكن منكما الجدّ والتشمير..»[٣].

ـ فإن صحّ هذا الكتاب فقد تحالفوا على أثره صراحةً، وإن لم يصحّ فقد كان حلفهما أمراً واقعاً كما تقدّم من دون هذا الكتاب.

---

(١) تاريخ الطبري ٤: ٤٥٠، الكامل في التاريخ ٣: ٢٠٧ ـ ٢٠٨، وانظر: السيرة النبوية لابن حبان: ٥٣٠ ـ ٥٣٢، الامامة والسياسة ١: ٥٧.

(٢) تاريخ الطبري ٤: ٤٥٢.

(٣) شرح نهج البلاغة ١: ٢٣١.

ـ ومن البصرة بعثوا الكتب إلى الأمصار ، يُحرّضون الناس على نقض البيعة ومناصرتهم في مقاتلة عليّ أو خذلانه ، بأكثر مما صنعوا مع عثمان ! وممّن كاتبوه معاوية بن أبي سفيان[١].

ـ وفي البصرة ، بعد أن غلبوا أهلها فبايعهم مَن بايعهم ، قال الزبير : ألا ألف فارسٍ أسير بهم إلى عليّ ، فإمّا بيّتُه ، وإمّا صبّحته ، لعلّي أقتله قبل أن يصلَ إلينا ! ! فلم يُجِبه أحد .

هذا حديث مولاه أبي عمرة ـ مولى الزبير ـ أخرجه الطبري عن عمر بن شبّة[٢].

فالقاسم المشترك بين الفريقين ـ الجمل وصفّين ـ هو عين الأمر الذي ظهر فور وفاة النبيّ ﷺ من « كراهة قريش » لخلافة عليّ ، وتجميعها لمحاربته ، ومحاربة أنصاره ، ولم يختلف موقف اليوم عن موقف الأمس إلاّ ببعض ظواهر طارئة ، والرجال الذين كانوا خصومه بالأمس هم خصومه اليوم ، وأنصارهم ، خلا طلحة والزبير إذ تغيّرت بهم الدنيا ، فخالطتهم تلك الروح التي خاصمت علياً وشنّت عليه الغارة وهو في بيته أوّل مرّة بعد وفاة الرسول ﷺ ، فإنّما المعارك معارك الأرواح ، لا معارك الأسماء والأجساد . .

حين خاطب عليٌّ الزبيرَ يوم الجمل ، قال له : « قد كنّا نعدّك من بني عبدالمطّلب ، حتّى بلغ ابنك ابن السوء ففرّق بيننا »[٣] !

وقُتل الزبير في تلك المعركة ، فقسم ورثته أمواله ، فكان سهم إحدى نسائه

---

(١) انظر : تاريخ الطبري ٤ : ٤٧٢ .

(٢) تاريخ الطبري ٤ : ٤٧٥ ـ ٤٧٦ ، الكامل في التاريخ ٣ : ٢٢٠ .

(٣) الكامل في التاريخ ٣ : ٢٤٠ .

(عاتكة) ثمانين ألفاً ! فإذا لم يكن له إلاّ عاتكة وأسماء أم عبدالله وعروة ، فإنّ الثمانين ألف هي نصف الثُمن ! فمن الجانبين إذن تباعدت روح الزبير عن مستقرّها الأوّل ، ومثل ذلك كانت الحال مع طلحة ، أضف إليها طموح واقعي في الخلافة لم يكن يراودهما في حالهما الأُولى .

لذا لا نجد أنفسنا الآن بإزاء فرقة جديدة ، بل نحن بإزاء ظهور جديد لما تمخّضت عنه السقيفة ، وأصداء جديدة لذلك الصوت الذي جلجل حول بيت عليّ وقد طُوِّق بالحطب : « لتخرجنَّ أو لأُحرّقنّها على من فيها » !

إذن لم يأت (الناكثون والقاسطون) بالجديد الذي يميّزهم كفرقتين جديدتين ، إنّما كانا تمثيلاً فقط عن الفرقة الأُولى التي صاغت السقيفة مبادئها الأُولى ، واستقرّت في الحكم حتّى مجيء عليّ ، كانا امتداداً للحدث الأوّل ، ولم يكونا حَدَثين جديدين .

السبئية !

الذي قيل في السبئية كالذي قيل في غيرهم: حقٌّ ، وباطل .. حقّ قليل وباطلٌ كثير !

فوجود رجل دعا بدعوة الغُلوّ في الإمام عليّ ، يقال له : عبدالله بن سبأ ، حقّ ، وليس بباطل ، فقد ثبت ذلك عن أولاد عليّ عليهم السلام بأسانيد معتبرة :

ـ فعن زين العابدين عليّ بن الحسين عليهما السلام : « إنّي ذكرت عبدالله بن سبأ فقامت كلّ شعرة في جسدي ، لقد ادّعى أمراً عظيماً ، ماله ؟ لعنه الله ! كان عليّ عليه السلام والله عبداً لله صالحا ، أخا رسول الله ، ما نال الكرامة من الله إلاّ بطاعته لله ولرسوله .. » .

ـ وعن الامام محمد الباقر عليه السلام: «إنّ عبدالله بن سبأ كان يدّعي النبوّة، ويزعُم أنّ أمير المؤمنين عليه السلام هو الله!! تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً. فبلغ ذلك أمير المؤمنين عليه السلام، فدعاه وسأله فأقرّ بذلك، وقال: نعم، أنت هو، وقد كان أُلقيَ في رُوعي أنّك أنت الله، وأنّي نبيّ!! فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: ويلك، قد سخر منك الشيطان، فارجع عن هذا ثكلتك أُمّك، وتُب. فأبى، فحبسه واستتابه ثلاثة أيّام فلم يتُب، فأحرقه بالنار».

ـ وعن الامام جعفر الصادق نحو ما تقدّم.

ـ وعنه أيضاً، قال: «لعنَ اللهُ عبدالله بن سبأ، إنّه ادّعى الربوبيّة في أمير المؤمنين عليه السلام، وكان والله أمير المؤمنين عبداً لله طائعاً، الويلُ لمن كذب علينا، وإنّ قوماً يقولون فينا مالا نقوله في أنفسنا، نبرأ إلى الله منهم، نبرأ إلى الله منهم». وروي عنه عليه السلام حديث آخر نحو هذا[1].

فالثابت في هذه الأخبار المعتبرة أُمور ثلاثة تمثّل أعمدة الظاهرة السبئية، وهي:

١ ـ إنّ عبدالله بن سبأ حقيقة، وليس بأُسطورة كما ذهب بعض المعاصرين، كطه حسين والسيد مرتضى العسكري وعلي الوردي.

٢ ـ إنّه غلا في عليّ عليه السلام فادّعى له الأُلوهية، وادّعى لنفسه النبوّة.

٣ ـ إنّ الإمام عليّ عليه السلام قد قتله حرقاً بالنار.

---

(١) انظر هذه الأحاديث في: رجال الكشي ١: ٣٢٣ / ١٧٠ ـ ١٧٤، وأخذها عنه سائر أصحاب الموسوعات الرجالية عند ترجمتهم لعبد الله بن سبأ، ولم يرد من أحدهم طعن في أسانيدها ولا في مضامينها.

الأعمدة الثلاثة :

١ ـ إنّ أول الأعمدة الثلاثة للظاهرة السبئية : وهو حقيقة وجود ابن سبأ والسبئية ، لم يعد فيه كلام بعد أن نأخذ تلك الأخبار المتقدّمة بعين الاعتبار . أمّا تجاوز هذه الأخبار المعتبرة فهو مصادرة للحقيقة بلا شكّ .

وأيضاً فقدماء المحقّقين كانوا يتعاملون مع هذه الظاهرة تعاملهم مع الوقائع الثابتة التي لانزاع في وقوعها ، فيكتفي الشيخ الطوسي ، مثلاً ، عند ذكر ابن سبأ بقوله : عبدالله بن سبأ ، الذي رجع إلى الكفر وأظهر الغلوّ[1] .

أمّا الذين ذهبوا إلى إنكار وجوده وإلى أنّه خرافة ، وأنّ حديث السبئية كلّه أُسطورة ، فإنّما خرجوا بهذا الحكم حين وقفوا على الصورة المنكرة والمهولة التي ينقلها التاريخ عن ابن سبأ والسبئيّة ، فاستنكروا مضامينها ، ثمّ وجدوا أنّ طريقها الوحيد هو الوضّاع الزنديق سيف بن عمر التميمي .

عندئذٍ ، وحين تجرّدوا عن النزعة التقليدية والعصبيّة ، رأوا أن هذا القصص الأُسطوري يصلح بحقّ مثالاً لأحاديث الزنادقة المدسوسة بمكر في تراثنا التاريخي .

والحق أنّه حين تنحصر أخبار هذه الفرقة بما نسجه فيها سيف بن عمر ونقله عنه الطبري ، فإنّ من له أدنى نظرة تحقيقية ولم يقع في أسر الأهواء والعصبيات ، فسوف لا يخرج إلاّ بذلك الحكم الذي خرجوا به : « إنّ أمر السبئيّة وصاحبهم ابن السوداء ـ ابن سبأ ـ إنّما كان متكلّفاً منحولاً قد اختُرِعَ بأَخرةَ حين كان الجدال بين الشيعة وغيرهم من الفرق الإسلامية ، أراد خصوم الشيعة أن يُدخلوا في أُصول هذا المذهب عنصراً يهودياً إمعاناً في الكيد لهم والنَيل منهم .

---

(١) رجال الطوسي: ٥١ / ٧٦.

ولو كان أمر ابن السوداء مستنداً إلى أساس من الحقّ والتاريخ الصحيح لكان من الطبيعي أن يظهر أثره في هذه الحرب المعقّدة المُعضلة التي كانت بصفّين، ولكان من الطبيعي أن يظهر أثره حين اختلف أصحاب عليّ في أمر الحكومة، ولكان من الطبيعي أن يظهر أثره في تكوين هذا الحزب الجديد الذي كان يكره الصلح وينفر منه ويُكفّر من مال إليه أو شارك فيه. فكيف نعلّل غياب ابن سبأ عن ذلك كلّه؟

أمّا أنا فلا أُعلّله إلاّ بعلّة واحدة: وهي أن ابن السوداء لم يكن إلاّ وهماً..»[١].

هذه نتيجة صادقة تماماً في حدود ما نشره سيف بن عمر عن ابن سبأ، ثمّ أخذه الطبري، لينتقل منه إلى سائر كتب التاريخ والدراسات التاريخية والمذهبية المتقدّمة والمتأخّرة، إنّها تشترك جميعاً في عنصر واحد، وهو أنّ مصدرها الوحيد، في هذه الصورة التي تنقلها وتعتمدها عن السبئية، إنّما هو سيف بن عمر.

وفوق التناقض والتهافت الظاهر في روايات سيف هذه، والذي صحّ أن يكون دليلاً لا على كذب الروايات فقط، بل على أنّ ابن سبأ نفسه ما هو إلاّ وهم اخترعه خصوم الشيعة.. فوق هذا التناقض لابدّ أن يُنظر إلى عنصر آخر أشدّ خطورة وأولى أن يعتمد بالمرتبة الأُولى في هذا الموضوع، وهو ما ثبت بلا نزاع من أن سيف بن عمر كان «زنديقاً، كذّاباً، وضّاعاً» فكيف تُعتمد أساطيره في مثل هذا الأمر الذي يقدح في الدين ويفتُّ في عضد المسلمين؟![٢]

---

(١) طه حسين / المجموعة الكاملة ٤: ٥١٨ ـ ٥١٩ باختصار يسير.

(٢) على هذين العنصرين معاً اعتمد السيد مرتضى العسكري في كتابه (عبدالله بن سبأ) فتوصّل إلى عين ما توصّل إليه طه حسين هنا ولكن بعد جهد تحقيقي واسع.

هكذا صنعت أساطير سيف بن عمر حين جعلت رجالاً من خيرة أَصحاب رسول الله ﷺ جنوداً لابن سبأ، مخدوعين بدعوته المبتدعة، وعلى رأس هؤلاء الصحابة «السبئيّين»: (أبوذر) الذي ما أظلّت الخضراء ولا أقلّت الغبراء أصدقَ لهجةٍ منه! و(عمّار) الذي أجاره الله من الشيطان على لسان رسول الله ﷺ، والذي مُلىء إيماناً إلى مُشاشه، والذي إذا اختلف الناس كان هو مع الحقّ فلا يفارقه!

ترى أكان حديث ابن السوداء من حديث الرحمن ليجد طريقه سهلاً إلى قلب عمّار؟! أم حين اختلف الناس في شأن عثمان وولاته كانت دعوة ابن السوداء هي الدعوة الحقّ، فنصرها عمّار وكان معها، وآمن بها أبوذر ودعا بها؟![1]

أم أنّ ذلك الزنديق سيف قد كذّب بكلّ أحاديث رسول الله ﷺ في هذين الصحابيّين خاصّة، تحت شعار الرواية التاريخية، فكان بهذا أفضل خادم لليهود وللزنادقة معاً، ليس في تصوير ضخامة الأثر اليهودي في تاريخ المسلمين وحسب، وإنّما في الطعن بأحاديث نبويّة صحيحة جعلت للحقّ أعلاماً ومنارات، فجاء هذا الزنديق فشوّه هذه الأعلام والمنارات!!

ولما كانت العصبية هي المتحكّمة في تدوين التاريخ والعقيدة وتفسيرهما، فقد اندفع كلّ من غلبته العصبية للتمسّك بأساطير سيف هذه تحت عنوان الذبّ عن عثمان وأُمرائه الأُمويين وعن طلحة والزبير وعائشة وأثرهم في معركة الجمل!

وهكذا تُلغي العصبية دور العقل، وأثر النقد، بل الموقف الديني المعتدل

---

(١) راجع في هذا الكتاب: الفصل الثاني من الباب الأوّل / فقرة (التاريخ في محكمة السنة).

أيضاً، نصرةً للهوى والمذهب !

ومن هنا فقط تقدّمت أساطير سيف هذه رغم العلم الأكيد بأنّه الزنديق الوحيد الذي كتب في التاريخ، وأنّه من أشهر الكذّابين والوضّاعين.. بل تعدّى الأمر إلى السكوت عن هذا المعلوم يقيناً من حاله، والتمويه بأنّه الثقة المعتَمد في التاريخ[١]!!

وكلّما أرادوا التمويه بصحّتها ووثاقة راويها، أسندوها إلى « شيخ المؤرّخين الطبري » فارتكبوا بذلك جنايات متعدّدة، إذ ضلّلوا القارىء، وشوّهوا التاريخ ومسخوا الحقيقة، وخانوا الأمانة التي وضعها الطبري نفسه في أعناقهم حين خرج من عهدة مايرويه بكلّ صراحة وألزمهم مراجعة أسانيده[٢]!

ابن سبأ في حجمه الواقعي:

ليس في شيء من مصادر التاريخ ذكر لابن سبأ والسبئية في ما أسموه (الفتنة ومقتل عثمان)، ولا في أيّام معركة الجمل، إذا استثنينا ما كتبه سيف بن عمر فأخذه عنه الطبري وابن عساكر والذهبي، ثمّ أخذ غيرهم عنهم تلك المرويات بعينها.

أما المؤرّخون الآخرون الذين سبقوا الطبري أو عاصروه، فليس لديهم ذكر لابن سبأ والسبئية، ورغم أنّهم كانوا متأخّرين عن سيف، إلاّ أنّهم لم يأخذوا عنه، ربما لمعرفتهم بدينه!

---

(١) كما صنع أحمد راتب عرموش في كتابه (الفتنة ووقعة الجمل ـ رواية سيف بن عمر الضبّي التميمي »: ٢٧، ومحب الدين الخطيب، وعنه محمد فتحي عثمان / المدخل الى التاريخ الاسلامي: ١٦٢ ـ ١٦٣.

(٢) كما في مقدّمة الطبري على تاريخه ١: ٨ وقد تقدّم في الفصل الثاني من الباب الأوّل.

فلا وجود لهذا اليهودي، المرتدّ كافراً بعد أن أظهر إسلامه، في شيء من تلك المصادر الأساسية، لا كتب الواقدي، ولا ابن سعد، ولا اليعقوبي، ولا البلاذري، ولا غيرهم!

نعم، يذكره اثنان من المؤرّخين:

الأوّل ـ ابن قتيبة: ذَكرَ السبئية، فقال: يُنسَبون الىٰ عبدالله بن سبأ، وكان أوّل مَن كفر من (الرافضة) وقال: «عليّ ربّ العالمين» فأحرقه عليٌّ وأصحابَهُ بالنار.[1]

فهذا وصف مطابق لما جاء في أحاديث أهل البيت عليهم السلام، دون أدنىٰ زيادة.

والثاني ـ البلاذري: إذ ذكره البلاذري مرّةً باسم ابن السوداء، ولكن في موضوع آخر ليس هو من قبيل الأساطير التي حاكها سيف، فذكر أنّ ابن السوداء جاء عليّاً فسأله عن أبي بكر، فردّهُ هو وأصحابه، ردّاً عنيفاً، ووبّخهم على اشتغالهم بهذا الكلام فيما كانت مصر قد سقطت بأيدي أنصار معاوية وقُتل فيها الوجوه من أنصار عليّ عليه السلام!

وليس فيه بعد ذلك ذكر صريح لابن السوداء زعيم السبئيّة هذا، أمّا الذي ذكره البلاذري باسم ابن سبأ فهو عنده عبدالله بن وهب الهمداني.

نعم، ذكر البلاذري خبراً قصيراً هو أشبه بالأحاديث الخمسة المروية عن أهل البيت عليهم السلام، قال: إنّ قوماً ارتدّوا بالكوفة فقتلهم عليّ.

من أجل هذه الصورة التي يعرضها البلاذري بعيداً عن تهويل الأساطير وتهافتها رأى طه حسين احتمال وجود ابن سبأ حقيقةً لكنّه «إن وُجد بالفعل فلم

(١) ابن قتيبة / المعارف: ٦٢٢.

يكن ذا خطر كالذي صوّره المؤرّخون وصوّروا نشاطه أيام عثمان وفي العام الأول من خلافة عليّ وإنّما هو شخص ادّخره خصوم الشيعة للشيعة وحدهم »[١].

سيف وابن سبأ :

خلاصة القول فيهما : إنّهما رجلان تزندقا ، فتلبّس الأوّل منهما ـ ابن سبأ ـ بالعَلَويّة ، فلقي حتفه هو وأصحابه على يد عليّ نفسه ، وتلبّس الثاني ـ سيف ـ بالعثمانية ، فعاش ونفقت سلعته !

ثمّ إنّ هذا الزنديق المتلبّس بالعثمانية قد بالغ في صناعة الأساطير التي تضخّم دور خصمه الألدّ ، ذلك الزنديق المتلبّس بالعلوية ، إمعاناً في الذب عن بني أُميّة ، وفي تشويه صور خصومهم من صالحي الصحابة والتابعين الذين ثاروا على الفساد الأُموي والبدع التي أحدثها أُمراء بني أُميّة ، وانتصروا للكتاب والسنّة ، ولمبادىء الاسلام وقيمه ، فلم يستثن أحداً من رؤوس الثورة على البدع المحدثة والفساد إلاّ صنّفه في (السبئية) ! أوّلهم أبوذر الغفاري ، وقد تقدّمت قصّته ، ثمّ عمار بن ياسر ، فزعم أنّ السبئية أغرته والتفّت حوله تدعوه للثورة على عثمان وتنصيب عليّ فهو وصيّ النبيّ ! وقد عرفنا من هو أبوذر ومن هو عمّار ، وماذا تريد هذه الفرية من نسبة ذلك إليهما .

ثم أعطى الآخرين سهامهم ، ليكونوا هم أيضاً رؤوساً في (السبئية) منهم : زيد بن صوحان ، وعمرو بن الحَمِق الخزاعي ، وعبدالرحمن بن عُدَيس ، ومالك الأشتر ، ومحمد بن أبي بكر ، ومحمد بن أبي حذيفة ، وصعصعة بن صوحان !

فإذا نظرت إلى حياة هؤلاء رأيتهم من رؤساء أصحاب عليّ الذين

---

(١) طه حسين / المجموعة الكاملة ٤ : ٥١٩ .

جاهدوا معه ومضى من عاش منهم بعده على طريقه في مواجهة البدع والفساد..

ثم لرأيت أنّهم جميعاً قد قُتلوا بأيدي بني أُميّة !!

فليس عبثاً ما صنعه التاريخ في حقّهم، فجعلهم رؤساء السبئيّة ومثيري الفتن، ليجعل بني أُميّة هم (أهل السنة) وأنصارها !!

هذا هو التاريخ المنكوس على رأسه..

التاريخ الذي علّم الناس أنّ معاوية وعمرو بن العاص والوليد بن عقبة وابن أبي سرح والحكم ومروان وأبا الغادية قاتل عمار، هؤلاء من الصحابة العدول الذين يجب حفظهم وإكرامهم، فيما غيّب عن الأذهان أنّ في أولئك رجال من الصحابة لا يقاس بأحدهم هؤلاء جميعاً ولا أمثالهم !

غيّب عن الناس أنّ زيد بن صوحان هو الذي أسماه النبيّ بزيد الخير وبشّره بالجنّة حيث يُقتَل في سبيل الله !

ففي حديثه ﷺ: « جُندب وما جُندب، والأقطع الخير زيد » فسئل عن ذلك فقال: « أمّا جُندب فيَضرِبُ ضربةً يكون فيها أُمّة وحده، وأمّا زيد فرجلٌ من أُمّتي تدخل الجنة يده قبل بدنِهِ » فكان عليّ عليه السلام يقول: « قال رسول الله ﷺ: من سّره ان ينظر الى مَن يسبقه بعض أعضائه إلى الجنّة فلينظر إلى زيد بن صوحان ».

فذلك زيد.. وأمّا جندب فهو (السبئي !) الآخر الذي قَتَل الساحر في مجلس الوليد بن عقبة والي الكوفة من قِبَل عثمان ![1]

وأمّا عمرو بن الحَمِق، فهو الصحابي الثائر الذي كان مع حُجر الخير يردّان

---

(١) ترجمة جندب بن كعب وزيد بن صوحان في: أُسد الغابة، والاصابة، والبداية والنهاية.

على المغيرة وزياد حين يجهر الأخيران بلعن عليّ والحسن والحسين عليهما السلام على المنبر، فأمر معاوية بالقبض عليهم وبعثهم إليه، فقُبض على حُجر فقُتل وأصحابه في مرج عذراء، وفرّ عمرو بن الحَمقِ إلى الموصل، فحبس معاوية امرأته آمنة بنت الشرّيد، ثمّ أدركوه ميتاً فاحتزّوا رأسه وأرسلوه إلى معاوية فبعث به إلى زوجته في حبسها فأُلقيَ الرأس في حجرها فارتاعت لذلك، ثمّ وضعت كفّها عليه وقبّلته وقالت: غيّبتموه عنّي طويلاً ثم أهديتموه إليَّ قتيلاً! فأهلاً بها من هدية غير قالية ولا مقلية!

غيّب عن الأذهان أن عبدالرحمن بن عُدَيس من الصحابة ومن أصحاب بيعة الرضوان! وأنّ محمد بن أبي حذيفة كان من الصحابة، إذا لم يعدّوا محمد بن أبي بكر صحابياً، وقد عدّه بعضهم، وأن مالك الاشتر هو أحد الطائفة الذين شهد لهم النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بالايمان؛ الطائفة التي شهدت وفاة أبي ذر في الربذة وتولّت الصلاة عليه ودفنه!![1]

لقد شُغلت الناس عن قراءة تراجمهم، واكتفت بما نسجه حولهم الزنديق سيف بن عمر! فغاب عنهم كلّ شيءٍ حقّ في سِيَرِهم، ولم يقِفوا أنفسهم حتّى أمام سؤال واحد يثيره الربط الوثيق بين منازلهم في الإسلام ومصارِعهم وبين ما نسجه سيف حولهم!

لقد كانوا جميعاً من رؤساء أصحاب عليّ وأنصاره، ثم ماتوا جميعاً قتلاً بالسيف الأُموي أو السمّ الأُموي، ثمّ جاء سيف ليجعلهم رؤوس السبئيّة!!

من هنا نعلم أن كلّ ما نسجه سيف حول ابن سبأ وآثاره إنّما هو أساطير أُحكمت ثمّ دُسّت في تاريخنا خدمةً للهوى الأُموي لا غير، وغفلةً ظنّ البعض

(١) انظر: ابن أعثم / الفتوح ٢: ١٥٤، ١٥٥. وتراجم الصحابة المذكورين في مصادرها.

أنّها أحفظ لعدالة الصحابة حين تنسب الفتنة ومقتل عثمان واشتعال الحرب يوم الجمل كلّها إلى ذلك اليهودي الذي أظهر الاسلام كيداً وخديعةً !

سيف حين لا يكون أمويّاً !

ينقلب المرقف من سيف وروايته بالكامل حين لا تكون روايته أُمويّة صرفة، ولا تحقّق الغرض في حفظ أشخاص بأعيانهم من الصحابة !

فحين كان سيف يصنع الأساطير التي أسقطت جملةً من الصحابة الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر، كأبي ذر وعمّار وزيد بن صوحان وعبدالرحمن بن عُدَيس ومحمد بن أبي حذيفة وعمر بن الحَمِق، كانت روايته هي المقدّمة والمعتمدة وكلّ ما سواها متروك أو مغطّىً عليه، بل يأتي الدفاع عنه وعن روايته هنا بلا تردّد، كما اعتمده محبّ الدين الخطيب صراحةً.[١]

ثمّ كان أكثر منه صراحةً: الشيخ محمد زاهد الكوثري، حين يقول: « إنّ استبعاد سعي ابن سبأ في الفتنة في عهد عثمان، بعد اعتراف جولد تسيهر اليهودي بذلك، تحزّب لليهود فوق اليهود أنفسهم ! وسيف من رجال جامع الترمذي فلا يُستغنى عن أنبائه »[٢] !

انظر قبل أن ترى الصورة الأُخرى المعكوسة، إلى سذاجة العالم المحقّق وهو يرى أنّ نشاط ابن سبأ الذي صوّره سيف هو عار على اليهود ينبغي أن ينكروه عن أنفسهم، فلمّا اعترف به اليهودي جولد تسيهر، فاعترافنا نحن به من باب أولى، لأنّ التكذيب به وإنكاره إنّما هو دفاع عن اليهود !!

---

(١) محب الدين الخطيب / حملة رسالة الاسلام، وغيره.

(٢) المقدمات الخمس والعشرين / مقدمة الكوثري على الكتاب: ٥، بواسطة أسد حيدر / الامام الصادق والمذاهب الاربعة ٣ : ٤٨٣.

ثمّ انظر إلى الكوثري في صورته الأُخرى ، كيف يقوّم دراسات أمثال جولد تسيهر ، وكيف يقوّم روايات سيف نفسه :

ذلك في قصّة خالد بن الوليد مع مالك بن نويرة ، وقد رواها سيف أيضاً ، كما رواها غيره ، لكنّ سيف حاول أن يهذّب منها كثيراً ، غير أنّ جهوده في (تهذيبها) لم تُخْفِ بشاعتها ، فلمّا وقف الشيخ الكوثري على هذه القصّة أوّلاً في ما كتبه المستشرقون من أمثال جولد تسيهر المتقدّم ، قال : « وكانت طريقة كتّاب الغرب في النيل من الإسلام طريقة الإقذاع المجرّد » !

ثمّ وقف على القصّة في سيرة ابن إسحاق ومغازي الواقدي ، فوصف رواة ابن إسحاق بالكذب ، وطعن الواقدي بأنّه غير متثبّت ، يروي عن كلّ من هبَّ ودبّ ، ويروي الأخبار الكاذبة !

ثمّ انتقل إلى كتب التاريخ الأُخرى والتي كان عمدتها تاريخ الطبري ورواية سيف ، فقال : وابن جرير الطبري عمدة أمثال ابن الأثير وأبي الفداء وابن كثير وابن الوردي ، وأنّ الطبري لم يضمن صحة ما أورده في تاريخه وتبرّأ من عهدة رواياته في التاريخ وحملها على أكتاف رواتها له .

ثمّ يقول في سيف صاحب الرواية : « وسيف بن عمر التميمي صاحب كتاب الردّة والفتوح ، يقول عنه أبو حاتم : متروك الحديث يشبه حديثه حديث الواقدي . وقال الحاكم : اتُّهم بالزندقة وهو في الرواية ساقط . وقال ابن حبّان : إنّه كان يضع الحديث ، يروي الموضوعات عن الأثبات ، اتّهم بالزندقة وضعّفه غير واحد !

قال : وراويته ـ أي الرواي عن سيف ـ شُعيب بن إبراهيم يقول عنه الذهبي : فيه جهالة . ويقول ابن عدّي : ليس بالمعروف ، وله أحاديث وأخبار فيها ما فيه تحامل على السَلَف !

ثم قال : والراوي عنه ـ أي عن شُعيب ـ السريّ بن يحيى غير موثّق ، وهو شيخ ابن جرير الطبري في رواياته عن سيف . وأمّا ما فوق سيف من الرجال فمجاهيل في الغالب »[١] !

هكذا تغيّر الموقف من سيف ورواياته هنا ! بل تغيّر الموقف من الطبري (شيخ المؤرّخين) نفسه !

هذا مع أن سيف لم ينفرد هنا في ما رواه من قصة خالد مع مالك بن نويرة ، بل شاركه غيره ممّن روى عنهم الطبري وغيره من المؤرّخين كابن إسحاق والواقدي ، أمّا هناك حيث كان يقذف قادة الاصلاح وعيون أصحاب عليّ باليهودية ، وحيث تفرّد في كلّ ما نقله من طعن فيهم ، هناك كان لا يصح الاستغناء عن روايته لأنّه من مصادر شيخ المؤرّخين الطبري ، ولأنّ له رواية في جامع الترمذي ، فلا ينقل حرف واحد عندئذٍ من ترجمته !!

عقيدة ابن سبأ :

الذي تقدّم في خمسة أحاديث عن أهل البيت عليهم السلام أنّ ابن سبأ قد غلا في عليّ عليه السلام ، وكان غلوّه أن ادّعى له الأُلوهية ، وهذا موافق لما ذكره الشهرستاني وابن حزم ،[٢] وفي بعضها أنّه ادعى لنفسه النبوّة .

لكن ثمّة عقائد نُسبت إليه هي غير تلك العقيدة ، وقد رواها الكشّي في كتابه الرجالي الذي اختصره الشيخ الطوسي ، فنسبها إلى « بعض أهل العلم » دون أن

---

(١) مقالات محمد زاهد الكوثري: ٤٥٥ ـ ٤٦٢ .

(٢) الملل والنحل ١: ١٥٥ ، الفصل في الملل والنحل ٤: ١٨٦ ، وانظر أيضاً: د . أحمد محمد أحمد جلي / دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين (الخوارج والشيعة): ١٦٤ .

يذكر رجلاً منهم أو كتاباً اعتمده، فقال: ذكر بعض أهل العلم أنّ عبدالله ابن سبأ كان يهودياً فأسلم ووالى علياً عليه السلام، وكان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون وصيّ موسى بالغلوّ، فقال في إسلامه بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عليّ عليه السلام مثل ذلك، وكان أوّل من أشهر القول بفرض إمامة عليّ، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفيه وكفّرهم. فمن هنا قال مَن خالف الشيعة: إنّ أصل التشيّع والرفض مأخوذ من اليهودية»[1].

وبإزاء هذا الخبر نرى:

١ ـ موافقة الفقرة الأولى منه إجمالاً لما ورد في الأحاديث الخمسة المتقدّمة، مع اختلاف في التفصيل، فلم تكشف هذه الرواية عن نوع الغلوّ الذي قال به ابن سبأ واكتفت بالقول إنّه غلا في عليّ وصيّ محمد كما كان في يهوديته يغلو في يوشع وصيّ موسى. أما الروايات المتقدّمة فكشفت عن ادعائه لعليّ الأُلوهية.

٢ ـ هذه الفقرة الاولى أيضاً تخالف ما استفاده البعض خطأً من أنّ غلوّه في عليّ إنّما كان بادّعاء الوصيّة، فقال إنّ علياً وصيّ محمد كما كان يوشع وصي موسى! فالذي تفيده هذه الفقرة أنّه قد غلا في علي وصيّ محمد صلى الله عليه وآله وسلم كما كان يغلو في وصيّ موسى، وهكذا ورد أيضاً في رواية الشهرستاني[2]. أمّا أنّ عليّاً وصيّ لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فشيء ثابت ومعروف لدى الصحابة، وقد تقدّم إثباته بنصوص عديدة.

أمّا نسبة القول بالوصية إلى ابن سبأ فلم يقل بها أحد سوى سيف بن عمر،

---

(١) انظر ترجمة عبدالله بن سبأ في: اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)، فرق الشيعة: ٢٢، وبعضها في الملل والنحل ١: ١٥٥.

(٢) الملل والنحل ١: ١٥٥.

وعنه أخذها الطبري ، فتناقلها التابعون له وبعض الدارسين المعاصرين وكأنّها واحدة من ثوابت التاريخ ويقينيّاته التي لا تخضع للدرس ، ناهيك عن تطرق الشك إليها !

وهذه من الأخطاء الفادحة التي وقع فيها المؤرّخون قديماً وحديثاً ، كما وقع فيها غالب من كتب في الفرق الإسلامية[١].

٣ ـ أمّا الفقرات اللاحقة فهي مطابقة تقريباً لرواية سيف بن عمر ، لم يرد منها شيء في المرويات عن أهل البيت عليهم السلام ، ولم يذكر منها البلاذري سوىٰ فقرة واحدة وهي مكاشفة مخالفي عليّ والبراءة منهم ، وليس هذا بمستبعد عنه بعد أن قال بأُلوهيّته[٢].

٤ ـ لم تُشر هذه الرواية الى ما نسبته رواية سيف بن عمر وحده إلى ابن سبأ بأنّه هو أوّل من قال بالرجعة ، فقال : إنّي لأعجب ممّن يقول برجعة عيسى ولا يقول برجعة محمّد ! وقد قال الله عزّ وجلّ : ﴿ **إنّ الذي فرض عليك القرآن لرادُّك إلى معاد** ﴾[٣].

لكنّ الظاهر جليّاً أنّ القول بالرجعة منافٍ لادّعاء الأُلوهية لعلي والنبوّة لنفسه ! كما أنّ القول برجعة نبيّنا صلى الله عليه وآله وسلم بعد وفاته قد بَدَرَ قبل ذلك من عمر بن الخطاب ، ولكن قياساً على رجعة موسى بدلاً من رجعة عيسى !

وأيّاً كان فليس في كتب التاريخ ما يعضد رواية سيف هذه ، ولا ما يبرّر

---

(١) انظر : د . محمد أبو زهرة / المذاهب الاسلامية : ٦٣ ، الشيخ محمد الخضري / تاريخ الأمم الإسلامية ـ الدولة الاموية ٢ : ٣٥ ، د . حسن إبراهيم حسن / تاريخ الاسلام ١ : ٣٩٥ .

(٢) انظر : النوبختي / فرق الشيعة : ٢٢ .

(٣) تاريخ الطبري ٤ : ٣٤٠ .

اعتمادها ، لذا فإنّ اعتمادها من قبل أساتذة في التاريخ والعقائد كان خطأً فادحاً ، وعيباً واضحاً، ما كان ينبغي أن يخالط جهوداً علميةً تتوخّىٰ الأمانة وتنشد الحقيقة .

٥ ـ والكلام نفسه ماضٍ مع الدعوى الاخرى التي تضمّنتها هذه الرواية ، في نسبة القول بوجوب إمامة عليّ عليه‌السلام إلى ابن سبأ ! إذ ليس لها مصدر غير رواية سيف نفسها .

فهذه ثلاثة تحريفات خطيرة يتناقلها الباحثون ويعتمدونها[1] ، ومصدرها الوحيد زنديق وضّاع كذّاب ، تلبّس بالعثمانية فنذر نفسه لتشويه معالم الدين ، ولم يكن ليفلح في ذلك وتحتلّ أساطيره موقع الحقائق الثابتة لو لم يناصر العثمانية والبكرية ، ويوجّه سهامه إلى معالم الدين باسم عليّ وأصحابه وأنصاره !

لقد أصبحت أُسطورته التي نسبت هذه المفاهيم الاسلامية إلى ابن سبأ والسبئية حائلاً دون النظر والتدبّر في مثل قوله تعالى : ﴿ **إنّما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلواة ويؤتون الزكاة وهم راكعون** ﴾ ، ومثل قوله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم : « إني تارك فيكم الثقلين : كتاب الله وعترتي أهل بيتي ، وإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض » .

ومثل قوله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم : « من كنت مولاه فعلي مولاه ، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه » .

أو قوله لعلي وفاطمة والحسن والحسين : « أنا حربٌ لمن حاربتم وسلمٌ لمن سالمتم » .

---

(١) انظر مثلاً: د . حسن ابراهيم حسن / تاريخ الاسلام ١: ٣٩٥، الشيخ أبو زهرة / المذاهب الاسلامية: ٦٣ ، القصيمي / الصراع بين الاسلام والوثنية : ٤٠ ـ ٤١ .

أصبحت أُسطورة سيف في ابن سبأ حائلاً دون ذلك كلّه ونظائره ، أو بديلاً عنه !!

تتمّة في عقائد السبئية :

عند أصحاب الفرق والمذاهب ، مثل ما عند سيف بن عمر ، أنّ الإمام عليّ عليه السلام لم يقتل ابن سبأ ، بل نفاه إلى المدائن ، خلافاً لما ثبت عن أهل البيت عليهم السلام وما اختاره ابن قتيبة وابن حجر العسقلاني(١).

فالذين قالوا بنفيه ذكروا جملة عقائد أظهرها بعد وفاة عليّ عليه السلام ، فقالوا : زعم أنّ عليّاً لم يَمت ، ففيه الجزء الإلهي ولا يجوز أن يستولي عليه الموت ، وأنّه في السحاب ، الرعد صوته والبرقُ تبسّمه ، وأنّه سينزل إلى الأرض فيملأها عدلاً كما ملئت جوراً.

قالوا : لمّا بلغ عبدالله بن سبأ نعي عليّ بالمدائن ، قال للذي نعاه : كذبت ، لو جئتنا بدماغه في سبعين صرّة وأقمت على قتله سبعين عدلاً لعلمنا أنّه لم يمت ولم يُقتل ، ولا يموت حتّى يملك الأرض(٢)!

وتبعه جماعة ، فقالوا بتناسخ الجزء الإلهي في الأئمّة بعد عليّ عليه السلام ، واحتجّوا لعقيدتهم بأنّ عمر بن الخطاب حين نقلوا له أن عليّاً أقام الحد على رجل في الحرم ففقأ عينه ، قال : « ماذا أقول في يد الله فقأت عيناً في حرم الله ؟ » فأطلق عمر اسم الالهية عليه لمّا عرف منه ذلك(٣)!

---

(١) ابن قتيبة / المعارف : ٦٢٢، ابن حجر / لسان الميزان ٣ : ٣٥٨ / ٤٥٨٩ .

(٢) انظر: فرق الشيعة: ٢٢ ، ٢٣ ، الملل والنحل ١: ١٥٥ ، الفرق بين الفرق: ١٧٧ ـ ١٧٨ .

(٣) الملل والنحل ١: ١٥٥ ـ ١٥٦ .

تناقض كاشف عن أوهام :

في ما نُسب إلى ابن سبأ وأتباعه بعد وفاة عليّ عليه السلام ، القول بـ (التوقّف) و(الغَيبة) و(الرجعة) قال الشهرستاني بعد ذكره قول ابن سبأ بأنّ علياً لم يمت : « وإنّما أظهر ابن سبأ هذه المقالة بعد انتقال علي عليه السلام ـ أي وفاته في سنة ٤٠ هـ ـ واجتمعت عليه جماعة ، وهم أوّل فرقة قالت بالتوقّف والغَيبة والرجعة »[١].

ـ وحين تحدّث الشهرستاني نفسه عن المعتقدين بإمامة محمد بن الحنفية ، ابن الامام عليّ عليه السلام ، المتوفّى سنة ٨١ هـ، فذكر منهم الشاعرين كُثيّر عزّة والسيد الحميري ، ذكر أنّهم يعتقدون فيه : « أنّه لم يَمُت . . .وأنّه يعود بعد الغَيبة » ثمّ قال على الفور : « وهذا أوّل حُكمٍ بالغَيبة والعودة بعد الغيبة حَكَمَ به الشيعة ، وجرى ذلك في بعض الجماعة حتّى اعتقدوه ديناً وركناً من أركان التشيّع »[٢]!

فهذه العقائد المنسوبة إلى السبئية كأول فرقة قالت بها ، تراها هنا بعينها نُسبت إلى أتباع محمد بن الحنفية كأوّل قائل بها !! (الغيبة) (الرجعة بعد الغيبة) وتُلازمها العقيدة الثالثة (التوقّف) على هذا الامام الغائب الذي سيرجع !

انظر هذا التناقض والتهافت في مصادرنا التي نقلت إلينا التاريخ الاسلامي ، وعقائد المسلمين ، لتقف الآن على يقين من تهافت الكثير من الدراسات الحديثة التي اتّخذت من هذه النقول المجرّدة عن التحقيق ديناً تدين به ، فأصدرت أحكامها بحسم وصرامة ، ولكن اعتماداً على مثل هذا الأُسّ الواهي !

والحقّ أنّي لم أجد بين الباحثين والمحقّقين صارفاً عن التحقيق دافعاً للتمسّك

---

(١) الملل والنحل ١: ١٥٥ .

(٢) الملل والنحل ١: ١٣٤ .

بمثل هذه الأقوال والدعاوى : إلاّ الروح المذهبية ! فمهما وجد الباحث كلمةً تنصر مذهبه اتّخذها عنواناً وغضّ الطرف عن كلّ ما يحيط بها من دواعي الإهمال والترك .

ومن مثل ذلك التناقض يترجّح استظهار طه حسين ، لا في إنكاره لوجود ابن سبأ ، ولكن في كونه شخص ادّخره خصوم الشيعة للشيعة وحدهم ، ولم يدّخروه لغيرهم .

ظهور آخر للسبئيّة :

ـ مع جند المختار بن أبي عبيد الثقفي ، قال الاسفرائيني : ثمّ إن المختار خدعته السبئية الغلاة من الرافضة ، فقالوا له : « أنت حجّة هذا الزمان . وحملوه على دعوة النبوّة ، فادّعاها عند خواصّه ، وزعم أنّ الوحي ينزل عليه ، وسَجعَ بعد ذلك »(١) .

لكنّ تحديده تاريخ اعتماد المختار السجع في خطبه أحدث ثغرة في هذا النقل ! فهنا يجعل ظهور السجع عند المختار قد ابتدأ بعد ادّعائه النبوّة ، وفي فترة سابقة يقول: فلمّا تمّت للمختار ولاية الكوفة والجزيرة والعراقين إلى حدود أرمينية تكهّن بعد ذلك وسَجَعَ كأسجاع الكهَنَة ، وحُكي أيضاً أنّه ادّعى نزول الوحي عليه(٢) .

فهذا يعضد النقل الأوّل ويشهد له ، لكنّه كان قبل هذا كلّه قد نقل من خُطب المختار ما يدلّ على أنّ السجَع شأنه وطريقته في الخطاب ، وليس له صلة

---

(١) الفرق بين الفرق: ٣٢ .

(٢) الفرق بين الفِرق : ٣١ .

بالتكهّن ودعوى النبوّة ، ولا دلالة فيه على وجود هاتين الخصلتين فيه ، فلمّا تحدّث الاسفرائيني في أوّل انتصار للمختار في الكوفة ، قال : واستولى المختار على الكوفة وضواحيها وقتل كلّ من كان بالكوفة من الذين قاتلوا الحسين بن عليّ بكربلاء ، ثمّ خطب الناس ، فقال في خطبته : «الحمد لله الذي وعد وليّه النصر ، وعدوّه الخُسْر ، وجعلها إلى آخر الدهر قضاءً مقضيّا ، ووعداً مأتيّا ، يا أيّها الناس قد سمعنا دعوة الداعي ، وقبلنا قول الراعي ، فكم باغ وباغية ، وقتلى في الواعية ، فهلمّوا عبادَ الله إلى بيعة الهدى ، ومجاهدة العِدى ، فإنّي أنا المسلّط على المحلّين ، والطالب بثار ابن بنت خاتم النبيّين»[1] ثمّ ذكر له في المصدر نفسه عدداً من خطبه التي قال عنها أنها كانت بعد ادّعائه النبوّة واعتياده السجع ، ولكن الحق أنّها جميعاً تشبه هذه الخطبة الأُولى له ، وليس ثمّة نَفَس جديد !

قال الاسفرائيني : ثمّ إنّ أهل الكوفة خرجوا على المختار لمّا تكهّن ، واجتمعت السبئيّة إليه مع عبيد أهل الكوفة[2] .

ـ ومرّة أُخرى يرد اسم السبئية مع المختار الثقفي ، في شعر أعشى همدان ، وفيه يذكر أمر الكرسي الذي قيل إنّ المختار اتّخذه وزعم أنّه كرسي عليّ عليه السلام وأنّه فيهم كالتابوت في بني إسرائيل ، فقال أعشى همدان :

شهدتُ عليكم أنّكم سبئيّة ... وإنّي بكم يا شرطة الشّرك عارفُ
وأقسم ما كرسيّكم بسكينةٍ ... وإن كان قد لُفّت عليه اللفائفُ[3]

ـ لكن ليس عند المسعودي في (مروج الذهب) ذكر للسبئية هنا ، بل فيه

---

(١) الفَرق بين الفِرَق : ٣١ ، والخطبة في فتوح الشام ٦/١١٣ ، ١١٤ أطول من هذه تتلوها كلمة أخرى وهما معاً على نسج من السجع حتى آخرهما .

(٢) الفَرق بين الفِرق : ٣٣ .

(٣) تاريخ الطبري ٦ : ٨٣ ، الجاحظ / الحيوان ٢ : ٢٧١ .

ذكر (الخَشَبيّة) وهم أصحاب المختار، وإنّما سمّاهم بذلك مصعب بن الزبير الذي قاتلهم فهزمهم وقتل المختار وعدة آلاف من أتباعه وجنده[١].

وعند ابن الأثير: إن الذي سمّاهم الخشبيّة هو عبدالله بن الزبير، وإنّما قيل لهم خشبية لأنّهم دخلوا مكة وبأيديهم الخشب، كراهة شهر السيوف في الحرم. وقيل: لأنّهم أخذوا الحطب الذي أعدّه ابن الزبير. وذلك حين دخلوا مكّة لإنقاذ بني هاشم من الحصار الذي ضربه عليهم ابن الزبير وقد عزم أن يحرّقهم بالنار[٢]!

إذن جاء اسم (الخشبيّة) وفقاً لنظام الغلبة، فهي تسمية فرضها الغالب القوي على المغلوب المنهزم.

ـ وليس عند الدينوري في (الاخبار الطوال) ذكر للسبئيّة هنا، رغم أنّه ذكر المختار وأيّامه بتفصيل واستيفاء[٣]، وقد ذكر فيه ما ذكره الاسفرائيني من خروج أهل الكوفة على المختار، ولكن خالفه في علّة ذلك، فقال: إنّ المختار قرّب أبناء العجم وفرض لهم ولأولادهم الاعطيات، وقرّب مجالسهم، وباعَدَ العرب وأقصاهم وحرمهم، فغضبوا من ذلك، فقالوا: هذا كذّاب يزعم أنّه يوالي بني هاشم، وإنّما هو طالب دنيا!

فاجتمعت على محاربته: كندة، والأزد، وبجيلة، والنَخَع، وخثعَم وقيس وتيم الرباب وربيعة وتميم.. وانحاز إلى المختار من قبائل العرب: همدان، وكانوا خاصّته، واجتمع إليه أبناء العجم[٤] وهذا بعينه ذكره ابن أعثم في (الفتوح)[٥]،

---

(١) مروج الذهب ٣: ١١٣.

(٢) الكامل في التاريخ ١٤: ٢٥١.

(٣) الاخبار الطوال: ٢٨٨ ـ ٣٠٨.

(٤) الأخبار الطوال: ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

(٥) ابن أعثم الكوفي/ الفتوح ٦: ١٤٥ ـ ١٤٦.

وقد فصّل في أمر المختار وسيرته أكثر بكثير من الدينوري[١]، لكنّك لا تجد لديه ذكراً لهذا الكرسي، ولا رائحةً للسبئية، بل تجد ثأراً لأهل البيت عليهم السلام ونقمةً على من قتلهم وشارك في قتلهم، نقمة ربّما أفرط فيها.

فهؤلاء إذن الذين سمّوهم بالسبئية هم عبيد أهل الكوفة، فالعبيد إشارة إلى الموالي ولو على نحو من التهكّم، وليس يبعد أن يحالفه العبيد أيضاً حين نازعه الكبراء، وتلك همدان أشدّ قبائل العرب في الكوفة نصرة لعليّ وأهل البيت عليهم السلام، وإليهم كان ينحاز الامام عليّ في حربه بصفّين، وقد أثنى عليهم كثيراً وعدّهم من خاصّة شيعته، فلا يبعد إذن أن تُلصق بهم هذه التسمية بعد أن أثبت التحقيق تهافت أسسها ومصادرها!

فليس ثمّة كهانة ولا ادّعاء نبوّة، ولا سبئيّة، ولا حتى ذكر للكرسي! ورغم أن الدينوري وابن أعثم قد ذكرا أعشى همدان وشعره في غير موضع إلّا أنّا لا نجد تلك الأبيات التي يذكرها الجاحظ والطبري عن السبئيّة والكرسي[٢].

ابن سبأ وابن السوداء!

يستمر الاضطراب في أخبار ابن سبأ والسبئيّة، حتى يبلغ أشدّه في ما يرويه الإسفرائيني عن الشعبي: «أنّ عبد الله بن السوداء كان يعين السبئية على قولها»! إذن عبدالله بن السوداء لم يكن أولاً من السبئيّة. فليس هو عبد الله بن سبأ إذن كما ذهب كثير من الدارسين، فمن هو عبدالله بن السوداء هذا؟

يقول الشعبي: «كان ابن السوداء في الأصل يهودياً من أهل الحيرة فأظهر الإسلام، وأراد أن يكون له عند أهل الكوفة سوقٌ ورياسة، فذكر لهم أنّه وجد في

---

(١) انظر: الفتوح ٦: ٥٣ ـ ٢٠٠.

(٢) هناك تتمّة تحقيق في شأن المختار تأتي في محلّها لاحقاً.

التوراة أنّ لكلّ نبيّ وصيّاً وأنّ عليّاً عليه السلام وصيّ محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وأنّه خير الأوصياء كما أنّ محمداً خير الأنبياء» انظر هذا الوصف وهذه المقولة هي بعينها صفة ابن سبأ ومقولته التي عرّف بها سيف واعتمدها سائر من كتب عن ابن سبأ[١]! لكنّ الشعبي سيؤكّد مرّةً أُخرى أنّ ابن السوداء ليس هو ابن سبأ ، فيقول بعد أن يذكر ظهور غلوّ ابن السوداء : «فلمّا خشي عليّ من قتله ومن قتل ابن سبأ الفتنة التي خافها ابن عباس نفاهما إلى المدائن ، فافتتن بهما الرعاع بعد قتل علي عليه السلام »!

ثمّ عزّز ذلك كلّه بقوله : «قال المحقّقون من أهل السنّة : إن ابن السوداء كان على هوى دين اليهود ، وأراد أن يُفسد على المسلمين دينهم بتأويلاته في عليّ وأولاده لكي يعتقدوا فيه ما اعتقدت النصارى في عيسى عليه السلام فانتسب إلى الرافضة السبئيّة حين وجدهم أعرقَ أهل الأهواء في الكفر ودلّس ضلالته في تأويلاته»[٢].

ـ فهنا رجلان : عبدالله بن سبأ ، وعبد الله بن السوداء ، والأوّل سابق وله أتباع نسبوا إليه ، ولا نعرف وفق رواية الشعبي شيئاً من مقولاتهم إلّا أنّهم غلو في عليّ ، ثمّ جاء بعد ذلك ابن السوداء فأعانهم ووضع لهم هذه العقائد ، في الوصاية وغيرها ! وهذا شيء جديد لا يشبه كلّ ما ذكره الآخرون عن ابن سبأ ، بل قد كان كلام سيف ظاهراً في أن ابن سبأ هو ابن السوداء سُمّي بذلك لأنّ أمّه كانت سوداء[٣].

● ولون آخر من ألوان التناقض وقعوا فيه حين جعلوا ابن سبأ رأساً في كلّ الاضطرابات التي حدثت أيّام عثمان ، تناقض لا يستره إلّا الغبار الذي يُثيره بنفسه ، فمهما جهد في تثويره كان أكثر دلالة عليه !

---

(١) انظر : تاريخ الطبري : ٤ : ٣٤٠ ـ ٣٤١.

(٢) الفرق بين الفِرق : ١٧٨ ـ ١٧٩ .

(٣) انظر : تاريخ الطبري ٤ : ٢٨٣ ، ٣٢٦ ، ٣٣١ ، ٣٤٠ ـ ٣٤١ ، ٣٤٩ ، ٣٩٨ ، ٤٩٤ ، ٥٠٥ .

لقد تنكّروا بتلك الدعوى إلى أمّهات المشاكل التي أثارت الاضطرابات أيام عثمان ، والتي كانت كلّها قبل أن يقع لابن سبأ ذكر في التاريخ حتى لدى نظيره القاصّ سيف بن عمر !

فأوّل : ذكر لابن سبأ ورد في التاريخ في سنة ٣٠هـ من رواية سيف الزنديق ، تلك الرواية الكافرة التي عمدت إلى التكذيب بالصحيح من حديث النبي ﷺ في أبي ذر الغفاري ، فزعمت أنّ ابن سبأ قد لقيه وخدعه !!

لكن لماذا ذهب صادق اللهجة أبو ذر إلى الشام ؟

هنا تستّر الهاربون من الحقيقة بالغبار الذي أثارته أقدامهم ! فما ذهب أبو ذر إلى الشام إلّا بخلاف كبير بينه وبين الخليفة عثمان ، احتجاجاً منه على تقديم عثمان لرجل يهودي حديث الاسلام حتّى حظي عنده بمنزلة لم يحظ بها عنده مهاجر ولا أنصاري ! ذلك كعب الأحبار ، الذي أغلظ له أبو ذر القول فغضب له عثمان على أبي ذرّ ! وكان من قبل يعلم أنّه لم يكن قطّ مرضياً عند أبي ذر الذي كان لا يرى للخلافة أهلاً غير عليّ ، فأمر عثمان أبا ذر بالخروج من المدينة ، فخرج منها قاصداً الشام . هذا كان سبب قدومه إلى الشام وقصّة نزاعه مع الخليفة قبل أن يكون لابن سبأ ذكر . .

ـ وقبل هذا الحدث كانت المدينة قد اضطربت على عثمان استنكاراً لأعمال ولاته الفاسقين من بني أميّة منذ سنة ٢٧ هـ على الأقل ، في هذه السنة نفسها كان أمره الشهير مع عمرو بن العاص وقد عزله عن ولاية مصر فقدم المدينة[١] ، فكان مما قاله له عثمان أن قال : « يا أبا عبدالله إن الناس قد كثروا عليّ فاخرج حتى تعذرني عندهم » !

---

(١) انظر : تاريخ الطبري ٤ : ٢٥٦ أحداث سنة ٢٧ .

إذن قد كثر اعتراض الناس على عثمان منذ ذلك الحين حتى صار يلتمس الاعذار من عمرو، فلمّا تكلّم عمرو على المنبر ذكر النبيّ ﷺ بخير وخصّ ذكر سياسته في التقتير على نفسه وأهل بيته والتوفير على المسلمين، ثمّ أثنى على أبي بكر وعمر بمثل ذلك، ثمّ قال: وَلِيَكُم من بعده عثمان فعرفتم وأنكرتم، وقال وقلتم، تلومونه ويعذر نفسه!

قالوا: فمَه؟ قال: فارفقوا به فإن الكسير يُجبَر، وإن الحسير يبلُغ، وإنّ الهزيل يسمُن!

فقالوا لعثمان: ما بلغ منك أحد ـ أي في الطعن عليك ـ ما بلغ عمرو[1]!

وفي عام ٢٩ هـ ظهر إنكار كثير وخلاف شديد على عثمان لعلّة أخرى هذه المرة، ألا وهي مخالفته الصريحة للسنّة وإصراره على ذلك رغم تذكير الصحابة ومخالفتهم له، ذلك في صلاته في مِنى في الموسم إذ أتمّ الصلاة، والسنّة فيها القصر[2]. ففتح هذا الحدث باباً واسعاً للكلام في عثمان فظهر ما لم يظهر من قبل «وتكلّم في ذلك من يريد أن يكثّر عليه»[3] وقال ابن القيّم: كان ذلك أحد الأسباب التي أُنكرت عليه[4]. فثمّة أسباب إذن أُنكرت عليه وهذا أحدها! وكلّ هذا كان يقع بين الصحابة بل بين وجوههم وسابقيهم قبل أن يكون لابن سبأ ذكر حتى في أقصى بلاد الإسلام..

ثمّ كان قيام أهل الكوفة على الوالي الوليد بن عقبة بعدما أكثر الاستهتار

---

(١) الموفقيات: ٤٩٧.

(٢) تقدّم ذكره، وانظر: ابن قيم الجوزية/ زاد المعاد ١: ١٢٨ ـ ١٣٠ في تفنيد جميع ما تمسّكوا به من تأويلات وأعذار دفاعاً عن عثمان.

(٣) تاريخ الطبري ٤: ٢٦٧ ـ ٢٦٨، زاد المعاد ١: ١٢٩.

(٤) زاد المعاد ١: ١٢٩.

بالفسوق حتى صلّى بهم وهو سكران، ثمّ اضطربت الكوفة على سعيد بن العاص بعده، كل ذلك عام ٣٠هـ ولم يقع لابن سبأ ذكر في التاريخ بعد، وعندما جاء ذكره لأوّل مرّة بعد ذلك في هذا العام فإنّما كان في الشام وليس في الكوفة[١].

هذا ما يذكره سائر ثقات المؤرّخين، كالمدائني وأمثاله، في أسباب إنكار الناس على عثمان والاضطرابات التي كانت سبباً في مقتله، فلا يذكرون لابن سبأ اسماً ولا أثراً[٢].

أمّا ابن كثير فقد جعل مروان بن الحكم كلّ السبب في ما جرى من فتن أيام عثمان وحتى مصرعه[٣].

وأخيراً: فهذه هي حال ما قالوه عن ابن سبأ والسبئية، مهما تابعت آثاره وأيّامه لا تجد إلّا أساطير متهافتة اصطنعها قوم لغرض الفتّ في عضد هذه الأُمّة من خلال تشويه حقائق التاريخ، وتزيين أباطيل ارتكزوا عليها! فلا يصحّ من أمر ابن سبأ والسبئيّة سوى ما صحّ فيهم عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام، وذلك:

١ ـ لأنّهم الصادقون، ولا ريب، فما صحّ عنهم فهو الحقّ الذي ما خالفه أحد إلّا وكان مبطلاً، عن عمد وعناد كان خلافه، أو عن خطأ واجتهاد.

٢ ـ إنّ الذي صحّ عنهم في هذا الموضوع هو القدر المشترك عند كافّة المؤرّخين والأخباريين الذين تحدّثوا فيه.

---

(١) انظر: تاريخ الطبري ٤: ٢٧٦، ٢٧٩ رغم ان الراوي هو سيف الذي بذل قصارى جهده في تبرئة الوليد وسعيد بن العاص!

(٢) أنظر: أبو هلال العسكري / الاوائل: ١٢٦ ـ ١٣٣ في تفصيل هذه الاحداث عن المدائني وغيره، وانظر: ابن شبّة / تاريخ المدينة المنورة ـ سيرة عثمان بن عفان: ٩٥٣ ـ ١٣١٥.

(٣) البداية والنهاية ٨: ٢٨٢، ٢٨٤.

٣ ـ إن الزائد على ما ذكروه كان دائماً مضطرباً متهافتاً يكذّب بعضه بعضاً وتكذّبه القرائن والأدلّة المعروفة، كما ثبت في هذا التحقيق.

فهذا أمر ابن سبأ وأصحابه، ضغطنا فيه الكلام، وأغضينا عن شواهد كثيرة قاضية ببطلان ما أظفوه عليهم من خطر، ورتّبوه على وجودهم من أثر.

المارقون:

البداية: هَمَّ معاوية بالفرار وقد أدرك أن لاثبات لجنده، وأن ليس أمام مالك الأشتر إلّا اليسير ليُحكّم فيه سيفاً لم تَخْفَ أنباؤه! وفي تلك الأثناء أنقذه عمرو بن العاص بمكيدة رفع المصاحف، فصاح بجند الشام أن يرفعوا المصاحف على رؤوس الرماح، فجمعوا كلّ مصحف كان معهم فاستقبلوا بها جيوش أمير المؤمنين، فأصابت الفتنة أقواماً، كان أوّلهم زعيم كندة الأشعث بن قيس، فأحاطوا بعليّ عليه السلام وصاحوا: «القوم يدعوننا إلى كتاب الله، وأنت تدعونا إلى السيف»!

فقال عليه السلام وهو الفيصل بين الإيمان والنفاق: «أنا أعلم بما في كتاب الله، انفروا إلى بقيّة الأحزاب! انفروا إلى من يقول: كذب الله ورسوله! وانتم تقولون: صدق الله ورسوله»[1].

فقال أولئك: «لتُرجِعنّ الأشتر، وإلّا فعلنا بك ما فعلنا بعثمان».. «أجب إلى كتاب الله عزّ وجلّ إذ دُعيت إليه، وإلّا دفعناك إلى القوم أو نفعل بك ما فعلنا بابن عفّان»! «ابعث إلى الأشتر فليأتك»!

لقد كان وراء هؤلاء قبائلهم الكبيرة، وكان ولاؤهم للقبيلة أشدّ من

(١) الملل والنحل: ١: ١٠٥.

ولائهم للإمام الواجب الطاعة ! فعصبيّتهم للقبيلة أشدّ من عصبيّتهم لهذا الدين ، فلمّا رأوا زعماء قبائلهم يخذلون إمامهم ويخذلون دينهم مالوا مع أُولئك فخذلوا الدين !

ومرّة أخرى نطقت العصبية القبليّة في هذه الطائفة ، لمّا اختار عليّ عليه السلام عبدالله بن عباس للتحكيم من طرفه مقابلاً لعمرو بن العاص الذي ناب عن معاوية ، رفض الأشعث فرفضت اليمانية !

فاختار الاحنف بن قيس فأبى الأشعث ومعه اليمانيون ، أبو أن يجتمع على التحكيم قرشيّان ، بل أبوا إلّا أن يكون أحدهما يماني ، ولم يرضوا إلّا بأبي موسى الاشعري .

قال ابن عباس : قلتُ لعليّ : لا تُحكّم أبا موسى ؛ فوالله لقد عرفت رأيه فينا ..

قال : يا بن عباس ، ما أصنع ! إنّما أوتى من أصحابي ، قد ضَعفتُ بينهم وكلّوا في الحرب ، هذا الأشعث بن قيس يقول : لا يكون فيها مضريّان أبداً حتى يكون أحدهما يمانٍ !

قال ابن عباس : فعذرته وعرفت أنّه مضطهدٌ وأنّ أصحابه لا نيّة لهم[1] !

أُولئك القوم الذي كانوا مع الأشعث بن قيس : زيد بن حُصين ، ومسعَر بن فَدَكي ، وابن الكوّا وطبقتهم من القرّاء ومن شايعهم ، هم الذين صاروا (خوارج) بعد التحكيم[2] !

---

(١) الذهبي / تاريخ الاسلام ـ الخلفاء الراشدون : ٥٤٧ ـ ٥٤٨ ، وانظر : تاريخ اليعقوبي ٢ : ١٨٩ ، ابن حبان / السيرة النبوية وأخبار الخلفاء : ٥٤٣ .

(٢) انظر : الأخبار الطوال : ١٩١ ، الكامل في التاريخ ٣ : ٣١٧ ، ٣١٨ .

حجّة الأشتر على دعاة التحكيم :

عاد الأشتر مغضباً وقد انتزعوا النصر الوشيك من بين يديه ، فقال لهم : يا أهل العراق ، يا أهل الذلّ والوهن ! أحين علوتم القوم وظنّوا أنكم لهم قاهرون رفعوا المصاحف يدعونكم إلى ما فيها ؟! وهم والله قد تركوا ما أمر الله به فيها ، وسنّة من أُنزلت عليه ! فأمهلوني فواقاً[١] ، فإنّي قد أحسستُ بالفتح !

قالوا : لا .

قال : أمهلوني عَدْوَ الفرس فإني قد طمعتُ في النصر !

قالوا : لا ندخل معك في خطيئتك !

قال : وَيْحَكُم ! كيف بكم وقد قُتل خياركم وبقي أراذلكم ! فمتى كنتم محقّين أحين كنتم تقاتلون أم الآن حين أمسكتم ؟ ! فما حال قتلاكم الذين لا تُنكرون فضلهم ، أفي الجنّة أم في النار ؟!

قالوا : قاتلناهم في الله ، وندع قتالهم في الله .

فقال : يا أصحاب الجباه السود ! كنّا نظنّ أنّ صلاتكم عبادة وشوق إلى الجنّة ، فنراكم قد فررتم إلى الدنيا ، فقُبحاً لكم ! فسبّوه وسبّهم ، وضربوا وجه دابّته بسياطهم وضرب هو وجوه دوابهم بسوطه[٢] !

هذا الحوار أخذناه بطوله لنرى أنّ مالك الأشتر وهو أقوى رجال عليّ

---

(١) الفُواق : ما بين الحلبتين من الوقت ، لأنّ الناقة تُحلب ثمّ تترك سويعة يرضعها الفصيل لتدرّ ، ثمّ تُحلب .

(٢) انظر : الأخبار الطوال : ١٩٠ ـ ١٩١ ، الكامل في التاريخ ٣ : ٣١٧ ـ ٣١٨ .

وأشدّهم وأحزمهم وقد جاء بكتيبته القوية التي ضعضعت أقوى كتائب الشام وأشرفت على معاوية حتى طلب فرسه استعداداً للفرار، لنرى أنّ مالكاً وكتيبته لم يستطيعوا أن يغلبوا هؤلاء ويدفعوهم إلى الوراء ولو فواق ناقة حتى يتم النصر ويُحسم الأمر!

ولنرى ثانياً: أنّ هؤلاء الذين يردّون على مالك ويُصرّون على التحكيم إنّما هم أصحاب الجباه السود من كثرة الصلاة! هذه الصفة التي ستكون علامة فارقة فيهم غداً!!

حجّة علي عليه السلام على دعاة التحكيم:

حين رأى عليّ عليه السلام من أصحابه إصراراً على قبول التحكيم قال لهم: «عباد الله، امضوا على حقّكم وصدقكم وقتال عدوّكم، فإنّ معاوية وعمراً وابن أبي معيط وحبيباً وابن أبي سرح والضحّاك ليسوا بأصحاب دين ولا قرآن، أنا أعرف بهم منكم، قد صحبتهم أطفالاً ثمّ رجالاً، فكانوا شرّ أطفال وشرّ رجال!

ويحكُم، والله ما رفعوها إلّا خديعةً ووهناً ومكيدة..

فإني إنّما أقاتلهم ليدينوا لحكم الكتاب فإنّهم قد عصوا الله في ما أمرهم ونسوا عهده ونبذوا كتابه».

وأخيراً حين كان لا مناص من الرضوخ لإرادتهم قال: «فاحفظوا عنّي نهيي إيّاكم، واحفظوا مقالتكم لي! فإن تطيعوني فقاتلوا، وإن تعصوني فاصنعوا ما بدا لكم»!

قالوا: إبعث إلى الأشتر فليأتك[1]!!

---

(١) الكامل في التاريخ: ٣: ٣١٦ ـ ٣١٧.

الخروج وأوّل مقولات الخارجين :

كان أوّل الخروج خروجهم هذا عن طاعته ، وتهديدهم إيّاه بالقتل أو يسلموه إلى معاوية إن هو لم يقبل بالتحكيم . ثمّ إصرارهم على أن يكون المحكّم نيابةً عنه أبو موسى الأشعري ، لا غير .

ثمّ لمّا أجابهم الإمام عليّ عليه السلام إلى ذلك كلّه ، قال نفر منهم : كيف تُحكّمون الرجال في دين الله ؟ ! لا حكم إلاّ لله ! وتنامى عددهم حتّى بلغوا اثني عشر ألفاً كما ذكر عامّة المؤرّخين ، ثمّ كانوا يعترضون الإمام علياً عليه السلام في طريقه وأثناء خُطبه بشعارهم « لا حكم إلاّ لله » فلأجل شعارهم هذا سُمّوا « المحَكِّمة » .

ثمّ انحازوا إلى ناحية يقال لها حروراء على مقربة من الكوفة ، فلأجلها سمّوا « الحروريّة » .

فحاججهم الإمام عليّ عليه السلام ، فذكّرهم بإصرارهم الأوّل على قبول التحكيم ، وبما قاله في جوابهم وتحذيرهم حتّى أرغموه ، ثمّ قال لهم : « قد اشترطت على الحكمين أن يُحييا ما أحيا القرآن ويُميتا ما أمات القرآن ، فإن حكما بحكم القرآن فليس لنا أن نخالف ، وإن أبيا فنحن عن حكمهما برآء » .

قالوا : أتراه عدلاً تحكيم الرجال في الدماء ؟

قال : إنّا لسنا حكّمنا الرجال ، إنّما حكّمنا القرآن ، وهذا القرآن إنّما هو خطّ مسطور بين دفّتين لا ينطق إنّما يتكلّم به الرجال .

ثمّ انتهى هذا الحجاج بأن عادوا جميعاً معه عليه السلام حيث كانوا[1] .

---

(١) الكامل في التاريخ ٣ : ٣٢٨ ، وانظر : البداية والنهاية ٧ : ٣١٠ .

فلمّا التقى الحكمان، أبو موسى الأشعري وعمرو بن العاص، وخُدِع أبو موسى إذ مكر به عمرو بن العاص، قال له: نخلع علياً ومعاوية معاً ونجعل الأمر شورى، ثمّ قال له: أنت أكبر منّي سنّاً وأقدم صحبة فتقدّم واخلع صاحبك لأقوم بعدك أنا فأخلع صاحبي، فتقدّم أبو موسى فأعلن على الملأ الحاضرين أنّه قد خلع عليّاً من الخلافة، ثمّ قام عمرو بن العاص فقال: إنّ هذا قد قال ما سمعتم وأنّه قد خلع صاحبه، وإنّي قد خلعته كما خلعه وثَبَّتُّ صاحبي معاوية!

فدهش أبو موسى بذلك فشتم عمراً، وشتمه عمرو، وانفضّ التحكيم عن هذه النتيجة! ليعود بها عمروبن العاص لنفسه بملك مصر طعمةً من معاوية، ويضع الأمّة والدين أيضاً على حافة فتنة وانحراف خطيرين سيتسبب فيهما معاوية حين مُنح مثل هذه الفرصة وأُقعد في مثل هذا المكان وليس هو بأهل له ولا لشيء منه.

والذي هو شرّ من صنيع عمرو هذا: ما أتى به بعض «المجتهدين» في التاريخ وفي العقيدة من كلام مبتدع لأجل تبرير هذا الانحراف وإعطائه صورة دينية اجتهادية عبادية مقدّسة!!

لقد تناسوا كلّ ما قدّمه عمرو صريحاً عن نفسه منذ اللحظة الأولى لاختياره معاوية، وعلى طول الطريق الذي قطعاه معاً، ثمّ قالوا عن صنيع عمرو الأخير: «كان عمرو بن العاص رأى أنّ ترك الناس بلا إمام والحالة هذه يؤدّي إلى مفسدة طويلة عريضة أربى ممّا الناس فيه من الاختلاف، فأقرّ معاوية لمّا رأى ذلك من المصلحة، والاجتهاد يخطئ ويصيب»[1].

فأيّ مفسدة هذه التي تورّع عنها عمرو اليوم وهو الذي قد أمدّها بكلّ

(١) ابن كثير / البداية والنهاية ٧: ٣١٤.

ما يمتلك من حيلة وقوّة وبكلّ ما اجتمع عليه قلبه من حقد وغشّ ؟

نعم ، لا يخلو التاريخ من رجال مفسدين ومزيّفين ، لكن أن نجعل الإفساد والزيف ورعاً واجتهاداً في الدين وحكمةً ، فذلك ما لا يبقى معه من الدين شيء ، وإن بقي اسمه فإنّما استعير منه إلى غيره !

ـ حين انتهى التحكيم إلى ذلك نفر « المُحكِّمة » الأوائل مرّةً أُخرى وراء شعارهم الأوّل « لا حكم إلّا لله » وقطعوا على عليّ عليه‌السلام خطبته ، يقوم رجل منهم بعد رجل ، يقولون « لا حكم إلّا لله » !

فقال عليّ عليه‌السلام : « الله أكبر ، كلمة حقّ أُريد بها باطل !! أما إنّ لكم عندنا ثلاثاً ما صحبتمونا :

لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسمه .

ولا نمنعكم الفيء ما دامت أيديكم في أيدينا .

ولا نقاتلكم حتى تبدأونا »[١] .

بمثل هذا الفقه كان يتعامل عليّ عليه‌السلام مع مخالفيه ، فقه لم نُبصره منذ غاب الرسول صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم حتى قام عليّ عليه‌السلام .. نكص قوم عن بيعته ، فتركهم وشأنهم ولم يمنعهم عطاءهم ! و قوم بيّنوا له كلّ غشّ وعداوة وهو عارف بهم فتركهم وشأنهم حتى بلغ بهم التمادي إلى نكث البيعة جهرةً وحشد الجيوش لمحاربته ، ثمّ لمّا هزمهم عاد إلى سياسته الأُولى معهم ! وقوم تمرّدوا عليه وافتروا عليه فأمهلهم ، وكاتبهم وبعث رسله إليهم مرّة بعد أُخرى ليدخلوا في الطاعة أو يخلّوا بينه وبين البلاد وأهلها من المسلمين ، فما زادهم ذلك إلّا إصراراً على محاربته !

---

(١) الكامل في التاريخ ٣ : ٣٣٥ ، البداية والنهاية ٧ : ٣١٥ ـ ٣١٦ .

لم نرَ فقهاً كهذا في عهود الخلفاء السابقين، لقد همّوا أن يحرقوا بيت عليّ وفاطمة بنت رسول الله بعد وفاة النبي ﷺ بساعات فقط لمّا اجتمع فيه اثنا عشر رجلاً يرفضون البيعة لأبي بكر، تلك التي وقعت فلتةً!

ثمّ حاربوا قبائلَ كبيرة ما زالت على الشهادتين وعلى الصلاة إلّا أنّها لم تدخل في تلك البيعة ولم تُقرّ لصاحبها، ولم يقفوا عند حربها بل حكموا عليها بالردّة، فقتلوا رجالها وسبوا نساءها وغنموا أموالها!

فبين هذا الفقه وذاك دنيا عريضة وعالم فسيح!

ورغم سياسته هذه مع «المحكّمة» فقد أجمعوا على تركه، فاعتزلوه تحت راية قائدهم عبدالله بن وهب الراسبي.

ـ عندئذ أقدم أصحاب عليّ يبايعونه، فقالوا: «نحن أولياء من واليت وأعداء من عاديت» فاشترط عليهم في البيعة سنّة رسول الله ﷺ، وجاء دور صاحب راية خثعم، ربيعة بن أبي شدّاد، فقال له: «بايع على كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ». فأبى بأن يبايع إلّا على سنّة أبي بكر وعمر! فقال له علي عليه السلام حيث ألحّ عليه: تبايع؟ قال: لا، إلّا على ما ذكرتُ لك.

فقال له عليّ عليه السلام أما والله لكأنّي بك قد نفرت في هذه الفتنة، وكأنّي بحوافر خيلي قد شدخت وجهك! قال قبيصة: فرأيته يوم النهروان قتيلاً قد وطأت الخيلُ وجهه وشدخت رأسه ومثّلت به، فذكرتُ قول عليّ، وقلت: لله درّ أبي الحسن، ما حرّك شفتيه قطّ بشيء إلّا كان كذلك[1]!

ـ وبعد ذلك كلّه كان همّه عليه السلام في العود إلى محاربة معاوية، فعبّأ لذلك جنده،

---

(١) الامامة السياسة ١ : ١٢٥ ـ ١٢٦ وتاريخ الطبري ٥ : ٧٦ والكامل في التاريخ ٣ : ٣٣٨ باختلاف يسير في اللفظ سنشير إلى بعضه لاحقاً.

ولم يترك أولئك الخارجين «المحكِّمة» فكتب إليهم كتاباً بليغاً في دروسه.

قال في كتابه: «بسم الله الرحمن الرحيم، من عبدالله عليّ أمير المؤمنين إلى عبدالله بن وهب الراسبي ويزيد بن الحصين ومن قِبَلَهما: سلام عليكم، وبعد، فإنّ الرجلين اللذين ارتضيناهما للحكومة خالفا كتاب الله واتّبعا هواهما بغير هدىً من الله، فلمّا لم يعملا بالسنّة ولم يحكما بالقرآن تبرّأنا من حكمهما، ونحن على أمرنا الأوّل، فأقبلوا إليّ رحمكم الله فإنّا سائرون إلى عدوّنا وعدوّكم لنعود لمحاربتهم حتّى يحكم الله بيننا وبينهم وهو خير الحاكمين»(١).

فنحن هنا نقرأ دروساً هامّة في التاريخ وفي العقيدة أيضاً، لم تنحصر في كونه عليه السلام ما زال يتابعهم بالحجج ويقطع عليهم الأعذار لعلّهم يؤوبون، وليس آخرها أنّه عليه السلام ما زال يخاطبهم مخاطبة المسلمين بعد كلّ ما اجتمعوا عليه من اعتزاله وتكفيره وتكفير أصحابه، فيقول لهم: «سلام عليكم .. رحمكم الله»!

بل نقرأ أيضاً أنّ معاوية وحزبه ما زال أولى من هؤلاء أن يحارَب ويُقتل! فلم يقف الإمام عند قراره بمحاربة معاوية وترك هؤلاء، بل يدعوهم أيضاً للمسير معه إلى محاربته!

كما نقرأ أيضاً أمراً آخر في لجاج المحكّمة وردّهم المارق على هذا الخطاب الحكيم المتّزن الجامع: كتبوا إليه: « .. فإن شهدت على نفسك أنّك كفرت في ما كان من تحكيمك الحكمين، واستأنفت التوبة والإيمان نظرنا في ما سألتنا من الرجوع إليك، وإن تكن الأُخرى فإننا ننابذك على سواء، إنّ الله لا يهدي كيد الخائنين»(٢)!

---

(١) الأخبار الطوال: ٢٠٦، الإمامة السياسة ١: ١٢٣، الكامل في التاريخ: ٣: ٣٣٩.

(٢) الأخبار الطوال: ٢٠٦، الكامل في التاريخ ٣: ٣٣٩.

ذلك أنّهم أوّل أمرهم كانوا قد شهدوا على أنفسهم بالكفر لقبولهم التحكيم !

ـ فلمّا يئس منهم تحرك بجيشه صوب الشام وتركهم ، حتّى بلغ عانات[١] ، فأخذت تبلغه أخبار فضيعة عن الخوارج ، إذ أصبحوا يعترضون الناس فيقتلونهم دون ذنب إلّا أنّهم لم يتبرّأوا من عليّ عليه السلام ولم يقولوا بكفره ، فقتلوا عبدالله ابن الصحابي الشهير خبّاب بن الأرت وقتلوا معه امرأته وبقروا بطنها وهي حامل ، وقتلوا نساءً عدة وأخافوا الناس ، فبعث إليهم الحارث بن مرّة الفقعسي ليأتيه بخبرهم ، فأخذوه فقتلوه[٢] !

فاجتمع إليه أصحابه وطلبوا منه أن يرجع إلى هؤلاء فإن تابوا ودخلوا في الطاعة وإلّا حاربهم وأراح الناس منهم ، ثمّ ليرجع بعد ذلك إلى أهل الشام .. فرجع عليه السلام بجنده الذين ذعروا على أهليهم من خطر الخوارج ، حتى التقت الفئتان في النهروان .

– ورغم كلّ ما أبداه هؤلاء فلم يبدأهم عليه السلام بحرب حتّى دعاهم إلى الحجّة والبرهان ، فبعث إليهم ابن عباس أمامه فناظرهم حتّى أفحمهم وكفّوا عن جوابه ، ثمّ تقدّم إليهم هو عليه السلام فردّ على شبهاتهم تباعاً حتّى لم يبق لديهم شيء وحتّى رجع أكثرهم وتاب ، ومنهم عبدالله بن الكوّا أمير الصلاة فيهم[٣] ، وبقي منهم مع الراسبي أربعة آلاف أو أقل من ذلك[٤] ، ورفع عليّ عليه السلام راية أمان مع أبي

---

(١) من نواحي العراق في أعالي الفرات ، وتشمل حديثة وعانة ونواحيها .

(٢) الأخبار الطوال : ٢١٠ ، البداية والنهاية ٧ : ٣١٨ ـ ٣١٩ .

(٣) أنظر هذه المناظرات البليغة في : الاخبار الطوال : ٢٠٨ ـ ٢١١ ، تاريخ اليعقوبي ٢ : ١٩١ ـ ١٩٣ الكامل للمبرّد ٢ : ١٥٥ ، تاريخ الطبري ٥ : ٨٤ ، الكامل في التاريخ ٣ : ٣٤٣ ـ ٣٤٤ ، البداية والنهاية ٧ : ٣١٩ ـ ٣٢٠ ، الفرق بين الفِرق : ٥٢ ـ ٥٣ .

(٤) الأخبار الطوال : ٢٠٧ ، تاريخ اليعقوبي ٢ : ١٩٣ ، الفتوح ٤ : ١٣٢ .

أيوب الأنصاري فلجأ إليها منهم جماعة وتفرّق جماعة آخرون، وأبى الراسبي ومن بقي معه إلّا القتال[١].

من دلائل النبوّة في (الخوارج):

ـ لما عاد عليّ عليه السلام للقاء (الخوارج) وكانوا عند النهر، جاءته الأنباء أنّهم قد عبروا الجسر، فقال: «والله ما عبروا، ولا يقطعونه حتّى نقتلهم دونه»! ثمّ ترادفت عليه الأخبار بعبورهم، وهو يأبى ذلك ويحلف أنّهم لن يعبروه وأنّ «مصارعهم دون النطفة» أي دون النهر، وأنّه «والله لا يُفلت منهم عَشَرة، ولا يهلك منكم عشرة»! فكان كلّ ذلك كما أخبر به عليه السلام، فأدركوهم دون النهر، فكبّروا، فقال عليّ عليه السلام: «والله ما كذبتُ ولا كُذِبت»[٢].

أي أنه قد أخبره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك.

واستعرت الحرب، فلم ينج منهم إلّا ثمانية فرّوا هنا وهناك، ولم يُقتل من أصحاب عليّ عليه السلام غير تسعة وقيل سبعة[٣]!

٢ ـ انطفأت الحرب بهلاك (الخوارج) فقال عليّ عليه السلام: «اطلبوا ذا الثُديّة» وذكر لهم صفته. فطلبوه فقالوا: لم نجده، وقال بعضهم: ما هو فيهم. وعليّ عليه السلام

---

(١) عدّتهم عند الطبري وابن الأثير ٢٨٠٠ رجل (الكامل في التاريخ ٣: ٣٤٦) وعند ابن كثير الف أو أقل (البداية والنهاية ٧: ٣١٩ ـ ٣٢٠).

(٢) نهج البلاغة خ/٥٩، قال ابن أبي الحديد (٥: ٣): هذا الخبر من الأخبار التي تكاد تكون متواترة .. وهو من معجزاته وأخباره المفصّلة عن الغيوب. وهو في: مروج الذهب ٢: ٤٢٤، الكامل في التاريخ ٣: ٣٤٥.

(٣) الكامل في التاريخ ٣: ٣٤٥، ٣٤٨، الكامل في اللغة والادب/ المبرّد ٢: ١٥٩، الفرق بين الفِرق: ٥٤، البداية والنهاية ٧: ٣٢٠.

يقول : « والله إنّه لفيهم ! والله ما كَذَبتُ ولا كُذِبتُ » وانطلق معهم يفتشون عنه بين القتلى حتى عثروا عليه ورآه كما وصفه لهم ، قال : « الله أكبر ، ما كذبتُ ولا كُذِبت » لولا أن تنكِلوا عن العمل لأخبرتكم بما قصّ الله على لسان نبيّه ﷺ لمن قاتَلهم مستبصراً في قتالهم عارفاً للحقّ الذي نحن عليه »[١].

٣ ـ أخرج ابن كثير عن البخاري ومسلم وأحمد وغيرهم في أكثر من ثلاثين طريقاً عن أربعة عشر صحابياً ، أنّ النبيّ ﷺ قد ذكر أمر هؤلاء الخوارج وصفتهم ، فقال : « يخرج قوم من أُمّتي يقرأون القرآن ، ليس قراءتكم إلى قراءتهم بشيء ، ولا صلاتكم إلى صلاتهم بشيء ، ولا صيامكم إلى صيامهم بشيء .. يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية » وفي أكثر من حديث ذكر أن « فيهم رجلاً مخدج اليد ، له عضد ليس لها ذراع ، على رأس عضده مثل حلمة الثدي »[٢].

أولى الأسماء بهم :

ثمّة اسم أطلقوه هم على أنفسهم ، وأسماء جاءتهم من غيرهم .

١ ـ فالذي اختاروه لأنفسهم : اسم « الشُراة » أي الذين شَروا أنفسهم ابتغاء مرضاة الله ! وقد تغنّى شعراؤهم بهذا الاسم :

أنشد قيس بن الأصمّ الضبّي ، وهو من شعرائهم :

---

(١) انظر : المبرّد / الكامل ٢ : ١٨٢ ، ابن حبان / السيرة النبوية وأخبار الخلفاء : ٥٤٦ ، إبراهيم البيهقي / المحاسن والمساوي : ٣٨٥ ، مروج الذهب ٢ : ٤٢٥ ، الكامل في التاريخ ٣ : ٣٤٨ ، البداية والنهاية ٧ : ٣٢٠ .

(٢) انظر : البداية والنهاية ٧ : ٣٢١ ـ ٣٣٧ (ما ورد فيهم ـ اي الخوارج ـ من الاحاديث الشريفة) .

إنّي أديـنُ بمـا دانَ الشُراةُ بـه　　يوم النُخَيلةَ عندَ الجوسقِ الخَربِ[١]

وأنشد الطرمّاح بن حكيم، وهو منهم:

لله درُّ الشُراة إنّهـم　　إذا الكرى مالَ بالطُلى أرِقوا[٢]

وأنشد أيضاً:

والنارُ لم ينجُ من روعاتِها أحدٌ　　إلّا المنيبُ بقلبِ المخلصِ الشاري[٣]

وأنشد معاذ بن جوين الطائي:

ألا أيُّها الشارونَ قد حانَ لامرئٍ　　شرى نفسه لله أن يترحّلا[٤]

٢ ـ وأمّا الأسماء التي أطلقها عليهم غيرهم، فهي أربعة:

أولاً ـ المحكِّمة: لشعارهم الأوّل: «لا حكم إلّا لله» سمّاهم به أصحاب الإمام عليّ في حينها.

ثانياً ـ الحرورية: لنزولهم حروراء حين اعتزلوا عليّاً عليه السلام أوّل مرّة، وذكر المبرّد أنّ الإمام عليّ عليه السلام هو الذي أطلق عليهم هذا الاسم لهذه المناسبة[٥].

ثالثاً ـ الخوارج: وهو لقب سياسي، مثل «الروافض»، قال الشهرستاني: كل من خرج على الإمام الحقّ الذي اتّفقت الجماعة عليه يسمّى خارجياً، سواء كان

---

(١) الفرق الإسلامية فكراً وشعراً: ١٢٢.

(٢) المصدر السابق: ١٢١.

(٣) المصدر السابق: ١٢٩.

(٤) المصدر السابق: ١٣١.

(٥) الكامل في اللغة والأدب ٢: ١٥٥.

الخروج في أيّام الصحابة على الأئمة الراشدين، أو كان بعدهم على التابعين بإحسان، والأئمّة في كلّ زمان(١).

والظاهر من هذا الكلام أنّ هذه التسمية قد جاءت متأخّرة عن عصر ظهورهم، أي في العصر الاموي أو العباسي، إذ كان قد خرج قبلهم جماعات على «الامام الذي اتفقت عليه الجماعة» ولم يسمّوا خوارج! خرج قبلهم أصحاب الجمل، وخرج معاوية وأصحابه، فلم تسمّ طائفة منهم بالخوارج! كما خرج على أبي بكر جماعات رفضوا بيعته وخلعوا طاعته فلم يسمّوا بالخوارج ولكن سمّوا «مرتدين»!

فمن هنا، ومن جميع القرائن الأخرى المذكورة في أثناء هذا البحث شككنا باللفظ الذي أخرجه الطبري وابن الأثير عن علي عليه السلام في حديث بيعة الخثعمي المتقدّم، وفيه قول الإمام عليّ عليه السلام للخثعمي: «كأنّي بك وقد نفرت مع هذه الخوارج»(٢)!

وممّا عزّز شكّنا في استخدام الإمام عليّ عليه السلام للفظ «الخوارج» أنّ النصّ الذي نقله ابن قتيبة لهذه الحادثة خالٍ من هذا اللفظ، وإنّما فيه: «كأنّي بك وقد نفرتَ في هذه الفتنة»(٣).

أمّا ابن عابدين فيرى أنّ المرجع في تسمية الخوارج إلى خصلة أخرى وهي: اعتقادهم كفر من خرجوا عليه، فيقول معلّقاً على ما ذكروه في سمات الخوارج من أنّهم «يكفّرون أصحاب نبيّنا»: إنّ هذا غير شرط في مسمّى

---

(١) الملل والنحل: ١: ١٠٥.

(٢) تاريخ الطبري ٥: ٧٦، الكامل في التاريخ ٣: ٣٣٨.

(٣) الامامة والسياسة ١: ١٢٦.

الخوارج ، بل هو بيان لمن خرجوا على سيدنا عليّ عليه السلام ، وإلاّ فيكفي فيهم اعتقادهم كفر من خرجوا عليه ، كما وقع في زماننا في أتباع محمد بن عبد الوهاب الذين خرجوا من نجد وتغلّبوا على الحرمين ، وكانوا ينتحلون مذهب الحنابلة ، لكنّهم اعتقدوا أنّهم هم المسلمون وأنّ من خالف اعتقادهم مشركون ، واستباحوا بذلك قتل أهل السنّة ... »[١] .

لكن لمّا لم يُطلق لقب الخوارج على أتباع محمد بن عبد الوهاب ولا على غيرهم من الطوائف المذكورة آنفاً ، ظهر أن التسمية إنما وقعت على تلك الطائفة الواحدة لأسباب خارجية توفّرت في الظروف المحيطة بهم ، ولم تتوفّر حول غيرهم ممن شاركهم في مزاياهم الخاصّة التي ادّعي كونها مبرّرات موضوعية لهذه التسمية .

فالراجح أن اسم « الخوارج » قد ظهر أيام بني أميّة والزبيريين حين خرج عليهم هؤلاء « الشراة ، المحكّمة ، الحرورية » مرات عديدة ، فسمّوهم الخوارج .

وقد استنكر بروناو **brunnow** كون لقب « الخوارج » قد أطلقه عليهم أعداؤهم ، فقال : ما قيل بأنّ لقب الخوارج شبيهة بكلمة المهاجرين ، حيث تعني أولئك الذين تركوا وطنهم في سبيل الله متوجّهين إلى وطن آخر ، وهذا المعنى مأخوذ من قوله تعالى: **﴿ ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثمّ يدركه الموت فقد وقع أجره على الله ﴾**[٢] .

وهذا الكلام ليس بالقوي ، فحين تكون الأغراض سياسية فسوف لا يراعى

---

(١) ردّ المحتار على الدر المختار ـ كتاب البغاة ٤ : ٢٦٢ ، بواسطة : الشيخ الحبشي / المقالات السُنّية : ٥١ .

(٢) د . محمد جواد مشكور / موسوعة الفرق الاسلامية : ٢٣٩ ، والآية من سورة النساء : ١٠١ .

انطباق التسمية عليهم أو عدمه، بل لا تكون إلّا لأجل التنكيل بهم غالباً.

وربما يكون بروناو قد استفاد هذا من قول شاعرهم ابن الأصمّ الضبّي:

إنّي أدين بما دان الشُراة به ... يوم النُخيلة عند الجوسقِ الخربِ

النافرين على منهاج أوّلهم ... من الخوارجِ قبل الشكّ والريبِ[1]

فاختار لهم الاسمين «الشراة» و «الخوارج» سواء ولم يفرّق بينهما.

كما قد يُستفاد هذا من كلام لعالم الإباضية صاحب شرح أهم كتاب لهم في الحديث (الجامع الصحيح) إذ يقول: «واعلم أنّ اسم الخوارج كان في الزمان الأول مدحاً، لأنّه جمع خارجة، وهي الطائفة التي تخرج للغزو في سبيل الله تعالى، قال عزوجل: ﴿ **ولو أرادوا الخروج لأعدّوا له عدّةً** ﴾ ثمّ صار ذمّاً لكثرة تأويل المخالفين أحاديث الذم في من اتّصف بذلك آخر الزمان، ثمّ ازداد استقباحه حين استبدّ به الأزارقة والصفرية، فهو من الأسماء التي اختفى سببها وقبُحت لغيرها، فمن ثَمّ ترى أصحابنا لا يتسمّون بذلك، وإنّما يتسمّون بأهل الاستقامة في الديانة»[2].

لكنّ أدقّ من هذا الوصف ما ذكره الشيخ السالمي العماني من شيوخ الاباضية وقد يستفاد منه السبب المعقول في نشأة لفظ الخوارج ووقت ظهور هذا اللفظ أيضاً على وجه الإجمال، فهو يقول: لما كثر بذل نفوسهم في رضى ربّهم، وكانوا يخرجون للجهاد طوائف، سُمّوا بالخوارج، جمع خارجة، وهي الطائفة التى تخرج في سبيل الله، أخذاً من قوله تعالى ﴿ **ولو أرادوا الخروج لأعدّوا له عدّةً**) فهذه هي أصل تسميتهم بالخوارج، وهي تسمية محمودة وسبب مشكور» ثمّ

---

(١) الفِرق الاسلامية فكراً وشعراً: ١٢٢.

(٢) شرح الجامع الصحيح ١: ٥٩ بواسطة د. أحمد جلى: ٨١ ـ ٨٢ هامش ٣.

يقول موافقاً للشيخ المتقدّم: «ولما فارقنا الأزارقة والصفرية أخذوا عنّا اسم الخوارج وانقلب المدح ذمّاً»[١] فهو في أوّل الكلام يحدّد سبب هذه التسمية بكثرة الخروج، ثمّ يعلّل انقلاب المدح ذمّاً، كما علّله صاحب القول المتقدّم، بإطلاق هذا الاسم على الازارقة والصفرية، فقد صار عندهم ذمّاً عندما تلقّب به مخالفوهم، فهو إذن عند غيرهم ذمّ منذ البداية ولم يكن مدحاً قطّ كما صوّروه.

ويؤكّد هذا المعنى أنّ أعداءهم في الدولة الاموية والزبيرية حين كانوا يطلقون عليهم لقب الخوارج إنّما يريدون الذمّ لا المدح، وقد اعترف الاباضية بأنّه ذمّ حين افترقوا عن الازارقة والصفرية وغيرهم من هذه الأحزاب (الخارجة).

أمّا نسبة هذا الاشتقاق إلى الآية الكريمة فهو أقرب ما يكون تعليلاً متأخّراً صاغوه بعد أن ظهر اللقب عليهم.

ـ ومثل هذا يقال في ما كتبه شيخ الاباضية عبد الله بن إباض إلى عبدالملك ابن مروان في تبرير خروجهم وأنّه لا ينبغي أن يُتّخذ ذلك ذمّاً فيقول «... على ذلك يخرجون وإليه يدعون وعليه يتفارقون، فهذا خبر الخوارج»[٢] فهو تفسير من وجهة النظر الخاصّة بوجه مقبول لهذه التسمية بعد أن غلبت عليهم وأريد بها الذمّ لا غير. وشأنهم في هذا شأن غيرهم من عامّة أبناء المذاهب إذ يركنون إلى الألقاب التي تُطلق عليهم وتشتهر حتّى تغلب عليهم، فلا يستطيعون التخلّص منها، وقد تكون هذه الظاهرة مع لقب «الخوارج» راجحة حين يفسّرونه من وجهة نظرهم فيكون خروجاً على حكام يرونهم كافرين، فليس ببعيد إذن ركونهم إلى هذا اللقب، بل وتفاخرهم به، وإن كان قد أطلقه عليهم خصومهم

---

(١) عدون جهلان (إباضي) / الفكر السياسي عند الاباضية: ٩٥.

(٢) العقود الفضّية في أُصول الاباضية: ١٣٥.

سياسياً وعقيدياً[١]، ولا يخفى أن هذين العالمين وذاك الشاعر لم يكونوا من الطبقات الأولى لهذه الفرقة، وإنّما كانوا من طبقاتها اللاحقة.

ودليلنا:

أ ـ إنّ لفظ «الخوارج» لم يُعرف في نصوص المتقدّمين من أصحابهم، بل لم يكونوا يدعون أنفسهم إلّا «الشُراة»[٢] و«المهاجرون»[٣] في كلّ ما ورد عن متقدّميهم من خطب ووسائل وأشعار. بل كان لقب «الشُراة» يرد حتى على لسان بعض خصومهم، كما في خطاب أصحاب المهلّب بن أبي صفرة أيّام حروبهم معهم:

كقول يزيد بن المهلّب وقد خرج إليهم مبارزاً، وهو يرتجز:

قل للشُراة جاءكم يزيد ذاك الذي لجمعكم مبيدُ

وحبيب بن المهلّب أيضاً، إذ يقول:

قل للشُراة ذهب الزبيب إذ جاءكم في ظلّه حبيبُ

والمفضل بن المهلّب أيضاً، إذ يقول:

قل للشُراة جاءكم مفضّل مودّد مسوّد مبجّل[٤]

ب ـ إنّ أشهر الألقاب التي أطلقها عليهم خصومهم في المراحل الأُولى من

---

(١) انظر أيضاً: د. أحمد جلي / الخوارج والشيعة: ٥١.

(٢) انظر: ابن أعثم / الفتوح ٦: ٣٣، ٤٤، تاريخ الطبري ٥: ١٨٧، الكامل في التاريخ ٣: ٤٢٨.

(٣) انظر: ابن أعثم / الفتوح ٦: ٤٦، ٢٩٨، ٣٢١.

(٤) ابن اعثم / الفتوح ٧: ٢٤، ٢٥.

الصراع كان لقب «المارقة» وليس «الخوارج». وقد تكرر لقب «المارقة» دائماً من قبل خصومهم العلويين والامويين أيضاً: لقبهم بذلك صعصعة بن صوحان من أصحاب عليّ عليه السلام، كما لقّبهم به المغيرة بن شعبة والي معاوية على الكوفة حين هاجموا الكوفة[1]. كما لقّبهم «بالمارقة» أحد قادة جيوش ابن الزبير بعد حربهم للمغيرة بأكثر من ربع قرن[2].

ج ـ لم نجد لقب «الخوارج» يطلق عليهم في المراحل الأُولى من حروبهم إلّا من قبل أعدائهم، وربّما كان عبد الله بن الزبير وأخوه مصعب هما السابقان إلى هذا، إن لم يسبقهما أحد زمن معاوية. فقد تكرّر في كتبهم لقب «الخوارج»[3] كما ظهر في شعر شعرائهم[4]. ومع ذلك فلم يُسقطوا لقب «المارقة» بل أطلقوه عليهم أيضاً[5].

ومن كلّ هذا يمكن أن نقطع بأنّ لقب «الخوارج» ما هو إلّا لقب سياسي أطلقه عليهم الأمراء الذين حاربوهم، وهو اشتقاق من الخروج على الولاة، فلمّا كانوا يخرجون على الولاة باستمرار وفي فترات متقاربة، كان من اليسير جدّاً أن يلصق بهم هذا اللقب.

ورغم أهميّة مثل هذا البحث التاريخي في نشوء تسمية الفرقة إلّا أنّا لم نجد أحداً ممّن كتب عن «الخوارج» قد بذل في هذا الشأن جهداً مهمّاً.

رابعاً ـ المارقون: وهو أولى الاسماء بهم، لأنّه الاسم المشتقّ ممّا وصفهم به

(١) انظر: تاريخ الطبري ٥: ١٨٦، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠.

(٢) انظر: تاريخ الطبري ٦: ١٢٠.

(٣) انظر: الفتوح ٦: ٤، ١١.

(٤) انظر: الفتوح ٦: ٢٥.

(٥) انظر: الفتوح ٦: ٢٦، تاريخ الطبري ٦: ١٢٠.

النبيّ الأعظم ﷺ في الحديث المتواتر عنه، وفيه قوله: «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية».

ولأنّ أوّل من اشتقّ لهم هذا الاسم «المارقون» هو النبيّ ﷺ أيضاً حيث أمر عليّاً عليه السلام أن يقاتل بعده ثلاث طوائف، هؤلاء أحدهم: «الناكثين، والقاسطين، والمارقين».

أخرجه ابن كثير عن عليّ عليه السلام من سبعة طرق، وعن أبي أيوب الانصاري من ثلاثة طرق، وعن أبي سعيد الخدري وعبدالله بن مسعود[1]، فإن لم يبلغ بهذه الطرق درجة التواتر فهو حديث مشهور لا ينازَع فيه، هذا إذا انحصرت طُرقه في ما اختاره ابن كثير!

قال عليّ عليه السلام: «عهد إليّ النبيّ ﷺ أن أقاتل الناكثين، والقاسطين والمارقين» وفي بعض طرقه: «أمرتُ بقتال ثلاثة ...» والناكثون: هم أصحاب الجمل الذين نكثوا البيعة، والقاسطون: الجائرون الداعون إلى الباطل وهم أصحاب معاوية، والمارقون: هم الذين مرقوا من الدين، وهم المحكّمة الحروريّة.

وقال أبو أيّوب الانصاري وأبو سعيد الخدري رضي الله عنهما: «أمرنا رسول الله ﷺ بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين مع علي بن أبي طالب»[2].

ـ فمن هنا قال علي عليه السلام لأصحابه بعد أن انتهى من قتال أهل النهروان: «إنّ الله قد نصركم على المارقين، فتوجّهوا من فوركم هذا إلى القاسطين»[3].

---

(١) البداية والنهاية ٧: ٣٣٨ ـ ٣٤٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الأخبار الطوال: ٢١١.

الامتداد

حين قُتل أهل النهروان قال أصحاب عليّ عليه السلام: الحمد لله ـ يا أمير المؤمنين ـ الذي قطع دابرهم. فقال عليّ عليه السلام: «كلّا والله، إنّهم لفي أصلاب الرجال، وأرحام النساء»[١]. وكان كما قال عليه السلام، فظهروا مراراً عديدة وفي أماكن شتّى بعد هذا العهد، وتفرّقوا فرقاً عديدةً بادت كلّها إلّا واحدة منها، وسيأتي الحديث عنها في محلّه بإذن الله تعالى.

وعلى يد واحد من هؤلاء المارقين، يدعى عبد الرحمن بن ملجَم، قُتل أمير المؤمنين عليه السلام غدراً في صلاة الفجر في اليوم التاسع عشر من شهر رمضان سنة ٤٠ للهجرة، وله من العمر ثلاثة وستون عاماً، فيما كان عليه السلام قد أعدّ عدّته للعودة إلى صفّين وتصفية فتنة القاسطين..

على يد «أشقى الآخرين»[٢] قُتل سيد الأوصياء، أخو خاتم الأنبياء وأبو ذرّيّته، بعد عمر كلّه جهاد وكفاح ونُصح، قوامه يقين ليس فوقه يقين، فهو القائل صادقاً «لو كُشِفَ لي الغطاء ما ازددت يقيناً» وبعد صبر عظيم وكظم عجيب وهو يرى تظاهر قريش عليه واستئثارها بحقه في مصاديق ما أخبره به النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم من أمره، والذي يجمعه ويوجزه قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الأُمّة ستغدر بك بعدي»[٣]! «ضغائن في صدور أقوامٍ لا يُبدونها لك إلّا من بعدي»[٤]!

---

(١) البداية والنهاية ٧: ٣٢١، نهج البلاغة: ٩٣خ/٦٠.

(٢) كما وصفه الحديث النبوي الشريف، انظر: البداية والنهاية ٧: ٣٥٨، ٣٦٠.

(٣) المستدرك ٣: ١٤٠ وصحّحه، دلائل النبوّة ٦: ٤٤٠، البداية والنهاية ٧: ٣٦٠، تذكرة الحفاظ ٣: ٩٩٥، تاريخ بغداد ١١: ٢١٦، الخصائص الكبرى ٢: ٢٣٥.

(٤) مسند أبي يعلى ١: ٤٢٦ ح/٣٠٥، المستدرك ٣: ١٣٩ وصحّحه، مجمع الزوائد ٩: ١١٨.

إمامة الحسن عليه السلام

أول السبطين، أوّل سيدي شباب أهل الجنّة، أشبه الناس بجدّه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأحد الاربعة الذين بهم باهل رسول الله نصارى نجران بأمر ربه تعالى: ﴿ **قل تعالوا ندعُ ابناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ثمّ نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين** ﴾[1].

هؤلاء الاربعة الذين فيهم نزل قول تعالى: ﴿ **إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهّركم تطهيراً** ﴾[2].

الاربعة الذين قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «.. أنا حربٌ لمن حاربتم وسلم لمن سالمتم»[3].

هذا كلّه، إضافة إلى سلامة نشأته بل سلامة نشأة والديه أيضاً إذ نشئا معاً في حجر النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ونشأ هو كذلك، ثمّ سيرته مع عليّ أمير المؤمنين، كل ذلك يجعله المرشح الأوّل للخلافة والمرجعية العامة.

---

(١) انظر تفسير هذه الآية (من سورة آل عمران) في سائر كتب التفسير.

(٢) انظر تفسير هذه الآية (٣٣ من سورة الاحزاب) في سائر كتب التفسير.

(٣) مسند أحمد ٢ : ٤٤٢، سنن الترمذي ٥ ح/٣٨٧٠، سنن ابن ماجة ١ ح/١٤٥، مصابيح السنّة ٤ : ١٩٠.

أما حين نلتفت إلى النص النبوي المحكم المتواتر «إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» النصّ الذي أبعدته الأحداث الأولى عن الذهنية الاسلامية .. إذا استحضرناه رأينا إمامة الحسن واجبةً بلا ترديد، وجوباً شرعياً لا ترخيص فيه، إلّا أن يكون الضلال أحبّ من الهدى! وضياع معالم الاسلام أحبّ من بقائها وازدهارها!

وحين انتخبته الأمّة التي كانت في طاعة أبيه الامام، فإنّما انتخبته للعوامل الأُولى التي رشّحته، ولاختيار أبيه الذي أوصى إليه بالخلافة[١].

تلك العوامل التي جعلته المرشح الاول للخلافة يذكرها ابن كثير ويذكر معها كثيراً من نظائرها[٢]، والغريب من ابن كثير وغيره أنّهم يستدلون بحديث «الخلافة بعدي ثلاثون عاماً ثمّ تكون ملكاً» على أن الحسن عليه السلام أحد الخلفاء الراشدين[٣]! لكنهم يغضون عن حديث الثقلين، وعن آية التطهير التي فسّرتهُ بعلي والحسن والحسين ومعهم بضعة الرسول الزهراء البتول، ذلك الحديث الذي هو أثبتُ قطعاً من حديث الثلاثين عاماً الذي لم يروه إلّا سفينة، ذلك الحديث الذي يجعل إمامة الحسن أمراً لازماً على الأمّة، ولا خيار لها معه إلّا أن تختار الضلالة على الهوى «ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي».

بيعة الحسن عليه السلام:

في اليوم الذي قتل فيه الامام عليه السلام بويع الامام السبط عليه السلام، فأحبّه الناس

---

(١) البداية والنهاية ٦: ٢٧٩.

(٢) البداية والنهاية ٨: ٣٩.

(٣) البداية والنهاية: ٨: ١٧.

وأطاعوه[1] وسار بهم سيرة أبيه عليه‌السلام، وأقرّ عمّال أبيه فلم يعزل منهم أحداً[2].

الحسن عليه‌السلام وحقّ أهل البيت :

تحدّث الامام الحسن عليه‌السلام في خطاباته بمثل ما تحدّث به والده الامام عليّ عليه‌السلام في شأن أهل البيت ومنزلتهم وحقّهم الواجب على الأُمّة، وتكرر منه ذلك في مواضع، منها :

١ ـ في حياة أبيه عليه‌السلام وقد مرض فأمره عليه‌السلام أن يصلّي بالناس يوم الجمعة، فقال في خطبته : « إنّ الله لم يبعث نبيّاً إلّا اختار له نقيباً ورهطاً وبيتاً، فوالذي بعث محمداً بالحق نبيّاً لا ينتقص من حقّنا أهل البيت أحد إلّا نقصه الله من عمله مثله، ولا تكون علينا دولة إلّا وتكون لنا العاقبة .. ولتعلمنّ نبأه بعد حين »[3]!

٢ ـ في خطبته الأولى أيام خلافته، ذكر عليّاً عليه‌السلام فوصفه بأنّه « خاتم الأوصياء، وأمين الصديقين والشهداء » واستطرد في ذكر خصاله ثمّ قال : « من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا الحسن بن محمد صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم ـ ثمّ تلا قوله تعالى ـ ﴿ واتّبعت ملّة آبائي إبراهيم وإسحاق ويعقوب ﴾ أنا ابن البشير، انا ابن النذير، انا ابن الذي أرسل رحمة للعالمين، وأنا من أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً، وأنا من أهل البيت الذين افترض الله عزّ وجلّ مودّتهم وولايتهم .. »[4].

---

(١) الذهبي / تاريخ الإسلام ـ عهد معاوية : ٦.

(٢) تاريخ خليفة بن خياط : ١٥٣.

(٣) المسعودي / مروج الذهب ٣ : ١٠ ـ ١١.

(٤) مجمع الزوائد ٩ : ١٤٦ وقال : رواه الطبراني في الأوسط والكبير باختصار .. وأبو يعلى باختصار، والبزّار بنحوه، ورواه أحمد باختصار كثير، وإسناد أحمد وبعض طرق البزار والطبراني في الكبير حسان.

٣ ـ وفي أيّام خلافته ، في خطبة بليغة قال : «نحن حزب الله المفلحون وعِترة رسول الله الأقربون ، وأهل بيته الطاهرون الطيّبون ، وأحد الثقلين اللذين خلّفهما رسول الله ﷺ ، والثاني كتاب الله فيه تفصيل كلّ شيء لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه والمعوّل عليه في كل شيء ، لا يُخطئنا تأويله ، بل نتيقّن حقائقه ..

فأطيعونا فإنّ طاعتنا مفروضة ، إذ كانت بطاعة الله والرسول وأولي الأمر مقرونة ﴿ **فإن تنازعتم في شيء فردّوه إلى الله والرسول** ... ﴾ ﴿ **ولو ردّوه إلى الرسول وإلى أُولي الأمر منهم لَعِلَمهُ الذين يستنبطونه منهم** ﴾ وأحذّركم الاصغاء لهتاف الشيطان .. ـ إنّه لكم عدوّ مبين ـ فتكونوا كأوليائه الذين قال لهم : ﴿ **لا غالبَ لكُم اليومَ من الناس وإنّي جارٌ لكم فلمّا تراءت الفئتان نَكَصَ على عَقِبيه وقال إنّي بريء منكم إنّي أرى ما لاترون** ﴾ فتلقون للرماح أزراً ، وللسيوف جزراً ، وللسهام غرضاً ، ثمّ لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبلُ او كسبت في إيمانها خيراً»[١]

المصالحة :

فشل أهل العراق وتضعضعوا حين رأوا منه عليه السلام تشميراً لحرب معاوية الذي وجّه جيوشه صوب العراق ! فقد كان الحسن قد وجّه مقدّمة جيشه بقيادة قيس بن سعد بن عبادة ، وتحرّك هو بسائر الجيش من ورائه ، فبينما هو في المدائن ، عملت دسائس معاوية عملها ، إذ نادى منادٍ في الجيش : ألا إن قيساً قد قُتل ! فاختبط الناس وانتهب الغوغاء سرادق الحسن عليه السلام وطعنه رجل من المارقين ، فنزل الحسن القصر الابيض في المدائن وقد أقبلت صوبه جيوش الشام

---

(١) المسعودي / مروج الذهب ٣ : ١١ .

عليها عبد الله بن عامر، فبعثوا إليه بطلب الصلح، فاستجاب لذلك، وكاتب معاوية بالصلح[1].

المصالحة ـ مبرّراتها وثمراتها :

لم يكن الحسن عليه‌السلام إذن قد رأى في معاوية خيراً فسلّم له الامور، لكنّه رأى في جيشه ضعفاً لا يُجبر، فسالم لحفظ دماء المخلصين من أصحابه، وهذه أدلة ذلك :

١ ـ خطابه الذي ألقاه على أصحابه بعد ما لمس فيهم الفشل وجاءته كتب معاوية تدعوه إلى المصالحة، فخطب قائلاً : «إنّا والله ما يُثنينا عن أهل الشام شك ولا ندم، وإنّما كنّا نقاتل أهل الشام بالسلامة والصبر، فشيبت السلامة بالعداوة والصبرُ بالجزع، وكنتم في مسيركم إلى صفّين ودينكم أمام دنياكم، وأصبحتم اليوم ودنياكم أمام دينكم !... ألا وإنّ معاوية دعانا لأمرٍ ليس فيه عزّ ولا نَصفَة، فإن أردتم الموت رددناه عليه وحاكمناه إلى الله عزّ وجلّ بظُبي السيوف، وإن أردتم الحياة قبلناه وأخذنا لكم الرضا» !

فناداه الناس من كل جانب : البقية البقية !!

٢ ـ حين رأى في الصحابي الجليل حُجر بن عدي كرهاً لهذه المسالمة وتأسّفاً شديداً، قال له الامام الحسن عليه‌السلام : «إني رأيت هوى معُظم الناس في الصلح، وكرهوا الحرب، فلم أحب أن أحملهم على ما يكرهون، فصالحت بُقياً على شيعتنا

---

(١) هذا ما نقله الذهبي من رواية عوانة بن الحكم مؤرّخ الشام / تاريخ الاسلام ـ عهد معاوية : ٦، وابن كثير / البداية والنهاية ٨ : ١٦، ومثله خبر المسروقي، الذي أورده الطبري / تاريخ الطبري ٥ : ١٥٩، ١٦٠، ابن الجوزي / المنتظم ٥ : ١٦٦، تاريخ ابن خلدون ٢ : ٦٤٨، وابن الأثير / الكامل في التاريخ ٣ : ٤٠٤.

خاصّة من القتل ، فرأيتُ رفع هذه الحروب إلى يومٍ ما ، فإنّ الله كلّ يومٍ هو في شأن »[١].

وهذا كلام صريح ، بيّن فيه دواعي الصلح ، ومثله تماماً قاله لجماعة من أشراف أصحابه عاتبوه بعد رجوعه إلى المدينة المنورة[٢]، ثمّ كشف عن أنّه لم يصالح رضىً بمعاوية ، وإنّما لدفع الحرب إلى يومٍ ما تكون فيها كفة الحق أقوى شوكةً وأمضى عزماً .

٣ ـ إنّه لم يُخفِ قناعته تلك حتّى عن معاوية ، وعلى الملأ ، حين دعاه معاوية أن يلقي خطبته بعد إمضاء الصلح ، فقام خطيباً فقال بعد الحمد والثناء .. « أيّها الناس ، إنّ الله هداكم بأوّلنا ، وحقن دماءكم بآخرنا ، وإنّي قد أخذتُ على معاوية أن يعدلَ فيكم ، وأن يوفّر عليكم غنائمكم ، وأن يقسم فيكم فيأكم » ثمّ أقبل على معاوية فقال : « أكذلك ؟ » قال معاوية : نعم ، ثمّ هبط الحسن عليه السلام من المنبر وهو يشير بإصبعه إلى معاوية ويقول : (وإن أدري لعلّه فتنة لكم ومتاع إلى حين)[٣]!

شروط الصلح :

اختلف المؤرّخون كثيراً في ذكر تفاصيل كتاب المصالحة وبنوده التي تضمّنها حتّى عاد عسيراً على المحقّق أن يقف على صورة تامّة لذلك الصلح يستطيع أن يثق بها إلى درجة اليقين . لذلك رأينا الشيخ راضي آل ياسين حين حاول جمع هذه البنود قد اضطّر إلى أكثر من لون من ألوان التلفيق ، فالمصادر التي

---

(١) الاخبار الطوال : ٢٢٠ .

(٢) الاخبار الطوال : ٢٢١ .

(٣) الذهبي / تاريخ الاسلام ـ عهد معاوية ـ : ٣٩ ، ابن الجوزي / المنتظم ٥ : ١٨٣ .

نقل عنها البند الأوّل لم يجد فيها البند الثاني، ومصادره في البند الثاني هي غير مصادره في الثالث، أما الرابع والخامس فهي مجموعة من فقرات وجدها متفرّقة في أكثر من مصدر، فنسقها في بندين بحسب وحدة الموضوع، كما اضطرّ أن يلتمس بعض هذه البنود من خطبتي الامام الحسن ومعاوية في الصلح إذ وجد فيهما ما يصلح أن يكون إشارة إلى ذلك.

وهذا نموذج من تلفيقه لتلك البنود تحت عنوان «صورة المعاهدة التي وقّعها الفريقان» قال: «المادّة الأُولى: تسليم الأمر إلى معاوية على أن يعمل بكتاب الله وبسنّة رسول الله ﷺ» [وأشار في الهامش هنا أن مصدره في هذه الفقرة هو المدائني، نقلاً عن ابن أبي الحديد في شرح النهج ٤: ٨، ثمّ واصل متمّماً المادّة نفسها فقال بلا فصل] «وبسيرة الخلفاء الصالحين» وأشار، وإشارته في الهامش دائماً، أنّ مصدره العسقلاني في (فتح الباري) بواسطة ابن عقيل في النصائح الكافية: ١٥٦، والبحار ١٠: ١١٥.

فهذه المادة لفّقها من مصدرين، الاول منهما وهو المدائني، وهو الأقرب والأوثق، لم يذكر الا الفقرة الأولى، ولم يذكر سيرة الخلفاء الصالحين، لكن ذكرها العسقلاني.

وهكذا فعل في المادّة الثانية: «أن يكون الأمر للحسن من بعده فإن حدث به حدث فلأخيه الحسين.. وليس لمعاوية أن يعهد بها إلى أحد» فهذه ثلاث فقرات، وقد ذكر لكل فقرة مصادرها التي لا تشبه مصادر الفقرة الأُخرى.

وهكذا تجد في المادة الثالثة، أما في الرابعة والخامسة فالتلفيق أكثر وضوحاً، وقد صرّح به في هوامشه. ومع ذلك يمكن القول بأنّ الصورة التي قدّمها

هي أتمّ صورة يمكن استخدامها لتلك المعاهدة ، في الجملة[١].

أما القدر الذي نستطيع أن نعتمده من الشروط التي أملاها الامام الحسن عليه السلام في تلك المعاهده ، على درجة عالية من اليقين ، فيتلخّص في :

١ ـ العمل بكتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله .. أمّا ما زيد على هذا الشرط من ذكر سيرة الخلفاء الصالحين فلا يصح قطعاً ، فهو بعينه الشرط الذي رفضه بالأمس عليّ بن أبي طالب عليه السلام حتّى ضحّى بالخلافة كلّها لئلّا يمنح هذا الشرط شيئاً من الشرعية ! فكيف يضعه الحسن عليه السلام شرطاً في البيعة وهو يأمل أن تعود الخلافة إليه ، كما سيأتي في ثاني شروطه ؟

وأيضاً فقد رفض الامام الحسن يوم بويع في الكوفة أيّ كلمة تضاف في البيعة على الكتاب والسُنّة ، فردّ على من أراد زيادة شرط « قتال المحلّين » قائلاً : « على كتاب الله وسنّة نبيه ، فإن ذلك يأتي من وراء كلّ شرط »[٢].

٢ ـ أن يكون الأمر بعد معاوية للحسن عليه السلام ، وليس لمعاوية أن يعهد به إلى أحد[٣].

هذا أهم ما في تلك المعاهدة التي ضمّت أموراً أخرى تفصيلية ؛ كالامتناع عن سبّ عليّ عليه السلام ، وبسط الأمن بين الناس جميعاً وعدم تتبّع شيعة عليّ عليه السلام ، ونحو هذا[٤].

---

(١) انظر : راضي آل ياسين / صلح الامام الحسن : ٢٥٩ ـ ٢٦١ .

(٢) تاريخ الطبري ٥ : ١٥٨ .

(٣) انظر : الذهبي / تاريخ الاسلام ـ عهد معاوية : ٥ ، العسقلاني / فتح الباري ١٣ : ٥٥ ، وقد تقدّم مع مزيد من توثيقاته ، راجع ص٢٧٢ .

(٤) انظر : البداية والنهاية ٨ : ١٧ ، الكامل في التاريخ ٣ : ٤٠٥ .

معاوية أولى أن يقاتَل أم المارقون؟

الذي انطوى عليه ضمير الامام الحسن كشف عنه بيانه، كذلك الذي سبق عن أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، إن معاوية وحزبه أولى أن يقاتَلوا .. فقد ترك عليّ عليه السلام المارقين في حروراء على مقربة من الكوفة واندفع جيشه صوب معاوية فاولئك المارقون قوم ذهب بعقولهم فرط حماسهم، فعموا وصمّوا عن الحجّة والدليل، فهم قوم كانوا مؤمنين وقد طلبوا الحقّ فأخطأوه لمّا غشّى على بصائرهم فرط الحماس والعصبية، أما معاوية وحزبه فقد طلبوا باطلاً لا شبهة فيه وقاتلوا دونه «وليس من طلب الحق فأخطأه كمن طلب الباطل فأصابه».

وهكذا كان قضاء الامام الحسن عليه السلام في وضوح وصراحة لا تجدها إلّا عند أشجع الناس وأقواهم يقيناً بما يقول، فقد بعث إليه معاوية برسالة من الكوفة، وكان الامام الحسن في طريقه إلى المدينة، فجاءته رسالة معاوية يطلب منه فيها أن ينهض لقتال (الحرورية) الذين هاجموا معاوية هذه المرّة .. فكتب إليه الامام الحسن من مكانه كتاباً قال له فيه: «لو آثرتُ أن أُقاتِل أحداً من أهل القبلة لبدأت بقتالك! فإني تركتك لصلاح الأمّة وحقن دمائها»[1]! «والله لقد كففتُ عنك لحقن دماء المسلمين، وما أحسبُ ذلك يسعني، أفأقاتل عنك قوماً أنت والله أولى بالقتال منهم»[2] لكنّ هذا «القاسط» الذي طلب الباطل فأدركه، هو الذي سوف يصبح منذُ الآن «الخليفة» أو «الملك» الذي سيترك أثره البيّن والخطير على مسار الإسلام في السياسة والاجتماع والفقه والعقيدة ..

---

(١) الكامل في التاريخ ٣: ٤٠٩.

(٢) الكامل في اللغة والادب / للمبرّد ٣: ١٩٥.

وبهذا انتهى عهد .. ودخل عهد جديد ..

انقطع عهد الجهاد لإحياء أمر الدين وسننه، ونشر العدل والمساواة بين الناس، انقطع حين ارتطم بهذه العقبة الكؤود «عقبة صفّين» ليُقبل عهد جديد لا يشبهه في شيء من أهدافه ولا معالمه ..

لقد كان ذلك تاريخاً فاصلاً بين الكيان الاجتماعي والسياسي النبوي العظيم الذي حمل الدفعة القرآنية الفذّة وبين كلّ ما سيأتي بعدها حتى سقوط نظام الخلافة[1].

---

(١) انظر: مالك بن نبي / وجهة العالَم الإسلامي: ١١٤.

الباب الخامس

الانعطاف الاخير وآثاره
فـــي
السياسة والثقافة والعقيدة ومصادرها

الفصل الأول

المسار بعد الحادية والأربعين للهجرة
المعالم والآثار

نُــــذر :

- إذا بلغ بنو أُميّة أربعون رجلاً اتّخذوا مالَ اللهِ دولاً ، وديـنَ الله دَخَـلاً ، وعبادَ الله خَوَلا[1] .

- إنّ أخوَفَ ما أخاف عليكم فتنة بني أميّة . .

فإنّها فتنة عمياء مظلمة . . . لا يزالون بكم حتَى لا يتركوا منكم إلّا نافعاً لهم ، أو غير ضارٍّ بهم ! تردُ عليكم فتنتهم شوهاء مخشيّة ، وقِطعاً جاهلية . . ليس فيها مناد هدىً ، ولا عَلَمٌ يُرى[2] !!

إنّه من سوء حظّ العالم البشري أن تولّى منصب الخلافة في الإسلام رجال لم يكونوا له أكفاءً ، ولم يُعِدّوا له عدةً ، ولم يأخذوا له أهبةً ، ولم يتلقّوا تربيةً دينيةً وخلقيةً كما تلقى الأوّلون وكثيرٌ في عصرهم وجيلهم ، ولم يسيغوا الاسلام إساغة تليق بقيادة الأُمّة الإسلامية والاضطلاع بزعامتها ، ولم تنقَ رؤوسهم ولا نفوسهم

---

(1) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، انظر : المستدرك ٤ : ٤٧٩ ـ ٤٨٠ ، دلائل النبوّة ٦ : ٥٠٧ ـ ٥٠٨ ، مجمع الزوائد ٥ : ٥٤٣ ، كنز العمال ح /٣١٠٥٨ . وورد في المصادر ذاتها في بني الحكم بن أبي العاص (والد مروان) مثل هذا وأزيد منه .

(2) الإمام علي عليه السلام ، انظر : نهج البلاغة : ١٣٧ ـ ١٣٨ خ /٩٣ .

من بقايا التربية القديمة ، ولم يكن عندهم من روح الجهاد في سبيل الإسلام ومن قوّة الاجتهاد في المسائل الدينية والدنيوية ما يجعلهم يضطلعون بأعباء الخلافة الاسلاميّة ، وهذا الحكم عامّ يشمل خلفاء بني أميّة وبني العباس ، حاشا الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز[١] .

إنّ الانحراف عن حقيقة الاسلام ابتداءً من هذا العهد من القضايا المسلّمة التي لا ينازع فيها أحد ، إلّا أن يكون قد صرعه الهوى وغلبته العصبية ، أو يكون هو الآخر منحرفاً بمثل ذلك الانحراف حتّى صار يرى البدعة سنّةً والمنكر معروفاً والجاهلية إسلاما ! وإلّا فإنّا « حين نراجع تاريخ هذه الفترة المتطاولة من الزمان فسنجد ولا شك انحرافاً تدريجياً عن حقيقة الاسلام »[٢] .

فما هي معالم هذا الانحراف ، وما هي نتائجه ؟

معالم الانحراف وآثاره :

لصوصية في السيادة :

في حديث النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم : « ثلاث قد فرغ الله من القضاء فيهنّ :

ـ لا يبغينّ أحدكم ، فإنّ الله تعالى يقول : ﴿ **يا أيُّها الناس إنّما بغيكم على أنفسكم** ﴾ ..

ـ ولا يمكرنّ أحد ، فإنّ الله تعالى يقول : ﴿ **ولا يحيق المكر السيّء إلّا بأهله** ﴾ ..

---

(١) أبو الحسن الندوي / ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين : ١٣٢ ـ ١٣٣ .

(٢) محمد قطب / كيف نكتب التاريخ الاسلامي : ١٢٦ ، ١٢٧ .

ـ ولا ينكثُ أحد ، فإن الله يقول : ﴿ ومن نكثَ فإنّما ينكثُ على نفسه ﴾[١] .

لا يبغينّ أحد ! ولا يمكرنّ أحد ! ولا ينكثُ أحد ! لكنّها المداخل الثلاثة التي سلكها جميعاً بنو أُميّة إلى الحكم ؛ أما البغي والمكر فهما أجلى من نارٍ على عَلَم في كلّ خطواتهم على هذا الطريق منذ اللحظة الأُولى التي تحرك فيها رائدهم معاوية ، وصاحبه عمرو ، وحتى انهيار دولتهم .

وأمّا النكث ، فظاهرٌ وخفيّ: الظاهر منه نكث معاوية عهده مع الامام الحسن ، حتّى لم يف بشيء منه[٢] ! فهذا أوّل نكث استُهِلّ به العهد الجديد ! ثمّ عقبته نكوث على طريق الحكم يطول استقصاؤها .

وأمّا نكثهم الخفيّ ، فنكث العهود التي كان يقطعها النبيّ ﷺ على أُمّته وقد سمعها هؤلاء ووعوها ، كعهده في حجّة الوداع وغدير خم : « من كنت مولاه فعليّ مولاه ، اللهّم والِ من والاه وعادِ من عاداه » .

وعهده في عليّ : « من أطاع علياً فقد أطاعني » و « من آذى علياً فقد آذاني » ونحو هذا كثير مما كان يعهد به النبيّ ﷺ لهذه الأُمّة ليلزمها اتّباعه ، فنكثوا عهوداً أصغوا إليها وأظهروا طاعتهم ورضاهم ! ومنه أيضاً موافقتهم (للناكثين) الذين نكثوا بيعتهم بعد أن بايعوا علياً على الخلافة .

منذ هذا العهد أصبح البغي طريقاً إلى الخلافة ! وحلّ السيف بديلاً عن النصّ وعن الشورى !

ومنذ هذا العهد ، وعلى طريق البغي والمكر والنكث ، سقطت كلّ الشروط

---

(١) الدر المنثور ٤ : ٣٥٢ ، والآيات على التوالي : يونس/٢٣ ، فاطر/٤٢ ، الفتح/١٠ .

(٢) انظر : تاريخ الطبري ٥ : ١٦٣ من رواية الزهري وهو غير متّهم في معاوية .

اللازمة للخلافة ؛ العدل والاجتهاد وسلامة الدين ، فأصبح الباغي (خليفة) وإن تجمّعت فيه نقائض تلك الخصال ؛ من جورٍ وجهلٍ وفسوق[١] !

فهذا أوّل انحراف حقيقي ، وقد ترك أثره الواضح في فـقه الدولة والنـظام السياسي .

عزل الدين عن نظام الحكم وبرامجه :

لقد تحقّق هذا الشرخ عملياً منذ مطلع هذا العهد ، وتحلّلت السـياسة مـن ضوابط الدين ورقابته ، واستبدّ بالحكم رجال سجيّتهم جورٌ قلّما خالطه عدل ، وجهل قلّما استضاء بنور علم ، وفسوق قلّما ستره جلباب دين أو خُلق كريم ! ولم يعدم هؤلاء أن يستعينوا بالفقهاء وأهل الدين متى اقتضت مصالحهم ، ثمّ استغنوا عنهم متى شاؤوا ! فأصبح رجال العلم بالدين بين معارض للخلافة وخارج عليها ، وبين حائدٍ منعزلٍ اشتغل بخاصّة نفسه وأغمض العين عمّا يقع ويجري حوله يائساً من الإصلاح ، وبين منتقدٍ يتنفّس الصُعَداء ممّا يرى ويسمع ولا يملك إلى الاصلاح سبيلا ، وبين متعاون مع الحكام لمصلحة عامّة أو مصلحة شخصية ولكلٍّ ما نوى[٢] .

ومن نتائج ذلك : أن نهض لطلب العلم رجال طلبوه لأجل الدنيا ، يتقرّبون به إلى الحكام لينالوا لديهم الحضوة والجاه وينالوا من دنياهم ، فأصبح الفقهاء بعد أن كانوا مطلوبين طالبين ، وبعد أن كانوا أعزّةً بالإعراض عن السـلاطين أذلّـةً بالإقبال عليهم ، إلّا من وفّقه الله[٣] .

---

(١) تقدّم مفصّلاً في أول فصول الباب الثاني من هذا الكتاب .

(٢) انظر : أبو الحسن الندوي / ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين : ١٣٣ ، محمد قطب / كيف نكتب التاريخ الاسلامي : ١٢٩ .

(٣) من كلام للإمام الغزالي / نقله الدهلوي في / حجة الله البالغة ١ : ٣٣٢ ، والإنصاف : ٨٧ .

وأخطر ما في هذا الانحراف أن يقع فيه رجال معروفون من الصحابة وكبار علماء التابعين، كما حصل للمغيرة بن شعبة وأبي هريرة وسمرة بن جندب، وحال هؤلاء في بيع الآخرة بالدنيا شهيرة بل متواترة لا يخلو منها مصدر واحد من مصادر التاريخ، ولم يتردّد في رواياتها حتّى أشدّ الناس تعصّباً لهم وذبّاً عنهم من المؤرّخين[١]. وغير هؤلاء سقط نفر من الصحابة في هذا المنحدر، منهم حبيب بن مسلمة القرشيّ الذي لقيه الامام الحسن فقال له: لقد طاوعت معاوية في دنياه، وسارعت في هواه، فلئن كان قام بك في دنياك لقد قعد بك في دينك[٢]! فكان انحدار التابعين إذن أيسر وأكثر، ولعل أبرز علمائهم المتورّطين في هذه الهلكة: الزهري، والشعبي[٣]! وقد واصل معاوية سيرته مع التابعين يشتري منهم دينهم بالثمن البخس حتّى سخر من بعضهم وقال: لقد هان عليهم دينهم[٤]!

ضمور الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

هذا الذي يُعَدّ واحداً من معالم الانحراف هو في الوقت ذاته ثمرة من ثمرات الانحراف الذي تحقّق في الخطوتين السابقتين. فالاستبداد لجام للأفواه، وقهر للصالحين على الركون والسكوت، فينقطع الامر بالمعروف والنهي عن المنكر إلاّ

---

(١) انظر: تاريخ الطبري ٥: ٢٣٧، ٢٥٣، تاريخ ابن خلدون ٣: ١٣، ١٩، تاريخ اليعقوبي ٢: ٢١٩ ـ ٢٢٠، ٢٣٠، المعارف: ١٥٨، سير أعلام النبلاء ٢: ٦٠٩، البداية والنهاية ٨: ١١٧، الكامل في التاريخ ٣: ٤٦٢.

(٢) تاريخ الاسلام ـ عهد معاوية ـ: ٣٢.

(٣) انظر عن الزهري: وفيات الأعيان ٣: ٣٧١، معرفة علوم الحديث ٥٤، ميزان الاعتدال ١: ٦٢٥، وعن الشعبي: تفسير القرطبي ١: ٥، تهذيب التهذيب ٢: ١٢٧، تاريخ اليعقوبي ٢: ٢٨٠.

(٤) انظر: تاريخ الطبري ٥: ٢٤٣، الكامل في التاريخ ٣: ٥٠٤.

نادراً في مواقع محدودة ، أوهمساً بين الخاصّة ، أو قاد صاحبه إلى سيوف الجزّارين !

فتنفّست الجاهلية في بلاد الاسلام ، وظهر الفساد والمنكر ، وشيئاً فشيئاً أخلد الناس إلى الترف والنعيم وانغمسوا في الملذّات ، فأخذت تختفي وبسرعة معالم المجتمع المسلم لتحلّ محلّها معالم مجتمع جاهلي حمل ضغثاً من إسلام لا يصدّه عن منكر ولا يبعثه نحو معروف وإصلاح(١) !

أمّا كبار الصالحين وأهل العلم فهم على تقسيمهم السالف ؛ بين معارض متكتّم يبدي معارضته متى وجد إلى ذلك سبيلاً ، وبين ثائر ، وبين يائس من الاصلاح منصرف إلى الدرس والعبادة .

ففي وقت مبكر جدّاً ومنذ عهد معاوية انقلب الواقع الاجتماعي حتّى في عاصمة الاسلام ومصدر إشعاعه ، المدينة المنوّرة ! فقد كثر فيها اللصوص وانعدم الأمن حتّى حدّث عروة بن الزبير أنّ أُمّه أسماء بنت أبي بكر قد اتّخذت خنجراً تجعله تحت رأسها إذا نامت تحسّباً من مداهمة اللصوص(٢) !

أما الخمرة فلا غرابة أن تروج ، بعد أن كان لها أزيز في الشام بين يدي معاوية أيام كان الوالي عليها ، وفي الكوفة بين يدي الوليد ، وقصّتاهما مشهورتان ، فخمرة معاوية التي أدركها عبادة بن الصامت ﷺ فأراقها هي التي كانت سبباً في إقصاء الصحابي الجليل عبادة بن الصامت من الشام لتستقيم لمعاوية بلاده وترسخ فيها أعواده ! وخمرة الوليد كانت سبباً في جلده الحدّ وعزله

---

(١) انظر : مالك بن نبي / وجهة العالم الإسلامي : ٢٩ ، أبو الحسن الندوي / ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين : ١٣٤ ، محمد قطب / كيف نكتب التاريخ الاسلامي : ١٢٩ .

(٢) الذهبي / تاريخ الاسلام ـ عهد معاوية : ١٥٦ .

عن الولاية. فكيف وقد استوى لهم الملك فلا رقيب ولا حسيب يخشونه ويتوقّعون حسابه ؟!

لا شك أنّ مزاولة الأُمراء للفساد ستُنعِش حاله وتفتح بينه وبين الناس أبواباً أوصدها أُمراء حرّموا ما حرّم الله وحفظوا حدوده.

وظهر الشعر الماجن وانتشر لمّا كان للمجون في طباع كثير من الأمراء تأصّل واستقرار، ونظرة واحدة في ديوان عمر بن أبي ربيعة تكفي في تعرّف حقيقة تلك الظاهرة، ولقد كان لهذا الشعر انتشاره الفضيع وآثاره السيّئة، حتّى نهض كثير من الصالحين في تحذير الناس منه؛ قال ابن جُريج: ما دخل على العواتق في حجالهنّ شيء أضرّ عليهنّ من شعر عمر بن أبي ربيعة!

وقال هشام بن عروة بن الزبير: لا تُرَوّوا فتياتكم شعر عمر بن أبي ربيعة، لا يتورطن في الزنا تورّطا!

وقد عرّف به أبو المقوّم الأنصاري تعريفاً جامعاً بقوله: ما عُصيَ اللهُ بشيء كما عُصيَ بشعر عمر بن أبي ربيعة[1]!

قال ابن قتيبة: كان عمر فاسقاً يتعرّض للنساء الحواجّ في الطواف وغيره من مشاعر الحجّ ويُشبّب بهنّ، فسيّره عمر بن عبد العزيز إلى الدَهْلك[2] ـ ثمّ عقّب بكلام طريف عزّزه بنقل عن ابن عمر، قال: ـ ثمّ ختم له، أي لعمر بن أبي ربيعة، بالشهادة، قال عبدالله بن عمر: فاز عمر بن أبي ربيعة بالدنيا والآخرة، غزا في البحر فأحرقوا سفينته فاحترق[3]! وليس يعنينا من هذا الشاعر شخصه،

---

(١) نقل ذلك المدائني والزبير بن بكار، انظر: كتاب الأغاني ١ : ٨٤ ـ ٨٥.

(٢) الدهلك: جزيرة بين اليمن والحبشة.

(٣) الشعر والشعراء: ٣٦٧.

ولا تعنينا عاقبته، ولا يعنينا أكان حريقه هذا كفّارة لذنوبه وشهادةً في سبيل الله أم كان متّصلاً بحريق الآخرة، فهذه عاقبة عائدة إلى ما عقده من نوايا وما كان لذلك من موقع عند الله تعالى، والأمر إليه يعذّب من يشاء ويغفر لمن يشاء، إنّما الذي يعنينا شعره الماجن الذي مثّل ظاهرةً في عصر الصحابة والتابعين تركت تلك الآثار الوخيمة التي حذّر منها الصالحون.

تلك صور مختلفة من آثار الجاهلية أخذت تظهر وتستشري، ولم تستطع حركة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إيقافها والحدّ منها، ذلك لأنّ حركة الأمر بالمعروف كانت عزلاء «لا تستند إلى قوّة، ولا تحميها حكومة، وإنّما يقوم بها متطوّعون لا قوّة لديهم ولا عقاب»[١].

نقض السنّة وإحياء البدعة:

نقض السنّة الذي ابتدأ باتخاذ البغي والمكر والنكث طريقاً إلى الحكم، ثمّ حرّف صورة الحكم ومحا معالمه الاسلامية بتولّي الجاهل بالدين والظالم والفاجر، لم يقف عند هذا الحدّ بل تغلغل في الأعماق واخترق الصفوف ليبلغ مداه عند آخر عتبة من العتبات التي إذا انتقضت انتقض الدين كلّه!

قال ﷺ: «لينتقضنّ عُرى الاسلام عروةً عروةً، فكلّما انتقضت عروة تشبّث الناس بالتي تليها، وأوّلهنّ نقضاً الحكم، وآخرهن الصلاة»[٢]!

وحين انتقض الحكم بهذه الصورة السافرة هان نقض غيره حتّى طال الأمر العبادات:

---

(١) أبو الحسن الندوي / ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين: ١٣٤.

(٢) مسند أحمد ٥: ٢٥١، المعجم الكبير / الطبراني ٨: ٩٨ ح/٧٤٨٦.

ـ الحجّ : تغيّرت معالم الحجّ حين منع معاوية من التلبية خلافاً لأبي تراب !!
أخرج النسائي وابن خزيمة والبيهقي عن سعيد بن جبير قال : كنّا عند ابن عباس بعرفة ، فقال : يا سعيد مالي لا أسمع الناس يُلبّون ؟ فقلتُ : يخافون معاوية ! فخرج ابن عباس من فسطاطه فقال : لبّيك اللهمّ لبّيك وإن رغِمَ أنفُ معاوية ، اللهم العنهم فقد تركوا السنّة من بغض عليّ عليه السلام[1] !

ومع أنّ النسائي وابن خزيمة قد حذفا إرغام أنف معاوية ولعنه من الحديث[2] ، فجاء النص عندهما : « لبّيك اللهمّ لبّيك فإنّهم قد تركوا السنّة من بغض عليّ » مشعِراً ببتر في وسطه ، غير أنّ المحصّل واحد وهو أنّ معاوية قد عطّل السنّة ، لفرط بغضه لعليّ الذي كان دقيقاً في إحياء السنّة وإنعاشها .

يقول ابن عباس بعدُ : « لعن اللهُ (فلاناً) ! عمدوا إلى أعظم أيّام الحجّ فمحوا زينته ، وإنّما زينة الحجّ التلبية » ويقول : « إن الشيطان يأتي ابن آدم فيقول : دعِ التلبية وهلّل وكبّر ، ليُحيي البدعة ويميتُ السنّة »[3] !

ـ الصلاة : وتغيّرت معالم الصلاة ، فزالت سنن وتغيّرت أشياء وضيّعت أوقاتها حتّى وُجد أنس بن مالك يبكي ، فقيل له : ما يبكيك ؟ قال : لا أعرف شيئاً ممّا أدركت إلّا هذه الصلاة ، وهذه الصلاة قد ضُيّعت[4] !!

فأنس لا يبكي الصلاة وحدها ، بل هي آخر شيء من سنن النبي بكاه

---

(١) السنن الكبرى للنسائي ـ كتاب الحج / التلبية بعرفة ـ ٢ : ٤١٩ ح /٣٩٩٣ ، صحيح ابن خزيمة ٤ : ٢٦٠ ح /٢٨٣٠ ، السنن الكبرى للبيهقي ٥ : ١١٣ والنصّ منه .

(٢) هذا اللعن أثبته ابن جرير من ثلاثة وجوه عن ابن عباس / كما في كنز العمال ٥/ح١٢٤٢٨ وبعده كما سيأتي .

(٣) الحديثان في كنز العمال ٥ ح /١٢٤٢٩ ، ١٢٤٣٠ عن ابن جرير .

(٤) صحيح البخاري ١ : ١٩٨ ح /٥٠٧ .

«لا أعرف شيئاً مما أدركت إلا هذه الصلاة، وهذه الصلاة قد ضُيّعت»! وفي حديث آخر له يقول: «ما أعرف شيئاً ممّا كان على عهد النبيّ ﷺ» قيل: الصلاة؟ قال: أليس ضيّعتم ما ضيّعتم فيها[١] ؟!

أ ـ قالوا: إنّ أوّل من ترك الجهر بالبسملة في الصلاة معاوية[٢]

ب ـ قالوا: إنّ أوّل من نقص التكبير في الصلاة معاوية[٣]!

لكن سرعان ما انتشرت بدعة معاوية حتّى صارت هي السنّة، يقول عكرمة: صلّيت خلف شيخ بمكّة فكبّر في صلاة الظهر ثنتين وعشرين تكبيرة، فأتيت ابن عباس فقلت: إنّي صلّيت خلف شيخ أحمق فكبّر في صلاة الظهر ثنتين وعشرين تكبيرة! قال: ثكلتك أُمّك! تلك صلاة أبي القاسم ﷺ[٤]!!

هكذا غابت السنّة حتّى صار فاعلها أحمق في نظر (علماء) من الطبقة الأُولى في التابعين! ولكن لم تخلُ الأرض من علماء حفظوا ما استطاعوا حفظه من السنّة ودافعوا عنها أحياناً، كمثل ذلك الشيخ، ومثل أنس في حديثه السابق، وابن عباس في التلبية.. ونقص التكبير هذا كان أيضاً من بغضهم لعليّ، كما نراه جليّاً عند العسقلاني وهو يشرح حديث عمران بن حصين أنّه صلّى مع عليّ عليه السلام في البصرة، فقال: ذكّرنا هذا الرجل صلاةً كنّا نصلّيها مع رسول الله ﷺ، فذكر أنّه إذا سجد كبّر، وإذا رفع رأسه كبّر، وإذا نهض من الركعتين كبّر، قال عمران: لقد

---

(١) صحيح البخاري ـ كتاب الصلاة ـ ١ : ١٩٧ ـ ١٩٨ ح /٥٠٦.

(٢) سنن الدارقطني ١ ـ باب وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة والجهر بها ح /٣٣، ٣٤. وراجع الأحاديث ١ ـ ٣٢ فكلّها تثبت الجهر بالبسملة في السورتين.

(٣) فتح الباري ٢ : ٢١٥، تاريخ الخلفاء ١ : ١٨٧.

(٤) صحيح البخاري ـ كتاب صفة الصلاة ـ ١ : ٢٧٢ باب ٣٥ ح /٧٥٥، السنن الكبرى / للبيهقي ٢ : ٦٨.

ذكّرنا هذا الرجل صلاة محمد ﷺ أو قال : لقد صلّى بنا صلاةً محمد ﷺ[١] .

وذلك أن عثمان كان قد ترك التكبير ، حيث كبر وضعف صوته ، كذا قال عمران بن حصين[٢] ، فما كان ترك معاوية إلّا خلافاً لعليّ .

ج ـ قالوا : أوّل من أحدث الأذان في العيدين معاوية[٣] .

د ـ قالوا : أوّل من قدّم الخطبة على الصلاة في العيدين معاوية[٤] .

ـ **الوضوء** : ثمّة موقف شجاع لأنس بن مالك أيّام الحجّاج ؛ قيل له : إنّ الحجّاج خطبنا فقال : ﴿ **فاغسلوا وجوهكم وأيديكم** ﴾ ﴿ **وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم** ﴾ وأنّه ليس شيء من ابن آدم أقرب إلى الخبث من قَدَميه ، فاغسلوا بطونهما وظهورهما وعراقيبهما .

فقال أنس : صدق اللهُ ، وكذب الحجّاج ، قال الله : ﴿ **وامسحوا برؤوسكم وأرجُلكم** ﴾ قالوا : وكان أنس إذا مسح قدميه بلّهما[٥] .

وهذه أيضاً بدّلوها خلافاً لعليّ عليه السلام الذي كان يُكثر التذكير بالمسح على القدمين في الوضوء ، ويركّز بأنّه قد رأى أول الأمر أنّ باطن القدمين أحقّ بالمسح من ظاهرهما ، حتى رأى رسول الله ﷺ يمسح ظاهرهما[٦] . وركّز هذا المعنى ابن

---

(١) فتح الباري ٢ : ٢١٤ ـ ٢١٥ .

(٢) فتح الباري ٢ : ٢١٥ .

(٣) فتح الباري ٢ : ٣٦٢ .

(٤) فتح الباري ٢ : ٣٦١ ـ ٣٦٢ .

(٥) الدرّ المنثور ٣ : ٢٨ ـ ٢٩ .

(٦) مسند أحمد ١ : ٩٥ ، مسند الحميدي : ٢٦ ح /٤٧ ، سنن أبي داود ١ ح /١٦٠ ، ١٦٤ وتعقيب وكيع على حديث ابي داود انه يعني الخفّين تعقيب باطل أشبه بالتحريف فالحديث ثابت بلفظ القدمين .

عباس أيضاً كثيراً[١].

ويؤكّد أنّ هذا هو الحقّ من سنّة النبيّ ﷺ ما رواه البيهقي في حديث (المسيء صلاته) : أنّ رسول الله ﷺ قال للمسيء صلاته : «إنّها لا تتمّ صلاة أحدكم حتّى يسبغ الوضوء كما أمره الله : يغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ، ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين[٢]» . فغسْلُ القدمين في الوضوء مسألة حادثة إذن بعد الرسول ﷺ والأرجح أنّها ظهرت أيّام عثمان[٣]، فكافحها الامام عليّ وصحح العمل وفقاً للكتاب والسنّة ، فلمّا جاء بنو أميّة عادوا إلى الخلاف بغضاً لعليّ.

فانظر إلى بغض عليّ كم أرداهم في المهالك ! وهل قال النبيّ ﷺ قطّ إلّا حقّاً ؟ وهو القائل لعليّ : «لا يبغضك إلّا منافق» !

وضع في الحديث :

تقدّم مفصّلاً أنّ الوضع في الحديث قد دخل في المشروع السياسي الرسمي على يد معاوية ، والذي قرأناه هناك مفصّلاً عن الامام الباقر والمدائني ونفطويه[٤]، قد ذكره الطبري مجملاً في وصية معاوية للمغيرة بن شعبة حين ولّاه الكوفة ، إذ قال له : «أردتُ إيصاءك بأشياء كثيرة فأنا تاركها اعتماداً على بصرك .. ولست تاركاً إيصاءك بخصلة : لا تَتَحَمّ[٥] عن شتم عليّ وذمّه ، والترحّم على عثمان والاستغفار

---

(١) سنن ابن ماجة ١ ح/٤٥٨ ، الدر المنثور ٣ : ٢٨ ـ ٢٩ عن ابن أبي حاتم وعبد الرزاق وابن أبي شيبة وابن جرير وعبد بن حميد .

(٢) البيهقي / السنن الكبرى ١ : ٤٤ .

(٣) راجع : علي الشهرستاني / وضوء النبيّ .

(٤) ص ١٠٩ ـ ١١٢ من هذا الكتاب .

(٥) أي لا تتورّع .

له ، والعيب على أصحاب عليّ والإقصاء لهم وترك الاستماع منهم ، وبإطراء شيعة عثمان رضوان الله عليه والإدناء لهم والاستماع منهم »[١] !

ومن هنا تأسّس مبدأ إقصاء (الشيعي) وردّ أحاديثه أو اتّهامه ، وتقديم (السنّي) وقبول أحاديثه واعتمادها ! المبدأ الذي كان منفذاً لكل البدع التي أحدثها الأُمويون في الاسلام !

وأخطر ما في هذا المبدأ أن تعصّب له قوم من أهل الجرح والتعديل والماضين على أثرهم وظنّوا أنّه الحقّ دون أن يلتفتوا إلى أصله وحقيقته ، فتأسّس على هذا بناء آخر للسنّة النبوية ، بل لسائر علوم الشريعة !

استخفاف بالدين وبالناس :

لم يكن استدعاء زياد ونسبته إلى أبي سفيان الذي صنعه معاوية ليُسَخّر زياد في توطيد سلطانه ، مما يعدّ تضييعاً للسنّة وإظهاراً للبدعة فقط ، بل هو استخفاف بالدين كلّه وبالناس كلّها ، لقد أقرّ معاوية على أبيه بالزنا ، وأقرّ زياد على أُمّه بمثله ، وأشهدا على ذلك خمّاراً يتسكّع ! فإذا تمّ لهم هذا فالدين يقول : « الولد للفراش ، وللعاهر الحجَر » فكيف أصبح الولد للزاني ؟! إنّها وقاحة لا حدّ لها كانت في سجايا (الخليفة) و (الأمير) ، ووصمة في جبين جيل بأكمله لم ينج منها إلّا المُنكرون ، وما أقلّهم ، وما أسرع ما أُلجمت أفواههم وخفت صوتهم !! ففي أوّل مجلس يكشف فيه معاوية عن سوءته ويدّعي أنّ زياداً قد أصبح ابن أبي سفيان ، قطع عليه خطبته رجل واحد يدعى يونس بن عبيد الثقفي ، فقال له : يا معاوية ، قضى رسول الله أنّ الولد للفراش وللعاهر الحَجَر ، فعكستَ ذلك ! قال معاوية :

---

(١) تاريخ الطبري ٥ : ٢٥٣ ، الكامل في التاريخ ٣ : ٤٧٢ .

أعِد .. فأعاد يونس مقالته ، فقال له معاوية : يا يونس ، والله لتنتهينّ أو لأطيرنّ بك طيرةً بطيئاً قوعها[١] !

وقال شاعرهم في أبيات يخاطب فيها معاوية :

ألا أبلغ معاوية ابن حرب مغلغلةً[٢] عن الرجل اليماني
أتغضبُ أن يقالَ أبوك عفٌّ وترضى أن يقالَ أبوك زاني[٣] ؟!

هذه السخرية بالدين وبالناس أصبحت بفعل سطوة السلطان تمرّ بين أيدي الفقهاء فلا تحرّك ساكناً إلّا أن يكون همساً أو كلاماً أشبه بالموعظة ، كالذي ثبت عن الحسن البصري إذ عدّها واحدة من موبقاتٍ أربع صنعها معاوية ، لو لم يصنع منها إلّا واحدة لكانت موبقة[٤] . وفقهاء آخرون عاصروا الحدث أو جاءوا بعده فأنكروه وعدّوه تجرّأً على الدين ، لكنّ اتّجاهاً آخر غلب على طائفة من الفقهاء أخذوا على عاتقهم تبرئة السلطان بأعذار استلهموها من وحي الشيطان ، ليبيحوا لكلّ فاسق أن يعبث بهذا الدين كيف شاء تحت ظلال هذا العذر أو ذلك !

ابن تيمية يعدّ هذا الحدث واحداً من أمثلة النموذج العاشر من نماذج الأعذار التي اعتذر بها للمجتهدين إذا خالفوا حديثاً صحيحاً « لإمكان أنّه لم يبلغهم قضاء رسول الله ﷺ بأنّ الولد للفراش ! واعتقدوا أنّ الولد لمن أحبل أُمّه ، واعتقدوا أن أبا سفيان هو المحبل لسُميّة أمّ زياد »[٥] ! فصاروا بذلك

---

(١) عن البلاذري نقلها طه حسين / المجموعة الكاملة ٤ : ٦٣٢ ـ ٦٣٩ ، ورواها : المسعودي / مروج الذهب ٣ : ١٧ ، والشبراوي / الاتحاف بحب الاشراف : ٦٧ .

(٢) أي رسالةً .

(٣) مروج الذهب ٣ : ١٧ ، الكامل في التاريخ ٣ : ٥٢٣ .

(٤) الكامل في التاريخ ٣ : ٤٨٧ ، تهذيب تاريخ دمشق ٢ : ٣٨٤ .

(٥) رفع الملام عن الأئمة الاعلام : ٤٩ .

مجتهدين ! فإذا أخطأوا فإنّ لهم شرف الاجتهاد وأجره !! تلك هي العصبيّة التي طالما حجبت صاحبها عن مقولةٍ بحقّ ، أو شهادة بعدل .

وهكذا يقود الانحراف السياسي المصحوب بالسطوة غالباً إلى انحراف ديني خطير جعل الدين آلةً من آلات السلطان يصرّفها كيف يشاء !

ولبني أُميّة على طريق الاستخفاف بالدين وبالناس شوط بعيد ، فخليفتهم أفضل من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم[١] ! يسوس الناس كيف شاء « فما على الخلفاء حساب ولا عذاب »[٢]. ويقصد (الخليفة) الحجّ لا لشيء إلّا ليشرب الخمرة فوق ظهر الكعبة[٣] ! كان الأخير هو الوليد بن يزيد بن عبدالملك بن مروان .

وكان خلفاء بني العباس شركاء لبني أُميّة في فلسفة الخلافة هذه ، فذكروا يوماً الوليد بن يزيد هذا عند المهدي العباسي ، فقال رجل : كان الوليد زنديقاً .. فردعه المهدي قائلاً : مَه ! خلافة الله عنده أجلّ من أن يجعلها في زنديق[٤] !

الثأر للجاهلية :

إنّها دعوة سافرة للانتقام من دين الاسلام ومن نبيّ الاسلام ، وإن ظهرت تحت عناوين أُخرى ..

فثمّة كلمة كفر اتّخذوها فجعلوها « سنّةً » راتبةً في صلاة الجمعة ، ولازمة لكلّ خطيب ولكلّ قاصّ ، إنّها كلمة اللعن ، وجّهوها إلى الله ورسوله من طريق

(١) البداية والنهاية ٩ : ١٥١ .
(٢) تاريخ الخلفاء : ٣٢٩ .
(٣) تاريخ الخلفاء : ٢٢٣ .
(٤) تاريخ الخلفاء : ٢٢٣ .

عليّ والحسن والحسين، فهم أقرب الطرق إلى رسول الله ﷺ!

لماذا قال رسول الله ﷺ: «من آذى عليّاً فقد آذاني»[١]؟

لماذا قال: «من سبّ عليّاً فقد سبّني»[٢]؟ لماذا قال: «أنا حرب لمن حاربتم وسلم لمن سالمتم»[٣]؟

هل فقط لأنّه يعلم أنّ يوماً قريباً آتٍ سيسبّهم فيه أناس يزعمون أنّهم ينتسبون إلى ملّته ودينه؟ أم لأنّه علم أنّ فقهاء سوء سيقفون من ورائهم ينقّبون لهم عن الأعذار ليجعلوا من هذا (السبّ) أمراً سياسياً صرفاً ونزاعاً بين بيتين، لا صلة له بالدين؟

هذا الذي أراده قبل ذاك، ليقول لمن بقي من ضميره خيط أمل لم يُميته الخنوع أو العصبية، يقول له: تنبّه، إنّهم إياي يسبّون، وإيّاي يؤذون، والله تعالى يؤذون ويسبّون حين يسبّون علياً وحسناً وحسيناً.. فهؤلاء أولى بالله وبرسوله وبدينه من غيرهم.

هؤلاء الثلاثة سوف يُمثّلون رسالتي بحذافيرها حتّى لكأنّهم أنا «إلّا أنّه لا نبيّ بعدي» فمن سبّهم فقد سبّني، «من آذاهم فقد آذاني، ومن حاربهم فإياي

---

(١) مسند أحمد ٣: ٤٨٣، المستدرك ٣: ١٢٢ وصحّحه، دلائل النبوّة ٥: ٣٩٥، البداية والنهاية ٧: ٣٨٢، ٣٨٣، الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٩ ح/٦٨٨٤.

(٢) مسند أحمد ٦: ٣٢٣، المستدرك ٣: ١٢١ ـ ١٢٢، سنن النسائي ٥: ١٣٣ ح/٨٤٧٦، ٨٤٧٧، البداية والنهاية ٧: ٣٦٧، تاريخ الخلفاء: ١٣٧.

(٣) سنن الترمذي ٥ ح/٣٨٧٠، سنن ابن ماجه ١: ٥٢ ح/١٤٥، مسند أحمد ٢: ٤٤٢، المستدرك ٣: ١٤٩، مصابيح السنّة ٤: ١٩٠، الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٩ ح/٦٩٣٨.

يحارب ، ومن أطاعهم فقد أطاعني ومن أطاع علياً فقد أطاعني ، من عصى علياً فقد عصاني »[1] .

إذن قد حلّ مسار جديد ليس فقط لا يشبه مسار الإسلام في عهد الرسول ، بل هو المسار المناقض والمعادي والمحارب له منذ اللحظة الأولى حتّى آخر عرق فيه ينبض ، ربما على يد المسيح الدجّال الذي سيقتله سيف المسار المحمّدي القويم ممثّلاً بسليل البيت المحمّدي ، ابن محمد وعلي والحسين : « رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي »[2] إنّه مهديّ آخر الزمان .

إن فلسفة السبّ واللعن هذه قد تخفى على جمهور الناس وعامّتهم ، فلا تتجاوز أذهانهم ما يبلغ آذانهم ، فيظنّون أنّ علياً وولده هم المستهدفون فقط ، وليس وراء ذلك شيء ، وهذا هو الذي مكّن للمنحرفين سياستهم إذ لا يفقه بُعدها إلّا حاذق فطن ، فيما تكون غوغاء الناس معهم تصدّق دعواهم ، وأيّ حاذق ستنفذ كلمته أمام ضجيج الغوغاء وقوّة السلطان ؟!

فأم سلمة توبّخ بعض الاصحاب فتقول لهم : « أيُسبُّ رسول الله فيكم ؟! قالوا : معاذ الله ! قالت : لقد سمعت رسول الله يقول : من سبّ عليّاً فقد سبّني ومن سبّني فقد سبّ الله تعالى »[3] !

ويمرّ عبدالله بن عباس برجل فيسمعه يسبّ علياً ، فيحصبه ويقول له : « يا عدوّ الله ! آذيت رسول الله ﷺ ﴿ إنّ الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في

---

(١) صحّحه الحاكم والذهبي / المستدرك ٣ : ١٢١ ، ١٢٨ .

(٢) مسند أحمد ١ : ٣٧٦ ، سنن الترمذي ٤ ح / ٢٢٣١ .

(٣) المستدرك ٣ : ١٢١ من طريقين . وأقرّه الذهبي في التلخيص ، مجمع الزوائد ٩ : ١٣٠ ووثّق رجاله .

الدنيا والآخرة وأعدّلهم عذاباً مهيناً ﴾ »[١].

ـ عبدالله بن الزبير ، هو الآخر وقد بسط سلطانه على نحو نصف البلاد ، لم يكتف بقطع الصلاة على النبيّ ﷺ في خطبه بغضاً لأهل البيت ! حتّى صار يشتم عليّاً عليه السلام بدلاً من أن يصلّي عليه !! فقطع عليه مرّة محمد بن الحنفية خطبته ، وردّ عليه في كلام طويل قال في آخره : « إنّه والله ما يشتم عليّاً إلّا كافر يُسِرّ شتم رسول الله ﷺ ويخاف أن يبوح به فيكنّي بشتم علي عليه السلام عنه ، أما إنّه قد تخطّت المنيةُ منكم من امتدّ عمره وسمع قول رسول الله ﷺ فيه : « لا يحبّك إلا مؤمن ، ولا يبغضك إلّا منافق » وسيعلم الذين ظلموا أي منقلبٍ ينقلبون[٢].

وعلى نهج عبد الله بن الزبير كان أخوه عروة ، وصاحبه الزهري ، وهما من (أوثق) (أئمّة) الحديث وفق المنهج الذي أسّس له بنو أُميّة في التقويم والنقد والجرح والتعديل !!

تلك هي فلسفة السبّ ، وتلك حقيقته ، إنّه واحدة من « آيات النار » التي أنذر الرسول بطلوعها وحذّر منها .

لقد أدخلوا الناس في عهد جديد ، عهد منكر ، يسبّ فيه رسول الله ، ويؤذى فيه الله ورسوله ، ويُحارَب الله ورسوله ، والناس ماضون مع هذه (السنّة) الجديدة ، وهم بعد مسلمون (متدينون) فيهم الراكع والساجد ، والقارئ للقرآن والمحارب في سبيل الله !!

« كيف أنتم إذا لبستكم فتن يهرم فيها الكبير ويربو فيها الصغير ، ويتّخذها

---

(١) صححه الحاكم والذهبي / المستدرك ٣ : ١٢٢ .

(٢) ابن أبي الحديد ٤ : ٦٢ ـ ٦٣ عن عمر بن شبّة من رواية سعيد بن جبير .

الناس سنّةً ! فإذا غُيّرت ، قالوا : غُيّرت السنّة »[1] ؟! فهذه هي (الفتنة ـ السنّة) التي قيل لمعاوية ألا تكفّ عنها ؟ فقال : « لا والله ، حتى يهرم عليها الكبير ويربو عليها الصغير »[2] !! وحين غيّرها عمر بن عبدالعزيز ضجّوا وقالوا « غُيّرت السنّة » !! نبأ الصادق المصدّق صلى الله عليه وآله وسلم[3] .

ـ ستون عاماً كان الناس تتلقّى هذه الكلمات من كلّ المنابر وكلّ المساجد والكثير من حَلَق الدرس والمجالس ، حتّى دخلت في ثقافتهم ، بل في عبادتهم أيضاً !!

ـ هذه الثقافة ونظيراتها قد صنعت جيلاً يحمل كلّ الاستعداد لقتل الحسين سبط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ويغزو مدينة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيدمّرها ويبيد أهلها ويستبيح فيها كل محرّم وقبيح ، ويرمي الكعبة المشرّفة بالمنجنيق ! كلّ ذلك بعد عشرين عاماً فقط من شروع « سنّة السبّ » !

كلّ ذلك بعد نصف قرن فقط من وفاة رسول الله نبيّ الاسلام محمد صلى الله عليه وآله وسلم !

إنّها سرعة مذهلة استطاع بها بنو أُميّة ، بواسطة السيف والتثقيف المنحرف ، أن ينكسوا أُمّة على رأسها ، ويردّوها على أعقابها ، تُحرّف دين محمد كما يشتهي ابن أبي سفيان ، وتقاتل آل محمد وحرم محمد طاعة لآل أبي سفيان !!

فكيف ران على قلوب الناس بمثل هذه السرعة المذهلة ؟

---

(١) من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، انظر : المستدرك ٤ : ٥١٥ .

(٢) ابن أبي الحديد ٤ : ٥٧ .

(٣) راجع : سعيد أيوب / معالم الفتن ـ الجزء الثاني ـ تجد هذا وعشرات من أمثاله في توافق مذهل بين الأخبار ومصاديقها حتّى في الالفاظ التي يأتي بها الخبر ، ثمّ يأتي بها بعد وصف المصاديق .

إنّه نذير محمد نفسه ﷺ الذي أجاب عن هذا السؤال قبل وقوعه ، وضرب لهم الأمثال من الأُمم السالفة كيف انتقض أمرهم ، حتّى تلا عليهم قوله تعالى : ﴿ **لُعِنَ الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك بما عصَوا وكانوا يعتدون * كانوا لا يتناهون عن منكرٍ فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون** ﴾[1].

ثم قال لهم : « كلّا والله ، لتأمُرنّ بالمعروف ، ولَتنهَوُنّ عن المنكر ، ولتأخُذنّ على يَدَي الظالم ولتأطُرُنّه على الحق أطراً ، ولتقصرنّه على الحقّ قصراً ، أو ... » ماذا بعد أو ؟ إنّها الكلمة التي أرعبت بعض رجال الحديث فحذفوها شفقةً من عند أنفسهم[2] ! لكنّ غيرهم أثبتها أمانةً للحديث ، فجزاهم الله عن رسول الإسلام خيراً ! إنّ بعد أو : « أو ليضربنّ الله بقلوب بعضكم على بعض ، ثمّ ليلعنكم كما لعنهم »[3] ! !

فهل تُرجى آية لضرب قلوب بعضهم ببعض أجلى من تلك الآيات ؟!

اللهم ارحم الصالحين الصابرين في تلك الفتنة المظلمة ، فلقد حفظوا عهدهم معك ومع رسولك ، فكانوا لمن بعدهم سلفاً صالحاً وأمثلة صدق وأسوة حقّ ، ولقد ذاقوا في سبيلك كلّ مرّ وعسير ، ولَنِعْمَ ما أدّبتنا به في حقّهم فأرشدتنا أن نقول : ﴿ **ربّنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلّاً للذين آمنوا ربّنا إنّك رؤوف رحيم** ﴾[4].

---

(١) المائدة : ٧٨ ـ ٧٩.

(٢) كما صنع : ابن ماجة في سننه ح/٤٠٠٦ ، والبيهقي في سننه ١٠ : ٩٣ ، والمنذري في الترغيب ٣ : ٢٢٨.

(٣) سنن أبي داود ـ كتاب الملاحم ـ ٤ ح/٤٣٣٦ ـ ٤٣٣٧ ، تفسير القرطبي ٦ : ١٦٤ ، تفسير ابن كثير ٢ : ٨٤.

(٤) الحشر : ١٠.

خوض في الدماء المحرّمة :

العرش الذي استقرّ على بحر من الدماء المحرّمة ما كان ليستقرّ لو جفّت تلك الدماء وتقادم عهدها ، ولا يستقرّ إلّا بدماء طرية تجري تحت سوقه ..

وبدلاً من أن يفتتح معاوية عهده بما يُري أصحابه صدقاً في وعده وحقّاً في دعوته فيتتبّع قتلة عثمان[١] ، راح يتتبّع خيار الصحابة ورؤوس التابعين الذين لم يفلح في شراء دينهم !

حُجْر الخير ، حجر بن عدي ، وأصحابه السبعة الذين ضُربت أعناقهم ، لا لشيء إلّا أنّهم أنكروا منكراً فادحاً ، أنكروا أن يُرغم الناس أو يلَقّنوا ما يفضي بهم إلى الردّة عن الدين من حيث يدرون أو لا يدرون ، حين يسلمون الدين لسلطان متهتّك يحيي منه ما يشاء كيف يشاء ، ويميت ما يشاء ، ويقلب ويزوّر كيف يشاء .

قُتلوا لأنهم ردّوا على أمراء السوء الذين كانوا يلعنون أخا رسول الله ووليّ المؤمنين عليّاً ، وريحانتي رسول الله وسبطيه الحسن والحسين ويلقّنون ذلك الناس[٢] .

---

(١) نسي معاوية أو تناسى شعاره الذي خدع به أهل الشام وخاض به الدماء ! ولما عاتبته ابنة عثمان على ذلك اعتذر لها بأنّ الذين قتلوا عثمان من ورائهم عشائر كبيرة لا يريد تثويرها ، وعلى ابنة عثمان أن ترضى أنّها أصبحت بنت عمّ الخليفة ! انظر : ابن كثير / البداية والنهاية ٨ : ١٣٣ .

(٢) تفصيل قصّة هؤلاء الصالحين مسطور في : تاريخ الطبري ٥ : ٢٥٣ ـ ٢٧٧ ، الكامل في التاريخ ٣ : ٤٧٢ ـ ٤٨٨ ، تهذيب تاريخ دمشق ٢ : ٣٧٣ ـ ٣٨٣ .

تلك الثلّة هي التي أخبر النبي ﷺ أنّها ستُقتل ظلماً وسوف « يغضب الله لهم وأهل السماء »[١] ! لكن لم يكن ليزعج معاوية أن يغضب الله تعالى لفعله وأهل السماء ، فلطالما أغضبهم ، بل طالما حاربهم بكل ما يملك ، ولم يضع سيفه بعد !

والحسن السبط : دسّ إليه معاوية السمّ مراراً فلم يؤثّر أثره ، حتّى دسّه إليه أخيراً على يد زوجة له هي بنت الاشعث بن قيس ، فقتله ، خشي أن يعيش بعده فتصير الخلافة إليه ، وهو يريدها لولده يزيد[٢] !

لم يشكّك أحد بذلك ، غير أنّ الذين تبنّوا الدفاع عن بني أُميّة بأيّ ثمن طالبوا بلجنة تحقيق تقوم في ذلك العهد لتُثبت أنّ هذا السمّ دسّه معاوية أو كان بأمره ، ولمّا لم تقم لجنة كهذه فمعاوية بريء لا يمكن اتّهامه[٣] !

لكن ماذا سيغيّر ذلك من النتيجة وأنتم تعتذرون له على كلّ حال ولو ذبحه بيده أو أمر بذبحه على الملأ ، كما صنع بحجر وأصحابه ؟ ألم يعتذر ابن تيمية لمعاوية في سمّ الحسن عليه السلام بأنّه قد فعل ذلك من باب القتال الدائر بينهما[٤] ؟! فأيّ تحقيق هذا الذي تطالبون به ؟!

والحسين السبط : ريحانة الرسول ، وسبعة عشر من أهل بيته آل عليّ بن أبي طالب وأولاد مسلم بن عقيل بن أبي طالب ، وأكثر من ستين رجلاً من أصحابه ، قتلوا جميعاً في كربلاء ليستقرّ عرش يزيد ، في أبشع ملحمة ، وأظهر صورة من صور الارتداد عن الدين الحنيف تذلّ لها الأُمّة كلّها وتخنع .. لكن

---

(١) هذا ما قالته عائشة لمعاوية بعد أن قتلهم ، أُنظر : دلائل النبوّة ٦ : ٤٥٧ ، البداية والنهاية ٦ : ٢٣١ ، الإصابة ٢ : ٣٢٩ .

(٢) البداية والنهاية ٨ : ٤٧ ، تاريخ الاسلام ـ عهد معاوية ـ : ٤٠ .

(٣) انظر : عبد المتعال الجبري / حوار مع الشيعة حول الخلفاء الراشدين وبني امية : ٢٣٤ .

(٤) منهاج السنّة ٢ : ٢٢٥ .

ليست مرارة خنوعها ذاك بأمرٍ من تبريكها واعتذارها ليزيد في ما بعد، كما صنع ذلك التيّار (السلفي) ابتداءً من ابن تيمية! رغم أنّ الامام الذي يدّعون الانتساب إليه، أحمد بن حنبل، قد لعن يزيد، وأبعد عن ساحة الإيمان من في قلبه ذرّة من الحب ليزيد والعطف عليه(١)! لعنه وتبرّأ منه في حديث أبي ابن تيمية إلّا تزويره(٢)!

وليس الامام أحمد وحده، بل نقل التفتازاني إجماع المتقدّمين على لعن يزيد وتكفيره(٣).

وأهل المدينة المنوّرة: آلاف من الصحابة وأبناء الصحابة، عدّهم البعض أربعة آلاف وبلغ بهم آخرون إلى عشرة آلاف، قتلهم جيش يزيد في ثلاثة أيّام، فلم يبق بعدها بدريٌّ في المدينة المنوّرة، وأباح الأعراض فيها فانتُهكت الحرائر والأبكار في ملحمة تجاوزت حدود الردّة والشذوذ إلى حدّ لم يُعرف له نظير حتّى على أيدي المغول والصليبيين(٤).

وإذا كان قتل الصحابة ووجوه التابعين له الوقع الأشدّ والدلالة الأكبر، فما زال هذا الباب مفتوحاً بقية زمن يزيد، وزمن مروان، وعبد الملك الذي لم يكترث بأنّه قد «شرب الخمرة والدماء بعد النسك والعبادة»(٥) والذي سلّط

---

(١) انظر: أبو الفرج ابن الجوزي / الردّ على المتعصب العنيد: ١٦، ابن حجر الهيثمي / الصواعق المحرقة: ٢٢٢، الشبراوي / الاتحاف بحب الأشراف: ٦٣ ـ ٦٤.

(٢) رأس الحسين: ٢٠٥ ـ ٢٠٦ قارنه بالنصّ المذكور في المصادر المتقدّمة، وراجع تفصيل ذلك في كتابنا / ابن تيمية حياته وعقائده: ٣٨٠.

(٣) انظر: ابن العماد الحنبلي / شذرات الذهب ١: ٦٨ ـ ٦٩.

(٤) انظر: السيوطي / تاريخ الخلفاء: ١٦٥ وغيره في تفصيل وقعة الحرّة زمن يزيد.

(٥) هذا جوابه لأُم الدرداء وقد قالت له: بلغني أنك شربت الطلاء ـ أي الخمرة ـ بعد النسك والعبادة! تاريخ الخلفاء: ٢٠١.

عليهم الحجّاج فقتل منهم مالا يحصى ، وأذلّ من عاش منهم ، كجابر بن عبدالله الانصاري وأنس بن مالك وسهل بن سعد الساعدي فختم أختاماً على أعناقهم وأيديهم إمعاناً في الإهانة .

وما زالت مراكب السلاطين تجوب بحور الدماء ، وبحور المجون ، وركبها على أثرهم بنو العباس ، وساروا في (الخلافة) على تلك السنّة ، البغي والوراثة والاستبداد ،التي لا يبرّرها دين قويم ولا خُلق كريم .

الفصل الثاني

حركات التصحيح

الجذور - الأهداف - النتائج

لم تنجح هذه السياسة المركّزة في محو أثر الدين الاسلامي وتحريف مبادئه وأصوله وإخماد جذوة الايمان الصادق إلى الأبد، بل ما زالت تعاني من صمود هذه الروح، بل من تحدّيها الشجاع الذي أثّر كثيراً في الخارطة الثقافية التي عُني الأُمويون ثمّ العباسيون برسمها، وحفظ للدين الحنيف معالمه ورونقه وصفاءه، على الرغم من أنّ دائرة الانحراف كانت أوسع ظلّاً بفعل السلطان الذي تفرّدت به، تلفّ حولها غوغاء الناس، ممّن ليس معه كثير عقل ودين، الذين كان الحسن البصري يُسمّيهم (قَتَلة الأنبياء)!

فكان الدين يحيا تحت الركام، ويتنفّس أحياناً في حركات جادّة وواعية تبثّ مبادءه وتنبّه إلى حجم الانحراف الحاصل ومداه، وبفعل ما توفّرت عليه عجلة الانحراف من أسباب القوّة كانت تُخمد هذه الحركات عاجلاً في أغلب الأحيان، ولكن مهما كان إخمادها سريعاً وحاسماً فإنّ مبادئها وما خلّفته من عناصر الوعي ستبقى بعدها ولو إلى أمد، وهذا هو الذي حفظ مبادئ الإسلام وأصوله وجماله ورونقه، وكشف عن حقيقة الانحراف وطبيعته ومداه ليبقى البرزخ شاخصاً بين الاسلام في مبادئه الصحيحة وقيمه وبين المسارات المنحرفة التي اتّخذت من الاسلام وعاءً لأهوائها ومناهجها.

وأهمّ هذه الحركات التصحيحية على الاطلاق :

حركة سبط رسول الله ﷺ (٦٠ ـ ٦١ هـ):

«حسين منّي وأنا من حسين .. أحبّ الله من أحبّ حسيناً ، حسين سبط من الاسباط»[١]. الحسين الشهيد ، ابن عليّ ، وابن الزهراء بضعة النبيّ ، فمن أولى منه بإحياء أمر الدين ؟ .

ـ لقد علّم الناس أوّلاً أنّ الغَلَبة لا تمنح صاحبها حقّاً ألبتة ، وأنّ الجاهل والمجاهر بالفسوق لا تصحّ له بيعة ما كان إلى ذلك سبيلاً .. ومنذ ذلك الحين نقض الحسين ـ ريحانةُ رسول الله ـ مبدءاً سيفرزه منهاج التأويل والتبرير بعد قرابة قرنين من الزمن ! ذلك المبدأ المنسوب إلى أحمد بن حنبل ، وإلى أئمّة (أهل السنّة) كما تقدّم عن أبي زهرة[٢] ، ذلك المبدأ القائل : «من غلبهم بالسيف حتّى صار خليفة وسمّي أمير المؤمنين فلا يحلّ لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماماً براً كان أو فاجراً»[٣] !

إنّ القهر والاستيلاء يبرّر حالة الضرورة فقط حين تنعدم السبل ، لكن لا يبرّر بحالٍ الرضا بالمنكر والمتابعة على المعاصي وتبريرها .

لقد نقض الحسين سلفاً كلّ أُسٍّ يُرجى أن يقوم عليه ذلك المبدأ الذي لم يعرف سلاطين الجور وأذنابهم مبدءاً أحبّ إليهم منه .. وإلى جنب ذلك فقد أحيا

---

(١) البخاري / التاريخ الكبير ٨ : ٤١٥/٣٥٣٦ ، سنن الترمذي ح/٣٧٧٥ ، سنن ابن ماجة ١ ح/١٤٤ ، مسند أحمد ٤ : ١٧٢ ، مصابيح السنّة ٤ ح/٤٨٣٣ .

(٢) المذاهب الإسلامية : ١٥٥ .

(٣) الاحكام السلطانية : ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ وقد تقدّم .

الحسين جمال الإسلام بفضيلة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر التي عطّلها الأُمويّون، قال الحسين عليه‌السلام : «أيّها الناس، إن رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم قال: من رأى سلطاناً جائراً مستحلاًّ لحرم الله، ناكثاً لعهد الله، مخالفاً لسنّة رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم يعمل في عباد الله بالاثم والعدوان فلم يغيّر ما عليه بفعل ولا قول، كان حقّاً على الله أن يدخله مُدخَله. ألا وإنّ هؤلاء قد لزموا طاعة الشيطان وتركوا طاعة الرحمن وأظهروا الفساد وعطّلوا الحدود واستأثروا بالفيء وأحلّوا حرام الله وحرّموا حلاله .. وأنا أحقّ من غيّر .. وقد أتتني كتبكم ورسلكم ببيعتكم ..»[١].

ـ وفي كتابه الذي بعثه مع مسلم بن عقيل إلى أهل الكوفة، قال: « ..ولعمري ما الإمام إلّا العامل بالكتاب، القائم بالقسط، الدائن بدين الحق»[٢].

ـ وفي خطابه لأوّل كتائب ابن زياد، وهي بقيادة الحر بن يزيد الرياحي، قال الامام الحسين عليه‌السلام : «أما بعد أيّها الناس، فإنّكم إن تتّقوا الله وتعرفوا الحقّ لأهله يكن أرضى لله ..

ونحن أهل البيت أولى بولاية هذا الأمر عليكم من هؤلاء المدّعين ما ليس لهم والسائرين فيكم بالجور والعدوان، وإن أنتم كرهتمونا وجهلتم حقّنا، وكان رأيكم غير ما أتتني به كتبكم وقدمتْ به عليّ رسلكم انصرفت عنكم»[٣].

إنّ نهضة الحسين عليه‌السلام هي أبلغ خطاب كاشف عن أنّ انحراف المسار قد بلغ المدى الذي لا يستساغ معه سكوت وركون، ولربما ذهل عامّة الناس وكثير من

---

(١) الكامل في التاريخ ٤ : ٤٨.

(٢) تاريخ ابن خلدون : ٣ : ٢٧.

(٣) تاريخ الطبري ٥ : ٤٠٢، الكامل في التاريخ ٤ : ٤٧.

أهل العلم فيهم عن ذلك بفعل تلك السياسة الثقافية التي تقدّم وصف معالمها .. إنّها النهضة التي رسمت خارطة الاسلام آنذاك في أصدق لوحة تحكيه ؛ إنّها الصراع الابدي بين التوحيد والوثنية ، والوثنية هي الوثنية سواء اتّخذ صاحبها إلهاً من حَجَر ، أو اتّخذ هواه إلهاً .. **﴿ أفرأيتَ مَن اتّخذ إلههُ هواهُ وأضلّه الله على علمٍ وخَتَمَ على سمعهِ وقلبهِ وجعلَ على بصره غشاوةً فمَن يهديه من بَعدِ الله أفلاً تذكّرون ﴾**[1] هذا النمط من الناس هو الذي أصبح يحكم ، بل يتحكّم لا في مقدّرات الناس فقط ، بل في الدين نفسه !

لقد هُزمت الجاهلية أمام الاسلام حين كان جلبابها من نسج يديها ، مجاهرة بكفرها ، لكنّها غلبت حين نسجت لها من الاسلام جلباباً تجري من تحته فتخادع به البسطاء والمغفّلين ومن لم يكن له بصر ثاقب !

ولم يكن النبيّ حين فارق هذه الأُمّة يخشى عليها أن تعود لعبادة الأصنام ، إنّما كان يخشى عليها «كلّ منافق عليم اللسان»[2] يُحسن الاحتيال والخديعة ، يسمّونه « داهية » !

إنّها النهضة التى أظهرت ما قد منيت به هذه الأُمّة من جرّاء الخضوع والركون للانحراف والجبروت ، لقد أصبحت أُمّة جريئة على قتل أولاد نبيّها وهم يحملون رسالته وكلّ تراثه مع شدّة ما تركه فيهم من وصايا وأوامر باتّباعهم والتمسّك بهم .. إنّها قادرة على قتل نبيها نفسه إذن ، لكن لا باسم الاوثان هذه المرّة ، بل باسم الاسلام الذي تقمّصه الحاكمون !

أما يزيد نفسه فقد كان أكثر صراحةً في التعبير عن وثنيّته ، وليس فقط

---

(١) الجاثية : ٢٣ .

(٢) مسند أحمد ١ : ٢٢ .

تمرّده على الإسلام ، فقد اشتهر عنه برواية من لا يمكن أن يُتّهم فيه ، كابن أبي الدنيا وابن سعد ، أنّه حين وُضع رأس الامام الحسين بين يديه تمثّل قائلاً :

ليت أشياخي ببدرٍ شهدوا ... جزع الخزرج من وقع الأسل
فأهلّوا واستهلّوا فرحاً ... ثمّ قالوا لي بغيبٍ لا تُشلّ[1]

وأخذ قضيباً من خيزران ينكت به شفتي الحسين ، ويتمثّل شعراً[2] ! ليصحر بكفر لا يواريه حجاب ..

محاولات في تزييف النهضة :

هنا تتوفّر كل دواعي الكذب في التاريخ ، فالسلطان الغالب ما زال غالباً يبسط نفوذه ويسخّر مريديه لنشر الثقافة التي تحفظ له سلطانه ، والدوافع الذاتية لدى الرواة في فورانها ، لكنّ الخصم هنا خصم كبير لا يمكن أن يُتّهم بشيء يمسّ بكرامته ، ومن أجل الموازنة بين الامرين انحصر ميدان الكذب عند الرواة في الدفاع عن يزيد وتعزيز موقفه .. أمّا المتكلّمون ممّن يعتقد بلزوم الطاعة للمتغلّب الفاجر الفاسق ويحرّمون الخروج عليه فقد فاضوا في كلام جريء يُخشى عليهم منه أن يكونوا شركاء في دم الحسين ريحانة رسول الله ﷺ وسيد شباب أهل الجنّة ! فلنقف قليلاً مع كلّ من الطائفتين ؛ الرواة ، والمتكلمين :

١ ـ **الرواة** : من أبرز ما وضعه الرواة وتمسّك به المدافعون عن يزيد سَلَفاً وخَلفاً ، قضيّتان :

---

(١) أبو الفرج ابن الجوزي / الرد على المتعصّب العنيد : ٤٧ ـ ٤٨ ، وانظر : المنتظم في تاريخ الملوك والأُمم ٥ : ٣٤٣ .

(٢) ابن الجوزي / الردّ على المتعصّب العنيد : ٤٥ ـ ٤٧ .

الأولى: تمّس مبادئ النهضة لتقول إن الحسين لم يكن يرفض البيعة ليزيد، بل قال لعمر بن سعد قائد جيش يزيد في قتال الحسين، قال له: اختاروا منّي خصالاً ثلاثاً: إما أن أرجع إلى المكان الذي أقبلت منه، وإمّا أن أضع يدي في يد يزيد بن معاوية فيرى في ما بيني وبينه رأيه، وإمّا أن تسيّروني إلى أيّ ثغر من ثغور المسلمين شئتم فأكون رجلاً من أهله لي ما لهم وعليّ ما عليهم!

رواها الطبري عن أبي مخنف، وقال أبو مخنف: هو ما عليه جماعة المحدّثين[1]. والكلام في هذه الرواية نرتّبه في نقاط:

أ ـ إنّ العمدة فيها إنّما هي في نسبتها إلى جماعة المحدّثين، لكن الذي نسبها إليهم هو أبو مخنف وحده لا غير، فكيف سارعوا في تقبّلها والاحتجاج بها وأبو مخنف عندهم متروكٌ تالِف؟!

ب ـ هذا الحديث إنّما جرى في موضع لم يحضره أحد من الناس ولا سمع أحد ما دار فيه بين الحسين وابن سعد، ولا حدّثهم الحسين ولا ابن سعد في ما دار بينهما! وإنّما تناقلوه من غير أن يكونوا سمعوا من ذلك شيئاً ولا علموه[2]!

جـ ـ نقل أبو مخنف نفسه عن هذه الواقعة كلاماً آخر مخالفاً له تماماً فيه أن الحسين عليه‌السلام كان يدعو ابن سعد للالتحاق به للسير معاً إلى قتال يزيد بن معاوية.. وهذا الخبر أيضاً نسبه إلى الشهرة والشياع، فقال تحدّث الناس بذلك وشاع فيهم! فلأيّ شيء تمسّكوا بالأولى وتركوا هذه؟!

د ـ إن هذه الرواية لهي من أكثر ما يدلّ على كفر يزيد كفراً لا تغطّيه شبهة، وكفر جنده وأميره على الكوفة! فإذا كان الحسين عليه‌السلام يريد أن يضع يده بيد يزيد

---

(١) تاريخ الطبري ٥: ٤١٣.

(٢) انظر تاريخ الطبري ٥: ٤١٣.

فبأي حجّة قتلوه وقتلوا أصحابه وأهل بيته من آل الرسول وآل أبي طالب!

وماذا في الأمر لو أراد الحسين ﷺ أن يبايع ليزيد في تلك الساعة قبل اشتعال الحرب مباشرة، حين رأى أنّه قد عدمت من بين يديه أسباب التغيير، بل عدمت أيّ فرصة أيضاً للتراخي والمماطلة، وأنّ أهل بيته وأصحابه ونفسه قد أصبحت عرضة القتل المؤكّد، فما هي الحجّة في بيعة تقع في ظرف كهذا؟

ألا ترى إلى هؤلاء كيف تناسوا رفض الحسين للبيعة وخروجه من بيته بأهله وإخوته إلى مكّة، ثمّ مسيره إلى كربلاء، وبعثه ابن عمه مسلم بن عقيل أمامه حتى قتل في الكوفة، ومُضيّه على ذلك القرار حتّى بلغ الأمر ما بلغه، فلا يجدون في هذا كلّه حجّة، ثمّ يحتجّون ببيعة مدّعاة في مثل هذا الموقف والسيوف على الرقاب، ومع الحسين مَن حَقّ أن يخشى؟!

هـ ـ في كلام ابن تيميّة ما يثبت كذب هذه الرواية، إذ يقول: وطُلب من الحسين ليستاسر ليحمل الى يزيد مأسوراً، فلم يجب إلى ذلك، وقاتل حتى قُتل مظلوماً شهيداً[١].

و ـ وأبو مخنف نفسه نقل في الموضع ذاته عن مولى الرباب زوجة الحسين ﷺ، عقبة بن سمعان، تكذيبه لهذا الكلام بالذات، فقال: أمّا عبدالرحمن ابن جندب[٢] فحدّثني عن عقبة بن سمعان[٣]، قال: صحبتُ حسيناً فخرجت معه من المدينة إلى مكّة، ومن مكّة إلى العراق، ولم أُفارقه حتّى قُتل، وليس في مخاطبته الناس كلمةً بالمدينة ولا بمكّة ولا في الطريق ولا بالعراق ولا في عسكرٍ

---

(١) منهاج السنة ١ : ١٦٤.

(٢) ذكره ابن حبّان في الثقات ٧ : ٦٩.

(٣) وهو مولى الرباب زوجة الامام الحسين.

إلى يوم مقتله إلّا وقد سمعتها، ألا والله ما أعطاهم ما يتذاكر الناس وما يزعمون من أن يضع يده في يد يزيد بن معاوية، ولا أن يسيّروه إلى ثغر من ثغور المسلمين، ولكنّه قال: دعوني فلأذهب في هذه الأرض العريضة حتّى ننظر ما يصير أمر الناس إليه[١].

ومع هذا كلّه فإنّك ترى بعض من يكتب في التاريخ ينتقي تلك الرواية الأُولى فقط ويُسقط التي رواها أبو مخنف نفسه قبلها ـ المتقدمة في ج ـ، وهذه التي رواها بعدها في تكذيبها! كما تراه عند أبي الفداء في تاريخه[٢]، وابن الجوزي في المنتظم[٣] وابن كثير في تاريخه[٤]. مع أنّ الثالثة أولى بالقبول، لأنّها رواية الشاهد الثقة الذي لم يغب عنه شيء من مشاهد النهضة، ولا فاته شيء من كلام الامام الحسين عليه السلام، كما أقسم هو على ذلك، ولقد كان إلى جنبه دائماً يحمل الكتب التي بعثها أهل الكوفة إلى الإمام الحسين عليه السلام[٥] ولأنّ الراوي عنه رجل معروف في الثقات.. أمّا الروايتان السابقتان فمتكافئتان من جميع الأطراف، بل يمكن ترجيح دعوة الحسين عليه السلام ابن سعد للانظمام إليه لأنّها أقرب إلى أهداف الحسين وإلى واقع الحال. كان هذا مع أُولى الروايات التي اعتمدت في تزييف النهضة الحسينية.

والثانية: جاءت لتخفّف من إثم يزيد واللوم الواقع عليه، حين نقلت تأسّفه على قتل الحسين، وقوله: لعن الله ابن مرجانة ـ يعني عبيد الله بن زياد ـ فلقد كنت أرضى منه بدون ذلك! أو نقلتْ عن يزيد أنّه أذن للنسوة أن يقمن

---

(١) تاريخ الطبري ٥: ٤١٤، البداية والنهاية ٨: ١٩٠.

(٢) تاريخ أبي الفداء (المختصر في أخبار البشر): ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٣) المنتظم في تاريخ الملوك والأُمم ٥: ٣٣٦.

(٤) البداية والنهاية ٨: ١٨٣.

(٥) تاريخ الطبري ٥: ٤٠٢.

النوائح على الحسين عليه‌السلام !

فكم هو ركيك ومخجل دفاعٌ كهذا !! لكن ما العمل حين لم يجدوا أحسن منه يظنّون أن تقبله العقول ؟!

ألا كم من قاتل مشى في جنازة قتيله وأظهر الحزن عليه ؟! لكن حتّى هذا لم يصنعه يزيد ، وإنّما اخترع القدر الأدنى منه الكذّابون الناصحون ليزيد ! ورحم الله ابن أبي الدنيا وابن سعد صاحب الطبقات وأبا الفرج ابن الجوزي حين أثبتوا أنّ الحقيقة في خلاف ذلك بالنقل الصحيح من كلام يزيد وفعله !

قال ابن الجوزي : ليس العجب من فعل عمر بن سعد وعبيد الله بن زياد[1]، وإنّما العجب من خذلان يزيد وضربه بالقضيب على ثنيّة الحسين ، وإعادته ـ رأسه الشريف ـ إلى المدينة وقد تغيّرت ريحه ، لبلوغ الغرض الفاسد ! أفيجوز أن يُفعل هذا بالخوارج ؟! أوَ ليس في الشرع أنّهم يُصلّى عليهم ويُدفَنون ؟

وأما قول يزيد : « لي أن أسبيهم »[2] فأمر لا يقع لفاعله ومعتقِدِه إلّا اللعنة ! ولو أنّه احترم الرأس حين وصوله إليه ، وصلّى عليه ولم يتركه في طست ولم يضربه بقضيب ، ما الذي كان يضرّه وقد حصل مقصوده من القتل ؟ ولكن أحقاد جاهلية ! ودليلها ما تقدّم من إنشاده : ليت أشياخي ببدرٍ شهدوا[3] ..

٢ ـ **المتكلّمون** : للمتكلّمين أُسلوب آخر في مواجهة هذه الثورة التي أحيت

---

(١) كان من فعلهم بعد قتل الحسين عليه‌السلام أن أمروا جماعة من الفرسان أن يسحقوا جسد الحسين بخيولهم ، فأخذت فرسانهم تجول عليه حتّى هشّمته ! وأمر بحرق خيام أهله فحرقت ، وسلبوا ما طاب لهم مما كان مع نساء الحسين .

(٢) يريد أن يعاملهم معاملة السبايا فيهبهم لمن يشاء من رجاله . انظر : الردّ على المتعصّب العنيد : ٤٩ .

(٣) الردّ على المتعصّب العنيد : ٥٢ ـ ٥٣ .

مبادئ الاسلام في الانتصار لموقع الامامة الذي أهانه الأُمويّون ، وفي إحياء روح الايمان والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أجل مواجهة الانحراف وإقامة حكم الله تعالى على ضوء الكتاب الكريم والسنّة الصحيحة ، فتمثّلت مواجهتم لها في بعدين ؛ أحدهما في تخطئة الامام الحسين عليه السلام ، والآخر في التكذيب بكلّ ما يثبت إدانة يزيد بشكل مباشر .. ونحن نذكر بإيجاز أهم ما قيل في كلا البعدين .

البعد الاول : تركيزهم على أنّ الحسين عليه السلام قد أخطأ في نهضته خطأً عظيماً[1] ، وأنّ خروجه « هذا رأي فاسد ! فإن مفسدته أعظم من مصلحته ! وقلّ من خرج على إمام ذي سلطان إلّا كان ما تولّد على فعله من الشرّ أعظم ممّا تولّد من الخير »[2] !

هذا كلام هو أليق بعُبيد الله بن زياد وشمر بن ذي الجوشن ، وهو أوجز عنوان تندرج تحته كلماتهما وأفعالهما في مواجهة الحسين عليه السلام ! وهو أبعد شيء عن رجل يفقه مناهج الأديان ، ومعاني الحرية والكرامة ، خصوصاً وهو يوجهه لأشرف إنسان على الأرض آنذاك ، سيّد شباب أهل الجنّة وخامس أصحاب الكساء الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً !

وهذا القرآن العظيم ما زال يرفع أنبياء وصالحين دعوا بدعوة الحقّ وأكذبوا أُحدوثة سلاطين الجور والضلال ، فقتلوا على أيديهم أبشع قتلة ، كما قتل الحسين

---

(١) كما جرؤ عليه محمد عزّة دروزة / الجنس العربي ٨ : ٣٨٣ ـ ٣٨٤ والخضري بك / تاريخ الامم الاسلامية ـ الدولة الاموية ٢ : ١٢٩ ـ ١٣٠ ، فوجد محبّ الدين الخطيب في قوليهما ضالّته المنشودة ليتخذ منهما عكازتين يقيم بهما سقطة ابن تيمية اللاحقة عن يمينها وشمالها ! فانظر تعليقته البائسة على (العواصم من القواصم) : ٢٤٢ ـ ٢٤٤ .

(٢) ابن تيمية / منهاج السنّة ٢ : ٢٤١ .

أو أشدّ من ذلك ، فهل قرأ أحد أنّ القرآن قد وبّخهم ووصف مواقفهم وتضحياتهم بالفساد ؟! أو أنّه اعتذر للسلاطين بأنّهم صنعوا ما صنعوا حفظاً للملك ولمصلحة البلاد ، كما اعتذر هؤلاء لقَتَلة ريحانة رسول الله وسيد شباب أهل الجنّة وآخر ابن نبيّ[1] على الأرض ؟!

لكنّ هؤلاء حين دانوا بفلسفة (الغَلَبة) نسوا أن الانتصار للحسين أمانةً في أعناقهم تركها جدّه رسول الله ﷺ إن كانوا مؤمنين به حقّاً !

لقد ركّز ابن تيمية على اعتماد رواية البغوي لمقتل الحسين عليه السلام[2] ، لكنّ البغوي هو الذي أثبت حديث الصحابي أنس بن الحارث وهو يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول «إن ابني ـ يعني الحسين ـ يُقتل بأرض يقال لها كربلاء ، فمن شهد منكم ذلك فلينصره»[3] !

لكنّ فلسفة الغَلَبة التي أنستهم منزلة سيد شباب أهل الجنّة ، وصدّتهم عن مثل حديث رسول الله ﷺ في أهل بيته علي وفاطمة والحسن والحسين : «أنا حربٌ لمن حاربتم ، وسلم لمن سالمتم»[4] هي التي صدّتهم عن هذا الحديث الأخير وعن نظائره مهما تعدّدت !

إنّه أُنموذج آخر من نماذج انحراف عقيدي قد طرأ في هذه الأُمّة من جرّاء

---

(١) طالما قال النبيّ ﷺ الحسن والحسين : «ابناي» أُنظر : سنن الترمذي ٥ ح/٣٧٦٩ ، ح/٣٧٧٢ ، البداية والنهاية ٨ : ٢٢٣ .

(٢) انظر : رأس الحسين : ١٩٧ ، ٢٠٦ .

(٣) انظر : البداية والنهاية ٨ : ٢١٧ نقله من البغوي ـ وقد خرج الصحابي أنس بن الحارث مع الحسين وقُتل معه .

(٤) أخرجه : الترمذي ٥ ح/٣٨٧٠ ، ابن ماجة ١ ح/١٤٥ ، أحمد ٢ : ٤٤٢ ، البغوي / مصابيح السنّة ٤ : ١٩٠ ، الحاكم /المستدرك ٣ : ١٤٩ .

متابعة الأمر الواقع، خطوة بعد خطوة.

لقد حاول هؤلاء أن يعزّزوا أُحدوثتهم في تخطئة الحسين دائماً باستعراض كلمات (الناصحين) الذين رجوا من الإمام الحسين أن لا يترك مكة، أو أن لا يقصد العراق(١).

لكن الذي يكشف لك مخادعة هؤلاء، إعراضهم الكامل عن كلمات الحسين عليه السلام، فلا ينقلون من كلامه حرفاً واحداً منذ ابتداء مسيرته وحتّى مقتله بما في ذلك ردوده على هؤلاء الناصحين! إلّا ما ذكره بعضهم من تلك الكلمة المنسوبه إليه في طلبه أن يضع يده في يد يزيد! وهذا هو منهاج التزييف في التاريخ، لا يقوم إلّا على الابتسار والحذف، ثمّ يأتي التكذيب والتنكّر خطوة لاحقة متمّمة!

البعد الثاني: التكذيب بما يثبت إدانة يزيد، تكذيب من لا يهمّه إلّا الانتصار لهواه بأيّ ثمن!

ـ كذّبوا بسبي أهل البيت، وبنقل الرأس الشريف إلى يزيد ونكته بالقضيب وتمثّله بالشعر المشهور(٢). ولكنّه تكذيب جريء بما نقله أوثق المؤرّخين الذين أرخوا لهذا الحدث، كابن أبي الدنيا وابن سعد صاحب الطبقات وابن الجوزي.. لقد اعتمد ابن تيمية كل الاعتماد على ابن أبي الدنيا وابن سعد صاحب الطبقات

---

(١) انظر: ابن العربي / العواصم من القواصم: ٢٣٧ ـ ٢٣٨، ابن تيمية / منهاج السنّة ٢: ٢٤١، إحسان إلهي ظهير / الشيعة والتشيّع: ١٧٨ ـ ١٨٠، عبد المتعال الجبري / حوار مع الشيعة: ٢٤٧.

(٢) انظر: محب الدين الخطيب / هامش العواصم من القواصم ٢٤٠ ـ ٢٤١، ابن تيمية / رأس الحسين: ٣٠٨، منهاج السنّة ٣: ٢٢٦، وتابعهما الجبري بتقليد غير مسؤول / حوار مع الشيعة: ٢٥٥.

وابن الجوزي .. والزبير بن بكّار حين أراد أن يثبت أنّ رأس الحسين لم يُنقل إلى القاهرة ولا إلى عسقلان ، وجعلهم مع البغوي ، أعلم وأصدق من غيرهم وهم جميعاً لا يذكرون نقل الرأس إلى القاهرة أو عسقلان[1] !

لكن ابن أبي الدنيا وابن سعد والزبير بن بكّار جميعاً قد أثبتوا سبي أهل البيت ونهبهم وحملهم كالسبايا إلى الكوفة ثمّ من هناك إلى يزيد في الشام ومعهم رأس الحسين ، وأثبتوا قصّة يزيد مع الرأس الشريف ونكته بالقضيب وتمثّله بالشعر الكافر ، وقد نقله عنهما ابن الجوزي ، كما تقدّم في محلّه آنفاً[2] .

وليس هذا فقط بل هم أنفسهم الذين كذّبوا بهذا قد أثبتته أقلامهم من حيث لا يشعرون وذكروا حمل أهل البيت إلى الشام إلى يزيد بن معاوية ، ذلك حين أرادوا أن يقولوا أنّه أظهر الحزن وأمر نساءه أن يبكين ويَنُحْنَ مع نساء أهل البيت ! يقول ابن تيمية : « وأنّ يزيد ظهر في داره الندب لقتل الحسين ، وأنّه لمّا قدم عليه أهله وتلاقى النساء تباكين ، وأنّه خيّر ابنه عليّاً بين المقام عنده والسفر إلى المدينة ، فاختار السفر إلى المدينة ، فجهّزه إلى المدينة جهازاً حسناً »[3] تُرى كيف كان مقدمهم إلى يزيد ، هل كان باختيار منهم ورغبة في رؤية وجهه ، أم حملوا إليه قهراً كما تُحمل السبايا ؟!

أمّا ابن سعد صاحب الطبقات ، وابن حبّان ونظراؤهم فقالوا في جواب

---

(١) انظر : رأس الحسين : ١٩٧ ـ ١٩٨ .

(٢) الردّ على المتعصّب العنيد : ٤٥ ـ ٤٧ ، ترجمة الامام الحسين في طبقات ابن سعد ، الجزء المتمّم ، وهي في مجلة تراثنا / العدد ١٠ ، وانظر : البداية والنهاية ٨ : ٢٠٩ ، ٢٢٢ ، عن ابن أبي الدنيا ، وتاريخ الاسلام ٥ : ١٨ ـ ١٩ عن ابن سعد والزبير بين بكّار .

(٣) رأس الحسين : ٢٠٧ . وعنه : عبد المتعال الجبرى / حوار مع الشيعة : ٢٥٥ .

ذلك كلّه[1]: «ثم دعا ابن زياد نصر بن قيس فبعث معه برأس الحسين ورؤوس أصحابه إلى يزيد».

وجاء رسول من قِبلَ يزيد فأمر عبيد الله بن زياد أن يرسل إليه بثقل الحسين ومن بقيَ من أهله!.. ثمّ دعا يزيد بعلي بن الحسين والصبيان والنساء وقد أُوثقوا بالحبال!! فأدخِلوا عليه، فقال علي بن الحسين: يا يزيد، ما ظنّك برسول الله ﷺ لو رآنا مقرّنين بالحبال، ما كان يرقّ لنا؟!

قال يزيد: يا عليّ، أبوك الذي قطع رحمي ونازعني سلطاني، فصنع به الله مارأيت!

ودعا بالنساء والصبيان فأُجلسوا بين يديه، فقام رجل من أهل الشام فقال: يا أمير المؤمنين، هب لي هذه، يعني فاطمة بنت الحسين[2]! وكانت وضيئةً، فأرعدت وظنّت أنّهم يفعلون، فأخذت بثياب عمّتها زينب، فقالت زينب: كذبت، والله ما ذلك لك ولا له. فغضب يزيد لذلك وقال: كذبتِ، إنّ ذلك لي لو شئتُ فعلتهُ! قالت: كلّا والله ما جعل الله عزّ وجلّ ذلك لك إلّا أن تخرج من ملّتنا أو تدين بغير ديننا[3]!..

ذلك، فإن كان قد أغنى ساكنيه من الصواعق بيتُ العنكبوت، فقد أغناهم تكذيبهم إذن!! الله إنّ هؤلاء ليستدرّون الشفقة والرحمة، لقد لُقّنوا منذ بدايات

---

(١) الردّ على المتعصّب العنيد: ٤٩ ـ ٥٠، الثقات / ابن حبان ٢: ٣١٢ ـ ٣١٣.

(٢) في المصدر: بنت علي. والصواب ما أثبتناه (انظر: الارشاد ٢: ١٢١).

(٣) هذا النص من ابن سعد صاحب الطبقات، انظر: ترجمة الإمام الحسين من الطبقات / مجلّة تراثنا ـ العدد ١٠ ص١٩٢، الردّ على المتعصّب العنيد: ٤٩ ـ ٥٠، وابن حبان / الثقات ٢: ٣١٢ ـ ٣١٣.

وعيهم الديني وتكوينهم الثقافي أنّ يزيد مؤمن وبني أُميّة نصروا الاسلام ، وأنّ الشيعة كذّابون ..

فكلّما سمعوا أو قرأوا شيئاً يحطّ من يزيد ازدادوا له حماساً ، فكذّبوا بكلّ نقلٍ لأجله ، حتّى كذّبوا أنفسهم وهم لا يشعرون !

تذكرة : إنّ هذا التكذيب والذبّ عن يزيد ليس هو عقيدة الجمهور من (أهل السنّة والجماعة) بل هو عقيدة طائفة منهم تسمّت بـ(السلفية) واحتكرت لنفسها لقب (أهل السنّة) ونفته عمّن خالفها من أشاعرة وغيرهم ، وهؤلاء وإن نسبوا أنفسهم إلى الامام أحمد بن حنبل إلّا أنّهم خرجوا عليه في هذا كلّه فرُبّما زوّروا حديثه في لعن يزيد[1] ، وربّما أعرضوا عن ذكره وهو الأكثر عندهم ، ولقد عاب بعض متأخّريهم على ابن الجوزي حديثه بلعن يزيد[2] ، وتجنّبَ ذكر الامام أحمد بن حنبل ! لكنّ كلامه سارٍ على أحمد بن حنبل ، كما هو سارٍ على الاجماع الذي نقله ابن العماد الحنبلي[3] !

قال ابن العماد الحنبلي : «اتّفقوا على جواز اللعن على من قَتَل الحسين ، أو أمر به ، أو أجازه ، أو رضي به ، والحقّ أنّ رضا يزيد بقتل الحسين واستبشاره بذلك وإهانته أهل بيت رسول الله ﷺ ممّا تواتر معناه وإن كان تفصيلُه آحاداً ، فنحن لا نتوقّف في شأنه ، بل في كفره وإيمانه ، لعنةُ الله عليه وعلى أنصاره وأعوانه»[4] !

---

(١) كما فعل ابن تيميّة ! راجع كتابنا / ابن تيميّة ـ حياته وعقائده : ٣٧٩ وما بعدها ـ فقرة (مع حديث الإمام أحمد في لعن يزيد) .

(٢) عبد المتعال الجبري / حوار مع الشيعة : ٢٥٤ .

(٣) نقل هذا الإجماع عن التفتازاني ، في / شرح العقائد النسفية .

(٤) شذرات الذهب ١ : ٦٨ ـ ٦٩ .

حركة المدينة المنوّرة (٦٣هـ):

قاد هذه الحركة عبدالله بن حنظلة، وأبوه حنظلة هو الذي خرج إلى معركة أحد صبيحة عرسه، جُنباً، فاستشهد فيها، فقال فيه النبي ﷺ: «إنّ صاحبكم تغسّله الملائكة». وكان في قيادة هذه الحركة مع عبد الله بن حنظلة: عبدالله بن مطيع والمنذر بن الزبير، وجماعة معهم، كانوا قد وفدوا أولاً من المدينة المنوّرة إلى يزيد في الشام، فأكرمهم وأجازهم، فلمّا رجعوا إلى المدينة شتموا يزيد وأعلنوا خلعه، وقالوا: قدمنا من عند رجل ليس له دين، يشرب الخمر، ويعزف بالطنابير، ويلعب بالكلاب! وإنّا نُشهدكم أنّا قد خلعناه.

وقال المنذر بن الزبير: والله لقد أجازني بمائة ألف درهم، وإنّه لا يمنعني ما صنع إليّ أن أصدقكم عنه، والله إنّه ليشرب الخمر، وإنّه ليسكر حتّى يدع الصلاة[١]. وقال عبدالله بن حنظلة: والله ما خرجنا على يزيد حتّى خفنا أن نُرمى بالحجارة من السماء! إنّه رجل ينكح أمّهات الأولاد، والبنات، والأخوات، ويشرب الخمر، ويدع الصلاة[٢].

وقصدوا المنبر، وأعلنوا من فوقه على الملأ خلع يزيد، وممّن تكلّم على المنبر عبد الله بن أبي عمرو بن حفص المخزومي، قال: قد خلعت يزيد كما خلعتُ عمامتي ـ ونزعها عن رأسه ـ وإنّي لأقول هذا وقد وصلني وأحسن جائزتي، ولكن عدوّ الله سكّير.. وقال آخر: خلعته كما خلعت نعلي. حتّى كثرت العمائم

(١) ابن الجوزي / المنتظم ٦: ٧.

(٢) الذهبي / تاريخ الاسلام ٥: ٢٧، السيوطي / تاريخ الخلفاء: ١٩٥ وقال: أخرجه الواقدي من طرق.

والنعال. ثمّ ولّو على قريش عبدالله بن مطيع، وعلى الأنصار عبدالله بن حنظلة. ثمّ حاصر من كان في المدينة من بني أُميّة ومواليهم ومن يرى رأيهم.

فوجّه إليهم يزيد جيشاً أمّرَ عليه مسلم بن عقبة، وأوصاه بأشياء، قال له: أُدع القوم ثلاثاً فإن هم أجابوك وإلّا فقاتلهم، فإذا ظهرتَ عليهم فأبحها ثـلاثاً ـيعني المدينة المنوّرة ـ فما فيها من مال أو سلاح أو طعام فهو للجند، فإذا مضت الثلاث فاكفف عنهم، وانظر عليّ بن الحسين فاستوص به خيراً، أدن مجلسه فإنّه لم يدخل في شيء ممّا دخلوا فيه. وإن حدث بك حدث فاستخلف على الجـيش حصين بن نمير السكوني.

وكان أهل المدينة قد أخذوا المواثيق على بني أُميّة ومواليهم الذين كانوا قد حصروهم، ثمّ أطلقوهم بعد أن عاهدوا أن لا يعينوا عليهم بشيء، فخرجوا من المدينة فصادفهم جيش يزيد قريباً منها، فطلب أمير الجيش مسلم بن عقبة من عمرو بن عثمان بن عفّان أن يشير عليه بشيء ينفعه في قتاله، فأبى عمرو، وقال: أُخذت علينا العهود والمواثيق أن لا ندلّك على عورة. فقال له مسلم: والله لولا أنك ابن عثمان لضربت عنقك! لقد وفى عمرو بن عثمان بعهده، لكن عبدالملك بن مروان كان أسرع القوم إلى نكث العهود، فدلّهم على نقطة الضعف في الخندق الذي ضربه أهل المدينة حولها، فقال لمسلم بن عقبة: أرى أن تسير بمن معك حـتّى تأتيهم من قِبَل الحرّة. ففعل حتّى أتاهم فأبلغهم أمر يزيد بالدخول في الطاعة، فلمّا مضت الأيام الثلاثة أعاد عليهم، فأبوا أن يدخلوا في الطـاعة، واخـتاروا الحرب على طاعة يزيد، فدارت بينهم حرب طاحنة، كانت الغلبة فيها لأهـل الشام، وأباح مسلم المدينة ثلاثاً يقتلون الناس ويأخذون الأموال، ووقعوا على النساء.. حتّى ولدت ألف امرأة بعد الحرّة من غير زوج!

ثمّ دعا مسلم بالناس إلى البيعة ليزيد، فقال: بايعوا على أنّكم خولٌ له!

وأموالكم له! فقال يزيد بن عبدالله بن ربيعة: نبايع على كتاب الله .. فأمر به فضُربت عنقه! وبدأوا بعمرو بن عثمان، فقال: هذا الخبيث ابن الطيّب! فأمر فنُتفت لحيته!

وجيء بسعيد بن المسيّب فقال: أُبايع على سيرة أبي بكر وعمر. فأمر بضرب عنقه، فشهد له رجل أنّه مجنون فخلّى عنه!

وسئل الزهري: كم كانت القتلى يوم الحرّة؟ قال: سبعمائة من وجوه الناس من قريش والأنصار والمهاجرين ووجوه الموالي، وممّن لا يُعرف من عبد وحرّ وامرأة عشرة آلاف.

هذا التفصيل كلّه من رواية المدائني، أخذه عنه أبو الفرج ابن الجوزي[١]، وتراه مفرّقاً في روايات الطبري المفصّلة بأسانيده عن أبي مخنف، وعوانة بن الحكم، وأحمد بن زهير[٢]، وفي رواية الذهبي وابن كثير أيضاً عن المدائني وعن غيره[٣].

محاولات في تزييف النهضة:

على الصعيدين أيضاً ـ الرواية، والكلام ـ تعرّضت هذه النهضة لمحاولات التزييف، باتّهام أصحابها أولاً، وإعفاء يزيد من جرائره ثانياً:

الرواية: روى ابن كثير رواية تُنسَب إلى محمد بن عليّ عليه السلام المعروف بابن الحنفية، وقد أتاه رجال حركة المدينة لينهض معهم، فأبى عليهم، وقال:

---

(١) المنتظم ٦: ١٢ ـ ١٦، الردّ على المتعصّب العنيد: ٥٥.

(٢) تاريخ الطبري ٥: ٤٨٠ ـ ٤٨٢، ٤٨٥ ـ ٤٨٧، ٤٩١، ٤٩٣ ـ ٤٩٥.

(٣) تاريخ الاسلام ٥: ٢٣ ـ ٢٨، البداية والنهاية ٨: ٢٤٠ ـ ٢٤٢.

ما رأيت منه ما تذكرون ، وقد حضرتُه وأقمتُ عنده فرأيتُه مواضباً على الصلاة متحرّياً للخير ، يسأل عن الفقه ، ملازماً للسنّة !

قالوا : فإنّ ذلك كان منه تصنّعاً لك . فقال : وما الذي خاف منّي أو رجا حتّى يُظهر إليّ الخشوع ؟ أفأطلعكم يزيد على ما تذكرون من شرب الخمر ؟ فلئن كان أطلعكم على ذلك إنّكم لشركاؤه ، وإن لم يطلعكم فما يحلّ لكم أن تشهدوا بما لم تعلموا .. وهكذا يطول الكلام بينهم كما تذكر الرواية ، فيأتونه من كلّ وجه وهو يأبى عليهم ، فأبى أن يبايعوا له ، وأبى أن يبعث معهم بنيه ، وأبى أن يحثّ الناس على نصرتهم ، حتى قالوا له : إذن نُكرِهك ! فقال : إذن آمر الناس بتقوى الله ، وأن لا يُرضوا المخلوق بسخط الخالق ! ثمّ ترك المدينة إلى مكّة[1] .

هذه رواها ابن كثير بلا إسناد ، نقلاً عن ابن عساكر وهي عنده أيضاً غير مسندة ولا منسوبة إلى كتاب[2] . ولكن رواها البلاذري[3] مع مقدّمات لها في دعوة يزيد ابن الحنفية للوفود عليه ، ثمّ وفود ابن الحنفية عليه في الشام ، حتّى قال: «وكان يزيد يتصنّع لابن الحنفية ويسأله عن الفقه والقرآن ، فلمّا جاء ليودّعه قال له : يا أبا القاسم إن كنتَ رأيتَ منّي خُلقاً تنكره نزعتُ عنه وأتيتُ الذي تشير به عليّ ..» !

هكذا إذن حاك مناورته بدهاء موروث ، ليُري ابن الحنفيّة من السيرة ما يغريه ويتظاهر له بأسفه على قتل الحسين عليه السلام ! وقد كشف عن بعض خفاياه في سؤاله لابن الحنفية : إن كنتَ رأيتَ منّي خُلقاً تنكره ..

---

(١) البداية والنهاية ٨ : ٢٥٥ ، وأخذها عنه : محب الدين الخطيب في تعليقته على (العواصم من القواصم) لابن العربي : ٢٣٣ ، والجبري / حوار مع الشيعة : ٢٤٥ ـ ٢٤٦ .

(٢) انظر مختصر تاريخ دمشق ٢٨ : ٢٧ ـ ٢٨ .

(٣) أنساب الأشراف : أمر محمد بن علي بن أبي طالب .

ويخطئ من يقول إنّ هذا التصنّع لا موضع له، بل له أهمّ موضع وقد كان أمر عبدالله بن الزبير يقوى ويشتدّ، فإذا مال إليه ابن الحنفية عظمت قوّته واشتدّ على يزيد أمره، وقد علم يزيد أن ابن الحنفية كان الرجل الأكثر ثقلاً في المدينة المنوّرة وفي مكّة أيضاً بل حتّى في العراق، فكيف لا يتصنّع له ؟

وإذا كان يزيد ـ على فرض صحّة الخبر ـ قد نجح في لعبته مع ابن الحنفية فليس لدهائه وغفلة ابن الحنفية، بل لأن ابن الحنفية لم يكن يرى في ابن الزبير داعية إصلاح بالمعنى الصحيح فينضمّ إليه، ولا كان يرى صلاحاً في إحداث كتلة أُخرى ودعوة أُخرى، آنذاك على الأقلّ، أمّا حين تزعزع أمر البلاد أكثر، وتقوّى هو بأصحاب المختار، فقد كان يتأمّر على أصحابه في موسم الحج ويتّخذ له لواءً بإزاء لواء ابن الزبير ولواء عبد الملك بن مروان ولواء نجدة الحروري[1] ولنقف على قيمة هذه الرواية من زاوية أُخرى، من حيث نكتشف مدى موافقتها لواقع يزيد والثابت من حاله، وذلك من معرفة مدى ما أحدثته من قناعات لدى أهمّ رواتها ممّن خرج عن كونه أخبارياً جمّاعاً للروايات وتميّز بمنهج واضح في النقد والاختيار واتخاذ الموقف، ومن بين الثلاثة الذين رووا هذا الخبر ـ البلاذري وابن عساكر وابن كثير ـ يتفرّد ابن كثير بهذه الصفة، ويتفرّد أيضاً بكونه المصدر المعتمد لدى المتأخّرين في هذه الرواية خاصّة.

تُرى كم كانت قناعة ابن كثير نفسه بهذه الرواية ؟

نتابع هذه القناعة من خلال نصوص ابن كثير وهو يعرّف بيزيد :

١ ـ قال ابن كثير : وقد أخطأ يزيد خطأً فاحشاً في قوله لمسلم بن عقبة أن يُبيح المدينة ثلاثة أيّام، وهذا خطأ كبير فاحش، مع ما انضمّ إلى ذلك من قتل

---

(١) انظر : تاريخ اليعقوبي ٢ : ٢٦٣، تاريخ الطبري ٦ : ١٣٨، المنتظم ٦ : ٧٠.

خلقٍ من الصحابة وأبنائهم، وقد تقدّم أنّه قَتَل الحسين وأصحابه على يدي عبيدالله بن زياد، وقد وقع في هذه الثلاثة أيام من المفاسد العظيمة في المدينة النبوية مالا يُحدّ ولا يوصف ممّا لا يعلمه إلّا الله عزّ وجلّ، وقد أراد بإرسال مسلم ابن عقبة توطيد سلطانه وملكه ودوام أيّامه من غير منازع، فعاقبه الله بنقيض قصده، وحال بينه وبين ما يشتهيه، فقصمه الله قاصم الجبابرة، وأخذه أخذ عزيز مقتدر ﴿ **وكذلك أخْذُ ربّك إذا أخذ القرى وهي ظالمة إنّ أخْذَهُ أليم شديد** ﴾.

وقال البخاري في صحيحه، عن سعد بن أبي وقاص، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يكيدُ المدينة أحد إلّا انماع كما ينماع الملح في الماء» وقد رواه مسلم.. «لا يريد أهلُ أحدٌ المدينة بسوء إلّا أذابه الله في النار ذوب الرصاص ـ أو ذوب الملح في الماء».. وقال الامام أحمد ـ بإسناده ـ إن رسول الله ﷺ قال: «من أخاف أهل المدينة ظلماً أخافه الله، وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً» ورواه النسائي من غير وجه.. «من أخاف أهل المدينة أخافه الله، وعليه لعنة الله وملائكته والناس أجمعين»[1].

وهكذا استطرد في سرد مزيد من الأحاديث التي تؤكد انحراف يزيد وبعده عن الله ورسوله، بل استحقاقه اللعنة، فاستدلّ بهذا كلّه على قوله المتقدّم: قصمه الله قاصم الجبابرة، وأخذه أخذ عزيز مقتدر..

فلو كان في قلب ابن كثير قليل من القناعة بتلك الرواية لما قال فيه مثل هذا، ولا بعضه.

٢ ـ بعد ذكر تلك الاحاديث وغيرها، قال ابن كثير: وقد استدلّ بهذا

---

(١) البداية والنهاية ٨: ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

الحديث وأمثاله من ذهب إلى الترخيص في لعنة يزيد بن معاوية ، وهي رواية عن أحمد بن حنبل ، اختارها : الخلّال ، وأبو بكر عبدالعزيز ، والقاضي أبو يعلى ، وابنه القاضي أبو الحسين ، وانتصر لذلك أبو الفرج ابن الجوزي في مصنّف مفرد وجوّز لعنته ..

قال : ومنع من ذلك آخرون ، وصنّفوا فيه أيضاً لئلّا يُجعل لعنه وسيلةً إلى أبيه أو أحد من الصحابة !! وحملوا ما صدر منه من سوء التصرّفات على أنّه تأوّل وأخطأ ! وقالوا : إنّه كان مع ذلك إماماً فاسقاً[١] ..

فحتّى هؤلاء الذين دافعوا عنه وحرّموا الخروج عليه واعتذروا له ، حتّى هؤلاء قد أقرّوا عليه بالفسق . ولو كان فيهم ذرّة من قناعة بتلك الرواية المنسوبة إلى محمد ابن الحنفية لشهدوا له بالعدالة دون تحرّج !

أمّا ابن كثير فصريح كلامه المتقدّم يدلّ على أنّه كان أقرب إلى الطائفة الأُولى التي جوّزت لعنه حتّى لكأنّه منها غير أنّه لم يصرّح تصريحاً قاطعاً بذلك .

ثمّ انظر ثانيةً في هؤلاء الذين منعوا لعن يزيد ، إنّما منعوه لئلّا يكون وسيلةً إلى أبيه أو أحد الصحابة ! وليس لكرامة يزيد نفسه ، فإنّهم قدّروا أنّهم لو منعوا من لعنه لاشتغل الناس فيه بين مجوّز ومانع ، فيكون ذلك حائلاً دون الصعود إلى لعن معاوية وأصحابه كعمرو والمغيرة وزياد وبسر بن أرطاة وأبي الغادية ! أمّا لو أطبقوا على لعن يزيد ـ كما لعنه الله ورسوله وملائكته والمؤمنون ـ لترقّى الكلام إلى معاوية وصحبه ، أيُلعَنون أم لا ؟ !

وهذا دهاء لا شك في كونه من رشحات مدرسة أُولئك « الدهاة » .

---

(١) البداية والنهاية : ٨ : ٢٤٥ .

٣ ـ وفي ترجمته ليزيد ، قال ابن كثير يعدّد خصاله : وقد كان يزيد فيه خصال محمودة ؛ من الكرم ، والحلم ، والفصاحة ، والشعر ، والشجاعة ، وحسن الرأي في الملك ، وكان ذا جمال ، حَسَن المعاشرة ..

فلمّا انتهى من وصف سجاياه انتقل إلى وصف دينه ، فقال : وكان فيه أيضاً إقبال على الشهوات ، وترك بعض الصلوات في بعض الأوقات ، وإماتتها في غالب الأوقات .. ثمّ استطرد في ذكر الاحاديث النبوية التي أخبرت عن ذلك ، فاستشهد بالحديث الذي أخرجه الامام أحمد عن النبيّ ﷺ ، قال : « يكون خَلَف من بعد ستّين سنة أضاعوا الصلاة واتّبعوا الشهوات ، فسوف يلقون غيّاً .. » ثمّ يستدلّ على واقع يزيد ذلك بما رواه الزبير بن بكّار من شعر عبد الرحمن بن سعيد بن زيد[١] في يزيد بن معاوية ، يقول فيه :

لستَ منّا وليسَ خالُك منّا[٢]   يا مُضيعَ الصلوات للشهواتِ[٣]

هذه هي قناعة ابن كثير بيزيد إذن .. ثمّ أوجز قناعته بعد ذلك بأنّ يزيد كان فاسقاً[٤] ، ثمّ لما شارف على الانتهاء من ترجمة يزيد قال : وقد روي أنّ يزيد كان قد اشتهر بالمعازف وشرب الخمر ، والغناء ، والصيد ، واتّخاذ الغلمان والقيان والكلاب والنطاح بين الكباش والدباب والقرود ، وما من يوم إلّا يُصبح فيه مخموراً ، وكان يشدّ القرد على فرس مسرّجة بحبال ويسوق به ، ويُلبس القرد قلانس الذهب ، وكذلك الغلمان ، وكان يسابق بين الخيل ، وكان إذا مات القرد

---

(١) سعيد بن زيد بن عمرو راوي حديث العشرة المبشّرة وأحد المذكورين فيه .

(٢) لأنّ أخوال يزيد هم النصارى ، وأُمّه ميسون نصرانية ، فله في حقده على الاسلام عرق نصراني من طرف أُمّه ، وعرق أُمويّ من طرف أبيه .

(٣) البداية والنهاية ٨ : ٢٥٢ ـ ٢٥٣ .

(٤) البداية والنهاية ٨ : ٢٥٥ .

حزن عليه. وقيل: إنّ سبب موته أنّه حمل قردةً وجعل ينقّزها فعضّته. وذكروا عنه غير ذلك والله أعلم بصحة ذلك[1]. من كلّ هذا نعرف مدى قناعة ابن كثير بتلك الرواية اليتيمة التي اُلصقت بابن الحنفية، ثمّ لنعرف منه قيمة تلك الرواية نفسها!

الكلام: إنّه الجدل القائم في ذات (الأمير) دائماً، وليس ثمّة كلام مختلف عمّا كان لهم مع الحسينّ عليه السلام، فيزيد هنا معذور أيضاً، إذ «إنّه كان متأوّلاً في ما يُنكر عليه من أمر الحرّة وغيره، فهو قد اجتهد وأخطأ! ولأنّ أهل الحرّة هم نقضوا بيعته أوّلاً»[2]. وكأن الدين عندهم لم يأت إلّا ليكون سُلّماً للمفسدين والطغاة إلى الحكم.. هكذا على منهاج الدكتاتورية الاستبدادية، فالحاكم له مطلق الصلاحيات وإن جار وفسد!

ألا ترى ابن تيمية كيف اعتذر ليزيد هنا، وهو نفسه يروي من السنّة الصحيحة ما يكشف لنا عن صنف من أعداء الله الملعونين على رأسهم يزيد بن معاوية، فيقول: يزيد بن معاوية قد أتى أُموراً منكرة منها وقعة الحرّة، وقد جاء في الصحيح عن عليّ عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «المدينة حرم ما بين عائر إلى كذا، فمن أحدث فيها حَدَثاً، أو آوى محدثاً، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، ولا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً»[3]؟! لكنّ الأمير دائماً فوق الدين، لا تجري عليه أحكام الكتاب والسنّة!! إنّه متأوّل مجتهد حتّى حين يُعلن حرباً صريحة على الله ورسوله، غاية ما في الأمر أنّه يُخطئ فيكون حظّه من حربه هذه أجراً واحداً، لا غير!! أمّا إذ نهض الصالحون دفاعاً عن رسالة الله وشريعته وإحياءً لها، فهم

---

(١) البداية والنهاية: ٨: ٢٥٨.

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ٤: ٤٨٥، ٤٨٦، ٥٠٧.

(٣) ابن تيمية/ رأس الحسين: ٢٠٥. والحديث أخرجه أحمد والترمذي وأبو داود والبيهقي، عن علي عليه السلام، وأخرجه مسلم عن أبي هريرة. انظر: كنز العمال ١٢/ ٣٤٨٠٥.

مثيرو فتن ودعاة فساد لأنّهم نقضوا بيعة الإمام !

ويبقى هذا الرأي شاذاً منحرفاً ، أمّا الرأي العام فقد أوجزه الذهبي بقوله : « ولمّا فعل يزيد بأهل المدينة ما فعل ، وقتل الحسين وإخوته وآله ، وشرب يزيدُ الخمر ، وارتكب أشياء منكرة ، بغضه الناس ، وخرج عليه غير واحد ، ولم يبارك الله في عمره »[1].

وقد ذكر خليفة بن خيّاط أسماء المعروفين من أهل المدينة الذين قتلهم جيش يزيد ، من الصحابة وأبنائهم من قريش والأنصار وحدهم فكانوا ثلاثمائة وستة رجال[2] ، فكان فيهم : أربعة من بني هاشم ، واثنان من بني المطّلب ، وابنان لسعد بن أبي وقاص ، وثلاثة من أولاد أخوته ، وابن لطلحة ، وابن لعبد الرحمن ابن عوف ، وابن لأُبي بن كعب ، وخمسة أولاد لزيد بن ثابت ، وابن لعبدالله بن عمر بن الخطاب وابنان لعاصم بن عمر بن الخطاب ، وثلاثة أولاد لعبد الله بن زمعة ، وابن لصهيب واثنان من أحفاده ، وأخو أُمّ المؤمنين عائشة لأُمّها ، واثنان من أحفاد أم المؤمنين أُم سَلَمة ..

حركة عبد الله بن الزبير (٦١ ـ ٧٣هـ) :

من الحركات الكبيرة المناوئه لدولة بني أُميّة ، والتي أحرزت نجاحات أكبر على مساحات واسعة من البلاد حتّى أوشكت بعد موت معاوية بن يزيد[3] (٦٤هـ)

---

(١) الذهبي / تاريخ الاسلام ٥ : ٣٠ .

(٢) تاريخ خليفة بن خيّاط : ١٨٤ ـ ١٩٢ .

(٣) وكان رجلاً صالحاً متبرّئاً من جرائر أبيه وقومه ، لم يمارس الحكم ولا صلّى بالناس حتّى توفّي عاجلاً بعد أربعين يوماً أو شهرين فقط من تولّيه الخلافة ! انظر : تاريخ الاسلام ٥ : ٣٦ (حوادث سنة ٦١) ، تاريخ خليفة بن خياط : ١٩٦ .

أن تنتزع من بني أُميّة كل شيء ، لكن هُزم أوّل جيش لها يناطح الامويين في الشام ، ثمّ تقطّعت أوصالها بفعل اضطرابات وحركات داخلية كثيرة وقوية ، حتّى كانت نهايتها بمقتل عبدالله بن الزبير على يد الحجاج بن يوسف الثقفي سنة ٧٣ هـ[١].

وقد دعا ابن الزبير إلى نفسه فبويع بالخلافة سنة ٦٤ هـ، وبقي في نظر بعض رجال التاريخ هو الخليفة ، وهؤلاء لم يعدّوا مروان في (أمراء المؤمنين) بل هو عندهم باغٍ خارج على ابن الزبير ، فلا خلافته صحيحة ، ولا عهده إلى ابنه عبدالملك بصحيح ، وإنّما صحّت خلافة عبد الملك من حين قُتل ابن الزبير[٢] أمّا الجمهور فعلى خلاف ذلك ، إذ جعلوا الخلافة لمروان ، وجعلوا حركة ابن الزبير فتنةً من الفتن .

● والحقّ أنّ دولة ابن الزبير لم تظهر العدل الذي اختفى عند الأمويين ، ولا أحيت معالم الدين التي أماتها أُولئك :

ـ فلم يكن ابن الزبير متحرّجاً من قطع الصلاة على النبيّ ﷺ لشدّة بغضه لأهل البيت عليهم السلام ، فكان إذا عوتب على عدم ذكره النبيّ ﷺ قال : إنّي لا أرغب عن ذكره ، ولكن لهأُهيل سوءٍ ! إذا ذكرتُه أتلعوا أعناقهم ، فأنا أُحبّ أن أكبتهم[٣] !

---

(١) راجع : تاريخ خليفة بن خياط : ١٩٨ ـ ٢٠٦ ، العقد الفريد ٤ : ١٧٧ المنتظم ٦ : ١٣٨ ، تاريخ الاسلام ٥ : ٤٣٥ ـ ٤٤٧ (حوادث سنة ٦١ ـ ٨٠) ، تاريخ الخلفاء : ١٩٦ ـ ١٩٧ وغيرها .

(٢) تاريخ اليعقوبي ٢ : ٢٦٩ ، تاريخ الخلفاء : ١٩٧ .

(٣) أنساب الأشراف ٣ : ٢٠٠ ، تاريخ اليعقوبي ٢ : ٢٦١ ، ابن أبي الحديد ٢٠ : ١٢٧ ، أخبار الدولة العباسية : ١١٦ أخبار الدولة العباسية / تحقيق د . عبدالعزيز الدوري والدكتور عبدالجبار المطّلبي ـ دار الطليعة للطباعة والنشر ـ مطابع دار صادر ـ بيروت ١٩٧١ م .

ـ ولا كان يتورع عن سبّ الإمام عليّ عليه السلام[١] الذي قال فيه النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم «لا يبغضك إلا منافق» !

ـ ولا تورّع عن حرق ذوي القربى الذين أمر الله تعالى بمودّتهم، إذ حبسهم وأحاطهم بحطب عظيم، وقطع لهم موعداً إن هم لم يبايعوا قبله أضرم فيهم النار، وكان فيهم عبدالله بن عباس ومحمد ابن الحنفية ! لكن أدركهم جيش المختار، أربعة آلاف رجل، ففكّ عنهم الحصار وبقي في حمايتهم حتّى قُتل المختار، وخرج محمد ابن الحنفية إلى الشام[٢].

ـ واشتهر ابن الزبير بكثرة ما بُعث إليه من رؤوس أعدائه بعد قتلهم ! فكان الزهري يحدّث : أنّه لم يُحمل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأس إلى المدينة قطّ، ولا يوم بدر، وحُمل إلى أبي بكر رأس فكره ذلك، وأوّل من حُملت إليه الرؤوس عبدالله ابن الزبير[٣] ! يعني أنّه قد صار حمل الرؤوس إليه سنّة معهودة لاتكاد تحصى كثرةً، وإلّا فهو في أول الكلام يقول : «وحمل إلى أبي بكر رأس» فأبو بكر هو أوّل من حُمل إليه رأس، وحُمل بعده إلى معاوية رأس عمرو بن الحَمِق الخزاعي، وحُمل إلى يزيد رأس الحسين عليه السلام ورؤوس أصحابه.

ـ وإذا تميّز ابن الزبير عن بني أُميّة فإنّما تميّز بعبادته، فقد كان يضرب بها المثل، حتّى بالغ فيها وأفرط حتى صار من عادته أن يصل الصيام أيام الاسبوع فلا يفطر على شيء إلّا يوم الجمعة، وقد نهت السنّة عن الوصال في الصيام، وهو أن يصوم المرء اليومين أو أكثر دون أن يفطر إذا حان الإفطار بل يواصل ممسكاً

---

(١) تاريخ اليعقوبي ٢ : ٢٦٢، مروج الذهب ٣ : ٩٣ ـ ٩٤، ابن أبي الحديد ٤ : ٦٢ ـ ٦٣.

(٢) الكامل في التاريخ ٤ : ٢٥٠ ـ ٢٥٣، تاريخ ابن خلدون ٣ : ٣٦، تاريخ اليعقوبي ٢ : ٢٦١.

(٣) عبدالرزاق / المصنّف ٥ : ٣٠٦ ح/٩٧٠٢ و ٩٧٠٣، تاريخ الخلفاء : ١٩٩.

تمام اليومين أو الثلاث، وكان ابن الزبير يواصل من الجمعة إلى الجمعة[١]، وقد اعتذر له الذهبي بأنّه قد لم يبلغه حديث النهي عن الوصال[٢]!

ـ إنّ ابن الزبير، على كثرة عبادته، قد «كانت فيه خلال لا تصحّ معها الخلافة، كان بخيلاً، ضيّق العطاء، سيّء الخلق، حسوداً، كثير الخلاف»[٣]. ولقد غلبت عليه صفة البُخل، حتّى عابه الناس وهجاه الشعراء، وحتّى سرت مقولته «أكلتم تمري وعصيتم أمري» مثلاً! إذ كان عطاؤه لجنده التمر لا غير، فإذا ضعفوا في الحرب قال لهم: أكلتم تمري وعصيتم أمري[٤]!

فإذا كان ذلك كلّه في ابن الزبير وحركته، فإنّما أدرجنا حركته في الحركات الاصلاحية لعلّة واحدة، ألا وهي تمرّده على نظام التوريث الأُموي من غير أن تكون ثمّة أهلية للوارث ولا للموروث، فكانت حركته حجّة على الذين أوجبوا الطاعة للجاهل الفاسق الجائر إذا تغلّب، ولو كان ابن الزبير قد طاوع بني أُميّة واعتذر لهم لاحتجّوا به كما احتجّوا بعبد الله بن عمر حين قال «نحن مع من غلب»!

غُلوّ في ابن الزبير:

خبر جاء في ابن الزبير يتناقله المؤرّخون دون أدنى تعقيب أو همس! ولم نسمع بنظيره يقال في أحد قبله، لا رسول الله ﷺ ولا أحد غيره، لقد قيل: كان

---

(١) الذهبي / تاريخ الاسلام ٥: ٤٤٠.

(٢) سير أعلام النبلاء ٣: ٣٦٨.

(٣) ابن عبدالبر / الاستيعاب ٢: ٣٠٢.

(٤) انظر: تاريخ الاسلام ٥: ٤٤٤، تاريخ الخلفاء: ١٩٩، تاريخ اليعقوبي ٢: ٢٦٧ ـ ٢٦٨، ابن ابي الحديد ٢٠: ١٢٣.

لابن الزبير مئة غلام ، يتكلّم كلّ غلام منهم بِلُغةٍ ، وكان ابن الزبير يكلّم كلّ واحد منهم بلُغته(١)!

فمن أين جاءت في زمن ابن الزبير مئة أُمّة ليصطفي منهم مئة غلام ؟ ناهيك عن سرّ معرفته بتلك اللغات ! ولعلّ متوهّم يقول : المراد لغات العرب ، وهي لغات القبائل العربية وقد كانت تسمّى لغات ، فلا غرابة في ذكر المئة إذا كنّا لا نعرف مئة أُمّة ، بل حتّى عشرين أُمّة دخلت الاسلام آنذاك .. لكنّ هذا خطأ واضح إذ الخبر يقول أنهم كانوا غلماناً ، وهم لا يتّخذون الغلمان من العرب وإنّما من أبناء السبي وملك اليمين ونحوهم ممن يدخل في الرقّ ، فهي مئة لغة من غير لغة العرب !!

حركة التوّابين (٦٥هـ):

قادها الصحابي الجليل سليمان بن صرد الخزاعي رضي الله عنه سنة ٦٥ هـ ، وقد كان سليمان من أشراف الكوفة الذين كتبوا إلى الامام الحسين عليه السلام بالقدوم إلى الكوفة ، فحبسه عبيد الله بن زياد ، فلمّا عجز عن نصر الحسين ندم لما فاته من ذلك .

فلمّا خرج من الحبس بعث إلى سادة أصحابه ، فيهم المسيّب بن نجبة الفزاري ورفاعة بن شداد وغيرهم من خيار أصحاب عليّ عليه السلام ، فتشاوروا في ما يصنعون ، وقد عظم أسفهم على ما فاتهم من نصرة الحسين عليه السلام وما حدث من خذلان أهل الكوفة ، فعزموا على الثأر ، ودعوا الناس إلى التوبة إلى الله تعالى وتكفير الذنوب ، فبعثوا رجالاً منهم يطوفون في الكوفة فينادون : يالثارات الحسين .. فاجتمع معهم خلق كثير ، وسار سليمان من النخيلة في نحو خمسة آلاف يريدون الشام وفيها مروان وعبيد الله بن زياد الذي أخرجه عمّال ابن الزبير من

---

(١) حلية الاولياء ١ : ٣٣٤ ، تاريخ الاسلام ٥ : ٤٤٤ ، تاريخ الخلفاء : ١٩٩ .

الكوفة ، وعسكر الجيش في (عين الوردة) . فاستقبلتهم عساكر الشام يقودها عبيد الله بن زياد ، وتتوالى أمدادها حتّى زادوا على العشرين ألفاً ، فكثروهم ، فنزل سليمان فنادى : عباد الله ، من أراد البكور إلى ربّه والتوبة من ذنبه والوفاء بعهده ، فإليّ .. فقاتلوا فقتلوا من أهل الشام مقتلة عظيمة حتّى قُتل أمراؤهم الأربعة : سليمان بن صُرد ، والمُسَيّب بن نجبة ، وعبدالله بن سعد بن نفيل الأزدي ، وعبد الله ابن والي التيمي .. وتحيّز رفاعة بن شداد بمن بقي منهم إلى الكوفة . وقد كان لهم مدد من المدائن على رأسهم سعد بن حذيفة بن اليمان ، ومدد من البصرة يرأسهم المثنّى العبدي ، بلغتهم أنباء المعركة وهم في الطريق ، فأقاموا يستقبلون رفاعة بن شدّاد وأصحابه ، فأقاموا معهم يوماً وليلة ثمّ تفرّقوا إلى بلدانهم(١) .

إنّها حركة الإباء ويقظة الضمير وصدق متناهٍ في التوبة والندم وشوق إلى لقاء الله بأبلغ عذر ، قادها صالحون أشراف عجزوا عن نصرة الحسين حين ألقي بعضهم في السجن ، وبعضهم تفرّق عنه قومه وخذلوه .

وفيهم ، وفي مصرعهم أنشد أعشى همدان شعراً ، قال الطبري : وكان من المكتّمات ذلك الزمان ، يكتمه الناس خوفاً من السلطان ، ومما قاله فيه :

فـإنّي وإن لم أنسهنّ لذا كـرٌ ... رزيئة مخباتٍ كريمِ المناصبِ
توسّلَ بـالتقوى إلى الله صادقاً ... وتقوى الإله خيرُ تكسابِ كاسبِ
وخلّى عن الدنيا ولم يلتبس بها ... وتـابَ إلى الله الرفيع المراتبِ
تخلّى عن الدنيا وقال اطّرحتُها ... فلستُ إليها ما حييتُ بآيبِ

(١) انظر : تاريخ الطبري ٥ : ٥٥٢ ـ ٥٦٣ ، ٥٨٣ ـ ٦٠٩ ، الكامل في التاريخ ٤ : ١٥٨ ـ ١٦٥ ، ١٧٥ ـ ١٨٩ ، المنتظم ٦ : ٣٥ ـ ٣٧ ، تاريخ اليعقوبي ٢ : ٢٥٧ ، سير أعلام النبلاء ٣ : ٣٩٤ ـ ٣٩٥ .

فــوجَّهه نحــو الثــويّة ســائراً ... إلى ابن زيادٍ في الجموع الكتائبِ
بقومٍ هُــمُ أهــل التــقيّة[1] والنُهــى ... مصاليتُ، أنجادٌ، سُراةُ مناجب
أبَوْا غيرَ ضربٍ يفلِقُ الهام وقعُهُ ... وطعنٍ بأطراف الأسنّة صائبِ
فيا خير جيشٍ بالعراق وأهلِهِ ... سُقيتُم روايا كلّ أسْحَمَ[2] ساكِبِ[3]

حركة المختار (٦٥ ـ ٦٧هـ):

تقدّم عن المختار شيء كثير ثبتت فيه براءته مما ينسب إلى السبئية من قول، ومن توافقه معهم ودخولهم تحت رايته، ومن دعوى النبوّة وأمر الكرسي الوثن .. وهنا نستعرض مزيداً من الأمارات التي تعزّز البرهان على براءته من كثير مما ينسب إليه، بعد أن نعرّف بهذه الحركة بكلمات وجيزة.

ابتدأت هذه الحركة من حيث انتهت حركة التوابين، فهما حركتان متّصلتان زماناً ومنطلقاً، فحين رجع رفاعة بن شدّاد بمن معه من التوّابين إلى الكوفة كان المختار في الحبس، فكتب سرّاً إلى رفاعة بن شدّاد يرّحب بمقدمه ويعزّيه بأصحابه ويدعوه إلى نفسه فإنّه قاتل الجبّارين .. وشفع فيه عبدالله بن عمر زوج اخته فأُفرج عنه، فخرج من الحبس يدعو الناس سرّاً لقتل قَتَلة الحسين عليه‌السلام، فكثر الناس حوله من التوابين ومن غيرهم فعجز عنه أمير الكوفة من قِبَل ابن الزبير، فقاتله المختار وطرده من الكوفة واستولى عليها، فأخذ يتتبّع قتلة الحسين واحداً واحداً فيقتلهم، وفرّ منه الشمر بن ذي الجوشن فبعث على

(١) التقيّة هنا: التقوى.
(٢) الأسحم: السحاب الداكن.
(٣) في قصيدة طويلة، انظر: تاريخ الطبري ٥: ٦٠٧ ـ ٦٠٩، الكامل في التاريخ ٤: ١٨٦ ـ ١٨٩.

أثره من تتبّعه حتّى قتله ، ثمّ بعث جيشاً بقيادة إبراهيم بن مالك الاشتر فقتل عبيدالله بن زياد وهزم جنده واستولى على جزيرة الشام ، وبايعه المثنى العبدي في البصرة فدار بينه وبين أصحاب ابن الزبير قتال فاصطلحوا على أن يخرج المثنّى بأصحابه إلى الكوفة ليلتحق بالمختار ، فالتحق به .

وبعد أن استقرّ ابراهيم بن الأشتر في الجزيرة بعث ابن الزبير آخاه مصعب ابن الزبير في جيش كثيف لقتال المختار ، فظفر مصعب وقُتل المختار .. تلك خلاصة قصّة المختار ؛ سيفٌ سلّطه الله على من ساهم في قتل الحسين وأعان عليه حتّى أفناهم ، وأقرّ عيون آل الرسول حتّى مضى .

ـ وما قيل عن المختار من أنّه كان له موقف مشين مع الامام الحسن عليه السلام إذ أشار بتسليمه إلى معاوية فلذلك كانت «الشيعة» تكره المختار[1] .. فتعارضه أخبار ، أهمّها :

أ ـ قول ابن سعد في التعريف بالمختار : وبقي المختار ـ بعد استشهاد أبيه في فتوح العراق ـ بالمدينة وكان غلاماً يُعرف بالانقطاع إلى بني هاشم . ثمّ خرج في آخر خلافة معاوية إلى البصرة فأقام بها يُظهر ذكر الحسين ، فأخذه عبيد الله بن زياد وجلده مئةً وبعث به إلى الطائف ، فلم يزل فيها حتّى قام ابن الزبير فقدم عليه[2] . فهذا ينفي كونه قد أشار بغدرٍ أو نوى غدراً بالحسن عليه السلام ، وإن كان آخر قول ابن سعد في دعوى بقاء المختار في الطائف حتّى قيام ابن الزبير غير دقيق ، كما سيظهر في الفقرة اللاحقة .

ب ـ ومما يعارض دعوى الغدر المشينة : نزول مسلم بن عقيل رسول

---

(١) تاريخ الاسلام ٥ : ٦١ .

(٢) انظر : تاريخ الاسلام ٥ : ٦٠ ـ ٦١ .

الحسين عليه السلام في دار المختار أوّلاً حين قدم الكوفة وفيها كان اجتماع الناس للبيعة على نصرة دين الحقّ بنصرة الحسين عليه السلام ولقد ظنّوه أمراً هيّناً ولم يحسبوا أنّهم سيُغلَبون عليه! ولم يخرج مسلم من دار المختار حتّى دخل عبيدالله بن زياد الكوفة وتوعّد أهلها، فخرج مسلم إلى دار هانئ بن عروة ليتستّر فيها، وأصحابه يأتونه فيها سرّاً[1]. وكان المختار آنذاك في قرية له خارج الكوفة فبلغه أمر مسلم وأنّ هانئ بن عروة قد حُبس وضرب فأقبل بمواليه فدهشه أن وجد رايات ابن زياد تجول في الكوفة، فنزل تحتها متظاهراً بالمسالمة فأخذوه إلى ابن زياد، فقال له: إنّما جئتَ لتنصر مسلم بن عقيل! فضربه فشَتر عينه، وحَبَسه[2].

وما كان مسلم بن عقيل لينزل في دار المختار لو كان الأخير قد حاول غدراً بالإمام الحسن عليه السلام، بغيضاً عند أنصار آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم!

ـ ولقد تناولنا سابقاً محاولات التاريخ في تشويه صورة المختار، وأجبنا عنها بالقدر المناسب لمحلّه، وهنا نضيف جملة من الشهادات الهامّة التي تُثبت براءة المختار مما أُلصق به من ادّعاء النبوة والغلوّ في الدين، والشرك بالله..

شهادات ببراءة المختار:

١ ـ **ابن عباس**: لمّا قُتل المختار على يد مصعب بن الزبير، وجيء برأسه إلى عبد الله بن الزبير في مكّة، دعا عبدالله بن عباس فقال له: يابن عباس إنّه قد قتل الله الكذّاب، فقال ابن عباس، وهو حبر الأُمّة وترجمان القرآن، قال: رحم الله المختار! كان رجلاً محبّاً لنا، عارفاً بحقّنا، وإنّما خرج بسيفه طالباً بدمائنا، وليس

---

(١) انظر: تاريخ الطبري ٥: ٣٥٥، ٣٦٢، الطبرسي / إعلام الورى: ٢٢٢.

(٢) تاريخ الاسلام ٥: ٦١ وغيره.

جزاؤه منّا أن نسمّيه كذّابا[١]!

٢ ـ ابن عمر: وكان المختار معظّماً لعبد الله بن عمر، يُنفذ إليه بالأموال، وبينهما مصاهرة، فأخت المختار روجة عبدالله بن عمر[٢]، فلو كان أمر المختار على ما ذكره بعضهم من الكهانة وادّعاء النبوّة واتّخاذ الكرسي ومتابعة السبئية الغلاة، فلِمَ لم ينكر عليه ابن عمر ولو بكلمة؟ ولِمَ لا يردّ إليه أمواله أو بعضها؟ هذا ولم يكن للمختار على ابن عمر سلطان فيتّقيه، فابن عمر كان في مكّة تحت سلطان عبد الله بن الزبير، والمختار في الكوفة.

ثمّ إن ابن عمر قد أنكر على مصعب إسرافه في قتل أصحاب المختار الذين تحصّنوا معه، ولم يصفهم بالغلو ولا بالكفر، لا هو ولا مصعب، بل وصفهم بالتوحيد! لقد سأله مصعب فقال له: «أسألك عن قوم خلعوا الطاعة، وقاتلوا حتى إذ غُلبوا تحصّنوا، وطلبوا الأمان، فأُعطوا، ثمّ قُتِلوا.

قال: كم العدد؟ قال: خمسة آلاف! فسبّح ابن عمر ثمّ قال: يا مصعب، لو أنّ امرأً أتى ماشية الزبير فذبح منها خمسة آلاف شاة في غداة، أكنتَ تعدّه مسرفاً؟ قال: نعم. قال: فتراه إسرافاً في البهائم، وقتلت من وحّد الله؟! أما كان فيهم مكره أو جاهل ترُجى توبته[٣]»؟

ـ فلو كان قد صحّ شيء مما قيل في شأن الكرسي والسبئية مع المختار لما أثنى عليه ابن عباس، ولا رضي عنه ابن عمر وتقبّل هداياه، وحتى لو وقعت منهما مداهنة فلا يداهنان على الشرك بالله والغلوّ في الدين، ومن ارتضى لهما ذلك فإيّاهما طعن قبل أن يطعن المختار!

---

(١) ابن أعثم / الفتوح ٦: ٢٠٠.

(٢) سير أعلام النبلاء ٣: ٥٤١.

(٣) سير اعلام النبلاء ٣: ٥٤٤.

٣ ـ **العسقلاني** : في ترجمة المختار قال ابن حجر العسقلاني : وكان قبل ذلك معدوداً في أهل الفضل والخير إلى أن فارق ابن الزبير[1] !!

وفي هذا الإقرار ثمرتان :

الاولى : تكذيب ما ذكره العسقلاني نفسه بعد هذا الإقرار من أحاديث نُسبت إلى الامام عليّ عليه السلام في طعن المختار ووصفه بحبّ اللات والعزّى ، وكونه خارجياً ، وغير ذلك .. فكيف يكون فيه ذلك كلّه ثمّ يكون معدوداً في أهل الفضل والخير ؟!

والثانية : إن كثيراً مما نُسب إلى المختار مما لا يلزم أهل الفضل والخير فإنّما هو ممّا ألصقه به خصومه الزبيريون ، يشاركهم خصومه الأُمويّون في السهم الآخر ، ذلك لأنّ ثناء ابن عباس على المختار لم يأتِ إلّا من بعد مفارقته لابن الزبير ! ومثله كان موقف محمد بن الحنفية منه ، وكذا عبد الله بن عمر ! لذا فإن « موقف مصعب من المختار هو مفتاح الكذب على المختار وتشويه سمعته »[2].

٤ ـ **الطبري** : يقول الطبري في آخر حديثه عن الكرسي : إنّما كان يصنع ذلك ـ الكرسي ـ لهم عبدالله بن نوف ، ويقول : المختار أمرني به ! ويتبرّأ المختار منه[3].

٥ ـ **ابن الأثير** : وإذا كان أوثق من تكلّم في المختار هو الشعبي ، فإنّ ابن الأثير قد نبّه إلى ما يوجب الشك في كلّ ما رواه الشعبي فيه ، ناهيك عمّا قد ينسب

---

(١) الاصابة ٣ : ٥١٨ ت/٨٥٤٥.

(٢) د . عبد الحسيب طه حميدة / أدب الشيعة إلى نهاية القرن الثاني الهجري : ٢٠٩ (الزهراء للاعلام العربي ـ القاهرة ـ ط ١ ـ ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م .

(٣) تاريخ الطبري : ٦ : ٨٥ آخر أحداث سنه ٦٦ .

إلى الشعبي ، قال ابن الأثير ، كان بين المختار والشعبي ما يوجب ألّا يُسمع كلام أحدهما في الآخر .

نقل عنه العسقلاني هذا الكلام ، ثمّ عارضه اعتماداً على وثاقة الشعبي ، لكنّ ذلك لا ينفي التهمة ما دام هناك ما يبرّرها من النزاع الشخصي والمذهبي ، لا سيّما وأنّ الشعبي من أشهر خصوم (الشيعة) وقد اشتهر عنه قذفه الحارث الهمداني بالكذب لأنّه كان يقول بتفضيل عليّ عليه السلام على أبي بكر وعمر ، فلم تمنع وثاقة الشعبي إذن أن يبهت رجلاً صالحاً كالحارث ويرميه بالكذب حتّى ردّ عليه بهتانه هذا سائر المحقّقين[1] . فنيله من المختار ووقيعته فيه إذن أيسر وأولى لما عُرف به المختار من شدّته على خصوم عليّ والحسين عليهما السلام وأنصارهما ، فالذي بهت رجلاً من الأبرار الصادقين لأنّه فضّل عليّاً على غيره كيف يُستبعد منه أن يبهت رجلاً سلّ سيفاً مرهفاً على خصوم عليّ وأوقع فيهم وقيعةً ليس لها في التاريخ نظير ؟!

٦ ـ **ابن حزم** : لا شكّ أنّ المختار لم يقف عند الثأر العظيم في أساليبه وحدوده المشروعة ، بل تعدّاه أحياناً إلى ما يُعدّ إسرافاً ، وربما لجأ إلى مكر المحاربين الذي كان يتنزّه منه الصالحون .. وقد تكلّم ابن حزم الأندلسي على المختار في كلتا حالتيه ، فقال : تتبّع المختار بعض الذين شاركوا في قتل ابن الز هراء الحسين ، فقتل منهم ما أقدره الله عليه ، وفعل أفاعيل يُعفى فيها على هذه الحسنة[2] .

فلو كان من بين تلك الأفاعيل ادّعاء النبوّة ونزول جبريل عليه ، أو الاشراك بالله تعالى والغلوّ في الدين لما عفي عنه بهذه الحسنة ولا بغيرها ، لأنّها لا تبقى مع تلك الفضائع حسنة !

---

(١) انظر : العسقلاني نفسه في تهذيب التهذيب ٢ : ١٢٧ ، القرطبي / التفسير ١ : ٥ .

(٢) رسائل ابن حزم ٢ : ١٤١ .

موقف أهل البيت من المختار :

أمّا موقف الامام السجّاد عليّ بن الحسين عليهما السلام ومحمد ابن الحنفية رضي الله عنه منه فهو موقف طبيعي جدّاً ، وليس فيه أيّ دلالة إلاّ على أمرٍ واحد ، وهو أنّ المختار لم يتحرّك بأمرٍ من أحدهما ، وهذا بيّن جدّاً من حال المختار ولا يستطيع أن يدّعيه أحد إلاّ مجازفاً ، فلم يكن المختار حين قدم الكوفة شيعةً لهما ، بل كان مع ابن الزبير وقد بايعه بشرط أن لا يقطع ابن الزبير أمراً دونه وأن يوليه أهم أعماله ، فَلمّا لم يفِ له ابن الزبير بذلك أقنعه المختار بقدرته على استمالة أهل الكوفة ليقفوا جميعاً أمام عدوّهم المشترك مروان بن الحكم ، لكنّه وجد نفسه يقدم الكوفة كأيّ واحد من سائر الناس وليس أميراً ! فابتدأ دعوته للثأر لدم الحسين السبط الشهيد في الوقت الذي كانت فيه الناس تجتمع على سليمان بن صُرد رضي الله عنه ، فكان يرى ـ خلافاً لسليمان ـ أنّ الثأر ينبغي أن يبدأ من الكوفة وفيها أكثر من شارك في قتال الحسين عليه السلام فإذا تمكّنوا من ذلك سهل عليهم قتل ابن زياد في الشام ، ولربّما كان في هذا أسدّ رأياً من سليمان من الناحية العسكرية على الأقل ، لكنّ الراجح أنّه إنّما كان يريد أن يكون رأساً في الأمر غير مرؤوس ، فلم يدخل مع سليمان وأصحابه فيتبادل معهم الرأي ، بل دعا إلى نفسه في معزل عنهم فكان يتحرّك بين الناس فيقول لهم : إنّ سليمان يريد أن يقتل نفسه ويقتلكم ، فاتّبعوني فإنّكم بي تُنصرون .. إنّه لو دخل مع سليمان فسوف لا يكون أولاً ولا ثانياً ولا ثالثاً ، فحول سليمان من خيرة أصحاب عليّ عليه السلام ورؤساء قبائل الكوفة من لا يوزن بهم المختار .. فخرج سليمان بأصحابه صوب الشام وبقي المختار فأُلقي في السجن ثمّ اُفرج عنه ـ بشفاعة زوج اخته عبدالله بن عمر ـ بعد الهزيمة العسكرية التي مني بها التوّابون في الشام ، وعودة بقيّتهم إلى الكوفة .. فجدّد المختار دعوته ، وعندئذٍ فقط

بعث كتبه إلى الإمام عليّ بن الحسين وإلى محمد ابن الحنفية، فتبرّأ منه الامام علي ابن الحسين في المسجد النبويّ الشريف، وبعث إلى عمه محمد ابن الحنفية يوصيه أن لا يجيب المختار بشيء[١].

فهذا موقف طبيعي جدّاً، فالمختار بهذا الصنع سوف يجرّهما إلى حرب فاصلة لم يكونا هما اللذين خطّطا لها وأعدّاها، بل المختار هو الذي ابتدأها بمفرده بعد انفصاله عن ابن الزبير إثر خلاف ماديّ بين زعيم وبين أحد رجاله الطموحين.

فليس في موقفهما ما يدلّ على أكثر من ذلك، وليس فيه أيّ دلالة ولو من بعيد على أنّ المختار قد تكهّن أو تنبّأ أو اتّخذ كرسياً صنماً أو صنع غير ذلك من أسباب الكفر.

وعلى هذا ينحصر تفسير الحديث المروي عن الإمام الصادق عليه السلام: «وكان المختار يكذب على عليّ بن الحسين»[٢] في ما ادّعاه المختار أوّل مرّة من اتّصال دعوته بعليّ بن الحسين عليه السلام، فلمّا تبرّأ عليّ بن الحسين من ذلك تحوّل المختار إلى ابن الحنفية.. فلم ينسب التاريخ للمختار شيئاً يتصل بزين العابدين عليه السلام أكثر من هذا.

ـ وإذا كان السيّدان زين العابدين وابن الحنفية قد رفضا تبنّي المختار وأوكلاه إلى نفسه، فإنّ لهما ولغيرهما من سادة بني هاشم مواقف إيجابية مهمّة منه: فمنذ البداية استبشروا بالثأر الذي وعد به، إذ جاءت رسل أهل الكوفة إلى محمد ابن الحنفية تستفسر منه إن كان هو الذي بعث المختار ليأخذ الثأر من قتلة

---

(١) انظر: المسعودي/ مروج الذهب ٣: ٨٦ ـ ٨٧.

(٢) رجال الكشي ٢: ٤٩٢ ت/٤٠٤.

الحسين عليه السلام ، فأجابهم بتلهّف الضمآن إلى ذلك : ما أحبّ إلينا من طلب بثأرنا ، وأخذ لنا بحقّنا ، وقتل عدوّنا[١] .. أو قال : وددتُ أنّ الله انتصر لنا بمن شاء[٢] ..

وفي ذروة انتصاراته بعث المختار برأس ابن زياد إلى الامام زين العابدين ، فاستهلّ وجهه فرحاً ، وأظهر السرور ، وفرّق الهدايا على أهل المدينة ، حتى قيل : إنّ زين العابدين منذ قُتل أبوه لم يُر ضاحكاً قطّ إلاّ في ذلك اليوم .. وامتشطت نساء آل الرسول واختضبن ، وما امتشطت امرأة منهن ولا اختضبت منذ قُتل الحسين الشهيد[٣] !

وفي خاتمة أمره بعد مصرعه كانت كلمة حبر الأُمّة ابن عباس رضي الله عنه الآنفة فيه : رحم اللهُ المختار ، كان رجلاً محبّاً لنا ، عارفاً بحقّنا ، وإنّما خرج بسيفه طالباً بدمائنا ..

نتيجة البحث :

لم يكن المختار ـ إذن ـ إلاّ رجلاً أبلى في سبيل قضيّته أحسن البلاء .. وإنّ أثره في الزبيريّين والأُمويّين كان كبيراً جداً ، فعملوا على محاربته بهذه الاكاذيب[٤] !

ولمّا كان خصومه هؤلاء هم الغالبون ، وقد امتدّ نفوذهم بعده ، فمن الطبيعي أن تصاغ هذه الاكاذيب في روايات مسندة ، لتدخل التاريخ بوجه « مشروع » حين يكون منهج المؤرّخ هو جمع الأخبار ، دون التحقيق والتمحيص فيها ،

---

(١) تاريخ اليعقوبي ٢ : ٢٥٨ .

(٢) تاريخ الاسلام ٥ : ٥١ .

(٣) تاريخ اليعقوبي ٢ : ٢٥٩ .

(٤) د . عبد الحسيب طه حميدة / أدب الشيعة : ٢٠٩ .

أو بوجه غير مشروع حين تلتقي مع هوى المؤرّخ ، أو تعينه على نصرة الاتجاه الذي يميل إليه ، أو التنكيل بالاتجاه الذي يميل عنه .

هذه هي الصورة المتماسكة لهذه الحركة وصاحبها ، وقد وجدنا ما خالفها متهافتاً ، لا يصمد ، للنقد عريّاً عن دواعي القبول .

حركة القرّاء (٨١ ـ ٨٢هـ) :

القرّاء هم أصحاب القرآن والحديث والفقه ، وإن كان هذا اللفظ في معناه الأخصّ إنّما يُطلق على شيوخ القراءات ، ولم يكن لهذه الطبقة حركة مستقلة تفرّدوا في الاعداد لها ورسموا أساليبها وأهدافها ، وإنّما انخرطوا في حركة عبدالرحمن بن محمد بن الاشعث بن قيس الكندي الذي تمرّد على الحجّاج عام ٨٠هـ إثر خلاف بينهما في أعمال عسكرية ، إذ كان ابن الأشعث قائداً لجيش الحجّاج إلى سجستان ، فلمّا توغّل فيها مسافات قوي في حسابه أنّ تدبيراً عسكرياً خطيراً قد أعدّه ملكها (رتبيل) أرجح حالاته الالتفاف حول القوات الغازية وتطويقها ، ففضّل التراجع إلى الأرض المحاذية في ولاية بست وتأجيل الغزو إلى العام القادم ، وكتب بذلك إلى الحجّاج ، فردّ عليه الحجّاج ردّاً عنيفاً يأمره بالتوغّل في البلاد ومعاجلتها ويتوعّده ويهدّده إن هو تأخّر عن ذلك !

فكان ذلك سبباً في تمرّد ابن الأشعث ، فجمع جيشه فحرّضهم على الحجّاج ودعاهم إلى خلعه ، فخلعوه وبايعوا لابن الاشعث بولاية العراق ، فسار إلى الأهواز ، ثمّ إلى البصرة ، فالتحق به سائر أهل العلم ، في مقدّمتهم : الحسن البصري ، وسعيد بن جبير ، وعامر الشعبي ، وعبدالرحمن بن أبي ليلى ، وأبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود ، وعطاء بن السائب ، ومالك بن دينار وطبقتهم ،

فانتظموا في كتيبة واحدة فسمّيت باسم (القرّاء) وأميرها أحدهم وهو جَبَلَة بن زَحْر بن قيس الجعفي[١].

سبب النهضة والبيعة لابن الأشعث :

لم تكن نهضة القرّاء وثورتهم ترفاً ، ولا حبّاً بالرئاسة ، ولا لنزعة الخلاف والتمرّد ، بل كانت استجابات طبيعية لتذمّر الناس من سياسة الحجّاج القاسية التي لا يضبطها ضابط ، حتى بلغ التذمّر غايته والناس يستغيثون وينادون ، يا محمداه ! يا محمداه ! في آخر إجراء اجتماعي واقتصادي يمارسه الحجّاج بأمره بترحيل الناس إلى قراهم الأصلية وأخذ الجزية منهم .. فكان أهل العلم (القرّاء) يبكون ألماً ويلتهبون غيضاً[٢] ، لهذا ولغيره ولما رأوه طويلاً من تضييع لمعالم الدين ، فوافقت ذروة تذمّرهم هذه حركة ابن الأشعث ودخوله البصرة ، فكانت فرصتهم التي لم يجدوا مسوّغاً للتفريط بها .

ولقد عبّرت نداءاتهم عن مبادئهم وحدّدت عوامل نهضتهم ، كما في ندائهم الوجيز الجامع : «قاتلوهم على جورهم في الحكم ، وتجبّرهم في الدين ، واستذلالهم الضعفاء ، وإماتتهم الصلاة »[٣] .

وفي نداء آخر : «قاتلوهم على دينكم ودنياكم ، فوالله لئن ظهروا عليكم ليُفسدنّ عليكم دينكم ، وليغلبنّ على دنياكم »[٤] .

أمّا عبدالرحمن بن أبي ليلى ـ الفقيه ـ فقد ركّز على التبرير الشرعي للثورة

---

(١) تاريخ الاسلام ٥ : ٣٤٣ ، ٦ : ١٥ ـ ١٦ .
(٢) الكامل في التاريخ ٤ : ٤٦٥ .
(٣) تاريخ الطبري ٦ : ٣٥٨ ، تاريخ الاسلام ٦ : ١١ .
(٤) تاريخ الطبري ٦ : ٣٥٧ ، تاريخ الاسلام ٦ : ١١ .

حين قال : « يا معشر القرّاء ، إنّ الفرار ليس بأحد من الناس بأقبح منه بكم ! إنّي سمعت عليّاً رفع الله درجته في الصالحين وأثابه أحسن ثواب الشهداء والصدّيقين يقول يوم لقينا أهل الشام : أيّها المؤمنون ، أنّه من رأى عدواناً يعمل به ، ومنكراً يُدعى إليه فأنكره بقلبه فقد سلم وبرئ ، ومن أنكر بلسانه قد أُجر ، وهو أفضل من صاحبه ، ومن أنكره بالسيف لتكون كلمة الله هي العليا وكلمة الظالمين السفلى فذلك الذي أصاب سبيل الهدى ، ونوّر في قلبه اليقين ..

فقاتلوا هؤلاء المحلّين المُحدثين المبتدعين الذين قد جهلوا الحقّ فلا يعرفونه ، وعملوا بالعدوان فليس ينكرونه »(١).

إذن كانت تلك مبرّرات كافية لقيام ثورة تصحيحية تقطع دابر الظلم ، فهي مبرّرات كافية لعمل شرعي هامّ ، أوّله خلع (الأمير ـ الخليفة) والخروج عليه بالسيف .

فعلى هذا المبدأ كان عامّة أهل العلم آنذاك ، ومن كلماتهم ومن استماتتهم في القتال تستطيع أن تقدّر مدى إنكارهم مقولة « نحن مع من غلب » واستهجانهم مبدأ الطاعة والخنوع للفاسق الجائر !

أمّا شعارهم آنذاك فكان : « يا ثارات الصلاة »(٢)!

عمر بن عبد العزيز (٩٩ ـ ١٠١ هـ) :

لأوّل مرّة يشهد العالم الاسلامي في العهد الأُموي محاولات إصلاحية جادّة تنبعث من رأس الهرم السياسي في الدولة ، ذلك في حكومة عمر

---

(١) تاريخ الطبري ٦ : ٢٥٧ ، تاريخ الاسلام ٦ : ١٠ (حوادث سنة ٨١ ـ ١٠٠) .
(٢) تاريخ الاسلام ٦ : ١١ (حوادث سنة ٨١ ـ ١٠٠) .

ابن عبدالعزيز ، الذي ابتدأ أعماله بالاعلان عن منهج في الحكم لا يُشبه ما كان عليه سلفه ، إنّه العودة إلى الكتاب والسنّة ، فقال في أوّل كلامٍ له : «أمّا بعد ، فإنّه ليس بعد نبيّكم نبيّ ، ولا بعد الكتاب الذي أُنزل عليه كتاب ، ألا إنّ ما أحلّ الله حلال إلى يوم القيامة ، وما حرّم الله حرام إلى يوم القيامة .. ألا إنّي لستُ بقاضٍ ولكنّي مُنفّذ ، ألا إنّي لست بمبتدع ولكنّي متّبع .. ألا إنّه ليس لأحد أن يطاع بمعصية الله ..»[١]

ثمّ تحوّل من القول إلى العمل ، فمذ خرج من المسجد أُتي بدابّة سليمان بن عبدالملك (الحاكم السابق) فرفض أن يركبها ، وركب دابّته التي كانت عنده قبل ملكه ! ودخل القصر فوجد فُرُش سليمان قد مُهّدت له ، فقال : قد عجلتم ! فتركها واتّخذ وسادةً بينه وبين الأرض ، وقال : أما والله لولا أنّي في حوائج المسلمين ما جلست عليك[٢] !

نظام الخلافة :

كان أمر الخلافة عليه ثقيلاً ، وكان عارفاً أن ليس لقومه فيها حقّ ؛ فمنذ قام بنو أُميّة لمبايعته قال هشام بن عبد الملك وهو يبايع له كارهاً : إنّا لله وإنّا إليه راجعون !

فقال له عمر : إنّا لله وإنّا إليه راجعون حين صار يلي هذا الأمر أنا وأنت[٣] !!

ولقد توعّد بني مروان مرّةً إن هم أصرّوا على رغبتهم في الاستئثار على

---

(١) الطبقات الكبرى ٥ : ٣٤٠ ، تاريخ الاسلام ٦ : ١٩٣ ، ١٩٥ (حوادث سنة ٨١ ـ ١٠٠) .
(٢) الطبقات الكبرى ٥ : ٣٤٠ ـ ٣٤١ .
(٣) الذهبي / تاريخ الاسلام ٦ : ١٩٣ .

الناس، بالانتقال إلى المدينة وجعل الخلافة شورى، ثمّ قال لهم: أما إنّي أعرف صاحبها الأُعيمش، يعني القاسم بن محمد بن أبي بكر.. وعند موته قال أيضاً: لو كان لي من الأمر شيء ما عدوت بها القاسم بن محمد! قيل: وذكر بعده إسماعيل ابن عمرو بن سعيد بن العاص، وكان عابداً منقطعاً[١].

ـ لا شكّ أنّه نشأ في محيط كان أحسن رجاله حالاً وأكثرهم صلاحاً يرى في مثل ذلك صورةً مثلى، فغاية ما يعرفونه من الاصلاح في نظام الحكم هو إلغاء النظام الوراثي الأموي ونظام الغلبة واستبداله بنظام الشورى، على أيّ صورة كانت، ولا شك أنّه إصلاح، وإصلاح كبير لم يكن يرى أنّه يقدر عليه، وإن كان ليس هو الإصلاح كلّه وإعادة الحقّ إلى أهله، وما زال فيهم عليّ بن الحسين حين ولي عمر، ومحمد بن علي حين توفّي عمر.

وليس بمستغرب إن كان لا يعرف إلّا ما ذكره، وهي الثقافة التي غلبت على الناس حتّى قبل أن يولد عمر بن عبدالعزيز بكثير، إذ كانت ولادته سنة ٦١ هـ!

وكان من آثار ذلك في ثقافته أنّه كان يرى «سنّة الشيخين» كسنّة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في التشريع، فقال في خطبة له: ألا إنّ ما سنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصاحباه فهو دين نأخذ به وننتهي إليه، وما سنّ سواهما فإنّا نرجئه[٢].

لكن من جميل انتصاره لمقام الخلافة أنّ رجلاً ذكر يزيد فسمّاه «أمير المؤمنين يزيد بن معاوية» فقال له عمر: أتقول أمير المؤمنين ؟! فأمر به فضُرب عشرين سوطاً[٣].

---

(١) ابن سعد / الطبقات ٥ : ٣٤٤.

(٢) تاريخ الخلفاء : ٢٢٤.

(٣) تاريخ الخلفاء : ١٩٤.

ردّ المظالم :

ابتدأ عمر مبكّراً بردّ المظالم ، فبدأ بأهل بيته فانتزع ما كان في أيديهم فردّه إلى بيت المال ، ثمّ فعل بغيرهم ممن كانت قِبَله حقوق الناس مثل ذلك .. وما زال يردّ المظالم منذ يوم استخلف إلى يوم مات[1]! ومن يوم حكم معاوية إلى أن صارت الخلافة إليه ، فأخرج من أيدي ورثة معاوية ويزيد حقوقاً وردّها إلى بيت المال[2] وكان يقول : لو أقمت فيكم خمسين عاماً ما استكملت فيكم العدل ، إنّي لأريد الأمر فأخاف أن لا تحمله قلوبكم فأُخرج معه طمعاً من طمع الدنيا ، فإن أنكرت قلوبكم هذا سكنتْ إلى هذا[3].

إحياء السنّة :

له على الصعيدين : تدوين السنّة وحفظها ، وإحياؤها والعمل بها ، أثر كبير حفظه له التاريخ ..

فعلى الصعيد الاول : كان عمر بن عبدالعزيز أوّل من عُني بتدوين السنّة ، وأصدر في ذلك تعليماته الرسمية إلى عامله على المدينة المنوّرة يأمره بجمع السنّة من صدور الحفّاظ وتدوينها ، خوفاً من ضياعها وذهابها[4].

لكن هذا المشروع الكبير الذي ما زالت السنّة النبويّة تترقّبه لم يُفلت من

---

(١) ابن سعد / الطبقات الكبرى : ٥ : ٣٤١ ، الذهبي / تاريخ الاسلام ٦ : ١٩٦ .

(٢) ابن سعد / الطبقات الكبرى ٥ : ٣٤٢ .

(٣) الذهبي / تاريخ الاسلام ٦ : ١٩٧ وفيه « فأخرج منه طمعاً » والصواب « معه » ، السيوطي / تاريخ الخلفاء : ٢١٨ ـ ٢١٩ .

(٤) سنن الدارمي ١ : ١٢٦ .

تلك الخارطة التي رسمها له الامويّون منذ البداية ، وأكثر من ذلك إنّه جاء كما أرادوا ، مطابقاً لتلك الخارطة تماماً ، ولكن من غير أن يشعر عمر بن عبدالعزيز بذلك ..

لقد وجّه عمر بن عبدالعزيز تعليماته إلى أبي بكر بن حزم والي المدينة بجمع الحديث وتدوينه ، لكنّه لم يترك الأمر مطلقاً لتقييم الوالي واختياره دائماً ، بل ركّز فيه على اعتماد طرق بأعيانها بالدرجة الأُولى ، فأمر بجمع أحاديث (عمرة بنت عبدالرحمن) و (القاسم بن محمد بن أبي بكر) وعمرة بنت عبدالرحمن بن سعد بن زرارة الانصارية ، كانت ربيبة عائشة وهي من أعلم الناس بحديث عائشة ، وكان عمر بن عبدالعزيز يقول : ما بقي أحد أعلم بحديث عائشة من عمرة ، وكتب إلى أبي بكر بن حزم أن يكتب له حديثها[١] .

والقاسم بن محمد بن أبي بكر هو الآخر كان ربيب السيدة عائشة مذ قُتل أبوه رضي الله عنه ، وكان أحد ثلاثة هم أعلم الناس بحديث عائشة ، وهم : القاسم ، وعمرة ، وعروة بن الزبير[٢] .

أمّا حديث عروة بن الزبير فلم يفلت منه شيء إذ كان أهم المعتمدين في تدوين الحديث هو أبرز حملة أحاديث عروة عن عائشة وعن غيرها ، إنّه الزهري ، الذي كان أوّل من كتب الحديث تحقيقاً لهذا المشروع الكبير[٣] ، وكان عمر بن عبد العزيز يقول : عليكم بابن شهاب ـ الزهري ـ هذا فإنكم لا تلقون أحداً أعلم بالسنّة الماضية منه[٤] !

---

(١) انظر : سنن الدارمي ١ : ١٢٦ ، تهذيب التهذيب ١٢ : ٤٦٦ ت/ ٢٨٥٠ .

(٢) انظر : تهذيب التهذيب ٨ : ٣٠٠ ت/ ٦٠٣ .

(٣) انظر : جامع بيان العلم : ٩٢ ح/ ٤٠٢ ، ٤٠٩ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٥ : ٣٣٦ .

قال الزهري : أمرنا عمر بن عبدالعزيز بجمع السنن فكتبناها دفتراً دفتراً ، فبعث إلى كلّ أرضٍ له عليها سلطان دفتراً[١].

ومن هنا كان تدوين السنّة أُحادي المصدر والاتّجاه ، مقتصراً على المصدر والاتجاه الذي نصره الأُمويّون في مطلع حكومتهم ، ثمّ عزّزوه متناً وسنداً في مشروعهم الخطير الذي تقدّم الحديث عنه في محلّه[٢]، وطوّقوا المصدر والاتجاه الآخر الذي حاربوه في صفّين وفي كربلاء ! فاتّهموا متونه ورجاله ، كلّ ذلك قبل أن يولد عمر بن عبدالعزيز .. فكانت جهوده المخلصة من حيث لا يدري ولا يريد هي ثمرات ما زرعه معاوية !

إنّه لا يمكن اتّهام عمر بن عبدالعزيز بالتواطؤ في هذا المشروع وقد علمنا أنّ آثاره قد عمّت أوساط الأُمّة وفي طليعتها الديّانون والصالحون الذين تلقوها وهم يظنّون أنّها الحقّ ، ولو علموا أنّها الباطل لما تحدّثوا بها ! كما علمنا حرص عمر بن عبدالعزيز على إحياء ما علمه وبلغه من السنّة ، وقد علم أن معاوية كان باغيا ظالماً أمات السنّة وأحيا البدعة ، وتتبعّ تركته عند ورثته فانتزعها منهم لأنّه عدّها مظالماً ، من حقوق الناس ، وكان محقّاً في ذلك .. فمن هذا وذاك فإننا حين نؤكّد أنّ مدرسة معاوية في تحريف السنة ومحاربتها قد أثمرت ، وأنّ أهدافها القصوى قد تحقّقت على يد عمر بن عبدالعزيز ، نؤكد في الوقت نفسه أنّ عمر بن عبدالعزيز نفسه كان واحداً من ضحاياها وهو لا يدري !

وعلى الصعيد الثاني : في إحياء السنّة وإماتة البدعة ، ترك ابن عبدالعزيز أثراً جميلاً لم تعهَد الأمّة ولو يسيراً منه منذ ودّع الامام الحسن الحكم سنة ٤١ هـ.. وواجه في هذا الميدان مشكلات جمّة لاعتياد الناس على البدعة حتّى اعتقدوا أنّها

---

(١) جامع بيان العلم : ٩٢ح/٤٠٣ .

(٢) راجع ص ١٠٩ ـ ١١٢ من هذا الكتاب .

السنّة ، فلمّا أظهر لهم السنّة استنكروها وحسبوها البدعة ! وأظهرُ أمثلة ذلك تديّنهم بسبّ المرتضى عليّ وولديه السبطين عليهم السلام ، فلمّا جاءتهم أوامر عمر بن عبدالعزيز بترك هذا استثقلها عامّتهم وغوغاؤهم حتّى لجّ بعضهم وتظاهروا تحت شعار « لاصلاة إلّا بسبّ أبي تراب » ! أبو تراب هذا الذي لا صلاة إلّا بالصلاة عليه .. ولو لم يصنع عمر إلّا هذا لكفاه شرفاً في نجاحه بالقضاء على خلّةٍ سيّئة مفضيةٍ إلى الكفر تربّى عليها الناس يتلقّونها من معلّميهم وخطبائهم وأمرائهم حتّى ربا عليها صغارهم وهرم عليها كبارهم ! فوجده السيد الشريف الرضي أهلاً في ذلك للثناء ، فأثنى عليه في أبيات جميلة ، يقول فيها :

يا بن عبد العزيز لو بكت العيـ ـنُ فتىً من أُميّة لبكيتك
أنت أنقذتنا من السبّ والشتـ ـمِ فلو أمكن الجزا لجزيتك

وقبله أنشد كُثيّر عزّة ، وهو من أنصار آل محمّد ومن شعرائهم ، يقول لعمر ابن عبدالعزيز :

وليتَ فلم تشتمْ عليّاً ، ولم تُخِفْ بَريّاً ، ولم تتبع مقالة مجرِمِ[1]

إنّه منذ صباه تجوش في ضميره مقولة أبيه له : « يا بني ، إنّ الذين حولنا لو يعلمون من عليّ ما نعلم تفرّقوا عنّا إلى أولاده[2] » !

ـ وهو الذي كان قد أحيا الصلاة وأعادها إلى أوقاتها منذ كان كالوزير لسليمان بن عبدالملك[3] .

---

(١) تاريخ اليعقوبي ٢ : ٣٠٥ ، الطبقات الكبرى ٥ : ٣٩٣ ـ ٣٩٤ ، الكامل في التاريخ ٥ : ٤٢ ـ ٤٣ ، سير أعلام النبلاء ٥ : ١٤٧ .

(٢) الكامل في التاريخ ٥ : ٤٢ .

(٣) تاريخ الخلفاء : ٢١٠ .

ـ وأحيا الزكاة حين أخذها بحقّها ووضعها في مواضعها التي ذكرها الله تعالى ، وقال بعد أن نجح في ذلك : الحمد لله الذي لم يُمتني حتّى أقمتُ فريضة من فرائضه[١].

ـ وأحيا فريضة الخمس ، فوضعه في مواضعه الخمسة ، وآثر به أهل الحاجة ، وأعاد سهم ذوي القربى إلى بني هاشم ، فكتبت إليه فاطمة بنت الحسين عليها السلام تشكر له ما صنع ، وتُقسم بالله : لقد أخدمت من كان لا خادم له ، واكتسى منهم من كان عارياً[٢] !

ـ وردّ فدكاً إلى ذرّية فاطمة الزهراء عليها السلام ، وقد كان معاوية منحها لمروان ابن الحكم[٣] !

ـ وكتب إلى أهل البيت عليهم السلام يقول : إنّي إن بقيتُ لكم أعطيتكم جميع حقوقكم[٤] !

ـ وساوى في العطاء بين الناس ، لم يفضّل قرشياً على أحد ، ولا فرّق بين عربيّ وغيره في رزقٍ أو كسوةٍ أو معونةٍ أو عطاء[٥].

مع أهل البلاد المفتوحة :

كان لبني أُميّة في بلدان الفتوح سياسة جائرة ، غايتهم فيها جمع الأموال ، حتّى إنّهم كانوا لا يقبلون من أهل الذمّة إسلامهم لأجل أن يأخذوا منهم الجزية ،

---

(١) ابن سعد / الطبقات الكبرى ٥ : ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٨٣.
(٢) ابن سعد / الطبقات الكبرى ٥ : ٣٩٠ ـ ٣٩٢.
(٣) تاريخ اليعقوبي ٢ : ٣٠٥.
(٤) ابن سعد / الطبقات الكبرى ٥ : ٣٩٠ ـ ٣٩٢.
(٥) ابن سعد / الطبقات ٥ : ٣٧٥.

ويزعمون أنّ إسلامهم ما كان إلّا هرباً من الجزية ! فحارب ابن عبدالعزيز هذه السياسة ، وكتب إلى عمّاله على الجزية : إنّ الله بعث محمداً داعياً ولم يبعثه جابياً ! فإذا أتاك كتابي هذا فإن كان أهل الذمّة أسرعوا في الاسلام وكسروا الجزية فاطْوِ كتابك وأقبِل[١] !

- ورفع عنهم ضرائب فرضها عليهم ملوك الامويين قبله تحت عناوين ، مثل : المائدة ، والنوبة ، والمكس[٢] !

مع سنّة أبي بكر وعمر :

تقدّم كلام منسوب إليه يقول : «ألا إنّ ما سنّ رسول الله ﷺ وصاحباه فهو دين نأخذ به ..»[٣]. واشتهر عنه كثيراً أنّه كان يقتفي أثر عمر ويسير بسيرته ..

لكن هل وافق ذلك القول وتلك الدعوى سيرته بحذافيرها ؟

إنّ الأمثلة القليلة المذكورة آنفاً في سيرته شاهدة على خلاف ذلك ، فلقد خالف سنّة عمر خاصّةً في أهمّ ما تميزت به ؛ خالفه في الموقف من (فدك) و (الخمس) و (المؤلّفة قلوبهم) و (العطاء) ..

فردّ فدكاً إلى ذريّة فاطمة ، وقد حال دون ذلك عمر بن الخطاب .. وأعاد الخمس إلى أهل البيت ، وكان قد قطعه عنهم أبو بكر وعمر .. وساوى بين الناس

---

(١) ابن سعد / الطبقات الكبرى ٥ : ٣٨٤ ، ٣٨٦ .

(٢) ابن سعد / الطبقات الكبرى ٥ : ٣٨٣ ـ والنوبة : ضريبة لسدّ نفقات نوائب الناس ، كالطرق والقناطر والسدود . . والمكس : ضريبة تؤخذ على البيع والشراء ، ومن أصحاب الزكاة والصدقات بعد استيفاء حق الزكاة !

(٣) تاريخ الخلفاء : ٢٢٤ وقال : أسنده أبو نعيم في الحلية (حلية الأولياء) .

في العطاء، وقد فرّق بينهم عمر[١] .. وأعاد سهم المؤلّفة قلوبهم، وقد منعه أبوبكر وعمر[٢]!

أيقال بعد هذا أنّه كان يتّخذ سيرة الشيخين ديناً، وإليها ينتهي؟ لقد شابَهَ في الأُمور الأربعة هذه سيرة عليّ عليه السلام، كما شابهه في أُخرى هي أشدّ ما كان يمكن تطبيقه؛ من ردّ المظالم وتتبّعها عند أصحاب النفوذ وأصحاب الثروات من آل الخليفة أعوانه والمقرّبين إليه ..

كما شابهه في السياسة مع الأعداء، فرفض رفضاً قاطعاً أن يطلب إصلاحهم بما يُفسد عليه دينه! ورفض أن يطلب النصر بالجور! فكان يقول: «خذ الناس بالبيّنة وما جرت عليه السنّة، فإن لم يصلحهم الحقّ فلا أصلحهم الله»[٣].

يقول: «يلقون الله بخيانتهم أحبّ إليّ أن ألقاه بدمائهم»[٤].

أمّا حبّه لأهل البيت عليهم السلام فربّما أخفى منه فوق ما أظهر من دفع الأذى عنهم واسترداد بعض حقوقهم والقول الجميل فيهم[٥]، فقد دخلت عليه فاطمة بنت علي عليه السلام، يوم كان أميراً على المدينة، فأبعد عنه حرسه حيث لا يسمعون كلامه، فقال لها: يا بنة عليّ والله ما على ظهر الأرض أهل بيت أحبّ إليّ منكم، ولأنتم أحبّ إليّ من أهل بيتي[٦]!!

---

(١) هذه الثلاثة تقدّمت آنفاً.

(٢) ابن سعد / الطبقات الكبرى ٥ : ٣٥٠.

(٣) تاريخ الخلفاء : ٢٢١.

(٤) ابن سعد / الطبقات الكبرى ٥ : ٣٧٦.

(٥) انظر : تاريخ اليعقوبي ٢ : ٣٠٥.

(٦) ابن سعد / الطبقات الكبرى ٥ : ٣٣٣ ـ ٣٣٤، ٣٨٨.

نهاية عمر بن عبدالعزيز :

مات عمر بالسمّ، بعد سنتين وأشهر من خلافته، وله من العمر تسع وثلاثون ونصف، سمّه بنو مروان خوفاً أن يُخرج الخلافة منهم ويضعها في غيرهم، ولما انتزعه منهم من أموال وحالَ بينهم وبينه من بطش واستئثار واستعلاء، فعاجلوه بالسمّ قبل أن يعاجلهم بالإقصاء[1]!

حركة زيد وسلسلة الحركات العلويّة :

عاد كلّ شيء أُمويّ إلى حاله، وكأنّ تلك الصحوة القصيرة هدأة مصروع، أو كأنّها وهجةُ قبَسٍ في ليلٍ بهيمٍ، ريحُهُ صرٌّ عاتية، فما أقصر عمرها وأسرع زوال أثرها! وعادت بذلك كلّ مبرّرات الحركة التصحيحية المضادّة؛ دينياً وثقافياً واجتماعياً ومالياً وسياسياً، وكل ذلك ينتظر عاملان : الأول ـ الوعي الديني السليم المتّصل بجذوة اليقين الأُولى التي بعثها الوجود النبويّ الشريف أمام تعاليمه السماوية السامية .. والثاني ـ الداعية القائد الذي تكاملت حوله الظروف الموضوعية للحركة . . ولقد تكاملت تلك الظروف حول القائد الفقيه العالم العابد زيد ابن الامام زين العابدين عليه‌السلام، في سنة ١٢١ هـ، إبّان حكومة هشام بن عبد الملك بن مروان ..

أسباب الحركة وأهدافها :

إنّ كلّ ما قدّمه التاريخ تحت هذا العنوان قد جاء قاصراً عن تشخيص

---

(١) انظر : تاريخ الطبري ٦ : ٥٥٦، تاريخ اليعقوبي ٢ : ٣٠٨، تاريخ الاسلام ٦ : ٢٠٣، سير اعلام النبلاء ٥ : ١٤٠.

الأسباب الحقيقية لهذه الحركة ، وعن معرفة أهدافها .. فعلى مستوى الأسباب ، قدّمت الكتب المفصّلة دائماً بعبارة : «اختُلِفَ في سبب خروجه»[1] ، ثمّ يذكرون أشياء مختلفة لا يمكن أن يعتبر أحدها ، ولا جميعها ، سبباً حقيقياً لحركة يقودها رجل مثل زيد بن علي علماً وشرفاً ، ويكون لها كلّ ذلك الوقع الذي كان لحركة زيد في تقدير علماء ذلك الزمان وأئمّتهم ، فكلّ ما دارت عليه تلك «الاسباب» لم يكن يتعدى النزاع الشخصي بين زيد وهشام ابن الحكم ، مما يوحي بأنّها حركة كان وراءها «الحميّة للنفس» ليس إلّا ! وهذا قدح كبير ، وإن لم يكن أصحاب التاريخ يعتقدونه ، فكيف يصحّ لزيد ، وهو المعروف ديناً وعلماً وفقهاً وشرفاً ، أن يخوض الدماء لأنّ هشاماً قد أهانه وحطّ من منزلته ؟!

إنّ أهمّ دور يمكن قبوله لتلك الأسباب التي ذكروها ، هو أنّها كانت محفّزاً أخيراً لكسر الأغلاق التي ما زال يقف وراءها القائد الثائر ، فلم يبق أمام ثورته الكامنة إلّا أن تجد أنصارها ، فما أن وجدت لها في الكوفة أنصاراً ، وإن قلّوا قياساً إلى قوّة هشام ، حتّى تفجّرت بكل ثقلها ..

والنصّ الذي يذكروه لهشام بن عبدالملك في خطابه لزيد مصدّق لما قلناه ، فهو يقول : «لقد بلغني يا زيد أنّك تذكر الخلافة وتتمنّاها ، ولستَ هناك ، وأنت ابنُ أمةٍ»[2] !! إذن كلّ شيء كان قد نضج في قلب زيد من قبل هذا اللقاء ، وسوف يؤكّده جواب زيد نفسه ، فهو لا يعتذر ولا ينفي ، بل يؤكّد أهليّته لذلك ، فيقول : «ليس أحد أولى بالله ولا أرفع عنده منزلةً من نبيٍّ ابتعثه ، وقد كان إسماعيل من خير الأنبياء ، وولَدَ خيرهم محمداً صلى الله عليه وآله ، وكان إسماعيل ابن أمة وأخوه ابن صريحة مثلك ، فاختاره الله عليه وأخرج منه خير البشر ، وما على أحدٍ من ذلك

---

(١) تاريخ الطبري ٧ : ١٦٠ ، المنتظم ٧ : ٢٠٧ ، الكامل في التاريخ ٥ : ٢٢٩ ، تاريخ ابن خلدون ٣ : ٢٢٢ .

إذ كان جدّه رسول الله وأبوه عليّ بن أبي طالب ما كانت أُمّه»[١]!

فلا يمكن لهذا الحديث أن يكون أكثر من محفّز قد يعجّل من تفجير الثورة إذا ما توفرت ظروفها. ولعلّ حديثاً دار بينهما كان أشدّ تحفيزاً، بل قد يصحّ لمثله أن يكون من دواعي الحركة وأسبابها الحقيقية، لما فيه من الاستخفاف بحديث رسول الله ﷺ وبزعيم أهل البيت الامام محمد الباقر عليه السلام! والحديث نقله ابن قتيبة، فيه:

قال هشام لزيد: ما فعل أخوك البقرة؟!

قال زيد: سمّاه رسول الله ﷺ الباقر، وتسمّيه البقرة! لقد اختلفتما[٢]!!

وعند الوقوف على أهداف الحركة تتكشّف الأسباب والدواعي الحقيقية لقيامها..

أما أهدافها: فقد أدرجها زيد الشهيد في نصّ البيعة التي بايع الناس عليها، ولعلّه لو لم يصنع ذلك لم يحفظ لها التاريخ ذكراً!

فقد دعا زيد إلى: الكتاب، والسنّة، وجهاد الظالمين، والدفع عن المستضعفين، وإعطاء المحرومين، والعدل في قسمة الفيء، وردّ المظالم، وإقفال المُجمّر[٣]، ونصر أهل البيت على من نصب لهم وجهل حقّهم[٤].

---

(١) و (٢) تاريخ الطبري ٧: ١٦٥، مروج الذهب ٣: ٢٢٩، الكامل في التاريخ ٥: ٢٣٢، تاريخ اليعقوبي ٢: ٣٢٥ عيون الأخبار ١: ٢١٣، العقد الفريد ٦: ٩٩، باختلاف يسير في اللفظ.

(٢) ابن قتيبة / عيون الاخبار ١: ٢١٢.

(٣) المجمّر: الجند الذين أبقاهم الحاكم في الثغور عند الحدود مع العدو فمكثوا زمناً طويلاً، وإقفالهم: إعادتهم إلى أهاليهم وأوطانهم.

(٤) تاريخ الطبري ٧: ١٧٢، الفتوح / لابن أعثم ٨: ١١٣، المنتظم ٧: ٢١٠، الكامل في التاريخ ٥: ٢٣٣، تاريخ ابن خلدون ٣: ١٢٢.

هذه الأهداف الكبيرة هي التي ينهض لمثلها زيد بن عليّ، تلك النهضة التي دعا الإمام جعفر الصادق إلى نُصرتها[1]، وضاهت عند أبي حنيفة خروج رسول الله ﷺ على قريش يوم بدرٍ الكبرى، وأفتى بوجوب نصرتها[2] وناصر تلك الحركة أيضاً من الفقهاء والعلماء: منصور بن المعتمر، وسفيان الثوري، ويزيد بن أبي زياد صاحب عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهلال بن حباب، وسليمة ابن كهيل، والحسن بن سعيد الفقيه وغيرهم[3]! ودافع عنها الامام عليّ الرضا بن موسى بن جعفر الصادق، ودفع عنها الشبهات، وفرّق بينها وبين الحركات التي تقوم لأغراض دنيوية وحسب[4]!

ـ ومن موقف الامامين؛ الصادق والرضا، نستبعد بيقين تلك الرواية التي تُخبر عن نزاع في الإمامة وقع بين زيد وأخيه الأكبر الباقر، وتنسب إلى زيد مقولة في الإمامة لم تُعرف قبل عند أهل البيت، مفادها: أنّ الامامة في أولاد فاطمة عليها السلام حقّاً، ولكنّ الامام من أهل البيت إنّما هو «من منع حوزته، وجاهد في سبيل الله حقّ جهاده، ودفع عن رعيّته، وذبّ عن حريمه»! فيجيبه الباقر بقوله: «على مقتضى مذهبك: والدك ليس بإمام، فإنّه لم يخرج قطّ ولا تعرّض للخروج»[5]!

---

(١) تاريخ الطبري ٧: ١٨١، الكامل في التاريخ ٥: ٢٤٣، عيون أخبار الرضا ١ ـ باب ٢٥ ح/٦.

(٢) انظر الزمخشري / التفسير (الكشّاف) ١: ١٨٤ عن قوله تعالى ﴿لا ينال عهدي الظالمين﴾ البقرة/ ١٢٤، أبو زهرة / الامام ابو حنيفة: ٣١، ١٦٣.

(٣) انظر: مقاتل الطالبيّين: ١٤٠ ـ ١٤٣.

(٤) انظر: عيون أخبار الرضا ١ ـ باب ٢٥ ح/١، وسائل الشيعة ١١ ـ كتاب الجهاد ـ باب ١٣ ح/١.

(٥) أصول الكافي ١ ـ كتاب الحجّة ـ باب ٨٠ ح/١٦: ٣٥٧ وفي إسناده مجاهيل، الملل والنحل ١: ١٣٩.

فهذا الكلام مدفوع ليس فقط بالمواقف المتقدّمة آنفاً، بل مدفوع أيضاً بمكانة زيد المشهودة في العلم والفقه، فهو أكبر من أن يقع في هذا التهافت.

فالراجح إذن أنّ هذه المقولة إنّما هي مقولة «الزيدية» الفرقة التي نشأت إثر مقتل زيد عليه السلام.

والزيدية: التي قالت بإمامة زيد، لخروجه بالسيف وجهاده المبطلين، فأثبتت هذه الخصلة شرطاً في الإمامة ظهر لأوّل مرّة في تاريخ الإسلام على أيديهم..

ويشهد لقولنا في نسبة هذه المقولة إليهم، دون زيد الشهيد، ما أثبته البغدادي، إذ نسبها إليهم مباشرةً دون الإشارة إلى زيد من قريب أو بعيد[١]. ومثله ما أثبته أبو خلف الأشعري والنوبختي، وزاد عليه دقّةً حين أرّخا لظهور هذه المقولة قبل خروج زيد، وأنّ أوّل من قال بها هو زياد بن المنذر، أبو الجارود، وقد سمّاه الامام الباقر سرحوباً، فهم «السرحوبية» و «الجارودية» فهؤلاء قالوا أوّلاً بالغلوّ، ثمّ صاروا مع زيد بن علي عند خروجه بالكوفة، فقالوا بإمامته، فسُمّوا في الجملة مع الطوائف الاخرى التي قالت بإمامة زيد «الزيدية» إلّا أنّهم مختلفون في ما بينهم في القرآن والسنن والشرائع والفرائض والأحكام[٢].

الرافضة: الكلام عليها يقع في فقرتين: الأولى في مناقشة الرأي المشهور، والثانية في ذكر الرأي الراجح.

أ ـ على الرأي المشهور: أنّه لقب ظهر لأوّل مرّة في أثناء هذه الحركة، في رواية لأبي مخنف، أُطلق على جماعة من أهل الكوفة الذين بايعوا زيداً لمّا أحسّوا

---

(١) الفرق بين الفِرَق: ٢٢.

(٢) المقالات والفِرق: ٧١ ـ ٧٢، فرق الشيعة: ٥٤ ـ ٥٥.

بانكشاف الحركة وبدء استعداد الأُمويين وتفتيشهم عن زيد في بيوت الكوفة ، جاءوا زيداً ، فقالوا له : ما قولك في أبي بكر وعمر ؟

قال زيد : رحمهما الله وغفر لهما ، ما سمعت أحداً من أهل بيتي يتبرّأ منهما ، ولا يقول فيهما إلّا خيراً !

قالوا : فلم تطلب إذن بدم أهل هذا البيت إلّا أن وثبا على سلطانكم فنزعاه من أيديكم !

قال زيد : إنّ أشدّ ما أقول في ما ذكرتم : أنّا كنّا أحقّ بسلطان رسول الله ﷺ من الناس أجمعين ، وإنّ القوم استأثروا علينا ودفعونا منه ، ولم يبلغ ذلك عندنا بهم كفراً ، قد ولوا فعدلوا في الناس وعملوا بالكتاب والسنّة !

قالوا : فلم يظلمك هؤلاء ! وإن كان أولئك لم يظلموك فلم تدعو إلى قتال قوم ليسوا لك بظالمين ؟ قال : إنّ هؤلاء ليسوا كأُولئك ، إنّ هؤلاء ظالمون لي ولكم ولأنفسهم ، وإنّما ندعو إلى كتاب الله وسنّة نبيّه ﷺ ، وإلى السنن أن تُحيا وإلى البدع أن تُطفأ ، فإن أنتم أجبتمونا سعدتم ، وإن أنتم أبيتم فلستُ عليكم بوكيل .. ففارقوه ونكثوا بيعته ، وقالوا : سبق الإمام ـ يريدون الامام الباقر وكان قد توفّي ـ وجعفر إمامنا اليوم بعد أبيه ! فسمّاهم زيد : « الرافضة » !

وكانت منهم طائفة قبل خروج زيد مرّوا إلى الامام جعفر في المدينة ، فقالوا : إنّ زيد بن علي فينا يبايع ، أفترى لنا أن نبايعه ؟ فقال لهم : نعم بايعوه ، فهو والله أفضلنا وسيّدنا وخيرنا ! فجاءوا فكتموا ما أمرهم به[1] !!

فهؤلاء « الرافضة » إذن ، على فرض صحّة هذا الخبر ، لا هم من أتباع

---

(١) تاريخ الطبري ٧ : ١٨٠ ، ورواها ابن اعثم / الفتوح ٨ : ١١٦ ـ ١١٧ باختلاف في اللفظ .

زيد، ولا هم من أتباع جعفر، إنّما هم من المتخاذلين الذين بايعوا زيداً ثمّ نكثوا بيعته وخذلوه، ثمّ لم يتّبعوا جعفراً!

وذكر إسماعيل السُدّي عن زيد أنّه قال: الرافضةُ حزبنا، مرقوا علينا[1].

وعهد هذه الأُمّة بالنكث قريب.. فبالأمس نكث أصحاب الجمل بيعة عظمى عن غير ما عذرٍ يُعتذرُ به!.. ونكث أهل الكوفة هؤلاء بيعةً عقدوها لريحانة رسول الله ﷺ أسوأ نكثٍ وأقبحه!.. فحاولوا بعد التكفير والتوبة، فنهضوا مع سليمان بن صُرد عليه السلام فصدقوا وأعذروا، فرحم الله من قُتل منهم ومن صدق ونجا.. ثمّ ثبتوا مع المختار فصدقوا ووفّوا وأحسنوا الثأر.. ثمّ بعد ستين عاماً من غدرتهم الأُولى بالحسين عام ستين غدروا ونكثوا، ليس كلّهم بل طائفة منهم، وطائفة قليلة صدقته العهد، وطائفة حُبست في المسجد فكأنّها وجدت في ذلك عذراً وما كان عذر، وقد قارب زيد وأصحابه المسجد ونادوهم أن يخرجوا فلم يخرجوا!

ونعود فنؤكّد حقيقة تيهِ «الرافضة» التي تحدّث عنها الخبر، ومروقها عن شيعة الحقّ وأنصار آل محمد، بما نقله الذهبي عن عمرو بن القاسم، قال: دخلت على جعفر الصادق، وعنده ناس من الرافضة، فقلتُ: إنّهم يبرؤون من عمّك زيد!

فقال: «برئ الله ممّن تبرّأ منه..»[2].

ـ ولا شكّ أنّ للصادق عليه السلام أصحاب وأتباع كثيرون، كانوا يعرفون بـ«الشيعة» وما الرافضة إذن إلّا شرذمة منهم مرقت عليهم، كما حُكي عن زيد الشهيد عليه السلام.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٥: ٣٩٠.

(٢) سير أعلام النبلاء ٥: ٣٩٠.

ـ فإذا كانت هذه الواقعة هي الأصل في نشأة «الرافضة» فإنّه لخطأ فادح هذا الذي يقع فيه المتكلّمون في الفرق في تعميم لقب «الرافضة» على سائر «شيعة» علي وأهل البيت عليهم السلام ، وعندئذٍ لا يمكن تفسير هذا التعميم إلّا بتعمّد التضليل لفرط العصبية التي زيّنت لهم هذا الخطأ حتّى صار أحبّ إليهم من الحقيقة لما رأوا فيه من نبز لخصمهم التاريخي ترتاح إليه نفوسهم !!

ونلمس ذلك سريعاً جداً منذ حياة الامام الشافعي المولود بعد مصرع زيد بثلاثين عاماً فقط ! فمنذ ذلك الحين ، والأظهر أنّه قبل ذلك الحين ومنذ العهد الأُموي ، كان لقب «الرافضة» نبزاً ينَبز به محبّو أهل البيت عليهم السلام ، حتّى نُبِزَ به الشافعي نفسه ، فأنشد أبياته الشهيرة التي آخرها :

إنّ كان رفضاً حبُّ آل محمّدٍ فليشهد الثقلان أنّي رافضي[1]!

كما نراه جليّاً عند ابن قتيبة الدينوري المتوفّى سنة ٢٧٦ هـ، فيتحدّث عن الكيسانية القائلين بإمامة محمد بن الحنفية فلا يذكر لهم اسماً إلّا الرافضة[2]!

ونتابع هذا الخطأ الفادح منذ عبد القاهر البغدادي الاسفرائيني المتوفّى سنة ٤٢٩ هـ، الذي أطلق لقب الروافض على كلّ من قال بتفضيل عليّ عليه السلام وأحقّيته بالخلافة ، بما فيهم «الزيدية» أتباع زيد ، و «الإمامية» أتباع جعفر الصادق[3]!!

وبقي هذا «الخطأ المتعمّد» منهجاً في دراسة الفرق وتقسيمها يعتمده الكثيرون هوىً في النفوس دون تقدير لأهميّة الحقيقة التاريخية والتزامها .

ب ـ الرأي الراجح : أنّ هذا اللقب قد ظهر قبل زيد بكثير ، وأنّه لقب

(١) ديوان الامام الشافعي : ٨٥.

(٢) انظر : عيون الأخبار ٢ : ١٤٤ .

(٣) انظر : الفرق بين الفِرق : ١٦ ، ٢٢ ـ ٣٦ .

سياسي مثل لقب «الخوارج» وإنما، أُطلق على الجماعة التي ترفض الولاء للحاكم، ولقد عُرف هذا اللقب قبل أن يُعرف لقب «الخوارج»! وإنّما أُطلق هذا اللقب أوّل مرّة ولم يُرد به الذمّ، وذلك حين أطلقه معاوية بن أبي سفيان ـ ولأوّل مرّة في تاريخ الاسلام ـ على جماعة من أنصاره شاركوا في معركة الجمل ثمّ ذهبوا إليه بعد نجاتهم، يقودهم مروان بن الحكم! فقد كتب معاوية إلى عمرو بن العاص يقول:

أمّا بعد فإنّه كان من أمر عليّ وطلحة والزبير ما قد بلغك، وقد سقط إلينا مروان بن الحكم في رافضة أهل البصرة، ووفد علينا جرير بن عبدالله في بيعة علي[1]..

فالرافضة آنذاك هم مروان وأصحابه، الذين رفضوا الطاعة لعليّ عليه السلام!

إذن عُرف الرفض والرافضة قبل زيد بخمسة وثمانين عاماً! لكن لمّا صار الحكم للأمويّين سوف ينقلب اللقب على خصومهم الرافضين لحكومتهم وولائها، وهذا هو الذي يفسّر التعميم المبكّر للقب «الرافضة» على المعتقدين بحقّ عليّ وأهل البيت عليهم السلام كافّةً..

وقد وردت رسالة معاوية هذه بنحوٍ مقلوب، فيها: «أنّ عليّ بن أبي طالب قد اجتمع إليه رافضة أهل الحجاز وأهل اليمن والبصرة والكوفة، وقد وجّه إلينا رسوله جرير بن عبدالله ولم أجبه..»[2]. وعلى هذا يكون قد أراد بالرافضة الأقوام التي استبشرت بعليّ وأطاعته، ظنّاً من معاوية أنّ ذلك لا يكون إلّا إذا كانت تلك الأقوام قد رفضت الولاء لعثمان من قبل، فهي تلتفّ حول عليّ دون أن

---

(١) وقعة صفّين: ٣٤.

(٢) ابن أعثم / الفتوح ٢: ٣٨٢.

تطالب بدم عثمان ! وعلى هذا يكون إطلاق لقب « الرافضة » في ما بعد على أنصار عليّ إنّما هو امتداد لذلك الإطلاق الأوّل !

وعلى أيّ حال فالروايتان تشتركان في ظهور لقب « الرافضة » منذ سنة ٣٦هـ!

ـ أمّا تاريخ أهل البيت عليهم السلام فيظهر منه غلبة لقب « الرافضة » على أصحابهم منذ زمن الباقر عليه السلام[1]، وقد توفي سنة ١١٤ هـ، أي قبل حركة زيد بسبع سنين !

عندئذٍ سوف تكون تلك القصّة المنسوبة إلى أصحاب زيد قصّة مصنوعة، لا أصل لها، وإنّما صيغت على هذا النحو ليكون محورها « البراءة من أبي بكر وعمر » لما لهذا الشعار من آثار إعلامية بليغة، بما يحدثه من ردود فعل سلبية جداً في الوسط العامّ للأُمّة، ولأجل الارتفاع بشعار « الولاء لأبي بكر وعمر » ليكون شعاراً موازياً لشعار « الولاء لعليّ » الذي ضرب جذوره في الأعماق وأصبح أساساً للتمايز بين جمهور المسار الإسلامي الحنيف وبين جمهور الخلافة .. فمن هنا اتخذ شعار « الولاء للشيخين » في استنقاذ فئة تخشى أن يصحوا جمهورها المتابع لها فيجد نفسه على هواء، حين يجد أنّه قد عقد ولاءه لبني أُميّة، يناصر من ناصروا ويحارب من حاربوا، وليس لهذا الولاء جذر في تاريخ الاسلام، بل ليس له ما يبرّره على الاطلاق سوى غلبة الأُمويين على السلطة، وحتّى حين مُنحت هذه الغلبة سمة الشرعية فإنّها ما تزال قضية عائمة يهدّدها « الولاء العلوي » على الدوام، فبالأمس كان الحسين، واليوم زيد حفيد الحسين .. فلا بدّ من شعار له عمق في التاريخ يسمح بأن يكون محوراً موازياً ـ ولو بشيء من التكلّف ـ للمحور

---

(١) وجدنا في ذلك روايتين مسندتين إليه، يشكو فيهما أصحابه نبزهم بهذا اللقب، فيجيبهم بما يدعوهم إلى الافتخار بهذا اللقب لأنّه عنوان الرفض للظالمين والمنحرفين .. انظر : البرقي / المحاسن : ١٥٧ ـ باب ٢٤ ح/٩١، ٩٢.

الذي التفّ حوله الجمهور الخصم ، يحول دون نفوذه في الوسط العام ، بل يلقي بين جمهوره نفسه أسباب الخلاف والنزاع .. وهذا هو الدور الذي أدّاه شعار الولاء لأبي بكر وعمر ، خصوصاً بعد أن تربّت الأجيال على حفظ مناقبهما ، الصحيحة والموضوعة ، والتحدّث بها ، وعلى شتم عليّ عليه السلام والنيل منه ومن ذرّيته !

وبناء على هذا التفسير تكون قضية «الرافضة» وسؤالهم زيداً عن موقفه من أبي بكر وعمر قضية مفتعلة مدسوسة في تفاصيل حركة زيد ، وليس لها أصل على الاطلاق ، ولقد صيغت بإحكام دقيق حين جاءت مصحوبة بأتمّ ثمراتها ، ألا وهي بثّ الفرقة بين جمهور «الولاء العلويّ» نفسه ..

وثمرةً أُخرى أبلغ أهميّة فحين سحب ناسج القصّة زيداً رضي الله عنه إلى كفّة «الولاء للشيخين» لم يرد أن يفرّط بالإمام جعفر الصادق ، فسحبه أيضاً إلى هذا الولاء ، وترك من ورائهما جمهوراً يلهج بمقولة «البراءة من الشيخين» دون ان يستند إلى شيء أو أن ينسب مقولته إلى إمام في الدين ، لتكون هي المقولة العائمة العريّة من أيّ جذر تاريخي ، إذن فالثابت شرعيا وتاريخياً هو ما يقابلها ، ألا وهو «الولاء للشيخين» وليس «الولاء العلوي» !!

وإن لهذا التفسير من الأدلّة ما لا يقصر عن النهوض به في مقابل الرأي المشهور حول «الرافضة» .. وأهم هذه الادلّة لدينا الآن :

١ ـ ذلك التسارع في تعميم لقب «الرافضة» على جمهور «الولاء العلوي» قاطبةً ، المستقيم منهم والمنحرف ، ليعمّموه حتّى على أتباع زيد بن علي وجعفر الصادق ، بعد أن أبعدوهم عن ظلّ الزعيمين !

فلقب «الرافضة» إذن لقب سياسي أُطلق على الجماهير الرافضة لنظام الحكم المتغلّب في الدولة الاسلامية والتي كان «الولاء العلوي» شعارها ، سواء

الصريحة منها ، أو المنحرفة التي تساقطت على الطريق لكنّها ما زالت تنتحل الولاء العلوي ، من غلاة وغيرهم !

فلم يكن المراد من « الرافضة » فرقة نكثت بيعتها لزيد بن عليّ ثمّ تفرّدت بمقولاتها الخاصّة ، بل أصبح المراد بها عموم القائلين بإمامة عليّ وأهل البيت عليهم‌السلام !

وهذا التعميم ليس له نظير مع أيّ اتجاه آخر ، فلم يطلق لفظ « الأزارقة » ليراد به عموم المارقين ، بل لا يراد به إلّا أتباع نافع بن الازرق خاصّةً منهم .. وهذا جارٍ مع جميع الفرق والطوائف ، إلّا « الرافضة » .

٢ ـ من هم مؤسّسو هذه الفرقة « الرافضة » الأوائل ؟ ومن هم مروّجوها ؟

هذه أسئلة لا يمتلك لها التاريخ جواباً رغم خصومته الشديدة لهذه الفرقة وتتبّعه لأخبارها وخصوصاً ما يعدّ من المآخذ عليها ! .. ورغم أنّنا لا نعرف فرقة ذات شأن في تاريخ الاسلام إلّا وقد ذكر لنا تاريخ الفرق أسماء مؤسسيها الأوائل ومروّجي آرائها .. رغم هذا وذاك إلّا أنّنا لا نجد شيئاً من ذلك حول « الرافضة » هذه التي أصبحت في نظر اُولئك المؤرّخين للفرق أكبر فرقة في الإسلام !!

٣ ـ ومما يؤكّد هذا : خلوّ بعض المصادر المهمّة ، ذات الاهتمام الخاصّ ، من قصّة « الرافضة » هذه المذكورة في تفاصيل حركة زيد ، ومن أبرز هذه المصادر المختصّة : « مقاتل الطالبيين » الذي تحدّث بتفصيل جيّد عن مقتل كلّ واحد من زعماء الطالبيّين ووجوههم ، ومنهم زيد الشهيد رضي‌الله‌عنه .. ولو كانت قصّة الرافضة المذكورة حقيقة واقعة لكانت بلا شك أهم أسباب فشل حركة زيد ثمّ مقتله ، وأمر يحتل كلّ هذا القدر من الاهمية لا يمكن أن يغفل عنه مؤرّخ خبير يكتب بتفصيل عن حركة زيد منذ شعلتها الاُولى وحتى نهايتها بمصرعه المؤلم ، ثمّ لا يذكر عن تلك القصّة « الفرقة الناكثة » حرفاً واحداً !!

إنّ خلوّ المصدر المعني بذكر أخبار حركة زيد ومصرعه من تلك القصّة لهو من أهمّ المؤشرات التي تزعزع الثقة بتلك القصّة، وتستبعد صدقها، في تلك الأثناء على الأقلّ، كيف لا وهي السبب الأساس في فشل زيد ومصرعه !!

ـ ثمّ تتابعت بعد زيد الشهيد سلسلة من الحركات العلوية في أماكن شتّى[1]، ولقد اختلفت دعواتها منذ الآن، وغلبت عليها روح الثورة والأنفة والإباء، وخفت فيها بريق المبادئ الحقّة وإن لم يختفِ كلّياً ..

ـ وأوّل هذه الحركات كانت حركة يحيى بن زيد الشهيد في سنة ١٢٥ هـ، في بلاد فارس، في حكومة الوليد بن يزيد بن عبد الملك، خلف هشام بن عبدالملك، فرّ بعد مصرع أبيه إلى خراسان، فحبسه الوالي عليها نصر بن سيار، ثمّ أطلقه وأخذ يوصيه بتقوى الله، ويحذّره الفتنة ! فقال له يحيى : وهل في أُمّة محمد فتنة أعظم ممّا أنتم فيه من سفك الدماء وأخذ ما لستم له بأهل ؟

والذي يُذكر عن حاكم عصره الوليد بن يزيد بن عبدالملك، أنّه : كان مجاهراً بالفواحش، مصرّاً عليها، منتهكاً محارم الله عزّ وجلّ، لا يتحاشى من معصية، وربما اتّهمه بعضهم بالزندقة والانحلال من الدين، قال ابن كثير: لكن الذي يظهر أنّه كان عاصيا شاعراً ماجناً متعاطياً للمعاصي، لا يتحاشا من أحد ولا يستحي من أحد قبل أن يلي الخلافة وبعد أن ولي ..

وأنّ أخاه سليمان كان من جملة من سعى في قتله، قال : أشهد أنّه كان شروباً للخمر ماجناً فاسقاً ولقد أرادني على نفسي الفاسِق !! ..

وللوليد من الخلاعة والمجون وسخافة الدين ما يطول ذكره ..

---

(١) انظر : المنتظم ٧: ٢١٢ ـ ٢١٤.

ومن شعره ما صرّح فيه بالإلحاد في القرآن العزيز والكفر بمن أنزله ومن أُنزل عليه[١]!!

وتمادى في فجوره حتى انقلب عليه أهل بيته أنفسهم فخلعوه وقتلوه[٢].

هذا هو «الخليفة» الذي خرج عليه يحيى بن زيد، فقاتل بسبعين فارساً فهزم جيوشاً كثيرة، وقطع بلاداً عريضةً حتّى قُتل ﷺ، وصُلب، ولم يزل مصلوباً حتّى ظهر أبو مسلم الخراساني ـ داعية العباسيّين ـ سنة ١٣٠ هـ فأنزله وصلّى عليه ودفنه، وأخذ ديوان بني أُميّة فعرف منه أسماء من حضر قتل يحيى فقتل من بقي حيّاً منهم جميعاً[٣]!

وحتى مقتل يحيى سنة ١٢٥ هـ كان زيد الشهيد ما يزال مصلوباً في الكوفة منذ أول صفر سنة ١٢١ هـ، فلمّا بلغ الوليد بن يزيد مقتل يحيى كتب إلى يوسف بن عمر عامله على العراق: أن خُذ عُجيل أهل العراق! ـ يعني زيداً ـ فأنزله من جذعه وأحرقه بالنار ثمّ انسفه في اليمّ نسفاً[٤]! وجعل الله ثأر زيد ويحيى من آل مروان على أيدي بني العباس[٥].

---

(١) يريد أبياته الشهيرة يخاطب بها القرآن الكريم قائلاً:

تهـدّد كـلّ جبّارٍ عنيدٍ ... فـها أنـذا جـبّارٌ عـنيدُ

إذا ما جئتَ ربّكَ يوم حشرٍ ... فقل يا ربّ مـزّقني الوليـدُ

ثم أخذ يرمي القرآن الكريم بالسهام!

(٢) البداية والنهاية ١٠: ٨ ـ ٩.

(٣) الكامل في التاريخ ٥: ٢٧١ ـ ٢٧٢، مقاتل الطالبيين: ١٤٥ ـ ١٥٠.

(٤) الكامل في التاريخ ٥: ٢٧٢.

(٥) انظر: ابن قتيبة/ عيون الأخبار ١: ٢٠٧، وقارن بابن الأثير/ الكامل في التاريخ ٥: ٤٣٠، وابن طباطبا/ الفخري في الآداب السلطانية: ١٥١.

نهاية الأمويّين وقيام الدولة العباسيّة :

نجح دعاة العباسيين في خراسان وبلاد فارس ثمّ في الكوفة ، وكانت دعوتهم إلى الرضا من آل محمد ، فاستقطبوا بها المستضعفين والمظلومين والمتعطّشين إلى العدل وإلى الخلاص من الحكم الأمويّ ، فانتصروا على الأُمويّين واصطلموهم فلم ينجُ منهم أحد إلّا من فرّ إلى الاندلس أو غيّب نفسه في أرض لا يُعرف فيها . . وكان العباسيون قد ابتدأوا دعوتهم سرّاً في خراسان منذ سنة ١٢١هـ السنة التي قتُل فيها زيد ﷺ ، وكان داعيتهم الأوّل أبو مسلم الخراساني ، وأمّا الرجل الذي ينتظرون زعامته فهو إبراهيم بن محمد بن علي بن عبدالله بن عباس ، فقُتل إبراهيم قبل نجاح الحركة ، قتله مروان الحِمار آخر ملوك الأُمويين ، فصارت خلافة الدولة العباسية لأخيه عبدالله بن محمد ، وهو المعروف بأبي العباس السفاح . .

فلسفة النظام العباسي :

قام النظام العباسي على ركنين : الغلبة ، والعهد الوراثي .. ولقد حاولوا أن يشيدوا لأنفسهم ركناً شرعياً عن طريق الاختصاص بمنزلة أهل البيت ، فسخّروا لذلك دعاتهم ووضعوا الأحاديث المكذوبة على رسول الله ﷺ في تفضيل العباس واختصاص ذرّيته بحقّ الخلافة[1] ، وادّعوا أن المهدي الموعود منهم ، وسمّى المنصور ولده محمدّاً ، ولقّبه بالمهدي تمويهاً على الناس ! ولقد كان قبل يقول في محمد بن عبدالله بن الحسن أنّه المهدي ، فلمّا صار الملك لهم بدّل قوله ، وقال :

---

(١) انظر : اللآلئ المصنوعة ١ : ٤٣٠ ـ ٤٤١ .

كذب عدوّ الله ، بل هو ابني[١] !

والظاهر أنّ إعدادهم لهذا القضية العقيديّة قد واكب إعدادهم العسكري والفكري ، فقد كان في حسابهم مواجهة الدعوات العلوية والتسلّح بأسلحتها ، فاتّخذوا شعار «الرضا من آل محمد» دون أن يسمّوا أحداً لتعمّ دعوتهم جميع أنصار هذا الشعار ، ثمّ لم يغفلوا دعوى المهدية التي كانت تُشاع حول محمد بن عبدالله بن الحسن ، وقد كان الهاشميون من علويين وعباسيين قد بايعوا له في المدينة قبل ظهور الدعوة العباسية !

ومبكّراً جدّاً بشّر داود بن علي العباسي بدعوى المهديّة في أوّل خطاب للعباسيين في الكوفة ، فقال : واعلموا أنّ هذا الأمر فينا وليس بخارج منّا حتّى نُسلمه إلى عيسى بن مريم[٢] ! ثمّ وضعوا في هذا المعنى أحاديث كثيرة[٣] !

غير أنّ العباسيين لم يحقّقوا نجاحاً يذكر على هذا الصعيد ، ربما لتأخّر زمنهم ، ولسموّ منازل أولاد عليّ عليهم السلام سموّاً مشهوداً لا تواريه تلك الحركة الثقافية البعيدة عن الحرمين والمتأخّرة عن أوانها !

وكثرت في العهد العباسي الوصية لأكثر من واحد ، فأوصى أبو جعفر المنصور لولده المهدي ، ومن بعده لعيسى بن موسى وهو ابن أخيه[٤] .. وأوصى المهدي لولده موسى ثمّ لهارون من بعده ، وذلك بعد أن خلع عيسى بن موسى من ولاية العهد ، وقد توفّي عيسى بعد ذلك في حكومة المهدي[٥] .. وأوصى هارون

---

(١) مقاتل الطالبيين : ٢١٢ ، وراجع : ثامر هاشم حبيب العميدي / دفاع عن الكافي ١ : ٢٩٨ ـ ٣١٩ .

(٢) تاريخ الطبري ٧ : ٤٢٨ ، الكامل في التاريخ ٥ : ٤١٥ ، المنتظم ٧ : ٢٩٩ .

(٣) انظر : اللآلئ المصنوعة ١ : ٤٣٤ ـ ٤٣٧ .

(٤) و (٥) تاريخ اليعقوبي ٢ : ٣٧٩ ، ٣٩٥ ، ٤١٦ .

الرشيد لولديه محمد الأمين وعبدالله المأمون على الترتيب[١].. وأوصى المتوّكل إلى أولاده الثلاثة: محمد المنتصر، ومحمد المعتز، وإبراهيم[٢].

فلم يطرأ إذن تغيير في النظام السياسي الذي أحدثه الأُمويون، وكلّ الذي تغيّر هو انتقال الحكم من البيت المرواني وريث البيت السفياني، إلى البيت العباسي، وانتقال العاصمة من الشام إلى الأنبار ثمّ إلى بغداد!

أمّا البيت العلوي فهو الخصم المخوف وإن كان صامتاً، والمحسود وإن شُرّد أهله وقُتلوا، لما آتاه الله من فضل لا تطيقه قريش، ومن قبل كان لهم مثل في آل إبراهيم: ﴿ **أم يحسُدون الناسَ على ما آتاهُم اللهُ من فضله فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكاً عظيماً * فمنهم من آمن بِهِ ومنهم من صدَّ عنه وكفى بجهنّم سعيرا** ﴾[٣]..

حركة التصحيح السلمية:

حركة كفاح غير مسلّح، امتدت إلى سوح الفكر والعقيدة والثقافة والأخلاق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي وإن تأرجحت بين السرّ والعلن، والضعف والشدّة، إلّا أنّها لم تتوقف قطّ.. حركة قادها الهداة والصالحون، فصبّروا عليها أنفسهم ووطّنوا عليها أصحابهم في الشدّة والرخاء وفي العسر واليسر، حتّى استطاعوا أن يحفظوا هذا الدين الحنيف من الضياع على أيدي المبتدعين والطغاة والسفهاء، فكان جهادهم هذا هو الجناح المتمّم لجهاد السيف، واللازم حين لا مجال للسيف، والماضي في سبيله قُدُماً لو تلكّأ السيف..

---

(١) تاريخ اليعقوبي ٢: ٣٧٩، ٣٩٥، ٤١٦.

(٢) البداية والنهاية ١٠: ٣٤٥.

(٣) النساء: ٥٤ ـ ٥٥.

لقد كانوا دعاة إلى إحياء مبادئ الاسلام الحنيف وتعاليمه وقيمه، في شتّى الأساليب :

ـ فلربّما كانوا «دعاةً صامتين» حين يتحلّون بمكارم الأخلاق ويثبتون على الحق فيستلهم الناس منهم ذلك وإن لم ينطقوا بحرف .. و «دعاة صامتين» حين يكون الصمت أبلغ من الكلام ..

ـ ولربّما خاطبوا فرداً واحداً لشأنٍ فيه، فهم يريدون ذلك الشأن الذي من أجله خاطبوه، فيكون الخطاب بلاغاً عاماً لغيره في كلّ زمان ومكان، وأمثلة هذا ممّا يتعذّر حصره لكثرته وتنوّعه .. ولربّما استغلّوا أدنى مناسبة للتنبيه إلى انحراف الدولة وإلى ظهور بدعة وانطفاء سنّة، أو إلى حقٍّ مهدور وحرمة منتهكة، ونحو ذلك، ممّا كان له الأثر الكبير في توعية الناس والحؤول دون تهاويهم في الضلال سراعاً .. ولربّما جبهوا الملوك والأُمراء بكلمة الحقّ، وردّوا على باطلهم، وربما قادهم ذلك إلى السجن والتعذيب أو القتل أحياناً .. وكثيراً ماعُنوا بالتعليم وبثّ أنواع علوم الشريعة وفقه الحياة وبالغوا في الحثّ على ذلك، حتّى لقد عُدّ الرواة عن الباقر والصادق بالآلاف .. ودائماً وقف أئمّة أهل البيت عليهم السلام في وجه التيارات المنحرفة، فكرياً أو عقيدياً أو فقهياً أو سياسياً أو أخلاقياً، فأثبتوا معالم الدين الحنيف وبيّنوا حدوده بدقّة ووضوح .. والذي يمرّ على سيرهم عليهم السلام يجدها كلّها مصاديق لهذه العناوين ولأخواتها[١]، وهناك رجال صالحون بذلوا جهداً كبيراً في نصرة الحقّ ومقارعة الباطل، وإن هم ركنوا يوماً نهضوا يوماً آخر، وإن هم سكتوا طويلاً فلربّما تكلّموا مرّةً بكلمة وفّت لهم بعمرٍ من السكوت، وفي كلّ واحد من هذه الأبواب جهاد كثير وأمثلة لا تُحصى، فلم يكن تغيير الدين

---

(١) وسوف نستعرض قبساً من مصاديق الفقرة الأخيرة لاحقاً عند الحديث عن المذاهب والفرق .

بالكلّية بالأمر الهيّن الذي يستطيعه الحاكمون مهما كانت قوّتهم ومهما تفوّق مكرهم ، فإنّ للدين في قلوب المؤمنين جذوراً دون مسّها ذهاب المُهج ، ولقد جعل الله تعالى في كلّ خَلَفٍ من هذه الأُمّة عدولاً ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين ، وفي طليعة هؤلاء العدول أئمّة أهل البيت عليهم السلام تصديقاً للحديث الشريف : « إنّي تارك فيكم الثقلين : كتاب الله ، وعترتي أهل بيتي ، وإنّهما لن يتفرّقا حتّى يردا عليّ الحوض » وللحديث الشريف : « مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح ، من ركبها نجا ، ومن تخلّف عنها غرق وهوى » .. وسوف نرى في القسم اللاحق والأخير أنّهم كانوا الأئمّة العدول الذين نفوا عن هذا الدين تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين .

الفصل الثالث

الفرق والمذاهب
تحقيق في النشأة والمعالم

« إنّما بَدءُ وقوع الفتن : أهواءٌ تُتَّبَع ، وأَحكـامٌ تُبتَدَع ، يُخالَفُ فيها كتابُ الله ، ويتولّىٰ عـليها رجالٌ رجالاً علىٰ غير دين الله » .

علي بن أبي طالب / نهج البلاغة ـ الخطبة ٥٠.

العوامل الأساسية في نشأة الفِرق والمذاهب :

هناك عوامل أساسية إليها يرجع تمزّق وحدة الأُمّة بعد الرسول الأكرم ﷺ وانشعابها إلىٰ فرق متعدّدة ، تميّزت كلّ واحدة منها بشيء من الأُصول وكثير من الفروع التي أصبح بعضها شعاراً للفرقة لا تفرّط فيه وإن لم يكن له أصل في الدين ، ولا يشاركها فيه غيرها وإن كان هو السنّة الخالصة !

وسوف يقتصر بحثنا هنا علىٰ العوامل الأساسية في نشأة الفرق ، مع التعريف المركّز بالفِرق المندرجة تحت كلّ واحد من هذه العوامل ، غير ناظر إلىٰ المذاهب الفقهية وأُصولها ، فهذه الأخيرة رغم كونها وثيقة الصلة بما نحن فيه ـ كما سيظهر من بعض الأمثلة الآتية عرضاً ـ إلّا أنّ لها ميدانها الآخر الفسيح الذي يخرج عن دائرة هذا الكتاب .

لذا فسوف يتقسّم هذا الفصل بحسب تقسيم العوامل الأساسية في نشأة الفرق والمذاهب .. والتي أثبت لنا التحقيق التاريخي أنّها تنحصر في ثلاثة ، هي :

١ ـ الواقع التاريخي للخلافة ، ونظام الغلبة ، والمشروع الثقافي الذي صحبهما .

٢ ـ الكلام والفلسفة .

٣ ـ التطرّف الديني .

وقد يستقل عامل واحد في تكوين فرقة ، كما قد يشترك عاملان أو العوامل الثلاثة معاً في تكوينها .

ولقد تقدّم في فصول هذا الكتاب كلام فيه تفصيل عن عدد من الفرق ، كلّ في محلّه المناسب ، مراعاةً لتاريخ النشأة وظروفها ، فقد توقّفنا عند : الناكثين ، والقاسطين ، والسبئية ، والمارقين ، والزيدية ، والرافضة ، ووقفنا دائماً على نتائج جديدة كشفت أنّ المشهور والمتسالم الذي تتداوله الكتب ويردّده الناس غالباً ما يكون وجهة نظر منحازة توفّرت لأصحابها القدرة على بثّها وكأنّها الحقيقة الواحدة ، فكشفت بالتالي عن تصوّر مقلوب لحقائق التاريخ قد غزا أذهان الناس وصاغ بحسب اتّجاهه رؤية مقلوبة للعقيدة والتاريخ .. وسوف نقف على نتائج مماثلة في غير موضع من بحثنا الآتي في الفرق الرئيسية ذات الأثر الهام في التاريخ الفكري والسياسي لهذه الأُمّة ..

العامل الأوّل :

الواقع التاريخي للخلافة ونظام الغَلَبة

كيف كان الواقع التاريخي للخلافة سبباً في نشأة المذاهب ، وكيف ترك أثره في تحديد معالمها ؟

قد لمسنا سابقاً أنّ هذا الواقع التاريخي هو الذي أفرز مبدأ « سنّة الشيخين » مرجعاً تشريعياً بعد الكتاب والسنّة ! ذلك المبدأ الذي وُضِعتْ بذرته الأُولىٰ يوم أثبت الشيخان قدرتهما في السقيفة بعد نزاع ، وأفلحا في سَوق الناس إلى البيعة ، فتابع الواجمُ الذاهلُ ، وألقىٰ المعارض بيديه ، عَقَبَ ذلك إدارةٌ قويّة تميّزت بالحزم في اتخاذ القرار وفي إنفاذه ، ماليّاً كان أو اجتماعياً أو عسكرياً أو دينيّاً ، ولا بدّ أن يصحب ذلك كلّه وجود صنف من الناس الذين جُبِلوا على طاعة القويّ الحازم الذي يمتلك زمام المبادرة ، وربما شدّتهم إليه مصلحة أو رأي ، ممّا يزيد الحاكم سؤدداً ، وقرارَه هيبةً ونفوذاً حتّى لا يحول دونه حائل ، فترىٰ مبكّراً جدّاً رجالاً من ذلك الصنف يهاجمون آل الرسول ونفراً من مقدّمي أصحابه أووا إليهم ، لا يوقفهم وازع ! وسائر الناس من ورائهم تلجمهم رهبة القرار الحازم والجرأة في التنفيذ .. وسارعت الأُلوف بعد ذلك في تلبية نداء الحرب مع إخوان لهم من المسلمين امتنعوا عن نقل الزكاة إلى الخليفة اعتراضاً على شخصه وطريقة انتخابه ولم يكفروا بحكم الزكاة ، فقاتلوهم استجابة للقرار الحازم الذي لا إذن للحوار فيه

ولا رجعة عنه، كما قاتلوا آخرين ارتدّوا عن الدين صراحةً، سواء، وعاملوهم بالأُسلوب ذاته حين ساوىٰ قرار الخليفة الحازم بين حجز الزكاة عنه وبين الردّة!

وهكذا كان ينفذ القرار الحازم بكلّ قوّة ودون أن تكون هناك نافذة للردّ والحوار والمناقشة، وإن حدث طرف من ذلك فالحسم دائماً لصالح قرار الخليفة نفسه، وجرىٰ ذلك في الأُمور الدينية والتشريعية بنفس القوة، فبدون أدنىٰ (مقاومة) تذكر ينفذ قرار الخليفة في المنع من رواية أحاديث النبي ﷺ والإفتاء بسنّته، والمنع من تدوينها، وفي تعطيلها أحياناً، حتّى يصبح قرار التعطيل هو السنّة وتعود السنّة الأُولىٰ بدعة!

ولقد تحقق هذا في تفاصيل الصلاة، وفي مناسك الحجّ، وفي أحكام الاحوال الشخصية، وفي الحقوق المالية وغير ذلك مما تقدّم بحثه، بل نجح قرار الخليفة حتّىٰ في صناعة عبادة جديدة، كما هو شأن صلاة التراويح، بالرغم من أنّ صانعها نفسه يصفها بالبدعة، إلّا أنّها تصبح بعد قليل هي السنّة الثابتة، ومن خالفها فقد أحدث في الدين!

من كلّ ذلك وأمثاله برز مبدأ جديد لم تعرفه الأُمّة من قبل، ولا دعا إليه كتاب ولا نبيّ، فكان أساساً في ظهور فريق جديد يتمحور حوله، ذلك هو مبدأ «سنّة الشيخين»!

ولمّا كان هذا المبدأ قد ولد بفعل قمّة الهرم السياسي، ومن ورائه الجمهور العام الذي ينتظم في سلك الطاعة، لأجل ذلك لم يتّخذ طابع مقولات الفِرق الحادثة، بل ظهر وكأنّه الأصل الذي عليه الناس، فمن خالفه فقد خالف «جماعة المسلمين» وأحدث في الأُمّة فرقة جديدة لا تمنح «سنّة الشيخين» موقع المرجعية! وكأنّ الأصل في الدين هو هذا وليس العكس!

ثمّ إنّ هذا الواقع قد تمخّض عن نظام جديد في الخلافة ، وهو نظام «الغَلَبة» ! ذلك النظام الذي قاد الجمهور العام الداخل في سلك الطاعة إلى مزيد من المبادئ الجديدة التي تحل دائماً بدائلَ عن المبادئ الأصيلة التي أقرّها القرآن الكريم والسنّة المطهّرة .. ولكونها أيضاً قد انبعثت من «القمّة» بتأثير الخلافة ومشاريعها الدينية والسياسية والثقافية النافذة على عامّة الناس ، فقد اكتسبت موقع الأصالة ، وصارت من مميّزات «الجماعة» التي من خالفها كان مبتدعاً ، داعياً إلى فتنة !

وفي الكلام الآتي مزيد من التفصيل :

إنّ نظام الغَلَبة هذا ، الوليد الطبيعي لنظرية الخلافة المستجدّة بعد الرسول ، قد حصر الدين والدنيا في كلمة واحدة ، ولكن بعد أن أجرىٰ عليها قدراً كافياً من «التعديل» ! فحين قال تعالى ﴿ **يا أيّها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسولَ وأُولي الأمر منكم** ﴾[1] رأينا أنّ الله تعالى قد أنزل بيننا قرآناً ، وأن رسوله قد رحل وترك لنا سنّةً ، فالذي بقي بيننا إنّما هو ﴿ **أُولوا الأمر منكم** ﴾ الذين سيكونون القادة لنا في طاعة الله ورسوله .

ومنذ اللحظة الأُولىٰ لرحيل الرسول ابتدأت التعديلات تجري على الركن الثالث المتبقّي ؛ فأُلغي أوّلاً حقّ الله تعالى وحقّ الرسول في اختيار أُولي الأمر ، ليصبح (أُولو الأمر) ليس هم المؤهّلون الذين ينبغي أن تُسند إليهم الأمور ، بل ليكتسب معنىً جديداً فينسَب إلى الذين أمسكوا فعلاً بزمام الأُمور فأُلغي مع ذلك حقّ الأُمّة في هذا الأمر ، في قرار لا يقوم إلّا على إلغاء الحقوق الثلاثة معاً وفي آنٍ واحد ، ذلك حين يكون من حقّ نفرٍ معدودين بالأصابع ، رجل واحد

---

(١) النساء ٤ : ٥٩ .

أو اثنين أو خمسة ، أن يحدّدوا طريقة الاختيار وفق ما يرون ، ثمّ يختاروا وفق مقاييسهم الخاصّة ، ثمّ يُملون اختيارهم على الأُمّة بكلّ الاساليب اللازمة لتثبيته ! فامتلك (أُولو الأمر) من جرّاء هذا امتيازات جديدة رفعتهم فوق مستوىٰ رقابة الأُمّة ، ومنحتهم صفة الهيمنة وصلاحيات التحكم بالركنين الأوّلين ـ الكتاب والسنّة ـ يحيون منهما ما يشاؤون ويميتون ما يشاؤون ويخرقون ما يشاؤون ..

ومن الطبيعي جدّاً أن يخلُف هذا التطوّر مزيد من « التعديل » يثبّت هذه الامتيازات ويقطع جميع السبل التي من شأنها أن تحول دون ممارستها ، فكان أوّل تلك التعديلات : إلغاء اعتبار كلمة ﴿ منكم ﴾ الضابطة لأُولي الأمر ، ليصبح هذا المقام مشاعاً والناس فيه سواء ما نطقوا بالشهادتين !

فلمّا كانت ثمّة عقبات تمثّلت في (خصائص) أقرّها القرآن والعقل والعرف السوي ينبغي أن يتحلّىٰ بها وليّ الأمر ، كالعدالة والعلم بالدين وبالسياسة معاً والصلاح ، فقد توجّه « التعديل » إلىٰ هذه الخصال ليطالها جميعاً ، فتصبح ولاية الأمر حقّاً للجائر الجاهل الفاسق ، بل حتّىٰ لو عاش عبدالله بن أُبَيّ لصحّت له ! فلقد والله تسلّمها رجال ماهم بأحسن حالاً من شيخ المنافقين ابن أُبَيّ بعد أن أسرفوا في دماء الصالحين الذين يأمرون بالقسط ، وبعدما زوّروا في معالم الدين وبدّلوا في أحكامه ، ممّا عجز عبدالله بن أُبَيّ عن يسير منه !

ومع كلّ هذه « التعديلات الدستورية » التي أُجريت لصالح « أُولي الأمر » فإنّ الواجب الملقىٰ على عاتق الأُمّة قد أُبقي على حاله ، فما زالت الأُمّة ملزمةٌ بطاعة « أُولي الأمر » ومسالمةِ من سالمهم ومحاربةِ من حاربهم ، تماماً كما لو كان وليّ الأمر قد جاء باختيارٍ من الله ومن رسوله أو من الأُمّة بإجماعٍ تامٍ صحيح ، وقد توفّر على جميع تلك الخصائص المعروفة من العدل والعلم والصلاح !

فلم يعد في ظلّ هذا الفقه حفظ الدين وإقامة حدوده هو الغاية ، ولا حفظ الأُمّة وتوفير حقّها في الأمن والمساواة وأسباب الهداية والمعرفة كذلك .. بل أصبحت الغاية الوحيدة هي حفظ العرش لشخص الحاكم الذي اعتلاه وأمسك بالسيف من فوقه ، وليس مهمّ بأي طريقة اعتلاه ! إنّما على هذا الدين أن يوفّر له شرعيّته ويحرّم مخالفته ، ثمّ يطاوعه كيف يشاء .. وعلى الأُمّة كذلك أن تعلم أنّ كلّ وجودها إنّما هو لحفظ سلامة العرش لصاحبه ما دام حيّاً !!

ـ وهذا هو الأصل في أوّل افتراق وقع في الأُمّة بعد غياب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد تمدّد مع الزمن ليكتسب كلّ مقوّمات الفرقة الواقعية ، سياسيّاً وفكرياً وعقيديّاً وفقهيّاً ، حين انحصرت مصادره بالأبواب التي فتحها الأُمراء أو أذِنوا بها ، وأدار ظهره لغيرها ممّا حاربه الأُمراء وحظروه ، فصار ما ترشّح عن المصادر المأذونة هو الدين والعقيدة والثقافة ، فلا شك بعد ذلك أن يرون ما خالفه بدعاً في الدين منكراً !!

ـ ومن هذا الأصل ذاته اكتسبت هذه الفرقة في ما بعد اسمها الذي تميّزت به « أهل السنّة والجماعة » .

نشأة التسمية بأهل السنّة والجماعة :

تكاملت هذه التسمية على مرحلتين ؛ عُرف في المرحلة الاولىٰ لقب « الجماعة » أطلقه الأُمويّون على العام الذي تمّ فيه تسليم الملك لمعاوية وانفراده به ، فقالوا: عام الجماعة[1] .. لكنّها الجماعة التي تأسّست على الغَلَبة ولصالح الفئة الباغيه ، بلا نزاع في ذلك ! ورغم ذلك فقد بقي الانتماء للجماعة رهناً بطاعة الحاكم

---

(١) انظر : محمد بن عبد الهادي المصري / أهل السنة والجماعة معالم الانطلاقة الكبرىٰ : ٦٠ .

والانصياع لأمره حتّى بالباطل، ومن تمرّد على الحاكم في إحياء سنّة أماتها الحاكم أو إطفاء بدعة أحياها، فهو خارج علىٰ الطاعة مفارق لـ « الجماعة » مستحقّ للعقاب النازل على المفسدين في الأرض ! فهكذا كان قضاؤهم على الصحابي الجليل حُجر بن عديّ الذي كان ينكر على المغيرة وزياد سبَّهم أمير المؤمنين عليّ ابن أبي طالب، وكلّما تمادوا في ذلك صعّد من إنكاره، فكتب زياد إلى معاوية في حُجر وأصحابه: إنّهم خالفوا « الجماعة » في لعن أبي تراب، وزروا على الولاة، فخرجوا بذلك من الطاعة ![1] فقتلهم معاوية، واحتجّ بقوله: إنّي رأيتُ قتلهم صلاحاً للأُمّة، وأنّ بقاءهم فساد للأُمّة ![2] يقول ابن العربي: جعله معاوية ممّن سعىٰ في الأرض فساداً ـ يعني حُجر الخير ـ[3]!!

هكذا، فالصلاح والفساد إنّما يحدّده معاوية، وليس لله حكم ولا شريعة ! شأن أيّ حكم استبدادي ليس له أدنىٰ صلة بالدين ..

وما زالت مخالفة أهواء الأُمراء تُعدّ خروجاً على « الجماعة » ودخولاً في الفتنة، حتّى لو كان المخالف لهم سبط رسول الله ﷺ وريحانته سيد شباب أهل الجنّة ! يقول ابن العربي في تبرير قتل الحسين عليه السلام: « ما خرج عليه أحد إلّا بتأويل، وما قاتلوه إلّا بما سمعوه من جدّه المهيمن على الرسل، المخبر بفساد الحال، والمحذِّر من الدخول في الفتن ! وأقواله في ذلك كثيرة، منها قوله ﷺ: « إنّه ستكون هنات وهنات، فمن أراد أن يفرّق أمر هذه الأُمّة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائناً من كان »[4] ! وكأنّ النبي ﷺ كان يخاطب الحكّام الذين

---

(١) تاريخ اليعقوبي ٢ : ٢٣٠ .

(٢) مختصر تاريخ دمشق ٦ : ٢٤١ .

(٣) العواصم من القواصم : ٢٢٠ .

(٤) العواصم من القواصم : ٢٤٤ ـ ٢٤٥ .

سيملكون وإن كانوا فراعنة الزمان ، ولم يكن خطابه للمؤمنين الذين أخذ عليهم الميثاق « لتأمرنّ بالمعروف ولتنهونّ عن المنكر ، ولتأخذنّ على يد الظالم ، ولتأطرنّه على الحقّ أطراً » !!

هكذا قُلب الدين رأساً على عقب حين جُرِّدت كلمة « الأمير » من كلّ مقوّماتها وضوابطها الشرعية لتصبح لقباً من نظير « الفرعون » و « النمرود » و«القيصر » و « كسرىٰ » التي كانت الأمم الأُخرىٰ تُلقّب بها الحاكمين ! ويصبح ﴿ **الذين يأمرون بالقسط من الناس** ﴾ مفسدين في الأرض ، خارجين على « الجماعة » ساعين في الفتنة !

وبقيت الجماعة رهن بطاعة « الخليفة » دون النظر إلىٰ طريقة استخلافه ، وإلى دينه أو أخلاقه أو عقله .. خطب الوليد بن عبدالملك يوم بويع له بالخلافة ، فقال : « أيّها الناس ، عليكم بالطاعة ، ولزوم الجماعة ، فإنّ الشيطان مع الواحد ! أيّها الناس من أبدىٰ لنا ذات نفسه ضربنا الذي فيه عيناه ، ومن سكت مات بدائه »[١] !

هذه هي فلسفة الطاعة والجماعة عندهم ، والتي بقيت تميّز أهلها عن غيرهم ممّن لا يعتقد بالولاء لحكام الجور والفساد ..

أمّا ما يدّعيه البعض من أنّ « الجماعة » مأخوذة من متابعة إجماع الصحابة وإجماع السَّلَف ، فإنّما هي دعوى لا يسندها الواقع بشيء ، فأي أمر هذا الذي أجمع عليه السَّلَف ثمّ تميّزت به هذه الطائفة عن غيرها من الطوائف ؟! لكنّ المشكلة تكمن في أنّهم اختزلوا مساحة « السَّلَف » لتشمل فقط القائلين بإمامة كلّ متغلّب وحرمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حين يراه « الأمير » فساداً ! فمن

---

(١) البداية والنهاية ٩ : ٨٥.

هنا كان السَّلَف في هذه القضية إنما هو عبدالله بن عمر في رأيه الشاذ! ومرّة أُخرى يكون ابن عمر هو السَلَف حين يقول بالتفضيل بين الصحابة بحسب الترتيب الذي فرضه الواقع التاريخي وناصره الأُمويّون[١]! وهكذا مع سائر القضايا التي تميّزوا بها.. وهيهات أن تجد قضيّةً أجمع عليها علماء السلف وصالحيهم ثمّ تمسّكت بها هذه الفرقة دون غيرها! أمّا العكس فأمثلته كثيرة، في العقيدة وفي الفقه معاً: فحين كان إجماع الصحابة على أنّ الصحابي لا يُقطع بعدالته، بل قد يُتّهم بالكذب والغش والخيانة والزنا، ويعزّر ويقام عليه الحدّ، وتردّ أحاديثه ويكذّب عليها، لا يختلفون في ذلك كلّه قيد شعرة وتاريخهم ثابت فيه، وعليه سائر المسلمين.. خالف فيه أهل «الجماعة» وقالوا بعدالة الصحابي، ذلك المبدأ الذي روّج له الأُمويّون، وكان من أحسن ما نفعهم من مبادئ ابتدعوها!

ولما كان إجماع الصحابة وعلماء الطبقة الأُولىٰ من التابعين على تسطيح القبور، وقال به كثير من المسلمين، خالف فيه «أهل السنّة والجماعة» لحديث سفيان التّمار، وهو من رجال العهد الأموي، لم يدرك أحداً من الصحابة بل حدّث عن التابعين من طبقة محمد بن الحنفية وسعيد بن جبير وعكرمة[٢]، فهو أوّل من روىٰ تسنيم القبور، فقال البيهقي في التوفيق بين حديث سفيان والأحاديث المتقدّمة عليه الصريحة بالتسطيح، ما نصّه: «فكأنّه - أي قبر النبي ﷺ - غُيّر عما كان عليه في القديم! فقد سقط جداره في زمن الوليد بن عبدالملك وقيل في زمن عمر بن عبدالعزيز، ثمّ أُصلح» فالتسنيم إذن أُمويّ الميلاد، أمّا علّته فهي في آخر كلام البيهقي إذ واصل يقول: «وحديث القاسم بن محمد - في التسطيح - أصحّ وأولى أن يكون محفوظاً، إلّا أنّ بعض أهل العلم من

---

(١) أنظر: أبو الفرج ابن الجوزي / مناقب الامام أحمد بن حنبل: ٢٢٨.

(٢) انظر: تهذيب الكمال: ١٤٣ - ١٤٤.

أصحابنا استحبّ التسنيم في هذا الزمان لكونه جائزاً بالإجماع، وأنّ التسطيح صار شعاراً لأهل البدع »[١]! وأهل البدع هنا مصطلح جامع لمن لم يخضع للولاء الأُموي معتقداً صحّته، وفي طليعتهم الأُمّة المتمسّكة بالولاء لآل رسول الله ﷺ، والذين تميّز باسم « الشيعة » وأطلق عليهم التاريخ لقب الرافضة! تُرىٰ كيف أصبحت السنّة الصحيحة شعاراً لأهل البدع دون « أهل السنّة والجماعة » ؟!

ومثل ذلك يقال مع صيغة الصلاة على النبي إذا ذُكر، فقد أصبحت الصلاة المسنونة شعاراً « لأهل البدع » !! والصلاة البتراء التي حُذف منها « آل محمد » شعاراً « لأهل الجماعة » تأثّراً بالنزعة الأُموية .. وأمثلة هذا الباب كثيرة تصلح وحدها موضوعاً لدراسة مستقلّة.

ـ أما لفظ « السنّة » فلم يظهر مقروناً بلفظ « الجماعة » في بادئ الأمر، بل ظهر بمفرده أوّلاً في العهد الأُموي أيضاً للتمييز بين المنتظمين في سلك « الجماعة » وبين الآخرين الذين مازالوا يؤمنون بقداسة الدين التي تأبىٰ أن يكون رجال بني أُمية هؤلاء زعماء له ناطقين باسمه، فإذا قيل « أهل السنّة » فإنّما يراد بهم أهل الطاعة و « الجماعة » أنفسهم، وأما الآخرون فهم أهل البدَع .. ولعلّ أوّل ظهور لهذا التقسيم هو الذي جاء في حديث ابن سيرين ـ المتوفّى سنة ١١٠ هـ ـ القائل: « كانوا لا يسألون عن الإسناد حتّى وقعت الفتنة، فلمّا وقعت الفتنة سألوا عن الإسناد، ليُحدَّث حديث أهل السنّة ويُترك حديث أهل البدعة »[٢].

وكان ابن سيرين رجل علم وعبادة، مبتعداً عن السلاطين لايجيء إليهم

---

(١) البيهقي / السنن الكبرىٰ ٤ : ٣ ـ ٤.

(٢) صحيح مسلم ـ المقدّمة ـ باب ٥، الكفاية في علم الرواية : ١٢٢، وانظر : أهل السنة والجماعة معالم الانطلاقة الكبرى : ٥٩.

ولا يعيبهم، وكان صلباً أمامهم[١]، ولم يكن له ذكر في القرّاء الذين نهضوا على الحجّاج سنة ٨٢ هـ[٢].. فمن هم أهل البدع عنده ؟

لقد وجدناه يقول في معاوية بن أبي سفيان: «كان معاوية لا يُتَّهم في الحديث عن النبي ﷺ »[٣]. فهل كان معاوية في من يُستثنىٰ من أهل البدع، أم أنّه عنده من أهل السنّة ؟

إنّ الميزان الذي وضعوه لتمييز البدعة من السنّة هو الواقع التاريخي للخلافة والثقافة التي أفرزها، فلم يكن لعنُ عليٍّ والحسن والحسين والبراءة منهم بدعة، لكن تفضيل عليّ على عثمان وحده بدعةً !!

فليس معاوية وحده مستثنى، بل عقيدته هذه كلّها ليست ممّا يخدش في السنّة ! وغداً سوف يأتي « خليفة » آخر أشدّ عداءً لآل رسول الله ﷺ من معاوية فلا يمنع ذلك من أن يسمّى «ناصر السنّة» ذلك هو المتوكّل العباسي .. قيل فيه ذلك لأنّه وضع حدّاً للمعتزلة الذين كانوا يمتحنون الناس على القول بخَلق القرآن، ونَصر الإمام أحمد بن حنبل وأفرج عنه وانتصر لعقيدته، فكان أحمد قد سُمّي « إمام السنة » لصبره على تلك المحنة[٤]، وقالوا في المتوكّل: أظهر السنّة وتكلّم بها في مجلسه وكتب إلى الآفاق برفع المحنة وبسط السنّة ونصر أهلها ..[٥]

وهو الذي أحيا السنّة وأمات التجهّم[٦].. وذلك رغم قولهم فيه: كان فيه نَصبٌ

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤ : ٦١٥ .

(٢) انظر : تاريخ خليفة بن خياط : ٢٢١ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٤ : ٦١٢ .

(٤) أهل السنّة والجماعة معالم الانطلاقة الكبرى : ٥٧ عن ابن تيمية في (منهاج السنّة) .

(٥) تاريخ خليفة بن خياط : ٤٧٨ ، سير أعلام النبلاء ١٢ : ٣١ .

(٦) شذرات الذهب م١ ـ ج٢ : ١١٤ .

ظاهر وانهماك على اللذات والمكاره[1]!!

وكان شديد البغض لعليّ عليه السلام ولأهل بيته، يقصد من يبلغه عنه أنّه يتولاّهم بأخذ المال والدم، وكان من جملة ندمائه عبادة المخنّث، يشدّ على بطنه تحت ثيابه مخدّة ويكشف رأسه، وهو أصلع، ويرقص بين يدي المتوكّل، والمغنّون يغنّون: «قد أقبل الأصلع البطين ـ خليفة المسلمين» يحكي بذلك عليّاً عليه السلام، والمتوكّل يشرب ويضحك..

وكان يُبغض من تقدّمه من الخلفاء ـ المأمون، والمعتصم، والواثق ـ في محبة عليّ وأهل بيته، وإنّما كان ينادمه ويجالسه جماعة قد اشتهروا بالنَّصب والبغض لعلي، منهم: علي بن الجهم الشاعر الشامي، وأبو السِّمط من ولد مروان بن أبي حفصة من موالي بني أُميّة، وابن أُترجّة العباسي الهاشمي[2].. وهدم قبر الحسين عليه السلام وهدم ماحوله من المنازل وأمر أن تُحرث وتزرع، ومنع الناس من إتيانها[3]! صحيح أنّ هذا الفعل لم يكن مرضياً لديهم، بل وصفه بعضهم بأنّه السيئة التي غطّت على جميع حسنات المتوكّل[4]، لكن هذا الصنع كلّه لم يُخرج المتوكّل من أهل السنّة إلى أهل البدعة!!

كيف ميّزوا بين «أهل السنّة» و«أهل البدعة» في هذا العهد؟

ـ سئل «إمام السنّة» أحمد بن حنبل في من قدّم عليّاً على عثمان في الفضل،

---

(١) شذرات الذهب م١ ـ ج٢: ١١٤، سير أعلام النبلاء ١٢: ٣٥.

(٢) الكامل في التاريخ ٧: ٥٥ ـ ٥٦.

(٣) المنتظم ١١: ٢٣٧، الكامل في التاريخ ٧: ٥٥، سير أعلام النبلاء ١٢: ٣٥، البداية والنهاية ١٠: ٣٤٧.

(٤) الكامل في التاريخ ٧: ٥٦.

فأجاب: « هذا أهلٌ أن يُبدَّع »[١].

ـ وسأله المتوكّل عن أشخاص من أهل العلم، مَن منهم يصلح للقضاء؟ فكتب إليه فيهم فرداً فرداً، ثمّ ختم كتابه بقوله: « إنّ أهل البدع والأهواء لا ينبغي أن يُستعان بهم في شيء من أُمور المسلمين، فإنّ في ذلك أعظم الضرر على الدين، مع ما عليه رأي أمير المؤمنين أطال الله بقاءه من التمسّك بالسنّة والمخالفة لأهل البدع »[٢]! فما زال المتوكّل مع ما عليه من النصب ومجالس السخرية بالإمام علي عليه السلام، ما زال متمسّكاً بالسنّة، مخالفاً لأهل البدع!

ـ وما زال أحمد بن حنبل يوثّق أشدّ الناس نصباً وتمادياً في شتم عليّ وأهل البيت، ويطريهم أحسن الإطراء، ولنا في « حريز بن عثمان » وحده دلالة كافية، هذا الذي كان يستعيض عن ذكر الله بشتم الامام عليّ، يقول فيه أحمد بن حنبل « ثقة، ثقة، ثقة » وهو في الوقت نفسه يقول: « كان يحمل على عليّ »[٣]!!

ـ أمّا القسم الآخر من « أهل البدعة » فهم « الجهمية » المعطّلة الذين عطّلوا الصفات وقالوا بخلق القرآن.

كيف أظهر المتوكّل السنّة ونَشَرَ الحديث؟

تحت مثل هذا العنوان كتب ابن الجوزي: أنّ المتوكّل أشخص الفقهاء والمحدّثين، وكان فيهم: مصعب الزبيري، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وإبراهيم بن عبدالله الهروي، وعبدالله وعثمان ابنا محمد بن أبي شيبة وكانا من حفّاظ الناس،

---

(١) مناقب الامام أحمد بن حنبل: ٢١٨.

(٢) مناقب الإمام أحمد بن حنبل: ٢٥٢.

(٣) انظر: تهذيب الكمال ٥: ٥٦٨ / ١١٧٥ ترجمة حريز بن عثمان.

فقُسمت بينهم الجوائز ، وأُجريت عليهم الأرزاق ، وأمرهم المتوكّل أن يجلسوا للناس وأن يحدّثوا بالأحاديث التي فيها الرّد على المعتزلة والجهمية ، وأن يُحدّثوا بالأحاديث في الرؤية[1]..

ومثل هذه الأجواء سوف تفتح باباً فسيحاً للكذب ووضع الحديث ، كالذي حدث في فضائل الصحابة زمن معاوية ، فوضعت أحاديث كثيرة في الصفات تفيد التجسيم ، وفي الرؤية ، وفي قِدَم القرآن ممّا ليس له أصل في الإسلام ، ولم يُعَرف قبل هذا التاريخ[2].

وفي هذه الأجواء نشطت عقيدتي « التشبيه » و « التجسيم » المنحرفتين ، إفراطاً في ردّ عقيدة « التعطيل » المنحرفة الأُخرىٰ التي تعزّزت في عهودِ ثلاثة من الحكام العباسيين تعاقبوا على الحكم ؛ المأمون ، والمعتصم ، والواثق ، وكان لهذه العقائد المنحرفة ظهور قبل هذا التاريخ ، وسوف يأتي ذكرها في محلّه إن شاء الله تعالىٰ .

ـ إلىٰ هنا يبدو أنّ لقب « أهل السنّة » كان له ظهور فعلي في هذه المرحلة بالذات ، مرحلة أحمد بن حنبل والمتوكّل ، في خضمّ الصراع الفكري حول العقيدة في الصفات وقضية القرآن ؛ أهو قديم أزلي قِدم الخالق جلّ جلاله ، أم هو حادث مخلوق لله تعالىٰ ! ذلك الصراع الذي كان مصحوباً بالعنف في أكثر مراحله .

وفي الوقت ذاته كان له ظهور أكثر من قبل في الصراع الدائر حول قضية الإمامة والخلافة والتفاضل بين الصحابة والموقف من النزاعات الواقعة بينهم ، وتعود الزيادة في الظهور إزاء هذا الموضوع لتطوّر حركة التنظير فيه ، وتراكم

---

(١) المنتظم ١١ : ٢٠٧ .

(٢) انظر : العلل المتناهية ١ : ٢٠ ـ ٤١ ، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١ : ٣ ـ ٣٣ .

الآراء المتلاحقة ، دون أن يحدث تغيير في المتبنّيات الأساسية .

وقد تقدّم الحديث عن لقب « الجماعة » .. أمّا اجتماع الشطرين في التسمية بـ : « أهل السنّة والجماعة » فلم يثبت بالتحديد أول ظهور له ، لكنّه على الأقل لم يكن ظاهراً حتى هذه المرحلة التي نحن بصددها .

متىٰ اعترف « أهل السنّة » بخلافة عليّ ؟

لا شك أنّه ليس كلّ من صوّب خلافة أبي بكر وعمر وعثمان قد أسلم دينه لمعاوية ، يُثبت منه ما يشاء كيف يشاء ويمحو ما يشاء ! بل منهم كثيرون لعنوه ، وكثيرون تبرّأوا منه ، وكثيرون خطّأوه وأدركوا حجم الفساد الذي أدخله على هذا الدين وألقاه على كاهل هذه الأُمّة .

واستمر هذا الوعي فيهم في جميع الأعصار ، ولعلّه في عصرنا الحاضر أشدّ تألّقاً وأكثر أنصاراً .. لكنّ المشكلة تكمن في أنّ أعصار الصراع الطائفي تغذّي العصبية ، فتذهب بكلّ قولٍ أو موقفٍ تبدو عليه بصمات الاعتدال والموضوعية ، ليظهر فقط ما يغذّي العصبية وهي في أوج حاجتها إليه ، فتبرز المواقف الشاذّة ، والغير المسؤولة ، وحتّى الجبانة والذليلة ، ليشتدّ التمسك بها ، ويُتّخذ أصحابها « سَلفاً » أولى أن يُقتدىٰ به دون غيره .. وفي مزدحم العصبيات تغلّب على « أهل السنة والجماعة » الرأي الشاذّ الذي لا يعترف بخلافة الإمام عليّ عليه‌السلام ، ودان به حتّى أهل العلم والفقه والحديث منهم ، حتّى ثبّتها أحمد بن حنبل ، لكن بقيت في زمنه محلّ نزاع إلى أن استقرّت كما ثبّتها ، وفق الترتيب التاريخي ، الذي جعله مقياساً للتفاضل بينهم أيضاً !

ـ قيل لسفينة مولى رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم : إنّ هؤلاء يزعمون أنّ علياً عليه‌السلام لم يكن

بخليفة ! قال: كذبتْ أستاه بني الزرقاء ! يعني بني مروان[١].

ـ وأوّل من حذف اسم علي من الخلفاء هو معاوية حين كان يخطب فيذكر أبا بكر وعمر وعثمان ثمّ يتحدّث عن نفسه وسياسته ولا يذكر علياً عليه السلام ، بل يذكره في آخر خطبته بالشتم والسبّ واللعن ! ذلك لأنّ له منزلة في قعر جهنّم لا يبلغها إلّا بلعن أخي رسول الله وصفيّه !

ومضىٰ بنو اُميّة على ذلك في جمع أحوالهم ، في السرّ والعلن ، حتّى رُوي عن سليمان بن عبدالملك أنّه نظر في المرآة أيّام خلافته فأعجبه شبابه ، فقال: « كان محمد صلى الله عليه وآله وسلم نبيّاً ، وكان أبو بكر صدّيقاً ، وكان عمر فاروقاً ، وكان عثمان حييّاً ، وكان معاوية حليماً ، وكان يزيد صبوراً » فيقفز من عثمان إلى معاوية فيزيد حتّى يبلغ ذكر نفسه فيقول: وأنا الملك الشابّ[٢]. فحتّىٰ في مثل هذه الأحاديث لا يذكرون علياً عليه السلام بالخلافة !

ـ ودخلت رؤيتهم هذه في الأحاديث المنسوبة إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم !! كحديث رؤيا الميزان الذي يزن فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر فيرجح النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ويزن أبو بكر وعمر فيرجح أبو بكر ، ويزن عمر وعثمان فيرجح عثمان ، ثمّ يرتفع الميزان !!

وعزّز ذلك كلّه الحديث الموقوف على ابن عمر في التفضيل الذي يقول إنّهم كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفاضلون فيقولون: أبو بكر ، ثمّ عمر ، ثمّ عثمان ، ثمّ يسكتون فلا يذكرون أحداً بعدهم !! والعلّة كلّها أنّ الذي جاء بعد عثمان في الخلافة عليّ ، ولو كان الزبير أو سعد أو طلحة لما سكت ابن عمر ولا سكتوا .

فترسّخت تلك الرؤية ، حتّىٰ أصبحت من الثوابت التي تُميّز « الجماعة » ثمّ

---

(١) سنن أبي داود ح/٤٦٤٦ .

(٢) انظر الحديث في مسند أحمد ٥ : ٤٤ ، ٥٠ .

« أهل السنّة » حتّى جاء أحمد بن حنبل ، فأظهر التربيع في الخلافة ! وكتب بذلك في جوابه إلى مسدّد بن مسرهد يصف له السنّة ، فذكر الأربعة بحسب الترتيب الواقع في الخلافة ، فقال : « هم والله الخلفاء الراشدون المهديّون »(١).

فأثار كلامه جدلاً ونزاعاً بين « أهل السنّة » :

ـ قال وريزة الحمصي : دخلتُ على أبي عبدالله أحمد بن حنبل حين أظهر التربيع بعليّ عليه السلام ، فقلت له يا أبا عبدالله ، إنّ هذا طعنٌ على طلحة والزبير !

قال : بئسما قلت ! وما نحن وحرب القوم وذكرها ؟

فقلتُ : أصلحك الله ، إنّما ذكرناها حين ربّعتَ بعليٍّ وأوجبتَ له الخلافة وما يجب للأئمّة قبله !

فقال لي : وما يمنعني من ذلك ؟!

قلتُ : حديث ابن عمر .. فقال لي : عمر خير من ابنه ، وقد رضي عليّاً للخلافة على المسلمين وأدخله في الشورىٰ ، وعلي بن أبي طالب قد سمّىٰ نفسه أمير المؤمنين ، أفأقول أنا : ليس للمؤمنين بأمير ؟! قال : فانصرفتُ عنه(٢) !

ـ ولقد حاول أحمد بن حنبل أن يذكّر بأشياء من حقّ علي عليه السلام الذي غيّبته مدارس ثقافية كافحت في هذا السبيل نحو قرنين من الزمن ..

قال أحمد بن حنبل : ما لأحدٍ من الصحابة من الفضائل بالأسانيد الصحاح مثل ما لعليّ عليه السلام(٣).

---

(١) طبقات الحنابلة ١ : ٣٤٤ ترجمة مسدّد بن مسرهد بن مسربل البصري .

(٢) طبقات الحنابلة ١ : ٣٩٣ ترجمة وريزة بن محمد الحمصي .

(٣) مناقب الامام أحمد بن حنبل : ٢٢٠ .

وقال: عليٌّ من أهل بيتٍ لا يقاسُ بهم أحد ![١]

وسُئل يوماً: ما تقول في هذا الحديث الذي يروىٰ، أنّ علياً قال: « أنا قسيم النار » ؟ فقال: وما تُنكرون من ذا ؟ أليس روينا أن النبيّ ﷺ قال لعلي: « لا يحبّك إلّا مؤمن ، ولا يبغضك إلّا منافق » ؟ .. قالوا: بلىٰ ..

قال: فأين المؤمن ؟ .. قالوا: في الجنّة ..

قال: فأين الكافر ؟ .. قالوا: في النار ..

قال: فعليٌّ قسيم النار[٢].

ـ ويصحّح انحرافاً منهجياً وقع فيه أحد « أئمّة » الجرح والتعديل ، يحيىٰ بن معين ، إذ نسب الشافعي إلى « بدعة » التشيّع ، ودليله في ذلك أنّه نظر في كتاب للشافعي في قتال أهل البغي ، فإذا قد احتجّ فيه من أوّله إلى آخره بعليّ بن أبي طالب !!

فقال له أحمد: عجباً لك ! فبمن كان يحتجّ الشافعي في هذا وأوّل من ابتلي به علي بن أبي طالب ؟ وهو الذي سنّ قتالهم وأحكامهم ، وليس عن النبي ولا عن الخلفاء غيره فيه سنّة ، فبمن كان يستنّ ؟! فخجل يحيىٰ ![٣]

فانظر إلى حجم الانحراف الفكري الذي أصاب الكبار ، وحتّى أئمّة الجرح والتعديل ! علماً أنّ يحيىٰ بن معين يعدُّ معتدلاً جدّاً قياساً بالجوزجاني ـ وهو أيضاً من أئمّة الجرح والتعديل ـ الذي لم يكن يُخفِ بغضه لعليّ وأهل البيت عليهم السلام !

---

(١) مناقب الامام أحمد بن حنبل : ٢١٩ .

(٢) طبقات الحنابلة ١ : ٣٢٠ ت / ٤٤٨ ترجمة محمد بن منصور .

(٣) البيهقي / مناقب الشافعي ١ : ٤٥١ .

لكن يبقىٰ العجب من أحمد بن حنبل كيف مع هذا كلّه بقي يعتمد أحاديث النواصب ويوثّقهم ولا يعدّهم في المبتدعين، وهو يعلم أنّهم منافقون بحكم الحديث الصحيح الذي احتجّ به آنفاً « لا يبغضك إلّا منافق » !!

مركز دائرة التأثير الثقافي :

هناك دائرة تقع خلف الحجاب المواجه للنور وتقابل مركزه، تسمّىٰ دائرة الظلّ التامّ، تحيط بها على تماس بينهما دائرة أقلّ خضوعاً لتأثير الحجاب، تسمّىٰ دائرة شبه الظلّ .. وفي دائرة شبه الظلّ وقع الكثير من الأعلام وسواد الناس الذين نظروا إلى الخلافة الأُولىٰ نظرة تقديس، فاعتقدوا بتأخير أهل البيت عليهم السلام عن منزلتهم الحقّ، وقدّموا عليهم آخرين بتفاضل موهوم صنعه الواقع التاريخي للخلافة لا غير، دون أن يحملوا في قلوبهم سوءاً وغيضاً وحسداً أو حقداً على أحد من أهل البيت عليهم السلام، بل أظهروا حبّهم والدفاع عنهم بالكلمة أو بالإشارة ولو إلى خاصّة أصحابهم، فلم يقعوا تحت دائرة التأثير التامّ لنظام الغَلَبة، والمنهج الثقافي الذي تبنّاه ..

فالشافعي لا يتحفّظ من المجتمع في إظهار حبّه لأهل البيت عليهم السلام، حتّىٰ يصفوه بـ(الرفض) وليس التشيّع فقط !! فأنشد في ذلك شعراً كثيراً يؤكّد ما هو عليه من حبّ، وأنّ ما يقال فيه لا يزيده إلّا إصراراً عليه:

إن كان حبُّ الوليّ رفضاً   فإنّني أرفضُ العبادِ[1]

---

(١) ديوان الامام الشافعي : ٣٨، وعجزه في الديوان مضطرب المعنى لم يبذل المصحح جهداً في تقويمه، ففيه « فإنّ رَفضي الى العباد » علماً أن مصادر أُخرىٰ روت في صدره « حب الوصي » بدل « حب الولي ».

ويقول:

إذا في مجلسٍ نذكرْ عليّاً ... وسبطيهِ وفاطمة الزكيهْ
يقال: تجاوزوا ياقوم هذا ... فهذا من حديث الرافضيهْ
برئتُ إلىٰ المهيمن من أناسٍ ... يرونَ الرفضَ حُبَّ الفاطميهْ[1]

أمّا أبو حنيفة فقد خرج من ولاء الأُمويين إلى ولاء الثورات العلويّة منذ ثورة زيد الشهيد، وبعده محمد وإبراهيم أولاد عبدالله بن الحسن، حتّى مات على ذلك في سجن أبي جعفر المنصور[2].

وحتّى من كان فيه مداراة وتقيّة، كالحسن البصري، فقد أظهر في متنفّساته ما يبعده عن تلك الدائرة، وكلمته في معاوية هي من أشهر ما قيل فيه: «أربع خصال كنّ في معاوية، لو لم يكن فيه إلّا واحدة لكانت موبقة: انتزاؤه على هذه الأُمّة بالسيف.. واستخدامه بعده ابنه سكّيراً خمّيراً.. وادّعاؤه زياداً.. وقتله حُجراً وأصحاب حُجر، فيا ويلاً له من حُجر! ويا ويلاً له من حُجر» !![3]

وكان من تقيّته أنّه إذا حدّث عن عليّ عليه السلام لم يذكر اسمه، بل يرسله فيقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقيل له: إنّك تقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإنّك لم تدركه ؟!

فقال للسائل: يا بن أخي قد سألتني عن شيء ما سألني عنه أحد قبلك،

---

(١) ديوان الامام الشافعي: ٩٢، وانظر له في الديوان أيضاً: ٥٨، ٧٤.

(٢) الملل والنحل ١: ١٤٠، تاريخ بغداد ١٣: ٣٩٨.

(٣) الموفّقيات: ٥٧٤ ت/٣٧٢، وقد سقطت منه الخصلة الرابعة دون أن يتنبّه محققّه الدكتور سامي مكّي العاني إلى ذلك رغم أنّه أثبت في أوّل الحديث «أربع خصال كنّ في معاوية...»! والحديث بنصّه الكامل مشهور جدّاً، انظر: المنتظم ٥: ٢٤٣ الكامل في التاريخ ٣: ٤٨٧، تهذيب تاريخ دمشق ٢: ٣٨٤.

ولولا منزلتك منّي ما أخبرتك ؛ إنّي في زمانٍ كما ترىٰ ، فكلّ شيءٍ سمعتني أقول : قال رسول الله ﷺ ، فهو عن عليّ بن أبي طالب غير أنّي في زمان لا أستطيع أن أذكر عليّاً ![1]

وكان الأعمش ، وأبو إسحاق السبيعي ، والنسائي ، والحاكم النيسابوري أظهر حبّاً لأهل البيت عليهم‌السلام من الحسن البصري ، ولعلّهم أشبه بالشافعي من غيره .

وهذا الاتجاه هو الذي غلب في ما بعد على ثقافة الجمهور من « أهل السنّة والجماعة » وظهر بشكل أكثر وضوحاً وتركيزاً لدىٰ أصحاب الاتّجاه الصوفي .

لكنّ الذين وقعوا في دائرة الظلّ التام من أهل الأثر العلمي ، بعد عصر الهيمنة الأُموية والعباسية ، كانوا أفراداً أصبح لهم بعد ذلك أتباع أخذوا بمناهجهم واقتفوا آثارهم ، وأهم هؤلاء الافراد ثمّ الجماعات :

أ ـ **ابن حزم**: الفارسي الأصل ، الأُموي الولاء ، كان جدّه مولى يزيد بن أبي سفيان الأُموي أمير دمشق قبل أخيه معاوية .. الظاهري المذهب ، القُرطبي المولد ، المولود سنة ٣٨٤ هـ ، والمتوفّىٰ سنة ٤٥٦ هـ ، الذي قُرِن لسانه بسيف الحجّاج ، فقيل : « كان لسانُ ابن حزم وسيفُ الحجّاج شقيقين » ! وقيل في لسانه أيضاً : « لم يتأدّب مع الأئمّة في الخطاب ، بل فجَّجَ العبارة ، وسبَّ وجدَّع ، فكان جزاؤه من جنس فعله » ![2]

ب ـ **أبو بكر ابن العربي** : العربيّ الأصل ، الأندلسي الإشبيليّ المولد ،

---

(١) تهذيب الكمال ٦ : ١٢٤ .

(٢) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٨ : ١٨٤ ـ ١٨٦ ، ١٩٩ .

المالكي المذهب، المولود سنة ٤٦٨ هـ والمتوفّى سنة ٥٤٣ هـ، الذي عمل قاضياً بإشبيلية فحُمدت سيرته أوّلاً، ثمّ عُزل لأجل شدّته وسطوته!

ومع ما كان عليه من شدّة وسطوة فقد «تعلّق بأذيال المُلك، ولم يجرِ مجرىٰ العلماء في مجاهرة السلاطين وحزبهم، بل داهن»! وكان منافراً لابن حزم، متحاملاً عليه، سلّط عليه لسانه وقلمه، فمّما قاله فيه ممهّداً بذكر الظاهرية، فيصفهم بأنّهم «أُمّة سخيفة» وأن مبدأهم إنّما هو من سنخ مبدأ «الخوارج» حين قالوا: لا حكم إلّا لله .. لينتقل الى ابن حزم، فيقول: «وجدتُ القول بالظاهر قد ملأ به المغربَ سخيفٌ كان من بادية إشبيلية يُعرَف بابن حزم ... وقد جاءني رجل بجزء لابن حزم سمّاه (نكت الإسلام) فيه دواهي، فجرّدت عليه نواهي! وجاءني آخر برسالة في الاعتقاد[1]، فنقضتها برسالة (الغُرّة) والأمر أفحش من أن يُنقض»[2].

ج ـ **ابن تيمية**: الغير المعروف الأصل، الشامي الحرّاني المولد، الحنبليّ المذهب، المولود سنة ٦٦١ هـ، والمتوفىٰ سنة ٧٢٨ هـ، الفقيه المعروف بالحدّة والتطرّف، والذي واخا الشقيقين: سيف الحجّاج، ولسان ابن حزم! والذي شذّ في مسائل كثيرة في الفقه وفي العقيدة، فوصفه كثير من العلماء بالنفاق وبالضلال والزندقة بسبب ذلك[3]! فيما اتّخذه بعض المتأخّرين إماماً في الفقه والفكر والعقيدة.

وقد تقدّم في مباحث هذه الدراسة ذكر الكثير من أقوال الأعلام الثلاثة

---

(١) وهي رسالة (الدرّة في الاعتقاد).

(٢) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٢٠: ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٢، وترجمة ابن حزم في المصدر نفسه ١٨: ١٨٨ ـ ١٩٠.

(٣) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة ١: ١٥٥، الفتاوىٰ الحديثية: ٨٦.

العائدة إلى هذا المنهج الخاطئ.

د ـ « **السلفية** » و « **الوهابية** » : إنّ هذا المنهج الخاطئ قد أصبح في ما بعد مذهباً لفرقة، بعد أن كان موقفاً لأفراد .. لقد اتخذت منه الفرقة الوهّابيّة ـ الحادثة في القرن الثاني عشر الهجري علىٰ يد محمد بن عبدالوهّاب النجدي، المولود سنة ١١١١ هـ والذي ابتدأ دعوته سنة ١١٤٣ هـ، وتوفي سنة ١٢٠٦ هـ ـ اتّخذت منه، جملةً وتفصيلاً، مذهباً تدين به في تحديد الرؤية إزاء نظرية الخلافة ونظام الحكم في الإسلام، وإزاء الموقف من الصحابة ومجمل الاعتقاد فيهم، وإزاء التاريخ قراءةً ونقداً وتقويماً .. ذلك حين اتّخذت من تراث ابن تيمية وكتاب (العواصم من القواصم) لابن العربي مصدراً معرفياً أساساً تستلهم منه الفكر والمعتقد والمنهج.

وغير (الوهّابية) كثير من دعاة (السلفية) أيضاً قد تبنّوا هذا المنهج حين منحوا تلك المصادر ذاتها الموقع ذاته.

ويبقىٰ الفارق بين الفريقين أكبر من مجرّد الانتساب إلى دعوة محمد بن عبدالوهاب أو عدمه، فدعاة (السلفية) ما زالوا أقرب إلىٰ تلك المصادر مادّةً وروحاً، وربّما تغافلوا عن بعض صفحاتها المنكرة فلم يردّدوا أصداءها، بل ربّما مسّوا ببعضها مسّاً خفيفاً أو غمزوها غمزاً لطيفاً[1]، فيما يعدّ هذا في نظر (الوهابية) أمراً منكراً في غاية النكارة .. ولقد جاوز الوهابيون الحدّ في التطرّف حتّىٰ أكفروا كافّة المسلمين ولم يستثنوا أحداً وراء دائرتهم الضيّقة دائرة الظلّ التامّ، واستباحوا الدماء والأعراض والأموال، وجاوزوا في ذلك القولَ إلى العمل في سلسلة من الحروب خاضوها مع المدائن الإسلامية المحيطة بهم في

(١) انظر مثلاً: ناصر الدين الألباني / سلسلة الاحاديث الصحيحة ٤ : ٣٤٤، ٤٠٠.

الحجاز وجنوب العراق[١].

والاتجاهان معاً: السلفية، ابتداءً من القاضي أبي يعلى الحنبلي المتوفّى سنة ٤٥٨ هـ، وابن الزاغوني المتوفّى سنة ٥٢٧ هـ، مروراً بابن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨هـ، وابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١هـ، وانتهاءً برجالهم المعاصرين.. والوهابية، ابتداءً بمحمّد بن عبدالوهاب المتوفّى سنة ١٢٠٦ هـ، وانتهاءً برجالهم المعاصرين، امتازوا جميعاً بعقائد مشتركة نسبوها إلى السَلَف مجازفةً، ولم يكن لهم فيها سَلَف صدق، حتّى كثر النقد عليهم في ذلك، فقيل في أول رجالهم، أبي يعلىٰ: « لقد شانَ أبو يعلىٰ الحنابلة شيناً لا يغسله ماء البحار »![٢].

قال ذلك فقهاء الحنابلة أنفسهم، وفي ابن الزاغوني قالوا: « إنّ في قوله من غرائب التشبيه ما يحار فيه النبيه »![٣] وقولهم وقول غيرهم في ابن تيمية أكثر وأشهر![٤] أمّا محمد بن عبدالوهاب فهو الأوفر حظّاً في الطعن والتجريح من فقهاء الحنابلة أنفسهم، وأوّلهم أخوه الفقيه سليمان بن عبدالوهاب[٥]، ومن غيرهم، لأنّه كان مفتقراً إلى الكثير مما توفّر عليه سابقوه من مادة العلم وأسباب الاجتهاد.

كان هذا هو الأثر الأول من آثار نظرية الخلافة ونظام الغَلَبة، وقد أصبح المحور الاساس الذي تتمحور من حوله أكبر فرق المسلمين وأوّلها نشوءاً، ثمّ يتفاوت أتباع هذه الفرقة في ما بينهم في درجة القرب أو البعد من هذا المحور.

---

(١) انظر: د. محمد عوض الخطيب / صفحات من تاريخ الجزيرة العربية: ١٦٧ ـ ٢٠٣.

(٢) و (٣): محمد أبو زهرة / المذاهب الإسلامية: ٣٢٤.

(٤) انظر: ترجمته في الدرر الكامنة ١: ١٥٥، الفتاوى الحديثية: ٨٦.

(٥) راجع كتابه / الصواعق الإلهية في الردّ على الوهّابية، وكتابه الآخر / فصل الخطاب في الردّ على محمد بن عبدالوهاب.

الصحيح في معنىٰ السنة والجماعة:

الإسلام لم يقل يوماً إن السنّة هي سنّة الحاكم وإرادته، ولا قال يوماً إنّ الجماعة جماعته ومن دان بالطاعة والولاء له، وحاشا أن يقول ذلك فيتحوّل من رسالة إلٰهية هادية للبشر جميعاً وفي كل زمان إلىٰ سلّمٍ يركبه الطامحون للحكم!

سُئل الإمام عليّ عليه السلام: ما السنّة؟ وما البدعة؟ وما الجماعة؟ وما الفِرقة؟

فقال عليه السلام: « أمّا السنّة، فسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.. وأمّا البدعة، فما خالفها..

وأمّا الفرقة، فأهل الباطل وإن كثروا.. وأمّا الجماعة، فأهل الحقّ وإن قلّوا »[1]. وفي جواب طويل له عليه السلام على مثل هذا السؤال أيضاً، قال: « أمّا إذا سألتني فافهم عنّي ولا عليك أن لا تسأل عنها أحداً بعدي:

فأمّا أهل الجماعة؛ فأنا ومن اتّبعني وإن قلّوا، وذلك الحقّ عن أمر الله وأمر رسوله[2].. وأمّا أهل الفرقة، فالمخالفون لي ومن اتّبعني، وإن كثروا..

وأمّا أهل السنّة، فالمتمسّكون بما سنّه الله لهم ورسوله، وإن قلّوا، وإن قلّوا.. وأمّا أهل البدعة؛ فالمخالفون لأمر الله ولكتابه ورسوله، العاملون برأيهم وأهوائهم وإن كثروا، وقد مضىٰ منهم الفوج الأوّل وبقيت أفواج.. »[3].

ونقل ابن القيم عن أبي شامة في (الحوادث والبدع)، قوله: حيث جاء الأمر

---

(١) تُحف العقول: ٢١١.

(٢) هذا تعليل لكون الجماعة هو عليه السلام ومن اتّبعه، فلأن ذلك هو الحقّ الذي أمر الله به ورسوله.

(٣) كنز العمّال ١٦: ١٨٤/٤٤٢١٦.

بلزوم الجماعة، فالمراد به لزوم الحق واتّباعه وإن كان المتمسّك به قليلاً والمخالف له كثيرا[١].

وعن عبدالله بن مسعود: إنّ جمهور الجماعة الذين فارقوا الجماعة! الجماعة ما وافق الحقّ وإن كنت وحدك ![٢].

وسئل إسحاق بن راهويه عن السواد الأعظم الذي جاء في الحديث « إذا رأيتم الاختلاف فعليكم بالسواد الأعظم » فأجاب قائلاً: « محمد بن أسلم الطوسي وأصحابه ومن تبعه هو السواد الأعظم » ثمّ فسّر ذلك: « لم أسمع عالماً منذ خمسين سنة كان أشدّ تمسّكاً بأثر النبيّ ﷺ من محمد بن أسلم »[٣]! وذكر البيهقي حديث إسحاق بن راهويه هذا، فقال: صدق والله، فإنّ العصر إذا كان فيه عارفٌ بالسنّة داع إليها فهو الحجّة، وهو الإجماع، وهو السواد الأعظم، وهو سبيل المؤمنين التي من فارقها واتّبع سواها ولّاه الله ما تولّىٰ وأصلاه جهنّم وساءت مصيرا[٤]!

فإذا قرأت عن أئمة أهل البيت عليهم السلام أنّهم قالوا: « نحن حزب الله الغالبون »[٥] فإنّما ذلك المعنى أرادوا، فهم الجماعة، وهم أهل السنّة، ومن خالفهم فأولئك أهل الفرقة والبدعة، ذلك لأنّ هذا هو الحق الذي به أمر الله تعالى الذي أذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً، واصطفاهم، وبه أمر رسول الله ﷺ في قوله: « إنّي تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا » لن تكونوا من أصحاب الفرقة

---

(١) و (٢) النصائح الكافية لمن يتولّى معاوية: ٢١٩ ـ ٢٢٠.
(٣) حلية الأولياء: ٩: ٢٣٨، ٢٣٩، سير أعلام النبلاء: ١٢: ١٩٦ ـ ١٩٧.
(٤) النصائح الكافية: ٢٢٠.
(٥) مجمع البيان ٣: ٣٤٣ عند تفسير الآية (٧٦) من سورة الحجر.

والبدعة ، إنّما أنتم الجماعة وأهل السنّة وسبيل المؤمنين ، ذينك : « كتاب الله ، وعترتي أهل بيتي ، وإنّهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض » .

المارقون :

هم أيضاً من ضحايا الواقع التاريخي للخلافة وتقلّباته .. وتقدّم الحديث عن ظهورهم الأوّل في قصّة التحكيم أيّام صفّين ، ولم يكن لهم في دور تكوينهم الأوّل مقولة يتميّزون بها إلّا « لا حكم إلّا لله » في معارضة التحكيم .. فلمّا تميّزوا عن جماعة المسلمين بحكم تطرّفهم المنقطع النظير ابتدأوا يصوغون مقولاتهم ويبنون كيانهم العقيدي ، فكان الهيكل العام لهذا الكيان من صياغة الواقع التاريخي للخلافة ؛ فاعتقدوا بخلافة أبي بكر ، ثمّ عمر ، ثمّ عثمان ، ثمّ علي ، واعتقدوا أنّ الخلافة شورىٰ وانتخاب ..

لكنّ المبدأ الآخر ، وهو أساسي لديهم مميّز لهم عن سواهم ، وهو الاعتقاد بكفر مرتكب الكبيرة ، قد ترك أثره على الصياغة الأُولىٰ مع المحافظة على ترتيبها ، فبقي الإيمان بترتيب الخلفاء كما هو ، لكن قسموا حكومة عثمان إلى نصفين فآمنوا بالأول وكفروا بالثاني وتبرّأوا من عثمان في السنين الست الأخيرة من خلافته ، وكذا فعلوا مع خلافة عليّ عليه السلام فآمنوا بأوّلها وكفروا بآخرها منذ التحكيم ، ومن الكبائر عندهم عدم البراءة من عثمان وعلي في السنين الأخيرة من حكمهما ، ومثل هذا الذنب يستحلّون به الدماء والأموال !

ـ ثمّ أحدثوا مقولة جديدة في الخلافة ، تقضي بجوازها لكلّ مؤمن قادر على القيام بأعبائها ولا تشترط فيه القرشية .

والصحيح أنّ الذي ألجأهم إلىٰ هذا الاعتقاد ، هو عدم وجود قرشي في

رجالهم ، مع قلّة عددهم بالنسبة إلى غيرهم ، وسلوكهم نهج المواجهة بالسيف ، فاحتاجوا لأجل ذلك إلىٰ نظمٍ شديد ودقيق لأمرهم ولجماعتهم ، فلو التزموا قاعدة « الأئمّة من قريش » لتبدّدوا وضاع أمرهم قبل أن يجتمعوا على قرشيّ يقوم بأعباء منهجهم .. فهذا الذي دعاهم إلىٰ نقض شرط القرشية في الخلافة ، وليس هو « التطبيق الأوّل لروح فلسفة الإسلام في هذا المقام » كما صوّره الدكتور محمد عمارة[1] رغبةً في تدعيم النهج « الديمقراطي » في الحكم ، والذي كان يركّز عليه بشكل بيّن ، ولأجله حضي « المارقون » بعطفه ، ونال « المعتزلة » المرتبة الأُولىٰ في اهتمامه .. وإلّا فلقد جمع الأستاذ نفسه في مقدّمة الموضع المشار إليه من بحثه المادةَ الكافية في تحصيل الجواب الصحيح لتمرّد « المارقين » عن شرط القرشية ، إذ وضع جدولاً بأسماء زعماء هذه الفرقة ، فأحصىٰ ثمانية عشر زعيماً لهم على الترتيب ، ليس فيهم قرشي واحد ، وقد التفت إلى ذلك فقال : فهم جميعاً ما بين عربيّ غير قرشي ، وما بين مولى من الموالي اشترك في البيعة له « بإمرة المؤمنين » العرب والموالي على حدٍّ سواء !

والذي ينبغي أن يُلتَفت إليه أنّهم لو وجدوا قرشياً يسندون أمرهم إليه لما خفيت عليهم المصلحة في تسويده آنذاك ، ولسار إلىٰ البيعة له العرب منهم والموالي على حدٍّ سواء .. ألا ترىٰ أنّ منهم من أجاز البقاء بلا إمام ، وقالوا : إنّ إقامة الإمام ليست واجبة بإيجاب الشرع ، بل جائزة ، وإذا وجبت فإنّما تجب بحكم المصلحة والحاجة ؟! هذا قول النجدات منهم[2] .

فهل انتزعوا هذا من روح فلسفة الحكم في الإسلام ؟ أم أملاه عليهم

---

(١) الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية : ١٤٢ .

(٢) المذاهب الإسلامية : ١٠٦ .

واقعهم ، إذ كانوا قليلين خائفين متفرّقين في البلاد لا يستطيعون أن يجتمعوا على إمام لهم إلّا حين يجدون في أنفسهم قوّة على القتال ، أو يرغمون عليه إرغاماً حين تبدأهم السلطة بالقتال ! فذلك هو الذي ألجأهم إلى التهرّب من وجوب نصب الإمام والانتظام في جماعة .

وصريح في هذا قول الإباضية : « الإمامة واجبة حفظاً للدين ، وإذا بلغ عددهم نصف عدد مخالفيهم وجب عليهم نصب الإمامة الإباضية ، وإلّا فأولىٰ الأُمور الكتمان » ![1] فذلك كلّه راجع إلى تقديرهم للمصلحة ، لا غير !

مرحلة الانقسامات :

عاود هؤلاء نشاطهم الحربي بعد انتظام الملك لمعاوية ، وكانت لهم في العهد الأُموي حروب عديدة طاحنة كادت تفني وجودهم ، فتضعضع أمرهم بسبب ذلك كثيراً .

وزاد في تشتيت أمرهم وقوع الاختلاف الكثير في ما بينهم ، في مسائل كثيرة ألحّت عليهم حين أصبحوا يواجهون مباشرة مشاكل المجتمع المعقّد سياسياً وفكرياً ، فاختلفت إجاباتهم عليها ومواقفهم إزاءها فتفرّقوا على ذلك فرقاً ، اختلف فيها أصحاب تواريخ الفرق كثيراً[2] ، إنّما بقي يجمعهم تحت عنوان رئيسي واحد جملة من عقائد المحكّمة الاولىٰ ؛ كالبراءة من أصحاب الكبائر ، وتجويز

---

(١) علي يحيى معمر / الإباضية مذهب إسلامي معتدل : ٢٥ ـ ٢٦ ـ بواسطة د . أحمد جلي / الخوارج والشيعة : ٩٧ ـ ٩٨ .

(٢) انظر : الأشعري / مقالات الاسلاميين : ١/١٦٣ ـ ١٩١ ، الشهرستاني / الملل والنحل : ١ : ١٠٥ ـ ١٢٤ .

الإمامة لغير القرشي ، وأنّ الإمامة بالانتخاب ، وإذا زاغ الإمام وجب عزله أو قتله .

أمّا أهمّ هذه الأقسام وأكثرها أثراً في التاريخ ، فهي ثلاثة :

١ ـ **الأزارقة** : أتباع نافع بن الأزرق الحنفي ـ من بني حنيفة قوم مسيلمة الكذّاب ـ وهو صاحب الأسئلة المعروفة في غريب القرآن التي أجابه عليها ابن عباس رضي الله عنه[(١)] ، وكان لهؤلاء حروب شديدة مع الأُمويّين في البصرة وبلاد فارس ، حتّى فَنوا على يد المهلّب بن أبي صفرة في زمن عبدالملك بن مروان[(٢)] .

٢ ـ **النجدات** : أصحاب نجدة بن عامر الحنفي ـ من قوم مسيلمة أيضاً ـ وقد تمكّنوا في عزّ قوّتهم من الاستيلاء على البحرين وحضرموت واليمن والطائف ..

وأساس الافتراق بينهم وبين الازارقة كان خلافهم في « التقيّة » و « القعود عن القتال » . فقال نافع : التقية لا تحلّ ، والقعود عن القتال كفر . فخالفهُ نجدة ، وقال : التقية جائزة ، والقعود عن القتال جائز ، والجهاد إذا أمكنه أفضل . فافترقا على ذلك ، فسمّي النجدات « العاذرية » لأنهم عذروا القاعد عن القتال لعذر . ثمّ قال النجدات بعدم وجوب نصب الإمام إلّا إذا اقتضت المصلحة ، تمشّياً مع حالهم في التقية التي آمنوا بها[(٣)] .

٣ ـ **الإباضيّة** : وهي الفرقة الباقية اليوم من بين سائر فرقهم الأُخرى . لذا رأينا التفصيل في أخبارها أكثر :

التسمية : نسبة إلى عبدالله بن إباض ـ بكسر الهمزة أو بفتحها ـ ولم يكونوا

---

(١) انظر : الاتقان في علوم القرآن ٢ : ٥٦ ـ ٨٨ .

(٢) انظر : الكامل في التاريخ ٤ : ٤٤٣ .

(٣) انظر الملل والنحل ١ : ١١٢ .

في تاريخهم المبكّر يستعملون هذه التسمية بل كانوا يسمّون أنفسهم: « جماعة المسلمين » و « أهل الدعوة » ولم تظهر التسمية بالاباضية في مؤلّفاتهم إلّا بعد ثلاثة قرون تقريباً[١].

قال الراشدي ـ وهو محقق إباضي ـ: لكنّ طغيان هذا اللقب عليهم جاء من خصومهم الأُمويين ومن جرىٰ مجراهم .. فارتضوه لأنّهم لم يجدوا عيباً فيه، بعكس كلمة « الخوارج » وإنْ أطلقها ـ أي كلمة الخوارج ـ المؤرّخون الإباضيون القدامىٰ على أنفسهم في بادئ الأمر، فإنّهم يعنون الخروج على الجور وهو الخروج في سبيل الله، ويرادف الشراء عندهم[٢].

وقال السيابي: هذه التسمية جاءتنا من مخالفينا، فقبلناها غير متبرّمين منها[٣].

النشأة والتكوين: ينفي الإباضيّون صحّة نسبتهم إلى ابن إباض، ويعدّوه واحداً من رؤسائهم فقط، أما مبادئهم التي ميّزتهم فقد كانت قبل ابن إباض، فقد أعلنها أولاً أبو بلال، مرداس بن حدير، وهو أحد المحكّمة الأُولىٰ وممّن نجا من أصحاب النهروان، وانفصل عن المارقة في البصرة، قائلاً: « والله إنّ الصبر على هذا ـ يعني الظلم الأُموي ـ لعظيم .. وإنّ تجريد السيوف وإخافة السبيل لعظيم .. ولكنّنا ننتبذ عنهم، ولا نجرّد سيفاً، ولا نقاتل إلّا مَن قاتَلنا »[٤].

---

(١) مبارك بن عبدالله بن حامد الراشدي / الامام أبو عبيدة التميمي وفقهه : ١٤٦ ـ ١٤٧، وانظر : د. صابر طعيمة / الإباضية عقيدة ومذهباً : ٤٦ فقد نقل مثل هذا عن المؤرّخ الإباضي يحيىٰ بن معمر في كتابه / الإباضية بين الفرق الإسلامية : ٣٥٤.

(٢) الراشدي / الامام أبو عبيدة التميمي وفقهه : ١٤٧ ـ ١٤٨.

(٣) عدّون جهلان / الفكر السياسي عند الإباضية : ٣٦.

(٤) الراشدي / مصدر سابق : ٥٨٩، المبرّد / الكامل ٢ : ٢٠٢.

وهذا هو المبدأ الذي ميّز هذه الطائفة عن غيرها من المارقة، وهو الذي حفظ لها وجودها وبقاءها.

وقد روي عن أبي بلال اعتقاده هذا قبل انفصاله، فحين بلغه أنّ قريب الأزدي وزحّاف الطائي يخيفان السبيل ويقتلان من صادفهما، قال: « قُريب، لا قرّبه الله! وزحّاف، لا عفا الله عنه! ركباها عشواء مظلمة »[١].

وكان أصحاب مرداس أربعون رجلاً، قتلوا جميعاً قبل ظهور ابن إباض، فيكون ابن إباض هو الرجل الذي جدّد هذه الدعوة، فنسبت إليه.

ـ أمّا مرجعهم في الفقه والأُصول والعقيدة فإلى جابر بن زيد بن أبي الشعثاء الأزدي[٢]، وهو تابعيّ، خرّج أحاديثه البخاري ومسلم وأصحاب السنن الأربعة، واتّفقوا على توثيقه، وصرّح يحيىٰ بن معين بنسبته إلى الإباضية، لكن المزّي ذكر رواية تنسب إليه القول بالبراءة منهم؛ قيل له: إن هؤلاء القوم ـ الإباضية ـ ينتحلونك. فقال: أبرأ إلى الله منهم![٣].

ـ أمّا مصدرهم المعتمد في السنن والأحكام، فهو: مسند الربيع بن حبيب الأزدي البصري، ويسمّونه « الجامع الصحيح » ويعتقدون بصحّة كل ما فيه سواء كان مسنداً أو مرسلاً، وهو عندهم أصحّ كتاب بعد القرآن العزيز[٤].

---

(١) المبرّد / الكامل ٢: ١٩٨ ـ ١٩٩.

(٢) الراشدي / الامام أبو عبيدة وفقهه: ١٤٨، عدّون جهلان / الفكر السياسي عند الإباضية: ٣٢ ـ ٣٣.

(٣) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٤: ٤٣٦، تهذيب التهذيب ٢: ٣٤.

(٤) عبدالله بن حمد السالمي / الجامع الصحيح ـ المقدمة / التنبيه الاول: ٢.

وقد ضمّ المسند أكثر قليلاً من ألف حديث[١]، ومعظم هذا المسند هو من رواية جابر بن زيد عن ابن عباس، وفيه أحد عشر حديثاً ومسألة عن علي عليه السلام.

الانتشار: كان لهذا المذهب انتشار مبكّر في عُمان، تأثّراً بجابر بن زيد صاحب المسند الجامع، كما انتقل هذا المذهب من البصرة الى المغرب العربي بواسطة سلمة بن سعد في سنة ١٠٠ هـ، في نفس الوقت الذي انتقلت فيه مقولة الصفرية ـ إحدى فرق المارقة ـ إلى هناك بواسطة عكرمة مولى ابن عباس.

ومن هنا فقد ظهرت لديهم أحاديث عجيبة في فضل البربر وأهل عمان؛ فجبريل يوصي النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتقوىٰ الله وبالبربر! وعلي وابن مسعود يُكثران الوصاية بهم ويفسّران غير واحدةٍ من آي القرآن فيهم، كقوله تعالى: ﴿ **فسوف يأت الله بقوم يحبّهم ويحبّونه** ﴾ وقوله تعالى ﴿ **إن تتولّوا يستبدل قوماً غيركم ثمّ لا يكونوا أمثالكم** ﴾ فهم البربر!

وقد سئل شيخهم المعاصر عن هذه الأحاديث، فقال: الأحاديث التي وردت في فضائل أهل عمان وفي فضل عمان ذاتها أخرجها مسلم في صحيحه! وأمّا التي ذكرها أبو زكريّا في البربر فلا يُعلَم صحّتها من عدمها، أمّا الجامع الصحيح فليس فيه شيء لا في عمان وأهلها، ولا في البربر![٢].

المبادئ: المبادئ التي ميّزتهم عن سائر طوائف المارقين، هي:

أ ـ استنكارهم الحكم على دار الإسلام كلّها بأنّها دار حرب، وقولهم بأنّها دار توحيد، إلّا معسكر السلطان فإنّه دار بغي.

---

(١) ينتهي تسلسل أحاديثه برقم ١٠٠٥، لكن كثيراً من الأرقام قد وضع وراءها أكثر من حديث واحد مختلفة سنداً ومتناً، كما في الرقم (٧٨٨) و (٧٩٢) و (٨٠٥) وغيرها.

(٢) الراشدي / الامام أبو عبيدة التميمي وفقهه: ٣٣٥.

ب ـ تحريمهم قتال مخالفيهم وسبيهم في السرّ غيلةً، إلّا بعد نصب القتال وإقامة الحجّة.

ج ـ الحكم على مخالفيهم من المسلمين بأنّهم كفّار نعمة، لا كفّار في الاعتقاد ولا مشركين.. وقال المعاصرون منهم: إن لفظ (كفّار نعمة) يطلقه الإباضيون حتّىٰ على العصاة منهم، دون تمييز بين أبناء جماعتهم وبين مخالفيهم.

د ـ إنّهم يعاملون مخالفيهم في القتال معاملة الفئة الباغية، فلا يستحلّون شيئاً من أموالهم كغنيمة[١].

هـ ـ في موقفهم من الإمام علي عليه السلام ومن عثمان اختلفوا كثيراً عن غيرهم، فقالوا: «إنّ ممّا يميّز الإباضيّة: حبّهم لأبي بكر وعمر، وكفّ ألسنتهم عن عثمان وعليّ لما ألمّا به من الفتن وتقلّب الأحوال، وقبولهم عمر بن عبدالعزيز، وتركهم ما سواه من بني أُميّة وإعراضهم عنهم وعن بني العباس»[٢]. ونسبوا هذا القول إلى سَلَفهم الأوّل، كأبي عبيدة التميمي وشيخه جابر بن زيد[٣].

وقد استنكروا على بني أُميّة شتمهم أمير المؤمنين والسبطين عليهم السلام وعدّوه من بدعهم في الدين، ونقلوا عن أسلافهم أنّهم كانوا يضعون أصابعهم في آذانهم لئلّا يسمعوا هذا الشتم في خطب الأُمويّين[٤]. وزادوا على ذلك أنّ أصحابهم هم الذين طلبوا من عمر بن عبدالعزيز ترك ذلك والنهي عنه، ففعل![٥]

---

(١) راجع في ذلك كلّه: الملل والنحل ١: ١٢١، المذاهب الاسلامية: ١٢٧.

(٢) أصدق المناهج في تمييز الإباضية من الخوارج: ٢٩، فصل الخطاب في المسألة والجواب: ٢٠ ـ ٢١، ٣٧.

(٣) الفكر السياسي عند الاباضية: ٧٦.

(٤) ابن سلّام الإباضي / بدء الاسلام وشرائع الدين: ٩٩، الإمام أبو عبيدة وفقهه: ٩٠.

(٥) الامام أبو عبيدة وفقهه: ١٥٢.

وأجاب السيابي عن سؤال في الحسن والحسين عليهما السلام، فقال: « أمّا الحسن والحسين فهما سبطا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وريحانتاه، وهو يُحبّهما، ووردت فيهما أحاديث، أمّا الأحداث التي جرت بين الصحابة فكلّهم مجتهد وملتمس للحق ـ فيذكر المتقدّمين الذين شهدوا الأحداث فحكموا بما شهدوا، ثمّ يقول ـ أمّا اليوم فلسنا نحن مثلهم ولا علمنا في ذلك كعلمهم، ولا نقلّد ديننا الرجال، وما كلّفنا الله التنقيب والتفتيش عن عيوب الناس وعن حال من مضى ﴿ **تلك أُمّة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تُسألون عما كانوا يعملون** ﴾.

وما مضى قبلك لو بساعة دعه فليس البحث عنه طاعة »[1]

فهذا أثر واضح للتحرّر نسبيّاً من قيد التقليد، ولو انتفضوا مرّة أُخرىٰ لنسفوا حجاب السَلَف وبلغوا الأخذ المباشر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واتّبعوه، وكم أرشَدَنا إلى التمسّك بأهل بيته وموالاتهم!

ولقد جاوز الإباضية التقليد الأعمىٰ في عهد مبكّر، كما هو ظاهر جدّاً عند ابن سلام الإباضي المتوفّى بعد سنة ٢٧٣ هـ في كتابه (بدء الإسلام وشرائع الدين)[2].

وقال شيخهم المعاصر أحمد الخليلي يصف ما كتبه الإباضية في هذا الشأن بأنّه « يتّسم بالأدب والحشمة وتعظيم مقام الإمام عليّ واحترام قرابته من النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم حتّى في مقام العتاب »[3].

---

(١) فصل الخطاب في المسألة والجواب: ٢٠.

(٢) شارك في تحقيقه: فيرنرشفارتس، والشيخ الإباضي سالم بن يعقوب، طبع سنة ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م.

(٣) الفكر السياسي عند الإباضية: ٧٦.

وهذه ظاهرة يجدها الباحث في غالب كتبهم ، ولم أجد من شذّ عنها من بين عدّة كتب لهم بحثت فيها بدقّة إلّا محمد بن سعيد الأزدي القلهاني ، من أعلام القرن الحادي عشر الهجري ، في كتاب (الفرق الإسلامية من خلال الكشف والبيان)(١) .

من عقائدهم في الصفات : إنّ أغلب عقائدهم في الصفات مطابق للثابت عن أهل البيت عليهم السلام ، وهذه أهم أركانها :

أ ـ تنزيه الله تعالى ، بنفي التشبيه والتعطيل والتجسيم ، خلافاً للحشوية ، والمجسّمة ، والجهمية المعطّلة .

ب ـ نفي رؤية العباد لربّهم تعالى شأنه ، في الدنيا وفي الآخرة ، خلافاً للأشعرية والحشوية .

جـ ـ القول بأنّ صفات الله عين ذاته ، وليست بزائدة عليها ، خلافاً للأشعريّة والحشوية(٢) .

ولأجل هذه العقائد وصفهم بعض المؤرّخين بأنّهم (معتزلة) في العقائد ، وقَلَبَ آخرون : القول ، مع إقذاع في الكلام ، فوصفوا المعتزلة بأنّهم (مخانيث الخوارج) !(٣) .

لكنّ الإباضية خالفوا المعتزلة ـ كما خالفوا أهل البيت عليهم السلام ـ ووافقوا الحشوية والأشعرية في القول بخلق القرآن(٤) .

---

(١) طبع في تونس عام ١٩٨٤ بتحقيق محمد بن عبد الجليل .

(٢) الفكر السياسي عند الإباضية : ٦٨ ـ ٧٢ .

(٣) الفكر السياسي عند الاباضية : ٨٢ . ونسبه إلى ابن تيمية ! والصواب أنّه كلام معروف قبل ابن تيمية (٧٢٨ هـ) بقرون ، فقد نقله البغدادي (٤٢٩ هـ) بنصّه في كتاب / الفرق بين الفِرق : ٨٢ .

(٤) الفكر السياسي عند الإباضية : ٧٩ .

الجبرية :

لقد احتاج الأُمويّون منذ البداية إلى تبرير سياستهم الجائرة وركوبهم المعاصي ، فسلكوا إلى ذلك طريقاً هو أقبح من معاصيهم كلّها ، ذلك حين ذهبوا إلى تأويل بعض آي القرآن الكريم بما يفيد الجبر والتسيير ، ليقولوا للناس إنّ ما صنعناه إنّما هو من قضاء الله تعالى وقدره ، وليس من أيدينا ، بل حتّىٰ مناصبهم هذه فهي من الله تعالى فهو الذي جاء بهم إلى الملك وملّكهم ، لأنّه تعالى مالك الملك يؤتي الملك من يشاء وينزع الملك ممّن يشاء !! هكذا ليكونوا أبرياء من كلّ ما ارتكبوه في طريقهم إلىٰ انتزاع الملك ! وليكونوا مخوّلين في كلّ ما يصنعون بعد ذلك .. وبمثل هذا التأويل الفاسد أصبح يتكلّم بعدهم علماء كبار !! يقول ابن العربي في معرض « تأسّفه ! » على مصرع الحسين عليه السلام : « ولولا معرفة أشياخ الصحابة وأعيان الأُمّة بأنّه أمر صرفه الله عن أهل البيت ... ما أسلموه أبداً » ![1]

والحقّ أنّنا لو تقدّمنا في عمق التاريخ لوجدنا هذه المقولة قد تقدّمت عصر معاوية في ظهور سابق لها على لسان عمر بن الخطاب ، كما وقفنا عليه في بحث سابق ، وهو يردّ على ابن عباس تذكيره بإرادة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في تنصيب عليّ لخلافته ، فيقول : وماذا كان ، إذا أراد رسول الله شيئاً وأراد الله شيئاً غيره ؟ !

وفي الحالين كان (نظام الغَلَبة) هو الباعث إلى هذه المقولة !

ولقد حاول معاوية أن يجعل منبره منبراً لهذه العقيدة ، لكنّه اصطدم في أول

---

(١) العواصم من القواصم ـ بتعليق محب الدين الخطيب : ٢٤٥ .

محاولة له بعقلٍ حرّ أفسد عليه حيلته: خطب معاوية خطبةً قال فيها: إنّ الله تعالى يقول: ﴿ وإن من شيءٍ إلّا عندنا خزائنهُ وما نُنزّله إلّا بقدرٍ معلوم ﴾ فعلامَ تلومونني إذا قصّرتُ في إعطائكم ؟!

فقال له الأحنف بن قيس: إنّا والله ما نلومك على ما في خزائن الله، ولكن على ما أنزله لنا من خزائنه فجعلتَهُ أنتَ في خزائنك وحُلتَ بيننا وبينه ![1]

عندئذٍ أخذتْ هذه العقيدة تتمدّد وتنتشر بالسبل الأُخرى وبدعم صريح من السلطة حتّى صار لها نفوذ واسع في وقت مبكّر جداً.

ـ قيل لابن عباس: إنّ هاهنا قوماً يزعمون أنّهم أتوا ما أتوا من قِبل الله تعالى، وأنّ الله أجبرهم على المعاصي !

فقال: لو أعلم أنّ هاهنا منهم أحد لقبضتُ على حلقه فعصرته حتّى تذهب روحه، لا تقولوا أجبر اللهُ على المعاصي، ولا تقولوا لم يعلم الله ما العباد عاملون![2]

ـ ولقد أدرك ابن عباس أنّ مصدر هذا الانحراف الفكري هو السلطة وأنصارها، فخاطبهم خطاباً عنيفاً، قال فيه: أتأمرون الناسَ بالتقوى وبكم ضلّ المتّقون ؟! وتنهونَ الناس عن المعاصي وبكم ظهر العاصون ؟! يا أبناء سَلَف المنافقين، وأعوان الظالمين، وخزّان مساجد الفاسقين ! هل منكم إلّا مفترٍ على الله، يجعل إجرامه عليه سبحانه وينسبه علانيةً إليه ؟![3]

ـ واقتحمت هذه العقيدة البصرة، ورقت إلى مجلس الحسن البصري،

---

(١) ربيع الأبرار ١ : ٦٨٣.

(٢) المذاهب الاسلامية : ١٧٣ عن (المنية والأمل) للمرتضىٰ.

(٣) المذاهب الإسلامية : ١٧٢.

فزجر أصحابها وقال: «إنّ الله خلقَ الخلق للابتلاء، لم يطيعوه بإكراه ولم يعصوه بغَلَبة، وهو القادر على ما أقدرهم عليه، والمالك لما ملّكهم إيّاه، فإن يأتمروا بطاعة الله لم يكن لهم مثبّطاً، بل يزيدهم هدىً إلى هداهم وتقوىً إلى تقواهم، وإن يأتمروا بمعصية الله كان الله قادراً على صرفهم، إن شاء حال بينهم وبين المعصية، فمن بعد إعذار وإنذار»(١).

ورغم تلك المواجهات فقد ترقّىٰ الأمر بهذا المذهب حتّى دان به كبار من أهل العلم ودافعوا عنه حتّى أصبح هو المذهب الغالب في ملّة الإسلام، حتّىٰ انتقل إلى الأشعري فعزّزه ونفخ فيه روحاً جديدة، بعد تعديل لفظي أدخله بعنوان (الكسب)(٢) وهو مفهوم اعتباري ليس له أيّ قيمة حقيقية، وإنّما أُريد به التميّز عن الجبرية الخالصة التي طالما سخر منها الأشعري أيّام كان معتزليّاً.

ومنذ زمن عبدالملك بن مروان كان أقطاب هذا المذهب في الشام يروّجون لفكرة جديدة تساهم في تطويره، لكنّها افتضحت حين لم يتقنوا صياغتها، إذ كانوا يقولون: إنّ الله إذا استرعىٰ عبداً رعيّته كتبَ له الحسنات، ولم يكتب عليه

---

(١) العقد الفريد ٢ : ٨٣، ونحوه في المذاهب الاسلامية : ١٧٢ ـ ١٧٣ عن المنية والأمل.

(٢) اضطربوا في تعريف الكسب كثيراً، والمحصل أنّ بين قدرة الله المؤثرة على العبد وبين إيجاد الله لأفعال العبد، هناك قدرة حادثة مقارنة لقدرة الله، وهي الكسب.. وقد اعترف متأخروهم بأنّ هذا الكلام لا معنىٰ له، إذ ما فائدة وجود قدرة ليس لها أي دور إلّا الاقتران؟ [الشعراني / اليواقيت والجواهر ١ : ١٤٠] وقد طعن أكثر الناس بنظرية «الكسب» وقالوا: عجائب الكلام ثلاثة: طفرة النظّام وأحوال أبي هاشم، وكسب الأشعري! وأنشد بعضهم في ذلك:

مما يقالُ ولا حقيقة تحته ... معقولة، تدنوا إلى الأفهامِ
الكسبُ عند الأشعريِ والحالُ عنـ ... ـدَ الهاشمي، وطفرةُ النظّامِ

[ابن تيمية / منهاج السنّة ١ : ١٢٧].

السيئات ! . لكنّها كانت مقولة هزيلة تردّد حتّى الوليد بن عبدالملك في قبولها[١] .

وبقيت هذه المقولة تَتّهم الله تعالى بإكراه العبد على المعاصي ، وأنّه تعالى هو الخالق لهذه المعاصي التي تجري على أيدي العباد ، ثمّ هو يعذّبهم عليها ! بحجّة ساذجة يردّدونها دوماً ، مفادها أنّ الله تعالىٰ لا يُعصى مكرَهاً ، فهو إذن لا يعصىٰ إلّا وهو يريد هذه المعصية أن تقع من العاصي ، ثمّ هو الذي يخلقها فيه لأنّه ﴿ **خلقكم وما تعملون** ﴾ ! هكذا دون تمييز بين إرادة تكوينية وإرادة تشريعية ، ولا معرفة صادقة بمعاني هيمنة الله تعالىٰ وقدرته .

المفوّضة « القدريّة » :

إنّ دعوة الأُمويّين لتثبيت دعائم الجبرية كانت السبب المباشر في ظهور الاتجاه العقيدي المعاكس الذي أَنكر الجبر ، ونادىٰ بحرية الاختيار الانساني .. وفي نفس الموطن الذي نبتت فيه عقيدة الجبر وترعرعت نشطت العقيدة المعاكسة ، وإن كان أوّل ظهور لها في العراق على يد التابعي معبد الجهني ، وعنه أخذها صاحبه غيلان الدمشقي ..

فكانت هذه العقيدة ردّ فعل صريح للقول بالجبر .. ففي أوّل لقاء لمعبد الجهني بالحسن البصري في البصرة ، قال له : يا أبا سعيد ، إنّ هؤلاء الملوك يسفكون دماء المسلمين ويأخذون أموالهم ، ويقولون : إنّما تجري أعمالنا على قَدَر الله !

فقال له الحسن البصري : كذبَ أعداءُ الله ![٢]

وثار معبد على الأُمويين في حركة القرّاء أيام عبدالملك بن مروان ، فأخذه

---

(١) انظر استفساره من الزهري عنها ، وجواب الزهري في إبطالها : العقد الفريد ١ : ٤٦ .
(٢) انظر : تطوّر تفسير القرآن : ١٠١ .

الحجّاج بعد فشل الحركة فعذّبه ثمّ قتله[١].

ومضىٰ غيلان في دمشق يشنّع علىٰ الأُمويين وأنصارهم في استنكار مقولتهم الجبرية، حتّىٰ أحسّ أنّهم طلبوه، فهرب منهم حتّى زمن عمر بن عبدالعزيز، فلمّا رأىٰ منه عدلاً كتب إليه كتاباً يذكّره فيه، ويعظّم عليه مقولة سَلَفه، مما جاء فيها، قوله: «هل وجدتَ يا عُمر حاكماً يعيبُ ما يصنع؟ أو يصنع ما يُعيب؟ أو يعذّب على ما قضىٰ؟ أو يقضي ما يُعذِّب عليه؟! أم هل وجدتَ رحيماً يكلّف العباد فوق الطاقة؟ أو يعذّبهم على الطاعة؟! أم هل وجدت عدلاً يحمل الناسَ على الظلم والتظالم؟ وهل وجدتَ صادقاً يحمل الناس على الكذب والتكاذب؟! كفىٰ ببيان هذا بياناً، وبالعمىٰ عنه عمى!»[٢].

فدعاه عمر بن عبدالعزيز فسأله عن عقيدته ليناظره فيها، وكان عمر جبرياً، وكان من وراء عمر حاجب له يشير إلى غيلان بالذبح! فعلم غيلان أنّ عمر قد عزم على قتله، فأجابه إلى ما أراد، وقال له: «لقد جئتك ضالاً فهديتني، وأعمىٰ فبصّرتني، وجاهلاً فعلّمتني، والله لا أتكلّم في شيء من هذا الأمر»![٣] لكنّه عاد إلى الكلام فيه بعد موت عمر، حتّى قبض عليه هشام بن عبدالملك فقتله بعد مناظرة قصيرة أدارها معه الأوزاعي بدعوة من هشام لتكون ذريعةً إلى القتل الفوري[٤].

والخطأ الذي ارتكبه هؤلاء أنّهم حين قالوا بالإرادة والاختيار فوّضوا كلّ

---

(١) البداية والنهاية ٩: ٤٣.

(٢) المذاهب الإسلامية: ١٨٨.

(٣) مختصر تاريخ دمشق ٢٠: ٢٤١ ـ ٢٤٢.

(٤) راجع: مختصر تاريخ دمشق ٢٠: ٢٤٤ ـ ٢٤٥، المذاهب الإسلامية: ١٩٠.

شيءٍ إلى الإنسان ونفوا كلّ أثر لمشيئة الله تعالى وإذنه، ففرّطوا في مشيئة الله في مقابل إفراط الجبريين الذي عطّلوا أيّ دور وأثر للإنسان في أقواله وأفعاله!

وانتقل هذا المذهب من معبد وغيلان إلى المعتزلة، فبقي ببقائهم، ثمّ اضمحلّ باضمحلالهم.

ـ أمّا ما يتناقله أصحاب الفِرَق وتواريخها من نسبة هذه المقولة الى النصارىٰ وأنّ معبد الجهني أخذها من رجل نصراني، فهو كلام ليس له قيمة علمية، ولا يعدو كونه لوناً من ألوان التراشق بالتُهم بين الخصوم، مع ملاحظة أنّ هذا الفريق كان يواجه تيار السلطة وأنصارها!

ولهذا السبب نفسه تجد كتب الحديث مليئة بالأحاديث التي تؤيّد عقيدة الجبر، وتحذّر من «القدرية» ومقولتهم في نفي القدر! وتعدّت الأحاديث تسمية القدرية إلى تسمية غيلان الدمشقي باسمه الصريح ونسبته الدمشقية، تدينه وتحذّر منه، وتثني على وهب بن منبّه الذي كان يخاصمه دفاعاً عن عقيدة السلطان[(١)]!! الحديث يقول: «سيكون في أُمّتي رجلان: أحدهما يقال له وهب، يؤتيه الله الحكم، والآخر يقال له غيلان هو شر على أُمّتي من إبليس»[(٢)]!!

بل ولهذا السبب نفسه لُقّب هؤلاء بالقَدَرية وهم نفاة القَدَر، وهذا اللقب أولىٰ أن يطلق على من أثبت القدر اللازم، وسرّ ذلك أنّ القويّ المتغلّب لمّا علم بالحديث المروي في ذكر مجوس هذه الأُمّة وقد سمّاهم (القدرية) سارع إلىٰ تطويق خصومه به والاحتيال في تبريره[(٣)]! وسوف تأتي شهادة الإمام علي عليه السلام أنّ

---

(١) الطبقات الكبرى ٥ : ٥٤٣، سير اعلام النبلاء ٤ : ٥٤٦.

(٢) انظر دلائل النبوة ٦ : ٤٩٦.

(٣) راجع ص ٤٣ من هذا الكتاب.

القدرية الذين شبّههم الحديث بالمجوس إنما هم القائلين بـالجبر، والذيـن سُمّـوا جبرية !(١).

هَديُ الكتاب والسنّة في الفعل والإرادة :

ـ عن عليّ عليه السلام وهو يردّ شبهة علقت في ذهن أحدهم، قال: « لعلّك تظنّ قضاءً حتماً وقَدَراً لازماً! لو كان كذلك لبطل الثواب والعـقاب والأمـر والنهـي والزجر، ولسقط معنى الوعد والوعيد، ولم يكن على مسيءٍ لائمـة، ولا لمحسـن محمَدة .. تلك مـقالةُ عَـبَدةِ الأوثـان وخـصماء الرحمـن، وقَـدَرية هـذه الأُمّـة ومجوسها ..»! فهو إلى هنا ينقض مقولة الجبرية ويسمّيهم بالاسم الذي هو أوفق بهم « القَدَرية » لأنّهم الذين أثبتوا القدر اللازم .. ثمّ يُخبر بأنّ هؤلاء هم المرادون في حديث «القدرية مجوس هذه الأُمّة» وليس خصومهم القائلين بالتفويض !

ثمّ يواصل عليه السلام كلامه قائلاً:

« إنّ الله عزّ وجلّ كلّف تخييراً، ونهىٰ تحذيراً، وأعطىٰ على القـليل، ولم يُعْصَى مكرَهاً، ولم يخلق السموات والأرض وما بينهما باطلاً، ذلك ظنّ الذيـن كفروا فويلٌ للذين كفروا من النار » !(٢) وهذا ردّ على الفريقين: الجبرية والمفوّضة معاً.

ـ الإمام جعفر الصادق عليه السلام، قال: « إنّ الناس في القَدَر على ثلاثة أوجه: رجل يزعم أن الله عزّ وجلّ أجبر الناس على المعاصي، فهذا ظَلَمَ الله في حكمه، فهو كافر .. ورجل يزعم أنّ الأمر مفوّض إليهم، فهذا قد أَوهَنَ اللهَ في سلطانه،

---

(١) انظر: الملل والنحل: ٤٩.

(٢) نهج البلاغة: ٤٨١ / الحكمة ٧٨، أبو جعفر الصدوق / التوحيد: باب ٦٠ /ح٢٨.

فهو كافر .. ورجل يزعم أنّ الله كلّف العباد ما يطيقون ولم يكلّفهم ما لا يطيقون ، وإذا أحسنَ حمدَ الله ، وإذا أساء استغفر الله ، فهذا مسلم بالغ »[١].

ـ الإمام الرضا عليه‌السلام ، قال : « ألا أعطيكم في هذا أصلاً لا تختلفون فيه ، ولا تخاصمون عليه أحداً إلّا كسرتموه : إنّ الله عزّ وجلّ لم يُطَع بإكراه ، ولم يُعْصَ بغلَبة ، ولم يُهمل العباد في ملكه ، وهو المالك لما ملّكهم والقادر على ما أقدرهم عليه ، فإن ائتمرَ العباد بطاعته لم يكن الله عنها صاداً ولا منها مانعاً ، وإن ائتمروا بمعصيته فشاء ان يحول بينَهم وبين ذلك فَعل ، وإن لم يَحُلْ وفعلوه فليس هو الذي أدخلهم فيه »[٢].

وعشرات النصوص في هذا المعنىٰ عن سائر الأئمّة من أهل البيت عليهم‌السلام ، وهم يشرحون العقيدة الصحيحة ، ويردّون الانحرافات .. ولقد رأينا مثل هذا المعنى عند ابن عباس والحسن البصري كما تقدم ، وعلى هذه العقيدة أتباع أهل البيت عليهم‌السلام ، وأقرب الناس إليهم فيها « السلفيون » ابن تيمية وأتباعه[٣].

المرجئة :

المحصّل المشترك في تاريخ المرجئة قليل بالنسبة إلى حجم الاختلاف في تفصيلاته ، وإنّما يشقّ البحث طريقه بين الخطوط المتقاطعة والمتقابلة صوب الحقيقة الواحدة أو أقرب النقاط إليها .

ويكاد المحصّل المشترك ينحصر في مصدر التسمية ، وفي الأقسام الرئيسية

---

(١) أبو جعفر الصدوق / التوحيد : باب ٥٩ /ح ٥ .

(٢) التوحيد : باب ٥٩ /ح ٧ .

(٣) ابن تيمية / العقيدة الواسطية (بشرح محمد خليل هراس : ١٠٩) ، المذاهب الاسلامية : ١٩٣ ـ ١٩٧ .

ـ دون الفرعية ـ للمرجئة والمرجع في تقسيمها، وفي بعض الأعلام المنسوبين إلى هذه الطائفة دون بعض:

أمّا مصدر التسمية بالمرجئة؛ فهو الاشتقاق؛ إمّا من الإرجاء بمعنىٰ التأخير، كما في قوله تعالى: ﴿ قالوا أرجِه وأخاه ﴾[١] أي أمهله وأخّره، وذلك لأنّهم يؤخّرون العمل عن الإيمان، أي يقولون إنّ الإيمان إنّما هو معرفة بالقلب وتصديق باللسان، ولا يضرّ مع الإيمان ذنب.. أو لأنّهم أرجأوا الحكم في مرتكب الكبيرة إلى الله تعالى، كما في قوله تعالى: ﴿ وآخَرُونَ مُرجَون لأمر الله ﴾[٢].

أو هو مشتقّ من الرجاء، بمعنىٰ رجاء الثواب لأهل المعاصي، لقولهم: لا تضرّ مع الإيمان معصية[٣].

أمّا أقسام المرجئة، فالرئيسية المتّفق عليها تقريباً ثلاثة:

أ ـ مرجئة القدرية: الذين قالوا بالقَدَر (التفويض) مع الإرجاء.

ب ـ مرجئة الجبرية: الذين قالوا بالجبر مع الإرجاء.

ج ـ المرجئة الخالصة: الذين لم يخلطوا الإرجاء بالجبر ولا بالتفويض[٤].

وقسم رابع ذكره الشهرستاني بعنوان: مرجئة الخوارج. كما ذكر أنّ (غيلان الدمشقي) أحد زعماء الإرجاء، قد جمع خصالاً ثلاثاً: الإرجاء، والقَدَر، والخروج[٥].

---

(١) الأعراف ٧: ١١١، الشعراء ٢٦: ٣٦.

(٢) التوبة ٩: ١٠٦.

(٣) انظر الملل والنحل ١: ١٢٥، الخطط المقريزية ٢: ٣٤٩.

(٤) الفرق بين الفرق: ١٥١، الملل والنحل ١: ١٢٥.

(٥) الملل والنحل ١: ١٢٥، ١٢٧.

إذن هذه أقسام يجمعها القول بأنّ الايمان معرفة بالقلب وتصديق باللسان ، ولا يضرّ معه معصية ، وأنّ الحكم على المذنبين مُرجأ إلى الله تعالى ، وعامّتهم قالوا : إنّ الايمان لا يزيد ولا ينقص ..

ثمّ اختلفوا بعد ذلك في عقائد أُخرىٰ على أساسها جرىٰ تقسيمهم المذكور .

ـ وثمّة أصل آخر مذكور ، جامع لكلّ تلك الأقسام ، وهو ما ذكره الشهرستاني من أنّ الإرجاء قد يطلق على من أخّر أمير المؤمنين علياً عن مرتبته إلى المرتبة الرابعة[1] .

وعلى هذا القول الأخير تكون « المرجئة » التسمية الأسبق لـ: « أهل السنّة والجماعة » ! وهو بهذا المعنىٰ تعبير تامّ عن الواقع التاريخي للخلافة .

لكنّ الذي يثار هنا أنّ هذه التسمية سيكون مصدرها عندئذٍ القائلون بتقديم عليّ عليه‌السلام ، وهذه التسمية إن لم تظهر في أيّامه ، فقد كان بعده أهل بيته وأنصاره مضطهدين سياسياً وإعلامياً واجتماعياً ، فهل كان موقعهم ذاك يؤهّلهم لإطلاق هذه التسمية على خصمهم المتنفّذ القاهر حتّى تغلب عليه ؟!

ويكفي في الجواب على هذا الإيراد : التعريف الذي أورده أبو الخلف الأشعري ، فهو مطابق لما قاله الشهرستاني في شمول لقب « المرجئة » للقائلين

---

(١) الملل والنحل ١ : ١٢٥ . ومن الغريب جدّاً أنّ الاستاذ محمد عمارة ينسب هذا القول إلى كتاب (الكافي) للكليني ، فيقول : وفي الكافي نصّ هامّ يشهد لهذا التفسير يقول : « وقد تُطلق المرجئة على من أخّر أمير المؤمنين عليّاً عن مرتبته » والنصّ الهامّ هذا كما علم الاستاذ هو في هامش الكافي (١ : ١٦٩) وليس في الكافي ، والهامش كما لا يخفىٰ على أحد هو ليس لصاحب الكافي بل هو للمحقق ، وقد أخذه الأخير من كتب الفِرق ، فكيف ينسب إلى الكافي ؟! ولكن صنع الاستاذ هذا لغرض سيأتي ذكره .

بتأخير الامام عليّ، لكن ليس التأخير هذا هو مصدر التسمية، إنّما كان مصدرها «عقيدتهم في تولّي المختلفين جميعاً، وزعمهم أنّ أهل القبلة كلّهم مؤمنون، ورجوا لهم جميعاً المغفرة»[1]. إذن رجاؤهم المغفرة للجميع هو مصدر تسميتهم.

لكن أحمد بن محمد الرازي قد نبّه إلى خطأ لم يتنبه له سابقه، فعدّ إرجاع لفظ «المرجئة» إلى الرجاء من الكلام العامّي! لأنّ الرجاء من رجا يرجو فهو راجٍ، وأمّا المرجئ، فهو من أرجأ يرجئ فهو مرجئ. فصوّب النسبة إلى التأخير بكلا وجهيه المذكورين، إمّا من قولهم في أصحاب الذنوب «نرجئ أمرهم إلى الله» وإمّا من تأخيرهم العمل عن الإيمان. قال: ولكن هذا صحيح من حيث اللغة فقط، أمّا من حيث التأويل فالأمر مختلف.

وله هنا نقاش جميل، خلاصته: أنّه إذا لزمهم لقب المرجئة لإرجاء أمرهم إلى الله، فإنّ هذا القول قد قال به قوم من المعتزلة وقوم مالوا إلى التشيّع، فإذن لزم هؤلاء جميعاً اسم الإرجاء.. لكن لا تعرف الأُمّة أحداً يقال له هذا شيعي مرجئ!

وأمّا القول بلزوم لقب الإرجاء لقولهم «الإيمان قول بلا عمل» فهو خطأ، لأنّهم بقولهم هذا قد أسقطوا العمل ولم يؤخّروا رتبته عن الإيمان، وإنّما يقال أرجأت الشيء: إذا أخّرته، ولا يقال أرجأته بمعنى أسقطته.

ثم ينتهي إلى اختيار أنّ الإرجاء لقب لزم كلّ من فضّل أبابكر وعمر على عليّ، كما أنّ التشيّع قد لزم كل مَن فضّل علياً على أبي بكر وعمر.. قال: ويقال إنّ أوّل ما وُضع اسم الارجاء وظهر وشاع لمّا افترق أصحاب عليّ بعد الحكمين فصار الناس ثلاث فرق: فرقة مع عليّ سُمّوا «الشيعة» فظهر اسم التشيّع ظهوراً

---

(١) المقالات والفِرق: ٥ ـ ٦.

شائعاً، وفرقة خرجت عليه فسمّوا «المارقة» وظهر هذا اللقب عليهم، وفرقة كانوا مع معاوية فسمّوا «المرجئة» وظهر اللقب عليهم وأُعلن إعلاناً.

ثم قال: هذا ما يتعارفه الناس بينهم ظاهراً واتّفقت عليه الأُمّة .. فكثيراً ما يقال: مرجئ قدري، شيعي قدري .. لكن لم نر أحداً يقال له هذا مرجئ شيعي، أو مرجئ رافظي، هذا محال جدّاً.

ويؤكد اختياره بما رواه من شعر لشاعر قال أنّه مشهور ومن رواة الحديث اسمه محارب بن دثار، يقول فيه:

يعيبُ عليَّ أقوامٌ شفاهاً ... بأنْ أُرجي أبا حسنٍ عليّا
وإرجائي أبا حسنٍ صواب ... على القطرين برّاً أو شقيّا
وليس عليَّ في «الإرجاء» بأسٌ ... ولاشينٌ ولست أخاف شيّا

فهذا يصحّح أنّ الإرجاء هو تأخير عليّ وتقديم أبي بكر[1].

وهذا أجمل وأقوى ما أورده القدامى والمحدثون، وله تأييد في قول أبي خلف الأشعري، وقول الشهرستاني، فهما يتّفقان على أنّ حقيقة الإرجاء الأولى إنّما هي تأخير رتبة عليّ عن حقّها وتقديم أبي بكر وعمر وعثمان عليه .. فالمرجئة ـ على هذا ـ هم الطائفة التي تبنّت المسار الواقعي للخلافة، لتكون لقباً سابقاً «للجماعة» و «أهل السنّة» ..

وإنّما صحّحنا هذا لأنّه إنّما أُطلق عليهم في زمن الإمام علي عليه السلام، فقد كان آنذاك تكافؤ بين الفريقين من الناحية العسكرية، وتفوّق نفسي لدى أصحاب

---

(١) أحمد بن حمدان الرازي، أبو حاتم / كتاب الزينة: ٢٦٣ ـ ٢٦٦ ـ ملحق بكتاب الغلو والفرق الغالية للدكتور عبد الله سلّوم السامرائي.

الإمام الأقربين والأبعدين ليقينهم بأنّهم على الحق أوّلاً وآخراً، فقد كان لـ «الشيعة» آنذاك من القوّة ما يمكّنهم من إطلاق مثل هذا الاسم على خصمهم حتّى يُعرف به.

ثم لما صارت الغلبة لذلك الخصم ظهر الإسم المناسب لاختيار الغالب «الجماعة»! فيما احتل الإرجاء موقعاً آخر حين أصبح يعبّر فقط عن الموقف من مرتكب الكبيرة!

وهذا منسجم جداً مع قانون أثر الغلبة في اختيار الأسماء وترويجها.

فلمّا ظهر التفسير الثاني للإرجاء، أصبح مقابلاً للوعيد وليس مقابلاً للتشيّع! فأصبح الوعيدية ـ المعتزلة ـ يطلقونه على من خالفهم في الوعيد ولم يقطع بتخليد مرتكب الكبيرة بالنار، كما نقله عنهم الشهرستاني، وهذا هو الذي يفسّر لنا نسبة الإرجاء إلى الحسن بن محمد بن الحنفية، إذ عدّه بعضهم أوّل من تكلّم بالإرجاء وكتب به إلى الأمصار. فهو إن صحّ عنه ذلك يكون قد تكلّم بالإرجاء الأخير في مرتكب الكبيرة، وليس بالإرجاء بمعناه الحقيقي الأوّل. وهذا ما اختاره الشيخ أبو زهرة، وفيه تفنيد للرأي الذي يستدل من نسبة الحسن إلى الإرجاء على أنّه كان يقول بتفضيل إبي بكر وعمر وعثمان على علي عليه السلام[١]!

ومن الناحية الجامعة للأثرين: السياسي والعقيدي، يتمّ تقسيم المرجئة إلى طائفتين: الأولى هي طائفة السلطة الأُموية، وهي التي عُرفت بالمرجئة الخالصة، وأهل الإرجاء المحض.. والثانية بقيت على الإيمان بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واستوعبت باقي أقسام المرجئة من جبرية وقدرية وغيرهم.

---

(١) وهو اختيار الدكتور محمد عمارة.

متى ظهر الإرجاء :

من تمحيص الآراء المتضاربة يتحقّق أنّ أقدم ظهور للإرجاء ، بمعناه المشهور في الفصل بين الإيمان والعمل ، إنّما كان عند معاوية بن أبي سفيان وأصحابه ، ذلك إذا فسّرت أقواله على أساس الإيمان باليوم الآخر ، ولم تفسّر بحسب الظاهر الموحي أحياناً والصريح أحياناً أُخرىٰ بالاستخفاف باليوم الآخر وبالحساب !

فبمَ يُفسَّر قوله للأنصار ، وقد قالوا له : لقد أخبرنا رسول الله ﷺ بما لقينا ، فقد قال لنا : « ستلقون بعدي أثَرة » قال معاوية : بماذا أوصاكم ؟ قالوا : قال لنا : « فاصبروا حتّى تلقوني على الحوض » فقال لهم معاوية : فاصبروا إذن ! ![1]

بمَ يفسَّر هذا الكلام إن لم يكن هو الاستخفاف بوعد رسول الله ﷺ وباللقاء وبالحساب ؟! فلئن عدنا إلى حساب الإيمان ، فإنّ معاوية أوّل من أظهر الاعتقاد بأنّ الإيمان لا يضرّ معه ذنب ومعصية ، فتمادىٰ في المعاصي غير مكترث بشيء ، فلمّا قيل له : حاربتَ من تَعلم ! وارتكبتَ ما تعلم !! قال : وثقت بقول الله : ﴿ وإنّ الله يغفر الذنوب جميعا ﴾[2]!!

والإرجاء الذي قال به معاوية وعمرو بن العاص ومن ناصر الدولة الأُموية هو الذي عرّفوه بالإرجاء الخالص أو « المحض » رغم أنّ معاوية وأصحابه كانوا يعتقدون بالجبر أيضاً ، لكنّ هنا فريقان يقولان بالإرجاء والجبر

---

(١) النصائح الكافية : ١٢٥ عن ابن عبدالبرّ .

(٢) ابن أبي الحديد / شرح نهج البلاغة ٦ : ٣٢٥ ، محمد عمارة / الخلافة ونشأة الاحزاب الإسلامية : ١٧٤ .

معاً، أحدهما فريق السلطة الاموية، والآخر فريق ثائر على السلطة، فعرّفوا هذا بالجبري وذلك بالمحض تمييزاً بينهما[١].

إنما قال هؤلاء بالإرجاء ليبرّروا للسلطة عَبَثها بأحكام الدين، ولعبها بكتاب الله وسنّة نبيّه، واستباحتها لحرمات المؤمنين واستبدادها بحقوقهم، فهم مع كلّ ذلك مؤمنون لا يضرّ بإيمانهم شيء، ولا ينقص في إيمانهم عمل، وليس أحد في هذه الأُمّة بأزيد منهم إيماناً!

وأصبح هذا القول في ظلّ السلطان ـ عقيدةً، يُنظّر لها رجال تبنّوها ودافعوا عنها، كان أبرزهم: يونس بن عون النميري، وعبيد المكتئب، وغسّان الكوفي، وأبو ثوبان المرجيء، وبشر المَريسي[٢].

وهؤلاء ـ القائلون بأنّه لا يضرّ مع الإيمان ذنب، والذين قالوا بإرجاء أمر مرتكب الكبيرة الى الله تعالى ـ « هؤلاء يتلاقون إلى حدٍّ كبير مع طائفة كبيرة من جمهور العلماء السنيّين، بل إنّه عند التمحيص يتبيّن أنّ آراءهم هي آراء الجمهور »[٣]! « وكانت آراؤهم تتّفق تماماً مع رجال البلاط الأُمويّ ومن يلوذ به، بحيث لا يستطيع أحد من الشيعيّين أو الخوارج أن يعيش بينهم، في الوقت الذي تمكّن فيه المسيحيون وغيرهم من غير المسلمين أن ينالوا الحظوة لديهم ويشغلوا المناصب العالية »[٤] وربما كان أوّلهم سرجون النصراني، كاتب معاوية وأمين سرّه!

---

(١) محمد عمارة / الخلافة ونشأة الاحزاب الإسلامية: ١٧٤.

(٢) انظر: الفرق بين الفرق: ١٥١ ـ ١٥٣، الملل والنحل ١: ١٢٥ ـ ١٢٨.

(٣) محمد أبو زهرة / المذاهب الاسلامية: ١٩٩، وانظر: حسن ابراهيم حسن / تاريخ الاسلام ١: ٤١٧.

(٤) حسن ابراهيم حسن / تاريخ الإسلام ١: ٤١٧ ـ ٤١٨.

ـ **الارجاء الثوري**[١]: لما كان ذلك الإرجاء قد صيغ لحماية السلطة والدفع عنها ، فمن الطبيعي أن يضيق نطاقه ويتّسع وفقاً لمصلحة السلطة ، فالسلطة حين تتعامل مع خصومها لا يمكن أن تتعامل معهم وفق عقيدتي الإرجاء والجبر اللتين أظهرتهما ، لأنّ خصومها ـ وفق العقيدة الجبرية ـ سيكونون معذورين لأنّهم لم يصنعوا شيئاً من الخلاف إلّا بقضاء وقدر لا يملكون إزاءه خياراً !!

ووفق عقيدة الارجاء ليس للسلطة أن تقيم عليهم حدّ العاصي الخارج عن الإسلام لان الايمان لا تضرّ معه معصية !! وهنا ستقع السلطة بالتناقض الفاضح ..

هذا التناقض قد خلق لها أعداءً من شركائها في الإرجاء أو في الجبر والإرجاء معاً ، حين وقف هؤلاء الشركاء مع عقائدهم لا مع مصلحة السلطة وسخريتها بالناس .

فحصل بسبب ذلك التناقض أن قامت الحروب بين شركاء العقيدة .. فأظهر غيلان الدمشقي عقيدته بفساد بني اُمية ، وقد يكون ذلك بباعث من اعتقاده بالقَدَر ، الذي يُلقي عليهم بكامل تبعات أفعالهم ، فكان أيّام عمر بن عبدالعزيز ، وبعد أن أظهر تراجعاً عن القول بالقدر[٢] ، فبعد إظهاره التراجع عن القَدَر استعان به عمر بن عبدالعزيز ، فقال له : اجعلني على بيع الخزائن ـ خزائن ملوك بني اُميّة الماضين ـ وردّ المظالم ، فكان يبيع تلك الخزائن وهو ينادي عليها : تعالوا إلى متاع الظلمة ، تعالوا إلى من خَلَفَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اُمّته بغير سنّته وسيرته[٣] !

---

(١) للدكتور محمد عمارة بحث مهم في هذا القسم لكنّ الادلّة التي اعتمدها لا تعينه على ما أراد لو اُخضعت للتحقيق . انظر : الخلافة ونشأة الاحزاب الإسلامية : ١٦٩ ـ ١٧٢ .

(٢) كما تقدّمت قصّته قبل قليل في بحث المفوّضة .

(٣) المذاهب الاسلامية : ١٨٨ ـ ١٨٩ .

أمّا زعيم « المرجئة الجبرية » الجهم بن صفوان، فقد خاض حرباً على ولاة الأمويين فكان داعية الحارث بن سُريج في خراسان سنة ١٢٨ هـ حتّى أُسِر وقُتل[١].

وإذا صحّت نسبة سعيد بن جبير وأبي حنيفة إلى المرجئة، فهما من هذا الصنف الثوري، فقد كان سعيد بن جبير في طليعة القرّاء الذين ثاروا على بني أُميّة أيّام عبدالملك، وأبو حنيفة قد أفتىٰ بنصرة زيد الشهيد وجعل خروجه على هشام كخروج رسول الله ﷺ على المشركين يوم بدر، ثمّ ناصر محمد النفس الزكية وأخاه إبراهيم على العباسيّين.

ومن هؤلاء أيضاً: الشاعر ثابت قطنة، الذي انتصر هو وجماعة من القرّاء لقوم أسلموا في مدينة السّغد، ثمّ ألزمهم الوالي الجزية لانكسار صندوق الخراج. إذ كانت الجزية توفّر قدراً هاماً من وارداته! تماماً كالذي حصل في البصرة أيّام الحجاج وانتفض لأجله القرّاء هناك.

وقد نظم ثابت قطنة عقيدته شعراً، قال فيه:

نُرجي الأُمورَ إذا كانت مشبّهةً ... ونصدُق القول في من جارَ أو عندا
المسلمون على الاسلام كلّهمُ ... والمشركون استووا في دينهم قددا
ولا أرىٰ أنّ ذنباً بالغ أحداً ... من الناس شركاً إذا ما وحّدوا الصمدا

فهو إلىٰ هنا من المرجئة الذين لا يكفّرون أحداً بذنب، لكنّهم لا يغفرون الجور والعدوان .. لكنّه حين يمضي في قصيدته يقف من عليّ وعثمان موقف أهل الشكّ، فيقول:

---

(١) تاريخ الطبري ٧: ٣٣٠.

أمّــا عــليٌّ وعـثمان فــإنّهما عبدان لم يُشركا بالله مذ عـبدا
وكان بينهما شَغْب وقـد شهـدا شقّ العصا ، وبعين الله ما شهدا
يُجـزىٰ عـليٌّ وعـثمانُ بسـعيهما ولستُ أدري بحـق أيّـةٍ وردا
اللهُ أعــلمُ مـاذا يحـضران بـه وكلّ عـبدٍ سـيلقىٰ الله مـنفردا(١)

أعلام نُسِبوا إلىٰ الإرجاء :

أ ـ الحسن بن محمد الحنفية : عدّه البعض أوّل من وضع الإرجاء ، وعـنه أخذه الناس ، ثمّ صاروا بعد إلى تلك الأقسام .. لكن الإرجاء الذي نسبوه إليه ليس كإرجاء هذه المرجئة التي أخّرت العمل وقالت إنّـه لا يـضرّ مـع الإيمـان معصية ، فهو لم يؤخّر العمل عن الإيمان ، لكنّه حكـم بأنّ صـاحب الكـبيرة لا يكفّر ، إذ الطاعات ليس من الإيمان حتىٰ يزول الإيمان بزوالها .. وكـان يكـتب بذلك الى الأمصار(٢) .

ولقد حمّل الاستاذ محمد عمارة هذا القدر فوق ما يحتمل وفق منهجه الذي تشخّصَ في ثوابته اقتناص كلّ ما يمكن تسخيره ولو قـسراً في مـهاجمة أنـصار عليّ عليه‌السلام ! فأراد أن يستفيد منه هذا أنّ الحفيد قد أراد بهذا القول تفضيل أبي بكر وعمر علىٰ عليّ والدفاع عن خلافتهما ! ! وأمّا برهانه الوحيد على هذا التفسير فهو أغرب بكثير من التفسير نفسه ، فهو يقول : « وفي الكافي نصّ هامّ يـشهد هـذا التفسير ، يقول : وقد تطلق المرجئة على من أخّر عليّاً عن مرتبته »(٣) . قاله بهذا

---

(١) الأغاني ١٤ : ٢٦٢ ، الخلافة ونشأة الأحزاب الاسلامية : ١٧٣ .
(٢) الملل والنحل ١ : ١٢٨ ، الخطط ٢ : ٣٥٠ .
(٣) الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية : ١٦٨ ـ ١٦٩ .

الحماس الظاهر وهو يعلم أنّ هذا الكلام إنّما هو في هامش الكافي، وقد أشار بنفسه إلى هامش الكافي، فهل غاب عنه أنّ هوامش الكافي ليست من الكافي ولا تصحّ نسبتها إليه، وإنّما هي من وضع محقّقه المعاصر الشيخ الغفاري الذي أعدّها باعتماد مصادر أُخرىٰ ؟!

أما حقيقة القول في نسبة الحسن بن محمد إلى الإرجاء، وكثير غيره، فقد تقدّمت آنفاً، وسيأتي ذكرها ثانية في هذه الفقرة الآتية..

ب ـ **أبو حنيفة**: هو الآخر منسوب إلى الإرجاء، لكن ليس هو الإرجاء الأُموي، لأنّ أبا حنيفة قد أفتىٰ بوجوب محاربة الأُمويين مع زيد الشهيد وأمدّه بالأموال، كما أفتى بوجوب محاربة العباسيين مع محمد النفس الزكية وأخيه إبراهيم .. إنّما نُسب إليه مثل ما نُسب الى الحسن بن محمد ابن الحنفية، قال: الايمان هو التصديق بالقلب وهو لا يزيد ولا ينقص .. واستنكر الشهرستاني أن يُنسب إلى أبي حنيفة القول بتأخير العمل.

قال الشهرستاني: هناك وجه آخر لنسبته إلى الإرجاء، وهو أنّه كان يخالف القدرية والمعتزلة الذين ظهروا في الصدر الأوّل، وكانوا يُلقِّبون كلّ من خالفهم في القدر مرجئاً[1].. فهذا بعينه منطبق على الحسن بن محمد ابن الحنفية، وعلى آخرين، مثل: سعيد بن جبير، وحماد بن أبي سليمان، ومقاتل بن سليمان وغيرهم، لأنّهم لم يكفّروا أصحاب الكبائر ولم يحكموا بتخليدهم في النار[2].

---

(١) الملل والنحل ١ : ١٢٧ ؛ وانظر: محمد محيي الدين عبدالحميد/ تعليق على (مقالات الإسلاميين) للأشعري ١ : ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(٢) انظر: المذاهب الإسلامية: ٢٠٥.

العامل الثاني :

الكلام والفلسفة

الكلام: هو العلم المعني بإثبات العقائد الدينية عن طريق الحجج والبراهين، العقلية والنقلية، كما عرّفه غير واحد من أهل العلم[1].. وهو عند المسلمين من حيث النسبة إلى مصدره يمكن تقسيمه إلى الأقسام الآتية:

أ ـ **كلام يدور في حدود المعارف القرآنية**: ينطلق منها ويعود إليها .. وهذا لا ينبغي النزاع في أصالته، ولا نزاع أيضاً في أنّ رائده وأميره هو الإمام عليّ عليه السلام في العديد من خطبه المحفوظة في التوحيد وفي الصفات وفي النبوّة، والمعاد، والإمامة.

ب ـ **كلام مصدره العقلية الإسلامية المتأثّرة**: سلباً أو إيجاباً بالعوامل المؤثرة في تشكيل الموقف العقيدي وصياغة المتبنّيات العقيدية .. ومن أمثلته؛ الكلام في الجبر الناشئ في ظلال نظام الغَلَبة، الذي أدّىٰ إلى ظهور الكلام في التفويض المناقض له، ومثله الكلام في الإرجاء والتكفير، الذي كان سبباً في ظهور عقيدة «المنزلة بين المنزلتين» التي تقول إنّ مرتكب الكبيرة، لاهو مؤمن كما تقول المرجئة، ولا هو كافر كما تقول المارقة، وإنّما هو في منزلة بين المنزلتين.. هذه المقولة التي كانت أساساً في ولادة فرقة جديدة عُرفت بـ: «**المعتزلة**»..

---

(١) انظر: السيد علي الحسيني الميلاني / الامامة في أهمّ الكتب الكلامية: ١٧ ـ ١٨.

وذلك أنّ أوّل من قال بهذه المقولة، وهو واصل بن عطاء ثمّ تابعه عمرو بن عبيد، قد كانا في مجلس الحسن البصري، فكلّماه في قولها هذا، فأمرهما باعتزال حلقة درسه، فاعتزلا عند أُسطوانة في المسجد وانضمّ إليهما جماعة فسمُّوا المعتزلة[١].

فكانت هذه هي النواة الأُولىٰ لتكوين فرقة «المعتزلة»..

وترقّىٰ بهم الكلام في صعيد تقرير هذه المقولة إلى قضية «العدل الإلهي» وأكثروا الكلام في تدعيمها وإبطال كل ما يقدح ولو ظاهراً بالعدل الإلهي، حتّى لُقِّبوا بـ«العدلية».. وكان العدل الإلهي عندهم يدور حول صدق الوعد والوعيد، فالله تعالى العادل لا يعذّب المحسن ولا يكافئ المسيء، ولا يخلف وعده في ثواب المحسن وعقوبة المسيء وقبول التوبة، ولا عفو بلا توبة لأن ذلك إخلاف للوعيد، ولأجل ذلك أيضاً نفوا الشفاعة.

وفي خضمّ النزاع الدائر بين الجبريّة والمفوّضة اختار المعتزلة القول بالتفويض، وجعلوه من أهم أركان العدل الإلهي، فسمّوا لأجله بالقدَرية.

هذه الدائرة الواسعة من الكلام، والتي شكّلت أركاناً أساسية في عقيدة المعتزلة، كان مصدرها الواقع الإسلامي والصراع (الفكري ـ السياسي) الدائر فيه.

وهذه المبادئ كلّها، مع ملاحظة العوامل المؤثرة في نشأتها تؤكّد أنّ «المعتزلة» لم تكن في يوم ما امتداداً لأُولئك النفر الذين اعتزلوا الصراع أيّام عثمان وأيام الإمام عليّ، كسعد بن أبي وقاص وعبدالله بن عمر، بل الذي تفيده

---

(١) الفرق بين الفرق: ١٥.

هذه المبادئ هو أنّ اعتزال واصل وأصحابه كان موقفاً تحرّرياً معارضاً لجماعة الحكم ومدرسته الثقافية ، وهذا هو السرّ في رواج هذا اللقب عليهم ، ولم يكن مصدره اختيارهم تجنّب جميع الفرق وتجنّب الدخول في النزاع ! لم يكن هذا من مواقفهم أبداً ، بل هو أبعد شيء عنهم ، يؤكّد ذلك نضالهم الفكري العنيد ضد الإرجاء والجبر اللذين تدعمهما مدرسة السلطة ، ويؤكده أكثر وأكثر الأصل الخامس من أُصول عقيدة « المعتزلة » التي لا يسمّىٰ المرء معتزلياً إلّا بالإيمان بها جميعاً ، وهذه الأركان هي : التوحيد ، والعدل ، والوعد والوعيد ، والمنزلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[١] ..

ومثل هذا المبدأ الأخير لا تتبنّاه فرقة أصلاً من أُصولها ثمّ يقال إنّها تعتزل السياسة والخوض في النزاعات الدائرة بين الفرق ، أو أنّ سَلَفهاهم أُولئك الذين اعتزلوا علياً والحسن عليهما السلام .

إذن كان مصدر تسميتهم بالمعتزلة هو خصومهم بلا شك ، سواء كان الحسن البصري ، أو قتادة كما في رواية[٢] . فلمّا غَلَب عليهم ولم يستطيعوا دفعه بتسمية ينتخبونها هم ، صاروا إلى الدفاع عنه والرضا به ، وفسّروه بأنّه اعتزال الباطل وأهله ، وبالغ القاضي عبدالجبار في مدّ جذور هذه التسمية إلى القرآن الكريم ، فقال : إنّ كل ما ورد في القرآن من ذكر الاعتزال فإنّ المراد منه الاعتزال عن الباطل ! لكن الرازي فنّد هذا الكلام حين أورد عليه قوله تعالىٰ حكاية عن موسى عليه السلام في خطابه لقوم فرعون : ﴿ **وإنْ لم تؤمنوا لي فاعتزلون** ﴾ ![٣]

---

(١) الخياط / الانتصار : ١٨٨ ـ ١٨٩ .

(٢) ابن خلكان / وفيات الأعيان ٤ : ٨٥ ترجمة قتادة .

(٣) انظر : د . عائشة يوسف المناعي / أُصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة الامامية : ٢٦ . والآية من سورة الدخان : ٢١ .

الأشاعرة:

في الفترة التي ضعف فيها دور المعتزلة وقوي موقع أصحاب الحديث ظهر في البصرة أبو الحسن الأشعري بمذهب جديد يعارض فيه المعتزلة وينتصر لأصحاب الحديث. والأشعري المولود سنة ٢٦٠ هـ والمتوفى سنة ثلاثمئة ونيّف وثلاثين للهجرة، قد كان أوّل أمره معتزلياً، تلميذاً لشيخ المعتزلة في عصره أبي علي الجُبّائي، وقد كان أحياناً ينوب عن شيخه في الجدل. ثمّ طلع على الناس بعد عزلة قصيرة، قيل خمسة عشر يوماً، فأعلن توبته عن مقالة المعتزلة في القدر وقال بقول الجبرية إلّا أنّه أدخل عليه مفهوم الكسب، ليكون الانسان مسؤولاً عن فعله بالكسب.. كما ردّ على المعتزلة عقيدتهم في الصفات وتبنّى قول أحمد بن حنبل باتّباع الظاهر بدون تأويل.. لكنّه تراجع بعد ذلك إلى التأويل في كلّ ما يوهم التشبيه، إلّا الاعتقاد برؤية الله تعالى في الآخرة.

وناقض المعتزلة في منزلة العقل ودوره في الشرع، وخالفهم في مسألة الحُسن والقُبح العقليين، فجعل الحَسَن ما حسّنه الشارع والقبيح ما قبّحه الشارع وليس للعقل دور في معرفة ذلك.

ولم يفرّق في العقيدة بين السنّة المتواتره وأحاديث الآحاد.

وجعل الصفات الثبوتية ـ العلم، والقدرة، والحياة، والإرادة، والكلام، والسمع، والبصر ـ صفات قديمة قائمة بذاته، لا يقال: هي هو، ولا هي غيره، ولا لا هو، ولا غيره.

وجوّز تكليف ما لا يطاق، وتعذيب المحسن، وثواب المسيء.. أمّا مصدر

عقيدته في الإمامة والتفضيل فإنّما هو الواقع التاريخي لا غير[١].

الماتريدية:

نسبة إلى مؤسّسها أبي منصور الماتريدي الذي توفّي سنة ٣٣٣ هـ وكان معاصراً للأشعري، غير أنّه كان بعيداً عنه، في ماتريد من ولاية سمرقند، وهو حنفي المذهب، درس فقه أبي حنيفة ورسائله الصغيرة في الكلام، وقد قرّر بعض العلماء أنّ آراء أبي حنيفة في العقائد هي الأصل الذي تفرّعت منه آراء الماتريدي .. ولما كان أبو حنيفة يمنح العقل دوراً كبيراً في الفقه والمعرفة، خلافاً لأصحاب الحديث، فقد ظهرت آثار ذلك في المذهب الماتريدي وميّزته كثيراً عن المذهب الأشعري ..

فالأشعري قال: إنّ معرفة الله واجبة بالشرع .. أمّا الماتريدي فقال: يمكن للعقل إدراك وجوبها ..

ونفى الأشعري الحُسن والقُبح العقليين، فيما أثبتهما الماتريدي.

والماتريدي خالف أصحاب الحديث منذ البداية في الصفات، وقال بوجوب حمل المتشابه على المحكم وتأويل كل ما يوهم التشبيه.

والأشعري يرى أنّ أفعال الله لا تعلّل لأنّه لا يُسأل عمّا يفعل، وهم يُسألون .. ويرى الماتريدي أنّ أفعال الله لا تكون إلّا على مقتضى الحكمة، دون أن يقال إنّ ذلك واجب على الله تعالى لأنّه مختار مريد.

وجوّز الأشعري على الله أن يعاقب الطائع ويثيب العاصي .. ومنع من ذلك

---

(١) انظر: الملل والنحل ١: ٨٥ ـ ٩٤، المذاهب الاسلامية: ٢٦٥ ـ ٢٧٩.

الماتريدي لأنّ ثواب الطائع وعقاب العاصي إنّما هو لحكمةٍ قَصَدَها وإرادةٍ أرادها.

وأجاز الأشاعرة أن يُخِلفَ الله وعده، ومنع الماتريدية ذلك.

وكان الأشعري قد فارق المعتزلة في الجبر والاختيار، وميّز قوله عن قول الجبرية الخالصة بإضافة عنصر الكسب، والكسب عنده هو الاقتران بين الفعل الذي هو مخلوق لله تعالى وبين اختيار العبد، من غير أن يكون للعبد تأثير في الكسب! هذا القول الذي وصفه العلماء بأنّه يؤدّي إلى الجبر لا محالة، لأنّ هذا الكسب مخلوق لله تعالى كالفعل نفسه! فبعضهم وصفه بأنّه الجبر المتوسط، وبعضهم وصفه بأنّه الجبر الكامل.

أما الماتريدي فقد قال بالكسب أيضاً ولكنّ الكسب عنده من فعل الانسان بقدرة أودعها الله سبحانه وتعالى فيه.

وفي جميع هذه الأقوال ترى الماتريدي يقترب من المعتزلة أحياناً ويوافقهم أحياناً أخرى، لذا وضع الكوثري تخطيطاً لأربعة مذاهب جعل الطرفين: أصحاب الحديث، والمعتزلة، وبينهما الأشاعرة أقرب إلى أصحاب الحديث، والماتريدية أقرب إلى المعتزلة.

ومن الأمور التي تقارب فيها الماتريدي والأشعري: القول في الرؤية وفي مرتكب الكبيرة، وفي الإمامة[١].

ج ـ مصادر الكلام الأجنبية على الواقع الاسلامي: وهي على قسمين:

أوّلهما: ما اضطرّ إليه العلماء الذين وجدوا أنفسهم معنيّين في الدفاع عن

---

(١) انظر: المذاهب الاسلامية: ٢٨٧.

العقيدة الإسلامية أمام متكلّمي الأمم الأُخرىٰ الوافدة على الإسلام أو المجاورة لحدوده، والتي ترجع إلى تراث كلامي عريق .. فوجد بعض العلماء المسلمين أنفسهم أمام غزو فكري مدجّج بالسلاح، ولا بدّ لأجل محاربته أن يواجهوه بسلاح من جنس سلاحه، خاصّةً وأنّ المنهج الحديثي الغالب على العلماء آنذاك لم يكن وافياً في متابعة كلّ شاردة وواردة تقذف بها المدارس الكلامية تلك.

فكان هذا دافعاً نحو ولوج علم الكلام وسلوك سُبله ودخول مداخله واستخدام أساليبه في الحجاج والبراهين والتفريعات ونحو ذلك.

وهذا في نفسه غير مستنكَر، بل هو حَسَن ومحبّذ جدّاً حين يكون أصحابه من أهل العلم والمعرفة واليقين. ولقد أفلح كثير منهم في الردّ على شبهات متكلّمي الأُمم الأُخرىٰ من صابئة ونصارىٰ ومجوس وهنود وغيرهم، في كتب ومناظرات، ودحضوا حجج كثير من الزنادقة المتأثرين بهم.

وثانيهما: ما وقع عليه طلبة العلوم، من مختلف المستويات، من كتب الكلام والفلسفة الأجنبية في عصر الترجمة وبعده .. فهذا وإن كان يمثّل ظاهرةً حضارية هامّة، إلّا أنّه قد خلّف أثراً سلبياً، تمثّل في تسرّب الكثير من المقولات الفلسفية الواردة إلى الثقافة الاسلامية، ودخوله في أُمّهات المسائل العقيدية التي تناولها المتكلّمون ..

وأسوأ الآثار التي تركها هي تلك التي دخلت في بحوث «الصفات» صفات الخالق البارئ ذي الجلال والإكرام ..

والحقّ أنّ مباحث الصفات كانت قبل عصر الترجمة مصدراً للنزاع والانقسامات، ثمّ زادها ذلك تعقيداً وتعميقا.

الصفات محور لفرق جديدة :

انقسم المسلمون في تفسير صفات الله تعالىٰ إلىٰ ثلاث طوائف ، ولكلّ طائفة فريقان[١]:

الطائفة الاولىٰ :

ذهبت الى أنّ آيات وأحاديث الصفات يجب أن تجري على ظواهرها .. ثمّ انقسموا في معنىٰ هذا الكلام إلى فرقتين :

الفرقة الأولى : ذهبت إلىٰ أنّ المستفاد ممّا جاء في القرآن والحديث في الصفات ، من قبيل « يد الله » و « عين الله » و « وجه الله » ونحوها ، أنّها جوارح (أعضاء) كجوارح المخلوقين ! ووصفوه تعالى شأنه بالجسمية ، فقالوا هو جسم ، وهؤلاء هم « المشبّهة » و « المجسّمة » .. والذي ثبت على هذا الاعتقاد فرقتان ، هما : « الظاهرية » و « الكرّامية » .

الفرقة الثانية : أجروا هذه الألفاظ على ظاهرها ، ولكن خالفوا المجسّمة بالتصريح بالتجسيم والتشبيه ، فقالوا : نقول إنّ له تعالى يد ووجه وعين وجارحة يسمع بها وأنّه مستقرّ على العرش استقراراً ، وأنّه ينزل الى سماء الدنيا كلّ ليلة وأنّه يغضب ويفرح ، ولكن من دون أن نُشبّه ذلك بشيء من المخلوقات ، بل نقول إنها بالمعنى اللائق به تعالى !

وهؤلاء هم « الحشوية » من « أصحاب الحديث » و « السلفية » وهم لا يختلفون في النتيجة عن الفرقة الأُولى إلّا بالألفاظ ، فأولئك وصفوا جسماً مركباً

---

(١) هذا التقسيم الشامل تجده عند ابن تيمية / مجموع الفتاوىٰ ٥ : ١١٣ .

منفعلًا متغيّراً وصرّحوا بأنّه جسم، وهؤلاء وصفوا الأوصاف ذاتها ثمّ قالوا: بلا كيف[1]!

والفريقان معاً يتّفقان على خبر غريب، يرويه واحد عن واحد؛ تفرّد به إسرائيل عن أبي إسحاق، وتفردّ به أبو إسحاق عن عبدالله بن خليفة، وتفرّد به عبدالله بن خليفة عن عمر، وتفرّد به عمر عن رسول الله ﷺ. وعبدالله بن خليفة الذي عُرفت الرواية باسمه مختَلَف فيه[2]! تقول روايته هذه: إنّ كرسيّه ـ تعالى ـ وسع السموات والارض، وإنه ليقعد عليه فما يفضُل منه مقدار أربع أصابع، وإنّ له أطيطاً كأطيط الرحل الجديد إذا رُكب من ثقله![3] وفي رواية أُخرىٰ لهذا الخبر «وما يفضل منه إلّا أربع أصابع»! واعتقد الحشوية والسلفية بهذه الرواية ليشاركوا بها المجسّمة[4].

والفريقان يتّفقان على امتناع التأويل ولزوم الأخذ بالمعنى المستفاد من الظاهر، وهم لأجل ذلك أنكروا وجود المجاز في اللغة العربية وجعلوا هذه الألفاظ كلّها على الحقيقة! وهذا كلام غريب جداً على لغة العرب، دعت إليه العصبية المذهبية! وعلى هذا تعاملوا مع المتشابه كتعاملهم مع المحكم! يقول ابن الجوزي: إعلم أنّ عموم المحدّثين حملوا ظاهر ما تعلّق من صفات الباري سبحانه

---

(١) انظر: ابن تيمية / شرح حديث النزول، الحموية الكبرى، العقيدة الواسطية، مجموع الفتاوىٰ ٥: ١١٣ ـ ١١٤ وغيرها كثير.

(٢) انظر: ميزان الاعتدال ٢ /ت ٤٢٩٠، تقريب التهذيب ١: ٤١٢. ولأجل هذا ولعلل أُخر في سند الحديث ومتنه عدّه ابن الجوزي من الموضوعات، وقال: هذا حديث لا يصحّ عن رسول الله ﷺ. انظر: العلل المتناهية ١: ٢١ باب ذكر الاستواء على العرش.

(٣) تفسير الطبري ٣: ١٠ آية الكرسي.

(٤) انظر: منهاج السنّة ١: ٢٦٠ ـ ٢٦١.

على مقتضىٰ الحِسّ ، فشبَّهوا ، لأنّهم لم يخالطوا الفقهاء فيعرفوا حمل المتشابه على مقتضىٰ الحكم .. فوجود المتشابه في القرآن والسنّة أمر مسلّم[١] .

وهذه الطائفة اتُهمت بالمشابهة باليهود ، وبالقرّائين منهم خاصّة ، إذ وقف هؤلاء على ظواهر تفيد التجسيم في التوراة ![٢] ولقد استدل ابن تيمية لهذه العقيدة بنصوص من الإنجيل أيضاً![٣]

لكنّ هذا أيضاً لا يدل على الاقتباس المباشر ، وإنّما يدلّ على أنّه قد وقع في أُمّة الإسلام كالذي وقع في الامم السابقة لا سيّما اليهود والنصارىٰ ... وإنّما يأتي دليل التأثّر من ملاحظة اهتمام بعض أصحاب تلك الديانات الذين دخلوا في الإسلام بهذا النوع من الحديث ، الحديث الدال على التشبيه والتجسيم ، كما في أحاديث كعب الاحبار الذي أكثر عنه أبو هريرة ونسب بعض أحاديثه الى الرسول صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم ، كما نسب ذلك رواة حديثه الذين سمعوه يحدّث عن كعب مرّة وعن رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم مرّة ، فخلطوا ونسبوا بعض أحاديث كعب إلى الرسول ، وقد تقدم هذا سابقاً .. فيكون التأثّر عن طريق متابعة أحاديث مدسوسة عن هذا أو عن غيره ، وهذا أرجح بكثير من التلقّي المباشر عن اليهود والنصارىٰ .

الطائفة الثانية :

حملوا ما يتعلّق بصفات الباري تعالى على خلاف الظاهر ، إذا كان الظاهر مفضياً إلى التشبيه أو التجسيم .. وهم فريقان :

---

(١) تلبيس إبليس : ١٣٤ .

(٢) الملل والنحل ١ : ٨٤ ، ٩٧ .

(٣) انظر : مجموع الفتاوىٰ ٥ : ٤٠٦ .

الفريق الأول: قَطَعَ بأنّ المراد لا يمكن أن يكون صفات خارجية، من قبيل الحلول والتحيّز والأعضاء والانفعال، لكنّهم لم يدخلوا في البحث عن المراد منها، بل قالوا: الله أعلم بما أراد، وقد عرفنا بمقتضىٰ العقل أنّ الله تعالى ليس كمثله شيء، فلا يُشبه شيئاً من المخلوقات ولا يشبهه شيء منها، وقطعنا بذلك، إلّا أنّا لا نعرف معنى اللفظ الوارد فيه، مثل قوله تعالى: ﴿ **الرحمن على العرش استوىٰ** ﴾، وقوله تعالى: ﴿ **خلقتُ بيدَيّ** ﴾، وقوله تعالى: ﴿ **وجاء ربّك** ﴾ إلى غير ذلك، ولسنا مكلّفين بمعرفة تفسير هذه الآيات وتأويلها، بل التكليف قد ورد بالاعتقاد بأنّه لا شريك له، وليس كمثله شيء، وذلك قد أثبتناه يقيناً[1].

وعدّ الشهرستاني من هؤلاء: مالك بن أنس، إذ قال: الاستواء معلوم، والكيفية مجهولة، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. كما عدّ منهم: أحمد بن حنبل وسفيان الثوري وداود ابن علي (الظاهري)[2]. والأصحّ أنّ كلام هؤلاء أقرب الى الفرقة الثانية من الطائفة الاولىٰ؛ الحشوية وأصحاب الحديث الذين تقدّم التعريف بهم آنفاً، فهو إجراء على الظاهر دون تكييف، لكن هذا الفريق من الحشوية وأصحاب الحديث و « السلفية » قد تقدّم على اُولئك في التفسير والبيان ولم يلتزم قولهم: « السؤال عنه بدعة » فتورّط في التشبيه. وإلىٰ هذا أشار الشهرستاني نفسه[3].

الفريق الثاني: قطعوا أيضاً بأنّ المراد لا يمكن أن يكون صفات خارجية، ثمّ ذهبوا إلى ضرورة تأويل ما يتعلّق بالصفات الى المعاني اللائقة بجلاله تعالى

---

(١) انظر: الملل والنحل ١ : ٨٤ (الصفاتية).

(٢) الملل والنحل ١ : ٨٥، ٩٥.

(٣) الملل والنحل : ٨٤.

والموافقة لما قطع به العقل وثبت به التنزيل المحكم من أنّه تعالى شأنه ﴿ **ليس كمثله شيء** ﴾، و ﴿ **لا تدركه الأبصار** ﴾ فهذه نصوص محكمة ليس فيها من التشابه شيء، وقد قطع العقل بمعانيها، فلا بدّ من ردّ المتشابهات إليها.

فهم لأجل ذلك اعتمدوا المجاز في اللغة وأحالوا إليه كلّ ما يتعلّق بالصفات من المتشابه الذي لا يستقيم ظاهره مع تلك المحكمات التي قطع بها العقل أيضاً.

وعلى هذا المبدأ: جمهور « أهل السنّة والجماعة » أتباع الأشعري، والمعتزلة، وأتباع أهل البيت عليهم السلام « الشيعة »، غير أنّ الجماعات الثلاث اختلفت في ما بينها في مدىٰ اعتماد التأويل، على ثلاث مراتب:

فكان الأشاعرة أقلّهم رجوعاً الى التأويل، لما اعتمدوه من الأخبار الواردة في الصفات، فكأنّهم أجروا التأويل على القرآن دون الحديث! فما ورد فيه الحديث تمسّكوا بظاهره غالباً، فجوّزوا رؤية العباد ربّهم جلّ شأنه يوم القيامة، رجوعاً إلى أخبار عندهم، فلم يؤوّلوا قوله تعالى ﴿ **إلى ربّها ناظرة** ﴾.

أمّا الآيات التي فيها الوجه والأيدي والأعضاء فقد أوّلوها باعتماد المجاز، ولم يجروها على ظواهرها المؤدّية الى التشبيه[1]، ووافقوا فيها الجماعتين الأُخريين.

ـ أمّا المعتزلة فكانوا على خلاف الأشاعرة، إذ أطلقوا العنان للتأويل، اعتماداً على: الدور الذي منحوه للعقل، ومنهجم في الحديث الذي يقتصر على قبول المتواتر فقط، فيما اعتمد الأشاعرة أحاديث الآحاد التي لم ترد إلّا من طرق رجالها متّهمون غالباً عند المعتزلة على الأقلّ..

---

(١) الفرق بين الفرق : ٩٠، وأُنظر هذه المواضع في سائر تفاسيرهم، كتفسير الطبري، والبغوي، والماوردي والرازي، وأبي حيّان وغيرهم.

يقول البغدادي (من الاشاعرة) في الطعن على أبي الهذيل العلّاف (من أئمّة المعتزلة): ومن فضائحه ! قوله إنّ الحجّة من طريق الأخبار في ما غاب عن الحواس من آيات الأنبياء عليهم السلام وفي ما سواها لا تثبت بأقلّ من عشرين نفساً فيهم واحد من أهل الجنة ، أو أكثر .. ولم يوجب بأخبار الكَفَرة والفَسَقة حجّة وإن بلغوا عدد التواتر الذي لا يمكن معه تواطؤهم على الكذب ، إذا لم يكن فيهم واحد من أهل الجنّة .. وزعم أنّ خبر ما دون الأربعة لا يوجب حكماً .. ومن فوق الأربعة الى العشرين قد يصحّ وقوع العلم بخبرهم ، وقد لا يقع العلم بخبرهم[1].

ومن هذا يظهر أنّ القسم الأعظم من الأحاديث التي تتعلّق بهذا الباب ويعتمدها الأشاعرة فيتوقّفون عن التأويل بسببها ، هي عند المعتزلة ساقطة الاعتبار ، مما وسّع من دائرة التأويل عندهم .

ولقد نُسب ، إلى بعض المعتزلة في هذا الباب ما لا يمكن تصديقه ، كالذي نسبه الذهبي إلى عمرو بن عبيد من أنّه عُرض عليه حديث للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: لو سمعت الأعمش يقول هذا لكذّبته ، ولو سمعته من زيد بن وهب لما صدقته ، ولو سمعت ابن مسعود يقوله ما قبلته ، ولو سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول هذا لرددته ! ولو سمعتُ الله يقول هذا ، لقلتُ: ليس على هذا أخذت ميثاقنا[2]. والذهبي قد روى في عمرو بن عبيد حتّى الاشياء التافهة من أطياف الحانقين على عمرو بن عبيد وتعليقاتهم . . وحتّى لو صحّ عنه ما تقدّم فغلطه الفاحش إنّما هو في ما وجّهه إلى الرسول وإلى الله تعالى ، وكان الصواب أن يقول إنّ مثل هذا لا يصح عن رسول الله ألبتة .. ونحن لا ندري ما هو هذا الحديث الذي عُرض عليه ، ولعلّ

---

(١) الفرق بين الفرق : ٩٠ .

(٢) ميزان الاعتدال ٣ : ٢٧٨ .

الذهبي نفسه قد استحيا من ذكره ، لعلّه من أحاديث المجسّمة أو موضوعات الجبرية المكذوبة على الرسول ﷺ !

ومهما كان فالمعتزلة قدّموا العقل على الحديث ، بخلاف الأشاعرة ، وجعل بعضهم العقل هو الأصل الأوّل ، وهو الأصل للكتاب وللسنّة ، وقد شذّ النظّام وأتباعه فأسقطوا السنّة بالكامل[١] .

وعلى هذا اتّسعت دائرة التأويل عند المعتزلة ، ولم يقفوا عند ما يدلّ على التحيّز والانفعال ، بل تعدّوا ذلك حتّى إلى الصفات الثبوتية ، كالعالم ، القادر ، الحي ، السميع ، البصير ، وقالوا : ليس لهذه الصفات معنى أكثر من الوصف ، وهو قول القائل بأنّ الله عالم ، قادر ... وأنّه ليس هناك صفات على الحقيقة هي العلم والقدرة والحياة .. وإنّما الصفات كلمات ملفوظة أو مكتوبة[٢] .

ولأجل مقولتهم هذه عُرفوا بالمعطّلة لأنهم عطّلوا جميع الصفات حتّى الثبوتية منها .

وأوّل من قال بهذا : الجهم بن صفوان ، وتابعه واصل بن عطاء مؤسّس هذه الفرقة « المعتزلة » ـ فأصبح المعطّلة كلّهم ينتسبون إلى الجهم بن صفوان ، فيقال : « الجهمية » كما يقال : « المعطّلة » .

وعقيدتهم بأنّ الصفات كلمات ملفوظة نتج عنها اعتقادهم بأنّ الله تعالى كان في الأزل بلا صفة ولا اسم من أسمائه وصفاته العليا ، إذ ليس هناك ألفاظ وكلمات في الأزل ، لأنّ الله تعالى لا يجوز أن يصف نفسه في الأزل .. من هنا أصبح

---

(١) راجع أيضاً : د . عائشة يوسف المناعي / أُصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة الامامية : ٨٤ ـ ٩٣ .

(٢) أُصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة الامامية : ١٤٦ .

كلامه تعالى مخلوقاً له كسائر المخلوقات[١] .. ومن هنا ظهرت مقولة « أنّ القرآن مخلوق » التي دار حولها نزاع كثير جرّ إلى سفك دماءٍ كثيرةٍ وتعذيبٍ وافـتتان ، ظهر في « المعتزلة » في مظهر « مفتّشي العقائد » بلا مسوّغ من شرع ولا عـقل ، فظهر منهم ظلم كثير على مدى حكومة المأمون والمعتصم والواثق .

ـ الجماعة الثالثة : التي لم تخضع لأخبار الآحاد المتّهمين ، ولا سلّطت العقل على السنّة ، بل اتّبعت في ذلك منهجاً يقول : « ما دلّك القرآن عليه من صفته فائتمّ به واستضيء بنور هدايته .. وما كلّفك الشيطان علمه ممّا ليس في الكتاب عليك فرضه ، ولا في سنّة النبي ﷺ وأئمّةِ الهدىٰ أثَرُه ، فكِلْ علمهُ الى الله سبحانه»[٢] .

فهناك في القرآن الكريم محكمات يُستضاء بنورها ويؤتمّ بهـا ، وفي سـنّة النبي ﷺ وأئمّة الهدى بيان صدق لا تشوبه شائبة وفيه تمام الهدىٰ ، وليس وراء ذلك شيء إلّا إيكال العلم إلى الله تعالى .

ويقول : « إنّ للناس في التوحيد ثلاثة مذاهب : مذهب إثـبات بـتشبيه ، ومذهب النفي ، ومذهب إثبات بلا تشبيه .. فمذهب الإثبات بـتشبيه لا يجـوز .. ومذهب النفي لا يجوز .. والطريق في المذهب الثالث : إثبات بلا تشبيه »[٣] . إذن لا تعطيل ، إنّما هو إثبات ولكن بلا تشبيه .

ويقول : « ما وحَدَّه من كيّفه .. ولا إيّاه عنى من شبّهه »[٤] في نفي التكييف والتشبيه .

---

(١) إن بحث الصلة بين الصفات وبين وضع الألفاظ بحث فلسفي فيه عمق وأخذ وعطاء يخرج بنا عن موضوع اهتمامنا .

(٢) عليّ بن أبي طالب عليه السلام ـ انظر : نهج البلاغة : ١٢٤ /خ ٩١ .

(٣) علي الرضا عليه السلام ـ انظر : التوحيد : باب ٦ /ح ١٠ .

(٤) علي بن أبي طالب عليه السلام ـ انظر : نهج البلاغة ١٢٤ /خ ٩١ .

ويقول: « لا يجري عليه السكون والحركة .. ولا يوصَف بشيء من الأجزاء ولا الجوارح والأعضاء .. ولا يقال له حَدّ .. ولا أنّ الأشياء تحويه .. أو أنّ شيئاً يحمله »[1] فهو ردّ صريح على من يُجري أخبار الصفات وآياتها على ظواهرها وعلى الحقيقة دون المجاز.

وعلى خطىٰ هذا المنهج سار من اهتدىٰ بهذا الهدي، هدي الكتاب والسنّة، فأثبتوا المحكمات أُصولاً للعقيدة، وعمدوا إلى المتشابهات فردّوها إلى أُصولها المحكمة، واتّبعوا فيها سنّة النبي وبيانات أئمّة الهدىٰ من آله .. فقالوا إذن بوجود المجاز في اللغة واعتمدوه في إرجاع المتشابه إلى المحكم، فعملوا بالتأويل في هذه الحدود مقتفين الأثر الصادق الذي وجدوه كلّه منسجماً مع المحكم، رادّاً المتشابه إليه، فنفوا كلّ ما يدلّ على التشبيه والتجسيم، ثمّ أثبتوا له تعالى الصفات الثبوتية، على أنّها صفات قائمة بذاته، وليست هي أشياء منفصلة عنه زائدة عليه كما ذهب إليه الأشاعرة.

كما نفوا جواز الرؤية التي أثبتها الأشاعرة في الآخرة، عملاً بقوله تعالى ﴿ **لا تدركه الأبصار** ﴾ ورجوعاً إلى أحاديث أهل البيت القاطعة بهذا المعنىٰ، وتأكيداً بالبرهان العقلي وأدلّته المانعة لإحكام الرؤية[2].

الطائفة الثالثة:

الذين اتخذوا السكوت عمّا يتعلّق في الصفات، وهم فريقان:

الأول: يقول بجواز كون المراد منها هو الظاهر اللائق بجلال الله تعالى، كما

---

(١) علي بن أبي طالب عليه السلام ـ انظر: نهج البلاغة ١٢٤ /خ ٩١.

(٢) راجع: أبو جعفر الصدوق / التوحيد: باب ٨، ابن المطهّر الحلّي / كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٨١ ـ ٣٠١.

يجوز أن يكون المراد خلاف الظاهر كما يذهب أصحاب التأويل ، ولكن لا يقول أنّ المراد هذا أو ذاك .

قال ابن تيمية : هذه طريقة كثير من الفقهاء وغيرهم[١] . فهي ليست مقولة لفرقة من الفرق بل مذهباً لأشخاص بأعيانهم .

والثاني : أمسك عن الكلام فيها بالكلية ، ولا يزيد على تلاوة القرآن وقراءة الحديث .. وهؤلاء أيضاً لا يشكّلون فرقة ، بل أفراد لم تهتد قلوبهم إلى الحقيقة ، فآثروا السكوت على الخوض بما نهىٰ عنه الشرع المقدّس .

---

(١) مجموع الفتاوىٰ ٥ : ١١٦ .

العامل الثالث :

التطرّف الديني

من أخطر المشكلات التي تعرض لها الفكر الديني هي مشكلة تطرّف أتباعه في تفسير معانيه وفي تطبيق أحكامه ، فيتجاوزون الضوابط الثابتة في تفسير نصوصه ومفرداته ، والحدود المعلومة في تطبيق أحكامه .

هذا التطرّف هو الذي سمّاه الدين « غلوّاً » وهو يقابل التقصير في معرفة الدين وتطبيق أحكامه .

والغلوّ إنّما تصاب به النفوس الواهلة المتعلّقة بشيء من الدين غير أنّها لم تكن تفقه روح الدين ، ولم تتذوّق معانيه ، ولا أدركت مقاصده وأهدافه الكبرىٰ ، ولا قرأت القرآن الكريم كلّه قراءةً واعيةً وعلى مستوىً واحد من الاهتمام ، ولا تذوّقت جمال القرآن ولا وقفت عند خطابه اللاذع للمغالين ، ولا لفت انتباهها أُسلوب القرآن الحكيم في سدّ جميع منافذ الغلوّ .. فبعد أن فقدت كلّ هذا جنحت مع أهوائها فجاوزت الحدّ في معشوقها ، وكثيراً ما وقعت في تأليهه بشكل سافر ، أو على درجة أقلّ من ذلك .

ومنذ أقدم مراحل التاريخ البشري ، وقبل نوح عليه السلام ، بلغ الغلوّ بالناس أن عبدوا سَلَفهم الصالح واتّخذوهم آلهةً من دون الله ، فلمّا دعاهم نوح عليه السلام إلى

التوحيد قالوا: ﴿ **ولا تَذَرُنَّ آلِهَتكُم ولا تذرُنَّ وَدّاً ولا سُواعاً ولا يغوثَ ويعوقَ ونَسْرا** ﴾[١]! وهذه الأسماء (ودٌّ) و (يغوث) و (سواع)، و (يعوق) و (نَسْر) إنّما هي أسماء عباد صالحين كانوا قبلهم بأجيال، فكانوا يعظّمونهم، ويزداد التعظيم جيلاً بعد جيل حتى بلغ الأمر أن اتخذوا لهم تماثيل بأسمائهم ليعبدوها ![٢].

وظهر الغلوّ عند أتباع الديانتين اليهودية والمسيحية، وبلغ بالنصارىٰ أن ألّهوا عيسىٰ بن مريم عليه‌السلام، قالوا: ابن الله ! وقالوا: ثالث ثلاثة ! كلّ ذلك من فرط حبٍّ معه جهالة، ونزعة وثنية في اتّخاذ الوسائط إلى الله تعالى والتوجّه إليها بالعبادة ولو عن طريق مجاوزة الحدّ في تعظيمها وإضفاء الصفات الإلهية عليها، من قبيل الخالقية والرازقية والإحاطة علماً وقدرةً، فقالت النصارىٰ إنّ المسيح يصنع المعجزات بقدرته الذاتية وليس بإذن الله !

وجاء الإسلام فكان أكثر دقّةً في تشخيص الغلوّ وسدّ الأبواب دونه، فكان القرآن يخاطب الأنبياء مخاطبة العبيد الفقراء الذين لا يملكون لأنفسهم نفعاً ولا ضرّاً، ويعاتبهم وينذرهم إنذار من لم يكن له مع الله عهد، كلّ ذلك ليصرف أفئدة المؤمنين وأرواحهم عن مسالك الغلوّ.. فيتلو علينا نبأ آدم عليه‌السلام، فيقول: ﴿ **ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسيَ ولم نجد له عزما** ﴾ ![٣].

ويخاطب داود عليه‌السلام فيقول: ﴿ **يا داود إنّا جعلناك خليفةً في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ...** ﴾ وبعد هذا، بعد أن يخبر عن خلافته لله تعالى في الأرض،

---

(١) نوح ٧١: ٢٣.

(٢) انظر: تفسير القمّي ٢: ٣٨٧، تفسير الطبري م ١٤ ج ٢٩: ٩٨ ـ ٩٩، تفسير الزمخشري ٤: ٦١٩، مجمع البيان ١٠: ٥٤٧، تفسير البغوي ٤: ٣٩٩، تفسير البرهان ٤: ٣٨٨ وغيرها.

(٣) طه ٢٠: ١١٥.

لا بالغَلَبة، ولا بالشورىٰ، ولكن بجعل من الله تعالىٰ، يقول على الفور: ﴿ **فلا تتّبع الهوىٰ فيضلّك عن سبيل الله إنّ الذين يضلّون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب** ﴾ ![1].

ويخاطب سيد البشر وخاتم النبيّين بما يغلق أمام الناس بعده كلّ منافذ الغلوّ لو أنّهم يعقلون، فيقول: ﴿ **قُل إنّما أنا بشر مثلكم يوحىٰ إليّ أنّما إلهكم إله واحد** ﴾[2].. وهو قادر أن يقول: « قل أنا بشر » ويتمّ المعنى، ولكن هذا التأكيد ثمّ الحصر بـ« إنّما » ثمّ التمثيل بـ« مثلكم » أبلغ تعبير في تثبيت المعنىٰ وقطع كل الطرق أمام الشبهات والجهالات.

والىٰ أكثر من هذا ذهب النبي ﷺ، فأكّد أنّ الغلوّ لا ينحصر بعبادة البشر، بل هو حاصل حتّى في التشدّد والتطرّف بالعبادات، فما جاوز فيها السنّة فهو غلوّ.. حدّث الفضل بن العباس، فقال: قال لي رسول الله ﷺ غداة يوم النحر: « هات فالتقط لي حصىً » فلقطت له حُصيّات مثل حصى الخذف، فوضعهنّ في يده فقال: « بأمثال هؤلاء، بأمثال هؤلاء، وإيّاكم والغلوّ، فإنّما أهلك من كان قبلكم الغلوّ في الدين » ![3]

ظهور الغلوّ بين المسلمين:

الغلوّ بمعناه الواسع، الشامل لكلّ ما جاوز الحدّ، كثير جدّاً بين المسلمين،

---

(١) ص ٣٨ : ٢٦.

(٢) الكهف ١٨ : ١١.

(٣) ابن سعد / الطبقات الكبرى ٢ : ١٨٠ ـ ١٨١، البيهقي / السنن الكبرىٰ ٥/١٢٧، ابن كثير / السيرة النبوية ٤ : ٣٧١.

دخل في كافة مجالات الاعتقاد والعبادات وحتّى المعاملات والأعراف ، ممّا يصعب الوقوف معه على حدّ .. ومن حالاته الظاهرة هذا الكمّ الهائل من الخرافات والأكاذيب المصنوعة في مناقب وفضائل الأولياء والصالحين ، وقلّما تجد رجلاً تعلّقت به طائفة لم تسبح حوله الأساطير ! وكتب المناقب عامّة طافحة بهذا اللون من الغلوّ .

أمّا الغلوّ في العبادات ؛ فهو كثير عند أهل الانقطاع ، كما قد يقع فيه المتنطّعون الذين يجاوزون الحدّ في التدقيق والتشدّد في السنن .

والذي سوف يتوجّه إليه البحث من أصناف الغلوّ هو ما اتّخذ شكل المقالة ، أو صحّ أن يسمّىٰ مقالة يدعو إليها رجل أو طائفة .

وقد ظهر هذا النوع من الغلوّ مبكّراً جداً ، منذ ساعة وفاة النبي ﷺ ، إذ خرج عمر بن الخطاب مكذّباً بموت النبي ﷺ يصرخ بالناس : «إنّ رجالاً من المنافقين يزعمون أنّ رسول الله توفّي ، وأنّ رسول الله ما مات ، ولكنّه ذهب إلى ربّه كما ذهب موسىٰ بن عمران فغاب عن قومه أربعين ليلةً ثمّ رجع بعد أن قيل قد مات ، والله ليرجعنّ رسول الله فليقطعَنّ أيدي رجال وأرجلهم يزعمون أنّ رسول الله مات»[1] !

وبالمقارنة تجد أنّ كثيراً من مقولات الفرق الغالية لم تخرج في البدء عن إطار هذه الكلمة ، كما هو عند الكيسانية وغيرهم .. فهذه أوّل مقولة غالية في الإسلام ، ظهرت ثمّ انطفأت من ساعتها ، كان الباعث إليها ـ كما يروىٰ عن عمر نفسه ـ تأويلٌ خاطئ لبعض آي القرآن ! فروي عنه أنّه كان يتأوّل قوله تعالى : ﴿ **ليُظهِرَه على الدين كلّه** ﴾ على أنّها خبر عن النبي ﷺ في حال حياته ، فلا

---

(١) تاريخ الطبري ٣ : ٢٠٠ ـ ٢٠١ ، وانظر : البداية والنهاية ٥ : ٢٦٢ ـ ٢٦٣ .

يموت حتّى يعمّ الإسلام البشرية[١]! وقد قال: كنتُ أرى أنّ رسول الله سيدبّر أمرنا! يعني أنّه يكون آخرنا[٢]! دون أن يتنبّه إلى قوله تعالى: ﴿ **وما محمّد إلّا رسول قد خَلَتْ من قبله الرُّسُل أفإن ماتَ أو قُتل انقلبتم على أعقابكم** ﴾[٣].

وهذا هو الأصل في معظم الشبهات التي تقود إلى الغلوّ والانحراف بشتىٰ ألوانه؛ بتأويل آية أو آيتين بحسب الرأي دون النظر في الآيات الأُخر التي تتّصل معها في الموضوع، ولو تحقّق مثل هذا النظر لما بقيت دعوة متأوّلة باطلة إلّا اكتشفت سرّ توهّمها.. إنّها القراءة القاصرة للقرآن الكريم، والجهل بروح الإسلام وبمقاصده النبيلة.

وفي تلك الأيّام ظهر تكذيب بموت النبي انتهى بأصحابه إلى الردّة! أولئك «بنو عبدالقيس» قوم من البحرين، لمّا بلغهم نبأ وفاة النبي ﷺ قالوا: لو كان محمّد نبيّاً لما مات! وارتدّوا!!

فجمعهم سيدهم الجارود بن المعلّى، فقال لهم: إنّي سائلكم عن أمر فأخبروني به.. قالوا: سل عمّا بدا لك.

قال: أتعلمون أنّه كان لله أنبياء في ما مضىٰ؟ قالوا: نعم.

قال: تعلمونه أو ترونه؟ قالوا: لا بل نعلمه.

قال: فما فعلوا؟ قالوا: ماتوا.

قال: فإنّ محمداً ﷺ مات كما ماتوا، وأنا أشهد ألّا إله إلّا الله وأشهد أنّ

---

(١) ابن أبي الحديد ١٢: ١٩٥.

(٢) البداية والنهاية ٥: ٢٦٨ ـ ٢٦٩.

(٣) آل عمران ٣: ١٤٤.

محمّداً عبده ورسوله . فعادوا إلى رشدهم ودينهم[١] .

وهذا هو ثاني مصادر الغلوّ ، وعليه تقوم الكثير من شبهات الغلاة ، إنّه ما يظنّونه حجج عقلية ، فيتساءلون عن أشياء تخفىٰ على عقولهم هم فيظنّون أنّها من المحال ، كتساؤل هؤلاء : كيف يكون نبيّاً ثمّ يموت ؟ لو كان نبيّاً حقّاً لم يمت !

ـ ثمّ اتخذ الغلوّ أشكالاً مختلفة ، وأصبح يؤلّف فرقاً وأحزاباً تتعصّب لمقولاتها أشدّ التعصّب حتّى تموت دونها ! وكان أبشع تلك المقولات ما انتهى إلى تأليه البشر وهدم النبوّة والإمامة .

غلوّ المارقين وآثاره :

كان أكثر أنواع الغلوّ خطراً على تاريخ الإسلام ومستقبله غلوّ المارقة ، الذي كان أساسه : السذاجة ، والسطحية في التفكير ، مع تطرّف شديد في ما يظنّونه الموقف الديني ! ذلك الذي بلغ بهم أن مرقوا من الدين كما يمرق السهم من الرمية مع أنه ليس في الأمّة أحد يجتهد في العبادة اجتهادهم ، كما وصفهم الحديث النبوي الشريف « تحقرون صلاتكم إلى صلاتهم وصيامكم إلى صيامهم » !

فكان أول مظاهر سطحيّتهم في التفكير : تأويلهم الفاسد لقوله تعالى : ﴿ **إن الحكم إلّا لله** ﴾ فظنّوا أنّ تحكيم شخص في قضية بين اثنين شرك بالله تعالى ! وكان أوّل مظاهر تطرّفهم : تكفير خصومهم واستباحة دمائهم وأعراضهم . وبقيت هاتان الخصلتان ملازمتان للتطرّف الديني أيّاً كان اتّجاهه : السطحية في التفكير المتمثّلة بالتأويلات الفاسدة ، وتكفير الخصوم واستباحة دمائهم وأعراضهم .

---

(١) تاريخ الطبري ٣ : ٣٠٢ .

تعدّد طوائف الغلاة :

لقد توزّعت طوائف الغلاة على المذاهب الإسلامية كافّة ، حتّى لم يبق مذهب من المذاهب إلّا وظهر الغلوّ بين أصحابه :

ـ فمن بين المارقين أنفسهم ظهرت طوائف غلت في الدين فوق غلوّهم الأوّل ، فقال بعضهم إنّ الصلاة ركعة واحدة بالغداة وركعة بالعشيّ فقط .. وآخرون استحلّوا نكاح المحرّمات من بنات البنين وبنات البنات ، وبنات بني الأخوة والأخوات ، وقالوا : سورة يوسف ليست من القرآن ..

وطوائف كانوا من المعتزلة ثمّ غلوا وقالوا بتناسخ الأرواح ..

وطوائف من المرجئة ، قالوا : إن إبليس لم يسأل قطّ النظرة ، ولا أقرّ بأنّ خلقه من نار وخلق آدم من تراب ..

وأخرون كانوا من « أهل السنّة » فقالوا : قد يكون في الصالحين من هو أفضل من الأنبياء ومن الملائكة عليهم السلام ، وأنّ من عرف الله حقّ معرفته فقد سقطت عنه الأعمال والشرائع ، وقال بعضهم بحلول الباري في أجسام ..

وطوائف كانوا من « الشيعة » ثمّ غلوا ، فقال بعضهم بأُلوهيّة عليّ بن أبي طالب والأئمّة عليهم السلام من بعده ، ومنهم من قال بنبوّته ، وبتناسخ الأرواح ، وقالت طائفة منهم بأُلوهية أبي الخطّاب محمد بن أبي زينب مولى بني أسد ، وقالت طائفة بنبوّة المغيرة بن سعيد مولى بني بجيلة ، وبنبوّة أبي منصور العجلي ، وبزيغ الحائك ، وبيان بن سمعان التميمي وغيرهم[1] .

---

(١) إلى هنا في تعدد طوائف الغلاة مأخوذ من : الفصل في الملل والأهواء والنحل ٢ : ١١٤ ، الغلوّ والفرق الغالية : ٨١ ـ ٨٢ .

ومن العباسية طائفة ألّهت أبا جعفر المنصور، فشهدوا أنّه هو الله، وأنّه يعلم سرّهم ونجواهم[١].

كما يُعدّ التشبيه والتجسيم غلوّاً في إثبات الصفات، يقابله غلوّ آخر في التعطيل الذي قد يعدّ أيضاً طرف التقصير المقابل للغلوّ.. ومثله الغلوّ في القدر عند الجبرية الكاملة، ويقابله التقصير في القدر عند المفوّضة، الذي هو غلوّ في الاختيار ونفي القدر.

وهكذا تتعدّدت أوجه الغلوّ ومقولاته على يمين الصراط المستقيم وشماله..

الغلوّ بأهل البيت عليهم السلام:

كأن أكثر الغلوّ الذي توجّه إلى هدم التوحيد والنبوّة والإمامة هو الغلوّ بأهل البيت عليهم السلام الذي انتحلته جماعات عديدة، ثمّ تفرّقت هذه الجماعات إلى عشرات الفرق اتّخذت آلهةً شتّى وأنبياءً كثيرين ومقالات تتقارب حيناً وتتنافر أحياناً أُخرى، غير أنّ أهم تلك الطوائف والتي إليها تنتهي سائر هذه الفرق، هي:

١ ـ **السبئية**: المنسوبة إلى عبد الله بن سبأ الذي ظهر أيّام الإمام عليّ عليه السلام فادّعى له الألوهية! فأحرقه الإمام علي مع أصحابه في النار، وأطفأ بدعتهم. وقد تقدّم الحديث فيهم مفصّلاً[٢].

٢ ـ **الكيسانية**: القائلون بإمامة محمد بن عليّ بن أبي طالب، المعروف بابن الحنفية، وقد ظهرت هذه الفرقة ظهوراً حقيقياً بعد مقتل المختار ووفاة محمد ابن

---

(١) المقالات والفرق: ٦٩ ـ ٧٠.

(٢) راجع: ص ٥٧٢ من هذا الكتاب.

الحنفية، فقالوا: إنّ محمد ابن الحنفية استعمل المختار على الطلب بدم الحسين عليه السلام وسمّاه «كيسان» لكياسته، فهم المختارية الخلّص.. قالوا بالتناسخ وزعموا أنّ روح الله صارت في النبيّ، وروح النبيّ صارت في عليّ، وروح عليّ صارت في الحسن، وروح الحسن صارت في الحسين، وروح الحسين صارت في محمد ابن الحنفية، ثمّ صارت روحه في ابنه أبي هاشم، وروح أبي هاشم انتسخت في عبدالله ابن عمرو بن حرب، فهو الإمام إلى خروج محمد ابن الحنفية الذي قالوا إنّه حيّ غائب عنهم في شعب رضوى! وأنّه هو المهدي الموعود!

وهؤلاء تفرّقوا فرقاً عديدة جدّاً، منهم من ألّه ابن الحنفية، ومنهم من ألّه آخرين كأبي جعفر المنصور، وعبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر، ومنهم من اتّبع بيان بن سمعان الذي ادّعى النبوة[1]!

٣ـ **المنصورية**: أتباع أبي منصور، وهو عبد القيس، سكن الكوفة، ادّعى أنّ الإمام محمد الباقر قد فوّض إليه أُموره وجعله وصيّه من بعده، ثمّ ادّعى أنّ الأئمّة كانوا أنبياء، وأنّه النبيّ بعدهم وأنّ النبوّة والرسالة في ستة من ولده من بعده، آخرهم المهدي القائم! وكان يأمر أصحابه بخنق مخالفيهم، فعُرفوا بالخنّاقين، وأباحوا المحرّمات، وزعموا أنّ آل محمد هم السماء والشيعة هم الأرض، وأنّ الكسف الساقط هو أبو منصور، ذلك في تأويلهم لقوله تعالى: ﴿ **وإن يروا كسفاً من السماء ساقطاً يقولوا سحابٌ مركوم** ﴾[2]!

٥ ـ **المغيرية**: أصحاب المغيرة بن سعيد العجلي، الذي صحب الإمام الباقر عليه السلام، ثمّ أبعده الإمام لكونه كذاباً مبتدعاً، وقد اشتهر أمره بالكذب ودسّ

---

(١) انظر تفصيلها في: المقالات والفرق: ٢٦ ـ ٤٣، الملل والنحل ١: ١٣١ ـ ١٣٧.

(٢) المقالات والفرق: ٤٦ ـ ٤٨، الملل والنحل ١: ١٥٨، والآية من سورة الطور ٥٢: ٤٤.

الحديث المكذوب في كتب أصحاب الإمام الباقر ، وانتهى أمره إلى ادّعاء النبوّة ، واتّبعه طائفة من الكيسانية الذين كانوا أصحاب عبد الله بن معاوية ، ثمّ قتله خالد بن عبد الله القسري وصلبه(١).

٥ ـ **الخطابية** : أصحاب أبي الخطّاب ، محمد بن أبي زينب الأجدع الأسدي ، الذين أباحوا شهادة الزور ، وترقّوا في دعوات كثيرة ، فلمّا بلغهم أنّ الإمام الصادق قد لعنهم ولعن كبيرهم أبا الخطّاب تفرّقوا أربع فرق ، قالت أُحداهن : إنّ جعفر بن محمد الصادق هو الله ! وأنّ أبا الخطّاب نبيّ مرسل ! وكان هؤلاء من الإباحية .. وفرقة قالت : إنّ بزيغاً الحائك هو رسول آخر أرسله جعفر الصادق مثل أبي الخطّاب .. وقالت أُخرى : إنّ السريّ الأقصم نبيّ رسول آخر مثل بزيغ وأبي الخطاب ، أرسله جعفر أيضاً .. وقالت الرابعة بحلول نور الإله جعفر بن محمد في أبدان أوصيائه ، فإذا خرج النور منه إلى أحد أوصيائه أصبح هو مَلَكاً والوصيُّ إلهاً !

وطائفة من هؤلاء الخطابية صاروا بعد وفاة الإمام الصادق إسماعيلية(٢)، وهؤلاء الخطابية هم الذين يقال لهم « المخمّسة » القائلين بالأشباح الخمسة : محمد وعليّ وفاطمة والحسن والحسين ، وأنّ المعنى شخص محمد وصورته ، والأربعة الباقية لا حقيقة لها ، وأنّ محمداً هو الله وأنّه يظهر لعباده في صور شتّى ، مع مقالات طويلة بعضها أسخف من بعض(٣).

٦ ـ **المفوّضة** : صنف من الغلاة أقرّوا بوحدانية الخالق ، وبأنّ الأئمّة

---

(١) المقالات والفرق : ٥٥ ـ ٧٤ ، الملل والنحل ١ : ١٥٧ .

(٢) المقالات والفرق : ٥٠ ـ ٥٤ ، ٨١ ، الملل والنحل ١ : ١٥٩ .

(٣) انظر المقالات والفرق : ٥٦ ـ ٥٩ ، ٦٠ .

مخلوقون ، ثمّ قالوا : إنّ الله تفرّد بخلقهم خاصّةً ثمّ فوّض إليهم خلق العالم بما فيه ، وجميع الأفعال[١].

٧ ـ غلاة الزيدية : «السرحوبية» أو «الجارودية» أتباع أبي الجارود زياد ابن المنذر ، ولقبه «سرحوب» لقّبه به الامام الباقر ، وفسّر ذلك بأنّ سرحوباً شيطان أعمى يسكن البحر ، وكان أبو الجارود أعمى ، وخلاصة عقيدتهم كما ينقلها سعد بن عبد الله الأشعري : أنّ الحلال حلال آل محمد والحرام حرامهم والأحكام أحكامهم ، وعندهم جميع ما جاء به النبيّ كاملاً عند صغيرهم وكبيرهم ، الصغير منهم والكبير في العلم سواء ، لا يفضُل الكبيرُ منهم الصغير ، من كان منهم في الخرق والمهد إلى أكبرهم سنّاً .. ومن ادّعى أنّ صغيرهم الذي في الخرق والمهد ليس علمه مثل علم رسول الله ﷺ فهو كافر بالله مشرك .. ولا يحتاج أحد منهم أن يتعلّم من أحد منهم أو من غيرهم ، العلم ينبتُ في صدورهم كما ينبت الزرع بالمطر ، فالله قد علّمهم بلطفه كيف شاء .. وإنّما قالوا بهذا لأنّهم قد قرّروا سَلَفاً أنّ الإمامة صارت في آل محمد ﷺ فهم فيها سواء ، وإنّما تجب الطاعة لمن أظهر نفسه وقام بالسيف ، فإذا لم يقولوا بأنّهم في العلم سواء فسوف يرفعون درجة بعض على بعض فتكون الامامة في أعلاهم منزلة فينتقض قولهم الأوّل إنّ الامامة فيهم جميعاً على السواء !

قال أبو الخلف الاشعري : وهم مع ذلك لا يروون عن أحد منهم علماً يُنتفع به ، إلّا ما يروونه عن الباقر والصادق ، وأحاديث قليلة عن زيد ، وأحرفاً يسيرة عن عبدالله بن الحسن[٢] !

---

(١) انظر : مصنّفات الشيخ المفيد : م٥/ تصحيح الاعتقاد : ١٣٣ ـ ١٣٤ ، ماجد الغرباوي / الفِرق في آثار الشيخ المفيد : ٢٠ .

(٢) المقالات والفرق : ٧٢ ـ ٧٣ ، وانظر : الملل والنحل ١ : ١٤١ .

٨ ـ الباطنية: لقب جامع لكلّ الفرق التي عمدت إلى مخالفة ظواهر الكتاب العزيز وابتداع معاني باطنية تحت شعار التأويل، عمدتهم فيها آراؤهم الفاسدة وأذواقهم المنحرفة، وكلّ طائفة تنتزع من الباطن ما يلائم معتقداتها وينصر مقولاتها، فبيان بن سمعان يكتشف اسمه في قوله تعالى: ﴿ **هذا بيانٌ للناس** ﴾[١]! وأبو الخطّاب حين لعنه الإمام الصادق عليه السلام وجد في الباطن ما يقلب هذه اللعنة إلى نُصرة، ذلك في ما انتزعه من قوله تعالى: ﴿ **أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فأردت أن أعيبها وكان وراءهم ملك يأخذ كلّ سفينةٍ غصبا** ﴾[٢] فالسفينة: أبو الخطّاب! والمساكين: أصحابه! والملك الذي وراءهم: عيسى بن موسى العباسي! والذي أراد أن يعيب السفينة هو الصادق عليه السلام، أراد أن يعيبهم بلعنه إيّاهم في الظاهر وهو في الباطن يعني أعداءهم!

والمخمّسة الذين جعلوا فاطمة عليها السلام هي محمّداً صلى الله عليه وآله وسلم وهي الربّ، جعلوا سورة الإخلاص فيها، والمراد بلفظ الجلالة في هذه السورة إنّما هي فاطمة عليها السلام: ﴿ **قل هو الله أحد** ﴾ هي فاطمة أحدية صمدية ﴿ **لم يلد** ﴾ الحسن ﴿ **ولم يولد** ﴾ الحسين! وكلّهم قالوا بالحلول والتناسخ[٣].

وإنّما غلب لقب الباطنية على «الاسماعيلية» الذين قالوا بإمامة إسماعيل بن جعفر الصادق، لأنّهم اعتمدوا في التعامل مع النصوص قاطبة أصلاً عندهم يقول: «لكلّ ظاهر باطن، ولكل تنزيل تأويل» فهم يتّبعون الباطن والتأويل، وهو السرّ الذي لا يدركه إلّا الإمام والمرشد الكامل عندهم!

---

(١) آل عمران ٣: ١٣٨.

(٢) الكهف ١٨: ٧٩.

(٣) المقالات والفرق: ٣٧، ٥٤ ـ ٥٥، ٥٧.

وبلغ التأويل ببعضهم أن عطّلوا الفرائض فقالوا: إنّما الصلاة رجُل، والصيام رجُل، والحجّ رجُل، وهكذا مع سائر العبادات، والصلاة صلة الإمام، والصيام التكتّم على أسراره، والحجّ زيارتُه ... فمن عرف هذا فقد بلغ اليقين وسقطت عنه سائر العبادات، لأنّ العبادات قشور يتمسّك بها العامّة والجهّال، واستدلّوا لذلك بقوله تعالى: ﴿ **واعبد ربّك حتّى يأتيك اليقين** ﴾[1] فإذا أتاك اليقين سقطت عنك العبادة!

واتّسمت الحركات الباطنية دائماً بالسرّية، والتكتّم على عقائدها، الخاصّة، والتطرّف في أحكامها على مخالفيها.

والباطن والتأويل باب واسع اتّخذ منه الزنادقة والدجّالون الذين ينتحلون الإسلام وهم يعملون لهدمه طريقاً إلى أغراضهم! فدخله فرقة من الغلاة «أظهروا دعوة التشيّع واستبطنوا المجوسية ... وذهبوا في جميع الأشياء مذهب المجوس»[2]! وتلبّس به الاباحيّون كافّة، ومنهم «القرامطة» أصحاب حمّاد قَرْمَط، وقَرْمَط لقب له لقرمطةٍ في خطّه أو في خطوه، وهي القصر والمقاربة فيها. وكانت للقرامطة دولة ابتدأت في البحرين سنة ٢٨٦ هـ وملكوا مكّة والبصرة والكوفة ودمشق وما بينها، وأفسدوا كثيراً حتّى انتهى أمرهم بين سنتي ٣٧٥ ـ ٣٧٨ هـ[3].

أمّا الاسماعيلية فكانت دولتهم أعظم، ومدّتهم أطول، وأثرهم أفضل، فقد ابتدأ ملكهم في المغرب العربي سنة ٢٩٦ هـ وامتد في دول شمال إفريقية حتى مصر

---

(١) الحجر ١٥ : ٩٩.

(٢) المقالات والفرق : ٦١.

(٣) انظر : الكامل في التاريخ ٧ : ٤٩٣، ٥١١، ٥١٣، ٥٢٣، ٥٤٨ و ٩ : ٤٢ ـ ٤٣، ٥٩.

وبلاد الشام ، حتى كانت نهايتهم سنة ٥٦٧ هـ، وقد تركوا آثاراً حضارية قيّمة ، ولم يُظهروا الفساد الذي أظهره القرامطة ، ولا العنف السياسي والتطرّف المذهبي الذي أظهره الأُمويّون والمارقون والمعتزلة ! وقد كان لهم اهتمام بالعلم والمدنية ليس له نظير عند الأُمويين والعباسيين ، ولا كان له نظير بعدهم عند الأيوبيين والسلاجقة والمماليك والعثمانيين[١].

وفي العقيدة خلط الباطنيّون بغلوّهم أقوال الفلاسفة ، فعطّلوا في الصفات فوق تعطيل الجهمية ، فقالوا في الله تعالى : لا نقول هو موجود ، ولا لا موجود ، ولا عالم ولا جاهل ، ولا قادر ولا عاجز !

وقالوا بمقولة الفلاسفة في العقل الأوّل ، وهو أوّل شيء خلقه الله تعالى ، وهو تامّ بالفعل ، وبتوسّطه أبدع الله النفس الثاني ، وفي مسيرة النفس الثاني نحو الكمال حدثت الأفلاك وتحركت حركة دورية بتدبير النفس .. إلى غير ذلك من كلام فلسفي يرسمون به سلّم تطوّر الخلق حتّى قيام الساعة والحساب ، وهو زمن كمال النفس الثاني .. وجعلوا الإمامة تدور على سبعة ، كأيام الاسبوع والسموات السبع والكواكب السبع[٢] !

موقف أهل البيت من الغلوّ والغلاة :

منذ البداية كان موقف الإمام علي عليه‌السلام من الغلاة أبعد من أن يقاس به موقف من ألدّ أعدائه وأشدّهم خوضاً في الفتن ، وذلك كاشف عن أنّ الغلوّ كان

---

(١) انظر أخبارهم في : الكامل في التاريخ ٨ : ٢٤ و ١٠ : ٢١٣ ـ ٢٢٣ و ١١ : ٣٦٨ ، الخطط للمقريزي ١ : ٣٥١ ـ ٣٥٨ ، ٣٩١ ـ ٣٩٤ ، ٣٩٧ ـ ٤٣١ ، النجوم الزاهرة ٥ : ٣٤٥ وغيرها .

(٢) انظر : الملل والنحل ١ : ١٧٠ ـ ١٧٨ ، المقالات والفرق : ٨٠ ـ ٨٦ .

أقبح أنواع التحريف، بل هو الشرك والارتداد عن الدين الذي يبقى متلبّساً بالدين فيُضلّ أقواماً من البسطاء والجهّال والمغفّلين. وقد تقدّمت كلمات أهل البيت عليهم السلام في السبئية، أوّل فرق الغلاة ظهوراً.. ثمّ كان نشاط الغلاة وتكاثرهم وظهور مقالاتهم الجديدة قد ابتدأ أيّام الامام الباقر والإمام الصادق عليهما السلام، لذا كان كلامهما في الغلاة كثيراً ومواقعهما منهم شهيرة، لا يقاس بها موقف من خصم لهم أو منازع، وقد توزّع موقف أهل البيت عليهم السلام عامّة من الغلاة على ثلاثة أساليب:

الاوّل ـ البراءة واللعن: فحين أظهر أبو الجارود بدعته، تبرّأ منه الباقر عليه السلام، وسمّاه باسم الشيطان سرحوب، مبالغة في التنفير منه[١]، ولعنه الإمام الصادق عليه السلام ولعن معه كثير النوّاء وسالم بن أبي حفصة، وقال: «كذّابون مكذّبون كفار، عليهم لعنة الله»[٢].

وهكذا لعنوا المغيرة بن سعيد، وأبا الخطّاب، وبيان وغيرهم[٣]، ولمّا وقفوا على بدعة ابن كيّال تبرّأوا منه ولعنوه[٤]..

الثاني ـ التحذير منهم وكشف أكاذيبهم: فإذا أظهر رجل غلوّاً أبعدوه ولعنوه وتبرّأوا منه، ثمّ أمروا شيعتهم بمنابذته وترك مخالطته[٥]. ثمّ نبّهوا الناس من أتباعهم ومن غيرهم إلى أنّ هؤلاء كذّابون يفترون على أهل البيت الأباطيل وينسبون إليهم ما لم يقولوا به:

---

(١) رجال الكشي ٢: ٤٩٥ ح/ ٤١٣.

(٢) رجال الكشي ٢: ٤٩٦ ح/٤١٦.

(٣) رجال الكشي ح/٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٣، ٤٠٧.

(٤) الملل والنحل ١: ١٦١، وهو أحمد بن كيّال، وأصحابه الكيّالية، من فرق الغلاة.

(٥) الملل والنحل ١: ١٦١، رجال الكشي ٢: ٩٣ح/٤٠٥.

قال الصادق عليه السلام: «كان المغيرة بن سعيد يتعمّد الكذب على أبي، ويأخذ كتب أصحابه، وكان أصحابه المتسترّون بأصحاب أبي يأخذون الكتب من أصحاب أبي فيدفعونها إلى المغيرة، فكان يدسّ فيها الكفر والزندقة ويسندها إلى أبي ثمّ يدفعها إلى أصحابه ويأمرهم أن يبثّوها في الشيعة، فكلّ ما كان في كتب أصحاب أبي من الغلوّ فذاك ما دسّه المغيرة بن سعيد في كتبهم»[1]!

وقال عليه السلام: «لا تقبلوا علينا حديثاً إلّا ما وافق القرآن والسنّة، أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدّمة، فإنّ المغيرة بن سعيد لعنه الله دسّ في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدّث بها أبي، فاتّقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربّنا وسنّة نبيّنا صلى الله عليه وآله وسلم، فإنّا إذا حدّثنا قلنا: قال الله عزّ وجلّ، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»[2].

فكان أصحابهم من ذوي البصيرة وذوي التحقيق يدقّقون النظر في كتب الحديث، فربّما تحسّسوا الدخيل فيها، وربّما عرضوها على الأئمّة أنفسهم فأثبتوا الصحيح منها وأسقطوا الدخيل؛ يقول يونس بن عبد الرحمن: وافيت العراق فوجدت بها قطعة من أصحاب أبي جعفر عليه السلام ووجدت أصحاب أبي عبد الله عليه السلام متوافرين، فسمعت منهم، وأخذت كتبهم، فعرضتها من بعدُ على أبي الحسن الرضا عليه السلام فأنكر منها أحاديث كثيرة أن تكون من أحاديث أبي عبد الله عليه السلام، وقال لي: «إنّ أبا الخطّاب كذب على أبي عبد الله عليه السلام، لعن الله أبا الخطّاب، وكذلك أصحاب أبي الخطّاب يدسّون هذه الأحاديث إلى يومنا هذا في كتب أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن، فإنّا إذا تحدّثنا حدّثنا بموافقة القرآن وموافقة السنّة، إنّا عن الله وعن رسوله نحدّث، ولا نقول قال فلان

---

(١) رجال الكشي ٢: ٤٩١ ح/٤٠٢،

(٢) رجال الكشي ٢: ٤٨٩ ح/٤٠١.

وقال فلان فيتناقض كلامنا ، إنّ كلام آخرنا مثل كلام أوّلنا ، وكلام أوّلنا مصدّق كلام آخرنا ، فإذا أتاكم من يحدّثكم بخلاف ذلك فردّوه عليه وقولوا أنت أعلم وما جئت به ، فإنّ مع كلّ قول منّا حقيقة وعليه نوراً ، فما لا حقيقة معه ولا نور عليه فذلك من قول الشيطان »[١].

وكان ذوو الذوق السليم والإيمان الصحيح يتحسّسون ذلك أيضاً ؛ جاء أبو هريرة العجلي الشاعر إلى الإمام الباقر عليه السلام فأنشده :

أبـا جـعفر أنت الوليّ أُحـبّهُ — وأرضى بما تـرضى بـه وأتـابعُ
أتـتنا رجـالٌ يحـملون عـليكمُ — أحاديث قد ضاقت بهنّ الأضالعُ
أحاديث أفشـاها المـغيرةُ فـيهمُ — وشرُّ الأُمورِ المُحدَثاتُ البدائـعُ[٢]

الثالث ـ الردّ على مقالاتهم الباطلة : لقد كان أُولئك الغلاة يكذبون على أهل البيت عليهم السلام من ورائهم ويخشون أن يظهروا مقولاتهم الفاسدة أمامهم ، بل حتّى الزنادقة كانوا يتحاشون ذلك ، فلما أراد ابن أبي العوجاء الزنديق أن يناظر الإمام الصادق عليه السلام حذّره ابن المقفّع ، وقال له : لا تفعل ، فإنّي أخاف أن يُفسد عليك ما في يدك[٣]. وكان أهل البيت عليهم السلام إذا بلغتهم المقالة الفاسدة من الغلاة فيهم خاصّة ردّوها جهرة وأثبتوا للناس الحقّ الذي في خلافها ..

وهنا سنذكر نماذج من هذه الردود بحسب موضوعاتها ، لنقف في آن واحد على نماذج من الموضوعات التي انزلق فيها الغلاة ، وعلى كلمات أهل البيت عليهم السلام في مواجهة الانحراف وتصحيح الاعتقاد :

---

(١) رجال الكشي ٢ : ٤٨٩ ـ ٤٩١ ح /٤٠١ .
(٢) ابن قتيبة / عيون الاخبار م ١ ـ ج ٢ : ١٥١ (كتاب العلم والبيان) .
(٣) الكافي ـ كتاب التوحيد ـ ١ : ٧٤ ح /٢ .

١ ـ **التأليه** : ادّعى كثير من الغلاة تأليه الأئمّة ، أو حلول الروح الإلهية فيهم ، فكان من ردّهم على هذه الدعوى قول الإمام الصادق عليه‌السلام : « لعن الله من أزالنا عن العبودية لله الذي خلقنا وإليه مآبنا ومعادنا وبيده نواصينا »[١]. وموقفهم عليهم‌السلام من السبئية مشهور ، وقد تقدّم .

٢ ـ **التفويض**: دعوى أُولئك الذين قالوا إنّ الله خلق الأئمّة ثمّ جعل بأيديهم الخلق والرزق ؛ قيل للإمام الصادق عليه‌السلام : « زعم أبو هارون المكفوف أنّك قلت له : إن كنتَ تريد القديم فذاك لا يدركه أحد ، وإن كنت تريد الذي خلق ورزق فذاك محمد بن عليّ ! يعني الباقر عليه‌السلام » .

فقال الامام الصادق عليه‌السلام : « كذب عليّ ، عليه لعنة الله ، والله ما من خالق إلّا الله وحده لا شريك له ، حقّ على الله أن يذيقنا الموت ، والذي لا يهلك هو الله خالق وبارئ البرية »[٢].

٣ ـ **منازل لم يدّعيها أهل البيت عليهم‌السلام لأنفسهم** : من غير التأليه والتفويض أظهر الغلاة كلاماً في منازل عجيبة لم يصدق منها شيء :

ـ فمن ذلك : قول بعضهم في جواب أمير المؤمنين عليه‌السلام للنبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم حين أمره النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم بأمر في خبر ماريّة ، فقال له : يا رسول الله ، أكون فيه كالسكّة المحماة ، أم الشاهد يرى ما لا يرى الغائب ؟ فقال له النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم : « بل الشاهد يرى ما لا يرى الغائب » .. فتأوّل هؤلاء كلمتي « الشاهد » و« الغائب » بأنّ هذا رمز من أمير المؤمنين بأنّه شاهد جميع الأشياء ، وأنّ الأمر له في الباطن والتدبير ، دون النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله‌وسلم !!

---

(١) رجال الكشّي ٢ : ٤٨٩ ح /٤٠٠ .

(٢) رجال الكشّي ٢ : ٤٨٨ ح /٣٩٨ .

وصف الشيخ المفيد أصحاب هذا القول بأنّهم الغلاة المنتحلين للزيغ[١].

ـ ومنه قول بعضهم: إنّ ذوات الأئمّة عليهم السلام موجودة قبل آدم!

قال الشيخ المفيد: ذلك باطل، بعيد من الحقّ، ولا يدين به عالم، وإنّما قال به طوائف من الغلاة الجهّال والحشوية من الشيعة الذين لا بصر لهم بمعاني الأشياء ولا حقيقة الكلام[٢].

ـ وقال أصحاب التناسخ: إنّ مقام النبوّة ومقام الإمامة استحقاق على الله تعالى! وأنكر ذلك جمهور الإمامية، وقالوا: هو تفضّل من الله تعالى ومعهم في هذا كافّة المعتزلة وأصحاب الحديث[٣].

ـ وفي علم الإمام شذّ المفوّضة وسائر الغلاة، فأوجبوا من طريق العقل والقياس أن يكون في صفات الإمام: العلم بالغيب، والعلم بضمائر الكائنات وجميع الصنائع وسائر اللغات.. قال الشيخ المفيد: ليس ذلك بواجب في صفاتهم ولا شرطاً في إمامتهم، وإنّما أكرمهم الله تعالى به وأعلمهم إيّاه للطف في طاعتهم والتمسّك بإمامتهم، وليس ذلك بواجب عقلاً، ولكنّه وجب لهم من جهة السماع، فأمّا إطلاق القول عليهم بأنّهم يعلمون الغيب فهو منكر بيّن الفساد، لأنّ الوصف بذلك إنّما يستحقّه من علم الأشياء بنفسه، لا بعلم مستفاد، وهذا لا يكون إلّا لله عزّ وجلّ، وعلى قولي هذا جماعة أهل الإمامة إلّا من شذّ عنهم من المفوّضة ومن انتمى إليهم من الغلاة[٤].

---

(١) الشيخ المفيد / رسالة حول خبر مارية القبطية: ١٨ (مصنفات الشيخ المفيد / م٣).

(٢) الشيخ المفيد / المسائل العكبرية: ٢٨ المسألة الاولى (المصنّفات / م٦) وانظر: ماجد الغرباوي / الفرق في آثار الشيخ المفيد: ١٨ ـ ١٩.

(٣) الشيخ المفيد / أوائل المقالات: ٦٤ /٣٥، ٣٦ (المصنفات / م٤).

(٤) أوائل المقالات: ٦٧ /٤٠، ٤١.

وفي رد تلك المقالات كلّها ونظائرها نقف على قول الإمام الصادق عليه‌السلام : «لعن الله من قال فينا ما لا نقوله في أنفسنا»[١].

وقوله عليه‌السلام : «إنّ المغيرة كذب على أبي فسلبه الله الايمان ، وإنّ قوماً كذبوا عليّ ، ما لهم ؟ أذاقهم الله حرّ الحديد !! فوالله ما نحن إلّا عبيد الذي خلقنا واصطفانا ، ما نقدر على ضرٍّ ولا نفع ، وإن رحمنا فبرحمته ، وإن عذّبنا فبذنوبنا ، والله ما لنا على الله حجّة ، ولا معنا من الله براءة ، وإنّا لميّتون ومقبورون ومنشورون ومبعوثون وموقوفون ومسؤولون ..»[٢].

وذُكر له أنّ أبا الخطّاب نسب إليه أشياءً منها العلم بالغيب ، فقال عليه‌السلام : «أمّا قوله : إنّي أعلم الغيب ، فوالله الذي لا إله إلّا هو ما أعلم الغيب ..» ! وقيل له : إنّهم يقولون : إنّك تعلم قطر المطر وعدد النجوم وورق الشجر ووزن ما في البحر وعدد ما في التراب ! فرفع الإمام الصادق عليه‌السلام يده ، وقال : سبحان الله ، سبحان الله ، والله ما يعلم هذا إلّا الله »[٣].

٤ ـ **في مفاهيم العقيدة** : لقد سخّر الغلاة كثيراً من القضايا العقيدية في خدمة أهوائهم ، كما سخّروا التأويل والباطن ، وكما استفادوا من العقيدة بالمهدي الموعود وغيبته حتّى صارت عشرات الفرق منهم تدّعي مهدياً وتقول بغيبته ! فواجه أهل البيت عليهم‌السلام ذلك كلّه ، فأثبتوا حجّية ظواهر القرآن : في تفسيرهم له ، وفي أمرهم بعرض الحديث عليه فما وافقه فهو صحيح عنهم ، وما خالفه فهم منه براء .. وركّزوا الحديث عن مهديّ أهل البيت عليهم‌السلام بما يكفي لبيان بطلان دعاوى أُولئك المنتحلين .

---

(١) رجال الكشّي : ح / ٤٠٠ .

(٢) رجال الكشّي ح / ٤٠٩ .

(٣) أسد حيدر / الامام الصادق والمذاهب الاربعة ٢ : ٣٧٥ ـ ٣٧٦ .

ومن المفاهيم التي استغلّها الكذّابون لترويج دعاواهم، مفهوم «البداء» فكلّما افتضح لهم أمر قالوا: بدا لله في ذلك! وجعلوا البداء ظهور أمر جديد لم يكن في علم الله تعالى، بل كان في علمه غيره!! فركّز أهل البيت عليهم السلام الحديث في تكذيب هذه الأُحدوثة وفضح أصحابها الذين يسخّرون مفاهيم إسلامية لأغراض جاهلية أو وثنية!

قال الإمام الباقر عليه السلام: «كان الله ولا شيء غيره، ولم يزل عالماً بما يكون، فعلمه به قبل كونه كعلمه به بعد كونه»[١].

ثم فسّر البداء بمعناه الحقيقي، فقال: «إنّ الله لم يدع شيئاً كان أو يكون إلّا كتبه في كتاب، فهو موضوع بين يديه ينظر إليه، فما شاء منه قدّم، وما شاء منه أخّر، وما شاء منه محا، وما شاء منه كان، وما لم يشأ لم يكن»[٢].

وقال الصادق عليه السلام: «من زعم أنّ الله يبدو له في شيء لم يعلمه أمس فابرأوا منه»[٣]!

٥ ـ في الفقه الخاصّ: وكان هؤلاء قد اختصّوا بفقه ابتدعوه بما يناسب أذواقهم ودياناتهم، نسبوه إلى أهل البيت عليهم السلام، فكافحه أهل البيت عليهم السلام وردّوه إلى أهله! فمن ذلك ما كشفه الإمام الصادق من أكاذيب المغيرة بن سعيد، إذ كان يزعم أنّ الباقر عليه السلام قد حدّثه أنّ نساء آل محمد إذا حضن قضين الصلاة! فقال الصادق عليه السلام: «كذب والله، ما كان من ذلك شيء، ولا حدّثه»[٤]!

---

(١) الكافي ١ : ٨٣ ح/٢ ـ كتاب التوحيد، باب صفات الذات.

(٢) تفسير العياشي ٢ : ٢١٥/ ٦١.

(٣) كمال الدين : ٧٠، ونحوه في الكافي ١ : ١١٥ ح/٩، ١١ ـ كتاب التوحيد، باب البداء.

(٤) رجال الكشّي ح/٤٠٧.

ومن أكاذيب أبي الخطّاب زعمه أنّ الصادق عليه السلام أمره أن لا يصلّي المغرب حتى يرى كوكب يقال له: القنداني! فقال الصادق عليه السلام «كذب .. والله إنّ ذلك لكوكب ما أعرفه»[١]!

وفي كلمة جامعة، قال عليه السلام: «حلال محمد حلال أبداً إلى يوم القيامة، وحرامه حرام إلى يوم القيامة، لا يكون غيره، ولا يجيء غيره، قال عليّ عليه السلام: ما أحد ابتدع بدعة إلّا ترك بها سنّة»[٢].

٦ ـ في التواصل الاجتماعي: في تصنيفٍ إجمالي لأحاديث الغلاة، كان الإمام الرضا عليه السلام ينبّه إلى المحاور الرئيسة التي دار حولها الكذابون على أهل البيت عليهم السلام من سائر الطوائف؛ غلاة، ودجّالين، ونواصب! فيقول: «إنّ مخالفينا وضعوا أخباراً في فضائلنا وجعلوها على ثلاثة أقسام؛ أحدها: الغلوّ. وثانيها: التقصير في أمرنا. وثالثها: التصريح بمثالب أعدائنا»[٣].

هكذا، في جهود متعاضدة من أجل هدم التوحيد والنبوّة والإمامة، وصرف الناس عن أهل البيت عليهم السلام، ولئن كان أهل البيت عليهم السلام لم يفتُروا عن مكافحة أساليب خصومهم من أُمويين وعباسيّين ومرتزقة وجهّال وزنادقة، فإنّ انشغالهم في مكافحة هؤلاء الغلاة المنتحلين حبّهم كان أكثر وأشدّ، لأنّه انشغال تصحبه معاناة الشعور بالخذلان والتقوّل وزرع المزيد من الفواصل بينهم وبين الناس!

فكان زين العابدين عليه السلام يقول: «أحبّونا حبّ الإسلام، فما زال حبّكم لنا حتّى صار شيناً علينا»[٤]!

---

(١) رجال الكشّي ح/٤٠٧.
(٢) الكافي ١: ٥٨ ح/١٩ ـ كتاب فضل العلم.
(٣) عيون أخبار الرضا ـ باب ٢٨ ـ ح/٦٣.
(٤) ابن سعد/ الطبقات الكبرى ٥: ٢١٤، المفيد/ الإرشاد ٢: ١٤١.

والإمام الصادق يصف بعض ما تسبب بـه الغـلاة مـن مـتاعب لأهـل البيت عليهم السلام ، فيقول: «وها أنا ذا بين أظهركم ، لحمُ رسول الله وجلد رسول الله ، أبيتُ على فراشي خائفاً وجلاً مرعوباً ، يأمنون وأفزع ! وينامون على فُرُشهم وأنا خائف ساهر وجل .. أستعدي الله عليهم ، وأتبرّأ إلى الله منهم»[1] !

وإلى جنب كلّ ما صنعوه انطلق أُولئك الغلاة يبثّون فكرة «البراءة» مـن كلّ الناس إلّا من تولّاهم ، في محاولة خبيثة لاستئصال جذور التعارف والتواصل والتحابّ والمودّة بينهم عليهم السلام وبين سائر هذه الأُمّة ، حتّى لقد تساءل بعض أنصار أهل البيت الأوفياء لهم عن صحّة كون إظهار حبّهم فيصلاً في الموالاة والبراءة ، فقال له الإمام الباقر عليه السلام : «لا تذهبنّ بك المذاهب ! حسب الرجل أن يقول أحبّ عـلياً صـلوات الله عـليه وأتـولّاه ؟ ! فـلو قـال إنّي أُحبّ رسـول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ورسول الله خير من عليّ ، ثمّ لا يتّبع سيرته ولا يعمل بسنّته ما نفعه حـبّه إيّـاه شيئاً . . فاتّقوا الله واعملوا لما عند الله ، ليس بين الله وبين أحدٍ قرابة ! أحبّ العباد إلى الله وأكرمهم عليه أتقاهم له وأعملهم بطاعته .. ما يتقرّب العبدُ إلى الله تعالى إلّا بالطاعة ، ما معنا براءة من النار ، ولا على الله لأحدٍ منكم حجّة ! من كان لله مطيعاً فهو لنا وليّ ، ومن كان لله عاصياً فهو لنا عدوّ ، ولا تُنال ولايتنا إلّا بالعمل والورع»[2] .

وأجاب الإمام الصادق عليه السلام عن سؤال في الإسلام ، فقال: «دين الله اسمه الإسلام ، وهو دين الله قبل أن تكونوا ، وحيث كنتم ، وبعد أن تكونوا ، فمن أقرّ بدين الله فهو مسلم ، ومن عمل بما أمر الله عزّ وجلّ به فهو مؤمن»[3] .

---

(١) رجال الكشّي ح /٤٠٣ .

(٢) أبو جعفر الصدوق / صفات الشيعة ح /٢٢ .

(٣) الكافي ٢ : ٣٨ ح /٤ ـ كتاب الإيمان والكفر ـ باب أنّ الإيمان مبثوث لجوارح البدن كلّها .

ـ وما زال أهل البيت عليهم السلام يمدّون جسور التواصل بينهم وبين الأُمّة، ويبثّون في أصحابهم هذه الروح:

«عليكم بتقوى الله، وصدق الحديث، وأداء الأمانة، وحسن الصحبة لمن صحبكم، وإفشاء السلام، وإطعام الطعام .. صلّوا في مساجدهم، وعودوا مرضاهم، واتبعوا جنائزهم، فإنّ أبي ـ الباقر عليه السلام ـ حدّثني أنّ شيعتنا أهل البيت كانوا خيار من كان منهم، إن كان فقيه كان منهم، وإن كان مؤذّن كان منهم، وإن كان إمام كان منهم، وإن كان صاحب أمانة كان منهم، وإن كان صاحب وديعة كان منهم، وكذلك كونوا، حبّبونا إلى الناس، ولا تبغّضونا إليهم»[1].

«إنّ الله تعالى يقول في كتابه: ﴿ **وقولوا للناس حسناً** ﴾ عودوا مرضاهم، واشهدوا جنائزهم، واشهدوا لهم وعليهم، وصلّوا معهم في مساجدهم، واقضوا حقوقهم»[2].

«من قال لا إله إلّا الله مخلصاً دخل الجنّة، وإخلاصه فيها أن تحجزه لا إله إلّا الله عمّا حرّم الله»[3].

وبكلمة التوحيد الخالص هذه ختام الفصل الأخير من هذا الكتاب .. وقد تضمّن الحديث عن أهم الفرق والمذاهب الحادثة في الإسلام، وضروف تكوينها، والعوامل الأساسية من نشأتها.

---

(١) ابو جعفر الصدوق / صفات الشيعة ح/ ٣٩.

(٢) صفات الشيعة ح/ ٣٨.

(٣) صفات الشيعة ح/ ٦، ٧.

الخاتمة

إنّ ثمرات كثيرة قد جنيناها ، وحقائق هامّة قد وقفنا عليها في هذا المشوار الطويل الذي قضيناه عبر مئات الصفحات ، نطويها طيّاً عاجلاً في هذه الخاتمة ، فلربّما كانت الخاتمة عند كثير من القرّاء قبل المقدّمة ..

لقد رأينا المبرّرات الشرعية والعقلية لتدوين التاريخ ، ورأينا الصلة الوثيقة بين مدوّناتنا التاريخية وبين ديننا الحنيف ، فإنّما جاءت تلك المدوّنات لتحفظ « تاريخ الإسلام » بالمرتبة الأُولى ، فكان الباعث الإسلامي فيها أصيلاً ، على العموم .. ثمّ رأينا ثمّة أقلام مسمومة بثّت سمومها في أخطر صفحات هذا التاريخ .. وأنّ عوامل قسرية ، سياسية واجتماعية ، قد فرضت نفسها في تغيير اتّجاه التدوين على مساحات واسعة .. وأنّ عوامل مماثلة ربما طمست وثائق تاريخية صادقة فتركت مكانها فراغاً تتردّد فيه الأصوات وتتقاطع الأصداء ، وربما استبدلتها بوثائق مزوّرة لا أصل لها .

رأينا في أهم ما رأينا كيف تركت السياسة والقوّة بصماتها على التاريخ ، وكيف تركت آثارها في الفكر والثقافة والعقيدة ، ذلك حين استطاعت أن تقدّم صياغة متكاملة للإسلام في نظامه السياسي والعقيدي والفقهي والتربوي ،

منسجمة بالكامل مع أطروحتها التي ولدت بغتة في أجواء الاضطراب والهيجان الذي عقب وفاة الرسول الأعظم ﷺ، ثمّ تعاقبت أدواره على الرأي الواحد، ثمّ على الغلبة والقهر والاستيلاء وحكومة الجهّال والفسّاق والمستبدّين، والزنادقة أحياناً، في تاريخ طويل مكّن لتثبيت أصول لم تكن أصولاً، قيست عليها المواقف والأحوال، فترتّب على ذلك رؤى مغلوطة ونتائج خاطئة وتصوّرات للحقائق مقلوبة .. ذلك بدلاً من أن توزن هذه «الأصول» المولّدة بالأصول الحقّة السابقة لها، في الكتاب والسنّة !

ورأينا صورتين متضادّتين حول آل الرسول تعاقبتا، الأولى في حياته ﷺ، والثانية بعد وفاته ﷺ ..

ورأينا كيف كان الرسول ﷺ حريصاً على هذا الدين، وعلى هذه الأُمّة، فلا يغادرها حتّى يرسم لها الصراط المستقيم من بعده «إنّي تارك فيكم الثقلين، ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا» ويحذّر من خطوط عن يمين وشمال كائنة لا محالة .. ورأيناه وهو يبلّغ هذه الأمّة أن الله تعالى قد اصطفى من بينها بيتاً، هم آل محمد، كما اصطفى من قبل آل إبراهيم .. ثمّ رأينا كيف كانت المصلحة المقدّرة عند أصحابها حاكمة على هذا الاصطفاء وذلك الاختيار !

ووقفنا على الأسباب الحقيقية والرئيسة في حدوث الانقسامات ونشأة الفرق، فأمسكنا بالحقيقة المغيّبة حين وقفنا على السرّ الكامن وراء انتزاع الصورة المقلوبة للتاريخ الاسلامي، رأينا من خلال ذلك أنّ أوّل الفرق نشوءاً في الاسلام هي الفرقة التي تمخّضت عنها السقيفة ومسكت بزمام الحكم، إذ تميّزت برؤية خاصّه إزاء نظام الحكم في الاسلام، وإزاء الأحكام الشرعية وطريقة تنفيذها، وإزاء السنّة النبويّة، وإزاء أهل بيت النبيّ ﷺ، وكان جمهورهم عامّة الناس

الذين ينظرون إلى الحاكمين فيطيعونهم ويقتفون آثارهم ، فكانت تلك الطبقة هي السلف الأوّل لأهل «السنّة والجماعة» .. ورأينا في مقابل ذلك أنّ الامتداد الطبيعي لمسار الاسلام بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي مثّله أهل البيت عليهم السلام وخاصّتهم وطائفة من الناس آمنت بالحقّ الذي معهم .

ورأينا كم كان الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم دقيقاً في الكشف عن ذلك ، فبعد أن ركّز على أنّهم الامتداد الطبيعي لمسار الاسلام ، وضع على ذلك آيات وعلامات ؛ فإذا افترق الناس وكان لكلّ فريق حجّة : فأبو ذرّ هو الأصدق لهجةً ! وعمّار لا يفارق الحقّ ! وحُجْر بن عدي هو حُجْر الخير الذي يغضب لمقتله أهل السماء ! فهذه كلّها علامات على المسار الصحيح ..

ثم رأينا كيف استطاع التاريخ أن يجعل «الفرقة» «جماعة» وما تمسّكت به ومضت عليه وحده هو «السنّة» وأن يجعل الجماعة «فرقة» نشأت يوماً ما من حول «بدعة» استُعيرت من مصادر أجنبية عن الاسلام ! كما رأينا كيف استطاعت النزاعات الطائفية والآراء الغير الممحّصة أن تنسب سائرالفرق الاسلامية إلى أصول أجنبية ؛ يهودية أو نصرانية أو مجوسية أو يونانية أو هندية ! وأثبتنا أنّ عامّتها كانت بريئة من تلك الأصول الدخيلة ، وإنّما أفرزتها أجواء الصراع السياسي والفكري في المجتمع الاسلامي ، والذي بلغ ذروته منذ مطلع العهد الأموي .

ووقفنا في أثناء ذلك على قراءة في مصادر تفسير القرآن الكريم ، وعرض مفصّل لتاريخ السنّة النبوية الشريفة ، وعرض مجمل للأدوار التي مرّ بها الاجتهاد في عصر الصحابة ، ونظرة سريعة في حركة الفتوح الأُولى .

كما كان لنا وقفات عديدة مع عدّة عشرات من الشبهات والأخطاء

والرؤى المبتسرة التي اعترضت الحقيقة التاريخية لتخرجها في صورة غير صورتها الصادقة، ورأينا أنّ تلك الرؤى والأخطاء والشبهات وحتّى الإثارات إنّما مصدرها واحد فقط، وهو تلك الصورة المشوّشة التي عُرض فيها التاريخ الاسلامي، وبالذات أجزاؤها المقلوبة التي تتحدّث عن نشأة المذاهب في الإسلام!

رأينا تلك المدرسة الثقافية التي وضع أُسسها وأشاد دعائمها نظام الغلبة، ورأينا كيف توافد عليها الناس من حيث يشعرون أو لا يشعرون.

ورأينا أخيراً في أهم ما رأينا كيف كانت مدرسة الاسلام الحنيف التي أسّسها وأعدّ مناهجها وتولّى تربية وتدريب معلّميها سيّد الرسل وخاتم النبيّين ﷺ كيف حملت الأمانة وهي تكافح ظروفاً قاسية؛ من سياسة مخاصمة لها! واتّجاهات ثقافية تكاد تصادر الكثير من السنن ومن معالم الدين! وتطاحُن الفرق الكلامية التي أخذت كلّ واحدة منها بطرف من الدين! وحركات غالية تسعى في إفساد العقائد واغتيال العقول، لتبثّ من بين ذلك الزحام المتناقض الوجوه تعاليم الاسلام الحنيف لتحيي كتاب الله وسنّة نبيه، بنصوصها ومعانيها وأهدافها ومقاصدها العليا، في موافقة عجيبة بين دعوة الحقّ وبين حفظ وحدة الكيان الإسلامي العزيز.

ورأينا كيف كان الاسلام ديناً خالداً عظيماً، لا يموت، ولا يخمد نوره.. وأنّ في هذه الأمّة رجالاً صدقوا ما عاهدوا الله عليه، لا تأخذهم في الله لومة لائم، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، أئمّة وعلماء ومجاهدون، لم يفتُروا عن الاصلاح في هذه الأُمّة وعن نصرة السنن ومحاربة البدع والدفع عن الضعفاء والمظلومين، وإن اضطرّهم هذا إلى الجهاد بالسيف، وهو ذروة السنام في دين الاسلام.

إنّ تلك الطائفة من الأئمّة والمجاهدين والعلماء، الذين لم يشتروا بآيات الله ثمناً قليلاً، ولم يكتموا ما أنزل الله من البيّنات والهدى، أولئك هم السلف الصالح حقّاً، وأولئك هم أصحاب السنّة الذين جاهدوا بها البدعة متى ظهرت، وهم أصحاب لواء الجماعة الذي يفقأون به عين الفرقة .. وهم السلف الصالح لكلّ حركة إسلامية ناهضة واعية تسعى لإحياء معالم الدين في أي زمان وأيّ مكان كان ..

فتمخّض عن ذلك كلّه «أنّ كلّ محاولة لإعادة بناء حضارة الإسلام يجب أن تقوم أوّلاً وقبل كلّ شيء على أساس سيادة (الفقه الخالص) على (الفقه الواقع السائد) الذي نشأ عن صفّين[1]، ولا شكّ أنّ هذا يقتضي رجوعاً إلى الإسلام الخالص، أعني تنقية النصوص القرآنية من غواشيها الكلامية والفقهية والفلسفية»[2].

وفي أثناء تلك المباحث كلّها كانت تتجلّى دائماً حقيقة أنّ السلطان قد ترك بصماته في هذا التاريخ، وأنّ ظلال الواقع التاريخي للخلافة قد غطّت مساحات واسعة من فصوله المتعدّدة ..

وهناك يكمن الخطأ المنهجي الأساس الذي وقع فيه المؤرّخون ونقّاد التاريخ؛ ذلك أنّهم نظروا إلى الواقع التاريخي للخلافة بعد الرسول على أنّه الأصل الذي توزن به القضايا والمواقف وتقاس إليه، واحتجّوا لذلك بحجج ليس لها وجود حقيقي وإنّما هي أيضاً من إفرازات ذات الواقع التاريخي الحاكم نفسه!

وأوغل بعضهم في الخطأ حين وسّع من ذلك «الأصل» ليُدخل فيه حكومة

---

(١) وربّما قبل صفّين!

(٢) مالك بن نبي / وجهة العالم الإسلامي: ٦٢.

معاوية بن أبي سفيان ، لتلحقها بالتبعية حكومة يزيد ، فخرج بنتائج مشوّهة وفي لغة منكرة هي أبعد ما تكون عن لغة الدين وعن منطق القيم والأعراف الانسانية السويّة !

فلمّا وضعنا الأصابع على ذلك الخطأ المنهجي الأساس ، فأبعدناه ، واستبدلناه بالأصل الثابت الذي يجعل الميزان والمرجع في نقد القضايا وتقويمها : القرآن الكريم ، والسنّة النبوية الصحيحة ، والسيرة المباركة ؛ فتلك هي المصادر المعصومة وموازين القسط ومقاييس العدل ، عندئذٍ تقشّع ذلك الظلّ السميك وظهرت الأشياء على حقائقها ، ووُضِعَ كلٌّ في موضعه ، وعُرف لكلّ ذي حقٍّ حقّه ، فظهر تاريخنا الإسلامي في صورته الصحيحة الواضحة ، وتقوّمت ـ على أساس هذه الأصول والمراجع ـ الكثير من معارفنا الإسلامية ، ليصبح تاريخنا العظيم بحق مصدراً معرفياً صافياً ، ومرجعاً ثقافياً مؤتمناً ، ومدرسة نزيهة تُلهمنا الدروس النافعة الحقّة من أجل بناء حاضرنا واستشراف مستقبلنا ، وهنا تكمن القيمة الحقيقية للتاريخ ، ومن أجل ذلك يُكتب ، ومن أجل ذلك يُقرأ .. ومن أجل ذلك وحده وضعنا هذا الكتاب ، والله من وراء القصد ، وله المنّ ، وله الحمد ..

دليل أعلام الكتاب

﴿ حرف الباء ﴾

حرف التاء

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الذال

حرف الراء

حرف الزاء

حرف السين

﴿ حرف الشين ﴾

﴿ حرف الصاد ﴾

﴿ حرف الضاد ﴾

﴿ حرف الطاء ﴾

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

المصادر

١ ـ **القرآن الكريم.**

٢ ـ **آفة أصحاب الحديث :** أبو الفرج ابن الجوزي / تحقيق السيد علي الميلاني.

٣ ـ **الإباضية بين الفرق الإسلامية :** علي يحيى بن معمر ـ مكتبة وهبة ـ القاهرة ـ الطبعة الاولى ـ ١٩٧٦ م.

٤ ـ **الإباضية عقيدة ومذهباً :** الدكتور صابر طعيمة ـ دار الجيل ـ بيروت ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

٥ ـ **الإباضية مذهب إسلامي معتدل :** علي يحيى بن معمر / تقديم أحمد بن مسعود السيابي ـ الطبعة الثانية.

٦ ـ **ابن تيمية حياته .. عقائده :** صائب عبد الحميد ـ مركز الغدير للدراسات الإسلامية ـ قم ١٩٩٤ م.

٧ ـ **الإتحاف بحبّ الأشراف :** الشبراوي الشافعي ـ المطبعة الأدبية بمصر ـ دار الذخائر للمطبوعات.

٨ ـ **الإتقان في علوم القرآن :** جلال الدين السيوطي / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ المكتبة المصرية ـ بيروت ١٩٨٨ م.

٩ ـ **أحداث التاريخ الإسلامي بترتيب السنين :** د. عبد السلام الترمانيني ـ دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ـ دمشق ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

١٠ ـ **الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان :** ابن بلبان الفارسي / تحقيق كمال يوسف الحوت ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٩٨٧ م.

١١ ـ **الأحكام السلطانية** : الفراء ـ مكتب التبليغ الإسلامي ـ الحوزة العلمية ـ قم .
١٢ ـ **الأحكام السلطانية** : الماوردي ـ مكتب التبليغ الإسلامي ـ الحوزة العلمية / قم .
١٣ ـ **الإحكام في أُصول الأحكام** : ابن حزم الاندلسي ـ دار الحديث ـ القاهرة ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٩٢ م .
١٤ ـ **الإحكام في أُصول الأحكام** : علي بن محمد الآمدي / تحقيق د . سيد الجميلي ـ دار الكتاب العربي ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
١٥ ـ **أخبار الدولة العباسية** : تحقيق الدكتور عبد العزيز الدوري والدكتور عبد الجبار المطلبي ـ دار الطليعة ـ بيروت ١٩٧١ م .
١٦ ـ **الأخبار الموفقيات** : الزبير بن بكّار / تحقيق الدكتور سامي مكّي العاني .
١٧ ـ **أدب الشيعة إلى نهاية القرن الثاني الهجري** : الدكتور عبد الحسيب طه حميد ـ الزهراء للإعلام العربي ـ الطبعة الأُولى ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .
١٨ ـ **الإرشاد إلى قواطع الرد في أُصول الاعتقاد** : عبد الملك الجويني / تحقيق أسعد تميم ـ مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ١٩٨٥ م .
١٩ ـ **الإرشاد** : الشيخ المفيد ـ مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ (مصنّفات الشيخ المفيد م١١) .
٢٠ ـ **إرشاد الساري إلى صحيح البخاري** : شهاب الدين القسطلاني ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .
٢١ ـ **أسباب النزول** : الواحدي ـ عالم الكتب ـ بيروت .
٢٢ ـ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب** : ابن عبد البر النمري ـ بهامش الإصابة ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٣٢٨ هـ .
٢٣ ـ **أُسد الغابة في معرفة الصحابة** : عز الدين بن الأثير ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .
٢٤ ـ **الإسرائيليات في التفسير والحديث** : الدكتور محمد السيد حسين الذهبي ـ لجنة النشر في دار الايمان ـ دمشق ١٩٨٥ م .
٢٥ ـ **الإسلام في القرن العشرين** : عباس محمود العقاد / المجموعة الكاملة ـ دار الكتاب اللبناني ـ الطبعة الأُولى ـ ١٩٧٤ م .

٢٦ ـ الإسلام وأُصول الحكم : علي عبد الرازق ـ دراسة د. محمد عمارة ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
٢٧ ـ الإسلام ومتطلّبات العصر : مرتضى مطهّري ـ تعريب علي هاشم.
٢٨ ـ الإسلام يقود الحياة : السيد محمد باقر الصدر (المجموعة الكاملة م ١٢) الكتاب الثاني ـ دار التعارف للمطبوعات ـ ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.
٢٩ ـ الإصابة في تمييز الصحابة : ابن حجر العسقلاني ـ مطبعة السعادة ـ مصر ١٣٢٣ هـ.
٣٠ ـ أصدق المناهج في تمييز الأباضية من الخوارج : سالم بن حمود السمائلي ـ تحقيق وشرح سيدة إسماعيل كاشف ـ القاهرة ١٩٧٩ م.
٣١ ـ أصل الشيعة وأُصولها : الإمام محمد حسين آل كاشف الغطاء ـ المطبعة الحيدرية ـ النجف الاشرف ـ ١٩٦٥ م.
٣٢ ـ الاصول التي عليها مدار فروع الحنفية : أبو الحسن الكرخي.
٣٣ ـ أُصول الحديث وعلومه ومصطلحه : الدكتور محمد عجاج الخطيب ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ ١٩٨٩ م.
٣٤ ـ أُصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة الامامية : الدكتورة عائشة يوسف المناعي ـ دار الثقافة ـ الدوحة ـ الطبعة الأولى ـ ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.
٣٥ ـ أضواء على السنّة المحمدية : محمود أبو ريّة ـ الطبعة الخامسة.
٣٦ ـ الاعتقادات في دين الإمامية : محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي / تحقيق غلام رضا المازندراني ـ المطبعة العلمية ـ قم ١٤١٢ هـ.
٣٧ ـ الاعداد التربوي والفكري لولاية علي عليه‌السلام وخلافته : الدكتور عبد الجبار شرارة ـ ملحق بكتاب (نشأة التشيع) للشهيد الصدر ـ مركز الغدير للدراسات الإسلامية / بيروت.
٣٨ ـ الأعلام : خير الدين الزركلي ـ دار العلم للملايين ـ الطبعة السادسة ـ بيروت ١٩٨٤ م.
٣٩ ـ أعلام النساء في عالمي العرب والاسلام : عمر رضا كحالة ـ مؤسسة الرسالة ـ ١٩٩١ م.
٤٠ ـ أعلام الموقعين : ابن قيم الجوزية ـ دار الجيل ـ بيروت.
٤١ ـ الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ : السخاوي ـ دار الكتاب العربي ـ ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٤ م.
٤٢ ـ الأغاني : أبو الفرج الاصفهاني ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ١٩٨٦ م.

٤٣ ـ **الافصاح في إمامة أمير المؤمنين** : الشيخ المفيد ـ قسم الدراسات الإسلامية ـ مؤسسة البعثة ـ قم ١٤١٢ هـ.
٤٤ ـ **الاقتصاد في الاعتقاد** : الإمام الغزالي ـ مكتبة الشرف الجديد ـ بغداد.
٤٥ ـ **اقتضاء الصراط المستقيم** : ابن تيمية / تحقيق محمد حامد الفقي ـ القاهرة ١٣٦٩ هـ.
٤٦ ـ **الألفين في إمامة مولانا امير المؤمنين** عليه السلام : العلامة الحلي ـ دار الهجرة للنشر والتوزيع ـ قم ١٩٨٢ م.
٤٧ ـ **الإمام الصادق والمذاهب الأربعة** : أسد حيدر ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٩٨٣ م.
٤٨ ـ **الإمام أبو عبيدة التميمي وفقهه** : مبارك بن عبد الله بن حامد الراشدي ـ الطبعة الأُولى ـ ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م.
٤٩ ـ **الإمام علي صوت العدالة الإنسانية** : جورج جرداق.
٥٠ ـ **الإمامة وأهل البيت** : محمد بيومي مهران ـ مركز الغدير ـ ١٩٩٦ م.
٥١ ـ **الإمامة والسياسة** : ابن قتيبة الدينوري ـ مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر ١٩٦٩ م.
٥٢ ـ **الإمامة في أهم الكتب الكلامية** : السيد علي الحسيني الميلاني ـ منشورات الشريف الرضي ـ الطبعة الأُولى ـ ١٤١٣ هـ.
٥٣ ـ **الأمالي** : أبو بكر الأنباري.
٥٤ ـ **الإمتاع والمؤانسة** : أبو حيان التوحيدي ـ منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت.
٥٥ ـ **الأموال** : أبو عبيد القاسم بن سلام / تحقيق محمد خليل هراس ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ١٩٨٨ م.
٥٦ ـ **الإنتصار والرد على ابن الراوندي الملحد** : عبد الرحيم الخياط المعتزلي ـ مكتب الثقافة الدينية ـ القاهرة ـ تقديم ومراجعة محمد حجازي.
٥٧ ـ **أنساب الأشراف** : أحمد بن يحيى البلاذري / تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي ـ مؤسسة الاعلمي ـ بيروت ١٩٧٤ م.
٥٨ ـ **أنوار الهداية** : روح الله الخميني ـ مؤسسة تنظيم ونشر آثار الامام الخميني ـ قم ـ الطبعة الأُولى ـ ١٤١٣ هـ.

٥٩ ـ **الأوائل** : أبو هلال العسكري ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٩٨٧ م.
٦٠ ـ **أهل السنّة والجماعة معالم الانطلاقة الكبرى** : محمد بن عبد الهادي المصري ـ مكتبة الغرباء ـ استانبول ١٩٩٢ م.
٦١ ـ **الباعث الحثيث (شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير)** : أحمد محمد شاكر ـ الطبعة الثانية ـ القاهرة ١٣٧٠ هـ / ١٩٥١ م.
٦٢ ـ **بدء الاسلام وشرائع الدين** : ابن سلام الإباضي / تحقيق فيرنرشفارتس، وسالم بن يعقوب ـ ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦ م.
٦٣ ـ **البدء والتاريخ** : المنسوب إلى أبي زيد أحمد بن سهل البلخي ـ مكتبة الثقافة الدينية.
٦٤ ـ **البداية والنهاية** : ابن كثير الدمشقي ـ دار إحياء التراث العربي ـ مؤسسة التاريخ العربي ـ ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م.
٦٥ ـ **البيان في تفسير القرآن** : السيد أبو القاسم الخوئي ـ المطبعة العلمية ـ قم.
٦٦ ـ **البيّنات في الردّ على المراجعات** : محمود الزعبي.
٦٧ ـ **تاريخ الإسلام** : الدكتور حسن إبراهيم حسن ـ مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ١٩٦٤ م.
٦٨ ـ **تاريخ الامم الاسلامية / الدولة الاموية** : محمد الخضري بك ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت.
٦٩ ـ **تاريخ الامم الاسلامية / الدولة العباسية** : محمد الخضري بك ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت.
٧٠ ـ **تاريخ ابن خلدون** : عبد الرحمن بن خلدون / تحقيق الاستاذين خليل شحادة وسهيل زكار.
٧١ ـ **تاريخ أبي الفداء (المختصر في أخبار البشر)** : عماد الدين أبي الفداء ـ دار الفكر ودار البحار.
٧٢ ـ **تاريخ بغداد** : الخطيب البغدادي ـ مطبعة السعادة ـ ١٩٣١ م.
٧٣ ـ **تاريخ التراث العربي** : فؤاد سزكين / ترجمة الدكتور محمود فهمي حجازي ـ ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
٧٤ ـ **تاريخ الخلفاء** : السيوطي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٨ هـ.

٧٥ ـ **تاريخ خليفة بن خياط** : تحقيق الدكتور سهيل زكار ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ١٩٩٣ م.

٧٦ ـ **تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس** : الامام حسين بن محمد بن الحسن الدياربكري ـ مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع ـ بيروت.

٧٧ ـ **تاريخ الطبري (تاريخ الامم والملوك)** : محمد بن جرير الطبري ـ دار التراث ـ بيروت ١٩٦٧ م.

٧٨ ـ **تاريخ العرب في الاسلام** : الدكتور جواد علي ـ منشورات الشريف الرضي ـ قم ١٤١٤ هـ.

٧٩ ـ **تاريخ المدينة المنورة** : عمر بن شبة النميري البصري ـ منشورات دار الفكر ـ قم ١٤١٠ هـ.

٨٠ ـ **تاريخ المذاهب الاسلامية** : محمد أبو زهرة ـ دار الفكر العربي ـ القاهرة ١٩٧٦ م.

٨١ ـ **تاريخ اليعقوبي** : أحمد بن أبي يعقوب ـ دار صادر ـ بيروت.

٨٢ ـ **تأويل مختلف الحديث** : ابن قتيبة الدينوري / تحقيق عبد القادر أحمد عطا ـ مطبعة حسان ـ القاهرة ١٩٨٢ م.

٨٣ ـ **التبيان في تفسير القرآن** : الشيخ الطوسي / تحقيق أحمد حبيب قصيرة العاملي ـ مكتبة الأمين ـ النجف الاشرف ١٩٦٣ م.

٨٤ ـ **تثبيت الامامة وترتيب الخلافة** : الحافظ أبو نعيم الأصفهاني (٤٣٠ هـ) / تحقيق إبراهيم علي التهامي ـ دار الإمام مسلم ـ الطبعة الأُولى ـ ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م.

٨٥ ـ **تحف العقول عن آل الرسول** : علي بن الحسين بن شعبة الحراني ـ منشورات الشريف الرضي.

٨٦ ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي** : جلال الدين السيوطي ـ دار الكتاب العربي ـ ١٩٨٩ م.

٨٧ ـ **تدوين السنّة الشريفة** : محمد رضا الحسيني الجلالي ـ مكتب الاعلام الإسلامي ـ قم ١٤١٣ هـ.

٨٨ ـ **تذكرة الحفاظ** : شمس الدين الذهبي / تصحيح عبد الرحمن بن يعلى المعلمي ـ دار إحياء التراث العربي ـ مكتبة الحرم المكي بمكة المعظمة.

٨٩ ـ **تذكرة الخواص**: سبط ابن الجوزي / تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم ـ اصدار مكتبة نينوى ـ طهران.

٩٠ ـ **الترغيب والترهيب**: عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ١٩٨٨ م.

٩١ ـ **التصوف في الإسلام**: عمر فروخ ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٤٠١ هـ.

٩٢ ـ **تطور تفسير القرآن**: الدكتور محسن عبد الحميد ـ سلسلة بيت الحكمة ـ جامعة بغداد ١٤٠٨ هـ.

٩٣ ـ **تطهير الجنان واللسان (ذيل الصواعق المحرقة)**: أحمد بن حجر الهيتمي المكي / تخريج وتعليق عبد الوهاب عبد اللطيف ـ شركة الطباعة الفنية المتحدة ـ القاهرة ١٩٦٥ م.

٩٤ ـ **تفسير البرهان**: السيد هاشم الحسيني البحراني / تحقيق قسم الدراسات الإسلامية ـ مؤسسة البعثة ـ قم ١٤١٦ هـ.

٩٥ ـ **تفسير البغوي (معالم التنزيل في التفسير والتأويل)**: دار الفكر ـ ١٤٠٥ هـ.

٩٦ ـ **تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)**: أبو سعيد عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٩٨٨ م.

٩٧ ـ **تفسير الخازن**: علاء الدين علي بن محمد البغدادي الصوفي ـ دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت.

٩٨ ـ **تفسير أبي السعود**: أبو السعود محمد بن العمادي ـ دار إحياء التراث العربي.

٩٩ ـ **تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن)**: محمد بن جرير الطبري ـ دار الفكر ـ بيروت ١٩٨٨ م.

١٠٠ ـ **تفسير العياشي**: أبو النصر محمد بن مسعود بن عياش السمرقندي ـ المكتبة العلمية الإسلامية ـ طهران.

١٠١ ـ **تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)**: أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٨٨ م.

١٠٢ ـ **تفسير ابن كثير**: أبو الفداء ابن كثير الدمشقي ـ دار الفكر ـ ١٩٨٦ م.

١٠٣ ـ **تفسير الكشاف** : جار الله محمود بن عمر الزمخشري .

١٠٤ ـ **تفسير المنار** : محمد رضا رشيد ـ دار المعرفة ـ بيروت .

١٠٥ ـ **تفسير النسفي** : أبو البركات عبد الله النسفي ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

١٠٦ ـ **تقييد العلم** : الخطيب البغدادي / تحقيق الدكتور يوسف العش ـ دار إحياء السنّة ـ ١٣٩٥ هـ.

١٠٧ ـ **تلبيس إبليس** : أبو الفرج ابن الجوزي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٧ هـ.

١٠٨ ـ **التمهيد في الردّ على الملحدة والمعطّلة** : أبو بكر الباقلّاني (٤٠٣ هـ) / تحقيق الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريده ، والدكتور محمود الخضيري .

١٠٩ ـ **تنوير الحوالك من موطأ مالك** : جلال الدين السيوطي الشافعي ـ دار الندوة الجديدة ـ بيروت .

١١٠ ـ **التوحيد** : أبو جعفر الصدوق ـ مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ـ قم .

١١١ ـ **تهذيب الأحكام** : الشيخ الطوسي ـ دار الكتب الإسلامية ـ طهران ١٣٩٠ هـ.

١١٢ ـ **تهذيب تاريخ دمشق الكبير** : ترتيب الشيخ عبد القادر بدران ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٩٨٧ م .

١١٣ ـ **تهذيب التهذيب** : ابن حجر العسقلاني ـ دارالفكر ـ الطبعة الأُولى ـ ١٩٨٤ م .

١١٤ ـ **تهذيب الكمال** : أبو الحجاج يوسف المزي / تحقيق الدكتور بشار عواد معروف ـ مؤسسة الرسالة ـ ١٩٨٥ م .

١١٥ ـ **الثقات** : ابن حبان التيمي ـ مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ ١٩٧٣ م .

١١٦ ـ **جامع الأُصول** : ابن الأثير الجزري / تحقيق محمد حامد الفقي ـ دار إحياء التراث العربي بيروت ١٩٨٤ م .

١١٧ ـ **جامع بيان العلم** : ابن عبد البر (٤٦٢ هـ) / تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا ـ مؤسسة الكتب الثقافية ـ الطبعة الأُولى ـ بيروت ١٩٩٥ م .

١١٨ ـ **الجامع الصحيح (مسند الامام الربيع بن حبيب الأزدي)** : إعداد مسعود بن عبدالله الوهيبي ـ مكتبة مسقط ـ الطبعة الأُولى ـ ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م .

١١٩ ـ **الجامع الصغير** : السيوطي ـ دار الفكر ـ بيروت .

١٢٠ ـ **الجامع في العلل ومعرفة الرجال** : الامام أحمد بن حنبل ـ مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ١٩٩٠ م.

١٢١ ـ **الجرح والتعديل** : عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٩٥٢ م.

١٢٢ ـ **الجنس العربي** : محمد عزّة دروزة.

١٢٣ ـ **جوامع السيرة** : علي بن أحمد بن سعيد بن حزم / تحقيق الدكتور احسان عباس والدكتور ناصر الدين الأسد ـ دار المعارف بمصر.

١٢٤ ـ **حجّة الله البالغة** : احمد شاه الدهلوي / تحقيق السيد سابق ـ دار الكتب الحديثة ـ القاهرة.

١٢٥ ـ **حجيّة السنّة** : عبد الغني عبد الخالق ـ دار السعادة للطباعة والنشر / تقديم الدكتور طه جابر العلواني.

١٢٦ ـ **الحركات السرّية** : الدكتور محمود إسماعيل.

١٢٧ ـ **حلية الأولياء** : الحافظ أبو نعيم الأصفهاني ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٩٨٨ م.

١٢٨ ـ **الحموية الكبرى** : ابن تيمية / تحقيق محمد حامد الفقي ـ معمل ومطبعة جمال العبدلي ـ بغداد.

١٢٩ ـ **حوار مع الشيعة حول الخلفاء الراشدين وبني أُمية** : عبد المتعال الجبري ـ دار الصحوة للنشر والتوزيع ـ الطبعة الأُولى ـ ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م.

١٣٠ ـ **الخصائص الكبرى** : السيوطي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٥ هـ.

١٣١ ـ **الخلافة ونشأة الاحزاب الإسلامية** : محمد عمارة ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ الطبعة الأُولى ـ ١٩٧٧ م.

١٣٢ ـ **خمسون ومائة صحابي مختلق** : السيد مرتضى العسكري ـ دار الزهراء للطباعة والنشر بيروت ١٩٨٥ م.

١٣٣ ـ **الخوارج والشيعة (دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين ـ الخوارج والشيعة)** : د. أحمد محمد أحمد جلي ـ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

١٣٤ ـ **دراسات في الحديث النبوي** : وليد الأعظمي.

١٣٥ ـ **دراسة وثقية في التاريخ الاسلامي** : د. محمد ماهر حمادة ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الأُولى ـ ١٤٠٨ هـ.
١٣٦ ـ **الدراية** : الشهيد الثاني زين الدين العاملي ـ مطبعة النعمان ـ النجف.
١٣٧ ـ **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة** : ابن حجر العسقلاني ـ دار إحياء التراث العربي.
١٣٨ ـ **الدر المنثور في التفسير بالمأثور** : السيوطي ـ دار الفكر ـ بيروت ١٤٠٣ هـ.
١٣٩ ـ **دفاع عن الكافي** : ثامر هاشم حبيب العميدي ـ مركز الغدير ـ قم ١٩٩٥ م.
١٤٠ ـ **دلائل النبّوة** : أبو بكر البيهقي / تحقيق الدكتور عبد المعطي قلعجي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٩٨٥ م.
١٤١ ـ **الديمقراطية** : خالد محمد خالد.
١٤٢ ـ **ديوان الإمام الشافعي** : محمد بن ادريس الشافعي ـ دار كرم بدمشق.
١٤٣ ـ **ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى** : أحمد بن عبد الله الطبري ـ دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت.
١٤٤ ـ **رأس الحسين** عليه السلام : ابن تيمية (مطبوع مع استشهاد الحسين للطبري) / تحقيق السيد الجميلي ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٤٠٦ هـ.
١٤٥ ـ **الراعي والرعية** : المحامي توفيق الفكيكي.
١٤٦ ـ **ربيع الأبرار** : أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ـ منشورات الشريف الرضي ـ قم ١٤١٠ هـ.
١٤٧ ـ **رجال الطوسي** : محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠ هـ) / تحقيق السيد محمد صادق آل بحر العلوم ـ المكتبة الحيدرية في النجف - ١٣٨١ هـ.
١٤٨ ـ **رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال)** : الشيخ الطوسي ـ مطبعة جامعة مشهد ـ ١٣٤٨هـ.ش.
١٤٩ ـ **الرد على المتعصب العنيد** : ابو الفرج ابن الجوزي / تحقيق محمد كاظم المحمودي ـ ١٤٠٣ هـ.
١٥٠ ـ **ردّ المحتار على الدرّ المختار** : ابن عابدين.
١٥١ ـ **رسائل ابن حزم** : تحقيق د. إحسان عباس ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٨٧م.
١٥٢ ـ **رسالة الإمام مالك إلى هارون الرشيد** : تحقيق باسم الجبوري ـ مكتبة مليلة.

١٥٣ ـ **رفع الملام عن الأئمة الاعلام** : ابن تيمية ـ منشورات دار الكتب العلمية .

١٥٤ ـ **روح المعاني (تفسير)** : الآلوسي البغدادي ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٩٨٥ م .

١٥٥ ـ **الروض الأُنف** : عبد الرحمن السهيلي / تحقيق عبد الرحمن الوكيل ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٩٩٢ م .

١٥٦ ـ **الروض النضير (موسوعة فقه علي بن أبي طالب عليه السلام)** : بواسطة محمد رواس قلعجي .

١٥٧ ـ **الرياض النضرة في مناقب العشرة المبشرين بالجنة** : المحب الطبري ـ دار الندوة الجديدة بيروت ١٩٨٨ م .

١٥٨ ـ **زاد المعاد في هدي خير العباد** : ابن قيّم الجوزية ـ دار الفكر ـ بيروت .

١٥٩ ـ **الزيدية** : الدكتور أحمد محمود صبحي ـ مؤسسة الزهراء للاعلام العربي ـ ١٩٨٤ م .

١٦٠ ـ **سلسلة الاحاديث الصحيحة** : ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي ـ ١٩٨٥ م .

١٦١ ـ **سنن أبي داود** : أبو داود سليمان بن الاشعث السجستاني ـ دار التراث العربي بيروت .

١٦٢ ـ **سنن ابن ماجة** : ابن ماجة القزويني / تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار الفكر .

١٦٣ ـ **سنن الترمذي (الجامع الصحيح)** : محمد بن عيسى الترمذي / تحقيق أحمد محمد شاكر ـ دار إحياء التراث ـ بيروت .

١٦٤ ـ **سنن الدارمي** : عبد الله بن بهرام الدارمي ـ دار الفكر ـ بيروت .

١٦٥ ـ **السنن الكبرى** : البيهقي ـ دار الفكر ـ بيروت .

١٦٦ ـ **السنن الكبرى للنسائي** : أحمد بن شعيب النسائي : دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٩٩١ م .

١٦٧ ـ **السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي** : محمد الخضري .

١٦٨ ـ **سير أعلام النبلاء** : شمس الدين الذهبي ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٦٨٥ م .

١٦٩ ـ **سيرة ابن اسحاق** : محمد بن اسحاق بن يسار / تحقيق الدكتور سهيل زكار ـ دار الفكر ـ طباعة مؤسسة اسماعيليان / قم .

١٧٠ ـ **سيرة الأئمة الاثني عشر** : هاشم معروف الحسني ـ دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت ١٩٨٦ م .

١٧١ ـ **السيرة الحلبية (إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون)** : علي بن برهان الدين الحلبي ـ دار المعرفة ـ بيروت ١٩٨٠ م .

١٧٢ ـ السيرة النبوية : ابن هشام / تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ـ دار الجيل ـ بيروت ١٩٨٥ م .
١٧٣ ـ السيرة النبوية من تاريخ الإسلام : الذهبي / تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري ـ دار الكتاب العربي ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٨٩ م .
١٧٤ ـ السيرة النبوية وأخبار الخلفاء : ابن حبان التميمي / تصحيح الحافظ سيد عزيز بك وجماعة من العلماء ـ مؤسسة الكتب الثقافية ـ ١٩٨٧ م .
١٧٥ ـ الشافي في الامامة : الشريف المرتضي / تحقيق السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب ـ مؤسسة الصادق عليه السلام ـ طهران ١٤١٠ هـ .
١٧٦ ـ شذرات الذهب : ابن العماد الحنبلي ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ ١٩٨٨ م .
١٧٧ ـ شرح التجريد : الفاضل القوشجي .
١٧٨ ـ شرح الجامع الصحيح : عبد الله بن حمد السالمي / تقديم عزّ الدين التنوخي ـ الطبعة الثانية .
١٧٩ ـ شرح حديث النزول : ابن تيمية ـ منشورات المكتبة الإسلامية .
١٨٠ ـ شرح المقاصد : مسعود بن عمر التفتازاني / تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة ـ منشورات الشريف الرضي ـ قم ١٩٨٩ م .
١٨١ ـ شرح المواقف : علي بن محمد الجرجاني ـ منشورات الشريف الرضي ـ قم ١٤١٢ هـ .
١٨٢ ـ شرح الموطأ : محمد الزرقاني ـ دار المعرفة ـ بيروت ١٩٨٩ م .
١٨٣ ـ شرح نهج البلاغة : ابن أبي الحديد / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار إحياء الكتب العربية ـ مصر .
١٨٤ ـ شرف أصحاب الحديث : الخطيب البغدادي / تحقيق محمد سعيد خطيب اوغلي ـ كلية الإلهيات ـ جامعة أنقرة .
١٨٥ ـ الشعر والشعراء : ابن قتيبة الدينوري / حققه الدكتور مفيد قميحة والأستاذ نعيم زرزور ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٩٨٥ م .
١٨٦ ـ الشيعة في الميزان : محمد جواد مغنية ـ مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني ـ بيروت .
١٨٧ ـ الشيعة والتشيّع : إحسان إلهي ظهير ـ إدارة ترجمان السنّة ـ لاهور ـ باكستان ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٨٤ م .

١٨٨ ـ **الشيعة والحاكمون** : محمد جواد مغنية ـ دار ومكتبة الهلال ودار الجواد ـ بيروت ـ الطبعة الخامسة ١٩٨١ م.

١٨٩ ـ **صحيح البخاري** : الإمام البخاري ـ عالم الكتب ـ ١٤٠٦ هـ.

١٩٠ ـ **صحيح مسلم** : مسلم بن الحجاج النيسابوري / تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار الفكر بيروت ١٩٧٨ م.

١٩١ ـ **صحيح مسلم بشرح النووي** : دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٩٨٧ م.

١٩٢ ـ **الصراع بين الاسلام والوثنية** : عبد الله علي القصيمي.

١٩٣ ـ **الصراع بين الأُمويّين ومبادئ الإسلام** : د. نوري جعفر ـ مطبعة الزهراء ـ بغداد ١٩٥٦ م.

١٩٤ ـ **صفات الشيعة** : الشيخ الصدوق ـ دار التوحيد ـ ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

١٩٥ ـ **صفحات من تاريخ الجزيرة العربية** : د. محمد عوض الخطيب ـ مركز الغدير ـ بيروت ـ الطبعة الأُولى ـ ١٩٩٥ م.

١٩٦ ـ **صفة الصفوة** : أبو الفرج ابن الجوزي / تحقيق محمد فاخوري والدكتور محمد رواس قلعجي ـ دار المعرفة ـ بيروت ١٩٨٦ م.

١٩٧ ـ **الصواعق الإلهية في الرد على الوهابية** : سليمان بن عبد الوهاب البغدادي ـ أُفسيت حسين حلمي بن سعيد الاستانبولي.

١٩٨ ـ **الصواعق المحرقة** : ابن حجر الهيتمي / تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ـ شركة الطباعة الفنية المتحدة ـ القاهرة ١٩٦٥ م.

١٩٩ ـ **صيانة القرآن من التحريف** : محمد هادي معرفة ـ دار القرآن الكريم ـ ايران ـ قم ١٤١٠ هـ.

٢٠٠ ـ **طبقات الحنابلة** : القاضي ابن أبي يعلى ـ دار المعرفة ـ بيروت.

٢٠١ ـ **الطبقات الكبرى** : ابن سعد الزهري ـ دار صادر ـ بيروت ١٩٨١ م.

٢٠٢ ـ **عبد الله بن سبأ وأساطير أُخرى** : السيد مرتضى العسكري ـ مطبعة دار الكتب ـ بيروت ١٩٧٣ م.

٢٠٣ ـ **عبقرية الإمام علي عليه‌السلام** : عباس محمود العقاد ـ (المجموعة الكاملة م ٢) ـ دار الكتاب اللبناني ـ الطبعة الأُولى ـ ١٩٧٤ م.

٢٠٤ ـ **عثمان بن عفان** : صادق إبراهيم عرجون ـ جماعة الأزهر للنشر والتأليف ـ القاهرة ١٩٤٧ م.
٢٠٥ ـ **العدالة الإجتماعية في الإسلام** : سيد قطب ـ الطبعة الأُولى ـ القاهرة.
٢٠٦ ـ **العقد الفريد** : ابن عبد ربه الاندلسي ـ منشورات دار ومكتبة الهلال ـ بيروت ١٩٨٦ م.
٢٠٧ ـ **العقود الدرية في مناقب ابن تيمية** : محمد بن أحمد بن عبد الهادي / تحقيق محمد حامد الفقي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.
٢٠٨ ـ **العقود الفضية في أُصول الإباضية** : سالم بن حميد الحارثي ـ دار اليقظة العربية.
٢٠٩ ـ **العقيدة للإمام احمد بن حنبل** : رواية أبي بكر الخلّال / تحقيق عبد العزيز عز الدين السيروان ـ دار قتيبة ـ ١٩٨٨ م.
٢١٠ ـ **العقيدة الواسطية** : ابن تيمية / شرح محمد خليل هراس ـ المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ـ الطبعة الثالثة.
٢١١ ـ **علل الشرائع** : الشيخ الصدوق ـ مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ـ بيروت ١٩٨٨ م.
٢١٢ ـ **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية** : أبو الفرج ابن الجوزي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأُولى ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
٢١٣ ـ **العلل ومعرفة الرجال** : أحمد بن حنبل / تحقيق وتخريج وصيّ الله عباس ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت، ودار الخاني ـ الرياض ـ الطبعة الأُولى ١٤٠٨ هـ.
٢١٤ ـ **علوم الحديث ومصطلحه** : د. صبحي الصالح ـ مطبعة جامعة دمشق ١٣٧٩هـ/١٩٥٩م.
٢١٥ ـ **علي بن أبي طالب نظرة عصرية جديدة** : جماعة من الكتّاب ـ المؤسسة العربية ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٧٩ م.
٢١٦ ـ **علي ومناوئوه** : الدكتور نوري جعفر ـ مطبوعات النجاح ـ القاهرة ١٩٧٦ م.
٢١٧ ـ **عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب** : أحمد بن علي بن المهنا ـ منشورات المطبعة الحيدرية في النجف ١٩٦١ م.
٢١٨ ـ **العواصم من القواصم** : القاضي أبو بكر بن العربي / تحقيق محب الدين الخطيب ـ دار الجيل ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.

٢١٩ ـ **العهد القديم (سفر التكوين)**

٢٢٠ ـ **عيون الأثر** : ابن سيد الناس محمد بن عبدالله ـ مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر ـ ١٩٨٦م .

٢٢١ ـ **عيون الأخبار** : ابن قتيبة الدينوري ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت .

٢٢٢ ـ **عيون أخبار الرضا** عليه السلام : الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي ـ مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ـ بيروت ١٩٨٠ م .

٢٢٣ ـ **الغلو والفرق الغالية** : الدكتور عبد الله سلوم السامرائي ـ دار واسط للنشر ـ بغداد ١٩٨٢م .

٢٢٤ ـ **فاطمة الزهراء والفاطميون** : عباس محمود العقاد (المجموعة الكاملة م ٢) دار الكتاب اللبناني ـ الطبعة الأُولى ـ ١٩٧٤ م .

٢٢٥ ـ **الفتاوى الحديثية** : ابن حجر الهيتمي ـ مكتبة ومطبعة مصطفى بابي الحلبي وأولاده بمصر ـ الطبعة الثالثة ـ ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .

٢٢٦ ـ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري** : ابن حجر العسقلاني الشافعي ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٩٨٨ م .

٢٢٧ ـ **فتح القدير (تفسير)** : الشوكاني ـ دار إحياء التراث العربي .

٢٢٨ ـ **الفتنة الكبرى (عثمان)** : طه حسين ـ المجموعة الكاملة ـ المجلد ٢ .

٢٢٩ ـ **الفتوح** : ابن أعثم الكوفي ـ دار الكتب العلمية ـ ١٤٠٦ هـ.

٢٣٠ ـ **فجر الاسلام** : أحمد أمين ـ مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ١٩٦٥ م .

٢٣١ ـ **الفخري في الآداب السلطانية** : محمد بن علي بن طباطبا ـ المعروف بابن طقطقا ـ منشورات الشريف الرضي ـ قم ١٤١٤ هـ.

٢٣٢ ـ **فرج المهموم في تاريخ علم النجوم** : ابن طاووس .

٢٣٣ ـ **الفرق الاسلامية فكراً وشعراً** : د . نبيل خليل أبو ملتم ـ دار الثقافة ـ بيروت ـ الطبعة الأُولى ـ ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .

٢٣٤ ـ **الفرق الإسلامية من خلال الكشف والبيان** : تحقيق محمد بن عبد الجليل ـ تونس ١٩٨٤م .

٢٣٥ ـ **الفرق بين الفِرق** : البغدادي الاسفرائيني ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت .

٢٣٦ ـ **فرق الشيعة** : النوبختي ـ المطبعة الحيدرية في النجف ـ ١٩٣٦ م .

٢٣٧ ـ **الفرق في آثار الشيخ المفيد** : ماجد الغرباوي ـ المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد ـ ١٤١٣هـ.

٢٣٨ ـ **الفرقان** : ابن الخطيب محمد محمد عبد اللطيف ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت .

٢٣٩ ـ **الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان** : ابن تيمية ـ جماعة الدعوة إلى القرآن والسنة ـ بيشاور .

٢٤٠ ـ **الفِصَل في الملل والأهواء والنحل** : ابن حزم الأندلسي ـ مكتبة المثنى ـ بغداد .

٢٤١ ـ **فصل الخطاب في المسألة والجواب** : خلفان بن جميل السيابي ـ وزارة التراث القومي والثقافة ـ سلطنة عمان ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

٢٤٢ ـ **فضائل الصحابة** : الإمام أحمد بن حنبل ـ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة ـ ١٩٨٣ م .

٢٤٣ ـ **الفقه الإسلامي وأدلّته** : الدكتور وهبة زحيلي ـ دار الفكر ـ دمشق ١٩٨٩ م .

٢٤٤ ـ **فقه الخلافة وتطورها** : الدكتور عبد الرزاق السنهوري ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٩٣ م .

٢٤٥ ـ **الفكر الاجتماعي لعلي بن أبي طالب** عليه السلام : الدكتور محمد عمارة (علي بن أبي طالب نظرة عصرية جديدة) .

٢٤٦ ـ **الفكر السياسي الشيعي** : الدكتور حسن عباس حسن ـ الدار العالمية للطباعة والنشر التوزيع ـ الطبعة الأُولى ـ ١٩٨٩ م .

٢٤٧ ـ **الفكر السياسي عند الاباضية** : عدون جهلان ـ مكتبة الضامري ـ الطبعة الثانية ـ سلطنة عمان ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .

٢٤٨ ـ **فلسفة الحضارة عند مالك بن نبي** : الدكتور سليمان الخطيب ـ المعهد العالمي للفكر الاسلامي ـ الطبعة الأُولى ـ ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .

٢٤٩ ـ **فلسفة الحكم عند الامام علي** عليه السلام : الدكتور نوري جعفر ـ مطبعة النجاح ـ الطبعة الثانية ـ القاهرة ١٩٧٨ م .

٢٥٠ ـ **الفهرست** : محمد بن إسحاق النديم / تحقيق رضا تجدد ـ طبعة طهران في ربيع الأوّل ١٣٩٣ هـ / نيسان ١٩٧٣ م .

٢٥١ ـ **في ظلال نهج البلاغة** : محمد جواد مغنية ـ دار الكتاب الإسلامي ـ دار العلم للملايين ـ الطبعة الأُولى ـ ١٩٧٣ م .

٢٥٢ ـ **الكافي** : محمد بن يعقوب الكليني / تحقيق علي اكبر غفاري ـ منشورات المكتبة الإسلامية.

٢٥٣ ـ **الكامل في التاريخ** : ابن الأثير ـ دار صادر ـ بيروت ١٩٨٢ م.

٢٥٤ ـ **الكامل في اللغة والأدب** : المبرّد النحوي / مراجعة تغاريد بيضون ونعيم زرزور ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٩٨٩ م.

٢٥٥ ـ **كتاب خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب** عليه‌السلام : الحافظ النسائي ـ بتخريج أبي إسحاق الأثري ـ دار الكتاب العربي ـ الطبعة الأُولى ـ ١٤٠٧ هـ.

٢٥٦ ـ **كتاب الزينة** : ابو حاتم الرازي / تحقيق عبد الله سلوم السامرّائي ـ ملحق بكتاب (الغلوّ والفرق الغالية) للسامرائي نفسه ـ دار واسط للنشر ـ بغداد ١٩٨٢ م.

٢٥٧ ـ **كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد** : العلّامة ابن مطهّر الحلّي ـ منشورات مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ـ بيروت ١٩٧٩ م.

٢٥٨ ـ **الكفاية في علم الرواية** : أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٩٨٨ م.

٢٥٩ ـ **كمال الدين** : الشيخ الصدوق ـ مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين ـ قم ١٤٠٥ هـ.

٢٦٠ ـ **كنز العمال** : المتقي الهندي ـ مؤسسة الرسالة ـ ١٤٠٥ هـ.

٢٦١ ـ **كيف نتعامل مع القرآن الكريم** : الشيخ محمد الغزالي ـ المعهد العالمي للفكر الإسلامي ـ نيويورك.

٢٦٢ ـ **كيف نكتب التاريخ الإسلامي** : محمد قطب ـ دار الكتاب الإسلامي.

٢٦٣ ـ **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة** : السيوطي ـ دار المعرفة ـ بيروت ١٩٨٣ م.

٢٦٤ ـ **لسان العرب** : ابن منظور ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٩٨٨ م.

٢٦٥ ـ **لسان الميزان** : ابن حجر العسقلاني ـ مؤسسة الاعلمي ـ بيروت ١٤٠٦ هـ.

٢٦٦ ـ **مآثر الانافة في معالم الخلافة** : القلقشندي / تحقيق عبد الستار أحمد فراج ـ عالم الكتب.

٢٦٧ ـ **ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين** : علي الحسيني الندوي ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٩٨٤ م.

٢٦٨ ـ مجلة تراثنا / العدد ١٠ : مقتل الحسين لابن سعد صاحب الطبقات.
٢٦٩ ـ مجلة الثقافة الإسلامية : العدد (٣٤) محمد حسين فضل الله سنة ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م.
٢٧٠ ـ مجلة الكاتب : القاهرية ـ أحمد عباس صالح.
٢٧١ ـ مجمع البيان في تفسير القرآن : الإمام الطبرسي ـ دار المعرفة للطباعة والنشر.
٢٧٢ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : أبو بكر الهيثمي ـ دار الكتاب العربي ـ ١٩٨٢ م.
٢٧٣ ـ مجموع فتاوى ابن تيمية : جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم النجدي وابنه محمد (٣٦ مجلداً).
٢٧٤ ـ المحاسن : أحمد بن البرقي / تحقيق السيد مهدي الروحاني ـ المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام ـ ١٤١٣ هـ.
٢٧٥ ـ المحاسن والمساوئ : إبراهيم البيهقي ـ دار صادر ـ بيروت ١٩٦٠ م.
٢٧٦ ـ محاضرات الادباء : الراغب الاصفهاني.
٢٧٧ ـ محاضرات في تاريخ الامم الإسلامية : محمد الخضري ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٢٧٨ ـ المحدّث الفاصل : الرامهرمزي محمد عجاج الخطيب ـ دار الفكر ١٣٩١ هـ.
٢٧٩ ـ المحلّى : ابن حزم / تحقيق لجنة إحياء التراث العربي ـ دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.
٢٨٠ ـ مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر : محمد بن مكرم المعروف بابن منظور / تحقيق رياض عبد الحميد مراد ـ دار الفكر ـ ١٩٨٤ م.
٢٨١ ـ المدخل إلى دراسة التاريخ الاسلامي : محمد فتحي عثمان ـ دار النفائس ـ الطبعة الأُولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.
٢٨٢ ـ المدخل إلى الدراسات التاريخية : لانجلوا وسنيوبوس (قسم من كتاب النقد التاريخي لعبد الرحمن بدوي).
٢٨٣ ـ المذاهب الإسلامية : محمد أبو زهرة ـ المطبعة النموذجية ـ القاهرة.
٢٨٤ ـ مذاهب الاسلاميين : د. عبد الرحمن بدوي ـ دار العلم للملايين ـ الطبعة الثالثة ـ ١٩٨٣ م.
٢٨٥ ـ مروج الذهب ومعادن الجوهر : المسعودي / تحقيق عبد الامير المهنا ـ مؤسسة الاعلمي المطبوعات ـ بيروت ١٩٩١ م.

٢٨٦ ـ **المستدرك على الصحيحين** : الحاكم النيسابوري ـ طبع حيدر آباد ـ الهند .
٢٨٧ ـ **مسند أحمد** : الإمام أحمد بن حنبل ـ عالم الفكر ـ بيروت .
٢٨٨ ـ **مسند فاطمة** : السيوطي ـ مؤسسة الكتب الثقافية ـ الطبعة الأُولى ـ ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .
٢٨٩ ـ **مصابيح السنّة** : البغوي / تحقيق الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي ومحمد سليم سمارة وجمال حمدي الذهبي ـ دار المعرفة ـ ١٤٠٧ هـ.
٢٩٠ ـ **مصادر التشريع الإسلامي** : محمد أديب صالح .
٢٩١ ـ **المصنف** : عبد الرزاق بن همام الصنعاني / تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ـ من منشورات المجلس العلمي .
٢٩٢ ـ **المصنَّف** : عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي / تحقيق سعيد محمد اللحّام ـ دار الفكر ـ الطبعة الاولى ـ بيروت ١٤٠٩ هـ.
٢٩٣ ـ **مصنفات الشيخ المفيد** : محمد بن محمد بن النعمان العكبري ـ المؤتمر العالمي لمناسبة ذكرى ألفية الشيخ المفيد ـ ١٤١٣ هـ.
٢٩٤ ـ **مطالب السؤول** : ابن طلحة الشافعي ـ الطبعة الأُولى .
٢٩٥ ـ **مع الشيعة الامامية في عقائدهم** : جعفر سبحاني ـ دار المنهل للطباعة والنشر والتوزيع .
٢٩٦ ـ **معالم الفتن** : سعيد ايوب ـ دار الكرام ـ الطبعة الأُولى ـ ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .
٢٩٧ ـ **المعتزلة وأُصول الحكم** : الدكتور محمد عمارة ـ المؤسسة العربية ـ الطبعة الأُولى ـ ١٩٧٧ م .
٢٩٨ ـ **معجم الادباء** : ياقوت الحموي ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ ١٩٨٠ م.
٢٩٩ ـ **معجم البلدان** : ياقوت الحموي ـ دار صادر ـ بيروت ١٩٦٨ م .
٣٠٠ ـ **معجم رجال الحديث** : الامام أبو القاسم الخوئي ـ منشورات مدينة العلم ـ ١٩٨٣ م .
٣٠١ ـ **معجم الفرق الإسلامية** : شريف يحيى الأمين ـ دار الأضواء ـ بيروت ١٩٨٦ م .
٣٠٢ ـ **المعيار والموازنة** : ابن الإسكافي / تحقيق محمد باقر المحمودي ـ الطبعة الأُولى ـ ١٤٠٢ هـ.
٣٠٣ ـ **المغني في أبواب التوحيد والعدل** : القاضي عبد الجبار المعتزلي .
٣٠٤ ـ **مقاتل الطالبيين** : أبو الفرج الأصفهاني / تحقيق السيد أحمد صفه ـ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠٨ هـ / ١٩٩٨ م .

٣٠٥ ـ مقالات الاسلاميين : أبو الحسن الأشعري / تحقيق محمد يحيى الدين عبد الحميد ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
٣٠٦ ـ مقالات محمد زاهد الكوثري.
٣٠٧ ـ المقالات والفرق : أبو خلف سعد بن عبد الله الأشعري / تحقيق الدكتور محمد جواد مشكور ـ الطبعة الثالثة ـ ١٣٦٠ هجري شمسي / ١٩٨١ م.
٣٠٨ ـ مقدمة ابن خلدون : دار الفكر ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٨١ م.
٣٠٩ ـ المقدمات الخمس والعشرون : (مقدمة الكوثري).
٣١٠ ـ مقدمة الدكتور سهيل زكار على السيرة : (سيرة ابن إسحاق) تحقيق الدكتور سهيل زكار.
٣١١ ـ الملل والنحل : الإمام الشهرستاني / تخريج محمد بن فتح الله بدران ـ مكتبة الانجلو المصرية ـ القاهرة.
٣١٢ ـ منابع القدرة في الدولة الإسلامية : محمد باقر الصدر (المجموعة الكاملة م١٢).
٣١٣ ـ مناقب الامام أحمد بن حنبل : ابو الفرج ابن الجوزي / تحقيق الدكتور عبد الله عبد الحسن التركي ـ دار هجر للطباعة والنشر ـ الجيزة ١٩٨٨ م.
٣١٤ ـ مناقب الشافعي : البيهقي / تحقيق أحمد صقر ـ مكتبة دار التراث ـ القاهرة.
٣١٥ ـ المناقب : الموفق بن أحمد الخوارزمي / مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم ١٤١١ هـ.
٣١٦ ـ مناهج الاجتهاد في الإسلام : محمد سلام مدكور ـ جامعة الكويت ـ طبعة معادة ـ ١٩٧٧ م.
٣١٧ ـ منتخب كنز العمال : المتقي الهندي ـ دار إحياء التراث العربي ـ الطبعة الأولى ـ ١٤١٠ هـ.
٣١٨ ـ المنتظم : ابن الجوزي / تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٩٩٢ م.
٣١٩ ـ من لا يحضره الفقيه : الشيخ الصدوق / تحقيق علي اكبر غفاري ـ جماعة المدرسين في الحوزة العلمية ـ قم.
٣٢٠ ـ منهاج البراعة : سعيد بن هبة الله الراوندي نهج ١٢/٢.
٣٢١ ـ منهاج السنّة النبوية : ابن تيمية ـ المكتبة العلمية ـ بيروت.
٣٢٢ ـ منهج النقد : الدكتور نور الدين عتر ـ دار الفكر المعاصر ـ بيروت ١٩٩٢ م.

٣٢٣ ـ **المنية والأمل** : المرتضى .

٣٢٤ ـ **الموافقات** : الشاطبي ـ دار المعرفة ـ بيروت .

٣٢٥ ـ **موسوعة الاجماع في الفقه الإسلامي** : سعدي أبو جيب ـ دار الفكر ـ دمشق ١٩٨٧ م .

٣٢٦ ـ **موسوعة الفرق الإسلامية** : الدكتور محمد جواد مشكور / تعريف علي هاشم ـ مجمع البحوث الإسلامية ـ بيروت ـ الطبعة الاولى ـ ١٤١٥ هـ .

٣٢٧ ـ **موسوعة فقه السلف** : الدكتور محمد رواس قلعجي ـ دار النفائس ـ الطبعة الرابعة ـ ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .

٣٢٨ ـ **الموسوعة الميسّرة في الأديان والمذاهب المعاصرة** : الندوة العالمية للشباب الإسلامي ـ الطبعة الثانية ـ الرياض ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .

٣٢٩ ـ **الموطأ** : الإمام مالك بن أنس / تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار إحياء التراث العربي ـ ١٩٨٥م .

٣٣٠ ـ **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** : أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي / تحقيق الدكتور جمال الدين الشبال والاستاذ فهيم محمد شلتوت ـ الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٢ م .

٣٣١ ـ **نشأة الفكر السياسي وتطوّره في الإسلام** : د . محمد جلال شرف ـ دار النضهة العربية ـ بيروت ١٩٨٢ م .

٣٣٢ ـ **نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام** : د . سامي علي النشّار ـ الطبعة الثانية .

٣٣٣ ـ **النصائح الكافية لمن يتولى معاوية** : محمد بن عقيل بن عبد الله العلوي ـ دار الثقافة للطباعة والنشر ـ قم ١٤١٢ هـ .

٣٣٤ ـ **نظام الحكم والادارة في الإسلام** : محمد مهدي شمس الدين ـ دار الثقافة ـ قم ١٩٩٢ م .

٣٣٥ ـ **نظام الخلافة بين أهل السنة والشيعة** : الدكتور مصطفى حلمي ـ دار الدعوة ـ الطبعة الأُولى ـ ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

٣٣٦ ـ **نظرية الامامة لدى الشيعة الاثني عشرية** : الدكتور أحمد محمود صبحي ـ دار المعارف بمصر .

٣٣٧ ـ **النظريات السياسية الإسلامية** : ضياء الدين الريّس ـ الطبعة الأُولى ـ القاهرة .

٣٣٨ ـ **النظرية السياسية المعاصرة للشيعة الامامية الاثنا عشرية** : محمد عبد الكريم عتوم .

٣٣٩ ـ **النقد التاريخي** : د . عبد الرحمن بدوي ـ وكالة المطبوعات ـ الطبعة الرابعة ـ الكويت ١٩٨١ م .

٣٤٠ ـ **نهاية الإرب** : أحمد بن عبد الوهاب النويري / تحقيق الدكتور الباز العريني ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٩٢ م .

٣٤١ ـ **نهاية العقول** : الفخر الرازي (٦٠٦ هـ) .

٣٤٢ ـ **نهج البلاغة** : تحقيق الدكتور صبحي الصالح ـ منشورات دار الهجرة .

٣٤٣ ـ **نيل الأوطار** : الشوكاني ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .

٣٤٤ ـ **هوّية التشيّع** : الدكتور أحمد الوائلي ـ دار الكتاب الاسلامي ـ الطبعة الثانية .

٣٤٥ ـ **وجهة العالم الإسلامي** : مالك بن نبي .

٣٤٦ ـ **وركبت السفينة** : مروان خليفات ـ مركز الغدير ـ ١٩٩٧ م .

٣٤٧ ـ **وسائل الشيعة** : الحر العاملي / تحقيق الشيخ عبد الرحيم الرباني الشيرازي ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .

٣٤٨ ـ **الوصية الكبرى** : ابن تيمية / تحقيق أياد عبد اللطيف إبراهيم ـ مكتب التراث ـ بغداد ١٩٩٥ م .

٣٤٩ ـ **وضوء النبي** ﷺ : علي الشهرستاني ـ الطبعة الأُولى ـ ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥م .

٣٥٠ ـ **وفيات الاعيان** : ابن خلكان / تحقيق الدكتور احسان عباس .

٣٥١ ـ **وقعة صفين** : نصر بن مزاحم المنقري / تحقيق عبد السلام محمد هارون ـ المؤسسة العربية الحديثة ـ مصر ١٣٨٢ هـ .

٣٥٢ ـ **اليواقيت والجواهر** : عبد الوهاب الشعراني ـ شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة ١٩٥٩ م .

٣٥٣ ـ **يوم الإسلام** : أحمد أمين ـ مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة .

محتويات الكتاب

الباب الأول
كتب الفرق ومراجع التاريخ الإسلامي
٢٣ ـ ١٢٣

الباب الثاني
أساس نظام الحكم في الإسلام بين الواقع والتشريع
١٢٥ ـ ٢٧٤

الباب الرابع
تصحيح المسار ـ آفاقه ومعوقاته
٤٦١ ـ ٦٢٨

الباب الخامس

الانعطاف الأخير وآثاره في السياسة والثقافة والعقيدة